البدر العيني

وجهوده في علوم الحديث وعلوم اللغة

في كتابه

«عمدة القاري شرح صحيح البخاري»

تأليف الدكتورة

هند محمود سحلول

دار النوادر

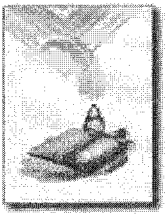

مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية

٩

مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية

٩

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها المؤلف للحصول على درجة الدكتوراه في كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية - دراسات لغوية في جامعة دمشق/ بإشراف الأستاذ الدكتور نور الدين عتر، والأستاذة الدكتورة أميمة بدر الدين، وتمت مناقشتها من قبل: د. بديع السيد اللحام ود. عماد الدين رشيد ود. عبد الإله النبهان ود. محمد موعد
وحاز بها المؤلف درجة الدكتوراه برتبة امتياز وذلك في ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

الرسالة الجامعية وثيقة تمثل شخصية مؤلفها المنهجية والفكرية، وهو المسؤول الأول عن كل ما يرد فيها من قضايا علمية، وحفاظاً من دار النوادر على ذلك لم تتدخل فيما ترى من المناسب تغييره أو التعليق عليه، حرصاً منها على عدم الإخلال بهذه الوثيقة، أو إبرازها خارج صورتها الحقيقية.

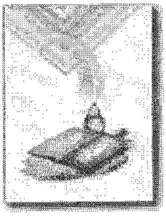

مشروع
١٠٠ رسالة جامعية سورية

٩

البدر العيني

وجهوده في علوم الحديث وعلوم اللغة

مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية

٩

جميعُ الحقوقِ محفوظة

الطبعةُ الأولى
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

يُمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بكافة طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي أو المسموع أو استخدامه حاسوبياً بكافة أنواع الاستخدام وغير ذلك من الحقوق الفكرية والمادية إلا بإذن خطي من الناشر

دار النوادر
لصاحبها ومديرها العام
نور الدين طالب
سوريا - دمشق - ص.ب: ٣٤٢٠٦
لبنان - بيروت - ص.ب: ١٤/٥١٨٠
هاتف: ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس: ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٢٢٧٠١١
www.daralnawader.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله على ما تواتر من نعمائه، والشكرُ له على ما توافر من آلائه، والصَّلاة والسَّلام على سيدنا محمد الذي بلَّغ الأحكام ومعالم الإسلام، وعلى آله وصحبه الذين قاموا بدعوته فبلَّغوها، ورَعَوا الأمانة فأدّوها، وعلى من حفظ أحاديثه وآثارَه وَوَعَاها، وأسندها إلى مَنْ بَعْدَه فأدَّاها، صلاةً دائمةً لا تُعَدُّ ولا تُحَدُّ ولا تَـتَناهى.

وبعد... لقد وفَّق الله تعالى هذه الأمة إلى حفظ حديث نبيها، فنقلته بعدالةٍ وتَواتُرٍ وضَبْط، فمنذ فجر الرسالة عني به المسلمون، وقاموا على حفظه والرحلة في طلبه، والمبالغة في التثبُّت من صحته، ووضعوا لذلك الأصولَ والقواعدَ صيانةً للسنَّة من زيف المبطلين وعبث المُغْرِضين.

وكان من بين أولئك العلماء الذين اجتهدوا حتى بلغوا الذُّروة وأدركوا الغاية الإمام محمد بن إسماعيل البخاري الذي كان أوّلَ من صنف في الصحيح المجرَّد، واتَّفق جمهور العلماء على أن كتابه أصح كتب السُّنَّة وأكثرها فائدةً، وأبدعها منهجاً، وأدقّها استنباطاً.

وتفانى كبار العلماء قديماً وحديثاً في خدمته فتناولوه شرحاً لمسائله وتوضيحاً لغوامضه وتنبيهاً على منهجه، فأغنوه بالشرح والاستنباط، وخدموا ألفاظه، واعتنوا بلغته وأبدعوا في ذلك، فهم لم يحيطوا بعلوم الشريعة فحسب،

بل كان لهم الباع الطويل في إتقان علوم اللغة وخدمتها، وكان كثير منهم أعلم الناس بدقائقها وحقائقها، كيف لا وعلوم اللغة مع علوم الشرع صنوان لا ينفكُّ أحدها عن الآخر.

وكان الإمام العيني أحد العلماء المبرِّزين في هذا الشأن، فهو عالم حديثيٌّ متقن، ولغوي نحوي بارع متفنِّن، ذو تآليف كثيرة مفيدة يصعب حصرها، من أجلِّها عمدة القاري شرح صحيح البخاري، إذ هو من أهم شروح صحيح البخاري وأوسعها نقلاً وتحقيقاً، وأجمعها للفوائد بحثاً وتمحيصاً، اتَّبع فيه طريق البسط والإيضاح مع حسن الجمع والترتيب والتنسيق، فغدا موسوعة حديثية تتوارد فيها البحوث اللُّغوية والنَّحوية والصَّرفية والبلاغية، فضلاً عن الاستنباطات الفقهية والفوائد العملية.

ونظراً لمكانة الإمام العيني العلميَّة، ولأهمية كتابه عمدة القاري شرح صحيح البخاري تطلَّعت إلى خوض غماره وسبر أغواره تحدوني رغبتي في إظهار منهجه، وإبراز العلوم المتنوعة التي شملتها عنايته.

وطالت رحلة الإمام العيني في عمدته، وامتدت معها سني بحثي، أشقُّ خلالها طريقاً طويلاً تكتنفه صعوباتٌ شتَّى ومسالك وعرة، فضخامة الكتاب لا تخفى على مطالعه، فقد تجاوز عشرة آلاف صحيفةٍ تشتمل على علوم حديثية ولغوية ونحوية وصرفية وبلاغية، لو أُفْرِدَ كلٌّ منها بالبحث والدراسة لكوَّن رسالة علمية متكاملة.

فشمَّرت عن ساعد الجدِّ، مستعينةً بالله تعالى، وجمعت أركان البحث ولممت جوانبه ومباحثه، معتمدة على منهج تحليلي وصفي، فرُمت التحقق

والتمحيص، وكنت أناقش آراء الإمام العيني وأحكامه بعد عرضها على أقوال العلماء، واقفة ما استطعت ـ موقف المحايد المنصف ـ.

وجعلت البحث في ثلاثة أبواب؛ خصصت الباب الأول لدراسة حياة الإمام العيني والتعريف بكتابه، فجعلته في فصلين اشتمل أولهما على دراسة عصره الذي انعكست آثاره على نتاجه الفكري، ثم عرَّجت على الحديث عن حياته الشخصية والعلمية، مظهِرةً تأثُّره بعصره وتأثُّر عصره فيه.

وفي الفصل الثاني تناولت التَّعريف بعمدة القاري، ومهَّدت له بالحديث عن صحيح البخاري ومنهجه، وبيان جهود العلماء في خدمته ولا سيما في شرحه، مفْضِيةً إلى التعريف بعمدة القاري وتبيان منهج الإمام العيني فيه، وأتبعت ذلك بسردٍ لأهمِّ مصادره التي رَبَت على الألف، ثم ناقشت موقف الإمام العيني من فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى لأهمية تلك القضية.

انتقلت بعد ذلك إلى الباب الثاني الذي تناولت فيه جهود الإمام العيني الحديثية، وقسمته إلى أربعة فصول، اشتمل الأول منها على جهوده في دراسة أسانيد الصحيح، فبينت جهوده في دراسة سلسلة الأسانيد، وبيان مذهب الإمام البخاري في طرق الرواية المتنوعة، مع بيان صيغ الأسانيد المختلفة ولطائفها.

ولفتُّ بعد ذلك إلى بيان جهود الإمام العيني في تعريف رواة الصحيح وبيان أحوالهم، وشملت بالبيان كلَّ ما يتصل بعلوم الرواة، وهي: علوم أسماء الرواة، وعلوم الرواة التاريخية وعلوم أحوال الرواة.

أما الفصل الثاني فجعلته لدراسة جهوده في دراسة متون صحيح البخاري وقسمته إلى مبحثين، الأول في بيان تراجم البخاري ومناسباتها لما لها من اتصال

قوي بمعاني المتون، فأبرزت منهج العيني في دراستها مقارِنةً جهودَه بجهود سواه من العلماء.

أما المبحث الثاني فجعلته لبيان عنايته بمفردات الأحاديث جميعها ووسائله في ذلك، ثم بيَّنت منهجه في الوقوف على المعاني الدَّقيقة للأحاديث، ودرست موقفَه من مختلِفِ الحديث ومنهجه في دراسته.

انتقلت بعد ذلك إلى الفصل الثالث الذي درست فيه جهوده في تخريج الأحاديث والحكم عليها، واشتمل على ثلاثة مباحث، هي: تخريج أحاديث الباب وما ينضوي تحته من مسائل، ثم دراسة المُتَابعات والشَّواهد وتخريجها، ثم جهوده في دراسة المعلَّقَات في صحيح البخاري وتخريجها.

وفي الفصل الرَّابع بيَّنت جهود الإمام العيني في مناقشة الأحاديث وبيان عللها، وذلك ضمن مبحثين، خصصت الأول لمناقشة الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري وموقف الإمام العيني منها، وجهوده في ردِّ عللها، والثاني بيَّنت فيه جهوده في مناقشة الأحاديث التي وردت في سياق مسائله الفقهية واستشهاداته لها، وهي أحاديث متنوعة في درجات قبولها وردِّها، فأبرزت منهجه في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ومدى موافقته لقواعد علم النقد، ولأقوال علماء الرجال والعلل.

انتقلت بعد ذلك إلى الباب الثالث، وهو في دراسة جهوده في علوم اللغة العربية، وقسمته إلى ثلاثة فصول في اللغة والنحو والصرف.

فأما الفصل الأول فعكفت فيه على دراسة جهوده في اللُّغَة، وأظهرت منهجَه التفصيليَّ وسلوكَه طريقَ الباحثين المُعْجَمِيِّين في إظهار معاني المفردات، ثم منهجه في دراسة الدلالة وتطورها بمسالكها المتعددة، ووقفت على بعض

الظواهر اللغوية وهي الاشتقاق، والتَّرادف والاشتراك اللفظي والأضداد والتذكير والتأنيث، ثم بيَّنت جهوده في دراسة اللَّهَجَات وبيان مظاهرها وتحديد مستوياتها.

انتقلت بعد ذلك إلى الفصل الثاني الـذي رصـدت فيـه جهـودَه النَّحويـة، وأظهـرت تميُّـزه علـى شـروح صـحيح البخـاري فـي عنايتـه بالقضـايا النحويـة والمسائل الإعرابية المتصلة بالمعاني.

وجعلت هذا الفصل في ثلاثة مباحث، الأول في آرائه واختياراته في الأدوات وحروف المعاني، والثاني في آرائه واختياراته في بعض القضايا النحوية التي وقف عندها.

أما المبحث الثالث فبيَّنت فيه منهجه في إعراب الحديث النبوي، مظهِرةً من خلال ذلك تناوله للإعراب ومظاهر التوسُّع فيه، وموقفه من الصناعة النحوية، مع عرض اختياراته على آراء النحويين موافقةً أو مخالفةً.

ثم كان الفصل الأخير لبحث جهوده الصرفيَّة المتميِّزة التي أغنى من خلالها معاني المفردات بالتفصيل والتوضيح والتحليل، ووقوفه على بعض القضايا الصرفية الرافدة للمعاني.

وختمت بعد ذلك بخلاصة لأهم مباحث البحث.

وبعد... فهذه خلاصة جهدي وغاية عنايتي، أقدِّمها راجيةً عذري فيما أخطأت فيه أو وهمت أو عثرت لطول البحث وتشعُّب مسالكه، أو لخطأ مني تلمَّست فيه وجهاً لم أقارب فيه صواباً.

فأنا لا أدَّعي أني أوفيت الغاية، ولكن حسبي أني أخلصت النية، وبذلت الجهد، غير باخلة في ذلك بالوقت والعافية.

وإنـني إذ أتقدَّم بهذا البحث أتمثَّل قول الله تعالى ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ ﴾[الرحمن: ٦٠] فأجـدني عاجزة عن تقـديم شـكري وامتناني لأسـاتذتي

الكرام الذين كانت لهم الأيادي البيضاء في خروج هذا البحث إلى النور.

فأقدِّم جزيل الشُّكر والتقدير والإكبار إلى أستاذي فضيلة الشيخ الدكتور نور الدين عتر الذي رعى هذا البحث في كل مراحله دعماً ومتابعة، فأخذ بيدي إلى نهاية مسالكه مرشداً ومعيناً بتوجيهاته العلمية الفذَّة وملاحظاته السديدة النافعة، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأدامه ذخراً للأمة الإسلامية، وعَلَماً من أعلام نشر السنة النبوية وخدمتها.

كما أتقدَّم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي الدكتورة أميمة بدر الدين التي بذلت الجهد، وتابعت البحث في مراحله جميعاً مرشدةً ومعينةً، وكانت صدراً رحباً لكل سؤال أو استفسار يعترضني.

ولا أملك إلا اعترافاً بالجميل مع عظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور نبيل أبو عمشة الذي منحني من علمه الغزير ووقته الثمين، فجزاه الله خير الجزاء، وكذلك أقدِّم كلَّ الشكر والعرفان لأستاذي الدكتور أيمن الشوا الذي مافتىء يمنُّ عليَّ بعلمه ووقته مرشداً وموجِّهاً فجزاه الله عني خيراً.

وإلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة كلّ الاحترام والتقدير لبذلهم الجهد في قراءة البحث، وتكرُّمهم بتقديم الملاحظات القيِّمة والتوجيهات السديدة التي ستغني البحث وتقوِّم ما اعوجَّ منه. سائلةً المولى عزَّ وجلَّ أن يجزيَ أساتذتي جميعاً عني كلَّ خير، فهو أهل الجزاء والإحسان، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، فهو المستعان وعليه التُّكْلان.

❑ ❑ ❑

مخطط البحث

*** الباب الأول ـ بدر الدين العيني وكتابه عمدة القاري:**

ـ **الفصل الأول**: الإمام بدر الدين العيني عصره ـ حياته. وفيه: **المبحث الأول**: عصر الإمام بدر الدين العيني: الحياة السياسية، الحياة الاجتماعية، الحياة العلمية والدينية، النشاط الديني، التصوُّف، المؤلَّفات. **المبحث الثاني**: بدر الدين العيني: اسمه ونسبه، مولده، نشأته وأسرته، رحلاته في طلب العلم، أهم شيوخه، الوظائف التي تقلّدها، علاقة البدر العيني بمعاصريه: ١ ـ علاقته بالحكام والأمراء، ٢ ـ علاقته بأقرانه من العلماء، تلامذته، مكانته وآراء العلماء فيه، مؤلفاته: **أولاً** ـ مُؤَلَّفَاته المطبوعة، **ثانياً** ـ مُؤَلَّفَاته المَخْطوطة، **ثالثاً** ـ مُؤَلَّفَاته المفقودة.

ـ **الفصل الثاني**: كتاب عمدة القاري شرح صحيح البخاري. وفيه: **المبحث الأول**: التعريف بالإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، طلبه للعلم، نبوغه، صفاته وشمائله، مؤلفاته، وفاته، الجامع الصحيح وطريقة الإمام البخاري فيه، موضوعاته ومحتوياته، منهج البخاري، شرطه في صحيحه، مكانة صحيح البخاري، جهود العلماء على صحيح البخاري. **المبحث الثاني**: التعريف بكتاب عمدة القاري: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، سبب تأليفه، منهج الإمام العيني، مصادره: **أولاً** ـ مصادره في التفسير، **ثانياً** ـ مصادره في الحديث الشريف، **ثالثاً** ـ مصادره في علم الرجال، **رابعاً** ـ مصادره في التاريخ والسير، **خامساً** ـ مصادره في

اللغة، **سادساً** ـ مصادره في النحو، **سابعاً** ـ مصادره في الفقه وأصوله. بين عمدة القاري وفتح الباري، **أولاً** ـ مزايا كل من الشرحين، **ثانياً** ـ موقف الإمام العيني في عُمدته من الإمام ابن حجر في فتحه: ١ ـ شبهة نقل الإمام العيني شرحه من فتح الباري، ٢ ـ اعتراضات الإمام العيني على الإمام ابن حجر.

* **الباب الثاني ـ جهود الإمام بدر الدين العيني في علوم الحديث:**

ـ **الفصل الأول**: جهود الإمام العيني في دراسة أسانيد صحيح البخاري وفيه:

المبحث الأول: جهود الإمام العيني في دراسة سلسلة أسانيد صحيح البخاري: **أولاً** ـ بيان منهج الإمام البخاري في رواية الحديث: ١ ـ بيان منهج الإمام البخاري في طرق تحمل الحديث، ٢ ـ بيان مذهب البخاري في طرق أداء الحديث، **ثانياً** ـ شرح سلسلة السند وبيان ما أشكل فيها: ١ ـ شرح سلسلة السند، ٢ ـ إيضاح المشكل في السند، **ثالثاً** ـ بيان العالي والنازل من الأسانيد. **المبحث الثاني**: جهود الإمام العيني في تعريف رواة صحيح البخاري: **أولاً** ـ جهود الإمام العيني في علوم أسماء الرواة: ١ ـ ضبط الأسماء، ٢ ـ بيان كنى الرواة: ١ ـ بيان ألقاب الرواة، ٢ ـ بيان أنساب الرواة، ٣ ـ بيان المتفق والمفترق، ٤ ـ بيان المؤتلف والمختلف، ٥ ـ بيان المبهمات، ٦ ـ بيان الأسماء المفردة، **ثانياً** ـ جهود الإمام العيني في علوم الرواة التاريخية: ١ ـ بيان تواريخ الرواة، ٢ ـ بيان طبقات الرواة، **ثالثاً** ـ جهود العيني في العلوم المعرِّفة بأحوال الرواة: ١ ـ موقف العيني من المجروحين باختلال العدالة، ٢ ـ موقف العيني من المجروحين باختلال الضبط.

ـ **الفصل الثاني**: جهود الإمام العيني في دراسة متون صحيح البخاري. وفيه:

المبحث الأول: بيان تراجم البخاري ومناسباتها: **أولاً** ـ بيان مناسبات التراجم بأنواعها، **ثانياً** ـ مناقشاته واعتراضاته في هذا الباب، **ثالثاً** ـ بيان المُشْكِل من

تراجم البخاري، **رابعاً** ـ تعقُّب البخاري في بعض تراجمه. **المبحث الثاني**: جهود الإمام العيني في شرح معاني المتون: **أولاً** ـ شرح معاني الألفاظ: ١ ـ تفسير الحديث بالقرآن الكريم، ٢ ـ تفسير الحديث بالحديث، **ثانياً** ـ بيان الأسماء الواقعة في المتن، **ثالثاً** ـ استنباط الأحكام الفقهية والفوائد العملية، **رابعاً** ـ الوقوف على المعاني الدقيقة والدلالات الكامنة وراء الألفاظ، **خامساً** ـ مختلف الحديث وموقف العيني ممَّا وقع في صحيح البخاري منه.

ـ **الفصل الثالث**: جهود الإمام العيني في تخريج الأحاديث والحكم عليها. وفيه: **المبحث الأول**: تخريج أحاديث الأبواب: **أولاً** ـ تخريج الأحاديث في الصحيح نفسه، **ثانياً** ـ تخريج الأحاديث في سائر كتب الرواية. **المبحث الثاني**: دراسة المتابعات والشواهد في صحيح البخاري وتخريجها: **أولاً** ـ توضح عبارات الإمام البخاري في متابعاته، **ثانياً** ـ بيان أحوال رواة المتابعات، **ثالثاً** ـ تخريج المتابعات. **المبحث الثالث**: دراسة الحديث المعلَّق في صحيح البخاري وتخريجه: **أولاً** ـ بيان صيغتي التعليق، **ثانياً** ـ توضيح العيني أسبابَ رواية البخاري للأحاديث معلَّقة، **ثالثاً** ـ بيان العينيِّ فوائدَ روايةِ المعلَّقات، **رابعاً** ـ وصل المعلَّقات وتخريجها.

ـ **الفصل الرابع**: جهود الإمام العيني في مناقشة الأحاديث وبيان عللها. وفيه: **تمهيد**: العلة تعريفها ومواضعها وطرق اكتشافها. **المبحث الأول**: مناقشة الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري: **أولاً**: التعليل بمحترزات الاتصال: ١ ـ رواية المدلس بالعنعنة، ٢ ـ الانقطاع في السند، **ثانياً**: التعليل بالمخالفة: ١ ـ المخالفة في السند، ٢ ـ المخالفة في سياق المتن، **ثالثاً**: التعليل بمحتَرَزَات العدالة والضبط. **المبحث الثاني**: مناقشة الأحاديث الواردة في الشرح: **أولاً** ـ الأسس النقدية التي اعتمد عليها العيني: (١ ـ) أحوال الأسانيد

اتصالاً وانقطاعاً: ١ ـ تصحيحه أحاديث أُعِلَّتْ أسانيدها بالانقطاع، ٢ ـ تضعيفه أحاديث بعلَّة انقطاع أسانيدها. (٢ ـ) أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً: ١ ـ تقويته أحاديث أُعِلَّت بضعف الرجال، ٢ ـ تضعيفه أحاديث بضعف الرجال. **ثانياً** ـ موقف الإمام العيني من أئمَّة النقد والعلل: ١ ـ الاستعانة بتحقيقات الأئمَّة في الحكم على الأحاديث، ٢ ـ ردوده على بعض علماء الحديث.

*** الباب الثالث ـ جهود الإمام العيني في علوم اللغة:**

ـ تمهيد.

ـ **الفصل الأول**: جهود الإمام العيني في اللغة. وفيه: **تمهيد**. **المبحث الأول**: عمله في دلالة الألفاظ: **أولاً**: ضبط الكلمة ورسمها، **ثانياً**: بيان نوع الكلمة وبنائها الصرفي، **ثالثاً**: إيضاح الأصل الاشتقاقي للمفردات، **رابعاً**: تفسير دلالة اللفظ ووسائله عند العيني: ١ ـ التفسير بالمغايرة، ٢ ـ التفسير بالترجمة، ٣ ـ التفسير بالسياق، ٤ ـ الربط بين معنى اللفظ وأصله الاشتقاقي، ٥ ـ بيان طرائق العرب في استخدام اللفظ واختلاف لغاتهم (لهجاتهم)، ٦ ـ الاستعانة بأقوال علماء اللغة في تفسير معنى اللفظ. **المبحث الثاني**: دلالة الألفاظ وتطوُّرها: **أولاً** ـ محاور بيان الدلالة الأصلية: ١ ـ تحديد الدلالة الوَضْعِية، ٢ ـ التفسير الاشتقاقي للكلمات (سبب التسمية)، ٣ ـ التَّأصيل والدخيل، **ثانياً** ـ التطور الدلالي ومسالكه: ١ ـ تعميم الدلالة، ٢ ـ تخصيص الدلالة، ٣ ـ نقل الدلالة. **المبحث الثالث**: ظواهر لغوية في عمدة القاري: **أولاً** ـ الاشتقاق: ١ ـ الاشتقاق الأصغر (العام)، ٢ ـ الاشتقاق الكبير. **ثانياً** ـ المشترك اللفظي. **ثالثاً** ـ الأضداد. **رابعاً** ـ الترادف. **خامساً** ـ التذكير والتأنيث. **المبحث الرابع**: اللهجات في عمدة القاري: **أولاً** ـ المظاهر

اللهجية في عمدة القاري، **ثانياً** ـ تحديد المستوى اللغوي للَّهْجة، **ثالثاً** ـ تحديد الانتماء اللهجي.

ـ **الفصل الثاني**: جهود الإمام العيني في النحو. وفيه: **تمهيد**. **المبحث الأول**: آراؤه واختياراته في الأدوات وحروف المعاني: همزة الاستفهام ـ إذ ـ إذا ـ إذن ـ إلى ـ أم ـ أمّا ـ إن ـ إنما ـ أن ـ أيّ ـ الباء ـ بلى ـ ثَمَّ ـ ثُمَّ ـ حتى ـ الفاء ـ في ـ الكاف ـ اللام ـ لو ـ من ـ مع ـ ما ـ هل ـ الواو ـ يا. **المبحث الثاني**: آراؤه واختياراته في بعض القضايا النحوية: الاستثناء، أفعال المدح والذم، أفعال المقاربة، التحذير، الجار والمجرور، الحال، الشرط والجزاء: مجيء فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، العطف، اللازم والمتعدِّي، المبتدأ والخبر. **المبحث الثالث**: منهج الإمام العيني في إعراب الحديث. **تمهيد**. **أولاً** ـ تناول العيني للإعراب، **ثانياً** ـ مظاهر التوسع في الإعراب عند العيني، **ثالثاً** ـ موقف الإمام العيني من الصناعة النحوية، **رابعاً** ـ ميله إلى السماع، **خامساً** ـ مذهبه النحوي.

ـ **الفصل الثالث**: جهود الإمام العيني في الصرف. وفيه: **تمهيد**. **المبحث الأول**: التحليل الصرفي في عمدة القاري: ١ ـ تحقيق جذر الكلمة، ٢ ـ ذكر الصور المتعددة للكلمة، ٣ ـ بيان ما يطرأ على الجذر من تغييرات، ٤ ـ بيان وزن الكلمة. **المبحث الثاني**: دراسة أحكام بعض الصِّيَغ: **أولاً** ـ أفعل التفضيل، **ثانياً** ـ النسبة، **ثالثاً** ـ الجمع. أصالة البحث الصرفي عند العيني.

* **الخاتمة**.

* **المصادر والمراجع**.

* **الفهرس**.

الباب الأوّل

بدر الدين العيني وكتابه «عمدة القاري»

الفَصْلُ الأوَّل

الإمام بدر الدين العيني

عصره ـ حياته

المبحث الأول

عصر الإمام بدر الدين العيني

الحياة السياسيّة:

وُلد الإمام العَينيُّ سنة (٧٦٢هـ) كما سنرى في بحثنا عن حياته، وعاصر حقبةً من الحكم المملوكي الذي تمكَّن في مصر والشام وقد برزت سماتُ العصر ومنعطفاتُه في حياة البدر ونِتاجه الفكري، فكان لِزاماً أن نقدِّم عرضاً تاريخياً يكون دعامةً مهمةً يرتكز عليها فهمنا لهذا العصر.

ولا أقصد هنا استيعاباً تاريخياً وتفصيلاً وافياً لحوادثه السياسية وحروب ملوكه ووقائعه، فمحلُّ ذلك كتب التاريخ، إذ فيها إسهابٌ ينقع الغلَّة ويروي الظمأ، بل المقصد أن نخرج بخلاصاتٍ وصور عاجلة لهذا العصر تُعين على رسمه في الأذهان رسماً واضحاً مقبولاً مما يعين على تصوُّر الأمة المصرية وتفهُّم اتجاهاتها في هذا العصر، لنستعين بذلك على فهم الحركات الأدبية والعلمية التي هي غاية قصدنا.

التعريف بالمماليك:

المَمْلوك: هو العبد الذي سُبي ولم يُملَك أبواه، والعبد القِنُّ هـو الذي مُلِك هـو وأبواه، والمملوك عبدٌ يباع ويشترى[1].

---

(١) انظر: اللسان (ملك) ١٠/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣.

ولم تلبث التسمية أن اتخذت مدلولاً اصطلاحياً خاصًّاً في التاريخ الإسلامي وأصبح المقصود بها أصحابَ الدولة التي كوَّنها هؤلاء دون من تقدَّمهم في عصر الأيوبيِّين والفاطميِّين أو تأخَّر عنهم في العصر العثماني(١).

فظهور المماليك في العالم الإسلامي يرجع إلى ما قبل قيام دولتهم بأمدٍ طويل، ورُبَّما كان أول من استخدمهم هو الخليفة العباسي المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨هـ) ثم الخليفة المعتصم (٢١٨ ـ ٢٢٧هـ) حينما استخدم فرقاً من التركمان لتدعيم سلطانه.

واستكثر منهم خلفاء بني العبَّاس والفاطميّون والأيوبيّون وغيرهم، وكان لمصر نصيب من هؤلاء كبيرٌ، وكان أول من استجلبهم إليها أحمد بن طولون، واستخدمهم في عسكرها وتزايد عددهم في عهد الملك الصالح نجم الدِّين أيوب(سنة ٦٣٦هـ)، إذ استكثر منهم ونشَّأهم نشأةً عسكرية، لكنهم عاثوا في الأرض فساداً عابثين ناهبين، فبنى لهم سيدهم قلعة خاصة بجزيرة الرَّوضة ليقيموا بها، وسمَّاهم البَحريَّة، وعلى يدهم انتقل الملك من بني أيُّوب إلى أمراء المماليك، فملكوا مصر وأصبح منهم سلاطينها وكوَّنوا فيها طبقةً حاكمةً جديدةً، ودولة من طراز جديد هي دولة المماليك.

ويبدأ عصر سلاطين المماليك عام (٦٤٨هـ)، وظلوا يحكمون البلاد المصرية حتى عام (٩٢٢هـ)، أي نحو (٢٧٥هـ) سنة، وانتهى عهدهم بقيام الدولة العثمانيَّة، وانقسموا خلال هذه الحقبة دولتين:

ـ الدولة البحريَّة من سنة ٦٤٨ إلى ٧٨٤هـ.

ـ الدولة البُرجِيَّة أو الجَركَسِيَّة من سنة ٧٨٤هـ إلى ٩٢٧هـ.

---

(١) انظر: تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام ١٥ وعصر سلاطين المماليك ١/ ١/ ١٢.

فأمَّا الدَّولة البحرية فقد سبقت الإشارة إلى سبب تسميتها، وقد غَزَت هذه الدولة جملة غزوات موفَّقة، وكبحت جماح التتر، فدفعت خطرهم عن مصر، وكفكفت من عدوانهم على بلاد الشام، واستقلَّ ملوكها بحكم مصر، وملكوا في أغلب أيامهم بلادَ الشام وجزيرةَ العرب، وتعاقب على العرش منهم أربعةٌ وعشرون، من بينهم أربعة عشر ملكاً من أسرة قلاوون[١].

وأما الدولة الثانية ـ البرجية أو الجركسية ـ فقد سُمُّوا بالبرجية لأن النَّاصر قلاوون أكثرَ من شرائهم، حتى بلغوا نحو ثلاثة آلاف وسبعمائة، وأسكنهم في أبراج قلعة الجبل فسُمُّوا بالبُرْجِيَّة، وهم جَرْكَسِيَّة لأن سلاطينهم كانوا جميعاً من أصل جركسي باستثناء اثنَين كانوا من أصل يوناني[٢].

وكان أول ملوكهم برقوق بن آنص العثماني، وعددهم واحد وعشرون.

والحقُّ أن دولتي المماليك لاتفترقان في مظهرٍ جوهريٍّ، لأن ملوكهما من معتوقي المماليك المُشتراة أو من أبنائهم، ولأنهما لم يتَّبعا في الحكم إلا نظاماً واحداً في أصل حقيقته، وإن اختلفا في بعض الملامح، لكنهما متشابهتان، فقد امتد نفوذ مصر المستقلة في عهديهما، فملكت بلاد الشام والحجاز في أكثر الأيام، وبسطت نفوذها أحياناً على بلاد السُّودان والمغرب وما وراء بلاد الشام نحو الشرق، وشُغِلت بمحاربة التتار والفرنجة والسلاجقة[٣].

سِمات هذا العصر ومميِّزاته:

قامت دولةُ المماليك استجابةً لظروفِ العالم الإسلامي في منتصف القرن

---

(١) انظر: عصر سلاطين المماليك ١٣ ـ ١٤، ٢٢ ـ ٢٣ ومصر في العصور الوسطى ١٩٥.

(٢) انظر: تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام ٣٥١ وعصر سلاطين المماليك ١/ ١/ ٤١ ومصر في العصور الوسطى ٢١٩ وتاريخ وآثار مصر الإسلامية ١١٧١ ـ ١١٧٣.

(٣) عصر سلاطين المماليك ١/ ١/ ٤١.

السابع الهجري، على أساس نَمَط فريد من النظريات السياسية[١]، ولعل أهم صفة تميِّز عصر المماليك هي صفة العصبيَّة، فعصر المماليك هو العصر الذي تجلَّت فيه العصبيَّات بأوضح اتجاهاتها، فلكلِّ سلطانٍ عصبيَّتُه من المماليك السلطانية، ولكل أمير عصبيته من المماليك الذين ارتبطوا به ودانوا له، وبقدر ما يكون السلطان شديدَ البأس كثيرَ المماليك يفرض سيطرته على الأمراء ويلجم طوائف المماليك الأخرى، والعكس صحيح.

ومن أجل ذلك حرص السَّلاطين على الإكثار من شراء المماليك الصغار وتربيتهم ليصبحوا في المستقبل عدَّتهم وأملهم في الاستقرار[٢].

والواقع أن المماليك لم يختلطوا بسكَّان مصر، بل ظلُّوا بمعزلٍ عن المصريين، ولم يتزوَّجوا بالنِّساء المصريات، فحافظوا على نقاوَة جنسهم[٣]، ولعل هذا كان ترفُّعاً منهم على أهل البلاد المحكومين، ومحافظةً على الارستقراطية التي تؤهِّل للعرش بدون نظر إلى اختلاف أصول أفرادها وما مروا به من رقٍّ وعبوديَّةٍ.

وكان المماليك فيما بينهم ينقسمون إلى أحزاب متطاحنة لا تربأ بنفسها عن استعمال أدنأ طرق التنكيل.

ومع هذا فإن الانقسام الداخلي لم يؤثِّر على وحدتهم كطائفة أو مجموعة إزاءَ العالم الخارجي الذي كانوا يواجهونه كعُصبة واحـدة، مما يفِّسر لنا سرَّ قوتهم

---

(١) موسوعة الحضارة العربية الإسلامية ٣/ ١٨٥.

(٢) انظر: تاريخ المماليك ٣٢٥ والعصر المماليكي ٣٢٥ وتاريخ وآثار مصر الإسلامية ١١٧٣.

(٣) تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام ٨، وتاريخ وآثار مصر الإسلامية ١١٧٢.

وانتصاراتهم الحربية إزاء عدوِّهم المشترك[١].

وقد عدَّ المماليك الحكمَ وقفاً عليهم، ومُلكاً لهم يتوارثونه أو يحصرونه في جنسهم مما أدى إلى استمرار حكمهم. على أن الانقلابات السياسية والعسكرية واغتصاب منصب السَّلطنة كان أمراً مألوفاً لدى الأمراء المماليك بحكم العُرف السَّائد، وذلك في الأحوال التي يكون فيها السلطان ضعيفاً لا يستطيع أن يسُوس الأمراء ويهيمن عليهم، أو التي يكون فيها السلطان صبيّاً لا يفقه أمور السلطة ولا يتمكَّن من استيعاب مشاكل الحكم[٢].

ومن خواصِّ المماليك جمعهم بين الصَّلاح في نظر الشعب والاستمساك بقواعد الدين الحنيف، بينما تجدهم في حياتهم الخاصة لا يتورَّعون عن إتيان أشنع المنكَرات والتعسُّف في أذى الخلق وإهراق الدماء بلا اكتراث بأبسط المبادىء الإنسانية، وهذا المزج بين الصَّلاح والطَّلاح غريب في بابه يظهر لنا أن المماليك كانت لهم شخصيَّتان: واحدة عامَّة وأخرى خاصَّة، واحدة تعمل على إعلاء كلمة الإسلام، وأخرى لا تأبه بما أمر به الإسلام من العدل والخلق الكريم، إلا أن ثمَّة أفراداً قلائلَ من المماليك اتَّصفوا بحبِّ الخير والتمسُّك بقواعد الدين الصحيحة[٣].

وبشكل عامٍّ لم يكن همُّ المماليك إلا الاحتفاظ بحكم هذه البلاد واستقلالها وتسخير أهلها في مصالحهم الخاصة وجني الضَّرائب منهم، لذلك احتقروا الشعب وأهملوا حقوقَه السياسية[٤]. ولـم يلتفتوا إلى رغباتهم في شؤون

---

(١) تاريخ المماليك البحرية ٢٤.

(٢) تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام ٨.

(٣) تاريخ المماليك البحرية ٢٥.

(٤) عصر سلاطين المماليك ٢٩٦.

السلطنة من حيث اختيار السلطان وتعيينه[١].

وفي عصر دولة المماليك البرجِيّة قاست مصر كثيراً من المنازعات المستمرة بين طوائف المماليك في شوارع القاهرة، مما أدى إلى القلق وعدم الاستقرار، وزاد الطِّين بِلَّةً أن السلاطين عجزوا في ذلك العصر عن كَبح جماحِ مماليكهم مما جعلهم لا يجدون وسيلةً للاحتفاظ بمراكزهم سوى ضرب طوائف المماليك بعضِها ببعض، فيخلو الجوَّ للسلطان ومماليكه، فيعيثون في الأرض فساداً[٢].

وقد كانت هذه الدولة التركية الشركسيَّة عَجَباً في ضعف الإدارة وقيام الخوارج، لأن الملك على الأكثر كان ضعيفاً يُنزله عن عرشه كلُّ من عصى عليه، والمماليك السلطانية يفعلون ما يشاؤون من أخذ أموال الناس وهتك حَريمها، والقاهرة لا شأن لها بعد أن يتقاتل المتقاتلون على الملك أو يقاتل القواد العصاة ويظفر أحد المتنازعين على السلطة، إلا أن تُزَيِّن أسواقُها سبعة أيام أو ثلاثة أيام على الأقل، تفعل ذلك لأقلِّ حادث يحدث، وكانت دمشق في أيام الأتراك ثمَّ في أيام الجراكسة أخلافِهم تُزَيِّن سبعة أيام لأقل ظَفَرٍ يقع، فيفرح السلطان وتُدَقُّ البشائر، وكان من سلاطين المماليك أهل خير تغلب عليهم الرحمة وحسن السياسة، وكان ضعفهم آتياً من جماعتهم المماليك، لأن لكل أمير منهم جوقة يتفانَون في حبه إذا تغلَّب عليه خصمه سجنهم أو أقصاهم أو نكبهم، فلا يزالون يعملون على إثارة الخواطر حتى يطلق سراحهم، ثم يعودون إلى ما نُهُوا عنه وهكذا دَوَالَيك. والأمَّة من أجل ذلك تُخْرَب ديارها، وتَهْلك أبناؤُها، وتذهب

---

(١) تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام ٣٥٢.

(٢) انظر مصر في عصرَي المماليك والعثمانيين ١١٩ ـ ١٢٠ وتاريخ وآثار مصر الإسلامية ١١٧٥.

أموالها وعروضها، حتى يسعد الطالع أحد المتخاصمينَ فيتغلَّب على من يريد التغلُّب عليه[١].

ومع ذلك كله فقد كان من تينك الدولتين رجالٌ عِظامٌ مثل بيبرس وقلاوون وابنه وبيبرس الجاشنكير وقايتباي وبرسباي، وقد وقفت هذه الدولة لإخراج بقايا الصليبيِّين من الساحل، فنجحت في التنكيل بهم[٢] كما ذادَت عن البلاد، وأحاطت استقلاله بكل ضرب من ضروب الصِّيانة وغزت باسمه في كل مكان يحيط به، ونشرت رايته على كثير من الآفاق المجاورة[٣].

الحياة الاجتماعية:

كان المجتمعُ في عصر سلاطين المماليك مجتمعاً طبقيّاً، بمعنى أنه تألَّف من عدَّة طبقات متميِّزة بعضها من بعض في خصائصِها وصِفاتِها ومظاهرِها، فضلاً عن نظرة الدولة إليها، ومقدار ما تتمتَّع به من حقوق أو تنهض به من واجبات. وفي داخل إطار هذا التَّنظيم الطبقي يبدو الفارق كبيراً بين الحُكَّام والمحكومين[٤].

ولابن خَلدون تقسيمٌ معروفٌ نَصُّهُ أن مُلك مصر في عصر المماليك إنما هو سلطانٌ ورعيةٌ[٥] أي إن هناك طبقة حاكمة مسيطرة تمثل السادة من المماليك، وطبقة من المحكومين المغلوبين على أمرهم يمثِّلون فئاتِ أهلِ مصر جميعاً وهو

(١) خطط الشام ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤ وانظر مصر في العصور الوسطى ٢١٩ والعصر المماليكي في مصر والشام ٢٧١.

(٢) خطط الشام ٢/ ٢٠٣.

(٣) عصر سلاطين المماليك ١/ ١/ ٢٩٠.

(٤) العصر المماليكي في مصر وبلاد الشام ٣١٨.

(٥) انظر مقدمة ابن خلدون ١٨٣.

ما يكشفُ عن إدراكٍ لحقيقة الواقع الطبقي في مصر آنذاك[١].

وإذا كان المَقريزيُّ (ت ٨٤٥هـ) قد ذكر أن المصريِّين في عهده سبع فئات فقد اقترب من التقسيم الذي وضعه أستاذه ابن خلدون إلى حدٍّ بعيد، إذ جعل أهلَ الدَّولة قمة التقسيم الفئوي الذي وضعه، ثم بين تفاوت المستوى الاقتصادي لكل فئة حسب نشاطها في المجتمع.

فقد قسم المقريزيُّ الناس وبيَّن أصنافهم كما يلي:

١ ـ أهل الدَّولة.

٢ ـ مَياسير التُّجَّار وأولو النِّعْمة والترف.

٣ ـ أصحاب البزِّ وأرباب المعايش.

٤ ـ أصحاب الفِلاحة والحَرْث.

٥ ـ أكثر الفقهاء وطلاب العلم.

٦ ـ أرباب المِهَن والأُجَراء والحمَّالون والخَدَم.

٧ ـ أهل الخَصاصة والمَسكنة[٢].

وهكذا يمكن تقسيم فئات سكان مصر في عصر سلاطين المماليك إلى ما يلي:

١ ـ **المماليك**: وهم الطبقةُ العسكريةُ الممتازة التي سيطرت على البلاد وأهلها، ولهم في أصل نشأتهم وطريقة تربيتهم وأسلوبهم الخاص في الحياة، وعدم اختلاطهم بأهالي البلاد سياج يحيط بهم ويجعل منهم طبقةً ذاتَ خصائص تعزِلها عن المحيط الذي تعيش وسطه[٣].

---

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ٣ وموسوعة الحضارة العربية الإسلامية ٣/ ١٨٥، والمجتمع المصري ١٦.

(٢) إغاثة الأمة بكشف الغمة ٩٨ ـ ١٠٢.

(٣) المجتمع المصري ١٦.

وقد أوجدت العزلة التي عاش فيها المماليك فجوةً واسعةً بين الحُكَّام والمحكومين، مما ترك أثراً واضحاً في المجتمع المعاصر، ذلك أنَّ أهل البلاد في مصر والشام ظلُّوا طوال عصر المماليك لا يعنيهم شيء من أمر الأحداث الكبرى الداخليَّة والخارجيَّة التي أحاطت بمجتمعهم، وحسْبُهم ما كانوا يشهدونه من مواكبَ حافلة أو مُنازعات صاخبة بين طوائف المماليك، وما ترتَّب على تلك الفتن من سقوط سلطانٍ وقيام غيره(١).

٢ ـ **المُعَمَّمُون**: أو أهل العمامة، وهذه الطبقة كانت تشمل أرباب الوظائف الديوانية والفقهاء والعلماء والأدباء والكتَّاب ـ وينتمي العيني إلى هذه الطبقة ـ.

وامتازت هذه الفئة بمميِّزات معيَّنة، رغم ما تعرَّضوا له أحياناً من امتِهان نتيجةً لحقدِ طوائف المماليك. ومن هذه الامتيازات نفوذهم في الدولة واحترام السَّلاطين وإجلالهم لهم، ومنها ما عاش فيه هؤلاء المُعَمَّمُون من سَعَة وبَسْطة في الحياة نتيجة لما أغدقته الدولة عليهم من رواتب، ومما يدل على ذلك ما استأثر به المُعَمَّمُون من الوظائف الدينية والسياسية العليا، مثل منصب قُضاة القضاة الأربعة والحُسبة والوزارة وغيرها. ومنشأ هذه السعة والبسطة في الحياة أن المماليك أحسُّوا دائماً بأنهم أغراب عن البلاد وأهلها، وبأنهم في حاجة إلى دعامة يستندون إليها في حكمهم ويستعينون بها على إرضاء الشَّعب، فلم يجدوا أمامهم سوى فئة العلماء بحُكْم ما للدِّين ورجاله من قوة وسَطْوة في النفوس.

أما مكانة المُعَمَّمين من العلماء والقُضاة وغيرهم في المجتمع المماليكي عامَّة فلم تقلَّ عن مكانتهم عند السلاطين، ذلك أنَّ الناس أكرموا العلماء وأضفَوا عليهم مختلف ألقاب التقدير والتفخيم.

---

(١) العصر المماليكي في مصر وبلاد الشام ٣٢٠.

على أن المُعَمَّمين لم يحظَوا بهذه المكانة باطِّراد طوال العصر المماليكي بل تخلَّلت ذلك العصر ـ وبخاصَّة منذ النصف الثاني للقرن الثامن الهجري ـ حوادث ظهر فيها حِقد المماليك على العلماء بسبب قربهم من السلاطين. وكثيراً ما انسابت جموع المماليك في شوارع القاهرة للاعتداء على الفقهاء والمُعَمَّمين وإنزالهم من خيولهم وسلبهم إيَّاهم بعد ضربهم، كما حدث سنة (٨٥٤) وسنة (٨٥٨)، ولكن سرعان ما تعود المياه إلى مجاريها عقب خمود الفتنة واستقرار الأوضاع، فيستعيد العلماء مكانتهم[1].

٣ ـ **التُّجَّار** وكانوا يؤلِّفون طبقة مقرَّبة أحياناً إلى سلاطين المماليك الذين أحسُّوا بأن التجَّار دون غيرهم هم المصدر الأساس الذي يمدُّهم بالمال في ساعات الحرج والشدة.

٤ ـ ووُجِدت بالمدن المصرية طائفة كبيرة من العُمَّال والصُنَّاع وأصحاب المهن الخاضعة لنظام النقابات السَّائد بين أفراد كل حرفة.

٥ ـ واكتظَّت القاهرة وغيرها من المدن الكبرى بجمهور من الباعةِ والسوقة والسَّقَّائين والمُكَاريين والمُعْدَمين أو أشباه المعدمين، وهي الفئات التي جمعتها المصادر المعاصرة تحت اسم «العوامّ»وقد عاش أفراد هذه الطبقة في ضيق وعُسْر بالقياس إلى المماليك وغيرهم من الطبقات المنعَّمة.

٦ ـ أما الفلاحون ـ وهم السَّواد الأعظم ـ من السُّكَّان فلم يكن نصيبهم سوى الإهمال والاحتقار، حتى غدا لفظ «فلاَّح» في ذلك العصر مرادفاً للشخص الضعيف المغلوب على أمره، وزاد من حال الفلاحين سوءاً كثرة المغارِم

(١) انظر المجتمع المصري ٣٥ ـ ٤١ والعصر المماليكي ٣٢١.

والمظالم التي حلّت بهم من الولاة والحكام[١].

٧ ـ أما أهل الذِّمَّة فكانوا يكوِّنون فئةً ذات أهمية في المجتمع المصري وانخرطوا في المجتمع، ولم يتعرَّضوا للأذى والهوان إلا في أوقات الشِّدَّة والاضطرابات والفتن، وفيما عدا ذلك فقد تمتعوا بكل ما تمتع بهم إخوانهم المسلمون من حقوق وامتيازات[٢].

واشتهرت الحياة في المدن بالحفلات الصَّاخبة التي كان منها ما هو خاصٌّ عائلي، ومنها ما هو عام شعبي، ديني مرتبط بمناسبات إسلامية، أو قومي يحييه المسلمون وغيرهم. كالاحتفال بتولية سلطان جديد أو شفاء السلطان من مرض أو عودته سالماً من سفر أو ظافراً من حرب.

على أن المدن وبخاصَّة القاهرة لم تظلَّ على حال واحد من الهدوء والسَّكينة وإحياء الأعياد والاحتفالات طوال عصر المماليك، بل كثيراً ما كانت تشتعل الثورات المفاجئة في العاصمة (ومصدر معظمها طوائف المماليك) ولا تلبث أن تمتدَّ أحياناً إلى بعض أنحاء البلاد والمدن الكبرى، ويصحب ذلك إغلاق الأسواق والحوانيت والأبواب التي تفصل بين أحياء المدينة ودروبها، فتتعطَّل جميع مظاهر النشاط العمراني، وربما استمرت الأوضاع على ذلك بضعة أسابيع يقاسي الناس فيها الجوعَ والفوضى والفزعَ.

ومن ضروب الظلم التي تعرَّض لها الشعب فداحة الضرائب التي كانت تُفرَض على ناسٍ دون بعض، وكان الجُبَاة يصبُّون جام غضبهم ويطلقون سَوط عذابهم على الناس لاستخراج الأموال منهم، فمِن سجن إلى تشريد إلى تعذيب

(١) انظر المجتمع المصري ٤١ ـ ٤٢ والعصر المماليكي ٣٢٢.

(٢) انظر المجتمع المصري ٤٣ ومصر في العصور الوسطى ٥٢٧.

إلى وعيد إلى مطاردة، حتى اضطرَّ بعض الناس إلى الاختفاء، وهناك ضروب أخرى من الظلم تجلَّت في غير الضرائب، وذلك كسوء معاملة العامَّة وازدرائها واعتبارها مثل السائمة، ومثل العنت والشدة في الحكم على المتَّهم والقسوة في تنفيذ العقوبات من سجن وتعذيب وإعدام(١).

ولم تكن الاضطرابات التي تعرَّضت لها البلاد في عصر المماليك منشؤها التَّنافس بين كبراء الأمراء أو غضبهم بسبب قلَّة النفقات المُعطاة لهم من السلطان فحسب، بل وجدت أيضاً أسباب طبيعية كثيراً ما تسبَّبت في إثارة الفِتن، ونشر الاضطرابات في البلاد، وذلك أن عدم إمكان التحكُّم في مياه النيل كان يترتب عليه انتشار المجاعات عندما ينخفض الفيضان، مما يؤدِّي إلى فساد الزراعة وقلة المحصولات، وكثيراً ما كانت تلك المجاعات مصحوبةً بانتشار الأوبئة والطَّواعين، الأمر الذي أفضى إلى موت الآلاف من الناس وقلة الأيدي العاملة.

وفي عصر دولة المماليك الجراكسة كثرت المجاعات والأوبِئة مما سبَّب مصائبَ كثيرةً للعباد وزادت في شقائهم(٢)، ولا يد للسلاطين ولا لأمرائهم في هذه الحوادث إلا قليلاً، ولكنها كانت من سيئات ما أصيب به الناس في أيام حكمهم ولكنهم مع ذلك عُنوا بعض العناية بهذه الحوادث بعد نزولها، فرمَّموا من الأبنية ما تهدَّم وبنَوا المستشفيات للمرضى والمصابين، وأقاموا المغاسل للأموات، وتبرَّعوا بالأموال والكُسى والأطعمة للمنكوبين، ومدُّوا يد المعونة للأسر المفجوعة(٣).

(١) عصر سلاطين المماليك ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٢) انظر العصر المماليكي في مصر وبلاد الشام ٣٥.

(٣) عصر سلاطين المماليك ٢/ ١/ ٣٥١ والمجتمع المصري ٢٥ والعصر المماليكي ٣٣٤.

الحياة العلميّة والدينيّة:

لم يكن العصرُ المملوكيُّ عصراً عادياً من العصور الهادئة، وإنما هو عصرٌ تجلَّت فيه حركةٌ دائمةٌ على مختلف الأصعدة، وإن كانت متناقضةً في كثير من الحالات. حروب وانتصارات في الخارج، وفتن ونزاعات في الداخل، ومنجزات إنشائية واقتصاديّة وثقافية لم تشهد العصور نظيراً لها.

فقد غدَت مصر على عهد سلاطين المماليك ميداناً لنشاط علميٍّ واسع، ومجالاً لحركة علمية زاخرة، يدل عليها ذلك التراث الضخم من الموسوعات الأدبية والكتب التاريخية، والمؤلَّفات الدينية التي تركها، وسواها من المؤلفات القيِّمة. .

والواقع أنه ما كان لهذا النشاط العلمي أن يزدهرَ في عصر المماليك لولا تضافر عوامل عديدة هيَّأت له كان من أهمِّها تشجيع بعض سلاطين المماليك للعلْمِ والعلماء انطلاقاً من غيرتهم على الدين وشعورهم بالمسؤولية عن الذَّود عنه وقد أقاموا وزناً كبيراً لعلماء الدِّين، وبجَّلوهم وقدَّموهم في مسائل كثيرة، واستشاروهم مِراراً في أمور الدولة العليا[١].

وقد ضرب العلماء أحسنَ الأمثال للناس، وكانوا أفضلَ قدوة يقتدون بها، فرغب كثير من أبناء الشعب في طلب العلم، ووهبوا له نفوسهم، وسعَوا في تحصيله حتى يصل الأواخر منهم إلى مثل ما وصل إليه الأوائل[٢].

ولم يكن كثير من السلاطين والأمراء بمعزِل عن العلم، بل كانوا محصِّلين لطرف لا بأس به منه، مشاركين فيه، فقد كان المُؤَيَّد شيخ المحمودي يحدث بصحيح البخاري عن السِّراج البلقيني بإجازة كان يصحبها معه في أسفاره

(١) عصر سلاطين المماليك ١/ ٢/ ٢١ ومصر في عصري المماليك والعثمانيين ٣٢.

(٢) عصر سلاطين المماليك ١/ ٢/ ٢٢.

لا يفارقها»[١]، وربما شارك بلطف وأدب فيما يثار في مجالسه من علوم الشريعة[٢].

وكان الظاهر طَطَر يتكلَّم في مسائل من الفقه على مذهب أبي حنيفة مع فهم وذوق، وبراعة في حفظ الشعر باللغة العربية، وإلمام بذلك في الجملة[٣]. ولم يقلّ الأمراء في تحصيلهم للعلم عن سلاطينهم، بل ربما فاقوهم، ولذا اقترن اسم بعضهم بلقب «مُحَدِّث» أو «فقيه».

ومنهم «تغري برمش» (أحد تلامذة العيني) نائب القلعة الذي شارك في علوم الحديث والفِقه والتاريخ والأدب وفنون الفروسية، وكان أحسن شيء في علوم الحديث لاجتهاده في سماعه وقراءته على الشُّيوخ، كما كان ينظم القريض باللغة التركية والعربية[٤].

كذلك وُجد من سلاطين المماليك ـ كالسلطان الغُوري ـ مَنْ حرصٍ على عقد المجالس العلمية والدينية بالقلعة، التي يُبْحث فيها مختلف المسائل والمشاكل العلمية والدينية التي يتناقش فيها الحاضرون من كبار العلماء والفقهاء[٥].

وقد شعر العلماء بواجبهم تجاه نشر الدين وتجديد العلم وجمع شَتات المعارف، ورأوا أنهم إذا لم يغذُّوا السير في ميدان التدوين، ولم يثبتوا بالتصنيف ما تعيه قرائحهم أثِموا في حق العلم والدين، لذلك امتلأت قلوبهم حماسة

---

(١) الضوء اللامع ٣/ ٣٠٩.

(٢) السيف المهند ٢٧٤.

(٣) الضوء اللامع ٤/ ٨.

(٤) المنهل الصافي ٤/ ٧١ ـ ٧٤.

انظر الحركة العلمية في مصر ٢١ ـ ٢٣.

(٥) العصر المماليكي ٣٣٩.

للاضطلاع بمسؤولياتهم، فأشاعوا حركةَ إحياءٍ علميَّةٍ جليلة على الرغم من كل المُلابسات والعقبات التي تعوق النهوض. وكان بينهم في هذا المجال تنافسٌ شديدٌ كان له أثره المفيد في هذا الإحياء، وبخاصة في مجال التعليم والتأليف[1].

وقد ساعد على ذلك البيئةُ المميَّزةُ التي يزدهر فيها العلم وهي دُور التعليم التي أنشئت في العصر المملوكي، متمثلة فيما أُنشىء من مدارس ومساجد للمذاهب الأربعة، وما شُيِّد من خَوانقَ وأربطة وزوايا للصوفية، وإلى جوار هذه المعاهد التعليمية مكاتب صغيرة ملحقة بها تُعنى بتعليم الصِّبية مبادىء القراءة والكتابة وطرفاً من العلوم الأولية وتحفيظ القرآن الكريم، وتمهِّد للالتحاق بالمدارس الجامعة. وقد كانت هذه المعاهد بمثابة جامعاتٍ علميَّةٍ عظيمةِ الشأن، وكانت أبوابها مفتحةً، ومشايخها حضوراً يفيء إليهم الجاهل والعالم[2].

ويُشار إلى أن سياسة التعليم وافتتاح المدارس لم تكن سياسةً ثابتةً للدولة، وإنما هي سياسة فردية مرتجلة مقيدة برغبة السلطان أو الأمير، الرغبة العارضة الطارئة التي يدفع إليها ـ عادةً ـ حبُّ الظهور أو الزُّلفى إلى الله، أو الإبقاء على بعض الممتلكات بوقفها على المدرسة المُنشأة أو نحو ذلك.

ولما كانت سياسة التعليم موكولةً إلى هِمَمِ الأمراء وضمائر السلاطين، فقد كانت ـ لحسن الحظ ـ مجالاً للمنافسة وحب الظهور، وسبيلاً إلى تخليد الذكر، لذلك كان السلطان أو الأمير يرصد الأوقاف على هذه المدارس واهباً الأرض والدور والرّباع والمال محسناً إلى أهلها والقائمين عليها، فكانت هذه النزعة سبباً في تأسيس عدد ضخم من دور التعليم ولا سيما في القاهرة.

(١) عصر سلاطين المماليك ١/ ٢/ ٢٥ ـ ٢٦.

(٢) عصر سلاطين المماليك ١/ ٢/ ٢٧.

وقد زُوِّدت هذه الدور بخزاناتٍ كتب نافعة تعين المدرسين والطلاب فيها والهاوين، وظل الأمر يزداد مع الأيام، حتى غصَّت البلاد بذخائر علمية نفيسة من هذه المؤلفات.

ومن المفيد أن نتحدث بإيجاز عن بعض المراكز العلمية التي كان لها الحظُّ الوافر في نشر المعرفة، ومنها:

١ ـ **المَكاتب**: وهي الدور التي نهضت بالمرحلة الأولى من مراحل التعليم، وكان الهدف الأساسي من إنشاء معظمها تعليم أيتام المسلمين. وكان يقوم بتعليم الأطفال فيها «المؤدِّب» الذي أُطْلِق عليه أحياناً اسم «الفقيه».

وكانت مناهج التعليم في هذه المكاتب تدور حول القراءة والكتابة، وتعليم القرآن والحديث وآداب الدين، فضلاً عن مبادىء الحساب وقواعد اللُّغة وبعض الشعر[١].

وعُرف من أنواع هذه المكاتب نوعان:

١ ـ المكاتب الأهليَّة ـ أو الخاصَّة ـ ويتعلَّم فيها الصبيان بعوض أجر معلوم يدفع لأصحابها.

٢ ـ المكاتب العامَّة وكان التعليم فيها مكفولاً بدون أجر للأيتام والمعدَمين[٢].

ويبدو من استقراء ترجمات أعيان هذه الفترة التحاقُهم بالمكاتب في سن مبكِّرة، ومنهم: العَلَم البَلْقِيني وابن حجر العسقلاني والسخاوي[٣].

---

(١) الحركة العلمية في مصر ٢٩.

(٢) نفسه ٢٩.

(٣) الحركة العلمية في مصر ٣٥ ـ ٣٦.

وانظر: الإشارة إلى ذلك في ترجمة البلقيني في رفع الإصر ٢/ ٢٥٦، وابن حجر في رفع الإصر ١/ ٨٥ وترجمة السخاوي في الضوء اللامع ٨/ ٢.

٢ ـ **المدارس**: ولا أدلّ على النشاط العلمي في عصر المماليك من كثرة المدارس التي أنشأها السلاطين فضلاً عن المؤسَّسات الأخرى التي قامت بوظيفة المدارس[١]، ولم يبالغ القَلْقَشَندي في قوله: إن هؤلاء السَّلاطين بنَوا من المدارس«ما ملأ الأخطاط وشحنها»[٢] وقال ابن بطُّوطة عن مدارس مصر في القرن الثامن «لا يحيط أحد بحصرها لكثرتها»[٣].

وقد ذكر المَقْريزيُّ في خُطَطه عشرات المدارس المنتشرة في القاهرة وما يدرس فيها من علوم، وكذلك أحاط النعيمي بذكر مدارس الشام في كتابه «الدَّارس في تاريخ المدارس».

ومن تلك المدارس:

مدرسة ابن حَجَر: أنشئت في أول القرن التاسع تقريباً، المدرسة البدرِيَّة: أنشئت سنة (٧٥٨هـ)، المدرسة البرقوقية: أنشئت سنة (٧٨٣هـ)، المدرسة البِشْرية: أنشئت سنة (٧٦١هـ)، المدرسة البقرية: أنشئت سنة (٧٧٠هـ)، المدرسة الخروبية: أنشئت سنة (٧٨٥هـ)[٤].

ومن تلك المدارس مدارس أنشأها الإمام العيني وأخرى درّس فيها سنأتي على ذكرها في معرض الحديث عن حياته.

٣ ـ **خزائن الكتب**: شهد عصر المماليك نشاطاً منقطع النظير في التأليف من ناحية، وفي جمع الكتب وإنشاء المكتبات والعناية بها من ناحية ثانية، وكان

---

(١) العصر المماليكي ٣٣٩.
(٢) صبح الأعشى ٣/ ٣٦٤.
(٣) الرحلة لابن بطوطة ٣٧.
(٤) انظر: الخطط التوفيقية ٦/ ١ ـ ٤٢.

سلاطين المماليك أنفسهم أوَّل من قدَّر أهمية الكتب، فاحتفظوا في قلعة الجبل بخزانة كتب جليلة القدر حَوَت مجموعة ضخمة من الكتب الدينية وغير الدينية[١].

وكانت مكتبات المدارس والجوامع في عصرهم على درجة فائقة من الإعداد والغنى.

وفي عصر المماليك الجراكسة كانت خزائن الكتب العامرة التي لم تلحق بالمدارس فحسب، وإنما ألحقت أيضاً بالخانقاوات والجوامع، وذلك تحقيقاً وتعميماً للفائدة العلمية[٢].

وقد ذكر المقريزي في خُطَطه الكثير من خزانات الكتب التي عُرِفت في العصر المملوكي وسرد أخبارها[٣]، ومنها:

خزانة الكتب بجامع الحاكم بأمر الله، خزانة الكتب بجامع الخطيري ببولاق، خزانة الكتب بجامع المؤيد، خزانة الكتب بالقبة المنصوريَّة التي أنشأها الناصر قلاوون، خزانة الكتب بالمدرسة الناصِرية، خزانة الكتب بالمدرسة الحجازية، خزانة كتب المدرسة المنكوتمرية. .

٤ ـ **الجوامع والمساجد:** عرفت مصر هذا النوع من المراكز العلمية منذ إنشاء عَمْرو بن العاص لجامعه فيها.

وفي العصر المملوكي ظلَّت الجوامع والمدارس تؤدي وظيفتها التعليمية إلى جانب ما كان يؤدَّى فيها من شعائر العبادة ـ مع وجود المدرسة ـ بل لعلها تفوَّقت آنذاك على المدرسة لِمَا اختصَّت به من ميزات[٤]. وقد حظيت كثير من

---

(١) العصر المماليكي في مصر والشام ٣٤٢.

(٢) العصر المماليكي في مصر والشام ٣٤٢.

(٣) عصر سلاطين المماليك نقلاً عن المقريزي ١/ ٢/ ٣٢.

(٤) انظر: الحركة العلمية في مصر ٦٥.

الجوامع والمدرس آنذاك بنشاطٍ فكريٍّ ملحوظ، فكان منها:

١ ـ جامع عمرو بن العاص وعُني فيه بضروب من الدراسات الدينية واللغوية والأدبية، وتخرَّج فيه كثير من البلغاء والأدباء[١].

٢ ـ جامع ابن طولون: ورُتِّبت فيه دروس التفسير والحديث والفقه على المذاهب الأربعة والقراءات والطب والميقات، وكان يتناوب على نَظَرِه الأمراء والقُضاة.

٣ ـ الجامع الأزهر: الذي ازدهرت الدراسة فيه في عصر المماليك أيَّما ازدهار، لما وهبوا له من عناية وما أغدقوا عليه من أرزاق، وأمَّه كثير من الطلاب على اختلاف أوطانهم، وأهم ما كان يدرس فيه، علوم الدين ومذاهبه الأربعة والحديث واللغة والأدب والوعظ، وتخرَّج فيه كثير من الفطاحل[٢].

٥ ـ **مجالس السلاطين والأمراء**: وكانت تلك المجالس تحفل غالباً بالعلم والعلماء، وتثير المناقشات المهمَّة المثمرة، وقد أشار العيني إلى اجتماع المؤيَّد شيخ المَحْمُودي في يومَي الأحد والأربعاء من كل أسبوع بجماعة من العلماء، وطائفة من الصُّلَحاء، قبل العصر بساعة حيث «يتباحثون بالعلوم الشريفة، ويتذاكرون من المسائل العَويصة، وهو يسمعهم، وربما يشاركهم بلطف وأدب، ثم إذا فرغوا يأمر بأن يسقوا من السكر المعد لنفسه. . .»[٣].

كما كان يجتمع عنده في غالب ليالي الجُمَع جماعة من الفقهاء وطائفة من القرَّاء والوُعَّاظ، فيقعد معهم إلى أنصاف الليالي، فالقراء يتلون كتاب الله،

---

(١) عصر سلاطين المماليك ١/ ٢/ ٣٣.

(٢) انظر: حسن المحاضرة ٢/ ١٥٤.

(٣) السيف المهند ٢٧٤.

والعلماء يتباحثون بالعلوم، والوُعَّاظ ينشدون القصائد والموشَّحات، ويمضي كل وقت لا يوجد له نظير . . .»[١].

النشاط الديني:

شهدت مصر في عصر سلاطين المماليك نشاطاً دينيّاً منقطع النظير، لعلَّ سببه ـ كما ذكرنا ـ شعور المماليك بأنهم أغراب عن البلاد وأهلها، مغتصبون للحكم من أهلها، فأرادوا أن يتخذوا من الدين ورجاله ستاراً يخفي هذه الحقائق، ويقرِّبهم إلى قلوب الشعب.

وأبرز ملامح النشاط الديني في ذلك العصر هو جهود المماليك في خدمة المذهب السُّنِّي، ومحاربة بقايا التشيُّع في البلاد، وقد لجأ سلاطين المماليك إلى استخدام العنف لكبت آثار التشيُّع، عن طريق مباشر بالعقوبات والإهانات والمصادرة لمن اتُّهم بذلك،أو طريق الإلزام باتباع المذاهب السُّنِّيَّة الأربعة وتحريم ما عداها.

وحرص سلاطين المماليك على إنشاء المدارس دعماً لجهودهم في خدمة السنَّة ومحاربة ما عداها، فقد اشترطوا أن تكون كل مدرسة خاصة بتدريس مذهب أو مذهبين من مذاهب السنة الأربعة[٢].

ولم تكن المدارس هي المؤسَّسات الدينية الوحيدة التي عبَّرت عن النشاط الديني، بل شهد ذلك العصر إقامة مؤسسات أخرى عديدة مثل المساجد والزَّوايا وغيرها، والملحوظ أن كلاً من المدرسة والجامع في ذلك العصر قام بدور

---

(١) السيف المهند ٢٧٤، وانظر الحركة العلمية في مصر ٧.

(٢) عصر سلاطين المماليك ١/ ٢/ ١٢٦ والعصر المماليكي في مصر والشام ٣٤٥ ـ ٣٤٦ والمجتمع المصري ١٧٠.

مزدوج في خدمة الدين والعلم[١].

فالمدرسة وإن استهدفت أولاً خدمة العلم، فقد جاء نشاطها الديني ضمنياً عن طريق إقامة الصلوات فيها وتدريس العلوم الدينية، أما المسجد فالهدف الأول منه خدمة الدين وإحياء شعائره، وبعد ذلك جاء استخدام بعض المساجد في التدريس ليحقِّق غرضاً آخر إضافياً، لأن العلوم الدينية من فقه وحديث وتفسير تبوأت مكانة الصدارة في ذلك العصر[٢].

التصوُّف:

عرف المجتمع المصري التصوُّف قبل أيام المماليك، لكنه ظل تصوفاً هادئاً قليل الأثر، ولم يشتدّ تياره في الحياتين الاجتماعية والدينية إلا في عصر سلاطين المماليك، ساعد على ذلك شعور المسلمين بسوء أحوالهم من أخطار التتار والصليبيين، فضلاً عن تحكُّم المماليك فيهم واستئثارهم بخيرات البلاد، وكثرة الفتن واختلال الأمن، وتجدُّد المجاعات والأوبئة بين حين وآخر.

لذلك صادفت نزعة التصوف استجابةً قويةً من المصريين، فازدادت أعداد الصوفيّة، وأطلقوا على أنفسهم اسم الفُقَرَاء إمعاناً في لَصْق صفة الزهد بهم.

واستتبع انتشارَ التصوفِ وكثرة الصوفية انتشارُ البيوت الخاصة بالصوفية، وهي التي أُطْلِقَ عليها خانقاوات وربط وزوايا، فقد عُني السَّلاطين بتشييدها، وحبسوا الأوقاف السخيَّة عليها[٣].

---

(١) العصر المماليكي في مصر والشام ٣٤٧.

(٢) العصر المماليكي في مصر والشام ٣٤٧.

(٣) العصر المماليكي ٣٤٧ ـ ٣٤٩ والمجتمع المصري ١٧٩ ـ ١٧٢ وعصر سلاطين المماليك ١/ ٢/ ١٤٦.

المؤلَّفَات:

من أهم نتائج النشاط العلمي في هذا العصر نشاط حركة التَّأليف التي تبدو آثارها وثمارها جليّة في ضخامة التراث الذي خلَّفه علماء العصر.

ومؤلَّفَات هذا العصر تبلغ الآلاف وهو ما لم يشهده عصر قبله، والدليل على ذلك أن بعض المؤلفين عرف عنه أنه وحده ألف مئات من الكتب والرسائل(١).

على أن السمة البارزة على مؤلفي هذا العصر كثرة الجمَّاعين والمختصرين والشارحين(٢).

كما يلحظ في أعلام الحركة التأليفية إذ ذاك أنهم كانوا متعِّددي الفنون والمعارف، سواء كان ذلك تحصيلاً أم تأليفاً، فنجد للعالم الواحد عشراتِ المؤلَّفات في عدة مجالات كالتاريخ والأدب والشعر والفقه والأصول والحديث، أمثال العَيْنِيِّ وابن حَجَر والسُّيوطي وابن المُلَقِّن وغيرهم(٣).

ومن أهم المؤلفات في هذا العصر:

أولاً ـ المؤلفات التاريخية:

كان التاريخ في مقدمة الفنون التي اهتمَّ بها مؤلِّفو العصر، فقد بذلوا أكبر الجهد وتنافسوا لإخراج كتب تاريخية حافلة، امتلأت بها خزائن الكتب، وقد تعدَّدت أنواعها حتى أصبحت ذخيرةً نفيسة لا غنى عنها.

وتتميز هذه المؤلفات بما تحتويه من أقوال تاريخية وأنباء تتوارد في سياق الموضوعات الرئيسة التي تحدَّثت عنها، كذكر مؤلفات العلماء وحوادث الأعلام

(١) عصر سلاطين المماليك ١/ ٢/ ٩٠ ـ ٩١.

(٢) خطط الشام ٤/ ٤٩.

(٣) انظر: الحركة العلمية في مصر ٩٣.

وأخبار المناظرات والمجادلات وغير ذلك.

ومن أهم الكتب المؤلفة في هذا المجال:

مقدمة ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) لما فيها من قضايا مهمَّة مع حسن استنباطٍ وعُمْقِ نَظَر، ووَفَيات الأعيان لابن خِلِّكان (ت ٦٨١هـ)، وخُطَط المَقْريزي (ت ٨٤٥هـ)، والضوء اللَّامع للسَّخَاوي (ت ٩٠٢هـ) الذي عني بأخبار معاصريه وأنداده منهم بخاصة، ومن يقرأ كتاب بدائع الزُّهور لابن إيَاس (ت ٩٣٠هـ) في تاريخ مصر، يستشعر منه روحاً نقديَّة قوية من خلال سرده للأحداث[1].

وظهرت عناية المؤلفين بكتابة تأريخ مصر والقاهرة، فظهرت مصنَّفات موسُوعِيَّة ضخمة جامعة لتاريخ مصر، واعتمد المؤرِّخون على ما دوَّنه أسلافهم من حوادث هذه البلاد حتى أيامهم، ومن هذه المؤلفات:

كتاب الرَّوضتين في أخبار الدولتين لشِهاب الدِّين أبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، وجواهر البُحور في وقائع الأمور وعجائب الدُّهور لإبراهيم بن وَصِيف شاه المصري (ت أواخر القرن السابع)، والسُّلوك لمعرفة دوَل المُلوك لتقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥هـ)، والنُّجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لأبي المحاسن ابن تَغْرِي بردي (ت ٨٧٤)، والتِّبْر المَسْبوك في ذيل السُّلوك للسَّخاوي (ت ٩٠٢)، وحُسْن المُحَاضَرة في أخبار مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١) وغيرها كثير. كما أُلِّفت في تاريخ المدن والأقطار الأخرى كتب كثيرة منها: الدُّرَّة المُضيئة في فضل مصر والإسكندرية لابن دُقْماق (ت ٨٠٩)، والدر المُنْتَخَب في تكملة تاريخ حلب لعلاء الدِّين بن خَطِيب النَّاصرية (ت ٨٤٣)،

---

(١) عصر سلاطين المماليك ١/ ٢/ ٩٢ ـ ٩٣.

وتراجم ملوك العرب لتَقي الدين المَقْريزي (ت ٨٤٥هـ)، وأنباء الغمر بأنباء العُمر لابن حجَر العَسْقلاني (ت ٨٥٢)، والأُنْس الجَلِيل في تاريخ القُدْس والخليل لأبي اليمن العُلَيمي (ت ٩٢٧) وغيرها.

كما ظهرت كتبٌ تُعنى بتاريخ الدول الأخرى وأحداثها السياسية، وذكر ملوكها، ومن هذه الكتب: روض المناظر في عِلم الأوائل والأواخر لزين الدين ابن الشّحنة (٧١٥) والبداية والنهاية لابن كثير (٧٧٤هـ)، وعَقْد الجُمان في تاريخ أهل الزمان لبدر الدين العَيْني (٨٥٥هـ) وهو تاريخ عامٌّ للخليقة منذ بدئها حتى سنة (٨٥٠)، وتاريخ البدر في أوصاف العصر له أيضاً، والبَحْر الزَّاخر في علم الأوائل والأواخر لأبي المَحَاسن بن تغري بردي (ت ٨٧٤).

وتعدَّدت فنون الكتابة التاريخية فشملت فروعاً - يضيق المقام عن استيعابها - ككتابة السِّيَر التي تستقلُّ بترجمة أحد الأعلام، وتأريخ الخُطَط والآثار التي تتحدَّث عن البلاد والمدن والمواضع، وَتَقاويم البلدان التي أنتجتها رحلاتُ العلماء في نواحي الأقطار المختلفة[١].

ثانياً - المؤلفات الدينية:

ذكرنا سابقاً أن النشاطَ الدينيَّ في مصر كان منقطعَ النظير بتشجيع سلاطين المماليك وجهودهم، ومن هنا نشطت رُوح التَّأليف في النواحي الدينية وأثمرت خَيرَ الثمار، وزادها نشاطاً منافسة محمودة بين علماء مصر والشام[٢].

واتَّجه علماء هذا العصر إلى وضع مُتُونٍ لكل علم، تجمعُ مسائلَه وتلمُّ متفرِّقَه بعبارة موجزة، ثم ظهرت كتبٌ شارحة مفسرة لتلك المتون، بل وُضِعت

(١) عصر سلاطين المماليك ١/ ٢/ ١١٧ - ١٢٥.

(٢) نفسه ١/ ٢/ ١٢٦.

كتب أخرى شارحة لهذه الكتب الشارحة، حتى عجَّ العصر بالمتون والشروح وشروح الشروح بل واختصار الشروح أو التَّحشية عليها وتهميشها، والتَّنبيه على ما فات واضعيها.

ولمعت في سماء العلم أسماءُ علماء كانت لهم يد طولى في ازدهار العلم.

١ ـ ففي الفقه وأصوله:

نجد المصنفات المتخصِّصة في كل مذهب على حدة:

فمن كتب الشافعية: الكِفاية لنجم الدين بن الرِّفعة الأنصاري (ت ٧١٠هـ)، والابتهاج في شرح المِنْهاج لتقيِّ الدين السبكِي (ت ٧٥٦هـ).

ومن كتب الحنفية: البِناية في شرح الهِداية لبدر الدين العيني وله أيضاً: رَمْز الحَقائق وهو شرح متن الكنز للنسفي، وشرح المجمع ودُرَر البِحار الزَّواخر.

ومن كتب المالكية: شرح مختصر ابن الحاجب لأبي الرّوح الزَّوَاوِي (ت ٧٤٢هـ) وشرح مختصر ابن الحاجب لناصر الدين الزُّبَيري الاسْكَنْدراني (ت ٨٠١هـ).

ومن كتب الحنابلة: الفتاوى المصرية لابن تَيْمِية (ت ٧٢٨هـ) والفروع لشمسِ الدين بن مُفْلِح المَقْدِسِي الصَّالحي (ت ٧٦٣هـ).

٢ ـ وفي تفسير القرآن وعلومه:

الدر النظيم في تفسير القرآن العظيم للعلامة تقي الدين السُّبْكي (ت ٧٥٦هـ) وتفسير القرآن لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ).

٣ ـ في الحديث ومصطلحه وشرحه:

يعدُّ عصر المماليك من العصور الذهبيـة في التأليف في الحديث ومصطلحـه وشرحـه، فقد تكاثـر فيه الحُفَّاظ الذي اهتمُّوا بـه أيَّ اهتمام، فتحـرَّوا الدِّقَّـة في

تلقيه، واشترطوا في رواته الرواية على عالمٍ حافظٍ راوية مُجَازٍ من شيخه مع العلم برجاله ثم نَيْل إجازة بروايته.

ولم يقف الأمر عند ذلك بل لقد انغمرَ السلاطين في حلبة الدروس مع المتعلمين، وتتلمذوا للعلماء وأئمة الحديث، وتحمَّلوا السنة بأسانيدها الصحيحة حتى صار بعضهم حافظاً يُتَلَقَّى عنه الحديث.

وكانت مصر دار حديث وفقه وأدب، وكانت أسعد بلاد الإسلام حظاً بالحديث وعلومه، وهاهي كتب التاريخ قد اكتظَّت بتراجمَ لرجال نُبَهاء وفطاحل علماء أنجبتهم مصر في تلك القرون الذهبيَّة، وكانت لهم مؤلَّفات كثيرة جداً في علوم شتَّى بحيث يُعَدُّون بحقٍّ مفخرةَ الإسلام، وحسبك منهم الذَّهبي والعيني والعَسْقَلاني والسَّخاوي والسُّيوطي(١).

ومن نماذج تلك الكتب:

أولاً ـ كتب مصطلح الحديث ومنها:

١ ـ نَظم علوم الحديث لشِهاب الدين الخُوبي (٦٩٣هـ).

٢ ـ الاقْتِراح في المصطلح لابن دقِيق العِيد (٧٠٢هـ).

٣ ـ مختَصر علوم الحديث لابن الصَّلاح لابن التُّركُماني (٧٤٥هـ).

ثانياً ـ كتب التخريج:

١ ـ تخريج أحاديث الهِداية لابن أبي الوَفاء القُرَشِي (٧٧٥هـ).

٢ ـ تخريج أحاديث الإحياء للحافظ العِرَاقي (٨٠٦هـ).

(١) انظر: الحديث والمحدثون ٤٣٩ ـ ٤٤٠ وعصر سلاطين المماليك ١/ ٢/ ١٤٢.

ثالثاً ـ كتب شروح الحديث:

١ ـ شرح سنن التِّرمِذي لابن سيِّد النَّاس (٧٣٤هـ)[1].

٢ ـ شرح صحيح البُخَاري للعلامة قُطْب الدِّين الحَلَبي (٧٣٥هـ).

٣ ـ شرح صحيح البُخاري للعلامة سِرَاج الدين البَلْقيني (ت ٨٠٥هـ).

٤ ـ فَتْح الباري بشرح البخاري لابن حجر العَسْقَلاني (٨٥٢هـ).

٥ ـ عُمْدَة القاري: لبَدْر الدِّين العَيني (٨٥٥هـ) [موضوع الدراسة].

٦ ـ شرح سنن أبي داود له أيضاً.

٤ ـ في التصوُّف والعقائد:

خلَّفت الحركةُ الصوفيّة التي ازدهرت في العصر المملوكي كتباً في التصوف والعقائد هي أفضل ما خلَّفته الحركة الصوفية، وكانت تلك الكتب مزيجاً من العقائد والأخلاق والتفسير والحديث والفقه والأخبار. ومنها:

شرح العُمْدة لابن المُلَقِّن (٨٣١هـ) وآخر لتاج الدين الفاكهاني (ت ٨٣٤هـ). والفوائِح المِسْكِيَّة في الفواتح المكيَّة لعبد الرحمن البِسْطامي الحنفي (٨٥٨هـ)[1].

ثالثاً ـ مؤلَّفات العربية:

اهتمَّ العلماء باللغة العربية انطلاقاً من عنايتهم بإحياء علوم الدين، فكانوا يحوطونها بعنايتهم ويتعهَّدونها برعايتهم بعد أن ينالوا حظَّهم الوافر من علم الدين، وقد انصبَّت عنايتهم على فنون العربية بأسرها، وفي مقدمتها النحو الذي وضعت فيه كتب قيِّمة في ذلك العصر كانت وما زالت من أهم ما صنِّف.

لكنهم لم يبتكروا جديداً في النحو، بل صُرِفت جهودُهم إلى توضيح مسائله

---

(١) عصر سلاطين المماليك ١/ ٢/ ١٤٣ ـ ١٤٦.

وبيان الآراء المختلفة فيه والموازنة والترجيح بينها، وكان شأنُهم فيها كشأن الكتب الدينية في وضع المتون ثم شرحها وشرح شرحها ثم الاختصار.

ومع ذلك فقد برزت شخصيَّات مهمَّة مُؤَثِّرة، تتلمذ عليها الكثير من أبناء العربية، وقامت على كتبها دراساتهم، أمثال ابن هِشَام المِصْرِي (ت ٧٦١هـ) وابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ).

أما المؤلفات التي وضعت في هذا المجال فمنها:

١ ـ شرح التَّسهيل للسَّمين الحَلبي (ت ٧٥٦هـ).

٢ ـ حاشية على مُغْني اللَّبيب للدَّماميني (ت ٨٢٧هـ).

٣ ـ شرح القواعد لابن هشام، مؤلِّفه جلال الدين المَحَلِّي (ت ٨٦٤هـ).

٤ ـ البهجة المُضِيَّة في شرح الألفيَّة لجَلال الدين السُّيوطي (٩١١هـ) وله أيضاً: الأشباه والنظائر في النحو، والاقتِراح في أُصول النحو، وجمع الجوامع، وغيرها كثير.

أما علوم البلاغة فقد اشتغل العلماء بشرحها وتفصيلها أو اختصارها بعد أن نضجت وتوضحت مسائلها في القرن الخامس الهجري.

ومن أهم مؤلَّفات العصر في البلاغة: تلخيص المِفْتاح لجلال الدين القَزْويني (ت ٧٣٩) والتوضيح وهو شرح القزويني على التلخيص. ثم اعتمد العلماء المشتغلون بالبلاغة غالباً على ذينك الكتابين في مؤلفاتهم.

هذا وقد صُنِّف في فنون اللغة الأخرى، كوضع المُعْجمات، والحديث في العَروض والقافية، ومن ذلك: المصباح المُنير لأحمد بن علي المقري الفيُّومي (ت ٧٧٠هـ)، وخزانة الأَدَب وغاية الأَرَب لتقيِّ الدين بن حُجَّة الحَمَوي (٨٢٧هـ)

والقوافي لبدر الدين الدَّمَاميني (٨٢٧هـ)[١]، وغير ذلك كثير.

ويُشار أخيراً إلى الكتب الجامعة التي تميزت في هذا العصر بالتنوع في فنونها والتوسع في موضوعاتها، فكانت موسوعات علمية، ودوائر معارف عظيمة النفع، ومنها: نهاية الأَرَب في فنون الأدب لشهاب الدين النُّوَيْرِي (ت ٧٣٢هـ)، وصُبْح الأَعْشى في صِناعة الإنشاء لشهاب الدين القَلْقَشَندي (ت ٨٢١هـ).

وإلـى جـانب ما ذكرنا من المؤلفات ظهرت مؤلفات في علوم لم تبلغ العناية بها ما بلغته علوم الدين واللغة، وهـي العلوم الكونية التي مسَّت الحاجة إليها كالطب والهندسة والكيمياء وغيرها.

* * *

المبحث الثاني

الإمام بَدْر الدِّينِ العَيْنِيّ

اسمه ونسبه:

هو مَحْمُود بنُ أَحْمَد بنِ مُوسَى بنِ أَحْمَد بنِ حُسَين بنِ يُوسُف بنِ مَحْمُود القاضي بَدْر الدِّين، أبو مُحَمَّد أبو الثَّناء ابن القاضي شِهَاب الدِّين.

مولده:

كان مولد والده بحلَب سنة خمس وعشرين وسبعمائة، وقد انتقل إلى عينتاب[٢]، وولي قضاءها، فنسب إليها، وولد له بها ولده البدر، وذلك في

(١) انظر: عصر سلاطين المماليك ١/ ٢/ ١٥٢ ـ ١٥٨.

(٢) بلدة حسنة كبيرة، ولها قلعة منقوبة في الصخر حصينة، وهي كثيرة المياه والبساتين، مقصودة للتجار والمسافرين، تقع في شمال حلب على ثلاث مراحل، وهي الآن من أعمالها.

=

السابع والعشرين من شهر رَمضان سنة اثنتين وستين وسبعمائة[١]، وقيل في السادس والعشرين من الشهر نفسه[٢].

نشأته وأسرته:

نشأ العينيُّ في بيئة علميّة في ظلّ أسرةٍ مشهورةٍ بالعلم والصلاح، فقد ذُكر أن أحد جدوده حسين يوسف كان مقرئاً للقرآن، وكان والده وجده قاضيين، ولي أبوه قضاء عينتاب وإمامة المسجد فيها، يعظ الناس فيه وكان رجلاً صالحاً يحب الخير ويحسن إلى الغرباء، وخاصّة العلماء الواردين والمنقطعين عن الأهل والأولاد[٣].

وفي ترجمة العيني لوالده ذكر أنه كان فقيهاً مستحضِراً في الفروع والأصول، ويعرف أمور السجلات والمُكاتبات وأنه ناب في الحكم نحواً من ثلاثين سنة، ثم استقلّ حاكماً بعينتاب[٤].

وللعينيِّ أخٌ لم تأتِ كتب التراجم المعروفة على ترجمته، ووجد له كتاب تاريخ ضخم في سبعة مجلدات هو: التّاريخ الشهابي والقمر المنير في أوصاف أهل العصر والزمان، وهو شهاب الدين أبو القاسم أَحْمد بن أحمد بن مُوسى العَيْنتابي الحنفي الملقَّب بالتّواريخي المتوفى سنة ٨٣٤هـ[٥].

= انظر: تقويم البلدان ٢٦٩، ومعجم البلدان ٤/ ١٩٩.

(١) الضوء اللامع ١٠/ ١٣١ والتبر المسبوك ٣٧٥، والبدر الطالع ٢/ ١٥٨.

(٢) كما في شذرات الذهب ٩/ ٤١٨، وإعلام النبلاء ٥/ ٢٤٣.

(٣) نقل ذلك د. صالح معتوق عن العيني في عقد الجمان، وهو مخطوط ٢٦/ ٢٨٧.

(٤) المنهل الصافي ٢/ ٢٣١، وإنباء الغمر ٢/ ١٠٧.

(٥) انظر: التاريخ العربي والمؤرخون ٤/ ٩٩، ولم أقف على ترجمة له فيما عدت إليه من كتب التراجم.

وتزوّج العيني من أمّ الخير التي توفيّت في ربيع الأول سنة تسع عشرة وثمانمائة، ودُفِنَت بمدرسة زوجها[1]، وله من الأولاد علي وإبراهيم وأحمد وفاطمة، وقد ذكرهم في عقد الجمان ممَّن ماتوا بالطاعون سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، ودُفنوا في مدرسة أبيهم البدريَّة[2].

نشأ العيني في أكناف أسرةٍ راسخة في العلم والدين، تكلؤه بعنايتها، وتغذوه بمعارفها، فقد أحاطه أبوه بعنايته ورعايته منذ نعومة أظفاره، فوجَّهه إلى حفظ القرآن الكريم وتعلُّم القراءة والكتابة، فقد أحضَره إلى محمُود بن أحمد بن إبراهيم القَزْويني الذي لم يكن له نظيرٌ في الخطِّ الحسن، وكان عمره إذ ذاك نحو سبع سنين، وقرأ القرآنَ أول ما قرأه على محمَّد بن عُبَيد الله شارح المصابيح (ت ٧٩٣هـ)، قرأ عليه المعوِّذتين إلى ربع القرآن، ثم حفظ القرآن عن ظهر قلب وهو في الثَّامنة في عينتاب، فقرأ بقراءة حفص على المُعِزِّ الحنفي (ت ٧٩٢هـ) وسمع عليه الشاطبية[3]، واشتغل بالعلوم من سائر الفنون على العلماء الأكابر.

رحلاته في طلب العلم:

كانت الرِّحلةُ في طلب العلم والحديث خاصَّة من لوازم العلماء ومنهجهم في التَّحصيل العلمي بعد أن يُحَصِّلوا العلوم في بلادهم[4]، قال أبو عمرو بن الصلاح: «وإذا فَرَغَ من سَمَاع العوالي والمهمَّات ببلده فليرحل إلى غيره»[5].

---

(١) ذكرها الشوكاني في البدر الطالع ١٢/ ١٤٦.

(٢) عقد الجمان القسم المطبوع ٣٩٧.

(٣) ذكر العيني ذلك في عقد الجمان كما نقل عنه د. صالح معتوق، من المخطوط ٢٦/ ٤٣٤، ٤١٤ ـ ٤٢١.

(٤) انظر: الرحلة في طلب الحديث ـ المقدمة بتحقيق أستاذنا الدكتور نور الدين عتر ١٧.

(٥) علوم الحديث ٢٤٦.

وقد تعالَت همَّة البدر العيني في طلب العلم، فلم يألُ جهداً في تحصيله والنَّهل من موارده حتى علا كعبه وألمع نجمه، وأصبح من علماء العصر الذين يُشَار إليهم، ونبُهَت مكانته عند السلاطين والأمراء، وقد طوَّف في ترحاله في الآفاق، وكانت أولى رحلاته إلى حلب أقرب البلدان إلى بلده عينتاب، وذلك في سنة ثلاث وثمانين، فقرأ على الجَمَال يوسف بن موسى المَلَطي وسمع عليه، وأخذ عن حَيْدر الرُّومِيّ.

وفي السنة التي تليها عاد إلى بلده عينتاب حيث تُوُفِّي والده، ثم رحل إلى بهسنا[1] فأخذ عن الوَليّ البهسني، وإلى كختا[2] فأخذ عن علاء الدين الكختي، ثم إلى مَلَطية[3]، فأخذ عن بدر الدين الكشافي، ثم حجَّ ودخل دمشق، وزار بيت المقدس، فلقي فيه العلاء السِّيرامي الحنفي فلزمه واستقدمه معه القاهرة سنة ثمان وثمانين وسبعمائة، ولازمه في الفقه وأصوله والمعاني والبيان وغيرها.

وكذا أخذ الفقه عن الشهاب أحمد بن خاص التُّركي، ومحاسن الاصطلاح عن مؤلفه البَلْقيني، وسمع على الشيخ أبي الفتح محمد بن شِهَاب العَسْقلاني

(١) هي بلدة واسعة الخصب، قلعة حصينة مرتفعة منيعة، إلى الشمال الغربي من عينتاب، وهي اليوم من أعمال حلب، انظر: تقويم البلدان ٢٦٤، ومعجم االبلدان ١/ ٦١١.

(٢) هي إحدى الثغور الشمالية في أقصى الشمال من الشام، وهي قلعة عالية البناء، ولها بساتين ونهر، وبينها وبين ملطية مسيرة يومين، وملطية عنها في جهة الغرب، انظر: تقويم البلدان ٢٦٣.

(٣) هي قاعدة عند الثغور من جهة بلاد الروم تتاخم الشام وهي للمسلمين، ذات أنهار وأشجار قريبة من كختا، وبينهما مرحلتان. انظر: تقويم البلدان ٣٨٥، ومعجم البلدان ٥/ ٢٢٣.

الشاطبية[١]، وعلى الزَّين العراقي صحيح مسلم، والإلمام[٢] لابن دقيق العيد، وقرأ على التقي الدجوي الكتب السِّتَّة، ومسند عَبْد، والدَّارمي، وقريب الثلث الأول من مسند أحمد في سنة (٨٠٤هـ)، وعلى القُطْب عبد الكريم حفيد الحافظ القطب الحلبي بعضَ المعاجم الثلاثة للطَّبَراني في سنة (٨٠٩هـ)، وعلى الشَّرف بن الكويك الشفا (٨٠٩هـ)، وعلى النُّور الفسوي التَّسهيل لابن مالك والسُّنن الكبرى للنسائي وبعض سنن الدارقطني أو جميعه سنة (٨٠٨هـ)، وعلى تغري برمش شرح معاني الآثار للطَّحَاوي، وعلى الحافظ الهيثمي في آخرين، ودخل في غضون ذلك دمشق في ربيع الأول سنة (٩٤) فقرأ على النَّجم أحمد ابن إسماعيل بن الكشك بعضاً من أول صحيح البخاري بالمدرسة النورية بدمشق، وسمع على العز بن الكويك والد الشرف، وعن ابن الكشك عن الحجَّار عن ابن الزبيدي، وكلهم حنفيون.

ولم يزل البدر بالبرقُوقِيَّة على وظيفة الخدمة بها إلى أن عُزِل عنها، فتوجه إلى بلاده، ثم عاد[٣].

وثمَّة رحلة أخرى ذكرها العيني في مقدمة عمدة القاري، بيد أنه لم يذكر تفاصيلها، وإنما قال: «ثم إني لما رحلتُ إلى البلاد الشمالية النديَّة قبل الثمانمائة من الهجرة الأحمديَّة، مستصحباً في أسفاري هذا الكتاب، لنشر فضله عند ذوي الألباب، ظفرت هناك من بعض مشايخنا بغرائب النوادر، وفوائد كاللآلىء الزواهر

(١) الشاطبية: هي حرز الأماني ووجه التهاني للإمام الشاطبي رحمه الله.

(٢) الإلمام في أحاديث الأحكام، انظر: كشف الظنون ١/ ١٥٨.

(٣) الضوء اللامع ١٠/ ١٣١ ـ ١٣٢، والذيل على رفع الإصر ٤٣٠ ـ ٤٣٢، والتبر المسبوك ٣٧٦ ـ ٣٧٧.

مما يتعلَّق باستخراج ما فيه من الكنوز، واستكشاف ما فيه من الرموز»[١].

أهم شيوخه:

تبيَّن من خلال الحديث عن طلب البدر العيني للعلم ورَحَلاته في ذلك كَلَفه العظيم في الأخذ عن المشايخ والسماع منهم والقراءة عليهم، وقد كانوا من الكثرة بحيث يصعب حصرهم، ولمَّا كانوا من كبار الأئمة والمشايخ في مختلف العلوم في ذلك العصر، أرى من المهم الإلماح إلى نُبَذٍ من تراجم بعضهم وذكر ما أخذه العيني عنهم:

١ ـ الإمام زين الدين العراقي:

هو الشيخ الإمام العالم العلاَّمة زَين الدين عبد الرحيم بن حُسين بن أبي بكر العراقي الشَّافعي، كان فاضلاً ورعاً، عالماً بالنحو واللُّغة والغريب والقراءات والحديث والفقه وأصوله، كان مشهوراً في الشام ومصر بالمحدِّث، اشتغل بسماع الحديث النبوي والتصنيف والتدريس، واجتمع عليه الطَّلَبة إلى أن أدركه الأجل سنة (٨٠٦هـ) في شعبان.

ذكره الإمام العيني في تاريخه وقال: «إنه سمع عليه صحيحَ البخاريِّ من أوله إلى آخره بقراءة الشيخ شهاب الدين الأشموني بقلعة الجبل الجامع في سنة ثمان وثمانين وسبعمئة[٢].

٢ ـ جمال الدين المَلَطي الحَنَفي:

هو يوسف بن موسى بن محمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن الشَّرف المَلَطي

(١) عمدة القاري ٢١.

(٢) نزهة النفوس والأبدان ٢/ ١٩٠ ـ ١٩١، وكشف القناع ١٣٠، والضوء اللامع ٤/ ١٧١ ـ ١٧٨، وانظر: مسموعات الحافظ بدر الدين محمود العيني ٢٠، ومقدمة عمدة القاري ٢٢.

الحَنَفِيّ ولد بمَلَطية وأصله من خرتبرت.

كان عالماً فاضلاً محقِّقاً، له يد طولى في الفقه وأصوله، مستحضراً للفروع غايةَ الاستحضار، متصدِّياً للإفتاء في المعضلات طول أيامه، ولم يزل في حكم وإفتاء وتدريس حتى أدركته المنيَّة في (١٨ ربيع الآخر) سنة (٨٠٣هـ)[١].

وسمع عنه العيني شرح الألَفيَّة المسمَّى بالتَّوضيح، وشرح بانت سعاد ومغني اللَّبيب لابن هشام، وهو أحد الذين أجازوا العيني بالإفتاء والتدريس، وكتب له عبارةً عظيمةً ذكرها العيني في تاريخه، ونقلها عنه ابن إياس وهي:

«الحمد لله المُعْطي المنَّان، والصَّلاة والسَّلام على رسوله الذي أوتي سبعاً من المثاني والقرآن. . . لما نسخ لي أقباي الولد الأعزُّ الأنجبُ الأكملُ الأفضل الأمجد افتخار الفقهاء، وفخر المدرِّسين، زين العلماء، بدر الإسلام والمسلمين، محمود بن المرحوم الشيخ العالم القاضي شهاب الدين أَحْمَد الحَنَفي عامله الله وولده باللُّطف الخفيِّ في العلوم الشرعية والصِّناعة الأدبيَّة، حتى كان بين أقرانه كالبدر بين النجوم، وامتاز عن أهل زمانه بالتجلِّي بأنواع العلوم، وكأنِّي به وقد برع بصفاء ذهنه وقوة قريحته في أساليب العلوم والفضائل، وتوشَّح بأكرم الأخلاق والوسائل، صانه الله عن المكاره والرذائل، أطلقتُ له في الإفتاءِ وإبانةِ الرشد عن مداحض الأهواء، فمن رجع إليه فيما أشكل عليه من الأحكام، أو استعجم عليه من الحلال والحرام رجع إلى هادٍ يرشده إلى الصواب، ويحجزه عن الوقوع في مظانِّ الارتياب، والمأمول منه أن لا يتخطَّى أقوال السلف، وأن يجعل التقوى في سلوكه زاداً، والنظر في فتاوى السلف عماداً. . .»[٢].

---

(١) نزهة النفوس والأبدان ٢/ ١١٩، وإنباء الغمر ٢/ ١٩٦، والضوء اللامع ١٠/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦، وإعلام النبلاء ٢/ ١٣٣ ـ ١٣٥.

(٢) نزهة النفوس والأبدان ٢/ ١٢١ ـ ١٢٣.

٣ ـ أَحْمد العَيْنتَابي الضَّرير:

ابن خليل بن عبد الرحمن المُقْرىء المجوِّد، كان رجلاً فاضلاً وصاحبَ قراءات وكانت له يد طولى في حل الشاطبية وحفظها.

ذكره العيني في تاريخه وأثنى عليه وقال: «قرأت عليه القرآن الكريم، وعرضته عليه من أوَّله إلى آخره مراراً عديدة عن ظهر قلب برواية حفص وغيره، وقرأت عليه كتاب «النونيَّة»(١)، وبعض «الشاطبية»، وذلك في حدود سنة ستة وسبعين وسبعمائة وأنا مناهزٌ للبلوغ ومراهِق للإدراك، وتوفي قبل هذه السنة بسنتين في أيام محنة تيمورلنك»(٢)ـ يعني قبل سنة (٨٠٥هـ) بسنتين.

٤ ـ بدر الدين الواعظ:

مَحمود بن مُحَمَّد بن عبد الله الرُّومي ثم العَيْنتابي، كان رجلاً زاهداً عارفاً حاذقاً، عالماً فاضلاً متورعاً، ذكره العيني في تاريخه وأثنى عليه فقال: «كان متجنِّباً عن الناس، مشتغلاً بالعبادة والاشتغال بالعلوم والوعظ والتذكير للناس، وأدرك في بلاد الروم كبارَ مشايخنا، وأخذَ العلم عنهم. . . ولم يزل يذكِّرُ الناس ويعظهم إلى أن أدركته المنية في حدود الثَّمانين والسبعمائة، وهو أحد مشايخي الذين أخذتُ عنهم وقرأت عليه بمدينة عينتاب كتاب العَزِّي في علم التصريف وسمعت عليه كتاب المَصَابيح للبغوي بقراءة الشيخ شمس الدين المشهور باللام البابي»(٣).

(١) النونية في القراءة للسخاوي، انظر: كشف الظنون ٢/ ١٩٨٤.

(٢) نزهة النفوس والأبدان ٢/ ١٧٤ ـ ١٧٥، وإنباء الغمر ٢/ ١٥٣، والضوء اللامع ١/ ٢٩٧.

(٣) نزهة النفوس والأبدان ٢/ ١٧٥، وإنباء الغمر ٢/ ٢٥٣، والضوء اللامع ١٠/ ١٤٦.

٥ ـ تَقِيّ الدين الدَّجَوي الشَّافعي:

محمَّد بن محمَّد بن عبد الرَّحمن بن حَيدرة الدَّجَوي، تفقَّه واشتغل وتقدَّم ومَهَر، وكان ذاكراً للعربية واللغة والغريب والتاريخ، مشاركاً في الفقه وغيره، وكان كثير الاستحضار دقيق الخط، سمع عليه العيني الكتب الستَّة إلا النَّسائي ومسند الإمام أحمد ومسندَي الدَّارمي وعبد بن حُمَيد(١).

٦ ـ سِراج الدين البَلْقِيني:

هو عُمر بن رِسلان بن نصير بن صالح بن شهاب الكناني الشافعي، كان علاَّمة دهره وحافظ عصره، انتهت إليه الرياسةُ في الفقه والمشاركة في غيره، وكان له يد طولى في سائر العلوم، ولا سيما في الفروع والأصول وعلم الحديث وضبط أسماء الرجال(٢).

وأخذ عنه العيني غالب محاسن الاصطلاح في علم الحديث سنة (٧٨٩) في مجالس عديدة بقراءة السراج قارىء الهداية(٣).

٧ ـ العَلاء السِّيرَامي الحَنَفي:

هو أحمد بن محمَّد بن أحمد العَجَمي شيخ المدرسة الظاهرية، كان من أكابر العلماء الأماثل، أفاد الناس في علوم عديدة، وكان إليه المنتهى في معرفة علم المعاني والبيان والفقه، أخذ عنه العينيُّ أكثر الهداية وقطعة من أول الكشَّاف، ومن التَّلويح في شرح التَّوضيح إلى القياس وشرحه على التلخيص

(١) نزهة النفوس والأبدان ٢/ ٢٣٤ وإنباء الغمر ٦/ ٤٥ ـ ٤٧ والضوء اللامع ٩/ ٩١ ومسموعات الحافظ بدر الدين ١٥.

(٢) نزهة النفوس والأبدان ٢/ ١٧١ وإنباء الغمر ٦/ ١٠٨ والضوء اللامع ٦/ ٨٥.

(٣) الضوء اللامع ١٠/ ١٣١، والتبر المسبوك ٣٧٦.

والتنقيح، وأخذ عنه المعاني والبيان وغير ذلك[١].

٨ ـ شهاب الدين الحنفي:

هو أحمد بن خاص، أحد الفُضَلاء المتميِّزين، أَكْثَر من الاشتغال بالفقه والحديث ليلاً ونهاراً، وكتب وجمع ودرَّس[٢].

قال ابن حجر: «أخذ عنه بدر الدين العيني المحتَسِب، وكان يطريه»[٣]، وأخذ عنه الفقه[٤].

٩ ـ شَرَف الدِّين بن الكويك:

محمَّد بن محمَّد بن عبد اللَّطيف بن أحمد بن محمود، شيخ المحدِّثين، تكاثرت عليه الطلبة وتنافسوا في الأخذ عنه، انقطع في آخر عمره بمنزله ملازماً لإسماع الحديث النبوي إلى أن مات سنة ٨٢١هـ[٥].

أخذ عنه العيني الشِّفَا للقاضي عياض قراءة عليه، وأجازه بجميع مرويَّاته ومسموعاته[٦]، وسنن النسائي[٧]، والتسهيل في النحو[٨].

---

(١) نزهة النفوس والأبدان ١/ ١٨١ وإنباء الغمر ٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣ ومسموعات الإمام الحافظ بدر الدين ٢٦.

(٢) الضوء اللامع ١/ ٢٩٢ وإنباء الغمر ٦/ ١٧.

(٣) إنباء الغمر ٦/ ١٧.

(٤) الضوء اللامع ١/ ١٣١ والتبر المسبوك ٣٧٦.

(٥) نزهة النفوس والأبدان ٢/ ٤٣٠، وإنباء الغمر ٧/ ٣٤١ ـ ٣٤٢، والضوء اللامع ٩/ ١١١.

(٦) المصادر نفسها.

(٧) مسموعات الإمام الحافظ بدر الدين العيني ٣٠.

(٨) المصدر نفسه ٣٩.

١٠ ـ تَغري برمش التُّرُكْماني:

أبـو المحاسن زين الدين، أصله من بلاد الروم، واعتنى بطلب العلم في بلده، ثم قدم إلى القاهرة في دولة الملك الظاهر برقوق، وكان قد صَحِبَ جماعة من التُّرك بمصر واستفاد بصحبتهم جاهاً وتعظيماً عند أعيان الناس، اشتغل بالعلم وأخذ عن المشايخ، وكان كثيرَ الاستحضار لفروع مذهبه، توفي سنة (٨٢٠هـ)[١]، أخذ عنه العيني شرح معاني الآثار للطَّحاوي ومصابيح السُّنَّة للبغوي[٢].

١١ ـ قُطْب الدِّين الحَلَبي:

عـبد الـكريم بـن محمَّد بن عبد الكريـم بن عبد النُّور بن منير القُطْب بن المحدث التَّقي ابن الحافظ القُطب الحَلَبي الأصل، ثم المصري، حفظ الـقرآن الكريم، وأسمع على مشايخ عصره بمصر، وتصرَّف بأبواب القُضاة، توفي سنة (٨٠٩هـ)[٣]، أخـذ عـنه العيني المعجم الكبير للطبراني وغيره[٤].

١٢ ـ ميكائيل بن حُسَين التركماني الحنفي:

نزيل عينتاب، قدمها فأخذ عنه الشيخُ فخر الدين إياس وغيره، وباشر فيها بعض المدارس، ولازم الإفادةَ، ترجم له العيني، وتوفـي سنـة ٧٩٨هـ[٥]، تفقـه

(١) المنهل الصافي ٤/ ٥٦ ـ ٥٧، والضوء اللامع ٣/ ٣١ ـ ٣٣.

(٢) الضوء اللامع ١/ ١٣٢ والتبر المسبوك ٣٧٦، ومسموعات الإمام الحافظ ٣٦.

(٣) الضوء اللامع ٤/ ٣١٧، وإنباء الغمر ٦/ ٣٤.

(٤) الذيل ٤٣١، والتبر المسبوك ٣٧٦ ومسموعات الإمام الحافظ ٣٤.

(٥) شذرات الذهب ٦/ ٦٠٦، وإنباء الغمر ٣/ ٣١٢.

العيني به، وقرأ عليه القدّوري[١] والمنظومة، وسمع عليه مجمع البحرين[٢].

١٣ ـ أبو الفَتْح العَسْقَلاني:

محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن أحمد أبو الفتح، المقرىء، إمام جامع طولون، قرأ بالسَّبع، وأقرأَ الناسَ بآخرة، فتكاثروا عليه، مات في المحرم سنة (٧٩٣هـ)[٣]، وسمع عليه العينيُّ الشاطبيةَ بقراءة الزراتيتي[٤]، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري[٥].

١٤ ـ ابن الكِشْك الأَذْرعي:

نجم الدِّين أحمد بن إسماعيل بن محمَّد بن أبي العزِّ بن صالح الأذرعي، ثم الدمشقي الحنفي، وتفقَّه وولي قضاء مصر سنة سبع وستين، فلم تطب له فرجع، وكان وَلِيَ قضاء دمشق مراراً ودرَّس بأماكن، وهو أقدم المدرسين والقضاة، كان عارفاً صارماً توفي سنة (٧٩٩هـ)[٦]، وقد قرأ عليه العيني بعضاً من أول صحيح البخاري بالمدرسة النورية بدمشق[٧].

---

(١) وهو كتاب في فروع الحنفية للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي (ت ٤٢٨هـ)، كشف الظنون ٢/ ١٦٣١.

(٢) الذيل ٤٣١، والتبر المسبوك ٣٧٦ ومجمع البحرين هو كتاب مجمع البحرين وملتقى النهرين في فروع الحنفية للإمام ابن الساعاتي البغدادي الحنفي (ت ٦٩٤هـ)، كشف الظنون ٢/ ١٦٠٠.

(٣) شذرات الذهب ٦/ ٥٦٥ وإنباء الغمر ٣/ ٩٦ ـ ٩٧.

(٤) الذيل ٤٣١، والتبر المسبوك ٣٧٦.

(٥) الذيل على رفع الإصر ٤٣١، والضوء اللامع ١٠/ ١٣١، ومسموعات الحافظ بدر الدين العيني ٣٣.

(٦) شذرات الذهب ٦/ ٦٠٨ ـ ٦٠٩.

(٧) الذيل على رفع الإصر ٤٣٢، والضوء اللامع ١٠/ ١٣٢.

ومن مسموعات العيني على المشايخ أيضاً: مصنَّفات الشيخ أكمل الدين البَابرتي الحنفي، وهي: شرح الهداية، وشرح التَّلخيص[١] في المعاني والبيان، وشرح الشمسيَّة، وشرح الفرائض[٢]، وشرح ألفية ابن معطي[٣]، وشرح الكشَّاف، وبعض شرح الجامع الكبير[٤]، وغير ذلك، ومنها شرح البخاري للشيخ شمس الدين الكِرْماني[٥]، يرويه عنه ابنه الشيخ شمس الدين محمد، وشرح الشمسيَّة[٦] للإمام قطب الدين الرازي يرويه عن الشيخ جبريل بن صالح البغدادي، وعنه أيضاً شرح المطالع[٧] والحواشي[٨] على الكشَّاف[٩].

الوظائف التي تقلدها:

---

(١) هو شرح لتلخيص المفتاح للإمام جلال الدين القزويني، كشف الظنون ١/ ٤٧٣، ٤٧٧.

(٢) «الفرائض السراجية للإمام سراج الدين السجاوندي، كشف الظنون ٢/ ١٢٤٧.

(٣) ألفية في النحو اسمها: الدرة الألفية للشيخ زين الدين يحيى بن عبد المعطي النحوي (ت ٦٢٨هـ)، كشف الظنون ١/ ١٥٥.

(٤) الجامع الكبير في الفقه الحنفي، وثمة مؤلفات كثيرة لعدد من الفقهاء بهذا العنوان. انظر: كشف الظنون ١/ ٥٦٧ ـ ٥٧٠.

(٥) وهو الكوكب الدراري في شرح صحيح البخاري.

(٦) «الشمسية»: متن مختصر في المنطق، وهذا الشرح اسمه: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية. كشف الظنون ٢/ ١٠٦٣.

(٧) «مطالع الأنوار»: في المنطق للقاضي سراج الدين الأرموي، كشف الظنون ٢/ ١٧١٥.

(٨) وقد كتبت حواشي كثيرة على الكشاف للزمخشري، منها حاشية الشيخ قطب الدين الرازي. كشف الظنون ٢/ ١٤٧٥ ـ ١٤٧٨.

(٩) وهذه المرويات ذكرها عنه الشيخ عمر بن عبد الرحمن الوشتاني التونسي، وقد أجازه الإمام العيني برواياتها، انظر: كتاب مسموعات الإمام الحافظ بدر الدين محمود بن أحمد العيني.

تميَّز البدر العيني بعلوِّ الهمة، والمشاركة والتَّأثير في كثير من الميادين، وقد هيَّأ الله له أسباب ذلك منذ صغره، حتى إذا بلغ أشده واستوى علا كعبه، ورسخ في العلم شأنه، فساهم في مجتمعه أيَّما مساهمة، وشغل على مدى سني حياته أكثرَ من وظيفة، حتى قال عنه تلميذه السَّخَاوي: «لم أعلمْ أحداً جمع وظائف أكثر منه»(١).

وهو مع ذلك كله في دأب وهمة على الجمع والتصنيف لا يشغله عن ذلك شاغل.

ويمكن تقسيم الوظائف التي تقلدها العيني إلى أربعة أقسام:

١ ـ التدريس

٢ ـ الحُسْبة

٣ ـ نَظَر الأَحْباس

٤ ـ قَضَاء قُضاة الحنفيَّة.

١ ـ التدريس:

اشتغل الإمام العيني بالتَّدريس في المدارس، فقد عيّنه العلاء السِّيرامي صوفياً في المدرسة البرقوقية(٢) بعد أن استقدمه العيني معه إلى القاهرة سنة ثمان

---

(١) الخطط التوفيقية ٦/ ٢٦.

(٢) أنشأها السلطان الظاهر برقوق، وابتدىء في عمارتها في سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة، وفرغ منها سنة ثمان وثمانين، وهي من محاسن مدارس مصر، الخطط التوفيقية ٦/ ٧، ٢/ ٨٩.

وثمانين، وقرَّره صوفيّاً أول ما فُتِحت في سنة تسع وثمانين[١]، ولم يزل البدر في خدمة البرقوقية حتى مات شيخُها العلاء، فأخرجه جركس الخليلي أمير «آخور» منها، بل رام إبعاده عن القاهرة أصلاً مشياً مع بعض حَسَدة الفقهاء[٢].

وولي في الأيام الناصرية عدة تداريس ووظائف دينية، كتدريس الفقه بالمحمودية[٣]، ونظر الأحباس، ثم انفصل عنها، وأُعيد إليها في أيام المؤيد، وقرره في تدريس الحديث بالمؤيدية[٤] أول ما فتحت[٥].

ثم رغِب عن تدريس الفقه في المحموديَّة للبدر محمود بن عبيد الله الأردبيلي، وأقام الإمام العيني مدرسة مجاورة لسكنه بالقرب من جامع الأزهر وتمَّ بناؤها سنة أربع عشرة وثمانمائة، وعمل فيها خطبة لكونه كان يصرّح بكراهة الصلاة في الأزهر لأن واقفه كان رافضياً يسب الصحابة.

وجعل يدرِّس الحديث فيها في أيام السلطان المؤيد شيخ، وصار السلطان يستصحبه في الليالي التي يجلس فيها في القصر، وهي أربع من كل أسبوع، فاغتاظ من ذلك القاضي بدر الدِّين بن البارزي، فدسّ عليه فعُزِل[٦].

---

(١) الضوء اللامع ١٠/ ١٣١ والذيل على رفع الإصر ٤٣٠ والتبر المسبوك ٣٧٦.

(٢) الضوء اللامع ١٠/ ١٣١ والتبر المسبوك ٣٧٦.

(٣) أنشاها الأمير جمال الدين محمود بن علي الأستادار في سنة سبع وتسعين وسبعمائة، وتعرف بجامع الكردي، الخطط التوفيقية ٢/ ١٣٤ و٦/ ٢٤.

(٤) نسبة إلى السلطان المؤيد المحمودي، انتهت عمارتها في سنة تسع عشرة وثمانمائة وبلغت النفقة عليها أربعين ألف دينار. حسن المحاضرة ٢/ ٢٣٤.

(٥) الضوء اللامع ١٠/ ١٣١ والتبر المسبوك ٣٧٦.

(٦) انظر: الذيل على رفع الإصر ٤٣٦ والخطط التوفيقية ٦/ ٢٤ ـ ٢٦.

٢ ـ الحُسْبة:

وهي ـ كما عرَّفها القَلْقَشَنْدي ـ: «وظيفةٌ جليلة رفيعة الشأن، وموضوعها التحدُّث في الأمر والنهي والتحدُّث على المَعَاش والصنائع، والأخذ على يد الخارج عن طريق الإصلاح في معيشته وصناعته»(١).

وقد تكرَّر تولِّي العيني للحسبة وعزله عنها، فقد وليها أوَّلَ مرة بعد أن توفي الملك الظاهر برقوق، في مستهل ذي الحجة سنة إحدى وثمانمائة، عوضاً عن الشيخ تقي الدين أحمد المَقْرِيزي، ومن يومئذٍ وقعت العداوة بينهما إلى أن مات.

ثم عُزِل عنها في مستهلِّ المحرَّم قبل استكمال شهر، وصُرِف بجمال الدين الطَّبَنْدي المعروف بابن عَرَب.

وفي عام (٨٠٢هـ) أُعيدت إليه، ثم استعفى بعد شهرين وأُعيدت للمقريزي ثم رجع إليها بعد سنة في رابع عشر ربيع الآخر عوضاً عن القاضي شمس الدين اليجانسي، وفي العام نفسه السابع من جمادى الآخرة وليها على اليجانسي عوضاً عن الإمام بدر الدين. ثم وليها عام (٨١٩) وأُلْبِس حلة، ثم عُزِل عنها، وفي سنة (٨٢٣) سافر إلى بلاد قرمان، ثم رجع إلى مصر وجعل مُحْتَسَب القاهرة ومصر عوضاً عن القاضي صدر الدين أحمد ابن القاضي جمال الدين محمود العَجَمي بحكم عزله، ثم عُزِل سنة (٨٢٩)، وتولى عنه الأمير إينال الششماني، ثم أعيدت إليه سنة (٨٣٣) في ربيع الآخر.

وفي سنة (٨٣٥هـ) انصرف عنها، ثم أُعِيد إليها في ربيع الآخر سنة (٨٤٤هـ)، ثم عُزِل عنها في ثالث ربيع الآخر سنة (٨٤٥) وأُعِيد إليها بعد عام في

---

(١) صبح الأعشى ٤/ ٣٧.

تاسع عشرين من شوال إلى أن عُزِل عنها في سنة (٨٤٧) بعلي يار الخراساني[١].

سياسته في توليه الحُسْبة:

كان العيني في مباشرته للحسبة يعزِّر من خالفه بالمال، فمن خالفه أخذ بضاعته غالباً وأرسل بها للمحابيس والفقراء[٢].

والعيني في تولِّيه هذا المنصب وغيره أشدُّ ما يكون بعداً عما كان في عصره من تولي المناصب بالرشوة، تلك الظاهرة أشار إليها ابن إياس الحنفي إذ قال:

«وأما الحُسْبَة فإنها لما شَغَرت عنه سعى السَّاعون بالرشا والمَوَاعيد الباطلة».

ثم قال في تولية الإمام العيني:

فقال السلطان: «صاحب الوظيفة عن قريب يحضُر، وأراد به القاضيَ بدرَ الدِّين العينتابي، فإن بطاقته كانت وصلت بحضوره من بلاد قرمان، فلما سمع ابن البازري ذلك صعُب عليه جداً، فأشار إلى مَن عنده أن ينظروا له ساعياً مجدًّاً في هذه الوظيفة حتى يولِّيه، فأخبر بذلك بعض الناس لإبراهيم بن الحُسَام الجندي، وقال له: اسعَ في الحَسبة، فقام وسعى من عند ابن البارزي، وقدَّم له مائتي دينار، وكتب خطه للسلطان بتكملة الألف دينار، فاجتهد ابن البارزي عند السلطان بسببه، فقال له السلطان: أنا عيَّنت هذه الوظيفة للقاضي بدر الدين العيني، فقال: ياخوند، هذا يحتاج استراحةً طويلةً من التعب والمشقة، فإذا

---

(١) انظر: بدائع الزهور ونزهة النفوس والأبدان في مواضعها حسب وقوعها في حوادث سنيها كل في موضعه.
وانظر: الضوء اللامع ١٠/ ١٣١ ـ ١٣٣ والتبر المسبوك ٣٧٦ ـ ٣٧٨ والذيل على رفع الإصر ٤٣١ ـ ٤٣٣ والخطط التوفيقية ٦/ ٢٤ ـ ٢٦.

(٢) الضوء اللامع ١٠/ ١٣٢ والذيل على رفع الإصر ٤٣٣.

استراح وأقام أياماً فذلك نوليه، فسكت السلطان خصوصاً لما سمع بالذهب بالتولية، فولى المذكور، وخَلَع عليه بعد الخمسين العشرين من رجب»(١).

١ ـ نظر الأحباس:

عرَّفها القلقشندي فقال: «وهي وظيفةٌ عاليةُ المقدار. وموضوعها أن صاحبَها يتحدَّث في رزق الجوامع والمساجد والربط والزوايا والمدارس من الأَرَضين المفردة لذلك من نواحي الديار المصرية خاصة، وما هو على سبيل البر والصدقة لأناس معينين.

وأصل هذه الوظيفة أن اللَّيث بن سعد رحمه الله اشترى أراضيَ من بيت المال في نواحٍ من البلدان، وحبسها على وجه البرِّ، وهي المُسَمَّاة بديوان الأحباس(٢).

وحال العيني في تولِّيه نظر الأحباس يشابه شأنه مع الحُسْبة من تكرار التولية والعزل، فقد باشر نظر الأحباس في السابع من ربيع الآخر سنة (٨٠٤) عوضاً عن شمس الدين بن البنَّا بحكم وفاته، ثم عُزِل عنه في العام نفسه، وصار إلى ناصر الدين الطناحي.

وفي سنة (٨١٩) عاد إلى نظر الأَحْباس عوضاً عن القاضي شهاب الدين أحمد الصَّفَدي بحُكْم وفاته، وعُزِل عنه في السادس عشر من شهر رجب سنة (٨٥٣) بعلاء الدين علي بن محمد بن أقبرس أحد نواب الحكم الشافعي وندماء الملك الظاهر جقمق، فعظُم عليه ذلك لقلَّة موجوده، وصار يبيع من أملاكه وكتبه(٣).

---

(١) نزهة النفوس والأبدان ٢/ ٤٧٣.

(٢) صبح الأعشى ٤/ ٣٨.

(٣) انظر: نزهة النفوس والأبدان ٢/ ١٣٨ والذيل على رفع الإصر ٤٣٣ وإعلام النبلاء ٣٧٧.

٢ ـ قضاء قضاة الحنفية:

وموضوع قضاء القُضَاة كما بيّنه القَلْقَشَنْدي: هو «التَّحدُّث في الأحكام الشرعية وتنفيذ قضاياها، والقيام بالأوامر الشرعيّة والفصل بين الخصوم، ونصب النواب للتحدث فيما عَسُر عليه مباشرته بنفسه، وهي من أرفع الوظائف الدينية، وأعلاها قدراً وأجلها رتبةً»[١].

تولَّى الإمام العيني القضاء مرّتين، فقد ولاه الملك الأشرف برسباي منصب قاضي قُضَاة الحَنَفِيَّة في يوم الخميس سابع عشرين من شهر ربيع الآخر سنة (٨٢٩هـ) بعد عزل قاضي القضاة زين الدين بن عبد الرحمن التَّفهني، فباشر العيني وظيفة القضاء بحرمة وافرة، وعظمة زائدة لقربه من الملك ولخصوصيّته، ولكونه ولي القضاء من غير سعي[٢].

وذكر الإمام السخاوي قصة تولية العيني لهذا المنصب فجأة فقال:

«وقُدِّر شغور مشيخة الشيخونية عن شيخ المذهب السِّراج قارىء الهداية بوفاته، وسعى القاضي زين الدين التفهني فيه مضافاً إلى القضاء، وتعصَّب له أهلها فأجيب لذلك، وبات على الصعود للبس الخلعة، فأضمر السلطان في نفسه أخَذ القضاء منه للبدر هذا، وبيّت معه في تلك الليلة: أن كبّر غداً عمامتك واحضر بُكرة، من غير أن يفصح له بشيء، ففعل، فولاَّه قضاء الحنفية عوضاً عن المذكور، وذلك في سابع عشرين من شهر ربيع الآخر سنة تسع وعشرين»[٣].

واستمـرَّ العيني في القضاء إلى أن صُرف، وأعيد التفهني في يوم الخميس

---

(١) صبح الأعشى ٤/ ٣٤ ـ ٣٥.

(٢) إعلام النبلاء ٥/ ٢٤٥.

(٣) الضوء اللامع ١٠/ ٣٣١ والذيل على رفع الإصر ٤٣٣.

سادس عشرين صفر سنة (٨٣٣)، وفي اليوم المذكور أيضاً صُرِف قاضي القضاة شهاب الدين بن حجر بقاضي القضاة علم الدين صالح البلقيني.

فلزم العيني داره أياماً يسيرة، وطلبه السلطان إلى عنده، وصار يقرأ له على عادته، ثم ولاَّه حسبة القاهرة فباشرها إلى أن أُعِيد إلى القضاء في سابع عشرين جمادى الآخرة سنة (٨٣٥) عوضاً عن التَّفهني بحكم طول مرض موته، فباشر القضاء والحسبة والأحباس معاً مدة طويلة إلى أن صُرِف عن الحسبة، واستمرَّ في القضاء ونظر الأحباس إلى أن تُوُفِّي الملك الأشرف برسباي في ذي الحجَّة سنة (٨٤١هـ) وتسلطن ولده الملك العزيز يوسف، وصار الأتابك جقمق العلائي مدبر مملكته، عزله جقمق المذكور عن القضاء بشيخ الإسلام سعد الدين ابن محمد الديري في يوم الاثنين ثالث عشر المحرم سنة (٨٤٢هـ)[١].

وهكذا نرى أن الإمام العيني جمع بين أهم الوظائف التي كانت في عصره، وحصول ذلك عزيز.

قال الإمام السَّخَاوي: «لم يجتمع القضاء والحسبة ونظر الأحباس في آن واحد لأحد قبله فيما أظن»[٢].

وذلك يجلو لنا المكانة المرموقة التي أوتيها الإمام العيني عند من عاصرهم من ملوك مصر إذ عظم قدره لديهم، وسمت منزلته بينهم، لما أوتي من علم وزهد وخلق كريم وصيت حسن.

---

(١) انظر: نزهة النفوس والأبدان ٣/ ١٠٢، ١٨٠، ٢٣٢، ٤٣٢ والذيل على رفع الإصر ٤٣٣ ـ ٤٣٤، والتبر المسبوك ٣٧٦ ـ ٣٧٧.

(٢) الضوء اللامع ١٠/ ١٣٣ والذيل على رفع الإصر ٤٣٤.

*** علاقة البدر العيني بمعاصريه:**

١ ـ علاقته بالحُكَّام والأمراء:

عاصر الإمام بدر الدين العيني ثُلَّةً من سلاطين المماليك، وتباينت علاقاته معهم وتمايزت، وكانت له علائق وثيقة مع بعضهم وخصوصية بارزة.

فقد عاصر العيني السلاطين التالية أسماؤهم وهم: الظاهر برقوق (٧٨٤ ـ ٨٠١هـ)، وولده فرج بن برقوق (٨٠١ ـ ٨٠٧) والمنصور بن برقوق (٨٠٨ ـ ٨١٥)، والملك المؤيَّد شيخ المَحْمودي (٨١٥ ـ ٨٢٣)، والسلطان طَطَر (٨٢٣)، والصالح محمَّد بن طَطَر (٨٢٣ ـ ٨٢٤) والأشرف برسباي (٨٢٥ ـ ٨٤١) والعزيز يوسف بن الأشرف برسباي (٨٤١ ـ ٨٤٢) ثم الظاهر جقمق (٨٤٢ ـ ٨٥٦)[١].

ـ في عهد السُّلطان برقوق لم تطِب علاقة العيني مع الأمراء في بادىء أمره، فقد أُثر أن أحد الأمراء نفى العيني بعد خدمته بالبرقوقية، وذلك أنه لما تُوُفِّي العلاء السِّيرامي سنة (٧٩٠) أخرج الأمير جاركس الخليلي العيني من الخدمة وأمر بنفيه لما أَنْهوه عنه الحَسَدة من الفقهاء، حتى شفع فيه شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني، فأعفي من النفي، وأقام بالقاهرة ملازماً للاشتغال، وتردَّد على الأكابر من الأمراء مثل الأمير جكم بن عوض والأمير قلمطاي العثماني والدوادار وتغري بردي القردمي، فلما مات الظاهر في سنة (٨٠١) سَعَوا له في حسبة القاهرة[٢].

ـ وفي عهد الدولة النَّاصرية لمع في العلم نجمه، ووَلِي عدة تداريس

(١) انظر: النجوم الزاهرة ج١١ ـ ج ١٥.

(٢) إعلام النبلاء ٥/ ٢٤٤ والذيل على رفع الإصر ٤٣٢.

ووظائف دينية واشتهر اسمه، وأفتى ودرّس وأكبَّ على الاشتغال والتصنيف[١].

- وفي عهد الدولة المؤيَّدية ولي العيني نظر الأحباس وتدريس الحديث في الجامع المؤيَّدي أول ما فُتِح، وتدريس الفقه بالمحمودية، ثم كان من خصِّيصي المؤيَّد، حتى إنه أرسله إلى بلاد الروم في مصلحة تتعلَّق به في سنة ثلاث وعشرين[٢]، وذكر ابن إياس الحنفي تفاصيل تلك الرحلة وسببها فقال في أحداث سنة (٨٢٣): «وفي يوم الأربعاء الثامن عشر من ربيع الأول سافر القاضي بدر الدين محمود العيني إلى بلاد قرمان، وصحبته الأمير أسنبغا دوادار سودون الطيار، وذلك بإشارة السلطان، وصحبتهم خلعة الأمير عليباك بن قرمان، ولكشف البلاد. . .»[٣]، وقد ألفَّ الإمام العيني كتاباً في سيرة السلطان المؤيَّد هديةً له، وسمَّاه «السيف المهنَّد في سيرة الملك المؤيَّد»، ثم نظمها شعراً.

- ولما استقرَّ الظاهر ططر في السلطة زاد في إكرامه والاختصاص به لما بينهما من الصُّحبة قبل، وترقَّى حاله.

- ولما تَسَلْطن السلطان الأشرف برسباي صَحِبَه واختصَّ به، وارتفعت منزلته عنده بحيث صار يسامره، وينادمه، ويبيت عنده في بعض الأحيان، وكان يعجب الأشرفَ قراءتُه في التاريخ كونه كان يقرأ باللغة العربية، ثم يفسِّر ما قرأه باللغة التركية، وكان فصيحاً في اللغتين.

وكان الأشرف يسأله عن دينه وعما يحتاج إليه من العبادات وغيرها،

(١) إعلام النبلاء ٥/ ٢٤٤.

(٢) الضوء اللامع ١٠/ ١٣١ والذيل ٤٣٣.

(٣) نزهة النفوس والأبدان ٢/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠.

فكان العيني يجيبه بعبارة تقرب من فهمه، ويحسن له الأفعال الحسنة، حتى إن الأشرف كان يقول: «لولا العينتـابي ما كنَّا مسلمين»، وفي موضع آخر: «لولاه لكان في إسلامِنا شيءٌ».

وقد وَلِيَ العيني قضاء الحنفية أول ما وليها بأمر من السلطان الأشرف.

ـ وفي سنة (٨٣٥) سافر مع صحبة الرِّكاب السلطاني، ووصل معه إلى البيرة، ثم فارقه، وأقام في حلب حتى رجع السلطان فرافقه مع أصحابه.

ومات الأشرف والعيني قاضٍ، فلما تسلطن ولده الملك العزيز يوسف وصار الأتابك جقمق العلائي مدبِّر مملكته عزله جقمق عن القضاء.

وفي عهد الملك الظاهر جقمق ولي الحسبةَ مدةً قصيرةً، ثم ركدت ريحه[١].

٢ ـ علاقته بأقرانه من العلماء:

امتاز القرنُ التاسع عصرُ البدر العيني بازدهار الحركة الفكرية وبروز نخبةٍ من عمالقة الفكر ووجود مرتع خصيبٍ للمبارزات الفكرية والمنافسات الوظائفيَّة، ونرى ذلك جليّاً بين أعلام هذا العصر.

وكان العيني ـ لا ريب ـ أحدَ أطراف تلك المنافسات، ومن أقوى فرسانها.

البدر العيني وابن حجر العسقلاني:

ولعل أبرز منافسةٍ جرت من العيني مع الإمام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢)، كيف لا وكلاهما فارس سبق في ميدانه، وعلاّمة الأمة في أوانه؟!

وابن حجر العسقلاني هو أَحْمد بن عليّ بن مُحَمّد بن محمَّد بن علي بن أحمد، وُلِد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر، حفظ القرآن وهو ابن تسع،

---

(١) الذيل على رفع الإصر ٤٣٣ ـ ٤٣٤ والضوء اللامع ١٠/ ١٣٢ ـ ١٣٣ وإعلام النبلاء ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

واشتغل وتعانى المتجر، وتولَّع بالنظم، وقال الشعر الكثير المَلِيح، ثم أقبل على طلب الحديث، وسمع الكثير بمصر وغيرها، ورحل وانتقى، وبرع في الفقه والعربيَّة، وصار حافظ الإسلام، علاَّمة في معرفة الرجال واستحضارهم، والعالي والنازل، مع معرفة تامَّة بعلل الأحاديث وغيرها، وصار هو المعوَّل عليه في سائر أقطار الأرض، فكان أمير المؤمنين في الحديث، انتفع به الطلبة، وحضر دروسَه جماعةٌ من علماء العصر وقضاة القضاة، وولي القضاء مراراً، وله مصنَّفات كثيرة جليلة، توفي سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة(١).

وعوامل الاختلاف والمنافسة قويَّةٌ بين الرجلين، فالإمام البدر حَنَفي، وابن حجر شافعي، ولا يخفى ما كان للخلافات المذهبية من دور وتفاعل في الحياة الاجتماعية والحركة الفكرية إذ ذاك، يضاف إلى ذلك ما تحدثه روح التنافس بين الأقران من العلماء المبرِّزين.

وأوَّل ما تلوح لنا روح التَّنافس ما نلمسه في حادثة ذكرها المؤرِّخون في حوادث عام (٨٢٠هـ) حين بنى الملك المؤيَّد جامعاً، وفي آخر العام مالت المئذنة التي بُنِيت على البرج الشماليِّ وكادت أن تسقط، واشتدَّ خوف الناس منها، وتحوَّلوا من حواليها، فهُدِمت وبُنِي غيرها، وكان الإمام ابن حجر قد قال قبل ذلك في مجلس المؤيد:

لجامِعِ مَوْلانا المُؤَيِّدِ رَوْنَقٌ ... مَنَارَتُهُ بالحُسْنِ تزهو وبالزَّيْنِ
تَقُولُ وقد مَالت عن القَصْد: أَمْهِلوا ... فليسَ على جِسْمي أَضَرُّ من العين

قال ابن حجر: فأراد بعض الجلساء العبث بالشيخ بدر الدين العيني فقال له: إنَّ فلاناً عرَّض بك، وأجاب العيني على ابن حجر ببيتين هما:

(١) المنهل الصافي ٢/ ١٧ ـ ٣٢ والضوء اللامع ٢/ ٣٦ ـ ٤٠.

مَنَارةٌ كَعروسِ الحُسنِ إذ جليَت ... وهَدْمُها بقَضَاءِ اللهِ والقَدَرِ
قَالوا: أُصِيبَتْ بعَيْنٍ، قلتُ: ذَا غَلَطٌ ... ما أَوْجَبَ الهدمَ إلا خِسَّةُ الحَجَرِ

وعارض ابنُ حجر نسبةَ البيتين للعيني منكراً عليه قدرته على هذا النظم، فقال: «. . . واستعان بمن نظم له بيتين بنقض هذين البيتين، ونَسَبَهما لنفسه، وعرف كل من يذوق الأدب أنهما ليسا له لأنه لم يقع له قريبٌ من ذلك»(١).

ولمَّا نظم العيني سيرة الملك المؤيَّد تعرَّض ابن حجر لنقدها فانبرى لتجريد الأبيات الرَّكيكة التي بلا وزن، فبلغت نحو أربعمائة بيت في كتاب، وسماه: قذى العين من نَظْم غراب البين(٢)، وذكر السَّخاوي أن غير واحد قرَّظه(٣).

وبلغت ذروة الخلاف بين الرَّجُلين حين ألَّف الإمام ابن حجر كتابه «فتح الباري في شرح صحيح البخاري»، وشرع في تأليفه سنة ٨١٧هـ وكان العيني قد شرع في تأليف شرح للبخاري أيضاً، وذلك في آخر رجب سنة (٨٢٠هـ)، وأكثر فيه الردَّ والتعقُّب على ابن حجر، وقد كان العيني يَطَّلع على شرح الشهاب ابن حجر جزءاً فجزءاً بواسطة البرهان بن خضر أحد أصحاب الشهاب وينتقده في مواطن انتقاده.

وقد لوَّح الإمام ابن حجر في مقدمة كتابه «انتقاض الاعتراض» إلى أن العيني لم يكن يتابع تصنيفَه إلا بعد أن ينهي هو ـ أي ابن حجر ـ أجزاء شرحه، فقد قال: «وقرأت بخطِّه أنه شرع في شرحه في شهر رجب سنة عشرين

(١) إنباء الغمر ٧/ ٢٨٠ ـ ٢٨١ وبدائع الزهور ٢/ ٣٥ وحسن المحاضرة ٢/ ٢٣٤ والضوء اللامع ١٠/ ١٣٢.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٢٧٦.

(٣) الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤.

وثمانمائة، فكتب منه مجلَّدَين في سنة، ثم ترك إلى أن أكمل المجلدَ الثالثَ في جمادى الأولى سنة ثمان وثلاثين، ولم يعُدْ إلى الكتابة فيه حتى شارف فتح الباري الفراغ، فصار يستعير من بعض من كتب لنفسه من الطلبة فينقله إلى شرحه من غير أن ينسبَه إلى مُخْتَرِعه»[1].

هذا وقد جهد ابن حجر في كتابه المذكور في عرض انتقادات العيني واعتراضاته عليه وتفنيدها مع بيان ما نقله العيني عنه دون عزو.

وأيّاً ما كانت تلك الخلافات بين الرجلين فإن ذلك لم يَمنع من أن يُقِرَّ كلٌّ منهما بالفضل لقرينه، فها هو ابن حجر يذكر إفادته من تاريخ العيني وذلك في تصنيفه لكتاب «إنباء الغمر» فقد قال في مقدمته: «وغالب ما أورد فيه ما شاهدته أو تلقفته ممن أرجع إليه أو وجدته بخط من أثق به من مشايخي ورفقتي، . . . وطالعت عليه تاريخ القاضي بدر الدين محمود العيني»[2].

كما استفاد العيني من ابن حجر في تصنيفه رجال الطَّحَاوي، قال السَّخاوي: «ورأيته يسأل شيخنا في مرض موته ـ وقد جاء ليعوده ـ عن مسموعات الزين العراقي، فقال له: ليست مجموعة من كتاب، لكني أوردت في ترجمته من مُعْجمي ما أخذته عنه، وذلك شيء كثير فانظروه، فإذا حصلتموه نأخذ في النظر في الباقي»[3].

هذا وقد علق ابن حجر من فوائد العيني، بل سمع عليه لأجل ما كان عزم عليه من عمل البلدانيات في مرافقته معه لسفره إلى «آمد» بظاهر بلده عينتاب

(١) انتقاص الاعتراض ١/ ٢٦.
(٢) ١/ ٢ـ٣.
(٣) الضوء اللامع ١٠/ ١٣٢، والتبر المسبوك ٤٧٧، والذيل على رفع الإصر ٤٣٤.

وسمع عليه حديثين من صحيح مسلم وحديثاً من مسند الإمام أحمد[١]، وترجم له في المجمع المؤسس في المعجم المفهرس[٢] وفي رفع الإصر عن قضاة مصر[٣].

وهكذا نجد أن العلاقة بين الإمامين لم تَخْلُ من ودٍّ واستفادة في تبادل الفضل، وإن كان لا بد مما يحصل بين المتعاصرين والأقران غالباً.

البدر العيني وتقي الدين المقريزي:

والمقريزي: هو أحمد بن عليّ بِن عبد القادر بن محمَّد بن إبراهيم البَعَلبكي الأصل، المصري الدَّار والوفاة، ولد بعد سنة (٧٦٠هـ) ونشأ بالقاهرة، وتفقَّه على مذهب الحنفية، ثم تحوَّل شافعياً بعد مدة طويلة، سمع من الكثير من المشايخ وبرع وصنَّف التصانيف المفيدة الجامعة لكلِّ علم، وكان ضابطاً حافظاً للوقائع والتاريخ، ولي حسبة القاهرة غير مرة، أول ولاياته من قبل الملك الظاهر برقوق في (١١) رجب سنة إحدى وثمانمائة، ثم عُزِل بالإمام بدر الدين العيني في (٢٦) ذي الحجة من السنة نفسها، ثم وليها عنه أيضاً، وولي عدة وظائف دينية، وعُرِض عليه قضاء دمشق فأبى، اشتهر ذكره في حياته وبعد موته في التَّاريخ وغيره، حتى صار يُضْرَب به المثل، إلا أنه كان كثير التعصُّب على السَّادة الحنفية وغيرهم لميله لمذهب الظاهر، تُوُفِّي يوم الخميس سادس عشر من شهر رمضان سنة (٨٤٥)[٤].

---

(١) المصادر السابقة.

(٢) المعجم المؤسس ٣/ ٣٤٧ ـ ٣٥١

(٣) رفع الإصر ٤٣٢.

(٤) ترجمته في المنهل الصافي ١/ ٤١٥ ـ ٤٢٠ وحوادث الدهور ١/ ٦٣ ـ ٦٤، وإنباء الغمر ٩/ ١٧٠ ـ ١٧٢.
والضوء اللامع ٢/ ٢٤.

من خلال هذه الترجمة تبدو عوامل الخلاف بين الرجلين، فالبدر العيني حنفيٌّ، والمقريزي متعصِّبٌ ضد الحنفية، وتناوبا على منصب الحسبة مع ما يُلْحَظ من تقدُّمهما في كتابة التاريخ والتَّصنيف فيه.

وعلى الرغم من تعدد تلك العوامل ـ كما يبدو ـ لم تذكر كتبُ التاريخ تنافساً من أحدهما ونفوراً إلا في قضيَّة تولي الحسبة، قال ابن تغري بردي حين ذكر تولِّي العيني الحسبة مكان المقريزي: «فولي حسبة القاهرة في مستهلِّ ذي الحجة من السنة، عوضاً عن الشيخ تقي الدين أحمد المقريزي، فمن يومئذ وقعت العداوة بينهما إلى أن ماتا»[(١)].

وتتبدى تلك العداوة في عدة مواقف من كلا الرجلين، فقد ترجم أحدهما للآخر وانْتَقَصَ كلٌّ منهما صاحبه.

أما المقريزي فقد ترجم له في عقود الدُّرَر فقال: «أُخْرِجَ من البرقوقيَّة خروجاً شنيعاً لأمور رُمِي بها، اللهُ أعلمُ بحقيقتها، وشفع فيه البلقينيّ حتى أُعْفِي من النفي»[(٢)].

وترجم العيني للمقريزي بعد وفاته سنة (٨٤٥هـ) فقال: «كان مشتغلاً بكتابة التواريخ وبضرب الرَّمْلِ» ثم تكلم عن توليه الحسبة إلى أن قال:

«ثم تولَّى مرة أخرى في أيام الأمير سودون ابن أخت الظَّاهر الدَّوَادار الكبير عوضاً عن مُسَطِّره، بحكم أن مسطِّره قد عزل نفسه بسبب ظلم سودون المذكور»[(٣)].

---

(١) النجوم الزاهرة ١٥/ ٢٨٧.

(٢) الضوء اللامع ١٠/ ١٣٥ وفيه نقل السخاوي عبارة المقريزي دون تعقيب، وكان حرياً به أن ينفي عن العيني ما اتهم به لعلمه ببراءته منه.

(٣) عقد الجمان /القسم المطبوع/ ٥٧٤.

وانتقاص العيني جليٌّ في اتهامه المقريزي بضرب الرمل وتولِّي الحسبة من قبل أحد الظَلَمة، وفي عقود الجمان ذكر لذلك، وذلك في كلام العيني في أحداث سنة (٨٠٢هـ) حين عزل عن الحسبة وتولاها المقريزي فقال: «شرع سودون يطلب من يولِّيه الوظيفة لأجل إنفاذ أمره، فلم يجد أحداً، لا من مبرطل ولا من عفيف، غير أن أحد نواب الحسبة ممَّن له عادة بقطع الطريق أغرى تقيَّ الدين المقريزي الذي أخذت عنه الحسبة، فأوقعه في تولي هذه الأمور فتولاها»(١).

وفي «السلوك» حادثة أوردها المقريزي تدين العيني وتنتقصه، وبمقارنتها في غيره من كتب التواريخ يظهر سكوت المقريزي عن بعضها لتقوية الشَّناعة على العيني.

فقد قال المقريزي في حوادث سنة (٨٢٨هـ): «اتفقت حادثة شنعاء، وهي أن الخبز قَلَّ وجوده في الأسواق، فعندما خرج بدر الدين محمود العينتابي محتسِبُ القاهرة من داره سائراً إلى القلعة صاحت عليه العامَّة، واستغاثوا بالأمراء، وشَكَوا إليهم المحتسب فعرج عن الشارع، وطلع إلى القلعة وهو خائف من رجم العامة له، وشكاهم إلى السلطان، وكان يختصُّ به ويقرأ له في اللَّيل تواريخ الملوك، ويترجمها له بالتركية، فحنق السلطان، وبعث طائفة من الأمراء إلى باب زويلة، فأخذوا على المارَّة أفواه السكك ليقبضوا على الناس، وقبض على جماعة كبيرة من الناس (وذكر فظاعةَ عقوباتهم) فتنكَّرت القلوب من أجل ذلك، وانطلقت الألسنة بالدعاء وغيره»(٢).

وابن تغري بردي لما ذكر هذه الحادثة عنه قال عَقِبَها: «وهو كما قال، غير

---

(١) عقد الجمان (خ) ٢٥/ ١٠٠ كما نقلته عن محقق عقد الجمان للجزء المطبوع.

(٢) السلوك ٤/ ٢/ ٦٩٨.

أنه سكت عن رَجْم العامة للعينتابي المذكور، يريد بذلك تقوية الشَّناعة على العيني لبُغْضٍ كان بينهما قديماً وحديثاً»[١].

تلامذته:

إنَّ رجلاً كالعيني نال من فنون العلوم ما نال، وصنَّف من التَّصَانيف ما صنَّف وتعدَّدت دروسه في المساجد والمدارس لحقيقٌ أن يكثر الآخذون عنه، كيف لا وقد شهد بفضله القاصي والدَّاني وأخذ الفضلاءُ عنه من كل مذهب، وقد أشارت كتب التَّراجم إلى كثير ممن تتلمذ عليه[٢]، ومن أخذ عنه ولازمه، أو قرأ عليه أو سمع منه أو استجازه.

ومن أهم تلامذته[٣]:

١ ـ كَمَال الدين بن الهُمَام:

هو محمَّد بن عبد الواحد بن عبد الحَمِيد بن مسعود السِّيواسي الأصل، ثم القاهري الحنفي، كان علاَّمة في الفقه والأصول والنَّحو والتَّصريف والمعاني والبيان والتصوُّف محققاً جدلياً نظاراً، تفرد في عصره بعلومه، واشتهر ذكره، صنَّف التصانيف المفيدة، وتوفي سنة (٨٦١هـ) ولم يخلف بعده مثله.

أما علاقته بالعيني فقد سمع منه الدَّواوين السَّبع أشعار العرب، وكان أحد

(١) النجوم الزاهرة ١٤/ ١١٧ ـ ١١٨.

(٢) تتبع د. صالح معتوق تلامذة العيني في الضوء اللامع، ووقف على أكثر من خمسين تلميذاً، وذكر الشيخ زاهد الكوثري له تسعة تلامذة. فأفدت منهما وحاولت تقصي غيرهم عند من ترجم للعيني.

(٣) ولكثرتهم اكتفيت بترجمة أهمِّهم وأكثرهم استفادةً من العيني، مع سرد أسماء ما اجتمع لي من تلامذته.

المقرَّرين عنده في محدِّثي المؤيدية[١].

٢ ـ شمس الدين السَّخَاوي:

هو محمَّد بن عبد الرحمن بن محمَّد بن أبي بكر بن عُثْمان بن محمد السَّخاوي الأصل، القاهري الشافعي المصنف، أخذ عن مشايخ عصره بمصر ونواحيها، حتى بلغوا أربعمائة شيخ، ثم حجَّ وأخذ عن مشايخ مكة والمدينة، وحفظ من الحديث ما صار به متفرِّداً عن أهل عصره، قال تلميذه الشيخ جار الله بن فهد المكي: «. . . لم أَرَ في الحفَّاظ المتأخِّرين مثله، ويعلم ذلك كلُّ من اطَّلع على مؤلفاته أو شاهده، وهو عارف بفنِّه، منصف في تراجمه. . . ولو لم يكن له من التَّصانيف إلا الضوء اللامع لكان أعظم دليل على إمامته»، وله فتح المغيث شرح ألفية الحديث، والمقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وغير ذلك كثير، توفي رحمه الله في الثامن والعشرين من شعبان سنة (٩٠٢هـ)[٢].

أخذ عن العيني، وقد قرظ له بعض التصانيف فقال: «إنه حَوَى فوائدَ كثيرةً، وزوائدَ غزيرةً، وأبرز مخدرات المعاني بموضحات البيان، حتى جعل ما خفي كالعيان، فدل على أن مُنْشِئِه ممن يخوض في بحار العلوم، ويستخرج من دُرَرِها المنثور والمنظوم، وممن له يد طولى في بدائع التَّراكيب، وتصرُّفات بليغة في صنائع التَّراتيب، زاده الله تعالى فضلاً يفوق به على أنظاره وتسمو به في سماء قريحته قوة أفكاره، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير»[٣].

(١) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٨/ ١٢٧ ـ ١٣٢ وشذرات الذهب ٩/ ٤٣٧ ـ ٤٣٩ والبدر الطالع ٧١٨ ـ ٧١٩.

(٢) انظر ترجمته: في الضوء اللامع ٨/ ١ ـ ٣٢، وشذرات الذهب ١٠/ ٢٣ ـ ٢٥، والبدر الطالع ٧٠١ ـ ٧٠٤.

(٣) الضوء اللامع ٨/ ٢٥.

وقال السَّخاوي في الذيل: «وقد قرأت عليه ـ أي العيني ـ الأربعين التي انتقاها شيخي ـ أي ابن حجر ـ رحمهما الله من صحيح مسلم في خامس صفر سنة إحدى وخمسين، وعرضت عليه قبل ذلك محافيظي، وسمعتُ عدةً من دروسه، بل قرَّض لي بعض تصانيفي، وبالغ في الثناء علي»(١).

٣ ـ ابن تَغْرِي بَرْدِي:

هو يوسُف بن تغري بردي، الجمال، أبو المحاسن بن الأتابكي بالديار المصرية، ثم نائب الشام البشبغاوي الظاهري القاهري الحنفي، اشتغل بفقه الحنفية وأخذ عن كبار العلماء في كثير من العلوم، ومهر في علم التاريخ وكتب وصنَّف وانتهت إليه رئاسة هذا الشأن في عصره.

له مصنَّفات كثيرة منها: المَنْهَل الصَّافي والمُسْتَوفي بعد الوافي، والنُّجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، توفي في ذي الحجة سنة (٨٧٤هـ) رحمه الله، وقد أخذ عن العيني الفقه، ولازمه في أخذه التاريخ(٢).

٤ ـ ابن أسد الأميوطي:

هو أحمد بن أَسَد بن عبد الواحد بن أحمد، شهاب الدين السَّكَنْدري القاهري الشافعي، كان إماماً علاَّمةً متين الأسئلة، بيّن الأجوبة مشاركاً في فنون، متقدِّماً في القراءات، محبّاً في العلم، مُثابراً في التحصيل حتى ممَّن هو دون طبقته، كان من محاسن مصر، أخذ عن العيني شرح الشَّواهد وغيره من تصانيفه، وذكر السَّخاوي أنه شرع في ذيلٍ على تاريخ العيني، وقد نظم في

---

(١) ص ٤٣٥.

(٢) انظر: الضوء اللامع ١٠/ ٣٠٥ ـ ٣٠٨، وشذرات الذهب ٤٧٢ ـ ٤٧٣، والبدر الطالع ٨٦٨ ـ ٨٦٩.

التاريخ أرجوزة سمَّاها «الذيل المُتْرَف من الأشرف إلى الأشرف»، واعتنى بكتبه فحشَّاها وقيَّد مشكلها، توفي في ذي الحجة سنة (٨٧٢هـ)[١].

٥ ـ نور الدين الدَّكماوي:

هو علي بن أحمد بن علي بن خليفة، الدَّكماوي المَوْلد ثم القاهري الأزهري الشافعي، اشتغل في الفقه والحساب والنحو والمعاني والبيان والمنطق والحديث، توفي في سادس صفر سنة (٨٩٠هـ)، وعلاقته بالعيني وطيدة، فقد لازمه حتَّى أخذ عنه ما كتبه على المقامات، وحمَّله من شرحه للبخاري وغير ذلك[٢].

٦ ـ أَرْغُون شاه البِيْدمري:

كان من مماليك بيدمر الخوارزمي نائب الشام، كان رجلاً جيِّداً مائلاً إلى الخير يحبُّ العلماء، تركي الجنس، يفهم لغة العجم، ولكن مع عجلة وقلة تثبُّت، قال العيني: «وقد سمع عليَّ البخاري ومسلماً والمصابيح»، قتل سنة (٨٠٢هـ) بقلعة دمشق[٣].

٧ ـ ابن الصَّيْرَفيّ الحَنَفيّ:

هو عليّ داود بن إبراهيم نور الدين القاهري الجَوهري الحنفي، يعرف بابن داود وبابن الصَّيْرَفي، قال السَّخاوي: «زعم أنه حفظ القرآن والعمدةَ والقدوري وألفية النحو والخزرجية.. وأنه جوَّد في القراءات وقرأ في الفقه..»، كتب في التاريخ، وانتقصه السخاوي كثيراً. ومن مؤلفاته: نزهة النفوس والأبدان، وإنباء

---

(١) انظر الضوء اللامع ١/ ٢٢٧ ـ ٢٣١، وشذرات الذهب ٩/ ٤٦٧ ونظم العقيان ٣٦.

(٢) انظر: الضوء اللامع ٥/ ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٣) انظر: نزهة النفوس والأبدان ٢/ ٦٣ والضوء اللامع ٢/ ٢٦٧.

الهصر في أبناء العصر، أخذ عن العيني التاريخ(١).

٨ ـ شَمس الدِّين القَلْيُوبي الحجازِيّ:

هو محمَّد بن محمَّد بن أحمد الشَّمْس القَلْيوبي ثم القاهري الشَّافعي، ويعرف بالحِجازي، كان إماماً عالماً فاضلاً ماهراً في الفرائض والحساب والعربيَّة، مع لُطف المحاضرة والمنادرة.

أذن له العيني في إصلاح تصانيفه، فقد قرأ على العيني شرحه للشَواهد، وأصلح فيه بتحقيقه شيئاً كثيراً بعد توقّفه في ذلك. مات في أواخر جمادى الآخرة سنة (٨٤٩هـ)(٢).

٩ ـ أحمد بن الصَّيْرَفي العَسْقَلاني:

هو أحمد بن صَدَقَة بن أحمد بن حسِين بن عبد الله بن محمد العَسْقلاني، المكِّيّ الأصل، القاهريّ الشافعي، شهاب الدين أبو الفضل، أسمع الحديث ودرَّس الفقه وناب في القضاء في الديار المصرية.

أخذ عن العيني علم الحديث، وسمع عليه، وأخذ عنه شرح شواهد الألفيَّة، مات سنة (٨٠٥هـ)(٣).

١٠ ـ أبو حَامد البَلْبِيسي:

هو محمد بن خليل بن يوسف بن علي، البَلْبيسي الأصل، الرَّمليّ المقدِسي

---

(١) انظر: الضوء اللامع ٥/ ٢١٧ ـ ٢١٩ والتعريف بالمؤرخين للعزاوي ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢ وهدية العارفين ١/ ٧٣٩ وكشف الظنون ٢/ ١٩٤٩.

(٢) الضوء اللامع ٩/ ٥١ ومعجم المؤلفين ٣/ ٢٦٤، وهدية العارفين ٢/ ١٩٦، وكشف الظنون ٢/ ١٩٣٠.

(٣) انظر: الضوء اللامع ١/ ٣١٦ وبدائع الزهور ٢/ ٣٦٥ وكشف الظنون ٢/ ١٩٣٦ وإيضاح المكنون ١/ ٤٨٦، ٢/ ٢٥٩، ٦٣١، ٧٠٤ ومعجم المؤلفين ١/ ١٥٨.

الشافعي، نزيل القاهرة، ويُعرف بابن الموقّت، درّس بمواطن وناب في القضاء عن جماعة، وصنَّف شرحاً للمنهاج والبهجة وجمع الجوامع وغير ذلك، وانتقصه السَّخَاوي وبالغ في ذلك على عادته المألوفة في كبار أقرانه، أخذ عن العيني شرح الشواهد، وأذن له وأثنى عليه بخطه غير مرة، مات رحمه سنة (٨٨٨هـ)[١].

١١ ـ بَدْر الدين الحُسَيني:

هو حسن بن قلقيلة الحنفي، درّس الحنفيَّة بجامع الظاهر، وأخذ عن البدر العيني، واستقر به إمام مدرسته، مات قريب (٨٦٠هـ)[٢].

١٢ ـ شَرَف الدِّين الطَّنوبي:

هو عيسى بن سليمان بن خَلَف بن داود شرف الدين الطَّنوبي القاهري الشافعي، كان فاضلاً مفنّناً بارعاً محبّاً في العلم والفائدة غير متأنِّق في سائر أحواله.

أخذ عن العيني واختص به، ومات في صفر سنة (٨٦٣هـ)[٣].

وممَّن عرض على الإمام العيني أو أخذ عنه، أو أجاز له:

- إبراهيم بن خَضِر بن أحمد بن عثمان برهان الدين العُثْماني الصَّعِيدي (ت٨٥٢هـ)[٤].
- أحمد بن إبراهيم بن نصرِ اللهِ بن أحمد أبـو البَرَكات العَسْقلاني (٨٠٠ ـ ٨٧٦)هـ،

(١) انظر: الضوء اللامع ٧/ ٢٣٤ والبدر الطالع ٦٨٦.

(٢) الضوء اللامع ٣/ ١٣١ ـ ١٣٢.

(٣) انظر: الضوء اللامع ٦/ ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٤) ترجمته في الضوء اللامع ١/ ٤٣.

أخذ عن العيني التاريخ[١].

- أحمد بن نوكار الشِّهابي النَّاصري: كان ممن عَرَض على العيني[٢].

- أحمد بن يوسُف بن عمر بن يوسُف الشِّهاب الطُّوخي (٨١٧ ـ ٨٩٨)، عَرَض على العيني[٣].

- أحمد بن يونُس بن سعيد شهاب الدين الحِمْيري المعروف بابن يونُس (٨١٣ ـ ٨٧٨)[٤].

- خليل بن إبراهيم أبو الوَفاء الصَّالحي الحَنَفي (ت ٩٠١) أخذ عن العيني[٥].

- عبد الحقِّ بن محمد بن عبد الحقِّ شرف الدين السُّنْبَاطي القاهري (٨٤٢ ـ ٩٣١) أجاز له العيني[٦].

- عبد الرحمن بن سليمان بن داود الزِّين المنهلي (٨٢٩ ـ ٨٨٥) ممن عَرَض على العيني[٧].

- عبد الرحمن بن يحيى بن يوسف سيف الدين الصَّيرامي الحنفي (٨١٣ ـ ٨٨٠) أجاز له العيني[٨].

---

(١) انظر ترجمته في الضوء اللامع ١/ ٢٠٥ وحسن المحاضرة ١/ ٤٨٤.
(٢) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٢/ ٢٤٠.
(٣) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٢/ ٢٤٨.
(٤) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٢/ ٢٥٢.
(٥) ترجمته في شذرات الذهب ٨/ ٤.
(٦) ترجمته في الضوء اللامع ٤/ ٣٧.
(٧) ترجمته في الضوء اللامع ٤/ ٨٠.
(٨) المصدر السابق ٤/ ١٥٨.

ـ عبد الرحيم بن غُلاَم الله بن محمد زين الدين المِنْشاوي (٨٢٨ ـ ٨٩٦) عَرَض على العيني غير مرة[١].

ـ عبد الرحيم بن محمَّد بن محمَّد القاهري، أبو الفضل المعروف بابن الأوجاقي[٢].

ـ عبد العزيز بن أحمد بن محمَّد الهَاشمي النويري، أبو القاسم أجاز له ابن حجر والعيني (ت ٨٥٠هـ)[٣].

ـ عبد الغني بن عبد الله بن أبي بكر القُرَشي الزَّيدي (ت ٨٨٦هـ)[٤].

ـ عبد القادر بن عبد الرَّحْمن بن عبد الوارث المَحْيَوي، أبو البركات (ت ٧٨٤هـ)[٥].

ـ عبد القادر بن عبد اللَّطيف بن محمد الفاسي (ت ٨٩٥هـ)[٦].

ـ عبد القادر بن عبد الوَهَّاب بن عبد المؤمن المحيَوي المارداني[٧].

ـ عُثمان بن إبراهيم بن أحمد الطَّرابلسي (ت ٨٩٣هـ)[٨].

ـ عليّ بن إبراهيم علاء الدين أبو الحسن الغَزِّي المعروف بابن البغيل (ت ٨٩١هـ)[٩].

---

(١) المصدر السابق ٤/ ١٨٣.

(٢) المصدر السابق ٤/ ١٨٨.

(٣) المصدر السابق ٤/ ٢١٣.

(٤) المصدر السابق ٤/ ٢٥١.

(٥) المصدر السابق ٤/ ٢٧٢.

(٦) المصدر السابق ٤/ ٢٦٩.

(٧) ترجمته في الضوء اللامع ٤/ ٢٧٦.

(٨) المصدر السابق ٥/ ١٢٣ والتحفة اللطيفة ٣/ ١٤٦.

(٩) ترجمته في الضوء اللامع ٥/ ١٥٩.

- عليّ بن أحمد بن محمَّد المَنوفي نور الدين (ت ٨٨٩هـ)[١].
- عَليّ بن أحمد بن محمَّد القاهري، نور الدين الصُّوفي[٢].
- عليّ بن أحمد بن علي الدَّكماوي، نور الدين (ت ٥٩٠هـ)[٣].
- عليّ بن داود بن إبراهيم الجَوْهري، نور الدين (ت ٩٠٠هـ)[٤].
- عليّ بن عليّ بن أحمد المَحْمودي اليزدي التزمنتي، علاء الدين[٥].
- عليّ بن محمَّد بن محمَّد العقيلي النُّويري، نور الدين (ت ٨٨٢هـ)[٦].
- عمر بن محمد بن محمد السَّرَّاج النويري ويعرف بابن أبي اليمن (ت ٨٨٧هـ)[٧].
- قاسم بن قطْلوبغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ)[٨].
- محمَّد بن أحمد بن محمَّد الأنصاري الخزرجي الأخميمي أبو الخير[٩].
- محمَّد بن أبي بكر بن محمد شمس الدين السَّنْهُوري القاهري الشافعي (٧٩٩ ـ ٨٧٤هـ)[١٠].
- محمد بن أبي بكر بن أبي عمر الصَّالحي المعروف بابن زُرَيق محدِّث

(١) ترجمته في الضوء اللامع ٥/ ١٨٠.
(٢) الضوء اللامع ٥/ ١٨٩.
(٣) الضوء اللامع ٥/ ١٧٢.
(٤) الضوء اللامع ٥/ ١٢٧ وبدائع الزهور ٢/ ٢٨٨.
(٥) الضوء اللامع ٥/ ٢٦.
(٦) الضوء اللامع ٦/ ٢٦، وشذرات الذهب ٧/ ٣٣٥.
(٧) الضوء اللامع ٦/ ١٢٥.
(٨) ترجمته في الضوء اللامع ٦/ ١٨٤ ـ ١٩٠.
(٩) الضوء اللامع ٧/ ٥١.
(١٠) الضوء اللامع ٧/ ٢٠٠.

الديار الشامية، (ت ٩٠٠هـ)[١].

ـ محمد بن طبيغا الشَّمس القاهري (ت ٨٤٤هـ)[٢].

ـ محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن يحيى، أبو الفتح القُمِّي أبو الفتح[٣].

ـ محمد بن عبد الرَّحيم بن محمد الطَّرابلسي، أبو الخير (ت ٨٧٣هـ)[٤].

ـ محمَّد بن عبد الله بن عبد الرحمن الزَّرعي، نجم الدين المشهور بابن قاضي عجلون (ت ٨٧٦هـ)[٥].

ـ محمد بن علي بن حَسَن، شمس الدين بن السَقَّا (ت ٨٦٧هـ)[٦].

ـ محمد بن عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كسباي الحنفي[٧].

ـ محمد بن عمر الصُّهيوني، شمس الدين الكرْكي (كان حياً سنة ٨٦٠هـ)[٨].

ـ محمد بن محمد بن أحمد القَليوبي، شمس الدين الحِجَازي (ت ٨٤٩هـ)[٩].

ـ محمد بن محمَّد بن عبد الرحمن القاهري كمال الدين ابن إمام الكاملية (ت ٨٦٤هـ)[١٠].

---

(١) ترجمته في الضوء اللامع ٧/ ١٦٩.

(٢) المصدر السابق ٧/ ٢٧٥.

(٣) المصدر السابق ٨/ ٤٢.

(٤) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٨/ ٥٢.

(٥) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٨/ ٩٦، ونظم العقيان ١٥٠ وشذرات الذهب ٧/ ٣٢٢.

(٦) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٨/ ١٧٩.

(٧) لم أقف على ترجمته.

(٨) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٨/ ٢٧٠.

(٩) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٩/ ٥١ وهدية العارفين ٢/ ١٩٦.

(١٠) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٩/ ٩٣ ونظم العقيان ١٦٣، وهدية العرافين ٢/ ٤٠٦.

- محمد بن محمد بن علي الدَّحوي، زين الدين (ت ٨٩١هـ)[١].
- محمد بن محمد بن علي العُوفي أبو الفتح (ت ٩٠٦هـ)[٢].
- محمد بن محمد بن أبي عبد الله العقيلي النُّويري (ت ٨٧٣هـ)[٣].
- محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن حُسَين، أبو المكارم القرشي القاهري الشافعي (٨٢٤ ـ ٨٩١هـ)[٤].
- محمد النَّجم أبو المعالي بن النَّجم بن ظهيرة، المولود سنة (٨٤٦هـ)[٥].
- محمد بن محمد بن يوسف، صلاح الدين الطرابلسي القاهري الحنفي ولد سنة (٨٣٣هـ)[٦].
- محمود بن عبيد الله بن عوض، بدر الدين الأردبيلي الشرواني[٧].
- محمود بن عمر بن منصور أبو الفضل القَرْمي (ت ٨٦٥هـ)[٨].
- يوسُف ين محمد بن عبيد الله الشارمساحي زين الدين ولد سنة (٨٣٤هـ)[٩].
- يونُس بن علي بن خليل، شرف الدين الحَنَفي ولد سنة (٨٢١هـ)[١٠].

(١) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٩/ ١٤٦.
(٢) ترجمته في شذرات الذهب ٨/ ٣٠.
(٣) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٩/ ٢٤٣.
(٤) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٩/ ٢٧٦.
(٥) انظر ترجمته في الضوء اللامع ٩/ ٢٧٧.
(٦) انظر ترجمته في الضوء اللامع ١٠/ ٢٩.
(٧) ترجمته في إنباء الهصر ١٥١ والضوء اللامع ١٠/ ١٣٨.
(٨) انظر ترجمته في الضوء اللامع ١٠/ ١٤٢.
(٩) انظر ترجمته في الضوء اللامع ١٠/ ٣٣٠.
(١٠) انظر ترجمته في الضوء اللامع ١٠/ ٣٤٣.

- أبو بكر بن إسحاق بن خالد الكَخْتاوي الحنفي المعروف بباكير (٧٧٠ ـ ٨٤٧هـ)[١].

- أبو بكر بن علي بن ظهيرة فخر الدين القُرَشي (٨٣٨ ـ ٨٨٩هـ)[٢].

- أبو بكر بن محمد بن محمد الهَاشمي العقيلي النويري (ت ٨٩٣هـ)[٣].

وذكر العلامة زاهد الكوثري أن الحافظ جلال الدين السُّيوطي (ت ٩١١هـ) يروي أيضاً عن البدر العيني، إلا أن روايته عنه بالإجازة العامة، ولم يقرأ عليه شيئاً لصغر سنِّ السيوطي عند وفاة البدر، فأَخْذُه عنه كأخذ ابن حجر سواءً بسواء، وإنما روايته لمؤلفات البدر العيني ما بين قراءة وسماع وإجازة خاصة فبواسطة العلامة قاسم بن قطلوبغا الحنفي.

وقال: وقد يتساهل بعض الأثبات في الرواية بالإجازة العامة وليس بجيد[٤].

مكانته وآراء العلماء فيه:

أقرّ العلماء والمؤرِّخون بفضل الإمام العيني وأثْنَوا عليه في كتبهم وقرّظوه في ترجماتهم.

قال الإمام السَّخاوي: «وكان إماماً عالماً علامة، عارفاً بالتَّصريف والعربية وغيرهما، حافظاً للتاريخ واللغة، كثير الاستعمال لها، مُشَاركاً في الفنون لا يملّ من المطالعة والكتابة، كتب بخطّه جُمْلَةً، وصنف الكثير، بحيث لا أعلم بعد شيخنا أكثر تصانيف منه، وقلمُه أجود من تقريره، وكتابته طريقة حسنة مع

---

(١) انظر ترجمته في الضوء اللامع ١١/ ٢٦ وبغية الوعاة ١/ ٤٦٧.

(٢) انظر ترجمته في الضوء اللامع ١١/ ٥٨ وهدية العارفين ١/ ٨٧.

(٣) انظر ترجمته في الضوء اللامع ١١/ ٨٧.

(٤) مقدمة عمدة القاري ١٣ ـ ١٤.

السرعة. . . وذكره ابن خَطِيب النَّاصِرية في تاريخه فقال: «وهو إمامٌ عالمٌ فاضلٌ، مشارِكٌ في علوم، وعنده حشمة ومروءة وعصبية وديانة»(١).

وأثنى عليه ابن إِيَاس الحنفي فقال: «كان علاَّمةً نادرةً في عصره، عالماً فاضلاً، له عدة مصنفات في علوم جليلة، وكان حسن المذاكرة جيد النظم، صحيح النَّقل في التَّواريخ، وكان ريّساً حشماً»(٢).

وكذلك تلميذه ابن تغري بردي إذ قال: «هو العلاَّمة فريد عصره، ووحيد دهره، عُمْدَة المؤرِّخين، ومقصد الطالبين، قاضي القضاة»(٣).

وقال في النجوم الزاهرة: «كان إماماً فقيهاً أصولياً نحوياً لغوياً بارعاً في علوم كثيرة، وأفتى ودرّس سنين، وصنف التصانيف المفيدة النافعة وكتب التاريخ، وصنف فيه مصنفات كثيرة»(٤).

وقال محمد راغب الطَّبَّاخ: «فريد عصره، ووحيد دهره، عُمْدة المؤرخين، مقصد الطالبين، قاضي القضاة، كان بارعاً في عدة علوم، مفنَّناً عالماً بالفقه والأصول والنحو والتصريف واللغة، مشاركاً في غيرهم مشاركة حسنة، أعجوبة في التاريخ، حلو المحاضرة، محظوظاً عند الملوك. . . إلا الملك الظاهر جقمق، كثير الاطِّلاع، واسع الباع في المعقول والمنقول، لا يستنقصه متغرض، قلَّ أن يُذْكَر علم إلا ويشارك فيه مشاركة جيدة، ومصنفاته كثيرة الفوائد. »(٥).

(١) التبر المسبوك ٣٧٨ والذيل على رفع الإصر ٤٣٤ .
(٢) بدائع الزهور ٢/ ٢٩٢ .
(٣) شذرات الذهب ٩/ ٤١٨ .
(٤) النجوم الزاهرة ١٥/ ٢٨٧ .
(٥) إعلام النبلاء ٥/ ٢٤٦ .

وممن أثنى عليه شعراً الشاعر النواجي[١] إذ قال:

لقد حُزْتَ يا قَاضِي القُضَاةِ مَنَاقِباً ... يَقْصُرُ عنها مَنْطِقي وبَيَاني
وأَثْنى عليك النَّاسُ شَرْقاً ومَغْرِباً ... فَلا زِلْتَ مَحْمُوداً بكل لِسَاني[٢]

وقال فيه بعضهم أبياتاً مواليا:

قُوما لدو بيت قاضي قد زَجَلْ عيني ... بكانْ وكان امتدح بين الوَرَى زَيْني
وانقُل مُوَشَّح مَوالِيا بِلاَمَيْني ... فَأَبْحُرُ الشِّعْرِ مَجْرَاها من العَيْني[٣]

وصفه:

كان العيني شيخاً أسمر اللون، قصيراً مسترسل اللحية، فصيحاً باللُّغة التركية، لكلامه في التاريخ وغيره طلاوة[٤].

نظمه:

كتب العيني نثراً ونظماً، لكن نظمه لم يكن بمقدار نثره، وعِيب عليه بعضه، قال السَّخاوي: «وله نظمٌ كثير فيه المقبول وغيره»، ومن شعره:

ذَكَرْنا مُدَائح للنَّبي مُحَمَّدٍ ... طَرِبنا فلا عُودٌ سَكَرنا ولا كَرْمُ
فتلك مُدَامةٌ يَسُوغُ شَرَابها ... وليس يَشُوبُها هَمٌّ ولا إِثْمُ[٥]

---

(١) محمد بن حسن بن علي بن عثمان الشمس النواجي ـ نسبة لنواج بالقرب من المحلة ـ ثم القاهري، شاعر الوقت، حفظ القرآن ودرس الفقه والحديث، كان متقدماً في اللغة والعربية وفنون الأدب، حسن الخط، جيد الضبط (ت ٨٥٩هـ) وشعره كثير مشهور. الضوء اللامع ٧/ ٢٣١.

(٢) نظم العقيان ١٧٤.

(٣) بدائع الزهور ٢/ ٢٩٢.

(٤) إعلام النبلاء ٥/ ٢٤٦.

(٥) الضوء اللامع ١٠/ ١٣٥ والذيل على رفع الإصر ٤٣٥.

ومنه ما أفتى به شعراً على من استفتاه قائلاً:

ثـــلاثةُ إخْــــوةٍ لأبٍ وأمٍ ... وَكُلُّهُـــمُ إلـــى خَيْـــرِ فَقيـــرُ
أَفَـــادتهم صــروفُ الــدَّهْرِ إرثــاً ... وكـــانَ لِحَيَّـــتهم مـــالٌ كثيـــرُ
فحـــازَ الأَكْبَــرانِ الثُّلْــثَ مِنْــهُ ... وبـــاقي المَـــالِ أَحْـــرَزَهُ الصَّـــغيرُ
أَجِـــبني عـــن سُـــؤالي يـــا إِمَامـــاً ... لأنَّـــكَ أَنْـــتَ بـــالفَتْوى خَبيـــرُ

فأجابه العيني منظماً على قافيته:

يـــا سَـــائِلي عـــن هَـــذه العَوِيصَـــهْ ... جوابُهـــا عـــن إرثهـــم يســـيرُ
فـــهؤلاء إخـــوةٌ أَشِـــقَّا ... بَنُـــو عَـــمٍ لامـــرأة تَبُـــورُ
تَزَوَّجَـــتْ بِأَصْغَـــرَ مـــنْهُم ... وبعـــد ذَا أصـــابها الغَفُـــورُ
مـــا خَلَّفَـــت انحصَـــرت فـــيهم ... فِنِصْفُـــها لزوجهـــا يحـــورُ
كـــذاك سُـــدْسٌ لـــه ممـــا بَقِـــي ... فالنِّصـــفُ بالسُّـــدْسِ لـــهُ يصـــيرُ
فَـــذَاك ثُلْثَـــان لـــه يَحْـــورُ ... والثُّلْـــثُ للأكـــبرين يـــدُور
زَعَمْـــتُ أَنِّـــي بـــه مجيـــبُ ... جوابُهـــا عينـــي بِـــهِ بصـــيرُ[1]

وللإمام السُّيُوطي رأيٌ آخر في نظمه إذ قال: ونظمه منحط للغاية، وربما يأتي به بلا وزن[2].

وقد نافح عنه العلامة زاهد الكوثري وقال:

«بـل شعره مـن قبيل شعر الفقهاء، فيه ما يُقْبل، وفيه ما لا يُقبل، فكأنَّ الله

---

(١) عقد الجمان القسم المطبوع بتحقيق القرموط ٦٤٧.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٢٧٥.

عـز وجل صان وجهه أن يتزلَّف إلى الأمراء بقصائد طنَّانة يأباها وقارُ العلم وشرفُه، فلو كان في موضع الإجادة من الشعر لربما وقع فيما وقع فيه صاحبه، وكفى بالبدر فخراً ما يتقنه من العلوم بحيث لا يُجَارى، بل قال ابن إياس في تاريخه «وله شعرٌ جيِّد»[(١)].

وفاته:

لم يزل العيني ملازماً للجمع والتَّصنيف إلى أن تُوُفِّي في ليلة الثلاثاء رابع ذي الحجة، ودُفِن من الغد بمدرسته التي أنشأها بجوار داره، وكانت جنازته مشهودةً وكثر أسفُ الناس عليه[(٢)].

مؤلَّفَاته:

انعكست ثقافة العصر بغزارتها وتنوُّعها وتعدُّد فنونها على نتاج العيني الفكري، وَطَبَعتْه بطابعها، لنجد البدر من أكثر العلماء تأليفاً، ومن أبرزهم جمعاً وتمحيصاً، شهد له بذلك تلميذه السَّخاوي إذ قال: «وصنَّف الكثير بحيث لا أعلم بعد شيخنا أكثر تصانيف منه»، ثم قال بعد أن عدَّد كتبه: «. . . وما لا أنهضُ لحصره»[(٣)].

وأشاد به ابن تَغْري بَرْدي فقال: «قَلَّ أن يُذْكَر علم إلا ويشارك فيه مشاركةٌ جيدةٌ، ومصنفاته كثيرة»[(٤)].

---

(١) مقدمة عمدة القاري ١/ ٤.

(٢) الضوء اللامع ١٠/ ١٣٣ والتبر المسبوك ٣٧٩ وإعلام النبلاء ٥/ ٢٤٦.

(٣) الضوء اللامع ١٠/ ١٣٥.

(٤) النجوم الزاهرة ١٦/ ١٠.

وتميَّز العيني بكتابته وبخَطّه سرعةً وجودةً، حتى قيل: إنـه كتب القدُّوري في الفقه في ليلة واحدةٍ في بادئ أمره، وكانت مسوداته مبيضات[(١)].

ورحلة العيني في التَّصنيف والتأليف طويلة امتدَّت معظم سني حياته فأجاد وأبدع، وحرّر وفرّع، وتميَّز كثير من كتبه بالإسهاب والإفاضة مع حسن الجمع والترتيب.

لكننا ـ اليوم ـ لا نجد بين أيدينا من ذلك الجمِّ الواسع من مؤلفاته إلا القليل، منه ما هو مطبوع، ومنه مخطوط متفرِّق في مكتبات العالم، وقسم ثالث مفقود نجد ذكره عند مترجمي العيني.

أولاًـ مؤلفاته المطبوعة:

١ ـ البِنَاية في شرح الهداية:

وهو كتاب في الفقه الحنفي، شرح على كتاب الهداية لعليٍّ بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني (ت ٥٩٣هـ).

ذكر العيني في خاتمته أنه ابتدأ بتأليفه في غُرَّة صفر سنة ٨١٧، وفرغ منه في العشرين من المحرم عام (٨٥٠) في مدرسته[(٢)].

٢ ـ رَمْز الحَقَائق شرح كنز الدقائق:

في الفقه الحنفي، وكنز الدقائق لعبـد الله بـن أحمـد بـن محمـود النَّسَفي (ت ٧١٠)[(٣)].

---

(١) الضوء اللامع ١٠/ ١٣٣.

(٢) وطبع الكتاب عدة طبعات آخرها سنة ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية في ثلاثة عشر جزءاً.

(٣) مطبوع في ثلاثة أجزاء (٧٢٤) صفحة، في القاهرة، مطبعة وادي النيل ١٨٨٨م.

٣ ـ الرَّوض الزاهر في سيرة الملك الظَّاهر (ططر):

أَلَّفه العيني هديةً للسلطان الظاهر المتوفى سنة (٨٢٤)[١].

٤ ـ السَّيف المهند في سيرة المَلِك المؤيَّد «شيخ المحمودي»:

وأَلَّفه أيضاً هدية للسلطان المؤيد شيخ المحمودي المتوفى سنة (٨٢٣)[٢].

٥ ـ أجزاء من عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان[٣].

٦ ـ العلم الهيِّب شرح الكلم الطيِّب[٤].

٧ ـ عمدة القاري في شرح صحيح البخاري: (موضوع البحث)[٥].

٨ ـ فتوى في كتابة التاريخ[٦].

---

(١) وقد حققه هانس أرنست، وطبع في دار إحياء الكتب العربية في القاهرة سنة ١٩٦٣.
انظر: ذخائر التراث العربي الإسلامي ٢/ ٧٠٩.
ومعجم المخطوطات المطبوعة ٢/ ١٠١، ٤/ ١١٧.

(٢) وطُبع الكتاب في القاهرة سنة (١٩٦٦ ـ ١٩٦٧) بتحقيق الأستاذ فهيم محمد شلتوت.

(٣) طبعت منه أجزاء متفرقة فقد حقق د. محمد أحمد أمين جزأين أحدهما حوادث وتراجم (٦٤٨ ـ ٦٦٤هـ) والثاني حوادث وتراجم (٦٦٥ ـ ٦٨٨) في مركز تحقيق التراث في مصر عامي ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨م.
وحقق الأستاذ عبد الرزاق الطنطاوي القرموط: جزءاً آخر فيه التراجم التي عاصرها الإمام العيني، مطبعة الزهراء عام ١٩٨٩م.

(٤) وقد طبع الكتاب مؤخراً في المملكة العربية السعودية في الرياض بتحقيق أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري.

(٥) وقد طبع قديماً في الأستانة سنة (١٣٠٨)، ثم في مصر في اثني عشر مجلداً يضم خمسة وعشرين جزءاً، وله طبعة جديدة في ستة عشر جزءاً.

(٦) نشرها فؤاد سيّد في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الثاني ١٩٥٦م ص ١٧١ ـ ١٧٢.

٩ ـ فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد المعروف بالشواهد الصغرى، وهو مختصر كتاب «المقاصد النحوية»[١].

١٠ ـ كَشف القِناع المُرْنَى عن مُهِمَّات الأسامي والكُنَى.

١١ ـ وهو كتابٌ في التاريخ والتراجم وأسماء الكتب المصنفة[٢].

١٢ ـ المقَاصَد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المعروف بالشواهد الكبرى[٣].

١٣ ـ ملاح الألواح في شرح مَرَاح الأرواح.

فرغ العيني من تأليفه كما يقول في آخر الكتاب: «في العشر الأول من شهر ربيع الآخر سنة ٧٨٢ وأنا ابن إحدى وعشرين سنة».

ومراح الأرواح مختصر في التصريف لأحمد بن علي بن مسعود[٤].

ثانياً ـ مؤلَّفاته المخطوطة:

١ ـ التَّاريخ البدري في أوصاف أهل العصر:

في ثماني مجلدات، جمع فيه بين الحَوَادث والوَفَيات على السَّنوات وابتدأ من أوَّل الخلق، ثم ذكر البرّ والبحرَ وما فيهما من المدن والجزائر، ناقلاً من كتب تقويم البلدان، ثم اعتمد في نقل الحوادث على البداية والنهاية لابن كثير.

---

(١) الكتاب مطبوع في القاهرة عام ١٨٨٩ في ٣٩٩.

(٢) وقد عني بالكتاب فحققه الشيخ أحمد الخطيب في جامعة الملك عبد العزيز بجدة.

(٣) مطبوع على هامش خزانة الأدب للبغدادي بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٢٩٩ بالقاهرة.

(٤) نشر هذا الكتاب في مجلة المورد العراقية من المجلد الرابع العدد الثاني سنة ١٣٩٥ ـ ١٩٧٥ إلى المجلد الخامس العدد الرابع ١٣٩٧ ـ ١٩٧٦، بتحقيق الأستاذ عبد الستار جواد.

أوله: «الحمد لله الذي أنشأ جميع الموجودات من العَدَم».

يوجد منه في معهد المخطوطات العربية في جامعة الدول العربية مجلَّدان: الأول ينتهي بالسنة العاشرة من الهجرة بخط المؤلف سنة ٧٩٩ في ٢٨٢ ورقة، والآخر يبدأ من سنة ٩٥هـ وينتهي بسنة ٥٢٠هـ، بخط المؤلف سنة ٨٣٤ في ٢٣٣ ورقة[١].

ويوجد منه جزءان في المكتبة الأحمديَّة بتونس، الأول من سنة ٥٧٥هـ وفيه: «فيها غلت الأسعار جداً بالعراق، واشتد المَحْل وكثر»، وينتهي أثناء أحداث سنة ٥٨٢ حادثة حاجب الباب ابن هبيرة مع خطليشة الطفرية، والجزء الثاني من سنة ٩٥ للهجرة وأوله: «أرباب الأملاك من أملاك الوكلاء...» وينتهي إلى أحداث ٥٨٧[٢].

٢ ـ تكميل الأطراف:

ذكره الكوثري في مقدمته على عمدة القاري، وذكر أنه مجلَّد توجد منه نسخة في مكتبة شهيد باشا علي برقم ٣٨٧[٣].

٣ ـ الحاوي في شرح قصيدة السَّاوي:

في العروض توجد منه نسخة في مكتبة المخطوطات العربية بتركيا رقم (٤٩٦٣) كُتبت سنة (١١٠٠هـ) من ١١٠ إلى ٢١٠أ.

---

(١) فهرس المخطوطات المصورة في معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية ٢/ ٢/ ٢٥.

(٢) فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس ص ٣٦٦.

(٣) مقدمة عمدة القاري ١٨.

أوله: «الحمد لله حمداً كثيراً. . لمَّا رأيت القصيدة التي نظمها صدر الدين السَّاوي. . »[١].

٤ ـ الدُّرَر الزاهرة في شرح البحار الزاخرة في جزأين:

والبحار الزاخرة أرجوزة في الفقه لحُسَام الدين الرهاوي شيخ العيني.

توجد منه نسخة في مكتبة المتحف طوبقيو سراي في تركية، تحت رقم ٤٠١٦، أولها: «أحمَدُ اللهَ وأشكُرُه على نِعَمه العِظَام المُنْسجية علينا، أما بعد: فإن الراجي رحمة ربه الغني. . . أبا محمد محمود بن أحمد العيني»[٢].

وتوجد نسخة في المكتبة الخديوية، الجزء الأول بخط كمال الدين المغربي المالكي، تحت رقم ن خ ١٨٤ ن ع ١١١١، والجزء الثاني بخط المؤلف، مخروم من الآخر، تحت رقم ن خ ١٨٣ ن ع ر١١٠. [٣]

وذكر الأستاذ معتوق نسخة بدار الكتب المصرية رقم ر٨٣ ـ ر٨٤ فقه حنفي[٤].

٥ ـ رسائل الفِئَة في شرح العَوَامل المائة:

العوامل المائة لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجُرْجاني (ت ٤٧١) في النحو، اعتنى به العلماء نظماً وشرحاً ومنهم العيني[٥].

---

(١) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ٢/ ٢٥٩.

(٢) فهارس المكتبات الخطية النادرة بمكتبة المتحف طوبقو سراي ٢/ ٥٤٧. ونوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ٢/ ٢٥٩.

(٣) فهرست المكتبة الخديوية ٣/ ٥٠.

(٤) بدر الدين العيني / ١٠١.

(٥) انظر: كشف الظنون ٢/ ١١٧٩ ـ ١١٨٠.

توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية ضمن مجموع رقم ٤٦٣٣هـ من ص٢٧ إلى ٦٨[١].

٦ ـ شرح خطبة مختصر الشواهد:

وهو شرح لخطبة فَرَائد القلائد التي استعمل فيها حوشي الكلام، وأخذ عليه ذلك.

توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية رقم٥٣[٢].

٧ ـ شرح سُنَن أبي داود في مجلَّدين:

يوجد جزء منه بخط المؤلف في دار الكتب المصرية، يبتدىء بباب: «من رَأَى القراءَة إذا لم يجهر، وينتهي بأول الكلام على باب في الشُّحّ، وبآخره نقص رقم ٢٨٦، ٢٧٤ ورقة[٣].

ونسخة أخرى في ستة مجلدات رقم ١٩٦٩٧ب[٤].

٨ ـ عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان:

وهو كتاب في التاريخ من قصة الخلق حتى سنة ٨٥٠هـ/ ١٤٤٦م ويقع في ١٩ قسماً أو ٤ مجلدات كبيرة[٥].

---

(١) كما ذكر د. صالح معتوق في ١٠١ عن فهرس مخطوطات دار الكتب ٣/ ١٩٧.

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٦/ ١٩٦.

وكذا ذكر د. معتوق عن فهرس مخطوطات دار الكتب الموجودة بالدار لغاية سبتمبر ١٩٢٥م.

(٣) فهرس المخطوطات المصورة في معهد إحياء المخطوطات العربية ١/ ٨٥.

(٤) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ٢/ ٩٩٢.

(٥) تاريخ الأدب العربي ٦/ ١٩٣ ـ ١٩٤ وكشف الظنون ٢/ ١١٥٠.

وهو من أشهر كتب العيني وأهمِّها في التاريخ والتراجم، ارتقى به إلى المرتبة العالية بين المؤرِّخين.

توجد منه نسخة في متحف الأوقاف بتركية رقم ٢١٦٥[١].

ونسخة بخط المؤلف في مكتبة ولي الدين رقم ٢٣٩٠، ومخطوطات أخرى في إستانبول، وأجزاء متفرقة منه في كامبردج والمتحف الآسيوي بطبر سبرج ١٧٧ وباريس ١٥٤٢/ ٤، ٥٧٦١ وليدن ٨٥٣/ ١ والاسكوريال ١٧٢٣[٢].

وتوجد منه عدة نسخ في دار الكتب المصرية، منها نسخة في ٢٨ مجلداً برقم ٨٢٠٣ نقلاً عن النسخة رقم ١٥٨٤ المصورة المحفوظة بالدار[٣].

٩ ـ مَبَاني الأخبار في شرح مَعَاني الآثار:

وهو في أحد عشر جزءاً في شرح معاني الآثار للطَّحَاوي.

توجد منه نسخة ناقصة في الأجزاء (١ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٧ ـ ٨ ـ ١١)، بخط المؤلف في دار الكتب المصرية ٤٩٢[٤].

وقد نقَّح العيني ألفاظه بعنوان نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار[٥].

ويوجد منه نسخة مصورة عن استانبول رقم ٢٩٨٨٨ب بخط المؤلف في خمسة أجزاء[٦].

(١) نوادر المخطوطات العربية في تركية ٢/ ٢٥٩.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٦/ ١٩٤.

(٣) د. معتوق ٩٨.

(٤) فهرس المخطوطات المصورة في معهد إحياء المخطوطات العربية ١/ ٩٤.

(٥) الفهرس الشامل. . . ٣/ ١٣٥٩.

(٦) كذا قال د. معتوق ١٠٣ (دون عزو).

١٠ ـ مجموع يشتمل على حكايات:

ذكره بروكلمان، وذكر أنه يوجد مخطوطاً في مكتبة حسين حلبي ٥٠[١].

١١ ـ المسائل البدريَّة المُنْتَخَبة من الفتاوى الظَّهيرية:

يوجد منه نسخة بخط المؤلف في دار الكتب المصرية في مجلد واحد يضم ١١٩ رقم ٤٢٨ فقه حنفي، ونسخة في المتحف البريطاني ٥٥٧٩ ومانشستر ٢٠١[٢].

١٢ ـ المُسْتَجْمع في شرح المَجْمَع:

وهو لمَجْمع البحرين وملتقى النهرين لابن السَّاعاتي (ت ٦٩٤هـ)، توجد منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس، ٥١٤ ورقة، رقم ٧٠٦٦.

أوله: «إن أحق ما يزيد بذكره تَبَاشير القراطيس... أما بعد فإن العبد الغريق... يقول: إن أعزَّ ما يُرَام ويغتنم... وآخره: فإن الاحتياط فيها ختم أي واجب وهذا الذي دعاه على وضع الرقوم... والله هو المشكور»[٣].

وتوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية في جزأين، الأول في ٣٥٠ ورقة، رقمه ٤١٨ فقه حنفي، والثاني في ٢٢٠ ورقة، رقمه ٧٩٠ فقه حنفي[٤].

١٣ ـ مَغَاني الأخيار في رجال مَعَاني الآثار:

أوله بعد البَسْمَلة: «الحمد لله الذي علم القرآن، خَلَق الإنسان علَّمَه البيان... وبعد فإن العبد الفقير... العيني... يقول: إن أولى ما تصرف فيه

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٦/ ١٩٥.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٦/ ١٩٥ وانظر: د. معتوق ١٠٤.

(٣) الفهرس العام للمخطوطات بدار الكتب الوطنية ٨/ ١/ ١٩١.

(٤) كذا قال د. معتوق في كتابه ١٠٥.

الأعمار. . . هو الاشتغال بعلم الأحاديث النبوية المحمدية. . . » الخ.

وهو شرح كتاب معاني الآثار للطَّحَاوي، وهو في الآثار المأثورة عن رسول الله ﷺ في الأحكام التي يتوهَّم أهل الإلحاد والضَّعَفَةُ أن بعضها ينقض بعضاً لقلَّة علمهم بناسخها ومَنْسُوخها، وجعل أبواباً فذكر في كلٍّ منها ما فيه من النَّاسخ والمنسوخ، وتأويل العلماء وإقامة الحُجَّة على الصحيح، وقد سمَّى المؤلف هذا الشَّرح نخب الأفكار في تَنْقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، وجعل كتاب الرجال على مقدمة وخمسة عشر كتاباً، وإذا أفرد كتاب الرجال فيكون اسمه مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار، وهو هذا.

بآخره نقص، وآخر ما فيه ترجمة يزيد بن أبي منصور.

وفي دار الكتب المصريَّة نسخة في مجلَّدين بخط المؤلف، فرغ من الجزء الأول يوم الثلاثاء الثالث عشر من ذي الحجة سنة ٨٢١هـ وبمدرسته التي أنشأها بالقرب من الجامع الأزهر في ٢٠٥/ ١٥٩ ورقة.

ونسخة أخرى في مجلد مخطوطة في ٢٨٠ ورقة[١].

١٤ ـ المُقَدِّمة السُّودانية في الأحكام الدينية:

لـم يذكرها من ترجم للعيني وذكرها بروكلمان وقال: «يوجد مخطوطاً في أياصوفيا ١٤٣٩»[٢].

١٥ ـ مقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب:

توجد منه نسخة في مكتبة المخطوطات العربية بتركيا، رقم (٤٩٦٣) كتبت سنة (١١٠٠هـ) من ٣٩أ إلى ١٠٩أ.

---

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية ١/ ٣٠٢ قسم (مصطلح الحديث).

(٢) تاريخ الأدب العربي ٦/ ١٩٦.

أوله: «الحمد لله الذي أنزل القرآن. . . لما رأيت القصيدة التي نظمها ابن الحاجب في علم العروض والقوافي مشتملة على فوائد. . .»[١].

١٦ ـ منحة السلوك في شرح تحفة الملوك[٢]:

وهو شرح كتاب تحفة الملوك في فقه الأحناف لأبي بكر محمد بن أبي بكر بن عبد المحسن.

توجد منه نسخة في المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم ٩٢٢ في ١٨٥ ورقة[٣].

ونسخة في دار الكتب الوطنية بتونس في ١٧٦ ورقة[٤].

كما توجد منه نسخة في خزائن الكتب في أوقاف بغداد في ١٣١ ورقة رقمها ٣٧٢٩، وخمس نسخ أخرى[٥]، ونسخة في مكتبة حسن الأنكرلي رقم ١٣٨٢٩/ ١٣ في ١٠٨ ورقات[٦]، وتوجد منه نسخة أخرى في قسم المخطوطات في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات رقم ٨٠١ في ١٧٠ ورقة.

وهو شرح للمختصر المسمَّى تحفة الملوك لزين الدين محمد بن أبي بكر الرَّازي من علماء القرن السابع الهجري، وهو مختصر اقتصر فيه المؤلف على عشرة

---

(١) نوادر المخطوطات العربية ٢/ ٢٦٠.

(٢) وقد ذكر د. صالح معتوق، أن للعيني كتابين أحدهما تحفة الملوك في المواعظ والرقاق ومنحة الملوك في شرح تحفة الملوك، وذكر أن الأول في مكتبة برلين، وتبين لي أن ما في مكتبة برلين بالرقم الذي ذكره إنما هو لمنحة الملوك، أما تحفة الملوك في المواعظ والرقاق فهو الذي سماه مشارح الصدور وقال عنه السخاوي: «ورأيت بخطه أنه سماه زين المجالس». الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ وهو من المؤلفات المفقودة التي سبق ذكرها.

(٣) فهرس المخطوطات المحفوظة في المكتبة الوطنية الجزائرية ٢٨١.

(٤) الفهرس العام للمخطوطات بدار الكتب الوطنية في تونس ٨/ ١/ ٤٢.

(٥) عن معتوق ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٦) عن معتوق.

كتب فقهيّة وهي الطَّهارة والصَّلاة والصِّيام والزَّكاة والحجّ والجهاد والذبائح والكراهية والفرائض والكسب، وهو شرح وسيط على طريقة السؤال والجواب في المواضع المشكلة، وأورد فيه الشارح بعض الأدلة النقلية[١].

وتوجد منه نسخة في متحف طوبقيو سراي في تركية رقم ٦٥٩/ ٧[٢].

وتوجد منه نسخةٌ في مكتبة المعهد العالي للدراسات الإسلامية في بيروت في ٤٢ ورقة[٣].

ونسخة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ١٣٠ ورقة[٤].

١٧ ـ ميزان النصوص في علم العروض:

توجد منه نسخة في تركيا، رقم (٤٩٦٣) كتبت ١١٠٠هـ من ٢٧أ إلى ٣٨ب.

أوله: «الحمد لله حق حمده... هذا منتخب في علم العروض فعنٍ عن غيره»[٥].

١٨ ـ نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار:

وهو شرح مختصر معاني الآثار (وهو ومغاني الأخيار كتاب واحد)، توجد منه نسخة في ثمانية أجزاء في معهد إحياء المخطوطات العربية بخط

(١) فهرس المخطوطات في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ٤/ ١٠١.

(٢) فهرست المخطوطات العربية بمكتبة المتحف طوبقبوسراي ـ تركية ٢/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣.

(٣) فهرس مخطوطات مكتبة المعهد العالي للدراسات الإسلامية في بيروت ٧١.

(٤) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ٥٥٩.

(٥) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ٢/ ٢٦١.

المؤلف، ونسخة في دار الكتب المصرية تحت رقم (١٥٢٦)[١]، ونسخة أخرى برقم ٢١٥٤٧ب[٢].

١٩ ـ وسائل التَّعْريف في مسائل التصريف:

توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية ضمن مجموع رقمه ٣٦٣٣ من ١ ـ ٢٧ مصورة عن نسخة خطية بمكتبة بلدية المنصورة[٣].

ثالثاً ـ مؤلفاته المفقودة:

١ ـ تَاريخ الأكاسرة[٤].

٢ ـ تَتْريك القدُّوري[٥] (ت ٤٢٨هـ).

٣ ـ التذكرة في النوادر[٦].

٤ ـ تذكِرة نحوية[٧].

٥ ـ تذكِرة متنوعة[٨].

---

(١) فهرس المخطوطات المصورة في معهد إحياء المخطوطات العربية ١/ ١١١.

(٢) فهرس دار الكتب المصرية ٣/ ١٥٥ (عن معتوق ١٠٨).

(٣) كذا قال د. معتوق وأحال إلى فهرس دار الكتب المصرية ٣/ ١٩٧.

(٤) ذكره السخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٧٩، والذيل على رفع الإصر ٤٣٧، والشوكاني في البدر الطالع ٨١٣، وحاجي خليفة في كشف الظنون ١/ ٢٨٢.

(٥) ذكره العيني في كشف القناع المرنَى ٥٨٩.

(٦) ذكره العيني في كشف القناع المرنَى ٥٨٨، والسخاوي باسم النوادر في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٨٠ والذيل على رفع الإصر ٤٣٧.

(٧) ذكره السخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٧٩، والذيل على رفع الإصر ٤٣٧.

(٨) ذكره السخاوي في المواضع نفسها.

٦ ـ الجوهرة السنيَّة في الدولة المؤَيَّديَّة[١]، وهي منظومة في سيرة الملك المؤيَّد وتعقَّبه ابن حجر فجرَّد منها الأبيات الركيكة في كتاب سماه «قَذَى العَيْن من نَظْمِ غُرَاب البَين».

٧ ـ الحواشي على تفسير أبي اللَّيث[٢] (ت ٣٨٥هـ).

٨ ـ الحواشي على تفسير البغوي[٣] (ت ٥١٠هـ).

٩ ـ الحواشي على تفسير الكشَّاف[٤] للزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

١٠ ـ الحواشي على التَّوضيح[٥] لابن هشام على شرح ألفيَّة ابن مالك (ت ٧٦١).

١١ ـ الحواشي على شرح الألفيَّة لابن المصنِّف[٦] (ت ٦٨٦هـ).

١٢ ـ الحواشي على شرح الشَّافية للجارَبَرْدي[٧] (ت ٧٤٦هـ).

---

(١) ذكره العيني في كشف القناع المرنَى ٥٨٩ والسخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٥ والتبر المسبوك ٣٨٠ والذيل على رفع الإصر ٤٣٧ والسيوطي في بغية الوعاة ٢/ ٧٦.

(٢) ذكره السخاوي في المواضع السابقة.

(٣) ذكره السخاوي في المواضع السابقة.

(٤) ذكره السخاوي في المواضع السابقة.

(٥) ذكره العيني في كشف القناع المرنَى ٥٨٩ والسخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٧٩ والذيل على رفع الإصر ٤٣٧ والشوكاني في البدر الطالع ٨١٣.

(٦) ذكره السخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٥ وابن العماد في شذرات الذهب ٩/ ٢٨٨، وشارح الألفية هو ابن صاحبها ابن مالك الذي شرح ألفية والده وخطَّأه في بعض المواضع، وهو محمَّد بن محمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، كان إماماً في النحو والبيان والمعاني والعروض، توفي بدمشق سنة ٦٨٦.
بغية الوعاة ١/ ٢٢٥.

(٧) ذكره العيني في كشف القناع المرنَى ٥٩٠ والسخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٧٩ والذيل على رفع الإصر ٤٣٧ والشوكاني في البدر الطالع ٨١٣.

١٣ ـ الحواشي على المقامات للحَرِيري[١] (ت ٥١٦هـ).

١٤ ـ زَيْن المَجَالس:

جعله السخاوي وتُحْفة الملوك في المواعظ والرقائق كتاباً واحداً فقال:

«وله تحفة الملوك في المواعظ والرقائق كتاب في ثمان مجلدات سماه مشارح الصدور ورأيت بخطِّه أنه سمَّاه زَيْن المجالس»[٢].

لكن العيني بين أنهما كتابان مستقلان، فذكر كلاً منهما على حدة[٣].

١٥ ـ سِيَر الأنبياء[٤].

١٦ ـ سِيرة الأَشْرَف برسباي[٥] (ت ٨٤١هـ).

١٧ ـ شارِح الصدور[٦].

١٨ ـ شرح تسهيل ابن مالك مطوَّل[٧].

١٩ ـ شرح تسهيل ابن مالك مختصر[٨].

---

(١) ذكره السخاوي في الضوء اللامع ٥/ ١٧٢.

(٢) الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ وانظر: التبر المسبوك ٣٨٠.

(٣) كشف القناع المرنَى ٥٨٧.

(٤) ذكره السخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٧٩ والذيل على رفع الإصر ٤٣٧.

(٥) ذكره السخاوي في المواضع السابقة وحاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٠١٥.

(٦) ذكره العيني في كشف القناع المرنَى ٥٨٧، وانظر الكلام على زين المجالس.

(٧) ذكره السخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ وابن العماد في شذرات الذهب ٩/ ٢٨٧.

(٨) في المواضع السابقة.

٢٠ ـ شرح المَنَار في الأُصول[١] لحافظ الدين النسفي(ت ٧١٠هـ) صاحب كنز الدقائق.

٢١ ـ طبقات الحنفيَّة[٢].

٢٢ ـ طبقات الشعراء[٣].

٢٣ ـ غُرَر الأفكار شرح دُرَر البِحار[٤]: في الفتاوى على المذاهب الأربعة لشمس الدين القَوْنَوي الدمشقي (ت ٧٨٨هـ).

٢٤ ـ الفوائد على شرح اللُّبَاب[٥] للنقراكار (ت ٧٧٦هـ).

٢٥ ـ كشف اللِّثَام عن سيرة ابن هشام[٦] (ت نحو ٢١٨هـ).

---

(١) ذكره السخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٧٩ والذيل على رفع الإصر ٤٣٧، والمنار كتاب في أصول الفقه.

(٢) ذكره السخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٨٠ والذيل على رفع الإصر ٤٣٧، والسيوطي في بغية الوعاة ٢/ ٢٧٥ وحسن المحاضرة ١/ ٤٧٤ وطاش كبري زاده في مفتاح السعادة ١/ ٢٢٦ وحاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٠٩٨.

(٣) ذكره العيني في كشف القناع المرني ٥٨٨ والسخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٧٩ والذيل على رفع الإصر ٤٣٧ والشوكاني في البدر الطالع ٨١٣ وابن العماد في شذرات الذهب ٩/ ٢٨٨ والسيوطي في بغية الوعاة ٢/ ٢٧٥ وحاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١١٠٢.

(٤) ذكره السيوطي في بغية الوعاة ٢/ ٢٧٥ وحسن المحاضرة ١/ ٤٧٤، وانظر: كشف الظنون ١/ ٧٤٦.

(٥) ذكره السخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٧٩ والذيل على رفع الإصر ٤٣٧ وابن العماد في شذرات الذهب ٩/ ٢٨٨.

(٦) ذكره العيني في كشف القناع المرنى ٥٨٨ والسخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٧٩، والذيل على رفع الإصر ٤٣٧ والشوكاني في البدر الطالع ٨١٣ وحاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٠١٢.

٢٦ ـ مختصر تاريخ دمشق[١] لابن عساكر (ت ٥٧١هـ).

٢٧ ـ مختصر مختصر عَقْد الجمان[٢] في ثلاث مجلدات.

٢٨ ـ مختصر وَفَيات الأعيان[٣] لابن خِلِّكَان (ت ٦٨١هـ).

٢٩ ـ المعجم البدري[٤].

٣٠ ـ مقدمة في العَروض[٥].

٣١ ـ النصوص في شرح علم العروض[٦].

٣٢ ـ الوَسِيط في مختصر المُحيط[٧] في مجلدين، والمحيط كتاب في فقه الحنفية

---

(١) ذكره السيوطي في بغية الوعاة ٢/ ٢٧٥ وطاش كبري زائدة في مفتاح السعادة ١/ ٢٦٦ وحاجي خليفة في كشف الظنون ١/ ٢٨٤ وتاريخ دمشق الذي اختصره العيني لابن عساكر (ت ٥٧١هـ).

(٢) ذكره السخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٧٩ والذيل على رفع الإصر ٤٣٧ وابن العماد في شذرات الذهب ٩/ ٢٨٨ والشوكاني في البدر الطالع ٨١٣.

(٣) ذكره العيني في كشف القناع المرنى ٥٨٩ والسخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٧٩، والذيل على رفع الإصر ٤٣٧ وابن العماد في شذرات الذهب ٩/ ٢٨٨ والشوكاني في البدر الطالع ٨١٣.

(٤) ذكره العيني في كشف القناع المرنى ٥٨٩ والسخاوي باسم: معجم الشيوخ في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٧٩ والذيل على رفع الإصر ٤٣٧ وابن العماد في شذرات الذهب ٩/ ٢٨٧ والشوكاني في البدر الطالع ٨١٣.

(٥) ذكره السخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٧٩ والذيل على رفع الإصر ٤٣٧ والشوكاني في البدر الطالع ٨١٣.

(٦) ذكره العيني في كشف القناع المرنى ٥٨٧ ـ ٥٨٨ وحاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٩١٨.

(٧) ذكره العيني في كشف القناع المرنى ٥٨٨ والسخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٤ والتبر المسبوك ٣٧٩ والذيل على رفع الإصر ٤٣٧، وابن العماد في شذرات الذهب ٩/ ٢٨٧ والشوكاني في البدر الطالع ٨١٣.

لرضي الدين السرخسي (٥٤٤هـ).

٣٣ ـ كتاب مجموع من أحاديث متفرِّقة، من ذلك أحاديث الإحياء للغَزَالي رحمه الله[١].

قال العيني: «وذكر في الإحياء من الأحاديث الموضوعة ما لا يصح غير قليل، وسبب ذلك قلة معرفته بالنظر، وقد جمعت ذلك في مجموع مختصر»[٢].

٣٤ ـ ماه رامه في تتريك شاه نامه[٣].

وشاه نامه كتاب فارسي منظوم لأبي القاسم حسن بن محمد الطوسي، نظمه في مدة ثلاثين سنة آخرها سنة ٣٨٤، وجعله تذكرة للسلطان محمود ابن سبكتكين وهو مشتمل على ستين ألف بيت.

٣٥ ـ كتاب المَنَاسك[٤].

٣٦ ـ منتخب من مسائل روضة العلماء للزندوستي الحنفي[٥].

ومن تقَاريظه على المؤلَّفات:

١ ـ التَّقريظ على الرد الوافر[٦]، والردّ الوافر لابن ناصر الدِّمَشقي (ت ٨٤٢هـ)

---

(١) ذكره العيني في كشف القناع المرنى ٥٨٨.

(٢) كشف القناع المرنى ٤٩٨.

(٣) كشف القناع المرنى ٤٩٨، ٥٨٩.
كشف الظنون ٢/ ١٠٢٥ ـ ١٠٢٦.

(٤) ذكره العيني في كشف القناع المرني ٥٨٩.

(٥) ذكره العيني في كشف القناع المرني ٥٨٨.

(٦) مطبوع ضمن كتاب غاية الأماني في الرد على النبهاني، وقد انتهى من تقريظه في ١٨ ربيع الأول سنة ٨٣٥هـ بالقاهرة. وانتصر فيه لابن تيمية.

رد على أبي عبد الله العلاء البخاري (ت ٨٤١هـ) الذي كفَّر ابن تيمية[١] وذكره السَّخاوي وقال: «هو غاية في الانتصار لابن تيمية»[٢].

٢ ـ التَّقريظ على زهر الربيع في البديع[٣]: وزهر الربيع لناصر الدين محمد بن عبد الله بن قرقماس (ت ٨٨٣هـ)[٤]، رتبه على ثلاثة وأربعين باباً، ثم شرحه وسماه الغيث المريع، وقسمه تقسيماً حسناً وصل فيه إلى نحو مائتي نوع، ذكر فيه من كل نوع شيئاً من نظمه، وهو حسنٌ في بابه، لكن قيل إنه يشتمل على لحن كثير في النظم والنثر وعلى خطأ في الكلمات من حيث التصريف والتراكيب، قرظه العيني وابن حجر، وذكره السخاوي في الضوء اللامع[٥].

٣ ـ التَّقريظ على السيرة المؤيَّدية[٦]: وصاحب هذه السيرة ابن ناهض[٧] (ت ٨٤١هـ)، وقرظها جماعة من العلماء، منهم العيني الذي كتب تقريظه بعد أن سئل، يقول القائل:

---

(١) انظر: الضوء اللامع ٨/ ١٠٣، ٩/ ٢٩١، وهدية العارفين ٢/ ١٩١.

(٢) الضوء اللامع ١٠/ ١٣٥ والتبر المسبوك ٣٨٠ والذيل على رفع الإصر ٤٣٨.

(٣) ذكره السخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٥ والتبر المسبوك ٣٨٠ والذيل على رفع الإصر ٤٣٨.

(٤) هو محمد بن قرقماس بن عبد الله الأقتمري القاهري الحنفي، أخذ القراءات والفقه وطرفاً من العربية والصرف والمنطق والجدل، والأدب وعلم الحرف، توفي (٨٢٢هـ). ودفن بمدرسته التي بناها. الضوء اللامع ٨/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٥) الضوء اللامع ٨/ ٢٩٢ وكشف الظنون ٢/ ٩٥٩.

(٦) ذكره السخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٣٥ والتبر المسبوك ٨٣٠ والذيل على رفع الإصر ٤٣٨.

(٧) محمد بن ناهض بن محمد الجهني الكردي الأصل الحلبي، نزيل القاهرة، تولع =

يـا قاضي بدرَ الدِّينِ يـا وَجْهَ الرِّضـا طَابَـتْ بـك السُّـكَّانُ فـي الأَوْطَـانِ
قـرِّظ لســيرةِ شَيْخِنـــا وإمَـامِـنَـــا يـــا صـــاحب التَّـــاريخ بالسُّـــلْطَانِ

وقد ذكر السخاوي تقريظ العيني هذا في الذيل[١].

٤ ـ تقريـظ على كتاب السَّخَاوي[٢]: ذكـر السخاوي تقريظ العيني فـي الذيل فقال: «. . . بل قَرَّض لي بعض تَصَانيفي وبالغ في الثناء علي، فإنه قال ما نصه. . .»[٣].

❐ ❐ ❐

= بالأدب فأبلغ نظماً ونثراً وعمل سيرة المؤيد شيخ فأجاد ما شاء قرضها له خلق في سنة تسع عشرة، (ت ٨٤١هـ). الضوء اللامع ١٠/ ٦٧.

(١) الذيل على رفع الإصر ٤٣٨ ـ ٤٤٠.

(٢) الضوء اللامع ١٠/ ١٣٣ والتبر المسبوك ٣٨٠، والذيل على رفع الإصر ٤٣٥.

(٣) المواضع السابقة.

الفصل الثاني

كتاب عمدة القاري شرح صحيح البخاري

المبحث الأول

التعريف بالإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح

*** الإمام البخاري:**

هو الإمام الحافظ أبو عبدِ الله محمَّد بن أبي الحَسَن إسمَاعِيل بن إبْراهيمَ ابن المُغِيرَةِ بن الأَحْنَف بن بَرْدِزْبَه الجُعْفِيَّ بالولاء، البُخارِيُّ، وقيل له البخاري نسبة إلى بُخَارَاء أو «بُخارى»(١).

وقد وُلد الإمام البخاري بها يوم الجُمُعة بعد الصَّلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شَوَّال سنة أربع وتسعين ومائة.

طلبه للعلم:

رُزق الإمام البخاري قلباً واعياً وحافظة قويّة، وذهناً وقّاداً، وحُبِّبَ إليه طلب الحديث، من صغره، فحفظ تصانيف بعض الأئمة وهو صغير.

وارتَحَل في طلب العلم إلى سائر محدِّثي الأمصار، وكتب بخراسان والجِبال ومدن العراق كلها، وبالحجاز والشام ومصر، فكتب عن مشايخ جمّة، وطبقات مختلفة، فقد قال: «كتبتُ عن ألف وثمانين نفساً ليس فيهم إلا صاحب

---

(١) «بخاراء»: في معجم ما استعجم، و«بخارى»: في معجم البلدان وهي مدينة مشهورة من أعظم مدن ما وراء النهر، تبعد ثمانية أيام عن سمرقند، وكانت قاعدة ملك السامانية.

حديث»، وقال: «كتبتُ عن ألفِ شيخٍ أو أكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده».

وقد اشتهر الإمام البخاري بالفقه، وعُرِف له بالاجتهاد، وقد سُمِّي بسيِّد الفقهاء، وقال فيه الإمام الفقيه أبو مُصْعَب الزهري: «أفقه وأبصر بالحديث من أحمد بن حنبل».

نبوغه وسعة حفظه وذكائه:

كان الإمام البخاري نادرةَ زمانه وأعجوبة خِلاّنه في سرعة الحفظ وصحة الوَعْي وسيلان الذهن، بل لم يُلْفَ نظيرُه في حفظ الأحاديث بأسانيدها، والخبرة الصادقة بِعلَلها، والتمييز الصحيح بين مقلوبها ومعتدلها، ودخيلها وأصيلها، كما كان رأساً في الذكاء آية في الفطنة.

قال محمد بن حَمْدَوَيه: سمعت البخاري يقول: «أحفظُ مائةَ ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح».

كما كان رحمه الله على معرفة عميقة بالرجال والأسانيد، فهو الذي يقول: «قلّ اسمٌ في التاريخ إلا وله عندي قصَّة».

والأخبار الشَّاهدة لسعة حفظه واطلاعه على العلل كثيرة جداً يتقاصر المقام عن إيرادها، ومحلها كتب التراجم.

صفاته وشمائله:

اجتمع في الإمام البخاري كريم الخصال وجميل الصِّفات، فكان في غاية الفضل والكمال، وكان في كلامه على الرجال توقٍّ زائد، وتحرٍّ بليغ يظهر لمن تأمَّل كلامه في الجرح والتَّعديل، وقد قال: «إني لأرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً».

مؤلفاته:

ترك الإمام البخاري كتباً جليلة أهمها الجامع الصحيح الذي قال فيه: «صنَّفت الجامعَ من ستِّمائة ألف حديث في ست عشرة سنة، وجعلته فيما بيني وبين الله».

ومن تصانيفه: التاريخ الكبير والتاريخ الأوسط والتاريخ الصَّغير، وكتاب الضُّعفاء، والأدب المُفْرَد، وخلق أفعال العباد، والقراءة خلف الإمام، وبرّ الوالدين، وكتاب العِلَل، ورفع اليدين في الصلاة، وكتاب الفوائد، وكتاب الوحدان وغيرها.

وفاته:

امتُحن الإمام البخاري في آخر حياته في مدينة نَيْسابور إذ نسب إليه أنه قال: «لفظي بالقرآن مخلوق»، وكان القوم على عصبيَّة شديدة في أثناء الفِتنة الهَوْجاء، فتنة خلق القرآن، فنال الإمام البخاريَّ ما نال من الأذى ككثير من أقرانه من العلماء، وشَغَب الناس عليه، وانفضُّوا عنه، فخَشِي على نفسه وترك نَيْسَابور، وذهب إلى بُخَارى حيث استُقبل أحسنَ استقبال، لكنه لم يلبث أن اضطرَّ للخروج منها إلى بِيْكَند، ثم اتجه إلى سَمَرْقَنْد، لكنه مَرِض في الطريق وتوفي في قرية خَرْتَنْك، وذلك ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين رحمه الله تعالى(١).

(١) انظر ترجمة الإمام البخاري في: تاريخ بغداد ٢/ ٦، وتهذيب الكمال ٣/ ١١٦٨، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥٥، والبداية والنهاية ١١/ ٢٥، وطبقات الشافعية ٢/ ٢١٣، وتهذيب التهذيب ١/ ٢٧٤، وهدي الساري ٦٣٣، ووفيات الأعيان ٤/ ١٨٨.

الجامع الصحيح وطريقةُ الإمام البخاريِّ فيه:

سمَّى الإمام البخاري صحيحه: «الجَامع الصَّحيح المُسْنَد من حديث رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيَّامِه» كما ذكره الحافظ ابن حجر[١]، أو الجَامع المُسْند الصَّحيح المُخْتَصر من أمورِ رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيَّامه كما صرح به ابن الصلاح[٢] والنووي[٣]. واشتهر قديماً وحديثاً على ألسنة العلماء وجمهرة الناس: «صحيح البخاري».

أمَّا سبب تصنيفه فقد رُوي عن البخاري أنه قال: «كنت عند إسحاقَ بنِ راهَوَيه فقال لنا بعضُ أصحابنا: لو جَمَعْتُم كتاباً مُخْتَصَراً في الصحيح لسُنَن النبي ﷺ فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب»[٤].

كما روي عنه رحمه الله أنه قال: «رأيتُ النبيَّ ﷺ وكأنَّني واقف بين يديه، وبيدي مِروحة أَذُبُّ بها عَنْه، فسألت بعض المعبِّرين، فقال لي: أنت تذبُّ عنه الكذب، فهو الذي حَمَلَني على إخراج الجامع الصحيح»[٥].

واشـترط البخاري على نفسه الطهارة والصلاة عند عمله في مصنَّفه، فقد رُوِي عنه أنه قال: «وما أدخلتُ فيه حديثاً إلا بعدما استَخَرْتُ الله تعالى وصلَّيت ركعتين وتيقَّنت صحَّته»[٦].

---

(١) هدي الساري ٨.

(٢) علوم الحديث ٢٦.

(٣) شرح النووي ٧.

(٤) تاريخ بغداد ٢/ ١٨، وطبقات الشافعية ٢/ ٢٦٧، وهدي الساري ٧.

(٥) شرح النووي ٧، وشذرات الذهب ٢/ ١٣٤.

(٦) تاريخ بغداد ٢/ ١٨، وطبقات الشافعية ٢/ ٢٦٧، شرح النووي ٨، وهدي الساري ٦٧٦.

موضوعه ومحتوياته:

إن موضوع الجامع الصحيح هو الحديث الصحيح المُجَرَّد عن غيره، إلا أن البخاري لم يقتصر عليه، بل ذكر معه كثيراً من المتابعات والأحاديث المعلَّقة، كما ذكر كثيراً من الموقوفات والأقاويل المأثورة.

وقد رتَّب الصحيح على أبواب وكتب جمَّةٌ بدئت ببدء الوحي، وختمت بكتاب التوحيد، وأدرج تحت سائر الكتب أبواباً كثيرة، صدّر معظمها بتراجم تبين المعاني والأحكام التي تناولتها الأحاديث الواردة في كل منها[١].

أما عددُ أحاديثه فقد تقصَّاه العلماء فاختلفوا لاختلاف النُّسَخ، وممن تقصَّى أعداد الأحاديث الإمام ابن الصَّلاح إذ قال: «جميعُ ما في البخاري بالمكرَّر سبعةُ آلاف حديث ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً، وبغير المكرَّرِ: أربعةُ آلاف»[٢]، وتابعه النَّووي على ذلك فقال: «وجملةُ ما في البخاري سبعةُ آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكرَّرة، وبحذف المكرَّرةِ أربعةُ آلاف»[٣].

أما الحافظ ابن حجر فقد اجتهد وتحرَّى، بل استقصى الأحاديثَ في أبوابها باباً باباً ثم قال: «فجميعُ أحاديثِهِ بالمكرَّر سوى المعلَّقات والمتابعات ـ على ما حرَّرته وأتقنته ـ سبعةُ آلافٍ وثلاثُمائة وسبعةٌ وتسعون حديثاً، وقد زاد على ما ذكروه مائة حديث واثنان وعشرون حديثاً»[٤].

أما المُعَلَّقات والمتابعات في الكتاب فتقصَّاها الإمام ابن حجر وبلغت:

---

(١) الإمام البخاري وصحيحه. ١٨٥.

(٢) اهتصار علوم الحديث ٢٥.

(٣) التقريب مع تدريب الراوي ١/ ١٠٢.

(٤) هدي الساري ٦٥٢.

«ألفاً وثمانمائة وواحداً وأربعين حديثاً، وأكثرُها مكرَّرٌ مخرج في الكتاب أصول متونه، وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثاً»(١).

*** منهجُ الإمام البخاري وشرطُه في صحيحه:**

منهجه:

وضعَ الإمامُ البخاري كتابَه على منهجٍ علميٍّ فريد، وأسلوب مبتكَر في علم الحديث لم يُسْبَق إليه، ولم يُلْحَق فيه، فكان طبيباً للحديث حقًّا كما وصفه تلميذه الإمام مسلم بن الحجَّاج رحمه الله تعالى.

التزَمَ البخاري في صحيحه الصِّحَّةَ، وأنه لا يورِد فيه إلا حديثاً صحيحاً، فقد قال: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحَّ، وتركت من الصِّحَاح لحال الطُّوْل»(٢).

ولمَّا كان مقصدُ الإمام البخاري في صحيحه الاستنباطَ من الأحاديث واستدلال لأبواب من الأحكام فقد «رأى أن لا يُخليَه من الفوائدِ الفقهية، والنُكَت الحِكمية، فاستخرج بفَهْمه من المتون معانيَ كثيرةً فرَّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام، فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السُّبُل الوَسيعة»(٣).

وقال الإمام النَّوويّ: «ليس مقصودُ البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط

(١) هدي الساري ٦٥٤.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ١٤، وهدي الساري ٨.

(٣) هدي الساري ٨.

بل مرادُه الاستنباط منها، والاستدلالُ لأبوابٍ أرادها، ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث، واقتصر فيه على قوله: «فيه فلانٌ عن النبي ﷺ أو نحو ذلك، وقد يذكر المتنَ بغير إسناد، وقد يورِدُه مُعَلَّقاً. وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاجَ للمسألة التي ترجم لها، وأشار إلى الحديث لكونه معلوماً، وقد يكون مما تقدم، وربما تقدَّم قريباً»(١).

وظاهرة التَّكرار في صحيح البخاري لأغراضٍ أرادها البخاريُّ نبَّه عليها شُرَّاح الصحيح وعلماء المصطلح، منهم الحافظ المقدسي إذ قال: «اعلم أن البخاريَّ رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه في مواضعَ، ويستدلُّ به في كل باب بإسناد آخر ويستخرجُ منه بحسنِ استنباطه وغزارةِ فقهه معنًى يقتضيه البابُ الذي أخرجه فيه، وقلَّما يورد حديثاً في موضعَين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنما يورده من طريق أخرى لمعانٍ»(٢).

وأما تقطيعُه الحديث في الأبواب تارة واقتصاره على بعضه تارة أخرى «فذلك لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً بعضه ببعض، وقد اشتمل على حُكْمَين فصاعداً فإنه يعيده بحسب ذلك مراعياً مع ذلك عدم إخلائِهِ من فائدة حديثيَّة، وهي إيرادُه له عن شيخٍ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك، فتستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث، وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا طريق واحدة، فيتصرَّف حينئذ فيه فيوردُه في موضع موصولاً، وفي موضع معلَّقاً، ويورده تارةً تامَّاً، وتارةً مقتصِراً على طرقه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإذا كان المتنُ مشتملاً على جُمَل متعددة لا تعلُّق لإحداها بالأخرى فإنه يخرج كلَّ جملة منها في

(١) هدي الساري ٨.
(٢) نفسه ١٦.

باب مستقل فراراً من التَّطويل، وربما نشط فساقه بتمامه»(١).

شرطه في صحيحه:

إن البخاريَّ ومسلماً وسائر أصحاب الكتب السِّتة، أخرجوا الأحاديثَ في كُتُبهم حسبَ أمور اشترطوها، ووفق قيود التزموها «ولم يُنْقَل عن واحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أخرجَ في كتابي مما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سَبْرِ كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم»(٢).

أما شرط البخاريِّ فقد بيَّنه الحافظ ابن حَجَر في الفتح نقلاً عن المقدسي: فقال: «شرط البخاري أن يخرج الحديثَ المتَّفَق على ثقةِ نَقَلَتِه إلى الصحابيِّ المشهور من غير اختلافٍ بين الثقات الأثبات، ويكون إسنادُه متصلاً غيرَ مقطوع، وإن كان للصحابي راويان فصاعداً فَحَسَنٌ، وإن لم يكن إلا راوٍ واحد وصح الطريق إليه كفى». قال: «وما ادَّعاه الحاكم أبو عبد الله أن شرطَ البخاري ومسلم أن يكون للصحابي راويان فصاعداً، ثم يكون للتابعي المشهور راويان ثقتان إلى آخر كلامه، فمُنْتَقِض عليه بأنهما أخرجا أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راوٍ واحد»(٣).

وكذلك بيّن الحافظ أبو بكر الحازميّ شرطَ البخاري فقال ما حاصله: «إن شرطَ الصحيحِ أن يكون إسنادُه متصلاً، وأن يكون راويه مسلماً صادقاً غيرَ مدلِّس ولا مختلط، متَّصِفاً بصفات العدالة ضابطاً متحفِّظاً، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد»(٤).

(١) المصدر السابق ١٧.
(٢) شروط الأئمة الخمسة للمقدسي ١٠.
(٣) هدي الساري ٨.
(٤) المصدر السابق ٩.

مكانة صحيح البخاري:

صحيح البخاري هو أوَّل كتاب صُنِّف في الحديث الصَّحيح المجرد، واتفق العلماء على أن أصحَّ الكتب المصنفة صحيحا البخاري ومسلم، واتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحُّهما صحيحاً، وأكثرهما فوائد[١].

وقد أجمَعَ الناس على صحَّة كتاب البخاري، حتى قال بعضُهم: لو حَلَفَ حالفٌ بطلاقِ زوجته: ما في صحيح البخاري حديثٌ مُسْنَدٌ إلى رسول الله ﷺ إلا وهو صحيح عنه كما نقله ما حُكِم بطلاق زوجته، نقل ذلك غيرُ واحد من الفقهاء وقرَّروه[٢].

يقول الكرماني ـ رحمه الله ـ في مقدمة شرحه على البخاري: «أجلّ الكُتُب الصَّحيحة نقلاً وروايةً ومهمَّات ودِراية، وأكثرُها تعديلاً وتصحيحاً وضبطاً وتنقيحاً واستنباطاً واحتياطاً، فهو أصحُّ الكتب المؤلَّفة على الإطلاق، والمقبل عليه بالقبول من أئمة الآفاق، فاقَ أمثاله من جميع الفنون والأقسام، وخُصَّ بالمزايا من بين دواوين الإسلام، تشهد له بالبراعة والتقدم الصناديد العظام، وفوائد هذا الكتاب العظيم الشأن الرفيع القدر، الذي يستشفى ببركاته، ويُسْتَسْقى بخَتَماته، أكثر من أن تُحْصر، وأجمع المحققون أنه أصحُّ كتابٍ بعد القرآن»[٣].

وقال الإمام شاه ولي الله الدَّهلوي: «أما الصَّحيحان فقد اتَّفق المحدِّثون على أن جميعَ ما فيهما من المتَّصل المرفوع صحيحٌ بالقطع، وأنهما مُتَواتران إلى مصنِّفَيْهما، وأنه كل من يهوِّن أمرَهما فهو مبتدِعٌ متَّبعٌ غيرَ سبيلِ المؤمنين»[٤].

---

(١) شرح النووي ٧.

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ٢٤.

(٣) شرح الكرماني ١/ ٣.

(٤) حجة الله البالغة ١/ ١٣٤.

واتفاق الأمة وعلمائها على أصحيّة البخاري وفضله على سائر الكتب ليس مجرّدَ اتفاقٍ ومُصَادفة، بل كان ذلك إلهاماً من الله، ومكافأة على ما قام به مصنِّف هذا الكتاب من جهاد في سبيل حفظ الأحاديث النبوية ومعرفة رجالها واستنباط أحكامها(١).

جهود العلماء على صحيح البخاري:

لم يحظَ كتابٌ بعد كتاب الله من العناية ما حَظِي به صحيح البخاري، وكانت هذه العناية جهوداً علميَّة دقيقةً في خدمته، فقد انتهض أعيانُ الأمَّة وأعلامُ العلم في كل عصرٍ لشرحه والتَّعليقِ عليه واختصاره وترتيبه، وتأليف أطرافه، وشرح تراجمه، وترجمة رجاله، وبيان غريبه، ووصل مرسله وتعليقاته، وتعيين مبهمه، وإبراز فوائده ولطائفه حديثاً وفقهاً وعربية وبلاغة، ووضعاً وترتيباً، وتوزيعاً وتبويباً(٢)، فكثر شُرَّاحه والمصنِّفون حوله.

وحسبنا أن نعلمَ أن صاحبَ كشف الظنون ذكر أن عدد شروح البخاري بلغت اثنين وثمانين شرحاً، وإن كان قد اعتبر التعليقات وشرح المختصرات من الشروح عامة.

وقد تقصَّى الأستاذ محمد عِصَام عرار الحُسَيني المعتنين بالصحيح المشاركين في خدمته فبلغوا حوالى ثلاثمائة وسبعين ما بين عالمٍ وحافظٍ ومحدِّثٍ ومشارِكٍ.

ولئن كان غاية مقصدنا الكلام على الشروح فلا ضَيْر في ذكر أنواع البحوث التي صُنِّفت فيها الكتب المتعلقة بالصحيح وهي مرتبة كما ذكرها

---

(١) الإمام البخاري للندوي ٩٠.

(٢) انظر: مقدمة مناسبات تراجم البخاري ٦.

الأستاذ الحسيني: كتب أبعاض البخاري ـ الاعتراضات ـ أَطْراف البخاري ـ الأمالي على البخاري ـ تخريجات البخاري ـ تراجم البخاري ـ تَعَاليق البخاري ـ تَعْداد البخاري ـ تعليقات البخاري ـ ثلاثيَّات البخاري ـ الجمع مع البخاري ـ حَوَاشي البخاري ـ خواتيم البخاري ـ رُبَاعيَّات البخاري ـ رجال البخاري ـ عِلل البخاري ـ عوالي البخاري ـ غريب البخاري ـ فهارس البخاري ـ الكلام على البخاري ـ ما اتَّفق عليه البخاري ـ مُخْتَصرات البخاري ـ مُخْتصرات شروح البخاري ـ مَشَارق البخاري ـ مُشْكِلات البخاري ـ المصنَّفات على البخاري ـ مقدمة البخاري ـ مكرَّرات البخاري ـ نُكَت البخاري.

شروح صحيح البخاري:

أما الشروح فهي كثيرة جداً، يضيقُ المقام عن الإحاطة بها، فقد ذكر صاحب إتحاف القاري ستة وستين ومائة شرح، وأكثرها بل غالبها مفقود، وحسبنا ذكرُ جملةٍ من أهمِّها[١]:

١ ـ **أعلام الحديث**[٢]: لأبي سليمان حَمَد بن مُحَمَّد بن إبْرَاهيم بن خَطَّاب الخَطَّابيّ البُسْتِيّ الشَّافعي المتوفى سنة (٣٣٨هـ)، هو شرح مُختصر فيه نُكَت لطيفة متفرِّقات، ولطائف شريفة على سبيل الطَّفَرات ـ كما قال الكرماني[٣] وصاحب كشف الظنون[٤] ـ ألَّفه بعد معالم السنن استجابةً لطلب أهل بلخ، وهو أول الشروح المعروفة.

---

(١) انتقيت من هذه الشروح المطبوعَ المتداوَلَ.

(٢) ويطلق عليه أيضاً أعلام السنن.

(٣) انظر: شرح صحيح البخاري ١/ ١٢.

(٤) انظر كشف الظنون ١/ ٥٤٥.

وقد التزم الإمام الخطَّابي في شرحه بشرحِ المُشْكِل من الأحاديث، وبيان لغتها وذكر الأحكام وآراء الفقهاء ومسائل في الاعتقاد، مع إيجازٍ في بيان غريب اللغة.

ولما كان أعلامُ السنن لاحقاً لشرحه «معالم السُّنَن» فقد توخَّى الإيجاز في بيان بعض ما أورده في كتابه معالم السنن، إلا أن يورد ما هو تأكيدٌ وزيادةُ فائدةٍ لما سبق، وقد بيَّن عملَه في كتابه في مقدمته فقال:

«... فرأيتُ الأصوبَ أن لا أخليها من ذِكرِ بعضِ ما تقدَّم شرحه وبيانه هناك ـ أي في معالم السنن ـ متوخياً الإيجاز فيه، مع إضافتي إليه ما عسى أن يتيسَّر في بعض تلك الأحاديث من تجديدِ فائدةٍ وتوكيدِ معنىً زيادة على ما في ذلك الكتاب ليكون عوضاً عن الفائت وجبراً للناقص منه، ثم إنِّي أشرح بمشيئة الله الكلام في سائر الأحاديث التي لم يقع ذكرُها في معالم السنن، وأوفِّيها حقَّها من الشرح والبيان، فأمَّا ما كان فيها من غريب الألفاظ اللُّغوية فإني أقتصر من تفسيره على القدر الذي تقع به الكفاية في معارف أهل الحديث الذين هم أهل هذا العلم وحملته دون الإمعان فيه والاستقصاء له على مذاهب أهل اللغة من ذكر الاشتقاق والاستشهاد بالنظائر ونحوها من البيان، لئلاً يطول الكتاب، ومن طلب ذلك وجد العلَّة فيه مرَاضةً بكتاب أبي عبيد ومن نحا نحوه في تفسير غريب الحديث»[١].

٢ ـ **شرح الجامع الصحيح**: للإمام مُحْيِي الدِّين أبي زكريا، يَحْيى بن شَرَف النَّوَوي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) شرحَ قطعةً منه، فقد عاجلته المنيَّة ولم ينجِزْ منه إلا كتابَ بَدْء الوحي وكتاب الإيمان، وهو شرحٌ نفيسٍ. قال في مقدِّمَتِه على شرح مسلم:

---

(١) أعلام الحديث ١/ ١٠٤ ـ ١٠٥.

«فأمَّا صحيح البخاري ـ رحمه الله ـ فقد جَمَعْت في شرحه جُمَلاً مستكثَرَات مشتملة على نفائسَ من أنواعِ العلوم بعباراتٍ وجيزات»(١).

٣ ـ التنقيح شرح الجامع الصحيح: للإمام الحافظ أبي عَبْدِ الله بدرِ الدِّين محمد بن بهادر الزَّرْكَشِي المتوفى سنة ٧٩٤هـ.

وهو شرح مختصر في مجلَّد قصد منه مؤلفه الإيجاز مع الإيضاح، وعليه نُكَت للحافظ ابن حجر، ولم تكمل(٢).

يقول الإمام الزركشي مبيّناً منهجه في شرحه:

«فإني قَصَدت في هذا الإملاء إلى إيضاح ما وَقَع في صحيح الإمام الجليل أبي عبد الله محمَّد بنِ إسماعيلَ البُخَارِيّ، رحمه الله تعالى، من لفظٍ غريبٍ، أو إعرابٍ غامضٍ، أو نسبٍ عَوِيصٍ، أو راوٍ يُخْشَى في اسمه التَّصحيف، أو خبرٍ ناقص يعلم تتمَّته، أو مبهم علمت حقيقته، أو أمر وهم فيه، أو كلام مُستغلَق يمكن تلافيه، أو تبيين مطابقة الحديث للتَّبْويب، منتخِباً من الأقوال أصحَّها وأحسنَها، ومن المعاني أوضحَها وأبيَنَها، مع إيجاز العبارة، والرمز بالإشارة، فإن الإكثارَ داعيةُ الملال... وأرجو أن هذا الإملاء يُرِيح من تَعَبِ المراجعة والكشفِ والمطالعةِ مع زيادة فوائد، وتحقيقِ مقاصد، ويكاد يستغني به اللبيبُ عن الشُّروح»(٣).

٤ ـ الكواكب الدَّراري: للعلاَّمة شَمْس الدين مُحَمَّد بن يوسُف بن علي الكِرْمَانِيّ المتوفى سنة ٧٩٦هـ، «وهو شرحٌ وسطٌ مشهورٌ بالقول جامعٌ لفرائدِ

---

(١) مقدمة شرح مسلم ١/ ٣.

(٢) انظر: كشف الظنون ١/ ٥٤٩.

(٣) شرح صحيح البخاري «التنقيح» ١٤٤ ـ ١٤٥.

الفوائد، شَرَح الألفاظَ اللغويَّةَ ووجَّه الأعاريب النحويَّة البعيدة، وضَبَطَ الرِّوايَات وأسماءَ الرجال وألقاب الرواة، ووفَّق بين الأحاديث المتنافية»[١].

وقد بيَّن الكرماني منهجه في مقدمة شرحه فقال:

«شرحتُ مفرداتِ اللغة الغير[٢] الواضحة، وذكرت توجيهَ الإعرابات النحويَّة الغير[٣] اللائحة، وتعرَّضت لبيانِ خواصِّ التَّراكيب بحسب علمِ المعاني وإظهار أنواع التصرُّفات البيانية من المجاز والاستعارة والكناية والإشارة، إلى ما يُسْتَفاد منها من القواعد الكلامِيَّة، من أصول الفقه من العام والخاص، والمُجْمَل والمبيَّن، وأنواع الأقِيسة الخلافية والخطابية، والمسائل الفقهية والمباحث الفرعية، ومن الآداب والدَّقائق ونحوها، ولما يتعلق بعلوم الحديث واصطلاحاتِ المحدِّثين من المتابعة والاتِّصال والرفع والإرسالِ والتعليلات وغيرها، وتصحيحِ الرِّوايات واختلاف النُّسَخ وترجيحها، والتعرُّضِ لأسماء الرجال وتعجيم ألفاظها، وتوضيح مُلْتَبِسها، وتكشيف مُشْتبهها وتبيين مختلِفها، وتحقيق مؤتلفها، وأنسابهم وألقابهم، وبلادهم ووَفَياتهم، إلى آخر تراجمهم، ولفَّقت بين الأحاديث التي بحسب ظواهرها متنافية، والأخبار التي بادىء الرأي مقتضياتها متباينة، وبيَّنت مناسبة الأحاديث التي في كل باب لما ترجع عليه، ومطابقتها بما عُقد له وأُشير إليه»[٤].

٥ ـ ومن أجلِّ شروح صحيح البخاري وأهمها: فتح الباري للإمام الحافظ ابن حجر العَسْقَلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، وقد أثنى عليه العلماء قديماً وحديثاً، وتنافس الأكابرُ والعلماء وطلبة العلم في كتابته وشرائه، وأصبحَ

---

(١) كشف الظنون ١/ ٥٤٦.

(٢) كذا وردت عن الكرماني.

(٣) كذا وردت عن الكرماني.

(٤) ١/ ٤.

مرجع الباحثين والمؤلفين وطلاب العلم على اختلاف مشاربهم[١].

ومما يزيدُ أهمِّيَّتَه مقدمتُه التي احتَوت عشرة فصول من العلم سمَّاها «هدي الساري». وشهرته وانفرادُه بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثيَّة والنُكَات الأدبية والفرائد الفِقْهِيَّة تغني عن وصفه، سيَّما وقد امتاز بجمع طرق الحديث التي ربما يتبين من بعضها ترجيح أحد الاحتمالات شرحاً وإعراباً.

وطريقتُه في الأحاديث المكرَّرة أنه يشرح في كل موضع ما يتعلَّق بمقصد البخاري، يذكره فيه، ويحيل بباقي شرحه على المكانِ المشروح فيه، وكذا ربَّما يقع له ترجيح أحد الأوجه في الإعراب أو غيرِه من الاحتمالات أو الأقوالِ في موضع، وفي موضع آخر غيره إلى غير ذلك مما لا طَعْن عليه بسببه، بل هذا أمر لا ينفكُّ عنه أحد من الأئمة[٢].

وامتاز شرح ابن حجر أيضاً بأمانة النَّقل وسلامة العَرْض، ودقة التعبير وحسن التلخيص ووجازة القول.

ومن أقوال الأئمة والعلماء فيه قول القاضي ابن الشّحنة (ت ٨٩٠هـ) عن الإمام ابن حجر ومؤلفاته: «وألَّف في فنون الحديث كُتُباً عجيبةً، أعظمُها شرح البخاري، وعندي أنه لم يَشْرح البخاري أحد مثله، فإنه أَتَى بالعجائب والغرائب، أوضَحه غايةَ الإيضاح، وأجاب عن غالبِ الاعتراضات، ووجّه كثيراً مما عجز غيره عن توجيهه[٣]».

ولما طُلب من الإمام الشَّوكاني (ت ١٢٥٠هـ) أن يشرحَ صحيح البخاري

(١) انظر: ابن حجر العسقلاني لعبد الستار الشيخ ٥٨٨ ـ ٥٨٩.

(٢) كشف الظنون ١/ ٥٤٧ ـ ٥٤٨.

(٣) الجواهر والدرر ٢٦١.

قال الحديث المشهور: «لا هِجْرةَ بعد الفَتح» ويقصد به فتح الباري[١].

هذا وقد أُثيرت قضية استفادة الإمام العيني من فتح الباري، حتى قيل: إنه استمدَّ شرحه منه، بحيث ينقل منه الورقَةَ بكمالها، وكان يستعيرُه من البرهان بن خضر بإذن مؤلفه، وتعقَّب الإمام العيني الإمام ابن حجر في مواضع كثيرة جداً في شرحه، وأطال بما تعمَّد ابن حجر حذفه.

ولأهمية هذه القضية وضرورة بيانها أفردتها بالبحث والدراسة لدى حديثي عن مصادر العيني في شرحه.

٦ ـ **إرشاد الساري**: لشرح صحيح البخاري للإمام شِهاب الدين أبي العبَّاسِ أَحمد بن مَحْمُود ابن أبي بكر القَسْطَلاَني المتوفى سنة (٩٢٣هـ).

وهو شرحٌ كبيرٌ في عشرة أجزاء استفاد فيه من تآليف من سبقه وخاصَّة فتح الباري إذ هو «مندرج فيه»[٢].

وقد أشار إلى ذلك في مقدَّمة شرحه إذ قال:

«. . . وأطلقتُ لسانَ القلمِ في ساحاتِ الحُكْم بعبارةٍ صريحةٍ واضحةٍ، وإشارة قريبةٍ لائحةٍ، لخَّصْتها من كلام الكُبَراء الذين رَقَتْ في معارِجِ عُلوم هذا الشأن أفكارُهم. . . وبذلتُ الجهدَ في تفهُّم أقاويلِ الفُهَماء المشار إليهم بالبنان، وممارسةِ الدواوين المؤلَّفة في هذا الشأن، ومراجعة الشيوخ الذين حازوا قصب السَّبْق في مِضْماره، ومباحثة الحُذَّاق الذين غاصوا على جواهرِ الفرائد في بحاره، ولم أتحاشَ عن الإعادة في الإفادة عند الحاجة إلى البَيَان. . . فدونك شرحاً أشرقَتْ عليه من شُرُفات هذا الجامع أضواءُ نوره اللامع. . . كيف لا وقد

(١) فهرس الفهارس ١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٢) كشف الظنون ١/ ٥٥٢.

فاضَ عليه النور من فتح الباري»[١].

٧ ـ **فيض الباري**: على صحيح البخاري للشيخ محمد أنور الكَشْمِيري الحنفي، المتوفى سنة (١٣٥٢هـ).

وهو مجموعة أَمَالي في شرح صحيح البخاري أملاها الشيخ الكَشْميري في تدريسه لصحيح البخاري، وكتبها الشيخ محمد يوسف بن السَّيِّد محمد البَنّوري (ت ١٣٥٧). وذكر خصائصها، وهي: أنه كان ينتقي من غُرَر النقول من شروح الصحيح، ويلخِّص كلامَ الشارحين، ويزيدُ عليه ما كان عندَه من الأبحاث الدَّقيقة، والمواضيع المهمَّة، ويتعرَّض لكثير من مُشْكلات العُلُوم، ويذكر في حلِّها النَّفائسَ، ويستوعبُ أدلَّةَ المذاهب في أحاديثِ الأحكام[٢].

٨ ـ **كوثر المعاني الدَّراري**: في كشفِ خَبَايا صحيح البخاري للإمام محمد الخَضِر الجكنّي الشَّنْقِيطي المتوفى سنة ١٣٥٤هـ.

وهو شرح مهمٌّ اشتمل على فنون كثيرة استقلَّ كل واحد منها بالتأليف عند علماء الحديث، فاشتمل على رجال البخاري وكل ما يتعلق بها، وعلى إيضاحِ ما فيه من المبهمات، وعلى أُصول الحديث بأجمعها، وعلى تعليقِ المعلَّقات ووصل الموقوفات والمُرْسَلاَت والمقطوعات، وبيان لُطَف السند ونُكَتِه، ومَنْ أَخْرَجَ الحديثَ، وغير ذلك مما لا يستغني عنه راغبٌ في العلم[٣].

* * *

(١) إرشاد الساري ١/ ٣.

(٢) انظر مقدمة الكتاب ١/ ٢٢ ـ ٢٣.

(٣) انظر مقدمة الكتاب ١/ ١٣.

المبحث الثاني
التعريف بكتاب عمدة القاري
(سبب تأليفه ـ منهج العيني فيه ـ مصادره)

*** عمدة القاري شرح صحيح البخاري:**

من أجلِّ مُصَنَّفات الإمام بدر الدين العيني، ومن أهمِّ شروح صحيح البخاري وأوسعِها وأجمعها، اتَّبع فيه طريقَ البسطِ والإيضاح من خلال النقل والتحقيق، والبحث والتمحيص، حتى غدا موسوعةً حديثيَّة تتوارد فيها البحوث الفقهيَّة واللغويَّة والنحويَّة والصرفيَّة والبلاغيَّة فضلاً عن الاستنباطات الحديثيَّة والفقهية العملية.

سبب تأليفه:

ابتدأ الإمام العيني شرحه سنة إحدى وعشرين وسبعمائة كما ذكر في خاتمة الشرح.

وقد أشار في مقدمة شرحه إلى ما حَدَاه إلى تأليف هذا الشَّرح، مقدِّماً لذلك ببيان جهود من سبقه أو عاصره من الشارحين، وأنهم كانوا ما بين مطوِّل ومُخْتَصِر، وآخذٍ بجانب التوسُّط مع سوق الفوائد، وقد كان يختلج في خلده أن يخوض في هذا البحر العظيم ويدلي بدلوه في استخراج خباياه ولآلئه، حتى رحل إلى البلاد الشماليَّة، فظفر هناك من بعض مشايخه بغرائب النَّوادر والفوائد مما يتعلَّق باستخراج ما فيه من الكنوز، ثم عاد إلى الديار المصريَّة عازماً على وضع هذا الشرح، يندبه إلى ذلك أمور ثلاثة هي:

١ ـ أن يُعْلَم أن في الزوايا خبايا، وأن العلمَ من منايحِ الله عز وجل ومن أفضل العطايا.

٢ ـ إظهار ما منحه الله من فضله الغزير، وإقداره إياه على أخذِ شيءٍ من علمه الكثير، والشكرُ مما يزيد النِّعمَة، ومن الشُّكْر إظهار العلم للأمَّة.

٣ ـ كثرة دعاء بعض الأصحاب بالتصدِّي لشرح هذا الكتاب. قال: «على أنّي قد أمَّلتهم بسوف ولعلَّ، ولم يُجْدِ ذلك بما قلَّ وجلَّ، وخادعتُهم عما وجَّهوا إليَّ بأخادع الالتماس، ووَادَعْتهم من يوم إلى يومٍ بضربِ أخماسٍ لأسداسٍ، والسبب في ذلك أن أنواع العلوم على كثرة شُجُونها وغزارة تشعُّب فنونها عزَّ على الناس مرامُها واستَعْصَى عليهم زِمامُها، صارت الفضائل مطموسَة المعالم مخفوضة الدعائم..».

وبيَّن مقصده في ذلك الشرح فقال: «... ونزلتُ في فناء رَبْع هذا الكتاب، لأُظْهِرَ ما فيه من الأمور الصِّعَاب، وأبيِّن ما فيه من المُعْضِلات، وأوضِّح ما فيه من المُشْكِلات، وأورد فيه من سائر الفنون بالبيان ما صَعُب منه على الأقران، بحيث إن النَّاظر فيه بالإنصاف المتجنِّب عن جانب الاعتساف إن أراد ما يتعلَّقُ بالمنقول ظفر بآماله، وإن أراد ما يتعلق بالمعقول فاز بكماله، وما طلب من الكمالات يلقاه، وما ظفر من النَّوادر والنُّكَات يرضاه».

ثم قال: «ثم إني قَدَحْتُ أفكاري بزناد الذَّكاء حتى أَوْرَت أنواراً انكشفت بها مستورات هذا الكتاب، وتصدَّيت لتجليته على منصَّة التَّحقيق حتى كشفتُ عن وجهه النِّقابَ، واجتهدتُ بالسَّهَرِ الطويلِ في الليالي الطويلة حتى ميَّزت من الكلام ما هي الصحيحة من العليلة... فجاء بحمد الله وتوفيقه فوق ما في الخواطر، فائقاً على سائرِ الشُّروح بكثرة الفَوَائد والنَّوادر مترجَماً بكتاب: عمدة القاري في شرح صحيح البخاري»(١).

(١) عمدة القاري ١/ ٢٢.

منهج الإمام العيني في عمدة القاري:

استهلَّ الإمام العيني شرحَه بخطبةٍ بيّن فيها سبب تأليفه للكتاب ـ كما ذكرنا ـ معقِّباً ذلك بذكر إسناده في هذا الكتاب إلى الإمام البخاري، وهو من طريقين عن محدِّثَين كبيرين أولهما: الشيخ الإمام زَيْن الدِّين العِرَاقي الشَّافعيّ، وثانيهما الإمام المحدّث تقيّ الدين محمد بن مُعين الدين الدَّجَوِي المصريّ الشافعي، ثم ذكر فوائدَ تتعلَّق بصحيح البخاري تشتمل على بيان تسمية صحيح البخاري وأصحيَّته، وبيانِ شرطه، وعدَّة أحاديثه، وذكر فهرس أبواب الكتاب، وبيان طبقات شيوخ الإمام البخاري، ثم الإشارة إلى من جُرِحَ من رُوَاة الصحيح وبيان رواية البخاري عنهم، ثم بيان الفرق بين الاعتبار والمتابعة والشَّاهد، متابِعاً في ذلك ابنَ الصَّلاح رحمه الله، ثم فائدة في ضبط الأسماء المتكرِّرة المختلفة في الصحيحين وهي موجودة بنصِّها في مقدمة شرح الإمام النَّووي على صحيح مسلم مع اختلاف يسيرٍ في الترتيب، وزيادة شرح وبيان، ثم بيان بعض الأنساب.

وأتبعَ ذلك بمقدّمةٍ تبيِّن مبادىءَ كلِّ علمٍ وموضوعَه ومسائلَه(١).

ثم شرع في شرح الجامع الصحيح سالكاً مسلك البَسْطِ والإيضاح، ناهجاً نهجاً علميّاً تعليميّاً يتَّسِم بالدِّقَّة والشمول والاستيعاب.

ولعل ما يميِّز هذا الشرح هو القالب الذي قدَّم فيه العيني كتابه، فقد عَرَض كمَّاً وافراً من العلوم بصورةٍ واضحة عن طريق التقسيمِ والتنظيم ضمنَ عناوين خاصة لكل فنٍّ، فجاء شرحه متسلسِلاً واضحاً، يجد الطالب بغيته فيه في كلِّ فنٍّ على حدة.

فالمتتبِّع لشرح العيني يلمس منهجية علمية واضحة في عرض الأحاديث

(١) انظر: المصدر السابق ١/ ٢٣ ـ ٣٢.

وشرحها، وتتجلى هذه المنهجية في الأمور التالية:

- ابتداؤه الشرح بمُنَاقشة تراجم صحيح البخاري وأبوابه، من خلال تعليقه على عناوين الكتب ومناسباتها في مواضعها، ثم الكلام على عنوان الباب، ومناسبته للحديث فضلاً عن بيان تناسُبِ الكتب بعضِها مع بعض، والأبواب كذلك، مع عناية فائقة بألفاظ التراجم وتحليلها لغويّاً مع إعرابها.

ثم شرح الأحاديث من خلال العناوين التالية:

- **بيان رجاله:** فيوفي حقَّ الكلام في الرِّجال وضبطِ الأسماءِ والألقاب والأنساب، بحيث يغني عن تطَلُّب ذلك في الكتب المؤلفة في هذا الباب.
- **بيان لطائف إسناده:** واجتمع له في هذا الباب فوائدُ جمَّةٌ في باب علوم الرواية والرواة.
- **بيان تعدُّد مواضع الحديث** في صحيح البخاري سارِداً مواضعَها في الكتب والأبواب، راوياً أسانيدَها، وأحياناً متونَها، مقارِناً وموازناً.
- **بيان من أخرجه غيرُ البخاري** من أصحاب الصِّحاح والسُّنَن والمسانيد وسائر كتب الرواية.
- **دراسةُ الاختلاف** بين الروايات المتعدِّدة للحديث الواحد، سنداً ومتناً.
- **بيان اللُّغات:** فيتناول ألفاظَ الحديث بالشَّرْح والتحليل اللغوي مستعيناً بالقرآن الكريم وروايات الحديث ناقلاً أقوال اللغويين والشراح موازناً ومرجِّحاً ومحقِّقاً.
- **بيان الأعلام الواقعة في الحديث** ورفع الإبهام حين يُوْجَد، مع الإسهاب في بيان القبائل والأماكن وما يتعلق بها.
- **بيان الإعراب:** فيجتهدُ في بيان الوُجُوه الإعرابية المحتملة خدمةً للمعنى، وقد

اشتمل بيانه هذا على مباحث نَحوية مهمَّة وتوجيهاتٍ إعرابية دقيقةٍ جديرةٍ بالبحث والدراسة.

- **بيان الصَّرف:** فقد اجتهد في تحليلِ المفردات وبيان اشتقاقاتها وغير ذلك من البحوث الصرفية المتعلقة بالكلمة..
- **بيان البيان:** واشتمل على بحوث مهمَّة في البلاغة واستنباط ما في الأحاديث من شَذَرات بيانيَّة تعين على فهم المعنى مع تذوُّقٍ رفيعٍ للبيان النبوي.
- **استنباط الأحكام الفقهية والفوائد العمليَّة** من الحديث، وبسط الكلام في ذلك مورداً المسائل الخلافية مناقشاً ومعلِّلاً، مستشهداً بأقوال الأئمة والعلماء.

وقد التزم الإمام العينيُّ هذه العناوين في الأجزاء الأولى من الشَّرح، واقتصر فيما بعد على بعض تلك العناوين وهي: مُطَابقة الحديث للتَّرْجمة، وذكر رِجاله، وذكر لَطَائف إسناده، ومَنْ أخرجَه، وذكر معناه، وبيان ما يُسْتَنبط منه، لكنَّه مع ذلك لم يقصِّر في بيان ما يتعلق بالشرح، وإن اختلَّ التقسيم، مستوعباً ما يتعلق باللُّغَة والنَّحو والصَّرف ضمن عنوان «ذكر معناه»، وقد استمرَّ في ذلك إلى الجزء السابع من الكتاب، ثم نجده تارةً يورد هذه العناوين، وتارةً لا يوردها، إلى أن هَجَر ذكرَ هذه العناوين، ولكن دون تقصير في بيان مطابقة الترجمة وتخريج الحديث والكلام على الرجال مع الشرح والاستنباط.

ويتميَّز عمدة القاري بجودة الجَمْع ودقَّة التحقيق، فهو مجمع لمصنَّفات مهمَّة كثيرة، ومرتعٌ لمناظرات علمية تعكس خصب الحياة الفكرية آنذاك.

ويلمَسُ قارىء العمدة روحاً نقدية عالية عند الإمام العيني تتجلَّى في كثرة الاعتراضات والتعقُّبات على الأئمة من متقدِّمين ومعاصرين، مما يغني الشرح

بإيراد جميع الوجوه المحتملة، ويدع المجال مفتوحاً للقارىء ليجتهد في اختيار الوجه الأرجح والمعنى الأليق.

مصادره:

استَقَى الإمام العيني مادَّة عمدة القاري من موارد كثيرة، تعكسُ خصبَ الحياةِ العلميَّة في عصره من جهة، وتشعُّب العلومِ التي اشتمل عليها شرحه من جهة أخرى.

وقد زادت الكتب التي أوردها في عمدة القاري على سبعين وتسعمائة مصنَّف في علوم شتَّى. وإن ضخامة هذا العدد من الكتب يقوِّي احتمال أن لا يكونَ جميع ما سمَّاه الإمام العيني في شرحه من مصادره المباشرة التي رجع إليها بنفسه، إذ يُحتمل أن يكون بعض تلك الكتب ممَّا ورد في بعض مصادره الأصليَّة، فنقلها فيما نقل.

ولمَّا كانت الإحاطة بذِكر جميع تلك الكتب مما يطول دون طائل، رأيتُ الاقْتصارَ على الأهمِّ منها، من حيث كثرة إحالة الإمام العينيِّ عليه، مما يُظهر اعتماده عليه[١].

وقد توزَّعت مصادر الإمام العيني في عمدة القاري على موضوعاتٍ شتَّى صنَّفْتها وفقَ ما يلي:

أولاً ـ مصادره في تفسير القرآن الكريم وأسباب النزول.

---

(١) خصصت بالذكر من تلك المصادر ما أحال عليه العيني في عشرات المواضع، أو مئات المواضع، وذكرت اسم الكتاب كما ورد في عمدة القاري، واسمه الكامل وضعته بين حاصرتين، وفق ما ورد في نسخته المطبوعة، أو ما أثبته صاحبا كشف الظنون وهدية العارفين.

ثانياً ـ مصادره في الحديث وعلومه.

ثالثاً ـ مصادره في علم الرجال.

رابعاً ـ مصادره في التاريخ والسِّيَر.

خامساً ـ مصادره في اللغة.

سادساً ـ مصادره في النحو.

سابعاً ـ مصادره في الفقه.

أولاً ـ مصادره في التفسير وأسباب النزول:

ونطالع في عمدة القاري أسماء حوالى أربعين كتاباً في تفسير القرآن، وتَفاوَت ذكرُ بعضها قلَّةً وكثرةً، ومن أكثر ما أحال عليه العيني من تلك الكتب:

١ ـ نوادِر التفسير لمُقَاتِل بن سُلَيمان (ت ١٥٠هـ)[١].

٢ ـ تفسير عَبْد بن حُمَيد بن نَصْر (ت ٢٤٩هـ)[٢].

٣ ـ تفسير الطَّبَري (الجامع لأحكام القرآن) لأبي جَعْفَر محمَّد بن جَرِير الطبري (ت ٣١٠هـ)[٣].

٤ ـ تفسير ابن مَرْدَوَيه أبي بكر أَحْمد بن موسى الأَصْفَهاني (ت ٤١٠هـ)[٤].

---

(١) منها: ٤/ ١٦، ٦/ ٢٦، ٧/ ٤٣٩، ٤٧٢، ٨/ ٦٠١، ٩/ ٥٥٠، ١٠/ ٧٣، ١١/ ٤٩، ٣١٦...

(٢) منها: ٥/ ٧٢، ٦٣، ٧/ ٤٤٧، ٨/ ٦٢٩، ٦٥٧، ١٠/ ٦٢٣، ٦٤٩، ١٢/ ٤٨٠...

(٣) انظر عمدة القاري: ١/ ٢٧٨، ٣٨٨، ٢/ ٤٠٣، ٤٥٩، ٤/ ٥٤٦، ٥/ ١٢٢، ٩/ ٥٤٩، ٧/ ٤٤١، ١١/ ٢٩...

(٤) انظر: ٥/ ٩١، ٩٢، ٦/ ٧٧، ١٠٨، ١١٦، ٧/ ٣٦٦، ٨/ ٦٩٢، ٩/ ٢٤٩، ١١/ ٣، ٤١، ١٥/ ٣٥...

٥ ـ تفسير الثَّعْلبي (الكشف والبيان في تفسير القرآن)، أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثَّعْلبي النَّيْسَابوري (ت ٤٢٧هـ)[١].

٦ ـ أسباب النزول للإمام أبي الحَسَن علي بن أحمد الوَاحِدي (ت ٤٦٨هـ)[٢].

٧ ـ تفسير النَّسَفي (التَّيسير في التَّفْسير) لنجم الدين أبي حَفْص عمر بن محمد النَّسَفي الحنفي (ت ٥٣٧هـ)[٣].

٨ ـ تفسير الكشَّاف (عن حقائق التنزيل) للإمام أبي القاسِم جار الله محمود بن محمَّد الزَّمَخْشَري الخَوَارِزمي (ت ٥٣٨هـ)، أكثر النقل عنه[٤]، وعوَّل عليه فيه كثير من اجتهاداته النحوية.

ثانياً ـ مصادره في الحديث الشريف:

وفروعها عديدة: أهمها:

- كتب الرِّواية.
- كتب العِلَل.
- كتب غَريب الحديث.
- كتب شُرُوح الحديث.

---

(١) انظر: ٤/ ٦١٧، ٥/ ٣٧٣، ٦/ ٧٧، ١٠/ ٧٣، ١١/ ٣٤٤...

(٢) انظر: ١/ ٣٥٥، ٤/ ٤٣١، ٧/ ٤٦١، ٨/ ٦٣٧، ١٠/ ٢٧، ١٦/ ٢١٢.

(٣) انظر: ١/ ١٢١، ٣/ ٢٤٤، ٤/ ١٤٤، ٤٨٣، ٥/ ١٢٤، ٦/ ٥٠٦، ٩/ ٤، ١٠/ ٥٦، ١١/ ٢٦٦...

(٤) انظر: ١/ ١١٢، ١١٩، ١٢٥، ٢١٧، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٥٥، ٤٦٧، ٣/ ٦٣، ٣٨٩، ٤/ ١٤٣، ٥/ ١٢، ١٥٧...

أ ـ كتب الرِّواية:

وقد اعتمد عليها الإمام العيني في تَخْريج الأحاديث ودراسة الأسانيد وبيان معاني المتون، وهي كثيرة جداً، سأقتصر على أهمِّها، والإحالةِ على بعض مواضعها:

١ ـ الصحاح:

- صحيح الإمام مُسْلم بن الحجَّاج النَّيْسابوري (ت ٢٦١هـ)[١].
- المُنْتَقى لابن الجارود، عبد الله بن علي النَّيسابوري (ت ٣٠٧هـ).
- صحيح ابن خُزَيمة، محمد بن إسحاق النَّيسابوري (ت ٣١١هـ)[٢].
- صحيح أبي عَوَانَة يَعقوب بن إسْحَاق المَهْرَجَاني (ت ٣١٦هـ)[٣].
- صحيح ابن حِبَّان، أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِي (ت ٣٥٤هـ)[٤].
- المُسْتدرك على الصحيحين للإمام أبي عبد الله مُحَمد بن عبد الله، المعروف بالحاكم النَّيسابوري (ت ٤٠٥هـ)[٥]، وكان يسمِّيه أحياناً: صحيح الحاكم[٦].

---

(١) عمدة القاري: ١/ ٦٧، ١٢٤، ٢/ ٨، ٢٤٠، ٣/ ١٣٦، ٤/ ٤٠، ٤٥٢، ٥/ ٢٠٥، ٢٧٧، ٦/ ٢٤، ٨/ ٢٥٣...

(٢) انظر: ١/ ٢٢٣، ٤١٦، ٢/ ٣١٦، ٤٠٩، ٣/ ٧٢، ٢٥٩، ٤٠١، ٤/ ١٨، ٥٩٠، ٥/ ٨٤، ٦/ ٦٦، ٥٥٣، ٨/ ٢٣٥، ١٦/ ٦٧٩...

(٣) انظر: ١/ ٣٢٣، ٣٦٢، ٢/ ٣٣، ٤٤٨، ٥١١، ٣/ ١١٥، ٢٣، ٤٠٨، ٤/ ١٤٥، ٥/ ٢٨، ١٥٧، ٧/ ٤٠١، ١١/ ٤٠٩...

(٤) انظر: ١/ ٤٨، ١٣٤، ٢/ ٤٨، ٣٩٩، ٤٦١، ٣/ ٥٢، ٢٩٤، ٤٦٦، ٤/ ١٨، ٤٧، ٥/ ٩، ٦٠، ٧/ ٥٢٢، ٨/ ٢٠٣...

(٥) انظر: ١/ ٢٠٥، ٢٤١، ٣٦٨، ٢/ ٣٨٧، ٥١٧، ٣/ ١٠٨، ٤/ ٤٧، ٢٦٦، ٦/ ١٣، ٧/ ٥٢١... ٩/ ٥،... ١٠/ ٥٦... ١٥/ ٧٣٧

(٦) انظر: ٢/ ٣٥٦، ٣٥٨، ٥/ ١١٦، ٧/ ٣١٨.

ـ الجَمْع بين الصحيحين: للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الفتوح الحُمَيدي (ت ٤٨٨هـ)[١].

٢ ـ السنن:

ـ سُنَن سَعيد بن مَنْصور الخُرَاسَاني (ت ٢٢٧هـ)[٢].

ـ سُنَن أبي داود الإمام سُلَيمان بن الأَشْعَث السِّجِسْتَاني (ت ٢٧٣هـ)[٣].

ـ سُنُن ابن ماجَه محمَّد بن يزيد القَزْويني (ت ٢٧٣هـ)[٤].

ـ الجامع وهو مشهور بـ (سنن التِّرْمذي) أبي محمَّد بن عيسى التِّرْمِذِيّ (ت ٢٧٩هـ)[٥].

ـ سُنَن البزَّار أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت ٢٩٢هـ)[٦].

ـ سنن أبي مُسلم الكجّي إبراهيم بن عبد الله بن مُسْلِم البَصري (ت ٢٩٢هـ)[٧].

---

(١) انظر: ٢/ ٩٣، ٤/ ٢٣٦، ٥٠٠... ٧/ ٥٥٥، ٩/ ٣٣، ١٠/ ٣٧٣، ١١/ ٥٨٨، ٥٥٩، ١٢/ ٤٥٩، ١٦/ ٣٧٣.

(٢) انظر: ٣/ ٥٤، ٤/ ٥٠٩، ٥/ ٤١، ١٢٦، ٧/ ٤٧٨، ٤٧٩...

(٣) عمدة القاري: ١/ ١٣٧، ٢/ ٩٨، ٣٧٦، ٣/ ٥٧، ٤٤٩، ٤/ ٤٩، ٦/ ٥١، ٥٢٢، ٧/ ٣٠٨، ٨/ ٦٧٩، ٩/ ٢٦٦، ١٢/ ٣٥٢، ١٤/ ٢٧٠، ١٥/ ٤٧، ١٦/ ٢٣٩.

(٤) ١/ ٣١٩، ٢/ ٤٨، ٢/ ٣٨٩، ٤٢٠، ٣/ ٤٦٦، ٤/ ٣٥، ٤...، ٤/ ٣٦٤، ٥/ ٣٦٤، ٨/ ٢٠٨.

(٥) ٢/ ٥١٧، ٤/ ٥٠٥، ٥٠٩، ٩/ ٢٥٠، ٤٠١، ٥١١/ ٥١٦، ٥٢٦...١٢/ ٥٨٢، ١٤/ ٢٦٩.

(٦) ١/ ٤٨، ٣٦٣، ٢/ ٢١٣، ٣٤٣، ٣/ ١١٤، ١٣٦، ٦/ ٦٧، ٩/ ٤٠٠، ١٦/ ٢٥٥.

(٧) انظر: ٢/ ٣٤٠، ٣٥٨، ٤٥٥، ٥١١، ٣/ ٢١٩، ٤/ ٦٧، ٢٢٨، ٥/ ٢٧٦، ٦/ ٥٣٥، ٨/ ١٩٦...

- سنن النَّسائي الكبرى، أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيب النَّسائي (ت ٣٠٣هـ)(١).

- سنن النَّسائي الصغرى (المجتبى)(٢).

- سنن الدَّارقُطْني أبي الحسن علي بن عمر البَغْدادي (ت ٣٨٥هـ)(٣).

- سنن البيهقي الكبير، لأبي بكر أحمد بن الحُسين بن علي البَيْهقي (ت ٤٥٨هـ)(٤).

٣ ـ المسانيد:

- مسند الإمام الشافعي، مُحمَّد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)(٥).

- مسند الحُمَيدي عبد الله بن الزُّبَير المكِّي (ت ٢١٩هـ)(٦).

- مسند مُسَدَّد بن مُسَرْهَد (ت ٢٢٨هـ)(٧).

- مسند إسحاقَ بن راهَوَيه (ت ٢٣٨هـ)(٨).

---

(١) انظر: ٣/ ٤٤٦، ٤/ ٣٧١، ٥/ ٩٠، ١٠١، ٢١٤، ٩/ ٢٧٠، ١١/ ٣٢٦...

(٢) ١/ ٢١٠، ٢/ ٢٢٦، ٣٤٣، ٣٥٨، ٣/ ١٣٦، ٤/ ٣٩٧، ٩/ ٥٩٤.

(٣) ٢/ ٣٤٢، ٤٣٥، ٤٤٥، ٣/ ١٠٣، ٣٣٣، ٤/ ٢٢٤، ٣٦٢، ٣٩٧، ٦/ ٤٧٤، ٥٧٧، ٧/ ٣٥٢، ٤٠٦....

(٤) ١/ ٤٥٤، ٢/ ٣٦٤، ٥١٢، ٣/ ٢٩٧، ٣/ ٣٣٣، ٤/ ١٤٥، ٦٤٢، ٥/ ١٠، ٣٦، ٦/ ٥٧، ٧/ ٤٧٥... ٩/ ٢٧٩، ١٦/ ١٧٣.

(٥) ٢/ ٣٣٧، ٤/ ٣٣٨، ٥/ ٦، ٦/ ٥٢٤، ٧/ ٤٠٠، ٤٤٧، ٤٧٥...

(٦) ٢/ ٧٥، ٣٩٤، ٣/ ١٣٨، ١٨٨، ٤/ ٤٧، ٦٣٠، ٦/ ١٤٧، ٨/ ٢٢٣، ١٠/ ١٧، ١٢/ ٣٤٧.

(٧) ١/ ٣٨٨، ٤/ ١٠٧، ١٦٤، ٤/ ٦٢٨، ٦/ ٣، ٨/ ٢٧٤، ١١/ ٦١.

(٨) عمدة القاري ١/ ٢٨، ٣٧٧، ٢/ ٣٢٣، ٤/ ١٠٨، ٤١١، ٥٣٤، ٦/ ٤٥١، ٧/ ٣٢٢، ٩/ ٦٢٥، ١٠/ ٣٣٢...

- مسند الإمام أحمد بنِ حَنْبَل (ت ٢٤١هـ)(١).
- مسند الحارث بن أبي أُسَامة (ت ٢٨٢هـ)(٢).
- زوائد المسند لعبدِ الله بن الإمام أحمدَ بنِ حنبل (ت ٢٩٠هـ)(٣).
- مسند أبي يَعْلى، أحمد بن عليٍّ المَوْصِلي (ت ٣٠٧هـ)(٤).
- مسند أبي العبَّاس السَّرَّاج محمد بن إسحاق الحافظ النَّيْسابوري (ت ٣١٣هـ)(٥).

٤ ـ المُصَنَّفات:

- مصنف عبد الرزَّاق بن همَّام الصَّنْعاني (ت ٢١١هـ)(٦).
- مُصَنَّف أبي بكر بن أبي شَيْبة (ت ٢٣٥هـ)(٧).

٥ ـ المستخرجات:

- مُسْتَخرج أبي عَوَانة، يعقوب بن إِسْحاق الإسْفَرَاييني (ت ٣١٦هـ)(٨).

---

(١) ١/ ٤٨، ١٥٦، ٢/ ٢٤٠، ٥١٥، ٣/ ١٠١، ٤٠٠، ٤/ ٣٤، ٥/ ١٦، ٦/ ٦٧، ٧/ ٣١، ١٤/ ٥٠، ١٥/ ٦٨، ١٦/ ٢٣٩.

(٢) ١/ ٢٨٤، ٣/ ٤٤١، ٤/ ١٥٠، ٥/ ٣٢، ٧/ ٤٠٣، ١١/ ٤١٠، ٦٠٢، ١٦/ ٢٢...

(٣) ٤/ ٣١٢، ٦/ ٤٩، ٤٩٦، ٨/ ٢٣٦، ٦٤٠، ١٣/ ٥٢٦، ١٥/ ٧٦٩...

(٤) ١/ ٦٨، ٢١١، ٤٥٣، ٢/ ١٠٣، ٣/ ٢٥٦، ٤/ ٣٩٤، ٥/ ١١٣، ٦/ ٣، ١١٨، ٧/ ٤٨٥، ١٠/ ٣٥٠، ١١/ ٦١، ١٥/ ٤٩...

(٥) ٣/ ٨٤، ٤/ ٢٢٣، ٣٣٧، ٦١٧، ٦٣٠، ٥/ ٢٣٥، ١٥٦...

(٦) ١/ ٢٩٦، ٢/ ٣٢٧، ٣٦٥، ٣/ ٧٥، ٤/ ١٦٧، ٥/ ٤٠، ٦/ ١١، ٧/ ٤٧٥، ٨/ ٢٢٣، ١١/ ٥١٧.

(٧) ١/ ١٤٣، ٢٩٦، ٢/ ٣٢٦، ٤٦٦، ٣/ ١٠٤، ٢٠٨، ٤/ ٤٨، ١٥١، ٨/ ٢٠٤، ٥/ ٢٣، ١٤/ ٦٠.

(٨) ١/ ١٩١، ٣/ ١٥، ٣٤، ٤/ ٢٧٧، ٦١٠، ٥/ ٩، ٧/ ٥٠٠، ٨/ ٢١١، ١١/ ٢٣٣، ٤٠٩.

ـ مُسْتَخرج أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأَصْبَهاني (ت ٤٣٠هـ)[١].

ومن كتب الرواية أيضاً:

ـ الأدب المُفْرَد للإمام محمد بن إسْمَاعيل البخاري[٢].

ـ المعجَم الكبير للإمام أبي القاسم سُلَيمان بن أحمد الطَّبراني الحافظ (ت ٣٦٠هـ)[٣].

ـ وله أيضاً: المعجم الأوسط[٤].

ـ والمعجم الصغير[٥].

ـ غرائب مالك للدارقطني (ت ٣٨٥هـ)[٦].

ـ الإكْلِيل لأبي عبد الله محمَّد بن عبد الله الحَاكِم النَّيْسابوري (ت ٤٠٥هـ)[٧].

ـ شُعَب الإيمان للإمام أبي بكر أحمد بن حُسَين البيهقي الشافعي (ت ٤٥٨هـ)[٨].

---

(١) ١/ ٢١٧، ٢٨٩، ٢/ ١٦، ١٧٣، ٣/ ١٥، ١٣٩، ٤/ ٢٨، ٦/ ٨١، ٩٣، ٧/ ٣١٢، ١٠/ ٤٠، ١٥/ ٢٢١.

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٤٨، ٢/ ٣٨٦، ٥/ ٦١، ١٤٣، ٣٠٤، ٢٥٣، ١٤/ ٦٤٥، ١٥/ ٢٠٦، ٢٤١...

(٣) عمدة القاري١/ ١٤٣، ٢٩٦، ٢/ ٣٢٦، ٣/ ١٠٤، ٣/ ٢٠٨، ٤/ ٤٨، ١٥١، ٥/ ٢٣، ٥٩، ٦/ ١٣، ٨/ ٢٠٤، ١٤/ ٦٠، ١٥/ ٧٦٩...

(٤) ١/ ٣٢٩، ٢/ ٤٢٧، ٣/ ١٩، ٦٨، ٣٢٨، ٥/ ٢٤، ٤٥، ٦٠، ٩/ ٣٢، ٢٥٠، ٢٥٣، ١٦/ ٣٨١.

(٥) ٤/ ٣١٢، ٥/ ٣٨، ٦/ ٤٧٦، ٩/ ٤٠١، ١٤/ ٦١٥...

(٦) ١١/ ٢٢١، ٣٧٠، ٣/ ٢٧٥، ٤/ ٥٢، ٢٤٧، ٧/ ٢٣٨، ٥٧٦، ١٠/ ٣٨٩، ١١/ ٥٢٥، ٢٨٢، ١٥/ ٧٧.

(٧) ١/ ١٣٧، ٣/ ١٨٨، ٤/ ٧٤، ٥/ ١٣٨، ٦/ ١١٩، ٧/ ٥٣٧، ١٠/ ٣٤٣، ١١/ ٥١٦، ١٣/ ٢٨.

(٨) ١/ ٣٧٠، ٣/ ٤، ١...٤/ ١٥٨، ٢٥٠، ٥/ ٣٢، ١١٩، ٨/ ٦٢٧...

٦ ـ كتب الأطراف:

ـ الأَطْراف لأبي مَسْعُود الدِّمَشْقي[1].

ـ الأطراف للحافظ المِزّي جمال الدين أبي الحجَّاج يوسُف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢هـ)[2].

ب ـ كتب العلل:

ـ العِلَل الكبير للإمام التِّرمذي محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)[3].

ـ العلل لابن أبي حاتم الإمام عبد الرَّحْمن بن الإمام محمَّد بن إدريس الرَّازي (ت ٣٢٧هـ)[4].

ـ عِلل الدارقطني، علي بن عمر الحافظ (ت ٣٨٥هـ) ويسمى: (العِلَل الواردة في الأحاديث النبوية)[5]، وقد عَوَّل العيني عليه كثيراً في مناقشة علل الأحاديث.

ـ العِلَل المُتَناهية للإمام أبي الفَرَج عبد الرحمن بن الجَوْزي (ت ٥٩٧هـ)[6].

---

(١) ١/ ٢٨٩، ٢/ ٩٣، ٢٢٣، ٤/ ١٩٠، ١٠/ ٤٢٤، ١١/ ٥٥٨، ١٢/ ٣٦.

(٢) ٣/ ٧، ٣١/، ٤/ ١٢، ٥/ ٥٠، ٨/ ٦٧٦، ٧٠٠، ١٢/ ٣٣٣، ٥٩٠، ١٦/ ١٨، ٣٩٧...

(٣) ٢/ ٣٤١، ٤٤٥، ٤/ ٥٨٧، ٦/ ٤٤، ٥٤٢، ١٤/ ٦٩١، ١٥/ ٦٣..

(٤) ٢٩٦، ٢/ ٣٤٢، ٣٥٨، ٣٧٨، ٣/ ٣٤٩، ٤/ ٤١٢، ٥/ ٢٩٩...

(٥) عمدة القاري ٢/ ٢٠٥، ١٤٢، ٤/ ٣٨٦، ٤١١، ٥/ ١١٥، ٣٨٩، ٦/ ٣٨، ٧/ ٥٧٣، ١١/ ٢٣٥، ١٢/ ٣٤٤، ١٦/ ٧٤، ١٧٤...

(٦) ٢/ ٣٨٧، ٣/ ١٦٩، ٤/ ٢٩٠، ٥٣٤، ٥/ ١٥١، ٢٧٧، ٦/ ١٨٤.

ج ـ كتب غريب الحديث:

ـ غَريب الحديث لأبي عُبيد الله القاسم بن سلاّم (ت ٢٢٤هـ)[١].

ـ غريب الحديث لإبْراهيم بن إسحاق الحَرْبي (ت ٢٨٥هـ)[٢].

ـ الدَّلائل لأبي مُحَمد قاسم بن ثابت السَّرَقَسْطي (ت ٣٠٢هـ)[٣].

ـ الغَريبين لأبي عُبَيد أحمد بن محمد الهَرَوي (ت ٤٠١هـ)[٤].

ـ الفَائق (في غريب الحديث) للعلامة جار الله محمود بن عمر الزَّمَخْشَري (ت ٥٣٨هـ)[٥].

ـ مَشَارق الأنوار للقاضي أبي الفَضْل عِيَاض بن مُوْسى اليَحْصُبي (ت ٥٤٤هـ)[٦].

ـ مطالع الأنوار (على صحاح الآثار) لابن قرقول إبراهيم بن يوسف (ت ٥٦٩هـ)[٧] واعتماده عليه كثير ونقل عنه في مواضع كثيرة جداً.

ـ المُغيث للحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر الأَصْفَهاني (ت ٥٨١هـ)[٨].

---

(١) ١/ ٩١، ٣/ ١٣٨، ٤/ ١٤٠، ٥/ ١٥٥، ٨/ ٢٦٥...

(٢) ١/ ١٣٣، ٤/ ٥٧٧، ٧/ ٤٧٥، ١٤/ ٦٧٩، ١٦/ ٢٥٧...

(٣) ٢/ ٤٤٥، ٣/ ٤٥٨، ٤٥٩، ١٠/ ٣٤٩، ١٦/ ٣٣١...

(٤) ١/ ٩١، ١٠٣، ٢٤٤، ٢/ ٣٧٣، ٤٩١، ٣/ ١٠٧، ٤٤٣، ٤/ ١٢، ٥/ ٢٦٦، ٦/ ٦٨، ٧/ ٥٢٦، ١٤/ ٦٧٩.

(٥) ٢/ ٢٧، ٤/ ٢٨، ٦١٦، ٦/ ١٣٢، ٧/ ٥٩١، ٨/ ٣٠٩... ١٤/ ١٩٥، ١٥/ ١٦٤.

(٦) ٢/ ٢٣٤، ٧/ ٤٧، ٤٧٨، ١٦، ٦٥١...

(٧) ١/ ٨٧، ٩٠، ٢/ ٨، ٤٥، ٥٢٢، ٣/ ١٢، ٤٠/ ٣٤٥، ٦٢٠، ٥/ ٣٨، ٩٦، ٦/ ٣٢٥، ٧/ ٣٨، ١١/ ٥٢٣، ١٢/ ٢٠، ١٤/ ٦٤٣، ١٦/ ٣٥٤...

(٨) ١/ ١٣٦، ٤٤٥، ٢/ ٣٥٠، ٣/ ٧١، ٤٥٨، ٤/ ٧٨، ٥/ ٢٧، ٦/ ٤٨٢، ٥٣٢، ٧/ ٥٠٨...

ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجَزَري أبي السَّعادات مُبارك ابن أبي الكَرَم (ت ٦٠٦هـ)، وهو من أهم مصادره في غريب الحديث[١].

د ـ شروح الحديث:

ـ شرح المُوَطَّأ لابن حَبيب، عبد الملك المالكي (ت ٢٣٩هـ)[٢].

ـ معالم السُّنَن للإمام أبي سُليمان حَمَد بن أحمد الخَطَّابي البُسْتي (ت ٣٨٨هـ)[٣].

ـ شرح صحيح البخاري لابن بَطَّال أبي الحَسَن علي بن خَلَف المَغْرِبي المالِكيّ (٤٤٩هـ)[٤].

ـ المُفْهِم (لما أَشْكَل من تلخيصِ كتابِ مُسْلم) لأبي العبَّاس أحمد بن عمر القُرْطُبي (ت ٦٥٦هـ)[٥].

ـ شرح صحيح مُسْلم للإمام أبي زكريَّا يحيى بن شَرَف النَّوَوي الشافعي (ت ٦٧٦هـ)[٦].

ـ شرح صحيح البخاري للشيخ قُطْب الدين عبد الكريم بن عبد النُّور الحَلَبي الحَنَفي (ت ٧٣٥هـ)[٧].

---

(١) عمدة القاري ١/ ٥١، ٢٣٧، ٣/ ٢٨٩، ٤/ ٤٣٢، ٥/ ١٥٥، ٦/ ٤٦٦، ٧/ ٣٣٣، ٨/ ٢٦٥، ١١/ ٧٦، ١٢/ ٤٧٠، ١٥/ ٦٤ ١٦/ ٣١١.

(٢) ٢/ ٤١٠، ٣/ ٤٤٣، ٢١٧، ٣٠٨، ٣١٣، ٤٤٣، ٤/ ٤١٧، ٧/ ٤٤٦...

(٣) ١/ ٤٤٠، ٣/ ٤٢٦، ٤/ ٤٢١، ٦/ ٥٨٨، ٧/ ٥٢٨، ٩/ ٣٧٣...

(٤) ١/ ١٧١، ٤٤٢، ٤/ ٤١٥، ٦٣١، ٥٢٩، ١٠/ ٣٧١، ١٥/ ٣٨، ١٦/ ٢٩٨...

(٥) ١/ ٢٢٢، ٤/ ٤٢١، ٥/ ٢٣٨، ٦/ ٤٩، ٨/ ٢٠٥، ١٤/ ٤٩، ١٦/ ٢٦٩...

(٦) ١/ ٩٢، ١٩٥، ٢٥٦، ٢/ ٣٥٧، ٤١٧، ٣/ ١٤٦، ٥/ ٥٤، ٦/ ١٠٥، ٧/ ٣٤٠، ٨/ ٢٠٥، ١٠/ ٣٣٠، ١٤/ ٤٨٢، ١٦/ ٢٦٩...

(٧) ١/ ١٥٩، ٣١٩، ٤٤٨، ٤٦٢، ٤٧٣، ٢/ ٦١، ٤/ ٣١٦، ٥/ ١٥٠، ٧/ ٥٦٨...

- شرح صحيح البخاري لمَغْلَطاي: علاء الدين بن قليج التُّرْكي المِصْري الحَنَفي (ت ٧٩٢هـ)[١].

- شرح صحيح البخاري للكِرْماني شَمْس الدين محمد بن يوسُف (ت ٧٩٦هـ)[٢]، وهو من المصادر المهمَّة عند العيني، فأكثر النقل عنه دون ذكر لاسم كتابه، وإنما يقول: «قال الكرماني. . .».

- شرحُ سُنَن التِّرْمذي للحافظ زَيْن الدين عبد الرَّحيم بن حُسَين العراقي (ت ٨٠٦هـ)[٣].

- فتح الباري شرح صَحيح البخاري للحافظ ابن حَجَر، أحمد بن علي العَسْقَلاني (ت ٨٥٢هـ)، واستقاء الإمام العيني الكثير من موادِّ شرحه من هذا الشرح كان مثار قضيةٍ مهمَّة جديرةٍ بالبحث والمناقشة.

ثالثاً ـ مصادره في علم الرجال:

وقد رَبَتْ مصادره في هذا الفن على السِّتِّين كتاباً، وكانت أكثر إحالاته على الكتب التالية:

- طبقاتُ ابن سعد محمَّد بن سعد بن مَنِيع الزهري (ت ٢٣٠هـ)[٤]، وهو من الكتب التي أكثرَ النقل عنها، وكان جلّ اعتماده عليه.

---

(١) ١/ ١٣٦، ٢/ ٧٨، ٦٢٧، ٧٠٠، ٣/ ١٠، ٤/ ٨، ٦/ ٧، ٨/ ٦٥.

(٢) ١/ ١٢١، ١٧٩، ٢٤٣، ٢٩١، ٤٤٧، ٢/ ١٢٧، ١٩٣، ٣٦٤، ٥٩٧، ٣/ ١٣٠، ٢٨٩، ٣٨٢...

(٣) عمدة القاري ٣/ ٤٢٦، ٤/ ٥٧، ٦١٢، ٥/ ٢٣، ٦/ ٥٢٧، ٧/ ٣٣٧، ٤١٣، ١٤/ ٢٧٣، ١٥/ ٧٧، ١٦/ ١٤٨، ١٨٨...

(٤) ١/ ٢٥١، ٣٥٨، ٢/ ٢٦٠، ٣/ ٣٢٨، ٤٢٩، ٥/ ١١٧، ٦/ ١٤٠، ٧/ ٥٢١، ٨/ ٦٢٩، ١٠/ ٦٥٢، ١١/ ٥٤٦، ١٤/ ١٨، ١٦/ ٣٩٩...

- التَّاريخ للإمام محمَّد بن إسمَاعيل البُخَاري (ت ٢٥٦هـ)، وكان أحياناً يبيِّن في إحالاته إلى أحد التواريخ الثلاثة، ولكنه غالباً ما كان يقول: «وفي التاريخ للبخاري» دون تعيين[١].

- المَعَارف لابن قُتيبة أبي محمد عبد الله بن مُسْلِم الدِّيْنَوَري (ت ٢٦٧هـ)[٢].

- معجم الصَّحابة للبُغَوي عبد الله بن محمَّد (ت ٣١٧هـ)[٣].

- الثِّقات لابن حِبّان البُسْتي (ت ٣٥٤هـ)[٤].

- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عَدِيّ عبد الله بن محمد الجُرْجَاني (ت ٣٦٥هـ)[٥].

- معرفة الصحابة لابن مَنْدَه أبي عبد الله محمد بن إسحاقَ الأصفَهانيّ (ت ٣٩٥هـ)[٦].

- حليَة الأولياء للحافظ أبي نُعَيم أحمد بن عبد الله الأصبَهاني (ت ٤٣٠هـ)[٧].

---

(١) ١/ ٤٣١، ١١٦، ٤٠٤، ٢/ ٢٨٠، ٤٦٩، ٣/ ٢٩٥، ٤/ ٥١٠، ٧/ ٣٤٠، ١٠/ ٣٧٠، ١٤/ ٦٣٩، ١٦/ ٣٦١...

(٢) ١/ ١٨٦، ٢٣٥، ٢/ ٨٣، ١٠٠... ١١/ ٢٥٢.

(٣) ١/ ١٤٣، ٢/ ٤٤٦، ٣/ ٢٦٩، ٥/ ٢٩٩، ٨/ ٢٤٨، ٩/ ٤٥، ١٠/ ٦٧، ٣٧٢، ١٣/ ٤٠...

(٤) ١/ ٢٤٥، ٢/ ٣٤١، ٤١٠، ٣/ ١٥٤، ٤/ ٣٨٠، ٦/ ٤٧٤، ٨/ ٦٥٢، ١١/ ٢٥٥، ١٥/ ٦٨، ١٦/ ٣٩٥.

(٥) ٢/ ٤٨٩، ٣٠٠/ ١٠٤، ٣٤٩، ٤/ ١٨٠، ٤/ ٢٣٩، ٥٥٧، ٥/ ٩٩، ٦/ ٤٩٦، ٧/ ٤٠٠، ٥١٩، ٨/ ٦٢٧، ١٤/ ٢٥٧...

(٦) ٦/ ٣٨، ٤١٥٧، ٨/ ٦٣٦، ١٢/ ١٦٢، ١٤/ ٤٩٤، ١٥/ ٣٥...

(٧) عمدة القاري ١/ ١٨٢، ٤١٦، ٢/ ٢٥٩، ٤٨١، ٣/ ٣٤٩، ٤/ ٦٢، ١٥١، ٨/ ٢٠٤، ٢٠٨، ١١/ ٣٩٦...

- الاستيعاب في مَعرفة الأصْحَاب لابن عبد البرّ، أبي عمر يوسُف بن عبد الله النّمري القُرْطبي (ت ٤٦٣هـ)[١].
- معرفة الصحَّابة لأبي موسى المَديني الأَصْبَهاني (ت ٥٨١هـ)[٢].
- تهذيب الكمال للإمام جَمال الدين يوسف بن الزَّكي المِزّي (ت ٧٤٢هـ)[٣].
- تجريد الصحابة للإمام شمس الدين الذَّهبي (ت ٧٤٨هـ)[٤].
- الكاشف في أسماء الرجال للإمام الذَّهبي[٥].

رابعاً ـ مصادره في التاريخ والسِّيَر:

وهي كثيرة في شرحه، ومن أهمها:

- مغازي ابن إسْحَاق (ت ١٥١هـ)[٦].
- سيرة ابن إِسْحاق[٧].

---

(١) ١/ ٥٨، ٤٠٠/ ٤٦٩، ٦/ ١٠٥، ٨/ ٢٠٣، ١١/ ٣٧، ٦٣٠، ١٢/ ٥٤٩، ١٣/ ٢٧، ١٥/ ٣٥، ٧٤٦...

(٢) ٢/ ٥١٢، ٣/ ١٣٩، ٤/ ١٥٨، ٢٢٧، ٤٧٥، ٥/ ١٣٥، ١٤/ ٦١٥...

(٣) ٣/ ٣٣٩، ٤/ ٢٥٥، ٦٤٠، ٥/ ٢٢، ١٥٤، ٧/ ٥٦٤، ١١/ ٥٢٥، ١٣/ ٢٧، ١٤/ ٦٤٧.

(٤) ٨/ ٢١٨، ١١/ ٢٣٤، ١٥/ ٤٥.

(٥) ١/ ١٩٥، ٢/ ٥٦، ٣٩٩، ٣/ ٢٩٥، ٦/ ٢١، ١٤٥، ١١/ ٥٧٣، ٢٩٤، ١٤/ ٦٢٠، ١٥/ ٣١، ٤٨، ١٦/ ٤١، ٣٤٨.

(٦) ١/ ١٥٦، ٢/ ٥١٣، ٦/ ٥١٦، ٧/ ٤٨٩، ٨/ ٦٨٢، ١٢/ ١٦٠، ١٦٨، ١٣/ ٢٩، ١٦/ ٣٨١.

(٧) ١/ ٩٦، ٩٨، ٣/ ٢٤١، ٢٨٣، ٦/ ٢٦، ٥٥٤، ٧/ ٣٤١، ١٠/ ٣٣٣، ١٢/ ١٦٨...

ـ الإكليل (في أنساب حِمْيَر وأيام ملوكها) للهَمْداني أبي محمد الحَسَن بن أحمد الهمداني اليمني (ت ٣٣٤هـ)[١].

ـ تاريخ أَصْبَهان لأبي نُعَيم أحمد بن عبد الله الأَصْبَهاني (ت ٤٣٠هـ)[٢].

ـ دلائل النُّبُوَّة لأبي نُعَيم الأَصْبَهاني[٣].

ـ دلائل النبُّوة للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحُسَين (ت ٤٥٨هـ)[٤].

ـ تاريخ بَغداد للخطيب البغداديّ أبي بكر أحمد بن عليّ (ت ٤٦٣هـ)[٥].

ـ تاريخ دِمشق لابن عَسَاكر، أبي الحسن علي بن حسن الدِّمَشْقي (ت ٥٧١هـ)[٦].

ـ الروضُ الأُنُف للسُّهَيليّ أبي القاسِم عبدِ الرحمن (ت ٥٨١هـ)[٧].

خامساً ـ مصادره في اللغة:

ـ العَيْن للخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٥هـ)[٨].

ـ النَّوادر لأبي عبد الله محمد بن زِياد المعروف بابن الأَعْرَابيّ (ت ٢٣١هـ)[٩].

---

(١) ١/ ٢٣٥، ٢/ ١٠٠، ٣/ ٤٣٣، ١٢/ ٧، ١٥...

(٢) ٢/ ١٨١، ٤/ ٤٧٨، ١٠/ ٦٦٤، ١١/ ٣٨٢...

(٣) ١/ ٩٦، ١٤٣، ١٥٠، ٣/ ٢٤١، ٣٥٧، ١١/ ٣١٨، ٣٧٢، ١٢/ ٥٩، ١٦/ ٦٩٦.

(٤) عمدة القاري ١/ ١٤٣، ٣/ ٢٢٠، ٥/ ٢٥٣، ٦/ ١٣٦، ٧/ ٥٣٩، ٩/ ٤٠١، ٦٢٧، ١٠/ ٣٦٤، ١١/ ٣٣٤، ١٢/ ١٩، ١٦/ ٦٩٦.

(٥) ٢/ ٥٦، ٤/ ١٥١، ٧/ ٢١٥، ١٠/ ٢٨، ٣٢٢، ١٥/ ٢٣٠...

(٦) ١/ ١٣٣، ١٣٥، ١١/ ١٧، ٣٨٦، ٦٥٥، ١٦/ ٢٠٦...

(٧) ٣/ ٤٣٣، ٩/ ٢٧٠، ١١/ ٢٨٢، ٢٨٦، ١٣/ ٣٣، ١٦/ ٣٦٠.

(٨) ١/ ١٩٥، ٢٣٦، ٢/ ٢٦٧، ٥٢٤، ٣/ ٣٧، ١١٧، ٤/ ١٦١، ٤٢٨، ٥/ ١٥٤، ٦/ ٤٥٠، ٧/ ٤٦٦، ٨/ ٢٠٠.

(٩) ١/ ٣٢٧، ٣٣٣، ٤/ ٥٧٥، ٦/ ١٠٢، ١٣/ ٥٣٥.

- الفصيح لثَعْلَب أبي العبّاس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)(١).
- الجمهرة لابن دُرَيد أبي بكر محمد بن الحَسَن اللُّغَوي (ت ٣٢١هـ)(٢).
- الزَّاهر (في معاني الكلام الذي يستعمله الناس)، لأبي بكر محمد بن القاسم الأَنْباري النحوي (ت ٣٢٨هـ)(٣).
- تهذيب اللغة لأبي مَنصور محمد بن أحمد الأَزْهري (ت ٣٧٠هـ)(٤).
- صِحاح اللغة للجَوهري أبي نصر إسماعيل بن حمَّاد الفارابي (ت ٣٩٣هـ)(٥).
- مُجْمل اللغة لابن فارس أبي الحسين أحمد بن فارس القَزْويني (ت ٣٩٥هـ)(٦).
- المُنْتَهى لأبي المعالي محمد بن تَميم البَرْمكي اللغوي (ت ٤١١هـ)(٧).

---

(١) ١/ ٣٧٨، ٢/ ٣٥٠، ٣/ ٥٩، ٤٦١، ٤/ ١٣، ٤١٧، ٥٥٠، ٦/ ٢٥، ٤٦٧، ٨/ ٦١١، ٩/ ٥٦٤، ١٠/ ٣٤٩.

(٢) ١/ ٢٣٧، ٢٨٩، ٢/ ٤١١، ٣/ ٦٠، ١٥٥، ٣٣٦، ٤/ ١٢، ٥/ ٣٨٨، ٦/ ١١٥، ٨/ ٢٣٢، ١١/ ٤٨٤...

(٣) ١/ ٩١، ٢/ ٤٦٧، ٣/ ٢٢٨، ٤/ ٢٩، ٤٣٩...

(٤) ١/ ١٨٥، ٣٢٨، ٢/ ٣٢٣، ٣/ ١٨٥، ٣/ ٤٥٩، ٤/ ١٧٥، ٥/ ٩٣، ٦/ ٦٨، ٧/ ٥٩٧، ٩/ ٢٥٧...

(٥) ١/ ١١٨، ١٣٨، ٢/ ٤٥، ٣٠٩، ٢/ ٢٩١، ٣٤٦، ٣/ ٣٧، ٦٠، ٤/ ٢٥٣، ٥/ ٢٧، ٣٩، ٧/ ٥٠٨، ٨/ ٢٩٢...

(٦) ١/ ٩٠، ٣٣٣، ٢/ ٤٦٦، ٣/ ٤٣٠، ٤/ ١٧٦، ٥/ ١١٢، ٦/ ١١٥، ٧/ ٥٩٧، ١٠/ ٣٤٨، ١٦/ ٢٥٢.

(٧) عمدة القاري١/ ٨٧، ٢٣٦، ٣٥١، ٢/ ١٥، ٣٩، ٣٨٣، ٣/ ١٣٣، ٤٥٨، ٤/ ٣، ١٦٩، ٥/ ٢٦٤، ٦/ ٤٠، ٥٢٥... ٧/ ٤٩٧، ٥٠٠، ٩/ ٥١... ١٠/ ٦٦٧... ١٤/ ٦٨١...

- الجامع لأبي عبد الله محمد بن جعفر القَزّاز (ت ٤١٢هـ)(١).
- الموعَب لأبي غالب تمام بن طَالِب القرطبي (ت ٤٣٦هـ)(٢).
- المُحْكَم والمحيط الأعظم لابن سيده أبي الحَسَن علي بن إسماعيل اللغوي (ت ٤٥٨هـ)(٣)، وهو من أهم مصادره في التحليل اللغوي.
- المُخَصَّص لابن سيده(٤).
- البَاهر في اللغة لابن عُدَيس أبي حَفْص عمر بن محمَّد بن عديس البلنسي (ت ٥٠٧هـ)(٥).
- مَجْمَع الغَرَائب للفارسي عبد الغافر بن إسماعيل (ت ٥٢٩هـ)(٦).
- الوَاعِي لعبد الحق الإشْبِيلي (ت ٥٨٢)(٧).

---

(١) ١/ ٨٧، ٩٠، ٢/ ٤٥، ١٠٧، ٣/ ١٨٧، ٣٩٣، ٤/ ٣٤٥، ٦٢٠، ٥/ ٣٨، ٥٢، ٦/ ٣، ١٩... ٧/ ٤٣٨... ٨/ ٦٦٥...

(٢) ١/ ١٩٧، ١٩٩، ٢٤٧... ٢/ ٦٩، ٤١١، ٣/ ٧١... ٤/ ٧، ٤٢٨... ٥/ ١٦٦، ٦/ ١١٥، ٧/ ٣١٢، ٨/ ٢٠٠، ١١/ ٢٣٩...

(٣) ١/ ٧٥، ١٣٠، ٢٥٨، ٣٢٧، ٤١٩، ٢/ ١٢، ٤٦٧، ٥٠٣، ٣/ ١١٧، ٣٤٧، ٤/ ١٦١، ١٧٨، ٨/ ٦٣٩، ٩/ ٥٧...

(٤) ١/ ١١٧، ٤١٩، ٢/ ١٣، ٣٩٠، ٣/ ١١٧، ٤٦٣، ١٣٣، ٤/ ٣١، ١٦٩، ٩/ ٣٧٩، ١١/ ٢٩٢، ١٦/ ٢١٠...

(٥) ٣/ ٧٢، ١١٣، ١٣٨، ١٥٥، ٢١٧، ٤٥٩، ١٢/ ١٧٠...

(٦) ١/ ١٤١، ٤٤٥، ٢/ ٦٣، ٧٦، ٤٩١، ٣/ ١١٣، ٤/ ١٥١، ٥/ ٦، ٣٨٥، ٥٦٣، ١٤/ ٢٥٩...

(٧) ١/ ٤١٨، ٢/ ٤٢٤، ٣/ ٢٥، ١١٣، ٥٤٩، ٥/ ٢٨١، ٦/ ٢٥، ٨/ ٦١١، ٩/ ٥٦٤، ١٠/ ٣٤٩...

- المُغْرِب للمُطَرّزي أبي الفتح ناصِر بن عبد السيد (ت ٦١٠هـ)[١].
- العُبَاب (الزَّاخر في اللغة) للإمام حَسَن بن محمد الصَّنْعاني (ت ٦٥٠هـ)[٢]، وهو من أهم مصادره في اللغة، وإحالاته عليه تفوق غيره من كتب اللغة.

سادساً ـ مصادره في النحو:

لم يصرِّح الإمام العيني بمصادره في النحو، ولعل أهمها:

- مغني اللبيب لابن هشام (ت ٧٦١هـ) الذي استقى منه كثيراً ـ فيما يبدو لي ـ في كلامه على الأدوات وسواها من مسائل النحو[٣]، ومع ذلك لم يرد اسم المغني في العمدة.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)[٤].

سابعاً ـ مصادره في الفقه وأصوله:

وهي كثيرة جداً، فعمدة القاري كتاب يعجُّ بالفوائد والاستنباطات الفقهية، وبيان الخلافات المذهبية، التي اعتمد الإمام العيني فيها على مصادر فقهية كثيرة قاربت مائتي مصدر، ومن المصادر التي أكثر الإحالة عليها وتكرَّر

(١) ٢/ ٤٦٧، ٣/ ٤٦٠، ٤/ ٥٥٣، ٥/ ١١٢، ٦/ ٥٢٨، ٧/ ٥٢٦، ٨/ ٢٤٢، ٩/ ٢٧٣، ١١/ ٣٠٤...

(٢) عمدة القاري ٣/ ٣٧، ٧٦، ٢٠٥، ٢٥٥، ٣٥٨، ٣٧٥، ٢/ ٩، ١١٥، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٧١، ٤٠٠، ٣/ ٩٤، ١٨٨، ٦/ ٤٨٢...

(٣) عمدة القاري١/ ٧٧، ٨٨، ٩٣، ١٣٨، ٢١٠، ٣٠٢، ٣٦٠، ٤٥٠، ٤٦٦، ٢/ ٤٩، ٥٢، ١٤٦، ١٧٧، ١٨٠، ٢٤٤، ٢٤٥ ـ ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٦٩، ٢٨٧، ٢٩٢، ٣١٩، ٣/ ١١٨، ٢٤٨، ٣٨٧، ٦/ ٥١٥، ١١/ ٥٥١.

(٤) ١/ ١٠٠، ١٠١، ٢/ ٢٤٩، ٤٤٤، ٤٥٩، ٤/ ٢٣٧، ٥/ ٦، ٦/ ٣٠٧،...

ذكرها في عمدته عشرات أو مئات المرات ما يلي:

- المُدَوَّنة (في فروع المالكية) لأبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المالكي (ت ١٩١هـ)[١].
- الكِتاب الأُمّ للإمام محمد بن إدريس الشافعيّ (ت ٢٠٤هـ)[٢].
- مختصر المُزَني للإمام إسماعيل بن يَحْيى المُزَني الشافعي (ت ٢٦٤هـ)[٣].
- تَهذيب الآثار للطَّبَري أبي جعفر محمد بن جَرير (ت ٣١٠هـ)[٤].
- تجريد القدُّوري للإمام أبي الحُسَين أحمد بن محمد الحَنَفي (ت ٤٢٨هـ)[٥].
- الحَاوي (الكبير في الفروع) للمَاوَرْدي القاضي أبي الحسن علي بن محمد البصري الشافعي (ت ٤٥٠هـ)[٦].
- المُحَلَّى لابن حَزْم أبي محمَّد علي الظَّاهري (ت ٤٥٦هـ)[٧].

---

(١) ٣/ ٧٣، ٢٠١، ٣/ ٣٢٥، ٤/ ٥٢، ٥/ ٢٦، ٦/ ٧٦، ٧/ ٥٣٥، ٨/ ٢٦٨، ٩/ ٥٧، ١٤/ ٥٤، ١٥/ ٧٥٣...

(٢) ٢/ ٢٠٢، ٣١١، ٤٤٤، ٣/ ٣٥٧، ٤/ ٦٨، ٥٩٩، ٥/ ٦٣، ١٧٦، ٦/ ٥٥٧، ٧/ ٤٥٨، ٨/ ٢٨٢، ٩/ ٣٧٣...

(٣) ٢/ ٣٧٦، ٤٤٤، ٣/ ١٧١، ٤/ ٥٠١... ٩/ ٤٠١، ١٢/ ٢١٢.

(٤) ٢/ ٤٤٥، ٣/ ١٢٤، ٣/ ٢٩٧، ٦٧٩، ٤/ ٤٥٨، ٥٠٣، ٥٠٥، ٨/ ٦٦٠، ١٠/ ٦٤...

(٥) ٢/ ٤٧٤، ٤٩٩، ٣/ ١٤٥، ١٦٩، ١٨٢، ٥/ ١١١... ١٣٧.

(٦) عمدة القاري ١/ ٦٣، ٢/ ٥١٧، ٣/ ١٨٢، ٤/ ١٦٧، ٥/ ١٧٤، ٦/ ٢٦، ٥٧٣، ٨/ ٢٩٢، ٦٦٢، ٦٨٩...

(٧) ٢/ ٤٢٧، ٤٤٦، ٤٩٦، ٣/ ٤٥، ٧٨، ٤/ ٢١٠، ٤٤٦، ٥/ ٣٧، ٦/ ٤٤٢، ٧/ ٣٠١، ٩/ ٢٧٤، ١٦/ ١٨٢...

- المهذّب للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الشِّيرازي الشافعي (ت ٤٧٦هـ)[١].

- الوَسِيط للغزالي أبي حامد محمَّد بن محمد الغزالي الشافعي (ت ٥٠٥هـ)[٢].

- جَوَامع الفقه لأبي نصر أحمد بن محمَّد العتَّابي الحَنَفي (ت ٥٨٦هـ)[٣].

- فتاوى قاضيخان الإمام فَخْر الدين حَسَن بن مَنْصور الأوزجندي الفرغاني (ت ٥٩٢هـ)[٤].

- الجَوَاهر المالكية لأبي محمَّد عبد الله بن محمد بن شَاش المالكي (ت ٦١٠هـ)[٥].

- المُغني لابن قدامة مُوَفَّق الدين عبد الله بن أحمد المَقْدِسي الحَنبلي (ت ٦٢٠هـ)[٦].

- الهِداية لشيخ الإسلام بُرهان علي بن أبي بكر المَرْغِيناني الحنفي (ت ٦٦٧هـ)[٧].

---

(١) ٢/ ٣٧٦، ٤٤٤، ٣/ ١٧٩، ٣٢٦، ٤/ ٤٤٤، ٥/ ١٨، ١٦/ ٥٧.

(٢) ٢/ ٣٠١، ٤٢٠، ٣/ ١٧٢، ٥/ ١٣٦، ٦/ ٤٥٤، ٧/ ٤٥٥، ١٥/ ٥٠...

(٣) ٣/ ١٨٢، ٣٧٦، ٤/ ٦٤٠، ٣٧٢، ٦/ ٤٧٨، ٥٣٧، ٨/ ٢٧١، ٢٨٢...

(٤) ٢/ ٤٨٠، ٣/ ١٧١، ٥/ ٥٥، ١٨٤، ٧/ ٥٠١، ٨/ ٢٥٣...

(٥) ٢/ ٣٧٥، ٤/ ٢٢٦، ٥٢٢، ٥٧٢، ٦/ ٥٠، ٤٨٨، ٨/ ٦٤٨، ٦٨٩، ١٤/ ٢٩٣...

(٦) ٢/ ٣٠٥، ٣٢٢، ٤٥٩، ٢/ ٤٢٧، ٣/ ٤٥، ١٨٢، ٣/ ٣٧٩، ٤/ ٣٧٨، ٥/ ٣٧، ٦/ ٤٩، ٤٥٩، ٩/ ٣٨، ١١/ ٥٤٦، ١٤/ ٤٧٦...

(٧) ١/ ١٦٠، ٢٥٧، ٢/ ٣٦٤، ٤٧٢، ٣/ ٣٤١، ٤/ ٦٠٢، ٤/ ٥٢٨، ٦/ ٣٥، ٤٥٩، ٧/ ٣١٨، ٨/ ٢٦٨...

ـ الخُلاَصة للإمام النَّووي يحيى بن شَرف الشافعي (ت ٦٧٦هـ) وهي (خلاصة الأحكام في مُهِمَّات السنن وقواعد الإسلام)[١].

ـ الرَّوْضة للإمام النَّووي، وهي (روضة الطالبين وعمدة المتقين)[٢].

ـ شرح المُهَذَّب للإمام النووي[٣].

ـ الإمام (في شرحِ الإلمام في أحاديث الأحكام) للشيخ تقيّ الدين محمد بن علي المعروف بابن دَقِيق العيد (ت ٧٠٢هـ)[٤].

ـ التَّوضيح (في حل غَوَامض التنقيح لعبد الله بن مسعود البخاري الحنفي (ت ٧٤٧هـ)، وهو من أهم مصادره في الفقه، وكثرت إحالاته عليه بشكل ملحوظ جداً[٥].

ـ التَّلويح على التوضيح للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التَّفْتازاني الشافعي (ت ٧٩٢هـ) وهو من أهم مصادره في الفقه كذلك[٦].

---

(١) ٤/ ٣٨٦، ٣٨٩، ٤٢٠، ٤٥٦، ٤٨٩، ٤/ ٥٨٨، ٥/ ١٢٧، ١٨٢، ١٤/ ٢٧١.

(٢) ١/ ٣٦٣، ٢/ ٣٣، ٣٧٥، ٤/ ٢٩، ٣٧٢، ٥/ ٦٩، ٣٦٧، ٦/ ٥٢، ٨٤، ٧/ ٣٧٠، ٨/ ٢١٥، ١٠/ ٢٩...

(٣) عمدة القاري ١/ ٦٤، ٢/ ٤٨٠، ٥١٧، ٣/ ١٦٩، ٤/ ٢٢٦، ٥/ ٦٤، ٢١٦، ٦/ ٤٥٢، ٤٨٧، ٧/ ٣١٨، ٨/ ٦٨٠...

(٤) ٢/ ٣٤٣، ٤٨٩، ٣/ ٣١١، ٤/ ١٠٩، ٣٨٩، ٦/ ٤٧٣، ٥٨٢، ٧/ ٤٠١، ٤٨٥، ٥٢٨...

(٥) ١/ ١٨٥، ٣/ ٨٨، ٢٤٢، ٢٦٠، ٣/ ٤٣٢، ٣٨٥، ٤/ ١٧، ٦/ ١٠، ٤٤٤، ٤٥٦، ٧/ ٢١، ٥٠٩، ٨/ ٢٠٠، ٩/ ٣٨، ٣٧٧، ١٠/ ١٧، ٣٥٦، ١٠/ ٦٥١، ٦٧٢، ١١/ ٢٦، ٣٧...

(٦) ٢/ ٣٧٥، ٣٩١، ٣/ ٧٠، ٨٩، ٤١١، ٤/ ١٣٨، ٣٣، ٥/ ٢٦٣، ٢٨٤، ٦/ ١١٤، ٧/ ٣٠٤، ٨/ ٢١٠...

- شرح معاني الآثار للإمام بدر الدين العيني[١].

- شرح الهِدَاية[٢] له أيضاً.

* **بين عمدة القاري وفتح الباري:**

ألمحتُ سابقاً إلى ما أُثِير حول شرح عُمْدَة القاري وعلاقته بفَتْح الباري واستفادةِ الإمام العيني منه، تلك القضية التي أثيرت في عصر الشيخين ابن حجر والعيني، واستمرَّت بعدهما، والناس يتلقَّونها بألسنتهم ما بين مُعارض أو منافح، ومتشدِّد أو مُنْصِف.

وليس غريباً أن تُثار قضيةٌ كهذه بين الكِتابين، فنَقْلُ المصنِّفين بعضهم عن بعض سابق للعيني وابن حجر، فقد ذكر الإمام السُّيوطيُّ في كتابه: «الفارق بين المُصَنِّف والسَّارق» قائمةً طويلةً بأسماء مؤلِّفين اتُّهموا بالنقل عن غيرهم، بل بنسبة كتب غيرهم إليهم[٣].

ولا غروَ أن تكتنفَ موضوعَنا أهميةٌ إذا نظرنا إلى ما يعزِّز هذه القضية من عوامل الخلاف، إذ الإمامان متعاصران، وكلٌّ منهما عالمُ متفننٌ، وموضوع كتابهما واحد، وهو قبلة عقول العلماء وقلوبهم ومحط أنظار العامة والخاصة.

ومن ثمَّ فإن لزومَ جانب الإنصاف، والبعدَ عن الإجحاف من أهمِّ ما يجدُرُ بالحاكم بينهما، فالحقُّ أن كلاً من الرجلين بذل ثمرة فؤاده وخلاصة علمه وثمين وقته لإخراج نتاجه، فمن التعسُّف أن يتناقل اللاَّحق ما قال السابق أو أن تُطْلَق أحكام عامة يختلط فيها الحقُّ والباطل.

---

(١) ٢/ ٢٢٢، ٣/ ٢٦٩، ٣١٠، ٣٤١، ٤/ ٤٠٣، ٥٣٤، ٥/ ٥٣٩، ٦/ ١٥، ٩/ ١١، ١٦/ ٧٥...

(٢) ٣/ ١٦٩، ٤٤١، ٤/ ٨٨، ٢٠٧، ٢٢٦، ٣٧٨، ٤٦١، ٣٨٩، ٥٥٣، ٥٨٧...

(٣) انظر: مجلة عالم الكتب، العدد الرابع، المجلد الثاني ٧٤٣.

وسنحاول بيان العلاقة بين الشَّرْحين، والحكم بين الإمامين، من خلال الأمرين التاليين:

أولاً: مزايا كل من الشرحين.

ثانياً: موقف الإمام العيني في عمدته من الإمام ابن حجر في فتحه.

أولاً ـ مزايا كلٍّ من الشَّرْحَين:

١ ـ مزايا عمدة القاري:

انتهج الإمام العيني منهجاً تعليميًّا توضيحيًّا ـ كما أسلفت ـ ممَّا حداه إلى البسط والإسهاب في كثير من المواضع، فأثرى شرحه باستيفاء البحث، وأغنى قارئه عن الرجوع إلى أمهات المصادر.

وهاك أهم ميزات هذا الشرح وفضائله:

١ ـ اتِّباع الإمام العيني منهجاً منظماً في عرض الشرح من خلال العناوين التي تيسِّر الرجوع إلى كل جانب من جوانب الشرح على حِدَة، وقلَّما نجد هذا المنهج عند المتقدِّمين.

أما الإمام ابن حجر فكان يجمع أحاديث الباب في موضع واحد ثم يتناول كل حديث بالشرح دون عناوين، ولكن بشرح كل مفردة أو عبارة مع ما يتعلق بها.

٢ ـ عنايته برجال الأسانيد ضبطاً وتَعْريفاً وبياناً، بحيث يغني عن البحث في كتب علم الرجال، وقد اجتمعَ له من ذلك ما لو أُفرد في كتاب لكان مرجِعاً مهمًّاً في معرفة رجال الصحيح، وكان الإمام ابن حجر يقتصر على بيان المُشكل من هذا الباب دون التطرُّق إلى تفاصيله.

٣ ـ عنايته بتخريج الأحاديث وعرضها بطريقةٍ يسهل تناولها، واستيعاب طرق الحديث في صحيح البخاري، ولذلك أهميةٌ لا تخفى إن لم ننسَ منهج الإمام البخاري في تقطيع الأحاديث وتكريرها، بحيثُ يمكن بذلك استظهار الطرق المتعددة للحديث مما يسهل مقارنة أسانيدها وموازنة ألفاظها.

وقد اجتهد الحافظ ابن حجر في ذلك، ولكن الحافظَ العينِّي كان أكثرَ استيفاءً وأوسعَ تحقيقاً.

٤ ـ وكذلك اهتمامه باستيعاب مواضع الحديث في سائر كتب الرواية والتفصيل في ذلك أكثر من ابن حجر في الفتح.

٥ ـ إحاطتهُ بتفسير معاني المتون من خلال التَّفصيل في شرح المفردة باتباع منهج المُعْجَميين في التحليل اللغويّ مع حشد أقوال أهل اللغة ورجوعه إلى أمهات المصادر ما جعل شرحه موسوعةً لغوية لألفاظ صحيح البخاري وهو ما لا نجده في غيره من الشروح.

٦ ـ وتحليلاته الصرفيَّة لكثير من المفردات وبيان أصلها وما طرأ عليها، فتح باباً لبحوث صرفية مهمة، وكان ذلك أداةً له في بيان الاشتقاقات اللغوية والتطورات الدلالية التي أغنت الشرح، وفتحت آفاقاً أوسع للمعاني التي تحتملها الألفاظ.

٧ ـ وعنايته بالبحث النَّحْوي لم تقلَّ أهمية عن عنايته بالتحليل اللغوي، فقد رَفَد المعنى وأغناه من خلال توجيهاته النحويَّة وإيراد الوجوه الإعرابية التي خَدَمت المعنى من جهة، وأغنت المكتبة النحويَّة ببحثٍ فريد في إعراب الحديث النبوي من جهة أخرى.

٨ ـ أما النَّفحات البيانية التي بثَّها في أوائل شرحه فتُعتبر لَبِنة مهمَّة في دراسة الجانب البلاغي للبيان النبوي، وهو وإنْ لم يستكمل هذا البحث في سائر شرحه أو أشار إليه إشارات في أثنائه، لكنّهَ وضع تصوُّراً واضحاً لاستِكْنَاه روعةِ البيان النبوي، وهذا الجانب لا نجده ـ فيما أعلم ـ عند الشارحين اللهم إلا المتخصِّصين من أهل البلاغة.

٩ ـ إغناؤه الشرح باستنباط الفوائد العملية والأحكام الفقهية التي عج بها بحثه، جعلت الشرح مرجعاً مهماً في الفقه العملي بالمذاهب المختلفة، يغني عن العودة إلى الكتب المتخصصة.

١٠ ـ تَوسُّعُ الإمام العيني في الأخذ عن المصادر، وحشدُ الكم الوافر من أقوال أهل العلم وآرائهم جَعَلَ الكتابَ مصدراً جامعاً مُغْنياً عن كثير من البحث في غيره ومرجعاً لكثير من الكتب التي غيَّبها الزمان، فضلاً عن كونه مجالاً خصباً لمناقشات علمية غزيرة ومناظرات عقلية غنية أثرت الشرح وزادت من أهميته.

٢ ـ مزايا فتح الباري:

يعدُّ فتح الباري من أجلِّ شروح البخاري وأهمِّها وأوسعها، شهد بذلك المتقدمون والمتأخِّرون، بقول العلامة ابن البُرْهان الحلبي (ت ٨٨٤هـ) مثنياً على ابن حجر: «وشرَح البخاريَّ شرحاً عظيماً لم يُشرَح البخاري مثله، وتلقّاه الناس بالقبول، وسارعوا إلى كتابته وقراءته عليه، وطلبه ملوك الآفاق إلى بلادهم»[١].

ومن أهم ميِّزات هذا الشرح:

---

(١) طبقات الحفاظ ٥٥٢.

١ ـ مقدمته المسمَّاة: «هدي السَّاري إلى صحيح البخاري» بما اشتملت عليه من فوائد ومهمَّات تتعلَّق بصحيح البخاري لتكونَ مرجعاً أساساً لا غنىً عنه في شرحِ الصَّحيح، إذ جمع فيه الحافظ ابن حجر مسائل مهمَّة تتعلق بمنهج الإمام البخاري وموضوع كتابه مع ضبط غَرِيب الصَّحيح وأسماءِ رجالِه، فضلاً عن جمعه الأحاديث المنتقدة في الصَّحيح والجواب عنها حديثاً حديثاً، وذلك كله في عشرة فصُول جامعةٍ مانعةٍ مكمِّلَةٍ لفوائد الشرح، يقول الحافظ ابن حجر: «. . . وأقدم بين يدي ذلك كلِّه مقدَّمة في تبيين قواعِده، وتزيِين فرائدِهِ، جامعة وجيزة دون الإسهاب وفوق القُصُور، سهلة المأخذ، تفتح المُسْتَغلق وتذلِّل الصعاب، وتشرح الصُّدُور، وينحصر القول فيها إن شاء الله تعالى في عشرة فصول»(١).

٢ ـ انتهج الحافظ ابن حجر منهجاً منظَّماً لشرحه ومَشَى على نَسَقٍ واحد من أوَّل شرحه إلى آخره، بخلاف الإمام العيني الذي أخلَّ ترتيب فقراته بعد أجزاء شرحه الأولى.

٣ ـ امتاز فتح الباري بسلاسة العرض وقُرْب المأخذ، فهو يُعْنَى بجوانب الشَّرح كلِّها محيطاً بضبط اللَّفظ واختلاف الروايات وسَوْق الأسانيد مع الدِّقَّة في التَّعبير والوَجازة في القول دون تطويل مُسْهِب ولا تقصير مخلٍّ.

٤ ـ لم تقلّ عناية الحافظ ابن حجر عن الإمام العيني في الكلام على مسائل الشرح وردِّ أوهام الشُرَّاح وبيان خفايا الرجال، ورفع الإشكال وغير ذلك من مهمَّات الشرح، وقد فاقه في بعض الأحيان بحسن الاستنباط ودقَّة التَّحقيق.

---

(١) هدي الساري ٤.

٥ ـ أغنى الحافظ ابن حجر شرحه بأقوال الأئمة العلماء، وامتاز إذ ذاك بالأمانة في النقل بعزو الأقوال إلى أصحابها، فضلاً عن قدرته الفائقة على حسن الجمع أو الترجيح حين التعارض وردِّ أوهام الشرَّاح دون تعصب أو قدح.

٦ ـ ختم كل كتاب من كتب البخاري ببيان ما اشتمل عليه من الأحاديث المرفوعة والمعلَّقة، مع بيان المكَرَّر، وما وافق البخاريُّ مسلماً على تخريجها، وهذه مزيَّة ترفع من شأن الفتح، وتنوِّه إلى قدر الحافظ ابن حجر وعلوِّ كعبه في العلم.

ثانياً ـ موقف الإمام العيني في عُمْدَته من الإمام ابن حجر في فتحه:

١ ـ شبهة نقل الإمام العيني شرحه من فتح الباري.

٢ ـ اعتراضات الإمام العيني على الإمام ابن حجر.

١ ـ شبهة نقل الإمام العيني شرحه من فتح الباري:

اتُّهم الإمامُ العيني كما ذكرت بأنه أخذ شرحه من فتح الباري، وتناقل العلماء الأقوال بذلك، وقد وقف الإمام ابن حجر على كثير من المواضع التي نقل فيها الإمام العيني من شرحه[1]، وأشار إلى ذلك في مقدمة كتابه انتقاض الاعتراض فقال:

«... فاستعارَ من بعض الطَّلبة ما حَصَّله منه أولاً فأولاً، ...، حتى شارفَ فتح الباري الفراغ، فصار يستعير من بعض من كتب لنفسه من الطلبة فينقله إلى شرحه من غير أن ينسبه إلى مخترعه»[2].

---

(١) انظر: انتقاض الاعتراض في الرد على العيني ١/ ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٣٦، ٣٨ ـ ٣٩، ٤٠، ٧٣، ١٠٠، ٢/ ٣٤٥، ٣٧٩.

(٢) ١/ ٢٣.

ولما ترجم الإمام السَّخَاوي للإمام العيني قال: «إنه شَرَح البخاري في أحد وعشرين مجلداً سمّاه عمدة القاري، انتقَى فيه من شرحِ شيخنا، بحيث ينقلُ منه الورقة بكمالها»[١].

وذكر الإمام السُّيوطي عمدة القاري من بين الكتب التي أخذها مصنِّفُوها من كتب غيرهم، فقال: «وشرح العيني من فتح الباري»[٢].

ثم جاء الإمام القَسْطَلاني (ت ٩٢٣) وأكّد ذلك قائلاً: «كان فيما قيل يستعيرُه من البُرْهان بن خضر بإذن مصنفه، وتعقَّبه في مواضع، وطوَّله بما تعمد الحافظ ابن حجر في الفتح حذفه من سياق الحديث بتمامه، وإفراد كل من تراجم الرواة بالكلام وبيان الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان، واستنباط الفوائد من الحديث والأسئلة والأجوبة وغير ذلك»[٣].

ثم نقل السيد حَاجِي خليفة عبارةَ القسطلاني تلك في كشف الظنون[٤].

وانبرى الإمام محمد زاهد الكوثري للدفاع عن الإمام العيني، وجعلَ استفادة العيني من فتح الباري زيادة مزية في الشرح فقال:

«ومما يزيدُ شرحَ العيني مزيّة على مزاياه أنه كان يطَّلع على شرح الشهاب ابن حجر جزءاً فجزءاً بواسطة البُرْهان بن خضر ـ أحدِ أصحاب الشِّهاب ـ وينتقده في مواطن انتقاده، على توافُقٍ بين الشرحين في النقول في بعض المواضع لتوافق مراجعهما، وقد يظنُّ بعضهم أن الثاني أخذ من الأوَّل، وليس

(١) الضوء اللامع ١٠/ ١٣٣ ـ ١٣٤، والذيل على رفع الإصر ٤٣٦، والتبر المسبوك ٣٧٩.

(٢) مجلة عالم الكتب، المجلد الثاني، العدد الرابع ٧٤٣.

(٣) إرشاد الساري ١/ ٤٢، ٤٣.

(٤) ١/ ٥٤٨.

كذلك، بل ذلك كما قلنا، ويظهر عند الكشف عن مواطن اتفاقهما في مراجعهما كما ذكرنا، وليس أحدهما بأحق من الآخر في النقل عن كتب من تقدمهما»[١].

هذا أهم ما قيل في العلاَقة بين الكتابين... فأي الفريقين أولى بالصَّواب؟ وهل الإمام العيني ناقل مقلد فعلاً، أم هو مُخْترِع مجتهد؟

والحقُّ أنه لا يمكن التَّسليم لأحد الفريقين تسليماً بعيداً عن التحقيق، والكتابان بين أيدينا، وكفى بهما على الرجلين حسيباً، فنقول:

- إن توافق النصوص في الشرحين واضح لا يمكن إنكاره، فهو جليّ تدعمه الأدلة، ولا أدلَّ على ذلك مما وقف عليه الإمام ابن حجر في كتابه انتقاض الاعتراض حين أشار إلى نصوص كثيرة نسبها العيني إلى نفسه دون عزوها إلى قائلها.

- قد يقول قائل ـ كالإمام الكوثري ـ إن اتِّحاد المراجع التي اعتمد عليها الإمامان هي سبب ذلك التشابه في بعض مواضع الكتابين، ولذلك وجهه ولا سيما أن الكتب آنذاك كانت متاحة، وخزانات الكتب كانت في أوج ازدهارها فلا يجوز حينئذٍ إطلاق القول باعتماد الإمام العيني على فتح الباري.

- لكن الإشكال يبقى قائماً، ولا سيّما حين ينسب العيني إلى نفسه اجتهاداتٍ واستنباطاتٍ تنادي بأعلى صوتها أنها منقولة عن الفتح، ثم تجده يقول: ولم أرَ أحداً من الشراح قال كالذي قلت.

ومن ذلك ما أشار إليه الحافظ ابن حجر في انتقاضه[٢].

- ومن جهة أخرى يجب عدم تهويل الأمر والحكم على الكتاب برمَّته أنه منقول من الفتح، فأين نحن حينئذ مما اجتهد فيه العيني في الكثير الكثير من مسائل

---

(١) مقدمة عمدة القاري ١/ ١٨.

(٢) انظر: انتقاض الاعتراض ١/ ١١٠، ٢/ ٢٢٠١٩٣، ٢٩٤.

الشرح، وما سبق ذكره من المزايا، أم هل يُنسى ما ترك الإمام ابن حجر وتعمَّد تركه، فأطال فيه العيني، وهو ما أقرَّ به منتقدو العيني حين قالوا: «وطوَّله بما تعمَّد الحافظ ابن حجر في الفتح حذفه من سياق الحديث بتمامه، وإفراد كل من تراجم الرواة بالكلام وبيان الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان، واستنباط الفوائد من الحديث والأسئلة والأجوبة وغير ذلك».

وهب أنه ليس للعيني من كتابه إلا ما ذُكِرَ، ألا يُعَدُّ هذا كله كافياً للاعتراف للإمام العيني بالفضل، أوَليس إطلاق القول وتعميم الحكم على الرجل انتقاصاً وهَضماً لما بذله من جهد في إخراج هذا الشرح الجليل؟!

ولقد أنصف الشيخ محمد أَنْور شاه الكَشْميري الحَنَفي الرجلين، فأبدى مزايا شرحيهما بعيداً عن التعصُّب لأحدهما فقال:

«ثم شرح الحافظ أفضل الشروح باعتبار صنعة الحديث والاعتبار وحسن التقرير واتِّساق النظم وبيان المراد، وأما شرح العيني فأحسنها للألفاظ شرحاً، وأنمّها تفسيراً وأكثرها لنقول الكبار جمعاً، لكنه منتشر، ليس في اتساق النظم كالحافظ رضي الله عنه»[1].

٢ ـ اعتراضات الإمام العيني على الإمام ابن حجر:

تعقَّب الإمام العيني الإمامَ ابن حجر في مواضع كثيرة من شرحه، فقلَّما يفوته عنوان أو تفسير كلمة أو توجيه نحوي أو غير ذلك إلا ويجتهد في تعقبه والاعتراض عليه، دون التصريح باسمه، إذ كان يقول: «وقال بعضهم» غالباً، أو «قال: بعض الشُّرَّاح» أحياناً.

---

(١) فيض الباري على صحيح البخاري ١/ ٣٨.

فانبرى الحافظ ابن حجر لردِّ تلك الاعتراضات، وأورد الكثير منها في كتابه «انتقاض الاعتراض»، فأجاب عن بعضها واكتفى بذكرها أحياناً إمَّا لوضوح وهنها، أو إنه أرجأها ليُعْمل فكره فيها، فأدركته المنية قبل ذلك.

وجمع الأستاذ البوصيري (ت ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥م) طائفةً من تلك الاعتراضات واجتهد في الحكم عليها، فأورد ثلاثمائة وثلاثاً وأربعين محاكمةً بين الرجلين حكم في معظمها للحافظ ابن حجر[1].

ولدى تدقيق النظر في تلك الاعتراضات يتبيَّن أنها تقسم أقساماً ثلاثة:

١ ـ **ما يمكن فيه الجمع** بين ما قاله الإمامان ابن حجر والعيني، لكون ما ذهب إليه كل منهما مُوَجَّه، يحتمله اللفظ مما يفيد تنوُّعاً وزيادة فائدة، واعتراضه هنا إنما هو من جهة استبعاد ما قاله الحافظ ابن حجر وإيثاراً لما رآه هو من معنى.

ـ فمن ذلك مثلاً: تفسير معنى «أَيْنَ علماؤكم» في ما رواه الإمام البخاري في أحاديث الأنبياء، قال: حدثنا عبد الله بن مَسْلَمة عن مالكٍ، عن ابن شِهاب، عن حُمَيد بنِ عبد الرحمن أنه سمع مُعَاويةَ بنَ أبي سُفْيان عام حجَّ على المنبر، فتناولَ قَصَّة من شعر كانت في يَدِ حَرَسِي فقالَ: يا أهلَ المدِينة! أين عُلَماؤكم؟ سمعت النبيَّ ﷺ يَنْهى عن مثل هذا...»[2].

قال الإمام ابن حجر في قوله «أينَ عُلماؤكم»: «فيه إشارةٌ إلى أن العلماء إذ ذاك فيهم كانوا قَدْ قَلُّوا، وهو كذلك، لأن غالبَ الصحابة كانوا يومَئذٍ قد ماتوا، وكأنه رأى جُهَّال عوامِّهم صنعوا ذلك... ويحتمل أن يكونَ تَركَ من بقي

---

(١) وقد أفدت من استقرائه لبعض تلك الاعتراضات.

(٢) صحيح البخاري ٣/ ١٢٨٥ كتاب أحاديث الأنبياء، حديث (٣٢٩٩).

من الصحابة ومن أكابر التابعين إذ ذاك الإنكار إما لاعتقاد عدم التحريم ممن بلغه الخبر. . . أو كان يخشى من سطوة الأمراء. . .»[١].

وأورد وجوهاً محتملة لتفسير معنى القول، لكن الإمامَ العيني تعقبه بقوله:

«قلت: إن كان غالب الصحابة ماتوا في ذلك الوقت فقد قام مقامهم أكثر منهم جماعة من التابعين الكبار والصغار وأتباعهم، ولم يكن معاوية قصد هذا المعنى الذي ذكره هذا القائل، وإنما كان قصدُه الإنكار عليهم بإهمالهم إنكار مثل هذا المنكر وغفلتهم عن تغييره»[٢].

فاعتراض العيني والمعنى الذي رآه لا يمنع صِحَّة ما قاله ابن حجر، بل يزيده قوة ويؤكِّد معناه.

ـ ومن ذلك ما قالاه في معنى «اللام» في ما رواه الإمام البخاري في المغازي:

«حدثنا يَحْيَى بن بُكَير، حدَّثنا مـالكٌ عن عبد اللهِ بن دينار عن ابن عُمَر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ لأَصْحَاب الحجر: لا تـدخُلُوا على هؤلاء المعذَّبين إلا أن تكونُوا بَاكين. . .»[٣] الحديث.

قال الإمام ابن حجر في توجيه قوله (لأصحاب الحجر): «قال الكرماني: أي قال لأصحابه الذين معه في ذلك الموضع، وأُضيف إلى الحجر لعبورهم عليه، وقد تكلم في ذلك وتعسف، وليس كما قال، بل اللَّام في قوله «لأصحاب الحجر» بمعنى «عن» وحذف المقول لهم ليعمَّ كُلَّ سامع، والتقدير:

---

(١) فتح الباري ٧/ ١٩٨. وانظر: انتقاض الاعتراض ٢/ ١٧٨.

(٢) عمدة القاري ١١/ ٢٢٣.

(٣) صحيح البخاري ٤/ ١٦٠٩ كتاب المغازي، باب نزول النبي ﷺ الحجر، حديث (٤١٥٨).

قال لأُمَّته عن أصحاب الحجر، وهم ثمود: لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين، أي ثمود، وهذا واضح لا خفاء به»[١].

وهو كما قال الحافظ ابن حجر واضحٌ لا غبار عليه، لكن الإمام العيني أباه، وأورد معنى آخر محتملاً مقبولاً، بيد أنه لا يمنع الوجه الذي ذكره ابن حجر، فقال بعد أن أورد اعتراض ابن حجر على الكرماني: «قلت: هو أيضاً تكلَّف أكثر منه، والمعنى الواضح الذي لا غبار عليه أن اللام في «لأصحاب الحجر» بمعنى «عند» كما في قولهم: كتبتُه لَخْمسٍ خلون، أي قال عند أصحاب الحجر، وهم المعذبون هناك: لا تدخلوا عليهم»[٢].

وواضح أن كلا المعنيين محتملان غير متعارضين[٣].

٢ ـ **وكثير من اعتراضات الإمام العيني فيها نظر**، اكتفى الإمام ابن حجر في ردٍّ كثيرٍ منها بقوله: «انظر وتعجب»[٤] أو «والجواب عن هذا موكول إلى إنصاف الناظر فيه»[٥] أو «أعرضت عن جوابه لوضوحه»[٦] وغير ذلك...

وعند تدقيق النظر في تلك الاعتراضات يتبين ما يلي:

أ ـ كان الإمام العيني أحياناً ينقل ما قاله الإمام ابن حجر مبتوراً، إذ يجتزىء من سياق كلامه ما يبديه للناظر خطأً، ثم يعترض عليه بعد ذلك.

---

(١) فتح الباري ٨/ ٤٦٨.

(٢) عمدة القاري ١٢/ ٣٨١.

(٣) انظر: عمدة القاري ٤/ ١٥٧/ ٣٣٦، ٦/ ٩، ٣٧٣، ٨/ ٣٧٦، ١١/ ٤٤٩. ومقابله في فتح الباري ٢/ ٢٨٨، ٤٣١، ٣/ ٤٤٨، ٤/ ٢٩، ٥/ ٥٠، ٧/ ٤٤٠.

(٤) انتقاض الاعتراض ١/ ٣٢، ١٣٦.

(٥) نفسه ٢/ ٣٧٧.

(٦) نفسه ١/ ٥٢.

ومن الأمثلة على ذلك:

ـ روى الإمام البخاري في كتاب الصَّلاة من حديث يَحْيى بن بُكير قال: حدَّثنا اللَّيث عن يُونُس عن ابن شهاب عن أنسٍ بن مالك قال: كان أبو ذَرٍّ يحدِّثُ أن رسول الله ﷺ قال: «فُرِجَ عن سَقْف بيتي. . .» إلى أن قال: «فعُرِج بي»[١].

قال الحافظ ابن حجر في معنى: ««فَعَرج بي»، بالفتح أي المَلَك، بي: وفي رواية الكشميهني «به»على الالتفات أو التجريد»[٢].

قال الإمام العيني: «وقال بعضهم: فيه التفات، قلت: هو تجريد كما قلنا»[٣].

فالإمام ابن حجر ذكر الوجهين، لكن أبى الإمام العيني إلا الاعتراض عليه.

ـ ومن ذلك: روى الإمام البخاري في كتاب الصوم حديثاً قال: «حدثنا آدم، قال: حدثنا شُعْبة، قال: حدثنا الأَسْود بن قَيْس، قال: حَدَّثنا سعيدُ بنُ عمرو أنه سمع ابنَ عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: إنَّا أُمَّةٌ أُمّيَّة لا نكتُب ولا نحسُب. . .»[٤].

قال الإمام ابن حجر في معنى «أُمّيَّة»: «بلفظ النَّسب إلى الأم، فقيل: أراد أُمَّة العرب لأنها لا تكتب، أو منسوب إلى الأمهات أي أنهم على أصل ولادة أمهم، أو منسوب إلى الأم لأن المرأة هذه صفتها غالباً، وقيل: منسوبُون إلى أُمِّ القُرى»[٥].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٣٥ كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة، حديث (٣٤٢).

(٢) فتح الباري ٢/ ٧.

(٣) عمدة القاري ٣/ ٢٤٧.

(٤) صحيح البخاري ٢/ ٦٧٥ باب قول النبي ﷺ لا نكتب ولا نحسب، حديث (١٨١٤).

(٥) فتح الباري ٤/ ٦٢٣.

لقد شمل الإمام ابن حجر جميع المعاني المحتملة بالذكر، وإذا عدنا إلى ما اجتزأه الإمام العيني من كلام ابن حجر تبيَّنَّا وجه البُعد في اعتراضه عليه.

فقد قال بعد تفسير معنى «أُمِّيَّة»: «وقال بعضهم: منسوب إلى الأمهات: قلت: من له أدنى شمة من التصريف لا يتصرف هكذا»[١].

فالعيني تغافل عن أكثر ما قاله ابن حجر وبتر كلامه، ومن ثم لا ينهض اعتراضه عليه[٢].

- ومن ذلك: تفسير معنى «الناموس»: في حديث بدء الوحي، وفيه قول ورقة بن نوفل: «هذا النَّامُوس الذي أُنْزِل على موسى»[٣].

قال الإمام ابن حجر: «والناموس: صاحب السر كما جزم به المؤلف في أحاديث الأنبياء، وزعم ابن ظفر أن الناموس صاحب سر الخير، والجاسوس صاحب سر الشر، والأول الصحيح الذي عليه الجمهور، وقد سوَّى بينهما رُؤبةُ ابن العجاج أحد فصحاء العرب، والمراد بالناموس هنا: جبريل عليه السلام»[٤].

وكلام ابن حجر كما هو واضح لا غبار عليه، لكننا إن قرأناه عند العيني رأينا فيه تناقضاً واختلافاً، قال العيني: «وهو صاحب السر كما ذكره البخاري في أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام... وقال ابن ظفر في شَرْح المقامات: صاحب سرِّ الخير ناموس، وصاحب سرِّ الشر جاسوس، وقد سوَّى بينهما رُؤبة ابن العجاج، وقال بعض الشرَّاح: وهو الصحيح، وليس بصحيح، بل الصحيح

(١) عمدة القاري ٨/ ٤٩.
(٢) انظر: انتقاض الاعتراض ٢/ ٢٥١، ٢٥٦، ٢٦٦.
(٣) صحيح البخاري ١/ ٤ باب بدء الوحي/ حديث (٣).
(٤) فتح الباري ١/ ٣٨ وانظر: انتقاض الاعتراض ١/ ٧٢.

الفرق بينهما على ما نقل النووي في شرحه عن أهل اللغة الفرق بينهما بأن الناموس في اللغة صاحب سر الخير، والجاسوس صاحب سر الشر»[1].

فمقتضى كلام العينّي أن ما صححه ابن حجر هو ما قاله رؤبة بن العجاج من التسوية بينهما، ولكن صريح كلام ابن حجر تصحيحه ما قاله الإمام البخاري، وهو ما شرح عليه العيني أولاً، فهما متفقان، لكن ما نسبه العيني لابن حجر أوهم خلاف ذلك[2].

ب ـ قد يرجح الإمام العيني وجهاً ضعيفاً مرجوحاً على ما قاله ابن حجر على وضوحه وقوّته:

ـ ومن ذلك تفسير كلمة «المَعْدُوم» في حديث بدء الوحي، في قول خديجة رضي الله عنها: «كلا والله ما يُخْزِيك الله أبداً، إنك لَتصِلُ الرَّحِم، وتحملُ الكَّل، وتَكْسِبُ المَعْدُوم»[3].

قال الإمام ابن حجر: «وفي رواية الكشميهني وتكسب بضم أوله، وعليها قال الخطابي: الصواب المعدم بلا واو، أي الفقير لأن المعدوم لا يكسب، قلت: ولا يمتنع أن يطلق على المعدم المعدوم لكونه كالمعدوم الميت الذي لا تصرف له، والكسب هو الاستفادة»[4].

وقد خطّأ الكرمانيُّ ـ كما نقل عنه العيني ـ الخطابيَّ لحكمه على الكلمة الصحيحة بالخطأ، فقال: «وقال الكرماني التيمي: لم يصب الخطابي إذ حكم على اللفظة الصحيحة بالخطأ، فإن الصواب ما اشتهر بين أصحاب الحديث

(١) عمدة القاري ١/ ٩٢.

(٢) انظر: مبتكرات اللآلىء والدرر ٣٤.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) فتح الباري ١/ ٣٦.

ورواه الـرواة، ثـم نقـل كـلام ابـن حجـر، وقـال: قلـت: الصـواب مـا قالـه الخطابي»[١].

واشتهار الرواية الصحيحة بأنها «المعدوم» يبين ضعف ما قاله الخطابي لا ترجيحه على ما أُجمع عليه. فتأمَّل!

ـ ومن ذلك ما قيل في حديث أبي سعيد الخُدْري في الطِّيب للجمعة: «حَدَّثنا عَلِيٌّ، قال: حدثنا حَرَمِيّ بن عمَارة قال: حدثنا شُعْبَة عن أبي بكر بن المُنْكَدر، قال: حدثني عَمْرو بن سلِيم الأَنْصاري، قال: أشهد على أبي سَعيد قال: أشهد على رسول الله ﷺ قال: «الغُسْل يومَ الجمعةِ واجبٌ على كل مُحْتَلِمٍ، وأن يستَنَّ وأن يَمَسَّ طيباً إن وجدَ، قال عمرو: أما الغسل فأشهد أنه واجب، وأما الاستنان والطيب فالله أعلم أواجب هو أم لا؟ ولكن هكذا في الحديث»[٢].

فهل في الحديث إدراج؟ لقد بين الحافظ ابن حجر أنه ليس بمُدْرَج كما قال ابن الجوزي، وقال: «وقال ابن الجوزي: يحتمل أن يكون قوله «وأن يستنَّ الخ، من كلام أبي سعيد خلطه الراوي بكلام النبي ﷺ، وإنما قال ذلك لأنه ساقه بلفظ:» قال أبو سعيد وأن يستنَّ، وهذا لم أره في شيء من نسخ الجمع بين الصحيحين الذي تكلم ابن الجوزي عليه ولا في واحد من الصحيحين، ولا في شيء من المسانيد والمستخرجات، بل ليس في جميع طرق هذا الحديث: «قال أبو سعيد» فدعوى الإدراج فيه لا حقيقة لها»[٣].

---

(١) عمدة القاري ١/ ٩٠، وشرح الكرماني ١/ ٧٢.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٠٠ كتاب الجمعة، باب الطيب للجمعة، حديث (٨٤٠).

(٣) فتح الباري ٣/ ١٧.

لكن الإمام العيني لم يرضَ بما قاله ابن حجر وصحَّح ما قاله ابن الجوزي فقال: «ظاهر التركيب يقتضي صحة ما قاله ابن الجوزي، وإن تكلفنا وجه صحة العطف فيما قبل قوله: ولكن هكذا في الحديث»[١].

فالإدراج الذي ارتآه ابن الجوزي لا وجه له، ولا سيما أنه لم يقل بذلك أحد، بل لا ضرورة لتلك الدعوى، وقد ثبت الأمر بالاستنان والطيب عن النبي ﷺ في طرق أخرى للحديث[٢].

ج - ويعترض الإمام العيني على الإمام ابن حَجَر في قضيةٍ، يقر هو بصحَّتها في موضع آخر.

ففي شرح باب توريث دور مكة[٣] قال ابن حَجَر: «أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف حديث عَلْقَمة بن نضلة: توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر، وما تُدعى رباع مكة إلا السوائب...»[٤].

وقد أنكر الإمام العيني على الإمام ابن حجر قوله «أشار»، فقال: «قلت: ليت شعري ما وجه هذه الإشارة؟ والإشارة لا تكون إلا للحاضر»[٥].

وكذلك أنكر عليه ذلك في بيان باب قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا...﴾[٦] [إبراهيم: ٣٥]. إذ قال ابن حجر: «كأنه أشار إلى

(١) عمدة القاري ٥/ ١٥.
(٢) انظر فتح الباري ٣/ ١٧.
(٣) صحيح البخاري ٢/ ٥٧٥ كتاب الحج.
(٤) فتح الباري ٤/ ٢٤٤.
(٥) عمدة القاري ٧/ ١٤٤.
(٦) صحيح البخاري ٢/ ٥٧٧ كتاب الحج.

حديث ابن عباس رضي الله عنه في قصَّة إسكان إبراهيم عليه الصلاة والسلام هاجر وابنها في مكان مكة»[١].

وأقول: إن من يقرأ عمدة القاري يجد هذا النوع من الإشارة عشرات بل مئات المرَّات، ثم ينكره على ابن حجر.

ـ ومن ذلك اعتراضه عليه في توجيه مُطَابقات بعض تراجم البخاري لأحاديث الأبواب، وذلك في التَّراجم التي خفيت مناسبتها لحديث الباب، واستُظهرت من خلال رواية أخرى للحديث وردت في موضع آخر، فقد كان الحافظ ابن حجر يشير إلى هذا المنهج الذي تبعه البخاري في مواضع كثيرة من كتابه، واعترض عليه الإمام العيني في ذلك، ثم رأيناه يسلك المسلك نفسه في تلمُّس وجه المطابقة من حديث آخر سوى حديث الباب[٢].

٣ ـ ومن هذه الاعتراضات اعتراضاتٌ أصاب فيها العينيُّ بقوَّة حجته ودقة نظره:

ـ ومن ذلك ما قالاه في حديث المعذَّبين في القبر، الذي رواه الإمام البخاري، قال: «حدثنا عُثْمان قال: حدثنا جَرير عن مَنْصور عن مُجَاهد عن ابن عبَّاس قال: مَرَّ النبي ﷺ بحائطٍ من حِيطان المدينة ـ أو مكة، فسمع صوتَ إنسانين يُعَذَّبان في قُبورهما. . . إلى أن قال: ثم دَعَا بجَرِيدةٍ فكسَرها كِسْرتين، فوضع على كل قَبْرٍ منهما كسرة. . .»[٣].

(١) فتح الباري ٤/ ٢٤٩. انظر: عمدة القاري ٧/ ١٥٢.

(٢) وسنأتي على الحديث عن ذلك في كلامنا على بيانه لتراجم البخاري في فصل لاحق.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٨٨ كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، حديث (٢١٣).

ذهب الإمام ابن حجر في تفسير هذا الحديث إلى احتمال أن لا يكون ﷺ قد باشر ذلك بنفسه بل أمر به، فقال: «وليس في السِّيَاق ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكريمة، بل يحتمل أن يكون أمر به»(١).

ولا يقوى هذا الاحتمال أمام وضوح العبارة في الحديث بأنه ﷺ هو الذي فعل ذلك، ومن ثم قال العيني: قلت: «هذا كلام واهٍ جداً، وكيف يقول ذلك وقد صرَّح في الحديث: ثم دعا بجريدَتَين فكسَرَهما فوضع على كل قبر منهما كسرة؟ وهذا صريح في أنه ﷺ وضعه بيديه الكريمة، ودعوى احتمال الأمر لغيره به بعيدة»(٢).

ومن ذلك: ما جاء في تفسير حديث جابر بن عبد الله، ومعنى قوله: «فالْتَفَتُوا إليها: قال الإمام البخاري: حدثنا مُعَاوية بنُ عَمْرو قال: حدثنا زَائِدة عن حُصَين عن سَالم بن أبي الجَعْد قال: حدثنا جَابر بن عبد الله قال: بينما نحن نصلِّي مع النبي ﷺ إذ أقبلت عيرٌ تحمِل طعاماً، فالتَفَتُوا إليها، حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً. . . »(٣).

قال الإمام ابن حجر في قوله: «التفتوا»، «وفي قوله: «فالتفتوا التفات، لأن السيَّاق يقتضي أن يقول فالتفتنا، وكأن الحكمة في عدول جابر عن ذلك أنه هو لم يكن ممن التفت»(٤).

ولكن لمَّا لم يكن جابر رضي الله عنه من الذين التفتوا، يكون كلامه إخباراً

---

(١) فتح الباري ١/ ٤٢٧.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٦٠٢.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٣١٦ كتاب الجمعة، باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة. . حديث (٨٩٤).

(٤) فتح الباري ٣/ ٩٢.

عما وقع لغيره دونه، ولا وجه حينئذ لكون ذلك التفاتاً في الكلام، ومن هنا يصح تعقب الإمام العيني عليه حين قال: «قلت: ليس فيه التفات، لأن جابراً رضي الله عنه كان من الاثني عشر على ما جاء أنه قال: وأنا فيهم، فيكون هذا إخباراً عن الذين انفضوا، فلا عدول فيه عن الأصل»(١).

ومن ذلك: ما جاء في باب الكفن في ثوبين: «حدثنا أبو النُّعمان قال: حدثنا حمَّاد عن أيُّوب عن سَعِيد بن جُبَيْر عن ابن عباس قال: بينما رجل واقف بعرفة إذ وقع عن راحلته فَوَقَصَتْهُ. . .»(٢).

قال العيني في معنى وقصته: «واعلم أن الضمير المرفوع في «فوقصته» للراحلة، والمنصوب يرجع إلى الرجل».

ثم بيَّن بُعد ما قاله ابن حجر في ذلك فقال: «وقال بعضهم: ويحتمل أن يكون فاعل: وقصته الوقعة أو الراحلة بأن تكون أصابته بعد أن وقع. قلت: الفاعل هو الراحلة، وهو الذي يقتضيه ظاهر التركيب، وكون الفاعل هو الوقعة بعيد وخلاف الظاهر»(٣).

وظاهرٌ أن كلام الإمام العيني أقوى وأرجح.

تلك نظرة عامة على اعتراضات الإمام العيني على الحافظ ابن حجر، نتبين من خلالها أوج المنافسة العلمية التي أنتجت هذه المناقشات.

---

(١) عمدة القاري ٥/ ١٢٢.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٤٢٥ كتاب الجنائز، حديث (١٢٠٦).

(٣) عمدة القاري ٦/ ٧٠، وانظر: فتح الباري ٣/ ٤٧٧.

وانظر ما أصاب فيه العيني من اعتراضات عمدة القاري ١/ ١٥٢، ٤٠٤ ـ ٤٠٥، ٢/ ٦١١، ٣/ ٤١٨، ٥٨٧، ٦/ ٥٦، ٦٩ ـ ٧٠، ١٢٩، ٧/ ٢٥ ـ ٢٦، ٨/ ٣٦٧، ١٢/ ١٢٠، ١٥/ ١٧٦...

وظهر لنا أن من هذه الاعتراضات ما هو مهمٌّ مفيد أضفى على الشرح صبغةً علمية، وتمنينا لو أن العيني اقتصر على هذه التعقُّبات التي أغنت شرحه وزادته مزية على مزاياه، ووددنا أنه تجاوز بعض تلك الاعتراضات التي بثها في أرجاء شرحه وتبيَّن بُعْدُها وتكلُّفَها.

❒ ❒ ❒

الباب الثاني

جهود الإمام بدر الدين العيني في علوم الحديث

الفصل الأول

جهود الإمام بدر الدين العيني في دراسة أسانيد صحيح البخاري

*** تمهيد:**

أهمية الإسناد وضرورة دراسته:

من خصوصيَّات الأمَّة الإسلامية عنايتُها الفريدة برواية الحديث النبوي وحفظه من التَّحريف فيه والدخيل عليه، بما توصَّلت إليه من قوانين للرواية هي أصحُّ وأدقُّ طريق علميٍّ في نقل الروايات واختيارها.

لذا عُني المحدثون بتحقيق الأسانيد والبحث فيها، باذلين الجهد في تتبُّعها وتقصِّيها، حتى رحلوا من أجلها في البلاد، وجالوا في الآفاق(١)، لاسيما حين اشتدَّت الحاجة إلى التثبت في الأحاديث، لظهورِ الفتن وفشوِّ الكذب، وظهور الوضع في حديث رسول الله ﷺ.

قال ابن سِيرِين (ت ١١٠هـ): «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمُّوا لنا رجالَكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»(٢). لذلك أصبح طلبُ الإسناد والوقوف عليه من الدين. قال ابن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث ٣٤٥، ومقدمة تحقيق علوم الحديث ٥.

(٢) شرح صحيح مسلم للإمام النووي ١/ ٤٤.

الإسناد لقال من شاء ما شاء»[١].

وقال أبو عبدِ الله الحَاكم (ت ٤٠٥): «فلولا الإسنادُ وطلبُ هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على ضبطه لدَرَسَ منار الإسلام، ولتمكَّن أهلُ الإلحاد والبدع فيه بوضع الحديث وقلبِ الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرّت عن وجوه الأسانيد فيها كانت بتراء»[٢].

والمراد بالسَّنَد هنا: سلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث واحداً عن الآخر، حتى بلغوا به إلى قائله[٣].

ولأهمية الإسناد في حفظ الدين، ولتحرّي الضبط فيه استنبط علماء الحديث علوم الرواية على أساس منهج علميٍّ في أخذ الحديث وتبليغه وما ينبغي أن يكون عليه حال الراوي في ذلك من الأدب والإخلاص والإتقان وذلك يتَّصل بعلوم الرواة بسندٍ قويّ[٤].

لذا وضع العلماء قواعدَ تبحث في شروط الراوي الذي يُقبَل حديثه ويحتج به، ودأبوا على تعريف الراوي من جهة اسمه وكنيته ونسبه وموطنه وطبقته. وقيّدوا أحوال الرواة حتى يُعرف من يقبل حديثه ممن يُرَدّ، مما أوجد أنواعاً من العلوم التي استقلَّ كل علم منها بذاته وخصائصه ومصنَّفاته، وكان ذلك محطَّ إعجاب الباحثين من مسلمين وغيرهم، إذ اعتُبرت قواعدُهم في هذا المجال من

---

(١) معرفة علوم الحديث ٦.

(٢) المصدر نفسه ٧.

(٣) منهج النقد في علوم الحديث ٣٤٤.

(٤) نفسه (بتصرف يسير)، ص ١٨٨.

أهم الموازين التي يمكن بوساطتها التثبُّت من صحَّة الروايات في ميادين الحديث والتاريخ والأدب.

أسانيد صحيح البخاري:

وتميَّزت أسانيد صحيح البخاري بقوَّتها، وخلوِّها مما يقدح في صحتها، حتى غدت بيضاءَ نقية شاهدة بأمانة نقلتها، ودقة تحرِّي رواتها، فقد اختار الإمام البخاري في كتابه منهجاً يدعو إلى الثقة بصحَّة حديثه، والتزم في أسانيده شروطاً عجز عن التزامها كثير من رواة الحديث، وأقر له بذلك وبفضله كل من له في العلم جهد حثيث.

وقد توقَّف شُرَّاح صحيح البخاري عند هذه الأسانيد فوضَّحوها وأشاروا إلى قوَّة سياقها، وبيَّنوا نهج الإمام البخاري في اختيار رواتها.

وكان للإمام بدر الدين العيني جهدٌ بارز في تدقيقه النَّظَر في تلك الأسانيد، ودراستها دراسة منهجيَّةً قائمةً على أساسٍ علمي دقيق، من أجل كشف دقائق هذا العلم، وإبراز منهج الإمام البخاري ومذهبه في الرواية، وجدير بالذكر أن الإمام العيني درس معظم ما يتعلق بالإسناد تحت عنوان «لطائف الإسناد».

ولإبراز جهد الإمام العيني في دراسة أسانيد صحيح البخاري نقسم الفصل إلى المبحثين التاليين:

* * *

المبحث الأول

جهود الإمام العيني في دراسة سلسلة أسانيد صحيح البخاري

أولاً- بيان منهج الإمام البخاري في رواية الحديث تَحَمُّلاً وأداءً:

تعريف الرواية عند المحدثين:

الرواية: هي حَملُ الحديث ونقلُه وإسنادُه إلى من عُزي إليه بصيغة من صِيَغ الأداء.

وقواعد هذا الباب تبحث في المنهجِ العلميِّ للرواية في أخذ الراوي للحديث الذي سماه العلماء التَّحَمُّل، ثم في تبليغه الذي أطلقوا عليه الأَدَاء، وما ينبغي أن يكون عليه حالُ الراوي في التحمل والأداء[1].

ومن ثمَّ يقسم عمل الإمام العيني في هذا المضمار إلى قسمين:

١ ـ بيان مذهبِ الإمام البخاريِّ في طرق تحمُّل الحديث.

٢ ـ بيان مذهبِ الإمام البخاريِّ في طرق أداء الحديث.

١ ـ بيان مذهب الإمام البخاري في طرق تحمل الحديث:

ناقش الإمامُ العينيُّ هذا النوعَ في أثناء تعليقِه على الأحاديث التي رواها الإمام البخاري في كتاب العلم، مبيِّناً من خلالها أحكام الرواية، فثمَّ نجده يفصِّل ويبيّن مذاهب العلماء ويُدلي بدلوه في مناقشتها.

وتُحصر الموضوعات التي تناولها العيني تبعاً لما أورده البخاري في تحمل الحديث في موضوعين هما:

١ ـ أهليّة التحمُّل.

٢ ـ طُرُق التحمُّل.

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث ١٨٨.

١ ـ أهليَّة التحمُّل:

تعدَّدَت أقوال العلماء في السنِّ الذي يصحُّ فيه سماع الصغير، ومآل أقوال أكثرهم إلى التَّعويل على التَّمييز الذي يعقل به الناقل ما يسمعه، ويضبطه[١].

وقد استدلَّ الإمام البخاري لِما ذهب إليه في تحديد سن الأهلية بحديثين تَرْجَمَ لهما بقوله: «باب متى يصحُّ سماعُ الصَّغير».

أما الحديث الأول فقد رواه بسنده إلى ابن عباس قال: «أَقْبَلْتُ راكباً على حِمَار أَتَانٍ، وأنا يومئذٍ قد ناهزتُ الاحتلامَ، ورسولُ الله ﷺ يصلي بِمِنَىً إلى غيرِ جِدارٍ، فمرَرْتُ بين يَدَي بعضِ الصفِّ، وأرسلتُ الأتانَ تَرتَعُ، فدخلتُ في الصفِّ، فلم يُنكِرْ ذلك عليَّ»[٢].

وبين العيني النُّكْتة في رواية حديث ابن عبَّاس في هذا الباب ووجه الاستدلال لهذه المسألة بقوله:

«إن العلماء جوَّزوا المرورَ بين يَدَي المصلي إذا لم يكن سترةٌ برواية ابن عبَّاس هذه، وابن عباس تحمَّل هذا في حالة الصِّبا، فعُلِم منه قبول سماع الصَّبي إذا أداه بعد البلوغ»[٣].

ومراد البخاري كما قال العيني: «الاستلال على أن البلوغ ليس شرطاً في التحمل»[٤]، «وإنما يُشتَرط عند الأداء»[٥].

---

(١) انظر الإلماع في علوم الرواية ٦٢. ومنهج النقد في علوم الحديث ٢١٠ ـ ٢١٣.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٤١ كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير، حديث (٧٦).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٩٥.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق ٢/ ٩٨.

وأما الحديث الثاني فرواه بسنده إلى محمُود بن الرَّبِيع رضي الله تعالى عنه قال: «عَقَلْتُ من النبيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّها في وجهي وأنا ابنُ خمسٍ سنينَ من دَلْو»[١].

واستدلال البخاري كغيره من العلماء بهذا الحديث على تلك المسألة وضَّحها العيني بقوله:

«من حيث استدلالِهم به على إباحة مجِّ الريق على الوجه إذا كان فيه مصلحةٌ، وعلى طهارتِه وغير ذلك، وليس ذلك إلا لاعتبارِهم نقلَ محمودِ بن الربيع، فدلَّ على أن سماعَ الصغيرِ صحيحٌ»[٢].

ولم يكتفِ العيني بالإلماحِ إلى وجه الاستدلال من خلال شرحه للحديث بل في ذكر عباراتِ العلماءِ ومذاهبهم في سن الأهلية فقال: «واختلفوا في السنِّ الذي يصحُّ فِيه السماعُ للصغير، فقال موسى بن هارونَ الحافظ: إذا فرَّق بين البقرةِ والدَّابّةِ، وقال أحمدُ بن حنبلَ: إذا عقلَ وضبطَ، وقال يحيى بن مَعِين: أقلُّ سنِّ التحمُّل خمسةَ عشرَ سنة، لكن ابن عمر رضي الله عنهما رُدَّ يوم أُحد إذ لم يَبْلُغْها، ولما بلغ أحمد أنكر ذلك، وقال: بئسَ القول[٣]. وقال عِياض حدَّد أهل الصنعة ذلك أن أقلَّه سن محمود بن الربيع، ابن خمس، كذا ذكره البخاري، وفي رواية أخرى أنه كان ابن أربع[٤].

ونقل عن ابن الصلاح (ت ٦٤٣) القولُ المعوَّل عليه فقال: «قال ابنُ الصلاح: والتحديد بخمسٍ هو الذي استقرَّ عليه عمل أهل الحديث من

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٤١ كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير، حديث (٧٧).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٩٩.

(٣) الكفاية في علم الرواية ٨٠ ـ ٨١.

(٤) قول القاضي عياض في المنهل الروي ١/ ٧٩.

المتأخِّرين، فيكتبون لابن خمسٍ سنينَ فصاعداً سَمِع، ولدون حضرَ أو أُحْضِر، والذي ينبغي في ذلك اعتبار التمييز، فإن فَهِمَ الخطابَ وردَّ الجَوابَ كان مميِّزاً وصحيح السماع، وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم يصحَّ سماعُه، ولو كان ابنَ خمسٍ، بل ابن خمسين»[1].

وهذا الذي ذهب إليه ابن الصلاح من اعتبار التمييز بيَّنه العيني إذ يقول في حديث ابن عبَّاس: «وابنُ عبَّاس تحمَّل هذا في حالة الصبي، فعُلم منه قبول سماع الصبي إذا ما أداه بعد البلوغ».

وقال: «فيه جوازُ سماع الصغير وضبطه السن، والتحمُّل لا يُشْترط فيه كمال الأهلية وإنما يشترط عند الأداء، ويلتحق بالصبي في ذلك العبدُ والفاسقُ والكافرُ»[2].

٢ ـ طُرُق تحمُّل الحديث:

حدَّد العلماء طرق تحمل الحديث وتلقِّيه عن الرواة بثماني طرق، وبيَّنوا أحكامها ورتَّبوا درجاتها، وهي:

السَّمَاع والعرض، والإجازة والمُناولة والمُكَاتبة والإعلام والوصِيَّة والوِجادة.

وقد تعرَّض البخاري لذكرِ بعض هذه الأنواع في كتاب العلم، ودلَّل على مذهبه بتراجم أبوابٍ مخصوصة، وبما روى فيها من تعاليق وأحاديث مرفوعة، واستطاع العيني أن يستنبطَ مذهبَ البخاري وفقهَه فيها، مع اجتهاده في توضيحها، وهذه الأنواع هي:

(١) عمدة القاري ٢/ ٩٥، انظر: علوم الحديث ٧٢.
(٢) عمدة القاري ٢/ ٩٨.

١ ـ السّماع: لم يتعرَّض الإمام العيني لتعريفه فنقول: هو السماع من لفظ الشيخ، ويكون على ضربَين: السماعُ من لفظِ الشيخ إملاءً، والسماعُ تحديثاً من غير إملاء، سواء كان من حِفظِه أو من كتابه.

وهو أرفع الطرق عند الجماهير[١]، إذ كان الوسيلَة التي تلقَّى الحديثَ بواسطتها رعيل المحدِّثين الأوائل عن النبي ﷺ، ثمَّ رووه بها للناس جميعاً[٢].

وهذا النوع لم يصرِّح به الإمام البخاري كما صرَّح ببعض الأنواع الأخر، وإنما أشار إليه ببيان الصورة التي يؤدى فيها وهي: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا... فقال: «باب: قول المحدِّث حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا»[٣].

وقد قدَّم الإمام البخاري هذا البابَ ليشيرَ إلى أنه أقوى الطرق، وإلى ذلك نبَّه العيني بقوله: «إن المذكور في الباب السابق هو قراءة الشيخ، وفي هذا الباب القراءة على الشيخ، وقراءةُ الشيخ أقوى، والأقوى يستحق التقديم»[٤].

أما ما ترجم به البخاري من صيغ أداء هذا النوع، فسنتكلم عنه في موضعه[٥].

٢ ـ القراءة والعرض على المحدث: ومفهوم القراءة والعرض سواءٌ عند المحدِّثين. قال ابن الصَّلاح: «من أقسام الأخذ والتحمُّل: القراءةُ على الشيخ،

(١) انظر: علوم الحديث ١٣٢، والمنهل الراوي ٨٠، وتدريب الراوي ١/ ٥٩١.

(٢) انظر: منهج النقد ٢١٤، ولمحات موجزة في مناهج المحدثين العامة ٢٨.

(٣) ١/ ٣٤ كتاب العلم.

(٤) عمدة القاري ٢/ ٢٣.

(٥) عند الكلام على طرق الأداء.

وأكثرُ المحدِّثين يسمّونها عرضاً من حيث إن القارىء يعرِضُ على الشَّيخِ ما يقرؤُه كما يَعرِضُ القرآنِ»[١].

وحين ترجم البخاري بقوله: «القراءةُ والعرضُ»[٢] أثار نقاشاً في تلك المسألة من حيث إن العطف بالواوِ يقتضي المغايرة.

وقد فصَّل العيني في هذه المسألة وأجاد، فذكر قولي الكرماني وابن حجر، ثمَّ بين تفصيله للمسألة.

فأمّا الكرماني فرأى أن العرض هو القراءة نفسها، والعطف بينهما تفسيريٌّ وقال: «العرض تفسيرٌ للقراءة ومثله يسمى بالعطف التفسيريّ، وجاز العطفُ لتغايُرِهما مفهوماً، وإن اتَّحدا بحسب الذات، وفائدتهما الإشعار بأنه جامع لهذين الاسمين»[٣].

وأما ابن حَجَر ففصل بينهما من جهة الخصوص والعموم فقال: «إنما غاير بينهما بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص، لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة، لأن العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضرته، فهو أخصُّ من القراءة»[٤].

لكنَّ العيني نظر في كلام الكرماني لأن المفهوم منه التسوية بينهما، ولمح في كلام ابن حجر لَبْساً «لأنه تارة جعل القراءةَ أعمَّ من العرضِ وتارة جعلها مساويةً له، لأن قوله: لأن الطالبَ إذا قرأ كان أعمَّ من العرض ومن غيره مشعر

(١) علوم الحديث ١٣٧، وتدريب الراوي ١/ ٥٩٦.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٤ كتاب العلم.

(٣) شرح الكرماني ٢/ ١٣.

(٤) فتح الباري ١/ ١٩٧ ـ ١٩٨.

بأن بين القراءة والعرض عموماً وخصوصاً مطلقاً لاستلزام صدق أحدهما صدق الآخر كالإنسان والحيوان، وقوله: ولا يقع العرض إلا بالقراءة مُشعرٌ بأن بينهما مساواة لأنهما متلازمان في الصدق كالإنسان والناطق».

وبتدقيق العيني في كلا القولين حقَّق الكلام في المسألة مبيِّناً الوجه الذي بدا له: وهو أن العرض تفسير للقراءة، والعطف هنا تفسيري، وبيّن أن بينهما عموماً وخصوصاً، فقال: «والتحقيق في هذا الموضع أن العرض بالمعنى الأخصّ مساوٍ للقراءة، وبالمعنى الأعمّ يكون بينهما عموم وخصوص مطلق لاستلزام أحدهما صدق الآخر، والمستلزم أخص مطلقاً، واللازم أعمّ، فالقراءة بمنزلة الإنسان، والعرض بمنزلة الحيوان»[1].

والحقُّ أن تحقيقَ العيني في المسألة دائر في فلك ما قاله ابن حجر، إذ مآل القول فيها إلى أمرين: أولهما أن العطف بينهما تفسيري، ثانيهما أن بينهما عموم وخصوص.

وقد بيّن العيني أن مفهوم العرض لا يقتصر على العرض بالقراءة، بل يعمُّ عرض المناولة فقال: «إن العرض له معنيان لأنه لا يخلو إما أن يكون بقراءة أو لا، فالأول: يسمى عرضَ قراءة، والثاني: عرض مناولة، وهو أن يجيءَ الطالب إلى الشيخ بكتاب، فيعرضُه عليه، فيتأمّل الشيخ وهو عارفٌ متيقِّظ، ثم يعيده إليه، ويقول له: وقفت على ما فيه، وهو حديثي عن فلان، فأجزت لك روايته عني، ونحوه»[2].

(١) عمدة القاري ٢/ ٢٣.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٢٣ ـ ٢٤.

وقد أشار إلى هذا المعنى الكرماني وابن حجر الذي نوّه إلى أن عرض المناولة لا يُسَمَّى عرضاً بالإطلاق بل بالتقييد[١].

ومهما يكن فإن مقصود البخاري في هذا الباب هو القراءةُ على الشيخ، أما المناولة وعرضها فهو موضوع الباب الثاني عنده.

الاختلاف في مساواة القراءة للسماع:

اختلف العلماء في أن القراءة على المحدث مثل السماع من لفظ الشيخ في المرتبة، أو دونه أو فوقه، وكان لهم في ذلك مذاهب ثلاثة ذكرها ابن الصلاح وغيره[٢]، وبيَّنها العيني فقال:

- الأول: أنه أرجحُ من قراءة الشيخ وسماعِه، قاله أبو حنيفة وابن أبي ذئب ومالك في رواية، وآخرون، واستحب مالك القراءة على العالم، وذكر الدارقُطْني في (كتاب الرواة) عن مالك أنه كان يذهب إلى أنها أثبتُ من قراءة العالم.
- الثاني: عكسه، أن قراءة الشيخ بنفسه أرجحُ من القراءة عليه، وهذا ما عليه الجمهور، وقيل: إنه مذهب جمهورِ أهل المشرق.
- الثالث: أنهما سواءٌ، وهو قول ابن أبي الزناد وجماعة، حكاه عنهم ابنُ سعد، وقيل: إنه مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة، وهو مذهب مالك وأتباعه من علماء المدينة ومذهب البخاري وغيرهم[٣].

---

(١) انظر: فتح الباري ١/ ٢٠١.

(٢) علوم الحديث ١٣٧ ـ ١٣٨ وتدريب الراوي ٢/ ١٤ ـ ١٦.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٢٦. انظر المصادر السابقة، وانظر الكفاية في علم الرواية ص ٢٧١ ـ ٢٨٠ والمحدث الفاصل ص ٤٢٧ ـ ٤٢٩.

والعيني بعد بيانه هذا لم يرجح أحدهما على الآخر، بل اكتفى ببيان مذاهب العلماء في ذلك.

ويحسن في هذا المقام فَصْل المقال في هذه المسألة والتوفيق بين مذاهب العلماء فيها، وقد حقق الدكتور نور الدين عتر في ذلك إذ يقول:

«ويمكن أن نوفِّق فنقول برجحان العرض فيما إذا كان الطالب ممن يستطيع إدراك الخطأ فيما يقرأ، والشيخ حافظ غاية الحفظ، أما إذا لم يكن الأمر كذلك فالسماع أرجح[١].

٣ ـ المناولة: هي أن يعطيَ الشيخُ للتلميذ كتاباً أو صحيفةً ليرويَه عنه[٢].

والأصل فيها ما رواه البخاري مُعَلَّقاً في كتاب العلم فقال: «واحتجَّ بعض أهل الحجاز في المناولة بحديث النبي ﷺ حيث كتب لأمير السَّرية كتاباً وقال: «لا تقرأْهُ حتى تَبْلغَ مكانَ كَذَا كذا»فلما بَلَغَ ذلك المكانَ قرأَه على الناس وأبلغَهم بأمرِ النبيِّ ﷺ[٣].

وبما رواه بسنده إلى عبد الله بن عبَّاس «أن رسول الله ﷺ بَعَثَ بكتابه رجلاً وأَمَرَه أن يدفَعَه إلى عظِيمِ البحرَين، فدفَعَه عظيمُ البحرَين إلى كسرى، فلما قرأه مزَّقه...»[٤].

والمناولة نوعان، بيّنهما العيني فقال:

أ ـ المناولة المقرونة بالإجازة[٥] وصورتها أن يقول الشيخ: هذه رِوايتي أو

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث ٢١٤.

(٢) علوم الحديث ١٦٥.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٣٦ كتاب العلم، باب ما يذكر في المناولة.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٣٦ كتاب العلم، باب ما يذكر في المناولة، حديث (٦٤).

(٥) وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق. علوم الحديث ص ١٦٥. وانظر الكفاية ٣٢٦.

حَدِيثي عن فلان، فارْوِه عني، أو أجزت لك روايَته علي، ثم يُمَلِّكه الكتاب، أو يقول: خذه وانسخه، وقابِل به ثم رده إليَّ ونحوه.

أو يأتي بكتاب فيتأمله الشيخ العارف المتيقظ ويعيده إليه، فيقول له: وقفت على ما فيه، وهو روايته، فاروه عني، أو أجزت لك ذلك، وهذا كالسماع بالقوة عند جماعة، حكاه الحاكم عنهم، منهم: الزُّهْري وربيعة ويحيى الأنصاري، ومجاهد وابن الزُّبير، وابن عُيَينة في جماعة من المكِّيين وعَلْقَمة وإبراهيم وقتادة وأبو العالية وابن وَهْب وابن القاسم وأشهب وغيرهم... قال أبو عمرو بن الصلاح: والصحيح أنها منحطَّة عن السَّماع والقول، وهو قول الثَّوري والأوزاعي وابن المُبَارك وأبي حنيفة والشافعي والبُوَيطي والمزني صاحبه وأحمد وإسحاق ويحيى بن يحيى[1].

وجدير بالذكر أن هذه الصورة آنفة الذكر تسمى عند علماء الحديث «عَرْضَ المناولة» ولم ينوِّه العيني هنا إلى ذلك، لكنه سبق وذكرها حين جعلها قسيمةً للعرض على المحدث في باب «القراءة والعرض على المحدث».

ثم بيَّن الصورةَ الثالثةَ لهذا النوع من المناولة فقال: «ومنه أن يناولَ الشيخُ الطالبَ سماعَه ويخبره به، ثم يمسكه الشَّيخ، وهذه دوَنه لكنه يجوزُ الرواية بها إذا وُجِد الكتاب أو ما قُوبِل به، كما يُعْتبر في الإجازة المجردة في معين»[2].

وقد ذهب بعض الفقهاء والأصوليِّين إلى عدم فائدتها دون سواهم من أهل الحديث.

قال أبو عمرو بن الصلاح:

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٣٦. وانظر علوم الحديث ١٦٥ ـ ١٦٧.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣٦.

«ثم إن المُنَاولة في مثل هذا لا يكاد يظهر حصولُ مزِّية بها على الإجازة الواقعة في معين كذلك من غير مناولة، وقد صار غيرُ واحد من الفقهاء والأصوليين إلى أنه لا تأثيرَ لها ولا فائدة، غير أن شيوخَ أهل الحديث في القديم والحديث، أو من حُكي ذلك عنه منهم يرون لذلك مزية مُعْتَبرة، والعلم عند الله تبارك وتعالى»(١).

وقد ارتأى الدكتور نور الدين عتر وجه المزيَّة؛ وهو أن في المناولة تأكيداً لمعنى الإخبار الذي اشتملت عليه الإجازة وتقوية لأمره(٢).

أما النوع الثاني من أنواع المناولة فهو:

ب ـ المناولة المجردة من الإجازة: لم يأخذ الإمام البخاري بهذا النوع من طرق التحمل، ولم يجوِّز الرواية بها أكثر المحدثين.

ومع ذلك بيَّنها العيني في جملة تفصيله فقال:

«مثل أن يناولَه مقتصراً على قوله: هذا سَمَاعي، ولا يقول: ارووِه عني، أو أجزْتُ لك روايَته، ونحوه، قال ابن الصلاح: لا يجوز الروايةُ بها على الصحيح، وقد أجاز الرواية بها جماعة»(٣).

٤ ـ **المُكَاتبة**: هي أن يكتبَ الشيخ إلى الطالب وهو غائبٌ شيئاً من حديثه بخطِّه، أو يكتبَ له ذلك وهو حاضرٌ، ويلتحق بذلك ما إذا أَمَرَ غيرَه بأن يكتبَ له ذلك عنه إليه(٤).

---

(١) علوم الحديث ص ١٦٨ وانظر المنهل الروي ص ٨٧ ـ ٨٨، وتدريب الراوي ١/ ٦٤٧.

(٢) منهج النقد ص ٢١٨.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٣٦ وكلام ابن الصلاح في علوم الحديث ص ١٦٩. وانظر المنهل الروي ص ٨٩ وتدريب الراوي ١/ ٦٥٣.

(٤) علوم الحديث ص ١٧٣ وانظر تدريب الراوي ١/ ٦٦٣ وفتح المغيث ٢/ ١٣٥ ـ ١٣٦.

وعرَّفها العيني موجِزاً فقال: «هي أن يكتبَ الشيخُ إلى الطالبِ شيئاً من حديثه»(١).

وتُقْسم المكاتبة إلى نوعين بيَّنهما العيني فقال:

ـ المكاتبة المقرونة (بالإجازة): مثل أن يكتبَ مسموعَه لغائبٍ أو حاضر بخطِّه أو بأمره، ويقول: أجزت لك ما كتبت إليك ونحوه، وهي مثل المناولة في الصحة والقوة(٢).

لذلك سوّى الإمام البخاري بينها وبين المناولة، وذلك جليٌّ في ترجمته: «باب ما يُذْكَرُ في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان، وقال أنس: نَسَخَ عثمان المصاحف فبعث بها إلى الآفاق، ورأى عبدُ الله بن عمر ويحيى بن سعيد ومالكٌ ذلك جائزاً»(٣).

قال العيني: «وقد سوّى البخاري الكتابةَ المقرونةَ بالإجازةِ بالمناولةِ، ورجّح قومٌ المناولةَ عليها لحصول المشافهة بها، بالإذن دون المكاتبة، وقد جوّز جماعة من القدماء الإخبار فيهما، والأولى ما عليه المحقِّقون من اشتراط بيان ذلك»(٤).

ـ أما النوع الثاني فهو: الكتابة المجرَّدة، وقد اختلف فيها العلماء.

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٣٤.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣٦. وانظر: علوم الحديث ١٧٣ ـ ١٧٥، وفتح المغيث ٢/ ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٣٥ كتاب العلم.

(٤) عمدة القاري ٢/ ٣٤، وانظر: المحدث الفاصل ص ٤٤١ ـ ٤٤٦ و٤٥٢ ـ ٤٥٤، والكفاية ص ٣٧٩ ـ ٣٨٢، والإلماع ص ٨٣ ـ ٨٧.

قال العيني:

«أجازها الأكثرون منهم أيُّوب ومنصور واللَّيْث وأصحاب الأصول وغيرهم، وعدُّوه من الموصول لإشعاره بمعنى الإجازة، وقال السَّمْعاني: هي أقوى من الإجازة، واكتَفَوا فيها بمعرفة الخطِّ، والصحيح أنه يقول في الرواية بها: كتب إليّ فلان، أو أخبرني كتابةً، ونحوه، ولا يجوز إطلاق: حدَّثنا وأخبرنا فيه، وأجازهما الليث ومنصور وغيرهم»[١].

ولم يُشر العيني إلى مذهب المانعين، فقد ذكر ابن الصلاح أن ثمَّة من أبى ذلك فقال: «وإليه ـ أي المنع ـ صار من الشافعيين القاضي الماورديُّ وقطع به في كتاب الحاوي، والمذهب الأول هو الصحيح المشهور بين أهل الحديث»[٢].

٥ ـ **الإجازة**: هي إذن المحدِّث للطالب أن يروي عنه حديثاً أو كتاباً أو كُتُباً من غير أن يسمع ذلك منه أو يقرأه عليه.

وقد ذكر العلماء لها أنواعاً، وتقصّاها القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) فبلغ بها ستة أنواع[٣]، ثم جاء ابن الصلاح ولخَّص كلامه وزاد عليها نوعاً واحداً، فبلغت سبعة أنواع[٤].

وقد ذكر العيني من أنواعها اثنين، وبيّن مشروعية الأخذ بها فقال:

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١٧٣ ـ ١٧٤. وانظر: علوم الحديث ص ١٧٦ ـ ١٧٧، والإلماع ص ٧٥.

(٢) علوم الحديث ص ١٧٣.

(٣) انظر: الإلماع ص ٨٧ ـ ١٧٠.

(٤) انظر علوم الحديث ص ١٥١ ـ ١٦٥ وانظر منهج النقد ص ٢١٦.

ـ «أقواها أن يجيز معيّناً لمعين، كأجزتك البخاريَّ وما اشتملَ عليه فهرسته، والصحيحُ جواز الرواية والعمل، وقال الباجي: لا خلاف في جواز الرواية والعمل بالإجازة، وادَّعى الإجماع في ذلك، وإنما الخلاف في العمل، وقال ابن الصلاح: والصحيح ثبوت الخلاف، وجواز الرواية بها إحدى الروايتين عند الشافعي، وهو قول جماعة، وقال شعبة: لو صحَّت الإجازة لبطلت الرِّحْلة، وعن عبد الرحمن بن القاسم قال: سألت مالكاً عن الإجازة فقال: لا أرى ذلك، وإنما يريد أحدهم أن يقيمَ المقام اليسير ويحمل العلم الكثير. وقال الخطيب: وقد ثبت عن مالك أنه كان يصحِّح الرواية والإجازة بها، ويحمل هذا القول من مالك على كراهة أن يجيز العلم لمن ليس من أهله ولا خدمه»(١).

ـ أما النوع الثاني فبينه العيني بقوله: «أن يجيزَ غير معين بوصف العموم، كأجزت المسلمين وأهل زماني، ففيه خلاف المتأخرين»(٢).

وذهب ابن الصَّلاح إلى تضعيف هذه الصورة من صور الإجازة، فقال: «ولم نرَ ولم نسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه استعمل هذه الإجازة فروى بها، ولا عن الشرذمة المستأخرة الذين سوّغوها، والإجازة في أصلها ضعف، وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتماله»(٣).

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٥٤. انظر: الكفاية ٣٥٣ ـ ٣٥٤. وبين الخطيب اشتراط مالك في قبول الإجازة أن يكون فرع الطالب معارضاً بأصل الراوي حتى كأنه هو وأن يكون المجيز عالماً بما يجيز به معروفاً بذلك ثقة في دينه وروايته، وأن يكون المستجيز من أهل العلم وعليه سمعة، حتى لا يوضع العلم إلا عند أهله. وانظر: علوم الحديث ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٥٤.

(٣) علوم الحديث ص ١٥٥.

هذه هي الطرق التي بينها العيني في شرحه، أما ما سوى ذلك من أقسام التحمل مما لم يشر إليه البخاري، فلم يعرِّج عليه العيني.

وبيَّن الإمام ابن حَجَر العلة في إغفال البخاري ذكرها فقال:

«لم يذكر المصنف ـ أي البخاري ـ من أقسام التحمُّل الإجازةَ المجرَّدَةَ من المناولة أو المكاتبة، ولا الوجادة ولا الوصية ولا الإعلام المجَّردات عن الإجازة، وكأنه لا يرى بشيء منها»[1].

٢ ـ بيان مذهب البخاري في طرق أداء الحديث:

معنى أداء الحديث: روايته وتبليغه بصورةٍ من الصورِ، بصيغةٍ تدلُّ على الصفة التي تحمَّل بها الراوي حديثه الذي يرويه[2].

ولمَّا كان مبنى علم الحديث على الدقَّة والتحرِّي اعتنى علماء الرواية بعبارات أداء الحديث أيَّما عناية، واجتهدوا في معرفة دلالات الصيغ التي روي بها الحديث، وتأنَّوا في التفريق بينها.

وقد استقرأ العيني ذلك في أبواب البخاري وأسانيده، وبيّن مذهب الإمام البخاري ومذاهب غيره من العلماء.

وجلُّ كلامه في هذا الباب يتلخَّص في المسائل التالية:

١ ـ الرواية بصيغة حدَّثنا وأخبرنا وأنبأنا:

ذهب البخاري إلى التسوية بين هذه الصِّيغ في السماع من لفظ الشيخ، ولذلك ترجم في كتاب العلم بقوله: «باب قولِ المحدِّث: حدَّثنا أو أخبرنا أو

(١) فتح الباري ١/ ٢١١.

(٢) منهج النقد ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

أنبأنا، وقال لنا الحميديُّ: كان عند ابن عُيَيْنة حدَّثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعتُ واحداً»[١].

ولفت العيني النظر إلى اختيارِ البخاري لهذا القول فقال: «وتصديرُ الباب بقوله تنبيه على أنه اختار هذا القول في عدم الفرق بين هذه الألفاظ الأربعة، نقل هذا عن شيخِه الحُمَيديّ، والحُميدي أيضاً نقل ذلك عن شيخه سُفيان بن عُيَينة، وهو أيضاً قد ذكر»[٢].

وهذا الذي ذهب إليه البخاري هو مذهب معظم الأئمة والمحدثين، وإلى ذلك أشار العيني نقلاً عن القاضي عياض، فقال: «لا خلاف أنه يجوز في السَّماع من لفظ الشيخ أن يقولَ السامع فيه: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعته يقول، وقال لنا فلان، وذَكَر لنا فلان، وإليه مال الطحاوي، وصحَّح هذا المذهب ابن الحاجب، ونقل هو وغيره عن الحاكم أنه مذهب الأئمَّة الأربعة، وهو مذهب جماعة من المحدثين، منهم الزهري ويحيى القطان، وقيل: إنه قول معظم الحجازيين والكوفيين، فلذلك اختاره البخاري بنقلـه عن الحُمَيدي عن سفيان ابن عيينة»[٣].

وقد برهن العيني لما ذهب إليه البخاري من التسوية بين هذه الصيغ بتدقيقه في أسانيد تنوَّعت فيها الصيغ، ومنها ما أخرجه البخاري في أول كتابه فقال: «حدثنا الحُمَيْدِيُّ عبدُ الله بنُ الزُّبَير قال: عن سُفيانَ، قال: حدثنا يَحْيَى

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣٤.

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٦.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٦٢، انظر التفصيل في ذلك في الإلماع ص ١٣٥ والمحدث الفاصل ص ٥١٧ ـ ٥٢٣ وما بعد، والكفاية ص ٣٤١ ـ ٣٤٧، وفتح المغيث ٢/ ١٧٦ ـ ١٧٧.

ابنُ سَعِيد الأنصاريُّ قال: أخبرني مُحَمَّد بن إبراهيم التَّيمي أنه سمع عَلْقَمةَ بن وَقَّاصٍ الليثي يقول: سمعتُ عُمَرَ بن الخطاب رضي الله عنه على المِنبر قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ. . .»[١].

قال العيني: «أتى فيه بأنواع الرواية، فأتى بحدَّثنا الحميدي، ثم بـ (عَن) في قوله: «عن سفيان»، ثم بلفظ «أخبرني محمد»، ثم سمعت عمر رضي الله عنه يقول: فكأنه يقول: هذه الألفاظ كلُّها تفيد السَّماع والاتصال»[٢].

ويتحرَّى العيني أسباباً أخرى لتنويع البخاري صيغ الأداء في بعض أسانيده، مثل: «حدَّثنا أبو اليَمَان الحَكَمُ بنُ نَافع، قال: أخبرنا شُعَيبٌ عن الزُّهْريّ، قال: أخبرني عَبَيْدُ اللهِ بنُ عبد اللهِ بن عُتْبَةَ بنِ مسعودٍ أن عبدَ الله بن عباس أخبره»[٣].

قال العيني: «قال أولاً: حدثنا، وثانياً: أخبرنا، وثالثاً بكلمة عن، ورابعاً بلفظ أخبرني محافظةً على الفرق بين العبارات، أو حكاية عن ألفاظ بأعيانها، مع قطع النظر عن الفرق، أو تعليماً لجواز استعمال الكل إذا قلنا بعدم الفرق بينها»[٤].

ولعلَّ قول العيني «محافظة على الفرق الذي بين العبارات» يشير إلى من فرّق بين الصيغ، فقد ذكر الخطيب البغدادي أن أرفع العبارات في ذلك «سمعت» ثم «حدثنا وحدثني»فإنه لا يكاد أحد يقول: «سمعت» في أحاديث

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣ باب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، حديث (١).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٦٨. أشار كل من الكرماني وابن حجر إلى هذا التنوع، بيد أنهما لم يشيرا إلى النكتة في ذلك. انظر: شرح الكرماني ١/ ١٧ وفتح الباري ١/ ١٢.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٧ بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، حديث (٧).

(٤) عمدة القاري ١/ ١٣٧.

الإجازة والمكاتبة، ولا في تدليس ما لم يسمعه، ويتلو ذلك قول «أخبرنا» وهو كثير في الاستعمال، ويتلوه أنبأنا ونبّأنا وهو قليل في الاستعمال[١].

٢ ـ التفريق بين الإفراد والجمع في الصيغ:

فصَّل العلماء القول فيمن سمع حديثاً وحده، هل يجوز أن يقول حدثنا، ومن سمع مع جماعة هل يجوز أن يقول حدثني؟

قال أبو عبد الله الحاكم: «والذي أختاره في الرواية وعهدتُ عليه أكثرَ مشايخي وأئمَّة عصري أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد «حدثني فلان» وما يأخذه عن المحدث لفظاً مع غيره «حدثنا فلان» . . .»[٢].

ثم هذا التفصيل مستحبٌّ وليس بواجب، حكاه الخطيب البغدادي إذ قال: «هذا هو المستحبُّ، وليس بواجب عند أهل العلم»[٣].

وقد نوّه العيني إلى ذلك التفريق بقوله: «وأحدَثَ المتأخِّرون تفصيلاً آخر، وهو أنه متى سمع وحدَه من لفظ الشيخ أفرد فقال: حدَّثني أو أخبرني أو سمعت، ومتى سمعَ مع غيره جمع فقال: حدَّثنا وأخبرنا، ومتى قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال: أخبرني»[٤].

وكان العيني يشير إلى ذلك حين تتنوَّع الصيغ من حيث الجمع والإفراد في أسانيد البخاري أو في نُسَخه المتعددة، ومن ذلك قوله في حديث رواه البخاري

(١) انظر: الكفاية في علم الرواية ص ٢٨٤ ـ ٢٨٨ وعلوم الحديث ١٣٣، وقواعد التحديث ص ٢٠٨.

(٢) معرفة علوم الحديث ٢٦٠.

(٣) الكفاية ص ٣٣١، وعلوم الحديث ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٤) عمدة القاري ٢/ ١٦، انظر الكفاية ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

فقال: «حدثني إبراهيم بنُ المُنْذِر قال: حدثنا مُحَمَّد بنُ فُلَيْح قال حدثني أبي قال: حدثني هِلال بن عَلِيّ عن عَطَاء بن يسار عن أبي هريرة. . .»[١].

قال العيني: «فيه التحديث بصيغة الجمع والتحديث بصيغة الإفراد، وهو قوله: حدثني إبراهيم بن المنذر، وفي بعض النسخ: حدثنا، والفرق بينهما ظاهر، وهو أن الشيخ إذا حدث له وهو السامع وحده يقول: حدَّثني، وإذا حدث ومعه غيره يقول: حدَّثنا»[٢].

٣ ـ وثمة مسألة اختلف فيها المحدثون، وهي صيغة السؤال في السند من غير التصريح بالجواب، وقد نوّه إليها العيني في أسانيد البخاري وبين القول فيها، مثل ما جاء في حديث رواه البخاري قال: «حدثنا قُتَيبةُ بن سَعِيد قال: حدثنا سُفْيَان قلت لعَمْرو: أسمعت جابر بن عبد الله يقول: مرَّ رجل في المسجد ومعه سهامٌ فقال له رسول الله ﷺ: «أَمْسِكْ بِنِصَالها»؟[٣].

قال العيني: (قال ابن بطَّال: فإن قيل: حديث جابر لا يظهر فيه الإسناد، لأنه لم يقل إن عمراً قال له نعم. قلنا: قد ذكر البخاري في غير كتاب الصلاة أنه قال نعم[٤]، فبان بقوله: «نعم»إسناد الحديث.

وقال صاحب التلويح: هذه مسألة اختلف فيها المحدِّثون، فمنهم من

(١) صحيح البخاري ١/ ٣٣ كتاب العلم، باب من سئل علماً وهو مشتغل في حديثه. . . حديث (٥٩).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٧ وانظر ١/ ٣٦٩ ـ ٣٧٥.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٧٣ كتاب المساجد، باب يأخذ بنصول النبل إذا مر في المسجد، حديث (٤٤٠).

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٥٩٢ كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ من حمل علينا السلاح فليس منا، حديث (٦٦٦٢).

شرط النُّطق إذا قال له التلميذ: أخبرَك فلانٌ بكذا وكذا، منهم من لم يشترط، وذكر البخاري في موضع آخر عن عَلِيّ بن عبد الله عن سُفيان، قال: نعم. انتهى.

قلت: المذهب الراجح الذي عليه أكثر المحقِّقين منهم البخاري أن قول الشيخ: نعم لا يشترط، بل يكتفى بسكوت الشيخ إذا كان متيقِّظاً، فعلى هذا: فالإسناد في حديث جابر ظاهر[1]، ومع ذلك فقد جاء في رواية الأصيلي أنه قال له: نعم، فانقطع النزاع»[2].

ومثله ما قاله في حديث البخاري: «حدثنا إسحاق بنُ إبراهيم الحَنْظَليّ قال: قلت لأبي أُسَامة: حَدَّثَكُم عُبَيْد الله عن نافع عن ابن عُمَرَ رضي الله تعالى عنهما: أن النبي ﷺ قال: لا تُسَافر المَرْأةُ ثلاثةَ أيّامٍ إلا مَعَ ذي مَحْرَم؟»[3].

فاستدلَّ به العيني على ذلك المذهب بقوله: «فيه دليل لمن قال: إنه لا يشترط في صحة الناقل قول الشيخ: «نعم» في جواب من قال له: حدَّثكم فلان بكذا؟»[4].

ثانياً ـ شرح سلسلة السند وبيان ما أشكل فيها:

نهج الإمام العيني في شرحه ـ ولا سيما في أوائله ـ منهجاً تعليمياً تفصيلياً فاستوعب المسائل التي درسها شرحاً وتوضيحاً ومن ذلك: توضيح سلسلة

(١) من قوله: «المذهب الراجح» إلى قوله «ظاهر» قاله ابن حجر في فتح الباري ١/ ٧١٩.

(٢) عمدة القاري ٣/ ٤٨٤، وهذا الذي ذكره العيني ذهب إليه المحققون. انظر الكفاية ص ٣١٨. والمحدث المفاصل ص ٤٩٢ وفتح المغيث ٢/ ١٨٤.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٣٦٨، كتاب تقصير الصلاة، باب في كم يقصر الصلاة، حديث (١٠٣٦).

(٤) عمدة القاري ٥/ ٣٨٦.

السند، وبيان سياقها، حتى لو لم يكن فيها لبس، وذلك إعانة للمتعلم في فهم السند وتسلسل رجاله.

وسنتناول عمل العيني في ذينك الأمرين وهما:

١ ـ شرح سلسلة السند.

٢ ـ إيضاح المشكل في السند.

١ ـ شرح سلسلة السند:

ومن ذلك بيانه ما أخرجه البخاري فقال: «حدثنا عَبْدَان قال: أخبرنا عبدُ الله قال: أخبرني يُونُس عن الزُّهْري (ح) وحدثنا بِشْر بن مُحَمَّد قال: أخبرنا عبدُ الله، قال: أخبرنا يُونُسُ ومَعْمَرٌ عن الزهريِّ نحوه قال: أخبرني عبيدٌ الله بنُ عبدِ الله عن ابنِ عبَّاس»(١).

قال العيني: «إن البخاريَّ حدَّث الحديثَ هذا عن شيخين عَبْدَان وبِشْرٍ، كليهما عن عبدِ الله بن المُبَارك، والشيخ الأول ذكر لعبد الله شيخاً واحداً وهو يونُس، والثاني ذكر له الشيخين يونس ومعمراً، أشار إليه بقوله: ومَعْمَر نحوه، أي نحو حديث يونس»(٢).

ومن ذلك **توضيح العطف**: كان العيني يوضِّح ما كان في السند من عطف لئلا يوقع ذلك العطف غموضاً في معرفة تسلسل الرجال، ومن ذلك: ما رواه البخاري فقال: «حدثنا مُحَمَّد بن غَرير الزُّهْريُّ قال: حدثنا يعقوبُ بنُ إبراهيم عن أبيه عن صَالِح بن كَيْسانَ عن ابن شهابٍ قال: أخبرني عامرُ بنُ سعدٍ عن

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٦ ـ ٧ باب بدء الوحي، حديث (٦).

(٢) عمدة القاري ١/ ١٢٤ وهذا التفصيل الموضح لا نقف عليه عند الكرماني أو ابن حجر، وإن بيّن ابن حجر ذلك بإجمال.

أبيه...»، وعن أبيه عن صالحٍ عن إسماعيل بن محمَّدٍ أنه قال: سمعت أبي يحدِّث هذا...[١].

قال العيني موضِّحاً: «قوله: عن أبيه» عطف على المذكور أولاً في الإسناد، أي: قال يعقوب عن أبيه إبراهيم عن صالحِ بنِ كَيْسَان عن إسماعيل بن مُحَمَّد بن سعدِ بنِ أبي وَقَّاص الزُّهْري»[٢].

- وتوضيح العطف في السند يزداد أهمية حيث يُتَوَهَّم في السند المعطوف انقطاع، إذ لابد حينئذٍ من بيان العطف على الوجه الصحيح، فمن ذلك: قال البخاري: «حدثنا مُسَدَّد قال: حدثنا يَحْيَى عن شعبةَ عن قَتَادَة عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ[٣]. فاللَّبْس حاصل في عطف (حُسَين) على ما قبله، فهو يحتمل أن يكون معطوفاً على أول السند فيكون معلقاً، أو على شعبة.

وبين العيني ذلك بقوله: «فقوله: عن حسين عطف على شعبة، والتقدير: عن شعبة وحسين، كلاهما عن قتادة».

ثم علَّل عدم جمع البخاري بينهما في سندٍ واحدٍ بقوله: «وإنما لم يجمعهما لأن شيخه أفردهما، فأورده البخاري معطوفاً اختصاراً، ولأن شُعبة قال: عن قَتَادة، وقال حُسَين: حدثنا قتادة... وقال الكرماني: قوله: وعن حُسَين هو عطف إمَّا علـى حدثنا مُسَدَّد فيكون تعليقاً... وإمَّا على شُعبة، فكأنه قال: حدثنا مُسَدَّد حدثنا يحيى عن حُسين، وإما على قَتَادة، فكأنه قال: عن

(١) صحيح البخاري ١/ ٥٣٨ كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾[البقرة: ٢٧٣]. حديث (١٤٠٨).

(٢) عمدة القاري ٦/ ٥١١.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٤ كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه. حديث (١٣).

شُعبة عن حُسَين عن قَتَادة، ولا يجوز عطفه على يَحْيى لأن مُسَدَّداً لم يسمع عن الحُسَين، وروايته عنه إنما هو من باب التعليق، وعلى التقدير الأول ذكره على سبيل المتابعة[١].

قلت: هذا كله مبنيٌّ على حكم العقل وليس كذلك، وليس هو بعطف على مسدد ولا على قتادة، وإنما هو عطف على شعبة»[٢].

واستبعد الحافظ ابن حجر كذلك ما قاله الكرمانيُّ ثُمَّ قال: «. . . إلى غير ذلك مما ينفر عنه من مارس شيئاً من علم الإسناد»[٣].

ـ وعدم معرفة الوجه الصحيح للعطف قد يُوهم في السند خطأً في رواية راوٍ عن آخر مثل ما جاء في حديث رواه البخاري فقال: «حدثنا عَلِيٌّ قال: حَدَّثَنا سُفْيَانُ، قال: حَدَّثنا الزُّهْرِيُّ عن سَعِيد بن المُسَيِّب، وعن عبَّادِ بن تميمٍ عن عمه»[٤].

قال العيني: «قوله: وعن عَبَّاد معطوف على قوله: «عن سَعيدِ بن المسيَّب» لأن الزهريَّ رحمه الله يروي عن سعيدٍ وعبَّادٍ كليهما، وكلاهما يرويان عن عمِّ عبَّاد المذكور، فقوله عن عمه يتعلَّق بهما، فإن قلت: وقع في رواية كريمة: عن سعيد بن المسيَّب عن عبَّاد بدون واو العطف. قلت: هو غلط قطعاً، لأن سعيداً لا رواية له عن عباد أصلاً، فتنبّه لذلك»[٥].

---

(١) شرح الكرماني ١/ ٩٦.

(٢) عمدة القاري ١/ ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٣) فتح الباري ١/ ٧٨.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٦٤ كتاب الوضوء، باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، حديث (١٣٧).

(٥) عمدة القاري ٢/ ٣٥٦.

- أو قد يوهم استواءَ ألفاظ طريقي الحديث مثل:

«حدثنا يَعْقُوب بن إبراهيم، حدثنا ابن عُلَيَّةَ عن عبدِ العزيزِ بن صُهَيب، عن أنس (ح) وحدثنا آدمُ قال: حدثنا شعبةَ عن قَتَادة عن أَنَسٍ»[١].

قال العيني: «هذا الإسنادان عُطِف أحدُهما على الآخر قبل أن يسوقَ المتن في الأول، وذلك يوهم استواءهما، وليس كذلك، فإن لفظ قَتادة مثل لفظ حديث أبي هريرة. . .»[٢].

- وقد يقرن البخاري بالعطف راوياً بآخر في روايتهما عن شيخ لعلَّة أرادها من تقوية لطريق الحديث، أو غير ذلك، فيبين العيني تلك العلة، ويبين مقصود البخاري، وذلك مثل: «حدثنا أَحْمَد بنُ عبدِ الله بِن عَلِيّ المَنْجُوفيُّ قال: حدثنا عَوْفٌ عن الحَسَن ومُحَمَّد عن أبي هريرة»[٣].

قال العيني: «إنَّ البخاري رحمه الله تعالى قَرَن بين الحسنِ ومحمَّدِ بن سِيرين لما أسلفنا أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة عند الجمهور، فقرنه بمحمَّد بنِ سِيرين لأنه سمع منه، فالاعتماد عليه، وعلى قول من يقول: إن الحسن سمع منه لا يخلو إمَّا أن يكونا سمعا هذا الحديث من أبي هريرة مجتمعَين، وإمَّا أن يكونا سمعا منه متفرِّقَين، وإنما أورده البخاري كما سمع»[٤].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٤ كتاب الإيمان، باب حب الرسول ﷺ من الإيمان، حديث (١٥).

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٢٣.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٦ كتاب الإيمان، باب اتباع الجنائز من الإيمان، حديث (٤٧).

(٤) عمدة القاري ١/ ٣٩٩ وانظر: ٢/ ٦٧٣.

ـ وقد يلجأ العيني في بيان الوجه الصحيح للعطف إلى ضبط أواخر الأسماء، ويبين موضع الاسم من الإعراب أحياناً زيادة في الإيضاح، ومن ذلك:

«حدثنا آدمُ بنُ أبي إياس، قال: حدثنا شُعْبة عن عبدِ الله بن أبي السَّفر وإسماعيلَ عن الشعبيِّ عن عبدِ اللهِ بن عمروٍ رضي الله عنهما»[١].

قال العيني: «شعبة فيه يروي عن اثنين: أحدهما عبد اللهِ بنُ أبي السَّفر، والآخر إسماعيل بن أبي خالد، وكلاهما يرويانه عن الشعبي، ولهذا إسماعيل بفتح اللام عطفاً على عبد الله، وهو مجرور، وإسماعيل أيضاً مجرورٌ جرَّ ما لا ينصرف بالفتحة»[٢].

ومن المهم في تفسير السند معرفة عَوْد الضمير المتصل في سندٍ ما، ممَّا قد يوحي بانقطاع في السَّنَد، فكان العيني يشير إلى من يعود الضمير ليزيل هذا الإشكال، مثل: «حدثنا عبدُ الله قال: أخبرنا مالكٌ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طَلْحة عن أنس بن مالك أن جَدَّته مُلَيْكة دَعَت رسول الله ﷺ. . .»[٣].

وقد اختُلف في الضمير في «جدَّته» على من يعود، فبيَّنه العيني بقوله:

«فيه الاختلاف في الضَّمير الذي في جدَّته، فقال ابن عبد البِّر وعبدُ الحقِّ وعياض: يعود على إسحاق، وصحَّحه النووي[٤]، ويؤيِّده ما رواه أبو داود:

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٣ كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، حديث (١٠).

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٠٤.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٤٩ كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير، حديث (٣٧٣).

(٤) كذا قال ابن حجر في فتح الباري ٢/ ٤٤، انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٥/ ١٦٢، والتمهيد ١/ ٢٦٤، والديباج على مسلم ٢/ ٣٠١.

حدثنا مُسْلِمُ بنُ إبراهيم، حدثنا المُثَنَّى بنُ سعيد، حدثنا قَتَادة عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ كان يزور أمَّ سُلَيم...»[١] وأم سُلَيم هي أم أنس، وأمها مُلَيْكة بنت مالك بن عَدِيّ...»[٢].

وثمة أمور أخرى تحصل في السند ذكرها المتقدمون، نبَّه عليها العيني، مثل أن يحصل تقديم وتأخير في السند كقولهم (فلانٌ حَدَّثنا)، ومثاله:

«حدثنا أبو الوَلِيد هشامُ بنُ عبد الملك قال: حدثنا شُعبَةُ، قال: الوَلِيد بن العَيْزَار أخبرني قال: سمعتُ أبا عمروٍ الشَّيبانيَّ»[٣].

قال العيني: «قوله: قال الوليد بن العَيْزَار أخبرني، تقديم وتأخير، تقديره: حدثنا شُعْبة قال أخبرني الوَليد بن العَيْزار قال: سمعت أبا عمرو»[٤].

وقد تَرِدُ في السَّند عبارات تحتاج لتفسير وبيان، فيزيل العيني إبهامها، ومنها: (ليس فلان ذكره): مثل حديث: «حدثنا أبو نُعَيم قال: حدثنا زُهَير عن أبي إسْحَاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبدُ الرحمنِ بن الأسود عن أبيه...»[٥].

قال العيني في تفسير قوله: «ليس أبو عُبَيْدة ذكره، أي قال أبو إسحاق: ليس أبو عُبَيدة ذكره لي، ولكنْ عبدُ الرَّحمن بن الأسود هو الذي ذكره لي... قلت: قول ابن إسحاق هذا يحتمل أن يكون نفياً لحديثه، وإثباتاً لحديث

---

(١) سنن أبي داود ١/ ١٧٧، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير، حديث (٦٥٨).

(٢) عمدة القاري ٣/ ٣٣٧.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٩٧ كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، حديث (٥٠٤).

(٤) عمدة القاري ٤/ ١٩.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٧٠ كتاب الوضوء، باب الاستنجاء بالحجارة، حديث (١٥٥).

عبد الرحمن، ويحتمل أن يكون إثباتاً لحديثه أيضاً وأنه كان غالباً يحدِّثه به عن أبي عُبَيدة، فقال يوماً: ليس هو حدثني وحده، ولكن عبد الرحمن أيضاً»[١].

ومثلها بيانه لقول: «على غير ما حدَّثَناه) في حديث رواه البخاري قال «حدثنا الحُمَيدي قال: حدثنا سُفيان، قال: حدثني إسماعيلُ بن أبي خَالدٍ على غير ما حَدَّثَناه الزهريُّ قال: سمعتُ قيسَ بنَ أبي حازم قال: سمعتُ عبدَ الله بنَ مسعود»[٢].

قال العيني في بيان المراد من ذلك «وقد ذكر أن الزهريَّ حدَّثه بهذا الحديث بلفظٍ غيرِ اللفظ الذي حدثه به إسماعيلُ، وهو معنى قوله: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد على غير ما حدَّثناه الزهريُّ، برفع الزهري لأنه فاعل حدث، ونا: مفعوله، والضمير يرجع إلى الحديث الذي يدل عليه حدثنا، والغرض من هذا الإشعار بأنه سمع ذلك من إسماعيلَ على وجهٍ غير الوجه الذي سمع من الزهري، إمَّا مغايرة في اللفظ، وإمَّا مغايرة في الإسناد، وإما غير ذلك، وفائدته: التَّقوية والترجيح بتعداد الطرق»[٣].

«أشهد»: بيّن العيني فائدتها في تقوية الخبر:

قال البخاري «حدثنا سُلَيْمان بن حَرْب قال: حدثنا شُعْبَة عن أيُّوب قال: سمعت عَطَاءً قال: سمعت ابنَ عباس قال: أشهدُ على النبي ﷺ، أو قال عطاء: أشهدُ على ابن عباس أن رسول الله ﷺ خرج...»[٤].

(١) عمدة القاري ٢/ ٤٢٩.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٩ كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم والحكمة، حديث (٧٣).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٧٩.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٤٩ كتاب العلم، باب عظة الإمام النساء وتعليمهن، حديث (٩٨).

قال العيني: «فيه لفظة أشهد تأكيداً لتحقُّقه ووثوقاً بوقوعه، لأن الشَّهادة خبر قاطع تقول منه: شَهِدَ الرجل على كذا، وإنما قال: أشهدُ بلفظة على لزيادة التَّأكيد في وثاقته، لأن يدل على الاستعلاء بالعلم عن خروجه عليه الصلاة والسلام ومعه بلال، إذا كان لفظ أشهدُ من قول ابن عباس أو على استعلاء العلم على سماعه من ابن عباس إذا كان لفظ أشهدُ من قول عطاء، لأن الراوي تردَّد في هـذه اللفظة هل هي من قول ابن عباس أو من قول عطاء»[1].

وثمَّة مسألة مهمة تكلَّم عليها المحدِّثون، وهي **التَّحويل في السند**، والإشارة إليه بلفظ (ح) مفردة، للإشارة إلى الانتقال من سند لآخر، وقد وردت مراراً في صحيح البخاري.

أما قراءتها فالمختار أنه تقرأ كما هي (حا) ثم يمرُّ القارىء إلى الكلام بعدها[2]، وتكرَّر بيان العيني لها حين عرضت له في أسانيد البخاري، ومن ذلك «حدثنا محمد بن سِنانٍ قال: حدثنا فُلَيح (ح) وحدثني إبْرَاهيمُ بنُ المُنْذِر، قال: حدثني محمدُ بن فُلَيح، قال: حدثني أبي، قال: حدثني هِلالُ بن عليٍّ عن عطاءِ بنِ يسارٍ عن أبي هريرة»[3].

قال العيني: «. . . صورة (ح) وهي حاء مهملة مفردة، قيل: إنها مأخوذة من التحوُّل لتحوُّله من إسناد إلى آخر، ويقول القارىء إذا انتهى إليها: حا، ويستمرُّ في قراءة ما بعدها، وقيل: إنها من حال بين الشيئين إذا حجز لكونها حالة بين الإسنادين، وأنه لا يُلْفَظُ عند الانتهاء إليها بشيء، وقيل: إنها رمز إلى

(١) عمدة القاري ٢/ ١٧٣ وانظر: ٥/ ١٤ وانظر الكفاية ص ٢٩٥.

(٢) انظر: المنهل المروي ص ٩٦، علوم الحديث ٢٠٣ ـ ٢٠٤ وفتح المغيث ٢/ ٢١٦ وتدريب الراوي ٢/ ٣٩.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٣٣ كتاب الغلم، باب من سئل علماً. . حديث (٥٩).

قوله: «الحَدِيث» وأهل المَغْرِب إذا وصلوا إليها يقولون: «الحديث» وقد كتب جماعةٌ من حُفَّاظ عراق العجم موضعها «صح»، فيشعر بأنها رمزٌ صحيح، وحسن هنا كتابة صح لئلاً يتوهم أنه سقط من الإسناد الأول، وهي كثيرةٌ في (صحيح مسلم) قليلةٌ في البخاري»[١].

بيان ما يُحْذَفُ في الخطِّ ويثبُتُ في القراءة اصطلاحاً:

فقد جرت عادة المحدثين بحذف «قال»ونحوها فيما بين رجال السند خطّاً، ولابد من ذكره حالة القراءة لفظاً»[٢].

وقد بيَّن العيني المحذوفَ في السند خطّاً حيث وُجِد في أسانيد الصحيح ونبّه إلى المعنى المُرَاد ومن ذلك قوله في حديث رواه البخاري فقال:

«حدثنا أبو مَعْمَرٍ، حدثنا عبدُ الوارِث عن الحُسين، قال يحيى: وأخبرني أبو سَلَمةَ أن عطاءً أخبره أن زيدَ بَن خالدٍ الجُهَنِيّ أخبره أنه سأل عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ فقال. . .»[٣].

قال العيني: «قال يَحْيى، أي: قال الحُسَين: قال يحيى، ولفظ قال الأُوْلى يحذف في الخط في اصطلاحهم».

وقد يكون المحذوف كلمةً أخرى سوى قال كـ (أخبرني)، ففي السَّنَدِ نفسِه: «قال يَحْيَى: وأخبرني: هذا عطف على مقدَّرٍ تقديره: قال يحيى: أخبرني بكذا

(١) عمدة القاري ٢/ ٨ وانظر: ١/ ٢٣٠ ـ ٢/ ١٤٥ ـ ٥٨٩.

(٢) انظر: علوم الحديث ص ٢٢٧ وتدريب الراوي ٢/ ٨٧ ـ ٨٨.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١١١ كتاب الغسل، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، حديث (٢٨٨).

وكذا وأخبرني بهذا، وإنما احتَجْنَا إلى التقدير لأن أخبرني مقولُ قال، وهو مفعولٌ حقيقةً فلا يجوز دخول الواو بينهما»[١].

ونحوه كلمة «كلاهما» في سند: مُحَمَّد بن بَشَّار قال: حدثنا ابن أبي عَدِيٍّ ويَحْيَى بن سَعِيد عن شُعْبَةَ عن إِبْرَاهيم بن مُحَمَّد بن المُنْـتَشِر عن أبيه. . .»[٢].

قال العيني: «بين قوله: ويحيى بن سعيد، وبين شعبة: لفظة «كلاهما» مُقَدَّرة لأن كلاً من ابن أبي عدي ويحيى رَوَى عن شعبة هذا الحديث، وحُذِفَت من الكتابة للاصطلاح، ولكن عند القراءة ينبغي أن تثبت»[٣].

بيان دقَّة البخاري في المحافظة على لفظ الشُّيوخ:

فمِن عظيم أمانة البخاري في نقل الحديث وروايته مراعاةُ لفظ الشيوخ سواءً في المتن أم السند.

وقد بيّن العيني وجهاً من محافظة البخاري على السَّنَد كما سمعه، من ذلك، ما رواه البخاري: فقال: «حدثنا مُسَدَّدٌ قال: حدثنا إسماعِيلُ بنُ إبْرَاهيمَ، أخبرنا أبو حيَّان التيميُّ عن أبي زُرْعة. . .»[٤].

قال العيني: «إن إسماعِيلَ بن إبْرَاهيمَ قد ذكرَه البخاريُّ في باب «حبُّ الرَّسُولِ من الإيمان» بنسبته إلى أمِّه حيث قال: حدثنا يَعْقُوب بنُ إبراهيم، حدثنا ابن عُلَيَّة عن عبد العزيز[٥]، وذكره ههنا باسم أبيه، وهذا دليل على كمال ضبط

---

(١) عمدة القاري ٣/ ٩٠.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٠٤ كتاب الغسل، باب إذا جامع ثم عاد حديث (٢٦٤).

(٣) عمدة القاري ٣/ ٦٣.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٧ كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ، حديث (٥٠).

(٥) صحيح البخاري ١/ ١٤ كتاب الإيمان، باب حديث (١٥).

البخاري وأمانته حيث نقل لفظ الشيوخ بعينه، فأدّاه كما سمعه[١].

ومثله في قول البخاري «حدثنا أبو القاسم خَالِد بن خَلِيّ قال: حدثنا محمَّد بن حَرْبٍ قال: قال الأَوْزَاعِيّ أخبرنا الزُّهْري...»[٢].

قال العيني: «فيه: أخبرنا الزُّهري، وفي الطريق السابقة عن صالح عن ابن شِهَاب[٣]، وابن شِهابٍ هو الزُّهري، وهذا الاختلاف من جملة ضَبْط البخاري وقُوَّة احتياطه، حيث يقول تارةً: ابن شهاب، وتارة: الزُّهري، وتارة: مُحَمَّد بن مُسْلِم، لأنه ينقله في كل موضع باللفظ الذي نقله شيخه»[٤].

وفي سند آخر قال البخاري: «حدثنا إِسْمَاعيل بن خَلِيل قال: أخبرنا عَلِيُّ ابنُ مُسْهِر، قال: أخبرنا أبو إِسْحَاقَ هو الشَّيْبَاني عن...»[٥].

قال العيني: «قوله: هو الشَّيباني، أشار إلى أنه تعريفٌ له من تلقاء نفسه، وليس من كلام شيخه»[٦].

٢ ـ إيضاح المشكل في السند:

وردت في بعض أسانيد البخاري عباراتٌ وصيغٌ يُوهم ظاهرُها قدحاً في صحة الحديث أو انقطاعاً في سياق السند، وقد انبرى المحقِّقون من العلماء إلى

(١) عمدة القاري ١/ ٤١٥.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٤١ كتاب العلم، باب الخروج في طلب العلم حديث (٧٨).

(٣) وهذا السند في كتاب العلم ١/ ٤٠، باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر، حديث (٧٤).

(٤) عمدة القاري ٢/ ١٠٦.

(٥) صحيح البخاري ١/ ١١٥ كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض، حديث (٢٩٦).

(٦) عمدة القاري ٣/ ١١٢ وانظر: ٢/ ١٤٥، ١٩٠، ٤١٨، ٥١٨، ٦٣٢...

كشفِ إيهامِها ورفع اللبس عن حقيقتها، ومنهم العيني الذي لفت النظر إلى هذه المواضع ورفع الإشكال من ذلك:

١ ـ **عبارة «غير كَذُوب»**: روى البخاري في صحيحه قال: «حدثنا مُسَدَّدٌ قال ابن سعيدٍ عن سفيان قال: حدثني أبو إسْحاق قال: حدثني عبدُ الله بنُ يزيد، قال: حدثني البَرَاء وهو غير كَذُوب[1].

وعبارة «غير كذوب» توهم معنًى غيرَ مراد في عَدَالة الراوي، وقد بيّنه العيني بعد أن ذكر آراء العلماء في ذلك، ورجّح الأظهر عنده، وخلاصة أقوالهم تنحصر في وجهين:

أ ـ إن هذا القول في حقِّ عبد الله بن يزيد لا البراء، لأن الصَّحابة عدول فلا يحتاج أحد منهم إلى تَزْكية وتعديل. وهو قول يحيى بن معين والحُمَيدي وابن الجَوزي والخطيب.

ب ـ إن هذا القول في البراء، ولم يُرَدْ به التعديل، بل تقوية الحديث إذ حدَّث به البراء، وهذا لا يوجب تُهمةً في الراوي، وإنما يوجب حقيقةَ الصِّدق له لأن هذه عادتهم إذا أرادوا تأكيد العلم بالراوي والعمل بما روى، وذلك نظير قول أبي هريرة: سمعت خليلي الصَّادق المَصْدُوق، وقول عبد الله بن مسعود: حدثني الصَّادق المَصْدُوق.

وإلى هذا القول ذهب الخطَّابي وعياض والنووي[2]، وهو الرَّاجح عند العيني من وجهين:

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٤٥ كتاب الجماعة والإمامة، باب متى يسجد من خلف الإمام، حديث (٦٥٨) وانظر: ١/ ٢٨٠ كتاب الصلاة، باب السجود على سبعة أعظم، حديث (٧٧٨).

(٢) انظر: غريب الحديث للخطابي ٣/ ٣٠٤، ومشارق الأنوار ٢/ ٣٧٣ وشرح النووي على صحيح مسلم ٤/ ١٩٠.

ـ أنه رُوي من وجه آخر عن أبي إسحاق وفيه: سمعت عبدَ الله بنَ يزيد وهو يخطب يقول: حدَّثنا البَرَاءُ وكان غير كَذُوب.

ـ أن الضمير في قوله «وهو» يرجع إلى أقرب المذكورين وهو البراء[١].

٢ ـ عبارة «زعم»: وردت هذه الصيغة في مواضع من صحيح البخاري، ولمَّا كان ظاهرُها يوهم شكّاً واختلافاً في صحة النَّقْل تصدَّى الأئمَّة لبيان المراد منها، ومنهم الإمام العيني.

ومن الأمثلة على ذلك ما أخرجه الإمام البخاري في كتاب صِفَة الصلاة فقال:

«حدثنا سَعيد بن عُفَير، قال حدثنا ابن وَهْبْ، عن يُونُس عن ابن شِهَابٍ: زَعَمَ عَطَاءٌ أن جابرَ بنَ عبد الله زَعَمَ أن النبيَّ ﷺ قال: . . .»[٢].

وقد لفت العيني النظر إلى هذه الصِّيغة ونقل عن الإمامين الخطَّابي والكِرْماني ما يرفع الإشكال عن ذلك، فقال:

«قال الخطَّابي: لم يقل (زعم) على وجه التُّهمة، لكنه لمَّا كان أمراً مختلفاً فيه أتى بلفظ زعم، لأن هذا اللفظ لا يكاد يُسْتَعمل إلى في أمر يرتاب فيه، أو يختلف فيه، وقال الكرماني: زعم أي قال، لأن الزَّعْم يستعمل في الأمر المحقَّق، وفي رواية الأصيلي: عن عطاء، وفي رواية لمسلم من وجه آخر: عن ابن وَهَبْ حدثني عَطَاء، وفي رواية أَحْمد بن صالح الآتية عن جابر، ولم يقل

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٣٠٨.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٩٢ كتاب صفة الصلاة، باب ما جاء في الثوم النيء والكراث، حديث (٨١٧)، وانظر: ٤/ ١٤٩٠ كتاب المغازي باب: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ﴾[آل عمران: ١٢٢] حديث (٣٨٣٤) و٥/ ٢٠١٦ كتاب الطلاق باب ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾[التحريم: ١] حديث (٤٩٦).

زعم»[١]. ثم قال العيني تعليقاً على هذه الروايات: «دلّت هذه الروايات أن زعم ههنا بمعنى قال، كما ذكره الكرماني»[٢].

بيان صِيَغٍ تُوهِم الانْقِطاع:

١ ـ العنعنة عند البخاري:

وفي العنعنة يستعمل الرُّواة في النقل عمَّن فوقهم صيغة (عن) من غير التصريح بالتحديث أو الإخبار أو السماع.

وقد عدَّه بعض الناس من قَبيل المرسَل والمنقطع حتى يتبيَّن اتصاله بغيره. والصَّحيح الذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتَّصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترِطُون للصَّحيح في تصانيفهم فيه وقَبِلوه... وهذا بشرط:

ـ أن يكون الذين أُضِيفَت العنعنة إليهم قد ثبت ملاقاة بعضهم بعضاً.

ـ مع براءتهم من وصمة التدليس»[٣].

وقد تحقَّق هذان الشرطان في ما رواه البخاري في صحيحه من أسانيد مُعَنْعَنَة، فمذهب البخاري في الإسناد المعنعن ـ كما بيَّنه ابن حَجَر ـ أنه لا يُحْكَم له بالاتصال «حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة، وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه، وجرى عليه في صحيحه، وأكثر منه، حتى إنه ربَّما خرّج الحديث الذي لا تعلُّقَ له بالباب جملة إلا ليبيِّن سماع راوٍ عن شيخه لكونه قد أخرج له

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٦٣٤ وانظر: شرح الكرماني وفيه قول الخطابي ٢/ ٥١٢. وفتح الباري كذلك ٢/ ٤٣٤، وراجع المحدث الفاصل ص ٥٠٥ ـ ٥٠٦.

(٢) عمدة القاري ٤/ ٦٣٤، وانظر ١٢/ ١٠٢، ١٤/ ٢٤٨.

(٣) انظر الكفاية في علم الرواية ص ٢٩١ وعلوم الحديث ص ٦١.

قبل ذلك شيئاً معنعناً»(١)، كما بينه العيني في شرحه.

- ومن ذلك: حديث رواه البخاريُّ فقال: حدثنا الحُمَيدي عبدُ الله بن الزُّبَير قال: عن سفيانَ قال: حدثنا يَحْيى بن سَعِيد الأنصاري... الخ.

قال العيني: «وعن هذا اعتُرِض على البخاري في قوله: «عن سُفْيَان» لأنه قال جماعة بأن الإسناد المُعَنْعَن يصيّر الحديثَ مرسلاً، وأجيب بأن ما وقع في البخاري ومسلم من العنعنة محمول على السَّماع من وجه آخر، وأما غير المدلِّس فعنعنته محمولة على الاتصال عند الجمهور مُطْلقاً في الكتابين وغيرهما، لكن بشرط إمكان اللقاء. وزاد البخاريُّ اشتراطَ ثبوت اللقاء»(٢).

ثم بيَّن العينيُّ مذاهب العلماء في ثبوت اللِّقَاء وطول الصَّحبة(٣) على ثلاثة أقوال وهي:

- لا يُشْتَرط شيء من ذلك، ونقل مسلم في مقدمة صحيحه الإجماع عليه(٤).
- يُشْتَرط ثبوتُ اللِّقَاء وحده وهو قول البخاري والمحقِّقين(٥).
- يُشْتَرط طولُ الصحبة(٦).

---

(١) هدي الساري ١٢ - ١٣.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٧٥ ومراده بثبوت اللقاء بنص صريح، لكن مسلماً يكتفي بالقرائن، وهي المعاصرة وإمكان اللقاء مع عدم التدليس.

(٣) انظر: عمدة القاري ١/ ٤٤.

(٤) مقدمة صحيح مسلم ١/ ٣٠ وهو قول الحاكم أبي عبد الله، وهو ظاهر كلام ابن حبان، والقاضي أبي بكر الباقلاني، والإمام الصيرفي. انظر: شرح علل الترمذي ص ٣٦٠ وجامع التحصيل ص ١٣٥.

(٥) ينسب هذا القول أيضاً لابن المديني وابن رجب في شرح العلل ص ٦٢ وابن رشيد في السنن الأبين ص ٣١ وابن كثير في اختصار علوم الحديث ص ٥٦ وغيرهم كثير.

(٦) وهذا القول منسوب للإمام أبي المظفّر السمعاني الشافعي (ت ٤٨٩هـ) انظر: مقدمة =

ـ يُشْتَرط معرفتُه بالرواية عنه[١].

وقد نبّه الإمام البخاري على حكم العنعنة في صحيحه في باب قول المحدِّث حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا، حيث روى فيه تعليقاً فقال: «وقال أبو العَالِية عن ابن عباس عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربّه، وقال أنسٌ: عن النبي ﷺ يرويه عن ربّه عز وجل، وقال أبو هريرة: عن النبي ﷺ يرويه عن ربّكم عز وجل»[٢].

قال العيني: «هذه ثلاثة تعاليق أخرى أوردها تنبيهاً على حكم العنعنة، وأن حكمها الوصل عند ثبوت اللقى»[٣].

والحكم ذاته يطلق على الإسناد المؤنَّن الذي يقال فيه: «فلان أنَّ فلاناً»، وحكمه عند الجمهور كالمعنعن، إذ لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللِّقاء والمُجَالسة والسَّماع والمشاهدة، يعني مع السَّلامةِ من التدليس[٤].

وقد تعرَّض العيني لبيان ذلك في كلامه على حديث رواه البخاري فقال: «حدثني سَعيد بن عُفَير قال: حدثني الليثُ قال: حدثني عَقِيلٌ عن ابن شهاب قال: أخبرني محمود بن الرَّبيع الأنصاري، أن عِتبانَ بنَ مالك وهو... أنه أتى رسولَ الله ﷺ...»[٥].

= ابن الصلاح ص ٦٢، وجامع التحصيل ص ١٣٤، والسنن الأبين ص ٣١.

(١) وشرطوا مع ذلك كون الراوي غير مدلس، قاله الحافظ أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ). انظر علوم الحديث ص ٦٠ وشرح ألفية العراقي له ١٦٤. وانظر: تحقيق أستاذنا الدكتور نور الدين عتر للمسألة في تعليقه على شرح علل الترمذي ١/ ٣٦٠ ـ ٣٦٢.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٤ كتاب العلم.

(٣) عمدة القاري ٢/ ١٧ ـ ١٨ وانظر ٣/ ٩٠.

(٤) شرح علل الترمذي ١/ ٣٧٧، علوم الحديث ص ٦٢ والكفاية ص ٤٤٦.

(٥) صحيح البخاري ١/ ١٦٤ كتاب المساجد، باب المساجد في البيوت، حديث (٤١٥).

قال العيني: «ظاهره الإرسال. . . واختلفوا فيما إذا قال: حدثنا فلان أنَّ فلاناً قال كذا أو فعل كذا، فقال الإمام أحمد وجماعة: يكون منقطعاً حتى يتبيَّن السَّماعُ وقال الجمهور: هو كعن محمولٌ على السماع بشرط أن يكون الراوي غير مُدَلِّس، وبشرطِ ثُبُوتِ اللقاء على الأصح»[١].

الرواية بلفظ «قال»:

وصورته أن يقول فيه: «قال فلانٌ كذا وكذا»دون التصريح بالتحديث أو الإخبار أو السماع. ويُقْسَم الكلام فيه إلى قسمين:

أ ـ أن يكون نقل الحديث بصيغة «قال» في سلسلة السند ممَّن هم فوق البخاري.

ب ـ أن يكون صيغة «قال» فيما تحمّله البخاري عن شيوخه.

أ ـ أن يكون نقل الحديث بصيغة «قال» ممَّن هم فوق البخاري:

ذهب أكثر علماء الرواية إلى أنَّ ما كان من ذلك في السَّنَد فهو محمولٌ ظاهراً على الاتِّصال وأنه لو لم يكون قد سمعه منه لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الواسطة بينه وبينه مدلِّساً، والظاهرُ السَّلامة من وَصْمة التدليس، والكلام فيمن لم يعرف بالتدليس. قال هَمَّام: ما قلت: قال قَتَادة، فأنا سمعته من قَتَادة، وقال شُعْبة بن الحَجَّاج: لأَنْ أزنيَ أحبُّ إليَّ من أن أقولَ قال فلانٌ ولم أسمعْ منه[٢].

---

(١) عمدة القاري ٣/ ٤١٨ وانظر: شرح علل الترمذي ١/ ٣٠٠، ٣٧٨، والنكت لابن حجر ٢/ ٥٩٠.

(٢) انظر: الكفاية ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠ وعلوم الحديث ص ٦٥ والمنهل الروي ص ٨٠.

ونجد العيني يعلّق على ما روي بتلك الصيغة حيث ترد في أسانيد الصحيح مستعيناً بآراء الشُّرَّاح والمحقِّقين، مستشهداً بالروايات التي صُرِّح فيها بالتحديث.

ـ ومن ذلك ما رواه البخاري بسنده فقال: «حدثنا سَعِيد بن عُفير قال: حدثنا ابن وَهْب عن يُونُس عن ابن شِهَاب قال: قال حُميد بنُ عبدِ الرحمن: سمعت مُعَاوية...»[(١)]. فلم يذكر ابن شهاب طريقة تحمّله لهذا الحديث عن حُمَيد بن عبد الرَّحمن مما يُوْهِم انقطاعاً في السند، ولكن تصدَّى لبيان ذلك العينيُّ إذ قال:

«قال في هذا الإسناد: وعن ابن شهاب قال: قال حُمَيد بن عبد الرحمن، ولم يذكر فيه لفظ السماع، وهكذا هو في جميع النُّسَخ من البخاري، وجاء في مسلم فيه عن ابن شِهَاب حدَّثني بلفظ التَّحديث[(٢)]، وقد اتفق أصحاب الأطراف وغيرهم على أنه من حديث ابن شهاب عن حميد المذكور. قال الشيخ قطب الدين: فلا أدري لِمَ قال فيه قال حُمَيد، مع الاتفاق على تحديث ابن شهاب عن حُمَيد المذكور.

ويلتمس العيني عِلَّة ذلك ليقول: «يمكن أن يكون ذلك لأجل شهرة تحديث ابن شهاب عنه بهذا الحديث اقتصر فيه على القول، ولهذا قال في باب الاعتصام: عن ابن شهاب: أخبرني حُمَيد[(٣)] وللبخاري عادة بذلك»[(٤)].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣٩ كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين. حديث (٧١).

(٢) صحيح مسلم ٢/ ٧١٩ كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، حديث (١٠٣٧).

(٣) صحيح البخاري ٦/ ٢٦٦٧ كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين... حديث (٦٨٨٢).

(٤) عمدة القاري ٢/ ٦٩ وانظر ٣/ ٩٠.

ومثله ما رواه البخاري فقال: حدثنا عليٌّ، حدثنا سُفْيان قال: قال لي ابن أبي نَجِيح عن مُجَاهِد قال: صحبتُ ابنَ عمر . . .»[١].

قال العيني: «فيه سُفْيان قال: قال لي ابن أبي نَجِيح ولم يقل حَدَّثني، وفي مسند الحُميدي عن سفيان: حدثني ابن أبي نَجيح»[٢].

ب ـ ما كان فيما تحمَّله البخاري عن شيوخه:

فالمعهود عند البخاري أن يصرِّح بالتحديث فيما سمعه من شيوخه، ولا يدع ذلك إلا لنكتةٍ أرادها، وبيان ذلك أنه قد يصرِّح في رواية الحديث الواحد بقوله حدَّثَنا، تارة، ثم يرويه قائلاً: «قال لي:» ولا يخفى أن «قال لي» أحطُّ منزلة من حدَّثنا[٣].

وقد تقصّى العلماء ذلك في أسانيد الصحيح ثم بيَّنوا السرَّ في ذلك.

فذهب أبو جعفر أحمد بن حَمدان بن علي النَّيسابوري الحيري (ت ٣١١هـ) إلى أن هذه الصيغة يستعملها البخاري لما أخذه على وجه العَرْضِ والمُنَاولة، وانفرد أبو جعفر بذلك، وخالفه غيره فيه، والرَّاجح عند أئمة الشأن أنه إنما يستعمل هذه الصيغة في أحد أمرين:

ـ أن يكون موقوفاً ظاهراً وإن كان له حكم الرفع.

ـ أو أن يكون في إسناده من ليس على شرطه.

وإلا فقد أورد أشياء بهذه الصيغة هي مرويَّةٌ عنده في موضع آخر بصيغة التَّحديث[٤].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣٩ كتاب العلم، باب الفهم في العلم، حديث (٧٢).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٧٥.

(٣) انظر: عمدة القاري ٢/ ٦٠٥.

(٤) فتح المغيث ١/ ٣١٧ وانظر علوم الحديث ص ٦٧، والنكت ٢/ ١٠٣.

وقد نبَّه ابن حجر إلى التَّفريق بين قول البخاري «قال فلان» وبين قوله «قال لي فلان» إذ الأول هو من باب التعليق، أما «قال لي» فإنها مثل التصريح في السماع[(١)].

ورأى العيني أن الإمام البخاري يقول: «قال لي»فيما أخذه مذاكرة أو عرضاً موافِقاً أبا جعفر النيسابوري على انفراده بذلك، أو أن البُخَاريَّ يستعمل هذه الصِّيغة فيما يَصْلُح للمتابعات أوقف الحديث.

ـ فمن ذلك: قوله في حديث رواه البخاري فقال: «وقال لي عَليٌّ بن عبد الله: حدثنا يَحْيَى بنُ آدمَ قال: حدَّثنا ابنُ أبي زائدة عن محمَّد بن أبي القاسم عن عبد المَلِك بن سَعِيد بن جُبَير عن أبيه عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما»[(٢)].

قال العيني: «فيه القول في أول السَّنَد، وفي آخره أنه ذكر الحديث عن ابن المديني كذا بغير سماع، فإما أن يكون أخذه مذاكرةً أو عرضاً، أو يكون محمَّد ابن أبي القاسم ليس بمرضيٍّ عنده، وكأنه أشبه لأنه محمد بن بَحر ذكر عنه أنه قال: ابن أبي القَاسِم لا أعرفه كما أشتهي، قيل له: فرواه غيره؟ قال: لا، قال: وكان ابن المَدِيني يستحسن هذا الحديث حديث محمَّد بن أبي القاسم. قال: وقد رواه عنه أبو أسامة إلا أنه غير مشهور، وقيل: عادته أنه إذا كان في إسناد الحديث نظر أو كان موقوفاً يعبر بقوله: قال لي»[(٣)].

وذهب ابن حجر إلى أن البخاري يعبِّر بقوله «قال لي» حين يكون في الإسناد نظر أو حين يكون الحديث موقوفاً فقال: «. . . لكن أخرجه المصنف

---

(١) النكت لابن حجر ٢/ ٦٠٠ ـ ٦٠١.

(٢) صحيح البخاري ٣/ ١٠٢٢ كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ﴾[المائدة: ١٠٦]، حديث (٢٦٢٨).

(٣) عمدة القاري ١٠/ ٧٢.

في التَّاريخ فقال: «حدَّثنا عَلِيّ بن المَدِيني» وهذا مما يقوِّي ما قررته غير مرة من أنه يعبر بقوله: «وقال لي» في الأحاديث التي سمعها، لكن حيث يكون في إسنادها عنده نظر، أو حيث تكون موقوفة، وأما من زعم أنه يعبر بها فيما أخذه في المذاكرة أو بالمناولة فليس عليه دليل»[١].

ـ ومن ما رواه البخاري بصيغة «قال»، ورآه العيني فيما يصلح للمتابعات أو لوقف الحديث حديثٌ رواه البخاري فقال:

«وقال لنا أبو نُعَيم عن زُهَير عن أبي إسْحَاق: خَرَج عبد الله بن يَزيد الأَنْصَاريّ. . .»[٢].

قال العيني: «فيه: قال البخاري: قال لنا أبو نُعيم، قال الكِرماني: والفرق بين قال لنا وحدثنا: أن القول يُسْتَعْمل إذا سمع من شيخه في مقام المذاكرة والمحاورة، والتحديث إذا سمع في مقام التَّحْميل والنَّقْل[٣]، قيل: ليس استعمال البخاري لذلك منحصراً في المذاكرة، فإنه يستعمله فيما يكون ظاهره الوقف وفيما يصلح للمتابعات»[٤].

ويستبعد العيني ـ في بعض الأحيان ـ تعليل استعمال البخاري صيغة «قال لي»بكون الراوي ليس على شرطه، ولعل الرَّاجح عنده استعمال هذه الصيغة لعلَّة أخرى، كَأَنْ يكون الحديث مما أخذه البخاري بالمذاكرة أو المناولة.

---

(١) فتح الباري ٥/ ٥١٥ وانظر: النكت ٢/ ٦٠١.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٤٧ كتاب الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء قائماً، حديث (٩٧٦).

(٣) شرح الكرماني ٦/ ١١٤.

(٤) عمدة القاري ٥/ ٢٧٥.

فقد اعترض العيني على ابن حجر على تعليله استعمال هذه الصيغة عند البخاري بكون الرواي ليس على شرطه[١]، وذلك فيما رواه البخاري فقال:

«قال لنا مُحَمَّد بن يُوسف قال: حدثنا الأَوْزاعِيّ قال: حدَّثنا الزُّهْري»[٢].

فاستبعد العيني ذلك بقوله: «إذا كان الراوي على غير شرطه فكيف يذكره في كتابه»[٣].

- ومنه ما رواه البخاري فقال: «وقال مَحْمُود: حدثنا أبو أُسَامة قال: حدثنا هِشَام... إلخ»[٤].

قال العيني: «فيه: قال مَحْمود، ولم يقل: حدثنا مَحْمود أو أخبرنا لأن الظاهرَ أنه ذكره له محاورة ومذاكرة لا نقلاً وتحميلاً»[٥].

والظاهر أن اعتراض الإمام العيني مرجوح من جهتين:

١ - أن ما ذهب إليه ابن حجر هو مذهب أكثر المحقِّقين من أهل الحديث - كما بيَّنَّا -.

٢ - أن العيني نفسه ذهب إلى أن البخاري يستعمل هذه الصِّيغة فيما يصلُحُ للمتابعات والشَّواهد، وهي التي يُحْتَمَل فيها ما لا يُحْتَمَل في الأُصُول، كما أشار إلى ذلك العيني في كتابه[٦].

---

(١) انظر: فتح الباري ٢/ ٤١٩.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٤٦ كتاب الأذان، باب إمامة المفتون والمبتدع، حديث (٦٩٥).

(٣) عمدة القاري ٤/ ٣٢١.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٣١٢ كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة... حديث (٨٨٠).

(٥) عمدة القاري ٥/ ٨٨.

(٦) انظر: عمدة القاري٣/ ٢١١

ثالثاً ـ بيان العالي والنازل من أسانيد البخاري:

الإسناد العالي: هو الذي قلَّ عدد رجاله مع الاتِّصال، وكذا إذا تقدَّم سماع راويه، أو تقدَّمت وفاة شيخه[1].

الإسناد النازل: ضد العالي، وهو الذي بَعُدَت المسافة في إسناده[2].

ولعلوّ السند شأن كبير عند المحدثين، وذلك أنه يفيد قوَّة السند.

قال أبو عمرو بن الصَّلاح: «العلوُّ يُبعد الإسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففي قلَّتهم قلَّة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلي واضح.

وروي عن ابن حَنْبَل (ت ٢٤١هـ) أنه قال: «طلبُ الإسناد العالي سنَّةٌ عمَّن سَلَف»، وعن ابن مَعِين: قيل له في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟: قال: بيتٌ خالي وإسنادٌ عالي».

وطلب العلوِّ سُنَّة، ولذلك استُحِبَّت الرحلة فيه، فقد قيل لأحمد بن حنبل: «أيرحلُ الرجل في طلب العلو؟ فقال: بلى، والله شديداً، لقد كان عَلْقَمة والأسودُ يبلُغُهما الحديث عن عمر رضي الله عنه، فلا يقنعهما حتى يخرجا إلى عمر رضي الله عنه فيسمعانه منه»[3].

وتميَّز صحيح البخاري بالأحاديث الثُّلاثيات العوالي وهي: الأحاديث والآثار التي يكون بين الإمام الذي أخرج الحديث وبين من انتهى إليه سند الحديث ثلاثة من الرواة فقط[4].

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٥٨.

(٢) المرجع السابق ص ٣٦٢.

(٣) علوم الحديث ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧. وانظر: تدريب الراوي ٢/ ١٥٩ ـ ١٦١.

(٤) الثلاثيات في الحديث النبوي ص ٣٢.

قال الإمام ابن حَجَر: «أعلى ما يقع للبخاري ما بينه وبين الصحابي فيه اثنان، فإن كان الصحابي يرويه عن النبي فحينئذ تجتمع فيه صورة الثلاثي، وإن كان يرويه عن صحابي آخر، فلا»[1].

أما عِدَّتها فقد ذُكر أنها اثنان وعشرون، ومن غير المكرَّر ستة عشر حديثاً، وذهب العيني إلى أنها أكثر من عشرين حديثاً، وأشار إلى ثلاثة وعشرين منها.

ولأهمية هذه الأسانيد لفت إليها، ونبّه عليها كلما وردت في الصحيح.

- ومن ذلك ما رواه البخاري في كتاب العلم قال:

«حدثنا مَكِّي بنُ إبراهيمَ قال: حدثنا يزيدُ بنُ أبي عُبيد عن سَلَمة قال: سمعت النبي ﷺ: من يَقُل عليّ ما لم أَقُل فَلْيَتبوأ مَقْعَدَهُ من النَّار»[2].

قال العيني في بيان لطائف إسناده: «ومنها أنه من ثلاثِيّات البخاري، وهو أول ثلاثي

وقع في البخاري، وليس فيه أعلى من الثلاثيات، ويبلغ جميعها أكثر من عشرين حديثاً، وبه فُضِّلَ البخاري على غيره»[3].

وثَمة أحاديث تأخذ حكمَ الثُّلاثيات وصورتها خلاف ذلك، كأن يكون في السند تابعيان، أو صحابيان، بحيث يكون في الإسناد أربعة رواة، فهذا له حكم الثلاثيات لا صورتها، فيكون هذا من العلوِّ النسبي لا المطلق[4]، وقد أشار العيني إلى ما وقع من ذلك.

---

(١) فتح الباري ١/ ٤٦٩.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٥٢ باب إثم من كذب على النبي ﷺ، حديث (١٠٩).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٢١٦.

(٤) انظر: الثلاثيات في الحديث النبوي ص ٣٦.

ـ ومثاله ما رواه البخاري في كتاب الصلاة فقال: «حدثنا عُبيد الله بنُ موسى قال: حدثنا هِشَام بن عروة عن أبيه عن عُمَر بن أبي سَلَمة أن النبي ﷺ صَلَّى في ثوبٍ واحدٍ...»[١].

قال العيني: «وهذا سند عالٍ جداً يشبه سند الثلاثيَّات، ولو كان هشامٌ يرويه عن صحابي لكان ثلاثيَّاً حقيقة، لأنه يكون حينئذ بين البخاري وبين الصحابي اثنين، فيكون ثلاثياً، وهنا بينه وبين الصحابي ثلاثة، فيشبه الثلاثي من جهة العلو، وليس بثلاثيٍّ حقيقة»[٢].

ـ ومثله ما جاء في ما رواه البخاري فقال: «حدثنا عُبَيد الله بن مُوسى عن مَعْرُوف بن خَرَّبُوذ عن أبي الطُّفَيل عن عَلِيّ»[٣].

فإن صحَّ كون أبي الطفيل صحابياً فالسند في حُكْم الثلاثي. قال العيني: «وهذا الإسناد من عوالي البخاري، لأنه ملحق بالثلاثيات، من حيث إن الراوي الثالث منه صحابي، وهو أبو الطُّفيل المذكور، وعلى قول من يقول إنه تابعي ليس منها»[٤].

وكذلك الأسانيد الرباعيَّات، فهي من العوالي التي تميز بها صحيح البخاري وعلا فيها على أسانيد غيره، وكان العيني ينبِّه عليها أيضاً.

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٤٠ كتاب الصلاة في الثياب، باب الصلاة في الثوب الواحد. حديث (٣٤٩).

(٢) عمدة القاري ٣/ ٢٦٧، انظر فتح الباري ٢/ ١٧.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٥٩ كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم، حديث (١٢٧).

(٤) عمدة القاري ٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

ـ ومن ذلك ما رواه البخاري في كتاب الإيمان قال: «حدثنا أبو النُّعْمَان، قال: حدثنا أبو عَوَانة عن زياد بن عِلاقة قال: سمعت جَرير بن عبد الله يقول: . . .»[١].

قال العيني في بيان لطائف إسناده: «. . . ومنها أنه من رباعيات البخاري»[٢].

ولأهمية العلوّ في السند كان الإمام البخاري أحياناً يروي الحديث بطريقين صحيحتين، ويقدم إحداهما على الأخرى لسبب العلوّ، وقد لفت العيني النظر لذلك فنبّه عليه.

ـ ومن ذلك: ما رواه البخاري في كتاب العلم قال: «حدثنا آدَمُ قال حدثنا شُعْبَة قال: حدثني ابن الأَصْبَهاني، قال: سمعت أبا صَالِح ذَكْوان يحدث عن أبي سَعيد الخُدْري: قال النساء للنبي ﷺ: غَلَبَنا عليك الرِّجَال. . .».

ثم أتبعه بطريق أخرى فقال: «حدثنا مُحَمَّد بن بشَّار قال: حدثنا غُنْدَر قال: حدثنا شُعْبَة، عن عبدِ الرَّحْمن بن الأَصْبَهاني عن ذَكوان عن أبي سعيد الخُدْري عن النبي ﷺ بهذا، وعن. . .»[٣].

قال العيني: «فإن قلت: هل فائدةٌ في تقديمه الحديث الأول على الثاني؟ قلت: نعم، لأن الحديث الأول أعلى درجة من الثاني، إذ فيه بين شعبةَ والبخاريِّ رجلٌ واحد وهو آدَمُ، بخلاف الثاني، فإن بينهما رجلين، وهما بَشَّار وغُنْدَر»[٤].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣١ باب قول النبي ﷺ «الدين النصيحة»، حديث (٥٨).

(٢) عمدة القاري ١/ ٤٧٤.

(٣) صحيح البخاري١ / ٥٠، باب (هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم)، حديث (١٠١) وحديث (١٠٢).

(٤) عمدة القاري ٢/ ١٩٠.

ـ ومنه ما رواه البخاري في أبواب صفة الصلاة قال: «حدثنا يَحْيَى بن بُكَير قال: حدثنا اللَّيْث عن خَالِد عن سَعِيد عن مُحَمَّد بن عَمْرو بن حَلْحَلَة عن مُحَمَّد ابن عَمْرو بن عَطَاء. وحدثنا اللَّيْث عن يَزِيد بن أبي حَبِيب، ويزيد بن مُحمَّد عن مُحَمَّد بن عمرو بن حَلْحَلَة عن محمد بن عَمْرو بن عطاء أنه كان جالساً مع نفر...»[١].

قال العيني في بيان الرواية العالية والرواية النازلة: «فيه إسنادان: أحدهما عن اللَّيْث عن خالد، والآخر عن اللَّيث عن يَزيد بن أبي حَبِيب. وفيه أن بين اللَّيْث وبين محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة في الرواية الأولى اثنين، وبينهما في الرواية الثانية واسطة واحدة... وفيه إرداف الرواية النازلة بالرواية العالية على عادة أهل الحديث»[٢].

وبمقارنة أحاديث البخاري مع أحاديث مسلم يتبيَّن للعيني أن البخاري علا في بعضٍ منها على روايات مسلم.

ـ ومن ذلك: ما رواه البخاري في كتاب الإيمان قال: «حدثنا عُبيدُ الله ابنُ مُوسى قال: أخبرنا حَنْظَلة بن أبي سُفيان عن عِكْرِمة بن خالد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «بُنِيَ الإِسْلاَمُ على خَمْس...»[٣].

فساق العيني أسانيد روايات مسلم ليبين مجيئه خماسياً عنده، وقال: «من رباعيَّات البخاري، ولمسلم من الخماسيات، فعلا البخاريّ برجل»[٤].

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٨٤ باب سنة الجلوس في التشهد، حديث (٧٩٤).

(٢) عمدة القاري ٤/ ٥٧٤. وانظر: ٢/ ٨، ٥٨٩، ٥٩٣.

(٣) ١/ ١٢، باب الإيمان وقول النبي ﷺ بني الإسلام... حديث (٨).

(٤) عمدة القاري ١/ ١٨٦ والحديث ورواياته في صحيح مسلم ١/ ٤٥ كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام حديث (١٦).

ـ ومنه ما رواه في الإيمان أيضاً قال: «حدثنا أبو الوَلِيد قال: حدثنا شُعْبَةُ قال: أخبرني عبدُ الله بن عبدِ الله بن جَبْر قال: سمعت أنساً عن النبي ﷺ قال: آيةُ الإيمانِ حبُّ الأنصار. . .»(١).

قال العيني: «هذا الإسناد من رباعيات البخاري، فوقع عالياً، ووقع لمسلم خماسياً. . . وأخرجه مسلم عن ابن المُثنَّى عن عبد الرحمنِ بن مَهْدِيّ عن شُعْبة به»(٢).

ومن خلال تتبُّع الأسانيد يشير العيني إلى الروايات التي ينزل الراوي فيها، فيروي عن شيخه بواسطة.

ـ ومن ذلك ما رواه البخاري في كتاب الأذان قال:

«حدثنا عيَّاش بن الوَلِيد قال: حدثنا عبدُ الأَعْلى قال: حدثنا حُميد، قال: سألت ثابتاً البُنانيّ عن الرجل يتكلم. . .»(٣).

قال العيني: «إن حُمَيداً روى ههنا عن أنس بواسطة، وهو يروي عنه كثيراً بلا واسطة»(٤).

ـ ومثله ما رواه البخاري في كتاب الوضوء فقال: «حدثنا عُثمانُ قال: حدثنا جَرير عن مَنْصُور عن مُجاهِد عن ابن عبَّاس قال: مرَّ النبي ﷺ بحائط. . .»(٥).

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٤، باب علامة الإيمان حب الأنصار حديث (١٧).

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٣١ وحديث مسلم في صحيحه ١/ ٨٥ كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار من الإيمان، حديث (٧٤). وانظر عمدة القاري ١/ ٤٦٤، ٤٧٤، ٢/ ٢٩٥. . .

(٣) صحيح البخاري ١/ ٣٠، باب الكلام إذا أقيمت الصلاة، حديث (٦١٧).

(٤) عمدة القاري ٤/ ٢٢١.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٨٨، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله حديث (٢١٣).

قال العيني في إشارة إلى رواية أخرى نازلة: «هذا الحديث رواه الأَعْمَش عن مُجَاهِد عن طاوس عن ابن عبَّاس، فأدخل بينه وبين ابن عباس طاوساً، لما يأتي عن قريب أن البخاري أخرجه هكذا، وإخراج البخاري بهذين الوجهين يقتضي أن كليهما صحيح عنده، فيُحْمَل على أن مجاهداً سمعه من طاوس عن ابن عباس، وسمعه أيضاً من ابن عباس بلا واسطة، أو العكس»[1].

ـ ومن ذلك ما يرويه البخاري عن شيخ شيخه، فينزل في إسناده ما رواه البخاري في كتاب الوضوء فقال: «حدثنا مُحمَّد بن عبد الرَّحيم قال: أخبرنا سَعِيد بن سُليمان، قال: حدثنا عبَّاد عن ابن عَوْن عن ابن سِيرين عن أنس...»[2].

وسعيد بن سُلَيمان الثاني في السند هو من شيوخ البخاري، وقد نزل البخاري في روايته تلك، وإلى ذلك نبَّه العيني فقال: «إسناده نازل، لأن البخاري سمع من شيخِ شيخِه سَعِيد بن سُلَيمان، بل سمع من أبي عاصم وغيره من أصحاب ابن عَوْن، فيقع بينه وبين ابن عَوْن واحد، وهنا بينه وبينه ثلاثة أنفس»[3].

ـ ومثله ما رواه في كتاب الغسل قال: «حدثنا مُحَمَّد بن المُثنَّى قال: حدثنا أبو عَاصِم عن حَنْظَلَةَ عن القاسِمِ عن عائشةَ قالت...»[4].

وأبو عاصم من شيوخ البخاري، ونزل البخاري في روايته عنه.

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٥٩٣، وانظر: ٢/ ٤٤٨، ٣/ ١٤١، ٥/ ١٢١.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٧٥، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان حديث (١٦٩).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٤٨٥.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٠٢، باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل، حديث (٢٥٥).

قال العيني: «وفيه أن أبا عاصم من كبار شيوخ البخاري، وقد أكثر عنه في هذا الكتاب، لكنه نزل في هذا الإسناد، فأدخل بينه وبينه محمَّد بن المثنى»[(١)].

* * *

المبحث الثاني

جهود الإمام العيني في تعريف رواة صحيح البخاري وبيان أحوالهم[(٢)]

*** جهود الإمام العيني في تعريف رواة صحيح البخاري وبيان أحوالهم:**

تعريف الراوي:

١ ـ لغةً: رَوِيَ من الماء بالكسر، ومن اللَّبَن يروَى ريّاً ورِوىً، وتروّى القوم ورَوّوا: تَزَوَّدوا بالماء، والرَّوايا: الذين يحملون الحمالات، وروى الحديث والشعر، يرويه رِواية، وتروّاه وإن فلاناً لراويةُ الدِّيَات: حاملها، ومنه قولهم: هو راوية الحديث، ورَوَى الحديثَ: حَمَلَه، من قولهم: البعير يَرْوي الماء أي: يحمِلُه، وحديث مرويّ، وهم رُوَاة الأحاديث وراوُوها: حامِلوها كما يقال: رُوَاة الماء[(٣)].

٢ ـ في اصطلاح المحدثين: لم يصطلح علماء الحديث المتقدِّمون على تعريف للراوي، وإنما بيَّنوا مهمتَه وأحوالَه وشروطَه ضمن قواعدَ موضوعيةٍ وضعوها لقبول رواية الراوي أو ردِّها.

---

(١) عمدة القاري ٣/ ٢٤.

(٢) اتبعت في تقسيم مباحث الرواة تقسيمَ د. نور الدين عتر في كتابه منهج النقد في علوم الحديث.

(٣) انظر لسان العرب (روي) ١٤/ ٣٤٥ ـ ٣٤٩، وتاج العروس (روي) ٣٨/ ١٩٠ ـ ١٩٥. انظر: تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢/ ١٣٠.

وقد حقَّق أستاذنا الدكتور نور الدين عتر في ضبط تعريف للراوي فقال: «هو من تلقَّى الحديث وأدّاه بصيغة من صيغ الأداء»(١).

وبعبارة أخرى: «هو الذي يتلقَّى الحديث ممن نقله إليه بإحدى طرق التحمُّل التي ضبطها علماء الحديث، ويبلغها للآخذ عنه»(٢).

أولاً ـ جهود العيني في علوم أسماء الرواة:

يُعَدُّ عمدة القاري موسوعةً شاملةً لرجال صحيح البخاري، فقد استقصى الإمام العيني جهده في تعريفِ رجال الصَّحيح وبيان أحوالهم، فبحث ودقَّق، ونقل وعلَّق، حتى أوفى الغاية، وأغنى قارئه عن الرجوع إلى سواه من المصادر.

ولا أرى من المبالغة القول: إن تراجم الرواة في عمدة القاري لو جُمعت في سفر خاص لزاحمت في دقَّتها واستيعابِها كثيراً من كتب التراجم المتخصصة، إذ لا يخفى ما للبدر من طول باع في علوم التأريخ ـ وفن التراجم من فنونه ـ، وما له من براعة في علوم الحديث ـ وعلم الرجال من صنوفه ـ.

وتتجلَّى أهمية تراجم الرواة عند العيني من خلال استيفائه لما يتعلَّق بعلوم أسماء الرواة من ضبط وبيان كنىً وألقابٍ وأنسابٍ وتشابهٍ وغير ذلك.

وشمل ذلك الأجزاء الأولى من شرحه دون ما بعدها إذ لجأ إلى الاختصار حيناً، والإحالة حيناً آخر.

وقد نهج العيني في كلامه على رجال الحديث منهجاً مطوَّلاً تجلَّى في ما يلي:

(١) منهج النقد في علوم الحديث ص ٧٥.

(٢) الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين ص ٢٣٤.

أولاً ـ ضبط الأسماء:

من المعروف أن علوم الحديث عامَّة تتميز بالتَّدقيق والتَّمحيص، والنَّقد والتَّفصيل، فقد دأب علماء الحديث على سلوك منهجٍ علميٍّ في تحقيق النُّصوص للتَّأكد من سلامتها من أي تصحيفٍ أو تحريفٍ. فلم يقبلوا روايةَ من لم يميِّز الالتباس في الكلمات والتشابه فيها، ولاسيما ملتبس الأسماء التي لا تُستدرك بالمعنى. فتناقلوا النصوص وأسانيدها صحيحة سالمة من الخلل والتحريف، فقد روي عن مجاهد بن موسى قال: أتيت خالد بن القاسم المدائني فحدَّث فقال: «حدثني لَيْثُ بن سَعْد عن مُحَمَّد بن يَحْيى بن حِبّان، فقلت: «حَبَّان»، فقال: «حَبَّان، وحِبَّان شيء واحد»، فقمت وتركته»(١).

وقال أبو إسحاق النجيرمي: أولى الأشياء بالضَّبط أسماء الناس، لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله ولا بعده شيءٌ يدل عليه»(٢).

ولعلَّ الاطِّلاع على تراجم رجال البخاري في عمدة القاري يظهر التزام العيني بهذا المنهج العلمي الدقيق في كشف الإبهام وإظهار الخفي ورفع اللَّبْس عن أسماء الرواة، وقد سلك منهج سابقيه من علماء التراجم، وإن كان في تفصيله واستطراده إلى بحوث لغويَّةٍ مختلفاً عنهم في بعض الأحيان، واستعمل لذلك أساليبَ متعدِّدةً يمكن تحديدها في النقاط التالية:

١ ـ ضبط الاسم بالحركات وصفاً لا بالرمز للحركة:

عُني البدر العيني بضبط أسماء الرواة عنايةً فائقة، فكان يضبطُ كلَّ حرف

(١) تصحيفات المحدثين ص ٤ ـ ٥.

(٢) تدريب الراوي ٢/ ١٢، وتوجيه النظر ص ٣٥٢.

من حروف الاسم على حدة، سواء اشتبه بغيره أم لا مثل قوله في اسم: «الحَكَم ابن عُتَيبة»: «هو بالحاء المهملة والكاف المفتوحتين، وعُتيبة بضم العين المهملة. . .»(١).

واسم كُرَيب: «بضم الكاف وفتح الرَّاء، وسكون الياء آخر الحروف، وفي آخره باء موحدَّة»(٢)، وهو مع ذلك يبيِّن حقيقة الحرف ليميزه عما يشتبه به: كقوله: بالكاف المهملة، الباء الموحدة، والياء المثناة. . .

وقد يضبط اسم أبي الرَّاوي حيناً، وكذا أجداده ومن ذلك: ضبط اسم والد سَعِيد بن جُبَير: «بضم الجيم وفتح الباء وسكون الياء آخر الحروف»(٣) وجد عُمَر بن الخَطَّاب: «عُمَر بن الخطَّاب بنِ نُفَيلِ بنِ عبدِ العُزَّى بنِ رِياحٍ بكسر الراء وفتح الياء آخر الحروف، ابنِ عبدِ اللهِ بن قُرْط بنِ رزاحٍ بفتح الراء أمه، ثم زاي مفتوحة أيضاً»(٤).

ويبين اختلاف اللغات في الضبط، أو اختلاف الشُّرَّاح:

ـ مثل قوله في ضبط اسم «سَمرَة»: «وقال الغَسَّاني بسكون الميم تخفيفاً نحو في عَضد وهي لغة أهل الحجاز، وبنو تميمٍ يقولون بضمها»(٥).

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٢٥١، وانظر ١/ ١١٨، ٢/ ٤٣٨، ٣/ ١٨، ١٨١، ٥/ ٦٤، ١٤١، ١٧٤، ٦/ ١٧٩. . .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٦١.

(٣) المصدر السابق ٣/ ١٨١.

(٤) نفسه ١/ ٤٣.

(٥) ٣/ ١٨١ وفي تاج العروس العَضْد بالفتح لغة تميم كما في المصباح وبالضم وبالكسر وككتف، وهذه لغة أسد، وقال أبو زيد أهل تهامة يقولون العُضُد، مثل العُنُق، تاج العروس (عضد) ٣/ ٣٨٣ وفي المصباح المنير ص ١٥٧ قال: وفيها خمس لغات.

ـ وفي ضبط «جُنْدُب»: «بضمِّ الجيم والدال، وحُكِي فتح الدال، وعن بعضهم فيه كسر أوَّله وفتح ثالثه، فكأنه لغة من واحد الجَنَادب الذي هو طائر»(١).

ـ ومثل قوله: «عبدُ اللهِ بنُ أبي السَّفَر بفتح الفاء وحكي إسكانها، واسم أبي السَّفَر سَعيد بن يُحْمَد بضم الياء وفتح الميم، كذا ضبطه النووي، وقال الغساني: بضم الياء وكسر الميم»(٢).

ـ وكذا الاختلاف في تخفيف اللام من «سَلاَم» وتشديدها في قوله: «وذكر بعض الحفَّاظ أن تشديده لحن، وأما صاحب المطالع فادعى أن التشديد رواية الأكثرين، ولعله أراد أكثر شيوخ بلده، وقال النووي: لا يُوافَق على هذه الدَّعوى فإنها مخالفةٌ للمَشْهور»(٣).

٢ ـ ضبط الاسم بالنواحي الصرفية:

فقد ملك العيني زِمامَ فن الصرف وانقاد له عصيّه، فنجده غالباً ما يوظِّف علم الصَّرف لبيان شكلِ الاسم وأصلِ لفظه، فيضبط اسمَ الراوي على ضوء الصِّيَغ والأبنية التي نُقِل عنها الاسم، وهو ما لا نجده بهذا التوسُّع عند غيره من علماء الرِّجال، ولبيان هذا الجانب المتميِّز عنده نفصِّل في الأمثلة التي توضِّح ذلك، فمن ذلك أنه كان يبين ما جاء على صيغة اسم الفاعل:

---

(١) عمدة القاري ١/ ٣٠٧، انظر: تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٢٣٥ واللسان ١/ ٢٥٧ (جدب).

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٠٣، انظر شرح البخاري للنووي ص ١٢٦. وشرح الكرماني ١/ ٨٧.

(٣) عمدة القاري ١/ ٢٥١، انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ١٣٤.

ـ مثل: «مُحَمَّد بن مُقَاتل: بصيغة الفاعل من المُقَاتلة»[١]، و«إبراهيم بن المُنْذِر: بوزن اسم الفاعل من الإنذار»[٢]، و«جُبَير بن مُطْعِم: بلفظ اسم الفاعل من الإطعام»[٣]، و«محمَّد بن المُنْكَدِر: بوزن اسم الفاعل من الانكدار»[٤].

أو على صيغة اسم المفعول:

ـ مثل: «مُحَمَّد بن المُثَنَّى: بلفظ المفعول من التثنية بالمثلثة»[٥]، و«مُخَوَّل: بلفظ اسم المفعول من التخويل»[٦]، و«مُؤَمَّل: بلفظ اسم المفعول من التأميل»[٧].

أو ما جاء على وزن اسم التفضيل:

ـ مثل: «الأَعْلم على وزن أفعل الذي هو للتفضيل»[٨]، و«زَيْدَ بن أَسْلَم على وزن أفعل التفضيل»[٩].

أو على صيغة المبالغة:

ـ مثل: «هَمَّام: على وزن فعَّال بالتَّشديد»[١٠]، و«سَيَّار: على وزن فَعَال»[١١].

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٤٠.
(٢) ٢/ ٤٦.
(٣) ٣/ ١٨.
(٤) ٤/ ١٧٠، ٥/ ١٤، ٣٩٤، ٥٢٠، ٧/ ٦٩، ١٥/ ١٨٤، ١٩٢.
(٥) ١/ ٢٢٥، ٣/ ٥٢٢، ٥/ ٣٩.
(٦) عمدة القاري ٣/ ٢٠.
(٧) ٥/ ٤٨٢، ٦/ ٤٣٩، ٧/ ٢٤٠.
(٨) ٤/ ٥٠٧.
(٩) ٦/ ٥٧٩، ١٣/ ١٩.
(١٠) ٢/ ٦٦٣، ٣/ ٣٥١، ٤٠١، ٤/ ٥٠٧، ٥/ ٤٠٨.
(١١) ٦/ ٥٧٩، ١٣/ ١٩.

أو ما جاء على وزن الفعل:

ـ مثل: «أبو اليَسَع: بلفظ المضارع من وَسِع يَسَع»[١]، و«يَعْلَى على وزن يَرْضى»[٢].

أو على صيغة التصغير:

ـ مثل: «الحَكَم بن عُتَيْبَة: تصغير عَتَبة الباب»[٣]، و«بُرَيد: مصغَّر بُرْد»[٤]، و«عُبَيد الله بن عبد الله بالتكبير في الأب والتصغير في الابن»[٥]، و«يَزِيد ابن زُرَيع: تصغير زَرْع»[٦].

أو على وزن المؤنث:

ـ مثل: «وَرْقَاء: مؤنث الأَوْرق»[٧]، و«الشَّعثاء: مؤنث الأَشْعَث»[٨].

وقد يبين وزن الكلمة بالمثال الشهير:

ـ مثل: «أَسْماء: على وزن حَمْراء»[٩]، و«وَبَرَة: بالواو والباء الموحدة والراء المفتوحات على وزن شَجَرَة»[١٠]، و«عُثْمَان بن فَرْقَد: على وزن جَعْفَر»[١١].

---

(١) ٨/ ٣٢٦.

(٢) ٩/ ٦٤٥.

(٣) ٢/ ٥١٢، ٣/ ٤٧، ٩/ ٤٨٥.

(٤) ٣/ ٥٥٠.

(٥) ٤/ ٥٧١، ٦/ ١٠٦.

(٦) ٤/ ٤٧٢، ٦/ ١٨٧، ٥٥٠، ٤٦١، ٧/ ١٨، ٧/ ٢١٠، ١٣/ ٥٧.

(٧) ٧/ ٢٧، ٤٦٩، ١٠/ ٢٠.

(٨) ١٠/ ٦٣٨.

(٩) عمدة القاري ٢/ ٥٢٥، ٥/ ٢٣٠، ٨/ ٦٤٣.

(١٠) ٧/ ٣٧١.

(١١) ٨/ ٥١٩.

كما كان يشير إلى الاسم الذي جاء على صورة النسبة ولا يُقْصد به تلك النسبة.

- ومن ذلك رواة البخاري: المَكِّي بن إبراهيم وحَرَمِيّ بن عُمارة والأعرابي.

فالمكِّي من أهل بَلْخ، وحَرَمي ليس من الحرم، والأعرابي لم يكن أعرابياً.

كان العيني يشير إلى ذلك ويؤكِّد كلَّما مر الاسم ومن ذلك قوله: «ولفظ المَكِّي اسمه على صورة النسبة، وليس بمنسوب إلى مَكَّة»[1]، وقوله: «الحَرَمِيّ ابن عَمَارَة: ليس هو بمنسوب إلى الحَرَم أصلاً، لأنه بَصْري الأصل والمولد والمنشأ والمسكن والولادَة»[2]، وقوله: «عَوْف بن أبي جَمِيلة المعروف بالأعرابي، وليس بأعرابي»[3].

وبيَّن العيني أنَّ من ظنَّ أن هذا نسبة ليس له إلمام بعلوم الحديث فقال: «حَرَمِي بن حَفْص... رُبَّما يظنه من لا إلمام له بالحديث أنه نسبة»[4].

ووهم الكرماني حين فهم من كلامه إثبات نسبة المَكي إلى مكة فاعترض عليه في مواضع متكررة حيث يرد اسمه[5] ومن ذلك قوله: «وقد وَهم الكرماني فقال: مكِّي نسبة إلى مكة، وقال في موضع آخر: «كالمنسوب إلى مكة»[6]،

(١) ٧/ ٢٣٤.
(٢) عمدة القاري ١/ ٢٧٠.
(٣) ١١/ ١٣٤.
(٤) ١/ ٣٤٠.
(٥) انظر ٧/ ٩١، ٢٣٤، ١٤/ ٥١، ١٥/ ٨٧، ٢٥٢.
(٦) ١٠/ ٥٦١.

«وقال الكرماني: ومكِّي بلفظ المنسوب إلى مكة المشرَّفة، قلت: ظنَّه منسوباً، ولم يَدْر أنَّه اسمه»[١].

واعترض ابن حَجَر أيضاً على الكرماني حين فهم من ظاهر كلامه النسبة إلى مكة، لكن العيني مع ذلك ردَّ كلام ابن حجر، ووضَّح مراد الكرماني من كلامه وذلك حين قال: «وقال الكرماني: هو المنسوب إلى مكة، وقد اعترض عليه بعضهم (أي: ابن حجر) بأن قال: منسوب إلى مكَّة، وليس كذلك، بل هو اسمه، وهو من بَلْخ، قلت: أراد به الكرماني أنه على صورة النسبة إلى مكة، ولم يدّع أنه منسوب إلى مكة حقيقة»[٢].

ويا ليت شعري لو أنهما تركا الكرماني وشأنه، فكلامه غير مردود، وكلُّهم فهم المقصود وتنبَّه للمنسوب.

ـ ومن ذلك بيان العَلَم الذي دخلت عليه (الـ) التي: تدخل على بعض الأسماء المنقولة للدَّلالة على الالتفات إلى ما نُقِلَت عنه من صِفَةٍ أو ما في معناها[٣].

وفي رجال البخاري كثير ممن تسمَّى بأسماء دخلت عليها (الـ) فكان العيني يوضح المقصود منها، وينهج أسلوباً تعليمياً توضيحياً يعتمد على السؤال والجواب لبيان الفرق بين اللام المعرِّفة، واللام الزائدة، واللام التي تأتي للَمْحِ الصِّفة: فقال في الألف واللام في «المُغِيرة»:

ـ «المُغِيرة: وهو باللام، مثل الحَارث على أنه عَلَمٌ يدخله لام التعريف

(١) عمدة القاري ١٤/ ٩٥.
(٢) ٧/ ٩١.
(٣) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٨٤ ـ ١٨٥.

على سبيل الجواز، لا مثل النَّجم للثريا، فإن التَّعريف باللام لازم فيه، فإن قلت: لماذا يدخلون اللام في مثل المغيرة وما فائدته؟ قلت: لِلَمْحِ الوصفيَّة»(١).

ـ وكذا في: «إسماعِيل بن الخَلِيل»: الخليل: بالألف واللام، فإن قلت هو عَلَم فلا تدخله أداة التعريف قلت: إذا قصد به لمح الصفة يجوز كما في العبَّاس والحارث ونحوها»(٢).

ومن جملة المنهج التفصيلي في بيان الاسم وتوضيحه بيان المنصرف وغير المنصرف:

كان البدر العيني يلفت النظر إلى الاسم غير المنصرف، ويجتهد في بيان سبب منعه من الصرف ومن ذلك:

ـ أصله واشتقاقه كاسم «حَيَّان» إذ يقول فيه: «وحَيَّان إن أُخِذ من الحِين ينصرف، وإن أخذ من الحياة لا ينصرف»(٣) وكذا اسم حَسَّان(٤).

ـ أو وزنه، كقوله في «أَبَان»: «أَبَان وزنه فَعَال كَغَزَال، فعلى هذا فهو منصرف، والهمزة فاء الكلمة أصلية، والألف زائدة، وهو الصحيح المشهور وقول الأكثرين»(٥).

وكقوله في منع «مُضَر» من الصرف واعتراضه على الكرماني إذ قال: «ورُوي غير منصرف للعلمية والعدل، مثل «عُمَر» وقال الكرماني أما باعتبار

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٥١٨.

(٢) ٣/ ١١٢.

(٣) عمدة القاري ١/ ٣٠٦، ٤١٥، ٣/ ٤٣٩، ١٣/ ٢٠٦، ١٥/ ٢٤٨.

(٤) ٣/ ٤٨٧، ١٠/ ٥٣٥، ١٣/ ٣٢٤.

(٥) ١/ ٣٨٥ وهو قول النووي والكرماني. انظر تهذيب الأسماء والصفات ١/ ١/ ٩٧ وشرح الكرماني ١/ ١٧٦.

العجمة. قلت: هذا بعيد لأنه لفظ عربي خالص من: مَضَر اللبنُ يَمْضُرُ مُضُوراً، وهو الذي يَحْذِي اللسان قبل أن يَرُوبَ...»[١].

كان يوضح ويفصِّل في بيان الأسماء الأعجمية التي تردَّد كثير منها في صحيح البخاري، فيبيِّن أصلها ومعناها ومنعها من الصرف، واستطرد أحياناً في بيان ذلك، ومن الأمثلة على توسعه في ذلك كلامه على اسم «يوسُف»: إذ نجده لا يقتصر على إطلاق الحكم عليه بكونه أعجمياً، بل يذكر الخلاف فيه، ويرجح اعتماداً على قواعد منهجية تقوم على الاستقراء والتحليل، إذ قال فيه: «عبد الله بن يُوسُف...»: يوسف: هو اسم عبراني، وقيل: عربي، قال الزمخشري: وليس بصحيح لأنه لو كان عربياً لانصرف لخلوه عن سبب آخر سوى التعريف»[٢].

ثم أورد دليلاً آخر على عجمة الاسم فقال: «فإن قلت: فما تقول فيمن قرأ يوسِف» بكسر السين أو يوسف بفتحها، هل يجوز على قراءته أن يقال: هو عربي لأنه على وزن المضارع المبني للفاعل أو المفعول من آسف، وإنما منع الصرف للتعريف ووزن الفعل؟ قلت: لا، لأن القراءة المشهورة قامت بالشهادة على أن الكلمة أعجمية، فلا تكون تارة عربية وتارة أعجمية، ونحو يُوسُف يُونُس، رويت فيه هذه اللغات الثلاث، ولا يقال: هو عربي لأنه في لغتين منها بوزن المضارع من آنس وأونس»[٣].

---

(١) عمدة القاري ٣/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤. انظر اللسان «مضر» ٥/ ١٧٧ ـ ١٧٨، وانظر شرح الكرماني ٤/ ٥٢.

(٢) عمدة القاري ١/ ٦٩.

(٣) عمدة القاري ١/ ٧٠، الكشاف ٣/ ٢٥١ وإلى ذلك ذهب أبو حيان انظر: البحر المحيط ٦/ ٢٣٦ وفي الصحاح: قال الفراء: يوسُف ويوسَف ويوسِف ثلاث لغات، وحكى فيه الهمز أيضاً ٤/ ١٣٣١.

ثم اعترض على من حكم عليه بأنه عربي معتمداً على استنتاج منطقي يدحض ذلك الحكم فقال: «ثم الذين ذهبوا إلى أنه عربي قالوا: اشتقاقه من الأَسَف وهو الحُزْن، والأَسِيف وهو العَبْد، وقد اجتمعا في يُوسُف النبي عليه السلام، فلذلك سُمِّي يوسُف، وهذا فيه نظر لأن يَعقوب عليه السلام لما سمَّاه يوسف لم يلاحظ فيه هذا المعنى، بل الصَّحيح على ما قلنا: إنه عبراني، ومعناه جميل الوجه في لغتهم»[١].

وكذا بين اسم «سِيَاه» في منعه من الصرف وأسباب ذلك، واعترض على من قال إنه عربي ووضح ذلك بقوله: «وهو بالفارسيَّة، ومعناه الأسود[٢]، ويجوز فيه الصرف ومنعه، أما منعه فللعلمية والعجمة، وأما صرفُهُ فلعدَم شرط المنع، وهو أن يكون عَلَماً في العجم، ولفظ سياه ليس بعلم في العجم، فلذلك يكون صرفه أولى، وقال بعضهم: وهو فارسي، وقيل عربي. قلت: قوله: وقيل عربي، غير صحيح لعدم تصرف وجوه الاشتقاق فيه»[٣].

ومثل ذلك استطرد وأطال في مناقشة علَّة منعِ الأسماء الأعجمية من الصرف «مَاهِك»[٤] «يَنَاق»[٥] مسهباً ومناقشاً.

تلك الإطالة والاستطراد اللذان درج عليهما العيني في أوائل كتابه، نجدهما يتناقصان أحياناً ليقتصر على بيان معنى الاسم الأعجمي، كقوله في «ابن

(١) الصفحة نفسها من عمدة القاري.

(٢) انظر: قاموس الألفاظ الفارسية ص ٣٩٤ وفي كتاب الألفاظ الفارسية المعربة، سايه.

(٣) عمدة القاري ٣/ ٣٥٩.

(٤) عمدة القاري ٢/ ١١.

(٥) عمدة القاري ١٥/ ١١٦.

بَاذام»: «وهو لفظ فارسي بمعنى اللَّوز[١] و«شاذان» معرب ومعناه فرحين باللقاء[٢].

بيان معنى الاسم:

تفنَّن العيني في عنايته بأسماء الرواة، إذ لم يَدَعْ سبيلاً إلى توضيحها ورفع اللَّبْس عنها إلا وسلكها، فتعدَّدت أساليبه في ذلك من عناية بضبطٍ وبيانٍ لتركيب كما مر، وزيادة في إبانة لفظه وإزالة أدنى إشكال عنه، ويبرز هنا مظهر من مظاهر حسِّه اللغوي الذي وظَّفه في كثير من مناحي الشرح، فكان يبين مدلولَ الاسم من خلال واحد من الأمور التالية:

ـ دلالة لفظه ومعناه المعجمي، كقوله: «رِبْعي بن حِرَاش، جمع الحَرْش وهو الأثر»[٣] و«عُبَيْد بن جُرَيج: مصغر الجُرْج وعاء يشبه الخُرْج»[٤] و«ابن أبي فَدِيك: من فَدَّكْت القطن إذا نَفَشْته»[٥] و«شِنْظِير: ومعناه في اللغة السَّيِّءُ الخُلُق»[٦].

ـ ذكر مرادفه: كقوله: «يَزيد بن زُرَيع: مصغر الزَّرْع المُرادف للحَرْث[٧]، «صَدَقَة: بلفظ أخت الزكاة»[٨] و«أبو الغَيْث: مرادف المطر»[٩].

---

(١) عمدة القاري ١/ ١٨٦.

(٢) عمدة القاري ١١/ ١٩٦ انظر قاموس الفارسية ص ٤٠٣.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٢٠٧، انظر اللسان (حرش) ٦/ ٢٨٠.

(٤) عمدة القاري ٢/ ٤٦٦ انظر اللسان (جرج) ٢/ ٢٢٤.

(٥) عمدة القاري ٤/ ٣٦٨ انظر اللسان (فدك) ١٠/ ٤٧٣.

(٦) عمدة القاري ٥/ ٦٢٣ انظر اللسان (شظر) ٤/ ٤٠٩.

(٧) عمدة القاري ٦/ ٤٦١.

(٨) ١٠/ ٤٥٥.

(٩) ١٠/ ٥١، ١١/ ٢٦٣.

ـ بيان ما نقل عنه: مثل: «ابن أبي الفُرات[١]: بلفظ النهر المشهور»، و«سَيْف: بلفظ الآلة القاطعة»[٢] و«ثَوْر»[٣] و«نُمير»[٤] و«ابن أبي ذِئْب»[٥] كلٌّ منهم: «باسم الحيوان المشهور».

ـ ذكر ضده: تكرر ذلك كثيراً في ثنايا كتابه مثل:

«ابن مَيْسَرة: ضد الميمنة»[٦] و«ابن أبي كَثِير: ضد القَلِيل»[٧] و«ابن مَرْحُوم: ضد المُعَذَّب»[٨]، و«جُوَيْرِيَة: ضد الوَاقِفة»[٩] و«خَارِجَة: ضد الدَّاخِلَة»[١٠].

بيان من وافق اسمه اسم أبيه:

وهو فنٌّ لطيفٌ تنبَّه له المصنِّفون، فعُنُوا به، ورَصَدوا أسماء رواة وافقت أسماؤهم أسماء آبائهم وذكروه في كتبهم.

وكان للعينيِّ اهتمامٌ بأسماء رجال البخاري ممَّن كانوا على ذلك الوصف، فنبَّه عليهم، وذلك مثل: «عَبْد اللهِ بن عبد الله بن جَبْر» قال العيني: «وافق اسمُه

(١) عمدة القاري ٦/ ٢٦٩.
(٢) ٧/ ٤٦٤.
(٣) ٨/ ٤١٢، ١٠/ ٥١، ٢٤٣.
(٤) ١٠/ ٣٩٨.
(٥) ١٣/ ٩٥.
(٦) ٤/ ١٢٣، ١٤٥، ٤/ ١٢٣، ٥/ ٣٩٤، ٦/ ١٨٩.
(٧) ٢/ ١٣٣، ٦/ ١٩٢، ٧/ ١٦٤، ٤٧٧، ٦٢٣.
(٨) ٨/ ٥٥١.
(٩) ٨/ ٦٤٣.
(١٠) ١١/ ٩٧.

اسمَ أبيه»[١]، و«عبَّاد بن عبَّاد المُهَلَّبي» قال العيني: «وافق اسمه اسم أبيه»[٢]، وكذلك: عبد اللهِ بن عبدِ الله بن الحَارث بن نَوْفَل[٣] وعبد الأعلى بن عبد الأعلى[٤] وغيرهم.

بيان الأسماء المشتركة بين الرجال والنساء:

مثل: «عبد الله بن محمَّد بن أَسْماء» قال العيني: ««أسماء» من الأعلام المشتركة بين الذكور والإناث»[٥].

وجُويرِيَة بن أسماء قال العيني: وجويرية: تصغير جَارِية بالجيم، وهو من الألفاظ المشتركة بين الرجال والنساء»[٦]، وكذلك زُهْرَة بن مَعْبَد[٧] وغيرهم[٨].

ثانياً ـ بيان كنى الرواة:

أي بيان أسماء من اشتَهَر بكنيته، وكُنَى من اشتهر باسمه[٩].

والكُنْيَة هي أن يتكلَّم بشيء يُسْتَدلُّ على المكنى عنه[١٠] والكنية على ثلاثة أوجه:

---

(١) ١/ ٢٣١.
(٢) ٤/ ١٠.
(٣) ١٤/ ٧٠٨.
(٤) ٧/ ٣١٣.
(٥) نفسه.
(٦) ٧/ ٣٤٣، ٩/ ٥٩.
(٧) ٧/ ٤٥٠.
(٨) انظر ٩/ ٢٩٠، ١٢/ ٧٥.
(٩) تدريب الراوي ٢/ ٣٣٩.
(١٠) المصباح المنير ص ٢٠٧.

أحدها: يُكْنى به عن شيء يُسْتَفْحَش ذكره.

الثاني: أن يُكْنى الرجل توقيراً له وتعظيماً.

الثالث: أن تقوم الكُنْيَة مقامَ الاسم فيُعْرَف صاحبها بها كما يُعْرَف باسمه، كأبي لهب، عُرِف بكنيته فسمَّاه الله تعالى بها[١].

والكنية على ما اتَّفق عليه أهل العربية هو ما صُدِّر بأبٍ أو أمٍ أو ابنٍ، على الأصحِّ في الأخيرَين[٢].

أهمية هذا الفن:

ومعرفة الكنى فنٌّ مهم مطلوب، وفائدة ضبطه ـ كما قال السخاوي ـ: الأمن من ظن تعدُّد الراوي الواحد المُكْنى في موضع والمُسَمَّى في آخر[٣]، قال ابن الصلاح: «ولم يَزَلْ أهل العلم بالحديث يعتنون به ويتحفظونه ويَطَّارحونه فيما بينهم وينتقصون مَنْ جهله، يعني كما عِيب على الجَمَال بنِ هشام إمام العربية بأنه رام الكشف عن ترجمة أبي الزِّناد فلم يهتدِ لمحلِّه من كتب الأسماء لعدم معرفة اسمه مع كونه معروفاً عند مبتدي الطلبة»[٤].

وربما ينشأ عن إغفاله زيادةٌ في السَّند أو نقص فيه وهو لا يشعر، فقد روى الحاكم من حديث أبي يوسُف عند أبي حَنيفة عن مُوسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شدَّاد، عن أبي الوليد مرفوعاً: «مَنْ صَلَّى خَلْفَ الإمامِ فإن قراءَتَه له

(١) لسان العرب (كني) ١٥/ ٢٣٣.

(٢) تاج العروس (كني) ٣٩/ ٤٢٢.

(٣) فتح المغيث ٤/ ٢١٣.

(٤) انظر: تاج العروس (كني) ١٠/ ٣١٩.

قراءَة» قال الحاكم: «عبد الله بن شَدَّاد هو أبو الوليد، بيَّنه ابن المَدِينيّ، قال الحاكم: ومن تَهَاوَن بمعرفة الأسامي أورثه مثل هذا الوهم»[١].

ولأهمية هذا الفن وعناية العلماء به أولى الإمام العيني اهتمامه رجال الصحيح، فبيّن كناهم، وفصّل في بيان ذلك متَّبِعاً نهج علماء الرِّجال في التعريف بكنية كل راوٍ وبيان ما يتعلق بذلك.

واللّافت أن الإمام العيني دأب على بيان كنى الرواة المذكورين بأسمائهم في السند، والعكس، أي: بيان أسماء المذكورين بكُنَاهم، وذلك في شرحه عامة، وثمة تكمن أهمية هذا الفن لرفع الوهم عن الرواة المشتبهة أسماؤهم أو كناهم.

ومن ذلك: ذُكِرَ أبو عَوانَة في سندٍ فقال العيني: «واسمه الوَضَّاح بن عبد الله اليَشْكُرِي»[٢] و«مَالك بن أَنَس قال العيني: أبو عبد الله المَدَني»[٣].

كما كان يشير إلى كل ما يتعلَّق بالاسم والكنية وفقاً لمنهج علماء الرجال، كبيانه من اشتهر بكنية، أو من كان اسمه كنيته، مثل قوله: «أبو أُسامة حَمَّاد بن أُسامة، وشهرته بكنيته أكثر»[٤] و«سُلَيم بن الأَسْود أبو الشَّعثاء، وشُهِرَ بكنيته أكثر من اسمه»[٥] وقوله: «أبو بكر بن عَبْد الرَّحمنِ بن الحارث، قيل: اسمه مُحَمَّد، وقيل أبو بكر . . . والصحيح أن اسمه وكنيته واحد»[٦].

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث ص ١٧٨ ـ ١٧٩ وعلوم الحديث ص ٨٦ وتدريب الراوي ٢/ ٢٧٩ وفتح المغيث ٤/ ٢١٤.

(٢) عمدة القاري ١/ ١١٨ وانظر: التاريخ الكبير ٤/ ١٨٠.

(٣) عمدة القاري ١/ ١٩٤، انظر: التاريخ الكبير ٥/ ٤٢٥.

(٤) عمدة القاري ٢/ ١٠٦. انظر: تهذيب التهذيب ٣/ ٣.

(٥) عمدة القاري ٢/ ٤٧٣، انظر: تهذيب التهذيب ٤/ ١٤٨.

(٦) عمدة القاري ٤/ ٥١٧، انظر تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٨.

وعني أيضاً بالإشارة إلى من اختلف في كنيته أو اسمه، كقوله في ترجمة زَيد بن خالد الجُهَني: «زيد بن خالد الجُهَني، يكنى أبا طلحة، وقيل: أبا عبد الرحمن، وقيل أبا زُرْعة»(١)، وفي ترجمة أمِّ هانىء بنت أبي طالب: «واسمها فَاخِتة، وقيل عاتِكة، وقيل: فَاطِمة، وقيل هِنْد»(٢).

ثالثاً ـ بيان ألقاب الرواة:

واللقب هو ما يسمى به الإنسان بعد اسمه العلم من لفظة تُشْعِر برِفعَة مُسَمَّاه ومدحه، أو ضِعَتِه وذمِّه، كزين العابدين وأنف الناقة(٣).

أهمية معرفته:

تبوَّأ هذا الفن من فنون علوم الرواية مكانةً مهمَّةً لدى علماء الحديث، فتحدَّثوا عن ألقاب الرواة التي يشتهرون بها، وتحرَّوا في ذلك.

وخطورة هذا الفن تنبثق من أمرين هما:

١ ـ أنَّ كثيراً من الرواة يُذكَرون في الأسانيد بألقابهم دون أسمائهم، فيصعب معرفة حال السند لمن لا يدري لقب الراوي، ويتوقَّف العمل بحديثه حتى يُعْرَف حاله من الثقة والضبط والإتقان والحفظ.

٢ ـ أنَّ من لا يعرف الألقابَ قد يظنُّها أسامي، فيجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في آخر شخصين، كما وقع لجماعة من أكابر الحُفَّاظ، منهم ابن المَديني، فرَّقوا بين عبد الله بن أبي صالح أخي سُهيل، وعَبَّاد بن أبي صالح فجعلوهما اثنين، وإنما عبَّاد لقب لعبد الله لا أخٌ له باتفاق الأئمة(٤).

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١٥٠، انظر: الاستيعاب ٢/ ٥٤٩.

(٢) عمدة القاري ٣/ ٦٤، انظر الاستيعاب ٤/ ١٩٦٣.

(٣) انظر: الصحاح (لقب) ١/ ٢٢٠، التعريفات للجرجاني ص ٢٤١، اللسان (لقب) ١/ ٧٤٣.

(٤) انظر: علوم الحديث ٢٧٠، وفتح المغيث ٤/ ٢٢١، وتدريب الراوي ٢/ ٣٥٨.

وقد عُني الإمام العيني ببيان ألقاب المحدثين كعنايته بكُنَاهم، فكان يبيِّن أسماء الرواة المذكورين بألقابهم في السَّنَد والعكس وذلك في سائر كتابه، ومن ذلك قوله في «الأَعْرَج» المذكور بلقبه في السَّنَد: «وهو أبو دَاودُ عبدُ الرحمن بنُ هُرْمُز»[١] و«محمد بن حَرْب» المذكور باسمه: «هو الأَبْرَش، أي الذي يكون فيه نُكَتٌ صِغَار يخالف سائر لونه»[٢].

وعُنِي أيضاً بالتَّفصيل في بعض الألقاب وإيراد ما ذكره علماءُ الرِّجال في تراجمهم.

ومن ذلك بيان معنى اللَّقَب وسببه، مثل: «محمَّد بن عبدِ الرَّحِيم المعروف بصَاعِقة: قال العيني: لُقِّب بذلك لسرعة حفظه وشدة ضبطه»[٣]، وكذا غُنْدَر: قال العيني: «ومُحَمَّد ابن جَعْفر المعروف بغُنْدَر لقب له، لقَّبه به ابن جُرَيج لما قدم البصرة وحدَّث عن الحسن، فجعل محمد يكثر التَّشغيب عليه، فقال: اسكت يا غُنْدَر، وأهل الحِجاز يُسَمُّون المشغب غُنْدراً»[٤].

ومن ذلك: «المُجْمَر»[٥] و«البَطِين»[٦] و«الغَسِيل»[٧] و«النَّبِيل»[٨].

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٢٢٥، انظر: تهذيب التهذيب ٦/ ٢٥٧.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٩٩، انظر: تهذيب التهذيب ٩/ ٩٥.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٣٧٢، ٦/ ٣٣٢، ٨/ ١٥٦، ١٠/ ١٨. انظر: تهذيب التهذيب ٥/ ١٨٧.

(٤) عمدة القاري ١/ ٣١٨، انظر: تهذيب التهذيب ٥/ ٦٠.

(٥) عمدة القاري ٢/ ٣٤٩، ١٤/ ٧١٠.

(٦) عمدة القاري ٥/ ١٨٥.

(٧) عمدة القاري ١٤/ ٦٧٣.

(٨) عمدة القاري ٣/ ٢٤.

ومن ذلك إشارته إلى الألقاب التي على خلاف ظاهرها، مثل: «الفَقِير» لقب يزيد بن صُهَيب، قال العيني: «وقيل له الفَقِير لأنه كان يشكو فَقَار ظهره، ولم يكن فقيراً من المال»(١). ولقب «عَارم» الذي لقب به أبو النعمان مُحَمَّد بن الفَضْل، إذ قال: «العارم: الشِّرِّير المُفْسد، . . . وكان رحمه الله بعيداً منه، لكن لزمه هذا الَّلقَب فاشتهر به»(٢).

وثمة مسألة مهمة ألمح إليها العيني وهي جواز ذكر الرواي بلقبٍ أو صفةٍ يكرهها، فقد ذهب المحقِّقون من أهل العلم أن ذلك يجوز إن لم يُعْرَف الراوي إلا بذلك، أي: ليتميز الراوي عن غيره بغير قصد أو ذم(٣).

وقاس العيني الحاجة إلى تعريف الرُّواة بما يشتهرون به بالحاجة إلى الجَرْح فقال: «يجوز ذِكْرُ الرَّاوي بلقَبِه أو صِفَتِه التي يكرهُها إذا كان المرادُ تعريفَه لا نقصَه كما يجوز جَرْحُهم للحاجة»(٤).

رابعاً ـ بيان أنساب الرواة:

تعريف النسب:

النَّسَب في اللغة: القرابة، ونسبتُ فلاناً إلى أبيه أنسبه نسباً إذا رفعت في نسبه إلى جدِّه الأكبر. وقال ابن السِّكِّيت: ويكون من قبل الأم والأب، وقال الّلبلي: النسب معروف، وهو أن تذكرَ الرَّجُل فتقول: هو فلانُ بنُ فلان، أو

(١) عمدة القاري ٣/ ١٩٣، ١٠/ ٤٥٢، انظر: الكاشف ٢/ ٣٨٤، وتهذيب التهذيب ١١/ ٢٩٥.

(٢) عمدة القاري ١/ ٤٧٣.

(٣) انظر توجيه النظر ص ١٩٥.

(٤) عمدة القاري ٢/ ٢٥٥.

تنسبه إلى قبيلةٍ أو بلدٍ أو صناعةٍ[١].

أهميته ومكانته:

عُنِي العرب بأنسابهم، فحفظوها وَرَوَوْها في جاهليَّتهم، ودوَّنوها في إسلامهم، وأصبحت لديهم علماً له فوائدُه وقواعدُه، وقد أطلقَ العرب على الأنساب اسم العِلْم، وأنكروا على من جَهِلَه. قال ابن عبد البَرِّ: «وهو علم لا يليق جهله بذوي الهمم»[٢].

ومن هذا المنطلق أولاه المحدثون عنايتهم، وأوردوه في مصنَّفاتهم، بل جعلوا معرفَته نوعاً من أنواع علوم الحديث، منهم الحاكم قال في معرفة علوم الحديث: «النَّوع التاسع والثلاثون من معرفة الحديث: هذا النوع من هذه العلوم معرفة أنساب المحدثين من الصحابة إلى عصرنا هذا، فقد أمرنا سيدنا المصطفى ﷺ بذلك»[٣].

وعُنِي بهذا الجانب أيضاً الشُّرَّاحُ الذين فصّلوا في ألفاظ الأحاديث سنداً ومتناً، كالكرماني الذي أولى هذا الجانب اهتماماً بقَدَر ما تمسُّ الحاجة إليه، وكابن حَجَر الذي أفرد في مقدمة شرحه فصولاً في بيان ذلك، وقد نَسَج العينيُّ على مِنْوال علماءِ الحديث فأَحْكَمَ، واهتمَّ بهذا الفنِّ وفصّل، وتميَّز جهده في هذا المجال من خلال إفراده عناوينَ خاصَّةٍ لبيان الأنساب، وذلك بعد تفصيله الكلام على رجال الحديث، ودَرَج على ذلك في أوائل شرحه، ثم نزع إلى الاخْتِصار والاقْتِصار على ما تَمَسُّ إليه الحاجةُ في البيان.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (نسب) ١٣/ ١٤ والصحاح (نسب) ١/ ٢٢٤.

(٢) انظر: طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب، المقدمة ص ١٤.

(٣) معرفة علوم الحديث ص ١٦٨.

واللَّافِتُ في عنايته بالأنساب سردُ سلسلةِ النَّسَب، ولا سيَّما أنساب الصحابة والتابعين، فمن ذلك: ذكره نسب عُمَر بن الخطاب رضي الله عنه حتى وصل نسَبه بنسبِ النَّبي ﷺ[١] ونسبِ أمِّ رُومان[٢]، وغيرهما من الصحابة، فضلاً عن أنساب التَّابعين ومَنْ بَعْدَهم من رجال السند[٣].

ولمَّا كانت أنواع النِّسبة عديدة[٤] والحاجة إلى معرفتها ماسّة اجتهد العيني في التفصيل في بيانها، فبيَّن من كان منسوباً إلى بلد مثل: «الصَّلْت بن محمَّد الخَارِكي البَصْري»، قال العيني: «ونسبته إلى خَارِك بالخاء المعجمة والراء والكاف، وهو من سواحل البصرة[٥]، و«يعقوب بن عبد الرحمن القَارِيّ المَدَني»، قال العيني: «القارِيّ... النسبة إلى القارة وهي قبيلة، والمَدَني لأن أصله من المدينة، والاسْكَنْدراني لأنه سكن فيها[٦].

واستطرد في أثناء ذلك إلى الكلام على تلك البلاد وفصَّل فيها أحياناً، ولم تقتصر عنايته بالمنتسبين إلى البلدان وإنما أشار إلى المنتسبين إلى القبائل كالعَقَدي[٧] والأنْصَاري[٨] والقُرَشي[٩]، أو إلى صنعَة كأبي صالح

---

(١) عمدة القاري ١/ ٤٣.

(٢) المصدر السابق ١١/ ١٠٤.

(٣) انظر: عمدة القاري ١/ ١٢٤، ٣١٤، ٣١٥، ٢/ ٢٠٧، ٤/ ١١٤، ١٦٠...

(٤) نبه على ذلك الإمام النووي، انظر: تهذيب الأسماء والصفات ٢/ ١/ ٢٧٣ ـ ٢٩٤.

(٥) عمدة القاري ٣/ ٣٥٤، انظر: الكاشف ١/ ٥٠٤ وتهذيب الكمال ١٣/ ٢٢٨.

(٦) عمدة القاري ٥/ ٧٨، انظر: رجال صحيح البخاري ٢/ ٨٢٢، وانظر عمدة القاري: ١/ ٤٣، ٢٣١، ٢/ ٧٥/ ١٥٠، ٣/ ٩٧...

(٧) عمدة القاري ١/ ١٩٥.

(٨) عمدة القاري ١/ ١٩٥، ١٤/ ١٤٢.

(٩) عمدة القاري ١/ ٢١٠.

الزَيَّـات[١] وأبـي العاليـة البَـرَّاء[٢] والقـواريري[٣] والطَّيالِسـي[٤] والَّطنَافِسـي[٥] والسِّخْتِياني[٦] وغيرهم.

كما ميزَّ المنتسبين إلى غير آبائهم، كمن نُسِبَ إلى أمه، ومنهم: «إسماعيل بن عُلَيَّة[٧]»، و«منصور بن صَفِيَّة[٨]»، أو إلى جده مثل: «أَحْمَد بن عبد الله بن يُونُس[٩]»، و«يحيى بن عبد الله بن بُكَير[١٠]» وغيرهم.

كما أشار العيني إلى النَّسَب التي على خلاف ظاهرها كنسبة هشام الدَّسْتُوائي، قال العيني: «هو بَصْري، اشتهر بِنسبته إلى دَسْتُوا قرية من قرى الأهواز، كان يبيع الثِّيابَ التي تجلب منها فنُسب إليها[١١]»، والتُّسْتُري أحمد بن عيسى، قال العيني: «مصريّ الأصل، ولكنه كان يتجر إلى تُسْتَر فنَسب إليها[١٢]».

---

(١) عمدة القاري ١/ ١٩٤، ٤/ ٢٣٨، ٨/ ٤٨٠.

(٢) عمدة القاري ٥/ ٣٨٢، ١١/ ١٢٢.

(٣) عمدة القاري ٥/ ٨٣.

(٤) عمدة القاري ١/ ٢٣٠.

(٥) ١٤/ ٥٤٣.

(٦) ١/ ٢٦٦.

(٧) عمدة القاري ١/ ٢٢٤، ٤١٥، ٣/ ٣٠٠، ٨/ ٥٧٧.

(٨) ٣/ ١٠٥.

(٩) ٤/ ١٨٧، ٣٣٥.

(١٠) ١/ ٨٤، ٣/ ٨١، ٤/ ٢٧٦، ٦/ ٢١، ٢٦٥.

(١١) ٦/ ١٥١، ٧،٤٨١، انظر: تهذيب الكمال ٣٠/ ٢١٦، والكاشف ٢/ ٣٣٧.

(١٢) ٦/ ١٥١، ٧/ ٤٨١، انظر: الكاشف ١/ ٢٠٠.

وقد تختلف الأقوال في سبب نسبة راوٍ، فيوردها العيني ويرجح بينها أحياناً[١].

ومن حسن صنيع العيني وقوفه على المتفق والمفترق من الأنساب، وأهمية ذلك لا تخفى في رفع الوهم واشتباه الرواة بعضهم ببعض.

وكذلك وقوفه على المؤتلف والمختلف، وسيأتي الكلام على هذين النوعين في موضعه.

واستطرد العيني إلى ذكر قبائل الرواة وأوطانهم في أثناء كلامه على نسبة الراوي إلى القبيلة، فتوسَّع في ذلك ناقِلاً عن المَصَادر، فقد كان يفصِّل القول في ذكر القبائل المُتَشَابهة ويهتمُّ بذكر أصلِها وفروعِها، مثل قوله في تَيْم، و«التَّيْمي في قبائل، ففي قريش تَيم ابن مُرَّة، وفي الرَّبَاب تَيم بن عبد مَنَاة بن أد بن طَابِخة، وفي النَّمِر بن قاسِط تَيْم الله بن النمر...»[٢].

وكذلك في قبائل رواة كُثُر كالخَوْلاَني[٣] والعَبْدِي[٤] والنَّخْعي[٥] والشَّيْبَاني[٦].

كما اهتمَّ العينُي ببيان المَوَالي من الرواة، وذلك من المهمَّات، فربما نُسِب أحدهم إلى القبيلة فيعتقد السامع أنه منهم صليبة، فكان الإمام العيني يشير إلى ولاء الراوي ويبيِّن ما ورد في ذلك من إشكال، ومن ذلك قوله في أبي

(١) انظر: عمدة القاري ١/ ١١٨٨، ٢٢٤، ٣/ ٣٠٠، ٥/ ٥٧١، ٢٢٣، ٧.

(٢) عمدة القاري ١/ ١٩٥، انظر: اللباب في تهذيب الأنساب ١/ ٣٣٣.

(٣) عمدة القاري ١/ ٢٣٥.

(٤) عمدة القاري ١/ ٢٢٤.

(٥) عمدة القاري ١٣/ ١٦٧.

(٦) عمدة القاري ١٥/ ١٤٠ وانظر ١١/ ٢٨٨.

عَوَانة: «مولى يَزيد بن عَطَاء البَزَّار اللَّيثي، وقيل: مولى عَطَاء بن عبدِ الله الواسِطيّ»[١]، ومِقْسَم مولى ابن عباس، قال العيني: «هو في الأصل مولى عبد الله ابن الحارِث الهاشمي، وإنما قيل له مولى ابنِ عَبَّاس لشدَّة ملازمَتِه له»[٢].

كما استتبع تفصيله في تراجم الرواة كلامه على أوطانهم، وتابع العلماء الذين سبقوه في تلك التَّراجم، لكنَّ استطرادَه إلى الحديثِ عن تلك الأَوْطان جعله يحذو حذو علماء البُلْدان، لتفصيله الكلام في وصفِها وسببِ تَسْميتها.

كقوله في واسِط: «وسُمِّيت واسط لأنه منها إلى البصرة خمسين فَرْسَخاً، ومنها إلى الكوفة خمسين فرسخاً، وإلى الأهواز فرسخاً، وإلى بغداد خمسين فرسخاً»[٣].

و«تِبِنِّيسْ: سميت بتنِّيس بن حَام بن نُوح عليه السلام»[٤].

خامساً ـ بيان المتفق والمفترق:

رَصَد المحدِّثون احتمالات الاشتباه، واستقصَوا نواحيَها، وأماطوا اللِّثَام عنها لئلا يتعثَّر باحث أو يزِلَّ عالم، وحُصِرت أنواع الاشتباه التي تقع في أسماء الرُّواة وأنسابهم في قسمين رئيسين هما: [المتفق والمفترق] و[المؤتلف والمختلف].

---

(١) عمدة القاري ١/ ١١٨. انظر: الثقات ٧/ ٥٦٢ والكاشف ٢/ ٣٤٩ ذكروا أنه مولى يزيد بن عطاء ولم أجد من قال أنه مولى عطاء بن عبد الله.

(٢) عمدة القاري ١٢/ ١٤، وانظر: تقريب التهذيب ٤٥٤، وانظر عمدة القاري: ٨/ ٢٢٠. مقسم أبو القاسم مولى عبد الله بن الحارث ذكر أسماء التابعين ١/ ٣٧٠.

(٣) عمدة القاري ١/ ٢٠٤، وانظر: معجم البلدان ٥/ ٤٠٠.

(٤) عمدة القاري ١/ ٦٩/ ٢/ ٤٧٨، وانظر: معجم البلدان ٢/ ٦١ وذكر سبباً آخر لتسميتها.

تعريف المتفق والمفترق:

١ ـ لغة: المتَّفِق اسم فاعل من الاتِّفاق، وهو التَّوافق والتَّظاهر، واتَفَقا: تَقَارَبَا واجْتَمَعَا على أمرٍ واحدٍ[١].

المُفْتَرِق: اسم فاعل من الافتِرَاق، ضدّ الاتِّفاق وهو تباعُد ما بين الشَّيْئين[٢].

٢ ـ اصطلاحاً: أن تتَّفقَ أسماءُ الرُّواة وأسماء آبائهم خطَّاً ولفظاً وتختلفَ أشخاصُهم[٣].

قال الخطيب البَغْدادِيُّ: وهو بيانُ أسماءٍ وأنسابٍ وردت في الحديث متَّفِقةً مُتَماثلة، وإذا اعتُبِرت وُجِدت مفترقةً متباينة، فلم يُؤمَن وقوعُ الإشكال فيها ولو في بعضها لاشتباهها وتضاهيها[٤].

أهميته ومكانته:

إن معرفةَ هذا النوع مهم جداً، فقد زلَّ غير واحد من حَمَلَة العلم في شيءٍ منه، فبِهِ يُؤمن اللبس، إذ ربَّما يكون أحد المشتركين ثقةً والآخرُ ضعيفاً، فيُضَعَّف ما هو صحيح، أو يصحَّح ما هو ضعيف، والمهمُ منه من يكون مظنّة الاشتباه لأجل التَّعاصر والاشتراك في بعض الشُّيوخ أو في الرواة، أما إذا كان المشتركون في عصور مُتَباعدة فلا إشكال في أسمائهم[٥].

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (وفق) ٧/ ٤٤، ولسان العرب (وفق) ١٠/ ٣٨٢.

(٢) انظر: تهذيب اللغة (فرق) ٩/ ٣٤٢، ولسان العرب (فرق) ١٠/ ٢٩٩.

(٣) انظر: علوم الحديث ص ٢٨٠ وفتح المغيث ٤/ ٢٦٩.

(٤) المتفق والمفترق ص ١٠٥.

(٥) انظر: فتح المغيث ٤/ ٢٦٩.

ونظراً لأهميَّة هذا الفن وخطورته حَرَصَ العيني على بيانه، وإزالة الوَهْم الذي قد يقعُ فيه من لا ينتَّبه له من أهل العلم فضلاً عن من لا مِرَاس له في هذا الشأن.

واستطاع العيني أن يميز المتَّفقين في أسمائهم ويفرِّق بين أشخاصهم من خلال عدَّة مسالك هي:

ـ معرفة الاختلافِ في حالِ كلٍّ من المشتركَيْن، فيكون أحدُهما مشهوراً بعدله وتوثيقه، والآخر على عكس ذلك، ومن ذلك:

اشتباه صَالِح بن حَيَّان ـ من رجال البخاري ـ بآخر ضعيف، قال العيني في بيان ذلك: «وفي طبقته آخرُ كوفي أيضاً يقال له صَالِح بن حَيَّان، ولكنه ضعيف، وهذا ثقةٌ مشهور، وقد طعن من لا خبرة له في البخاري أنه أخرج لصالح بن حيَّان وظنَّه صالح بن حيَّان القرشي، وليس كذلك»(١).

وقد نبَّه ابن حجر إلى أن الدارقطني وغيره عابوا على البخاري إخراج حديثه، فما أصابوا وإنما هو صَالِح بن صَالِح، ونسبَه إلى جدِّ أبيه(٢).

وقد يكون الاختلاف فاحشاً، مثل ما ذكره من التباس الأَسْوَد أبي عبدِ الرَّحْمن الذي روى عنه البخاريُّ والأَسْوَد بن عبد يَغُوث فقال:

«ووقع في كتاب الدَّاودي وابن التِّين أن عبد الرحمن الواقع في رواية البخاري هو ابن عبد يَغُوث، وهو وهم فاحش منهما، إذ الأسودُ الزهريُّ لم يُسْلِمْ فضلاً عن أن يعيشَ حتى يرويَ عن عبد الله بن مسعود»(٣).

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١٦٤.

(٢) انظر: المتفق والمفترق ٣/ ١٤٨٧ وتهذيب التهذيب ٤/ ٣٣٨.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٤٢٩، انظر: المتفق والمفترق ١/ ٢٩٨.

ـ الاختلاف الزمني في الوفيات:

وذلك مثل إشارته إلى اشتباه عبد الله بن مُنير بآخر متأخِّر إذ قال: «عبد الله بن مُنِير. . . قد يلتبس هذا بابن المُنِير الذي له كلام في تراجم البخاري وفي غيرها، وهو متأخِّر عن ذلك بزهاء أربع مئة سنة»(١).

وكذا أبو حازم اثنان، قال العيني: «وأبو حَازم الأَشْجَعِيَّ ربما يلتبس بأبي حازم سَلمة بن دينار الزاهد، فإنهما تابعيان. . . ومن الفرق بينهما أن الأول تُوُفِّي في خلافة عمر بن عبد العزيز، والثاني توفي في سنة خمس وثلاثين ومئة»(٢).

ـ اختلاف سماعاتهم ورواياتهم:

مثل حَسَّان الواسِطي من رجال البخاري، وخَلَط بعض المحقِّقين بينه وبين حسَّان بن حسَّان الوَاسِطي الذي لم يرو عنه البخاري شيئاً وذاك حَسَّان بن أبي عباد.

قال العيني: «وفي الرواة حَسَّان الوَاسِطي آخر يروي عن شُعْبة وغيره، ومن زعم أن البخاري روى عنه عن المصريِّين فقد وَهم، لأنه لا روايةَ له عن المصريِّين»(٣).

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٥٥٥ ابن منير شيخ البخاري توفي بفربر سنة (٢٤٣)، انظر: الكاشف ١/ ٦٠١ وتهذيب التهذيب ٦/ ٣٩، وهدية العارفين ١/ ٧٤٣.

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٩٠ وأبو حازم الرواي عن أبي هريرة هو سلمان الأشجعي الكوفي، أما أبو حازم الزاوي عن سهل بن سعد فهو سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج، وكلاهما ثقة. انظر: تهذيب التهذيب ٤/ ١٢٦، ١٢٢.

(٣) عمدة القاري ٥/ ٤٢٦، انظر تهذيب التهذيب ٢/ ٢١٨ ـ ٢١٩.

ومثل أبي حازم المذكور آنفاً، فقد ميَّز العيني بينه وبين أبي حازم الآخر من خلال روايته فقال: «والأوَّل لم يَرْوِ في البخاريِّ ومسلمٍ إلا عن أبي هريرة، والثاني لم يَرْوِ في الصحابة إلا عن سَهْل بن سعد»(١).

ـ اختلاف الراوي في الجدِّ والبطنِ من القبيلة:

مثل عبد الله بن زيد بن عاصم، المتَّفق في اسمه مع عبد الله بن زيد بن عبد ربِّه، وكلاهما صحابي روى عن النبي ﷺ.

قال العيني في التَّفريق بينهما: «ووهم ابن عُيَينة فزعم أنه روى الأذان أيضاً، وهو عجيب فإن ذاك عبد الله بن زيد بن عبد رَبِّه بن ثَعْلبة بن زيد الأنصاري، فكلاهما اتفقا في الاسم واسم الأب والقبيلة، وافترقا في الجد والبطن من القبيلة، فالأول مازني، والثاني حارثي، وكلاهما أنصاريان خزرجيان، فيدخلان في نوع المتفق والمفترق»(٢).

وكذلك يتضح الفرق بين المتفقة أسماؤهم بمعرفة نسبتهم مثل: عَمْرو بن عامر الكوفيّ الأنصاري، «وليس هو عَمْرو بن عَامِر البَصْري، فإنه سُلَمي ولا والد أَسَد فإنه بَجْلي(٣)، وسعيد بن مَرْوان أبو عثمان البَغْدادي قد يلتبس بأبي عثمان سعيد بن مروان الرَّهَاوي، والنسبة ترفع ذلك الوهم(٤).

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١٩٠.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣٥٦ و٣/ ٤٦٣.

وعبد الله بن زيد بن عاصم روى عن النبي ﷺ حديث الوضوء، أما رؤيا الآذان فكانت لعبد الله بن زيد بن عبد ربه.

انظر: تهذيب التهذيب ٥/ ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٣) عمدة القاري ٣/ ٥٧٩.

(٤) انظر عمدة القاري ١٣/ ٤٩٨.

ومعرفة نسبة الراوي هي أقربُ السُّبُل وأسهلُها لتمييز المُشْتَبَه وإزالة الإيهام، وخاصَّة عندما يتَّفق الرَّاويان في الطَّبقة والشُّيوخ والحال، ومثال ذلك: «حُمَيد بن عبد الرَّحمن الزُّهْري»، و«حُمَيد بن عبد الرحمن الحِمْيَرِيِّ البصريّ»، قال العيني: «واعلم أن البخاريَّ ومسلماً قد أخرجا لحُمَيد بن عبد الرحمن الحِمْيَري البَصْريّ التابعي الفقيه، ولا يلتبس بهذا (أي الزُهْرِيّ) وإن روى هذا عن ابن عباس وأبي هريرة أيضاً وغيرهما، فاعلمه»[١].

وكذلك: «محمد زِياد القُرَشي»، «ولا يشتبه عَلَيْك بمحمَّد بن زِياد الأَلْهَاني، وإن كان كل منهما تابعياً»[٢].

وأخيراً كان العيني يبيِّن من اتَّفقت أسماؤهم ـ بشكل عامٍّ ـ سواءٌ أكانوا صحابة أم تابعين أم من بعدهم، مثل قوله في عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «وفي الصحابة عُمَر ثلاثة وعشرون نفساً على خلاف في بعضهم... وفي الرواة عُمَر بن الخطاب غير هذا الاسم ستة «وعَدَّدهم»»[٣].

---

(١) عمدة القاري ١/ ٣٤٥، انظر: تهذيب التهذيب ٢/ ٣٠ ـ ٣١.

(٢) عمدة القاري ٩/ ٨٠ محمد بن زياد القرشي الحممي أبو الحارث المدني سكن البصرة، وروى عن أبي هريرة وعائشة وعبد الله بن عمر وغيرهم، وثقه ابن معين وابن الجنيد وابن حبان وغيرهم.
انظر الثقات ٥/ ٣٧٢ وتهذيب التهذيب ٥/ ١٠٢.
ومحمد بن زياد الألهاني أبو سفيان الحمصي روى عن أبي أمامة الباهلي، والمقدام بن معدي كرب وأبي عنبة الخولاني وغيرهم، وثقه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن معين وغيرهم.
انظر الثقات ٥/ ٣٧٢ وتهذيب التهذيب ٥/ ١٠٣.

(٣) عمدة القاري ١/ ٤٣ ذكر ابن حجر في الإصابة اثني عشر صحابياً اسمهم عمر، وابن عبد البر في الاستيعاب ثمانية فقط.

وكذلك قوله: «وجملةُ من اسمه في الصحابة عَائِشة ـ عشرة»[١]، وكذا أُسَامة بن زيد[٢] وعبد الله بن مَسْعود[٣].

وممن بعدهم: اللَّيث بن سعد[٤]، وعبد الله بن المُبَارك[٥] وغيرهم.

*** ويلتحق بباب المتفق والمفترق:**

بيان الأسماء المهملة.

تعريف المهمل:

١ ـ لغة: اسم مَفْعول من الإهمال بمعنى التَّرك، والهمل: السُّدَى المتروك[٦].

٢ ـ اصطلاحاً: أن يُذكر الرَّاوي باسمه، أو باسمه مع اسم أبيه دون تَمييز عَنْ غيره، كأن يقول الرَّاوي: حدثنا محمَّد، دون تمييز مُحَمَّد هذا، وهذا كثير في تصانيف المحدثين ومنها صحيح البخاري[٧].

---

(١) عمدة القاري ١/ ٧٢ ذكر ابن عبد البر ثلاثة فقط، الاستيعاب ٤/ ١٨٨٤ ـ ١٨٨٦ وابن حجر تسعة، الإصابة ٨/ ١٦ ـ ٢٢.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣٦٦.

(٣) عمدة القاري ١/ ٣٢٠ انظر الإصابة ٤/ ٢٣٣ ـ ٢٣٦.

(٤) عمدة القاري ١/ ٨٥.

(٥) عمدة القاري ١/ ١٢٤. وانظر: ١/ ٤٤، ٧٣، ١١١، ١٢٣، ٢٠٨، ٢٠٩، ٣٤٥، ٣٩١، ٤٧٢، ٢/ ١٦٣، ٣٩٢...

(٦) انظر: اللسان (همل) ١١/ ٧١٠.

(٧) انظر فتح المغيث ٤/ ٢١٣. وتقييد المهمل وتمييز المشكل ص ٣. والمستفاد من مبهمات المتن والإسناد ص ٩.

أهمية معرفته:

إن معرفة المُهْمَل فنٌّ مهمٌّ لا بدَّ منه لمعرفة صحَّة الحديث وعدالة نَقَلَتِه، فالمُهْمَل ملتبس بغيره ما لم يُعيَّن.

وقد ورد في أسانيد الإمام البخاري الكثيُر من الأسماء المُهْمَلة، واعتُرض عليه في ذلك.

قال ابن حَجَر في مقدمة شرحه: «قال الشيخ قُطْب الدين الحَلَبي: وقع من بعض النَّاس اعتراضٌ على البخاري بسبب إيراده أحاديث عن شيوخٍ لا يزيد على تسميتهم لما يحصل في ذلك من اللَّبْس، ولا سيما إن شاركهم ضَعِيفٌ في تلك الترجمة، وقد تكلَّم في بعض ذلك الحاكمُ والكَلاباذي وابن السَّكن والجَيَّاني وغيرهم،... وقد نقل البَيَاشي عن الفِرَبْرِي ما نصُّه: كلُّ ما في البخاريِّ محمَّد عن عبدِ الله فهو ابن المُبَارك، وكل ما فيه عبد الله غير منسوب أو غير مُسَمَّى الأب فهو ابن محمد الأَسَدي، وما فيه عن إسحاق كذلك فهو ابن راهَوَيه، وما كان فيه محمَّد عن أهل العراق مثل أبي معاوية وعَبْدة بن سليمان ومَروان الفَزَاري فهو ابن سَلام البِيْكَنْدي، وما فيه عن يحيى فهو ابن موسى البلخي»[1].

وقد تتبَّع ابن حَجَر ذلك في جميع الكتاب واستوعَبَه في مقدمة شرحه.

وكان للبدر العيني يد طولى في هذا الميدان، إذ لا نكاد نجد اسماً مُهْمَلاً في صحيح البخاري إلا ونراه يتقصَّى البَحْثَ فيه ويتتَّبعه، واختار أن يكون ذلك البيان في مواضعه، في أثناء كلامه على الرواة خلال الشَّرح دون جمع ذلك جملةً كما فعل ابن حَجَر.

(١) هدي الساري ص ٣٥٠.

أما الطرق التي ميز بها المُهْمَلات فهي:

١ ـ الاستعانة بأقوال العلماء واجتهاداتهم.

٢ ـ استقراء نُسَخ الصحيح وطرق الحديث.

٣ ـ النظر في شيوخ الراوي المهمل وتلامذته.

٤ ـ الاعتماد على قواعد كلِّيَّة.

١ ـ الاستعانة بأقوال العلماء واجتهاداتهم:

كان أكثر اعتماد العيني في تبيين المُهْمَل على رجوعه إلى من سَبَقَه ومن عاصره من العُلَماء الذين أعملوا جهدهم في صحيح البخاري، فنراه يسرُدُ أقوالَهم ما تبايَنَ منها وما توافَقَ، ويحقِّق فيها، فيعترض حيناً ويرجِّح حيناً، ويتركُ الباب مفتوحاً للاحتمالات حيناً آخر.

ومن ذلك قوله في اسم محمَّد (المهمل) في سندٍ رواه البُخَاري فقال: «حدثنا مُحَمَّد قال: أخبرنا أبو تُمَيْلَة يحيى بن وَاضح عن فُلَيح بن سُليمان عن سعيدِ بنِ الحارِث عن جابر»[1].

قال العيني: «مُحَمَّد كذا وقع للأكثرين غير منسوب، وفي رواية أبي علي ابن السَّكَن: حدثنا محمد بن سلام، وكذا للحفصي، وجزم به الكلاباذي، وكذا ذكره أبو الفَضْل بن طَاهر، وكذا الكِرْماني في شرحه، وذكر في أطراف خلف أنه وجد حاشية هو مُحَمَّد بن مُقَاتل»[2].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣٣٤ كتاب العيدين، باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد، حديث (٩٤٣).

(٢) عمدة القاري ٥/ ٢٠٥.

ومن ذلك ما رواه البخاري فقال: «حدثنا أَحْمَدُ بنُ محمَّد، قال: أخبرنا عبدُ الله، قال أخبرنا مَعْمَر عن هَمّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ»(١).

اختُلِفَ في شيخ البخاري «أحمد بن محمد» هل هو مَرْدَوَيْه أم شَبَوَيْه؟

فذكر العيني أقوال الحاكم والكلاباذي وأبي نَصْر الفَزَاري والدارقطني في الاختلاف في أَحْمَد بن مُحَمَّد في قوله: «اختلفوا فيه أنه أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أبي موسى المَرْوَزي المعروف بمَرْدَوَيه، هكذا قال الحاكم أبو عبد الله والكلاباذي والإمام أبو نَصْر حامد بن مَحْمود بن علي الفزاري في كتابه مُخْتَصر البخاري، وذكر الدارقُطْني أنه أحمد بن محمد بن عَدِيّ عرف بَشَبَوَيْه، وقال: أبو أحمد بن عَدِيّ بن أحمد بن محمَّد عن عبد الله بن مَعْمَر لا يُعْرَف»(٢).

ويلاحظ في نقله لهذه الآراء أنه:

أ ـ إما أن يكتفي بعرضها دون ترجيح كما ذكرت، ـ وذلك كثير في كتابه ـ ولكنه يبذل الجُهد في إلقاء الضوء على كل اسم مُحْتَمَل، فيذكر سنة وَفَاتِه وموطنَه ومَنْ رَوَى عنه ومَن أخرج له.

ب ـ وأحياناً لا يكتفي بعرض الآراء، بل يوازِن بينها مرجِّحاً، وذلك مثل قوله في يزيد (المهمل): في ما رواه البخاري فقال: حدثنا قُتَيْبة، قال: حدثنا يَزيد، قال: حدثنا عَمْرو عن سُلَيمان قال: سمعت عائشة(٣)، قال: «وذكره البخاري غيرَ مَنْسوبٍ مجرَّداً، واختُلِف فيه، فقيل: هو يزيد بن هارون، وكلاهما رَوَيا عن عَمْرو بن ميمون، ووقع في رواية الفِرَبْري بن حماد بن شاكر

(١) صحيح البخاري ١/ ٩٣ كتاب الوضوء، باب ما يقع من النجاسات حديث (٢٣٥).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٦٦٣.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٩١ كتاب الوضوء، باب غسل المني وفركه، حديث (٢٢٧).

هكذا: حدثنا يزيد غير منسوب، ووقع في رواية ابن السكن أحد الرواة عن الفربري: حدثنا يزيد يعني ابن زريع وكذا أشار إليه الكلاباذي»[١].

وذهب ابن حجر إلى أنه ابن زريع[٢]، ونقل الكرماني عن الغساني أنه قال في كتاب تقييد المهمل: قال ابن السَّكَن هو ابن زريع، وإليه أشار أبو نصر الكلاباذي في كتابه، وقال أبو مسعود الدمشقي هو ابن هارون وليس بابن زُرَيع[٣]، ورجَّح قطب الدين الحلبي أنه ابن هارون، وإليه مال العيني وعنه نافح معترضاً على ابن حجر.

فأما استدلال العينيِّ فقائمٌ على مجيء الحديث من طرقٍ متعدِّدة مصرَّحٍ فيها بذكر ابن هارون وهي برواية الإسماعيلي من طريق الدَّورقي، وأبي نُعيم من حديث الحارث بن أبي أُسَامة وأبي نصر في فوائده والجيَّاني من حديث أبي عَمْرو النمري، وفيها كلها: يَزيد بن هارون.

وترجيح ابن حَجَر كونه ابن زريع بشيئين: أولهما أن رواية الإسْمَاعيلي المصرَّح بها يزيد ابن هارون مخالفة في لفظها للسِّياق الذي أورده البخاريُّ، ثانيهما أن قتيبةَ معروفٌ بالرِّواية عن يزيد بن زُرَيع دون ابن هارون[٤].

وقد ردَّ العينيُّ على ما قَالَه ابن حجر: فأمَّا مخالفةُ رواية الإسماعيليِّ لسياقِ البخاري فليست مرجَّحةً لكون يزيد هذا هو ابن زُرَيع مع صَرَاحة ذكر ابن هارون في الروايات المذكورة.

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٦٣٩ ـ ٦٤٠.

(٢) فتح الباري ١/ ٤١٦.

(٣) شرح الكرماني ٣/ ٨٢ ـ ٨٣.

(٤) فتح الباري ١/ ٤١٦ ـ ٤١٧.

وأما كون قتيبة معروفاً بالرواية عن يزيد بن زُرَيع فلا ينافي روايته عن يزيد ابن هارون بعد أن ثبت أنَّ قتيبة روى عنهما جميعاً.

والنَّاظر في حُجَّة كلا الرجلين يتبين رُجْحان ما ذهب إليه العيني، ولاسيما مجيء الحديث من طرق متعدِّدة مصرَّحٍ فيها بذكر يزيد، ومعروفٌ أن تتبُّع طُرُق الحديث هو السَّبيل الأوفى لمعرفة المُبْهَم أو المُهْمَل فكيف وقد ورد الحديث من أكثر من طريقٍ مصرَّحاً فيه بذكر المهمل، كما أن رواية قُتَيبة عن يَزيد بن هارون تدعم تلك الرِّوايات المصرح فيها، ليكون ما قاله العيني له وجهه، والله أعلم.

أمَّا قول ابن حَجَر: والقاعدة في من أُهْمِلَ أن يُحْمَل على من للرَّاوي به خصوصية كالإكثار وغيره فترجح أنه ابن زُرَيع، فيُوجَّه أن هذه القاعدة هي للغالب، وليس لكل مُهْمَل، وهو الذي أشار إلى معنى ذلك في مقدمته[1].

وما أكثرَ ما يعرِض العيني آراءَ الكرماني وابن حَجَر في بيان المهمل، ثم يعترض عليهما ـ ولاسيما على ابن حجر ـ فيذكر هذا الرأي أو ذاك ويشرع في مناقشات طويلة وانتقادات مفصَّلة، ومن ذلك قوله في «هشام» في ما رواه البُخَاري فقال: «حدثنا إبراهيم بنُ موسى قال: أخبرنا عيسى، قال: حدثنا هِشام عن محمَّد عن عَبيدة عن علي»[2]، «قال بعضهم ـ أي ابن حَجَر ـ هو الدَّسْتُوائي، قال: وزعم الأَصِيلي أنه هِشام بن حَسَّان، ورامَ بذلك تضعيفَ الحديث، فأخطأ من وجهين، وتجاسر الكرماني فقال: المُنَاسب أنه هشام بن عُرْوَة. قلت: هو

---

(١) هدي الساري ص ٣٥٠.

(٢) صحيح البخاري ٣/ ١٠٧١ كتاب الجهاد والسير، باب الدعاء على المشركين، حديث (٢٧٧٣).

الذي تجاسر حيث قال: إنه هشام الدَّسْتُوائي، وليس هو بالدَّسْتُوائي، وإنما هو هشام بن حسان مثل ما قال الأَصِيلي، وكذا نَصَّ عليه الحافظ المزِّي في الأطراف في موضعين كما نذكره عن قريب[1]، والكرماني أيضاً قال: وهشام الظاهر أنه ابن حسَّان، ثم قال: لكن المناسب لما مرَّ في باب شهادة الأعمى: هشام بن عروة، ولم يظهر منه تجاسرُ لأنه لم يجزم أنه هشام بن عروة، وإنما غرَّته رواية عيسى بن يونُس عن هِشام عن أبيه عروة في الباب المذكور، فظنَّ أن ههنا أيضاً كذلك»[2].

٢ ـ استقراء نُسَخ الصَّحيح وطرق الحديث:

فمن خلال الاستقراء والجمع يمكن تحديد نسبة الرواي المُهْمَل ورفع اللَّبْس عنه، ومنه قوله في ما رواه البخاري فقال: «حدثنا أبو مَعْمَر، حدثنا عبد الوَارِثِ، حدثنا عبد العَزِيز، عن أَنَس رضي الله عنه»[3] قال العيني: «عبد العَزِيز: ابن صُهَيب، وصرَّح به في رواية ابن ماجه[4]»[5].

وقوله: في ما رواه البخاري فقال: «حدثنا محمَّد قال أخبرنا سُفيان بن

(١) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ٧/ ٤٣١.

(٢) عمدة القاري ١٠/ ٢٥٠، انظر: فتح الباري ٦/ ٢٠٦ وشرح الكرماني١٢/ ١٨١.

روى هِشَام بن حَسَّان عن محمد بن سِيرين انظر: الثقات ٧/ ٥٦٦ وتذكرة الحفاظ ١/ ١٦٣ وفيه: «وكان حماد بن سلمة لا يختار عليه أحداً في حديث ابن سيرين».

(٣) صحيح البخاري ١/ ٤٢١ كتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب حديث (١١٩١).

(٤) سنن ابن ماجه ١/ ٥١٢ كتاب الجنائز، باب ما جاء في ثواب من أصيب بولده، حديث (١٦٠٥).

(٥) عمدة القاري ٦/ ٤٠.

عُيَيْنة عن أبي حازم عن سَهْل بن سَعْد الساعِديّ»[١]: «محمَّد: هو ابن سَلام البيكندي، وكذا جاء في بعض النسخ، وقال أبو علي الجَّياني لم ينسبه أحد من الرواة، وهو عندي ابن سلام، وبذلك جزم أبو نُعَيم في المُسْتَخرج، ووقع في رواية ابن عساكر: حدثنا محمد يعني ابن سلام، ورواه ابن ماجَه عن محمد بن الصبَّاح وهِشَام بن عَمَّار عن سُفْيان به، ورواه الإسماعيلي أيضاً عن محمد بن الصَبَّاح عن سُفيان به»[٢].

٣ ـ النظر في شيوخ الراوي المهمل وتلامذته:

فيُعرف الراوي من خلال ثبوت سماعه من شيخه، أو سماع تلميذه منه، ومن ذلك قوله في سُفيان الراوي عن عَمْرو بن عَامر: فيما رواه البخاري فقال: «حدثنا مُحَمَّد بن يُوسُف قال حدثنا سُفيان عن عَمْرو بن عَامر قال سمعت أنساً»[٣]: «وإنما قلنا هو الثَّوري لأنا لم نجد لسُفْيان بن عُيينة عن عَمْرٍو رواية»[٤].

وقوله في «سُفيان» فيما رواه البخاري فقال: «حدثنا عبد الله بن مُحَمَّد قال: حدثنا سُفْيان عن هشام عن أبيه عن عائِشة»[٥]: «وسفيان في هذا السَّند هو ابن عُيَينة لأن عبد الله بن محمد وهو المُسْنِدي لم يسمع من سفيان الثوري»[٦].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٩٦ كتاب الوضوء، باب غسل المرأة أباها الدم عن وجهه حديث (٢٤٠).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٦٨٨.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٨٧، كتاب الوضوء، باب الوضوء من غير حدث، حديث (٢١١).

(٤) عمدة القاري ٢/ ٥٨٩، انظر: تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٠.

(٥) صحيح البخاري ١/ ١٢٢، كتاب الحيض، باب: إقبال المحيض وإدباره، حديث (٣١٤).

(٦) ٣/ ١٥٧، انظر تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٩٢.

٤ ـ الاعتماد على قواعد كُليّة:

وذلك أن البخاري قد يهمل نسبةَ اسمٍ ما، ولا يقصد به إلا راوياً معيناً بذاته دون سواه ممن يشترك معه في اسمه، فحيث يوجد ذلك الاسم المهمل يمكن إزالة اللبس عنه اعتماداً على تلك القاعدة، وقد أشار الحافظ ابن حَجَر إلى ذلك في مقدمة شرحه[١].

من ذلك قال البخاري: «حدثنا يَحيى، حدثنا ابن عُيَيْنة عن منصور بن صَفِيَّة عن أمه عن عائشة»[٢]، قال العيني: «. . . على سبيل القاعدة الكلية: كلُّ ما كان للبخاري في هذا الصحيح عن يَحْيَى غير منسوب فهو يَحْيَى بن مُوسى البَلْخِي المعروف بخُت»[٣].

ومنه ما رواه البخاري فقال: «حدثنا أَحْمَد قال: حدثنا ابن وَهْب قال أخبرني يُونُس بن يَزيد عن ابن شِهاب»[٤]، قال العيني: «قال ابن مَنْده الأصفهاني: كلُّ ما قاله البخاري في الجامع أحمد عن ابن وَهَبْ هو: أحمَد بن صَالح المِصْري»[٥].

ومنه «حدثنا محمَّد بن يوسف، أخبرنا سُفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود»[٦]، قال العيني: سفيان الثوري، فإن قلت: محمد بن الفِرْيابيّ

---

(١) ص ٣٥١.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١١٩، كتاب الحيض، باب دلك المرأة نفسها حديث (٣٠٨).

(٣) عمدة القاري ٣/ ١٣٧، انظر: هدي الساري ص ٣٥٠.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٧٩، كتاب الصلاة، باب رفع الصوت في المساجد، حديث (٤٥٩).

(٥) عمدة القاري ٣/ ٥٣٣ وانظر: ٥/ ١٥٣.

(٦) صحيح البخاري ١/ ٣٨ كتاب العلم، باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة، حديث (٦٨).

يروي عن سفيان بن عُيَينة أيضاً، فما المرجِّح ههنا لسفيان الثوري؟ قلت: الفِريابي وإن كان يروي عن السُّفيَانَين، ولكنه حيث يُطْلق لا يريد به إلا الثوري»(١).

وقد لا تختص القاعدة الكلية بالبخاري، وإنما لاعتبارات أخرى يمكن الجزم باسم الراوي المهمل، ومن ذلك: ابن أبي ليلى: قال العيني: «وقال ابن الأثير في الجامع: إذا أطلق المحدثون: ابن أبي لَيْلَى يعنون عبدَ الرحمن بن أبي ليلى، وإذا أطلقه الفقهاء يريدون ابنَه محمَّدَ بن عبد الرحمن بن أبي ليلى»(٢).

سادساً ـ بيان المُؤتَلِف والمُخْتَلِف:

وهو القسم الثاني مما قد يقع فيه الاشتباه واللبس في أسماء الرواة وأنسابهم.

تعريفه:

١ ـ لغة: المؤتلف اسم فاعل من الائْتِلاف، وألَّف بين الشيئين: جَمَعَ بينهما بعد تفرُّق وَوَصَلَهما(٣).

المختلف: اسم فاعل من الاخْتِلاف، ويقال لكلِّ شَيْئَين اختلفا هما خِلْفَان وخِلْفَتَان، والخِلْفَة: المخالفة والمُضَادَّة، خلاف الاتفاق(٤).

٢ ـ اصطلاحاً: هو ما يأتلف أي: يتَّفق في الخطِّ صُورتُه، ويختلف في اللفظ صيغته(٥).

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٦٢.
(٢) نفسه ١٠/ ٤٤٤، وانظر ١١/ ٤٤٦.
(٣) انظر: تهذيب اللغة (ألف) ١٣/ ٢٥. ولسان العرب (ألف) ٩/ ٩.
(٤) انظر: تهذيب اللغة (خلف) ٣/ ٦٠. ولسان العرب (خلف) ٩/ ٨٣.
(٥) علوم الحديث ص ٢٥٥ وانظر: تدريب الراوي ٢/ ٣٧١ وعقد الدرر في شرح مختصر نخبة الأثر ص ٣٨٥.

أهميته وفائدته:

إن معرفة هذا النوع من مُهمَّات علم الرجال، فهو فنٌّ جليل يقبح جهله بأهل العلم، يُحتاج إليه في دفع معرَّة التَّصحيف، ومن لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره ولم يعدم مخجلاً، ومن ثَمَّ قال علي بن المديني: أشدُّ التَّصحيف ما يقع في الأسماء، ووجَّهه بعضهم كما تقدم (في ضبط الأسماء) بأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدلُّ عليه ولا بعده[١].

ضابطه:

أكثره لا ضابط له لكثرة انتشاره، وإنما يُضْبَط بالحفظ كلُّ اسم بمفرده، ومنه ما له ضبط على الخُصُوص، أي: ضبط ما كان من هذا النوع في كتاب معيَّن أو كتابين[٢].

أما العيني فقد كان يتحرَّى في التنبيه على ما يشتبه مع الاسم مما يأتلف في اللفظ معه، ومن ذلك:

«بُرَيد بـن عبد الله بن أبي بُرْدة... ويشتبه بُرَيد بأربعة أشياء وهم: يَرِيد وبَرِيد ويَزِيد وتريد»[٣].

وقوله: «وأيوب يشتبه بأثوب[٤]... وهو أَثْوَب بن عُتْبَة صحابي»[٥].

(١) انظر: فتح المغيث ٤/ ٢٣٠ وتدريب الراوي ٢/ ٣٧٢ وعقد الدرر ص ٣٨٥ والمتشابه ص ٣٨٧.

(٢) انظر: تيسير مصطلح الحديث ص ٢٠٧.

(٣) عمدة القاري ١/ ٢٠٩ وذكر الإمام الدارقطني: بُرَيد وبَرِيد وبِرِنْد ويزيد، وتزيد بالتاء. المؤتلف والمختلف ١/ ١٧٠.

(٤) ذكره الدارقطني في المؤتلف والمختلف كما أشار إلى ذلك ابن حجر.

(٥) عمدة القاري ٢/ ٣٩٢.

وقد ذكر في مقدمة شرحه جملةً من رواة الصحيحين يخشى التباس أسمائهم بغيرهم[١] ومنهم: «أُبَيّ» قال: بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء آخر الحروف، إلا آبي اللَّحْم، فإنه بهمزة ممدوة مفتوحة، ثم ياء مكسورة، ثم باء مخففة».

و«حازم» قال: «كلُّه بالحاء المهملة إلا أبا معاوية محمَّد بن خَازِم فالبمعجمة».

سابعاً ـ بيان المبهمات:

تعريف المبهم:

١ ـ لغة: أُبْهِم الأَمرُ إبهاماً اشتَبَهَ فلم يُدْرَ كيف يُؤْتى له، والمبهم المُغْلَق من الأبواب لا يُهْتَدَى لفَتْحه، وأبهمه: أي أغلقَه وسدّه، والمُبْهَمات: المُعْضَلات الشاقَّة، وأبهم الأمر إبهاماً لم يجعل له وجهاً يعرفه[٢].

٢ ـ اصطلاحاً: معرفةُ اسم من أُغْفِل ذكرُ اسمه في الحديث من الرجال والنساء[٣].

فائدته:

وهو فنٌّ مهمٌّ، وفائدة البحث عنه زوالُ الجهالة التي يرد الخبر معها حيث يكون الإبهام في أصل الإسناد، كأن يقال: أخبرني رجلٌ أو شيخ أو فلان أو بعضهم، لأن شروط قبول الخبر ـ كما عُلم ـ عدالةُ راويه، ومن أُبْهِم اسمه

---

(١) نقل العيني هذه الأسماء عن الإمام النووي في مقدمة شرحه على مسلم ١/ ٣٢ ـ ٣٤.

(٢) تاج العروس (بهم) ٨/ ٣٠٧ وانظر: الصحاح ٤/ ٣٠٢.

(٣) منهج النقد في علوم الحديث ص ١٦٣.

لا تُعْرَف عينُه فكيف عدالته؟ بل ولو فرض تعديل الراوي عنه له مع إبهامه إياه لا يكفي على الأصح.

والأصل فيه قول ابن عباس: «لم أزل حَرِيصاً على أن أسألَ عمرَ عن المرأتين اللَّتين قال الله لهما: ﴿إِن نَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ . . ﴾[التحريم: ٤] إلى أن خرج حاجًّاً فَخرجت معه، فلما رَجَعْنا وكنا ببعضِ الطريق عَدَل إلى الأَرَاك لحاجةٍ له، فوقفت له حتى فرغ، ثم سرتُ معه فقلت: يا أمير المؤمنين، من اللَّتَان تَظَاهَرَتَا على النبي ﷺ من أزواجِه؟ قال: هما حَفْصَةُ وعَائِشة[1] [2].

كيف يُعرف المبهم؟

يعرف تعيين المبهم بوروده مسمًّى في بعض الروايات، أو بتنصيص أهل السِّيَر على كثير منه، وربَّما استدل له بورود تلك القصة المبهم صاحبها لمعيَّن مع احتمال تعددها[3].

ويقسم الإبهام بحسب موضعه إلى قسمين:

١ ـ الإبهام في السند (وهو مجال حديثنا).

٢ ـ الإبهام في المتن[4].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه ٢/ ٨٧١ كتاب المظالم، باب الغرفة والعلية المشرفة على السطوح وغيرها، حديث (٢٣٣٥).
ومسلم في صحيحه ٢/ ١١١١ كتاب الطلاق، باب في الإيلاء، حديث (١٤٧٩).

(٢) انظر: المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ص ٩١ ـ ٩٢ وفتح المغيث ٤/ ٣٠١، وتدريب الراوي ٢/ ٤٥٣.

(٣) انظر: فتح المغيث ٤/ ٣٠١ وتدريب الراوي ٢/ ٤٥٣.

(٤) وموضعه في دراسة المتن انظر: ص (٣٥٥).

وقد ورد في صحيح البخاري ـ كما في سواه من كتب الحديث ـ أسماءٌ مبهمةٌ في أسانيد بعض الأحاديث، فعُنِي الشُرَّاح بها، وتكلَّموا فيها ورفعوا الإبهام عنها، ومنهم العيني الذي أدلى بدلوه في هذا المجال، فجمع الأقوال وناقش ورجّح، كما كان شأنه في بيان المُهْمَل وغيره مما يوقع في اللَّبْس، فكان يسعى إلى كشف الإبهام كما عهدناه، من خلال الرُّجوع إلى أقوال الأئمة المحقِّقين، أو تتبُّع روايات الحديث، أو الاكتفاء بتعيين الرَّاوي المُبْهَم دون عزوٍ إلى قائل.

فمن الأول:

بيانه ما أُبْهِم فيما رواه البخاري فقال: «حدثنا عَمْرُو بن خَالدٍ، قال: حدثنا اللَّيثُ، عن رَبيعةَ بن أبي عبد الرحمن، عن حَنْظَلة بنِ قَيْس، عن رافع بن خَديج، قال: حدثني عمَّاي»[(١)].

فالمبهم هنا هو قوله «عماي»وقد التمس العيني بيان المبهم في أقوال المحققين فقال: «عمَّاه: ظُهَير، والآخر: قال الكلاباذي: لم أقف على اسمه، وقيل: اسمه مُظَهَّر بضم الميم وفتح الظاء وتشديد الهاء المكسورة... وقيل: اسمه مُهَير، كذا ذكره في «معجم الصحابة» للبغوي»[(٢)].

ومن الثاني:

بيانه ما أبهم فيما رواه البخاري، فقال: «حدثنا مُسَدَّد، حدثنا حَمَّاد، عن الزُّبَيْر بن عَرَبِيّ قال: سأل رجل ابن عمر رضي الله عنهما»[(٣)].

---

(١) صحيح البخاري ٢/ ٨٢٦ كتاب المزارعة، باب كراء الأرض بالذهب والفضة، حديث (٢٢٢٠).

(٢) عمدة القاري ٩/ ٤٥. انظر: الإكمال ٧/ ٢٠١، وغوامض الأسماء المبهمة ٢/ ٦٥١.

(٣) صحيح البخاري ٢/ ٥٨٣ كتاب الحج، باب تقبيل الحجر، حديث (١٥٣٣).

بيَّن العيني اسم الرجل المبهم من رواية أخرى لأبي داود الطيالسي فقال: «الرجل مجهول ظاهراً، ولكن هو الزُّبَير بن عَرَبي الراوي، كذا وقع في رواية أبي داود الطيالسي عن حَمَّاد، حدثنا الزُّبَير: سألت ابن عمر[1] [2].

ومن الثالث:

قوله في ما رواه البخاري: «حدثنا عُثْمان بن صَالح عن ابن وَهْب قال: أخبرني فلان وحَيْوَة بن شُرَيح»[3].

قال: «قيل: إنه عبد الله بن لَهِيْعَة بفتح اللام وكسر الهاء وبالعين المهملة قاضي مصر»[4].

ثامناً ـ بيان الأسماء المفردة:

تعريف المفرد:

لغة: من الفَرْد: وهو الذي لا نَظير له ولا مِثل له، والفَرْد: الوِتْر[5].

اصطلاحاً: معرفة الاسم الذي لم يُسَمَّ به غيرُ راوٍ واحد، أو الكنية أو اللقب الذي على تلك الصفة[6].

أهميته:

إن معرفة الأسماء المفردة فنّ مَليح عزيز لم يزل العلماء على اهتمام بـه

(١) مسند الطيالسي ١/ ٢٥٤، حديث (١٨٦٤).

(٢) عمدة القاري ٧/ ١٨٧، وكذا قال ابن حجر في فتح الباري ٤/ ٢٧٧.

(٣) صحيح البخاري ٤/ ١٦٤١ كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[البقرة: ١٩٣] حديث (٤٢٤٣).

(٤) عمدة القاري ١٢/ ٤٥٠، وكذا قال ابن حجر في فتح الباري ٨/ ١٨٤.

(٥) لسان العرب (فرد) ٣/ ٣٣١.

(٦) معجم المصطلحات الحديثية ص ١٦.

وبحث فيه، قال السَّخَاوي: «اجعل أيها الطَّالب من عنايتك الاهتمام بمعرفة الأفراد الآحاد التي لا يكون منها في كل حَرْفٍ أو فصلٍ من الصَّحابة فمن بعدهم سواها. . . فهو نوعٌ مَلَيح عزيز، بل مهمٌ لتضمُّنه ضبطها، فإن جُلَّه مما يُشْكِل لقلَّة دورانه على الألسنة مع كونه لا دخل له في المؤتلف»(١).

وهذا الباب من العلم يتطلَّب سعةَ العلم والدراية، وكثرة الاطلاع على روايات الحديث وأسماء الرواة، إذ يصعب الحكم فيه، والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاص، فإنه حصر في باب واسع شديد الانتشار(٢).

وللأفراد عند العيني بابٌ واسع، فهو لم يحصر الاسم المفرد كما حصره علماء الحديث ولم يسِرْ على القاعدة التي وضعها الأئمة لتمييز الأسماء المفردة، إذ الأسماء المفردة لديهم مقتصرة على أسماء غريبة لا يشارك الراوي فيها أحدٌ، ولكنَّ العيني توسَّع في ذلك وحَكَم على أسماء منسوبةٍ لصحابة أو تابعين أو غيرهم بأنها أسماء مفردة، فقال مثلاً: «وليس في الصَّحابة من اسمه عُثْمَان بن عفان غيره»(٣).

والأخذ بهذا المقياس يجعل معظمَ الأسماء مفردةً، إذ الغالب أن اسم الراوي مقترناً مع اسم أبيه يقلُّ تكراره، مثل: سَعْد بن أبي وَقَّاص، عبد الرحمن ابن عَوف، فهذه أسماء مفردة على طريقة العيني، شائعة عند غيره ممن يحكم على الاسم فقط من دون نسبته إلى اسم الأب.

ومهما يكن فقد تنوعت الأسماء المفردة عند العيني نذكرها وفقاً لما يلي:

(١) فتح المغيث ٤/ ٢٠٧، وانظر: تدريب الراوي ٢/ ٣٢٦، ٣٢٧.

(٢) علوم الحديث ص ٢٠١.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٤٣٨.

١ ـ أفراد الصحابة:

وهي أسماء الصحابة التي لا يشترك فيها اثنان. مثل قوله: «واعلم أن عُبَادة بن الصَّامت فَرْدٌ في الصحابة رضي الله عنه، وفيهم عُبْادة بدون الصَّامت اثنا عشر نفساً»[١] و«النُّعْمان بن بَشِير: وليس في الصحابة من اسمه النُّعْمان بن بَشِير غير هذا فهو من الأفراد، ومنهم النُّعْمان جماعات فوق الثلاثين»[٢]. و«نُعَيم بن عبد الله النَّحَّام، وهو من الأفراد، وفيهم نُعَيم جماعة بدون ابن عبد الله»[٣].

٢ ـ أفراد البخاري:

وهي أسماء أشار إليها العيني وفقاً لاعتبارين:

١ ـ رواة لم يشاركها في اسمها أحدٌ ضمن صحيح البخاري.

٢ ـ رواة انفرد البخاري بالرِّواية عنهم.

فمن الأول: «عَمْرو بن خَالد» قال العيني: و«ليس في شيوخ البخاري من اسمه عَمْرو بن خَالِد، ولا في رجاله كلهم»[٤]. و«شَيْبان بن عبد الرحمن»: قال العيني: «ليس في البخاري من اسمه شَيْبان غيره»[٥].

ومن الثاني: عبد الرحمن بن عبد الله بن دِينار المُزَني: قال العيني: «من أفراد

---

(١) عمدة القاري ١/ ٢٣٤، وذكرهم متفرق في كتب التراجم، انظر: الإكمال ٧/ ٨٦، والطبقات الكبرى ٧/ ٨٢ والاستيعاب ٢/ ٨٠٧ ـ ٨٠٩ ومعجم الصحابة ٢/ ١٩٣ والإصابة ٣/ ٦٢٢ ـ ٦٢٧.

(٢) عمدة القاري ١/ ٤٣٣.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٣٤٩.

(٤) عمدة القاري ١/ ٣٥٧، انظر: رجال صحيح البخاري ٢/ ٥٤٠.

(٥) عمدة القاري ٢/ ٥٣٠، انظر: رجال صحيح البخاري ١/ ٣٥٥.

البخاري عن مسلم»[١]، و«عبد العزيز بن عبد الله» قال: «من أفراد البخاري»[٢].

٣ ـ أفراد الصحيحين البخاري ومسلم:

مثل: «زُبَيْد: وليس في الصحيحين زُبَيْد بالضبط المذكور إلا هذا»[٣]، و«الحُسَين بن عِيسى: وهو من الأفراد: ليس في الصحيحين من اسمه الحُسَين ابن عِيسى وغيره»[٤] وكذلك: محمد بن بَشَّار[٥]. وعبد الله بن وَهْب[٦] ومحمَّد ابن كَثِير[٧] وغيرهم.

٤ ـ أفراد الكتب الستة:

مثل قوله: «وليس في الكتب السِّتَّة من اسمه اللَيْث بن سَعْد سواه»[٨] و«ليس في الكتب الستة من اسمه سُلَيْمان بن بِلاَل سوى هذا»[٩]، و«ليس في

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٤٩١.

(٢) عمدة القاري ٣/ ٤٩١.

(٣) عمدة القاري ١/ ٤٠٨، انظر: تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم ١/ ١١٧.

(٤) عمدة القاري ٢/ ٤٣٧، انظر: رجال صحيح البخاري ١/ ١٧٣ ورجال مسلم ١/ ١٣٧ وتقريب التهذيب ١٦٨.

(٥) ٣/ ٢٠.

(٦) ٢/ ٦٨، وذكر ابن حجر في تقريبه ثلاثة رواة سمُّوا وهم:
عبد الله بن وهب بن زمعة بن الأسود بن المطلب، وهو ثقة من الثالثة (ت س ق).
عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي ثقة حافظ عابد من التاسعة مات سنة سبع وتسعين (ع).
عبد الله بن وهب بن منبه اليماني مقبول من السادسة تقريب التهذيب ص ٣٢٨.

(٧) عمدة القاري ٢/ ١٤٨، انظر: تقريب التهذيب ص ٥٠٤.

(٨) عمدة القاري ١/ ٨٥.

(٩) عمدة القاري ١/ ١٩٤، انظر: تقريب التهذيب ص ٢٥٠.

الكتب الستة من اسمه عَلْقَمَة بن وَقَّاص غيره»[١]، ومثلهم: ثُمَامَة بن عَبدِ الله[٢]، ويَحْيَى بن أبي كَثِير[٣] وعُبَيد الله بن أبي يَزِيد[٤] ومُجَاهِد بن جَبْر[٥] وغيرهم.

ثانياً ـ جهود العيني في علوم الرواة التاريخية:

١ ـ بيان تواريخ الرواة:

تعريف التاريخ:

لغة: التأريخ: تعريف الوقت، وأرّخ الكتاب ليوم كذا: وَقَّتَه[٦].

اصطلاحاً: التعريف بالوقت الذي تُضْبَط به الأَحوال في المواليد والوَفَيَات، ويلتحق به ما يتَّفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها من معانٍ حسنة من تعديل وتجريح وغير ذلك[٧].

وهو فنٌّ عظيمُ الوقع من الدين قديم النفع به للمسلمين، بل لا يُسْتَغنى عنه في البحث عن الرواة والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم.

وقد وضع العلماء التأريخ المشتمل على ما ذكر مع ضبط وقت كل من السماع وقدوم المحدث البلد الفلاني وما أشبهه للأغراض التالية:

١ ـ ليختبروا بذلك من جَهِلوا حاله في الصِّدق والعدالة، قال الثَّوري: «لما

(١) عمدة القاري ١/ ٤٤، انظر: تقريب التهذيب ص ٣٩٧.

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٦٣، انظر: تقريب التهذيب ص ١٣٤.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٢٣٠، انظر: تقريب التهذيب ص ٥٩٦.

(٤) عمدة القاري ٢/ ٣٨٨، تقريب التهذيب ٣٧٥.

(٥) عمدة القاري ٢/ ٤٧٤، انظر: تقريب التهذيب ص ٥٢٠.

(٦) اللسان (أرخ) ٣/ ٤.

(٧) فتح المغيث ٤/ ٣٠٩.

استعملَ الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ» وقد اتَّفق لإسماعيل بن عَيَّاش أنه سأل رجلاً اختباراً: أيَّ سنة كتبت عن خالد بن مَعْدان؟ فقال: سنةَ ثلاثَ عشرةَ يعني وفاته. فقال له: أنت تزعم أنك سمعتَ من خَالدٍ بعد موته بسبع سنين.

٢ ـ يتبيَّن به ما في السند من انقطاع أو عَضْل أو تدليس أو إرسال ظاهرٍ أو خفيٍّ للوقوف على أن الرَّاوي مثلاً لم يُعَاصِر من روى عنه أو عاصره ولكن لم يلتقِ به.

٣ ـ يتبين به التَّصحيف في الأنساب.

٤ ـ هو أحد الطُّرق التي يتميز بها النَّاسخ من المنسوخ[١].

وقد دأب العيني في أثناء ترجمته لرُوَاة البخاري على ذكر سِنِي ولادتهم ووفاتهم، وهذا شائع جداً في كتابه، وأمثلة ذلك لا تحصى، وشأنه في ذلك شأن مصنفي كتب الرجال، ولكن ما يلفت انتباه المُطَالِع استطرادُه إلى ذكر روايات تاريخية تحكي استشهاد فلان، ومقتل فلان وما يستلزم ذلك من تفصيل واسهاب[٢].

أما ثمرات هذا الفن فقد وظَّفَها العيني لثلاثة أمور:

١ ـ إثبات السماع واللقاء.

٢ ـ التمييز بين المشتبهين من الرواة.

---

(١) انظر: فتح المغيث ٤/ ٣١٠ ـ ٣١٢، وتدريب الراوي ٢/ ٤٦٦.

(٢) انظر: قصة مقتل مصعب بن الزبير في عمدة القاري ١٠/ ٥٠٢، وسعيد بن جبير ١/ ١١٨، واستشهاد حنظلة الغسيل ١١/ ٣٦١، ١٢/ ٣٣، وعبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري ٨/ ٢٥، وحماد بن معاوية شيخ البخاري ١١/ ٤٦٨

٣ ـ معرفة المُرْسَل.

فمن الأول: قوله في «عَبد الله بن يُوسُف» شيخ البخاري: «مات بمصر سنة ثَمَانَ عَشْرَة ومائتين، قال البخاري: لقيته بمصر سنة سبع عشرة ومئتين»(١).

ومن الثاني: ما ذكره من اشتباه ابن هُرْمز الذي يروي عنه أنس بآخر تختلف وفاته فقال: «فحيث يذكر مالك ابن هُرْمز ويحكي عنه فإنما يريد عبدَ اللهِ بنَ يزيد، لأن عبد الرَّحمن بن هُرْمز صاحب أبي الزِّناد المحدث هذا إنما يحدث عنه بواسطة ذلك، ووفاته سنة سبع عشرة ومئة، وهذا وفاته سنة ثمانٍ وأربعين ومئة، وهذا موضعُ التباس على كثير من الناس ذكرته للفرق بينهما، فافهم»(٢).

ومـن الثالث: ما رواه المُسَيَّب بن حَزْن قال: «لما حَضَرَت أبا طالبٍ الوَفَاة جاءَه رسول الله ﷺ. . .»(٣).

قال العيني: «من مراسيل الصحابة، لأنه هو ـ أي المُسَيَّب ـ وأبوه من مسلمة الفتح. . . وأيّاً كان فلم يشهد أمرَ أبي طالب لأنه تُوُفي هو وخديجةُ في أيام ثلاثة»(٤).

---

(١) عمدة القاري ١/ ٦٩، وانظر: ١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٢٠/ ٢٢١، انظر: الجرح والتعديل ٥/ ٢٩٧، وتذكرة الحفاظ ١/ ٩٧، وإسعاف المبطأ ١/ ١٩.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٤٥٧ كتاب الجنائز باب إذا قال المشرك عند الموت. . . حديث (١٢٩٤).

(٤) عمدة القاري ٦/ ٢٤٨، انظر: الجرح والتعديل ٨/ ٢٩٢، وتهذيب التهذيب ١/ ١٣٨، والإصابة ٦/ ١٢١.

٢ ـ بيان طبقات الرواة:

تعريف الطبقة:

لغة: الطَبَق: الجماعة من الناس يَعْدِلون جماعة مثلهم[١].

اصطلاحاً: قوم تقاربوا في السن والإسناد، أو في الإسناد فقط، ومعنى التّقارب في الإسناد أن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه[٢].

وفائدته كما قال السَّخَاوي: أمن اللبس من تداخل المُشْتَبهين كالمتَّفقين في اسم أو كنية أو نحو ذلك، وإمكان الاطِّلاع على تبيين التَّدليس والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة.

وبينه وبين التأريخ عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ، فيجتمعان في التَّعريف بالرواة، وينفرد التأريخ بالحوادث، والطبقات بما إذا كان في البدريِّين مثلاً من تأخَّرت وفاته عمن لم يشهدها لاستلزامه تقديم المتأخِّر للوفاة[٣].

قال ابن الصَّلَاح: والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج إلى معرفة المَوَاليد والوَفَيات، ومن أخذوا عنه ومن أخذ عنهم، ونحو ذلك، ورُبَّ شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنِّسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنِّسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها، فَأَنَسُ بنُ مالك الأنصاري رضي الله عنه وغيره من أصاغر الصحابة مع العشرة رضي الله عنهم وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة إذا نظرنا إلى تشابههم في أصل صفة الصحبة، فعلى هذا فالصحابة بأسرهم طبقة أولى، والتابعون طبقة ثانية وأتباع التابعين طبقة ثالثة، وهلمَّ جرًّا[٤].

---

(١) اللسان (طبق) ١٠/ ٢١٠.

(٢) فتح المغيث ٤/ ٣٩٤ وتدريب الراوي ٢/ ٥١٧.

(٣) فتح المغيث ٤/ ٣٩٤.

(٤) علوم الحديث ص ٣٩٩ بتصرف يسير.

ولأهمية هذا العلم عُنِي به المحدثون، فصنَّفوا عليه التصانيف، وكان من الأمور التي نبَّه عليها العيني في أثناء كلامه على الرواة، فقد ميَّز بين طبقاتهم متوصِّلاً من خلال ذلك إلى بيان اتِّصال السند في بعض الأحيان، أو الإلماح إلى بعض اللطائف الإسنادية كراويات الأقران وغير ذلك.

١ ـ طبقة الصحابة:

والصحابي هو الذي رأى النبي ﷺ مسلماً عاقلاً، كما ذهب إليه الجمهور من المحدِّثين والأصوليين وغيرهم ـ بمجرَّد الرؤية ولو لحظة ـ ومات على الإسلام»[١].

ومعرفة الصحابة وتمييزهم فنٌّ جليلٌ عظيمُ الفائدة، وبه يعرف المتَّصل والمُرْسَل[٢].

وجدير بالذكر أن عنايةَ الإمام العيني ببيان أحوال الصحابة ولاسيَّما مشاهيرهم والمكثرون منهم كانت لافتةً، فقد أفاض في الحديث عنهم واستطرد في بيان مناقبهم وحوادث حياتهم، وذكر مرويَّاتهم عن النبي ﷺ[٣].

وكان يبين صغارهم من كبارهم، ومُكْثِرَهم في الرواية من مُقِلِّهم[٤]، ولعلَّ أهم مسألة تصدَّى لها هي بيان المختَلَف في صحبتهم وما يتمخَّض عنه من اختلاف في نوع رواياتهم.

---

(١) انظر: فتح المغيث ٤/ ٧٥.

(٢) تدريب الراوي ٢/ ٢٢٤.

(٣) انظر: عمدة القاري ١/ ٧٢، ١١٨، ١٣٠، ١٩٤، ٢٠٤، ٢٨١، ٢/ ٨٦، ٢٢٤.

(٤) انظر: عمدة القاري ١/ ٢٣٥، ٢/ ١٠٣، ١٠/ ١٧٥، ١٣٥، ١٢/ ١٠٣، ١٣/ ٢٠٨.

وكان يعتمد على أقوال العلماء، ويرجِّح بينها في بعض الأحيان، كقوله في الاختلاف في صحبة عَمْرو بن أوس: «ذكره ابن حبَّان في الثقات، وقال بعضهم: هو تابعي كبير، ووهم من ذكره في الصحابة، وإنما الصحبة لأبيه، وذكر الذهبي عَمْرَو بن أَوْسٍ في تجريد الصحابة، وقال: عَمْرو بن أَوْسٍ الثَّقَفي الطَّائفي له وِفادة ورِواية»(١).

وكقوله في الخلاف في صحبة عَبَّاد بن تميم: «... وقال: أَعِي يومَ الخندق وأنا ابن خمسٍ سنين، فينبغي إذاً أن يُعَدَّ في الصحابة، وقال ابن الأثير وغيره: إنه تابعي لا صحابي»(٢).

وكقوله في عَدِيّ بن عَدِي: «ويقال: اختلفوا في أنه صَحَابيٌّ أم لا، والصَّحيح أنه تابعي، وسبب الخلاف أنه روى أحاديث عن النبي ﷺ مُرْسَلة، فظنَّه بعضهم صحابياً، وكان عَدِيٌّ عاملَ عمر بن عبد العزيز على الجزيرة والموصل، واستعمال عمر له يدلُّ على أنه لا صحبة له، لأنه عاش بعد عمر، ولم يبق أحد من الصحابة إلى خلافته، وتُوُفِّي سنة ستة وعشرين ومئة»(٣).

---

(١) عمدة القاري ٥/ ٤٦٣، انظر: الثقات ٣/ ٢٧٧، ٥/ ١٧٣ وقال ابن حبان: له صحبة، وذكره ابن حجر في الإصابة ٥/ ٢٨٩، وانظر: تجريد الصحابة وقال: «تابعي مشهور» ووهَّم من عده في الصحابة. وذكره في ذكر أسماء التابعين ٢/ ١٧٤.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣٥٦ ذكره في أسماء التابعين ٢/ ١٧٩ وقال العجلي: تابعي ثقة، معرفة الثقات ٢/ ١٦ وفي إسعاف المبطأ ١/ ١٥: له صحبة.

(٣) عمدة القاري ١/ ١٧٩، قال ابن حجر: «فرَّق البخاري وابن شاهين وابن حبان بينه وبين عدي بن عدي بن عميرة، ووحَّد بينهما ابن الأثير فوهم، الإصابة ٤/ ٤٧٦، وقال النووي: «والصحيح أنه تابعي، وإنما سبب الاختلاف أنه روى أحاديث عن النبي ﷺ مرسلة، فظنّه بعضهم صحابياً». تهذيب الأسماء والصفات ١/ ٢٠٢.

٢ ـ طبقة التابعين:

والتَّابعي هو الذي لقي من صحب النبيَّ ﷺ. ومعرفة التابعي أصلٌ مهم به يعرف المُرْسَل والمتَّصل[١].

ودأب العيني على الإشارة إلى التَّابعين في الأسانيد، والتَّمييز بين طبقاتهم، وبيان كبارهم: كعطاء بن أبي رَباح[٢]، وجَعفر بن أميّة الضَّمْري[٣]، وأوساطهم ككُرَيب مولى ابن عباس[٤] وبَكْر بن عبد الله المُزَني[٥]، وصغارهم كأبي الزِّناد عبدِ اللهِ بن ذَكْوان[٦]، وهِلاَل بن عَلِيّ[٧].

وإن كان ثمَّة وهم أو اختلاف في تحديد الطبقة نبَّه عليه وبيَّنه، ومثال ذلك بيانه لطبقة سَعِيد بن مَرْجَانَةَ إذ قال: «وقد ذكره ابن حبَّان في التابعين، وقال: لم يسمع من أبي هريرة، ويردُّ ما ذكره رواية البخاري بقوله: قال لي أبو هريرة، ووقع التَّصريح بسماعه عند مسلم والنَّسائي وغيرهما»[٨].

---

(١) انظر: علوم الحديث ص ٢٧٠، وفتح المغيث ٤/ ١٤٤.

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٧٢، انظر: تهذيب التهذيب ٧/ ١٧٦.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٥٧٢، انظر: تهذيب التهذيب ٢/ ٩٠.

(٤) عمدة القاري ٥/ ٢١٠، انظر: تهذيب التهذيب ٨/ ٣٨٨.

(٥) عمدة القاري ٤/ ٤٧٠، انظر: معرفة الثقات ١/ ٢٥١ وتهذيب التهذيب ١/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣.

(٦) عمدة القاري ١/ ٢٢٠، انظر: معرفة الثقات ٢/ ٢٧، وتهذيب التهذيب ٥/ ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٧) عمدة القاري ٢/ ٧، انظر: تهذيب التهذيب ١١/ ٧٢.

(٨) عمدة القاري ٩/ ٣١٧، انظر الثقات ٤/ ٢٩٣، ٦/ ٣٦٢، ومشاهير علماء الأمصار ١/ ١٤٣، وتهذيب التهذيب ٤/ ٦٩.

وكقوله في رواية إبراهيم عن الأسود: «فيه رواية التَّابعي عن التَّابعي، فإن قلت: إبراهيم هل أدرك أحداً من الصَّحابة أو سمع من أحد منهم؟ قلت: ذكر العِجْليّ: إبراهيم النَّخْعي لم يحدِّث عن أحد من الصحابة، وقد أدرك منهم جماعةً، وقد رأى عائشة رضي الله تعالى عنها، ويقال: رأى أبا جُحَيفة وزيدَ بنَ أَرْقَم وابنَ أبي أَوْفَى، ولم يسمع منهم، وعن ابن حبَّان بأنه سمع المُغِيرة، والله تعالى أعلم»[١].

٣ ـ طبقة أتباع التابعين:

وتابع التابعي: هو من شَافَه التابعي مؤمِناً بالنبي ﷺ[٢].

وأشار إليهم العيني وميَّز كبارهم ممن أدركوا عصر الصحابة ولم تُعْرَف لهم رواية عن أحد منهم كَسيَّار بن أبي سَيَّار[٣]، وسُفْيَان بن دِينَار[٤] وصغارهم ممن جاء بعد ذلك كعبد الله بن المُبَارك[٥].

كما أشار إلى المخضرمين من الرُّواة، وهم الذين أدركوا الجاهلية قبل البعثة أو بعدها في حياة رسول الله ﷺ ممَّن لم يره بعد البعثة، أو رآه، لكن غيرَ مسلم، وأسلم في حياته أو بعده ولا صحبة له[٦].

(١) عمدة القاري ٣/ ١٠٩، انظر: معرفة الثقات ١/ ٢٠٩، وطبقات المدلسين ١/ ٢٨، والثقات ٤/ ٨.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث ص ١٥١.

(٣) عمدة القاري ٣/ ١٩٣، انظر: تهذيب التهذيب ٤/ ٢٥٦.

(٤) عمدة القاري ٦/ ٣٠٨، انظر: الثقات ٤/ ٣٢٠ وتهذيب التهذيب ٤/ ٩٧.

(٥) عمدة القاري ١/ ١٢٤، انظر: الجرح والتعديل ٧/ ٧.

(٦) انظر علوم الحديث ص ٣٠، وفتح المغيث ٤/ ١٥٦.

ومنهم: قَيْس بن أبي حازم[١] وأبو عُثْمان النَّهْدِي[٢] وحُصَين بن عبد الرَّحمن السُّلَمِي[٣].

٤ ـ طبقات شيوخ البخاري:

فقد ميَّز بين كبارهم كعُبَيد الله بن موسى[٤]، وعَليّ بن الهَيْثم[٥]، وأوساطهم كمُحَمَّد بن عبد العَزيز بن أبي رَزْمة[٦]، وصغارهم كالفَضْل بن سَهْل[٧] وأحمد بن إِسْحاق[٨] السَّرْماري، وبين من حدَّث عنه بواسطة ومن حدَّث عنه مباشرة، ولذلك أهمية لا تخفى في علوِّ السند ونزوله، كما نبّه إلى ذلك في مواضعه[٩].

وبمعرفة طبقات الرواة تُسْتَخلص لطائفُ إسناديةٌ دقيقةٌ كراوية الأقران، ورواية الأكابر عن الأصاغر، وهي أمور مهمَّة نبَّه عليها المحقِّقون وبيَّنوا فوائدها.

فأما رواية الأقران بعضهم عن بعض فتفيد في الأمن من ظَنِّ الزيادة في الإسناد، أو إبدال الواو بـ عن إن كان بالعنعنة[١٠].

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٥٨، ١٤/ ١٢، انظر: تذكرة الحفاظ ١/ ٦١.

(٢) عمدة القاري ٤/ ١٥، ١٣٨، ١٨٧، ٩/ ٤٤٢، انظر: الثقات ٥/ ٧٥.

(٣) عمدة القاري ٣/ ١٨، وانظر: الثقات ٦/ ٢١٠.

(٤) عمدة القاري ١١/ ١٦. انظر: تذكرة الحفاظ ١/ ٣٥٤.

(٥) عمدة القاري ٨/ ٥٠٢، انظر: رجال صحيح البخاري ٣/ ٥٣٤.

(٦) عمدة القاري ١٣/ ٤٩٨، انظر: تهذيب التهذيب ٩/ ٢٧٨.

(٧) عمدة القاري ٤/ ٣١٨، انظر: تهذيب التهذيب ٨/ ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٨) عمدة القاري ٣/ ٢٧١، انظر تهذيب التهذيب ١/ ١٢.

(٩) انظر: عمدة القاري ١/ ٢٣٥، ٢/ ٤٤٨، ٤٨٤، ٥٨٩، ٢/ ٢٤، ٣/ ١٤١، ٢٦٧، ٤/ ٢٢١، ٥/ ١٢١، ٨/ ١٥٦، ١٣/ ٤٩٨.

(١٠) انظر: علوم الحديث ص ٣٠٩ وفتح المغيث ٤/ ١٦٨.

وفي صحيح البخاري من هذا النوع الكثير المتنوع، كرواية صحابيٍّ عن صحابيٍّ أو تابعيٍّ عن تابعي وغير ذلك، وكان العيني ينبِّه إلى ذلك ومن أمثلته ما رواه البخاري فقال: «حدَّثنا صَدَقَة قال: أخبرنا ابن عُيَيْنة، عن مَعْمَر عن الزُّهْري عن هِنْد عن أمِّ سَلَمة، وعَمْرو ويحيى بن سعيد عن الزُّهري عن أم سلمة»[(١)].

قال العيني: «فيه رواية الأقران في موضعين: أحدهما: ابن عُيَيْنة، عن مَعْمَر، والثاني عمرو ويَحْيى عن الزُّهري. . . وفيه رواية صحابيَّة عن صحابيَّة على قول من قال: إن هنداً صحابية»[(٢)].

ومن ذلك: «رواية خَالد بن يزيد عن سَعيد بن أبي هِلاَل» و«رواية صَالح ابن كَيْسان عن نافع، لأنهما من طبقة واحدة»[(٣)].

وأما رواية الأكابر عن الأصاغر فهي أن يروي الكبير القدر أو السن، أو الكبير فيهما معاً عمن دونه[(٤)]، وفائدة معرفته أن لا يُتَوَهَّم الانقلاب في السند وهو ما أشار إليه ابن الصَّلاح إذ قال: «ومن الفائدة فيه أن لا يُتَوَهَّم كونُ المروي عنه أكبَر وأفضلَ نظراً إلى أن الأغلب كون المروي عنه كذلك، فتُجْهَل بذلك منزلتهما»[(٥)].

وأمثلته في صحيح البخاري كثيرة، نبَّه عليها الإمام العيني كلَّما وردت، ومن الأمثلة: رواية صالح بن كَيْسان عن الزهري: قال العيني: «فيه رواية الأكابر عن الأصاغر، فإن صالحاً ـ ابن كَيْسان ـ أكبر سناً من الزُّهري»[(٦)].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٥٤، كتاب العلم، باب العلم والعظة بالليل، حديث (١١٥).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٢٤٣.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٣٤٩.

(٤) انظر: فتح المغيث ٤/ ١٦٤.

(٥) علوم الحديث ص ٣٠٧.

(٦) عمدة القاري ٢/ ٤٤٨، ٦/ ٢٤٩.

ورواية عُبَيد الله بن عُمَر بن حَفْص عن سُمَيٍّ مولى أبي بَكْر بن عبد الرحمن. قال العيني: «عُبَيد الله تابعي صغير، ولا يعرف لسُمَيّ رواية عن أحد من الصحابة، فهو من رواية الكبير عن الصغير»[١].

كما كانت له عناية بالإشارة إلى رواية الأقارب بعضهم عن بعض، كرواية الابن عن أبيه، والعكس، والابن عن الجد، والبنت عن الأم، والرجل عن عمِّه أو خاله وغير ذلك من القرابات[٢].

ويذكر هنا أن العيني كان يُعنى كثيراً بذكر قربات الرواة مهما اختلفت سواء أَرَوى بعضُهم عن بعض في السند أم لا.

- ومن الأمثلة على ذلك: قوله: «وأمُّ إبراهيم بن يَزيد النَّخْعي - مُلَيكة ابنة يزيد، وهي أخت الأَسْود وعبد الرحمن ابنَي يزيد»[٣] و«مالك بن أنس هو خال إسماعيل بن أبي أُوَيْس»[٤].

و«سَعْد بن عُبَيْدَة هو خَتَن أبي عبد الرَّحْمن بن عبد الله بن حَبِيب السُّلَمي»[٥].

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٦٠٧.

(٢) انظر: عمدة القاري ٢/ ٢١٣، ٢٩١، ٣/ ٤٧٧...

(٣) عمدة القاري ١/ ٣٢٠، انظر: تهذيب التهذيب ٣/ ١٢٥.

(٤) عمدة القاري ٢/ ٥٢٢، ٥/ ٢٩٣، ٦/ ٢٥، ٢٨٧، انظر: تهذيب التهذيب ١/ ٢٨٠.

(٥) عمدة القاري ١٢/ ٣١٢، انظر: تهذيب التهذيب ٣/ ٤١٧، وانظر أمثلة أخرى في عمدة القاري ١/ ٢٥٦، ٣٩٨، ٢٨٠، ٣/ ٢٠، ٦٧، ١٨٣، ٤/ ٤١٥، ٢٥٥، ٦/ ١٣٤، ٤٦٦، ٧/ ٢٠، ٨/ ٦، ٢١٠، ١٠/ ٤٦١، ١٢/ ٣١٢، ١٣/ ١٩، ٢٠٧، ١٤/ ٥١٧، ١٥/ ٢٢٥.

ثالثاً ـ جهود العيني في العلوم المعرِّفة بأحوال الرواة:

وهي علومٌ تبحث في الرَّاوي من حيث قبول خبره أو ردِّه.

معلومٌ أن صحيح البخاري من أصحِّ الكتب بعد كتاب الله عز وجلَّ. وعن البخاري رحمه الله قال: «صنَّفْت الجامع من ستمائة ألف حديث في ستَ عشرةَ سنةً، وجعلته حجَّةً فيما بيني وبين الله» فهو لم يروِ في كتابه إلا عن الثقات وأهل الصدق.

قال ابن حجر: «ينبغي لكل مُنْصِف أن يعلمَ أن تخريج صاحب الصَّحيح لأيِّ راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده وصحَّة ضبطه وعدم غفلته، ولاسيَّما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمَّة على تسمية الكتابين بالصَّحيحَين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرَّج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذُكِر فيهما، هذا إذا خرَّج له في الأصول، فأما إن خرَّج له في المتابعات والشَّواهد والتَّعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضَّبط مع حصول اسم الصِّدق لهم وحينئذٍ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابلٌ لتعديل هذا الإمام، فلا يُقْبَل إلا مبيَّن السَّبب مفسَّراً بقادح يقدح في عدالة هذا الرَّاوي، وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبرٍ بعينه، لأن الأسبابَ الحاملةَ للأئمَّة على الجرح متفاوتةٌ، منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحَسَن المَقْدِسيّ يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جازَ القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيلَ فيه، قال الشيخ أبو الفتح القُشَيري في مختصره: وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجَّة ظاهرة وبيانٍ شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدَّمناه من اتِّفاق الناس بعد

الشَّيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما. قلت: فلا يُقْبَل الطَّعن في أحد منهم إلا بقادحٍ واضحٍ»(١).

*** منهج العيني في التعريف بأحوال رجال الصحيح:**

اعتمد العيني في بيان أحوال الرواة على أقوال أئمَّة الجرح والتعديل وأصحاب التَّصانيف في علوم الرجال، كأبي زرعة والنَّسَائي وأبي حاتم وأحمدَ وابنِ سعدٍ وغيرهم، وتميَّز بيان العيني لأحوال الرواة بالتَّدقيق والتَّفصيل في بيان عدالتهم بذكر مناقبهم وفضَائلهم، وما أكثرهم في صحيح البخاري.

والمهمُّ في هذا الباب هو بيان أحوال رجال الصحيح الذي تُكُلِّم فيهم أو وُصِفُوا بأوصاف تُوهِم جرحَهم والطَّعنَ فيهم.

وقد أفرد الحافظ ابن حجر فصلاً في مقدمة شرحه في أسماء من طُعِن فيهم من رجال الصَّحيح، وأجاب عن الاعتراضات، مميِّزاً من أخرج له منهم في الأصول أو المتابعات أو الاستشهادات(٢).

أمَّا الإمام العيني فكان يبيِّن أحوالهم في أثناء شرحه، مجيباً في كثير من الأحيان عن الاعتراض عليهم.

فأما أسباب الجرح في بعض رجال الصحيح فمدارها على أشياء هي ـ كما ذكرها الحافظ ابن حجر: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند بأن يُدَّعى في الراوي أنه كان يدلِّس أو يُرْسل(٣)، وتؤول إلى قسمين أساسيين(٤) هما: الجرح باختلال العدالة، الجرح باختلال الضبط.

(١) هدي الساري ٥٤٤.

(٢) انظر: هدي الساري ٥٤٤ ـ ٦٣٥.

(٣) هدي الساري ص ٥٤٤.

(٤) انظر تحقيق د. نور الدين عتر لذلك في اصول الجرح والتعديل ص ١٠٦ ـ ١٣٨.

فما موقف الإمام العيني ممن وصفوا بهذه الأوصاف من الرجال؟

أولاً ـ موقف الإمام العيني من المجروحين باختلال العدالة:

وليس في صحيح البخاري من هذا النوع سوى: ـ من رُمِيَ ببدعةٍ.

ـ ومن اتُّهِمَ بالتدليس.

أ ـ موقف العيني من رواية المبتدع:

المبتدع: هو من اعتقد ما هو خلافُ المعروف عن النبي ﷺ لا بمعاندة بل بنوع شبهة[1]، واختُلِفَ في قبول روايته. قال ابن الصَّلاح: «اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يُكَفَّر في بدعته، فمنهم من ردَّ روايته مطلقاً لأنه فاسق ببدعته، ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحلُّ الكذبَ في نصرة مذهبه،أو لأهل مذهبه، سواء كان داعيةً إلى بدعته أم لم يكن... وقال قوم: تُقْبَل روايته إذا لم يكن داعيةً إلى بدعته، ولا تقبل إذا كان داعية، وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء... وهذا المذهب الثالث أعدلُها وأولاها، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحةٌ بالرواية عن المبتدعة غير الدُّعاة، وفي الصَّحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول»[2].

ونبَّه الإمام العيني إلى بعض أولئك الذين رُمُوا ببدعة وبيَّن أحوالهم وقبول رواياتهم إن لم يكونوا دُعاةً إلى مذاهبهم.

فقد قال في عُبَيد الله بن موسى وكان مُتَشَيِّعاً: «قال ابن قُتيبة في المعارف: كان عُبَيد الله يتشيع ويروي أحاديث منكرة فضُعِّف بذلك عند كثير من الناس[3][4].

(١) فتح المغيث ١/ ٥٩.

(٢) علوم الحديث ص ١١٤ ـ ١١٥، وانظر تفصيل ذلك في هدي الساري ص ٥٤٤.

(٣) المعارف ص ٥١٩.

(٤) عمدة القاري ١/ ١٨٦.

واحتجاج البخاري بحديثه لكونه غيرَ داعيةٍ إلى مذهبه، وهذا ما يُفْهم من استشهاد العيني بقول الإمام النووي: «وقع في الصَّحيحين وغيرهما من كتب أئمَّة الحديث الاحتجاج بكثير من المبتدعة غير الدُّعاة إلى بدعتهم، ولم تزل السَّلَف والخَلَف على قبول الرواية منهم والاستدلال بها، والسَّماع منهم وإسماعهم من غير إنكار»[١].

ومثله بيانه قبول رواية هِشَام بن أبي عبد الله الذي كان يرى القَدَر، فقد نقل عن العِجْلي قوله: «كان يَقُول القَدَر، ولم يكن يَدْعُو إليه»[٢].

وثمة رواة رُموا ببدعتهم وطُعن في الرواية عنهم، بيَّنهم العيني مكتفياً بذكر ما جُرِحوا به ساكتاً عن الإجابة على رواية الإمام البخاري عنهم، وكان الأَوْلى أن يُزِيلَ هذه الشبهة ويردَّ هَذا الإشكال.

ومن هؤلاء الرواة: عبد الرزَّاق بن هَمَّام، فقد جمع العيني أقوالَ الأئمة فيه من جَرْحٍ وتعديل، فأمَّا ما قالوه في جرحه فيورث ـ لاشك ـ إشكالاً في رواية البخاري عنه ما لم يبيَّن وجه ذلك.

قال العيني في بيان حاله: «قال مَعْمَر: عبد الرزاق خَلِيقٌ أن يُضْرَب إليه أكباد الإبل، وقال أحمد بن حَنْبَل: ما رأيت أحسنَ من عبد الرزاق، وقال الحافظ أبو أحمد بن عدي: قال ابن مَعِين: ليس بالقوي، ونسبه العبَّاس بن عبد العظيم إلى الكذب، قال: والواقدي أصدق منه، وقال أبو أحمد: لعبد الرَّزاق حديثٌ كثير، وقد رحل إليه الناس وكتبوا عنه، ولم يَرَوا بحديثه بأساً، إلا أنهم نسبوه إلى التشيُّع، وقد روى أحاديثَ في فضائل أهل البيت ومَثَالب غيرهم

---

(١) عمدة القاري ١/ ١٨٦ انظر: التقريب مع شرحه التدريب ١/ ٥٤٣.

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٨٢، انظر: معرفة الثقات ٢/ ٣٣٠ وهدي الساري ص ٦٢٥.

مما لم يوافِقْه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما ذمُّوه به من روايته المناكير، وقال النَّسائي في كتاب الضعفاء: عبد الرزاق بن همام فيه نَظَر لمن كتب عنه بآخرة، وزاد بعضهم عن النَّسائي: كتبت عنه أحاديث مناكير»(١).

لقد كان حرياً بالإمام العيني أن لايكتفي بهذه النقول، بل يسعى في بيان وجهها وهو ما فعله الإمام ابن حجر بعد أن بيّن توثيقه.

فأمَّا ما قاله العبَّاس بن عبد العظيم فيه فردّه الحافظ ابن حجر بقوله: «وثّقه الأئمة كلهم إلا العبَّاس بن عبد العظيم العَنْبري وحده، فتكلَّم بكلامٍ أفرط فيه، ولم يوافقه عليه أحد»(٢).

وأمَّا عن تشيّعه فقد ثبت أنه لم يكن داعيةً إلى مذهبه، بل أُجْمِعَ على صدقه، فقد نقل ابن حجر عن ابن عَدِيّ قوله: «وأما الصِّدق فأرجو أنَّه لا بأس به»ورُوِي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه قال: سألت أبي هل كان عبد الرزاق يتشيّع ويُفْرِط في التشيّع؟ فقال أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً.

وأما ما قيل عن نكارة أحاديثه فهو إنما ما روى بآخرة بعدما عمي، واحتجاج الشَّيْخَين بحديثه إنَّما هو في جملةٍ من حديثِ مَنْ سمع منه قبل الاختلاط، وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين(٣).

فمن ذلك كلِّه يتبين وجه احتجاج الإمام البخاري بعبد الرزاق بن همام ويُجَاب عن قبوله روايته مع التزامه الصحة في كتابه جميعه.

---

(١) عمدة القاري ١/ ٣٧٥، انظر: الثقات ٨/ ٤١٢، والكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٥٤٥، وتهذيب التهذيب ٦/ ٢٧٨.

(٢) هدي الساري ص ٥٨٩.

(٣) انظر: هدي الساري ٥٨٩.

ومن أولئك الرواة عِكْرِمةُ مولى ابن عَبَّاس، فقد نقل العيني أقوالاً في جرحه وتعديله فقال: «... وكان من العلماء في زمانه بالعلم والقرآن، وتكلَّم فيه برأيه، رأى الخَوارجَ وأطلق نافعٌ وغيره عليه الكذب، وروى له مسلم مقروناً بطاوُس وسعيد بن جُبَير، واعتمده البخاري في أكثر ما يصحُّ عنه من الروايات، وربما عِيبَ عليه إخراجُ حديثه»(١).

إن اكتفاء العيني بنقل هذه الصفات عن الراوي دون تحقيق في كشف هذا الإشكال وقوله: «عيب عليه إخراج حديثه» يُشْكِل في قبول تلك الأحاديث وهي في كتاب أجمعت الأمة على صحته.

ولقد ذبَّ الحافظ ابن حجر عن أحاديث عكرمة التي أوردها الإمام البخاري في صحيحه. فقال: «وقد تعقَّب جماعة من الأئمة ذلك، وصنَّفوا في الذبِّ عن عكرمة، منهم أبو جعفر بن جَرير الطَّبري ومحمد بن نَصْر المَرْوَزي وأبو عبد الله بن مَنْده وأبو حاتم بن حبَّان وأبو عمر بن عبد البَرَّ وغيرهم، فأما أقوال من وهَّاه فمدارها على ثلاثة أشياء: على رميِه بالكَذِب وعلى الطعن فيه بأنه كان يرى رأيَ الخوارج، وعلى القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء... فأما البدعة فإن ثبتت فلا تضرُّ حديثه لأنه لم يكن داعية، مع أنها لم تثبت عليه، وأما قبول الجوائز فلا يقدح أيضاً إلا عند أهل التَّشديد، وجمهور أهل العلم على الجَوَاز... وأما التكذيب فسنبيِّن وجوهَ ردِّه (وأفاض في ذلك) وأنه لا يلزم من شيء منه قدح في روايته...»(٢).

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٩١.

(٢) هدي الساري ص ٥٩٧.

ومنهم ثَوْر بن يَزيد الكِلاَعي الذي لم ينقل فيه العيني إلا ابتداعه فقال: «كان قَدَرياً، فأُخْرِج من حِمص، وأحرقوا دارَه بها، فارتحل إلى بيت المَقْدس»(١).

بيد أن ثَوْراً مع ذلك وثقه غير واحد، قال ابن حجر: «واتَّفقوا على تثبُّتِه في الحديث مع قوله بالقدر، وقال يحيى القطان: ما رأيت شاميًّاً أثبت منه»(٢)، و«عن يَحْيى: كان ثَور عندي ثقة، وقال وكيع: ثور صحيح الحديث...»(٣).

فيتبيَّن من ذلك أنَّ ما وقع في صحيح البخاري من الرواية عن المبتدعة لا يطعن في الكتاب لأن «التَّحقيق في ذلك أن المبتدع الذي عُرِفَ بالصِّدق حقّاً والضَّبط والتحرِّي قُبِلَت روايته، لكن هذا يخفى في كثير من الأحيان، فأُقِيم الدليل عليه مقامَه، وهو عدم الدَّعوة للبدعة»(٤).

لذا تمنَّينا على العيني لو أنه أقام الدَّليل على صِدق أولئك الرواة حتى يرفعَ الإشكالَ عن قبول البخاري أحاديثهم وتخريجها في الصحيح.

ب ـ موقف الإمام العيني من رواية المُدَلِّس:

المُدَلِّس: هو الذي يروي عمَّن عاصره ولم يَلْقَه، فيُتَوَهَّم أنه سمع منه، أو روايته عمن لَقِيَه ما لم يسمعه منه(٥).

وأحوال المدلِّسين متفاوتة، فمنهم من احتمله الأئمة لثقته ونُدْرَة تدليسه بحيث يرى المحدِّث أنَّ هذا من صحيح حديثه ليس مما دلَّسه، ومنهم من

(١) عمدة القاري ٨/ ٣٣١.

(٢) هدي الساري ص ٥٥٦.

(٣) تهذيب التهذيب ٢/ ٣٠، وانظر الكامل ٢/ ٣١٤.

(٤) أصول الجرح والتعديل ص ١١٨.

(٥) المصدر السابق ص ١٢١.

احتملوه لكونه لا يدلِّس إلا عن ثقة، مثل سُفْيان بن عُيَينة الإمام الكبير، وقد أخرج له الشيخان(١).

وفي صحيح البخاري رواة مدلِّسون أخرج لهم الإمام البخاري لثبوت تصريحهم بالتَّحديث من جهة أخرى غير الطَّريق التي دلَّسوها فيها(٢)، وقد كان العيني يلفت النظر إلى أولئك المدلِّسين، ويعلِّل قبولَ البخاري أحاديثهم، ومنهم: عُمَر بن عَلِيّ المُقَدَّمي، فقد نقل العيني عن الأئمة شهرته بالتدليس فقال: «قال ابن سعد: كان ثقةً، وكان يدلِّس تدليساً شديداً، ويقول: سمعت وحدثنا ثم يسكُتْ، ثم يقول: هشام بن عروة، الأعمش، وقال عَفَّان: كان رجلاً صالحاً، ولم يكونوا ينقمون عليه غيرَ التَّدليس، ولم أكن أقبل منه حتى يقول: حدثنا»، وقبول روايته ـ كما قال العيني ـ: «محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى، وكلُّ ما في الصَّحيحين عن المدلِّسين بـ (عن) محمولٌ على سماعهم من جهة أخرى»(٣).

ومنهم الأَعْمَش الذي وضَّح العيني وجه قبول روايته بالعنعنة مع استشهاده بالتدليس فقال: «نُسِب إلى التدليس، وقد عَنْعَن في هذا الحديث عن إبراهيم، ولم يُرَ في جميع الطرق التي فيها رواية الأعمش للبخاري ومسلم وغيرهما أنه صرَّح بالتَّحديث أو الإخبار إلا في رواية حفص بن غِيَاث عن الأعمش، فإن قلت: المُعَنْعِن إذا كان مدلِّساً لا يُحْمَل حديثُه على السَّماع إلا أن يبيِّن فيقول: حدَّثَنا أو أخبرنا أو سمعتُ أو ما يدلُّ على التَّحديث قلت: قال ابن الصَّلاح وغيره: ما كان في الصحيحين من ذلك عن المدلِّسين كالسُّفْيانَين والأعمش

(١) منهج النقد في علوم الحديث ص ١٣٨.

(٢) انظر: مقدمة شرح النووي على صحيح مسلم ص ١٢.

(٣) عمدة القاري ١/ ٣٥٠، انظر: تذكرة الحفاظ ١/ ٢٩٢ وتهذيب التهذيب ٧/ ٤٢٧.

وقتادة وغيرهم محمولٌ على ثبوت السَّماع عند البخاري ومسلم من طريق آخر»(١).

ومنهم: زَكَرِيَّاء بن عامر الموصوف بالتَّدليس، قال العيني: «فإن قلت: إن زَكَرِيَا موصوف بالتدليس، وههنا قد عنعن... قلت: ذكر في فوائد أبي الهَيْثم من طريق يَزيد بن هَارون عن زَكَرِيَا قال: حدثنا الشَّعْبي، فحصل الأمنُ من تدليسه»(٢).

ثانياً ـ موقف الإمام العيني من المجروحين باختلال الضبط:

من شروط الإمام البخاريِّ في صحيحه أن يخرج الحديث المتَّفَق على نقَلته، ولكنه أخرج أحاديث رواة اختُلِف في ضبطهم، ووُصِف بعضهم بالغَلَط، وبعضهم بالمُخَالفة، وقد حقَّق الحافظ ابن حَجَر في هذه المسألة فقال: «وأما الغلط فتارةً يكثُرُ من الراوي وتارة يقلُّ، فحيث يُوصَف بكونه كثيرَ الغَلَطِ يُنْظَر فيما أخرج له إن وجد مروِّياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادحٌ يوجب التوقُّف عن الحكم بصحَّة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء»(٣).

كان العيني يبيِّن أن روايَة البخاري عمن تُكُلِّم فيهم إنما هي مقبولة لاقترانها بروايةٍ أخرى أو مُتَابَع عليها، كقوله فيما رواه عُثْمان بن فَرْقَد: «فيه

---

(١) عمدة القاري ١/ ٣١٩، انظر: علوم الحديث ص ٧٥، وفتح المغيث ١/ ٢١٧.

(٢) عمدة القاري ١/ ٤٣٣.

(٣) هدي الساري ٥٤٣ ـ ٥٤٤، وانظر: مقدمة النووي على البخاري ص ١٢ ـ ١٣.

مَقَال، لكنَّ البخاري لم يخرج له موصولاً إلا هذا الحديث، وقد قرنه بابن نُمَير، وذكر له آخر تعليقاً في المغازي»(١).

وكقوله في رواية البخاري عن عبد الله المُثَنَّى المختلف فيه: «اختُلِفَ فيه قول ابن مَعِين، فقال مرَّة: صالح، وقال مرَّة: ليس بشيء... قلت: قد تابعه على حديثه هذا حَمَّاد بن سَلَمة فرواه عن ثُمَامَة»(٢).

كما كان العيني يرى أن قبول الإمام البخاري رواية راوٍ تُكلِّم فيه كافية في تقويته وترجيح توثيقه، كقوله في قَبِيصة بن عُقْبة «وهو مُخْتَلف في توثيقه وجرحه، واحتجاج البخاري به في غير موضع كافٍ»(٣).

واختياره قول الحاكم في تقديم التعديل على الجرح في فُلَيح بن سُلَيْمان: المختلف في توثيقه تشير إلى اطمئنانه إلى هذه القاعدة، إذ قال: «وقال الحاكم: واجتماعُ البخاري ومسلم عليه في إخراجهما عنه في الأصول يؤكِّد أمره، ويسكن القلب فيه إلى تعديل»(٤).

وجدير بالقول: إنَّ مسلك الإمام البخاري في قبول رواية من اختلف فيه لتقوّيه من طريق أخرى لا يعني قبوله الاحتجاج براوٍ أُجْمِع على ضعفه لثبوت

---

(١) عمدة القاري ٨/ ٥١٩. في: الثقات قال مستقيم الحديث ٧/ ١٩٥، وانظر كتاب من تُكُلِّم فيه وهو موثق ص ١٣٢ والكاشف ٢/ ١٢ وفيه: قواه ابن حبان.

(٢) عمدة القاري ٦/ ٤٥١، انظر: الضعفاء الكبير ٢/ ٣٠٤، ومعرفة الثقات ١/ ٢٧٦، وضعفاء العقيلي ٢/ ٣٠٤، والجرح والتعديل ٥/ ١٧٧، وميزان الاعتدال ٤/ ١٩٣، وتهذيب التهذيب ٥/ ٣٣٨.

(٣) عمدة القاري ١/ ٣٣١، انظر الجرح والتعديل ٧/ ١٢٦.

(٤) عمدة القاري ٢/ ٧، انظر: الجرح والتعديل ٧/ ٨٥ والكامل في الضعفاء ٧/ ١٤٤.

روايته من طريق أخرى، كيف وقد اشترط البخاري لأحاديثه الصحَّة، وانتقى رجاله انتقاءً!!

إن هذا ما يجعلنا نتوقف عند رواية الإمام البخاري لإسماعيل بن عبد الله الذي أجمع أكثر الأئمة على جرحه، ونقل العيني عنهم ذلك فقال: «قال يَحيى ابن مَعِين: هو ووالده ضعيفان، وعنه: يسرقان الحديث، وعنه: إسماعيل صدوق ضعيف العقل ليس بذلك، وعنه: مختلط يكذب، ليس بشيء، وعنه: لا يساوي فلسين، وعنه: لا بأس به، وكذلك قال أحمد، قال أبو القاسم اللاَّلَكائي: بالغ النَّسائي في الكلام عليه مما يؤدي إلى تركه، وقال الحاكم: عيب على البخاري ومسلم إخراجهما حديثه، وقد احتَّجا به معاً، وغمزه من يحتاج إلى كفيل في تعديل نفسه، أعني النضر بن سَلَمة أي فإنه قال: كذاب»[1].

والإمام العيني الذي رجَّح الجرح فقال: «قد غمزه من لا يحتاج إلى كفيل ومن قوله حجَّةٌ مقبولة» علَّلَ سبب إخراج الإمام البخاري لإسماعيل وهو أن الحديث قد ثبت من جهة أخرى.

ولكن هذا لا يقف في وجه إشكال قبول الإمام البخاري راوٍ بهذا الضَّعف المنقول فيه، والكتاب هو صحيح البخاري.

لقد أجاب الحافظ ابن حجر عن ذلك فأجاد، إذ قال: «وروينا في مناقب البخاري بسندٍ صحيحٍ أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذِنَ له أن ينتقيَ منها، وأن يُعْلِمَ له على ما يحدث به ليحدِّثَ به ويُعْرِضَ عما سواه، وهو مُشْعِرٌ بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا

(١) عمدة القاري ١/ ٢٥٦ وانظر: ضعفاء العقيلي ١/ ٨٧، والضعفاء والمتروكين ١/ ١٧، ومن تُكُلِّم فيه وهو موثق ص ٤٤.

لا يُحْتَجُّ بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قَدَح فيه النَّسائي وغيره، إلا إن شاركه فيه غيره فيُعْتَبَر فيه»(١).

وقال في تهذيبه: «ولعلَّ هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح، وأما الشيخان فلا يُظَنُّ بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي يُشَارِك فيه الثِّقات»(٢).

*** نتيجة الفصل:**

في هذا الفصل تجلَّى لنا جهد الإمام العيني في ما يتعلق بدراسة أسانيد صحيح البخاري التي تحرّى توضيحها، وبَسَط القول فيها لطالب الحديث معلِّماً وموضِّحاً ومستقصياً كل ما يتعلق بذلك.

فالإمام العيني لم يكتفِ ببيان المشكل وإيضاح الغامض، بل دَرَج على منهجه التعليمي في كل جوانب الشرح مذلِّلاً كلَّ صعب، مفصِّلاً كلَّ مجمَل.

وقد أحاط بدراسة الجوانب الإسنادية في صحيح البخاري، وتآلفت بحوثه فيه لتشكِّل علماً جليلاً يُعد تُحفة للطالب يجمع له العلم النظري والجانب التطبيقي.

ويلحظ في دراسته لأسانيد صحيح البخاري ما يلي:

١ ـ استقراؤه أقوال الأئمة وبيان مذاهبهم في مسائل الرِّواية مما أغنى قارئه عن تطلُّب ذلك في كتب علم الرواية، ويسَّر فهم الجانب التطبيقي على الحديث النبوي.

(١) هدي الساري ص ٥٥١.

(٢) تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٢.

٢ ـ ومنهجه التعليمي الذي صبغ شرحه بصبغة التفصيل والتوضيح حداه إلى شرح سلسلة السند وبيان مفرداتها معتمداً على قواعد علوم السند المُصْطَلَح عليها، وقد استطاع من خلال دراسة إسناد الحديث أن يتوصَّل إلى اللَّطَائف الإسنادية التي تُعَدُّ من أهم ثمرات هذا البحث لما تتضمَّنه من فوائد تتعلق باتِّصال السند وقوَّته، وعلوه ونزوله، وغير ذلك من الفوائد.

٣ ـ انتهج الإمام العيني في تعريفه رواةَ الصحيح نهجَ علماء الرجال، معتمداً على النقل عن أئمة الجرح والتعديل، فمال في كثير من الأحيان إلى الإسهاب، ليشمل بحثه «كل ما يتوصَّل به إلى معرفة شخص الرَّاوي وتحديده من جميع النَّواحي الزمانيَّة والمكانيَّة والإسميَّة»(١) مع مقابلة الأسماء والألقاب لتمييز المتشابه، فضلاً عن بيان أحوال الرواة وتمييز من تقبل روايته ومن تُرَدّ وفق ضوابط هذا العلم.

٤ ـ ومع ذلك مال في بعض الأحيان إلى الاختصار في بيان أحوال الرواة، فاكتفى بنقله عن الأئمة دون الوقوف على وجه قبول الإمام البخاري روايات من تُكُلِّم فيهم.

❒ ❒ ❒

(١) منهج النقد في علوم الحديث ص ١٨٦.

الفصل الثاني

جهود الإمام بدر الدين العيني في دراسة متون صحيح البخاري

المبحث الأول

بيان تراجم البخاري ومناسباتها

* تمهيد:

تبيَّنا بالبحث والدراسة أن الإمام العيني لم يغادر صغيرةً ولا كبيرةً في صحيح البخاري إلا أحصاها، وبُرهان ذلك ما سبق ذكره مما احتواه الشرح من علوم وفنون، وقد أسلفت أن الإمام العيني كان يقدِّم على شرح الحديث كلاماً وافياً على عناوين الكتب والأبواب وما تحويه من معانٍ ظاهرةٍ أو خفيَّةٍ ومناسباتٍ دقيقةٍ، ويُعَدُّ ذلك من جملة عنايته بمتون الأحاديث التي تُطْلَب المناسبة بين معانيها ومضمون تراجم الأبواب.

والعناية بتلك التَّراجم ليس بغريبٍ عن شرح كعمدة القاري، فمسألة تراجم البخاري نالت من اهتمام شُرَّاح البخاري النصيب الوافر، فتناولوها جنباً إلى جنب مع الكلام على الحديث، فضلاً عن اهتمام علماء من السَّلَف والخَلَف بها مما حداهم إلى تصنيف تآليف مستقلة فيها، اعتمد عليها أكثر شُرَّاح البخاري. ومن هذه الكتب:

- المُتَواري على تراجم البخاري لزَين الدِّين أبي الحَسَن علي بن محمد بن المُنِير (ت ٦٩٥)[١].
- تُرْجُمان التَّراجم لأبي عبد الله محمد بن عُمَر بن رشيد السَّبْتي (ت ٧٢١هـ)[٢].
- مناسبات تراجم البخاري لأبي عبد الله بَدْر الدين محمد بن إبراهيم بن جَمَاعة (ت ٧٣٣هـ)[٣].
- فكُّ أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والتَّرجمة لمحمد بن مَنْصور بن حَمَامة السجلماسي[٤].
- تعليق المَصَابيح على أبواب الجامع الصحيح لأبي عبد الله بَدْر الدين محمد بن أبي بكر الدَّمَامِيني (ت ٨٢٨هـ)[٥].
- شرح تراجم أبواب البخاري للشاه وَلِيّ الله الدَّهْلَوي (ت ١١٧٦هـ)[٦].

---

(١) وهو كتاب مطبوع حققه وعلق عليه صلاح الدين مقبول أحمد. مكتبة المعلا ـ الكويت ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧.

(٢) ذكر له هذا الكتاب الحافظ ابن حجر في هدي الساري فقال: وصل فيه إلى كتاب الصيام، ولو تمَّ لكان في عناية الإفادة، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه، ص ١٤، وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ١/ ٥٤٦.

(٣) وهو مطبوع بلا تحقيق في بومباي الهند، مطبعة الدار السلفية.

(٤) ذكره الحافظ ابن حجر في هدي الساري ص ١٤ وحاجي خليفة في كشف الظنون ١/ ٥٤٦ تحت عنوان: أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة.

(٥) انظر مقدمة لامع الدراري ١/ ٢٨٧، والمتواري على تراجم البخاري ص ١٣.

(٦) وهو مطبوع في دائرة المعارف حيدر آباد سنة ١٩٤٩م. ١٣٢١هـ انظر: إتحاف القاري ص ٦٨ وطبعت بعدها طبعة مضبوطة منقحة من قبل عزت محمد فرغلي دار الكتاب المصري.

وتكمن أهمية تراجم البخاري في أنَّها مُنْتقاة بصورة علميَّة دقيقةٍ مركَّزة على المعنى المراد من الحديث. وقد غاص العلماء وأئمة الحديث كثيراً لإدراك ما تنطوي عليه تلك التراجم من معانٍ ودلالات.

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة شرحه: «وكذلك الجهة العظمى الموجبة لتقديمه - أي صحيح البخاري - وهي ما ضمَّنَه أبوابَه من التراجم التي حيّرت الأفكار، وأدهشَت العقولَ والأبصار»[1].

وأشاد الإمام القَسْطَلاني بتلك التراجم وبفقه البخاري فيها، فقال: «وأما بيان موضوعه وتفَرُّده بمجموعه، وتراجمه البديعة المثال، المنيعة المنال، فاعلم أنه رحمه الله تعالى قد التزم مع صحَّة الأحاديث استنباطَ الفوائد الفقهيَّة، والنُّكَت الحِكَميَّة، فاستخرج بفهمه الثَّاقب من المتون معاني كثيرة، فرّقها في أبوابه بحسب المناسبة، واعتنى فيها بآيات الأحكام، وانتزع منها الدَّلالات البديعة، وسلك في الإرشادات إلى تفسيرها السُّبُل الوسيعة»[2] إلى أن قال: «وبالجملة فتراجمه حيّرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار، ولقد أجاد القائل:

أَعْيَا فحولَ العلمِ حلُّ رُمُوزِ ما ... أبدَاه في الأبوابِ من أسْرارِ[3]

وتراجم البخاري متعددة الأنواع، مختلفة المقاصد، ومن ثمَّ حاول الأئمة تقسيمها، ووصل الإمام الدهلوي فيها إلى عشرة أقسام.

---

(١) هدي الساري ص ١٤.

(٢) إرشاد الساري ١/ ٢٣.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٤.

ـ فذكر أن منها الترجمة بحديث مرفوع ليس على شرطه، ويروي في الباب حديثاً شاهداً له على شرطه.

ـ ومنها الترجمة بمسألة استنبطها من الحديث، أو بمذهب ذهب إليه، فيذكر في الباب ما يدلُّ عليه ويكون في الجملة من غير قطعٍ بترجيح ذلك المذهب، فيقول: باب من قال كذا.

ـ ومنها أن يترجم بمسألة اختلفت فيها الأحاديث، فيروي تلك الأحاديث المختلفة ليقرِّبها إلى الفقيه ليعرف أمرها، ومن ذلك قوله: «باب خُرُوج النَّاسِ إلى البَرَاز»وروي في هذا الباب حديثين مختلفين.

ـ أو قد تتعارض الأدلَّة، ويكون عند البخاري وجه التَّطبيق بينهما بحمل كل واحد على مَحْمَل، فيترجم بذلك المحمل إشارة إلى وجه التطبيق.

ـ ومنها أنه قد يجمعُ في بابٍ أحاديثَ كثيرة كلٌّ واحدٍ منها يدل على الترجمة، ثم يظهر له في حديث واحد فائدةٌ أخرى سوى الفائدة المترجَم عليها، ويُعْلِم على ذلك الحديث بعلامة الباب، وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بما فيه، وجاء الباب الآخر برأسه، ولكن قوله «باب» هنالك بمنزلةِ ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ «تنبيه» أو لفظ «فائدة» أو لفظ «قف».

ـ ومنها أنه قد يكتب لفظة «باب»مكانَ قول المحدِّثين «وبهذا الإسناد»، وذلك حيث جاء حديثان بإسناد واحد كما يكتب (ح) حيث جاء حديث بإسنادَين.

ـ ومنها أنه قد يترجم بمذهب بعض الناس، أو بحديثٍ لم يثبت عنده، ثم يأتي بحديث يستدلُّ به على خلاف ذلك المذهب.

ـ ومنها أنه قد يذهب في كثير من التَّراجم إلى طريقة أهل السِّيَر في استنباطاتهم خصوصيَّات الواقع والأحوال من إشارة طرق الحديث.

ـ ومنها أنه يقصد التمرّن على ذكر الحديث وفق المسألة المطلوبة، ويهدي طالب الحديث إلى هذا النوع(١).

وقد فرّق البخاري في تراجم أبوابه علماً كثيراً من شرح غريب القرآن ورواية الأحاديث المعلَّقة وأقوال الصحابة والتابعين.

ونالت هذه التَّراجم من شُرَّاح صحيح البخاري اهتماماً وعناية، فلفت بعضهم النظر إلى مناسباتها، وبيان مقاصدها كالكِرْماني وابن حَجَر والقَسْطَلاني (ت ٩٢٣هـ)، فأما الكرماني فقد نبّه في مقدمة شرحه إلى عنايته بهذا الباب فقال: «وبيَّنت مناسبة الأحاديث التي في كل باب لما ترجم ومطابقتها بما عُقِدَ له وأُشِير إليه، وهو قسم عجز عنه الفُحول البوازل في الأعصار، والعلماء الأفاضل من الأنصار، فتركوها واعتذروا عنها بأعذار»(٢).

بيد أن الكرماني لم يلتزم بيان المناسبات إلا في أوائل كتابه، مع ما بيَّنه من مناسبات خفية في تضاعيف شرحه.

وأما ابن حجر فقد أفرد في مقدمته ـ هدي الساري ـ فصلاً في بيان مناسبة ترتيب الكتب والأبواب ملخَّصاً من كلام شيخه الإمام أبي حفص عمر البَلْقيني (ت ٨٠٥هـ)(٣).

---

(١) شرح تراجم أبواب البخاري ص ١٩ ـ ٢١ بتصرف.

(٢) شرح صحيح البخاري ١ / ٤ ـ ٥.

(٣) انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري ٦٥٣ ـ ٦٥٨.

كما عني بذكر مناسبات الأبواب في مواضعها حين يظهر فيها التباس أو يكتنفها الغموض.

ولئن عدنا إلى عمدة القاري ألفينا العيني مهتماً بهذا الفن أيّما اهتمام، إذ أغنى شرحه بلفتاته اللَّطيفة وتأويلاته الدقيقة لتراجم الصحيح، ولاسيما في بيان مناسبات الأحاديث للأبواب التي تضمَّنتها، كلّ حديث على حدة.

ويتميَّز بيان العيني لهذه المناسبات باهتمامه ببيان مناسبة كل حديث لبابه، سواء أَظَهَرت تلك المناسبة أم خفيت، فضلاً عن بيانه مناسبات الكتب، ومناسبات الأبواب بعضها لبعض في كثير من الأحيان.

وصحيح أن جهد العيني في هذا الباب متميِّز بالتدقيق والاستقصاء، غير أنه لا يمكن التسليم لما ادّعاه من كونه متفرداً في هذا الباب حين قال:

«ولم أجِدْ ممن اعتَنى بشرح هذا الكتاب من يذكر وجوه المناسباتِ بين الأبواب والكُتُب إلا نادراً»(١).

وعنايته بتلك التراجم تجلَّت في الأمور التالية:

أولاً: بيان مُنَاسبات التراجم بأنواعها، والإشارة إلى ما ظهر منها وما خفي.

ثانياً: مناقشاته واعتراضاته في هذا الباب.

ثالثاً: بيان المُشْكِل من التراجم.

رابعاً: تعقُّب البخاري في بعض تراجمه.

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٦٦٥.

أولاً ـ بيان مناسبات التراجم بأنواعها:

وعناية العيني بمناسبات التراجم تشتمل على ما يلي:

١ ـ بيان مناسبات كتب صحيح البخاري بعضها لبعض.

٢ ـ المناسبة بين البابين المتواليين.

٣ ـ المناسبة بين الحديثين في الباب الواحد.

٤ ـ المناسبة بين الحديث وترجمة الباب.

١ ـ بيان العيني مناسبات كتب(١) صحيح البخاري:

رتَّب الإمام البخاري الكُتُبَ في صحيحه وفقاً لاجتهادات وُفِّق لها، فتلمَّس العيني أوجه ذلك، ولفت النظر إلى الكثير منها، ومن ذلك قوله في «كتاب الإيمان»(٢) وهو الكتاب الأول بعد باب بدء الوحي، الذي افتتح به الصحيح:

«وكما كان باب: كيفَ بَدْءُ الوحيِ كالمقدِّمة في أول الجامع لم يذكره بالكتاب، بل ذكره بالباب، ثم شَرَع بذكرِ الكتب على طريقة أبواب الفقه، وقدَّم كتاب الإيمان لأنه مِلاَك الأمر كلِّه، إذ الباقي مبني عليه مشروطٌ به، وبه النَّجاة في الدارين، ثم أعقبه بكتاب العلم، لأن مدار الكُتُب التي تأتي بعده كلها عليه، وبه تُعْلَمُ وتُمَيَّزُ وتفصل، وإنما أَخَّره عن الإيمان لأن الإيمان أوَّلُ واجب على المكلف، أو لأنه أفضل الأمور على الإطلاق وأشرفها... فإن قلت: فلِمَ قَدَّم

---

(١) المراد بالكتاب هنا: ما يجمع بين الأبواب الجامعة للمسائل «ككتاب الإيمان ـ كتاب الصلاة...» فصحيح البخاري مقسم أقساماً هي كتب، والكتب تشتمل على الأبواب التي تضم الأحاديث.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١١.

باب الوحي؟ قلت: قد ذكرت لك أن باب الوحي كالمقدمة في أول الجامع، ومن شأنها أن تكون أمام المقصود. . .

ثم ذكر بعد ذلك كتاب الصلاة لأنها تاليةُ الإيمان، وثانيتُه في الكتاب والسُّنَّة، ولأنَّها عماد الدين، والحاجة إليها ماسَّة لتكرُّرها كل يوم خمس مرات، ثم أعقبها بالزَّكاة لأنها ثالثةُ الإيمان وثانيةُ الصَّلاة فيهما، ولاعتناء الشارع بها لذكرها أكثر من الصَّوم والحجِّ في الكتاب والسنة، ثم أعقبها بالحجِّ لأن العبادة إما بدنيَّة محضة أو ماليَّة محضة أو مركَّبة منهما، فرتَّبها على هذا الترتيب. . . ثم أعقب الحجَّ بالصَّوم لكونه مذكوراً في الحديث المشهور مع الأربعة المذكورة. . .»[1].

ومن ذلك كلامه في «كتاب العِلْم»[2] وبيان سبب تقديمه على ما بعده: «قدَّم هذا الكتابَ على سائِرِ الكتب التي بعده لأن مدارَ تلك الكتب كلِّها على العلم، وإنما لم يقدِّم على كتاب الإيمان لأن الإيمان أوَّلُ واجب على المكلَّف، أو لأنه أفضلُ الأمور على الإطلاق وأشرفها. . . فإن قلت: فلِمَ قَدَّمَ كتابَ الوحي عليه؟ قلت: لتوقُّف معرفةِ الإيمان وجميع ما يتعلق بالدين عليه، أو لأنه أولُ خبرٍ نزلَ من السماء إلى هذه الأمة»[3].

ولم يلتزم الإمام العيني ببيان مناسبات كتبِ صحيح البخاري كلها، بل إن إشارته إليها تناقصت بعد الكتب الأولى من صحيح البخاري، فقد التزم بذلك

---

(١) عمدة القاري ١/ ١٦٢ وقد لفت الكرماني إلى المناسبات البديعة بين هذه الكتب في الصحيح، انظر: شرحه لصحيح البخاري ١/ ٧٩ ـ ٨٠.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٣.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٣. من قوله: «قدم هذا الكتاب» إلى قوله «هذه الأمة» قاله الكرماني في شرحه ٢/ ٢.

إلى الكتاب التاسع، ثم تناقصت حتى إننا لا نقف على مناسبات الكتب بعدها إلا في خمسة مواضع إلى نهاية الشرح[١].

٢ ـ المناسبة بين البابين المتواليين:

وهو فنٌّ بديع عُنِيَ به المهتمُّون بصحيح البخاري، منهم الشيخ عمر أبو حَفْصٍ البلقيني كما نقل عنه الحافظ ابن حجر في مقدمة شرحه، ونثر بعضها في مواضع من شرحه.

كما أعمل العيني فكره فيها مظهراً النُّكَت في تأليف أبواب الصحيح، وذلك في أوائل شرحه إلى كتاب الصلاة، ولم يتابع ذلك إلى آخر الكتاب، ومن الأمثلة على بيان المناسبة بين البابين بيان المناسبة بين باب «أمور الإيمان»[٢]، وباب «المُسْلِم من سَلِمَ المُسْلمون من لسانِهِ ويده»[٣]: إذ قال: «والمناسبة بين البابين ظاهرة، لأنه ذكر في الباب السابق أن الإيمان له شُعَب، وهذا الباب فيه بيان شُعْبَتَين من هذه الشعب، وهما: سلامة المسلمين من لسان المُسلم ويده، والمُهَاجر من هَجَر المَنْهِيَّات»[٤].

ـ ومنها: بيان المناسبة بين باب «حبِّ الرَّسُولِ ﷺ من الإيمان»[٥]، وباب: «حلاوة الإيمان»[٦] إذ قال: «وجه المناسبة بين البابين من حيث إن الباب الأول

(١) وهي كتاب الحج ٧/ ٣، والصوم ٨/ ٣، والبيوع ٨/ ٢٩١، وفضائل القرآن ١٣/ ٥٢٧، والطلاق ١٤/ ٢٢٥.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٢ كتاب الإيمان.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٣ كتاب الإيمان.

(٤) عمدة القاري ١/ ٢٠٢.

(٥) صحيح البخاري ١/ ١٤ كتاب الإيمان.

(٦) صحيح البخاري ١/ ١٤ كتاب الإيمان.

مشتملٌ على أن كمال الإيمان لا يكون إلا إذا كان الرسول ﷺ أحبَّ إليه من سائر الخلق، وهذا الباب يبيِّن أن ذلك من جملة حلاوة الإيمان، ولأن هذا الباب مشتمل على ثلاثة أشياء، والباب الذي قبله جزء من هذه الثلاثة، وهذا أقوى وجوه المناسبة»(١).

وأشار ابن حجر إلى وجه المناسبة قائلاً: «ولما قدَّم أن محبة الرسول من الإيمان أردفه بما يوجد حلاوة ذلك»(٢).

وقد تكون المناسبة بين باب ما وأبواب متعددة سبقته، فيبيِّن العيني ذلك التناسب، والأمثلة على ذلك عديدة أذكر منها:

ـ قوله في باب «كُفْرَان العَشِير وكُفْرُ دُون كُفْر»: «وجه المناسبة بين هذا الباب وبين الأبواب التي قبله هو أن المذكور في الأبواب الماضية هو أمور الإيمان، والكفر ضدُّه، والمناسبة بينهما من جهة التَّضاد، لأن الجامع بين الشيئين على أنواع: عقلي... ووهمي...، ولم أرَ شارحاً ذكر وجه المناسبة ههنا كما ينبغي»(٣).

ويجتهد العيني في تقصِّي وجوه المناسبة وتدقيق النظر، حتى إذا بلغ من ذلك مرامه استحسنه، وبيَّن وجه تميُّزه.

ـ ومن ذلك قوله: «وقد ذكر بعضهم(٤) وجه المناسبة بين أبواب كتب الصَّلاة، وهي تزيد على عشرين نوعاً في هذا الموضع، ثم قال: آخر ما ظهر من

---

(١) عمدة القاري ١/ ٢٢٥.

(٢) فتح الباري ١/ ٨٢.

(٣) عمدة القاري ١/ ٢٩٩.

(٤) يريد ابن حجر. انظر فتح الباري ١/ ٦٠٤.

مناسبة ترتيب كتاب الصَّلاة في هذا الجامع الصحيح، ولم يتعرَّض أحد من الشراح لذلك، قلت: نحن نذكر وجه المناسبة بين كلٍّ بابين من هذه الأبواب بما يفوق ذلك»[١].

ـ وكذلك قوله في باب قول النبي ﷺ: «رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعى من سَامِع»[٢] بعد بيان المناسبة بينه وبين ما قبله:

«ولم أرَ أحداً من الشرَّاح تعرَّض لهذا الذي ذكرنا»[٣].

٣ ـ المناسبة بين الحديثين في الباب الواحد:

ولم يلتزم العيني ببيان ذلك إلا في حوالى ثلاثة مواضع[٤] في شرحه، وتحرِّي ذلك يصعب في كثير من الأحيان، ولا يخرج صاحبه عن تكلُّف، ولذا لم نقف عليه عند غير العيني، ولكأني بالعيني في طلبه هذا النوع يسلك سَنن العلماء الذين تلمَّسوا مناسبات القرآن الكريم سورِه وآياتِه.

وقد تفرَّد العيني في تطلب هذا النوع من المناسبات، لكنه لمّا لم يستقم له تركه إلى ما هو أهم منه، وهو مناسبة الأبواب لأحاديثها، لذا كانت أمثلته قليلة في شرحه، فضلاً عن أنه أنكر أهميته بعد ذلك بقوله: «المقصود وجود المناسبة بين الترجمة وحديث الباب لا وجود المناسبة بين الحديثين»[٥].

ـ ومن الأمثلة على ذلك: بيان المناسبة بين حديث عائشة رضي الله عنها

---

(١) عمدة القاري ٣/ ٢٣٧.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٧.

(٣) ٢/ ٤٨ ولم يذكر الكرماني وابن حجر وجه المناسبة هنا.

(٤) وهي في عمدة القاري ١/ ١١٧، ٣٣١، ٢/ ٤٧٣.

(٥) عمدة القاري ٤/ ٤٠٨.

في بَدْءِ الوحي ونزول جبريل عليه السلام على النبي ﷺ في غارِ حِرَاء[١]، وحديث ابن عباس في قوله تعالى:

﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾[٢] [القيامة: ١٦].

قال العيني: «المناسبة بين الحديثين ظاهرة، لأن المذكور فيما مضى هو ذات بعض القرآن، وههنا التعرض إلى بيان كيفية التَّلقين والتَّلَقُّن، وقدم ذلك لأن الصفات تابعة للذَّوات»[٣].

- ومنه ما ذكره في حديث الحارث بن هشام رضي الله عنه حين سأل رسولَ الله ﷺ: «يا رسول الله كيف يأتيك الوَحْيُ...»[٤]، بعد حديث «إِنَّما الأَعْمَال بالنِّيات فقال العيني: «... قدَّم حديثَ الأعمال بالنيات تنبيهاً على أنه قصد من تصنيف هذا الجامع التقرُّب إلى الله تعالى، فإن الأعمالَ بالنيات، وأيضاً فإنه مشتمل على الهجرة، وكانت مقدِّمة النبوّة في حقه عليه الصلاة والسلام هجرته إلى الله تعالى وإلى الخلوة بمناجاته في غار حراء...»[٥].

٤ ـ المناسبة بين الحديث وترجمة الباب:

وهي محلُّ عناية المؤلفين في التراجم، وغاية مرادهم، فهو الفن الذي أولَوه اهتمامهم، كالإمام الدَّهْلوي والإمام بَدْر الدين بن جَمَاعة وغيرهما، بل إن فقه البخاري وحسن صنعته تبدّت في هذا النوع العميق من المناسبات.

(١) صحيح البخاري ١/ ٤ حديث (٣).

(٢) صحيح البخاري ١/ ٦، باب بدء الوحي، حديث (٥).

(٣) عمدة القاري ١/ ١١٧.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٤، حديث (٢).

(٥) عمدة القاري ١/ ٦٩.

وقد قسمها العلماء إلى قسمين: ظاهرة وخفية.

أ ـ المُنَاسَبَات الظاهرة: «فالظاهرة أن تكون الترجمة دالَّة بالمطابقة لما يورده في مضمنها، وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة، كأنه يقول: هذا الباب الذي فيه كيت وكيت. . .»(١).

وقد عني العيني بهذا النَّوع من المناسبات على ظهوره وجلائه، دون غيره من الشُرَّاح، فبيَّنها مهما كان وجه ظهورها تمشِّياً مع منهجه التعليمي التفصيلي الذي انتهجه.

والترجمة أظهر ما تكون حين تكون بلفظ الحديث المترجم له أو بمعناه، فكان العيني يشير إلى ذلك، والأمثلة على هذا النوع كثيرة جداً، نذكر منها:

ـ ما كانت الترجمة من لفظ الحديث، مثل: باب الإيمان وقول النبي ﷺ: «بُنِيَ الإِسْلامُ على خَمْس»(٢)، قال العيني: «. . . وإنما البخاري لمَّا أراد أن يبوِّب على هذا الحديث باباً، ذكر أولاً بعضه لأجل التبويب، واكتفى عن ذكر كله عند الباب بذكر إياه مسنداً فيما بعد»(٣).

ـ وكذلك باب: «الدين يُسْر»فقد أورد فيه البخاري حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ:

«إنَّ الدِّين يُسْرٌ، ولن يُشَادَّ الدينَ أحدٌ إلاّ غَلَبَه. . .»(٤)، قال العيني:

---

(١) هدي الساري ص ١٤ وإرشاد الساري ١/ ٢٤.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١١ كتاب الإيمان.

(٣) عمدة القاري ١/ ١٦٣.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٣، كتاب الإيمان، حديث (٣٩).

«مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وهي أنه أخذ جزءاً منه وبوَّب عليه»(١).

ـ وقد تكون الترجمة مستخلَصَة من معنى الحديث، مثل: باب «من رفع صوته بالعلم»، وفيه حديث عبد الله بن عمرو «تخلَّف عنا. . . فنادى بأعلى صَوته»(٢)، قال العيني: «مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وهي في قوله: «فنَادى بأعلَى صَوْته» وهو رفع الصوت(٣).

ـ وكذلك باب «ظُلْم دون ظلم»وفيه حديث عبد الله بن مسعود في قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ . .﴾(٤) [الأنعام: ٨٢].

قال العيني: «مطابقة الحديث من حيث إنه لما عُلِمَ أن الظلمَ على أنواع، وأن بعض أنواع الظلم كفر وبعضها ليس بكفر، فيُعْلَم من ذلك ضرورة أن بعضها دون بعض»(٥).

ـ وقد كان العيني يُمعن في الترجمة وبفقه أجزاءها، فيقوده فهمه للحديث إلى المطابقة بين الحديث وأجزاء الترجمة، متميزاً في ذلك على غيره من الشُراح، ومن ذلك:

ـ باب «ما يُذْكرُ في المُنَاولة وكتاب أهلِ العلمِ بالعلمِ إلى البُلْدان» روى فيه البخاري حديث عبد الله بن عبَّاس «أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه رجلاً وأمَره أن

(١) عمدة القاري ١/ ٣٤٩، وانظر ١/ ٢١٢.
(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٣، كتاب العلم، حديث (٦٠).
(٣) عمدة القاري ٢/ ١١.
(٤) صحيح البخاري ١/ ٢١، كتاب الإيمان، حديث (٣٢).
(٥) عمدة القاري ١/ ٣١٨.

يدفَعَه إلى عظيمِ البحرَين، فَدفَعَه عظيمُ البحرَين إلى كِسْرى، فلما قَرَأَه مَزَّقه. . .»(١).

قال العيني في بيان المناسبة: «مطابقة الحديث لجزئَي الترجمة ظاهرة، أما للجزء الأول فمن حيث إن النبي عليه الصلاة والسلام ناولَ الكتابَ لرسولِه. . . وأما للجزء الثاني فمن حيث إنه عليه الصلاة والسَّلام كتب كتاباً وبعثه إلى عظيمِ البحرين ليبعثَه إلى كسرى، ولا شك أنه كتاب من سيدي ذوي العلوم إلى بعض البلدان»(٢).

ـ ومنه أيضاً: باب «وُضُوء الصِّبيان، ومتى يجبُ عليهم الغسلُ والطُّهور وحُضورهم الجماعةَ والعيدين والجنائزَ وصفوفهم» وفيه حديث الشَّعْبي قال: «أخبرني من مَرَّ مع النبي ﷺ على قبر مَنْبُوذ، فأمَّهم، وصلَّوا عليه، فقلت: يا أبا عمرو من حدَّثَك؟ فقال: ابن عباس رضي الله عنه»(٣).

قال الإمام العيني في المطابقة بين الحديث وأجزاء الترجمة: «مطابقته للجزء الأول من الترجمة، وهو وضوء الصِّبيان، وللجزء الثالث وهو قوله: «وحضورهم الجماعة» وللجزء السادس، وهو قوله: «وصُفُوفهم» فإن ابن عباس كان في ذلك الوقت صغيراً طفلاً، وقد حضر الجماعة ودخل في صفِّهم وصلَّى معهم، ولم يكن صلَّى إلا بوضوء»(٤).

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣٦، كتاب العلم، حديث (٦٤) لم يذكر هذه المناسبة ابن حجر ولا الكرماني.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣٨، وانظر: ٦/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٩٣، كتاب صفته الصلاة، حديث (٨١٩).

(٤) عمدة القاري ٤/ ٦٣٨ ـ ٦٣٩ ولم يذكر ابن حجر من ذلك شيئاً.

ـ وقد يكون مفهوم الحديث أعمّ مما في الترجمة، فيبيِّن العيني أن مطابقة جزء من الحديث للترجمة كافٍ، مثل قوله في باب «فَضْل صَلاةِ الفَجْرِ في جَمَاعة» وفيه حديث أبي الدَّرداء: «والله ما أعرف من أُمَّة محمد ﷺ شيئاً إلا أنهم يصلُّون جميعاً»[١].

قال الإمام العيني في المطابقة: «... الذي يُفْهم من هذا الحديث أعمُّ من ذلك، فكيف يكون التطابق؟ قلت: إذا طابق جزء من الحديث الترجمة يكفي، ومثل هذا وقع له كثيراً في هذا الكتاب»[٢].

وتكرار الأحاديث في صحيح البخاري في مواضع متفرِّقة لفوائد حديثيَّة عديدة[٣]، أمرٌ معروف لدى العلماء، فلا غروَ أن تتنوَّع ترجمة الحديث في كل موضع حسب الفائدة المسوق لأجلها، وهذا مبحثٌ بديع لفت العيني إليه موضِّحاً، فمنه حديث أنس عن النبي ﷺ: «ثلاثٌ من كُنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان...» رواه البخاري في باب «حلاوة الإيمان»[٤]، ثم في باب «من كَرِهَ أن يعودَ إلى الكفرِ كما يكرهُ أن يُلْقَى في النَّار من الإيمان»[٥]، وأشار العيني إلى

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٣٢ كتاب الجماعة والإمامة، حديث (٦٢٢).

(٢) عمدة القاري ٤/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٣) قال الحافظ ابن حجر: «أنه لا يتعمّد أن يخرج في كتابه حديثاً مُعاداً بجميع إسناده ومتنه، وإن كان قد وقع له من ذلك شيء فعن غير قصد وهو قليل جداً... وإذا تقرر ذلك اتضح أنه لا يعيد إلا لفائدة حتى لو لم تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد ولا من جهة المتن لكان ذلك لإعادته لأجل مغايرة الحكم التي تشتمل عليه الترجمة الثانية موجباً لئلا يعد مكرراً بلا فائدة، كيف وهو لا يخليه مع ذلك من فائدة إسنادية، وهي إخراجه للإسناد عن شيخ غير الشيخ الماضي أو غير ذلك». هدي الساري ص ١٧.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٤، كتاب الإيمان، حديث (١٦).

(٥) صحيح البخاري ١/ ١٦، كتاب الإيمان، حديث (٢١).

ذلك بقوله: «مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، لأن الحديث مشتملٌ على ثلاثة أشياء، وفيما مضى بوَّبه على جزء منه، وههنا بوّب على جزء آخر، لأن عادته قد جرت في التَّبويب على ما يُسْتَفاد من الحديث، ولا يقال: إنه تكرار...»[١].

ـ ومنه حديث موسى عليه السلام مع الخَضِر فقد رواه الإمام البخاري في أبواب عدَّة، وأشار الإمام العيني إلى ذلك بقوله: «وقد عَقَد على هذا الحديث بابين بترجمتين: الأول باب «ما ذكر في ذهاب موسى عليه السلام في البحر إلى الخضر»[٢]، والثاني هذا الباب[٣] [٤].

ـ ومن ثمَّ اعترض العيني على من يدّعي أن تكرار الحديث في أبواب متفرِّقة لا فائدة منه، ومن ذلك كلامه في حديث حُذَيفة بن اليمان: «أتى النبي ﷺ سُبَاطَةَ قَوْمٍ فبال قائماً...» فقد أورده البخاريُّ في ثلاثة أبواب بتراجمَ مختلفة[٥]، فبيَّن العيني أن في ذلك فائدة لا تُغفل فقال: «قيل: إتيان حديث واحد من شخصٍ واحدٍ في ثلاثةِ أبوابٍ ليس له زيادة فائدة، قلت: فائدته تنادي بأعلى صوته، ولكن قاصر الفهم بمعزل عن هذه الفائدة»[٦].

---

(١) عمدة القاري ١/ ٢٥٤.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٤٠، كتاب العلم، حديث (٧٤).

(٣) صحيح البخاري ١/ ٤١، كتاب العلم، باب الخروج في طلب العلم حديث (٧٨).

(٤) عمدة القاري ٢/ ١٠٥.

(٥) أولها في ١/ ٩٠، كتاب الوضوء، باب البول قائماً وقاعداً، حديث (٢٢)، ثانيها في باب البول عند صاحبه والتستر بالحائط، حديث (٢٢٣)، ثالثها باب البول عند سباطة قوم حديث (٢٢٤) وثمة باب رابع لم يشر إليه العيني، وهو باب الوقوف والبول عند سباطة قوم، في كتاب المظالم ٢/ ٨٧٤، حديث (٢٣٣٩).

(٦) عمدة القاري ٢/ ٦٢٥.

ب ـ **المناسبات الخفية**: وهي مناسبات استنباطيّة تدرَك مناسبتها لمضمون الباب بوجه من البحث والتفكير القريب أو البعيد، ويعدُّ هذا النوع من التراجم خصوصيّة الجامع الصَّحيح البخاري على وجه الجملة[١].

فالبخاري كان ينوِّع التراجم ليشحذَ ذهن القارىء، فلا يقتصر على الدلالة الصَّريحة في تراجمه، بل يأتي بتراجم استنباطية خفيَّة عجيبة، وقد جرت عادته بذلك[٢] «وأكثر ما يفعل ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهرَ المعنى في المقصد الذي يترجم به، ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمره واستخراج خبيئه»[٣].

ولئن اشتهر قول الفضلاء: «فقه البخاري في تراجمه» يمكن القول: لابدَّ لهذا الفقه من فقيه، ولابدَّ لتلك التراجم من ذي فهمٍ دقيقٍ يسبر أغوارها ويستخرج لآليها، وقد سبقت الإشارة إلى جهود العلماء في ذلك، كان العيني أحَدَهم، فقد أعمل فكره فيها لاستخراج خبيئها ورفع إشكالها، دليله في ذلك فهمه لمعنى الحديث، وأمثلة ذلك كثيرة أذكر منها:

ـ «باب الوُضُوء من النَّوم» فقد أورد فيه البخاري حديثاً قد تخفى فيه المناسبة للباب وهو قوله ﷺ: «إذا نَعَسَ أحدُكم وهو يُصلِّي فليرقُدْ حتى يذهبَ عنه النَّوم، فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لا يدري لعله يستغفرُ فَيَسُبُّ نفسه»[٤].

---

(١) انظر: التيسير في حفظ الأسانيد ص ٣٦، ٣٩.

(٢) انظر عمدة القاري ٥/ ٢٧.

(٣) إرشاد الساري ١/ ٢٤.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٨٧، كتاب الوضوء، حديث (٢٠٩).

بيَّن العيني المطابقة من خلال فهم المعنى فقال: «مطابقة هذا الحديث والذي بعده للترجمة تُفْهَم من معنى الحديث، فإنَّ النبيَّ ﷺ لما أوجب قَطْعَ الصلاة، وأمر بالرُّقاد، دلَّ ذلك على أنه كان مستغرقاً في النَّوم، فإنه علَّل ذلك بقوله: «فإن أَحَدَكُم إذا صَلَّى وهو ناعِس لا يدري. . .» وفُهِم من ذلك أنه إذا كان النُّعاس أقلَّ من ذلك ولم يغلب عليه فإنه معفوٌّ عنه ولا وضوء فيه»(١).

ـ ومن ذلك ما رواه الإمام البخاري في باب «عَقْد الشَّيْطان على قَافِيَةِ الرأس إذا لم يُصَلِّ باللَّيل» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يعقِد الشيطان على قافيةِ رأس أحدِكم إذا هو نام ثلاثَ عُقَد»(٢).

وقد اعترض بعضهم لعدم المطابقة بين الترجمة والحديث من حيث إن الحديث مطلق والترجمة مقيَّدة كما قال العيني، فأجاب بقوله: «وأجيب بأن مرادَه استدامةُ العَقْد إنما يكون على ترك الصلاة، وجعل من صلَّى وانحلَّت عُقَده كمن لم يَعقد عليه لزوال أثره»(٣).

ثانياً ـ مناقشاته واعتراضاته في هذا الباب:

لعل سلوك العيني مسلك التفصيل جعله لا يكتفي ببيان وجوه مطابقة الأحاديث للتراجم، بل كان يتوصَّل إلى ذلك أحياناً عبر استعراض أقوال الأئمَّة العلماء في ذلك، وقد تعددت مواقفه من أقوالهم، فتارة يستشهد بها مستحسناً ومؤيِّداً، وتارة يذكرها مناقشاً ومرجحاً.

(١) عمدة القاري ١/ ٥٨٦.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٨٣ كتاب التهجد، حديث (١٠٩١).

(٣) عمدة القاري ٥/ ٤٧٨.

ـ فمن الأول قوله في باب: «استقبال الرَّجُل الرَّجُلَ وهو يُصَلِّي» وفيه حديث عائشة رضي الله عنها «أنه ذُكِرَ عندَها ما يقطعُ الصَّلاة فقالوا: يقطعُها الكلبُ والمرأةُ والحِمار، قالت: لقد جعلتمونا كلاباً، لقد رأيت النبي ﷺ يصلِّي وإني لبينه وبين القِبلة...»[١].

فقد نقل العيني وجه مطابقة هذا الحديث للترجمة بوجوهها المتعدِّدة عن الكرماني وابن المنير وابن رشيد. مبيِّناً تنوع المعاني المستنبطة[٢].

ـ ونراه تارة أخرى يناقش تعليلات المجتهدين مرجِّحاً الأقوى منها عنده، ومن ذلك قوله في باب «من توضَّأ في الجَنَابة ثم غَسَل سائر جَسده ولم يُعِدْ غَسْل مواضع الوضوء مرة أخرى»، وفيه حديث ميمونة رضي الله عنها المفصَّل في فعل النبي ﷺ[٣] بما لا يطابق الترجمة. لذا تحرَّى العيني في النقل عن الأئمة لبيان ذلك، فذكر أقوال ابن بطَّال وابن التِّين والكِرماني وابن حجر وابن المنير مناقشاً ومفنداً مطولاً، إلى أن رجَّح ما قاله ابن المنير وقال: «وحاصل الكلام: كلام ابن المنير أقرب في وجه مطابقة الحديث للترجمة»[٤].

وقد أكثر الإمام العيني اعتراضاته، وأطال في مناقشاته، مبدياً من اجتهاداته فيما خفي من المناسبات، فأغنى شرحه، وأتحفه بما يشحذ ذهن القارىء ويمرّنه على الغوص في أسرار تلك التراجم وتلمّس أنسبها.

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٩٢، أبواب سترة المصلي، حديث (٤٨٩).

(٢) عمدة القاري ٣/ ٥٩٧.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٠٦، كتاب الغسل، حديث (٢٧٠).

(٤) عمدة القاري ٣/ ٤٩ ـ ٥٠، انظر: المتواري على تراجم أبواب البخاري ٧٧ ـ ٨٨.

ولكن مع ذلك يلحظ في بعض اعتراضاته ـ وخاصة على ابن حجر ـ ما يُستدرك عليه ويضعف ما ذهب إليه. ومن ذلك:

أ ـ اعتراضه على ابن حجر حين تلمَّس بعض المناسبات بين ترجمة الباب ورواية أخرى للحديث المذكور تحت الباب، بألفاظ مختلفةٍ أو زائدةٍ على الحديث المذكور، وذلك حين لم يظهر وجه المناسبة بين الترجمة وحديث الباب.

والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

ـ ما جاء في باب «السَّمَر في العلم» وقد روى فيه البخاري حديث ابن عباس قال: «بِتُّ في بيت خالتي مَيْمُونة بنت الحَارث، زوجِ النبي ﷺ، فصلَّى النبي ﷺ العِشاءَ، ثم جاء إلى منزِله، فصلى أربعَ رَكَعات، ثم نَام، ثم قَام، ثم قَال: نام الغُلَيِّم؟ أو كلمة تشبهُها، ثم قام...»[1].

اجتهد الشُرَّاح في بيان مناسبة الحديث للترجمة وكثرت أقوالهم، ومنهم الحافظ ابن حجر إذ قال: «... والأَوْلى من هذا كله أن مناسبةَ الترجمة مُسْتفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق أخرى، وهذا يصنعه المصنِّف كثيراً، يريد به تنبيه النَّاظر في كتابه على الاعتناء بتتبُّع طرق الحديث والنَّظر في مواقع ألفاظ الرواة، لأن تفسير الحديث بالحديث أولى من الخوض فيه بالظنِّ، وإنما أراد البخاري هنا ما وقع في بعض طرق هذا الحديث، مما يدلُّ صريحاً على حقيقة السَّمَر بعد العشاء، وهو ما أخرجه في التَّفسير وغيره من طريق كُرَيب عن ابن عَبَّاس قال: «بِتُّ في بيت مَيْمُونة، فتحدَّث رسول الله ﷺ مع أهله ساعةً

(١) صحيح البخاري ١/ ٥٥ كتاب العلم.

ثم رَقَد»(١)، فصحَّت الترجمة بحمد الله تعالى من غير حاجة إلى تعسُّفٍ ولا رجمٍ بالظن»(٢).

واعترض العيني على ابن حجر في تلمُّسِه وجه المطابقة للحديث من طريق أخرى للحديث فقال: «اعتراضُ هذا المعترِض كله مُعْتَرَض... وأما قوله: «والأولى من هذا كلِّه أنَّ مناسبة الترجمة... الخ، فكلامٌ ليس له توجيه أصلاً، فضلاً عن أن يكون أَوْلى من غيره، لأنّ من يعقد باباً بترجمة ويضع فيه حديثاً، وكان قد وَضَع هذا الحديث بعينه في باب آخر، ولكن بطريق أخرى وألفاظ متغايرة هل يقال: مناسبة الترجمة في هذا الباب يُسْتفاد من ذلك الحديث الموضوع في الباب الآخر؟ فما أبعد هذا الكلام وأبعد من هذا البعيد أنه علَّل ما قال بقوله: لأن تفسير الحديث بالحديث أولى من الخوض فيه بالظن، فسبحان الله، هؤلاء ما فسَّروا الحديث ههنا، بل ذكروا مطابقة الحديث للترجمة بالتَّقَارب وما ذكره هو الرَّجْم بالظنِّ»(٣).

ومثله ما طابق فيه ابن حجر ترجمة باب «إذا اسْتَوَوا في القراءة فَلْيَؤُمَّهم أكبرُهم»(٤) مع حديث مالك بن الحُوَيرث(٥) الذي لم يُذْكَر فيه صراحةً استواؤهم في القراءة، وتلمَّسها في حديث آخر أخرجه مسلم من رواية أبي مسعود

(١) صحيح البخاري ٤/ ١٦٦٥ ـ ١٦٦٧، باب ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ..﴾[البقرة: ١٦٤] حديث (٤٢٩٣).

(٢) فتح الباري ١/ ٢٨٨.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٢٥١.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٤٢ كتاب الجماعة والإمامة.

(٥) حديث (٦٥٣).

مرفوعاً: «يَؤُمُّ القَوْمَ أَقَرَؤهم لكتابِ الله، فإن كانت قراءتُهم سواءً فليؤمَّهم أقدمُهُم هجرةً، فإن كانوا في الهِجْرَةِ سواءً فليؤُمُّهم أكبرُهم سِنّاً»[1].

واعترض عليه العينيُّ فقال: «ما أبعدَ هذا الوجه لبيان التَّطَابق بين الحديث والترجمة، فكيف يضع ترجمةً لحديثٍ أخرجه غيره، والمطلوب من التطابُق أن يكون بين الترجمة وحديث الباب؟»[2].

والإمام العيني مع اعتراضه هذا يقرر سلوك البخاري هذا المسلك في ذكره ترجمةً تطابق طريقاً أخرى للحديث غير التي أوردها تحت الترجمة، وصرَّح بذلك الإمام العيني فقال:

«على عادته أنه يذكر ترجمة، ويذكر فيها ما تضمَّنته من بعض طرق الحديث الذي يذكره، إما لكون تلك الطرق على غير شرطه، أو باكتفائه بالإشارة إليه، أو لغير ذلك من الأغراض»[3].

ناهيك عن اعتماد العيني على هذا النوع من التَّطّابق في كثير من الأحيان، وهو المُعْتَرِض على الحافظ ابن حجر.

ومن الأمثلة على ذلك:

ـ ما جاء في باب: «الشِّعْر في المسجد» من حديث أبي سَلَمة بن عبد الرَّحْمن ابن عَوْف أنه سمع حَسَّانَ بن ثَابت الأنصاريَّ يستشهد أبا هريرة: أَنْشُدُك الله! هل

---

(١) صحيح مسلم ١/ ٤٦٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، حديث (٦٧٣)، انظر فتح الباري ٢/ ٣٩٦.

(٢) عمدة القاري ٤/ ٢٩٦، وانظر: ٣/ ٢٧٦، ٤٤٥، ٤/ ٢١٩.

(٣) المصدر السابق ٣/ ١٣٧.

سمعت النبي ﷺ يقول: «يا حسَّان، أَجِبْ عن رسول الله ﷺ، اللهم أيّده برُوح القُدس! قال أبو هُرَيرة: نعم»[١].

فالحديث ليس فيه إشارةٌ إلى أن الشِّعْر كان في المسجد كما تنصُّ الترجمة، وقد بيَّن العيني المطابقة للترجمة للحديث المرويِّ بألفاظٍ أخرى في رواية، فقال: «مطابقته الترجمة غير ظاهرة ههنا لأنه ليس فيه صريحاً أنه كان في المسجد، والترجمة هي الشِّعر في المسجد، ولكنَّ البخاري روى هذا الحديث في كتاب «بَدء الخلق»، وفيه التصريح أنه كان في المسجد»فذكر الحديث بسنده إلى سعيد بن المسيَّب قال: «مَرَّ عمر رضي الله عنه في المسجد وحسَّان يُنْشِد وذكر الحديث[٢] [٣].

وخفيت المناسبة كذا في ما رواه الإمام البخاري في باب: «إذا حَمَل جاريةً صغيرةً على عُنُقه في الصلاة» وروى فيه حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه أن رسولَ الله ﷺ كان يصلِّي وهو حاملٌ أمامةَ بنتَ زينبِ بنتِ رسول الله ﷺ ولأبي العاصِ بنِ رَبيعة بن عبد شَمْس، فإذا سَجَدَ وَضَعَها، وإذا قَام حمَلَهَا»[٤].

بيَّن العيني المطابقة مع طريق أخرى للحديث فقال: «مطابقته للترجمة ظاهرة، فإن قلت: أين الظهور وقد خُصِّص الحمل بكونه على العنق، ولفظ الحديث أعمُّ من ذلك، قلت: كأنه أشار بذلك إلى أن الحديث له طرق أخرى منها لمسلم من طريق بُكَير بن الأَشَجّ عن عَمْرو بن سُلَيم، وصرح فيه: «على

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٧٣ أبواب المساجد، حديث (٤٤٢).

(٢) صحيح البخاري ٣/ ١١٧٦ باب ذكر الملائكة، حديث (٣٠٤٠).

(٣) عمدة القاري ٣/ ٤٨٧.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٩٣ أبواب المساجد، حديث (٤٩٤).

عُنُقِه»(١)، وكذا في رواية أبي داود(٢)، وفي رواية له: «فَصَلَّى رسول الله ﷺ وهي على عاتقه»(٣)، وفي روايةٍ لأحمد من طريق ابن جُرَيج: «على رَقَبته»(٤) (٥).

فكيف ينهض اعتراض الإمام العيني بعد ذلك؟!!

ب ـ وثمَّة اعتراضات للعيني على ابن حجر وتفنيدات لو دُقِّق النظر فيها تبيَّن أن الإمام ابن حجر قد أراد بكلامه معانيَ تجاوزها العيني ولم يتبين مقصد ابن حجر فيها.

ـ فمن ذلك ما جاء في باب «مواضع الإبل»وما رواه الإمام البخاري من حديث نافع أنه قال: «رَأَيْتُ ابنَ عمرَ يصلِّي إلى بعيره، وقال: رأيتُ النبيَّ ﷺ يفعله»(٦).

قال ابن حجر في توجيه المطابقة الخفية: «كأنه يشير إلى أن الأحاديثَ الواردةَ في التفرقة بين الإبل والغنم ليست على شرطه ـ وذكرها ـ ثم قال:

«وفي معظمها «بمَعَاطِن الإبل»(٧) ووقع في حديث جابر بن سَمُرة والبراء:

---

(١) صحيح مسلم ١/ ٣٨٦ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز حمل الصبيان في الصلاة، حديث (٥٤٣).

(٢) سنن أبي داود ١/ ٢٤٢ كتاب الصلاة، باب العمل في الصلاة، حديث (٩١٩).

(٣) الباب نفسه في سنن أبي داود، حديث (٩١٨).

(٤) مسند الإمام أحمد ٥/ ٣٠٤، حديث أبي قتادة الأنصاري، حديث (٢٢٦٤٢).

(٥) عمدة القاري ٣/ ٦٠٤، وانظر ٢/ ٣٣٧، ٤/ ١٢٢، ٥/ ١٢٦، ٣٣١...

(٦) صحيح البخاري ١/ ١٦٦، كتاب المساجد، حديث (٤٢٠).

(٧) في سنن ابن ماجه ١/ ١٦٦ كتاب الطهارة، باب الوضوء من لحوم الإبل، حديث (٤٩٧).

«مَبَارك الإبل»[١] ومثله في حديث سُلَيك عند الطبراني[٢]. . .»[٣].

واعترض الإمام العيني على ابن حجر في ذلك فقال: «ليت شعري! ما هذه الإشارة وبما دلَّ على ما ذكر؟» ثم اعترض عليه من وجهين لا ينهضان للاعتراض أما أحدهما فقوله: «وقوله: فيها كلها التعبير بمعاطن الإبل»[٤]، وابن حجر لم يقل كلها بل قال معظمها، وأما ثانيهما: قوله: «المذكور في حديث ابن جابر بن سَمُرة مبارك الإبل، والمبارك غير المَعَاطن» وهذا ما قاله ابن حجر في شرحه ولم يشر إليه العيني حين نقل عنه.

ـ ومن ذلك اعتراضه على ابن حجر أيضاً في كلامه على باب «الضحى في السفر»ومناسبته لحديث ابن عمر حين سئل: أتصلِّي الضحى؟ قالا: لا، قلت: فعمر؟ قال: لا، قلت: فأبو بكر؟ قلت: لا، قلت: فالنبي ﷺ؟ قال: لا إخاله»[٥].

وقد أظهر ابن حجر وجه المناسبة وأشار إليها العيني ثم قال معترضاً «قلت: لو ظهر له توجيه هذه الترجمة على وجه يقبلُه السَّامع لما قال قولاً تنفر عنه سجيّة ذوي الأفهام»[٦] ثم أنكر على ابن حجر قوله: «إنَّ ابنَ عمر تردَّد في كونه صلاَّها» الذي استنبطه من قوله «لا إخاله»[٧].

(١) وحديث جابر بن سمرة، المعجم الكبير ٢/ ٢١٢، حديث (١٨٦٦)، وحديث البراء رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ١/ ٣٣٧، باب يصلي إلى بعيره، حديث (٣٨٧٨).

(٢) المعجم الكبير ٧/ ١٦٤، حديث (٦٧١٣).

(٣) فتح الباري ١/ ٩٢ ـ ٩٣.

(٤) عمدة القاري ٣/ ٤٣٩.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٣٩٤، كتاب التطوع، حديث (١١٢١).

(٦) عمدة القاري ٣/ ٣٦٩.

(٧) فتح الباري ٢/ ٣٦٨.

إذ لم يَرَ العيني في الكلام تردُّداً، ولم يَبْدُ له في قاله ابن حجر وجه مقبول، فقال: «فكيف يقول: إنه تردَّد؟ بل جزم بالنَّفي، فمن له نظر ومعرفة بهيئة التَّركيب كيف يقول بأنَّ عمر تردَّد في هذا؟ والتردُّد لا يكون إلا بين النَّفي والإثبات، وهو قد جزم بالنفي مع تكرار حرف النفي أربع مرات».

ولا يخفى أن النفي مع «إخال» لا يخلو من تردُّد كما ذكر ابن حجر.

ومع ذلك كلّه لا يمكن غضُّ الطرف عن أهمية تلك الاعتراضات في كثير من المواضع التي توصَّل من خلالها إلى إبراز المعنى الأدقِّ بالمُحَاجَجَة والمُنَاقشة.

ثالثاً ـ بيان المشكل من تراجم البخاري:

وثمة مسألتان من تراجم البخاري أشكلتا على بعض الدارسين، واجتهد العلماء في بيان مقاصد البخاري منها، وكان للعيني من ذلك نصيب، وهاتان المسألتان هما:

أ ـ التراجم المفردة وهي: ترجمة البخاري لأبوابٍ أخلاها من الأحاديث.

ب ـ التراجم المُرْسَلة وهي: إفراد كلمة «باب»دون ذكر ترجمة وتدل على المضمون.

أ ـ التراجم المفردة: اجتهد العلماء في تفسير صنيع البخاري في ذلك فرأوا أنه يلجأ إلى هذه الصورة لأمور منها:

ـ أنه لم يثبت عنده في ذلك الباب شيءٌ على شرطه(١).

---

(١) هدي الساري ص ١/ ١٥.

ـ أو أنه أراد أن يُلْحِقَ أحاديث مطابقة للترجمة، ولم يتَّفق له ذلك لعائق.

ـ أو لكون الحديث المقصود معلوماً، فيشير إليه إشارةً لكونه سبق قريباً[(١)].

ولنذكر من ذلك أمثلة توضح ما ذهب إليه العيني في تعليل هذه الظاهرة.

ـ ترجم البخاري في صحيحه في كتاب العلم بـ «باب العلم قبلَ القولِ والعَمَل لقوله تعالى ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[محمد: ١٩] فبدأ بالعلم، وأن العلماءَ هم ورثةُ الأنبياء، وَرثوا العلمَ، من أخذَه أخذ بحظٍ وافر...»[(٢)] وذكر في ضمن هذه الترجمة أحاديث معلقة دون أن يروي حديثاً واحداً مسنداً على شرطه، وبين العيني سبب ذلك فقال: «فإن قلت: هذا كله هو الترجمة، فأين ما هذه ترجمته؟ قلت: إما أنه أراد أن يُلْحِق الأحاديث المناسبة إليها، فلم يتَّفق له، وإمَّا أنه للإشعار بأنه لم يثبت عنده بشرطه ما يناسبها، وإما أنه اكتفى بما ذكره تعليقاً، لأن المقصود من الباب بيان فضيلة العلم، ويعلم ذلك من المذكور آيةً وحديثاً وإجماعاً سكوتياً من الصَّحابة، رضي الله عنهم بحيث انتهى إلى حدِّ علم الضرورة، فلم يحتج إلى الزيادة، أو لسبب آخر، والله أعلم»[(٣)].

ـ ومن ذلك «باب انتِقَام الربِّ عزَّ وجلَّ من خلقِه إذا انتُهِكَ محارمُه»[(٤)] ولم يذكر البخاري في هذا الباب حديثاً، فقال العيني: «... والظاهر أنه

(١) انظر: عمدة القاري ٢/ ٦٠ ـ ٦١، وهدي الساري ص ١٥ وإرشاد الساري ١/ ٢٣.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٧.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٦١.

(٤) وهذه الترجمة ليست في جميع نسخ البخاري، وليست في النسخة التي أعتمدها. ووردت في رواية الحموي قبل: باب الاستسقاء في المسجد الجامع كما قال العيني، انظر: عمدة القاري ٥/ ٢٦١.

وضعها ليذكر فيها أحاديث مطابقة لها، فعاقه عن ذلك عائق، والله تعالى أعلم»(١).

ولكن العيني لا يسلِّم لتلك الأسباب مطلقاً في المواضع كلِّها، فقد يرى أنَّ هذه التعليلات لا تستقيم في بعض الأبواب حين يُدَقَّق النظر فيها، ومن أمثلة ذلك قوله في باب «فضل العلم وقول الله تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[المجادلة: ١١] وقوله عز وجل: ﴿رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾(٢) [طه: ١١٤].

فقد نقل العيني عن الكرماني ما بيَّن به تعليل ذلك: قال: «ونقل الكرماني عن بعض الشاميِّين أن البخاري بوّب الأبواب وذكر التراجم، وكان يلحَق بالتَّدريج إليها الأحاديث المناسبة لها، فلم يتَّفق له أن يُلْحِق إلى هذا الباب ونحوه شيئاً منها، إمَّا لأنه لم يَثْبُت عنده حديث يناسبه بشرطه، وإمَّا لأمرٍ آخرَ، ونقل أيضاً عن بعض أهل العراق أنه ترجم له، ولم يذكر شيئاً فيه قصداً منه، ليعلم أنه لم يثبت في ذلك الباب شيءٌ عنده»(٣).

واعترض العيني على ذلك كلِّه فقال: «هذا كلُّه كلامٌ غيرُ سديد لا طائل تحته، والأحاديث والآثار الصحيحة كثيرة في هذا الباب، ولم يكن البخاريُّ عاجزاً عن إيراد حديث صحيح على شرطه، أو أثر صحيح من الصحابة أو التابعين، مع كثرة نقله واتساع روايته، ولئن سلَّمْنا أنه لم يثبت عنده ما يناسب هذا الباب، فكان ينبغي أن لا يذكرَ هذا الباب، فإن قلت: ذكره للإعلام بأنه لم

---

(١) عمدة القاري ٥/ ٢٦١.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٣.

(٣) انظر: شرح الكرماني ٢/ ٢ ـ ٣.

يثبت فيه شيء عنده كما قاله بعض أهل العراق، فقلت: تركُ الباب في مثل هذا يدلُّ على الإعلام بذلك، فلا فائدة في ذكره حينئذ»(١).

- ومن ذلك قوله في باب «صَبِّ المرأةِ على رأسها الماءَ إذا أطال الإمامُ القيامَ في الركعةِ الأولى»(٢):

«قيل: وقعت هذه الترجمة للمستملي وليس فيه حديث مُطَابق لها، وقال صاحب التَّوضيح: لم يذكر البخاري فيه حديثاً، فكأنَّه اكتفى بحديث أسماء الذي مضى في باب صلاة النِّساء مع الرِّجال في الكسوف. قلت: ما أبعدَ هذا عن القبول، والأوجه ما قيل فيه: إن المصنِّف ترجم بها، وأخلى بياضاً ليذكر لها حديثاً أو طريقاً كما جرت عادته فلم يحصل غرضه، وكان الأليَق بهذه الترجمة حديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب فإنه نصٌّ فيه»(٣).

ب - **التراجم المرسلة**: وهي إفراد كلمة باب دون ترجمة: فقد يروي البخاري أحاديث تحت كلمة «باب»، وذلك في بعض نسخ للصحيح دون بعض، وجّه العلماء ذكر تلك اللَّفْظَةَ توجيهين:

أحدهما: أنها بمنزلة كلمة «فصل» في كتب المصنِّفين.

قال العيني: «إن ثبت لفظ «باب» بلا ترجمة فهو بمنزلة الفَصْل من الباب الذي قبله»(٤).

ثانيهما: أن الحديث بعدها يتعلَّق بالتَّرجمة التي قبلها.

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٤ - ٥.

(٢) هذه الترجمة ليست في جميع نسخ الصحيح. انظر: عمدة القاري ٥/ ٣٣٦.

(٣) عمدة القاري ٥/ ٣٣٦.

(٤) عمدة القاري ١/ ٤٣٠، وانظر: شرح تراجم البخاري ص ١٥.

قال العيني: «ثمَّ إن البخاري جرَت له عادةٌ أنه إذا ذكر لفظ «باب» مجرَّداً عن الترجمة يدل ذلك على أن الحديث الذي يُذْكَر بعده يكون له مناسبة بأحاديث الباب الـذي قبله»(١).

- ومن ذلك: ما جاء في كتاب الإيمان، فقد وقعت كلمة «باب»، وبعدها حديث عُبَادةَ بن الصَّامت وبيعة الأنصار في العَقَبة(٢).

فبيَّن العيني وجه ذلك بقوله: «كذا وقع: باب في كل النُّسَخ، وغالب الروايات بلا ترجمة، وسقط عند الأصيلي بالكلّية، فالوجه على عدمه هو أن الحديث الذي فيه من جملة الترجمة التي قبله، وعلى وجوده هو أنه لما ذَكَر الأنصار في الباب الذي قبله أشار في هذا الباب إلى ابتداء السبب في تلقيبهم بالأنصار، لأن أول ذلك كان ليلة العقبة: ... ولمَّا لم يكن له ترجمة على الخصوص، وكان فيه تعليق بما قبله فصل بينهما بقوله: «باب» كما يفعل بمثل هذا في مصنفات المصنفين بقولهم: «فَصْل» كذا مجرداً»(٣).

رابعاً - تعقُّب البخاري في بعض تراجمه:

دقَّق العيني النَّظَر في تراجم صحيح البخاري، فاستنبط حسن صنيعه، ودقَّة منهجه، لكنه مع ذلك، وقف على بعض المواضع التي لم يَسْتَقِم له فيها وجه المناسبات ولو بتكلُّف.

- ومن ذلك اعتراضه عليه مرَّة في ترتيب بعض أبواب كتاب الإيمـان،

---

(١) عمدة القاري ٣/ ٥٢١.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٥.

(٣) عمدة القاري ١/ ٢٣٤، وانظر: ١/ ٢٣٣، ٤٣٠، ٢/ ٤٣٩، ٣/ ١٨٢ - ١٨٣، ٤/ ٤١٥، ٥٣١...

وقوله في باب «كُفْران العَشِير وكُفْرٌ دون كُفْر»: «ولكن كان ينبغي أن يذكرَ هذا الباب والذي بعدَه من الأبواب الأربعة عُقَيب «باب قول النبي ﷺ: الدين النصيحة» إلخ بعد الفراغ من ذكر الأبواب التي فيها أمور الإيمان رِعايةً للمناسبة الكاملة»[١].

ـ أو قد يرى أن الحديث لا يطابق الترجمة أصلاً مثل قوله في ما رواه البخاري في باب «من لَمْ يَرَ الوضوءَ إلا من المخرجين»: من حديث أبي سعيد الخُدْري «أن رسول الله ﷺ أرسل إلى رجل من الأنصار، فجاء ورأسه يُقطُر، فقال النبيُّ ﷺ: لعلَّنا أَعْجَلْناك، فقالَ: نعم، فقال رسول الله ﷺ: إذا أُعْجِلت أو قُحِطْتَ فعليكَ الوضوء»[٢]، قال العيني: «هذا الحديث لا يُنَاسب ترجمةَ الباب»[٣].

ـ ومثله قوله في باب «استعمال فَضْل وَضُوء النَّاس» وفيه حديث محمود ابن الرَّبِيع: قال: وهو الذي مجَّ رسول الله ﷺ في وجهه وهو غُلاَم من بئرهم[٤] قال: «هذا الحديث لا يطابق الترجمة أصلاً»[٥].

ـ وقد يرى أن المناسبة لا تأتي إلا بالجرِّ الثَّقيلِ وأنها لا تشفي العَلِيل، مثل قوله في المناسبة بين باب «التِمَاس الوضوءِ إذا حَانَت الصلاة» وباب «التَّيمُّن في الوُضُوء والغسل»[٦] إذ قال: «وجه المناسبة بين البابين لا يأتي بالجرِّ الثقيل،

---

(١) عمدة القاري ١/ ٢٩٩.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٧٧، كتاب الوضوء، حديث (١٧٨).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٥١٢.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٨١، كتاب الوضوء، حديث (١٨٦).

(٥) عمدة القاري ٢/ ٥٣٨.

(٦) صحيح البخاري ١/ ٧٣.

وهو أن المذكور في الباب السابق: طلب التيمُّن لأجل الوُضُوء والغُسْل، وههنا طلب الماء لأجل الوضوء»[١].

ومن جهة أخرى نرى العيني أحياناً يقف موقف الذائد عن البخاري المبيِّن صحَّة ما ذهب إليه حين يبدو له وجهٌ مقبولٌ في المطابقة مما يظهر دقَّة نظره.

ـ ومثال ذلك باب «ما قيل في باب القِرَاءة والعرض على المحدِّث»[٢]، فقد نقل قول الشَّيخ قطب الدين: لمَّا ذكر البخاري في الباب الأول قراءة الشيخ وهو قوله: «باب قولِ المحدِّث حدَّثنا وأخبرنا وأنبأنا»، عقَّب بهذا الباب، فذكر القراءة على الشيخ والسماع عليه، فقال: باب القَراءة والعـرض علـى المحدِّث، وكان من حقِّه أن يقدِّم هذا الباب على باب قول المحدث. . .».

ـ ثم اعترض عليه فقال: «. . . وقوله: وكان من حقِّه. . الخ، ليس كذلك، بل الذي رتَّبه هو الحق، لأنا قد قلنا: إن المذكور في الباب السابق هو قراءة الشيخ، وفي هذا الباب: القراءة على الشَّيخ، وقراءة الشيخ أقوى، والأقوى يستحقُّ التَّقديم»[٣].

ـ ومثله اعتراضه على ابن حجر في قوله في باب «إذا رَكَع دون الصَّفِّ»[٤] في أبواب صفة الصلاة: «كان اللائق إيراد هذه الترجمة في أبواب الإمامة»[٥].

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٤٧٧.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٤.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٢٣.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٧١.

(٥) فتح الباري ٢/ ٥١٩.

قال العيني: «قلت: لا نسلِّم ذلك، لأن هذا حكم مصلٍّ يركَعُ قبل وُصولِه إلى الصفِّ، فعلى قوله كان يلزم أن يذكر باب «إذا أسمع الإمامُ الآية»، وهو المذكور قبل هذا الباب بأربعة أبواب في أبواب الإمامة، فإنه متعلق بالإمامة، ولم يُرَاعِ البخاري بين الأبواب من أي كتاب كان المناسبة التامة، ومع هذا فلا يخلو عن بعض مناسبة بين كل بابين مذكورين معاً. . .»(١).

وهكذا بدا لنا الإمام العيني مجتهداً في بيان تراجم صحيح البخاري على اختلاف أنواعها، فبيَّن ظاهرها، وفسرَّ غامضها، وفصَّل مجملها، وحلَّ مشكلها.

وقد استعان الإمام العيني كعادته باستقراء أقوال الأئمة في تلمُّس هذه المناسبات، وهنا تجلَّت شخصيته الناقدة وطريقته المميَّزة في مناقشاته واعتراضاته متوصلاً إلى الوجه الذي يراه.

ومناقشاته واعتراضاته تلك لم تخلُ في بعض الأحيان من تكلُّفٍ ومبالغة، على أننا نلحظ من جهة أخرى تكلفاً عند غيره في التماس المطابقة تماماً في كل موضع، ولو اكتفوا بالمناسبة الإجمالية، لسلموا من هذا التكلُّف.

* * *

المبحث الثاني

جهود بدر الدين العيني في شرح معاني المتون

أكبَّ الإمام العيني على دُرر صحيح البخاري يفحصُها بعين اللُّغَويِّ المطَّلع، والفقيه المتعمِّق في الاستنباط والتَّحقيق، ناثراً عليها من غزير علمه

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٥٠٦.

ودقَّة منهجه ما أبداه في صورة بديعة منسَّقة، ذلك أنه امتاز بنَفَسه الطويل في بيان معاني مفردات الحديث ومقاصدها، وذلك بعد أن يستوفي الكلام في ترجمة الكتاب، ثم الباب مُبْدياً ذلك كله بعباراته السَّهلة القريب للمتعلِّم، فيبيِّن ما خفي على الأفهام، فضلاً عن بيانه ما ورد فيها من الأعلام وتفصيله في كل ما يتعلَّق بالمعنى من الكلام، لينتهي بعدُ إلى ما يستنبط منه من الفوائد والأحكام.

ويتجلَّى جهد العيني في شرحه لمتون الأحاديث في الأمور التالية:

أولاً ـ شرح معاني الألفاظ.

ثانياً ـ بيان الأسماء الوقعة في المتون.

ثالثاً ـ استنباط الأحكام الفقهية والفوائد العملية.

رابعاً ـ الوقوف على المعاني الدقيقة الكامنة وراء الألفاظ.

خامساً ـ بيان مختلف الحديث.

أولاً ـ شرح معاني الألفاظ:

ذكرنا سابقاً أن الإمام العيني اتَّبع منهجاً منظَّماً متميِّزاً في كتابه، يعتمد على عَنْوَنة فقراته، وقد تناول شرح معاني الألفاظ من خلال: «بيان اللغات» و«بيان المعاني».

فأما فقرة «بيان اللُّغات» فقد ضمَّنها شرحاً لغويّاً مفصلاً في كل لفظ على حدة معتمداً على مناهج المعجميِّين في الشَّرح والتَّحليل، مستعيناً في أكثر الأحيان باستقراء أقوالهم والموازنة بينها.

ثم أردف تفصيلَه هذا ببيان المعاني التي يحملُها الحديث وما تشير إليه ألفاظه من دلالاتٍ بناءً على ما سبقَ شرحُه من ألفاظٍ، وتضمَّن هذا القسم في

أوائل كتابه أبحاثاً من فنون علم المعاني من تقديم وتأخير وتوكيد وغير ذلك ممَّا أغنى الشَّرحَ بهذه الأبحاث المهمَّة في توضيح معاني المتون.

ولمَّا كان منهج العيني في شرح معاني الألفاظ قائماً على التَّحليل اللغوي، كان جديراً أن يُفْرَد بالدِّراسة اللغويَّة المفصَّلة في بابها[1]، وشأننا هنا دراسة بيان العيني للمعنى ووسائله في إظهاره، ويتضمن سوى التحليل اللغوي:

١ ـ تفسير الحديث بالقرآن الكريم.

٢ ـ تفسير الحديث بالحديث.

١ ـ تفسير الحديث بالقرآن الكريم:

والقرآن الكريم هو أَوْلَى ما يُفَسَّر به كلامُ رسول الله ﷺ ويفصَّل، وقد استعان الإمام العيني بآياتٍ من القرآن الكريم في تقريب المعاني وتوضيحها، فضلاً عن استشهاده بها في باب البحث اللغوي.

وتجلَّى ذلك في الأمور التَّالية:

أ ـ بيان المعنى المراد من خلال آية مشابهة في المعنى: مثال ذلك ما ذكره في تفسير قوله ﷺ: «انْتَدَبَ اللهُ لمن خَرَجَ في سَبيله...»[2].

ـ بيَّن الاختلاف في معناها وقال: «... أي سارع بثوابه وحُسْن جزائه، وقيل: أجاب، وقيل: تكفَّل، وقال ابن بطَّال: أوجب وتفضَّل، أي حقَّق وأحكم، أي يُنْجِز ذلك لمن أخلص».

---

(١) وهو ما فصلنا فيه في الفصل الأول من الباب الثالث في هذا البحث.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٢ كتاب الإيمان، باب: الجهاد من الإيمان، حديث (٣٦).

ثم قال: «قلت: كأنَّه يريد ما وَعَدَه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم﴾[1] [التوبة: ١١١].

ـ ومن ذلك بيان المراد من قوله ﷺ: «ثلاثةٌ لهم أَجْران: رجلٌ مِن أهل الكِتَاب آمن بنبيِّه، وآمنَ بمُحَمَّدٍ ﷺ...»[2].

ذكـر العينيُّ الاختلاف في بيان المقصود من أهل الكتاب فقال: «قوله: من أهل الكتاب» اختلفوا فيه، فقال بعضهم: هم الذين بَقُوا على ما بُعِث به نبيُّهُم من غير تبديل ولا تحريف... وقال بعضهم: يحتمل إجراؤه على عمومه... وقال بعضهم: المراد به هنا أهل الإنجيل... إلى أن قال: «والتحقيق فيه أن الألف واللام في الكتاب للعهد إمَّا من التوراة وإمَّا من الإنجيل. قال الله عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [القصص: ٥٢] إلى قوله ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ﴾ [القصص: ٥٤]، فالآية موافقة للحديث، وهي نزلت في طائفة منهم عبد الله بن سلام وغيره»[3].

ـ ومن ذلك في تقريب المعنى المُرَاد والاستشهاد له: تفسير كلمة «آية» في حديث أسماء رضي الله عنها قالت: «أتيتُ عائشةَ وهي تصلي، فقلت: ما شَأْنُ النَّاسَ؟ فأشارت إلى السَّماءِ، فإذا الناس قيامٌ، فقالت: سُبْحان الله، قلت: آية؟ فأشارت برأسِها أي نعم...»[4].

---

(١) عمدة القاري ١/ ٣٤١.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٤٨ كتاب العلم، باب تعليم الرجل أمته وأهله، حديث (٩٧).

(٣) عمدة القاري ٢/ ١٦٨.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٤٤ كتاب العلم، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس، حديث (٨٦).

فبيَّن الإمام العيني معنى «آية» وزادها قرباً بالاستئناس بما في القرآن الكريم فقال: «قوله: آية علامةٌ لعذاب الناس كأنها مقدِّمة له، قال الله تعالى ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾[1] [الإسراء: ٥٩].

ب - وقد يورد آياتٍ من القرآن الكريم لغرض آخر، هو تأكيد المعنى بآيات مماثلة في المعنى، مثل قوله في تفسير حديثه ﷺ «... الحَسَنة بعشرِ أمثالِها إلى سبعِمائةِ ضعفٍ»[2].

قال العيني: «قوله: الحَسَنَة بعشرِ أمثالها»من قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[الأنعام: ١٦٠]، وقوله: «إلى سبع مِئةِ ضعفٍ» من قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾[3] [البقرة: ٢٦١]».

- وكقوله في معنى قول عمر رضي الله عنه: «رَضِينَا بالله رَبّاً وبالإسْلاَم دِيناً...»[4].

بيَّن معاني الدِّين. وقال: «يُطْلَقُ على الإسلام كما في قوله تعالى: ﴿... وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾...»[5] [المائدة: ٣].

(١) عمدة القاري ٢/ ١٣٥.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٤، كتاب الإيمان، باب حُسْن إسلام المرء، حديث (٤١).

(٣) عمدة القاري ١/ ٣٧٣.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٤٧ كتاب العلم، باب من برك على ركبتيه عند الإمام أو المحدث، حديث (٩٣).

(٥) عمدة القاري ٢/ ١٦١.

٢ ـ تفسير الحديث بالحديث:

وقد شغل مساحةً واسعةً في بيانه لدلالات الألفاظ، وتكمُن أهميَّة هذا التفسير في أنَّ رسول الله ﷺ كان حريصاً على تَعليم أصحابه، فما أجمَلَه في موضع فصّله في مواضع أخرى، فهو أعلم بمراده، وأقدرُ على تفسيرِ أقواله وبيان معانيها.

وقد سلك العيني في هذا الباب مسلكين اثنين:

أ ـ الاستعانة بالرِّوَايات المختلفة للحديث المَشْروح.

ب ـ الاستعانة بأحاديث أخرى لتوضيح المعاني المشكلة.

أ ـ الاستعانة بالروايات المختلفة للحديث المشروح:

الرِّواية بحرٌ مديدةٌ سواحلُه عميقة أغواره، ولابد للسَّالك في هذا الفن الخائض غماره من زادٍ عظيمٍ من العلم بجوانبه، إذ لا يمكن له أن يأخذ بطرفٍ ويُغْفِلَ آخرَ فيقصُر نظرُه على روايةٍ لحديثٍ وينأى عن سواها مما يفصِّل مُجْمَلها ويبين مشكِلَها.

وقد كان حظُّ العيني من علم رواية الحديث وافراً، واستطاع أن يسخِّر هذا العلم ليكون له أداةً طيّعةً في بيان معاني الحديث انطلاقاً من قوله: «إن الأحاديث يُفَسِّر بعضُها بعضاً»(١).

وهنا نراه يفيد من الرِّوايات التي فيها زيادات لإتمام المعنى، أو من رواية مُفَصَّلة لإظهار ما ورد مُجْمَلاً في روايةٍ أخرى، وبيان ذلك في الأمور التالية:

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١٤٨، ٤٩٩، ٤/ ١٩٨، ٥/ ٣٣١، ٨/ ٥٥، ١٣/ ٣٣٥.

١ ـ إتمام معنى الحديث من خلال الرِّوايات التي فيها زِيادات:

ـ ومن ذلك: روى البخاريُّ في أوائل صحيحه حديثَ بدء الوحي، وفي آخره: «وَفَتَرَ الوَحْي»(١). وللمعنى تمامٌ يُسْتَظهر من روايات أخرى استحضرها العيني فقال: «وزاد البخاري بعد هذا في التَّعبير: «وفَتَر الوحيُ فترةً حتى حَزِنَ النبي ﷺ فيما بَلَغَنا حُزْناً غَدَا منه مِراراً كي يَتَرَدَّى من رؤُوس الجبال»...(٢)»(٣).

ـ ومن ذلك: جاء في حديث البيعة: «بايِعُوني على أن لا تُشْرِكوا بالله شَيْئاً ولا تَسْرِقوا ولا تَزْنُوا ولا تَقْتُلوا أولادكُم، ولا تَأْتُوا ببُهْتانٍ تَفْترونَه بين أيدِيكم وأرجلِكم، ولا تَعْصُوا في معروفٍ»(٤).

قال العيني: «وقد جاء في رواية لمسلم: «ولا نَقْتُلُ أولادَنا، ولا يَعْضَهُ بعضُنا بعضاً»(٥)(٦).

وقد يستعين بروايات أصحاب السِّيَر لزيادة الفائدة في موضوع الحديث،

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٤ باب بدء الوحي، حديث (٣).

(٢) صحيح البخاري ٦/ ٢٥٦١ ـ ٢٥٦٢، باب أول ما بدىء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة، حديث (٦٥٨١).

(٣) عمدة القاري ١/ ٩٦.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٥، كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حب الأنصار، حديث (١٨).

(٥) صحيح مسلم ٣/ ١٣٣٣، كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها، حديث (١٧٠٩) عن عبادة بن الصامت. والعضه: الإفك والبهتان والنميمة. لسان العرب (عضه) ١٣/ ٥١٥.

(٦) عمدة القاري ١/ ٢٤٤.

كقوله في حديث أبي هريرة: «أن خُزَاعةَ قَتَلوا رَجُلاً من بني لَيْث عامَ فتحِ مكَّة بقتيلٍ منهم قَتَلُوه»[١].

قال العيني: «وعند ابن إسحاق: «بقَتِيلٍ منهم قَتَلُوه، وهو مُشْرِك، وذكر القصة، وهو أن حِرَاشَ بن أميَّة من خُزاعة قتل ابن الأثرع الهُذَلي، وهو مشرك، بقتيل. . .» وذكر الحديث[٢] [٣].

وهذه الزيادات غالباً ما توضِّح معنى الحديث، مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه في باب حفظ العلم: «إن النَّاسَ يقولون: أَكْثَرَ أبو هُرَيرة، ولولا آيتان في كِتَابِ الله. . .»[٤]، قال العيني في شرح كلام أبي هريرة: «وفي رواية البخاري في البيوع من طريق شُعَيب عن الزُّهري: «أَكْثَرَ أبو هريرة من الحَدِيث»[٥] وفي روايته فيه وفي المُزَارعة من طريق إبراهيم بن سَعد عن الزهري هنا زيادة وهي: «ويَقُولون ما لِلْمُهَاجرين والأنصار لا يحدِّثون مثل حديثِه»[٦] وهذه الزيادة تدلُّك على النكتة في ذكر أبي هريرة المهاجرين والأنصار»[٧].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٥٣، كتاب العلم، باب كتابة العلم حديث (١١٢).

(٢) انظر: السيرة النبوية ٤/ ٥٧ ـ ٥٨

(٣) عمدة القاري ١/ ٤١٥.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٥٥، كتاب العلم، حديث (١١٨).

(٥) صحيح البخاري ٢/ ٧٢١، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ . .﴾[الجمعة: ١٠].
حديث (١٩٤٢).

(٦) صحيح البخاري ٢/ ٨٢٧، باب ما جاء في الغرس، حديث (٢٢٢٣).

(٧) عمدة القاري ٢/ ٢٥٦.

ومن ذلك استعانته برواية الحديث عند مُسْلمٍ وأبي داود ليوضِّح المراد من قوله ﷺ: «فمن قُتِلَ له قَتيلٌ فهو بخير النَّظِرين، إما أن يَعقِل، وإما أن يُقادَ أهلُ القتيل»[1].

قال العيني: «ووقع في رواية مسلم: «إما أن يُفَادى»[2] بالفاء من المفاداة، وفي سنن أبي داود: «إما أن يأخذوا العقل أو يَقْتُلوا»[3] وهو أبيَنُ الروايات، وهي تفسِّر بعضها بعضاً، وقوله في مسلم: «إما أن يَقتِل»وقول أبي داود: «أو يَقْتُلوا»مفسران بسائر الروايات»[4].

ومن جهة أخرى استفاد العيني من الرِّوايات المختلفة لبيان المحذوف من الرواية، فقد يُحْذَف من الحديث لفظة يكون لذكرها في رواية أخرى أثرٌ مهمٌّ في توضيح المعنى، ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسولُ الله ﷺ إذا أَمَرَهُم من الأعْمَال بما يُطِيقُون»[5].

ومعنى الكلام يستقيم بتكرار «أمرهم» وهو ما وقع في بعض الروايات، وبيَّنه العيني بقوله: «قوله: «إذا أَمَرَهُم من الأَعْمال» أي: إذا أَمَر النَّاسَ بعملٍ أَمَرَهم بما يطيقون، ظاهره أنه كان يكلِّفهم بما يُطَاق فعله، لكن السِّياق دل على

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٥٣ كتاب العلم، باب كتابة العلم، حديث (١١٢).

(٢) في مسلم ٢/ ٩٨٨، إما أن يُفدى، وإما أن يُقتل، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها، حديث (١٣٥٥).

(٣) سنن أبي داود ٤/ ١٧٢، كتاب الحدود، باب ولّي العمد يرضى بالدية، حديث (٤٥٠٤).

(٤) عمدة القاري ٢/ ٢٣٤.

(٥) صحيح البخاري ١/ ١٦، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: أنا أعلمكم بالله، حديث (٢٠).

أن المراد أنه يكلِّفُهم بما يُطَاق الدوام على فعله، ووقع في معظم الروايات: «كان إذا أَمَرَهُم أَمَرَهُم من الأعمال» بتكرار أمرهم»[(١)].

وقد يُقَدِّر المحذوف من الحديث لتتَّفق الرِّوايات بعضُها مع بعضٍ مثل قوله في حديث أنس بن مالك: «بينما نحن جُلُوسٌ مع النبي ﷺ في المَسْجِدِ دَخَلَ رجلٌ على جَمَل، فأناخَه في المسجد، ثم عَقَلَه، ثم قال...»[(٢)].

قال العيني: «قوله: فأناخه في المسجد، فيه حذف، والتَّقدير: فأناخه في رَحْبَة المسجد ونحوها، وإنَّما قلنا هكذا لتتَّفق هذه الرواية بالروايات الأخرى، فإن في رواية أبي نُعَيم: أقبل على بَعِير له حتى أتى المسجد، فأناخه ثم عقله، فدخل المَسْجد، وفي رواية أحمد والحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظها: «فأناخَ بعيرَه على بابِ المسجدِ فَعقَلَه ثم دَخَلَ»[(٣)] [(٤)].

ويكون بيان المحذوف مهمَّاً حتى لا يُتوهَّم معنىً غير مراد، وذلك مثل حديث عمر رضي الله عنه: «... فنزل صاحبي الأنصاريُّ يوم نَوْبَتِه، فضرب بابي ضرباً شديداً فقال: أثَمَّ هو؟ ففزعت فخرجت إليه، فقال: قد حدث أمرٌ عظيم، قال: فدخلت على حفصة، فإذا هي تبكي، فقلت: طلقكُنَّ رسول الله ﷺ؟ قالت: لا أدري...»[(٥)].

---

(١) عمدة القاري ١/ ٢٥٣.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٥، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم... حديث (٦٣).

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣/ ٥٥، كتاب المغازي والسرايا حديث (٤٣٨٠)، ومسند الإمام أحمد بن حنبل ١/ ٢٦٤، مسند عبد الله بن العباس، حديث (٢٣٨٠).

(٤) عمدة القاري ٢/ ٣٠.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٤٦، كتاب العلم، باب التناوب في العلم، حديث (٨٩).

قال العيني: «قوله: فدخلت»أي قال عمر رضي الله عنه: دخلت، ويُفْهَم من ظاهر الكلام أن: «دَخَلْت» من كلام الأنصاري، وليس كذلك، وإنما الداخل هو عمر رضي الله عنه، وإنما وقع هذا من الاختصار، وإلا ففي أصل الحديث بعد قوله: «أمرٌ عظيم»: طلَّق رسولُ الله ﷺ نِساءه» قلت: قد كنت أظنُّ أن هذا كائنٌ حتى إذا صلَّيتُ الصُّبْح شدَدْتُ عليَّ ثيابي، ثم نزلت، فدخلت على حفصة، أراد أم المؤمنين بنته رضي الله عنهما»(١).

٢ ـ تفسيرُ ما أُجْمِلَ في رواية برواية مبيِّنة: ومن ذلك حديث المَعْرور بن سُوَيد قال:

«لقيت أبا ذر بالرَّبَذَة، وعليه حُلَّة، وعلى غُلامَهِ حُلَّةٌ، فسألته عن ذلك، فقال: إني سَابَبْتُ رجلاً، فعيَّرته بأمِّه...»(٢).

قال العيني في تفسير قوله: «فعيَّرته بأمِّه: «فإن قلت: ما كان تَعْييره بأمِّه؟ قلت: عيَّره بسواد أمه على ما جاء في رواية أخرى، قلت له: يا بن السَّوْدَاء»(٣) وفي روايته في الأدب: وكانت أمُّه أعجميَّة فنِلت منها(٤)، والأعجمي من لا يُفْصِح باللسان العربي سواء كان عربياً أو عجمياً»(٥).

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١٤٦.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٠، كتاب الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية، حديث (٣٠).

(٣) في شعب الإيمان ٤/ ٢٨٨، حديث (٥١٣٤). وذكرها ابن حجر في فتح الباري ١/ ٨٦.

(٤) صحيح البخاري ٥/ ٢٢٤٨ كتاب الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن، حديث (٥٧٠٣).

(٥) عمدة القاري ١/ ٣١٠.

ـ ومثله قوله في حديث عبد الله بن عمرو: «تخلَّفَ عنَّا النبي ﷺ في سفرةٍ سافرناها، فأدركَنَا وقد أرهقَتْنا الصلاة»(١).

قال العيني: «هذه السَّفْرة قد جاءت مبيَّنةً في بعض طريق مُسْلمٍ: «رَجَعْنا مع رسول الله ﷺ من مكَّة إلى المدينة حتى إذا كُنَّا في الطريق تعجَّل قومٌ عند العَصْر فَتَوَضَّؤوا وهـم عِجَال...» ثم بيَّن الصلاة المذكورة في الحديث بقوله: «وهي صلاة العَصْر، على ما جاء في رواية مسلم مصرَّحة(٢)، وكذا في رواية البُخَاري من طريق مُسَدّد على ما ذكرنا»(٣) (٤).

٣ ـ رفع الإشكال عن معنى الحديث: ومن ذلك مثلاً حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا حَسَدَ إلا في اثنَتين: رجلٌ آتاه الله مالاً فَسَلَّطه...»(٥).

وإطلاق الحسد في هذا الموضع قد يكون مُشْكِلاً إذا فُهم بالمعنى المتبادر إلى الذهن، وقد بيَّن العينيُّ أن الحسد هنا بمعنى الغِبطة بقوله: «أطلق الحَسَد وأراد الغبطة، من قبيل إطلاق اسم المُسَبَّب على السَّبَب... ولهذا سماه البخاري اغتباطاً، وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث ما يبين ذلك، فقال فيه: «لَيْتَني أُوتيتُ مثلَ ما أُوتي فلان، فعملتُ مثلَ ما يَعْمَل» ذكره البخاري في فضائل

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣٣ كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم.

(٢) صحيح مسلم ١/ ٢١٤، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما، حديث (٢٤١).

(٣) من حديث علي بن أبي طالب في صحيح البخاري ٥/ ٢٣٤٩ كتاب الدعوات، باب الدعاء على المشركين، حديث (٦٠٣٣).

(٤) عمدة القاري ٢/ ١٣.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٣٩، كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم والحكمة، حديث (٧٣).

القرآن في باب: «اغْتِبَاطِ صاحبِ القرآن» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه[١]، فلم يتمنَّ السَّلْب، وإنما تمنَّى أن يكونَ مثله»[٢].

وقد يطرأ على الرواية تصحيفٌ يسبِّب إشكالاً في المعنى، ولا يُعْرَف ذلك إلا بالرجوع إلى روايات الحديث.

- ومن ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «قيل: يا رسول الله! من أَسْعد الناس بشَفَاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ «لقد ظَنَنْتُ يا أبا هُرَيرة أن لا يسألَني عن هذا الحَدِيثِ أحدٌ أوَّلَ منك لما رَأَيْتُ من حِرْصِكَ على الحَدِيث. . .»[٣].

فلفظ: «قيل» مُشْكِل في الحديث لأن القائل هو أبو هريرة الرَّاوي، فبيَّن العيني أنه تصحيفٌ من خلال استقراء الرِّوايات. فقال:

«قوله: «قيل يا رسول الله» كذا هو في رواية أبي ذرٍّ وكَريمة، وليس في رواية الباقين، قيل: وإنما هو: «أنَّه قال يا رسول الله» وقال القاضي عياض: وقوله: قيل وهم، والصواب سقوط قيل، كما جاء عند الأَصِيلي والقابسي، لأن السَّائل هو أبو هريرة نفسه، لقوله بعد: «لقد ظَنَنْتُ أن لا يسألَني عن هذا أحدٌ أولَ منك». والأول وقع في رواية أبي ذر وهو وهمٌ. قلت: الصَّواب ما قاله القاضي، فإن البخاري أخرجه في الرِّقاق كذلك، وأخرجه في الجنَّة أنه قال: «قلت يا رسول الله»[٤] وهذا مما يؤيِّد أن (قلت): تصحيف (بقيل)، وفي رواية الإسماعيلي: «أنه سأل» وفي رواية أبي نُعَيم أن أبا هريرة قال: يا رسول الله»[٥].

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ١٩١٩، حديث (٤٧٣٨).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٨٠.

(٣) صحيح البخاري١/ ٤٩ كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، حديث (٩٩).

(٤) صحيح البخاري ٥/ ٢٤٠٢، باب صفة الجنة والنار، حديث (٦٢٠١).

(٥) عمدة القاري ٦/ ١١٧.

٤ ـ **بيان سبب الحديث**: وأسباب ورود الحديث كأسباب نزول القرآن، والحديث الشَّريف في الورود على قسمين: ما له سببٌ قيل لأجله، وما لا سبب له.

ثم إن السَّببَ قد يُذكر في الحديث كما في حديث سؤال جبريل عليه السلام في الإيمان والإسلام والإحسان، وقد لا يذكر السبب في الحديث، أو يُذْكَر في بعض طرقه فهو الذي ينبغي الاعتناء به[١].

ـ من ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: «ضَمَّني رسول الله ﷺ: وقال: اللَّهُمَّ عَلِّمه الكِتَابَ»[٢].

قال العيني: «فإن قلت: ما سبب هذا الدعاء لابن عباس؟ قلت: بيّن ذلك البخاري ومسلم في الرواية الأخرى عن ابن عباس[٣] قال: دخل النبي عليه الصلاة والسلام الخَلاَءَ، فوضعت له وَضُوءاً، زاد مسلم: «فلمَّا خَرَجَ» ثم اتَّفقا. قال: «مَنْ وَضَعَ هذا؟ فأُخْبِرَ»، ولمسلم: «قالوا: ابن عباس»[٤] وفي رواية أحمد وابن حبَّان من طريق سعيد بن جُبَيْر عنه أن ميمونة هي التي أخبرته بذلك[٥]...»[٦].

---

(١) البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٤١، كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ اللهم علمه الكتاب، حديث (٧٥).

(٣) صحيح البخاري ١/ ٦٦، كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، حديث (١٤٣).

(٤) صحيح مسلم ٤/ ١٩٢٧، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل عبد الله بن عباس، حديث (٢٤٧٧).

(٥) صحيح ابن حبان ١٥/ ٥٣١ حديث (٧٠٥٥) ومسند الإمام أحمد ١/ ٣٣٥، مسند ابن عباس، حديث (٣١٠٢).

(٦) عمدة القاري ٢/ ٩٤.

ـ ومنه حديث أبي هريرة قال: كان النبي ﷺ بارزاً يوماً للناس، فأتاه جبريلُ، فقال: ما الإيمان؟...»[١].

قال العيني في بيان سبب ورود هذا الحديث: «سببه ما رواه مُسْلم من رواية عُمَارة بن القَعْقَاع أن رسول الله ﷺ قال: «سَلُوني» فَهَابوه أن يَسْأَلوه، فجاءَ رجلٌ فَجَلَسَ عند ركْبَتَيه، فقال: يا رسولَ الله إما الإِسْلاَم؟ الحديث[٢]...»[٣].

٥ ـ **المقارنة بين ألفاظ الروايات بما يخدم المعنى**: ونلحظ العينيَّ هنا شَغُوفاً بمقارنة الروايات للحديث الواحد غير مكتفٍ بما ورد عند البخاري ومسلم، بل يتعدَّاهما إلى سائر كُتُب الرواية والسير والتَّواريخ وغيرها، حتى لكأن الحديث ضالَّـتُه ينشُدُها في كل مكان.

حتى إذا اجتمع له ذلك الكمُّ الوافر من الرِّوايات قارن بين ألفاظها شارحاً ومقارباً ومغنياً المعنى بدلالات جديدة، وهذا كثير في كتابه.

ـ ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكره في حديث بدء الوحي: عن عائشة أمِّ المؤمنين أنها قالت: «أول ما بُدِىء به رسول الله ﷺ من الوَحْي الرُّؤيا الصالحةُ في النوم...»[٤].

قال العيني: «قوله: من الوَحْي الرُّؤيا الصالحة» وفي صحيح مسلم: «الصَّادقة»[٥]، وكذا رواه البخاري في كتاب التعبير[٦] أيضاً، ووقع هنا أيضاً:

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٧، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان... حديث (٥٠).
(٢) صحيح مسلم ١/ ٤٠، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام، حديث (١٠).
(٣) عمدة القاري ٢/ ٤٢٧.
(٤) صحيح البخاري ١/ ٤ باب بدء الوحي، حديث (٣).
(٥) صحيح مسلم ١/ ١٣٩ كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ حديث (١٦٠).
(٦) صحيح البخاري ٦/ ٢٥٦١ باب أول ما بدىء به رسول الله ﷺ من الوحي حديث (٦٥٨١).

«الصَّادقة» في رواية مَعْمَر ويُونُس، وكذا ساقه الشيخ قُطْب الدين في شرحه، ومعناهما واحد، وهي: التي لم يُسَلَّط عليه فيها ضغث ولا تلبس شيطان...[١].

قوله: «فيتحنَّث» قال أبو أحمد العسكري: رواه بعضهم: يتحنَّف بالفاء، وكذا وقع في سيرة ابن هشام بالفاء[٢]، قوله: «قبل أن يَنْزِع» وفي رواية مسلم: «قبل أن يَرْجِع»[٣]، ومعناهما واحد، قوله: «حتى جَاءَه الحقُّ» ورواه البخاري في التفسير: «حتى فَجِئَه الحق»[٤] وكذا في رواية مسلم أي: أتاه بغتة... قوله: «ما أنا بقارىء» وقد جاء في رواية: «ما أحسنُ أن أقرأ» وقد جاء في رواية ابن إسحاق: «ماذا أقرأ؟»»[٥].

ـ ومن ذلك أيضاً حديث أبي سفيان مع هِرَقْل وفيه: قوله: «وحولَه عُظَماء الروم» وفي رواية ابن السكن: «فأدخلت عليه وعنده بَطَارِقته والقِسِّيسون والرُّهبان» وفي بعض السِّيَر: «دعاهم وهو جالس في مجلس مُلْكِه عليه التَّاج» وفي شرح السنة: «دعاهم لمجلسه». قوله: «ودعا تَرْجُمانه» وفي رواية الأَصيلي وغيره: «بترجمانه». قوله: «بهذا الرَّجُل» وقع في رواية مسلم: «من هذا الرَّجُل»[٦] وهو على الأصل، وعلى رواية البخاري ضمَّن أقرب معنى أبعد،

(١) عمدة القاري ١/ ٩٣ ـ ٩٤.

(٢) السيرة النبوية١/ ٢٥١

(٣) انظر حاشية (١).

(٤) صحيح البخاري ٤/ ١٨٩٤ باب تفسير سورة ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾[العلق: ١] حديث (٤٦٧٠).

(٥) عمدة القاري ١/ ٩٤.

(٦) صحيح مسلم ٣/ ١٣٩٣ كتاب الجهاد والسير باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل، حديث (١٧٧٣).

فعداه بالباء، قوله: «الذي يزعُم» وفي رواية ابن إسحاق عن الزهري: «يدعي» قوله: «فكذَّبوه، فو الله لولا الحَيَاء» سقط فيه لفظة «قال» من رواية كريمة وأبي الوقت، تقديره: فكذَّبوه قال: فو الله، أي: أبو سفيان»[(١)].

ب ـ الاستعانة بأحاديث أخرى لتوضيح المعاني المشكلة:

واستعانته بأحاديثَ أخرى في الشَّرح قليلةٌ إذا ما قورنت باعتماده على روايات الحديث، فمن ذلك:

ـ تفسير اللَّفظ الغريب: فبعد أن يفسِّر الألفاظ مستعيناً بمعاجم اللغة وكتب الغريب يستشهد بحديث فيه اللَّفظ نفسه ليقرِّب المعنى ويوضِّحه، ومن ذلك: كلمة: «يعالج» في حديث ابن عبَّاس رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾[القيامة: ١٦].

قال: «كان رسول الله ﷺ يُعَالِجُ من التنزيل شِدَّةً»[(٢)].

قال العيني: «قوله يعالج: أي يُحَاول من تنزيل القرآن عليه شدَّةً، ومنه ما جاء في حديث آخر: «وَلِيَ حَرَّه وعِلاجَه»[(٣)] ومنه معالجة المريض. . .»[(٤)].

ـ وقد لا يكون الإشكال في غرابة اللفظ، وإنما في إرادة المعنى الحقيقي للحديث، وخير بيان حينئذ ولا ريب هو بيان النبي ﷺ للمراد.

---

(١) عمدة القاري ١/ ١٤٢، وانظر ١/ ٣٢١، ١٩٦، ٢١٨، ٤١٦، ٢/ ١٠٥، ٢٤٣، ٤٤٦، ٣/ ٤٣، ٣/ ٤٣، ٤/ ٣٣١، ٥٠٠. . .

(٢) صحيح البخاري ١/ ٦ باب بدء الوحي، حديث (٥).

(٣) صحيح البخاري ٥/ ٢٠٧٨ كتاب الأطعمة، باب الأكل مع الخادم، حديث (٥١٤٤)، وتمامه: «إذا أَتَى أحدَكم خادمُه بطعامِهِ فإن لم يُجْلِسْه معه فليناوله أكلة أو أكلتين، أو لقمة أو لقمتين، فإنه وَلِي حَرَّه وعلاجَه».

(٤) عمدة القاري ١/ ١١٩.

ـ ومثال ذلك: حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ من أشْراطِ السَّاعة أن يُرْفَعَ العِلْم. . .»[١].

بيَّن العيني المراد برفع العلم بقوله: «قوله: «أن يُرْفَع العلم»: فيه إسناد مجازي، والمراد: رفعه بموت حَمَلَتِه وقبضِ العلماء، وليس المراد محوه من صدور الحُفَّاظ وقلوب العلماء، والدليل عليه ما رواه البُخَاري في باب: «كيف يُقْبَضُ العلمُ» عن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله عزَّ وجلَّ لا يَقْبِض العلمَ انتزاعاً ينتزعُه من العباد، ولكن يقبضُ العلمَ بقبْضِ العلماء، حتى إذا لم يُبْقِ عالماً اتَّخذَ النَّاسُ رُؤساءَ جُهّالاً، فسُئِلوا، فأفتَوا بغير علم، فضَلُّوا وأَضَلُّوا»[٢] وبين بهذا الحديث أن المراد برفع العلم هنا قبضُ أهله وهُمُ العلماء، لا محوُه من الصدور، ولكن بموت أهله واتِّخاذ الناس رؤساء جهالاً، فيحكمون في دين الله تعالى برأيهم، ويُفْتُون بجهلهم»[٣].

ثانياً ـ بيان الأسماء الواقعة في المتن:

ذكرت سابقاً أن العينيَّ تميّز بنَفَسه الطويل في بيان مفردات الحديث، وبإسهابه في استقصاء مراميها، متوخِّياً في ذلك الدِّقَّة والإحاطةَ بجوانبها، وبيَّنت فيما سلف طريقته في الوصول إلى غايته، وبقي الكلام في بيانه الأسماء الواردة في متون الأحاديث لنبين منهجه في عرضها.

وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بالأسماء هنا ليس أعلام الأشخاص وحسب، بل يشمل أيضاً كلّاً من: أسماء الأماكن، وأسماء القبائل والأمم.

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٤٣ كتاب العلم، باب رفع العلم وظهور الجهل، حديث (٨٠).
(٢) صحيح البخاري ١/ ٥٠ كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، حديث (١٠٠).
(٣) عمدة القاري ٢/ ١١٦.

١ ـ **أعلام الأشخاص:** ويقسم كلامه فيها إلى قسمين:

أ ـ الأعلام المبهمة.

ب ـ الأعلام المصرَّح بها.

أ ـ الأعلام المبهمة:

أي: بيان اسم من أُغفِل ذكر اسمه في الحديث من الرجال أو النساء[١] وهو مبحث مهمٌّ عني الشُّرَّاح ببيانه والبَحْث فيه لما في رفع الإبهام من فوائد ذكرها العلماء، وهي:

- تحقيق الشيء على ما هو عليه، فإن النفس متشوِّقة إليه.
- وأن يكونَ في الحديث منقبةٌ له، فيُسْتفاد بمعرفة فضيلته.
- وأن يشتمل على نسبةٍ فعلٍ غير مناسب، فيحصل بتعيينه السَّلامة من جَوَلان الظن في غيره من أفاضل الصحابة، وخصوصاً إذا كان ذلك من المنافقين.
- وأن يكون سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر، فيُستفاد بمعرفته هل هو ناسخ إن عرف زمن إسلامه[٢].

والأصل في معرفة المُبْهم والبحث فيه ـ كما ذكرنا سابقاً ـ قول ابن عباس رضي الله عنهما: «لم أَزَل حَرِيصَاً على أن أسألَ عُمَرَ عن المَرْأتين اللَّتَين قال الله لهما: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾[التحريم: ٤] إلى أن خرجَ حاجَّاً، فخرجْتُ معه، فلمَّا رجعنا وكُنَّا ببعض الطريق عَدَل إلى الأراك لحاجةٍ له، فوقفت له، حتى فرغ، ثم سِرْتُ معه، فقلت: يا أميرَ المؤمنين، من اللَّتان تظاهرتا على النبي ﷺ من

(١) منهج النقد في علوم الحديث ص ١٦٣.

(٢) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ص ٩١ ـ ٩٢، وتدريب الراوي ٢/ ٣٤٢.

أزواجِه؟ قال: هما: حَفْصة وعائِشة»(١).

وقد اجتهد الإمام العينيُّ كثيراً في رفع ما وقع من الإبهام في متون صحيح البخاري، متحرِّياً في ذلك بلوغ الصَّواب، وقد توصَّل إلى ذلك من طرق عديدة، وهي:

١ ـ طُرُق الحديث المرويَّة في مواضع أخرى في صحيح البخاري صُرِّح فيها باسم الراوي المُبْهَم، ومثاله: «حديث عبد الله بن مَسْعود أن رسول الله ﷺ بَعَثَ بكتابِه رَجُلاً، وأمرَه أن يدفَعه إلى عظيمِ البَحْرين...»(٢).

قال العيني في بيان المُبْهَم: «قوله: رجلاً هو عبد الله بن حُذَافة السَّهْمي، وقد سمَّاه البخاري في المغازي»(٣) (٤).

ـ وفي حديث «الأَحْنَف بن قيس: «ذهبت لأنصرَ هذا الرجلَ...»(٥).

قال العيني: «قوله: أنصر هذا الرجل، يعني عليَّ بنَ أبي طالب رضي الله عنه، ووقع في رواية الإسماعيلي: يعني عليّاً، ووقع للبخاري في الفِتَن: «أريد نُصْرَةَ ابنِ عمِّ رسول الله ﷺ»(٦) (٧)».

---

(١) صحيح البخاري ٢/ ٨٧١ كتاب المظالم باب الغرفة والعلية المشرفة في السطوح وغيرها، حديث (٥٣٣٦).

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٦ كتاب العلم، باب المناولة، حديث (٦٤).

(٣) صحيح البخاري ٤/ ١٦١٠ باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر، حديث (٤١٦٢).

(٤) عمدة القاري ٢/ ٣٩.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٢٠ كتاب الإيمان، باب ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟...﴾[الحجرات: ٩] حديث (٣١).

(٦) صحيح البخاري ٦/ ٢٥٩٤، باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما، حديث (٦٦٧٢).

(٧) عمدة القاري ١/ ٣١٣.

٢ ـ طرقُ الحديث المروية في صحيح مسلم والسُّنَن والمسانيد وغيرها من كتب الرِّواية، فمنه حديث سمرة بن جُنْدُب «أن امرأة ماتَتْ في بَطْن. . .»(١).

قال العينيُّ: «قوله: أن امرأة، هي أمُّ كعب، سمَّاها مُسْلِم في رواية من طَرِيق عبد الوَارِث عن حُسَين المعلِّم(٢) (٣).

ـ ومنه حديث جابر بن عبد الله قال: «جـاءَ رَجُـلٌ والنَّبيُّ ﷺ يخطُبُ الناس»(٤).

والرَّجل المبهم في رواية البخاري هو سُلَيْك الغَطَفاني كما بيَّن ذلك العيني من خلال مجيئه مصرَّحاً به في رواية مُسْلم: «جاء سُلَيْك الغَطَفاني يوم الجُمُعَة»(٥). وأبي داود(٦) والنَّسَائي(٧) وابنِ ماجه(٨) والطَّحَاوي(٩)(١٠).

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٢٥ كتاب الحيض، باب الصلاة على النفساء، حديث (٣٢٥).

(٢) صحيح البخاري ٢/ ٦٦٤ كتاب الجنائز، باب أين يقوم الإمام من الميت، حديث (٩٦٤).

(٣) عمدة القاري ٣/ ١٨١.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٣١٥، كتاب الجمعة، باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب. . . حديث (٨٨٨).

(٥) صحيح مسلم ٢/ ٥٩٧، كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، حديث (٨٧٥).

(٦) سنن أبي داود ١/ ٢٩١، كتاب الصلاة، باب إذا دخل الرجل والإمام يخطب، حديث (١١١٦).

(٧) سنن النسائي الكبرى ١/ ١٨٣، كتاب الصلاة، باب الصلاة قبل الخطبة، حديث (٤٩٤).

(٨) سنن ابن ماجه ١/ ٣٥٣ كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب، حديث (١١١٢).

(٩) شرح معاني الآثار ١/ ٣٦٥ كتاب الصلاة، باب الرجل يدخل المسجد يوم الجمعة. . .

(١٠) عمدة القاري ٥/ ١٠٠.

٣ ـ كتب التَّفاسير والتَّاريخ والسِّيَر ككتب ابن عبد البرّ وابن بشكوال والفاكهاني وغيرها.

ـ مثل قوله في حديث عُمَر بن الخطاب: «أن رجلاً من اليَهُود قال له: يا أمير المؤمنين، آيةٌ في كِتَابكم...»[١].

قال العيني: «اسم هذا الرجل هو كَعْب الأحبار، صرَّح بذلك مُسَدَّد في مُسْنَده والطَّبري في تفسيره، والطَّبراني في الأوسط، كلُّهم من طريق رَجَاء بن أبي سَلَمة عن عُبَادة بن نُسَيّ، عن إسحاق بن قَبِيصة بن ذُؤيب عن كعب[٢]»[٣].

وقد تتعدَّد الأقوال في تعيين المُبْهَم، فيورد العيني أقوالَ العلماء في ذلك، ومن ذلك:

ـ حديث البَرَاء بن مالك في تحويل القبلة، وفيه: «... فخرجَ رجلٌ مِمَّن صَلَّى معه...»[٤].

قال العيني: «قوله: فخرج رجل، وهو عَبَّاد بن نَهِيك بن أَسَاف الخَطْمي... قاله ابن عبد البرّ، وقال ابن بشكوال: هو عَبَّاد بن بِشْر الأَشْهَلي، ذكره الفاكهي في أخبار مكَّة عن خُوَيلد بنت أَسْلَم، وكانت من المبايعات، وفيه قول ثالث: إنه عَبَّاد بن وَهْب رضي الله عنه[٥]»[٦].

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٥ كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، حديث (٤٥).

(٢) المعجم الأوسط ١/ ٢٥٣، حديث (٨٣٠).

(٣) عمدة القاري ١/ ٣٨٨، وانظر ٤/ ٤٩١، ٢/ ٦٠٨.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٣ كتاب الصلاة، باب الصلاة من الإيمان، حديث (٤٠).

(٥) انظر: غوامض الأسماء المبهمة ١/ ٢٢٤.

(٦) عمدة القاري ١/ ٣٦٤.

ـ وقد يرجح من الأقوال ما يراه أقرب للصواب، ومن ذلك ما قاله في حديث ابن مسعود:

«أن رجلاً أصابَ من امرأةٍ قُبْلة، فأتى النبي ﷺ[١]».

قال العيني: «قوله «أن رجلاً»: هو أبو اليَسْر، بفتح الياء آخر الحروف والسين المهملة، وقد صرَّح به التِّرمذيُّ في روايته[٢]، واعلم أن في كون الرجل في الحديث المذكور: أبا اليَسْر هو أصحُّ الأقوال السِّتَّة، القول الثاني: إنه عمرو ابن غَزِيَّة بن عَمْرو الأنصاري أبو حَبَّة بالباء الموحدة التّمّار، رواه أبو صالح عن ابن عباس، القول الثالث: إنه ابن مُعْتّب رجل من الأنصار، ذكره ابن أبي خَيْثَمة في تاريخه من حديث إبرهيم النَخْعي، القوال الرابع: إنه أبو مُقْبل عامر بن قيس الأنصاري، ذكره: مقاتل في نوادر التفسير، القول الخامس: هو نَبْهان التَّمّار، القول السادس: إنه عَبَّاد، ذكره القرطبي في تفسيره»[٣].

ـ وحين لا يمكنه التَّرجيح يحكم بتعدُّد الحادثة مثل: قوله في حديث أبي صالح السَّمان قال:

«رأيت أبا سعيد الخُدْري في يوم جمعة يصلِّي إلى شيء يَسْتُرُه عن النَّاس، فأراد شَابٌّ من بني أبي مُعَيط أن يجتاز بين يديه»[٤].

ذكر العيني أن المبهم في هذا الحديث: «شابٌّ من بني أبي مُعَيط، هو الوَليد بن عُقْبة بن أبي مُعَيط في رواية أبي نُعَيم في كتاب الصلاة، أما في مصنَّف

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٩٦ كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة كفارة، حديث (٥٠٣).

(٢) سنن الترمذي ٥/ ٢٩٢ كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة هود، حديث (٣١١٥).

(٣) عمدة القاري ٢/ ١٥ ـ ١٦ وانظر: ١/ ٣١٦، ٣٠٩، ٣٩٣.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٩١ أبواب سترة المصلي، باب يرد المصلي من مر بين يديه، حديث (٤٨٧).

ابن أبي شَيْبة فهو عبدُ الرَّحمن بن الحارث بن هِشَام[١]، وعند عبد الرَّزَّاق رجلٌ من بني مَرْوان، ومن طريق سُلَيمان بن موسى هو داوُد بن مَرْوان[٢]، ثم قال:

«وهذا كما رأيت الاختلاف في تسمية المُبْهَم الذي في الصَّحيح، والأحسن أن يُقَال بتعدُّد الواقعة لأبي سعيد مع غير واحد، لأن في تعيين واحد من هؤلاء مع كون اتِّحاد الواقعة نظراً لا يخفى»[٣].

ـ ومثله ما رواه البخاري بسنده إلى ابن عمر: «أن رجلاً سأَلَ رسولَ الله ﷺ عن صَلاَة اللَّيل. . .»[٤].

قال العيني: «وقع في مُعْجم الطبراني: هو ابن عمر[٥]، لكن يعكِّر عليه رواية عبد الله ابن شَقِيق: عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَر أن رجلاً سأَلَ النبيَّ ﷺ وأنا بينه وبين السَّائل. . . فذكر الحديث[٦]، قلت: إذا حُمل الأمر على تعدُّد السَّائل لا اعتراض فيه»[٧].

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ١/ ٢٥٣، باب من كان يكره أن يمر الرجل بين يدي الرجل وهو يصلي، حديث (٢٩١٣).

(٢) مصنف عبد الرزاق ٢/ ٢١ باب المار بين يدي المصلي، حديث (٢٣٣٠).

(٣) عمدة القاري ٣/ ٥٨٩.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٧٩ أبواب المساجد، باب الحلق والجلوس في المسجد. حديث (٤٦٠).

(٥) المعجم الصغير ١/ ١٨١ حديث (٢٨٦)، ولكن الطبراني روى في المعجم الأوسط: عن ابن عمر أن رجلاً جاء من البادية فسأل رسول الله ﷺ ٤/ ٢٤٩ حديث (٤١١٠).

(٦) صحيح مسلم ١/ ٥١٧ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، حديث (٧٤٩).

(٧) عمدة القاري ٥/ ٢١٢ وانظر: ٣/ ٤١٤.

ـ وقد يعترض العيني أحياناً على من عيَّن مبهماً مخطِّئاً إياه، دون أن يبدي احتمالاً آخر لذلك المبهم، ومن ذلك: «حديث أنس بن مالك يذكر أن رجلاً دخلَ يومَ الجمعة من بابٍ كان وُجاهَ المنبر. . .»[١].

قال العيني: «قوله «أن رجلاً»: لم يُدْرَ اسمه. قيل: روى الإمام أحمد من حديث كَعب بن مُرَّة ما يمكن أن يفسِّر هذا المبهم بأنه كَعْب المذكور[٢]. قلت: حديث كَعْب بن مُرَّة رواه ابن ماجه[٣]، وقد ذكرناه عن قريب، فانظر فيه هل ترى ما قاله ممَّا يمكن من حيث التَّركيب؟ فإن أراد الإمكانَ العقليَّ فلا دخل له ههنا. وقيل: إنه سفيانُ بنُ حرب، قلت: هذا غير صحيح أن قوله في الحديث: «فقال: يا رسول الله» يدلُّ على أن السَّائل كان مسلماً، وأبو سفيان إذ ذاك لم يكن مسلماً»[٤].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣٤٣ كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، حديث (٩٦٧).

(٢) مسند الإمام أحمد ٤/ ٣٢٥، حديث كعب بن مرة، حديث (١٧٠٩١).

(٣) وفيه: أن كعب بن مرة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، سنن ابن ماجه ١/ ٤٠٤ كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الدعاء في الاستسقاء، حديث (١٢٦٩).

(٤) عمدة القاري ٥/ ٢٦٢ وتحقيق ابن حجر في هذه المسألة فيه استقصاء دقيق فقد قال: «روى الإمام أحمد من حديث كعب بن مرة ما يمكن أن يفسر هذا المبهم بأنه كعب المذكور. . . وروى البيهقي في الدلائل من طريق مرسلة ما يمكن أن يفسر بأنه خارجة ابن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، لكن رواه ابن ماجه من طريق شرحبيل بن السمط أنه قال لكعب بن مرة: يا كعب حدثنا عن رسول الله واحذر، قال: جاء رجل إلى رسول الله فقال: يا رسول الله استسق الله عز وجل فرفع يديه فقال: اللهم اسقنا. . . الحديث، ففي هذا أنه غير كعب، وسيأتي بعد أبواب في هذه القصة: «فأتاه أبو سفيان» ومن ثم زعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب، وهو وهم لأنه جاء في واقعة أخرى. . . فتح الباري ٣/ ١٩١ ـ ١٩٢.

- ومثله ما قاله في حديث أنس رضي الله عنه قال: «قال رجلٌ من الأنصار: إني لا أستطيعُ الصَّلاَة مَعَك. . .»(١).

قال العيني: «قوله: «رجل من الأنصار» قال بعضهم: قيل إنه عِتْبان بن مالك، وهو محتَمَل لتقارب القضيَّتَين، قلت: هو مبهَم لا يفسَّر بهذا الاحتمال، وأيضاً من هو هذا القائل؟ ينظر فيه»(٢).

ب ـ الأعلام المصرح بها في المتون:

لم تقلَّ عنايته بها عن عنايته بأسماء رُواة الأسانيد، وقد كان يُسْهِب في ترجمة تلك الأعلام ويفصِّل، وذلك في أوَّل كتابه وحسب، وتتجلَّى عنايته في ذلك من خلال ضبط الاسم ضبطاً مفصَّلاً، مستطرداً إلى البحث اللغوي، فضلاً عن بيانِ الأنسابِ والتوسُّعِ في ترجمة الأعلام والتفصيل في حوادث تاريخية منقولة عن أهل السِّيَر.

- ومن ذلك: قوله في ضبط «صَفِيَّة بنت حُيَيّ»: «بفتح الصَّاد المهملة وكسر الفاء وتشديد الياء آخر الحروف. بنت حُيَيّ بضم الحاء المهملة وبالياءين الأولى مفتوحة مخفَّفة، والثانية مشدَّدة، ابن أَخْطَب بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة وفتح الطَّاء المهمَلَة بعدها ياء موحَّدة(٣)».

وقد يطول كلامه في ضَبْط الاسم والخلاف فيه بين اللغويين مستشهداً بالشعر لبيان الراجح(٤).

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٣٨ كتاب الجماعة والإمامة، باب: هل يصلي الإمام بمن حضر. حديث (٦٣٩).

(٢) عمدة القاري ٤/ ٢٧٣ انظر: فتح الباري ٢ / ٣٨١ وغوامض الأسماء المبهمة ١/ ٢٢٧.

(٣) عمدة القاري ٣/ ١٧٦.

(٤) انظر: عمدة القاري ١/ ١٣٠، ٣/ ٧٦، ٤/ ٥٣٩.

كما أفاض في بيان بعض الأنساب مثل كلامه على نسب خَدِيجة بنت خُوَيلد ودِحْيَة الكَلْبِيّ رضي الله عنهما:

ـ قال في كلامه على دحية: «دِحْية بفتح الدال وكسرها، ابن خَليفة بن فَرْوة بن فَضَالة بن زَيد بن امرِىء القَيس بن الخَزْرج، بخاء معجمة مفتوحة، ثم زاي ساكنة ثم جيم وهو العظيم... ابن عامر بن بَكر بن عامر الأكبر بن عوف، وهو زَيْد الَّلات، وقيل: ابن عامر الأكبر بن بَكْر بن زيد الَّلات، وهو ما ساقه المزِّي أولاً، قال: وقيل: عَامر الأكبر بن عَوف بن بَكر بن عوف بن عبد زيد اللاّت بن رُفيدة، بضم الراء وفتح الفاء، ابن ثَور بن كَلب بن وَبَرة بفتح الباء، ابن تَغْلب بالغين المعجمة، ابن حُلوان بن عِمْران بن الحاف، بالحاء المهملة والفاء ابن فُضَاعة بن مَعْد بن عدنان، وقيل: فُضَاعة إنما هو ابن مالك بن حِمْيَر ابن سَبَأ»[1].

هذا فضلاً عن التفصيل في ترجمة العَلَم مستطرداً في أحيان كثيرة إلى ذكر أخبارٍ تاريخيَّةٍ مطوَّلة منقولة عن أهل السير، ككلامه عن وَرَقَة بنِ نَوْفل وأبي كَبْشة وكِسْرى وغيرهم[2].

ولم يستمر العيني على ذلك بل مال بعدُ إلى الاقتصار على التعريف المغني المختصر دون تطويل أو إسهاب.

٣ ـ وأما أسماء القبائل والأمم:

فقد أولاها العينيُّ اهتمامَه في أول شرحه فأغناها شرحاً وبياناً تبعاً لمنهجه في الإحاطة بألفاظ الحديث، وأعانه على ذلك ثقافته المتنوِّعة واطِّلاعه الموسَّع

---

(١) عمدة القاري ١/ ١٣١، وانظر ٢/ ٣٩.

(٢) عمدة القاري ١/ ١٣١ و٢/ ٤٠.

على المصادر، فنراه يفصِّل في بيان ما يمر في الحديث من أسماء للقبائل ويعرِّفها تعريفاً وافياً.

- كقوله في: «الروم» حيث ذكروا في حديث عبد الله بن عباس في بدء الوَحْي وفيه قول هرقل: «يا مَعْشَرَ الرُّوم! هل لَكُم في الفَلاَح والرُّشد...»(١).

قال العيني: «وهم هذا الجيل المعروف، قال الجوهري: هو من وَلَد الرُّوم بن عيصو، واحدهم رُومِي... وقال الواحدي: هم جيلٌ من ولد إِرَم بن عيص بن إسحاق، غلب عليهم فصار كالاسم للقَبِيلة...»(٢).

- وكقوله في خُزَاعة حيث ذكروا في حديث أبي هُرَيرة: «أنَّ خُزَاعَة قتلوا رجلاً من بني لَيْث...»(٣).

قال العيني: «سُمُّوا بذلك لأن الأَزْد لما خرجوا من مكَّة وتفرَّقوا في البلاد تخلَّفت عنهم خُزَاعة وأقامت بها، ومَعْنَى خَزَعَ فلانٌ عن أصحابه تخلَّف عنهم»(٤).

وعني أيضاً ببيان أسماء الأمكنة فقد استوفى الكلام عليها استيفاءً يعجب القارىءَ لشدَّة عنايته واستقصائه، من ضبط لاسمها وبيان اللغات فيها، وسبب تسميتها ووصفها.

- ومن ذلك قوله: في البَصْرة من حديث عِمْران بن الحُصَين «أنه صَلَّى مع عليّ رضي الله عنه بالبَصْرة»(٥).

---

(١) من حديث ابن عباس الطويل، ١/ ٧، حديث (٧).

(٢) عمدة القاري ١/ ١٣٣.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٥٣ كتاب العلم، باب كتابة العلم، حديث (١١٢).

(٤) عمدة القاري ٢/ ٢٣٠ وانظر: ١/ ١٣٢.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٢٧١ كتاب صفة الصلاة، باب إتمام التكبير في الركوع، حديث (٧٥١).

قال: «بتثليث الباء ثلاث لُغَات، وذكرها الأزهريُّ، والمشهور الفتح، وحكى الخليل فيها ثلاث لغات أخرى: البصْرة والبصَرة والبصِرة، الأولى بسكون الصاد، والثانية بفتحها، والثالثة بكسرها»[١].

ـ ومن ذلك كلامه على دِمَشق في حديث الزهري حيث قال: «دخلتُ على أنسِ بنِ مالك بدمشقَ وهو يبكي...»[٢].

قال العيني: «وزعم الكَلْبِيُّ في كتاب أسماء البلدان تأليفه إنما سُمِّيت كذلك لأنه بناها دماشق بن قاني بن... وقال أهل الأثر: سميت بدماشِق بن نمرو بن كَنْعان... وقيل...»[٣] إلى آخر ما فصَّله من الأقوال.

ـ وفي شرحه لحديث طَلْحة بن عبد الله: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نَجْد»[٤] قال: «النَّجْد الناحية التي بين الحجاز والعراق، ويقال: ما بين العِراق وبين وجرة وغمرة الطائف نجد، ويقال...»[٥].

ـ وكذا كلامه في الكوفة[٦]، والبصرة[٧]، والشأم[٨]، والعوالي[٩]، وغيرها.

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٥١١ انظر تهذيب اللغة ١٢/ ١٧٥ (بصر) وانظر: عمدة القاري ١/ ١٣٥، ٤/ ٢٤، ٥/ ٢٩٣.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٩٨ كتاب مواقيت الصلاة، باب تضييع الصلاة عن وقتها، حديث (٥٠٧).

(٣) عمدة القاري ٤/ ٢٤.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٥ كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإيمان، حديث (٤٦).

(٥) عمدة القاري ١/ ٣٩١ وانظر: ١/ ٣٠٧، ١٣٤، ٢٣٤، ٤/ ٢٤، ٤٣٩، ٤٨٠.

(٦) عمدة القاري ٤/ ٤٣٩.

(٧) عمدة القاري ٤/ ٥١١.

(٨) عمدة القاري ١/ ١٣٤، ٥/ ٢٩١.

(٩) عمدة القاري ٢/ ١٤٥.

ثالثاً ـ استنباط الفوائد الفقهية والفوائد العملية:

ومما يميِّز شرح العيني على كثير من الشُّروح إغناؤه بالفوائد الثمينة المستخلصة من الأحاديث، وذلك أنه ما إن يستأنس أن المُطَالعَ في كتابه قد أصبح في غُنْيةٍ عن غيره في بسط المعاني والمرامي من الحديث حتى يتحفه باستنباطاته الدَّقيقة ومسائله الوافية، ومواضع ذلك في شرحه متنوِّعة، فتارةً يذكرها تحت عنوان: «الأسئلة والأجوبة»، وتارة تحت عنوان «استنباط الأحكام»، وتارة تحت عنوان «فوائد عامة عن الحديث».

وتقسم استنباطاته إلى قسمين:

١ ـ الفوائد العملية: وفيها الثَّمرات المرجُوَّة من الحديث، وبيان ما يرشد إليه من الأمور المتعلِّقة بالعَقِيدة والأَخْلاق، مستقصياً في ذلك أكملَ استقصاء، فضلاً عن إشارته إلى أهميَّة بعض الأحاديث ومكانتها في العقيدة والتشريع.

٢ ـ الأحكام الفقهيَّة: وقد توسَّع في استنباط الأحكام العمليَّة من الحديث، وبَسَط في المسائل الخلافية، مستدِلاً بالأحاديث المتعلِّقة بها على مذاهب الفقهاء، موازناً بين الأدلة للتوصُّل إلى مواضعِ الأخذِ والردِّ من فِقْهِ الحديث.

رابعاً ـ الوقوف على المعاني الدقيقة والدلالات الكامنة وراء الألفاظ:

لم يقصر العينيُّ اهتمامَه على بيان معنى كلِّ لفظةٍ على حِدَة، بل نراه يغوصُ في معاني الحديث ليجلوَ ناصِعَها، ويبيّن مُشْكِلَها بطريقةٍ منهجية تستوعب مختلف المعاني والمرامي، سالكاً المنهج التعليمي المتمثل بإثارة تساؤلات دقيقة عن دلالات العبارة، ليصل إلى الوجوه المحتملة للمعنى، وذلك

من خلال قوله: فإن قلت. . .؟ قلت: . . .، ما يسمى «بالفنقلة» أو من خلال إفراد قسم من الشرح بعنوان: «الأسئلة والأجوبة».

ولا يخفى ما لهذه الطريقة العلمية من أهميَّة في توضيح المراد وتحليل المعاني، فضلاً عن إثارة المتلقِّي ليُعمِلَ فكرَه فيما يقرأ، وتدريبه على الغَوْص في المسائل الدَّقيقة، نائياً به عن الاقتصار على ظواهر الألفاظ.

ـ ومن الأمثلة على ذلك قوله في حديث عُمَر بن الخطاب رضي الله عنه: سمعت النبي ﷺ يقول: «إنَّما الأَعْمال بالنِّيَّات، وإنما لكل امْرِىءٍ ما نَوَى»[1].

قال العيني: «قيل: ما فائدة قوله: «وإنَّما لكل امرىء ما نوى» بعد قوله: «إنَّما الأعمال بالنيات»؟ وأجيب عنه من وجوه: «وذكر خمسة وجوه لذلك»»[2].

ـ ومنه ما جاء في حديث عُمَر أيضاً في باب التناوب في العلم وفيه: «فَفَزِعت فخرجت إليه، فقال: قد حدث أمرٌ عظيم، قال: فدخلْتُ على حفصة. . . فقلت وأنا قائم: أطلَّقتَ نساءَك؟ قال: لا، فقلت: الله أكبر»[3].

قال العيني: «قوله: أمرٌ عظيم: أراد به اعتزال الرسول الله عليه الصلاة والسلام عن أزواجه الطَّاهرات رضي الله عنهن، ثم قال: فإن قلت: ما العَظَمَةُ فيه؟ قلت: كونه مظنَّة الطَّلاق، وهو عظيم لا سيما بالنسبة إلى عمر رضي الله عنه، فإن ابنته إحدى زوجاته، قوله «الله أكبر». . . فإن قلت: ما ذاك التعجُّب؟

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣، باب بدء الوحي، حديث (١).

(٢) عمدة القاري ١/ ٥٦.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٤٦ كتاب العلم، باب التناوب في العلم، حديث (٨٩).

قلت: كأن الأنصاري ظنَّ اعتزاله عليه الصلاة والسلام عن نسائه طلاقاً... فلما رأى عمر أن صاحبَه لم يُصِبْ في ظنه تعجَّب منه بلفظ «الله أكبر»»[١].

والمهم في هذا الباب رفع ما أشكل من معنى الحديث، ومناقشته اعتماداً على قواعد في علم (مختلف الحديث).

خامساً ـ مختلف الحديث وموقف العيني مما وقع في صحيح البخاري منه:

مختلف الحديث:

هو أن يأتيَ حديثان مقبولان، يتعارضان في المعنى ظاهراً، فيوفَّق بينهما أو يرجَّح أحدهما[٢].

وهو فنٌّ مهمٌّ يضطرُّ إليه جميع طوائف العلماء، وإنما يكملُ للقيام به الأئمَّة من أهل الحديث والفقه والأصول الغوَّاصون على المعاني[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه أن التَّعارض الحاصل إنما هو بحسب الظَّاهر فقط بالنسبة للمجتهد أو لتصوُّره بأن حديثَين يدلأن على حكمين متعارِضَين، والحقُّ أن لكلٍّ منها جهةً غير جهة الآخر، ويكون حينئذ التَّعارضُ في فهمِ المجتهد لا في النَّصِّ ولا في مدلوله، ولذلك قال الإمام الطحاوي[٤]:

«والواجب على ذوي اللبِّ أن يعقلوا عن رسول الله عليه السلام ما يخاطِب به أمَّتَه، فإنه إنما يخاطبهم به ليوقفَهم على حدود دينهم، وعلى الآداب التي يستعملونها فيه، وعلى الأحكام التي يحكمون بها فيه، وأن يعلمَ أنه

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١٤٧، وانظر: ١/ ٢١١، ٢٦٦، ٣١٠...

(٢) انظر المنهل الروي ١/ ٦٠، وتدريب الراوي ٢/ ١٩٦.

(٣) المنهل الروي ١/ ٦٠، انظر: الكفاية ١/ ٤٣٢، وفتح المغيث ٣/ ٨١.

(٤) انظر: مقدمة شرح مشكل الآثار ص ١٥٨.

لا تضادَّ فيها، وأنَّ كلَّ معنىً منها يخاطبهم به يخالفُ ألفاظه فيه الألفاظ التي قد كان خاطَبَهم فيها قبله من جنسٍ ذلك المعنى، وأن يطلبوا ما في كل واحد من ذَينك المعنيين إذا وقع بين قلوبهم أن في ذلك تضادّاً أو خلافاً، فإنهم يجدونه بخلاف ما ظنُّوه فيه، وإن خفي ذلك على بعضهم فإنما هو لتقصير علمه عنه، لا لأنَّ ما فيه ما ظنَّه من تضادّ أو خلاف، لأن ما تولاّه الله بخلاف ذلك كما قال تعالى: ﴿وَلَوْكَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾[1] [النساء: ٨٢].

وقد أفرد بعض العلماء هذا النَّوع بالتَّأليف، منهم ابن قُتَيبة في كتابه تأويل مختلف الحديث، والطَّحَاوي في مشكل الآثار[2].

والمختلف قسمان:

أولهما: أن يمكنَ الجمعُ بين الحديثَين، ولا يتعذَّر إبداء وجهٍ ينفي تنافيهما، فيتعيَّن حينئذٍ المصيرُ إلى ذلك القول بهما جميعاً، وهذا هو الأغلب في تلك الأحاديث.

ثانيهما: أن يتضادّا بحيث لا يمكنُ الجمعُ بينهما، وذلك على ضربين:

١ ـ أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، فيُعْمَل بالنَّاسخ، ويُتْرَك المنسوخ.

٢ ـ أن لا تقومَ دلالة على النَّسخ، فيُفْزَع حينئذ إلى التَّرجيح، ويُعْمَل بالأرجح منها والأثبت، في أوجهٍ كثيرة من وجوه التَّرجيح[3].

---

(١) شرح مشكل الآثار ١/ ١٥٩.

(٢) انظر: فتح المغيث ٣/ ٨١.

(٣) انظر: علوم الحديث ص ٢٨٤.

المختلف في صحيح البخاري وموقف العيني منه:

لم يخلُ صحيحُ البخاري من أحاديثٍ تعارَضَ ظاهرُها مع أخرى ساوتها في الصِّحَّة أو قاربتها، وقد غاص الشُّرَّاح في هذه المسألة، وأبدَوا فيها اجتهاداتِهم واستدلالاتِهم، ولم يَكَدْ العيني يتركُ جانباً من هذا البَحْث إلا اجتهد فيه بمقتضى الصِّناعة الحديثيَّة، فكان يُغني شرحَه ببيان ما وقع من تعارُضٍ بين الأحاديث أيّاً كان وجه ذلك، كالتَّعَارض بين روايات الحديث الواحد، أو تعارض مدلول الحديث مع مدلول آخر في الصَّحيح نفسه أو في غيره، فاجتهد في إزالة الإشكال وكشف المقصود معتمداً على مرتكزات هذا الفن، وهي كما سبق بـ: التوفيق والجمع، أو الترجيح، أو الحكم بالنسخ:

١ ـ التوفيق والجمع بين الأحاديث. وأوجه الجمع عنده عديدة منها:

أ ـ التوفيق بين المعاني:

اجتهد العيني ما أَمْكَنَ في الأخذ بكلٍ من الحديثين المتعارضَين في الظاهر متلمِّساً وجوه الجمع من خلال التَّدقيق في مدلول الحديث وبيان ما يؤول إليه المعنى ليُزَال اللَّبْس ويُرْفَعَ الإبهام.

ـ ومن الأمثلة على ذلك: التوفيق بين رواية حديث عائشة رضي الله عنها في صحيح البخاري وما جاء في صحيح مسلم:

قال الإمام البخاري في صحيحه: «حدثنا مُحَمَّد بن المُثَنَّى، حدثنا يَحْيَى، عن هِشام قال: أخبرني أبي عن عَائِشَة أن النبي ﷺ دَخَلَ عليها وعندَها امرأةٌ، قال: مَنْ هذه؟ قالت: فلانة، تَذْكُرُ من صَلاتها، قال: مَهْ عليكم بما تُطِيقون، فو اللهِ لا يَمَلُّ الله حتى تَمَلُّوا» الحديث[1].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٤، كتاب الإيمان، باب أحب الدين إلى الله أدومه، حديث (٤٣).

وأورد العينيُّ رواية الإمام مسلم وفيها: «إن الحَوْلاء بنت تُوَيت بن حبيب ابن أَسَد بن عبد العُزَّى مرت بها وعندها رسول الله ﷺ، فقلت: هذه الحَوْلاء بنت تُوَيت، وزعموا أنها لا تَنَامُ اللَّيْلَ»[١].

فالاختلاف واقع في القصة في قوله: «وعندَها امْرَأة»، و«مَرَّتْ بها»، والقصَّة واحدة قال العيني: «يُحْتَمَل أن تكون هذه واقعةً أخرى: إحداهما أنها مرَّت بها، والأخرى كانت عندها، ويُحْتَمَل أن تكون غيرَها، لكن قول البخاري: وعندي امرأة من بني أَسَد يدل على أنها الحَوْلاء بنت تُوَيْت، ولكن الظاهر أن القصة واحدة، دلَّت عليها روايةُ محمَّد بن إسحاق عن هِشَام[٢] في هذا الحديث: «مرَّت برسول الله ﷺ الحَوْلاء».

فالقصَّة واحدة، ولا يتوجَّه الجمع بتعدّد الحادثة، لذلك وفَّق بينهما العيني بقوله:

«وجه التوفيق أن يُحْمَلَ على أنها كانت أوَّلاً عند عائشة رضي الله عنها، فلما قدم النبي ﷺ قامت المرأة لتخرجَ فمرَّت به في خلالِ ذهابها، فسألَ عنها رسولُ الله ﷺ، فبهذا اتَّفَقت الروايات»[٣].

ـ ومن قبيل ذلك ما رواه البخاري في صحيحه فقال: حدثنا مُحَمَّد بن عبد الرَّحيم قال: أخبرنا سَعِيد بن سُليمان قال: حدثنا عَبَّاد، عن ابن عَوْن عن

(١) صحيح مسلم ١/ ٥٤٢ كتاب صلاة المسافرين، باب أمر من نعس في صلاته أو استعجم عليه القرآن، حديث (٧٨٥).

(٢) أخرجه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل له، كما قال ابن حجر في فتح الباري ١/ ١٤١.

(٣) عمدة القاري ١/ ٣٧٨. وكذا جمع ابن حجر في فتحه ١/ ١٤١.

ابن سِيْرين عن أنس أن رسول الله ﷺ لما حَلَق رأسَه كان أبو طلحة أوَّلَ من أخذ من شَعره»(١).

وساق العينيُّ رواياتٍ مختلفةً للحديث فقال: «وأخرجه أبو عَوَانة في صحيحه ولفظه: «إن رسول الله ﷺ أمر الحَلاَّق فحَلَق رأسه، ودفع إلى أبي طلحة الشِّقَّ الأيمن، ثم حلق الشِّقَّ الآخر، فأمره أن يقسمَه بين الناس»(٢)، ورواه مسلم من طريق ابن عُيَينة عن هشام بن حَسَّان عن ابن سِيرين بلفظ: «لما رَمَى الجَمْرة ونحر نُسُكَه ناولَ الحلاَّقَ شقَّه الأيمنَ فحلقه، ثم دَعَا أبا طَلْحة فأعطاه إياه، ثم ناوله الشقَّ الأيسرَ، فحلقه فأعطاه أبا طلحة فقال: اقسِمْه بين الناس»(٣). وله من رواية حفص بن غياث عن هشام: «أنه قسم الأيمن فيمن يليه»، وفي لفظ: «فوزَّعه بين الناس: الشَعرَة والشَعرَتين، وأعطى الأيسر أم سُلَيم»، وفي لفظ: «أبا طلحة»»، ثم بيَّن وجه الجمع بين هذه الروايات بقوله:

«فإن قلت: في هذه الروايات تناقض ظاهر قلت: لا تناقض، بل يُجْمَع بينهما بأنه ناول أبا طَلْحة كلاً من الشِّقَّين، فأما الأيمن فوزَّعه أبو طلحة بأمره بين الناس، وأما الأيسر فأعطاه أُمَّ سليم زوجته بأمره عليه الصلاة والسلام أيضاً»(٤).

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٧٥ كتاب الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان ح (١٦٩).

(٢) لم أقف عليه في مسند أبي عوانة.

(٣) صحيح مسلم ٢/ ٩٤٨ كتاب الحج، باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي... حديث (١٣٠٥).

(٤) عمدة القاري ٢/ ٤٨٥ من قوله «وأخرجه أبو عوانه» إلى قوله «أيضاً» ذكره ابن حجر في فتح الباري ١/ ٣٦٨.

وانظر أمثلة أخرى: ١/ ٥٨ ـ ٥٩، ١٩٠، ١٩٦، ٢٤٠، ٣١١، ٣٤٤، ٢/ ٦٤٧، ٣/ ١٩٠، ٣٤٤ ـ ٣٢٩...

ب ـ الحكم بتعدُّد الحادثة:

ـ من ذلك ما رواه البخاري من حديث بدء الوحي وفيه: «فانطلقَتْ به ـ يعني النبيَّ ﷺ ـ خديجةُ حتى أتت وَرَقَة بن نَوْفل بن أَسَد بنِ عبدِ العُزَّى ابنَ عم خديجة، وكان امرءاً تنصرَّ في الجاهلية . . .» الحديث[1].

يعارضه ـ كما بيَّن العيني ـ ما جاء في السِّيرة من حديث عَمرو بن شُرَحْبيل: «إن الصدّيق رضي الله عنه دَخَلَ على خَديجة وليس رسول الله ﷺ عندها، ثم ذكرت خديجةُ له ما رآه، فقالت: يا عَتِيق! اذهب مع مُحَمَّد إلى وَرَقَة، فلما دخل عليه السلام أخذ أبو بكر بيده، فقال: انطلق بنا إلى وَرَقة . . .».

وكذلك يعارضه ما جاء في سير سليمان بن طَرْخَان التَيّمي أنها ركبت إلى بَحيرا بالشام، فسألته عن جبريل عليه السلام، فقال لها: قُدُّوس يا سيدة قريش . . .

وما في: «الأوائل لأبي هلال من حديث سُوَيد بن سعيد: حدثنا الوَليد بن محمد عن الزهري عن عروة عن عائشة أن خديجة رضي الله عنها خرجت إلى الرَّاهب وَرَقة وعَدَّاس . . .»[2].

فالظاهر أن الأخبار تلك متعارضة، والتوفيق بينها بيّنه العيني بقوله:

«فإن قلت: ما التَّوفيق بين هذه الأخبار؟ قلت: بأن تكون خَديجةُ قد ذهبت به مرَّة، وأرسلَتْه مع الصِّدِّيق أخرى، وسافرت إلى بَحِيرا أو غيره مرة أخرى، وهذا من شدة اعتنائها بسيِّد المرسلين عليه الصَّلاة والسلام»[3].

(١) صحيح البخاري ١/ ٤ ـ ٥ باب بدء الوحي، حديث (٣).

(٢) عمدة القاري ١/ ١٠٩ ـ ١١٠.

(٣) المصدر نفسه.

ـ ومثل ذلك: ما رواه البخاري من حديث سَعيد بن عُفير قال: حدثني اللَّيث قال: حدثني عَقيل عن ابن شِهَاب قال: أخبرني مَحْمُود بنُ الرَّبيع أن عِتبان ابن مَالِك، أنه أتَى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله قد أنكرتُ بصري، وأنا أصلِّي لقومي... وَدِدْتُ يا رسول الله أنك تأتيني فتصلِّي في بيتي...» الحديث[١].

ـ وجاء في رواية مسلم ـ كما أشار لذلك العيني ـ أنه بعث إلى النبي ﷺ يطلبُ منه ذلك[٢]، قال العيني: «فما وجهُ الرّوايتين؟».

والجواب بتعدد الحادثة هو الموجَّه عند العيني إذ قال: «يُحْتَملُ أن يكونَ جاء إلى النبيِّ ﷺ بنفسه مرة، وبعث إليه رسوله مرة أخرى لأجل التَّذكير، وقال بعضهم: يحتمل أن يكون نسب إتيان رسول الله ﷺ إلى نفسه مجازاً، قلت: الأصل الحقيقة»[٣]، والظَّاهر أن حكم العيني بتعدُّد الحادثة أَوْلَى.

ج ـ اعتبار اختلاف الأحوال والأشخاص:

ـ ومن ذلك: «ما رواه البخاريُّ من حديث أحمد بن يُونُس وموسى بن إسماعيلَ قالا: حدَّثنا إبراهيمُ بن سَعْدٍ قال: حدثنا ابنُ شِهَاب عن سعيدِ بن المسيَّب عن أبي هُرَيرة أن رسول الله ﷺ سئل: أيُّ العَمَل أَفْضَلُ؟ قال: إيمانٌ

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٦٤ كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت حديث (٤١٥).

(٢) صحيح مسلم ١/ ٦١ كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، حديث (٣٣).

(٣) عمدة القاري ٣/ ٤١٨.

وذكر ابن حجر الوجهين ولم ينقل عنه العيني إلا أحدهما، انظر فتح الباري ٢/ ٨٢.

بالله ورسوله، قيل: ثم ماذا؟ قال: الجِهاد في سبيلِ الله، قيل: ثم ماذا؟ قال: حَجٌ مبرورٌ»(١).

فـقـد لَفَت العيني إلى أحاديث أخرى يختلف ظاهرها والحديث المذكور وهي: حديث ابن مسعود وفيه: «أيُّ العَمَلِ أفضل؟ قال: الصلاةُ على وقتها، ثم ذكر برَّ الوالدين ثم الجهاد»(٢).

ـ وحديث ابن عمرو رضي الله عنهما: «أيُّ الإسلامِ خَيْر؟ قال: تطعمُ الطعامَ وتقرأُ السَّلامَ على من عَرَفْتَ ومن لم تَعرِفْ(٣)، وفي حديث أبي موسى رضي الله عنه: «أيُّ الإسلامِ أفضل؟ قال: من سَلِم المسلمون من لسانه ويده»(٤)، وفي حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه: «سألت رسول الله ﷺ: أيُّ العَمَلِ أفضل؟ قال: الإيمانُ بالله والجهادُ في سَبِيله»(٥).

فاختلاف الأجوبة ظاهرٌ في هذه الأحاديث، وحلُّ هذا الإشكال عند العيني إذ قال: «الحاصل أن اختلافَ الأجوبة في هذه الأحاديث لاختلافِ الأحوال، ولهذا سقط ذكرُ الصلاة والزَّكاةِ والصِّيامِ في هذا الحديث المذكور في هذا الباب، ولا شكَّ أن الثَّلاث مُقَدَّمات على الحجِّ والجهاد»(٦).

(١) صحيح البخاري ١/ ١٨ كتاب الإيمان، باب من قال إن الإيمان هو العمل، حديث (٢٦).

(٢) صحيح البخاري ٣/ ١٠٢٥ كتاب الجهاد والسير، باب فضل الجهاد والسير، حديث (٢٦٣٠).

(٣) صحيح البخاري ١/١٣ كتاب الإيمان، باب أي الإسلام أفضل.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٣، كتاب الإيمان، باب أي الإسلام أفضل، حديث (١١).

(٥) صحيح البخاري ٢/ ٨٩١ كتاب العتق، باب أي الرقاب أفضل، حديث (٢٣٨٢).

(٦) عمدة القاري ١/ ٢٨٤ انظر فتح الباري ١/ ١١١ وحكم باختلاف الأحوال.

د ـ اطِّلاع راوٍ على ما لم يطلع عليه آخر:

ـ ومن ذلك ما رواه الإمام البخاريُّ، قال: «حدَّثنا آدمُ قال: حدثنا شُعبةُ عن الأعمش عن أبي وائل عن حُذيفة قال: أتى النبي ﷺ سُباطةَ قومٍ فبال قائماً، ثم دعا بماءٍ، فجئته بماء فتوضَّأ»[(١)].

ـ وروى الترمذي حديث المِقْداد عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها: «من حدَّثَك أن رسول الله ﷺ بال قائماً فلا تصدِّقْه، أنا رأيتهُ يبولُ قاعداً»[(٢)].

قال العيني في بيان ذلك: «أمَّا الجواب عن حديث عائشة أنه مُسْتَند إلى عملها، فيُحْمَل على ما وقع منه في البُيُوت، وأما في غير البُيُوت فلم تَطَّلِع هي عليه، وقد حفِظَه حذيفةُ رضي الله عنه وهو من كِبَار الصحابة، وأيضاً يمكن أن يكون قول عائشة: «ما بَالَ قَائِماً»، يعني في منزله ولا اطِّلاع لها على ما في الخارج»[(٣)].

ـ ومن ذلك تَعَارُض ما جاء من حديث أنس رضي الله عنه قال: «رَأَيْتُ رَسولَ الله ﷺ صَلَّى في السَّفرِ سُبْحةَ الضُّحى ثَمانَ رَكَعَاتٍ»[(٤)].

وما جاء في حديث ابن عُمَرَ في نفيِ صَلاةِ الضُّحى فيما رواه البخاري

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٩٠ كتاب الوضوء، باب البول قائماً أو قاعداً، حديث (٢٢٢).

(٢) سنن الترمذي ١/ ١٧ كتاب أبواب الطهارة باب ما جاء في النهي عن البول قائماً، حديث (١٢).

ورواه النسائي في سننه ١/ ٢٦ كتاب الطهارة، باب البول في البيت جالساً، حديث (٢٩).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٦٢٢.

من قوله: «الجواب عن حديث عائشة إلى قوله كبار الصحابة»، قاله ابن حجر في فتح الباري ١/ ٤٤٠.

(٤) مسند الإمام أحمد ٣/ ١٤٦ مسند أنس بن مالك، حديث (١٢٠٥٨).

بسنده إلى مُورق: «قال: قلت لابن عمر: أتصلِّي الضحى؟ قال: لا، قلت: فعُمَر؟ قال: لا، قلت: فأبو بكر؟ قال: لا، قلت: فالنبي؟ قال: لا أخاله»[1].

وفَّق العيني بين الحديثين بقوله: «يبقى طلب التوفيق بين الحديثين، فيقال: عدم رؤية ابن عمر من الشيخين، ومن النبي ﷺ صلاة الضحى لا يستلزم عدم الوقوع منهم في نفس الأمر»[2].

٢ ـ الترجيح حين لا يمكن الجمع بين الأحاديث:

فيُرَجَّح الأثبتُ والأقوى من أوجه عديدة:

وذلك بترجيح الصحيح على ما كان سنده واهياً، أو ما كان في سنده راوٍ ضعيف.

ـ قال الإمام البخاري: «حدثنا قُتَيبة بن سعيد قال: حدثنا إسْمَاعيل عن أيُّوب عن محمَّدٍ عن أم عَطِيَّة، قالت: كنا لا نعُدُّ الكُدْرة والصُّفْرَة شيئاً»[3].

ـ وروي عن عائشة رضي الله عنها: «كنا نعُدُّ الكُدرةَ والصُّفرَةَ حيضاً».

ـ ويرجَّح خبرُ البخاري لما ذكره العيني: «حديث عائشة أخرجه ابن حَزْم بسند واهٍ لأجل أبي بكر النَّهْشَلِي الكذاب، ووقع في «وسيط الغزالي» ذكره له من حديث زَيْنَب، ولا يُعْرَف[4] [5].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣٩٤ كتاب التطوع، باب صلاة الضحى في السفر، حديث (١١٢١).

(٢) عمدة القاري ٤/ ٥٤١.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٢٤ كتاب الحيض، باب الصفرة والكدرة، حديث (٣٢٠).

(٤) المحلى ٢/ ١٦٦ فيه أبو بكر الهذلي: «ما كنا نعد الصفرة والكدرة حيضاً»، ولم أقف على اللفظ الذي ذكره العيني بالإثبات.

(٥) عمدة القاري ٣/ ١٧٢ انظر الوسيط ١/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩.

ـ ومن ذلك ترجيح ما رواه الإمام البخاريُّ على ما رواه أبو داود وابنُ ماجه فقال: «حدَّثنا مُسَدَّدٌ قال: حدثنا يَحْيى قال: حدثنا هِشَام قال: حدثني أبي عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يصلِّي وأنا راقدةٌ مُعْتَرِضةٌ على فِرَاشِه، فإذا أرادَ أن يُوتِرَ أَيْقَظَنِي فَأَوْتَرْتُ»[1]، على ما رواه أبو داود وابن ماجه في سننهما، فقد روى أبو داود عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لا تُصَلُّوا خلفَ النائِم ولا المتحدِّث»[2]، وأخرجه ابن ماجَه أيضاً[3].

وقد بيَّن العيني سببَ ترجيح رواية البخاري على هذه الرِّوايات من خلال دراسة أسانيدها ونقدها، فقال: «قلت: قال أبو داود: طُرُق حديث ابن عباس كلُّها واهيةٌ، وقال الخطَّابي: هذا الحديث، يعني حديثَ ابنِ عبَّاس لا يصحُّ عن النبي ﷺ لضَعْفِ إسناده[4]، قلت: وفي مسند ابن ماجه أبو المِقْدام هشامُ بنُ زيادٍ البصريُّ لا يُحْتَجُّ بحديثه[5]» [6].

ـ ومن ذلك ترجيح ما رواه البخاري: «عن حَامِد بن عُمر عن بِشْرٍ قال: حدَّثنا عَاصم قال: حدثنا واقِد عن أبيه عن ابن عمر أو ابن عمرو قال: شَبَّك النبي ﷺ أصابعَه»[7].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٩٢ كتاب الصلاة، باب الصلاة خلف النائم، حديث (٤٩٠).

(٢) سنن أبي داود ١/ ١٨٥ كتاب الصلاة، باب الصلاة إلى المتحدثين والنيام (٦٩٤).

(٣) سنن ابن ماجه ١/ ٣٠٨ كتاب الصلاة، باب من صلى وبينه وبين القبلة شيء، حديث (٩٥٩).

(٤) معالم السنن ١/ ١٦١.

(٥) انظر: ضعفاء العقيلي ٤/ ٣٣٩ والمجروحين ٣/ ٨٨ وتهذيب التهذيب ١١/ ٣٦.

(٦) عمدة القاري ٣/ ٥٩٨ وكذا قال ابن حجر في فتح الباري ٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٧) صحيح البخاري ١/ ١٨٢ كتاب المساجد، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، حديث (٤٦٦).

ـ على ما جاء من النَّهي عن ذلك في ما رواه ابن أبي شَيْبة، ولفظه: «إذا صلَّى أحدكم فلا يشبِّكَنَّ بين أصابِعِه، فإن التَّشْبيكَ من الشَّيْطان، وإن أحَدكم لا يَزَال في صلاةٍ ما دامَ في المسجِدِ حتى يخرجَ منه»[١].

قال العيني: «والرواية الَّتي فيها النَّهيُ عن ذلك ما دام في المَسْجِد ضعيفةٌ لأنَّ فيها ضعيفاً ومجهولاً»[٢].

ومع ذلك كلِّه نجد العينيَّ أشدَّ ميلاً إلى التَّوفيق بين الأحاديث، والأخذ بِكلا الحديثَين دون ترك أحدهما، فيُعمِلُ جهده في سبيل ذلك موفِّقاً وجَامِعاً بوجهٍ من الوجوه التي يراها، ومن ذلك:

ـ الجمع بين ما رواه البخاريُّ وما جاء من طرق ضعيفة لكنَّها عديدةٌ يقوِّي بعضها بعضاً. أمَّا رواية البخاري فـ: «عن عبدِ اللهِ بن مُحَمَّد قال: حدثنا عُثْمانُ ابن عُمَر قال: أخبرنا يونُس عن الزهري عن عبد الله بن كَعْبِ بنِ مَالكٍ عن كَعْبٍ أنه تَقَاضى ابنَ أبي حَدْودٍ ديناً كان له عليه في المسجد، فارتفعت أصواتُهما حتى سمِعَها رسولُ الله ﷺ وَهُوَ في بَيْتِه. . . »[٣] الحديث.

وأمَّا ما يعارضه فما ذكره العيني من حديث واثِلة عند ابن ماجه يرفعه: «جَنِّبُوا مَسَاجِدَكُم صِبْيَانَكُم وخُصُوماتكم[٤]»، وحديث مَكْحُول من عند أبي نُعَيم

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ١/ ٤٢٠، كتاب الصلوات، من كره أن يشبك الأصابع، حديث (٤٨٢٤).

(٢) عمدة القاري ٣/ ٥٤٩ وكذا قال ابن حجر في فتح الباري ٢/ ١٤٤.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٧٤ كتاب المساجد، باب التقاضي والملازمة في المسجد، حديث (٤٤٥).

(٤) سنن ابن ماجه ١/ ٢٤٧ كتاب المساجد والجماعات، باب ما يكره في المساجد، حديث (٧٥٠).

الأصبهاني عن معاذ مثله، وحديث جُبَير بن مُطْعِم، ولفظه: «ولا تُرْفَعُ فيه الأَصْوَاتُ»(١).

قال العينيُّ في حل ذلك التَّعَارض: «قلت: أُجِيبَ بأن هذه الأحاديث ضعيفةٌ، فيبقى الأمرُ على الإباحة من غير مُعَارِض(٢)، ولكن هذا الجواب لا يعجبني لأنَّ الأحاديث الضَّعيفة تتعاضد وتتقَّوى إذا اختلفَتْ طُرُقها ومخارجُها، والأولى أن يقال: أحاديث المنع محمولةٌ على ما إذا كان الصَّوت متفاحشاً، وحديثُ الإباحة محمولٌ على ما إذا كان غيرَ مُتَفَاحِش(٣)».

والعملُ بكلا الحديثين هو الأفضل والأحوَط ولا سيَّما إن كان الحديثان المتعارضان في الصحيح.

ـ ومن هذا القبيل ما رواه الإمام البخاريُّ من حديث عَمْرو بن خالد قال: «حدثنا زُهَير قال: حدثنا أبو إسحاق عن البَرَاء أن النبي ﷺ كان أوَّل ما قدمَ المدينةَ نزَل على أجداده ـ أو قال ـ أخواله، من الأنصار، وأنه صلى قِبَلَ بيتِ المقدس ستةَ عشرَ شهراً أو سبعةَ عشرَ شهراً، وكان يعجبُه أن تكونَ قبلتُه قبل البيت، وأنه صلَّى أولَ صلاة صلاَّها صلاة العصر، وصلَّى معه قومٌ، فخرج رجلٌ ممَّن صلَّى معه فمر على أهل مسجد وهم راكعون . . .»(٤).

---

(١) الفردوس بمأثور الخطاب ٥/ ٢١٤، حديث (٧٩٨٨).

(٢) قال ابن حجر: وحديث كعب الدالُّ على عدمه ـ أي عدم المنع ـ إشارة منه إلى أن المنع فيما لا منفعة فيه، وعدمه فيما تلجىء الضرورة إليه، فتح الباري ٢/ ١٣٦.

(٣) عمدة القاري ٣/ ٥٠٤.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٣ كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان، حديث (٤٠).

- ويعارضه ما جاء عند البخاري[١] أيضاً والنسائي[٢] ومسلم[٣] - كما بيَّن العيني - من حديث مالك عن عبد الله بن دِيْنار عن ابن عمر قال: «بينا الناس بقُبَاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت...»، وكذلك أيضاً جاء في مُسْلِم من رواية ثابت عن أنس كرواية ابن عمر أنها الصبح، فالاختلاف حاصلٌ في تعيين الصَّلاة أهي الصُّبح أم العصر.

فذهب بعض العلماء إلى ترجيح رواية الصُّبح لأنها جاءت في رواية ابن عمر وأنس وأُهْمِلت في بعض الروايات حديث البَرَاء وعُيِّنَت بالعَصْر في بعض الطُّرق، فتقدَّمت رواية الصُّبح لأنها من رواية صحابيَّين، كما نقله العيني من قول الشيخ قطب الدين[٤]، ومال العيني إلى التوفيق بين الحديثين مؤيِّداً ما ذهب إليه الإمام النووي، فقال في الجمع بينهما:

«وطريقُ الجمع بين رواية العَصْر والصُّبْح أنَّ التي صلاَّها مع النبي ﷺ العصرُ، مرَّ على قوم من الأنصار في تلك الصَّلاَة، وهي العصر، فهذا من رواية البَرَاء، وأما رواية ابن عُمَر وأنس رضي الله عنهما أنها الصُّبْح، فهي صلاة أهل قُبَاء ثاني يوم، وعلى هذا يقع الجمعُ بين الأحاديث... قال الشيخ قطب الدين:... قلت: والأول هو الصَّواب، وقد قال النَّووي: «لأنه أَمْكَن حملُ الحديثين على الصِّحَّة، فهو أولى من توهين رواية العُدُول المخرَّجة في الصحيح»[٥].

(١) صحيح البخاري ١/ ١٥٧. كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة، حديث (٣٩٥).

(٢) سنن النسائي ١/ ٢٤٤ كتاب الصلاة، باب الحال التي يجوز فيها استقبال غير القبلة.

(٣) صحيح مسلم ١/ ٣٧٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة، حديث (٥٢٦).

(٤) عمدة القاري ١/ ٣٦٣.

(٥) عمدة القاري ١/ ٣٦٣ - ٣٦٤، وإلى ذلك ذهب ابن حجر في فتح الباري ٢/ ٦٥.

٣ ـ الحكم بالنسخ :

وذلك حين يتعذَّر الجمع أو الترجيح .

تعريف النَّسخ: رفع الشارِع حكماً منه متقدِّماً بحُكْمِ آخرَ منه متأخِّر[١] .

ومعرفة ما وقع فيه النَّسخ من الحديث علمٌ مهمٌّ لا ينهض به إلا كبار أئمَّة الفقه[٢] .

قال الزُّهْري: «أعيا الفقهاءَ وأعجزهم أن يعرفوا ناسخَ حديثِ رسول الله ﷺ من منسوخه»، ومرَّ علي على قاضٍ فقال: «تعرف الناسخ من المنسوخ؟» قال: لا، قال: هَلَكْتَ وأَهْلَكْتَ»[٣] .

وكان الإمام العيني يحكم بالنسخ وفقاً لضوابط هذا العلم .

ـ فمن ذلك عدم الحكم بالنسخ بالاحتمال، وذلك من جهتين :

أ ـ إن لم يُعْرَف تاريخ أحد المتعارضَين لا يمكن الحكمُ بالنَّسخ :

ـ ففي حديث عائشة رضي الله عنها: «صلاة النبي ﷺ وهي نائمةٌ ورجلاها في قِبْلَته»[٤]، وفي حديث آخر ورد أن المرأةَ والحمارَ والكلبَ يقطعُون الصلاة بمُرورهم[٥] .

---

(١) فتح المغيث ٣/ ٦٥، وتدريب الراوي ٢/ ١٩٠ .

(٢) انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٣٦ .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠/ ١١٧، كتاب آداب القاضي، باب إثم من أفتى أو قضى بالجهل، حديث (٢٠١٤٨) وابن أبي شيبة في مصنفه ٥/ ٢٩٠، في إتيان القصَّاص حديث (٢٦١٩٢) وانظر: فتح المغيث ٣/ ٦٧ .

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٥٠، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الفراش، حديث (٣٧٥).

(٥) كما روى مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ١/ ٣٦٥، كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي، حديث (٥١١).

وقد حاول بعضهم إزالة الخلاف بالحكم بالنسخ، لكنَّ العيني اعترض على ذلك بقوله: «لكن النسخ لا يُصار إليه إلا بأمور منها التَّاريخ، وأنَّى به؟!»[١].

- ومن ذلك تعارض حديث شُرْب النبي ﷺ قائماً[٢] وما رُوِي عنه ﷺ أنه زَجَر عن الشرب قائماً[٣]، فقد استبعدَ العيني قول من ذهب إلى النَّسْخ لعدم معرفة التاريخ إذ قال:

«وأمَّا من زعم نسخاً أو غيره فقد غَلَط غلطاً فاحشاً، وكيف يُصار إلى النَّسْخ مع إمكان الجمع لو ثَبَت التاريخ؟ وأنّى له بذلك؟»[٤].

ب - إن ورد حاظرٌ ومبيح فالحاظر هو النَّاسخ ويُحْكم بتأخُّره:

- ومن ذلك ما رواه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ إذا أدرك أحدكم سَجْدةً من صلاة العَصْر قبل أن تغرُبَ الشمس فليتمَّ صلاتَه، وإذا أدرك سجدةً من صلاة الصُّبحِ قبل أن تطلُعَ الشَّمسُ فليتمَّ صلاتَه»[٥].

وأشار العيني إلى أنه «تواترت الآثار عن النبي ﷺ بالنهي عن الصَّلاة عند

---

(١) عمدة القاري ٣/ ٣٤٤، وانظر ٣/ ٥٤٦. انظر التلويح إلى كشف حقائق التنقيح ٢/ ٢٣٠.

(٢) رواه علي بن أبي طالب، صحيح البخاري ٥/ ٢١٣٠ كتاب الأشربة، باب الشرب قائماً، حديث (٥٢٩٢).

(٣) وصحيح مسلم ٣/ ١٦٠ كتاب الأشربة، باب كراهية الشرب قائماً، حديث (٢٠٢٤).

(٤) عمدة القاري ١٤/ ٤١٦.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٢٠٤ كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب، حديث (٥٣١).

طلوع الشمس ما لم تتواتر بإباحة الصَّلاة عند ذلك، فدلَّ ذلك على أنَّ ما كان فيه الإباحةُ كان منسوخاً بما كان فيه التَّواتر بالنَّهي»(١).

والقاعدة في ذلك ذكرها العينيُّ في موضع آخرَ إذ قال: «استقرَّت القاعدة أن المبيحَ والحاظِر إذا تعارضا جُعِل الحاظرُ متأخِّراً»(٢).

وكذلك الحكم هنا كما بيَّنه فقال: «فإن قلت: ما حقيقة النَّسخ في هذا والذي تذكره احتمال، وهل يثبت النَّسخ بالاحتمال؟ قلت: حقيقة النَّسخ هنا أنه اجتمع في هذا الموضع محرِّمٌ ومُبيح، وقد تواترت الأخبار والآثار في باب المحرّم ما لم تتواتر في باب المبيح، وقد عرف من القاعدة أن المحرِّم والمبيح إذا اجتمعا يكون العملُ للمُحَرِّم ويكون المُبِيحُ مَنسوخاً، وذلك لأنَّ النَّاسخ هو المتأخِّرُ، ولا شك أن الحرمةَ متأخِّرَةٌ عن الإباحة لأن الأَصْلَ في الأَشْياء الإباحة والتَّحريم عارضٌ، ولا يجوز العكس لأنه يلزم النَّسْخُ مَرَّتين»(٣).

وفعل الصحابة دليل على ثبوت النسخ: فقد رجَّح العيني نسخ حديث التغليس بصلاة الصبح بحديث الإسفار بها، لاجتماع الصحابة على الإسفار.

- فقد روى البخاري بسَنَدِه عن عائشة قالت: لقد كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي الفجرَ فيشهدُ مَعَه نساءٌ من المُؤْمِناتِ متلفِّعاتٍ في مُرُوطهن، ثم يرجِعْنَ إلى بُيُوتِهنَّ ما يَعْرِفُهن أحدٌ»(٤).

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٦٩.

(٢) نفسه ٤/ ١٠٩. انظر التلويح إلى كشف حقائق التنقيح ٢/ ٢٣٦ وتيسير التحرير ٣/ ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٣) نفسه ٤/ ٦٩.

(٤) ١/ ١٤٦، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة، حديث (٣٦٥).

وجاء عنه ﷺ أنه قال: «أَصبِحُوا بالصُّبْح»(١).

واختلف القائلون في الحديثين ما بين موفِّق ومرجِّح، وقد رجح العيني الإسفار بدليل ما ذكره الطَّحاوي بإسناد صحيح عن إبراهيم النَّخْعي أنه قال: «ما اجتمعَ أصحابُ محمد ﷺ ما اجتمعوا على التَّنْوير» وقال إنه «دليل واضح على نَسْخِ حديث التَّغليس، لأن إبراهيم أخبرَ أنهم كانوا اجتمعوا على ذلك فلا يجوز عندنا، والله أعلم، اجتماعهم على خلاف ما قد فعله النبي ﷺ إلا بعد نسخ ذلك وثبوت خلافه»(٢).

ولئن كان الحكم بالنَّسخ لا يُصَار إليه إلا عند تعذُّر التوفيق، فإننا لا نكاد نرى العيني مؤثراً إيَّاه، بل يسلُك المسالك التي يخرج بها عن الحكم به، فالتوفيق والجمع بين الروايات مرجَّح على الحكم بالنسخ، إذ هو أولى من ترك العمل بأحد الحديثين.

ـ فقد روى الإمام البخاري بسنده عن أنس قال: «ذكروا النَّارَ والنَّاقُوسَ، فذكروا اليَهودَ والنَّصارى، فأُمِرَ بلالٌ أن يَشْفَعَ الأَذَانَ وأن يُوتِرَ الإِمَامَةَ»(٣).

ـ ويعارضه ما رُوِي من طرق متعدِّدة ـ ذكرها العيني بلفظ: «أَذَّنَ مَثْنَى مَثْنَى، وأقام مثنى»(٤)، وحديث أبي مَحْذُورة عند التِّرمذي مصحَّحاً: «عَلَّمه الآذان

---

(١) صحيح ابن حبان ٤/ ٣٥٥، باب ذكر لفظة تعلق بها من جهل صناعة الحديث... حديث (١٤٨٩)، من حديث رافع بن خديج.
وسنن أبي داود ١/ ١١٥، كتاب الصلاة، باب في وقت الصبح، حديث (٤٢٤).
وانظر: شرح معاني الآثار ١/ ١٧٩.

(٢) عمدة القاري ٣/ ٥١٢، وانظر: ٢/ ٦٥، ٣/ ٣١٢، ٤/ ٦٠٢.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢١٩، كتاب الأذان، باب بدء الأذان، حديث (٥٧٨).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ١/ ١٩٦، كتاب الأذان والإقامة، باب في من كان إذا أذن قعد، حديث (٢٢٤٨).

مَثْنى مَثْنى والإقامةُ مَثْنى مَثْنى[١]»... وغيرها من الأحاديث.

وقد ذهب بعض المحقِّقين إلى القول بالنَّسخِ: نَسْخِ حديث أبي مَحْذُورة بأذان بلال، وردَّ ذلك العيني بقوله:

«لا نسلِّم أنه منسوخٌ، لأن حديثَ بلال إنما كان أوَّل ما شُرِع الآذان كما دلَّ عليه حديث أنس، وحديث أبي مَحْذُورة كان عام حُنَين، وبينهما مدَّةٌ مديدة»[٢].

ـ ومن ذلك: روى البخاري حديثاً قال: «حدثنا آدَمُ قال: حدثنا ابن أبي ذِئْب عن نَافِعٍ عن ابن عُمَر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ، وعن الزُّهْري عن سَالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ أن رجلاً سأله: ما يلبسُ المحرِمُ؟ فقال: لا يلبَسُ القميصَ ولا العِمامَة ولا السَّراويل ولا البُرْنُس ولا ثوباً مسه الوَرْس أو الزَّعفران، فإن لم يجدِ النَّعلين فليلبَسِ الخُفَّين ولْيقْطَعْهما حتى يكونا تحتَ الكَعْبَين»[٣].

---

(١) لفظه عند الترمذي عن أبي محذورة أن النبي ﷺ علَّمه الآذان تسع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة كلمة. ١/ ٣٦٧ كتاب ما جاء في مواقيت الصلاة، باب ما جاء في الترجيع في الآذان، حديث (١٩٢).

(٢) عمدة القاري ٤/ ١٤٥ ـ ١٤٦. والأولى من ذلك قول ابن حجر: في رد دعوى النسخ: «وعورض بأن في بعض طرق حديث أبي محذورة المحسنة التربيع والترجيع، فكان يلزمهم القول به، وقد أنكر أحمد على من ادعى النسخ بحديث أبي محذورة، واحتجَّ بأن النبي ﷺ رجع بعد الفتح إلى المدينة وأقر بلالاً على إفراد الإقامة... ثم أشار إلى أن هذا من الاختلاف المباح»، فتح الباري ٢/ ٢٨٦.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٦٢ كتاب العلم باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله عنه، حديث (١٣٤).

اختلف العلماء في قطع النَّعلين لورود حديث يخالف حديث ابن عمر وهو ما أخرجه مسلم من حديث جابر: «من لم يَجِدْ نَعلين فليَلْبَس خُفَّين»(١)، وما أخرجه البخاري من حديث ابن عباس: «ومن لم يَجِدْ نَعْلَين فليلْبِسْ خُفَّين»(٢).

فذهب بعضُ العلماء أصحابُ أحمد ـ كما ذكر العينيُّ ـ إلى أن حديثَ ابن عباس وجابر ناسخٌ لحديث ابن عمر بالقَطْع لأنه إضاعةُ مَال.

لكن العينيَّ مال إلى ردِّ دعوى النسخِ وتفنيد حجَّة القائلين به، فنقل عن ابن قدامة قوله: «يُحتمل أن يكون الأمرُ بقطعهما قد نُسِخ، فإن عَمْرَو بن دِينار روى الحديثَين جميعاً وقال: انظروا أيهما كان قبل، وقال الدارقطني: قال أبو بكر النيسابوري: حديث ابن عمر قبل لأنه قد جاء في بعض رواياته: نادى رجلٌ رسولَ الله ﷺ في المسجِد، يعني في المدينة، فكأنَّه كان قبلَ الإحرام، وحديث ابن عباس يقول: سمعته يخطب بعَرَفات... الحديث، فيدلُّ على تأخُّره عن حديث ابن عمر، فيكون ناسخاً له لأنه لو كان القَطْع واجباً لبيَّنه للنَّاسِ، إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه»(٣).

ثم تحرَّى الروايات متوصِّلاً إلى ردِّ النَّسخ إذ قال:

«قلت: يفسِّر هذا كله ما ذكره ابن خُزَيمة في صحيحه عن ابن عباس: سمعت النبي ﷺ وهو يخطب ويقول: السَّراويل لمن لا يَجِدُ الإزار، وحدثنا أحمد بن المِقْدَاد، حدثنا حَمَّاد بن زيد عن أَيُّوب عن نافع عن ابن عمر أَنَّ رجلاً

(١) صحيح مسلم ٢/ ٨٣٦ كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم، حديث (١١٧٩).

(٢) لفظه: «... ومن لم يكن له نعلان فليلبس خفين». صحيح البخاري ٥/ ٢١٩٩ كتاب اللباس، باب النعال السبتية، حديث (٥٥١٤).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٣١٦.

سأل النبي ﷺ وهو بذاك المكان فقال: يا رسول الله: ما يلبَس المُحْرِم..؟ الحديث[١]، كأنه يشير بذلك المكان إلى عرفات، فإذا كان كذلك فليس فيه دلالةٌ على ما ذكروه وادَّعَوه من النَّسْخ، والله أعلم[٢]».

أما إزالة التعارض بين الحديثين فيكون بالتوفيق بينهما، قال العيني:

«ثم إنا نحمل قوله «وليقطعهما» على الجواز من غير كراهة لأجل الإحرام، وينهى عن ذلك في غير الإحرام لما فيه من الفساد».

*** نتيجة الفصل:**

هكذا شملت عناية الإمام العيني صحيح البخاري سنداً ومتناً، حتى بحث في متون الأحاديث مستقصياً جميع جوانبها، فعني بتراجم صحيح البخاري التي شغلت العلماء، موظفاً إياها في بيان المعنى العام للحديث لافتاً إلى التآلف بين الأحاديث الذي يبدو في صحيح البخاري كلُحمة النسب.

كما عني بدراية المتن من جوانبه المتعددة مبيناً اللغات والمعاني مقارناً بين ألفاظ الراويات، فضلاً عن حل المشكل وبيان المختلف.

ويلحظ في عنايته بمتون صحيح البخاري ما يلي:

١ ـ انتهاجه المنهج التفصيلي في بيان جوانب المعاني سواء في تراجم الأبواب أو مفردات الحديث، حتى بدا لنا لغوياً بارعاً، ومحدِّثاً متقناً، وفقيهاً مستنبطاً.

---

(١) صحيح ابن خزيمة ٤/ ١٩٩، باب الرخصة في أدب المحرم، حديث (٢٦٨١).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣١٦.

قال ابن حجر: واستدل بعضهم بالقياس على السراويل... وأجيب بأن القياس مع وجود النص فاسد الاعتبار. ٤/ ١٨٥.

٢ ـ لم يقصر الإمام العيني عنايته على الألفاظ النبوية، بل شملت عنايته كل كلمة في الحديث، بل كان لكل لفظة عنده بحث مفصّل، يحيط بتفسيرها مفردة أولاً، ثم شرحها في سياقها.

٣ ـ سلك الإمام العيني مسلك علماء الحديث في بيان معاني المتون من خلال استقراء الراويات. وبيان التوافق والاختلاف، خدمةً للمعنى وإتماماً للمراد.

٤ ـ وفي باب مختلف الحديث اعتمد الإمام العيني على قواعد هذا العلم في التوفيق والترجيح، وبدا لنا أن العيني يؤثر التوفيق في كثير من الأحايين على الحكم بالترجيح أو النسخ لأن الحديث عنده ثابت لا يُنأى عنه إلا إن استحال التوفيق بين الأحاديث.

❐ ❐ ❐

الفصل الثالث

جهود الإمام العيني في تخريج الأحاديث والحكم عليها

* تمهيد:

١ ـ تعريف التخريج:

أ ـ لغة: الخاء والراء والجيم أصلان، الأول النَّفَاذُ عن الشيء والثاني: اختلاف لونَين، وَخَرَج خُرُوجاً ومَخْرَجاً، والمَخْرَج أيضاً: موضع الخُرُوج، وخارج كل شيء ظاهره، والاستِخْرَاج والاختِراج: الاستنباط، وفلان خِرِّيج فلان إذا كان يتعلَّم منه، كأنه هو الذي أخرجَه من حدِّ الجَهْل، وخَرَجَت خَوارج فلان إذا ظهرت نجابتُه وتوجَّه لإبرام الأمور وإحكامها.

وخرَّج اللوحَ تخريجاً: كتب بعضاً وتركَ بعضاً، وعامٌ فيه تخريجٌ: خِصبٌ وَجَدْبٌ، والخريج: لونان من بياض وسواد[1].

وقول المحدِّثين: «هذا حديث عُرِف مَخْرَجُه» من قبيل المعنى الأول لخرج وهو موضع الخروج، ويكون معنى الإخراج عندهم الإبراز والإظهار ببيان مخرجه، وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديث عن طريقهم.

وقولهم خرَّجه بمعنى أخرجه إذ أصل اشتقاقهما واحد.

---

(١) مقاييس اللغة (خرج) ٢/ ١٧٥ ـ ١٧٦، الصحاح (خرج) ١/ ٣٠٩، اللسان (خرج) ٢٠/ ٢٤٩ ـ ٢٥١، القاموس المحيط (خرج) ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١.

ب ـ في اصطلاح المحدِّثين:

يُطْلق على عدة معانٍ[١]:

ـ إبراز الحديث بذكر رجال إسناده الذين خَرَجَ الحديثُ من طريقهم، قال ابن الصَّلاح: «والتَّصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها»[٢].

ـ إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها: قال السَّخَاوي: «والتخريج: إخراجُ المحدِّث الأحاديثَ من بطون الأجزاء والمَشْيَخات والكتب ونحوها، وسياقها من مروِيَّات نفسه أو بعض شيوخه، أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين».

ـ الدَّلالة على مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها، وذلك بذكر من رواه من المؤلفين.

وهذا المعنى هو الذي شاع بين المحدِّثين، وكثر استعمال لفظه، لاسيَّما في القرون المتأخِّرة، بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون الكتب[٣].

وهذا المعنى هو المقصود في قولنا «تخريج الإمام العيني للأحاديث».

* * *

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد ص ١٠.

(٢) علوم الحديث ص ٢٥٣.

(٣) فتح المغيث ٣/ ٨٦.

المبحث الأول

تخريج أحاديث الأبواب

أفاض الإمام العيني على شرحه من ثقافته الحديثية، فأجاد جمعَ ما تفرَّق من طرق الحديث، ليذكر كلاً في موضعه، مدقِّقاً وموازناً، متميِّزاً بجودة البحث ودقَّة التحرير.

وكان الإمام العيني يعنى بتخريج الأحاديث من جهتين:

أولاً - في صحيح البخاري نفسه، فيتتبَّع الروايات المتعدِّدة للحديث الواحد، في مواضعها المتفرِّقة.

ثانياً - في سائر كتب الرواية، مجتهداً في عزوها، ومقارنة أسانيدها ومتونها.

أولاً - تخريج الأحاديث في الصحيح نفسه:

تحرّى الإمام العيني ذكر جميع الروايات التي فرّقها الإمام البخاري في صحيحه مع عزوِها إلى الكتاب والباب الذي أُخرِجت فيها، فضلاً عن مقارنة أسانيدها، وبيان اختلاف ألفاظها.

وجهدُ العيني في هذا الباب متميِّز فاق فيه غيره من الشُّرَّاح.

وإشارة العيني إلى الروايات المتفرِّقة تثير بحثاً مهماً تميَّز به صحيح البخاري عن سواه من كتب الرواية، ألا وهو تكرار الأحاديث وتقطيعها (أي اختصار الحديث) وذلك أن من فقه البخاري في صحيحه أن لا يجمَع رواياتِ الحديث الواحد في موضع واحد من كتابه، بل كان يفرِّقها في الأبواب لفوائدَ واستنباطات استخلصها من الروايات المتعددة.

وقد لفت العلماء هذه المسألة المهمَّة، فنظروا فيها متلمّسين مقاصدَ البخاري من ذلك التكرار، ومنهم الإمام النووي إذ قال: «وقلَّ ما يورد حديثاً في موضعين بإسنادٍ واحدٍ ولفظٍ واحدٍ، بل يورده ثانياً من طريق صحابيٍّ آخر أو تابعي أو غيره، ليقوِّيَ الحديث بكثرة طرقه أو مختلف لفظه، أو تختلف الرواية في وصله أو زيادة راوٍ في الإسناد أو نقصه، أو يكون في الإسناد الأول مدلِّس أو غيره ولم يذكر لفظ السَّماع، فيعيده بطريق فيه التَّصريح بالسماع أو غير ذلك»[1].

وكان الإمام العيني يتلمَّس الفوائد الحاصلة من تكرار الإمام البخاري للحديث في مواضعه المتفرقة، سواء كانت فوائد إسنادية أو معنوية، ومن هذه الفوائد:

- الفوائد العلمية أو الفقهية المستنبطة من الحديث الواحد، بحيث يُتَرجم لكلِّ رواية من روايات الحديث بترجمة خاصَّة مطابقة للفائدة.

- ومن ذلك ما رواه البخاري من حديث عبد الله بن عَمْرو رضي الله عنهما: أن رجلاً سأل النبي ﷺ: أيُّ الإسلامِ خَير؟ قال: «تُطْعِمُ الطعامَ وتقرأُ السَّلام على من عَرَفْتَ ومن لم تَعْرِفْ».

وقد ساقه أولاً تحت عنوان: إطعامُ الطَّعَامِ من الإِسْلاَمِ بسنده قال: «حدثنا عَمْرُو بن خَالِد قال: حدثنا اللَّيثُ عن يَزِيدَ عن أبي الخَيرِ عن عبدِ الله بن عمروٍ رضي الله عنهما»[2]، ثم رواه في باب إفشاءُ السَّلام من الإسلام بسنده قال: «حدثنا قُتَيْبة قال: حدثنا اللَّيث عن يزيد بن أبي حَبِيبٍ عن أبي الخَير عن عبد الله ابن عمرو». . . بمثله»[3].

(١) مقدمة شرح صحيح البخاري ص ٩.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٣، كتاب الإيمان، حديث (١٢).

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٩، كتاب الإيمان، حديث (٢٨).

قال العيني في بيان هذا التَّكرار: «. . . وقد عُلم أنه لا يعيدُ الحديث الواحد في موضعين على صورة واحدة، على أنه بوّب به هناك على أن الإطعام من الإسلام، وههنا على أن السَّلام من الإسلام، وقال الكرماني: فإن قلت: كان يكفيه أن يقول ثمَّة أو ههنا باب الإطعام والسَّلام من الإسلام بأن يدخلهما في سلك واحد ويتم المطلوب. قلت: لعلَّ عمرَو بنَ خالدٍ ذكره في معرض بيان أن الإطعام منه، وقتيبةُ في بيان أن الإسلام منه، فلذلك ميَّزهما، مضيفاً إلى كل راوٍ قصده في روايته»(١).

ويتلمَّس العيني مع تلك الفائدة وجوهاً أخرى لتكرار الحديث.

ـ ومن ذلك حديث البراء رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقرأ ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾[التين: ١] في العشاء، وما سمعت أحداً أحسن صوتاً منه أو قراءة.

رواه البخاري في باب الجهر في العشاء فقال: «حدثنا أبو الوَليد قال: حدثنا شُعْبَة عن عَدِيّ قال: سمعت البَرَاء»(٢). ثم أعاده في باب القراءة في العشاء فقال: «حدثنا خَلاَّد بن يَحْيى قال: حدثنا مِسْعَر قال: حدثنا عَدِيّ بن ثابت أنه سمع البَرَاء رضي الله عنه. . .»(٣).

قال العيني: «وإنما كرَّر هذا الحديث لثلاثة أوجه: أحدها لأجل الترجمة التي تتضمَّن القراءة في العشاء، والثاني لاختلاف بعض الرواة فيه لأنه أخرجه فيما مضى عن أبي الوَلِيد عن شُعْبَة عن عَدِيّ عن البَرَاء، وهنا أخرجه عن خَلاّد ابن يحيى بن صَفْوان أبي محمد السُّلَمي الكوفي، وهو من أفراد البخاري،

---

(١) عمدة القاري ١/ ٢٩٨، انظر شرح الكرماني ١/ ٧٣.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٦٦، كتاب صفة الصلاة حديث (٧٣٣).

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٦٦ كتاب صفة الصلاة حديث (٧٣٥).

والثالث لأجل الزيادة التي فيه وهي قوله: «ما سمعتُ أحداً أحسنَ صوتاً منه»(١).

ـ الفوائد الإسنادية وهي متعددة، منها:

تقوية الحديث وشدَّ عضدِه بتكثير طرقه: وذلك كثير في الصحيح.

ـ ومنه ما رواه في البيوع قال: حدثنا مُسْلم قال: حدثنا هِشام، قال: حدثنا قَتَادة عن أنس (ح) وحدثني مُحَمَّد بنُ عبدِ الله بن حَوْشَب، قال: حدثنا أبـو اليَسَـع البَصْرِيّ، قال: حدثنا هِشَام الدَّسْتُواني عن قَتَادة عـن أنس رضي الله عنه أنـه مَشَى إلـى النبي ﷺ بخُبزِ شَعير وإهالَة سَنِخة. . .»(٢).

قال العيني: «إن البخاري قد ساق هذا الحديث هنا على لفظ أَسْباط ـ شيخه ـ وساقه في الرهن(٣) على لفظ مُسْلم بن إبراهيم مع أن طريق مُسْلم أعلى، وذلك لأن أبا اليَسَع فيه مقال، فاحتاج إلى ذكره عقيب من يعتضده ويتقوّى به، ولأن عادته غالباً أن لا يذكر الحديث الواحد في موضعين بإسناد واحد»(٤).

ـ ومنه حديث أبي سَعيد الخُدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليسَ فيما دون خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقة. . .»(٥).

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٤٧٣، وانظر ٥/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

(٢) صحيح البخاري ٢/ ٧٢٩ كتاب البيوع، باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة، حديث (١٩٦٣).

(٣) صحيح البخاري ٢/ ٨٨٧ كتاب الرهن، باب الرهن في الحضر، حديث (٢٣٧٣).

(٤) عمدة القاري ٨/ ٣٢٦.

(٥) صحيح البخاري ٢/ ٢٢٤ كتاب الزكاة، باب زكاة الورِق، حديث (١٣٧٨).

قال العيني: هذا طريق آخر في الحديث المذكور، والغرض من هذا بيان التقوية..»[١].

ـ **ومنها** تصريح راوٍ مدلِّس بالسماع، في مثل ما رواه الإمام البخاري في كتاب التهجُّد قال: «حدثنا قُتَيبة قال: حدثنا عبدُ الرحمن بن أبي المَوَالي عن مُحَمَّد بن المُنْكدر عن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله ﷺ يعلِّمنا الاسْتِخَارة في الأمورِ كما يُعَلِّمنا السُّورةَ من القُرْآن...»[٢].

قال العيني بعد أن تتبَّع طرقه: «ففي رواية البخاريِّ في التَّوحيد[٣]، ورواية أبي داود[٤] أيضاً: التَّصريح بسماعِ عبدِ الرحمن بن أبي المَوَالي عن مُحَمَّد بن المُنْكَدِر، وبسماع ابن المنكدر له من جابر»[٥].

ـ ومنه ما رواه في باب «الرُّطَب بالقِثَّاء» من حديث عبد العَزيز بن عبدِ الله قال: حدثني إبراهيمُ بن سعدٍ عن أبيه عن عبد الله بن جَعْفر بن أبي طالب رضي الله عنهما قال: «رَأَيتُ النبي ﷺ يأكلُ الرُطَبَّ بالقِثَّاء»[٦].

ثم رواه في باب «القِثَّاء» قال: «حدثني إسماعيلُ بن عبد الله قال: حدثني إبراهيمُ بنُ سعد عن أبيه قال: سمعت عبدَ اللهِ بن جعفر»[٧] وذكره.

---

(١) عمدة القاري ٦/ ٤٣٠، وانظر: ٢/ ٢٢٢، ٥/ ٥٢٢، ٨/ ٣٠١.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٩١، كتاب أبواب التطوع، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى حديث (١١٠٩).

(٣) صحيح البخاري ٦/ ٢٦٩٠، باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾[الأنعام: ٦٥] حديث (٦٩٥٥).

(٤) سنن أبي داود ٢/ ٨٩ كتاب الصلاة، باب في الاستخارة، حديث (١٥٣٨).

(٥) عمدة القاري ٥/ ٥٢٢.

(٦) صحيح البخاري ٥/ ٢٠٧٣، كتاب الأطعمة، حديث (٥١٢٤).

(٧) المصدر السابق، حديث (٥١٣٢).

بيَّن الإمام العيني الحكمة من تكرار الحديث فقال: «وهنا صرح سعدٌ والدُ إبراهيم بالسماع عن عبد الله بن جَعْفَر، وهناك روى بالعنعنة»[1].

ـ ومنها بيان اختلاف سنده، كما سلف في حديث البَرَاء السابق، إذ قال فيه: «وإنما كرَّر هذا الحديث... لاختلاف بعض الرواة فيه، لأنه أخرجه فيما مضى عن أبي الوَليد عن شُعبة عن عدِيٍّ عن البراء، وهنا أخرجه عن خَلاّد بن يحيى عن صَفْوان أبي محمد السُّلَمي الكوفي، وهو من أفراد البخاري»[2].

ـ وكذلك ما جاء في كتاب الاستسقاء: «حدثنا قُتَيبة بن سَعيد قال: حدثنا إسْمَاعِيل بن جَعْفَر عن شريك عن أنس بن مالك أن رجلاً دخل المَسْجِد...»[3].

كان قد رواه قبل فقال: «حدثنا مُحَمَّد قال: أخبرنا أبو ضَمْرة أنَس بن عِياض قال: حدثنا شَرِيك بن عبد الله بن أبي نَمِر أنه سمع أَنَسَ بن مَالك يذكر أن رَجُلاً دخلَ يومَ الجُمُعة...».

قال العيني: «وأعادَ حديث أنس المذكور لأجل هذه الترجمة، ولبيان اختلاف سنده، فإنه روى أولاً عن محمد بن سَلام عن أبي ضَمْرة عن شَرِيك بن عبد الله، وهذا رواه عن إسماعيلَ بن جَعْفَر أبي إبراهيمَ الأنصاري المَدَني عن شَرِيك المذكور عن أَنَس»[4].

أما مسألة تَقْطيع الحديث وروايته مختَصراً في مواضع، فقد اهتم العلماء ببيانها، ودراسة أسبابها لما لذلك من شأن في معرفة طرق الحديث الواحد، عند

(١) عمدة القاري ١٤/ ٤٤٨.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٤٧٣.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٣٤٤، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة... حديث (٩٦٨).

(٤) عمدة القاري ٥/ ٢٦٨.

البخاري ودفع الوهم بظنِّ الحديث الواحد أكثرَ من حديثين، وذلك حين يَرِدُ في موضعين متفرِّقين، ورواية أحدها مُخْتَصرة، أو فيها قطعة من المروي.

وقد نبَّه الإمام ابن حجر في مقدمة شرحه على هذه المسألة، مبيِّناً مرادَ البخاري من ذلك فقال: «وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى فذلك لأنه إن كان المتنُ قصيراً أو مرتبطاً بعضُه ببعضٍ، وقد اشتمل على حُكْمَين فصاعداً، فإنه يعيدُه بحسب ذلك مراعياً مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثيَّة. . . وذكر من ذلك تكثير الطرق، أو إيراده معلناً أو موصولاً مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه الباب، أو الاقتصار على الجملة المقصودة من الحديث في الباب فراراً من التَّطْويل، أو اقتصاره على الجزء المرفوع من الحديث دون الموقوف حفاظاً على منهجه في صحيحه»(١).

وقد لفتت هذه الظاهرة نظر العيني في شرحه للصحيح فنبَّه عليها وبيَّن منهج البخاري ومراده منها، وبين فائدتها في كلامه على حديث رواه الإمام البخاري في كتاب الإيمان فقال: حدثنا عبدُ الله بنُ مَسْلمة عن مالك عن زَيد بن أَسْلَم عن عَطَاء بنِ يَسَار عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: «أُرِيتُ النار، فإذا أكثرُ أهلها النِّساء يكفُرْن. قيل: أيكفُرْنَ بالله؟ قال: يكفُرْن العَشيرَ ويكفُرْن الإِحْسَان. . .»(٢).

قال العيني بعد أن ذكر مواضعه المتعددة في صحيح البخاري وغيره: «فإن قلت: ما فائدة تقطيع هذا الحديث وإخراج طرف منه ههنا، ثم إخراجه تامًّا في موضعٍ آخرَ بعَيْنِ الإسناد الذي ههنا؟ قلت: مذهبه جوازُ تقطيع الحديث إذا كان

---

(١) هدي الساري ص ١٧.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٩ باب كفران العشير وكفر بعد كفر، حديث (٢٩).

ما يقطعه منه لا يستلزم فساد المعنى، وغرضه من ذلك تنويع الأبواب، وربما يتوَهَّم من لا يحفظ الحديث ولا له كثرة المُمَارسة فيه أن المختصَرَ حديثٌ مستقِلٌّ بذاته، وليس بعضَ غيرِه، لاسيّما إذا كان ابتداء المختصَر من أثناء الحديث التام كما في هذا الحديث، فإن أوله هنا قوله عليه السلام: «أُريت النار» إلى آخر ما ذكر منه، وأول التَّام عند ابن عباس قال: «خَسَفَت الشمسُ على عهدِ رسول الله ﷺ»، فذكَرَ قصَّةَ صلاةِ الكُسُوف ثم خطبة النبي ﷺ[١]، وفيها القَدَر المذكور هنا، وكثير ممن يعد أحاديث البخاري يظنُّ أن مثلَ هذا الحديث حديثان أو أكثر لاختلاف ابتداء الحديث. فمن ذلك قالوا: عدَّة أحاديثه بغير تكرار أربعة آلاف أو نحوها، وكذا ذكر ابن الصَّلاح والنَّووي ومن بعدهما، وليس كذلك، بل إذا حرّر ذلك لا يزيد على ألفي حديث وخمسائة حديث وثلاثة عشر حديثاً»[٢].

ثانياً ـ تخريج الحديث من سائر كتب الرواية:

وخاصَّة الكتب الستة، فكان يذكر أسانيدَها مقارِناً مع أسانيد البخاري مبيِّناً أحياناً الطريق الأعلى من طرق الحديث، فضلاً عن بيان اختلاف ألفاظ الروايات من زيادة أو اختصار.

ومن خلال تلك التَّخريجات أشار الإمام العيني إلى نوع مهمٍّ من أحاديث الصَّحيح، ألا وهي:

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨ كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف جماعة، حديث (١٠٠٤).

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٠١ انظر: علوم الحديث ص ٢٠ وتحقيق ابن حجر في الفتح ١/ ١١٣، وشرح البخاري للنووي ص ٨.

أفراد البخاري:

والفَرْد لغة: هو الذي لا نظيرَ له، والجمع أفراد[١].

واصطلاحاً: هو ما تفرَّد به راويه بأيِّ وجهٍ من وجوه التفرُّد[٢].

والمراد هنا بيان العيني للأحاديث التي انفرد البخاري بروايتها في صحيحه من جهتين:

١ ـ ما انفرد بها عن الإمام مسلم.

٢ ـ ما انفرد به عن الجماعة.

ـ **ومثال الأول**: ما رواه البُخَاري في كتاب الإيمان قال: «حدثنا عبدُ اللهِ ابن مَسْلَمة عن مالكٍ عن عبدِ الرَّحْمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صَعْصَعَة عن أبي سَعِيد الخُدْري أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يوشِكُ أن يكونَ خيرَ مالِ المُسْلِم غنمٌ يَتْبَعُ بها...»[٣].

قال العيني: «هذا من أفراد البخاري عن مسلم... وهو من أحاديث مالك في الموطأ... والحديث أخرجه أبو داود والنَّسَائي أيضاً»[٤].

---

(١) لسان العرب (فرد) ٣/ ٣٣١.

(٢) انظر: علوم الحديث ٨٨، ٩٩ ومنهج النقد ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٥ باب من الدين الفرار من الفتن، حديث (١٩).

(٤) عمدة القاري ١/ ٢٤٦، موطأ الإمام مالك ٢/ ٩٧٠، كتاب الاستئذان، باب ما جاء في أمر الغنم، حديث (١٧٤٤). وسنن أبي داود ٤/ ١٠٣، كتاب الفتن والملاحم، باب ما يرخص فيه من البداوة في الفتنة، حديث (٤٢٦٧). وسنن النسائي ٨/ ١٢٣، باب الفرار من الفتن، حديث (٥٠٣٦).، كما رواه ابن ماجه في سننه ٢/ ١٣١٧، كتاب الفتن، باب العزلة، حديث (٣٩٨٠).

ومنه ما رواه في كتاب العلم قال: «حدثنا مُحَمَّد بن مُقَاتِل أبو الحَسَن، قال أخبرنا عبدُ الله، قال أخبرنا عُمَرُ بن سَعيد بن أبي حُسَين قال حدثني عبد الله ابن أبي مُلَيكة عن عُقْبَة بنِ الحارِثِ أنه تزوَّج ابنةً لأبي إِهَاب. . .»(١).

قال العيني: «هذا من أفراد البخاري عن مسلم. . . وأخرجه أبو داود في القَضَايا، وأخرجه التِّرمذي في الرَّضَاع، وأخرجه النَّسائي في النِّكاح»(٢).

ومن النوع الثاني وهو: ما انفرد به البخاري عن الجماعة: ما رواه في كتاب العلم قال: «حدَّثنا إسماعيلُ قال حدثني أخِي عن ابن أبي ذِئبٍ عن سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة قال: حفظت من رسول الله ﷺ وعاءَين. . .»(٣).

قال العيني: «وهذا الحديث انفَرد به البخاري عن الجماعة»(٤).

ومنه ما رواه في كتاب مواقيت الصلاة، قال: «حدثنا مُوسى بن إسْمَاعيل قال: حدثنا مهديٌّ عن غَيْلاَن عن أنس قال: ما أعرِفُ شيئاً مما كان على عَهْدِ النبي ﷺ قيل: الصَّلاة، قال: «أليس ضَيّعتم ما ضَيّعتم فيها؟»(٥).

قال العيني: «وهذا الحديث من أفراد البخاري»(٦).

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٤١، باب الرحلة في المسألة النازلة، حديث (٨٨).

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٠٠، أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية، باب الشهادة في الرضاع، حديث (٣٦٠٣)، والترمذي، باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع، حديث (٣٣٣٠). والنسائي في باب الشهادة في الرضاع، حديث (٣٣٣٠).

(٣) صحيح البخاري ١/ ٥٦، باب حفظ العلم، حديث (١٢٠).

(٤) عمدة القاري ٢/ ٢٦٠.

(٥) صحيح البخاري ١/ ١٩٧، باب تضييع الصلاة عن وقتها، حديث (٥٠٦).

(٦) عمدة القاري ٤/ ٢٣.

وهكذا كان يشير إلى الأفراد في الصَّحيح كلَّما مرَّت لافتاً إلى وجه الانفراد برواية الحديث من خلال استقراء طرق الحديث في كتب الرواية.

* * *

المبحث الثاني

دراسة المتابعات والشواهد في صحيح البخاري وتخريجها

١ ـ المتابعة:

لغة: تَابَعَ بين الأمورِ مُتابعةً وتِبَاعاً: وَاتَر ووَالَى، وتتابعت الأشياء: تبع بعضُها بعضاً[١].

اصطلاحاً: أن يوافق راوي الحديث على ما رواه من قبلُ راوٍ آخر، فيرويه عن شيخه، أو عمَّن فوقه[٢].

٢ ـ الشاهد:

لغة: هو العالِم الذي يبيِّن ما عَلِمَه، والشاهد: الحاضر[٣].

اصطلاحاً: هو حديث مرويٌّ عن صحابي آخر يُشَابِه الحديث الذي يُظَنّ تفرده، سواء شابهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط[٤].

وقد حقَّق العيني في مقدمة شرحه في بيان الفَرْق بين الاعتِبار والمُتَابعة والشَّاهد، وأسوقه بتمامه لأهميته. قال:

---

(١) لسان العرب (تبع) ٨/ ٢٩.

(٢) انظر: فتح المغيث ١/ ٢٤١، وتدريب الراوي ١/ ٣٨٧ ـ ٣٩٢.

(٣) لسان العرب (شهد) ٣/ ٢٣٩.

(٤) انظر: تدريب الراوي ١/ ٩٨.

«قد أكثر البخاريُّ من ذكر المتابعة، فإذا روى حمَّاد مثلاً حديثاً عن ابن سِيْرِين عن أبي هُرَيرة عن النبي ﷺ نظرنا: هل تابعه ثقةٌ فرَواه عن أيُّوبَ! فإن لم نجِد ثقةً غيرَ أيوب عن ابن سيرين، فثقة غيره عن ابن سيرين عن أبي هريرة، وإلا فصحابيٌّ غير أبي هريرة عن النبي ﷺ، فأيُّ ذلك وُجِدَ عُلِمَ أن له أصلاً يُرْجَع إليه، وإلاَّ فلا، فهذا النَّظَر هو الاعتبار.

وأما المتابعة فأن يرويَه عن أيُّوب غيرُ حماد، أو عن ابن سيرين غيرُ أيُّوب، أو عن أبي هريرة غيرُ ابن سيرين، أو عن النَّبي ﷺ غيرُ أبو هريرة، فكل نوع من هذه يسمَّى مُتَابعة.

وأما الشاهد فأن يُروى حديثٌ آخر بمعناه، وتسمَّى المتابعة شاهداً، ولا ينعكس، فإذا قالوا في مثل هذا: تفرد به أبو هريرة وابن سيرين أو أيوب أو حماد كان مشعراً بانتفاء وجوه المتابعات كلها فيه»(١).

ثم مثَّل للمتابع والشاهد فقال: مثال المتابِع والشاهد: حديث سُفْيان بن عُيَيْنة عن عَمرو ابن دِينار، عن عَطاء عن ابن عبَّاس رضي الله تعالى عنهما أنه عليه الصَّلاة والسَّلام قال: «لو أخذوا إهَابها فدبغوه فانتفعوا به».

ورواه ابن جريج عن عمرو بن عطاء بدون الدباغ، تابع عَمْرُوُ أسامةَ بنَ زيدٍ، فرواه عن عطاء عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام قال: «ألا نزَعْتُم جِلْدَها فَدَبَغْتُمُوه فانتَفَعْتُم به»(٢).

---

(١) عمدة القاري ١/ ٢٧ ـ ٢٨، وذلك كله قاله ابن الصلاح في علوم الحديث ٨٢ ـ ٨٤ بتصرف يسير من العيني.

(٢) صحيح مسلم ١/ ٢٧٧، كتاب الحيض، باب طهور جلود الميتة بالدباغ، حديث (٣٦٣) (٣٦٤).

وشـاهده حديثُ عبدِ الرَّحمن بن وَعْلَة عن ابن عبَّاس رَفَعَه: «أَيُّما إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ»[١].

١ ـ المتابعة:

والمتابعة نوعان:

ـ متابعة تامة: وهي التي تحصل للراوي نفسه، حين يروي حديثَه راوٍ آخر عن شيخه.

ـ متابعة ناقصة أو قاصرة: وتحصل لشيخ الراوي، حين يروي راوٍ آخر الحديثَ عن شيخ شيخه، وكذلك التي تحصل لمن فوق شيخ الراوي[٢].

والمتابعة بنوعيها بيّنها العيني في صحيح البخاري، ومن أمثلتها: ما رواه الإمام البخاري في كتاب بدء الوحي قال: «حدثنا يَحيى بن بُكير قال: حدثنا

---

(١) صحيح مسلم ١/ ٢٧٧، كتاب الحيض، باب طهور جلود الميتة بالدباغ، حديث (٣٦٦). وسنن ابن ماجه ٢/ ١١٩٣ كتاب اللباس، باب لبس جلود الميتة إذا دبغت، حديث (٣٦٠٩).

وقد تعقب ابن حجر ابنَ الصلاح في مثاليه على المتابعة والشاهد، فرأى أن مثال المتابعة ليس مطابقاً للمتابعة التامة، إذ من شرط التامة عنده أن يتابع الراوي نفسه لا شيخه كما قال أولاً أن يروي ذلك الحديث بعينه عن أيوب عن حماد، لأن سفيان بن عيينة لم يتابعه أحد عن عمرو على ذكر الدباغ، وإنما توبع شيخه عمرو عن عطاء، ثم إن المثال الذي جاء به للشاهد ليس بمطابق أيضاً كما تقدَّم من أن المتابعة لمن دون الصحابي، وأن الشَّاهد أن يروي حديثاً آخر يعني من حديث صحابي آخر، وإن إطلاق الشاهد على غير ذلك قليل، لأن كلاً من المتابع والشاهد اللذين أوردهما من حديث صحابي واحد، وهو ابن عباس رضي الله عنهما، وفي الحقيقة عبد الرحمن بن وعلة قد تابع عطاءً في روايته عن ابن عباس هذا الحكم. النكت على ابن الصلاح ٢/ ٦٨٢.

(٢) انظر: فتح المغيث ١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢، وتدريب الراوي ١/ ٣٩٠ ـ ٣٩٢.

اللَّيث عن عَقِيل عن ابن شِهَاب عن عُروة بن الزُّبير، عن عائشةَ أم المؤمنين أنها قالت: أول ما بُدِيء. . .».

وتابعه عبدُ الله بنُ يوسُف وأبو صَالح، وتابعه هِلاَلُ بنُ رَدَّادٍ عن الزُّهْريِّ، وقال يُونُسَ ومَعْمَرٍ: بوادره»(١).

قال العيني في بيان هاتين المُتَابعتين: «. . . والحاصل أن هِلاَل بن رَدَّاد روى الحديث المذكور عن الزُّهري كما رواه عَقِيل بن خَالد عنه. . . والفرق بين المتابعتين: أن المتابعة الأولى أقوى لأنها متابعة تامَّة، والمتابعة الثانية أدنى من الأولى لأنها متابعة ناقصة، فإذا كان أحد الراويين رفيقاً للآخر من أول الإسناد إلى آخره تسمى بالمتابعة التامَّة، وإذا كان رفيقاً له لا من الأول: يُسمَّى بالمتابعة الناقصة(٢).

وقد شمل جهد الإمام العيني في بحثه في المتابعات الأمور التالية:

أولاً ـ توضيح عبارات الإمام البخاري في متابعاته:

تقرّى الإمام العيني متابعات البخاري في صحيحه، مبيِّناً العبارات التي روى بها تلك المتابعات، وقد لفت إلى ذلك في مقدمة كتابه، مع ما كان قد بيَّنه في أثناء الشرح.

والبخاري يروي المتابعة غالباً بقوله: «تابعه» إلا أنه يقول أحياناً: «رواه» أو «وقال» مما يستدعي التوضيح والبيان.

قال العيني في مقدمة كتابه: «. . . فالبخاري يأتي بالمتابعة ظاهراً كقوله في مثل هذا ـ أي في المثال المذكور آنفاً ـ: تابعه مَالِكٌ عن أَيُّوبَ، أي تابع

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٥ ـ ٦ باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، حديث (٣).

(٢) عمدة القاري ١/ ١١٤ ـ ١١٥.

مالكٌ حماداً فرواه عن أيُّوب كرواية حمَّاد، فالضمير في «تابعه» يعود إلى حمَّاد، وتارة يقول: تابعه مالكٌ ولا يزيد، فيُحتاج إذن إلى معرفة طبقات الرواة ومراتبهم»(١).

وقال في موضع آخر: «الطَّريقة في هذا أن ننظرَ طبقة المتابِع ـ بكسر الباء، فنجعله متابِعاً لمن هو في طبقته، بحيث يكون صالحاً لذلك»(٢).

١ ـ بيان الفرق بين «تابعه» و«رواه»:

ـ من ذلك: قال الإمام البخاري في كتاب الغسل: «حدَّثنا عبدُ الله بن مُحَمَّد قال: حدثنا عُثْمَان بن عُمَر، قال: أخبرنا يونُسُ عن الزُّهري عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة... تابعه عبدُ الأعلى عن مَعْمَر عن الزُّهري، ورواه الأَوْزَاعي عن الزُّهري»(٣).

بيَّن الإمام العيني الفروق بين اللفظين ناقلاً عن الإمام الكرماني ومحسِّناً إياها: فقال:

«قال الكرماني: فإن قلت: لِمَ قال أولاً: تابعه، وثانياً: رواه؟ قلت: لم يقل: «وتابعه الأوزاعيُّ إما لأنه لم ينقل لفظ الحديث بعينه، بل رواه بمعناه، إذ المفهومُ من المتابعةِ الإتيان بمثله على وجهه بلا تفاوت، والرواية أعمُّ من ذلك، وإما لأنه يكون مُوهِماً بأنه تابعَ عثمانَ أيضاً، وليس كذلك، إذ لا واسطة بين الأوزاعيِّ والزهري، وإما للتفنُّن في الكلام، أو لغير ذلك. انتهى، فهذا كما رأيت جواب الكرماني عنه بثلاثة أجوبة، وكلها جياد»(٤).

---

(١) عمدة القاري ١/ ٢٧.

(٢) المصدر السابق ١/ ١١٥.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٠٦، باب إذا ذكر في المسجد أنه جُنُب، حديث (٢٧١).

(٤) عمدة القاري ٣/ ٥٤، وانظر ١/ ٨٨، وكلام الإمام الكرماني في شرحه ٣/ ١٣٧.

٢ ـ الفرق بين «قال» و«تابعه»:

ـ وذلك في ما رواه الإمام البخاري فقال: «حدثنا مُعاذ بن فَضَالة قال: حدثنا هِشام، عن قَتَادة عن الحسن، عن أبي رَافِع عن أبي هُرَيرةَ عن النبي ﷺ قال: «إذا جَلَس. . .»».

ثم قال: «تابعه عَمرو بن مَرْزوق عن شعبة مثله، وقال موسى: حدثنا أَبَان، قال: حدثنا قَتَادة، أخبرنا الحَسَن مثله»[١].

قال الإمام العيني في بيان الفرق ناقلاً عن الكرماني:

«قال الكرماني: فإن قلت: لِمَ قال: «تابعه عَمْرو» و«قال موسى» ولم يسلك فيهما طريقاً واحداً؟ قلت: المتابعة أقوى، لأن القولَ أعمُّ من الذِّكر على سبيل النَّقْل والتَّحمُّل، أو من الذكر على سبيل المُحَاورة والمُذَاكرة، فأراد الإشعار بذلك واعلم أنه يُحتمل سماع البخاري من عمرو وموسى فلا يجزم بأنه ذكرهما على سبيل التعليق. قلت ـ أي العيني ـ: كلاهما تعليق صورة، ولكن الاحتمال المذكور موجود لأن كليهما من مشايخ البخاري[٢].

٣ ـ بيان الضمائر والعطف في المتابعات:

ولذلك أهميَّة لا تخفى، خاصة حين توهم العبارة لَبساً في المقصود، وأمثلة ذلك كثيرة عند العيني ومنها ما رواه البخاري في كتاب بدء الوحي قال: «حدثنا يَحيى بن بُكَير، قال: حدثنا الليث عن عَقِيل، عن ابن شِهاب، عن عُروةَ ابن الزُّبير، عن عائشة أم المؤمنين. . . وتابعه عبد الله بن يوسف وأبو صالح.

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١١٠ ـ ١١١، كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان، حديث (٥٨٧).

(٢) عمدة القاري ٣/ ٨٨، ٩٨ وكلام الإمام الكرماني في شرحه ٣/ ١٥٤.

وتابعه هلال بن رَدَّاد عن الزهري، وقال يونس ومعمر: بَوَادِره[١].

قال العيني: «تابعه: فعلٌ ومفعولٌ» و«عبد الله» فاعله، والضمير يرجع إلى يحيى بن بكير شيخ البخاري المذكور في أول الحديث المذكور آنفاً، وقوله «أبو صَالِح» عطف على «عبد الله بن يُوسُف» وهو أيضاً تابع يَحْيَى بن بُكير، والحاصل أن عبدَ الله بنَ يوسف وأبا صالح تابعا يَحْيَى بن بُكَير، فالرواية عن اللَّيْث بن سعد، فرواه عن اللَّيث ثلاثة: يَحْيَى بن بُكَير، وعبد الله بن يوسُف، وأبو صالح»[٢].

ـ ومنها ما رواه البخاري فقال: «حدثنا قَبِيصة بن عُقْبَة قال: حدثنا سُفيان عن عبد الله عن الأعمش عن عبد الله بن مُرَّة عن مَسْروق عن عبدِ الله بن عمرو. . .».

تابعه شعبة عن الأعمش[٣].

قال العيني: «أي: تابع سفيانَ الثوريَّ شعبةُ بن الحجاج في روايته هذا الحديث عن سليمان الأعمش عن عبد الله بنِ مُرَّة عن مَسْرُوق عن عبد الله بن عَمْرو رضي الله عنهما»[٤].

ـ ومنها: «حدثنا أبو اليَمان قال: أخبرنا شُعَيب عن الزُّهرِيّ، قال: أخبرني عامر بن سَعد بن أبي وَقَّاص عن سعد. . .».

«ورواه يونُس وصالح ومَعْمَر وابن أخي الزُّهري عن الزهري»[٥].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٥، باب كيف بدء الوحي، حديث (٣).

(٢) عمدة القاري ١/ ١١٤.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢١، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، حديث (٣٣).

(٤) عمدة القاري ١/ ٣٣٤.

(٥) صحيح البخاري ١/ ١٨ ـ ١٩، كتاب الإيمان، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، حديث (٢٧).

قال العيني: «أي: روى هذا الحديث هؤلاء الأربعة عن الزُّهري، وتابعوا شُعَيباً في روايته عن الزُّهري، فيزداد قوة بكثرة طرقه»(١).

ثانياً ـ بيان أحوال رواة المتابعات:

بيَّن العلماء أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد روايةُ من لا يُحْتَجُّ بحديثه وحده، بل يكون معدوداً في الضعفاء.

وأشار إلى ذلك العيني في مقدمة شرحه فقال: «ويدخل في المُتَابعة والاستشهاد روايةُ بعض الضُّعفاء، وفي الصَّحيح جماعةٌ منهم ذُكروا في المُتَابعات والشَّواهد، ولا يصلح لذلك كلُّ ضعيف، ولهذا يقول الدارقطني وغيره: «فلان يُعْتَبَر به، وفلان لا يُعْتَبَر به»»(٢).

ومما جاء في متابعات صحيح البخاري من رواية الضعفاء: «وقال إبراهيمُ ابنُ يوسُف عن أبي إسحاق: حدثني عبدُ الرحمن»(٣).

قال العيني عن الكرماني: «وقد تُكُلِّم في إبراهيمَ بنِ يوسُف، قال عيَّاش: إبراهيمُ عن يحيى ليس بشيءٍ، وقال النَّسائي: إبراهيمُ ليس بالقويِّ» ثم قال: «يحتمل في المُتَابعات ما لا يُحْتَمل في الأُصُول»(٤).

---

(١) عمدة القاري ١/ ٢٩٤، وانظر: ٢/ ٢٣٨ ـ ٤١٦، ٣/ ٥٤، ٥/ ٢٠٧.

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٧، انظر: علوم الحديث ص ٨٤.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٧٠ كتاب الوضوء، باب الاستنجاء بالحجارة، هذه المتابعة مذكورة في العمدة وليست في النسخة المعتمدة لدي.

(٤) عمدة القاري ٢/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤، انظر: شرح الكرماني ٢/ ٢٠٦.

وانظر الكلام في إبراهيم بن يوسف في الضعفاء والمتروكين ١/ ٦١، والكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٢٣٦.

ـ ومن ذلك ما رواه البخاري من حديث «مُوسى بن إِسْمَاعيل قال: أخبرنا هَمَّام عن قَتادة عن عِكْرمة، وذكره».

ثم قال: وقال موسى: حدثنا أَبَان قال: حدثنا قَتَادة قال حدثنا عِكْرِمة»[١].

بيَّن العيني أن موسى روى الحديث عن هَمَّام وأَبَان، لكنَّ الإمام البخاري أفرد هَمَّاماً لكونه على شرطه بخلاف أبان.

فقال: «أي: روى مُوسى عن أَبَان أيضاً مثل ما روى عن هَمَّام، وهو متَّصل، عنده عن همام وأبان، كلاهما عن قَتَادة، وأشار بإفراده هماماً لكونه على شرطه في الأصول بخلاف أَبَان فإنه على شرطه في المتابعات»[٢].

ولكون الحديث أصحُّ وأقوى من المتابعة كان البخاري يُقَدِّمه، وإن حصل في المتابعة علوٌّ، وإلى ذلك أشار العيني في كتاب الإيمان، في حديث البخاري: «حدثنا أَحْمَد بن عبد الله بن عليّ المَنْجُوفي قال: حدثنا رَوْح قال: حدثنا عَوف عن الحَسَن ومُحَمَّد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: . . .»

«تابعه عثمان المُؤَذِّن قال: حدثنا عَوف عن مُحَمَّد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: نحوه»[٣].

قال العيني: «ثم البخاري رضي الله عنه، إن كان سَمِع هذا الحديث من عثمان هذا فهو له أعلى بدرجة، لأنه من روايته رباعي، ومن رواية المَنْجُوفي خماسي، فإن قلت: فلِمَ ذكر رواية المَنْجُوفي أولاً مع أنها أنزل من رواية

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٧٢ كتاب صفة الصلاة، باب التكبير إذا قام من السجود حديث (٧٥٥).

(٢) عمدة القاري ٤/ ٥١٦.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٦، باب اتباع الجنائز من الإيمان، حديث (٤٧).

عثمان؟ قلت: لأن رواية المَنْجُوفي موصولة، وهي أشد إتقاناً من رواية عثمان، فإن قلت: إذا كان الأمر كذلك فما الحاجة إلى ذكر متابعة عثمان؟ قلت: لأجل التنبيه بروايته على أن الاعتماد في هذا السند على محمد بن سيرين لأن عوفاً ربما كان حذفه مرة، فأثبت الحسن»(١).

ثالثاً ـ تخريج المتابعات:

ومما خَدم به العيني متابعاتِ البخاريِّ سَوقُ أسانيدها موصولةً مخرَّجةً من كُتُب الراوية، شأنه فيها كشأنه مع تعليقات البخاري، إذ يبين موضعها في الصحيح نفسه حيث رويت، وإلا بيّن مواضعها في كتب الحديث الأخرى.

ـ فمن ذلك: «حدثنا عَبْدان قال: أخبرنا عَبْدُ الله قال: أخبرنا سُفيانُ عن الأَعْمش عن سالم بن أبي الجَعْد عن كُرَيب، عن ابن عبَّاس عن مَيْمُونة قالت: «سترت النبي ﷺ. . .» تابعه أبو عَوَانة وابن فُضَيل في السِّتْر»(٢).

قال العيني: «وقد ذكر البخاري هذه المتابعة في باب: من أَفْرَغ بيمينه، حيث قال: حدثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا أبو عَوَانة، حدثنا الأَعْمَش عن سالم بن أبي الجَعْد عن كُرَيب مَوْلَى ابن عَبَّاس عن ابن عَبَّاس عن ميمونة. . . الحديث. قوله: «وابن فُضَيل» أي: وتابعه أيضاً محمد بن فضيل بن غزوان في الرواية عن الأعمش، وروايته موصولة في صحيح أبي عَوَانة الإسفَرَائني نحو رواية أبي عَوَانة البَصْري»(٣).

---

(١) عمدة القاري ١/ ٤٠٢ وانظر ٥/ ٢٠٧.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٠٨، كتاب الغسل، باب التستر في الغسل عند الناس، حديث (٢٧٧).

(٣) عمدة القاري ٣/ ٦٦.

ـ ومنها: «حدثنا عَلِيُّ بنُ عبد الله، قال: حدثنا سُفْيان، قال: حدثنا عَمرو، قال: أخبرني وَهبُ بن مُنَبِّه عن أخيه قال: سمعت أبا هريرة يقول: ما من أصحاب النبي أحداً أكثر حديثاً عنه مني. . . تابعه مَعْمَر عن هَمَّام عن أبي هريرة[(١)].

قال العيني: «وأخرج هذه المتابعة عبدُ الرزَّاق عن مَعْمَر عن هَمَّام عن أبي هريرة، وأخرجها أيضاً أبو بكر بنُ علي المروزي في كتاب العلم له عن حَجَّاج ابن الشَّاعر عنه عن مَعْمَر عنه، وروى أحمد والبيهقي في المدخل من طريق عَمرو بن شُعَيب عن مُجاهد والمُغيرة بن حَكيم قالا: سمعنا أبا هريرة. . .»[(٢)].

وعلاوة على ذلك يقارن العيني أحياناً لفظ الحديث مع لفظ المتابعة.

ـ فمن ذلك: «حدثنا أَحْمد بن عبد الله بن علي المَنْجُوفِيّ قال: حدثنا رَوْح قال: حدثنا عَوْفٌ عن الحَسَن ومحمَّد، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من اتَّبع جَنَازَةَ مُسْلم إيماناً واحتساباً، وكان مَعَه حتى يُصَلَّى عليها ويُفْرَغَ من دَفْنِها فإنه يَرْجِعُ من الأجر بقيراطَين، كلُّ قِيراطٍ مِثْلُ أُحُدٍ، ومن صَلَّى عليها ثم رَجَعَ قبل أن تُدْفَنَ، فإنه يَرجِع بِقيراط».

تابعه «عثمان المُؤذِّن قال: حدثنا عَوْف عن مُحَمَّد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه»[(٣)].

قال العيني: «ومتابعة عثمان هذه وصلها أبو نعيم في المستخرج قال: حدثنا أبو إسحاق بن حمزة، ثنا أبو طالب بن أبي عوانة، ثنا سُليمان بن يوسُف،

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٥٤ كتاب العلم، باب كتابة العلم، حديث (١١٣).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٦، كتاب الإيمان، باب اتباع الجنائز من الإيمان، حديث (٤٧).

ثنا عُثْمان بن الهَيْثم فذكر الحديث، ولفظه موافق لرواية روح بن عبادة إلا في قوله: وكان معها، قال بدلها: فلزمها، وفي قوله: «ويُفْرَغُ من دَفْنِها» فإنه قال بدله: «ويدفن» وقال في آخره: «قِيراط» بدل قوله «فإنه يرجع بقيراط» والباقي سواء»[١].

٢ ـ أما الشواهد:

فقد استعان العيني كثيراً بما ذكره الترمذي في سننه من سرد لها بقوله: «وفي الباب عن فلان وفلان»... فكان العيني يتتبَّع هذه الأحاديث في مظانها ويخرِّجها من كتب الرواية، مضيفاً إليها ما انتهى إليه علمه من شواهد أخرى للحديث، ممّا لم يذكر الترمذي فيقول: «قلت: وفي الباب أيضاً...»[٢].

والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

ـ قال العيني: «ولما أخرج الترمذي حديث عُمَرَ بن أبي سَلَمة في الصلاة في ثَوْبٍ واحد قال: وفي الباب عن أبي هريرةَ وجابر وسَلَمة بن الأَكْوَع وأَنَس وعمرو بن أبي أَسَد وأبي سعيد وكَيْسان وابن عَبَّاس وعائشة وأم هانِىء وعَمَّار بن ياسر وطَلْق بن عَلِيّ وعُبَادة بن الصَّامت رضي الله عنه.

قلت: وفي الباب أيضاً عن حذيفة وعبد الله بن أبي أُمَيَّة وعبد الله بن أبي أنيس و... ـ حتى عدَّ ثلاثة عشر صحابياً ـ ثم قال: «فحديث أبي هريرة عند البخاري وأبي داود...»[٣].

(١) عمدة القاري ١/ ٤٠١، وكذا قال ابن حجر في فتح الباري١/ ١٥٠.
(٢) انظر: عمدة القاري ٣/ ٢٦٩، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤/ ١٠٧، ٦٣١ ـ ٦٣٢، ٦/ ٤٣١ ـ ٤٣٢.
(٣) عمدة القاري ٣/ ٢٦٩، وانظر: ٢/ ٦٩٤، ٤/ ٣٧١، ٦٣١...

والملاحظ في هذا الباب أنه قد يشير أحياناً إلى شواهد أخرى لم يذكرها الترمذي ولا غيره ولكن دون أن يخرجها أو يشير إلى مواضعها.

ولأهمية المتابعات والشواهد لم يفت العيني استخلاص الفوائد الحاصلة منها وهي كما بينها في شرحه:

١ ـ تقوية الحديث بكثرة طرقه.

٢ ـ أن يُعْلَم رواته ليتتبع رواياتهم ومَسانيدهم من يرغب في شيء من جمع الطرق أو غيره لمعرفة متابعة أو استشهاد أو غيرهما.

٣ ـ ليعلم أن المذكورين ـ في المتابعة أو الاستشهاد ـ رووه، فقد يتوَّهم من لا خبرة له أنه لم يروه غير ذلك المذكور في الإسناد، فربما رآه في كتاب آخر عن غيره، فيتوهمه غلطاً، وزعم أن الحديث إنما هو من جهة فلان، فإذا قيل: في الباب عن فلان وفلان ونحو ذلك زال الوهم المذكور.

٤ ـ الوفاء بشرطه صريحاً، إذ شرطه على ما قيل أن يكون لكل حديث راويان فأكثر.

٥ ـ أن يصير الحديث مستفيضاً، فيكون حجَّةً عند المجتهدين الذين اشترَطوا كونَ الحديث مشهوراً في تخصيص القرآن ونحوه[1].

* * *

---

(١) عمدة القاري ١/ ٢٩٤، وانظر: ١/ ٤٠٢، ٣٣٤، ٢/ ٤٣٣، ٣/ ١٤...

المبحث الثالث

دراسة الحديث المعلق في صحيح البخاري وتخريجه

تعريف الحديث المعلَّق:

أ ـ لغة: قال ابن فارس: «علق: العين واللام والقاف أصلٌ كبيرٌ صحيح يَرْجِعُ إلى معنىً واحد، وهو أن يُنَاط الشيءُ بالشيء العالي، ثم يتَّسع الكلام فيه، والمَرجِعُ كله إلى الأصل الذي ذكرناه، تقول: عَلَّقْتُ الشيءَ أعلّقه تعليقاً، وقد عَلِقَ به إذا لزمه، والقياس واحد»(١).

ب ـ اصطلاحاً: المُعَلَّق: هو ما حُذف مبتدأ سنده، سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر على التوالي، ولو إلى آخر السَّنَد، معبراً بصيغة لا تقتضي التَّصريح بالسَّماع مثل: قال وروى وزاد وذكر أو يُرْوى ويُذْكَر ويُقَال، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم أو التمريض(٢).

وأما تسمية هذا النوع بالتَّعليق فأول ما وُجد ذلك في عبارة الحافظ أبي الحَسن علي ابن عُمَر الدارقُطْني (ت ٣٨٥هـ)، وتبعه عليه مَن بعده، فقال الشَّيخ أبو عمرو بن الصَّلاح:

«وكأن هذا التعليق مأخوذ من تَعلِيق الجدار وتعليقِ الطلاق ونحوه، لما يَشْترك الجميع فيه من قطع الاتصال، والله أعلم»(٣).

واستبعد الحافظ ابن حَجَر أخذَه من تعليق الجِدار ثم قال: «وأما أخذه من

(١) مقاييس اللغة (علق) ٤/ ١٢٥.

(٢) هدي الساري ١٨، وتغليق التعليق ٢/ ٦، منهج ذوي النظر ص ٥٥.

(٣) علوم الحديث ٧٠، وتغليق التعليق ٢/ ٧.

تعليقِ الطلاق وغيره، فهو أقرب للسببيَّة، لأنهما معنويان»[١].

وتعليق الحديث يقع كثيراً من المحدثين لاسيَّما في مصنَّفاتهم يقصدون به الاختصار في إيراد الأحاديث، أو تقوية الاستدلال على موضوع الباب بما لا يدخل في شرط الكتاب[٢].

وحكم المُعَلَّق أنه مردود مثل حكم المنقطع للجَهْل بحال المحذوف، إلاَّ أن يقع في كتاب التُزِمت صحَّته كصحيح البخاري ومسلم، فإن العلماءَ درسوا معلَّقَاتهما، وتوصَّلُوا إلى نتيجة علميَّة خاصَّة بهما[٣].

والمعلَّق في صحيح البخاري كثير جداً، فقد عُدَّ ما فيه من التَّعاليق فكانت ألفاً وثلاثمائة وواحداً وأربعين، وأكثر هذه المعلَّقات في أصول مَتْنه، والذي لم يخرجه مائةٌ وستون حديثاً[٤].

وتلك المعلَّقات إمَّا مرفوعة إلى النبي ﷺ وإما موقوفة على الصحابة.

فأما المُعَلَّق من المرفوعات فقد بيَّن الإمام ابن حجر أنها على قسمين:

أحدهما: ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا موصولاً.

وثانيهما: ما لا يوجد فيه إلا معلَّقاً.

فالأول: يورده معلَّقاً حيث يضيق مخرج الحديث، إذ من قاعدته أنه لا يكرِّر إلا لفائدة، فمتى ضاق المخرج واشتمل المتن على أحكام فاحتاج إلى تكريره، فإنه يتصرَّف في الإسناد بالاختصار خشيةَ التطويل.

---

(١) تغليق التعليق ص ٧.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٧٤.

(٣) منهج النقد ص ٣٧٥.

(٤) انظر: تدريب الراوي ١٦٠ ـ ١٦١ ومنهج ذوي النظر ص ٥٥.

والثاني: وهو ما لا يوجد فيه إلا معلَّقاً، فإنه على صورتين:

- إمَّا أن يورده بصيغة الجزم.

- وإمَّا أن يورده بصيغة التمريض[(١)].

أما المعلَّقات الموقوفات فكان ـ كما قال ابن حجر ـ يجزُم بما صحَّ عنده ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في سنده ضعفٌ أو انقطاعٌ إلا حيث يكون منجبراً، إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عمَّن قاله، وإنَّما يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثيرٍ من الآيات على طريق الاستِئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة[(٢)].

جهد الإمام العيني في دراسة مُعَلَّقات البخاري وتخريجها:

بحث الإمام العيني في المعلَّقات في صحيح البخاري، مستوفياً جوانبها.

وقد عرَّف العيني المعلَّق فقال:

«المُعَلَّق عند أهل الحديث هو الذي حُذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر»[(٣)].

ويُلْحَظ أن في تعريف العيني للمعلَّق عموماً من جهة أنه يدخل ضمنَه المنقطع، فكان من الأمثل أن يضيف: «على سَبيل التَّوَالي» ليخرج به ما إذا حُذِف بعض السند وأُبْقِيَ بعضاً، إذ يدخل عندئذ في المنقطع ولا يكون من المعلَّق.

---

(١) هدي الساري ص ١٨.

(٢) المصدر السابق ص ٢١، وانظر: تغليق التعليق ٢/ ٧ ـ ٨.

(٣) عمدة القاري ١/ ٢٠٨.

وكثيراً ما كان العيني يبيِّن الانقطاعَ الحاصل بين البخاري والرَّاوي عنه، مما يجعل الحديث معلَّقاً، ومن ذلك: ما رواه البخاري في كتاب الإيمان فقال: «قال مالك: أخبرني زَيْدُ ابن أَسْلَم أن عَطَاء بنَ يَسَارٍ أخبره أن أبا سعيدٍ الخُدْرِيّ. . .»[١].

قال العيني: «ذكره البخاري معلقاً، ولم يوصله في موضع في الكتاب، والبخاري لم يدرك زمنَ مالك، فيكون تعليقاً. . .»[٢].

ـ ومنه ما رواه في كتاب العلم فقال: «وقال إسماعيلُ عن أَيُّوبَ عن عطاء. . .»[٣].

قال العيني: «وإنَّما قلنا: إنه تعليق لأنَّ البخاري لم يدرك إسماعيلَ بنَ عُلَيَّة، وهو مات في عام ولادةِ البخاري سنة أربع وتسعين ومئة»[٤].

ـ وما رواه في كتاب التيمُّم قال: «وقال النَّضْر: أخبرنا شُعبة عن الحَكَم قال: . . .»[٥].

قال العيني: «. . . والظاهر أنه علَّق عن النَّضْر لأنه مات سنة ثلاث ومائتين بالعراق، وكان البخاري حينئذ ابن سبع سنين ببخارى»[٦].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٤، باب (حسن إسلام المرء) حديث (٤١).

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٦٩.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٤٩، باب عظة الإمام النساء وتعليمهن.

(٤) عمدة القاري ٢/ ١٧٥.

(٥) صحيح البخاري ١/ ١٢٩، باب (التيمم للوجه والكفين).

(٦) عمدة القاري ٣/ ٢١٣.

أما جهده في بيان مُعَلَّقات البخاري فيمكن أن يحدَّد في الأمور التالية:

أولاً - بيان صيغتي التعليق: الجزم والتمريض.

ثانياً - توضيح أسباب تعليق البخاري لهذه الأحاديث.

ثالثاً - بيان الفوائد الحاصلة من رواية المعلَّقات.

رابعاً - وصل المعلَّقات وتخريجها.

أولاً - بيان صيغتي التعليق الجزم والتمريض:

أشرتُ سابقاً إلى أن الإمام البخاري كان يروي المُعَلَّقات بصيغة الجزم تارةً، وبصيغة التمريض تارةً أخرى، وذلك تبعاً لأسباب بيَّنها علماء الحديث. فالصيغة الأولى «الجَزْم» يُستفاد منها الصحةُ إلى من عَلَّق عنه، لأنه لا يستجيز أن يجزمَ عنه بذلك إلا وقد صحَّ عنه.

فإذا جزم به عن النبي ﷺ أو عن الصَّحابي فهو صحيح، أما إذا كان الذي علَّق الحديث عنه دون الصحابة فلا يُحْكَم بصحَّة الحديث حكماً مطلقاً، بل يُتَوَقَّف على النَّظر فيمن أبرز من رجاله، فمنه ما يلتحق بشرطه، ومنه ما لا يلتحق، والصيغة الثانية وهي صيغة التَّمْريض لا تستفاد منها الصحة إلى من علَّق عنه، لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح، فأما ما هو صحيحٌ فليس فيه إلا مواضعُ يسيرةٌ جداً.

وهاتان الصِّيغتان نقل النووي اتِّفَاقَ محقِّقي المحدثين وغيرهم على اعتبارهما، وأنه لا ينبغي الجزم بشيءٍ ضعيفٍ، لأنها صيغةٌ تقتضي صحَّته عن المضاف إليه، فلا ينبغي أن تُطْلَقَ إلاَّ فيما صحَّ.

وقد اعتنى البخاري رحمه الله باعتبار هاتين الصِّيغتين وإعطائهما حكمهما في صحيحه، فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمريضٍ وبعضه بجزم، وهذا مُشْعِرٌ بتحرِّيه وورعه(١).

ودأب العيني في شرحه على الوقوف على تلك المعلَّقات والتدقيق في الصِّيَغ التي رُوِيت بها، مميِّزاً قويَّها من ضعيفِها وما رُوِي بالجزم أو التَّمريض. ومن ذلك:

ـ قال الإمام البخاري: «قال ابن شِهاب: وأخبرني أبو سَلَمةَ بنُ عبد الرَّحمن أن جابرَ بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه قال هو يُحَدِّث عن فَتْرة الوحي..»(٢).

قال العيني مبيِّناً الصيغة التي رُوِي فيها الحديث:

«فإن قلت: لِمَ قال: قال ابن شهاب، ولم يقل: وروى، أو: وعن ابن شهاب ونحو ذلك؟ قلت: قالوا: إذا كان الحديث ضعيفاً لا يُقال فيه: قال لأنه من صِيَغ الجزم، بل يقال: حُكِي، أو: قيل، أو: يقال، بصيغة التمريض، وقد اعتنى البخاري بهذا الفرق في صحيحه كما سترى، وذلك من غاية إتقانه»(٣).

ـ ومما جاء بصيغة الجزم قوله: «وكتب عمرُ بنُ عبدِ العزيز إلى عَدِيّ بن عَدِيّ: إن للإيمانِ فرائضَ وشرائعَ...»(٤).

---

(١) هدي الساري ص ١٩ ـ ٢٠ بتصرف يسير، وانظر تدريب الراوي ١/ ١٦١ ـ ١٦٢.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٥ باب كيف كان بدء الوحي على النبي ﷺ حديث (٤).

(٣) عمدة القاري١/ ١١٢، ولابن حجر رأي آخر في هذا الحديث، فقد خطّأ من قال إنه معلق، وإن كانت صورته صورة التعليق، بدليل الواو العاطفة الدالة على تقدم شيء عطفته، وقد تقدم عن ابن شهاب عن عروة والظاهر أن الأرجح ما ذكره ابن حجر. انظر: فتح الباري ١/ ٣٧.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١١ كتاب الإيمان، باب الإيمان وقول النبي ﷺ: بني الإسلام على خمس...

قـال العيني: «هذا من تعاليق البخاري، ذكره بصيغة الجَزْم، وهو حُكْمٌ منه بصحَّته»[١].

ـ وكذلك قوله: «وقال ربيعةُ: لا ينبغي لأحدٍ عندَه شيءٌ من العِلْم أن يضيِّع نفسَه»[٢].

قال العيني: «فإن قلت: ما حال هذا التعليق؟ قلت: قد عُلم أن ما يذكر البخاري بصيغة الجزم يدلُّ على صحته عنده، وما يذكر بصيغة التَّمريض يدل على ضَعْفِه، وهذا بصيغة الجزم»[٣].

ـ وقد يروي البخاري تعليقاً بصيغة الجزم لكونه تقوَّى من وجه آخر، ومن ذلك قوله: «وصَلَّى أبو هريرة على سَقْفِ المسجِدِ...»[٤].

قال العيني: «ووصل ابنُ أبي شيبة هذا الأثر عن وَكِيع عن ابن أبي ذِئْب، عن صَالح مَوْلَى التَّوْءَمَة[٥]... وصالح تكلَّم فيه غير واحد من الأئمة، ولكن رواه سَعْيدُ بن منصورٍ من وجه آخر عن أبي هريرة، فتقوَّى بذلك، ولأجل ذلك ذكره البخاري بصيغةِ الجَزْم»[٦].

ويشير العيني إلى أن جزم البخاري بالتعليق لا يدلُّ على صحة الإسناد إلا إلى من عَلَّق عنه، وهو ما أشرت إليه آنفاً.

---

(١) عمدة القاري ١/ ٨٠، انظر وصل هذا التعليق في تغليق التعليق ٢/ ١٩ ـ ٢٠.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٤٢ كتاب العلم، باب (رفع العلم وظهور الجهل).

(٣) عمدة القاري ٢/ ١١٤، وانظر ٢/ ١٧٥...

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٤٨، كتاب الصلاة، باب الصلاة في السطوح.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٣٥، باب من كان يرخص في ذلك، حديث (٦١٥٩). ولم أقف عليه في سنن سعيد ابن منصور.

(٦) عمدة القاري ٣/ ٣٢٦.

ـ ومن ذلك قوله في ما رواه البخاري «وقال بَهْزٌ عن أبيه عن النبي ﷺ: «اللهُ أَحَقُّ أن يُسْتَحْيَا منه من النَّاس»»(١).

قال العيني: «وأما عند البخاري فبَهْزٌ وأبوه ليسا من شرطه، وأما الإسناد إلى بَهْزٍ فصحيح، ولهذا لمَّا عَلَّق في النكاح شيئاً من حديث بَهْزٍ وأبيه لم يجزم به، بل قال: ويذكر عن مُعَاوية بن حَيْدَةَ، فمن هذا يعرف أنه مجرَّد جزمه بالتعليق لا يدل على صحة الإسناد، إلا إلى من علَّق عنه، وأما ما فوقه فلا يدلُّ. فافهم»(٢).

وقد يروي البخاري تعليقاً تارةً بصيغة الجزم وتارةً بصيغة التَّمريض مما يؤدِّي إلى إشكال في وجهِ ذلك.

ـ مثل قوله: «وَرَحَلَ جابرُ بنُ عبدِ الله مسيرةَ شهرٍ إلى عبدِ الله بن أُنَيْس في حديث واحد»(٣).

فهنا رواه بصيغة الجزم، في حين رواه في موضع آخر من صحيحه فقال: «ويُذْكَرُ عن جَابر. . .»(٤) بصيغة التمريض.

بيَّن العيني عن الشيخ قُطْب الدِّين السَّبَب في ذلك فقال: «ادّعت جماعة

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٠٧ كتاب الغسل باب من اغتسل عرياناً.
حديث بهز في سنن أبي داود ٤/ ٤٠ كتاب الحمام، باب ما وجه في التعري، حديث (٤٠١٧). وفي سنن الترمذي ٥/ ٩٧، كتاب الأدب، باب ما جاء في الكراهية في ذلك، حديث (٢٧٦٩). و٥/ ١١٠ باب ما جاء في حفظ العورة، حديث (٢٧٩٤).
(٢) عمدة القاري ٣/ ٥٧، وكذا قال ابن حجر في فتح الباري ١/ ٥٠٨.
(٣) صحيح البخاري ١/ ٤١، كتاب العلم، باب الخروج في طلب العلم.
(٤) صحيح البخاري ٦/ ٢٧١٩، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ..﴾[سبأ: ٢٣].

أن البخاريَّ قد نقص قاعدته، وذلك أن من قواعده أنه يذكر التَّعليق إذا كان صحيحاً بصيغة الجزم، وإذا كان ضعيفاً بصيغة التَّمريض، وهنا قال: «وَرَحَلَ جابرُ بن عبد الله بصيغة الجزم»، وقال في أواخر صحيحه: «ويُذْكَر عن جابر» بصيغة التمريض. وأجاب عنه الشيخ قطب الدين بأنه جَزَمَ بالرحلة دون الحديث، فعندما ذكر الحديث أتى بصيغة التمريض، فقال: يُذْكَر عن جابر بن عبد الله»[1].

وأجاد الحافظ ابن حَجَر إذ قال: «ونَظَرُ البخاري أدقُّ من أن يُعترَض عليه بمثل هذا، فإنه حين ذكر الارتحال فقط جزم به، لأن الإسنادَ حسنٌ، وقد اعتَضَدَ، وحيث ذكر طرفاً من المتن لم يجزم به... ومن هنا يظهر شفوفُ علمه ودقَّةُ نظره وحسنُ تصرُّفه رحمه الله تعالى»[2].

- ومن الأمثلة على المعلَّقات التي رواها البخاري بصيغة التمريض وبيَّنها العيني قوله: «ويُذْكَرُ عن عبد الله بن السَّائب: قَرَأَ النبيُّ ﷺ: المُؤْمِنُون...»[3].

قال العيني: «وهذا التعليق ذكره البخاري بلفظ «يُذْكَرُ» على صيغة المجهول، وهو صيغة التمريض»[4].

- وقوله: «ويُرْوَى عن ابن عبَّاس وجَرْهَدٍ ومحمَّد بن جَحْشٍ عن النبي ﷺ: «الفَخِذُ عَوْرَةٌ»»[5].

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١٠٤، انظر فتح الباري ١/ ٢٣١.

(٢) فتح الباري ١/ ٢٣٥.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٦٨، كتاب صفة الصلاة، باب الجمع بين السورتين.

(٤) عمدة القاري ٤/ ٤٨٧، وصله البخاري في التاريخ الكبير ٥/ ١٥٢.

(٥) صحيح البخاري ١/ ١٤٥، كتاب الصلاة، باب ما يذكر في الفخذ.

قال العيني: «هذا تعليق بصيغة التمريض»(١).

ثانياً ـ توضيح العيني أسباب رواية البخاري للأحاديث المعلقة:

تتبَّع العيني تعليقات البخاري، واستطاع بدقَّة نظره وبحثه الوقوفَ على أسباب رواية البخاري لتلك الأحاديث معلَّقةً، ومن تلك الأسباب:

١ ـ علة في الراوي:

ـ ومن ذلك قول البخاري: «وقال مُرَجَّى بن رَجَاء: حدثني عُبَيْدُ الله قال: حدثني أَنَسٌ عن النبي ﷺ. . .»(٢).

قال العيني: «مُرَجَّى لمَّا كان في الاحتجاج به خلافٌ ذَكَر ما رواه بصورة التعليق، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع الواحد»(٣).

ـ ومنه: «وقال بَهْزٌ عن أبيه عن النبي ﷺ: «الله أحقُّ أن يُسْتَحْيا منه»(٤).

قال العيني: «. . . أمَّا عند البخاري فبَهْزٌ وأبوه ليسا من شرطه، أما الإسناد إلى بَهْزٍ فصحيح»، ولهذا لمَّا علَّق في النِّكاح شيئاً من حديث بَهْزٍ وأبيه لم يجزم به، بل قال: «ويُذْكَرُ عن مُعَاوية بن حَيْدة»(٥).

---

(١) عمدة القاري ٣/ ٢٩٤، وانظر: ١/ ١١١، ٢/ ٥٠١، ٣/ ١٦٧، ٤/ ٢٠٦، ٤٤٨. . .

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٢٥، كتاب العيدين، باب الأكل يوم النحر.

(٣) عمدة القاري ٥/ ١٦٤، ومرجى بن رجاء: قال يحيى بن معين فيه: ضعيف، وقال مرة: صالح الحديث وقال أبـو زرعة: ثقة، انظر الجرح والتعديل ٨/ ٤١٢، والكامل فـي ضعفاء الـرجال ٦/ ٤٤٧.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٠٧، كتاب الغسل، باب من اغتسل عرياناً.

(٥) عمدة القاري ٣/ ٥٧، بهز بن حكيم، قال فيه يحيى بن معين: ثقة، وعن ابن أبي حاتم: هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به، وعن أبي زرعة: بهز بن حكيم صالح ولكنه ليس بالمشهور. =

ـ ومثله قوله: «ويُذْكَرُ عن النبي ﷺ ائْتَمُّوا بي»[١].

قال العيني: «وأبو نَضْرة الذي روى الحديث المذكور عن أبي سَعِيد ليس على شرطه، وإنما يصلح للاستشهاد، ولهذا استشهد به عن جابر في الشُّروط»[٢].

٢ ـ اضطراب في السند:

ـ فمن ذلك قوله: «ويُذْكَر عن عبد الله بن السَّائب: قَرأَ النبيُّ ﷺ المُؤْمنونَ في الصُّبْحِ...»[٣].

قال العيني: «وهذا التَّعليق ذكره البخاري بلفظ: «يُذْكَر» على صيغة المجهول، وهو صيغة التمريض، لأن في إسناده اختلافاً على ابنِ جُرَيج، فقال عُيَينة: عنه عن أبي مُلَيكة عن عبد الله السَّائب، وقال أبو عاصم: عنه عن محمَّد ابن عبَّاد عن أبي سَلَمة بن سُفيان أو سُفْيان بن أبي سَلَمة عن عبد الله بن السائب»[٤].

= انظر الجرح والتعديل ٢/ ٤٣٠، والكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٦٦، وذكر من تُكُلِّم فيه وهو موثق ص ٥٥.

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٥١، كتاب الجماعة، باب الرجل يأتم بالإمام...

(٢) عمدة القاري ٤/ ٣٤٨، أبو نضرة هو منذر بن مالك بن قطعة، وثّقه ابن معين وأبو زرعة وذكره ابن حبان في الثقات وقال: وكان ممن يخطىء، وذكره ابن عدي في الكامل وقال: ولم أر له شيئاً من الأحاديث المنكرة.

انظر: الجرح والتعديل ٨/ ٢٤١، والثقات ٥/ ٤٢٠، والكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٣٦٧، والمغني في الضعفاء ٢/ ٦٧٦.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) عمدة القاري ٤/ ٤٨٧.

ـ ومنه قوله في كتاب الصلاة: «ويُرْوى عن ابن عبَّاس وجَرْهَد ومحمَّد بن جَحْش عن النبي ﷺ: الفَخِذُ عَوْرَة»(١).

قال العيني في حديث جَرْهَد: «. . . وأخرجه عن وَاصِل من حديث ابن عبَّاس أيضاً، ورواه الشافعي عن سُفْيان عن أبي الزِّناد عن آل جَرْهد، ولما ذكره ابن القَطَّان أعلَّه بالاضطراب وبجَهَالة حالِ الراوي عن جَرْهَد، ولما ذكره البخاري في تاريخه من حديث ابن أبي الزِّناد عن زُرْعة عن عبدِ الرحمن عن جدِّه قال: ورواه صَدَقَة عن ابن عُيَيْنة، عن أبي الزِّناد عن آل جَرْهَد، وعن سالم أبي النَّضر عن زُرْعَة بن مُسْلم بن جَرْهَد عن جَرْهَد، قال البخاري: ولا يصح، وقال ابن الحَذَّاء: إنما لم يخرجه البخاري في مصنَّفه لهذا الاختلاف، وفي التهذيب: جَرْهَد الأسلمي. . . له عن النبي ﷺ حديث واحد: «الفَخِذُ عَوْرَة» وفي إسناد حديثه اختلافٌ كثير»(٢).

٣ ـ التردُّد في سماع راوٍ من آخر:

ـ ومن ذلك قوله: «ويُذْكَر عن عَلِيٍّ وشُرَيْح: إن امرأة جاءت ببيِّنة من بِطانة أهلِها ممَّن يُرْضى دينُه. . .»(٣).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) عمدة القاري ٣/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥، وصله ابن حبان في صحيحه قال: أخبرنا الحسين بن محمد بن أبي معشر، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الصواف قال: حدثنا أبو عاصم عن سفيان عن أبي الزناد وعن زرعة بن عبد الرحمن عن جده جرهد وذكره، ٤/ ٦٠٩ باب الأمر بتغطية فخذه إذ الفخذ عورة، وأبو داود ٤/ ٤٠ عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي النضر عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه قال كان جرهد هذا. . . كتاب الحمام، باب النهي عن التعري، والترمذي ٥/ ١١٠، كتاب الأدب باب ما جاء أن الفخذ عورة.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٢٣، كتاب الحيض، باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض. . .

قال العيني: «واختُلف في سماع الشَّعْبيّ عن عَلِيّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال الدارقُطْني: لم يسمع منه إلا حرفاً ما سمع غيره. وقال الحازِمِيّ: لم تُثْبِت أئمةُ الحديث سماعَ الشَّعْبي من عَلِيّ، وقال ابن القَطّان: منهم من يُدْخِل بينه وبينه عَبد الرَّحمنِ بن أبي لَيلى، وسنُّه محتملةٌ لإدراك عليّ. وقال صاحب التلويح: فكأنَّ البخاريَّ لمح هذا في عليٍّ لا في شُريح، لأنه مصرِّح فيه بسماع الشعبي منه، فيُنْظَرُ في تمريضه الأثرَ عنه على رأي من يقول: إنه إذا ذكر شيئاً بغير صيغة الجزم لا يكون صحيحاً عنده، وكأنه غير جيد، لأنه ذكر في العتمة ويُذْكَر عن أبي موسى: «كنا نتناوب» بصيغة التَّمريض، وهو سَنَدٌ صحيح عنده»[(١)].

ـ ومنه ما رواه الإمام البخاري تعليقاً: «ويُذْكَر عن عمر: تُقَاد المرأةُ من الرجل في كل عَمْدٍ يَبْلُغُ نَفْسَه...»[(٢)].

وسبب تعليق الحديث بيَّنه العيني بقوله: «لم يصِحَّ سماعُ النَّخْعِيّ من شَرِيح فلذلك ذكر البخاريُّ أثرَ عمرَ هذا بصيغة التمريض»[(٣)].

٤ ـ نقل الحديث بالمعنى:

قال العيني: «وصيغة التمريض لا تختصُّ عنده بضَعْف الإسناد وحده، بل إذا وقع التغيير من حيث النقل بالمعنى، أو من حيث الاختصار يذكره بصيغة التمريض»[(٤)].

---

(١) عمدة القاري ٣/ ١٦٧، انظر العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٤/ ٩٧، وتذكرة الحفاظ ١/ ٧٩، وروى عن علي فيقال مرسل، وتهذيب التهذيب ٨/ ٥٨.

(٢) صحيح البخاري ٦/ ٢٥٢٤ كتاب الديات، باب القصاص بين الرجال والنساء.

(٣) عمدة القاري ١٦/ ١٥٧، وانظر ١٦/ ١٦٩.

(٤) عمدة القاري ١/ ٤٠٥.

ـ وذلك في بيانه لما رواه البخاري تعليقاً ويذكر عن الحَسَن: «ما خافَه إلا مؤمنٌ ولا أَمِنَهُ إلا مُنَافِقٌ»(١).

بيد أن العيني بعد ذاك اعترض على ابن حجر في تعليله بهذا السبب ما رواه البخاري تعليقاً: «ويذكر عن جابر أن النبي ﷺ كان في غَزْوَة ذات الرقاع»(٢)، فقد قال ابن حجر:

«وصحَّحه ابن خُزَيمة وابن حبَّان والحاكم كلُّهم من طريق ابن إسحاق، . . . وعَقيل لا أعرف راوياً عنه غير صَدَقة، ولهذا لم يجزم به المصنِّف، أو لكونه اختصره، أو للخلاف في ابن إسحاق»(٣)، فاعترض عليه العيني قائلاً: «قلت: هذا أبعدُ من تعليل الكرماني فإن كون الحديث مختصراً لا يستلزم أن يذكر بصيغة التمريض، والصواب فيه أن يُقَال: لأجل الاختلاف في ابن إسحاق»(٤). فاعتراض العيني على ابن حجر مدفوع بتقريره هذه القاعدة.

ثالثاً ـ بيانُ العيني فوائدَ روايةِ المعلَّقات:

لرواية المعلَّقات أهميَّة في خدمةِ أحاديث الصَّحيح سنداً ومتناً، على حدٍّ سواء، وقد كان للإمام العيني اعتناء وتدقيق في استنباط الفوائد التي توخّاها الإمام البخاري من رواية المعلَّقات التي أوردها كمتابعات للأحاديث:

ومن هذه الفوائد التي ذكرها:

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٦، كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٧٦، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين.

(٣) فتح الباري ١/ ٣٧٦.

(٤) عمدة القاري ٢/ ٥٠٢.

١ ـ فوائد إسنادية:

أ ـ بيان سماع راوٍ من شيخه:

إذا كان موصوفاً بالتدليس، ممَّا يدعم صحَّة السند ويقوِّي اتِّصاله.

ـ ومن ذلك: قال الإمام البخاري: «حدثنا مُسْلِم قال: حدثنا هِشام، قال: حدثنا قَتَادة عن أَنَس عن النبي ﷺ قال: «يَخْرُجُ من النَّارِ من قال...» وقال أبو عبد الله: قال: أَبَان: حدثنا قَتَادَة، حدثنا أَنَس...»(١).

بيَّن العيني فوائد هذا التعليق وقال: «أهمُّها: التنبيه على تصريح قتادة فيه بالتَّحديث عن أنس، وذلك أن قَتَادة مدِّلس لا يُحْتَجُّ بعنعنته إلا إذا ثبت سماعُه لذلك الذي عَنْعَن، والواقع في الرواية الأولى عنه، وهي رواية هشام بالعنعنة، حيث قال: «عن أَنَس» ولما ثبت من رواية أبان عنه بالتحديث عُلِم اتصال عنعنته، وقَوِيَ الاحتجاج به»(٢).

ـ ومنه قوله في كتاب مواقيت الصلاة: «حدثنا أبو نُعَيم ومُوسى بن إسماعيل قالا: حدثنا هَمّام عن قَتَادة عن أَنَس عن النبي ﷺ قال: «من نَسِي صَلاةً فليُصَلِّ...» وقال حبَّان: حدثنا همَّام، قال: حدثنا قَتَادة، حدثنا أَنَس عن النبي ﷺ»(٣).

قال الإمام العيني: «أشار بهذا التَّعليق إلى بيان سماع قَتَادة من أنس، لأنه صرَّح فيه بالتحديث، لأن قتادة من المدلِّسين، وروى عنه أولاً بلفظ: «عن أنس» فأراد أن يقوِّيه بالرواية عنه بلفظ: «حَدَّثنا أنس»»(٤).

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٥ كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه.

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٨٥، انظر: فتح الباري ١/ ١٤٥.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢١٥، باب من نسي صلاة.

(٤) عمدة القاري ٤/ ١٣٢. وانظر: ١/ ٢٠٧، ٣٦٠، ٣/ ٣٩٠، ٤/ ٣٤٥، ٥/ ١٦٤...

ب ـ بيان الأسماء المهملة في السند:

ـ ومن ذلك: ما رواه الإمام البخاري في كتاب الإيمان قال: «حدثنا آدَمُ ابنُ أبي إِيَاسٍ، حدثنا شُعْبة، عن عَبْدِ اللهِ بنِ أبي السَّفر، وإسماعيلَ عن الشَّعبيِّ، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ. . .».

وقال أبو عبد عبد الله: «وقال أبو مُعَاوية: حدثنا دَاوُد عن عَامِر قال: سمعت عبد الله عن النبي ﷺ».

وقال عبدُ الأَعلى: «عن دَاوُد عن عبدِ اللهِ، عن النَّبيِّ ﷺ»[1].

قال الإمام العيني: «أراد بالتَّعليق الثاني التَّنبيهَ على أن عبد الله الذي أُبهِم في رواية عبد الأعلى هو عبدُ الله بن عمروٍ الذين بُيِّنَ في رواية أبي معاوية»[2].

ومنه رفع الخلاف عن الراوي المتَّفِق في كنيته مع آخر.

ـ ومثاله ما رواه الإمام البخاري في مواقيت الصلاة قال: «حدثنا هُدْبةُ بن خالدٍ، قال: حدثنا همَّام، قال: حدثني أبو جَمْرة عن أبي بَكْر بن أبي موسى عن أبيه»[3].

بيَّن العيني الخلاف الحاصل في أبي بكر فقال: «في أبي بكر اختلفوا، فقال الدارقُطْني: قال بعض أهل العلم: هو أبو بكر بن عُمَارة بن رُؤَيبة الثَّقفي، وهذا الحديث محفوظ عنه، وقال البزَّار: لا نعلمه يُروى عن أبي موسى إلا من

(١) صحيح البخاري ١/ ١٣، كتاب الإيمان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده. . .

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٠٨.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢١٠ باب فضل صلاة الفجر.

هذا الوجه، وإنما يُعْرَف عن أبي بكر بن عمارة بن رُؤَيبة المُخْرَج عند مسلم. . .»(١).

ثم روى البخاري تعليقين قال: «وقال ابن رَجَاء: حدثنا هَمَّام عن أبي جَمْرَة أن أبا بكرِ بنَ عبدِ الله بن قيس أخبره بهذا»(٢).

قال الإمام العيني: «أورد البخاري هذا التَّعليق عن شيخه عبدِ الله بنِ رجاء ليُفِيد بذلك أن نسبة أبي بكر إلى أبيه أبي موسى الأشعري، لأن النَّاسَ اختلفوا فيه كما ذكرنا عن قريب»(٣).

والتعليق الثاني: «حدثنا إسحاقُ عن حَبَّان قال: حدثنا هَمَّام، قال: حدثنا أبو جَمْرَة عن أبي بكر بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ مثله».

قال الإمام العيني: «أشار البخاري بهذا أيضاً بأن شيخ أبي جمرة هو أبو بكر بن عبد الله بن قيس، وهو أبو موسى الأشعري، ردّاً على من زعم أنه ابن عُمارة بنُ رُؤَيبة».

٢ ـ فوائد في المتون:

أ ـ إزالة شكِّ الراوي في لفظ الحديث:

ـ ومن ذلك: قال الإمام البخاري: «حدثنا إسْمَاعيلُ قال: حدثني مالكٌ عن عَمْرو بن يَحْيَى المازِنِيّ عن أبيه عن أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه عنه النبي ﷺ قال: «يَدْخُلُ أهلُ الجَنَّةِ الجَنَّة. . . فيُلْقَون في نَهَرِ الحَيَّاء ـ أو الحية ـ **شك مالك. . .**».

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٩٩.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢١٠ باب فضل صلاة الفجر.

(٣) عمدة القاري ٤/ ٩٩.

ولمَّا وقع الشكُّ في رواية مالك أتبعها البخاري بتعليق يُزيل هذا الشكَّ فقال: «قال وُهَيبٌ: حدثنا عمروٌ: الحَيَاة»[١].

قال الإمام العيني: «في إيراد البخاري هذه الزيادة من حديث وُهَيب هنا فوائد: منها إزالة الشكِّ الذي جاء في حديث مالك عن عَمْروٍ في قوله: «الحَيَاء أو الحياة»، فأتى به وُهَيب مجرَّداً من غير شكٍّ، فقال: «نهر الحياة...» والمعنى أن وُهَيباً وافق مالكاً في روايته لهذا الحديث عن عَمرِو بن يَحْيى بسنده، وجزم بقوله: «في نَهَرِ الحَيَاةِ» ولم يشكَّ كما شكَّ مالك رحمه الله تعالى»[٢].

ب ـ تفسير كلمات من متن الحديث:

وهي الفائدة الثانية التي ذكرها الإمام العيني في التعليق نفسه: وفيه: «قال أبو عبد الله عن أنس عن النبي ﷺ: «مِنْ إيمانٍ» مكان «مِنْ خَيْر»[٣].

قال العيني: «فيه التَّنبيه على تفسير المتن بقوله: «من إيمان» بدل: «من خير»[٤].

رابعاً ـ وصل المعلقات وتخريجها:

لعل من أهم مباحث الحديث المعلَّق وصلَه، وبيان من أخرجه، إذ الحاجة إليه ماسَّة لبيان درجته من الصِّحَّة أو الضعف، وقد سعى لتحقيق ذلك الإمامُ ابن حجر، فصنَّف كتاباً جليلاً سمَّاه: «تَغْلِيق التَّعليق»[٥] ثم اختصره

(١) صحيح البخاري ١/ ١٦ كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان.
(٢) عمدة القاري ١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١.
(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٥ باب زيادة الإيمان ونقصانه.
(٤) عمدة القاري ١/ ٣٨٥، ٢٦٠.
(٥) وهو مطبوع بتحقيق سعيد عبد الرحمن القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت.

بحذف أسانيده وسماه: «التَّشْويق إلى وَصْل المُهِمِّ من التَّعْليق[١]»[٢].

وسعى الإمام العيني إلى تحقيق هذا الجانب المهم واستيفائه. ومن عمله في هذا المجال:

١ ـ ذكر من أخرج التعليق موصولاً، بحيث يتتبَّع ذلك في كتب الحديث، وأولها صحيح البخاري نفسه، فقد ذكرنا سابقاً أن جملةً من تعليقات البخاري وَرَدَتْ موصولةً في مواضعَ أخرى في الصحيح، وذلك ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ: «حيث يَضِيقُ مَخْرَجُ الحديث، واشتمل المتنُ على أحكامٍ، فاحتاج إلى تكريره، فإنه يتصرَّف في الإسناد بالاختصار خشيةَ التطويل»[٣].

وكان الإمام العيني يشير إلى مواضع تلك الموصولات مخرِّجاً إياها من الصحيح نفسه مع عزوها إلى الكتاب والباب الذي رُويت فيه.

ـ ومن ذلك ما رواه الإمام البخاري تعليقاً في كتاب العلم فقال: «وقال أَنَس: نَسَخَ عُثمانُ المصاحِفَ فبَعَثَ بها إلى الآفاق»[٤].

قال الإمام العيني: «ثم هذا الذي ذكره البخاري من قوله: قال أنسٌ: نَسَخَ عثمانُ المصاحف، قطعةٌ من حديث لأنس رضي الله عنه، ذكره البخاري في فضائل القرآن[٥] عن أَنَسٍ أن حُذَيفةَ بنَ اليَمَان قَدِمَ على عُثْمان رضي الله عنه، وكان يُغَازي أهلَ الشَّام في فتح أرمينية. . .»[٦].

(١) وهو مفقود.

(٢) انظر: مقدمة تغليق التعليق ص ٦، وهدي الساري ص ١٦.

(٣) هدي الساري ص ١٥.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٣٥، باب ما يذكر في المناولة.

(٥) صحيح البخاري ٤/ ١٩٠٨، باب جمع القرآن، حديث (٤٧٠٢).

(٦) عمدة القاري ٢/ ٣٤.

٢ ـ أما القسم الثاني من التعليقات التي لم تَرِدْ في صحيح البخاري إلا معلَّقَة، فكان يخرِّجها، ويعزُوها إلى رواتها سواء في الكتب السِّتَّة، أو غيرها من كتب الرواية، المسانيد والمصنفات وغيرها.

ـ ومن ذلك ما أورده الإمام البخاري تعليقاً «من سَلَك طَرِيقاً يَطْلُبُ به عِلْماً سَهَّل اللهُ له طَريقاً إلى الجَنَّةِ»[١].

فخرَّجه قائلاً: «هذا أخرجه مُسْلم[٢] من حديث الأَعْمَش عن أبي صَالح عن أبي هُرَيرة... وأخرجه التِّرمذي أيضاً وقال حديث حسن[٣]، وأخرجه ابنُ أبي شيبة في مصنَّفه[٤] عن أبي الأحوص عن هارون بن عَنْتَرة عن أبيه عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما مَوقوفاً»[٥].

وقد اجتهد الإمام العيني في تتبُّع ذلك مستعيناً في كثير من ذلك ـ فيما يبدو ـ بما حقَّقه الحافظ ابن حجر في ذلك سواء في تغليقه أو في فتحه[٦].

ومع ذلك فقد أهمل الإمام العيني في أحيان قليلة تخريجَ بعض المعلقات، مكتفياً بتفسير معانيها وبيان رواتها، ومستطرداً في استنباط الأحكام الفقهية منها[٧].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣٧، كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل.
(٢) صحيح مسلم ٤/ ٢٠٧٤ كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، حديث (٢٦٩٩).
(٣) سنن الترمذي ٥/ ١٩٥، كتاب القراءات، باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف، حديث (٢٩٤٥).
(٤) مصنف ابن أبي شيبة ٥/ ٢٨٤ في ما جاء في طلب العلم وتعليمه، حديث (٢٦١١٤).
(٥) عمدة القاري ٢/ ٥٦.
(٦) أي تغليق التعليق وفتح الباري.
(٧) انظر: عمدة القاري ١/ ١٨٢، ٢/ ٦٧١، ٣/ ٣٢٦، ٤٢٣، ٥٠٩، ٥٩٦...

*** نتيجة الفصل الثالث:**

إن جهود الإمام العيني في استيعاب جمع طرق الحديث أضفت على شرحه أهميةً بالغةً، إذ جعلته مرجعاً مهمَّاً في تخريج أحاديث الصحيح كلِّها مرفوعِها وموقوفِها ومقطوعِها، وقدَّم لنا في دراسته تلك منهجاً علمياً في سبر طرق الحديث واستنباط فوائده الإسنادية، ونكاته الحكمية، وكل ذلك على قواعد الصناعة الحديثية التي أرسى دعائمها علماء الحديث قبله، فعلمها وفقِهها، ولم يخرج عن قواعد السَّلَف ومصطلحاتهم، فبلغت جهوده في حقل تطبيق مناهجهم النقدية الغايةَ، ووصلت إلى هدفه المنشود.

❐ ❐ ❐

الفصل الرابع

جهود الإمام العيني في مناقشة الأحاديث وبيان عللها

* **تمهيد:**

تعريف العلة:

أ ـ المعنى اللغوي: العِلّة بكسر العين وتشديد اللّام تطلق على معانٍ متعددة، والأصل فيها: أنها معنىً يَحِلُّ بالمَحَلِّ فيتغيَّر به حالُ المَحَلّ. ومنه سُمِّيَ المَرَض عِلّة لأنه بحلوله يتغيَّر الحالُ من القوَّةِ إلى الضَعْف.

والعِلّة: الحَدَثُ يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العِلَّة صارت شُغْلاً ثانياً منعه عن شُغْله الأوَّل، والعلة: السبب، وهذا عِلَّةٌ لهذا أي سبب(١).

والقياس أن المفعول من العِلّة: المُعَلّ ـ كما يرى أكثر اللغويِّين ـ لذلك خطّأ بعض العلماء من قال للعَليل مَعْلُول، لأن المَعْلول هو الذي يُسْقي العَلَل، وهو الشرب الثاني(٢).

قال الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ): «والعِلَّة بالكسر: المَرَض، عَلَّ يَعِلُّ واعتَلَّ، وأعلَّه الله تعالى فهو مُعَلّ وعَلِيل، ولا تقل مَعْلُول، والمتكلِّمون يقولونها، ولَسْتُ منها على ثَلَج»(٣).

---

(١) انظر: الصحاح (علل) ٥/ ١٧٧٣ واللسان (علل) ١١/ ٤٧٠ ـ ٤٧١، والقاموس المحيط (علل) ص ١٠٣٥، وتاج العروس (علل) ٣٠/ ٤٧ ـ ٤٩.

(٢) انظر درة الغواص ص ٥٨٨.

(٣) القاموس المحيط (علل) ١٠٣٥.

قال العِرَاقي في ألفيّته:

وسَمِّ ما بعِلَّةٍ مشمول مُعَلَّلاً ولا تقل: مَعْلُول[١]

وعدَّ ابن الصلاح هذا الاستعمال مرذولاً عند أهل العربية واللغة[٢]، وتبعه على ذلك النووي وقال إنه لَحْنٌ[٣].

لكن ما أنكروه وقع في كلام كثير ممن يوثَق به من العلماء كالمحدِّثين والعروضيِّين والأصوليين[٤]، ومَنْ تتَبَّع كلامهم أيقن صحة ما ذهبوا إليه من إطلاق المعلول على المُعَلّ. فقد قال صاحب المصباح المنير: «... وأعلَّه الله فهو مَعْلُول، قيل: هي من النَّوادر التي جاءت على غير قياس، وليس كذلك، فإنه من تداخُل اللغتين، والأصل: أعلَّه الله فعُلّ، فهو مَعْلُول، أو من عِلّة، فيكون على القياس، وجاء مُعَلّ على القياس، لكنه قليلُ الاستعمال، واعْتَلَّ إذا مَرِض...»[٥].

وفي الصحاح: «عُلَّ الشيءُ فهو مَعْلُول»[٦].

أما «المُعَلَّل» فإنما استعمله المحدثون على طريق الاستعارة حيث يقولون: عَلَّلَه فلان، من قولهم: عَلَّلَه بمعنى ألهاه بالشيء وشَغَلَه به، ومنه تَعْليلُ الصبي بالطعام»[٧].

---

(١) ألفية الحديث ص ١٥.
(٢) علوم الحديث ص ٨٩.
(٣) التقريب مع شرحه التدريب ١/ ٤٠٧.
(٤) انظر: درة الغواص ص ٥٨٨.
(٥) ص ١٦٢ (علل).
(٦) ٥/ ١٣٧٣ (علل).
(٧) انظر: فتح المغيث ١/ ٢٦٠، والتقييد والإيضاح ٩٦ ـ ٩٧، وتوضيح الأفكار ٢/ ٢٥ ـ ٢٦ واللسان.

ب ـ **في اصطلاح المحدِّثين**: قال ابن الصَّلاح في تعريف العِلَّة: «وهي عبارةٌ عن أسباب خفيَّة غامضة قادحة فيه، فالحديث المُعَلَّل: هو الحديث الذي اطُّلع فيه على عِلَّة تقدحُ في صِحَّته مع أن ظاهرَه السَّلامةُ منها»(١).

«ولتعريف المحدِّثين خصوصيَّةٌ واضحةٌ تبدو من خلال حدِّ العلَّة عندهم، وذلك أن العلَّة عندهم: أمرٌ غامضٌ قادحٌ في صِحَّة الحديث مع أن ظاهره السِّلامة منه، بخلاف العِلَّة عند غيرهم»(٢).

إطلاقات العلة:

قد تطلق العِلَّة على ما يطرأ على الحديث من أسبابٍ ظاهرةٍ قادحةٍ في الحديث، نبَّه على ذلك ابن الصَّلاَح وغيره: «ثم اعلم أنه قد يُطْلَق اسمُ العلَّة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المُخْرِجَة له من حال الصحة إلى حال الضَّعَف المانعة من العملِ به على ما هو مُقْتَضَى لفظ العِلَّة في الأصل، ولذلك نجد في كتب عِلَل الحديث الكثيرَ من الجرح بالكَذِب والغفلةِ وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح»(٣).

ـ وأطلق بعضهم العلَّة على مُخَالفةٍ لا تقدح حتى قيل: من الصَّحيح صحيح مُعَلَّل. قال ابن الصَّلاح: «ثم إنَّ بعضَهم أطلق اسم العلَّة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال مَنْ أَرْسَل الحديثَ الذي أسندَه الثقةُ الضابطُ»(٤).

---

(١) علوم الحديث ص ٩٠، وانظر فتح المغيث ١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠، وتدريب الراوي ١/ ٤٠٧.

(٢) لمحات موجزة في أصول علل الحديث ص ١٤.

(٣) علوم الحديث ٩٢ ـ ٩٣، وانظر تدريب الراوي ١/ ٤٢٠.

(٤) علوم الحديث ٩٣.

ومن هنا فالأَولى في تعريف الحديث المُعَلّ أن يُقَال فيه: هو الحديث الذي اطُّلع فيه على سبب يقدح في صِحَّته مع أن ظاهرَه السَّلامةُ منه[١].

مواضع العلَّة ودلائلها:

قد تطرأ العلة على السَّنَد ـ وهو الأكثر ـ أو على المتن، أو عليهما معاً، وبعض العلل الواقعة في السند قد يتطرق القدح فيها إلى المتن.

قال ابن الصَّلاح: «ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه، ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما في التَّعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن»[٢].

طرق اكتشاف العلة:

ويُسْتدل لمعرفة علة الحديث بوسائل بيَّنها علماء الحديث، منهم الخطيب البغداديّ إذ قال: «السَّبيل إلى معرفة عِلَّة الحديث أن يُجمع بين طرقه، ويُنظر في اختلاف رواته، ويُعْتَبَر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضَّبْط» ورُوي عن عَلِيّ بن المَدِيني قال: «الباب إذا لم تُجْمع طرقه لم يتبين خطؤه»[٣].

وقال السَّخَاوي: «تُدرك ـ أي العلة ـ بعد جمع طُرُق الحديث والفَحْصِ عنها بالخلاف من راوي الحديث وغيره ممن هو أحفظُ وأضبطُ وأكثرُ عدداً، وبالتفرُّد بذلك، وعدم المتابعة عليه، مع قرائن قد يَقْصُرُ التعبير عنها»[٤].

---

(١) لمحات موجزة في أصول علل الحديث ص ١٥.

(٢) علوم الحديث ٩٣، وانظر: الإرشاد ١/ ١٦٢ ـ ١٦٤.

(٣) علوم الحديث ٩١ ـ ٩٢، وتدريب الراوي ١/ ٤١١ ـ ٤١٢، والجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢١٢.

(٤) فتح المغيث ١/ ٢٦٠.

وقد تقصَّى د. نور الدين عتر طرق اكتشاف العلة فبيَّن أنها تقوم على الأسس التالية:

١ ـ تتبُّع الطرق والروايات.

٢ ـ النظر الدقيق في الرواة.

٣ ـ معرفة خصائص الأسانيد والرواة والمرويات[١].

أهمية علم عِلَل الحديث:

لمَّا كان البحث في هذا النوع يكتنُفه الغموض كان من أجلِّ معارف المحدثين وأعلاها وأشرفها، تظهر فيه عظمتهم وعظمة نهجهم النقدي الذي يبلغ الأعماق السحيقة ليستخرج ما فيها من آفة تضعيف الحديث، وتزيل عن حقيقة الضَّعف قشرةَ الصِّحة الظاهرة التي تستره[٢].

ولغموض هذا العلم ودِقَّته لم يتكلَّم فيه إلا الجهابذةُ أهلُ الحفظِ والخبرة والفَهْمِ الثَّاقب مثل ابن المَدِينيِّ وأَحْمَد والبُخَاريِّ ويَعقوبَ بنِ شَيْبَة وأبي حَاتم وأبي زُرْعَة والدَّارَقُطْني، ولخفائه كان بعض الحفاظ يقول: معرفتُنا بهذا كَهَانة عند الجاهلِ[٣].

* * *

(١) وتفصيلات هذه الأقسام مهمة، انظر: لمحات موجزة في أصول علل الحديث ص ٧١ ـ ١٤٢.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٤٧.

(٣) العلل لابن أبي حاتم ١/ ١٠، ومعرفة علوم الحديث ص ١١٢، والباعث الحثيث ص ٢٣، وانظر: تدريب الراوي ١/ ٤٠٧.

المبحث الأول

الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري

يُعَدُّ صحيح البخاري ـ كما هو معلوم ـ أصحَّ كتاب بعد كتاب الله عز وجل، لِمَا التزمَ صاحبه فيه الصحَّة، بل جعلها أصلَ موضوعه، وذلك مُستفاد من تسميته إياه «الجامع الصحيح المُسْنَد من حديث رسول الله ﷺ وسُنَنه وأيَّامه»[(١)]، فمزيَّته ثابتة ثبوتَ الجبال الرَّواسي، وإن لم يخلُ جزءٌ يسير من أحاديثه من نقد أو عِلَّة غير قادحة، تلك التي كانت محطَّ عناية كثير من جهابذة الحديث الذين أكبُّوا على لآلىء الصحيح يفحصونها بعين النَّاقد البصير المُحِبّ لسنة رسول الله ﷺ.

وممن استدرك على صحيحي البخاري ومسلم الحافظُ الدارقطنيُّ الذي جمع استدراكاته عليهما في كتابه «الإلزامات والتتبع» ويعدُّ كتابه أوسع مصدر في هذا الباب.

ومنهم أبو علي الجَيَّاني في جزء العِلَل من كتابه «تقييد المهمل»، وأبو مسعود الدمشقي في أطرافه، ولأبي الفَضْل بن عَمَّار تصنيفٌ لطيفٌ في ذلك[(٢)].

ومن جهةٍ أخرى اجتهد العُلَماء في مناقشة تلك الانتقادات، والردِّ عليها من خلال البحث والتَّدقيق، منهم الإمام النَّووي في أثناء شرحه لصحيح مسلم، والحافظ العراقي في جزء أشار إليه في شرحه لألفيته إذ قال: «وقد أفردت كتاباً لما ضُعِّف من أحاديث الصحيحين، مع الجواب عنهما، فمن أراد الزِّيادة في

---

(١) انظر: هدي الساري ص ٨.

(٢) انظر: النكت على ابن الصلاح ١/ ٣٨١.

ذلك فَلْيَقِفْ عليه ففيه فوائد ومهمّات»(١)، وكذلك الحافظ أبو مسعود الدِّمَشْقِي في ردِّه على ما انتقده الدارقُطْني على مسلم، ملتزماً في ذلك الإنصاف(٢).

وقد أفرد الإمام ابن حَجَر العَسْقلاني في مقدمة شرحه للصحيح فصلين في بيان تلك الانتقادات وكَشَف اللِّثامَ عن مواضعِ الضَّعف والقوّة فيها، إضافة إلى بحثه فيها في مواضعها المنثورة في شرحه(٣).

أمّا الإمام العيني فقد جلّى كثيراً من وجوه النقد، وردَّ عليها في أثناء شرحه للأحاديث مستظهراً آراء العلماء، مجتهداً في ترجيح الوجه الأصحِّ في ما اختُلِف فيه.

وللمرء أن يتساءل: ما قيمة هذه الانتقادات بالنسبة لكتاب أُجْمِعَ على صحته وهل تنهضُ للقدح في صحَّة تلك الأحاديث.

لقد ضعَّف الإمام النَّوَوي في مقدمة شرحه لصحيح البخاري تلك الانتقادات، وضاءل من أهميَّتها، فقال:

«قد استدرك الدارقُطْني على البخاريِّ ومسلمٍ أحاديثَ وطَعَن في صحته، وذلك الطَّعْن الذي ذكره فاسدٌ مبنيٌّ على قواعدَ لبعض المحدثين ضعيفة جداً، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، ولقواعد الأدلة، فلا تغترَّ بذلك»(٤).

---

(١) ألفية الحديث مع شرحها فتح المغيث ص ٢٥ ـ ٢٦، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن هذا الكتاب لم يبيَّض وعدمت مسودته. انظر: فتح المغيث للسخاوي ١/ ٥٢، وتدريب الراوي ١/ ٧٢.

(٢) انظر مقدمة تحقيق الإلزامات والتتبع ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٣) انظر: هدي الساري ص ٥٠٢ وما بعدها.

(٤) شرح صحيح البخاري ص ١١.

والحقُّ أن قولَ الإمام النَّووي: «وذلك الطَّعن الذي ذكره فاسدٌ» مُجْمَل، وذلك أن الإمام النووي نفسه قد أقرَّ بإصابة الدارقطني في بعض المواضع التي انتقد فيها، فقال:

«وقد أجيب عن ذلك أو أكثره هو الصَّواب، فإن منها ما الجواب عنه غير مُنْتَهِض»(١).

وإلى هذا ذهب الحافظ ابن حجر إذ قال بعد ذكر علل الأحاديث المنتَقَدة: «وليسَت كلُّها قادحةً، بل أكثرُها الجوابُ عنه ظاهرٌ، والقدح فيه مندفِعٌ، وبعضها الجواب عنه مُحْتَمَل، واليسير منه في الجواب عنه تعسُّفٌ»(٢).

وكذلك أقرَّ الإمام أبو عمرو بن الصَّلاح للدَّارَقُطْني ببعض انتقاداته بقوله: «. . .لتلقِّي الأمَّةِ كل واحد من كتابيهما ـ أي البخاري ومسلم ـ بالقبول على الوجه الذي فصَّلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلَّم عليها بعض أهل النقد من الحُفَّاظ كالدارقُطْني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن»(٣).

وخلاصة القول في هذه المسألة: أن ما انتُقِدَ على الإمام البخاري في صحيحه لا يقلِّلُ من شأن هذا الكتاب، ولا يؤثِّر في صحته والإجماع على تلقِّيه بالقبول، ذلك أن هذه الانتقادات «بالنسبة إلى ما لا مطعن فيه من الكتابين يسيرةٌ جداً»(٤) ومن حيث التفصيل: أكثر هذه الانتقادات مندفعٌ بالكلِّيَّة، فإن قيست الأحاديثُ التي يترجَّح فيها قول الدارقطني بمجموع أحاديث الصحيحين لم

(١) هدي الساري ص ٥٠١.
(٢) المصدر السابق ص ٥٠٢.
(٣) علوم الحديث ص ٢٩.
(٤) النكت على ابن الصلاح ١/ ٣٨٠.

تتجاوز واحداً بالألف من مجموع أحاديثهما، وهي بالطبع نسبة ضئيلة جداً[١] بقطع النظر عن أن هذا الضَّئيل جداً في بعض طرق الحديث، ومعنى أصل الحديث ثابت.

وقد قَسَم الحافظ ابن حجر الأحاديثَ المنتَقَدة في صحيح البخاري أقساماً ستَّة، هي:

١ ـ ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنَّقْص من رجال الإسناد.

٢ ـ ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجالِ بعضِ الإسناد.

٣ ـ ما تفرَّد بعض الرواة بزيادةٍ فيه دون من هو أكثر عدداً أو أضبط ممن لم يذكرها.

٤ ـ ما تفرَّد به بعض الرواة ممن ضُعِّف من الرواة.

٥ ـ ما حُكِمَ فيه بالوَهم على بعض رجاله.

٦ ـ ما اختُلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن[٢].

ومن خلال هذه الأقسام التي ذكرها ابن حجر وغيره يتَّضح أن الإمام البخاري يُخرج الأحاديث الصحيحة، وقد يُتبعها أحياناً بالأحاديث المُعَلَّة، أو يشير إليها، وإذا لم يمكن الترجيح بين الرواة المختلفين باعتبار العدد أو الحفظ أو غيرها من المرجِّحات أو القرائن فإن الإمام البخاري يخرج الوجهين، وكذلك يصنع الإمامُ مسلمٌ رحمه الله.

وقد أشار الإمام الذهبي إلى هذا فقال: «وإن تساوى العدد واختلف الحافظان ولم يترجَّح الحكم لأحدهما على الآخر، فهذا الضَّرْب يسوق البخاري

---

(١) انظر: منهج الإمام البخاري ص ٢٢٣.

(٢) انظر: هدي الساري ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤، ومنهج الإمام البخاري ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

ومسلم الوجهين منه في كتابيهما، وبالأولى سوقهما لما اختلف في لفظه إذا أمكن جمع معناه»[١].

موقف الإمام العيني من الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري:

لم يُشِر الإمام العيني في مقدِّمة عمدة القاري إلى ما انتُقد من أحاديث صحيح البخاري كما فعل الحافظ ابن حجر، بل كانت ردودُه على بعض تلك الاعتراضات منثورةً في طيَّات شرحه كلٌّ في موضعه.

ولمعرفة موقف الإمام العينيِّ من تلك الأحاديث لابدَّ من تحديدِ المَحَاوِرِ التي تدور حولها تلك الانتقادات أو العِلَل من خلال الكتاب، وهي:

أولاً: التعليل بمُحْتَرَزات الاتِّصال.

ثانياً: التعليل بالمخالفة: في السَّنَد أو في المتن.

ثالثاً: التعليل بمحترزات العَدَالة والضبط.

أولاً ـ التعليل بمُحْتَرَزَات الاتصال:

وفيه: ١ ـ رواية المدلِّس بالعنعنة.

٢ ـ الانقطاع في السند.

١ ـ رواية المدلس بالعنعنة[٢]:

تعريف العنعنة:

لغة: هي مصدر جَعْلي كالبَسْمَلَة والحَمْدَلَة، مأخوذ من لفظ «عن فلان»

---

(١) الموقظة في علم الحديث ص ٥٢، وانظر: منهج الإمام البخاري ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٢) سبقت الإشارة إلى بيان الإمام العيني للعنعنة في صحيح البخاري في أثناء الكلام على شرحه سلسلة السند وبيانه المشكل من الأسانيد، واستلزم ذكره هنا في سياق ما اسُتدرك على الإمام البخاري من ذلك، لبيان جواب العيني ودفاعه.

كأخذهم حَوْلَقَ وحَوْقَلَ من قول: لا حول ولا قوَّة إلا بالله العلي العظيم وسَبْحَل من قول: «سبحان الله»[١].

اصطلاحاً: عنعن الحديثَ رواه بلفظٍ من غير بيانٍ للتَّحديث أو الإخبار أو السَّماع[٢].

حكم الرواية بالعنعنة:

فيه قولان:

الأول: الذي عليه أكثر أهل العلم أن الحديثَ المرويَّ بـ (عن) من قبيل الإسناد المتَّصل إذا تحقَّقت فيه ثلاثةُ شروطٍ هي: عدالة الراوي بالعنعنة، وثبوت لقاء الزاوي بمن روى عنه مجالسة ومشاهدةً[٣] وبراءته من التدليس.

الثاني: ذهب بعضهم إلى أن الإسناد المُعَنْعَن هو من قَبِيل المُرْسَل المنقطِع حتى يتبيَّن اتصاله، ونُقِل عن النووي قوله: «هذا المذهب مردودٌ بإجماع السَّلَف»[٤].

تعريف التدليس:

لغة: الدَلَس بالتحريك: السَّواد واختلاط الظُّلمة، والدَلْس: الخَديعة، والمُدَالسة: المُخَادعة، واندلس الشيء إذا خَفِيَ، والتَّدليس في البيع: كتمان عيب السِّلْعَة عن المُشْتَري، ومنه أُخِذ التَّدليس في الإسناد[٥].

---

(١) توضيح الأفكار ١/ ٣٣٠.

(٢) لمحات موجزة في أصول علل الحديث ص ٧٣.

(٣) على خلاف في ذلك بين البخاري ومسلم.

(٤) انظر: علوم الحديث ص ٦١ وتوضيح الأفكار ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣٥.

(٥) انظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٣٦٢، والصحاح ٣/ ٩٣٠، والقاموس المحيط ص ٥٤٦، وتاج العروس ٤/ ١٥٣.

اصطلاحاً: التَّمْويه في اتِّصال السَّند أو اسم الشيخ(١).

وقد قسمه العلماء أقساماً عدَّة(٢)، تنتهي إلى قسمين رئيسين هما: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ(٣).

ـ فتدليس الإسناد هو أن يرويَ عمن لقِيَه ما لم يسمعْ منه موهِماً أنه سمعه منه أو عمَّن عاصره ولم يلقَه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه، ثم قد يكون بينهما واحدٌ، وقد يكون أكثر، ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: أخبرنا فلانٌ ولا حدَّثنا، وما أشبههما، وإنما يقول: قال فلانٌ أو عن فلان، ونحو ذلك(٤).

ـ أما تَدليسُ الشيوخ فهو أن يرويَ عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسمّيه أو يَكْنيه أو يَنْسبه أو يصفه بما لا يُعرف به كي لا يُعرف(٥).

حكمه: أما النوع الأول فقد ذمّه أكثر العلماء، والحكم فيه على مذاهب:

---

(١) لمحات موجزة في أصول علل الحديث ص ١٠١.

(٢) قسم الحاكم التدليس ستة أقسام هي: ١ ـ من دلَّس من الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدِّث أو فوقه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبلوا أخبارهم. ٢ ـ قوم يدلِّسون الحديث فيقولون: قال فلان، فإذا وقع إليهم من ينظّر من سماعاتهم ويلحُّوا ذكروا فيه سماعاتهم. ٣ ـ قوم دلَّسوا على أقوام مجهولين لا يدرى من هم ومن أين هم. ٤ ـ قوم دلَّسوا أحاديث رووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يعرفوا. ٥ ـ قوم دلَّسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلِّسونه. ٦ ـ قوم روَوا عن شيوخ لم يَرَوهم قط، ولم يسمعوا منهم، وإنما قالوا: قال فلان، فحمل ذلك منهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع عالٍ ولا نازل. انظر: معرفة علوم الحديث ص ١٠٣.

(٣) انظر: محاسن الاصطلاح ص ١٦٨.

(٤) علوم الحديث ص ٧٣.

(٥) انظر: علوم الحديث ص ٧٤.

- الردُّ مطلقاً سواء بيّنوا السَّمَاع أم لا، دلَّسوا على الثقات أم لا، ذلك لأن التَّدليس نفسه جرحٌ لما فيه من التُّهمة والغِشّ والتشبُّع بما لم يُعْطَ.
- القبول مطلقاً صرَّحوا أم لا، ونهاية أمره أن يكون مُرْسَلاً.
- التفصيل: فمن كان لا يدلِّس إلا عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً، وإلاّ فلا.
- إن كان وقوع التَّدليس منه نادراً قُبِلت عنعنتُه ونحوها، وإلا فلا.

أما النوع الثاني فأمره أخفُّ، وفيه تضييعُ المَرْوِيِّ عنه، وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليّته(١).

العَنْعَنَة والتدليس في صحيح البخاري:

خرّج البخاري في صحيحه لعدد من المدلِّسين، وتقسم أحاديثهم إلى قسمين:

١ - روايات المدلِّسين المصرَّح فيها بالتحديث: أجمع العلماء على قبولها والاحتجاج بها، قال ابن الصَّلاح: «وما رواه - أي المدلِّس - بلفظ مبيِّن للاتصال نحو: سمعت وحدَّثنا وأخبرنا وأشباهها فهو مقبول محتَجٌّ به»(٢).

٢ - روايات المدلِّسين بالعنعنة وهي محلُّ الخلاف في القبول، ووردت في صحيح البخاري على نوعين:

---

(١) انظر الكفاية ص ٣٩٣ وعلوم الحديث ٧٥ - ٧٦، والنكت ٢/ ٤١٠، وفتح المغيث ١/ ٢١٤ - ٢١٦، وتدريب الراوي ١/ ٣٦٠. وانظر تحقيق الدكتور نور الدين عتر فتقسيماته مهمة في هذا الباب، في لمحات موجزة في أصول علل الحديث ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٢) علوم الحديث ص ٧٥.

أ ـ ما كان في الأحاديث الأصول: بما أن الإمام البخاري التزم في كتابه الصِّحَّة، فقد ذهب العلماء إلى إحسان الظن بما وقع من تلك الأحاديث في الصحيح، فذهبوا إلى أنَّها فهي منزَّلَةٌ منزلةَ السَّماع، إما لمجيئها من وجه آخر مصرَّح فيه بالتَّحديث، أو لكون المعنعن لا يدلِّس إلا عن ثقة أو عن بعض شيوخه، أو لوقوعها من جهة بعض النُّقَّاد المحقِّقين سماع المعنعِن لها، وهذه من صور القبول[1].

ب ـ وما كان في المتابعات والشواهد: فيُحْتَمل التَّسامح في تخريجها كغيرها، فيكون الصَّحيح الذي فيهما من هذا النوع صحيحاً لغيره، واختيار البخاري إسناد الحديث إلى المدلِّس لجلالته وأمانته، ولو لم يكن في المتابِعين الثِّقات الذين تابعوا المدلِّس من يماثله ولا يقاربه فضلاً وشهرة، مثل أن يكون مدلِّس الحديث سفيان الثوري أو الحسن البصري أو نحوهما[2].

موقف الإمام العيني من رواية المدلس بالعنعنة:

لفت العيني النظر إلى كثير من المواضع التي وردت فيها رواية المدلِّس بالعنعنة، فتناولها بالتحقيق والتدقيق.

والأمثلة على ذلك في عمدة القاري كثيرة، ويمكن تصنيفها إلى صنفين:

أ ـ ما رُوِي بالعنعنة وله طريق أخرى صُرِّح فيها بالسماع، ومنه ما رواه البخاري في كتاب الإيمان قال: «حدثنا عبد السَّلام بن مُطَهَّر، قال: حدثنا عُمَر ابنُ عليّ عن مَعْنِ بنِ مُحَمَّد الغِفَاري عن سَعيد بن أبي سَعِيد المَقْبُري عن أبي هُرَيرة عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إنَّ الدِّين يُسْر. . . الحديث»[3].

---

(١) انظر: النكت ص ٢٥٦، وفتح المغيث ١/ ٢١٧، وتوضيح الأفكار ١/ ٣٥٣.

(٢) انظر: النكت ١/ ٦٣٩، وتدريب الراوي ١/ ٣٦٠ ـ ٣٦٣، وتوضيح الأفكار ١/ ٣٥٣.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٣ كتاب الإيمان، باب الدين يسر، حديث (٣٩).

ففي هذا السَّند رواية مدلِّس بالعنعنة، وهو عُمَر بن عَلِيّ، فقد ذكر العيني أنه اشتهر بالتدليس، فقال: «كان مُدَلِّساً، قال ابن سَعْد: كان ثقةً، وكان يدلِّس تدليساً شديداً، يقول: سمعتُ وحدَّثنا ثم يسكت، ثم يقول: هشامُ بن عروُة، الأعمش، وقال عفَّان: كان رجلاً صالحاً، ولم يكونوا ينقمون عليه غير التدليس، ولم أكن أقبل منه حتى يقول: حدثنا»[1].

وعُمَرُ مع تدليسه روى عن مَعْنِ بنِ محمَّد بالعنعنة، وبذلك أُعِلَّ الحديث، وردَّ العيني على تلك العِلَّة بقوله: «ولكنَّه محمولٌ على ثبوت سماعه من جهة أخرى، وكلُّ ما في الصحيحين عن المدلِّسين بـ (عن) فمحمولٌ على سماعهم من جهة أخرى».

والجهة الأخرى بيّنها العيني، فقد صرح عُمَر بن عَلِيّ فيها بسماعه من مَعْن. قال العيني: «. . . مع أنه صرَّح بالسماع من طريق أخرى، فقد رواه ابن حَّبان في صحيحه من طريق أَحْمَد ابن المِقْدم أحد شيوخ البخاري عن عُمَر بن عَلِيّ المذكور قال: سمعت مَعْن بن مُحَمّد فذكره[2].

كما بيّن الإمام العيني أنَّ ابن أبي ذِئْب تابعه على شقه الثاني عن سَعيد، ولم يذكر شقَّه الأول، ولكن له شواهد أخرى عند الإمام أحمد[3].

وقد يكون للحديث طريق أخرى ترتفع فيها علَّة العنعنة بالتصريح بالسماع

(١) عمدة القاري ١/ ٣٥٠ وانظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٩١، التبيين لأسماء المدلسين ١/ ١٥٧، وطبقات المدلسين ١/ ٤٢.

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٥٠ ورواية ابن حبان المصرح بها بالسماع، في صحيحه ٢/ ٦٣، في ذكر الأمر بالغدو والرواح، حديث (٣٥١).

(٣) عمدة القاري ١/ ٣٥٠ ـ ٣٥١، وكذا قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١/ ١٣١.

ونحوه، عند البخاري نفسه ولكن في موضع آخر، ومثال ذلك ما بيَّنه العيني في شرحه في كتاب الإيمان إذ روى البخاري حديثاً فقال:

«حدثنا عَمْرو بن خَالد قال: حدثنا زُهَير، قال: حدثنا أبو إِسْحَاق عن البَراء أن النبي ﷺ كان أوَّلَ ما قَدِمَ المدينة. . .» الحديث[١].

في السند أبو إسحاق وهو مدلِّس، ولم يصرِّح بسماعه من البراء رضي الله عنه، ولذلك أُعِلَّ الحديث، والجواب على ذلك تصريح أبي إسحاق بالسماع في طريق أخرى عند البخاري أشار إليها العيني فقال: «إن البخاريَّ روى في التَّفْسير من طريق الثَّوريِّ عن أبي إسحاقَ: سمعت البَرَاء، فحصل الأمن من ذلك[٢] [٣].

ب ـ ما روي بالعنعنة ولم يأتِ التَّصريح بالإخبار من جهة أخرى: ومن ذلك ما رواه البخاري في كتاب الجنائز، قال:

«حدثنا عَفَّان بن مُسْلم قال: حدثنا دَاوُدُ بنُ أبي الفُرَات عن عَبْدِ اللهِ بن بُرَيْدة عن أبي الأَسْود قال: قَدِمتُ المدينة. . .»[٤].

والحديث منتقد من جهتين:

ـ فيه رواية عبد الله بن بُرَيدة عن أبي الأسود بالعنعنة، ولم يَرِدْ من روايته عنه إلا معنعناً.

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٣ كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان، حديث (٤٠).

(٢) تصريح أبي إسحاق بالسماع في الطريق الأولى في صحيح البخاري ٤/ ١٦٣٤ كتاب التفسير، باب ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[البقرة: ١٤٨] حديث (٤٢٢٢).

(٣) عمدة القاري ١/ ٣٥٨.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٤٦٠ باب ثناء الناس على الميت، حديث (١٣٠٢).

- وابن بُريدة إنما يروي عن يحيى بن يَعْمُر عن أبي الأَسْود، ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود. حكى العيني ذلك عن الدارقطني[١].

وقد أجاب العيني على ذلك من جهتين:

- إمكان اللقاء متحقِّقٌ بينهما «قيل: إن ابن بُرَيدة ولد في عهد عمر رضي الله عنه، فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب».

- إيراد البخاري للحديث لا على سبيل الأصالة بل أورده شاهداً للحديث قبله عن أنس.

قال العيني: «لكنَّ البخاري رضي الله عنه، لا يكتفي بالمُعَاصرة فلعلَّه أخرجه شاهداً، واكتفى للأصل بحديث أنس الذي قبله»[٢].

وأقول: قد أثبت العلماء صحَّة سماع ابن بُرَيدة من أبي الأسود[٣] على أنه بعد أن عرفت الواسطة (يحيى بن يعمر) وهو ثقة، فلا تضرُّ العنعنة.

٢ ـ الانقطاع في السند:

بما أن الإمامَ البخاريَّ أطلق على جامعه: «الجامع الصَّحيح المُسْنَد...» فقد التزم باصطفاء الأسانيد الصحيحة المتَّصلة مشترِطاً لذلك شروطاً دقيقة تميَّزت على شروط غيره من الأئمة احتياطاً وتورّعاً، ومع ذلك فقد استدرك بعض الأئمة على البخاري أحاديثَ رَأَوا أنه أخلّ فيها بشرط الاتِّصال، فنزلت عن درجة الصَّحة.

---

(١) عمدة القاري ٦/ ٢٧٠.

(٢) عمدة القاري ٦/ ٢٧٠، ومثله في فتح الباري ٣/ ٥٩٧، انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٢/ ٢٤٧.

(٣) انظر: تهذيب الكمال ١٤/ ٣٢٩ وسير أعلام النبلاء ٥/ ٥١ وتذكرة الحفاظ ١١/ ١٠٢، وتهذيب التهذيب ٥/ ١٣٧.

وقد أثارت تلك الانتقادات اهتمام العلماء ـ ومنهم الإمام العيني ـ للتحقيق فيها وكشف دقائقها، وقبل الكلام على تلك الأحاديث لابد من تعريف الانقطاع في السند:

قال ابن عبد البر: «المنقطع: كل ما لا يتَّصل سواء كان يُعْزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره»[١]. وعلى ذلك درج المتقدِّمون، فيشمل بذلك سقوط راوٍ أو أكثر في أي موضع من السند.

وعليه يكون المنقطع أصلاً عامًّاً تندرج تحته أنواع الانقطاع.

أما المتأخِّرون فجعلوه قسماً خاصًّاً، وعرَّفوه بأنه: هو الحديث الذي سَقَط من رواتِهِ راوٍ واحدٌ قبل الصَّحابي في موضعٍ واحدٍ أو مواضع متعدِّدة، بحيث لا يزيد السَّاقط في كلٍّ واحدٍ منها على واحد، وألا يكون السَّاقطُ في أوَّلِ السند[٢].

ومن الأحاديث التي أُعِلَّت أسانيدها بالانقطاع:

١ ـ ما رواه البخاري في كتاب التفسير، قال: «حدثنا إبْرَاهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هِشام، عن ابن جُرَيج، وقال عَطاء: عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: صارت الأَوْثَان التي كانت في قوم نُوحٍ في العَرَب بعدُ، أما وُدٌّ كانت لكلبٍ بدومة الجَنْدل، وأما سُواع كانت لهُذَيْل، وأما يَغوث فكانت لمُرَاد، ثم لبني غُطَيف عند سَبَأ، وأما يَعُوق فكانت لهَمَدان، وأما نَسْر فكانت لحِمْيَر، لآل ذي الكِلاع، أسماء رجال صالحين من قَوم نُوحٍ، فلما هَلَكُوا أَوْحى الشَّيْطان إلى

(١) التمهيد لابن عبد البر ١/ ٢١.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨.

قومهم أن انصِبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً وسمُّوها بأسمائهم، ففعلوا فلم تُعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسَّخ العِلمُ عُبِدت»(١).

أُعِلَّ هذا الإسناد بالانقطاع من جهتين:

أولاهما: أن عطاء المذكور في الحديث هو عطاء الخُرَاساني، ولم يثبت له سماع من ابن عباس، فضلاً عن أنه ضعيف ليس على شرط البخاري(٢).

ثانيهما: أن ابن جُرَيج لم يسمع الحديث من عطاء الخُرَاساني، وإنما أخذ الكتاب من أبيه فنظر فيه(٣).

فتعليل الحديث يدور حول شخصيّة عطاء، فقد ذهب العلماء إلى أنه عَطَاء الخُرَاساني «أخرج عبد الرَّزَّاق هذا الحديث في تفسيره عن ابن جُرَيج فقال: أخبرني عَطَاء الخُرَاساني عن ابن عبَّاس، وقال أبو مسعود: ثبت هذا الحديث في تفسير ابن جُرَيج عن عَطَاء الخُرَاساني عن ابن عباس... وقال الإسماعيلي: أُخْبرت عن عَلِيِّ بن المَدِيني أنه ذكر في تفسير ابن جُرَيج كلاماً معناه أنه كان يقول عن عَطَاء الخُرَاساني عن ابن عباس، فطال على الورَّاق أن يكتب الخُرَاساني في كل حديث فتركه، فرواه من روى على أنه عَطَاء بن أبي رَبَاح...»(٤).

فهل خفي ذلك على البخاري ليروي بهذا السند حديثاً في كتابه؟!...

(١) صحيح البخاري ٣/ ١٨٧٣ باب ﴿وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾[نوح: ٢٣] حديث (٤٦٣٦).

(٢) انظر: المغني في الضعفاء ٢/ ٤٣٤، وميزان الاعتدال ٥/ ٩٣.

(٣) انظر: عمدة القاري ١٣/ ٤٣٩، انظر: تحفة التحصيل ١/ ٢١٢، وجامع التحصيل ١/ ٢٢٩.

(٤) الإلزامات والتتبع ص ١١٢، وفتح الباري ٩/ ٦٦٩ ـ ٦٧٠.

أما العيني فقد رجَّح خفاءَ ذلك على البخاري وأنَّه ظن عَطَاءً الراويَ عن ابن عباس عطاءَ بن أبي رَبَاح فلذلك أورده في صحيحه. فقال: «فسُبْحان من لا يَخْفَى عليه شيء»(١).

أما ابن حجر فقد التمس للبخاري تعديلاً لصنيعه فقال: «وهذا مما استُعْظِمَ على البخاري أن يخفى عليه، لكن الذي قوِيَ عندي أن هذا الحديث بخصوصه عند ابن جُرَيج عن عَطَاءَ الخُرَاساني وعن عَطَاء بن أبي رَبَاح جميعاً... وإلا فكيف يخفى على البخاري ذلك مع تشدُّده في شرط الاتصال واعتماده غالباً في العِلَل على عليٍّ بن المديني شيخِه، وهو الذي نبَّه على هذه القصة»(٢).

وتعقَّب العيني ابن حجر في جوابه هذا قائلاً: «فيه نَظَر لا يَخْفَى لأن تشدُّده في شرط الاتصال لا يستلزم الخفاءَ عليه أصلاً»(٣).

ورواية ابن جُرَيج عن عَطَاء الخُرَاساني ساقها البخاري ثانيةً في كتاب الطَّلاق إذ قال: «حدثنا إبْرَاهِيمُ ابنُ موسى: أخبرنا هِشَامٌ عن ابن جُرَيج، وقال عَطَاء: عن ابن عبَّاس: كان المشركُون على مَنْزِلَتَين...» الحديث(٤).

فالتَّعليل قائم في هذا الحديث بالعلة نفسها، ولم يَفُت العيني الإشارة إليها، ولكن العجيبَ أنه قَبِل هنا جواب ابن حجر فنقله وقال: «وأجيب بأنه

(١) عمدة القاري ١٣/ ٤٣٩.

(٢) فتح الباري ٩/ ٦٧٠.

(٣) عمدة القاري ١٣/ ٤٣٩.

(٤) صحيح البخاري ٣/ ١٨٩٨، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾[البقرة: ٢٢١] حديث (٤٩٨٢).

يجوزُ أن يكون الحديث عند ابن جُرَيج بالإسنادين لأن مثل ذلك لا يخفى على البخاري مع تشدُّده في شرط الاتصال»(١).

ولعل عبارة «أجيب» عند العيني تشير إلى أنه لم يقنع كثيراً بذلك الردِّ، وإنما حكاه نقلاً عن غيره، ولاسيما أن ابن حجر قال بعد تحقيقه في هذه المسألة:

«فهذا جواب إقناعي، وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السَّديد، ولابد للجَوَاد من كَبْوة»(٢).

على أن هذا لو سَلِمَ فإن معنى الحديث صحيح.

٢ ـ روى البخاري أحاديث للحَسَن البَصْري عن أبي بَكْرَةَ أُعِلَّت أسانيدها بالانقطاع: قال الدارقطني: «وأخرج البخاري أحاديثَ الحَسَن عن أبي بَكْرة منهَا الكسوف، ومنها «زَادَكَ اللهُ حِرصاً ولا تَعُد»، ومنها: «لا يُفْلح قومٌ ولَّوا أمرَهم امرأةً»، ومنها: «ابنِي هذا سَيِّد»، والحسن لا يروي إلا عن الأَحْنَف عن أبي بَكْرَة»(٣).

ـ أما حديث: «زَادَكَ اللهُ حِرصاً. . فقد رواه البخاري في كتاب صفة الصلاة فقال: «حدثنا مُوسى بن إسماعيل قال: حدثنا همَّامٌ عن الأعلم وهو زِياد عن الحَسَن عن أبي بَكْرَةَ أنه انْتَهَى إلى النبي ﷺ وهو راكعٌ. . .» الحديث(٤).

---

(١) عمدة القاري ١٤/ ٢٨٨.

(٢) هدي الساري ٥٣٤.

(٣) الإلزامات والتتبع ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٤) ١/ ٢٧١ باب إذا ركع دون الصف، حديث (٧٥٠).

فرواية الحَسَن عن أبي بَكْرة في هذا الحديث بالعنعنة لا بالتصريح بالتحديث ونحوه، فأُعِلَّ الحديث عند بعضهم.

وأجاب العيني على ذلك بتصريح الحسن بالتَّحديث في رواية النَّسائي، فقال: «ورُدَّ هذا الإعلال بما رواه النَّسائي: أخبرنا حُمَيد بن مَسْعدة عن يَزِيد بن زُرَيع قال: حدثنا سَعِيد عن زِيَاد الأَعْلَم قال: أخبرنا الحَسَن أن أبا بَكْرَة حدثه أنه دَخَل المَسْجِدَ... ولا تَعُد[1] [2].

ـ وأما حديث الكُسُوف فقد رواه البخاري فقال: «حدثنا عَمرو بن عَون قال: حدثنا خَالد عن يونُس عن الحَسن عن أبي بكرة قال: كنا عند رسول الله ﷺ فانكَسَفت الشمس...» الحديث[3].

قال العيني: «وفيه أن روايةَ الحسنِ عن أبي بَكْرة متَّصلةٌ عند البخاري، وهو من أفراد البخاري، وقال الدارُقْطني: هو مُرْسَل، وقال أبو الوليد في كتاب الجرح والتعديل: أخرج البخاريُّ حديثاً فيه «الحَسَن سمعت أبا بَكْرة»، فتأوَّله الدارقطني وغيره من الحفاظ على أنه الحَسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، لأن البَصْرِيَّ لم يسمع عندهم من أبي بكرة، والصحيح أن الحَسَن في هذا الحديث هو الحسنُ بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وكذا قال الداودي فيما ذكره ابن بطَّال»[4].

ومما يلاحظ على تحقيق العيني في تلك المسألة:

---

(١) سنن النسائي ٢/ ١١٨ كتاب الإمامة، باب الركوع دون الصف.

(٢) عمدة القاري ٤/ ٥٠٧.

(٣) ١/ ٣٥٣ كتاب الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس، حديث (٩٩٣).

(٤) عمدة القاري ٥/ ٢٩٧.

أولاً: إنَّ استشهاده لسماع الحَسَن من أبي بَكْرَةَ برواية النَّسائي حسنٌ، ولكن ذِكْر ما ورد في صحيح البخاري أَوْلى، فقد ورد تصريح الحسن بسماعه من أبي بكرة في مواضع متعدِّدة وهي:

- روى البخاري حديث أبي بكرة ذاته في الكُسُوف مُعَنْعَناً، ثم أَتْبَعَه بقوله: «وتابعه مُوسى، عن مُبَارك عن الحَسَن قال: أخبرني أبو بَكْرة، عن النبي ﷺ»(١).

قال ابن حجر: «فهذا مُعْتَمَدُه في إخراج حديث الحسن، وردُّه على من نَفَى أنه سمع من أبي بكرة باعتماده على إثبات من أثبته»(٢).

- وروى البخاريُّ حديثَ النبيِّ ﷺ: «إن ابْنِي هذا سَيِّد...» عن الحَسَن عن أبي بكرة في مواضع متفرِّقة في صحيحه صرَّح في موضعين منها بسماع الحَسَنِ من أبي بَكْرَة وذلك في: كتاب المناقب، إذ قال: «عن الحَسَنِ سمعَ أبا بَكْرة سمعتُ النَّبيَّ ﷺ»(٣).

وكتاب الصلح وفيه: «وقال الحسن: ولقد سمعت أبا بكرة يقول...».

وأورد البخاريُّ قولَ ابن المديني بعد حديثه في باب الصُّلح فقال: «قال لي - يعني عَلَيَّ بنَ عبدِ الله: إنما ثبت لنا سماعُ الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث»(٤).

وهذا القول - بلا شكّ - أشدُّ وضوحاً وإثباتاً لسماع الحسن من أبي بكرة.

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٤٦ كتاب الكسوف، باب قول النبي ﷺ «يخوف الله عباده بالكسوف» حديث (١٠٠١).

(٢) هدي الساري ص ٥٦٠.

(٣) صحيح البخاري ٣/ ١٣٦٩، باب مناقب الحسن والحسين حديث (٣٥٣٦).

(٤) صحيح البخاري ٢/ ٩٦٢، باب قول النبي ﷺ للحسن... حديث (٢٥٥٧).

ثانياً: أشار العيني إلى اتصال السند في حديث الكسوف ـ كما سبق ـ إذ قال: «فيه أن روايةَ الحسن عن أبي بكرة متَّصِلةٌ عند البخاري» لكنه نقل عن أبي الوليد الباجي قولاً يشكِّك في كون الحسن الراوي عن أبي بكرة الحسن البصريَّ وهو قوله: «فتأوَّله الدارقطني وغيره من الحفَّاظ على أنه الحسن بن علي. . .».

فالعيني اكتفى بالنقل عمَّن سبقه دون تحقيق وبيان لهذه المسألة المهمة وتمييز خطئها من صوابها، ولاسيما أن كلام الباجي يثير إشكالاً جديراً أن يُحَقَّق ولا يُتْرَكَ.

وقد بحث ابن حجر تلك المسألة مبيِّناً ما يلي:

ـ روى البخاري هذا الحديث في علامات النُّبوَّة من طريق إِسْرائيلَ بنِ موسى عن الحسن عن أبي بكرة[1]، والبيهقيُّ في الدلائل من رواية مُبارك بن فَضَالة، ومن رواية عَلِيِّ بن زيدٍ كلاهما عن الحسن عن أبي بكرة، وهؤلاء الثلاثة: إسرائيلُ بن مُوسى ومُبارك بن فَضَالة، وعليُّ بن زيد لم يُدْرِك واحدٌ منهم الحَسَن بن علي رضي الله عنه، فما فرَّ منه الباجي من الانقطاع بين الحسن البصري وأبي بكرة وقع فيه بين الحسن بن علي والراوي عنه.

ـ من تأمَّل سياق الحديث عند البيهقي تحقَّق ضعف هذا الحَمْل، ذلك أن في رواية البيهقي: «قال الحسن: فلما ولَّى، ما أُهْريق في سببه مَحْجَمَة دم» فالحسن القائل هو البصري، والذي ولى هو الحسن بن علي[2].

---

(١) صحيح البخاري ٣/ ١٣٢٨ كتاب المناقب، حديث (٣٤٣٠).

(٢) دلائل النبوة ٦/ ٤٤٣.

ـ إن ما نقله الباجيُّ عن الدارَقُطْني من أنه تأوَّلَ الحسن في هذا الحديث أنه ابنُ عليٍّ غير دقيق، قال ابن حجر: «ولم أَرَ ما نقله الباجي عن الدارقطني من أن الحسن هنا هو ابن علي في شيء من تصانيفه، وإنما قال في التتبُّع لما في الصَّحيحَين: «أخرج البخاري أحاديث عن الحسن عن أبي بكرة، والحسن إنما روى عن الأحنف عن أبي بكرة، وهذا يقتضي أنه عنده لم يسمع من أبي بكرة».

ـ أما موافقة الداودي لما ذهب إليه الباجي فقد بيَّن حقيقة مراده فقال: «وقد استشعر ابن التِّين خطأ الباجيِّ فقال: قال الداودي: الحسن مع قربه من النبي ﷺ بحيث تُوُفِّي النبي ﷺ وهو ابن سبع سنين لا يُشَكُّ في سماعه منه، وله مع ذلك صحبة، قال ابن التين: الذي في البخاري إنما أرادَ سماعَ الحَسَن بن أبي الحَسَن البَصْرِيّ من أبي بَكْرَة. قلت: ولعلَّ الداودي إنما أراد توهُّم من يتوهَّم أنه الحسن بن علي فدفعه بما ذكر، وهو ظاهر..» وإنما قال ابن المَدِينيِّ ذلك لأن الحَسَن كان يُرْسِل كثيراً عمَّن لم يلقَهُم بصيغة «عن» فخشي أن تكون روايتُه عن أبي بَكْرَة مُرْسَلَة، فلما جاءت هذه الرواية مصرِّحة بسماعه من أبي بَكْرَة ثَبَت عنده أنه سمعه منه، ولم أَرَ ما نقله الباجيُّ عن الدارقُطْني من أن الحَسَن هنا هو ابن عليٍّ في شيءٍ من تصانيفه، وإنما قال في «التتبع لما في الصحيحين»: أخرجَ البخاريُّ أحاديثَ عن الحَسَن عن أبي بَكْرة، والحَسَن إنما روى عن الأحنف عن أبي بكرة، وهذا يقتضي أنه عنده لم يسمع من أبي بكرة، لكن لم أَرَ من صرَّح بذلك ممن تكلَّم في مراسيل الحسن كابن المدينيِّ وأبي حاتم وأحمد والبزَّار وغيرهم، نعم كلام ابن المديني يُشْعِرُ بأنهم كانوا يحملونه على الإرسال حتَّى وقع هذا التَّصريح»(١).

---

(١) فتح الباري ١٣/ ٨١ ـ ٨٢.

فالحديث متصل على كل احتمال.

٣ ـ روى البخاري أحاديث فيها رواية بطريق المُكَاتبة، أعلَّها الدارقطني بالانقطاع.

ـ منها ما رواه البخاري فقال: «حدثنا مُسَدَّد: حدثنا يحيى، عن التَّيمي عن أبي عثمان قال: كنا مع عُتْبة، فكتب إليه عمر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «لا يُلْبَس الحريرُ في الدنيا إلا لم يُلْبَسْ منه شيءٌ في الآخرة»[(١)].

نقل العيني موضع الإعلال في هذا الحديث عن النووي فقال:

«وقال النووي: هذا الحديث مما استدركه الدارُقْطني على البخاري وقال: لم يَسْمَعْه أبو عثمان من عمر رضي الله عنه، بل أخبر عن كتابه»[(٢)].

ـ ومنها قوله: «حدثنا عبدُ اللهِ بنُ محمَّد: حدثنا مُعَاويةُ بنُ عمروٍ، حدثنا أبو إسحاقَ، عن موسى بنِ عُقبةَ، عن سالمٍ أبي النَّضْر، أن عبدَ الله بنَ أبي أوفى كتب فقرأته: إن رسول الله ﷺ قال: إذا لَقِيتُمُوهم فاصبِروا»[(٣)].

ـ أما الاستدراك على الحديث الأول فقد أجاب عليه العينيُّ من خلال نقله عن النووي في شرحه على صحيح مسلم إذ قال:

«وهذا الاستدراك باطل، فإن الصحيحَ جوازُ العمل بالكِتَاب وروايته عنه، وذلك معدود عندهم في المتصل، وكان النبي ﷺ يكتب إلى أمرائه وعماله»[(٤)].

---

(١) صحيح البخاري ٥/ ٢١٩٣ كتاب اللباس، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال حديث (٥٤٩٢).

(٢) عمدة القاري ١٥/ ٣٩ ونقله من شرح صحيح مسلم ٤/ ٢١٤١.

(٣) صحيح البخاري ٢/ ٩٥٧ ـ ٩٥٨ كتاب الجهاد، باب الصبر عند القتال، حديث (٢٦٧٨).

(٤) عمدة القاري ١٥/ ٣٩ ونقله من شرح صحيح مسلم ٤/ ٢١٤١.

لكن الرجوع إلى قول الدارقطني في التتبُّع يبين أنه رجع عن استدراكه ليبين أن المُكَاتبة حجَّة في الرواية إذ قال: «هذا لم يسمعه أبو عثمان من عمر، وهو مكاتبة وهو حجَّة في قبول الإجازة»[١].

وقد غاب ذلك عن العيني والنووي رحمهما الله ـ فيما يبدو ـ بينما لفت ذلك انتباه ابن حجر فقال في تعليقه على هذا الاستدراك: «وقد نبّه الدارقطني على أن هذا الحديث أصل في جواز الرواية بالكتابة عند الشَّيْخَين، قال ذلك بعد أن استدركه عليهما، وفي ذلك رجوعٌ منه عن الاستدراك عليهما»[٢].

ـ وأما الحديث الثاني فقد اكتفى العيني فيه بالنَّقل عن صاحب التلويح إذ قال: «هذا الحديث ليس من الكتابة في شيء، لأنه لم يكتب لسالم، إنما كانت الكتابة لعمرَ بنِ عبيد الله، فأخبر بالواقع، فصار وِجادةً فيها شَوْب من الاتصال»[٣].

والملحوظ أن العيني نقل الردَّ على استدراك الدارقطني دون بيان للاستدراك نفسه، والوقع أنَّ ذِكْرَ ذلك الاستدراك يوضِّح الفصلَ في تلك المسألة.

فقد قال الدارقطني في التتبُّع «وهو صحيحٌ حُجَّة في جواز الإجازة والمُكَاتبة لأن أبا النَّضرِ لم يسمع من ابن أبي أَوْفى، وإنما رواه عن كتابه، فهو حُجَّة في رواية المكاتبة»[٤].

---

(١) الإلزامات والتتبع ص ٢٦١.

(٢) فتح الباري ١٠/ ٣٥١.

(٣) عمدة القاري ١٠/ ١٢٧.

(٤) الإلزامات والتتبع ص ٣٠٥.

ثم إن المكاتبة التي ارتآها الدارقطني في الحديث، ونفاها صاحب التلويح قد تكون مُوَجَّهة بما قاله الحافظ ابن حجر في تحقيقه لهذا الاستدراك إذ قال: «. . .لكن يمكن أن يقال هنا إن رواية أبي النضر هنا تكون عن مولاه عُمَر بن عُبَيد الله عن كتاب ابن أبي أوفى إليه، ويكون أخذه لذلك عن مولاه عرضاً، لأنه قرأه عليه، لأنه كان كاتبه، فتصير والحالة هذه من الرواية بالمكاتبة كما قال الدارقطني»[1].

فثبت اتصال السند وزال الإشكال، والأمر ظاهر.

٤ ـ ومما أُعِلَّ بالانقطاع ما رواه البخاري فقال: «حدثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيب، قال ابن شِهاب: يُصَلَّى على كل مولود مُتَوَفَّىً، وإن كان لِغَيَّة. . . فإن أبا هريرة رضي الله عنه كان يحدث: قال النبي ﷺ: «ما مِنْ مولودٍ إلاّ يُولَد على الفِطْرة. . .» الحديث»[2].

هذا السند بيِّن الانقطاع، إذ لا خلاف في أن ابن شهاب لم يلقَ أبا هريرة رضي الله عنه، وهو ما أشار إليه العيني بقوله: «رواية ابن شِهَاب عن أبي هريرة منقطعة، لأنَّ ابنَ شهاب لم يسمع من أبي هريرة شيئاً ولا أدركه»[3].

فلِمَ ساق البخاري حديث أبي هريرة بهذا الإسناد المنقطع وقد رواه متصلاً عن الزهري عن أبي سَلَمَة بن عبد الرَّحمن عن أبي هريرة عقب المنقطع!!

رأى الإمام العيني أن السَّندَ هنا تميز بالعلوّ ظاهراً، إذ إن ابن شهاب تابعيٌّ وأبا هريرة صحابي، فصورة السند تُظْهِرُ تسلسلاً في الرواة، فعدّ ذلك علواً من

---

(١) هدي الساري ص ٥١٩.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٤٥٦ كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات، حديث (١٢٩٢).

(٣) عمدة القاري ٦/ ٢٤٣.

حيث قِلَّة الرواة فقال: «والبخاري لم يذكره للاحتجاج، إنما ذكر كلامه مسنداً لعلوه»(١).

وثمة وجه آخر لإيراد الرواية المنقطعة بيَّنَها ابنُ حَجَر بقوله: «وإنما أورد المنقطعة لقول ابن شهاب الذي استنبطه من الحديث»(٢).

والأمثلة على الأسانيد المنتقدة بالانقطاع عديدةٌ، أجاب العيني على أكثرها عن طريق الاعتبار ومقارنة الروايات والتحقيق في حياة الرواة وَوَفيَاتهم للتحقُّق من اتِّصال الأسانيد وردِّ الاستدراكات(٣).

ثانياً ـ التعليل بالمخالفة:

تعريف المخالفة: هي أن يروي الرُّواة عن شيخهم حديثاً، فيقع بينهم تَغَايُرٌ في سياق إسناده أو متنه، وذلك بسببِ كَثْرَة طُرُق الحديث أحياناً، واتِّساع الشَّيخ في الرواية، أو بسبب الوَهْم والغَلَط، على أن يكون مخرج الحديث واحداً(٤).

والسَّبيل إلى تمييز الصحيح من الروايات استيعابُ طُرُق الحديث، قال ابن مَعِين: «لو لم نكتُبِ الحديث من ثلاثين وجهاً ما عَقَلْناه» وقال الإمام أحمد: «الحديث إذا لم تُجْمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسِّر بعضُه بعضاً»(٥).

وتقع المخالفة في السَّند أو في المتن، ولكلٍ فروعٌ.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) فتح الباري ٣/ ٢٨٤.

(٣) انظر: ٢/ ١٤١ ـ ٣/ ٣١، ٩١، ٦/ ٤٣٦، ٧/ ٤٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ١٠/ ٥١٥، ١١/ ٦٣٩، ١٤/ ٢٠.

(٤) انظر: منهج الإمام البخاري ص ٢٥٩.

(٥) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢١٢.

١ ـ المخالفة في السند:

أ ـ الاختلاف في الوصل والإرسال:

وقد روى الإمام البخاري في صحيحه أحاديثَ اختلفت الرواية فيها بين الوصل والإرسال، وتتبَّعها الدارقُطْنيُّ وغيره، كما نبّه عليها الشُّرَّاح وناقشوها لأهميتها. خاصة مسألة الترجيح بينهما معتمدين على قواعد علمية ـ كما بينت آنفاً ـ.

واختلف أهلُ العلم فيما إذا رُوِيَ الحديث موصولاً تارةً ومرسلاً تارةً أخرى، هل الحكم للوصل أو للإرسال؟

ولابد أولاً من تقسيم الاختلاف إلى صورتين:

١ ـ إذا كان الذي أرسل ووصل واحداً، رواه مرَّةً كذا ومرَّةً كذا: ذهب قوم منهم ابن الصَّلاح والبرماوي إلى قبول الرواية الموصولة.

ومانع آخرون لأن ذلك موجب للريبة في المروِيِّ، وعدُّوا ذلك شرّاً من الاضطراب في السند لأن الراوي ناقَضَ نفسه فيه[1].

٢ ـ أما إذا وصل الحديثَ بعضُ الرواة وأرسله آخرُ ففي ذلك أقوال:

أ ـ الحكم لمن وصله: وهو الذي رجَّحه أهل الحديث منهم الخَطيب البغداديَّ إذ قال: «ومنهم من قال: الحكم للمسند إذا كان ثابت العدالة ضابطاً للرواية، فيجب قبول خبره، ويلزم العمل به وإن خالفه غيره، وسواء كان ذلك المُخَالِف له واحداً أو جماعة، وهذا القول هو الصَّحيح عندنا، لأن إرسالَ الرَّاوي للحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له»[2].

---

(١) انظر: علوم الحديث ص ٧١ وفتح المغيث ١/ ٢٠٠ وتوضيح الأفكار ١/ ٣٣٩.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ٤٥١.

وتبعه على ذلك ابن الصلاح فقال: «وما صحَّحه هو الصحيح في الفقه وأصوله»[١].

ب ـ الحكم لمن أرسله: وعزاه الخطيب للأكثر من أهل الحديث.

قال السَّخاوي: «فسلُوكُ غيرِ الجادة دالٌّ على مزيد التحفُّظ، وقيل: إن الإرسال نوع قدح في الحديث فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل»[٢].

ج ـ الحكم للأكثر: فإن كان عددُ الذين أرسلوه أحفظَ من الذين وصلوه فالحُكْمُ للإرسال وبالعكس.

د ـ الحكم للأحفظ: فإن كان من أرسله أحفظَ من الذي وصله فالحكم للمُرْسَل، ولا يقدح ذلك في عدالة الذي وصله[٣].

والذي درج عليه الإمام العيني في ترجيحاته قبولُ زيادة الثقة، وذلك واضح من خلال وقوفه على بعض المواضع التي اختلفت فيها الرواية بين الوصل والإرسال.

ـ ومن الأمثلة على ذلك: ما رواه البخاريُّ في كتاب الأَيمان والنُّذور قال: حدثنا مُوسى بن إِسْماعيلَ: حدثنا وُهَيبٌ، حدثنا أَيُّوبُ، عن عِكْرِمةَ عن ابن عباس قال: بينا النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم...» الحديثِ.

---

(١) علوم الحديث ص ٧١ وانظر فتح المغيث ١/ ٢٠٠، والنكت ٢/ ٦٠٣، وتوضيح الأفكار ١/ ٣٣٩.

(٢) فتح المغيث ١/ ٢٠١.

(٣) انظر: الكفاية في علم الرواية ص ٤٥٠، والموقظة في علم الحديث ص ٥٢ ـ ٥٣، وتوضيح الأفكار ١/ ٣٤٣.

قال عبد الوهَّاب: حدثنا أيُّوبُ عن عكرمة عن النبي ﷺ[١].

فطريق وُهَيب موصولة وطريق عبد الوهَّاب الثقفي مرسلة، فأيُّهما أرجح؟.

ذهب العيني إلى ترجيح الموصول بقوله: «واختلفوا في مثل هذا، فقال الأكثرون: إن الموصول أرجح لزيادة العلم من واصله»[٢].

وهذا الرأي متعقَّب عند ابن حجر إذ قال: «وقد يتمسَّك بهذا من يرى أن الثقات إذا اختلفوا في الوصل والإرسال يُرَجَّح قول من وصل لما معه من زيادة العلم، لأن وَهَيباً وعبدَ الوَهّاب ثقتان وقد وصله وُهَيب وأرسله عبد الوهَّاب، وصحَّحه البخاري مع ذلك، والذي عرفناه بالاستقراء من صنيع البخاري أنه لا يعمل في هذه الصورة بقاعدة مطَّرِدة، بل يدورُ مع التَّرجيح إلا إن استَووا فيُقَدَّم الوصل، والواقع هنا أن من وصله أكثر ممن أرسله[٣].

ـ ومن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه فقال: «حدَّثني عَبْدُ العَزِيزِ بنُ عبدِ الله قال: حدثني محمَّدُ بنُ جَعْفَر، عن مُحَمَّدُ بن عَمرو بن حَلْحَلَة الدِّيْلي، عن وَهْب بن كَيْسان أبي نُعيم، عن عُمَر بن أبي سَلَمة، وهو ابن أمِّ سلمة زوج النبي ﷺ قال أَكَلْتُ يَوماً معَ رسولِ اللهِ ﷺ طعاماً..» الحديث. ثم أرسله عن وَهْب فقال:

«حدَّثنا عبدُ الله بن يُوسف: أخبرنا مالكٌ عن وَهْب بنِ كَيْسان أبي نُعَيم قال: أُتي رسول الله ﷺ بطعام ومعه رَبِيبُه عُمَرُ بنُ أبي سَلَمة...»[٤].

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ٢٣٠٨ باب النذر فيما لا يملك وفي معصية، حديث (٦٣٢٦).

(٢) عمدة القاري ١٥/ ٧٤٦.

(٣) فتح الباري ١١/ ٧٢٢ وقال في الهدي بعد ذكر تتبع الدارقطني: «قلت: قد أشار البخاري إلى الخلاف فيه واعتمد حديث وهيب لحفظه» ص ٥٣٩.

(٤) صحيح البخاري ٤/ ١٩٣٠ كتاب الأطعمة، باب: الأكل مما يليه، حديث (٥٠٦٢ - ٥٠٦٣).

وهذه الطريق المرسلة صحيحةٌ لذلك استجاز البخاريُّ روايتَها في صحيحه كما أشار لذلك العيني، لكنَّ الطريقَ الموصولةَ مقدَّمةٌ عند البخاري لثبوت سماع وَهْب من الصحابي، ولكنَّ مالكاً أرسله وقصر بإسناده. قال العيني: «لمَّا تبيَّن بالطريق الذي قبله صحَّة سماع وَهْب بن كَيْسان من عُمَر بن أبي سَلَمة تحقَّق أنه موصول في الأصل، وأن مالكاً قَصَر بإسناده حيث لم يصرِّح بوصله، فاستجاز إخراجه»[(١)].

واللافت في بحث العيني لمسألة الاختلاف أنه مُخْتَصَرٌ مُقْتَصَرٌ فيه على بيان موضع الاختلاف دون ترجيح لأحد الوجهين أو حتَّى ذكر الاستدراك على البخاري لإيراده الطريقين. ومن ذلك ما رواه البخاري في كتاب الهِبَة فقال:

«حدثنا مُسَدَّد قال: حدثنا عِيسَى بنُ يُونُس عن هِشَامٍ عن عُرْوَةَ عن عَائِشَةَ رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يَقْبَلُ الهديَّة ويُثيبُ عليها».

ثم قال: «لم يذكر وكيعٌ ومُحاضِر عن هشامٍ عن أبيه عن عائشة»[(٢)].

فالبخاري أشار إلى أن الحديث رُوي من وجهين: موصولاً من رواية عيسى بن يونس، ومرسلاً من روايةَ وكيع ومُحَاضِر.

فعيسى بن يونس متفرِّد من بين الرواة بوصل هذا الحديث، قال العيني: «أشار البخاريُّ إلى أنَّ عيسى بنَ يونس تفرَّد بوصل هذا الحديث عن هشام. . .

وقال الترمذي: لا نعرف هذا الحديث مرفوعاً إلا من حديث عيسى بن يونس، وكذا قال البزَّار، وقال الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: تفَّرد بوصله عيسى بن يونس وهو عند الناس مُرْسَل»[(٣)].

---

(١) عمدة القاري ١٤/ ٣٨٩، وانظر هدي الساري ص ٥٣٥.

(٢) صحيح البخاري ٢/ ٩١٣ كتاب الهبة، باب المكافأة في الهبة، حديث (٢٤٤٥).

(٣) عمدة القاري ٩/ ٤٠٠، انظر: سنن الترمذي ٤/ ٣٣٨، وشرح علل الترمذي ٢/ ٤٨٧.

فما المرجَّح عند البخاري من الروايتين؟

لم يحكم العيني بشيء، أما ابن حجر فقال: «رجَّح البخاري الرواية الموصولة بحفظ رواتها»(١) وكأن الإمام العيني اكتفى بمواضع أخرى اعتمد فيها على قبول زيادة الثقة.

- ومثل ذلك ما رواه البخاري في كتاب الطبِّ فقال:

«حدَّثني مُحَمَّد بن خَالد، حدثنا مُحَمَّد بن وَهْب بن عطيَّة الدِّمَشقي، حدثنا مُحَمَّد بن حَرْب حدثنا مُحَمَّد بن الوَلِيد الزُّبَيْدي، أخبرنا الزُّهْري، عن عُرْوة بن الزُّبير، عن زَيْنَبَ بنتِ أبي سَلَمَة، عن أم سَلَمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ رأى في بيتها جاريةً. . .» الحديث.

«وقال عَقِيل عن الزهري أخبرني عروةُ عن النبي ﷺ، تابعه عبد الله بن سالم عن الزُّبَيدي»(٢).

ذكره الدارَقُطْني في تتبُّعاته، وحكى فيه الخلاف في سنده وصلاً وإرسالاً، ولم يحكم فيه بشيء(٣).

وكذلك اكتفى العيني بالإشارة إلى إرسال الطريق الأخرى وقال: «هذا تعليقٌ مُرْسَلٌ لم يذكر في إسناده زينب ولا أم سلمة. وروى رواية عَقِيل عبد الله ابن وَهْب عن أبي لَهِيعَة عن عَقِيل»(٤).

---

(١) هدي الساري ص ٥١٨.

(٢) صحيح البخاري ٤/ ٢٠٣٧ كتاب الطب، باب رقية العين، حديث (٥٤٠٧).

(٣) انظر: الإلزامات والتتبع ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٤) عمدة القاري ١٤/ ٧١٩.

والبخاري رجَّح الموصولة لذلك قدَّمها، ووضّح الحافظ ابن حَجَر القرائن بقوله:

«واعتَمَد الشَّيْخان في هذا الحديث على رواية الزُّبيدي لسلامتها من الاضطراب، ولم يلتفت إلى تقصير يونس فيه، وقد روى التِّرمذي من طريق الوَليد بن مسلم أنه سمع الأوزاعي يفضِّل الزُّبيديَّ على جميع أصحاب الزهري ـ يعني في الضبط ـ، وذلك أنه كان يلازمه كثيراً حَضَراً وسَفَراً، وقد تمسَّك بهذا من زعم أن العمدة لمن وَصَل على من أَرْسَل لاتِّفَاق الشيخَين على تصحيح الموصول هنا على المُرْسَل، والتَّحقيق أنهما ليس لهما في تقديم الوصل عملٌ مطَّرِد، بل هو دائرٌ مع القرينة، فمهما ترجَّح بها اعتمداه، وإلاَّ فكم من حديث أعرضا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله»(١).

وهكذا نجد الإمامَ العينيَّ في سائر المواضع من الاختلاف يكتفي بالإشارة إلى الوصل والإرسال، دون تفصيل أو ترجيحٍ أو تحقيقٍ لمذهبِ الإمام البخاريِّ في الحكم في ذلك(٢).

وذلك لما ذكرنا أنه اكتفى بالتصريح بالقاعدة في بعض المواضع، فلم يرَ الإعادة.

ب ـ الاختلاف في الرفع والوقف:

فقد يروي الحديث بعض الثقات مرفوعاً وبعضهم موقوفاً، وللعلماء في الحكم على الراجح مذاهب:

---

(١) فتح الباري ١١/ ٢٤٩، وانظر: شرح علل الترمذي ٢/ ٤٨٢.

(٢) انظر: عمدة القاري ٦/ ٣٣١، ٧/ ٦٠٠، ٦٠١، ٩/ ٦٦، ١٢/ ٤٤، ٣١٣، ١٣/ ١٩٤، ١٤/ ٢٧٨، ٥٢٠.

- الحكم للرفع لأنه رواية مُثْبِت، وغيره ساكت، والمثبِت مُقَدَّمٌ عليه لأن معه زيادة علم.

- الحكم لمن وَقَف. حكاه الخطيب عن أكثر أهل الحديث.

- إذا روى راوٍ حديثاً تارة مرفوعاً وتارةً موقوفاً فالحكم للرفع لأن معه في حالة الرفع زيادة، وصحَّح ذلك ابن الناظم وقال: هذا هو المرجح عند أهل الحديث.

لكن المحققِّين من المتأخرين ذهبوا إلى أن الترجيح دائر مع القرائن التي تثمر الظن، وبها يرجح الوقف تارة، والرفع تارة أخرى(١).

وفي صحيح البخاري جملةٌ من أحاديث رُوِيت من طرقٍ مرفوعةٍ ومن أخرى موقوفة، وبيَّن البخاري الخلاف فيها فرواها بوجوهها المختلفة، وهذا مما وقف عليه الدَّارقُطْني في تتبُّعاته على الصحيح.

ومن الأحاديث التي اخْتُلِف فيها بين الوَقْف والرَّفْع:

- ما رواه الإمام البخاريُّ فقال: «حدثنا مُحَمَّد بن المُثَـنَّى قال: حدثنا حُسَين بن الحَسَن قال: حدثنا ابنُ عون عن نافعٍ عن ابن عمر قال: «اللهم بارِك لنا في شَامِنا ويَمَنِنَا. . .» الحديث(٢).

ورواه في كتاب الفتن مرفوعاً إلى النبي ﷺ فقال: «حدثنا عَلِيُّ بـن عبد الله،

(١) انظر: الكفاية ص ٤١١، وعلوم الحديث ص ٦٥، والنكت ٢/ ٦١٠ ـ ٦١١ وفتح المغيث ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٧، وتوضيح الأفكار ١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٥١ كتاب الاستسقاء، باب ما قيل في الزلازل والآيات، حديث (٩٩٠).

حدثنا أَزْهَرُ بن سَعد، عـن ابـن عَوْن عـن نَافِع عن ابن عمر قال: ذكر النبي ﷺ: «اللهُمَّ بارِكْ لنا في شَامِنا. . .» الحديث(١).

فالبخاريُّ إذن روى الحديثَ بالوجهين ليبيِّن الفرق بين روايتَي ابن عَوْن. قال العيني: «قال الحُمَيدي: اختُلف على ابن عَوْن فيه، فرُوي عنه مسنداً، ورُوي عنه موقوفاً على ابن عمر من قوله، والخلاف إنما وقع من حُسَين بن الحَسَن، فإنه هو الذي روى الوقف، وأما أَزْهَر السَّمَّان وعُبيد الله بن عبد الله بن عُتْبة فروياه عن ابنِ عونٍ عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ، فذكره، وفي رواية: ذكر النبي ﷺ» وذكر الحديث(٢).

والحكم على الحديث بالوقف أو بالرَّفع يترجَّح بالقرائن، وذلك ما بينّه العيني من خلال نقله لأقوال العلماء:

«وقال ابن التِّين: قال الشيخ أبو الحسن: سَقَط من سَنَدِه «ابنُ عمر عن النَّبي ﷺ»، وهذا لفظ النبيِّ ﷺ لأن مثل هذا لا يُدْرى بالرأي، وقال النَّسَفي: قال أبو عبد الله: هذا الحديث مرفوعٌ إلى النبي ﷺ إلاَّ أن ابن عَون كان يُوْقِفه»(٣).

وفي سائر الأحاديث التي رُوِيت بالوجهين ـ الرفعِ والوقفِ ـ نجد العيني مائلاً إلى الاختصار والاقتصار على الإشارة إلى الطريق المرفوعة والأخرى الموقوفة دون ترجيحٍ لإحداهما.

ـ ومن ذلك ما رواه البخاري في كتاب المغازي فقال: «حدثنا مُسَدَّد قال: حدثنا يَحْيى بن سعيد القَطَّان، عن يَحيى بن سَعِيد الأنصاريّ، عن القاسمِ بن

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ٢٤٣٨ باب قول النبي ﷺ: الفتنة من قبل الشرق حديث (٦٦٨١).

(٢) عمدة القاري ٥/ ٢٩١.

(٣) المصدر السابق.

مُحَمَّد عن صَالح بن خَوَّات، عن سهل بن أبي حَثْمَة قال: يقومُ الإمامُ مُسْتقبِلَ القِبْلَة. . . الحديث»[1].

قال العيني: «هكذا ذكره موقوفاً، وهكذا أخرجه البخاري بعد حديث من طريق ابن أبي حازم عن يَحْيى بنِ سعيدٍ الأنصاري، وأورده من طريق عبد الرَّحْمن ابنِ القاسم عن أبيه مرفوعاً».

والرِّواية المرفوعة التي أشار إليها العيني رواها البخاريُّ عَقِبَ الموقوفة، قال: «حدَّثنا مُسَدَّد، حدثنا يحيى عن شُعبةَ عن عبدِ الرحمنِ بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خَوَّات عن سَهل ابن أبي حَثْمة عن النبي ﷺ».

قال العيني: «هذا طريق آخر مرفوعٌ أخرجه عن مُسَدَّد عن يَحيى القطَّان عن شُعبةَ عن عبدِ الرَّحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن محمَّد بن أبي بَكْر. . .»[2].

هكذا اكتفى العينيُّ في هذا الموضع وفي غيره بالإشارة إلى الوقف أو الرفع دون تعليق على ذلك أو إضافة فائدة، اللهم إلا بيان أسماء الرواة في الطرق المتعددة.

ونقول هنا كما قلنا سابقاً: لعلَّ العينيَّ اكتفى بإشارته إلى ترجيح الزِّيادة فمال إلى الاختصار.

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ١٥١٤ باب غزوة ذات الرقاع، حديث (٣٩٠٢).

(٢) عمدة القاري ١٢/ ١٦٤.

وقد رجح الإمام ابن حجر في هذا الحديث الرفع على الوقف فقال: «وأما تعارض الرفع والوقف في حديث سهل فالرفع مشهور عنه» هدي الساري ص ٥٢٧.

ج ـ الاختلاف في زيادة راوٍ أو حذفه:

ويبحث هذا الاختلاف في النوع المسمَّى: «المَزِيد في مُتَّصِل الأسَانيد» وتعريفه:

أن يُروى الحديثُ من وَجهين متَّصلَين، في أحدهما زيادة راوٍ لا يُذكر في الآخر.

والحكم بالزِّيادة في هذا النوع صعبٌ يقف على حافة النَّقد وخَطَرِ الانتقاص بأن يكون الرَّاوي قد سمع من الشخص الزَّائد، ثم طلب العلوَّ فسمعه من الشَّيخ الأعلى مباشرةً، وقد وقع ذلك في أحاديث كثيرة، لكنَّا نستأنس في هذه الحال بالقَرَائن[1].

ويكون الحكم وفقاً لتلك القرائن: إمَّا بترجيح الطَّريق الزائدة والحكم على الناقصة بالوهم، أو العكس، أو الحكم بصحة الطريقتين.

وفي صحيح البخاري من هذا النوع طائفةٌ من الأحاديث أُعِلَّ بعضُها بالاختلاف، ودُفِع كثير من الإعلال بالترجيح أو التوفيق.

وقد وقف العيني على كثير من تلك الأحاديث المرويَّة بوجهين مختلفين مبيِّناً موضع الاختلاف ووجهَ الحكم.

ـ ومن ذلك: روى الإمام البخاري حديثَ عبدِ الله بنِ عبَّاس رضي الله عنهما في المُعَذَّبين في القبر من طريقتين:

أولهما: عن مَنْصُور عن مُجَاهد عن ابن عباس[2].

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٦٥.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٨٨ كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، حديث (٢١٣)، و٥/ ٢٢٥٠ كتاب الأدب، باب النميمة من الكبائر، حديث (٥٧٠٨).

وثانيهما: عن الأَعْمَش عن مجاهد عن طَاوُس عن ابن عبَّاس، فزاد فيه طاوساً[1].

وقد حكى الدَّارَقُطْني الاختلاف الحاصل في هذا السَّند من غير حكم فيه[2].

وذهب العينيُّ إلى تصحيح الطَّريقين معاً بالقرائن التالية:

أ ـ «إخراج البخاري بهذين الوجهين يقتضي أن كلَيهما صحيحٌ عنده، فيُحْمَل على أن مجاهداً سـمعه من طاوس عن ابن عباس، وسمعه أيضاً من ابن عبَّاس بلا واسطة، أو العكس».

ب ـ «ويؤيد ذلك أن في سياقِ مُجَاهد عن طاوس زيادةً على ما في روايته عن ابن عباس، وصرَّح ابنُ حبان بصحة الطريقتين معاً»[3].

ج ـ «قال التِّرمذي: رواية الأعمش أصحُّ[4]، وقال التِّرمذيُّ في العِلَل: سألت محمَّداً أيُّهما أصح؟ فقال: رواية الأعمش أصحُّ[5]... فحديثُ الأعمش أصحُّ، والأصح يستلزم الصَّحيحَ على ما لا يخفى».

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٨٨ كتاب الوضوء، باب ما جاء في غسل البول، حديث (٢١٥)، و١/ ٤٥٨ كتاب الجنائز، باب الجريد على القبر، حديث (١٢٩٥) وباب عذاب القبر من الغيبة والبول حديث (١٣١٢)، و٥/ ٢٢٤٩ كتاب الأدب، باب الغيبة، حديث (٥٧٠٥).

(٢) انظر: الإلزامات والتتبع ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥.

(٣) صحيح ابن حبان ٧/ ٣٩٩، ذكر الإخبار عن الشيء الذي يجب على المرء توقيه، حديث (٣١٢٩).

(٤) سنن الترمذي ١/ ١٠٣.

(٥) علل الترمذي ص ٤٢.

د ـ «يـؤيِّـده أن شعبة بن الحجاج رواه عن الأعمش كما رواه منصور، ولم يذكر طاوساً»[١].

قال د. عتر: «إن البخاريَّ أخرج الحديث على الوجهين إشارة إلى أنه لا مطعن على الحديث بسبب هذا الاختلاف، خصوصاً أن الحديث كيفما دار دار على ثقة»[٢].

وقد أخرج الإمام البخاريُ أحاديثَ لأبي هُرَيرة رضي الله عنه من طريق سعيد المَقْبُري، بوساطة أبي سعيد المَقْبُري تارةً، وبرواية سعيد عن أبي هريرة تارة أخرى وأعلّها الدَّارَقُطْني وغيره، وقد نبَّه العيني إلى ذلك رادّاً الأمر إلى تصحيح كِلاَ الطَّريقين بما يدخل في باب المَزِيد في مُتَّصل الأسانيد، اعتماداً على عدالة الرواة وضبطهم.

ـ ومن ذلك ما رواه فقال: «حدثنا آدمُ قال: حدثنا ابن أبي ذِئْبٍ، قال: حدثنا سعيد المَقْبُري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «لا يَحلُّ لامرأة تؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ. . .» الحديث.

«تابعه يحيى بن أبي كَثِير وسُهَيل ومالك عن المَقْبُري عن أبي هريرة رضي الله عنه[٣].

فالحديث رُوِيَ من وجهين: الأول بذكر أبي سَعيد في السَّند، والآخر بحذفه.

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٥٩٣.

(٢) في حاشيته على شرح علل الترمذي ٢/ ٥٢٧.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٣٦٩ أبواب تقصير الصلاة، باب في كم يقصر الصلاة، حديث (١٠٣٨).

وقد استدرك الدارقطني على البخاري الاختلاف في تينك الروايتين[١]، وذهب العيني إلى تصحيحهما اعتماداً على قبول زيادة الثقة ولا سيما أنها تَقَوَّت بمتابعة اللَّيثِ لابن أبي ذِئْبٍ على الزيادة.

قال العيني: «ولكن في رواية الشَّيخين عن أبيه زيادة من الثِّقة وهي مقبولةٌ، وقد وافق ابنَ أبي ذئب على قوله عن أبيه الليثُ بن سعد في رواية أبي داوُدَ عنه، قال: «حدثنا قُتَيبةُ بنُ سَعيد قال: حدثنا الليثُ بن سَعْدٍ عن سَعيدٍ بن أبي سَعيدٍ عن أبيه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحلُّ لامرأةٍ مسلمةٍ تسافرُ. . .»[٢]، والليثُ وابنُ أبي ذئبٍ من أثبت الناس في سعيد»[٣].

وتصحيح الروايتين قائمٌ على تصحيح السَّمَاعَين من الراوي الواحد، والرواية بنزولٍ تارة وعلوٍّ تارة.

قال العيني بعد ذكر وجوه الاختلاف: «وقد رأيتَ الاختلافَ الظاهرَ بين الحُفَّاظ في ذكر أبيه، فلعلَّه سمعه من أبيه عن أبي هريرة، ثم سمع عن أبي هريرة نفسِه، فرواه تارةً كذا، وتارةً كذا، وسماعُهُ من أبي هريرة صحيحٌ»[٤].

ـ ونظيره ما رواه الإمام البخاريُّ من حديث أبي هريرة في المسيء صلاته من طرقٍ متعدِّدة، روى الأول في كتاب صفة الصلاة فقال: «حدثنا مُحَمَّد بن بشَّار، قال: حدثنا يَحيى عن عُبَيد الله قال: حدثني سَعيد بن أبي سعيد عن أبيه

(١) الإلزامات والتتبع ص ١٣٤.

(٢) سنن أبي داود ٢/ ١٤٠ كتاب المناسك، باب في المرأة تحج بغير محرم، حديث (١٧٢٣).

(٣) عمدة القاري ٥/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

(٤) عمدة القاري ٥/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ دَخَلَ المَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى...» الحديث[١] فأثبت فيه أبا سعيد.

ورواه في كتاب الاستئذان فقال: «حدَّثنا إسحاقُ بنُ مَنْصُور، أخبرنا عبد الله ابن نُمَير، حدثنا عُبَيد الله عن سَعِيد بن أبي سَعِيد المَقْبُري عن أبي هُرَيرة رضي الله عنه أن رجلاً دَخَلَ المَسْجِدَ...»[٢] الحديث.

وفي الأيمان والنُّذور: «حدثني إسْحَاق بن مَنْصُور، حدثنا أبو أُسَامة، حدثنا عُبَيد الله بن عمر عن سَعِيد بن أبي سَعِيد، عن أبي هُرَيرَة، أن رجلاً دَخَلَ المَسْجِدَ...»[٣].

فرواية يحيى بن سعيد فيها زيادة (أبي سعيد) خلافاً لرواية عُبَيد الله، وكلاهما ثقتان.

وقد بيَّن العيني ذلك نقلاً عن الدَّارَقُطْني فقال: «قال الدَّارَقُطْني: خالف يحيى فيه جميعَ أصحابِ عُبيد الله، لأنهم كلَّهم رووه عن عُبَيد الله عن سعيد عن أبي هريرة، ولم يذكروا أباه»[٤]، وقال التِّرمذي: وروى ابن نُمَير هذا الحديث عن عبيد الله عن سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة، ولم يذكروا فيه: «عن أبيه عن أبي هريرة، ورواية يحيى بن سَعِيد عن عُبيد الله بن عمر أصح، وسعيد المَقْبُري قد سمع من أبي هريرة وروى عن أبيه عن أبي هريرة»[٥]، وقال أبو داود: حدثنا القَعْنَبي أخبرنا أَنَس ـ يعني ابن عِيَاض ـ وأخبرنا ابن المُثَنَّى، فقال:

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٦٣، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، حديث (٧٢٤).

(٢) صحيح البخاري ٥/ ٢٣٠٧ باب من ردَّ فقال: عليك السلام، حديث (٥٨٩٧).

(٣) صحيح البخاري ٦/ ٢٤٥٥، باب إذا حنث ناسياً في الأيمان، حديث (٦٢٩٠).

(٤) الإلزامات والتتبع ص ١٣١.

(٥) سنن الترمذي ٢/ ١٠٤.

حدثني يحيى بن سعيد عن عُبَيد الله، وهذا لفظ ابن المُثَـنَّى، قال: حدثني سَعِيد ابن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، فذكر الحديث، ثم قال القعنبي: عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة»[١].

ونقل العيني تصحيح رواية يحيى ذات الزيادة عن الدارقطني فقال: «يحيى حافظ يعتمد على ما رواه فالحديث صحيح»[٢].

يُضَاف إلى ذلك إثباتُ عُلَماء الرجال سَمَاعَ سعيدٍ المقبريِّ عن أبيه عن أبي هريرة، وسماعه من أبي هريرة دون واسطة[٣].

قال الحافظ العلائي: «سمع من أبي هريرة، ومن أبيه عن أبي هريرة، وما كان من حديثه مُرْسَلاً عن أبي هريرة فإنه لا يضر لأن أباه الواسطة»[٤].

- ومن ذلك ما أخرجه الإمام البخاري في كتاب فضائل القرآن من حديث حَجَّاج بن مِنهال، حدثنا شُعْبة قال: أخبرني عَلْقَمة بن مَرْثَد، سمعت سعد بن عُبَيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي عن عثمان بن عَفَّان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «خيرُكُم مَنْ تَعَلَّمَ القرآنَ وعَلَّمَهُ»[٥].

---

(١) سنن أبي داود ١/ ٢٢٦ كتاب الصلاة، باب طول القيام، حديث (٨٥٦).

(٢) عمدة القاري ٤/ ٤٥٤.

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ ١/ ١١٦ وتهذيب التهذيب ٤/ ٣٤.

وفي تحقيق ابن حجر للروايتين تبيان لصحة الطريقتين كلتيهما، قال في الفتح: «فأما رواية يحيى لأنها زيادة حافظ، وأما الرواية الأخرى فلكثرة الرواة، وكذا فإن سعيداً لم يوصف بالتدليس، وقد ثبت سماعه من أبي هريرة، ومن ثمَّ أخرج الشيخان الطريقتين ٢٠٠/ ٥٣٢.

(٤) تحفة التحصيل ١/ ١٢٧.

(٥) صحيح البخاري ٤/ ١٩١٩، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، حديث (٤٧٣٩).

ثم أورد طريقاً أخرى للحديث عن سُفيان برواية عَلْقَمة عن أبي عبد الرحمن فقال: «حَدَّثنا أبو نُعَيم، حدثنا سُفْيان، عن عَلْقَمةَ بِن مَرْثَد، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي عن عُثْمان بن عَفَّان، قال: قال النبي ﷺ: «إن أفضَلَكُم من تَعَلَّم القرآن وعَلَّمَه»(١).

قال الإمام العيني في التَّوفيق بين الطريقتين: «وأخرجَ البخاري الطَّريقتين، فكأنه ترجَّح عنده أنهما جميعاً محفوظان، وعدُّوا رواية شعبة من المَزِيد في مُتَّصل الأسانيد، ويُحمَل على أن عَلْقَمة سمعه أولاً من سعد، ثم لقي أبا عبد الرحمن فَحَدَّثه به، أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن، فثبت فيه سعد»(٢).

وهكذا فالحكم بالتَّصحيح على الطرق المختلفة للحديث الواحد قائمٌ على ثبوت شرط الاتِّصال من الثِّقاتِ رُوَاةِ الأحاديث، وإلى ذلك ذهب الإمام العيني أسوةً بغيره من العلماء، والأمثلة على ذلك في العمدة كثيرة(٣).

د ـ الاختلاف في تسمية شيخ الراوي:

فقد يُرْوَى الحديث من وجهين يختلف الرُّواة فيهما في تسمية من روى عنه شيخهم أو من فوقه، وبمقارنة الروايات وتَتَبُّع القرائن يرجح تصحيح الطريقتين أو إحداهما.

ـ ومن ذلك ما رواه الإمامُ البخاريُّ في كتاب التَّوحيد قال حدثنا محمَّد بن يُوسُفَ قال: حدثنا سُفْيان عن عَمرو بن يَحيى عن أبيه عن أبي سَعِيدٍ الخُدْري عن النبي ﷺ: قال «يُصْعَقُون يومَ القِيامة . . .» الحديث.

---

(١) الباب نفسه حديث (٤٧٤٠).

(٢) عمدة القاري ٣/ ٥٦٩.

(٣) انظر: ٢/ ١٤١، ٢/ ١٩٢، ٢٠٥، ٣/ ٩١، ٤/ ٤٤٦، ٥/ ٥٠٤، ٦/ ١٧٨ ـ ١٧٩، ٧/ ٤٧٠، ٨/ ٤٥٥، ١٠/ ١٩٧.

وقال الماجِشُون: عن عبد الله بن الفَضل عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «فأكونُ أولَ من يُبْعث...»[(١)].

تعَّقب أبو مسعود الدمشقي البخاريَّ في روايته الحديث عن أبي سَلَمة، فقال ـ كما نقل عنه العيني ـ: «إنما روى الماجِشون هذا عن عبد الله بن الفَضْل عن الأَعْرَج لا عن أبي سَلَمَة»[(٢)].

ورواية عبد الله بن الفَضْل عن الأَعْرَج وصلها البخاري في كتاب الأنبياء فقال: «حدثنا يَحيى بن بُكير عن اللَّيث عن عبدِ العزيز بن أبي سَلَمة (الماجشون) عن عبد الله بن الفَضْل عن أبي هريرة»[(٣)].

أما رواية ابن الفَضْل عن أبي سَلَمة فهي معلَّقة كما هو مبيَّن من السند، وتوهيم أبي مسعود الدِّمَشقي للإمام البخاري في رواية الحديث عن أبي سَلَمة ردَّه العينيُّ مصحِّحاً كِلْتَا الرِّوايتين:

«وأُجيبَ عن هذا بأنَّ لعبد الله بنِ الفَضْل في هذا الحديث شيخين، والدَّليل عليه أنَّ أبا داود الطَّيَالسي أخرج في مسنده عن عبد العزيز بن أبي سَلَمة عن عبد الله بن الفَضْل عن أبي سَلَمة طرفاً من هذا الحديث[(٤)]، وبهذا يرد أيضاً على من قال: إن البخاري جزم بهذه الرواية وهي وهم. قلت: إنما جزم بها بناء

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ٢٥٣٩، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾[هود: ٧] حديث (٦٩٩١).

(٢) عمدة القاري ١٦/ ٦٢٤.

(٣) صحيح البخاري ٢/ ١١٦٧ باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[الصافات: ١٣٩] حديث (٣٢٣٣).

(٤) مسند الطيالسي ١/ ٣١٢، حديث (٢٣٦٦).

على الجواب المذكور، فلذلك قال: «قال الماجشون»، وإلا فعادته إذا كان مثل هذا غيرَ مجزومٍ عنده يذكره بصيغة التَّمريض»[١].

كما قرَّر الحافظ ابن حجر بأن جزم البخاري سليم على أي احتمال، فقال:

«وظهر لي أن قول من قال: «عن الماجِشون عن عبد الله بن الفَضْل عن الأَعْرَج» أرجح، ومن ثمَّ وصلها البخاريُّ وعلَّق الأخرى، فإن سلكنا سُبُلَ الجمع استُغْنِيَ عن الترجيح، وإلا فلا استدراكَ على البخاريِّ في الحالَين»[٢].

ونقضُ الاعتراضِ على ما اختُلف فيه قائمٌ في أغلب الأحوال على الحكم بتعدُّد الشيوخ للراوي الواحد.

ومن ذلك أيضاً:

ـ ما رواه البخاري في فضائل الصحابة: «حدثنا يحيى بن قَزَعَة، حدثنا إبراهيمُ بن سَعْدٍ عن أبيه عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَقَدْ كان فيما قبلكم من الأُمَمِ ناسٌ مُحَدَّثُون...»[٣] الحديث.

والحديث نفسُه أخرجه مُسْلمٌ[٤] والتِّرمذيُّ[٥] والنَّسَائِيُّ[٦] من رواية عائشة رضي الله عنها لا أبي هريرة كما هو عند البخاري.

---

(١) عمدة القاري ١٦/ ٦٢٤.

(٢) فتح الباري ١٣/ ٥١٠.

(٣) صحيح البخاري ٢/ ١٣٤٩، باب مناقب عمر بن الخطاب، حديث (٣٤٨٦).

(٤) صحيح مسلم ٤/ ١٨٦٤ كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، حديث (٢٣٩٨).

(٥) سنن الترمذي ٥/ ٦٢٢ كتاب المناقب، باب في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حديث (٣٦٩٣).

(٦) السنن الكبرى ٥/ ٢٩، كتاب المناقب، فضل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، حديث (٨١١٩).

وقد أشار العيني إلى هذا الاختلاف بقوله: «وأصحاب إبراهيمَ بنِ سعد كلهم رَوَوا بهذا الإسناد عن أبي هريرة، إلا عبد الله بن وَهْب فإنه خالفهم فقال: عن إبراهيمَ بنِ سعد بهذا الإسناد عن أبي سَلَمة عن عائشة. قال أبو مسعود: لا أعلم أحداً تابع ابن وَهْب على هذا، والمعروفُ عن أبي هريرة لا عن عائشة»(١).

والحكم الراجح هو صحة روايتي أبي سلمة لتعدُّد شيوخه.

قال العيني: «قال أبو مسعود: فكأن أبا سلمة سمعه من عائشة ومن أبي هريرة جميعاً»(٢).

وقد تختلف الروايتان، ويكون الترجيح لإحداهما:

ـ ومن ذلك: ما رواه البخاري في كتاب الأنبياء فقال:

«حدثنا مُحَمَّد بن كثير: أخبرنا إسرائيل: أخبرنا عُثمان بنُ المُغيرة، عن مُجَاهد، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «رأيتُ عِيسى ومُوسى وإبراهيمَ، فأمَّا عيسى...» الحديث»(٣).

وقد وهّم العلماء الإمامَ البخاريَّ في روايته الحديث عن ابن عمر، إذ المحفوظ عندهم أنه من رواية مجاهد عن ابن عباس لا ابن عمر، وبذلك جاءت الروايات المتعددة، وحكى العيني ذلك عن العلماء فقال:

«قال أبو مسعود الحافظ: أخطأ البخاريُّ في قوله: «مُجَاهد عن ابن عُمَر، وإنما رواه محمَّدُ بن كَثِير وإسحاق بن مَنْصور السَّلولي وابن أبي زَائِدة ويَحْيى بن

---

(١) عمدة القاري ١١/ ٤٢١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) صحيح البخاري ٢/ ١١٨٢ باب ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ...﴾[مريم: ١٦] حديث (٣٢٥٥).

آدم وغيرُهم عن إسرائيلَ عن عُثْمَانَ عن مُجَاهدٍ عن ابن عبَّاس، وقال الغسَّاني: أخطأ البخاري فيما قال عن مُجَاهد عن ابن عمر، والصواب: عن مُجَاهدٍ عن ابن عبَّاس. وقال التَّيمي: قال بعضُهم: لا أدري أهكذا حدَّثَ به البُخاري أو غلط فيه الفِرَبْرِيُّ، لأن المحفوظَ روايةُ ابن كَثِير عن مُجَاهد عن ابن عباس... ثم قال أبو ذر ـ الهروي ـ: لأني رأيت في جميع الطرق عن محمد بن كثير وغيره عن مجاهد عن ابن عباس. والذي يظهر من كلامهم أن الصَّوابَ مجاهدٌ عن ابن عباس، وكذا قال ابن مَنْدَه بعد أن أَخْرَج الحديثَ المذكور. والصَّواب عن ابن عبَّاس»[1].

فهل أخطأ البخاري أم إن مجاهداً رواه عن كلٍّ من ابن عباس وابن عمر؟

رأى العينيُّ أن روايةَ البخاريِّ مخالفةٌ لإجماع المحدِّثين فهي مرجوحة، والوهم قد وقع فيه البخاري نفسه لا غيره «إذ البخاري غير معصوم»[2] خلافاً لما ذهب إليه الإمام ابن حجر من أن الوهم وقع فيه من غير البخاري فقد نقل الإمام العيني عنه قوله: «ويقع في خاطري أن الوهمَ فيه من غير البخاري، فإن الإسماعيليَّ أخرجه من طريق نَصْر بنِ عَلِيّ عن أبي أحمد، وقال فيه: عن ابن عبَّاس، ولم يُنبِّه على أن البخاري قال فيه: عن ابن عمر، فلو كان وقع له كذلك لنَبَّه عليه كعادته»[3].

وتعقَّبه العيني فقال: «لا يلزم من عدم تنبيهه على هذا أن يكون الوهم فيه من غير البخاري، إذ البخاري غير معصوم».

---

(١) عمدة القاري ١١/ ١٩٣.

(٢) المصدر السابق، انظر فتح الباري ٦/ ٦٠٠.

(٣) عمدة القاري ١١/ ١٩٣.

لكن يؤيِّد صنيع الإمام البخاري أن مجاهداً عن ابن عباس جادَّته مسلوكة، أما عن ابن عمر فغير مسلوكة، أي غير مألوفة، فلا يأتي بها إلا حافظ[1].

- ومن ذلك ما رواه البخاري في كتاب الأدب فقال:

«حدثنا عاصمُ بن عَلِيّ، حدثنا ابن أبي ذِئب عن سَعِيد عن أبي شَريح أن النبي ﷺ قال: «واللهِ لا يؤمنُ، واللهِ لا يؤمنُ...» الحديث.

تابعه شَبَابة وأَسَد بن موسى، وقال حُمَيدُ بن الأَسْوَد وعُثمان بن عمر وأبو بكر بن عيَّاش وشُعَيب بن إسحاق عن ابن أبي ذِئب عن المَقْبُرِي عن أبي هريرة»[2].

فالحديث جاء من طريقين:

الأول: عن سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والثاني: عن سعيد المَقْبُري عن أبي شَرِيح رضي الله عنه.

ورواية البخاري الطريقين في صحيحه تدلُّ على صِحَّتهما كما أشار إلى ذلك ابن حجر فقال: «تَرَجَّح عند البخاري أنه عند ابن أبي ذِئْبٍ على الوجهين فذكره»[3].

لكن ترجيح الرواية الأولى عند أبي شريح له وجهه عند العيني للقرائن التي لحظها في الروايتين وهي:

أ- أخرج البخاريُّ روايةَ أبي شُرَيح وقوَّاها بمتابعة شَبَابة وأَسَد، وعلَّق الرواية عن أبي هريرة، وهذا يدل على صِحَّة الوجهين مع الحكم للأولى بالأصحيَّة.

---

(١) انظر: لمحات موجزة في أصول علل الحديث ص ٥٥ - ٥٦.

(٢) صحيح البخاري ٤/ ٢١٠٩ باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه، حديث (٥٦٧٠).

(٣) هدي الساري ص ٥٣٧.

قال العيني: «لمَّا أخرجَ البخاريُّ الحديث المذكور عن عاصم بن عَلِيٍّ عن ابن أبي ذئْبٍ عن سعيد المَقْبُري عن أبي شَرِيح، وقوّاه بمتابعة شَبَابَةَ وأَسَدِ بنِ موسى عاصم بن علي في روايته عن ابن أبي ذِئْبٍ عن سَعيدٍ عن أبي شَرِيح، أشار بما ذكر معلَّقاً عن حُمَيد بن الأسود ومن معه أنهم روَوا الحديث المذكور عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، فعلى هذا ينبغي أن يرجح رواية هؤلاء، ولاسيَّما أن سعيد المَقْبُري مشهورٌ بالرواية عن أبي هريرة، وصنيع البخاري هذا يدلُّ على صحة الوجهين، ومع هذا فالرواية عنده عن ابن أبي ذِئْب عن سَعيدٍ عن أبي شَرِيح أصحُّ»[1].

ب ـ تعدُّد الرواة عن ابن أبي ذئب تقوِّي هذه الطريق فقد سمع منه «يَزيد ابنُ هارون وأبو داود الطَّيالِسي وحَجَّاج بن محمَّد ورَوْح بن عُبادة وآدمُ بنُ أبي إِياس، وكلهم قالوا: عن أبي شَرِيح، وهو كذلك في مسند الطَّيالسي»[2].

ووجه تصحيح الرِّواية عن أبي شَرِيح ما ذكرناه سابقاً من مخالفة الجادَّة، فالحديث صحيحٌ على الوجهين.

هـ ـ الاضطراب في السند:

يحصل الاضطراب في السند بأن يُرْوَى على أوجهٍ مختلفةٍ متقاربةٍ. ويكون الاختلاف على ضربَين:

ـ إمَّا أن يكون من راوٍ واحد، بأن يرويَه مرَّةً على وجهٍ ومرة وجهٍ آخر مخالفٍ له.

ـ وإمَّا أن يكون أكثر، بأن يرويَه كلٌّ من وجه مخالف للآخر. فإن رَجَحَتْ

---

(١) عمدة القاري ١٥/ ١٨١.

(٢) المصدر السابق.

إحدى الرِّوايتين أو الرِّوايات بحفظِ راويها مثلاً أو كثرة صحبته المرويِّ عنه أو غير ذلك من وجوه التَّرجيحات فالحكمُ للرَّاجحة ولا يكون الحديث مضطرباً.

والاضطراب يوجب الضعف للإشعار بعدم الضبط من رواته، ولكن قد يُجَامع الاضطرابُ الصحَّةَ، وذلك بأن يقعَ الاختلاف في اسمِ رجلٍ واحدٍ وأبيه ونسبته ونحو ذلك، ويكون ثقةً، فيُحْكَمُ للحديث بالصِّحَّة، ولا يضرُّ الاختلافُ فيما ذكر مع تسميته مضطرباً، وفي الصَّحيحين أحاديث كثيرة من هذه البابة[1].

ومن الأحاديث التي أُعِلَّت أسانيدُها بالاضطراب:

ـ ما رواه الإمام البخاري في كتاب الجُمُعة: قال: «حدَّثنا آدَمُ قال: حدَّثنا ابنُ أبي ذِئب عن سَعِيد المقبُري قال: أخبرني أبي عن ابن وَدِيعة عن سَلْمان الفارسي قال: قال النبي ﷺ: «لا يغتسلُ رجلٌ يومَ الجُمُعَةِ ويَتَطَهَّر...» الحديث[2].

أُعِلَّ الحديثُ بالاضطراب في سنده، وبيَّن ذلك الدارقطني في تَتَبُّعه فقال: «وأخرج البخاري عن آدمَ عن ابنِ أبي ذئبٍ عن المقبُري عن أبيه عن ابن وَدِيعة عن سلمانَ عن النبي ﷺ في غسل الجمعة. قال: وقد اختُلِف عن ابن أبي ذِئب فيه أيضاً. وقال ابن عَجْلان عن سَعيدٍ عن أبيه عن ابن وَديعة عن أبي ذَرٍّ، وقيل: عن عُبَيد الله عن سعيد عن أبي هريرة، قاله عبد الله بن رجاء، وروى الدَّراوَرْدِيّ عن عبيد الله عن سعيد عن النبي ﷺ، وقال الضَحَّاك بن عُثمان عن المقبري عن أبي هريرة. وقال أبو مَعْشَر عن المقبري عن أبيه عن ابن وَدِيعة عن النبي ﷺ»[3].

---

(١) انظر: تدريب الراوي ٣/ ١٨٨، والتقييد والإيضاح ص ١٢٢، وقواعد التحديث ص ١٣٢.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٠١، باب الدهن للجمعة، حديث (٨٤٣).

(٣) الإلزامات والتتبع ص ٢٠٦.

فالحديث مرويٌّ على وجوه أربعة:

١ ـ عن ابن أبي ذئب عن المَقْبُري عن أبيه عن ابن وَدِيعة عن سلمان (وهي رواية البخاري).

٢ ـ عن ابن عَجْلان عن المقبري عن أبيه عن ابن وَدِيعة عن أبي ذرّ.

٣ ـ عن عُبيد الله عن سَعيد عن أبي هريرة.

٤ ـ عن عُبيد الله عن سعيد عن النبي ﷺ.

بالإضافة إلى ما ذكر من الاختلاف على ابن أبي ذئب.

وقد نقل الإمام العيني عن الدارقطني الاختلاف على المقبري دون الاختلاف على ابن أبي ذِئْب، فقال: «غَمَزَ الدارقطنيُّ على البخاريِّ حيث قال: إنه اختُلِفَ فيه على سَعيدٍ المَقْبرِي، فرواه ابن أبي ذِئْبٍ عنه هكذا، ورواه ابن عَجْلان عنه، فقال: عن أبي ذرٍّ، بدل سَلْمَانَ، وأرسله أبو مَعْشَر عنه، فلم يذكر سلمانَ ولا أبا ذرّ، ورواه عُبَيد الله العُمَري عنه، فقال: عن أبي هريرة. انتهى» ويحث هذا الاختلاف من خلال:

١ ـ تخريجه للراويات المختلفة إذ قال: «رواية ابن عَجْلان من حديث أبي ذرٍّ أخرجها ابنُ ماجه فقال: أخبرنا سَهل بن أبي سَهل وحَوْثَرة بن محمد قالا: أخبرنا يَحيى بن سعيد القَطَّان عن ابن عَجْلان عن سعيد المَقْبُري عن أبيه عن عبد الله بن وَدِيعة عن أبي ذَرٍّ عن النبي ﷺ قال: «من اغتسل...» الأخرى: رواية أبي مَعْشَر عن سعيد بن مَنْصور، ورواية عُبيد الله العُمَري: عن أبي يعلى»[1].

(١) عمدة القاري ٥/ ٢٢.

٢ ـ ترجيح رواية البخاري «لأن رواية البخاري والطريقة التي فيها من أتقن الروايات وأحكمها، وغيرها لا يلحقها»[١].

وإذا ترجَّح بعضُ طرقِ المُضْطَرب زال الاضطراب وحُكِم للطريق الراجحة، وهي هنا صحيحة.

والملحوظ أن ردَّ الإمامِ العينيِّ على مسألة الخلاف مختَصَرٌ، إذ التَّحقيقُ يستلزمُ منه أمرَين هما: بيان الاختلاف على ابن أبي ذئب، ومناقشة الطرق الأخرى التي خرَّجها ولم يعلِّقْ عليها لبيان ضعفها، ووجه ترجيح رواية البخاري عليها.

فأمَّا الاختلاف على ابن أبي ذِئْبٍ فقد بيَّن الإمام ابن حجر أن الحديث روي عنه من أوجه مختلفة شذَّت فيها رواية عبيد الله بن عَدِيَّ بن خِيَار إذ خالف فيها الجماعة.

أمَّا الاختلاف على المَقْبُرِيّ: فإنَّ لكلِّ طريق ممَّا أورده الدارقطني علَّةً بينها الإمام ابن حجر، ومُلَخَّصها أن روايةَ ابن عجلان مرجوحةٌ لتفوُّق ابن أبي ذئب عليه في الحفظ، ورواية أبي مَعْشَر مَعْلُولة بضعفه ورواية عبيد الله بالاختلاف عليه[٢].

ـ وروى البخاري في كتاب الأنبياء عن أحمدَ بنِ سَعيد أبي عبد الله قال: حدثنا وَهْبُ بنُ جَرِير عن أبيه عن أيُّوب عن عبد الله بن سعيد بن جُبَير، عن أبيه عن ابنِ عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «يرحمُ اللهُ أمَّ إسماعيل...» الحديث[٣].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) هدي الساري ص ٥٠٩. وانظر: العلل لابن أبي حاتم ١/ ٢٠١.

(٣) صحيح البخاري ٣/ ١٢٢٦ باب «يزفُّون»: النَّسلان في المشي، حديث (٣١٨٣).

اختُلِفَ في إسناد هذا الحديث فرُوِيَ من أوجهٍ متعدِّدَة ذكرها العينيُّ وهي:

١ ـ رواه ابن السَّكَن والإسماعيلي من طريق حجَّاج بن الشاعر عن وَهْب ابن جَرير عن أبيه عن أيوبَ عن عبد الله بن سَعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عبَّاس، عن أُبَيّ بن كعب عن النبي ﷺ، وزاد في روايتهما أُبَيّ بن كَعب رضي الله عنه.

٢ ـ رواه النَّسائي عن أحمدَ بن سعيد شيخ البخاري المذكور عن وَهْب بن جَرِير عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أُبَيّ بن كعب إلى آخر، فأسقط عبد الله بن سعيد بن جبير، وزاد أبي بن كعب[1].

٣ ـ ورواه النَّسائي أيضاً عن أبي داوُد سليمانُ بن سَعيد عن عليِّ بن المَديني عن وَهْب به وفيه: «قلت لأبي حمَّاد: لا تذكر أُبَيّ بن كعب ولا ترفعه (واختلف في ذلك اختلافاً شديداً)»[2].

٤ ـ وقال أبو مسعود: رأيت جماعةً اختلفوا على وَهْب بن جَرير في هذا الإسناد.

٥ ـ قال الجيَّاني: وأنا أذكر ما انتهى إلي مِن الخلاف على وَهْب وعلى غيره في هذا الإسناد: فرواه عن حَجَّاج عن وَهْب بزيادة أُبيِّ بنِ كعبٍ.

ثم رواه من طريق البخاري بإسقاطه.

ورواه علي بن المديني عنه بإثباته...

ورواه حمَّاد بن زيد عن أيوب فلم يذكره ولا رسولَ الله ﷺ.

(١) السنن الكبرى ٥/ ٩٩، باب هاجر رضي الله عنها، حديث (٨٣٧٦).

(٢) نفسه، حديث (٨٣٧٧).

ورواه ابن عُلَيَّة عن أيّوب فقال: نُـبِّـئت عن سَعِيد عن جُبَير عن ابن عبَّاس. . .

ورواه سلاَّم بنِ أبي مُطيع عن أيّوب عن عِكْرمة بن خالد ولم يذكرا ابن جبير[1].

فعلى هذا فالحديث مُختَلف في إسناده اختلافاً شديداً، فكيف يصحُّ وفيه ما فيه؟!

لقد دقَّق العيني النظر في تلك الوجوه المتعددة للسند ليبيِّن ـ بعد أن سردها ـ أن الاعتراض على هذا الحديث مدفوع بأمرين:

أولهما: أن الروايات لا تدفع بعضُها بعضاً.

ثانيهما: أن الاختلاف في الحديث إنما يدور على ثقات.

فقد قال: «إذا ميَّزه الناظر ـ أي الخلافَ ـ ميَّز منه ما ميّزه البخاريُّ وحكم بصحته، وعلم أن الخلاف الظاهر فيه إنما يعود إلى وِفَاقٍ، وأنه لا يدفعُ بعضهُ بعضاً، والاختلاف وإن كان دائراً على ثقات حُفَّاظ لا يضرُّ فلا يُلْتَفَت إلى عيب الإسماعيليِّ على البخاريِّ إخراجَه رواية أبي أيوبَ لاضطرابها، ولا يُلْتَفَتُ أيضاً إلى إنكار سَلاَّم بن أبي مُطِيع على كون مخرج الحديث عن سعيد رواه عن عِكْرمة لأنه ليس من حمَّال المحابر. . .»[2].

وقد ذهب إلى هذا القول في التوفيق والتصحيح بالجمع بين الروايات أبو علي الجَّياني كما نقله عنه الحافظ ابن حجر[3].

---

(١) عمدة القاري ١١/ ٦٨ ـ ٦٩.

(٢) عمدة القاري ١١/ ٦٩ وانظر أمثلة أخرى ١٢/ ٥١٣، ١٦/ ١٢٥.

(٣) فتح الباري ٧/ ٥٠.

وهذا من طريقة البخاري أنه يذكر اختلاف الرواة أو يشير إليه، ليبيّن صحة الحديث عنده، وأن هذا الاختلاف لا يقدح في صحة الحديث

٢ ـ المخالفة في سياق المتن:

بعد بيان صور الاختلاف في أسانيد البخاري وما انتُقد عليه منها والحكم فيها، نتعرَّض هنا للاختلاف الواقعِ في المتن ـ على قِلَّته في الصَّحيح ـ من خلال ما وقف عليه العلماء النقَّاد من أحاديث البخاري، لنبيِّن مواقِفَهم ـ وموقفَ العينيِّ خاصة ـ من تلك الانتقادات، وحكمهم فيها، وتأثيرها في الحديث تصحيحاً وتعليلاً.

ومن هذا القبيل:

ـ قال الإمام البخاري في كتاب مواقيت الصلاة: «حدثنا عبدُ الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن ابن شِهاب عن أَنَس بنِ مالك قال: «كنا نُصَلِّي العَصْرَ، ثم يَذهبُ الذَّاهِبُ منَّا إلى قُبَاء، فيأتيهم والشَّمْسُ مرتفِعةٌ»[(١)].

أُعِلَّ الحديثَ من رواية مالكٍ لمخالفته الثقات في لفظة «قُبَاء» إذ المحفوظ من رواية غيره «العَوَالي».

وممَّن أَعَلَّ الحديثَ بذلك الإمامُ الدَّارَقُطْنيُّ إذ قال: «أخرجا جميعاً ـ أي: البخاري ومسلم، حديث مالكٍ عن الزُّهْرِيِّ عن أنسٍ: كُنَّا نصلِّي العصرَ، ثم يذهب الذَّاهبُ منَّا إلى قُبَاء.

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٠٢ باب وقت العصر، حديث (٥٢٦).

وكذا رواها الإمام مسلم في صحيحه ١/ ٤٣٤ عن مالك، عن ابن شهاب... العصر، كتاب المساجد، باب استحباب التبكير بالعصر، حديث (٦٢١).

وخالفه عدد كثير منهم: صَالح بن كَيْسان وشُعَيب وعمرُو بن الحَارِث ويونُس بن يزيد واللَّيْث بن سعد ومَعْمَر وابن أبي ذِئْب وإبراهيمُ بن أبي عَبْلة وابن أخي الزهري والنُّعْمان وأبو أُوَيس وعبد الرحمن بن إِسْحاق، وقد أخرجا قولَ من خالفَ مالكاً أيضاً»[١].

وكذلك أعلَّه أبو عمر والنَّسَائي والتيمي فيما حكاه عنهم الإمام العيني[٢] إذ قال:

«قال أبو عمر: قول مالك «قباء»وهمٌ لاشكَّ فيه، ولم يتابِعْه أحدٌ فيه عن ابن شهاب. وقال النَّسَائِيُّ: لم يتابَع مالك في قوله «قُبَاء» والمعروف: «العَوَالي»وكذا الدارُقْطني في آخرين: «إلى العَوَالي»[٣] وأخرجه البخاريُّ ومسلمٌ[٤] وأبو داود[٥] والنَّسَائيُّ[٦] وابن ماجه[٧] من حديث الزهري. وقال

(١) الإلزامات والتتبع ص ٣٠٨.

(٢) عمدة القاري ٤/ ٥٢ ـ ٥٣، انظر: مشارق الأنوار ٢/ ١٧١.

(٣) التمهيد ٦/ ١٧٨.

(٤) رواه مسلم ١/ ٤٣٣ كتاب المساجد، باب استحباب التبكير بالعصر، حديث ٦٢١ من حديث الليث.

(٥) سنن أبي داود ١/ ١١١ كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة الظهر، حديث (٤٠٤) من حديث الليث عن ابن شهاب.

(٦) سنن النسائي ١/ ٢٥٢ كتاب المواقيت باب تعجيل العصر، حديث ٥٠٧. والسنن الكبرى ١/ ٤٦٧ كتاب مواقيت الصلاة، باب تعجيل العصر، حديث ١٤٩٥، من رواية الليث عن ابن شهاب.

(٧) سنن ابن ماجه ١/ ٢٢٣ كتاب الصلاة، باب وقت صلاة العصر، حديث (٦٨٢). والدارمي: ١/ ٢٩٧ باب وقت العصر كتاب الصلاة، حديث (١٢٠٨). وفي الموطأ ١/ ٩ باب وقوت الصلاة حديث (١١).

التيمي: الصَّحيح: بدل قُباء: العوالي، كذلك رواه أصحاب ابن شِهَابٍ كلهم غير مالك في المُوَطَّأ، فإنه تفَرَّد بذكر قُبَاء، وهو مما يعّد على مالك أنه وهم فيه».

وقد ناقش الإمام العيني هذا الاعتراض مجيباً عليه بما يلي:

١ ـ إن مالكاً لم يتفرد بروايته، بل تابعه على ذلك ابنُ أبي ذئب. قال: «تابع مالكاً ابنُ أبي ذئب، فإنه روى عن الزُّهْري: «إلى قُبَاء» كما قاله مالك، نقله البَاجِيّ عن الدارقطني».

٢ ـ لا يمكن القَطْعُ بأنَّ الوَهْم مُوَجَّه إلى مالك، بل قد يكون ممن هو دونه. قال: «فنسبةُ الوَهْمِ إلى مالكٍ غيرُ مُوَجَّه، ولئن سلَّمنا أنه وهمٌ، ولكن لا نسلِّم أن يكونَ ذلك من مالك قطعاً، فإنه يحتمل أن يكون من الزُّهْري حين حدَّث به مالكاً. وقال ابن بطَّال: روى خالد بن مَخْلد عن مالك فقال فيه: إلى العَوَالي كما قاله الجماعة، فهذا يدلُّ على أن الوَهْمَ فيه ممَّن هو دون مالك».

ـ ويردُّ ذلك بأن رواية خالد بن مَخْلَد شاذَّة عن مالك لأن مالكاً أثبته في الموطأ باللَّفْظ الذي رواه عنه أصحابه أي «قباء».

ـ ويمكن رفع الإشكال بالجمع بين الروايتين، إذ إن قُبَاء من العَوَالي. قال العيني: «ومع هذا كله فقباء من العوالي، ولعلَّ مالكاً رأى في رواية الزهري إجمالاً وفسرها بقباء، وعلى هذا لا يحتاج إلى نسبة الوهم إلى أحد فافهم»[1].

ـ ومنه ما رواه الإمام البخاري في الحجِّ، قال: «حدثنا مُحَمَّد بن يوسُف،

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٥٢ ـ ٥٣.

حدثنا سُفيان عن الأعمش عن عُمَارة عن أبي عَطِيَّة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: إني لأَعْلَمُ كيف كان النبيُّ ﷺ يُلَبِّي: «لَبَّيْك اللَّهُم لَبَّيك، لا شريك لك لَبَّيك، إن الحمدَ والنعمةَ لك».

تابعه أبو مُعَاوية عن الأعمش، وقال شعبة: أخبرنا سُلَيمان، سمعت خَيْثَمة عن أبي عَطِيَّة سمعت عائشة رضي الله عنها»[١].

أُعِلَّت رواية شعبة للحديث ـ كما بيَّنه العينيُّ ـ بمخالفتها روايةَ سفيانَ الثَّورِيِّ من جهة:

ـ أنه زاد فيه: «ثم سمعتُها تُلَبِّي...».

ـ ليس فيه قوله: «لا شَرِيك لك»[٢].

وروايةُ شُعْبَةَ مخَرَّجةٌ موصولةٌ عند أبي داود الطَّيالسي والإمام أحمد. قال العيني: «وهذا التعليق وصله أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة[٣]... وكذلك أخرجه أحمد عن غُنْدَر عن شعبة[٤]... وللأعمش فيه شيخان»[٥].

إلاَّ أن الإمام العيني رأى أن رواية شعبة مرجوحةً، فنقل عن الإمام أبي حاتم قوله: «إنها وهم»[٦].

ولابن حجر في ذلك كلام لطيف في تحسين صنع البخاري فقد قال بعد

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٥١٣ ـ ٥١٤ باب التلبية، حديث (١٤٧٥).

(٢) عمدة القاري ٧/ ٧٥.

(٣) مسند الطيالسي ١/ ٢١١ حديث (١٥١٣).

(٤) مسند الإمام أحمد ٦/ ١٠٠، حديث (٢٤٧٣٤).

(٥) عمدة القاري ٧/ ٧٥.

(٦) عمدة القاري ٧/ ٧٥، وانظر العلل لأبي حاتم ١/ ٢٨٤.

ذكر الاختلاف: «وهو تحقيقٌ حسنٌ، ومقتضاه صحَّةُ ما اختاره البخاري واعتمده من رواية الأعمش على أن البخاريَّ لم يهمل حكايةَ الخِلاَف، بل حكاها عقب حديث الثَّوْرِيِّ»(١).

ووجه ذلك أنها زيادة ثقة غير منافية لأصل الحديث.

ومن فروع الاختلاف في سياق المتن: الإدراج:

والإدراج هو ما ذكر في ضمن الحديث متَّصلاً به من غير فَصْلٍ وليس منه، وهو قسمان: مُدْرَج في المتن، ومُدْرَج في السَّند(٢).

وممَّا استُدرِكَ على الإمام البخاريِّ ممَّا وقع فيه إدراج في المتن ما رواه فقال: «حدَّثنا أَحْمَد بن أبي رَجاء: حدَّثنا يَحيى بن آدم: حدثنا جَرير بنُ حازم: سمعت قَتَادة قال: حدَّثني النَّضْر بن أَنَس بن مالك عن بَشِير بن نَهِيك عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «من أَعْتَقَ شَقِيصاً من عبد»...».

«حدثنا مُسَدَّد حدثنا يزيد بن زُرَيع: حدثنا سَعيد، عن قتادة عن النَّضْر بن أَنَس عن بَشير بن نَهيك، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: من أَعْتَقَ نَصِيباً أو شَقِيْصاً(٣) في مَمْلُوكٍ فَخَلاصُه عليه في مالِه إن كان له مالٌ، وإلا قُوِّم عليه، فاستُسْعِيَ به غيرَ مَشْقوقٍ عليه.

تابعه حَجَّاج بن حَجَّاج وأبَان وموسى بن خَلَف عن قتادة، اختصره شعبة»(٤).

---

(١) هدي الساري ص ٥١٥، وانظر: فتح الباري ٣/ ٥٢٥.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٣٩.

ولم يقع في صحيح البخاري إدراجٌ في السند.

(٣) الشقيص: النصيب المعلوم، لسان العرب (شقص) ٧/ ٤٨.

(٤) صحيح البخاري ٢/ ٨٩٣، كتاب العتق، باب: إذا أعتق نصيباً في عبد. حديث (٢٣٩٠).

والاختلاف حاصل في الحديث في ذكر الاستسعاء: هل هو من أصل الحديث أم إنه مُدْرَج فيه.

قال الدارقطني: «وقد روى الحديثَ شُعْبَةُ وهِشَامٌ، وهما أثبتُ مَنْ رَوَى عن قَتَادَة ولم يذكُرَا في الحديث الاستِسْعَاء، ووافقهما هَمَّام وفصل الاستسعاءَ من الحديث فجعله من روايةِ قَتَادة»[١].

فالرُّواةُ إذن اختلفوا في رِوايَتهم عن قَتَادةَ، فشُعْبَةُ وهشامٌ لم يذكرا الاستسعاء في الحديث، أمّا سَعيد بن أبي عَرُوبَةَ ومن تابعه فذكروه.

والتَّحقيق في المسألة يؤدِّي إلى صِحَّة الطريقين، وهو ما فهمه العينيُّ من إيراد المتابعة، فقال: «أراد البخاريُّ بذكر متابعة هؤلاء الرد على من زعم أن الاستِسْعاء في هذا الحديث غير محفوظ وأن سعيدَ بن أبي عُرُوبة تفرد به، فاستَظْهَر له بمتابعة هؤلاء المذكورين»[٢].

وصحّة الطريقين اللّتين أشار إليهما الإمام العيني مُسْتظهرَةٌ من تصريحِ البخاري بذلك كما نقل عنه الإمام التِّرمذي إذ قال: «وسألت محمَّداً عن هذا الحديث يعني حديث السِّعَاية، فقلت: أيُّ الرِّوايَتَين أَصَحُّ؟ فقال: الحديثان جميعاً صحيحان، والمعنى فيه قائمٌ، وذكر فيه عـامّتهم عـن قتادة السِّعَايَة إلا شُعْبة، وكأنه قوّى حديث سعيد بن أبي عَروبة في أمره بالسِّعَاية»[٣].

وتوجيه ذلك ظاهر، وهو أنها زيادةٌ غيرُ مُنَافية.

---

(١) الإلزامات والتتبع ص ١٤٩.

(٢) عمدة القاري ٩/ ٣٢٢.

(٣) العلل ص ٥٤٧.

ـ قال الدكتور عتر: «فأشار ـ أي: الإمام البخاري ـ إلى ترجيح رواية الزِّيادة لتقوِيَتِها بالمتابعات وعدمِ منافاة رواية شُعْبَةَ لها، لأن رواية شُعْبَةَ من قبيل اختصارِ الحديث[1].

ـ ومن ذلك ما رواه الإمام البخاري في كتاب البيوع فقال: «حدَّثنا عبد الله بن يُوسُف: أخبرنا مالك عن حُمَيد، عن أَنَسِ بن مالِكٍ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثِّمار حتى تُزْهِيَ، فقيل له: «وما تُزهِي؟» قال: «حتى تحمَرّ»، فقال رسول الله ﷺ: «أَرَأَيْتَ إذا مَنَعَ اللهُ الثَّمرة بمَ يأخذُ أحدُكم مالَ أخيه؟»[2].

ورواه من طريق إسماعيل بن جَعْفر وجعل قوله: «أرأيت...» موقوفاً على أنس رضي الله عنه. فقال: «حدثنا قُتَيبة: حدثنا إسْماعيل بن جَعْفر عن حُميد عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ نَهى عن بَيْعِ التَّمر حتى يَزْهُو، فقلنا لأنس: وما زَهْوُها؟ قال: تحمرّ وتصفرّ، أَرَأَيْت إن منعَ اللهُ الثمرةَ بم تستَحِلُّ مالَ أخيك؟»[3].

وقد ذهب أغلب العلماء إلى وَقْف هذه العبارة عن أنس رضي الله عنه،

---

(١) تعليق الدكتور عتر على هذه المسألة في تعليقه على شرح علل الترمذي ١/ ٤٢٣.
ولابن حجر تحقيق طويل في هذه المسألة مفاده: أن الحديثين صحيحان مرفوعين وفاقاً لعمل صاحبي الصحيح، أما تعليل رواية سعيد بن أبي عروبة فمردود لأن سعيداً أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له، وكثرة أخذه عن همام وغيره، وهشام وشعبة لم ينفيا ما روى سعيد، ثم إن سعيداً لم ينفرد بهذا الحديث، فقد تابعه عليه جرير بن حازم وحجاج بن حجاج وموسى بن خلف وحجاج بن أرطأة، أما تعليل الحديث بكون سعيد بن أبي عروبة قد اختلط فلا يصح الاعتماد عليه، لأن ما في الصحيحين من روايته إنما هي قبل الاختلاط. انظر فتح الباري ٥/ ١٩٧ ـ ٢٠٠.

(٢) صحيح البخاري ٢/ ٧١٤ باب: إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها. حديث (٢٠٨٦).

(٣) صحيح البخاري ٢/ ٧٦٨ باب: بيع المخاضرة. حديث (٢٠٩٤).

منهم الدارقطني إذ قال: «وقد خالف مالكاً جماعةٌ، منهم إسماعيلُ بن جعفرَ وابنُ المبارك وهُشَيم ومَرْوان ويَزيد بن هارون وغيرهم. . .»(١).

وقال ابنُ أبي حاتم الرَّازِيُّ: «سألتُ أبي وأبا زُرْعة عن حديث رواه محمد ابن عبَّاد عن عبد العزيز الدَّرَاوَرْدي عن حُميد عن أنس أن النبي ﷺ قال: إن لم يُثمِّرها اللهُ فبِمَ يستَحِلُّ. . . فقالا: هذا خطأ، إنما هو كلام أنس، وقال أبو زُرْعة كذا يرويه الدَّرَاوَرْدي ومالك بن أنس مرفوعاً، والناس يروونه موقوفاً من كلام أنس»(٢).

قال الإمام العيني: «وجزم الدارقطنيُّ وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه، وبذلك جَزَمَ ابنُ أبي حاتم في العِلَل عن أبيه وأبي زُرْعَة، والخطأ في رواية عبد العَزِيز عن محمَّد بن عَبَّادٍ»(٣).

ومال العيني إلى ترجيح رفعِ هذه الزيادة لزيادة علم مَنْ رَواها فقال: «وقيل: وليس في جميع ما تقدَّم ما يمنعُ أن يكونَ التَّفسير مرفوعاً، لأنَّ مع الذي رَفَعَه زيادةُ علمٍ عن ما عندَ الذي وَقَفَهُ، وليس في رواية الذي وقفه ما يَنْفِي قولَ من رَفَعَهُ»(٤).

واستدلَّ الحافظ ابن حجر لترجيح ذلك بما رواه الإمام مسلم من طريق أبي الزُّبَير عن جابر ما يقوِّي الرفع في حديث أنس، ولفظه: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) الإلزامات والتتبع ص ٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٢) علل الحديث ١/ ٣٧٨.

(٣) عمدة القاري ٨/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤.

(٤) وهو قول الحافظ ابن حجر في فتحه ٥/ ١٤٥.

«لو بِعْتَ من أخيكَ تَمْراً فأَصَابَتْهُ عَاهَةٌ، فلا يَحِلُّ لك أن تأخُذَ منه شيئاً، بِمَ تأخُذُ مَالَ أخيكَ بغير حَقٍّ»[١].

ثالثاً ـ التعليل بمُخْتَرَزَات العدالة والضبط:

ذكرت سابقاً أن الحافظ ابن حجر قَسَمَ الأحاديث المُنْتَقَدة في صحيح البخاري، فبيَّن أن منها ما حكم فيه لوهم بعض الرُّوَاة أو تفرُّد بعضهم ممن ضُعِّف.

وقد انبرى العلماءُ للجواب على ما رُوِيَ عن أولئك في الصَّحيح وتمييز ما قيل فيهم.

وأشار الحافظ ابن حجر إلى اندفاع التضعيف بذلك في مقدمة شرحه فقال: «ينبغي لكل مُنْصِفٍ أن يَعْلَمَ أن تخريجَ صاحبِ الصَّحيح لأيِّ راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده وصحَّة ضبطه وعدم غفلته، ولاسيَّما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين»[٢].

وقد بيَّنت في فصل سابق أن الأمورَ التي تدور عليها الانتقادات الموجَّهة إلى بعض رجال الصحيح هي: ما يتَّصِل بالعَدَالَة، أو بالضَّبْط.

واستوفيت الكلام ثمَّة عن بيان العيني روايةَ من رُمِيَ بالبِدعة أو بالتَّدليس وتوجيه قبول الرواية عنهم وتصحيحها، وموقفه من رواية الإمام البخاري عمن تُكُلِّم فيه لاختلال ضبطه[٣]، مما أغنى عن إعادته هنا.

---

(١) صحيح مسلم ٣/ ١١٩٠، كتاب المساقاة، باب وضع الجوائح، حديث (١٥٥٤).

(٢) هدي الساري ص ٥٤٤.

(٣) ص ٢٩٠ ـ ٢٩٩ من البحث.

هذه نماذجُ من مناقشات الإمام العينيِّ لما اعتُرِض على البخاري من انتقاداتٍ من أئمة النقد كالدارقطني وأبي مسعود الدّمشقي وغيرهما.

ويمكن أن نستخلص من ردوده وتعليقاته:

١ ـ أن ردوده كانت في معظمها متآلفة المعنى واضحة جامعة مانعة من دون إسهاب، فاستطاع أن يدرأ الكثير من العلل من خلال اطِّلاعه الواسع وحسِّه النقدي.

٢ ـ آثر الاختصار في مواضع كان الأَوْلى فيها أن يُسْهِب ويبيِّن لأهمية الاعتراض الموجَّه للحديث[١] وخاصَّة ما يوهم طعناً في صِحَّته..

٣ ـ لم يشر إلى بعض الاستدراكات المهمَّة التي وقف عليها أئمة النقد، شغله عنها في بعض الأحيان اهتمامه بالأحكام الفقهية أو القضايا اللغوية[٢].

* * *

المبحث الثاني

مناقشة الأحاديث الواردة في الشرح

ونتبيَّن من خلال ذلك منهج البدر العيني في قبول الأحاديث وردِّها.

---

(١) انظر مثلاً: ٣/ ٥٢٤، ٢٥٧، ٧/ ٤٣، ٨/ ١٥٦، ١٠/ ١٩٧، ١٠/ ٥١٥، ١٢/ ٣١٣، ١٦/ ٣١٥، ٣٩٥.

(٢) انظر: الأحاديث التي استدركها الدارقطني وهي عند ابن حجر بالأرقام التالية: ولم يعلق عليها العيني ١٥، ٢٠، ٢١، ٢٥، ٣٠، ٣١، ٣٧، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٦٥، ٧٠، ٧٢، ٧٤، ٧٩، ٨٥، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٠٢، ١٠٦.

أولاً: الأسس النقدية التي اعتمد عليها العيني في قبول الأحاديث وردها.

ثانياً ـ موقف العيني من أئمة النقد والعِلَل:

أولاً ـ الأسس النقدية التي اعتمد عليها العيني في قبول الأحاديث وردِّها:

تميَّز عمدة القاري بالتفصيل في الأحكام الشَّرعية والتقصِّي في الخلافات المذهبية، اعتماداً على الأحاديث النبوية، استنباطاً واحتجاجاً، وأخذاً وردَّاً، منطلِقاً في ذلك من دراسةٍ نقديَّةٍ للأحاديث النبويَّة، مبنيَّةٍ على قواعد علم مصطلح الحديث.

وللإمام العيني في نقد الحديث تحقيقٌ دقيقٌ وفق منهج علمي جليّ لا يَخْفى على قارىء الشرح، إذ تلوح في أكثر ترجيحاته نظرته النقدية الفاحصة، وقد اعتمد في نقده على أساسين اثنين:

١ ـ أحوال الأسانيد اتصالاً وانقطاعاً.

٢ ـ أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً.

١ ـ أحوال الأسانيد اتصالاً وانقطاعاً:

اشترط المحدِّثون لقَبولِ الحديثِ شروطاً تحقِّقُ سلامة الانْتِقَالِ خلال الإسناد، بالإضافة إلى شروطٍ في الرَّاوي، ليكون مجموعُ الشروط مقياساً نعرف به ما يُقْبَلُ من الحديث أو يُرَدُّ[1].

ومن ثَمَّ رُدَّت أحاديث أعلت أسانيدُها بالانقطاع وتُرِك العمل والاحتجاج بها. وتجدر الإشارة إلى أن لإثباتِ ذلك الانقطاع أوردَه شأناً عظيماً في اجتهادات الفقهاء واختلافها، وهنا يبرز دور الإمام العيني في تدقيق النظر في أسانيد تلك الأحاديث توصُّلاً إلى الاحتجاج بها واستشهاداً لمسائله الفقهية.

(١) منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٤٠.

١ ـ تقويته أحاديث أعلّت أسانيدها بالانقطاع:

من الأحاديث التي احتجَّ بها الإمامُ العينيُّ لكثير من المسائل الفقهية أحاديثُ أَعَلَّها بعض أهل النقد بالانقطاع، وفي تحقيق العيني لكثير منها دَرْءٌ لتلك العِلَل، وقد تَوَصَّل العيني لذلك من خلال قواعد مهمَّة بينها العلماء، وتقوم على أساسين اثنين[1] هما:

أ ـ تتبُّع الطرق والروايات:

فقد نبَّه الأئمة إلى أهمية جمع طرق الحديث، ولفتوا الأنظار إليه، قال يحيى بن مَعِين: «لو لم نَكْتُب الحديث من خمسين وجهاً ما عرفناه»[2].

ب ـ النظر الدقيق في الرواة:

واعتمد الإمام العينيُّ على ذَينك الأساسين لإثبات السَّماع، أو نفي التَّدْليس، وإثبات اتِّصال الأسانيد، تصحيحاً للأحاديث ورداً على من ضَعَّفَها، ومن ذلك:

تصحيح ما أُعِلَّ بتدليس راويه لثبوت التصريح بالتَّحديث من طريق أخرى:

ـ ومن ذلك ما احتجَّ به لحكم الاستنجاء من حديث إسحاق بن إبراهيم وإسمَاعيل بن مُبَشِّر قالا: «حدثنا عُبَيد بن آدمَ بن أبي إياس، قال: حدثنا أبي، ثنا شَرِيك عن إبراهيم بن جَرير عن أبي زُرعة بن عمرو بن جَرير عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قضى حاجته، ثم استنجى من تَوْر»[3].

أُعِلَّ الحديث بعِلَلٍ منها تدليس شَرِيك بن إبراهيم.

---

(١) لمحات موجزة في أصول علل الحديث ص ٧٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ص ٢٣٠، لمحات موجزة في أصول علل الحديث ص ٧٣.

(٣) صحيح ابن حبان ٤/ ٢٥١، باب تطهير النجاسة، حديث (١٤٠٥).

قال الإمام العيني: «فإن قلت: قال أبو الحسن بن القطَّان في كتاب الوهم والإيهام: إنه لا يصلح لعلتين، إحداهما شَريك فإنه سيِّء الحفظ مشهور بالتدليس... الثانية: إبراهيم لا يعرف حاله، وهو كوفي يروي عن أبيه مرسلاً».

ردَّ العيني على تلك العلل، فنفى تدليس شَريك في هذا الحديث بقوله: «تدليس شريك المَخُوف زال بحديث آدم عنه المصرَّح فيه بحدَّثنا عن إبراهيم كما مر» ورجّح قول من وثّقه على من جرحه، وقال: «إنه ممن قال فيه يحيى ثقة، ونقل أقوالاً أخرى في تعديله، وكذلك ردَّ على من ضعف إبراهيم»[1].

تقوية المرسل:

ـ ومن ذلك ما أورده العيني من حديث مَكْحول عن رسول الله ﷺ قال: «من صَلَّى رَكعتين بعد المغرب ـ يعني قبل أن يتكلمَ ـ رُفِعَتْ صلاتُه في أَعْلى عِلِّيِّين»[2].

فالحديث مُعَلٌّ لأنه من رواية تابعي عن رسول الله ﷺ، بيَّن ذلك العيني عن شارح الترمذي فقال: «قال شارحُ التِّرمذيِّ: وهذا لا يصحُّ لإرساله...»[3].

لكن مجيئه من طريق أخرى موصولاً يرفع تلك العلَّةِ عند العيني، إذ قال: «قلتُ رواه متصلاً أبو الشيخ ابن حَبان في كتاب الثواب وفضائل الأعمال من

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٤٠٩.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢/ ١٦ في ثواب الركعتين بعد المغرب، حديث (٥٩٣٥) وعبد الرزاق في مصنفه ٣/ ٧٠ في باب التطوع قبل الصلاة وبعدها، حديث (٤٨٣٣).

(٣) عمدة القاري ٥/ ١٢٨.

رواية مُقَاتل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً. . . قلت: يصحُّ هذا مستنداً لأصحابنا. . .»[١].

ـ ومنه ما احتجَّ به من حديثٍ رواه عبد الرَّزاق عن مَعْمَر عن أيُّوب عن مُحَمَّد عن ابن سِيرين قال: «جَمَّع أهلُ المدينة قبل أن يَقْدَم رسول الله ﷺ المدينة وقبل أن تنزلَ الجمعة»[٢].

فالحديث مُرْسَل، لكن يعضُده شاهدٌ من حديث كَعْب بن مالك كما ذكر العيني: «فإن قلت: هذا مُرْسَل، قلت: وله شاهدٌ بإسنادٍ حسنٍ أخرجه أَحْمَدُ وأبو دَاوُدَ وابن ماجَه من حديث كعب بنِ مالكٍ قال: كان أوَّل مَن صَلَّى بنا الجمعة قبل مَقْدَمِ رسولِ الله ﷺ المدينة أسعدُ بنُ زُرارة[٣] [٤].

بيان الراوي المبهم في السَّنَد، وذلك حين يقع التباس في اتصال السَّند بسبب الاختلاف في عَوْدِ الضَّمير في (أبيه) و(جده) ونحوهما.

ـ ومثال ذلك ما ذكره في احتجاج الإمام مالك بما خَرَّجه أبو داود من حديث موسى بن إسماعيل عن حمَّاد عن دَاوُد بن أبي هِند وحَبيب المُعَلِّم عن

---

(١) المصدر السابق، ومجرد مجيء الحديث مرفوعاً من رواية أبي الشيخ لا يقوِّيه! وقد أشار الإمام الزيلعي إلى طريق مكحول المرسلة، وطريق عائشة المسندة.
وللحديث شواهد ضعيفة عن عبد الله بن عباس وأنس رضي الله عنهما، انظر: نصب الراية ٣/ ٣٦، ونيل الأوطار ٣/ ٦٦.

(٢) مصنف عبد الرزاق ٣/ ١٥٩، كتاب الجمعة، باب أول من جَمَّع، حديث (٥١٤٤).

(٣) سنن أبي داود ١/ ٢٨٠ كتاب الصلاة، باب الجمعة في القرى، حديث (١٠٦٩). وسنن ابن ماجه ١/ ٣٤٣ كتاب إقامة الصلاة والسنَّة فيها باب في فرض الجمعة، حديث (١٠٨٢)، ولم أقف عليه عند الإمام أحمد.

(٤) عمدة القاري ٥/ ٧.

عَمْرو بن شُعَيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجوزُ لامرأة أمرٌ في مالِها إذا مَلَك زوجُها عِصْمَتَها»[١] وبما أخرجه النَّسائي وابن ماجه من حديث أبي كامل عن خالد يعني ابن الحارث، ثنا حُسَين عن عَمْرو بن شُعَيب أن أباه أخبره «عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: لا يَحِلُّ لامرأة عطيةٌ إلا بإذنِ زَوْجِها»[٢].

أعلَّ ابنُ حزمٍ هذا الحديث بالانقطاع من جهة رواية عَمرو بن شُعيب عن أبيه عن جدِّه.

قال العيني: «وقد طَعَن ابنُ حزم في حديث عَمرو بن شُعَيب بأن قال: صحيفةٌ منقطِعةٌ»[٣][٤].

فالالتباس حاصل في قوله «عن جده» ذلك أن لعَمرو بن شُعَيب ثلاثةَ أجدادٍ: الأدنى منهم مُحمد بن عبد الله، والأوسط عبدُ الله بن عمرو، والأعلى عَمْرو بن العاص، وقد سمع من الأدنى منهم سمع من جده محمَّد، ومحمَّد لم يدرك النبي ﷺ وسمع من جده عبد الله بن عمرو، فإذا أثبته وكشف عن اسمه فهو حينئذ صحيح ولم يسمع من جده عمرو بن العاص، وإذا قال: عن أبيه عن

---

(١) سنن أبي داود ٣/ ٢٩٣ كتاب الإجازة، باب في عطية المرأة بغير إذن زوجها، حديث (٣٥٤٦).

(٢) سنن النسائي ٥/ ٦٥ كتاب الزكاة، باب عطية المرأة بغير إذن زوجها حديث (٢٥٤٠).

وسنن ابن ماجه ٢/ ٧٩٨ كتاب الإجازة، باب في عطية المرأة بغير إذن زوجها، حديث (٢٣٨٨).

(٣) عمدة القاري ٢/ ١٧٥.

(٤) المحلى ٦/ ٧١.

جده يوهم أن يكون جده الأعلى وجده الأدنى ما لم يبيِّن، فإذا بيَّن فهو صحيح، ولم يترك حديثه أحد من الأئمة[١].

وقد بيَّن العيني أن الراوي عنه شعيبٌ هو الصحابي عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، فيزول بذلك تهمة الانقطاع.

قال: «وقد علمت أن شعيباً صرَّح بعبد الله بن عمرو فلا انقطاع، وقد أخرجه الحاكم من حديث حماد بن سَلَمة عن داوُد بن أبي هِند وحَبيب المُعَلِّم عن عمرو به، ثم قال: صحيح الإسناد»[٢] [٣].

إثبات إمكان اللقاء بين الراويين:

فقد يُعَلُّ الحديث باحتمال سقوط الواسطة بين راويين لاستبعاد رواية أحدهما عن الآخر، في حين تظهر القرائن لدى الاستقراء إمكان لقائهما.

ـ ومن ذلك ما حقَّقه العيني في حديث: «رواه ابن ماجه بسندٍ صحيحٍ عن أبي بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ وعليِّ بنِ محمَّدٍ، ثنا وَكِيع عن حَمَّاد بن سَلَمة عن خالد الحَذَّاء عن خالد بن أبي الصَّلْت عن عِرَاك بن مالك عن عائشة رضي الله عنها قالت: ذُكِر عند النبي ﷺ قومٌ يَكْرَهون أن يستقبلوا القبلةَ بفُرُوجِهم، فقال: أُراهم قد فَعَلوا. . .»[٤].

(١) إيضاح الإشكال ١/ ٣٠ وانظر التحقيق في هذه المسألة وإثبات صحة اتصال السند في فتح المغيث ٣/ ١٩٤ وتدريب الراوي ٢/ ٢٥٨.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٢/ ٥٤، كتاب البيوع، حديث (٢٢٩٩).

(٣) عمدة القاري ٢/ ١٧٥.

(٤) سنن ابن ماجه ١/ ١١٧ كتاب الطهارة وسننها، باب الرخصة في ذلك في الكنيف، حديث (٣٢٤).

أُعِلَّ هذا الحديث من وجوه متعدِّدَة، منها علَّة الانقطاع بين عِراك بنِ مالكٍ وعائشة رضي الله عنها.

قال الإمام العيني: «وقال الإمامُ أحمدُ رحمه الله: أحسنُ ما رُوِيَ في الرُّخْصَة حديث عِرَاك وإن كان مرسلاً، فإن مخرَجَهُ حَسَنٌ، وفي المراسيل عنه: هذا حديث مُرْسَل، وأنكر أن يكون عِراك سمع من عائشة، وقال: من أين سمعَ عائشة؟ مالَه ولعائشةَ، إنما يروي عن عروة، هذا خطأ، فمن روى هذا من قبل حَمَّاد بن سلمة عن خالد؟ فقال غير واحد: عن خالد، ليس فيه سمعت، وغير واحد أيضاً عن حماد وليس فيه سمعت»[١].

أما ردّ العيني على هذه العلة فمستفاد من القرائن التالية:

١ ـ عدم الجزم بالسماع لا يستلزم نفيَه «فأبو عبد الله ـ أي: الإمام أحمد ـ لم يجزم بعدم سماعه منها، إنما ذكره استبعاداً»[٢].

٢ ـ وجوه الواسطة بين الراويين لا ينفي السماع فـ«روايته ـ أي: عِرَاك ـ عن عروة عنها لا يدل على عدم سماعه منها»[٣].

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٣٩٩، وانظر: جامع التحصيل ١/ ١٧١.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣٩٩، ومذهب الإمام أحمد وغيره كأبي زرعة وأبي حاتم يدور على أن مجرد ثبوت الرؤيا لا يكفي في ثبوت السماع، وان السماع لا يثبت بدون التصريح به، وأن رواية من روى عمن عاصره بواسطة، وتارة بغير واسطة يدل على أنه لم يسمع منه إلا أن يثبت له السماع منه من وجوه، أما الإمام مسلم فقد أطال القول في هذه المسألة في مقدمة كتابه، واختار أن تقبل رواية الثقة غير المدلس عمن عاصره وأمكن لقيه له، ولا تعتبر المعرفة باجتماعها ولقائهما وهو مذهب العيني. انظر: علل الترمذي ١/ ٣٦٠ ومقدمة صحيح مسلم ٢٢ ـ ٢٨.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٣٩٩.

٣ ـ ثبوت السماع من جهات أخرى «وقد صرَّح في الكمال والتهذيب بسماعه منها، وقد وجدنا متابِعاً لحمَّاد على قوله عن عِرَاك: سمعتُ عائشةَ رضي الله عنها، وهو عَلِيُّ بنُ عاصمٍ عند الدَّارَقُطْني وصحيح ابن حبَّان، وهو منهما محمولٌ على الاتِّصَال حتَّى يقوم دليلٌ واضح بعدم سماعه عنها»[١].

ومما يقوِّي حجة العيني في اتصال هذا السند تصريحُ عِراكٍ بالتَّحديث والسماع في أكثر من رواية كما نوّه إلى ذلك العيني، والإثبات مقدَّم على النفي، ويدعم ذلك تأكيد الإمام البخاري في تاريخه الكبير بسماعه منها[٢]، مع ما جاء في بعض طرق هذا الحديث عند الدارقطني وأحمد أن عراكاً قال: «حدثتني عائشة»[٣].

ولئن ثبت ذلك من طرق متعددة مع كون عراك ثقة فكلام العيني مرجَّح متفق مع ما ذهب إليه كثير من أئمة النقد منهم الزَّيلعي إذ قال:

«. . . ولكن لقائلٍ أن يقول: إذا كان الرَّواي عنه قولَه «سمعت» ثقةً فهو مقدَّمٌ لاحتمال أنه لقيَ الشَّيخَ بعد ذلك، فحدَّثه إذا كان ممَّن يُمْكن لقاؤه، وقد ذكروا سماعَ عِرَاك من أبي هريرة ولم ينكروه، وأبو هريرة تُوُفِّي هو وعائشةُ في سنةٍ واحدةٍ، فلا يبعُدُ سماعُه من عائشة مع كونهما في بلدةٍ واحدة، ولعلَّ هذا هو الذي أوجب لمسلمٍ أن أخرج في صحيحه حديث عِرَاك عن عائشة من رواية يَزِيد بن أبي زِيَاد مولى ابن عبَّاس عن عِراك عن عائشة: «جاءتني مِسكِينةٌ تحملُ ابنتين لها. . . الحديث»، وبعد هذا كله فقد وقعت لنا روايةٌ صريحةٌ

(١) المصدر السابق. انظر تهذيب الكمال ١٩/ ٥٤٦.
(٢) التاريخ الكبير ٣/ ١١٥ في ترجمة خالد بن أبي الصلت.
(٣) انظر: تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ١/ ٩١، وجامع التحصيل ١/ ٢٢٦، وتاريخ مدينة دمشق ١٦/ ١١٨.

بسماعه من غير جهة حمَّاد بن سلمة التي أنكرها أحمد، أخرجها الدارقطني عن علي بن عاصم عن خالد الحذَّاء وفيه: فقال عراك: حدثتني عائشة أن رسول الله ﷺ. . . »[1].

إثبات السماع من قبل إمام من أئمة الحديث:

فإذا أثبت إمامٌ سماعاً لراوٍ من آخر انتفت علَّة الانقطاع في روايته عنه.

ـ ومن ذلك ما أورده العيني في شرحه من حديث رواه النَّسائي وابن ماجه عن عَبْدِ الرَّحْمن بنِ أبي ليلى عن عمر رضي الله عنه قال: «صَلاة السَّفَرِ رَكْعَتَان، وصلاة الأَضْحى ركعتان، وصلاة الفِطْر رَكعتان، وصلاة الجَمْع ركعتان، تمامٌ غيرُ قصرٍ على لسان نبيكم محمد ﷺ»[2].

قال الإمام العيني: «رواه ابن حبَّان في صحيحه ولم يقدَحْه بشيءٍ، وقال النَّسائي: فيه انقطاع، لأنَّ ابنَ أبي ليلى لم يسمَعْه من عمر»[3].

فالعلماء في الحكم على هذا الحديث فريقان:

ـ فريقٌ أعلَّه بالانقطاع، ومنهم النَّسائي وابن مَعين إذ قال: سمعتُ عُمَرَ ليس بشيء. . . ورواه البيهقي من حديثِ ابنِ أبي ليلى عن كَعْب بن عُجْرة عن عمر فاتَّصل»[4].

---

(١) نصب الراية ٢/ ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٢) سنن النسائي ٣/ ١١٨ كتاب تقصير الصلاة، حديث (١٤٤٠).

(٣) عمدة القاري ٣/ ٢٥٦، والحديث عند ابن حبان ٢/ ٧٧.

(٤) انظر: سنن النسائي ٣/ ١١١، وتحفة المحتاج ١/ ٥٤١، وخلاصة البدر المنير ١/ ٢١٨.

والتعديل والتجريح ٢/ ٨٨٢.

ـ وفريق صحَّحه بإثبات سماع ابن أبي ليلى من عمر رضي الله عنه، ومنهم الإمام العيني، وحجَّته في ذلك:

أ ـ ثبوت السماع بحكم قول الإمام مسلم، قال العيني: «حَكَم مُسْلم في مقدمة كتابه بسَمَاع ابن أبي ليلى من عُمَر»(١).

ويرجِّحُ حكمُ العيني على الحديث بالاتِّصال، ولاسيما أنه متَّفِقٌ مع ما ذهب إليه كثير من الأئمَّة منهم الدَّارقطني إذ قال: «والمحفوظ عن ياسين الزيَّات عن زُبَيد عن ابن أبي ليلى عن عمر، وهو الصواب»(٢).

وفي التَّنقيح: «وهو إسناد حسن، وعبد الرحمن قد أدرك عائشة، فدخل عليها وهو مُرَاهِق»(٣).

ب ـ التصريح بالسماع في بعض طُرُقه: قال العيني: «وقد صرَّح في بعض طرقه فقال: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: سمعت عمر بن الخطاب... فذكره، ويؤيِّد ذلك ما أخرجه أبو يَعلى الموصلي في مسنده عن الحُسَين بن واقد عن الأعمش عن حَبيب بن أبي ثابت أن عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثه، قال: خرجت مع عمر بن الخطاب... فذكره»(٤).

ومنه ما ساقه في باب الخُسُوف من حديث أبي قِلابَة عن النُّعمان بن بَشِير أن النبي ﷺ قال: «إذا خَسَفَت الشمسُ والقمرُ فصَلُّوا كأحدثِ صلاةٍ صَلَّيتُموها من المَكْتُوبةِ»(٥).

---

(١) عمدة القاري ٣/ ٢٥٦، وانظر صحيح مسلم، المقدمة ص ٣٤.

(٢) العلل الواردة ٢/ ١١٧.

(٣) تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ٢/ ٤٩، وانظر: نصب الراية ٢/ ١٨٩.

(٤) عمدة القاري ٣/ ٢٥٦، الحديث برواية أبي يعلى في الأحاديث المختارة ١/ ٣٤٩.

(٥) سنن النسائي ٣/ ١٤١ كتاب الكسوف، حديث (١٤٨٥) و(١٤٨٨).

وسماع أبي قِلابة عن النُّعمان بن بَشير مختلَفٌ فيه، فقد ذهب أكثر العلماء إلى أن الحديث مرسَلٌ، منهم البيهقي ـ كما ذكر ذلك عنه العيني[١] ـ ويحيى بن مَعِين وابن القطَّان[٢].

وردَّ العيني ذلك الانقطاع بتصريح كل من صاحب الكمال وابن عبد البر وابن حزم بسماع أبي قلابة من النعمان بن بشير[٣].

ولعل ما ذَهَب إليه العيني هو الأرجح لأن المثبِتَ عنده زيادةُ عِلْمٍ على النَّافِي.

٢ ـ تضعيفه أحاديث بعلة انقطاع أسانيدها:

وثمة أحاديث احتجَّ بها بعضُ الفقهاء، لم تخلُ عند النقَّاد من كلامٍ في اتِّصَالها، وكان للعينيِّ ترجيحٌ لانقطاعها وضعفها، ومن ثم ترك الاحتجاج بها.

ـ ومن الأمثلة على ذلك: ما أورده العيني في مناقشاته لمسألة رفع اليدين في الصلاة، وتضعيفه لأحاديث احتج بها مخالفوه، منها: ما رواه أبو داود عن عبد الحَميد بن جَعْفر عن محمد بن عمر بن عَطَاء عن أبي حُمَيد الساعدي «كان رسول الله ﷺ إذا قامَ إلى الصَّلاةِ يرفَعُ يديه حتى يُحاذِي. . .»[٤].

قال الإمام العينيُّ في تضعيف هذا الحديث: «فإن احتجَّ الخصمُ بحديث أبي حُمَيد السَّاعدي فجوابه أن أبا دَاود قد أخرجَه من وجوهٍ كثيرةٍ، أحدها عن

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٤٢٠، سنن البيهقي الكبرى ٣/ ٣٣٢، كتاب صلاة الخسوف، باب من صلى في الخسوف ركعتين، حديث (٦١٢٨).

(٢) انظر: نصب الراية ٢/ ٢٢٨، وتلخيص الحبير ٢/ ٨٩.

(٣) عمدة القاري ٤/ ٤٢٠، انظر: تهذيب الكمال ١٤/ ٥٤٣، والمحلى ٥/ ٩٨.

(٤) سنن أبي داود ١/ ١٩٤، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة، حديث (٧٣٠).

أحمدَ بنِ حَنْبل، وليس فيه ذكرُ رفعِ اليدين عند الرُّكوع والطريق الذي فيه ذلك فهو عن عبد الحَمِيد بن جَعْفر، فهو ضعيف، ثم قال: فالحديث معلول بجهة أخرى وهو أن محمَّدَ بنَ عمرِو بنِ عَطاء لم يسمع هذا الحديث من أبي حُمَيد ولا ممن ذكر معه في هذا الحديث مثل أبي قتادة وغيره، فإنه تُوُفِّي في خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك، وكانت خلافته في سنة خمس وعشرين ومئة، ولهذا قال ابن حـزم: ولـعل عبد الحميد بن جَعْفر وهم فيه، يعني في روايته عن محمد بن عمرو بن عطاء»(١).

ثم ردَّ العيني على من خالفه في إثبات الاتصال ومن ثم قبول الحديث والاحتجاج به، فقال:

«فإن قال الخصم: قال البيهقي في المعرفة: حَكَم البخاريُّ في تاريخه بأنه سمع أبا حُمَيد، قلنا: القائل بأنه لم يسمع من أبي حُمَيد هو الشَّعبي، وهو حجَّة في هذا الباب»(٢).

(١) عمدة القاري ٤/ ٣٨١، انظر: المحلى ٤/ ١٢٨.

روى الحديث عن أبي داود بإثبات رفع اليدين من رواية عبد الحميد بن جعفر ١/ ١٩٤، أبواب تفريغ افتتاح الصلاة، حديث (٧٣٠) وفيه عبد الحميد بن جعفر.

ومن رواية محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس بن سهل عن أبي حميد وفيه رفع اليدين ١/ ١٩٥، حديث (٧٣٣)، ومن رواية أحمد بن حنبل (ليس فيه عبد الحميد ولا رفع اليدين ١/ ١٩١، حديث (٧٣٤).

وفي رواية محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس بن سهل أنه كان في مجلس فيه أبوه...

وذهب الزيلعي إلى تضعيف حسين بن محمد بن عمرو بن عطاء فقال: لم يسمع ذلك الحديث من أبي حميد ولا ممن ذكره معه في ذلك الحديث بينهما رجل مجهول، نصب الراية ١/ ٤١١، وانظر: شرح معاني الآثار ١/ ٢٢٧.

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٨١.

وقد ذهب الطَّحاويُّ إلى ما ذهب إليه العيني فقال: «لم يسمَعْ ذلك الحديثَ من أبي حُمَيد ولا ممَّن ذكره معه في ذلك الحديث، بينهما رجلٌ مجهولٌ»[1].

ولكن نقول: إن نفي سماع ابن عطاء من أبي حُمَيد لا يستلزم الجزم بذلك ولاسيما أن الإمام البخاريَّ صرَّح بالسَّماع في تاريخه[2]، وذهب إلى ذلك غيره من علماء الرجال[3]، والإثبات مقدَّم على النَّفي، والعيني نفسه رجَّح قبولَ أحاديثَ كثيرةٍ وفقاً لتلك القاعدة، فضلاً عن أن أكثر الأئمة رجَّحوا الاتِّصال وثبوت سماع محمد بن عمرو الحديث من أبي حميد رضي الله عنه[4].

لكن يبدو أن العيني رأى أن القرائن تخالف ذلك في اجتهاده، والله أعلم.

- ومما أُعِلَّ بالانقطاع ما ذكره البويطي في كتابه، ونقله عنه العيني بسنده فقال: أخبرني غير واحد عن حفص بن غِيَاث عن ابن جُرَيج عن ابن أبي مُلَيكَة عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ كان إذا قَرَأَ بِأُمِّ القُرْآن بَدَأَ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمن الرَّحِيم، يَعُدُّها آية، ثم قرأ الحمدُ لله ربِّ العالمين بعدها ست آيات»[5].

(١) شرح معاني الآثار ١/ ٢٢٧.

(٢) انظر: التاريخ الكبير ١/ ١٨٩.

(٣) الجرح والتعديل ٨/ ٢٩، وتهذيب الكمال ٣٥/ ١٠٣، وفيها التصريح بصحة السماع من أبي حميد.

(٤) انظر التحقيق في المسألة وترجيح الاتصال في نصب الراية ١/ ٤١٠، وتنقيح تحقيق أحاديث التعليق ١/ ٢١٧.

(٥) عمدة القاري ٤/ ٤٠٠.

أُعِل الحديث بالانقطاع بين ابن أبي مُلَيكة وأم سَلَمة كما بين ذلك العيني نقلاً عن الطَّحَاوي: «قال الطَّحاوي في كتاب الردِّ على الكرابيسي: لم يسمع ابن أبي مُلَيْكة هذا الحديث من أم سَلَمة، والذي يروى عن ابن أبي مُلَيكة عن يَعْلى بن مالك عن أم سلمة وهو الأصح، ولهذا أسنده الترمذي من جهة يعلى...»(١).

والحديث معلولٌ حقاً بالانقطاع كما مال إليه العيني وإلى ذلك ذهب أئمة النقل والنقد، فأجمعوا على انقطاعه(٢).

٢ ـ أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً:

وعلم الجرح والتَّعديل هو ميزانُ رجال الرِّواية، يثقل بكفَّته الرَّواي فيُقْبَل، أو يخفّ موازينه فيُرْفَض، وبه نعرفُ الرَّاوي الذي يُقْبَل حديثُه ونميِّزه عمَّن لا يُقْبَلُ حديثُه(٣).

تعريف الجرح والتعديل:

الجرح عند المحدثين: هو الطَّعْن في راوي الحديث بما يسلُب أو يُخِلُّ بعدالته أو ضبطه.

والتعديل: هو تزكية الراوي والحكم عليه بأنه عدل أو ضابط(٤).

وللإمام العيني مناقشاتٌ دقيقةٌ في الحكم على الرواة لقبول رواياتهم أو ردِّها، أعانه في ذلك اطِّلاعٌ واسعٌ على أقوال الأئمة، ونظرة نقدية فاحصة تميز

(١) المصدر السابق.
(٢) انظر: تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ١/ ١٨١ وتنقيح تحقيق أحاديث التعليق ١/ ٢٥٣، وتحفة المحتاج ١/ ٢٩٣.
(٣) منهج النقد في علوم الحديث ص ٩٢.
(٤) المصدر نفسه.

الصحيح من المردود والعدل من المجروح، بل إن شخصيَّته النقديَّة تبرز بقوَّة في أحكامه وترجيحاته، ويتجلى ذلك في الأمور التالية:

أولاً ـ تقويته أحاديث أُعِلَّت بضَعْف الرِّجال:

لما كان سَوق العيني لأحاديث الأحكام في باب الاجتهاد الفقهي والاختيار المذهبي ظهرت أهمية التدقيق في المأثور عن النبي ﷺ للتقوية أو التضعيف، ثم الاحتجاج أو الرد، وهنا تجلَّت نظرة الإمام النقديَّة لرفع درجة الحديث الضَّعيف وذلك من خلال:

أ ـ استقراء أقوال النقاد والتَّرجيح لردِّ العلَّة.

ب ـ استقراء طرق الحديث لتقوية بعضها ببعض.

أ ـ استقراء أقوال النقاد والتَّرجيح انطلاقاً لردِّ العِلَّة التي أُعِلَّ بها، وقبولاً للرَّاوي الذي ضُعِّفَ الحديث بسببه.

ومن الأمثلة على ذلك:

ـ ما احتجَّ به في النفقة من حديث إسماعيل بن عَيَّاش عن شُرَحْبيل بن مُسْلم الخَوْلاني عن أبي أُمَامة رفعه: «لا تنفقُ المرأةُ شيئاً من بيتِ زَوْجِها إلا بإذنه...»(١).

نقل العيني عن ابن حزم تضعيف الحديث بإسماعيلَ وشُرَحبيل فقال عنه: «ثم إسماعيل ضعيف وشرحبيل مجهولٌ لا يُدْرَى من هو»(٢).

---

(١) رواه الترمذي في سننه ٤/ ٤٣٣ كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، حديث (٢١٢٠) وعبد الرزاق في مصنَّفِه ٤/ ١٤٨ باب صدقة المرأة بغير إذن زوجها، حديث (٧٢٧٧).

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٧٥، المحلى ٨/ ٣١٩.

وقد أنكر العيني على ابن حزم تجريحه هذين الراويين فقال: «وهذا عجيب منه فإسماعيل حجّةٌ فيما يروي عن الشاميين، وشُرَحبيل شامي، وحاشاه من الجهالة روى عنه جماعة، قال أحمد: هو من ثقات الشاميين، نعم ضعّفه ابن معين»[١]، والقول ما قاله العيني[٢].

ـ ومن ذلك ما رواه أبو داود من حديث صَدَقة بن خالد عن محمد بن عبد الله الشعبي عن زُفَر بن وَثِيمة عن حَكِيم بن حزام مرفوعاً: نهى رسول الله ﷺ أن يُسْتَقاد في المسجد، وأن تُنْشَدَ فيه الأشعار، وأن تُقَام فيه الحدود»[٣].

ضُعِّف الحديث لحال زُفَر بن وَثِيمة، ورأى العيني أن تلك العلّة مردودةٌ لتوثيق زُفَر عند بعض الأئمة، إذ قال: «أما زُفَر فإنه ليس كما قال ـ أي: ابن القطّان ـ بل حالُه معروفةٌ، قال عُثْمان بن سَعيد الدارمي: سألت يحيى عنه فقال: ثقة، وذكره ابن حبّان في كتاب الثِّقات، وصحّح له الحاكم حديثاً عن المغيرة بن شعبة»[٤].

والحقُّ أن زُفَر بن وَثِيمة وثّقه أكثر الأئمة كما أشار إلى ذلك العيني[٥]، فقد وثّقه ابن مَعين ودُحَيم.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) انظر: أحوال الرجال ١/ ١٧٤، والمجروحين ١/ ١٢٤، والتاريخ الكبير ١/ ٣٦٩، والكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٢٩١، وتذكرة الحفاظ ١/ ٢٥٣.

(٣) سنن أبي داود ٤/ ١٦٧ كتاب الحدود، باب في إقامة الحد في المسجد، حديث (٤٤٩٠) وسنن البيهقي الكبرى ٨/ ٣٢٨ كتاب الأشربة، باب لا تقام الحدود في المساجد حديث (١٧٣٦٩).

(٤) عمدة القاري ٣/ ٤٨٩، انظر: الثقات ٤/ ٢٦٤.

(٥) انظر: ميزان الاعتدال ٣/ ١٠٥، وتهذيب التهذيب ٣/ ٢٨٣.

واللافت في ترجيحات العيني ميله إلى ترجيح التعديل على الجرح غالباً[١]، يتجلى ذلك في قبوله روايات رجال كثُر النقل بتجريحهم، في حين مال هو إلى قول من أورد فيهم توثيقاً أو تعديلاً، ومن ذلك: قبوله حديثاً مداره على عبد الله بن سَلَمة، وهو ضعيف عند أكثر الأئمة، فقد استشهد بحديث رواه الأربعة، فقال أبو داود: حدثنا حَفْص بن عمر، قال: أخبرنا شُعبة عن عمرو بن مُرَّة عن عبد الله بن سَلَمة، قال: دخلت على عَلِيّ رضي الله عنه أنا ورجلان. . . فقال: إن رسول الله ﷺ كان يجيءُ من الخَلاء، فيقرأُ بنا القُرآن، ويأكل معنا اللَّحْمَ لا يحجُزُه عن القُرآن شيءٌ ليس الجَنَابة»[٢].

---

(١) وقد بيَّن د. نور الدين عتر ضوابط الترجيح عند تعارض الجرح والتعديل، فبيَّن أن تقديم الجرح أولى إن كان من جرح مثل من عَدَّل أو أكثر، وكذلك إن كان من جرح الراوي أقل عدداً ممن عدله، لأن الجارحين يصدقون المعدلين في العلم بالظاهر، ويقول: عندنا زيادة علم لم تعلموه من باطن أمره، وهو الراجح كما بيَّن ولكن بشروط منها: أن يكون الجرح مفسراً، وأن لا يبين المعدل زوال السبب الذي جرح به الراوي، وأن لا ينفي المعدِّل وجود سبب الجرح بطريق معتبر، وأن لا يكون المجروح ممن اشتهرت عدالته وتواترت بين الناس.

أصول الجرح والتعديل ص ١٦٠ ـ ١٦٤.

(٢) سنن أبي داود ١/ ٥٩ كتاب الطهارة، باب في الجنب يقرأ القرآن، حديث (٢٢٩). وسنن الترمذي ١/ ٢٧٤ كتاب أبواب الطهارة، باب ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً، حديث (١٤٦).

وسنن النسائي ١/ ١٤٤ كتاب الطهارة، باب حجب الجنب من قراءة القرآن، حديث (٢٦٥).

وسنن ابن ماجه ١/ ١٩٥، كتاب الطهارة، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة، حديث (٥٩٤).

وفي سنن الدارقطني ١/ ١١٩: قال سفيان: قال لي شعبة: ما أحدث بحديث أحسن منه.

قال العيني في مناقشة الحكم على الحديث:

«فإن قلت: ذكر البزَّار أنه لا يروي عن علي إلا حديث عمرو بن مُرَّة عن عبد الله بن سَلَمة[١]، وحكى البخاري عن عمرو بن مُرَّة: كان عبد الله ـ يعني ـ ابن سلمة يحدِّثُنا فنعرف وننكر، وكان قد كبر، ولا يُتَابَع في حديثه، وذكر الشَّافعي هذا الحديث وقال: وإن لم يكن أهل الحديث يثبتونه، وقال البيهقي: وإنما توقَّف الثَّاني في قبول هذا الحديث لأن مَدَارَه على عبد الله بن سَلَمة الكوفي، وكان قد كبر وأنكر من حديثه وعقله بعض النَّكرة، وإنما روى هذا الحديث بعدما كبر قاله شعبة، وذكر الخطَّابي أن الإمام أحمد كان يوهن حديث عليٍّ هذا، ويضعِّفُ أمرَ عبد الله بن سلمة، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، وقال النسائي: يعرف وينكر»[٢].

واختار العيني قول من رجَّحه فقال:

«قلت: التِّرمذي لما أخرجه قال: حديث حسن صحيح، وصححه ابن حبان أيضاً، وقال الحاكم في عبد الله بن سلمة: إنه غير مطعون فيه، وقال العجِليّ: تابعي ثقة، وقال ابن عَديٍّ: أرجو أنه لا بأس به»[٣].

ـ ومن ذلك قبوله حديثاً في رواته من تُكُلِّم فيه، فقد أورد حديثاً رواه ابن

---

(١) مسند البزار ٢/ ٢٨٦.

(٢) عمدة القاري ٣/ ١٢٤ وانظر هذه الأقوال وغيرها في: تهذيب الكمال ١٥/ ٥١، والجرح والتعديل ٥/ ٧٣، وتنقيح تحقيق أحاديث التعليق ١/ ١٣٦ ـ ١٣٧ والدراية ١/ ٨٦ ونصب الراية ١/ ١٩٦، والضعفاء والمتروكين ٢/ ١٢٥.

(٣) عمدة القاري ٣/ ١٢٤.

انظر: المستدرك على الصحيحين ١/ ٢٥٣، وصحيح ابن حبان ٣/ ٧٩، ومعرفة الثقات ٢/ ٣٢، والكامل في الضعفاء ٤/ ١٧٠.

عَدِيّ في الكامل عن الحُسَين بن علي الكرابيسي قال: حدثنا إسْحاقَ الأَزْرق، حدثنا عبد الملك عن عَطاء عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وَلَغَ الكلبُ في إناءِ أحدِكُم فليُهْرِقْه، وليغسِلْه ثلاثَ مرات»(١).

أُعِلَّ هذا الحديث بمخالفة عبد الملك بن أبي سُلَيمان وعطاء، فالمشهور عن الثقات «سبع مرات» وكذلك بالكلام في الحُسَين بن عَلِيٍّ الكرابيسي.

فأما عبد الملك فهو ثقةٌ فقيهٌ متقن كما قال العيني، وكما نقله عن الأئمة: أحمد والثَّوري وأحمد بن عبد الله(٢)، لكن الكَرَابيسي مُتَكَلَّم فيه عن بعض الأئمَّة فقد قال فيه الأَزْدي: ساقطٌ لا يُرْجَعُ إلى قوله، وقال مسلمة بن القاسم: كان الكرابيسيُّ غيرَ ثقة في الرواية، وكان يقول بخلق القرآن، ومع ذلك فهو صدوق فاضل فهم عالم فقيه له تصانيف كثيرة، تكلم فيه الإمام أحمد لمسألة خلق القرآن(٣).

أما العيني فقد مال إلى قبوله فقال: «وأما الكَرَابيسي فقد قال ابن عَدِيّ: قال لنا أحمدُ ابنُ الحسن: الكَرَابيسي يسأل عنه، والكَرَابيسي له كتب مصنَّفة ذكر فيها اختلاف الناس في المسائل، وذكر فيها أخباراً كثيرة، وكان حافظاً لها، ولم أجد له حديثاً منكراً، والذي حَمَل عليه أحمد بن حنبل فإنما هو من أجلِ اللَّفْظ بالقرآن، فأما في الحديث فلم أَرَ به بأساً»(٤).

---

(١) الكامل في الضعفاء ٥/ ٣٠٣.

(٢) انظر: التاريخ الكبير ٥/ ٤١٧، ومعرفة الثقات ٢/ ١٠٣، وتاريخ أسماء الثقات ١/ ١٥٨ والمغني ٢/ ٤٠٦ وميزان الاعتدال ٤/ ٤٠٠، والكاشف ١/ ٦٦٥.

(٣) انظر: الثقات ٨/ ١٨٩ والضعفاء والمتروكين ١/ ٢١٦ والمغني في الضعفاء ١/ ١٧٢ ولسان الميزان ٢/ ٣٠٢.

(٤) عمدة القاري ٢/ ٤٨٩ وانظر أمثلة على ذلك ٢/ ٣٩٩، ٤٠٩، ٤٢٦، ٥/ ١٠٦، ٢٩٨، ٤/ ١٩٤..

فالجرح الذي قيل فيه غير مؤثر، لأن المقصود به رأيه لا عدالته ولا ضبطه، والرجل ثقة.

ويلحظ على الإمام العيني في درء العلة عن الحديث المضعف راويه:

١ ـ اختلاف موقفه أحياناً في قبول الرواي المجروح وردِّه:

ـ ومثال ذلك: موقفه من الرَّاوي جابر الجعفي، فقد احتجَّ لإيجاب الوضوء من الحدث عند القيام إلى الصلاة بحديث رواه الجعفي فقال:

«وروى الطَّحَاوي من طريقِ جابر عن عبدِ الله بنِ أبي بَكْرِ بن محمَّدِ بنِ عمرو بن حَزْم عن عبد الله بن عَلْقَمة بن الفَغْواء عن أبيه: كان رسول الله ﷺ إذا أجْنَبَ أو أَهْرَقَ الماء إنما نكلمّه فلا يكلِّمنا، ونُسَلِّمُ عليه فلا يَرُدَّ علينا، حتى نزلت ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾»[١] [المائدة: ٦].

ثم أشار إلى الكلام فيه فقال: «فإن قلت: حديث جابر الجُعْفي غير ثابت فلا يتمُّ به الاستدلال، قلت: لا نسلِّم ذلك، لأن سفيان يقول: كان جابر وَرِعاً في الحديث ما رأيت أورعَ في الحديث منه، وعن شعبة: هو صَدُوق في الحديث، وعن وكيع: ثقة»[٢].

ومن جهة أخرى نجد الإمام العيني يشير إلى أن الإمام أبا حنيفة كذّبه وأنكر حديثه[٣]، بل نافح عن أبي حنيفة حين اعتُرِضَ عليه لاحتجاجه به فقال: «فإن أبا حنيفة من أين يحتجُّ بحديث جابر الجعفي. . . ؟!»[٤].

---

(١) شرح معاني الآثار ١/ ٨٨ والمعجم الكبير للطبراني ١٨/ ٦.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣٢٦ وانظر: الجرح والتعديل ١/ ٧٧.

(٣) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ١١٣.

(٤) عمدة القاري ٤/ ٣٠٦.

ولعلَّ قبول الإمام العيني ما جاء من حديث جابر مما يتقوَّى بشواهد أو طرق أخرى.

- ومن ذلك قبوله واحتجاجه بحديث في إسناده يَزيدُ بنُ أبي زِياد، ثم تضعيفه حديثاً آخر بسببه.

فقد أورد احتجاج الحنفيَّة بحديث البَرَاء بن عازب في صِفَة الصَّلاة فقال: «واحتجَّ أصحابنا بحديثِ البراء بن عازب قال: كان النبي ﷺ إذا كَبَّر لافتتاح الصَّلاة رَفَعَ يديه حتى يكونَ إبهاماه قريباً من شَحْمَتي أذنيه ثم لا يَعُود... قال أبو داود: روى هذا الحديث هُشَيمٌ وخَالد وابن إِدْرِيس عن يَزيد بن أبي زياد عن عبدِ الرَّحمن بن أبي ليلى عن البَرَاء، ولم يذكروا «ثم لا يعود»»[1].

وقد ضعَّف الأئمة هذا الحديث لتفرُّد يَزيد بقوله «ثم لا يعود»ونقل ذلك عنهم فقال: «وقال البزَّار: لا يصحُّ حديث يزيد في رفع اليدين ثم لا يعود، وقال عباس الدُّوري: عن يحيى ابن مَعين: ليس هو بصحيحِ الإسناد، وقال أحمد: هذا حديثٌ واهٍ قد كان يزيد يحدِّث به لا يذكر: ثم لا يعود، فلما لُقِّنَ أخذ يذكره فيه، وقال جماعة: إن يزيدَ كان يغيِّر بآخره، فصار يتلقَّن»[2].

ثم ردَّ العيني أقوال من ضعَّف يزيد، وبين أنه ثقة يؤخذ بحديثه[3] فقال:

(١) سنن أبي داود ١/ ٢٠٠ كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع، حديث (٧٤٩) وشرح معاني الآثار ١/ ١٩٦.

(٢) عمدة القاري ٤/ ٣٨٠.

(٣) ويزيد بن أبي زياد: قال الذهبي: كان من أوعية العلم، وليس هو بالمتقن، فلذا لم يحتجّ به الشيخان، قال أحمد: لم يكن بالحافظ، وقال يحيى: لا يحتج بحديثه، ليس بالقوي، وقال ابن المبارك: ارمِ به. =

«فإن قلت: يزيدُ ضعيفٌ وقد تفرَّد به، قلت: . . . وأما يزيدُ في نفسه فإنه ثِقَة، فقال العجليُّ: هو جائز الحديث، وقال يعقوب بن سُفْيان: هو وإن تُكُلِّم فيه لتغيُّرِه، فهو مقبولُ القولِ عَدْلٌ ثقةٌ، وقال أبو داود: لا أعلمُ أحداً ترك حديثه . . .»[1].

لكن العيني بعد ذلك ضعَّف حديثاً فيه يزيد رَدّاً على مخالفيه، فقد قال رَدّاً على الاحتجاج بحديث رواه أبو داود من حديث ابن عباس: «وقّت رسولُ الله ﷺ لأهل المَشْرق العَقِيق»[2].

فقال: «قلت وفي إسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف»[3].

ولعلَّ سبب ذلك تقوية حديث يزيد الأول بشواهد، وتفرّده بهذا الثاني، والله أعلم.

ـ ومن ذلك: ما ذكره من حديث «حَجَّاج بن نُصَير عن عَبّاد بن كثير عن ليث عن عطاء عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا أُقِيمت الصلاةِ فلا صلاة

= انظر: معرفة الثقات ٢/ ٣٦٤، والمجروحين ٣/ ١٠٠، والمغني في الضعفاء ٢/ ٧٤٩، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٢٩، طبقات الحفاظ ١/ ٦٨.

(١) عمدة القاري ٤/ ٣٨٠..

(٢) سنن أبي داود ٢/ ١٤٣ كتاب المناسك، باب في المواقيت، حديث (١٧٤٠).

ورواه الترمذي في سننه ٣/ ١٩٤ كتاب الحج، باب ما جاء في مواقيت الإحرام، حديث (٨٣٢).

قال أبو عيسى هذا حديث حسن.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٣١٠.

إلا المكتوبة إلا ركعتي الفجر، قال البيهقي: هذه الزيادة «إلا...» لا أصل لها وحَجَّاج وعبَّاد ضعيفان»(١).

قال العيني في الردِّ على البيهقي: «قلت: قال يعقوب بن شيبة: سألت يحيى بن معين عن حجاج بن نصير الفساطيطي البصري فقال: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وعبَّاد بن كثير كان من الصالحين»(٢).

- ومن ذلك قبوله حديث عبد الله بن لهِيعَة في روايته لحديث عُقْبة بن عامر إذ قال: «الصَّلاة والإمامُ على المِنْبَرِ مَعْصِيَةٌ»(٣).

لم يُشِر العيني إلى اختلاط ابن لَهيعة، فقد قال في الحكم على الحديث:

«فإن قلت: في سند أثر عقبة عبد الله بن لَهيعة؟ قلت: ماله وقد قال أحمد: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرةِ حَديثه وضبطه وإتقانه؟ وحدَّث عنه أحمد كثيراً، وقال ابن وهب: حدَّثني الصَّادق البارُّ - والله - عبد الله بن لَهِيعة، وقال أحمد بن صالح: كان ابنُ لَهِيعة صحيحَ الكتاب طالباً للعلم»(٤).

على أن العيني ضعَّف أسانيد فيها ابن لهيعة، ومن ذلك: «ما ذكره من رواية الدارقطني في سننه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال رسول الله ﷺ من كشف خمار امرأة ونظر إليها فقد وجب الصداق»(٥).

---

(١) سنن البيهقي الكبرى ٢/ ٤٨٣ باب كراهية الاشتغال لهما - أي: ركعتي الفجر - بعدما أقيمت الصلاة، حديث (٤٣٢٧).

(٢) عمدة القاري ٤/ ٢٥٨.

(٣) عمدة القاري ٥/ ١٠٦ وحديث عقبة في شرح معاني الآثار قال: حدثنا روح بن الفرج قال: ثنا عبد الله بن محمد الفهمي قال: أن ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن أبي الصعب عن عقبة بن عامر ١/ ٣٧٠.

(٤) عمدة القاري ٥/ ١٠٦.

(٥) سنن الدارقطني ٣/ ٣٠٧ كتاب النكاح، باب المهر، حديث (٢٣٢).

فقال: «هذا مع إرساله فيه ابن لهيعة»[١].

كما نقل الإجماع على تضعيفه فقال: «وأجمعوا على ضعفه وترك الاحتجاج بما ينفرد به»[٢].

أما أقوال أكثر الأئمة فيه فقد قاربت الإجماع على ضعفه واختلاطه، فقد قيل فيه:

لا يُوقَف على حديثه ولا ينبغي أن يحتج به ولا يُغْتَرَّ بروايته، وقال يحيى ابن سعيد: قال لي بشر بن السَّرِي: لو رأيتَ ابنَ لَهيعة لم تحمِلْ عنه حرفاً، وكان يحيى بن سعيد لا يراه شيئاً، وقال يحيى بنُ مَعين: أنكر أهل مصر احتراقَ كُتُب ابن لَهِيعة والسَّماع منه وأخذ القديم والحديث، هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها، وقال عمرو بن علي: من كتب عنه قبل احتراقها بمثل ابن المبارك والمقري أصح ممن كتب بعد احتراقها، وهو ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: سماع الأوائل والأواخر منه سواء إلا ابن المبارك وابن وهب كانا يتبعان أصوله وليس ممن يُحتجُّ به، وقال أبو حاتم ابن حبان: سبرت أخبار ابن لهيعة فرأيته يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رآهم، ثم كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه سواء كان من حديثه أو لم يكن من حديثه، فوجب التنكُّب عن رواية المتقدِّمين عنه قبلَ احتراقِ كُتُبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن المتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخِّرين بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه[٣].

(١) عمدة القاري ١٤/ ٢١٩ وانظر ٨/ ٨٥.

(٢) عمدة القاري ٨/ ١٠٩، ١٢/ ٤٥٠.

(٣) انظر: أحوال الرجال ١/ ١٥٥، والضعفاء والمتروكين ٢/ ١٣٦.

٢ ـ سكوته عن ضعف الراوي المجروح:

ـ ومثال ذلك: دفاعه عن حديث ضعَّفه ابن حزم براويين، فبيَّن العيني تعديلَ أحدهما، ولم يُشِرْ إلى الآخر، والحديث مروي من طريق موسى بن أعْيَن عن ليث بن ابي سُلَيم، وضعفه ابن حزم بهما[1]، فقال العيني في ردِّ إعلاله بقوله:

«وهو غريب منه ـ أي: من ابن حزم ـ فإن موسى بن أَعْيَن روى عن جماعةٍ وعنه جماعةٌ واحتجَّ به الشَّيخان، ووثَّقه أبو حاتمٍ وأبو زُرْعة والنَّسَائِي»[2].

ثم لم يذكر شيئاً في ليث على الرغم من كلام الأئمة فيه، فقد قال فيه الإمام أحمد:

«مضطرب الحديث، ولكن حدَّث عنه الناس، وقال: ما رأيتُ يحيى بن سعيد أسوأ رأياً في أحد منه في لَيْثٍ وابن إسحاق وهمَّام، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم، وقال ابن حبّان: ولكن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم...»[3].

ـ ومن ذلك: ما احتجَّ به من حديث ضعّفه النووي ورواه الطبراني في المعجم الكبير عن بَقِيَّة عن مُبَشِّر بن عُبيد عن حَجَّاج بن أَرْطأة عن عَطِيَّة العُوفي

---

(١) المحلى ٨/ ٣١٧.

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٧٥.

(٣) انظر: أحوال الرجال ١/ ٩١، والتاريخ الكبير ٧/ ٢٤٦، وسير أعلام النبلاء ٦/ ١٧٩ ـ ١٨١، والضعفاء والمتروكين ٣/ ٢٩، والكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٨٧.

عن ابن عباس[(١)]، فقد ضعف النَّووي رجاله كما نقل عنه العيني إذ قال: «هذا حديث باطل اجتمع فيه هؤلاء الأربعة وهم ضعفاء، ومبشر وضاع صاحب أباطيل»[(٢)].

ثم بيَّن العيني حال الثلاثة دون مبشر فقال: «بقيَّة بن الوليد موثَّق ولكنه مدِّلس، وحجَّاج صَدُوق روى له مسلمٌ مقروناً بغيره، وعطيَّة مشّاه يحيى بن معين فقال فيه: صالح ولكن ضعَّفهما الجمهور»[(٣)]، وسكت على مبشِّر الذي أجمع العلماء على ضعفه، فقال الإمام أحمد: ليس بشيءٍ، أحاديثُه موضوعةٌ كذَّاب، وقال الرَّازي: مُنْكَر الحديث جدّاً، وقال الدَّارقطني: متروك الحديث يضعُ الأحاديثَ ويكذِبُ، وقال ابنُ حبَّان: يروي عن الثِّقَات الموضوعات، لا يحلُّ كَتْبُ حديثِه إلا تعجُّباً[(٤)].

وكأنَّه سكت على مبشِّر إقراراً بما نقل من الحكم عليه، وبيَّن حال الثلاثة دفعاً للتَّوَهُّم أنهم مثل مبشّر.

كما كان العيني يجهد في رفع درجة الحديث الضعيف وتقوية رواية الضعيف، إضافة إلى الحكم على رجاله من خلال:

ب ـ استقراء طرق الحديث لتقوية بعضها ببعض:

اعتماداً على قوله: «إذا رُوي الحديث من طرق ووجوه مختلفة تحصل له

(١) عمدة القاري ٥/ ١٢٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر: أحوال الرجال ١/ ١٧٠، والتاريخ الكبير ٨/ ١١، والجرح والتعديل ٨/ ٣٤٢، والضعفاء والمتروكين ٣/ ٣٣، والكشف الحثيث ١/ ٢١٤.

قوة، فلا يمنع من الاحتجاج به»[١]، و«يحدث عن الاجتماع ما لا يحدث عند الانفراد»[٢].

ـ ومن ذلك احتجاجه بحديث في الجمعة رواه عن جابر رضي الله عنه، ثم قال: «فإن قلت: هذا الحديث ضعيف، وفي سنده عَبْدُ الله بنُ محمد وهو تُكُلِّم فيه؟ قلت: هذا رُوِيَ من طرق كثيرة ووجوه مختلفة، فحصل له بذلك قوَّة، فلا يمنع من الاحتجاج به»[٣].

ـ ومن ذلك احتجاجه بحديث عند ابن ماجه وفيه: «من تَرَكها ـ أي: الجمعة ـ في حياتي أو بَعْدي وله إِمَام عادِلٌ أو جائِرٌ. . .»[٤].

قال: «فإن قلت: في سنن ابن ماجه عبد الله بن محمد العَدَوي، وفي سند البَزَّار: عَلِيّ ابن زَيْد بن جَدْعَان، وكلاهما متكلم فيه؟ قلت: إذا روي الحديث من طرق ووجوه مختلفة تحصل له قوة، فلا يمنع من الاحتجاج به. ولا سيما إذا اعتضد بحديث ابن عمر»[٥].

وهذا جهد عظيم يتماشى مع مقررات العلم.

ثانياً ـ تضعيفه أحاديث بضعف الرِّجال:

وقد وافق العيني في ذلك أئمة النقد والعلل، فسلك مسلكهم في ردِّ أحاديث رواة أجمعوا على ضعفهم.

---

(١) عمدة القاري ٥/ ٤٥.

(٢) عمدة القاري ٣/ ١٦٩.

(٣) عمدة القاري ٤/ ٣٢٣.

(٤) سنن ابن ماجه ١/ ٣٤٣، كتاب إقامة الصلاة، باب في فرض الجمعة، حديث (١٠٨١).

(٥) عمدة القاري ٥/ ٤٥.

ـ فمن ذلك: تضعيف حديث رواه ابن ماجه لرواية إسماعيل بن عَيَّاش: «فقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يرفعُ يَدَيه في الصَّلاة حَذْوَ منكبيه حين يفتتح الصلاة وحين يركَعُ وحين يَسْجُدُ»[١]، فقال: «جوابه أنه من طريقِ إسماعيلَ بنِ عيَّاش عن صَالِحِ بن كَيْسَان، وهم لا يجعلون إسْمَاعيل فيما يروي عن الشاميِّين حجَّة. . .، وقال النَّسائي: ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: كثير الخطأ في حديثه، فخرج عن حد الاحتجاج، وقال ابن خُزَيمة: لا يحتجُّ به»[٢].

ـ ومنه ما ذكره من حديث أخرجه الدَّارَقُطْني «عن خَالد بن إلْياس عن سَعيد ابن أبي سَعِيد المقبري عن أبي هُريرة قال: قال رسول الله ﷺ: عَلَّمَني جبْرِيلُ عليه الصَّلاة والسَّلام فَقَامَ فكَبَّر لنا، ثم قرأ. . .»[٣].

ضُعِّف هذا الحديث بخالد بنِ إلْياس، ونقل ذلك العيني عن الأئمَّة فقال:

«هذا إسناد ساقطٌ، فإن خالد بن إلياس مُجْمَعٌ على ضَعْفه، وعن البخاري عن أحمد أنه مُنْكَر الحديث، وقال ابن مَعِين: ليس بشيء ولا يُكْتَبُ حديثه، وقال النَّسائي: مَتْرُوك الحَديث، وقال ابن حبَّان: يروي المَوْضُوعات عن الثِّقات»[٤].

---

(١) سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٩ كتاب إقامة الصلاة، باب رفع اليدين إذا ركع. . . حديث (٨٦٠).

(٢) عمدة القاري ٤/ ٣٨١، وانظر الكلام في إسماعيل بن عياش في: أحوال الرجال ١/ ١٧٤ والتاريخ الكبير ١/ ٣٦٩، والمجروحين ١/ ١٢٤، والكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٢٩١، والضعفاء والمتروكين ١/ ١١٨، وتذكرة الحفاظ ١/ ٢٥٣.

(٣) سنن الدارقطني ١/ ٣٠٧ كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، حديث (١٨).

(٤) عمدة القاري ٤/ ٣٩٨. =

ولكن ثمة أحاديث ضعَّفها العيني ببعض رواتها مع عدم اتفاق الأئمة على تضعيفهم، بل وثَّقهم بعضهم، ولم يلفت العيني إلى ذلك مكتفياً بالإشارة إلى قول من ضعَّفهم.

ومنهم: عبد الحَميد بن جَعْفر فقد ضَعَّف طريقاً لحديث أبي حُمَيد الساعدي بعبد الحميد، فقال: «والطريق الذي فيه ذلك فهو عن عبد الحَميد بن جَعْفر، فهو ضعيف، قالوا: إنه مطعون في حديثه. . . فإن قلت: هو من رجال مسلم، قلت: لا يلزم من ذلك أن لا يكون ضعيفاً عند غيره»[(١)].

لكن العيني أنصفَه في موضعٍ آخر فقال: «على أن عبدَ الحَمِيدِ بن جعفر ممن تُكُلِّم فيه، ولكن وثَّقه أكثر العلماء، واحتجَّ به مسلمٌ في صحيحه، وليس تضعيف من ضعَّفَه مما يُوْجِبُ ردَّ حديثه»[(٢)].

ومنهم: عبدُ الله بن محمد بن عَقِيل[(٣)]، وأبو جَعْفرٍ الرَّازي[(٤)].

= وانظر كلام الأئمة في خالد بن إلياس في التاريخ الأوسط ٢/ ١٤٠، والتاريخ الكبير ٣/ ١٤٠، والجرح والتعديل ٣/ ٣٢١، والثقات ٧/ ٦٠٦، والمجروحين ١/ ٢٧٩، والكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٥، والضعفاء والمتروكين ١/ ٢٤٥.

(١) عمدة القاري ٤/ ٣٨١.

وعبد الحميد بن جعفر وثقه يحيى بن معين قال: ثقة ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ، وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس، وكان سفيان ينقم عليه خروجه مع محمد بن عبد الله بن حسن.

الجرح والتعديل ٦/ ١٠، الثقات ٧/ ١٢٢، والكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٣١٨، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٢١.

(٢) عمدة القاري ٤/ ٣٩٨.

(٣) انظر: عمدة القاري ٤/ ٥٩٨.

(٤) نفسه ٥/ ٢٣٨.

ثانياً ـ موقف الإمام العيني من أئمة النقد والعلل:

١ ـ الاستعانة بتحقيقات الأئمة في الحكم على الأحاديث:

لعلَّ من أهم ما اعتمد عليه الإمام العيني في تحقيقه للأحاديث ما أورده أئِمَّة العِلَل في كتبهم، وما أطلقه النُّقَّاد من أحكام على الأحاديث تصحيحاً وتعليلاً، وعلى رواتها جرحاً وتعديلاً، فكان موقفه من تلك الأحكام يتَّجه اتجاهين:

الأول: الاعتماد على إجماعهم في قبول الأحاديث وردِّها.

الثاني: التَّرجيح بين أقوالهم حين الاختلاف.

الأول ـ الاعتماد على إجماعهم في قبول الأحاديث وردِّها:

فقد يتَّفِق علماءُ العِلل والنَّقد على ضَعف راوٍ وجرحه، أو ضعف سند أو صحَّته، فكان العيني ينقل ذلك عنهم دون اعتراضٍ أو مخالفة، فمن ذلك: ما نقله عن الأئمَّة في تصحيحِ حديث فيه ابن عبد الله بن مُغَفَّل عن أبيه في الجهر ببِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم في الصلاة.

فقال: «هو أبو نعَامة الحَنفي قَيْس بن عَبَاية، وثَّقه بن معين وغيره، وقال ابن عبد البَرّ: هو ثقة عند جميعهم، وقال الخطيب: لا أعلم أحداً رماه ببدعة في دينه ولا كَذِبٍ في روايته»[1].

ومما ضَّعفه نقلاً عنهم:

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٣٩٥.

انظر: الجرح والتعديل ٧/ ١٠٢، ولسان الميزان ٧/ ٣٤٣، وميزان الاعتدال ٥/ ٤٨١، وتهذيب التهذيب ٨/ ٣٥٨.

«حـديث مُعَاويـة بـن قُـرَّة عـن ابـن عمـر رضـي الله عنهمـا قـال: تَوَضَّـأ رسول الله ﷺ واحدة واحدة. . . »[١].

نقل العيني تضعيف الحديث عن الأئمَّة فقال: «قال المَقْدِسي: هذا حديثٌ غيرُ ثابت، وقال أبو حاتم في العِلَل: لا يصحُّ هذا عن النبيِّ ﷺ، وقال أبو زُرْعة: هو عندي حديث واهٍ، ومعاوية بن قُرَّة لم يلحق ابنَ عمر، قال الدارقطني في كتاب العلل: رواه إسرائيل المِلائيّ عن العَمِّي عن نافع عن ابن عمر ووهم فيه، والصواب قول من قال عن مُعَاوية بن قُرَّة»[٢].

الثاني ـ الترجيح بين أقوالهم حين الاختلاف:

وهنا تبرز شخصية العيني وتتميز من خلال اجتهاده في سبر أقوال النقاد والموازنة بينها لترجيح ما يراه أقرب للصواب متوصِّلاً إلى قبول حديث ضعفه بعضهم أو تضعيف ما قبله آخرون.

ـ ومن الأمثلة على ذلك: «اختياره تصحيح حديثٍ أخرجه الطَّحاوي والدَّارقطني من حديث الحَكَم الغفاري قال: نَهى رسول الله ﷺ أن يَتَوضأ الرجلُ بفَضْل المرأة أو بسُؤْرِ المرأة»[٣]، فقد ضعَّفه جماعة وصحَّحه آخرون.

---

(١) سنن ابن ماجه ١/ ١٤٥ كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً، حديث (٤١٩).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣٤٢.

انظر: تحفة التحصيل ١/ ٣١٠ ونصب الراية ١/ ٢٨ ولم أقف على قول الدارقطني في علله.

وانظر عمدة القاري: ٣/ ١٢٤، ٢/ ٣٧٨ ـ ٥١٧، ٤/ ٣٨٥ ـ ٤٠١ ـ ٤٠٢... الخ.

(٣) شرح معاني الآثار ١/ ٢٤ ومسند الإمام أحمد ٤/ ٢١٣ وسنن أبي داود ١/ ٢١ كتاب الطهارة باب النهي عن ذلك، حديث (٨٢).

قال العيني: «وأمّا حديث الحَكَم الغِفَارِيِّ فقالت جماعةٌ من أهل الحديث: إنَّ هذا الحديثَ لا يصحُّ، وأشار الخطَّابي أيضاً إلى عدم صِحَّته[1]، وقال ابن مَنْدَه: لا يثبت من جهة السَّنَد.

قلت: لما أخرجه التِّرمذي قال: هذا حديث حَسَن[2]، ورجَّحه ابن ماجه على حديث عبد الله بن سِرْجس[3] وصحَّحه ابن حبَّان[4] وأبو محمد الفارسي، والقول قول من صحَّحه لا من ضعَّفه، لأنه مسنَدٌ ظاهره السَّلامة من تَضْعِيفٍ وانقطاعٍ، وقال ابن قُدَامة: الحديث رواه أحمد واحتج به، وتضعيف البخاري له بعد ذلك لا يقبل لاحتمال أن يكون وقع له من غير طريق صحيح، ويرد بهذا أيضاً قول النووي: اتفق الحفاظ على تضعيفه»[5].

ـ ومنه تصحيحه حديثاً بتصحيح الحاكم له ورده قول من ضعَّفه، وهو ما رواه أبو داود قال: حدثنا حُسَين بن عيسى: حدثنا طَلْق بن عنَّام، حدثنا عبد السَّلام بن حَرب المِلائي، عن بُدَيل بن مَيْسَرَة عن أبي الجَوْزاء عن عائشة

---

(١) انظر: معالم السنن ١/ ٣٦ ـ ٣٧.

(٢) سنن الترمذي ١/ ٩٢ .كتاب أبواب الطهارة، باب ما جاء في كراهية فضل طهور المرأة حديث (٦٤).

(٣) سنن ابن ماجة ١/ ١٣٣ كتاب الطهارة، باب النهي عن ذلك حديث (٣٧٤) وفيه كلام ابن ماجة.

(٤) صحيح ابن حبان ٤/ ٧١ باب الوضوء بفضل وضوء المرأة، حديث (١٢٦٠).

(٥) عمدة القاري ٢/ ٥٥٢،

انظر: الاستذكار ١/ ١٧٠ وقال الترمذي في العلل ١/ ٤٠ سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: ليس بصحيح وحديث عبد الله بن سرجس في هذا الباب هو موقوف ومن رفعه فهو خطأ.

رضي الله تعالى عنها قال: كان رسول الله ﷺ إذا اسْتَفْتَح الصلاة قال: «سُبْحَانك اللهم وبحَمْدك وتبارَكَ اسمُك وتعالى جَدُّك ولا إلَه غَيْرُك»[1].

فقد قال فيه الترمذي: «هذا حديث لا نَعْرِفُه إلا من هذا الوجه، وحارثة قد تُكُلِّمَ فيه»[2].

«قلت ـ أي العيني ـ قد أخرجه الحاكم في المُسْتَدْرك بالإسناد ـ أعني إسناد أبي داود وإسناد الترمذي ـ وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[3] [4].

٢ ـ ردوده على بعض علماء الحديث:

لم يألُ العيني جهداً في استقراءِ جهود من سَبَقَه من أئمة النقد، ولم يخلُ نقله عنهم من تحليل ونقد، وقبول وردٍّ، ومن خلال مناقشاته وأحكامه على الأحاديث تبرز لنا ردوده على كثير من العلماء من أئمَّة الرواية وأئمَّة النَّقد، ومن ذلك:

١ ـ ردوده على الإمام التِّرمذي[5]:

اعترض الإمام العيني على بعض الأحكام التي أطلقها الإمام الترمذي على أحاديث، في حين رأى هو الحكم بخلافها.

---

(١) سنن أبي داود ١/ ٢٠٦ كتاب الصلاة، من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم، حديث (٧٧٦).

(٢) سنن الترمذي ٢/ ١١ كتاب أبواب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، حديث (٢٤٣).

(٣) المستدرك على الصحيحين ١/ ٣٦٠ كتاب الصلاة، باب التأمين حديث (٨٥٩).

(٤) عمدة القاري ٤/ ٤١١.

(٥) هو الإمام محمد بن عيسى بن سَورة، مصنِّف الجامع وكتاب العلل، كان ممن جمع وصنَّف وحفظ وذاكر، كان يضرب به المثل في الحفظ، (ت ٢٧٩هـ)، انظر سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٠ ـ ٢٧٧، وتذكرة الحفاظ ٣/ ٦٣٣ ـ ٦٣٥، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٧٨.

ـ ومن ذلك ما رواه الإمام التِّرمذي في سننه وأورده العيني عنه قال: «وروي عن عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ إذا خَرَج من الغائِط قال: غُفْرانك»(١).

قال العيني: «فإن قلت: لما أخرجه الترمذي وأبو علي الطُّوسي قال: هذا حديث غريب حَسَنٌ لا يُعْرَفُ إلا من حديث إسْرائيل عن يوسُف بن أبي بُردة، ولا يُعْرَفُ في هذا الباب إلا حديثُ عائشة رضي الله تعالى عنها»(٢).

فاعتراض العيني على الترمذي من جهتين:

أ ـ حكمه على الحديث بأنه حَسَنٌ غريبٌ.

ب ـ قوله: «لا يُعْرَف في هذا الباب إلا حديثُ عائشة رضي الله عنها».

ـ أما الاعتراض الأول فهو في جمع الترمذي بين الحسن والغرابة، ودرجة الغريب ومعناه، فقد قال: «قوله: غريب مردود بما ذكرنا من تصحيحه، ويمكن أن تكون الغرابة بالنِّسْبَة إلى الرَّاوي لا إلى الحديث، إذ الغَرَابة والحُسْن في المتن لا يجتمعان، فإن قلت: غرابة السَّنَد بتفرُّد إسرائيل، وغرابة المتن لكونه لا يُعْرَف غيره قلت: إسرائيل متفق على إخراج حديثه عند الشيخين، والثقة إذا انفرد بحديث ولم يُتَابَع عليه لا ينقصُ عن درجة الحَسَن، وإن لم يرتقِ إلى درجة الصحَّة»(٣).

ويُلْحَظ في اعتراض العيني هذا بُعْدُه عن خصوصية المصطلح عند الترمذي،

---

(١) سنن الترمذي ١/ ١٢ كتاب أبواب الطهارة، باب ما يقول إذا دخل الخلاء، حديث (٧).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣٨٧.

(٣) المصدر نفسه.

والمعروف ـ بلا ريب ـ أن اصطلاح حسن غريب عند الترمذي لا يمكن تفسيره بمنأى عن معرفة مراده منه عنده خاصَّةً.

ويُجَاب عن اعتراض العيني بتوضيح معنى اصطلاح حسن غريب عند الترمذي إذ هو مما يُشْكِل من كلامه.

قال الدكتور عتر في تفسير ذلك:

«وأمَّا قوله: حديث حسن غريب فممَّا يُشْكِلُ من كلامه، لأن التِّرمِذِي فسَّرَ الحُسْنَ بتعدُّد الإسناد، والغرابة تفرد، فكيف يُجْمَعُ بينهما في الحكم على حديثٍ واحدٍ وهما متناقضان؟

أُجِيبَ بأن المراد: الغرابةُ من حيث الإسناد، وليس غرابة مطلقة، وهو مردود بقوله في بعض الروايات: حسنٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه، فهذا تحسين مع التفرُّدِ المُطْلَق، فالجواب ما قاله البقاعي: «استعمل الترمذي الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها حسن غريب ونحو ذلك، وعرف ما رأى أنه مشكل» ا.هـ أي إن التَّعدد يُشْتَرَطُ حيث يُفْرَدُ الحُسْن في وَصْف الحديث، فإذا قُيِّدَ بالغرابة عُلِمَ أن التَّعَدُّدَ غير مُلاَحظ فيه مع بلوغ الحديث بنفسه رتبة الحسن، فهذا مأخذه من تحليل كلام الترمذي وحمل بعضه على بعض»[1].

وقد أجاب الأحوذي على اعتراض العيني فقال:

«المراد بقول الترمذي غريب من جهة السَّند فإنه قال: لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل ولا منافاة بين أن يكونَ الحديثُ غريباً من جهة السَّنَد وبين أن يكون حسناً أو صحيحاً كما تقرر في مَقَرِّه، فقول العلاَّمة العيني: قوله غريب

(١) الإمام الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين ص ١٧١.

مردودٌ بما ذكرنا من تصحيحه مردود عليه»(١).

ـ أما الاعتراض الثاني ففي وجود شواهد ضعيفة لحديث عائشة، فقد قال:

«وقولهما: لا يعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة ليس كذلك، فإن فيه أحاديث وإن كانت ضعيفة، منها حديث أنس رضي الله عنه رواها ابن ماجه قال: كان النبيُّ ﷺ إذا خَرَج من الخلاء قال: الحَمْدُ للهِ الذي أَذْهَبَ عَنِّي الأَذَى وعَافَانِي. . .» وذكر أحاديث أخرى(٢).

ويُرَدُّ على العيني بأن تلك الشواهد التي أوردها لم يرد فيها لفظ حديث عائشة وقوله «غفرانك»، ولعل اختصاص هذا اللفظ بحديث عائشة دون غيره هو مقصود الإمام الترمذي بقوله: «لا يُعرَف في هذا الباب إلا حديث عائشة رضي الله عنها».

ـ ومن ذلك: اعتراضه عليه في حكمه على حديث أبي هريرة المروي بسنده من طريق الأَعْمَش عن أبي صَالح قال رسول الله ﷺ: «. . ومن سَلَكَ طريقاً يَطْلُبُ به عِلْماً سَهَّل الله له طريقاً إلى الجنة»(٣).

قال التِّرْمِذيُّ حين أخرجه: «حديثٌ حسنٌ»فتعقَّبه العيني بقوله: «فإن قلت: هذا حديث صحيح، ولذا أخرجه مسلمٌ، فكيف اقتصر الترمذي على قوله: حسن ولم يقل: حسن صحيح؟ قلت: لأنه يقال: إن الأعمش دلس فيه

(١) تحفة الأحوذي ١/ ٤٣.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣٨٧.

(٣) جزء من حديث طويل رواه الإمام مسلم في صحيحه ٤/ ٢٠٧٤ كتاب الذكر والدعاء، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء.

والترمذي ٤/ ٣٤ كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود.

فقال: حُدِّثْتُ عن أبي صالح، ولكن في رواية مسلم عن أبي أُسَامةَ عن الأَعْمش: حدَّثنا أبو صالح، فانتفت تهمة تدليسه»[١].

ولمعرفة وجه اعتراض العيني لا بد من تحديد معنى الحسن عند الترمذي وهو:

«كل حديث حسن الإسناد بأن لا يكون في إسنادهُ مُتَّهم بالكذب، ولا يكون شاذّاً ويُرْوى من غير وجه نحوه»[٢].

واصطلاح الترمذي هذا استعمله في كتبه خاصَّة، ويعني عند غيره ـ الحسن لغيره[٣] ـ.

والناظر في حديث أبي هريرة يجد تعليلاً لحكم الترمذي عليه، إذ روي عن وجوه عديدة عَنْعَنَ فيها الأعمشُ المدِّلس روايتَه عن أبي صالح، وفي بعضها «حُدِّثت» التي تقصر عن درجة التحديث والسماع، وإن ورد بطريق أبي أسامة عن الإمام مسلم بالتحديث، ولكن لم يقع ذلك للترمذي. ولعل هذا ما جعل البخاري يترك إخراج هذا الحديث في صحيحه، فيكون الحديث حسناً لغيره كما حكم عليه الترمذي.

٢ ـ ردوده على الحاكم[٤]:

اعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزِّيادة في عدد الحديث الصحيح على

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٥٦.

(٢) علل الترمذي ص ١٢.

(٣) انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٦٨.

(٤) هو الإمام محمد بن عبد الله شيخ المحدثين أبو عبد الله النيسابوري الشافعي صاحب التصانيف، سمع من نحو ألفَي شيخ، صنف وجرّح وعدّل، وكان من بحور العلم، وإنما عُرف بالحاكم لتقلُّده القضاء، (ت ٤٠٥هـ).
انظر: تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٣، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٢ ـ ١٧٧، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٩.

ما في الصَّحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه المُسْتَدرك، أودعه ما ليس في واحد من الصَّحيحَين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدَّى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرطٍ واحدٍ منهما، وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهلٌ في القضاء[1].

وقد أورد العيني في شرحه جملةً من أحاديث وبيَّن حكمَ الحاكم عليها، واعترض عليه في بعض ذلك، ومن الأمثلة:

ـ حكمه على حديث جابر رضي الله عنه: «نهانا رسول الله ﷺ أن نَسْتَقبل القِبْلَةَ أو نستدبرَها بِبَول، ثم رأيته قبل أن يُقْبَضَ بعام يَسْتَقبلها».

قال العيني: «أخرجه أبو داودَ والتِّرمذي وابن ماجه وابن خُزَيمة وابن حبَّان والحاكم، وزعم أنه صحيحٌ على شرط مسلم»[2] [3].

لكنَّ الحديث يدور على أَبَان بن صالح وهو ليس من رجال مسلم، ولذلك اعترض العيني على الحاكم فقال:

---

(١) علوم الحديث ص ٢١ ـ ٢٢ وانظر: فتح المغيث ١/ ٣٥ وتدريب الراوي ١/ ١٠٧.

(٢) وسنن أبي داود ١/ ٤ كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، حديث (١٣)، وسنن الترمذي ١/ ١٥ كتاب أبواب الطهارة، باب ما جاء في الرخصة في ذلك، حديث (٩)، وسنن ابن ماجه ١/ ١١٧ كتاب الطهارة وسننها، باب الرخصة في ذلك، حديث (٣٢٥)، صحيح ابن خزيمة ١/ ٣٤ كتاب العلم، باب ما ذكر من روى عن النبي ﷺ في الرخصة حديث (٥٨)، وموارد الظمآن ١/ ٦٣ كتاب الطهارة، باب آداب الخلاء، باب (١٣٤)، والحديث في المستدرك ١/ ٢٥٧ كتاب الطهارة حديث (٥٢٢) ولم أقف على حكم الحاكم فيه.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٣٩٤.

«قول الحاكم صحيح على شرط مسلم غير صحيح لأن أَبَان راويه عن مُجَاهد عن جابر لم يخرج له مسلم شيئاً، والحديث حديثه وعليه يدور»(١).

ولم تَفُت العيني الإشارة إلى تصحيح الحديث إذ قال: «نعم صحَّحه البخاري فيما سأله الترمذي عنه فقال: حديث صحيح»، ثم نقل عن الأئمة توثيق أَبَان وعدالته(٢).

لكن ما لم يصب فيه الحاكم قوله «على شرط مسلم»كما بينه العيني.

وقد لفت العيني إلى مسألة مهمة وهي: رواية الإمام مسلم عن إمام لم يُجْمَع على توثيقه، وإنما روي له متابعة، ومن هنا كان مصيباً في اعتراضه على الحاكم في حديث فيه محمد ابن إسحاق إذ قال: «فإن قلت: قال الحاكم: إنه على شرط مسلم، قلت: ليس كما قال لأن مداره على ابن إسحاق ولم يخرج له مسلمٌ إلا متابعة».

وبيّن حاله فقال: «قال البيهقي: الحفاظ يتوقَّون ما ينفرد به ابن إسحاق، وهنا قد تفرَّد به والعَجَب منه تصحيحه هذا الحديث، والحال أنه كان يتكلَّم في ابن إسحاق بأنواع الكلام»(٣).

ومما انتقده العيني على الحاكم مما لم يذكر فيه شرط الشيخين: تصحيحه حديثاً فيه راوٍ بيّن الضعف، وذلك في حديث «عبدِ اللهِ بن عمرو بن حَسَّان عن

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٣٩٤.

(٢) انظر: الجرح والتعديل ٢/ ٢٩٧، وعلل الترمذي ١/ ٢٣، وتلخيص الجبير ١/ ١٠٤، ونيل الأوطار ١/ ١٠٠.

(٣) عمدة القاري ٥/ ٤١.

شَريك عن سَالم عن سعيد بن جُبير عن ابن عَبَّاس قال: كان النبي ﷺ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم، قال الحاكم: إسناده صحيح وليس له علة»[١].

لكن العيني وقف على علَّته فقال: «هذا غير صريحٍ ولا صحيح، أما أنه غير صريح فلأنَّه ليس فيه أنه في الصلاة، وأما أنه غيرُ صحيح فلأن عبدَ الله بنَ عمرِو بن حَسَّان كان يَضَعُ الحديث، قاله إمام الصَّنعة عَلي بن المَدِيني، وقال أبو حاتم ليس بشيء، كان يَكْذِب»[٢].

٣ ـ ردوده على ابن القَطَّان[٣] (في كتابه الوهم والإيهام):

استعان الإمام العيني في نقده لكثير من الأحاديث بما جاء في كتاب الوهم والإيهام لابن القطَّان، فكان أحد أهم مصادره، بيد أنه توقَّف عند بعض أحكامه مستدركاً عليه، وذلك لردِّ عللٍ أعلَّ بها ابنُ القطَّان أحاديثَ، أظهر العيني الحكمَ بخلافها.

ـ فمن ذلك: تضعيف ابن القطَّان حديثاً رواه أبو داودَ والتِّرمذي والنَّسائي وابن حبَّان في صحيحه والحاكم في المستدرك من حديث أبي قِلابة عن عمرو

---

(١) المستدرك ١/ ٣٢٦، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، حديث (٧٥٠).

(٢) عمدة القاري ٤/ ٤٠٠ وانظر: الحكم بتضعيفه في: الجرح والتعديل ٥/ ١١٩ والضعفاء والمتروكين ٢/ ١٣٤، والمغني في الضعفاء ١/ ٣٤٩، والكشف الحثيث ١/ ١٥٥.

(٣) هو الشيخ العلاَّمة أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك المغربي المالكي، كان شيخ شيوخ أهل العلم في الدولة المؤمنية، كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، درّس وحدَّث، وله تصانيف، (ت ٦٢٨هـ).
انظر: سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٠٦، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٠٧ ـ ١٤٠٨.

ابن بَجْدَان عن أبي ذَرٍّ «اجتمعت غُنَيمة عند رسول الله ﷺ. . .» الحديث وفيه: «الصَّعيدُ الطَّيبُ وَضُوءُ المُسْلمِ ولو إلى عَشْر سِنين»[١].

ضعَّفه ابن القطَّان بعَمْرو بن بَجْدان، وردَّ العيني ذلك عليه فقال:

«ولا يُلْتَفَت إلى تضعيف ابن القطَّان لهذا الحديث بعمرو بن بَجْدان لكون حاله لا يعرف، ويكفي تصحيح الترمذي إيَّاه في معرفة حال عَمرو بن بَجْدان»[٢].

كما استقرأ العيني طرق الحديث ومن ثمَّ ردَّ علَّةِ الجهل براوٍ، وذلك في حديث توقَّف ابن القطَّان في تصحيحه:

---

(١) سنن أبي داود ١/ ٩٠ كتاب الطهارة، باب: الجنب يتيمم، حديث (٣٢٢). وسنن الترمذي كتاب أبواب الطهارة، باب ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء، حديث (١٢٤) وسنن النسائي ١/ ١٧١ كتاب الطهارة، باب الصلوات بتيمم واحد، حديث (٣٢٢).

قال الحاكم ١/ ٢٨٤ كتاب الطهارة، حديث (٦٢٧). هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، إذ لم نجد لعمرو بن بجدان راوياً غير أبي قلابة الجرمي، وابن حبان ٤/ ١٣٥ ذِكْر البيان بأن الصعيد الطيب وضوء المعدم الماء. . . حديث (١٣١١).

(٢) عمدة القاري ٣/ ٢١٥ قال في تلخيص الحبير ١/ ١٥٤، ومدار طريق خالد على عمرو ابن بجدان وقد وثقه العجلي، وغفل ابن قطان فقال: إنه مجهول، وقال الزيلعي: وضعف ابن القطان في كتابه الوهم والإيهام هذا الحديث فقال: وهذا حديث ضعيف بلا شك إذ لا بد فيه من عمرو بن بجدان، وعمرو بن بجدان لا يعرف له حال. . . ثم ذكر الاختلاف على أيوب وفي روايته عن أبي قلابة ثم قال: قال الشيخ تقي الدين في الإمام: ومن العجب كون ابن القطان لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو ابن بجدان في تفرده بالحديث، وهو قد نقل كلامه هذا حديث حسن صحيح وأي فرق بين أن يقول: هو ثقة أو يصحح له حديث انفرد به، وإن كان توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلا أبو قلابة، فليس هذا بمقتضى مذهبه، فإنه لا يلتفت إلى كثرة الرواة في نفي جهالة الحال، فكذلك لا يوجب جهالة الحال بانفراد راوٍ واحد عنه بعد وجود ما يقتضي تعديله وهو تصحيح الترمذي. . .، نصب الراية ١/ ١٤٨.

ـ وهو حديث عبد الله بن سَرْجِس قال: «نهى رسولُ الله ﷺ أن يَغْتَسِلَ الرجلُ بفَضْلِ المرأةِ، والمرأةُ بفضلِ الرجُلِ، ولكن يَشْرَعان جَميعاً»[١].

قال العيني: «وتوقَّف ابن القطّان في تصحيحه لأنه لم يره إلا في كتاب الدارقطني، وشيخ الدارقطني فيه لا يعرف حاله».

وقد لفت العينيُّ إلى مواضعَ أخرى للحديث فقال: «شيخه فيه عبدُ الله بن محمد بن سعيد المَقْبُري[٢]، ولو رآه عند ابن ماجه أو عند الطَّحَاوي لما توقَّف، لأن ابن ماجه رواه عن محمد بن يحيى عن المُعَلَّى بن أسد، والطَّحاوي رواه عن محمد بن خُزَيمة، وهما مشهوران»[٣].

وتعقُّبات العيني على ابن القطان عديدة، تقوم على تتبُّع طرق الحديث وتقصِّي أقوال الأئمة[٤] وهو جهد عظيم تميز به الإمام العيني في هذا الباب.

٤ ـ ردوده على الخطيب البغدادي[٥]:

استقى الإمام العيني من كتب الخطيب البغدادي الكثير لمادَّة كتابه، سواء

---

(١) سنن ابن ماجه ١/ ١٣٣ كتاب الطهارة باب النهي عن ذلك، حديث (٣٧٤) وشرح معاني الآثار ١/ ٢٤، كتاب الطهارة، باب سؤر بني آدم.

(٢) انظر: سنن الدارقطني ٢/ ١١٧ كتاب الطهارة، باب النهي عن الغسل بفضل غسل المرأة.

(٣) عمدة القاري ٣/ ٢١٥.

(٤) انظر: عمدة القاري ٢/ ٦٣٥، ٣/ ٣٥، ٥٦، ٢٥٩، ٤٩٠، ٤/ ٢٢٨، ٢٠٥، ٥/ ٢٧٩.

(٥) هو الإمام أحمد بن علي بن ثابت البغدادي صاحب التصاميف، كان فقيهاً، فغلب عليه الحديث والتاريخ، كان مهيباً ثقة متحرِّياً (ت ٤٦٣هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٠ ـ ٢٧٧، وتذكرة الحفاظ: ٣/ ٦٣٣ ـ ٦٣٥، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٧٨.

في المصطلح أو علم الرجال، ولم يمنعه ذلك من الوقوف على بعض أحكامه معترضاً ومنتقداً، ولا سيما حين تختلف الاجتهادات وتتعارض الاستنباطات، واللاَّفت في الأمر أن بعض ردودِه على الخطيب تميَّزت بالحدَّة والانتقاد اللاَّذع واستخدام عبارات القدح.

ومن الأمثلة على ذلك:

- «أورد الخطيبُ في كتابه الذي صنَّفه في القنوت أحاديث أظهر فيها تعصبه، فمنها ما أخرجه عن دينار بن عبد الله خادم أنس بن مالك قال: ما زال رسول الله ﷺ يَقْنُتُ في صلاةِ الصُّبْحِ حتى مَات»[١].

اعترض العيني على الخطيب في روايته لهذا الحديث وشنَّع عليه سكوته عن قدحه، نقلاً عن ابن الجوزي إذ قال:

«قال ابن الجوزي: وسكوته عن القدح في هذا الحديث واحتجاجه به وقاحة عظيمة وعصبية باردة وقلة دين، لأنه يعلم أنه باطل، وقال ابن حبَّان: دينار يروي عن أنس أشياء موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب إلا على سبيل القدح فيها[٢]، فواعجباً للخطيب أما سمع في الصحيح: «من حَدَّث عني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»؟ وهل هذا إلا مثل من أنفق بهرجاً ودلسه، فإن أكثر الناس لا يعرفون الصحيح من السقيم، وإنما يظهر للنقاد، فإذا

---

(١) في تنقيح أحاديث التعليق ١/ ٢٥٦.

(٢) الضعفاء والمتروكين ١/ ٢٧٣ والمجروحين ١/ ٢٩٥ ونقل الخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ٣٨١ عن عبد الله بن عدي الحافظ قال: دينار بن عبد الله منكراً لحديث ضعيف ذاهب شبه المجهول.

أورد الحديث محدث واحتج به حافظ لم يقع في النفوس إلا أنه صحيح، ولكن عصبيته حملته على هذا. . .»[١].

- ومثل ذلك اعتراضه عليه في تضعيفه حديث عبد الله بن مُغَفَّل في الجهر بالبسملة فقد ضعَّفه ابن خُزَيمة وابن عبد البَر والخطيب، ونقل العيني ذلك عن النووي، وقد اعترض الإمام العيني على تضعيف هذا الحديث من خلال:

١ - إبراز صحَّة سنده وتعديل رجاله، أبي نَعَامة قَيس بن عَبَاية، وابن عبد الله بن المغفَّل، ونقل تعديلهم عن الأئمة.

٢ - تحسين الترمذي له، قال العيني: «وقد حسَّنه الترمذي، والحديث الحسن يُحْتَجَّ به لا سيَّما إذا تعدَّدت شواهده وكثرت متابعاته، والذي تكلموا فيه وتركوا الاحتجاج به بجهالة ابن عبد الله بن مغفل قد احتجوا في هذه المسألة بما هو أضعف منه»، ثم أردف منتقداً الخطيب: «بل احتجَّ الخطيب بما يعلم أنه موضوع، فذلك جرأة عظيمة لأجل تعصبه وحميَّته بما لا ينفعه في الدنيا ولا في الآخرة»[٢].

*** نتيجة الفصل:**

لقد استند الإمام العيني إلى قواعد أهل المصطلح في تصحيح الأحاديث وتعليلها، فتتبع طرق الأحاديث وصولاً إلى تصحيح الأحاديث المعَلَّة بالانقطاع، عن طريق إثبات السماع، وتعليل الأحاديث لسبب الانقطاع. . . كما

(١) عمدة القاري ٥/ ٢٣٩ وانظر الاعتراض على الخطيب في تنقيح أحاديث التعليق ١/ ٥٢٦ - ٥٢٧.

(٢) عمدة القاري ٤/ ٣٩٦ وانظر مناقشة الحديث في التاريخ الكبير ٨/ ٤٤١، التحقيق في أحاديث الخلاف ١/ ٣٥١.

ألفيناه معتمداً على أصول علم الجرح والتعديل لتقوية أحاديث أعلت بضعف رجالها، معتمداً في ذلك كله على أقوال أهل الجرح والتعديل مختاراً منها ومرجِّحاً، مصحِّحاً للأحاديث أو معللاً.

وبدت شخصية الإمام العيني النقدية جليَّة في موقفه من علماء الجرح والتعديل، ولا سيما في ردوده على بعضهم، ومناقشته إياهم في بعض الأحكام على الأحاديث.

وبتتبُّع جهوده في قبول الأحاديث وردِّها يتبيَّن:

١ ـ تعد مناقشات الإمام العيني تطبيقاً للمنهج النقدي الحديثي الذي أرسى دعائمه علماء المصطلح.

٢ ـ استقرى الإمام العيني أقوال أئمة النقد في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ولم نلفَه مجرَّد ناقل، بل إنه أخذ وردَّ، وناقش ورجَّح، وبدا منه بعض التسامح في تعديل رواةٍ جرحهم أهل النقل باختلال في الضبط، مع سكوت في بعض الأحيان عن الراوي المجروح، مستأنساً لذلك بورود الحديث من طرق أخرى تقوِّيه.

٣ ـ وردوده على علماء الجرح أدلُّ دليل على إيجابية البحث العلمي النقدي لديه، فهو يأخذ من أقوالهم، ويردُّ ما أداه بحثه إلى ردِّه، وإن أوقعته كثرة الاعتراضات أحياناً في شيء من التكلُّف.

❐ ❐ ❐

الباب الثالث

جهود الإمام العيني في علوم اللغة

تمهيد

لمَّا كان الحديثُ الشريفُ الأصلَ الثاني في التشريع الإسلامي يفصّل مجمل الكتاب ويوضّح مُشكله، ويقيّد مطلقه، ويخصّص عامّه، ويبسط مافيه من إيجاز؛ لم تتقاصر همّة العلماء في عنايتهم به عن اهتمامهم بالقرآن الكريم.

فأئمّةُ التفسير استعانوا في إقامة دراساتهم - ولها صلة وثقى باللُّغة - بالكلام النبوي، فهو المفسّر الأول لكلام الله تعالى. على أن أعلى المباحث اللغوية وأعمقها هي التي دارت في دوائر الأصوليين، وبُنيت على الأصلَين الشريفين: القرآن والحديث[1].

من هنا أيقن العلماء أن علمَ اللُّغة من الدِّين، إذ به تُعرف معاني ألفاظ القرآن والسنة، حتى قال بعض أهل العلم:

حِفْظُ اللُّغَاتِ عَلَينا ... فَرضٌ كفَرْضِ الصَّلاةِ

فَلَيْسَ يُضْبَطُ دِينٌ ... إلاَّ بِحِفْظِ اللُّغَاتِ[2]

وقال الإمام السُّيوطي (ت ٩١١هـ): «عِلمُ الحديثِ واللُّغة أَخَوان يجريان في وادٍ واحدٍ»[3].

ولم تدُر بحوث العلماء ودراساتهم على الجانب اللّغويّ للقرآن والحديث وحسب، بل إنهم سخّروا جُلَّ علوم اللُّغة العربية لخدمة كتاب الله وسنّة نبيِّه ﷺ. وتلك آثارهم شاهدة على جهودهم في أبواب العلم.

---

(١) انظر: الحديث النبوي الشريف وأثره. ٤٥٦.

(٢) المزهر ٢/ ٣٠٢.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٣١٢.

والإمام بدرُ الدِّين العينيُّ الذي علا في الآفاق نجمُه، وتعدَّدت في العلوم مواردُه كان من المبرّزين في ميادين البحث في علوم اللُّغة العربية، وآثاره في ذلك تشهد بفضله، وتشير إلى قدره. وإن قراءةً متعمِّقةً في كتابه عمدة القاري لتشهد أنه قدّم بين يدي طلاَّب العلم ثمرات علمه وحصيلَة فكرِه في علوم اللُّغة خدمة لسنَّة المصطفى ﷺ.

لقد كانت مفرداتُ صحيح البُخَاري موضعَ دراسة علميّة دقيقة عند العيني، بل كانت ميداناً جال! فيه ذلك العالِمُ في مباحثه اللغويّة والنحويَّة والصرفيَّة.

ففي كتاب العيني يجد الباحثُ اللغويُّ بُغْيَتَه، وينال النحويُّ طُلْبَتَه، ويقع فيه الصرفيُّ على ضالّته.

فليس بِدْعاً أن نعدَّ كتاب العيني من الكتب الجامعة التي خدمت اللُّغة العربية أيّما خدمة، وليس من المبالغة أن نقول: حوى عمدة القاري بين طيَّاته ثروةً لفظيّةً هائلةً، وبحوثاً لغويةً تقوم على أسس منهجية لو أُفردت في كتاب لأغنت المكتبة اللغوية، ولكانت إماماً هادياً إلى ينابيع العربية.

أما بحوثُه النحويَّةُ ومسائلهُ الإعرابيَّةُ ودراساته الصرفيَّة فإنها جديرةٌ باهتمام كل باحث غيور على هذه اللُّغة، لجمعِ شَتَاتها وتضمينها كتاباً مفرَداً يُضَارع كتب النحو المتخصِّصة أهميةً وفائدةً.

من أجل ذلك بـات لزاماً علينا الوفـاءُ بحقّ العيني الذي بذل الجهد، وحَقَّ بَذْلُ الوسع في تبيان جهوده في تلك الميادين ودراستها بشيء من التفصيل ضمن الفصول التالية: ١ ـ جهوده في اللُّغة.

٢ ـ جهوده في النَّحو.

٣ ـ جهوده في الصَّرف.

❐ ❐ ❐

الفصل الأوّل

جهود الإمام العيني في اللغة

* تمهيد:

القرآن الكريم هو منشأ علوم العربية من نحوٍ ولغةٍ وبلاغةٍ وغير ذلك، فعليه اعتمدَتْ أصولُها ولأجله أُقِيمَت أحكامُها. ومن بين تلك العلوم علم غريب اللُّغة.

لقد كان القرآن الكريم ثم الحديث الشريف سبَبَي ظهور علم الغريب، إذ كان الرسول ﷺ يشرحُ كلَّ لفظٍ غريبٍ على الصَّحابة الذين كانوا يسألونه عن معاني مايستغربونه على مسامعهم، ومن بعده جعل العلماءُ يلتمّسون شواهد غريب القرآن وغريب الحديث في كلام العرب وأشعارهم، وذلك هو المفتاح الحقيقيُّ لقيام الدِّراسات اللُّغَوية عند العرب[1].

«فقد أولى العرب القدماء هذا الجانبَ اللغويَّ عنايةً خاصَّةً تناولوا فيه الغريب من الألفاظ بالبحث الجادّ، والمعالجة المتأنِّية، بل لقد كان هذا اللَّون من البحث الأساس الذي أُقِيمَت عليه الدراسات اللغوية عندهم بصورة عامّة غداة شرعوا في التماس المعاني الدَّقيقة لما غمُض واشتبه عليهم من ألفاظ القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وأفردوا لهذا الغرض الكتب المطوّلة التي مازالت مراجع لا غنى عنها للاطمئنان إلى سلامة الدَّلالة اللُّغوية وصحَّتها

---

(١) انظر: الحديث الشريف وأثره. ٤٥٥.

عند تحرِّي الدقة وصحَّة الاحتجاج في قضايا الغريب»[١].

وقد أشار ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) إلى أهمية معرفة ألفاظ الحديث وفائدتها، فقسم علم الحديث والآثار قسمين: أحدهما معرفة ألفاظه، والثاني معرفة معانيه وقال: «ولا شكّ أن معرفة ألفاظه مقدَّمة في الرتبة لأنها الأصل في الخطاب، وبها يحصل التفاهم، فإذا عُرِفت ترتَّبت المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أولى»[٢].

أما جهود المُعْتَنين بهذا العلم فيمكن أن تُجْعَل في جانبين:

- جهود عُلَماء الغريب.
- جهود شُرَّاح كتب الصِّحاح والسنن.

فأما علماء الغريب فقد نَشَطوا في التصنيف منذ بدء التدوين، وكان أول من ارتاد الطريقَ وصنّف في غريب الحديث أبو عبيدة مَعْمَر بن المُثَنَّى (ت ٢١٠هـ)، ثم تتابعت الجهود وأخذت تخطو نحو الكمال على أيدي علماء أجلاَّء، منهم أبو عُبيد القاسِم بن سَلاَّم (ت ٢٢٤هـ) وابن قُتَيبة (ت ٢٧٦هـ) وأبو إسحاق الحَرْبي (ت ٢٨٥هـ) والقاسم بن ثابت (ت ٣٠٢هـ) والخطَّابي (ت ٣٨٨هـ) والزَّمَخْشَري (ت ٥٣٨هـ) وابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) وغيرهم.

لقد كان موضوعُ بحث علماء الغريب دلالةَ الألفاظ، وإزالةَ الغموض عنها، وتعدّى ذلك في بعض الأحيان إلى ما استدعَتْه بعض الأحاديث من وقوفٍ على الدَّلالةِ الصَّرفيةِ أو النَّحويةِ أو البلاغيةِ.

وأثار علم الغريب اهتماماً واضحاً بالمسائل الدَّلاليـة، وكان ذلك سبيلاً إلى

(١) أثر الدخيل على العربية الفصحى. ٣٥١.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٣.

إقامة ركن من الأركان التي قام عليها بناءُ المعجم العربي، ولذلك أهمية لاتخفى.

وصنيع علماء الغريب يتفق وصنيعَ العلماء الشارحين للصّحاح والسُّنن في جزء من المقصد؛ وهو تيسير فهم النص الحديثي، بيد أنه يفترق عنه في أمور تتعلّق بالمنهج والبحث.

فقد أكبّ علماء الشروح على أحاديث رسول الله ﷺ بعد أن جُمعت ودُوّنت، فتناولوها بالشرح والدرس ـ مابين مطوّل ومختصر ـ تبياناً لمعانيها، واستقصاءً لمراميها، واستنباطاً لأحكامها وفوائدها. فكان شرحهم لألفاظ الحديث مندرجاً في تضاعيف التصانيف، متسلسلاً مع ما رُوِي فيها من الأحاديث.

يُضَاف إلى ذلك أن اهتمام بعضهم بدلالة الألفاظ لم ينصرف إلى الألفاظ الغريبة البعيدة عن الفهم وحسب، بل احتوت بعض شروحهم بياناً لدلالات ألفاظ هي أقرب إلى الوضوح منها إلى الغموض. وما ذلك إلا لتيسير فهم النَّصِّ عن طريق إيضاح جزئياته، والتمكّن من استنباط أحكامه وفوائده من خلال تقصي جميع مباحثه.

ولعلَّ خير من يمثّل هذا المنهج التفصيلي التحليلي لألفاظ الحديث الإمام بدر الدين العيني في عمدته، فقد نثر فيه كمّاً وافراً من المباحث اللغويّة ـ كما أسلفنا ـ مما يدلُّ على اتِّساع المنهج اللغوي لديه.

والحديث عن الظاهرة اللُّغويّة في عمدة القاري حقيقٌ أن يُسبَق بتنويهٍ إلى تميُّز الكتاب بسعته وطوله، واستيعاب جوانبه واستقصائه، ذلك أن العينيَّ سلك فيه مسلكَ التَّفصيل في جوانب الحديث كافّةً ـ كما تبيّن سابقاً ـ ومنها الجوانب

اللغويَّة، حتى إن تحليلاته اللغوية لكثير من المفردات تفوق في بعض الأحيان تحليلات المعجميِّين. فلكلّ مفردة عنده مبحث يطول، فيه يصول ويجول، حتى لا يدع استفساراً لذي لسان سَؤول.

وليس ذلك بعجيب من عالِمٍ حضنتَّه أكنافُ عصر نضجت فيه ثمار العقول، وتكاملت فيه أصناف العلوم، وغصّت خزائن الكتب بذخائر الفكر.

لقد وجد العيني نفسَه في مُلْتقى بحور زاخرة، أمام مكتبةٍ هائلةٍ تكتنف مصادرَ شتَّى، فلا غروَ أن نراه يستمدُّ من هذا المصدر، ويستفيد من ذاك، ناقلاً مستأنساً، أو رافضاً ومرجحاً.

ولأهميَّة جهود البدر العيني اللغوية نمضي في تحديد معالمها ودراستها بشيء من التفصيل ضمن المباحث التالية:

* * *

المبحث الأول
عمله في دلالة المفردات

إن قراءةً متأنِّيَةً لعمدة القاري تضعنا أمام عالَمٍ من الألفاظ كبير يعكِسُ منهجَ العيني التحليلي في سبيل فهم النص. وسلوكُه منهجَ الباحثين المعجميِّين واتِّباعُ سننهم في تفسير دلالة اللفظ يُغْني عن تطلّب معاني كثير من الألفاظ في المعاجم اللغوية.

ويتجلَّى جهد العيني في بيان دلالة المفردات في الأمور التالية[1]:

أولاً ـ ضَبْط الكلمة وبيان رَسْمها:

ولا يخفى ما لذلك من أهميَّةٍ في فهم المعنى ورفع اللَّبْس، فضلاً عن النَّأي بالكلمة عن التَّحريف أو التَّصحيف المخلَّين بالمعنى.

والضوابط التي اعتمدها لذلك متعددة هي:

أ ـ الضبط بالوزن: مثل قوله في «بَدْء»[2]: «على وزن فَعْل، بفتح الباء وسكون الدَّال وفي آخره همز»[3]. و«هِجْرته»[4]: «بكسر الهاء على وزن فِعْلة» ودُنْيا[3]: «بضمِّ الدَّال على وزن فُعْلَى مقصورة غير منوَّنة، والضمُّ فيه أشهر»[5]. وقوله: «حَزَّاء»[6] بفتح الحاء المهملة، وتشديد الزاي المعجمة وبالمد، على وزن فَعَّال»[7].

ب ـ الضبط بالمثال المشهور: كقوله: «بَدَا الأمرُ بُدُوّاً مثل: قَعَدَ قُعُوداً»[8].

---

(١) عمدت في هذا الفصل إلى إيراد المفردة مجردةً من سياقها اتِّباعاً للإمام العيني في ذلك وإظهاراً لمنهجه، وأوردت الحديث الذي وردت فيه اللفظة في الحاشية لبيان سياقها.

(٢) من قول الإمام البخاري في صحيحه: «باب بَدْء الوحي» ١/ ٣.

(٣) عمدة القاري ١/ ٣٧.

(٤) من قوله ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله..» صحيح البخاري ١/ ٣، باب كيف كان بدء الوحي حديث (١).

(٥) عمدة القاري ١/ ٣٩.

(٦) من حديث ابن عباس: «وكان هِرَقْل حَزَّاءً ينظر في النجوم» صحيح البخاري ١/ ٩ باب بدء الوحي، حديث (٧).

(٧) عمدة القاري ١/ ٥١.

(٨) عمدة القاري ١/ ٣٧.

و«أَسْوِدَة»(١): جمع سَوَاد كالأَزْمِنَة جمع زَمَان»(٢) و«نُزُول(٣): جمع نَازِل كشُهُود جمع شَاهِد»(٤).

ج ـ الضبط بالاصطلاح (أو وصف حركات الحروف): كقوله في «مُؤَزَّر»(٥): «بضم الميم وفتح الهمزة، بعدها زاي معجمة مشدَّدة، ثم راء مهملة»(٦) و«يَنْشَب(٧)، وهو بفتح الياء آخر الحروف، وسكون النون، وفتح الشين المعجمة، وفي آخره باء موَّحدة»(٨). و«مِخْصَرَة»(٩): بكسر الميم، وسكون

---

(١) من حديث الإسراء الطويل: «فإذا رجل قاعد على يمينه أسْوِدة..» صحيح البخاري ١/ ١٣٥ كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء، حديث (٣٤٢).

(٢) عمدة القاري ٣/ ٢٤٣.

(٣) من حديث أبي موسى: «كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نُزُولاً في بقيع بُطْحان» صحيح البخاري ١/ ٢٠٧ كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل العشاء، حديث (٥٤٢).

(٤) عمدة القاري ٤/ ٩١.

وانظر: ٣/ ١٧١، ٥٠٣، ٤/ ١٤٣، ٥/ ٢٧، ٦/ ٤٥، ٨/ ٤٥٧، ٩/ ٢١٢، ٢٦٢، ٩/ ٣٢٠، ١١/ ٤٠٠.

(٥) من حديث بدء الوحي من قول ورقة بن نوفل: «وإن يدركني يومك أنصر نصراً مؤَزَّراً» صحيح البخاري ١/ ٥ بدء الوحي، حديث (٣).

(٦) عمدة القاري ١/ ٩٣.

(٧) من الحديث السابق نفسه.

(٨) عمدة القاري ١/ ٩٤.

(٩) من حديث علي رضي الله عنه: «فأتانا النبي ﷺ فقعد وقعدنا حوله ومعه مِخْصَرَة..» صحيح البخاري ١/ ٤٥٨، كتاب الجنائز، باب موعظة المحدث عن القبر، حديث (١٢٩٦).

الخاء المعجمة، وفتح الصاد المهملة، والراء»(١).

د ـ الضبط بذكر باب الفعل: كقوله: «بالنيَّات(٢): جمع نيَّة من نَوَى يَنْوي من باب ضَرَب يَضْرِب»(٣) و«نكَح»(٤) وهو من باب ضَرَب يضرِب»(٥) و«خالصاً(٦): من خَلَص الشيء يَخْلُص، من باب نَصَر يَنْصُر»(٧).

هـ ـ بيان رسم الكلمة عند الضَّرورة كقوله في الرِّبَا(٨): «مقصور من رَبَا يربو، إذا زاد، فيُكْتَب بالألف، وأجاز الكوفيُّون كتبه بالياء بسبب الكسرة في أوله، وقد كُتِب في المصحف بالواو، ويجوز كتبه بالألف وبالواو وبالياء»(٩).

---

(١) عمدة القاري ٦/ ٢٥٩.

(٢) من قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» صحيح البخاري ١/ ٣ باب بدء الوحي، حديث (١).

(٣) عمدة القاري ١/ ٥٠.

(٤) من الحديث السابق نفسه.

(٥) عمدة القاري ١/ ٥٢.

(٦) من قوله ﷺ: «أربع من كُنَّ فيه كان منافقاً خالصاً..» صحيح البخاري ١/ ٢١ كتاب الإيمان. باب علامات المنافق، حديث (٣٤).

(٧) عمدة القاري ١/ ٣٣٢.

(٨) من حديث عائشة رضي الله عنها: «لما أنزلت الآيات من سورة البقرة في الربا..» صحيح البخاري ١/ ١٧٥ كتاب الصلاة، باب تحريم تجارة الخمر في المسجد حديث (٤٤٧).

(٩) عمدة القاري ٣/ ٥٠٨. قال الزمخشري: كتب بالواو على لغة من يفخم كما كتبت الصلاة والزكاة، وزيدت الألف بعدها تشبيهاً بواو الجمع. الكشاف ١/ ٥٠٥.

وقال القرطبي: وقياس كتابته بالياء للكسرة في أوله، وقد كتبوه في القرآن بالواو. الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٣١٧. وانظر: البحر المحيط ٢/ ٧٠٣ قال: وكتب في القرآن بالواو والألف بعدها، ويجوز أن يكتب بالياء للكسرة، وبالألف.. ويثنى ربوان عند البصريين لأن ألفه منقلبة عنها، وقال الكوفيون: ويكتب بالياء وكذلك الثلاثي المضموم الأول نحو: ضمن.

ومنه قوله: «يَأْتَسِي[١]: وهو بهمزة بعد الياء»[٢] و«العاصي[٣]: الجمهور على كتابته بالياء، وهو الفصيح عند أهل العربية، ويقع في كثير من الكتب بحذفها»[٤].

و ـ بيان الاختلاف في ضبط بعض الكلمات: مثل قوله في الخبث[٥]: «قال الخَطَّابي: «بضم الخاء والباء جماعة الخَبِيث، والخَبَائث جمع خَبيثة، يريد ذُكْران الشياطين وإناثهم، وعامَّة أصحاب الحديث يقولون: الخُبْث مسكنَّة الباء، وهو غلط، والصواب مضمومة الباء. قال: وقال ذلك لأن الشَّياطين يحضرون . .» ثم قال: «وفيه نظر، لأن أبا عُبَيد القاسم بن سَلاَّم حكى تسكين الباء[٦]، وكذا الفارابي في ديوان الأدب[٧]، والفارِسيّ في مجمع الغرائب، ولأن فُعُلاً بضمتين قد يسكن عينه قياساً ككُتُب وكُتْب، فلعلَّ من سكَّنَها سلك هذا المسلك. وقال التوربشتي: هذا مستفيض لا يستطيع أحد مخالفته إلا أن يزعم أن ترك التخفيف فيه أولى لئلا يشتبه بالخُبْث الذي هو المصدر»[٨].

---

(١) الواردة في حديث هرقل: «. . لقلت: رجل يَأتَسي بقول قِيلَ قَبْلَه» صحيح البخاري ١/ ٨ باب بدء الوحي، حديث (٧).

(٢) عمدة القاري ١/ ١٣٩.

(٣) جد عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٤) عمدة القاري ١/ ١٢٤، وانظر: ٤/ ١٧٦، ٧/ ١١٤، ٩/ ٥٤، ١٢/ ٣١٤.

(٥) من قوله ﷺ: «اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث» صحيح البخاري ١/ ٦٦ كتاب الوضوء، باب ما يقول عند الخلاء، حديث (١٤٢).

(٦) معالم السنن ١/ ١٦.

(٧) ص ٣٩٤.

(٨) عمدة القاري ٢/ ٣٨٣. كذا نقل الكرماني عن التوربشتي، وزاد: «في إيراد الخطّابي هذا اللفظ في جملة الألفاظ الملحونة نظر، لأن الخبث إذا جمع يجوز أن تسكن الباء =

ـ ومنه قوله في: «أَنْبِجَانِيّة»[١]: «قد اختلفوا في ضبط هذا اللفظ ومعناه، فقيل: بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الباء الموحَّدة وتخفيف الجيم، وبعد النُّون ياء النسبة، وقال ثعلب: يقال: كبش أَنِبجَانيّ بكسر الباء وفتحها إذا كان ملتفّاً كثير الصوف، وكساء أَنِبْجَانيّ كذلك[٢]: . . .» ونقل أقوالاً عديدة فيها[٣].

ثانياً ـ بيان نوع الكلمة وبنائها الصرفي، وربط ذلك بالدلالة السياقية العامة:

لا شكَّ في أن لكلِّ بنيةٍ دلالتها ومعناها، وتوظيف معنى البنية لتوضيح الدَّلالة لـه دورٌ مهمٌّ في بيان الدلالة العامة، وتُكأة الباحث في هذا المجال معرفته بأبنية الكلم العربية وتراكيبها. وقد كان للعيني من ذلك الحظُّ الوافر، فقد استطاع أن يوظّف معاني الصيغ لبيان الدلالة، وذلك من خلال:

١ ـ تحديد نوع الصِّيغة:

ـ مثل قوله: «أَجْوَدَ النَّاسِ»[٤]: هو أفعل التفضيل من الجُودُ وهو العَطَاء، أي أعطى مايَنْبغي لمن يَنْبغي»[٥].

= للتخفيف، وهذا مستفيض لا يسع أحداً مخالفتُه إلا أن يزعم أن ترك التخفيف فيه أولى لئلا يشتبه بالخبيث الذي هو المصدر» شرح الكرماني ٢/ ١٨٥.

(١) الواردة في قوله ﷺ: «.. اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم وأتوني بأَنْجِبانِيّة أبي جَهْم» صحيح البخاري ١/ ١٤٦ كتاب الصلاة في الثياب، باب إذا صلى في ثوب له أعلام، حديث (٣٦٦).

(٢) كذا قال ابن حجر في فتح الباري ١/ ٦٣٦ ـ ٦٣٧.

(٣) عمدة القاري ٣/ ٣١٣ وانظر: ٢/ ١٥١، ٣٩٦، ٣/ ٤٩٦، ٥٨٤ انظر: الصحاح (نبج) ١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

(٤) الواردة في حديث ابن عباس: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس» صحيح البخاري ١/ ٧ باب بدء الوحي، حديث (٦).

(٥) عمدة القاري ١/ ١٢٥.

ـ وقولـه: «بَيْت المَقْدِس[١]: . . . والمَقْدِس بفتح الميم وسكون القاف وكسر الدَّال مصدر ميميّ كالمَرْجِع، أو اسم مكان من القُدس وهو الطُهر، أي المكان الذي يُطَهَّر فيه العابد من الذنوب، أو تطهَّر العبادةُ من الأصنام، وجاء فيه ضمُّ الميم وفتحُ القافِ والدَّال المُشَدَّدة، وهو اسم مفعول من التَّقديس أي التَّطهير، وقد جاء بصيغة اسم الفاعل أيضاً لأنه يُقَدَّس العابدُ فيه من الآثام»[٢].

٢ ـ بيان أن الاختلاف في تحديد البنية يؤدِّي إلى الاختلاف في الدلالة:

ـ فمن ذلك قوله في شرح معنى: «وكان يَكْتُبُ الكِتَابَ العَبْرَانِيَّ»[٣]: «قوله: الكتاب مصدر، تقول: كَتَبْتُ كَتْباً وكِتَاباً وكِتَابةً، والمعنى: وكان يكْتُبُ الكتابةَ العبْرَانِيَّة، ويجوز أن يكون الكتاب اسماً، وهو الكتاب المعهود»[٤].

ـ وقوله في «مُهَلّ أهلِ مَكَّة»[٥]: أي موضع إهلالهم. . هو بضم الميم اسم مكان من الإهلال، واسم زمان أيضاً، ويكون مصدراً أيضاً كالمَدْخَل والمَخْرَج بمعنى الإدخال والإخراج، وأصلُ هذه المادَّة لرفع الصوت»[٦].

٣ ـ بيان دلالة الصيغة الأصلية على المعنى المراد من النص:

ـ فمن ذلك إشارتـه إلى أن صيغة «فاعَل» تـدل على المشاركة في شرحـه

---

(١) الواردة في حديث البراء «أن النبي ﷺ. . صلى قِبَل بيت المقدس ستةَ عشرَ شَهراً» صحيح البخاري ١/ ٢٣ كتاب الإيمان. باب الصلاة من الإيمان، حديث (٤٠).

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٥٩.

(٣) في حديث بدء الوحي، صحيح البخاري ١/ ٥، باب بدء الوحي، حديث (٣).

(٤) عمدة القاري ١/ ٩١.

(٥) من ترجمة: «باب مهل أهل مكة للحج والعمرة». صحيح البخاري ٢/ ٥٥٤ كتاب الحج.

(٦) عمدة القاري ٧/ ٢٨.

كلمة: «هَاجِهِم[١]: وهو أمرٌ من المُهَاجاة من باب المفاعلة الدَّال على الاشتراك في الهجو»[٢].

والتفعُّل يدل على المبالغة، وقد لمح العيني هذا المعنى في كلمة «يَتَفَصَّد»[٣] فقال: «يَتفَصَّد: يدلّ على المبالغة من باب التفعُّل، لأن أصله وُضِعَ للمُبَالغة والتَّشدْيد، ومعناه أن الفاعلَ يَتَعَانى ذلك الفعلَ ليحْصَل بمُعَاناته، كتشجَّع، إذ معناه: استعْمَلَ الشَّجاعة، وكَلّفَ نفسه إياها ليُحَصِّلَها»[٤].

وقد تحتمل الصيغة غير ما معنى، وفي ذلك إغناءٌ لدَلاَلة اللَّفظ، فيلحظ العينيُّ ذلك وينبِّه عليه، مثل قوله في: «يَتَمَسَّحُون»[٥]: «من باب التَّفعُّل، وهو يأتي لمعانٍ، ومعناه ههنا: العَمَل، ليدلَّ على أن أصل الفعل حَصَل مرَّةً بعد مرةً، نحو: تجرّعه، أي شربهُ جرعة بعد جرعة، والمعنى ههنا كذلك، لأن كلَّ واحد منهم يمسَحُ به وجهَه ويديه مرة بعد أخرى، ويجوز أن يكون للتكلُّف، لأن كلَّ واحد منهم لشدَّة الازدحام على فضل وَضُوئه كان يَتَعَانى لتحصيله كتَشَجَّع، وتَصَبَّر»[٦].

٤ ـ بيان دلالة الصِّيغة على غير المعنى الأصلي الذي وُضِعَت لـه تبعاً للسياق:

---

(١) من قوله ﷺ لحسان: «هاجهم وجبريل معك». صحيح البخاري ٤/ ١٥١٢ كتاب المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب حديث (٣٨٩٧).

(٢) عمدة القاري ١٢/ ١٥٧.

(٣) من حديث عائشة: «ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد. فيفصم عنه وإن يتفصد عرقاً» صحيح البخاري باب بدء الوحي، حديث (٢).

(٤) عمدة القاري ١/ ٧٩، وانظر: ٩/ ٦٣٦، ١١/ ٧٤.

(٥) من حديث أبي جحيفة: «... فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه فيتمسحون به» صحيح البخاري١ / ٨٠ كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس، حديث (١٨٥).

(٦) عمدة القاري ٢/ ٥٣٦.

فبعض الصيغ عند العرب تقوم مقام بعض، فهم قد يستعملون (فَاعَل) الدالة على المشاركة في غير موضع المشاركة، أو يقيمون (فَعِيل) مقام (مَفْعول)، أو (اسْتَفْعَل) مقام (فَعَلَ) وغير ذلك.

وقد تأنّى العيني في بيان دلالات المفردات ليصل إلى المعنى الدقيق للفظ، موظِّفاً علمه بعلم الأبنية والتصريف.

فمن ذلك:

ـ صيغة الاستفعال: فقد تخرُجُ عن بابها الذي يدلُّ على الطَّلَب، لتدلَّ على الإِفْعَال، مثل قوله: «اسْتَنْكَرْنا[١]: من الاستنكار، من باب الاسْتِفْعَال، وأصل باب الاسْتِفْعَال أن يكون للطَّلَب، وقد يخرج عن بابه، وهذه اللَّفْظة من هذا القبيل، يقال: اسْتَنْكَرْتُ الشَّيْءَ إذا أَنْكَرْتُه»[٢].

ـ ومثله قوله في فأسْتَجِيب[٣]: ليس للطلب، بل هن بمعنى أُجِيب، وذلك لتحوُّل الفاعل أي أصل الفعل، مثل: اسْتَحْجر الطين»[٤].

(١) من حديث هرقل في بدء الوحي: «فقال بعض بطارقته: قد استنكرنا هيئتك» صحيح البخاري ١/ ٩. حديث (٧).

(٢) عمدة القاري ١/ ١٤٥ وانظر: ١/ ٣٨٨، ٤١١، ٢/ ٤٦، ٨٧، ٣/ ٣، ٥٨٣، ٤/ ١١، ٥/ ٢٨٥، ٣٣٣، ٣٩١.

(٣) من قوله ﷺ: «ينزل ربنا تبارك وتعالى . . . يقول: من يدعوني فأستجيب له» صحيح البخاري ١/ ٣٨٤ كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، حديث (١٠٩٤).

(٤) عمدة القاري ٥/ ٤٩١.

ـ المُفَاعَلة: تدلُّ في الأصل على المشاركة، لكنَّها في كلمة «المُهاجِر»[١] جاءت بمعنًى آخر. قال العيني: «فإن قلت: المُهاجِر من باب المُفَاعَلَة، وهي تقتضي الاشتراك بين الاثنين، قلت: المُهاجِر بمعنى الهَاجِر، كالمُسَافِر بمعنى السَّافِر، والمُنازِع بمعنى النَّازِع»[٢].

وقد أورد ابن حجر احتمالاً آخر لوقوع هذا الفعل بهذا المعنى فقال: «ويحتمل أن يكونَ على بابه، لأن من لازِمِ كونِهِ هاجراً وطنه مثلاً أنه مهجورٌ من وطنه»[٣].

ـ ومثله قوله في «يُجَافِي»[٤]: «أي يباعد عَضُدَيه عن جنبيه، ويرفعهما عنهما، وليست المُفَاعلة ههنا على بابها، كما في قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾[آل عمران: ١٣٣][٥] أي أسرعوا»[٦].

ـ التَّفاعُل: قد خرجت عن بابها في كلمة «بَتَحادَر»[٧] فنبَّه إلى ذلك العيني وقال: «وأصل التَّفَاعُل للمشاركة بين قوم. وههنا ليس كذلك، لأن تَفَاعَل قد تجيء

---

(١) من قوله ﷺ: «.. والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه» صحيح البخاري ١/ ١٣ كتاب الإيمان باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» حديث (١٠).

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٠٥ .

(٣) فتح الباري ١/ ٧٤.

(٤) من ترجمة: «باب بيدي ضِبْعَيه ويجافي في السجود» صحيح البخاري ١/ ٢٧٩ كتاب صفة الصلاة.

(٥) ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ . . .﴾[آل عمران: ١٣٣].

(٦) عمدة القاري ٣/ ٣٥٥.

(٧) من حديث أنس بن مالك: «. . . ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحاور على لحيته ﷺ» صحيح البخاري ١/ ٣١٥ كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة، حديث (٨٩١).

بمعنى فَعَلَ، مثل تَوانيت أي: وَنَيْتُ، وهذا كذلك. ومعناه «يَحْذُر»[١].

وقد يأتي التَّفَاعل بمعنى المُفَاعلة في مثل: «تَمَاريت»[٢].

قال العيني: «تَمَارَيْت: أي تجادلْتُ، من التَّمَاري، وهو التَّجَادل والنزاع، وهو بمعنى «ماريتُ»، لأن باب المُفَاعلة لمشاركة اثنين، وباب التَّفاعُل لأكثر منهما»[٣].

- فَعِيل بمعنى فَاعِل أو مَفْعول: مثل قوله: «الصَّرِيخ»[٤] «بالخاء المعجمة، وهـو على وزن فَعيل بمعنى فَاعِل، أي صَرَخ بالإعلام بما وقع منهم»[٥].

و «الأَسِير»[٦]: «فَعِيل» بمعنى المَأْسُور»[٧].

- فَاعل بمعنى مَفعول: مثل قوله: «كَاسِية[٨]: على وزن فَاعِلة، من كسا، ولكن بمعنى مَكْسُوَّة، كما في قول الحُطيئة:

واقْعُدْ فإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي[٩]»[١٠].

---

(١) عمدة القاري ٥/ ١١٠.

(٢) من حديث ابن عباس، سبق تخريجه.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٨٧ وانظر: ١/ ٤١١، ٤/ ٧٢، ٥/ ١٠٠، ٦/ ٣٧٩..

(٤) في حديث أنس: «فجاء الصريخ في أول النهار، فبعث في آثارهم» صحيح البخاري ١/ ٩٢. كتاب الوضوء، باب أبوال الإبل والدواب.. حديث (٢٣١).

(٥) عمدة القاري ٢/ ٦٤٨ وانظر: ٢/ ٢٦٧، ٤/ ٢١٥.

(٦) من حديث علي في الصحيفة: «قال: العقل، وفكاك الأسير» صحيح البخاري ١/ ٥٣ كتاب العلم، باب كتابة العلم، حديث (١١١).

(٧) عمدة القاري ٢/ ٢٢٤، وانظر: ٣/ ٣٦١.

(٨) من قوله ﷺ: «.. فرُبَّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة» صحيح البخاري ١/ ٥٤ كتاب العلم، باب العلم والعظة بالليل، حديث (١١٥).

(٩) ديوان الحطيئة ٥٠ وصدره: دعِ المكارمَ لا ترحَلْ لبغيتها.

(١٠) عمدة القاري ٢/ ٢٤٦.

ومثله: «الرَّاحِلة[١]» قال العيني: «وقيل: إنما سُمِّيَت راحلة لأنها تُرحل، قال تعالى: ﴿فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[القارعة: ٧] أي مَرْضِيَّة»[٢].

ومثله: رَمِيَّة ووئيد ومَحطوم[٣].

٥ ـ بيان أثر الزِّيَادة في مبنى الكلمة في تغيّر الدلالة:

ـ مثل الزيادة التي تفيد معنى المبالغة في «رَبَّاني»[٤] قال العيني: «والرَّبَانيّ: منسوب إلى الربِّ، وأصله الرَّبِّي، فزيدت فيه الألف والنون للتَّأكيد والمبالغة في النِّسْبة»[٥].

وهذا ما ذهب إليه سيبويه في حديثه عن هذه الزيادة في هذه الكلمة وغيرها، إذ قال: «زادوا ألفاً ونوناً في «الربَّانيّ» إذا أرادوا تخصيصاً بعِلْم الرَّبِّ دون غيره، كأن معناه: صاحب العلم بالرب دون غيره من العلوم، قال: وهذا كما قالوا: رجل شَعْراني، ولِحياني، ورَقباني إذا خُصَّ بكثرة الشعر وطول اللحية وغلظ الرقبة»[٦].

وكذلك زيادة الياء في «أَعْجَمي» قال العيني: «قال الجوهري: لا تَقُلْ رجلٌ أَعْجَميٌّ، فتنسبه إلى نفسه، إلا أن يكون أعْجَم وأَعْجَميّ بمعنى دَوَّار ودَوَّارِيّ[٧].

---

(١) من ترجمة: «الصلاة إلى الراحلة» صحيح البخاري ١/ ١٩٠ أبواب سترة المصلي.

(٢) عمدة القاري ٣/ ٥٨٣.

(٣) عمدة القاري ١١/ ٣٤٤، ٥٤١، ٥٥٧.

(٤) من قول ابن عباس في ﴿كُونُوا۟ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾[آل عمران: ٧٩] «حلماء فقهاء» صحيح البخاري ١/ ٣٧ كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل.

(٥) عمدة القاري ٢/ ٦٠.

(٦) تهذيب اللغة ١٥/ ١٧٨ وانظر: الكتاب ٣/ ٣٣٥.

(٧) الصحاح ٥/ ١٩٨١ (عجم). كأنه يشير إلى قول العجاج: والدهر بالإنسان دوّاري. =

قـلت: فُهِمَ مـن كلامه أن الياءَ في أعجميّ ليست للنسبة كما قال بعضهم، وإنما هي للمُبَالغة»[١].

ثالثاً ـ إيضاح الأصل الاشتقاقي للمفردات:

وبمعرفة الأصول الأولى للَّفْظ ينساق الذهن إلى إدراك كُنه اللفظ، فينسجم بعدئذ مع المعاني التي يَؤُول إليها اللفظ مع كل استعمال.

ومن ذلك بيان معنى العيد بقوله: «أصلها عَوْد لأنه مشتقٌ من عاد يَعُود عوداً وهو الرجوع»[٢] و«يَثْلَغ»[٣]: «ومادته ثاء مُثَلَّثة ولام وعين مُعْجمة»[٤] و«المَغْرَم»[٥]: «غَرِم الرجل بالكسر إذا ادآن، وقيل: الغُرْم والمَغْرَم:ماينوب الإنسان في ماله من ضرر، والأصل فيه: الغَرَام وهو الشر الدائم والعذاب»[٦].

ـ ومن ذلك قوله: «ثائر»: مادته واوية من ثار الغبار يثور ثوراً، يقال ثار الغبار أي انتفش، وفتنة ثائرة أي منتشرة»[٧].

= قال الأصمعي: دوّاري: دائر، يقول: إن الدهر يتصرف بالإنسان ويدور به، ورجز العجاج في ديوانه ٢٤٧.

(١) عمدة القاري ٢/ ٥٠٧

(٢) عمدة القاري ٥/ ١٥١.

(٣) من قوله ﷺ: «.. يدخل ذلك الكَلُّوب في شدقه حتى يَثْلُغَ فاه» صحيح البخاري ١/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦. كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، حديث (١٣٢٠).

(٤) عمدة القاري ٦/ ٢٩٧.

(٥) من قوله ﷺ: «اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم» صحيح البخاري ١/ ٢٨٦ كتاب صفة الصلاة باب الدعاء قبل السلام، حديث (٧٩٨).

(٦) عمدة القاري ٤/ ٥٩٢ وانظر: ٩/ ١٢٨.

(٧) عمدة القاري ١/ ٣٩١.

رابعاً ـ تفسير دلالة اللفظ ووسائله عند العيني:

سلك العيني سبلاً شَتَّى في إيضاح الدلالة مستعيناً بمن سبقه من أهل اللُّغة، وتكلَّف في ذلك حتى أطال في مواضع مستطرداً، فابتعد عن مقصوده الأصلي ألا وهو شرح النص الحديثي. ويمكن تَلَمُّس الوسائل التي أظهر بها المعنى في الأمور التالية:

١ ـ **التفسير بالمغايرة**: كأن يشرح معنى الكلمة بذكر مايضادّها في المعنى، على سبيل توضيح الضِّدِّ بالضِّدِّ، ومن ذلك: قوله: «هِجْرته: من الهَجْر، وهو ضدّ الوَصْل»(١) و«الحُزْن: خلافُ السُّرُور»(٢) و«النِّسْيان في اللُّغة خِلاف الذِّكْر والحِفْظ»(٣) و«بَعْدَ: نقيض قَبْلَ»(٤).

وهذا النوع من المُغَايرة يسمى: المُغَايرة التَّامَّة.

وقد يكون التفسير بالمُغَايرة النَّاقصة، وذلك على ضروب:

فقد تكون في المعنى، أو في الصيغة، أو فيهما، ولكنها لاتكون في الأصل(٥).

ومما كانت المغايرة فيه للصيغة فقط والمعنى واحد: قوله في تفسير معنى: «الحديث»(٦): «والأُحْدُوثة... والحَدَثُ والحُدْثَ مثل بُشرى،

(١) عمدة القاري ١/ ٥١.

(٢) عمدة القاري١/ ٨٩.

(٣) عمدة القاري ٣/ ٣٧٨.

(٤) عمدة القاري٤/ ٢٤٤ وانظر: ٨/ ٣٣٢، ٩/ ٢٦٣، ١٠/ ٢١٨، ٦١٢، ١١/ ١٠١، ٤٥١، ١٦/ ١٣٠.

(٥) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ١٠٣.

(٦) من قوله ﷺ: «لقد ظننت يا أبا هريرة أن لايسألني عن هذا الحديث أحد أول منك». =

والحادِثة والحَدَثَان كله بمعنى»[١].

وقوله: «وعَجِبْتُ من كذا وتَعَجَّبْتُ منه واسْتَعْجبت بمعنى»[٢].

وقد تكون المغايرة في المعنى لا في الصيغة مثل: قوله في الأُمَّة[٣]: «الجماعة، . . والأُمَّة القامة، والأُمَّة: الطَّريقة والدِّين، . . والأُمَّة الحين. . والإِمَّة: المُلْك. . والأُمَّة: الرجل الجامعُ للخير، والأُمَّة: الأُمَّ، والأُمَّة: الرجل المنفرد برأيه لايشاركه فيه أحد»[٤].

وهذا النوع من المغايرة يسمى المُشْتَرك اللفظي[٥].

أما المغايرة في الصيغة والمعنى، فهي أن تتغاير كلمتان في حَرَكات الحروف فيختلف المعنى، ومن ذلك ما أشار إليه العيني في معنى: «لا يلبَس»[٦] إذ قال: «من اللُّبس بضم اللاَّم، يقال: لَبِسَ الثوب يَلْبَس، من باب: عَلِمَ يَعْلَم، أما اللَّبْس بالفتح فهو من باب ضَرَبَ يَضْرِب، يقال: لَبَسْتُ عليه الأمرَ أَلْبِسُ، بالفتح

= صحيح البخاري ١/ ٤٩ كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، حديث (٩٩).

(١) عمدة القاري ٢/ ١٧٦، انظر تهذيب اللغة ٤/ ٤٠٥، والصحاح ١/ ٢٧٨، ٢٧٩.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٤٧٤.

(٣) من قوله ﷺ: «ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله. .» صحيح البخاري ١/ ٣٩ كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، حديث (٧١).

(٤) عمدة القاري ٢/ ٧٠ انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٦٣٤ والصحاح ٥/ ١٨٦٤ ـ ١٨٦٥.

(٥) وهو من الظواهر اللغوية التي سنأتي عليها في المبحث الثالث.

(٦) من قوله ﷺ: «لا يلبَس القميص ولا العمامة ولا السراويل. .» صحيح البخاري ١/ ٦٢، كتاب العلم، باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله، حديث (١٣٤).

في الماضي، والكسر في المستقبل، إذا خَلَطْت عليه، ومنه الْتِباسُ الأمر، وهو اشْتِبَاههُ»[١].

ـ ومنه قوله في معنى «خَرْبَة»[٢]: بفتح الخاء وسكون الراء بعدها باء موحدة، وهي السَّرِقَة، وقال ابن بطَّال الخُرْبة بالضم الفساد، وبالفَتْح السَّرِقة.. وقيل: بضم الخاء: العَوْرة،... وقال الخليل: الخُرْبة بالضم: الفساد في الدين.. وفي العُبَاب: الخَرْبة يعني بالفتح: السَّرِقة والعَيب والبَلِيَّة، والخَرْبة أيضاً، أعني بالفتح الغِربال»[٣].

وقد تختلف صيغتا الكلمتين باختلافِ بعضِ حروفهما فيختلف المعنى. ومن ذلك: تفسيره لكلمة «صَفَّق»[٤] قال: «بتشديد الفاء من التَّصْفيق، قال الكرماني: التَّصْفيق: الضرب الذي يسمع له صوت، والتَّصفيق باليد التَّصويت بها[٥]. انتهى. قلت: التَّصفيق هو بالتَّصْفيح بالحاء، سواء صفّق بيده أو صفّح، وقيل: هو بالحاء: الضَّرْب بظاهر اليدِ إحداهما على صفحة الأخرى، وهو الإِنْذَار

(١) عمدة القاري ٢/ ٣١٣، و١/ ٣٢١، انظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤ (لبس)، والصحاح ٣/ ٩٧٣ (لبس).

(٢) في حديث أبي شريح وقول عمرو بن سعيد: «إن مكة لاتُعيذ عاصياً ولا فارّاً بدم، ولا فاراً بخَرْبة» صحيح البخاري ١/ ٥١ كتاب العلم، باب ليبلغ الشاهد الغائب، حديث (١٠٤).

(٣) عمدة القاري ٢/ ١٩٧ وانظر: العين ٤/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦ (خرب) وتهذيب اللغة ٧/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠، والصحاح ١/ ١١٨ ـ ١١٩.

(٤) في حديث سهل بن سعد الساعدي: «فجاء رسول الله ﷺ... حتى وقف في الصف، فصفق الناس» صحيح البخاري ١/ ٢٤٢ كتاب الجماعة والإمامة، باب من دخل ليؤم الناس. حديث (٦٥٢).

(٥) شرح الكرماني ٤/ ١٣٧.

والتَّنبيه، وبالقاف ضرب إحدى الصَفْحتين على الأخرى وهو اللَّهو واللَّعِب»[(١)].

ـ ومنه قوله في تفسير: «اسْتَمَعوا له[(٢)]: أي أنصَتُوا، والفرق بين السماع والاستماع أن باب الافتعال لابدَّ فيه من التصرُّف، فالاستماع تصرُّف بالقصد والإصغاء إليه، والسَّماعُ أعَمُّ منه»[(٣)].

٢ ـ التفسير بالترجمة: أي تفسير الكلمة بتعريفها تعريفاً لغوياً، مميِّزاً إياه من معناه الاصطلاحيِّ المتعارَفِ عليه زيادةً في الإيضاح.

ـ فمن ذلك: قوله في تفسير: «الحَدِيث»[(٤)]: الحديث في اللُّغة: الجَديد من حَدَثَ الأَمْرُ أي وَقَع» ثم عرَّفه عُرْفاً فقال: «والحديث في عُرْف العامَّة: الكَلام، وفي عُرْف الشرع: ما يتحدَّث عن النبي ﷺ»[(٥)].

وفي الدوابّ[(٦)] قال: «جمع دابّة، وهي في اللُّغة: اسم لما يَدُبُّ على وجه

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٢٩٢. ولم يفرق اللغويون الأزهري والجوهري بين التصفيح والتصفيق، بل قالا: هما سواء. انظر: تهذيب اللغة. ٥/ ٢٥٨، (صفح)، ٨/ ٣٧٦ (صفق) والصحاح ١/ ٣٨٣ (صفح). وقال ابن الأثير: «التصفيح والتصفيق واحد، وهو من ضرب صفحة الكف على صفحة الكف الآخر»، النهاية في غريب الحديث ٣/ ٣٤.

(٢) من حديث ابن عباس: «.. فلما سمعوا القرآن استمعوا له». صحيح البخاري ١/ ٢٦٧ كتاب صفة الصلاة، باب الجهر بقراءة صلاة الفجر، حديث (٧٣٩).

(٣) عمدة القاري ٤/ ٤٨٣، انظر الصحاح ٣/ ١٢٣٢. وانظر أمثلة أخرى في عمدة القاري: ٩/ ٥٣٣، ١٠/ ٢٢٥، ٥٢٠، ٦١٠، ٦١٥، ٦١٦، ٦٣٢، ١١/ ٢٥، ٢٤٤، ١٢/ ١٧٥، ١٦/ ٥٧.

(٤) من حديث أبي هريرة السابق تخريجه.

(٥) عمدة القاري ٢/ ١٧٦. وانظر: ٤/ ٢٩٢.

(٦) في ترجمة «أبوال الإبل والدواب والغنم». صحيح البخاري ١/ ٩٢ كتاب الوضوء.

الأرض، فيتناول سائر الحيوانات، وفي العُرْف: اسمٌ لذي الأَرْبَع خاصَّة»[١].

وفي الشَّكّ[٢]: «الشَّكُّ في اللُّغة: خلاف اليَقين، وفي الاصطلاح: الشَكُّ: ما يستوي فيه طرف العلمِ والجهلِ، وهو الوقفُ بين الشيئين، بحيث لا يميل إلى أحدهما، فإذا قوي أحدهما وترجَّح على الآخر ولم يأخذ بما رجح، ولم يطرح الآخر فهو الظَّنُّ»[٣].

وقد يكتفي العيني بإيراد ألفاظ مُرَادفة للفظ الذي يفسِّره، فيزيد المعنى وضوحاً، فمن ذلك قوله: «يَرْجُف[٤]»، أي: يَخْفُق ويَضْطَرب»[٥] و«يُجَاور[٦] أي: يَعْتَكِف»[٧]. و«لا يَتَمَثَّل[٨]: لا يَتَصَوَّر»[٩].

وأمثلة ذلك كثيرة جداً في العمدة.

والطريف عند العيني أنه قد يذكر ما يقابل اللفظ باللغات الأخرى غير العربية مستفيداً من ثقافته وعلمه بذلك، ومن ذلك قوله في تفسير معنى

(١) عمدة القاري ٢/ ٦٤٣، انظر الصحاح: ١/ ١٢٤ (دبب).

(٢) من قوله ﷺ: «وإذا شك أحدكم في صلاته فَلْيَتَحَرَّ الصواب». صحيح البخاري ١/ ١٥٦ أبواب القبلة، باب التوجه نحو القبلة، حديث (٣٩٢).

(٣) عمدة القاري ٣/ ٣٧٨. انظر: تعريفات الجرجاني ١٦٨.

(٤) في حديث بدء الوحي: «فرجع بها رسول الله ﷺ يرجف فؤاده» ١/ ٤ ـ ٥ حديث (٣).

(٥) عمدة القاري ١/ ٨٨.

(٦) في حديث أبي سعيد الخدري: «كان رسول الله ﷺ يجاور في رمضان..» صحيح البخاري ٢/ ٧١٠ كتاب صلاة التراويح، باب تحري ليلة القدر، حديث (١٩١٤).

(٧) عمدة القاري ٨/ ٢٥٨.

(٨) من قوله ﷺ: «فإن الشيطان لايتمثّل في صورتي». صحيح البخاري ١/ ٥٢ كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ حديث (١١٠).

(٩) عمدة القاري ٢/ ٢١٧.

الأَقِط[١]: «بفتح الهمزة، وكسر القاف، وفي آخره طاء مهملة، وهو لَبَن مُجَفَّف يابس يُطبخ به، ويقال له بالفارسية: ماستينه، وبالتُّرْكية: قراقوط، وبالتركمانية: قرط بضم القاف والراء بلا لفظ قرا»[٢].

ومن ذلك قوله في تفسير معنى «حُزْمة»[٣]: «والحُزْمة، بضم الحاء المهملة وسكون الزاي: ماسمِّي بالفارسية دسته»[٤].

٣ ـ التفسير بالسِّياق: ويُقصَد بالسِّياق هنا ما يُصَاحب اللفظ مما يساعد على توضيح المعنى، وقد يكون التَّوضيح بما ترد فيه اللفظة من الاستعمال، وقد يكون ما يصاحب اللفظ من غير الكلام مفسِّراً للكلام، وقد تكون العلاقة بين هذا الكلام وبين شيء آخر، كلاماً كان أو غير كلام، داعياً إلى استعمال اللفظ بالطريقة التي يستعمل بها في اللُّغة[٥]. وباعتبار هذه النواحي الثلاث يمكن أن يقسم التفسير بالسِّيَاق الأقسام التالية:

أ ـ شرح اللفظ باختلاف السياق الذي يرد فيه، وهو التفسير بالمصاحبة:

أي ـ تفسير معنى اللفظ، وبيان اختلافه مع كل ضَمِيمةٍ تُضَاف إليه، والعيني في ذلك سائر على سنن اللغويين ناقلاً عنهم أقوالهم.

---

(١) من حديث أبي سعيد الخدري: «كنا نخرج زكاة الفطر.. أوصاعاً من أَقِط». صحيح البخاري٢/ ٥٤٨ أبواب صدقة الفطر، باب صدقة الفطر صاعاً من طعام، حديث (١٤٣٥).

(٢) عمدة القاري ٦/ ٥٨٠، انظر: الألفاظ القاسية المعربة ١٤٦.

(٣) من قوله ﷺ: «لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب».. صحيح البخاري ٢/ ٥٣٥ كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، حديث (١٤٠٢).

(٤) عمدة القاري ٦/ ٤٩٦. انظر الألفاظ الفارسية المعرّبة ٣١٢.

(٥) المعاجم اللغوية ١١٦.

ومن ذلك قوله في معنى «ربّها»[١] وذكر معانيها المتعددة: «الربُّ: المالك والسيِّد والمُصْلِح» ثم بيَّن معناها حسب ما يُضمُّ إليها فقال: «. . رَبُّ كلّ شيءٍ مالكُه. . ورَبَّ الصَنيْعةَ: أصلَحها وأتمَّها، وربَّى فلانٌ ولدَه يربُّه ربّاً، وربَّ بالمكان: أقام به، والربَّة: المَوْلاة. . ويقال: فلانة ربَّةُ البيت، وهن ربَّاتُ الحِجَالِ»[٢].

كما بيَّن اختلاف معاني «عَمَد»[٣] بقوله:

«فعَمد: بفتح الميم من عَمَدْتُ للشيء أَعمِد، من باب ضَرَب يَضْرِب عَمْداً، قصدت له، وفعلت ذلك عَمْداً على عَيْنٍ وعَمْدَ عَيْنٍ، أي بجدٍّ ويقين، وعَمَدْتُ الشيءَ: أقمته بعمادٍ يعتمد عليه، وعَمَدَه المَرَضُ أي فَدَحَه وأضناه، وعَمَدْت الرجلَ إذا ضربته بالعمود، وَعَمدته أيضاً إذا ضربت عمودَ بطنه، وعَمِدَ الثَّرى بالكسر يَعْمَدُ عَمَداً بالتحريك إذا بلَّلَه المطر، ويقال أيضاً: عَمِد البعير إذا انفضح داخل السّنام من الركوب، وظاهره صحيح، فهو بعيرٌ عَمِدٌ، وعَمِد الرجل إذا غضب، وعَمِدَ بالشيء إذا لَزِمَه»[٤].

ب ـ السِّيَاق اللُّغَوي: وهو تفسيرٌ يعتمد سَوق الشواهد المختارة للَّفظ، ممَّا يزيده وضوحاً.

---

(١) من قوله ﷺ: «أن تلد الأمَة ربَّها» صحيح البخاري ١/ ٢٧، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ، حديث (٥٠).

(٢) عمدة القاري ١/ ٤١٨.

(٣) من حديث موسى والخضر: «فعمد الخضر إلى لوح من ألواح السفينة فنزعه». صحيح البخاري ١/ ٥٦ ـ ٥٧ كتاب العلم، باب مايستحبُّ للعالم إذا سُئِل، حديث (١٢٢).

(٤) عمدة القاري ٢/ ٢٦٥ انظر: تهذيب اللغة ٢/ ٢٥١ ـ ٢٥٥ (عمد) والصحاح ٢/ ٥١١ ـ ٥١٢ واللسان (عمد) ٣/ ٣٠٣.

وقد أفاد العيني كثيراً من الشواهد الموضحة للمعنى، ومصادرها أربعة، هي:

ـ **القرآن الكريم**: وأمثلته كثيرة عند العيني. منها في تفسيره كلمة: «تَفْتَرُونَه»[1] إذ قال: «من الافتِراء، وهو الاخْتِلاق، . . . قال تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾[مريم: ٢٧]» أي مَصْنُوعاً مُخْتَلَقاً، ويقال: عَظِيماً»[2].

ومنه قوله في تفسير الصَّوم: «وهو في اللُّغة: الإمْسَاك، قال الله تعالى حكايةً عن مريم عليها السلام: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾[مريم: ٢٦] أي صَمْتاً وسُكُوتاً، وكان مشروعاً عندهم، ألا ترى إلى قولها: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[مريم: ٢٦]»[3].

ـ **الحديث الشريف**: ذكرنا سابقاً أن الحديث يفسِّر بعضه بعضاً، وقد بنى العيني على هذه القاعدة كثيراً من تفسيراته للألفاظ، فجاءت مطابقةً للصَّواب واضحة، وقد سقنا على ذلك أمثلة في باب سابق[4]. ويقتضي المقام إيراد شيء منها ههنا:

فمن ذلك: تفسيره كلمة «أُمَّة»[5] بقوله: «وكل جِنْسٍ من الحَيَوان أُمَّة» واستشهد لذلك بقوله ﷺ: «لولا أَنَّ الكِلاَب أُمَّةٌ من الأمم لأمرت بقتلها[6]»[7].

---

(١) من قوله ﷺ: «. . ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم». صحيح البخاري ١/ ١٥ كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان، حديث (١٨).

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٣٧، انظر: الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٢٦، والبحر المحيط ٧/ ٢٥٧.

(٣) عمدة القاري ٨/ ٣، انظر: الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٢٥، والبحر المحيط ٧/ ٢٥٦.

(٤) انظر ص ٣٣٩ من البحث.

(٥) في قوله ﷺ: «ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله . .» صحيح البخاري ١/ ٣٩ كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً . . حديث (٧١).

(٦) سنن أبي داود ٣/ ١٠٨ كتاب الصيد، باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره، حديث (٢٨٤٥). وسنن الترمذي ٤/ ٨٠ كتاب الأحكام، باب ماجاء من أمسك كلباً، حديث (١٤٨٩).

(٧) عمدة القاري ٢/ ٧٠.

وتفسيره كلمة «تنَعُّل»[1] أي لبسَ النَّعْلَ. قال: «وأُنْعِلَتِ الخيل بالهمزة، ومنه الحديث: «إن غسَّان تُنْعِلُ خَيْلَها[2]»[3].

وقد يسوق حديثاً موقوفاً يرى فيه إفادة لبيان دلالة اللفظ، ومن ذلك تفسيره «لم يَنْشَب»[4] إذ قال: «وفي حديث الأَحنَف بن قيس أنه قال: خَرَجْنا حُجَّاجاً، فمررنا بالمدينة أيام قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقلت لصاحبي: قد أَفَلَ الحَجُّ، إني لا أرى الناس إلا قد نَشَبُوا في قتل عثمان، ولا أُرَاهم إلا قاتِليهِ» أي وقَعُوا فيه وقوعاً لا مَنْزِع لهم عنه»[5].

ـ **الشاهد الشعري**: والشَّواهد التي أوردها العيني في سياق شرحه هي غالباً تلك التي استشهد بها اللُّغويون والنُّحاة وساقوها في مصنَّفاتهم، فمن ذلك تفسيره «نَوَائِب الحَقِّ» بقوله: «وإنما كان نَوَائِب الحقِّ، لأنها تكون في الحقِّ والباطل» ويزيد ذلك وضوحاً بسوق بيت لبيد رضي الله عنه:

نَوَائِبُ من خَيْرٍ وشَرٍّ كليهما فَلا الخَيْرُ مَمْدُودٌ ولا الشَّرُّ لاَزِب[6]»[7]

وتفسيره لـ «وَحَى» إذ قال: «وَحَيْت إليه الكلامَ وأَوْحيت، وهو أن تكلمه

(١) في حديث عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ يعجبه التيمُّن في تَنَعُّله وترجُّله» صحيح البخاري ١/ ٧٤ كتاب الوضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل، حديث (١٦٦).

(٢) في صحيح البخاري: «عن عمر رضي الله عنه: «... وكنا تحدثنا أن غسان تنعل النعال لغزونا» ٢/ ٨٧٢ كتاب المظالم. باب إماطة الأذى، حديث (٢٢٣٥).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٤٧٤، وانظر: ١/ ٧٥ ـ ٧٦، ٣/ ٧١ ...

(٤) في حديث بدء الوحي، سبق تخريجه.

(٥) عمدة القاري ١/ ٩٣.

(٦) ديوان لبيد ٣٤٩.

(٧) عمدة القاري ١/ ٩٠.

بكلام تخفيه» ثم قال: «قال العجاج: وَحَى لها القَرارَ فَاسْتَقَرَّتِ[١]»[٢].

وفي تحليله لمعنى القَول قال: «ويستعمل في غير النُّطق. قال أبو النَّجْم:

قَالَـتْ لـه الطَّيْـرُ: تَقَـدَّمْ رَاشِـدَاً إنـك لا تَرْجِـعُ إلا حَامِـدا»[٣]

ـ **الأمثال العربية**: فقد يسوق العينيُّ مثلاً قالته العرب، فيمثل المعنى في الذهن جلياً، ومن ذلك قوله في تفسير «أَمِرَ»: أي كثر.. وفي أمثال العرب: «مَنْ قَلَّ ذَلَّ، مَن أَمِرَ فَلَّ»[٤].

ومن ذلك في تفسير «عيادة المريض»: «وعَادَ إلى فلان يَعُودُ عَوْدَهُ وعَوْداً إذا رَجَع، وفي المثل: والعَوْدُ أَحْمَدُ»[٥].

ومن ذلك: شرحه معنى أَضُبّ: «جمع ضَبٍّ بفتح الضاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة مثل فَلْس وأَفْلُسٍ... وفي المثل: أَعَقُّ من الضَّبِّ، لأنه ربما أكل حسوله»[٦].

٤ ـ **الرَّبط بين معنى اللفظ وأصله الاشتقاقي**: وهو تعليل استعمال الصيغة اللُّغَوية على النَّحو الذي ذُكِرت فيه، هو ما يُسَمَّى بالتأصيل الاشتقاقي.

وقد أكثر العيني من استخدام هذه الطريقة في تفسيره لدلالة الألفاظ، وأصبحت من الظَّواهر اللغويَّة المتميِّزة لديه.

(١) ديوان العجاج ٢١٨ وتهذيب اللغة ٥/ ٢٩٧ (وحى) والصحاح ٦/ ٢٥٢٠ (وحى).

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٧ ـ ٣٨.

(٣) عمدة القاري ١/ ٣٨

(٤) عمدة القاري ١/ ١٤١ كتاب الأمثال لأبي عبيد ٩٤، ١٢٣، مجمع الأمثال ٢/ ٣١٠.

(٥) عمدة القاري ٦/ ٩ كتاب الأمثال لأبي عبيد ١٦٩، ، مجمع الأمثال ٢/ ٣٤.

(٦) عمدة القاري ٩/ ٣٨٩ مجمع الأمثال ٢/ ٥٧.

ومن ذلك معنى «السِّكِّين»[١] فقد ربط بين أصلها الذي اشتُقَّت منه ومعناها، إذ هي من السُّكون، وهو الهدوء بعد التحرك[٢]، ومعنى السكين مأخوذ من ذلك. فقال: «ولعله سُمِّي به لأنه يُسَكِّن حركةَ المذبوح به»[٣].

ولمَّا كان أصل معنى خَمَر ماواراك من شيء، والتَّخمِير: التَّغْطية[٤] قال في معنى الخُمْرة[٥]: «هي سجَّادة صغيرة.. وسُمِّيت بذلك لسَتْرِها الوجْهَ والكفين من حَرِّ الأرض وبَرْدها»[٦].

واستطاع العيني أن يربط بين دلالات متعددة من خلال رجوعه إلى الأصل الاشتقاقي للكلمة، وذلك في تفسيره لـ «الدَّجَّال[٧]» إذ ربط بين معنى كلمة «الدَّجَّال[٨]» وكلمة «دجلة» من خلال أصل معنى «الدَجْل» وهـو التَّمْويه والسِّتْر،

---

(١) من حديث عمرو بن أمية: «... فدعي إلى الصلاة، فألقى السكين، فصلَّى ولم يتوضأ». صحيح البخاري ١/ ٨٦ كتاب الوضوء، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة، حديث (٢٠٥).

(٢) تهذيب اللغة (سكن) ١٠/ ٦٦.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٥٨٠.

(٤) تهذيب اللغة (خمر) ٧/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩ والصحاح (خمر) ٢/ ٦٤٩ ـ ٦٥٠.

(٥) من حديث ميمونة رضي الله عنها: «... وهي مفترشة بحذاء مسجد رسول الله ﷺ وهو يصلي على خُمْرَته» صحيح البخاري ١/ ١٢٥ كتاب الحيض، باب الصلاة على النفساء، حديث (٣٢٦).

(٦) عمدة القاري ٣/ ١٨٤.

(٧) وقد نقل ابن حجر عن الطبري أنها سميت بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الأرض وبردها وكذلك نقل الزهري في تهذيبه عن الزجاج، وكذا قال الخطابي في شرحه، وقال ابن الأثير سميت حمزة لأن خيوطها مستورة بسعفها. انظر: فتح الباري ١/ ٥٦٧ وتهذيب اللغة ٧/ ٣٨٠.

(٨) من قوله ﷺ: «.. وأعوذ بك مـن فتنة المسيح الدجَّال» صحيح البخاري ١/ ٢٨٦ =

فالدجال يستر الحق بكذبه ويموّهه، ودَجْلة تغطِّي الأرض بمائها، وإذ أشار اللغويُّون إلى معنى كلٍّ من الكلمتين[١]، بيد أنهم لم يُلمِحُوا إلى الرَّابط بينهما كما فعل العيني إذ قال:

«أما تسمية الدَّجَّال بهذا اللفظ، فلأنه خَدَّاع مُلْبِس، من الدَجْل، وهو الخَلْط، ويقال: الطَّليْ والتَّغْطية، ومنه البعير المُدَجَّل، أي المَدْهُون بالقَطِران، ودَجْلَة نهر ببغداد، وسُمِّيت بذلك لأنها تغطِّي الأرضَ بمائها، وهذا المعنى أيضاً في الدَّجَّال، لأنه يغطِّي الأرض بكَثْرَة أتباعه، أو يعطي الحق بباطل»[٢].

٥ ـ بيان طرائق العرب في استخدام اللفظ واختلاف لغاتهم (لهجاتهم):

ومن محاسن عمل العيني إشارته إلى استخدام العرب ألفاظاً معيَّنة بدلالات مخصوصة، فمن ذلك كلمة «قال» التي قد تُطْلق عند العرب على الفعل لا على القول على المجاز والاتِّسَاع كما أشار إلى ذلك أهل اللُّغة[٣]. وذكر العيني ذلك فقال: «فقال بهما[٤]: أي قلَب بكفَّيه على وسط رأسه، والعربُ تجعل القولَ عبارةً عن جميع الأفعال، وتطلقه أيضاً على غير الكلام، فتقول: قالَ بيده، أي أَخَذَ، وقال برِجْلِه: أي مَشَى»[٥].

= كتاب صفة الصلاة، باب الدعاء قبل السلام، حديث (٧٩٨).

(١) انظر: تهذيب اللغة (دجل) ١٠/ ٦٥٣، واللسان (دجل) ١١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٢) عمدة القاري ٤/ ٥٩٢ . انظر: شرح الكرماني ٢/ ٦٩.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٩/ ٣٠٧ (قول) والنهاية في غريب الحديث ٤/ ١٢٤.

(٤) من حديث عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ إذا اغتسل من الجنابة . . . فأخذ بكفه، فبدأ بشق رأسه الأيمن ثم الأيسر، فقال بهما عل وسط رأسه». صحيح البخاري ١/ ١٠٢ كتاب الغسل، باب من بدأ بالحلاب الطيب، حديث (٢٥٥).

(٥) عمدة القاري ٣/ ٢٥ وانظر: ١٠/ ٢٧٦، ٥٦٠.

ومنه الدُّعاء «بالثّكْل»[١] الذي استعمله العرب ولم تُرِدْ حقيقتَه. فقدقال في بيانها: «وهي كلمة كانت العرب تقولُها عند الدَّعاء على أحدٍ بأن تفقدَه أمه، ويفقُد هو أمه، ولكنَّهم قد يطلقون ذلك ولا يريدون حقيقته»[٢].

واهتمَّ العيني بلغات العرب في تحليله للألفاظ، فبيَّن اختلاف صورة الكلمة عند اختلاف الناطقين بها، وفي ذلك إثراء للفظ، وإحاطة بأسراره، مما يزيد في بحث العيني اللغوي أهميَّة، والأمثلة على ذلك كثيرة تُذْكر في بابها[٣]، منها قوله في «الوِتْر»[٤]: «بالكسر الفرد، والوِتْر بالفتح الذَحَل، هذه لغة أهل العالية، وأما لغة أهل الحجاز، فبالضدّ منهم، وأما تميم فبالكسر فيهما[٥]»[٦].

وقوله في: التَّهْجير[٧]: «والتهجير: التَّكْبير إلى كل شيء والمبادرة إليه، يقال: هَجَّرَ يُهَجِّرُ تَهجِيراً، فهو مُهَجِّر، وهي لغة قليلة حجازيَّة[٨]»[٩].

---

(١) من قول ابن عباس رضي الله عنه: «ثكلتك أمك! سنة أبي القاسم ﷺ». صحيح البخاري ١/ ٢٧٢ كتاب صفة الصلاة، باب التكبير إذا قام من السجود، حديث (٧٥٥).

(٢) عمدة القاري ٤/ ٥١٧ وانظر: ٢/ ٥١، ١٢٩، ٢/ ٢٦٨، ٢٩٩، ٣/ ١٥، ٢٤١، ٢٥٦، ٤/ ٢١٥، ١٠/ ٦٦٦، ... ١٢/ ١٨٩، ١٩٣.

(٣) انظر تفصيل ذلك في المبحث الرابع من هذا الفصل.

(٤) في ترجمة: «أبواب الوتر» صحيح البخاري ١/ ٣٣٧ كتاب الوتر.

(٥) انظر الصحاح ٢/ ٨٤٢، والمصباح المنير ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٦) عمدة القاري ٥/ ٢١٢.

(٧) من قوله ﷺ: «ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه» صحيح البخاري ١/ ٢٣٣ كتاب الجماعة والإمامة باب فضل التهجير إلى الظهر، حديث (٦٢٤).

(٨) انظر تهذيب اللغة ٦/ ٤٤ (هجر).

(٩) عمدة القاري ٤/ ٢٣٨.

٦ ـ **الاستعانة بأقوال العلماء في تفسير معنى اللفظ**: اعتمد العينيُّ في كثير من الأحيان على جهودِ من سَبَقَه أو عاصره من العلماء لغويِّين كانوا أم شرّاحاً، فأكثر مايلفت نظر قارىء عمدة القاري ذاك العدد الضخم من المصنفات والأعلام الذين احتجَّ بأقوالهم.

لقد وجد العينيُّ في جهود من سبقه ظِلاً يَفِيء إليه كُلَّما أراد أن يتوسَّع في تحليل لفظ، وغنيمةً باردةً إن أشكل عليه معنى مختلَفٌ فيه، وفي ذلك ـ لا ريب ـ إغناءٌ لكتابه، وإفادةٌ لقارئه بما وضع بين يديه من ثمرات طابت وأينعت.

على أن اللافت في رجوع العيني إلى تلك المصادر استقصاؤه وتطويله المتمثِّل في جمع أقوالٍ عديدة لمعنى كلمة واحدة زيادة في الفائدة، فقد لا يكتفي لشرح لفظة بما قاله عالم أو اثنان، بل قد يرجع إلى سبعة مصادر، يسرد ماجاء فيها محيلاً إليها.

ففي شرحه لكلمة «وعى» مثلاً، نقل عن المحكم والموعب وابن دريد وابن الأعرابي وأبي عمرو والأصمعي[1].

وفي شرحه لكلمة «بهت» أورد أقوالاً عن يعقوب والكسائي، وصاحب العين، والزجاج وقطرب، والمحكم، وابن جني، والأخفش، والصحاح، وابن دريد في الجمهرة، والخطابي»[2].

وأمثلة ذلك في الكتاب كثيرة جداً[3].

---

(١) انظر عمدة القاري ١/ ٧٦.

(٢) نفسه ١/ ٢٣٦.

(٣) انظر: عمدة القاري ١/ ٣٦، ٣٧، ٥١، ٨٨، ٩١، ٣٢٧، ٣٣٣، ٢/ ٧٧، ٤١٠، ٥٣٦، ٣٥٨، ٣/ ٣٥٨، ٤/ ١٤٠، ٥/ ٢٨١، ٦/ ١٩٨ ـ ١٩٩، ٨/ ٤٣١، ٩/ ٥١٩، ١٠/ ٢٢٢، . . .

وتوسُّع العيني في نقوله هذه أغنى المعنى، ورَفَدَه بكل ما يتعلَّق به، وتلك مزيَّة عمله، إذ لا يخفى أن تلك الأقوال يكمِّل بعضها بعضاً، وجمعها من مظانِّها في موضع واحد هو ـ بلا ريب ـ جهد مهمٌّ مطلوب، يُسْتَظْهَر من خلاله خصب الثروة اللُّغوية وغناها.

* * *

المبحث الثاني

دلالة الألفاظ وتطوُّرها

* علم الدَّلالة:

إن الموضوع الأساس لعلم الدلالة هو المعنى.

فالدلالة كما عرَّفها العلماء هي: العِلْمُ هو الذي يَدْرُس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللُّغة الذي يتناول نظريَّة المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى[١].

قال الرَّاغب الأصفهاني (ت ٤١٢هـ) في تعريفها: «هي ما يُتَوَصَّل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألْفاظ على المعنى»[٢].

فالأصل في كلام العرب دلالةُ كلِّ لفظ على ما وُضِعَ له، وهذا كلُّه يفسِّر علم الدلالة بأنه علمُ المعنى، وهو ما تلقَّاه علماء اللُّغة والبيانيُّون، والبلاغيون والمناطقة والأصوليون بالقبول[٣].

---

(١) علم الدلالة: أحمد مختار عمر ١١.

(٢) المفردات ١٢.

(٣) المعجم الدلالي ـ المقدمة.

وقد لاحظ اللغويُّون أن لعلم الدلالة قضيَّةً مهمةً ينبغي أن تُعَالَجَ في إطارِهِ لتستكمل أبعاده، وتستجلي خفاياه، وهي قضية التَّأصيل اللغوي الذي يحقِّق الأصول الأولى للكلمات، ويتثبَّت من جذورها التاريخيَّة ومنشئِها الأول.

لقد رأى فريقٌ من اللغويِّين أن لعلم الدلالة فرعاً يستقلُّ بالجانب المُعْجَمي، عندما لاحظوا أن المعاجم شبيهة بمَحَالِّ الإقامة أو السكنى للمفردات، تؤرِّخ لها وتبيِّن كيفية رسمِها ونطقِها أحياناً، وربما قارنتها بغيرها، أو قدَّمتها في أمثلة وشواهد سياقية.

لكن فريقاً آخر من اللغويِّين رأى أن علم الدلالة لا يستوفي شروطه على أكمل وجه ما لم يبحث معاني الكلمات على مستوى اللفظة المجرَّدة في المعجم وفي التركيب على حدٍّ سواء لما يصاحب الألفاظ من ملابسات خاصَّة يستدعيها تنوُّع القصد، واختلاف المقام والوظيفة، فيصبح التماس معانيها في الأُطُر الدلالية كل مرة بمنظار جديد[1].

إن المعاني التي تتوالى على الكلمة الواحدة يتفرَّع بعضُها من بعض، وتتَّصل بالمعنى الأصلي للكلمة بنوعٍ من الصِّلة، وهذا المعنى الأصلي أو التاريخي هو أقدم تلك المعاني وأولها اتِّصالاً بالكلمة واقتراناً بها، وعنه تتفرَّع المعاني الأخرى[2].

تلك المعاني التي أثارها الدَّرس الدَّلالي بناءً على العلاقة التي تجمع الدَّالَّ بمدلوله حَدَت بالعلماء إلى حصر أقسامها وتمييزها. ومن أهمها:

١ ـ **المعنى الأساسي أو الأولي**: وهذا المعنى هو العامل الرئيس للاتصال اللغوي،

---

(١) دراسات في اللغة د. مسعود بوبو ٩٩، وانظر: عوامل التطور اللغوي ١٤٣.

(٢) انظر: عوامل التطور اللغوي ١٤٣ ـ ١٤٤.

والممثِّل الحقيقي للوظيفة الأساسية للُّغة، وهي التَّفاهم ونقل الأفكار، فهو المعنى المتَّصل بالوحدة المعجميَّة حينما ترد في أقل سياق، أي حينما ترد منفردة.

٢ ـ **المعنى الإضافي أو العَرضي**: وهو المعنى الذي يملكه اللفظ عن طريق مايشير إليه إلى جانب معناه التصوُّري الخالص، وهذا النوع من المعنى زائد على المعنى الأساسي، وليس له صفة الثبوت والشمول، وإنما يتغير بتغيُّر الثقافة أو الزمن أو الخبرة.

٣ ـ **المعنى الأسلوبي**: وهو المعنى الذي تحمله قطعة من اللُّغة بالنسبة للظُّروف الاجتماعية لمستعمِلِها، والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها.

٤ ـ **المعنى النَّفسي**: وهو يشير إلى ما يتضمَّنه اللفظ من دلالات عند الفرد، فهو بذلك معنى فرديٌّ ذاتيٌّ، وبالتالي يعتبر معنى مقيداً بالنسبة لمتحدِّث واحد فقط، ولا يتميز بالعموميَّة ولا التَّداوُل بين الأفراد جميعاً.

٥ ـ **المعنى الإيحائي**: وهو المعنى الذي يتعلَّق بكلمات ذات مقدرة خاصَّة على الإيحاء نظراً لشفافيتها، وحُصِرت تأثيراتها في التأثير الصوتي، والتأثير الصرفي، والتأثير الدلالي(١).

وما يهمُّنا في هذا المبحث هو النوع الأول من هذه الأنواع، وهو ما يخصّ المعنى الأساسي أو المركزي، الذي يدرس معنى الكلمة حين ترد منفردة.

وجهد البدر العيني جليٌّ في تتبُّعه دلالات الألفاظ وإظهار معانيها، متميِّزٌ بسلوكه سَنَن الباحثين اللغويّين الذين وقفوا على أصول الكلم فتفحّصوها، وردّوها

---

(١) علم الدلالة. أحمد مختار عمر ٣٦ ـ ٣٩. وانظر: علم الدلالة. منقور عبد الجليل ٦٤ ـ ٦٥.

إلى مادّتها الأصليّة التي عرفوها في كلامهم الفصيح.

ولا تخفى أهميّة هذا المبحث اللّغوي التّأصيليّ الذي كان «أساسَ جهود علماء العربية ومحلَّ اهتمامهم، ولا يزال كذلك وإن اختلف الهدف والمنهج قليلاً»(١).

أولاً ـ محاور بيان الدلالة الأصلية:

ويتجلَّى عمل العيني في دلالة الألفاظ في ثلاثة مظاهر هي:

١ ـ تحديد الدلالة الوضعية.

٢ ـ التفسير الاشتقاقي للكلمات.

٣ ـ الدخيل والتأصيل.

١ ـ تحديد الدلالة الوضعية:

أي دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللُّغة:

وتحديد الدَّلالة الوَضْعية هو خير سبيل يهدي إلى معنى اللفظ، ويرشد إلى المرحلة الآيل إليها إذ يأتي بصورة متغيرة عن الأصل.

وصحيح أن العيني في هذا المجال ناقل عن أهل اللُّغة لا ريب، لكن ما يميِّز جهده هو نهجه التَّوضيحي في عرضه المعتمِدِ على التدرُّج في بيان المعنى وأصله، وهذا جهد إن وجدناه عند أهل اللُّغة المختصين فلا نلمسه عند شُرَّاح الحديثِ إلا قليلاً.

فقد رصد العيني كمّاً كبيراً من الكلمات باذلاً الجهد في بيان معاني أصولها، متلمّساً من خلال ذلك مسالك تطوُّرها. وعباراته في ذلك واضحة

---

(١) أثر الدخيل على العربية الفصحى ٣٠٦.

صريحة، مثل قوله: «والوَحْيُ في الأَصْل الإِعْلام»[١] و«الكَلّ وأصله الثّقل»[٢] و«يَنْشَب: وهذه اللَّفْظَةُ عند العرب عبارة عن السُّرْعَة والعَجَلة»[٣] و«الظُّلْم في أَصْل الوضعِ. . .»[٤] و«بَثَثْتُهُ: والتركيب يدلُّ على تفريق الشيء وإظهاره»[٥]. . .

وسلك في بيان أصل الدلالة مَسْلَكَين:

أ ـ بيان المعنى المتطوِّر ثم الانتقال إلى بيان الأصل. ومنه قوله في معنى «حَقَنَ»[٦]: «يقال: حَقَنْتُ له دَمَه أي: مَنَعْتُه من قتلِهِ وإراقتِهِ، أي جَمَعْتُه له وحَبَسْتُه عليه، وأصل الحَقْن: الَحْبس»[٧].

ومنه قوله في معنى «أَسْبِغُوا»[٨]: من الإسباغ، وهو إبلاغه مواضعه، وإيفاء كل عضوٍ حقَّه، والتركيب يدل على تمام الشيء وكماله»[٩].

ب ـ بيان المعنى الأصلي، ثم انتقاله إلى المعنى المتطوِّر، وذلك مثل قوله في معنى «الكُفْر»[١٠]: «وأصل الكُفْر: التَّغْطية، وقد كَفَرْتُ الشيء أكْفِره،

---

(١) عمدة القاري ١/ ٣٧.

(٢) عمدة القاري ١/ ٨٩.

(٣) عمدة القاري ١/ ٩٣.

(٤) عمدة القاري ١/ ٣٢١.

(٥) عمدة القاري ٢/ ٢٦٠.

(٦) من ترجمة: «باب ما يحقن بالأذان من الدماء» صحيح البخاري ١/ ٢٢١ كتاب الأذان.

(٧) عمدة القاري ٤/ ١٦٢، انظر: تهذيب اللغة ٤/ ٦٤ (حقن)، والصحاح ٥/ ٢١٠٣ (حقن).

(٨) من قول أبي هريرة رضي الله عنه: «أسبغوا الوضوء» صحيح البخاري ١/ ٧٣ كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب، حديث (١٦٣).

(٩) عمدة القاري ٢/ ٤٦٤، انظر: تهذيب اللغة ٨/ ٤٠، الصحاح ٤/ ١٣٢١.

(١٠) من ترجمة: «باب كفران العشر، وكفر دون كفر». صحيح البخاري ١/ ١٩ كتاب الإيمان.

بالكسر، كَفْراً بالفتح أي سترته، وكل شيء غطّى شيئاً فقد كَفَرَه، ومنه الكافر الذي يَسْتُر توحيد الله أو نعمة الله، ويقال للزَّارع كافِر لأنه يُغَطِّي البذر تحت التُّراب، ورَمَاد مَكْفُور إذا سَفَت الريح عليه حتى غَطَّته»(١).

ومثله قوله: في «عُقُوق»(٢): «أصل العُقُوق: القَطْع، كأن العَاقَّ لأمِّه يَقْطَع ما بينهما من الحقوق»(٣).

٢ ـ التفسير الاشتقاقي للكلمات:

أي: بيان سبب تسميتها، وهو منهجٌ مهمٌّ سلكه بعض المعجميّين كالخليل بن أحمد الفراهيدي الذي وجَّه عنايته إليه في بيان الموادِّ التي يعالجها مهما كان نوعها.

وإدراكاً من العيني لأهمية هذا المسلك في ترسيخ المعنى وتوضيح مدلوله أتحف شرحَه بمعالجة هذا الجانب الدَّلالي للكلمة اعتماداً على تبيان دلالتها الوَضْعية، ومن ثم تفسير اشتقاقها. وقد ذكرنا سابقاً أن هذا الجانبَ من البحث اللغويِّ كان أحدَ طرائقه في تفسير الألفاظ، ولما كان كلامنا ههنا على المعنى الأصلي وجهد العيني في إظهاره فلا نرى بأساً في إضاءة هذا الجانب لديه والإشارة إلى أنه لم يقصُر اهتمامَه على جانب من الألفاظ دون آخر، بل إنك تجده يبحث في أسباب تسمية الكلمات مهما كان نوعها مثل: المحسوسات: مثل: قوله في معنى الرِّداء في شرحه معنى: «مُتَعَطِّفاً»(٤): إذ قال أي «مُرْتَدِياً. . .

(١) عمدة القاري ١/ ٢٩٩.

(٢) من قوله ﷺ: «إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات. . .» صحيح البخاري ٢/ ٨٤٨ كتاب الاستقراض، ما ينهى عن إضاعة المال، حديث (٢٢٧٧).

(٣) عمدة القاري ٩/ ١٣٠.

(٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «صعد النبي ﷺ المنبر. . . متعطِّفاً مِلحفة =

وسمِّي الرداء عِطافاً لوقوعه على عِطْفَي الرجل، وهما ناحيتا عنقه، ومَنْكِب الرجل عِطْفه»[1]. وقوله في سبب تسمية الخمر[2]: «الَخْمُر في اللُّغة من التَّخْمِير، وهو التَّغْطِية، وسميت به لأنها تُغَطِّي العقلَ، ومنه الخِمار للمرأة»[3].

ومن هذا القبيل أيضاً لفظ «الملأ»[4]، قال: «والمَلأُ أَشْرَافُ القَوْم ورؤساؤهم، سُمُّوا بذلك لأنهم مِلاء بالرأي والغِنَى[5].

وقال في سبب تسمية «سَرِيَّة»[6]: «سُمُّوا بذلك لأنهم يكونون خلاصةَ العسكرِ وخِيارَهم، من الشيء السَّرِيّ والنَّفيس، وقيل: سُمُّوا بذلك لأنهم يُبْعَثون سِرّاً وخِفْية، وليس بالوجه، لأن لامَ السِّرِّ راءٌ وهذه ياء»[7].

وكذا الأزمنة والأمكنة، فمن ذلك مثلاً: سبب تسمية رمضان إذ قال في

= على منكبه». صحيح البخاري ١/ ٣١٤ كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد، حديث (٨٨٥).

(١) عمدة القاري ٥/ ٩٦. انظر: تهذيب اللغة ٢/ ١٨٠، والصحاح ٤/ ١٤٠٥ (عطف).

(٢) من قوله ﷺ: «إن من أشراط الساعة... ويُشْرَب الخمر». صحيح البخاري ١/ ٤٣ كتاب العلم، باب رفع العلم وظهور الجهل، حديث (٨٠).

(٣) عمدة القاري ٢/ ١١٥. انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٤٠٤ (ملأ).

(٤) من حديث أنس رضي الله عنه: «كأني أنظر إلى النبي ﷺ.. وملأ بني النجار حوله» صحيح البخاري ١/ ١٥٦ كتاب المساجد، باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، حديث (٤١٨).

(٥) عمدة القاري ٣/ ٤٣٠. انظر: اللسان ١٤/ ٣٨٣ (سرا) وذهب الأزهري إلى أن سبب تسميتها لأنها تسري ليلاً في خفية لئلا يغر بهم العدو.

(٦) من حديث عمار رضي الله عنه: «كنا في سرية فأجنبنا». صحيح البخاري ١/ ١٣٠ كتاب التيمم، باب التيمم للوجه والكفين، حديث (٣٣٣).

(٧) عمدة القاري ٣/ ٢١٣.

معناه: «وسمَّوه بذلك لارْتِمَاضِهم فيه من حَرِّ الجوع ومُقَاسَاة شِدَّته»(١)، وكذا في يوم التروية إ قال في سبب تسميته: «لأن الناس يَرْوُون فيه من الماءِ من زَمْزم لأنه لم يكن بمنى ولا بعرفة ماء»(٢) .

ومن الأمكنة «الجحفة» إذ قال في سبب تسميتها: «وكانت اسمها مَهْيَعَة، بفتح الميم وسكون الهاء وفتح الياء آخر الحروف، فأَجْحَفَ السيلُ بأهلها أي: أَذْهب، فسُمِّيَت جُحْفَة»(٣). ومثله «المُزْدَلِفة»: «قيل: سُمِّيَت بها لأن الحُجَّاج يَزْدَلِفون فيها إلى الله تعالى، أي يتقرَّبون بالوقوف فيها إليه، ويُسَمَّى أيضاً جَمْعَاً لأن آدَمَ اجتمع فيها مع حَوَّاء عليهما السلام، وازْدَلَف إليها، أي: دنا، فلذلك سُمِّيَت مُزْدَلِفة أيضاً»(٤).

وهكذا نجد العيني مهتمَّاً بإبراز هذا الجانب الدلالي المهمِّ المسهِمِ في توضيح المعنى وترسيخه. وانطلاقاً من منهجه التعليمي المفصِّل.

٣ ـ التَّأصيل والدَّخيل:

لمَّا كانت مسألة الدَّخيل ذاتَ صلةٍ بأصل الدَّلالة، تطرَّق العيني في أثناء شرحه إلى بيان الألفاظ الدَّخيلة وتأصيلها ـ وإن لم يكن تأصيلاً لغويَّاً بمعناه الواسع العام ـ فكلُّ كلمةٍ في أيِّ لغةٍ ترجع إلى أصلٍ في تلك اللُّغة، وإن كانت دخيلةً ترجع حينئذٍ إلى أصلٍ في اللُّغة الأجنبيَّة التي أُخِذَت عنها(٥) فمصطلح

---

(١) عمدة القاري ١/ ١٢٥. انظر: الصحاح ٣/ ١٠٨١ (رمض)، واللسان ٧/ ١٦٢ (رمض).

(٢) عمدة القاري . انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٣١٤ (روى) واللسان ١٤/ ٣٤٧ (روي).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٣٠٨. انظر: الصحاح ٤/ ١٣٣٥ (جحف).

(٤) عمدة القاري ٢/ ٣٦٧. انظر: اللسان ٩/ ١٣٨ (زلف) وقال الخليل: سميت المزدلفة. لاقتراب الناس إلى منى بعد الإفاضة من عرفات . العين ٧/ ٣٦٨ (زلف).

(٥) فقه اللغة. د. محمد المبارك ١٤٦ .

التَّأصيل اكتسب مدلولاً عاماً بعد أن اتَّسَع ليتناول الأصول الدَّخيلة أيّاً كان مصدرها.

وقد كان الاشتقاق وسيلَة العرب التي اعتمدوا عليها ليُوَصِّلوا الكَلِم، ويميِّزوا الدخيل من العربي، وهو عند الكَفَوي (ت ١٠٩٤هـ) من أصلِ خَوَاصِّ كلام العرب، فإنهم أطبقوا على التفرقة بين اللفظ العربي والعَجَميّ بصحَّة الاشتقاق(١).

وأَوْلى علماء العربية التَّأصيل اللغويَّ قدراً مهماً من العناية والتتبُّع للجانب الاشتقاقي والصرفي، ولكن حين كان يُفْضي بهم هذا المسلك إلى معالجة الأعجمي كانوا يكتفون بعزوِهِ إلى لغةٍ ما، كالفارسيَّة، دون الإشارة إلى أيِّ ضرب من المقارنة بين الجذور الأصلية للغة العربية واللغات الساميّة الأخرى على الأقل. ولعلَّ مردَّ ذلك إلى جهلِهِم بتلك اللُّغات، وصعوبةِ التَّأصيل عموماً، بما يحتاج إليه من إلمام بعلم الأصوات واللغات، وتطوُّرها وقواعدها(٢).

ولم يخرج العيني عن منهج اللغوِّيين في هذا الباب، فهو نظيرُهم في تأصيل الدَّخيل بعيداً عن المقارنة بين جذور هذا الدخيل واللُّغة العربية.

ولعل السِّمَةَ البارزة في معالجة هذا المبحث اعتمادُه في كثير من الأحيان على أقوال اللغويين على اختلافها.

فمن ذلك نقله اختلافهم في كلمة «جَهَنَّم» وعُجْمَتها، إذ قال: «وأما لَفْظُ جَهَنَّم فقد قال قُطْرب: زعم يُونُس أنه اسم أَعْجَمِيّ، وفي الزَّاهر لابن الأَنْباري: قال أكثر النحويين: هي أعجمية لا تُجرى(٣) للتعريف والعجمة، وقال: إنه عَرَبيّ، ولم تُجْرَ للتعريف والتأنيث، وفي المغيث: هي تعريف «كَهَنَّام» بالعبرانية، وذكره

(١) الكليات. ١٧٩.

(٢) أثر الدخيل. ٢٢٥ بتصرف يسير.

(٣) أي: لا يصرف.

في الصِّحاح في الرباعي، ثم قال: هو مُلْحق بالخماسي لتشديد الحرف الثالث، وفي المحكم: سميت جَهَنَّم لبُعْد قَعْرها، ولم يقولوا فيها جَهَنَّام، ويقال: بِئْرٌ جَهَنَّام: بعيدة القَعْر، وبه سميت جَهَنَّم، وجَهَنَّام: اسم، هو الغَلِيظ البعيد القَعْر»[١].

فالعيني لم يخرج لنا بنتيجةٍ أو برأيٍ يخلص إليه بعد هذا الاختلاف، هل هي عربيَّةٌ أم أعجمية، واكتفى بنقل ما قاله مَن قبله، دون ترجيح لأحد المذهبين[٢]. ولعلَّ ما أورده من أقوال في الحكم بأنها عربيّة يفيد ميلَه إلى ترجيح كونها عربيّة، ولاسيما أن معناها الأصلي وهو بُعْدُ القَعْر يقوي ذلك، ولا يعكِّر عليه مقاربة اللفظة العبرانية لها، بل لعلها فرع محرَّف عن العربية[٣].

على أننا نجد العيني أحياناً يحكم على اللفظ بعد استقراء الأقوال، فيستظهر من خلالها حكماً بعُجْمَتِها أو عربيتها، فمن ذلك: قوله في النَّاقُوس: «هو الذي يضربه النَّصَارى لأوقات الصلاة، . . وقال الجواليقي (ت ٥٤٠): يُنْظَرُ فيه هل هو معرَّب أو عربي[٤]؟. وهو على وزن فَاعُول، قال ابن الأعرابي: لم يأتِ في الكلام فَاعُول، لام الكلمة فيه سين إلا الناقوس، وذكر ألفاظاً أخر على هذا الوزن، ولم يذكر فيها الناقوس»، ثم قال بعد ذلك: «والظاهر أنه معرب»[٥]. وتغليب العيني كونه غير عربي استدلالاً بمجيئه على هذه الصيغة لا باعتبار أصله،

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٢٩. انظر: تهذيب اللغة ٦/ ٥١٥، والصحاح ٥/ ١٨٩ (جهنم).

(٢) انظر عمدة القاري: ٢/ ٦٠، ٤/ ٢٩، ٦/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣، ٥/ ٤٧٦.

(٣) انظر: المعرب للجواليقي ١٠٧.

(٤) المعرب . ٣٣٩

(٥) عمدة القاري ٤/ ١٤٥ لم يشر الأزهري ولا الجوهري وغيرهم إلى عجمة الناقوس، وإنما قالا: «الناقوس: هو الخشبة الطويلة. تهذيب اللغة ٨/ ٤١٠ (نقس) والصحاح ٣/ ٩٨٥ واللسان ٦/ ٢٤٠ (نقس).

وانظر: الكتاب ٤/ ٣٠٤، والدخيل وأثره على العربية ١٥٣ ـ ١٥٤.

وذلك يقرب من قول القزاز: «وما أظنه عربياً محضاً»[١].

وفي معنى «رَبَّانِيِّين» قال: «الرَّبَّاني: منسوب إلى الرب، وأصله الرِّبِّي، فزيدت فيه الألف والنون للتَّأكيد والمبالغة في النِّسْبة» ثم ساق أقوال العلماء في معناها إلى أن قال: «وقيل: ليس رِّبِيُّون لغَة العرب، إنما هي سِرْيانيَّة أو عبرانيَّة، وحُكِيَ عن بعض اللغويين أن العربَ لا تعرف الرَّبَّاني، وقال: إنما فسَّره الفقهاء. قال القزَّاز: وأنا أرى أن يكون عربيَّاً»[٢].

وبعد هذه النقول لا نلمح عند العيني حكماً نهائياً على هذه الكلمة أو ترجيحاً. ولا يخفى أن بيانه لأصل الكلمة وما زيد فيها للنِّسْبة ترجِّيح لكونها عربية وإن جاءت على هذا الوزن.

وفي أحيان قليلة نجد العيني يحاجج ويرجح حكماً على كلمة ما، كما وجدنا في ردِّه على ابن حجر في حكمه على كلمة «الهَرْج» بأنها أعجمية، إذ قال ـ العيني ـ: «وقال الكرماني: إرادة القَتْل من لفظ الهَرْج إنما هو على طريق التجوُّز، إذ هو لازم معنى الَهْرج، اللهمَّ إلا أن يثبت ورود الهَرْج بمعنى القَتْل لغة[٣]. وقال بعضهم ـ المقصود ابن حجر ـ: وهي غفلةٌ عمَّا في البُخَاري في كتاب الفِتَن. والهَرْج القَتْلُ بلسان الحبشة[٤]»[٥].

لقد رأى العينيُّ أن هذا اللفظَ عربيٌّ، ولكنه وافق اللُّغة الحبشيَّة، فقال: «.. كون الهَرْج بمعنى القَتْل بلسان الحبَشَة لا يستلزم أن يكون بمعنى القتل في

(١) انظر: المعرب ٣٣٩، والنهاية في غريب الحديث ٥/ ١٠٦.

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٦٠.

(٣) شرح الكرماني ٢/ ٦٦.

(٤) فتح الباري ١/ ٢٤٢.

(٥) عمدة القاري ٢/ ١٢٩.

لغة العرب، غير أنه لـمَّا استُعْمل بمعنى القَتْل وافق اللُّغةَ الحبشيَّةَ، وأما في أصل الوضع فالعرب ما استعملته إلا لمعنى الفتنة والاختلاط، واستعملوه بمعنى القتل تجوُّزاً»[١].

وقد وافق العيني أهل اللُّغة في أن الهَرْج هو لفظ عربي[٢]، أما الحكم بأنه لفظ حبشيٌّ فقد نُقِلَ عن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه، ولعلَّه سمعه من بعض الحَبَشِ منقولاً إليهم عن العربيّةِ ولم يكن من لغةِ قبيلته فظنَّه لفظاً حبشياً[٣].

ثانياً ـ التطور الدلالي ومسالكه:

اللُّغة كائنٌ حيٌّ، تنمو وتُسْتَعمل، وتنتقل من جيل إلى آخر لتعبِّر عن أفكار أصحابها وحياتهم. وما دام الفكرُ البَشَرِيُّ في حالة تَطَوُّر مستمر فاللُّغة كذلك، لأنها آلته ووعاؤه، فمن واجبها مجاراته في الرُّقيِّ والاتِّساع والنُّمو وتجدُّد الدلالة، لتتمكَّن من الاستجابة لإنجازاته، والتعبير عن متطلباته.

فاللُّغة ليست هامدةً أو ساكنةً بحال من الأحوال، على الرَّغم من أن تقدّمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحيان، فالأصوات والتراكيب والعناصر النحوية وصيغ الكلمات ومعانيها معرَّضةٌ كلُّها للتغيُّر والتطوُّر[٤].

ونظرةٌ متأنِّية إلى أي لغةٍ من اللُّغات الإنسانية تجعل الباحثَ يطمئنُّ إلى أن المفردات من أكثر العناصر اللغويَّة قابليةَ للتطوُّر، وما انتقال المفردات من

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١٢٩.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٦/ ٤٧ (هرج).

(٣) انظر: المعرب للجواليقي ص٦٧ وحاشية المحقق.

(٤) دراسات في اللغة ٩٩، ودور الكلمة في اللغة ١٥٥.

دلالاتها المحسوسة إلى دلالاتها المجرَّدة، ومن دلالاتها العامَّة إلى دلالاتها الخاصَّة، ومن دلالاتها الخاصَّة إلى دلالاتها العامَّة، ومن دلالاتها الحقيقيَّة إلى دلالاتها المجازيَّة، وغيرها من أنواع نقل الدلالة إلا وجهٌ من وجوه تأكيد هذا الحكم.

وربما تتغيَّر مدلولات كثيرة، لأن الشيء الذي تدلُّ عليه قد تغيَّرت طبيعته أو عناصره أو وظائفه أو الشؤون الاجتماعية المتَّصلة به، وما إلى ذلك[١].

لقد كان اهتمام علماء الدَّلالة بمسألة التطوُّر الدلالي منذ أواخر القرن التَّاسع عشر، حاولوا خلاله تأطير تغيُّر المعنى بقواعدَ وقوانينَ، فبحثُوا في هذا المجال أسباب تغيُّر الدلالة وأشكاله وصوره، وقد أدركوا أنَّ التطوُّر الدلالي هو تغيير الألفاظ لمعانيها، ذلك أن الألفاظ ترتبط بدلالتها ضمن علاقة متبادلَة، فيحدث التطوُّر الدلالي كلَّما حدث تغيُّر في هذه العلاقة.

ولا يكون التطوُّر في مفهوم علم الدلالة في اتجاه متصاعدٍ دائماً، إنما قد يحدث أن يضيقَ أو يُخَصَّص، كما يتَّسع أو يُعَمَّم، فيكون الانتقال من المعنى الضيِّق أو الخاصّ إلى المعنى الاتِّساعي أو العامّ، وقد يحدث العكس، فلذلك يفضِّل بعض عُلَماء اللُّغة المحدثين مصطلح تغيُّر المعنى عوض مصطلح التطور الدلالي[٢].

وحاول علماء اللُّغة تنظيم البحث في انتقال المعنى، فقدَّموا خُطَّتين للتقسيم؛ إحداهما الخطة النفسية، والأخرى الخطة المنطقية.

---

(١) التطور اللغوي التاريخي ٣٦.

(٢) علم الدلالة. منقور عبد الجليل ٦٩ وانظر: دراسات في اللغة ١٩١، والمعجم الدلالي/ المقدمة. وعلم الدلالة. أحمد مختار عمر ٢٤٣.

وبمزج الخطّتين ودمج تقسيماتهما خرجوا بالأشكال التالية لتغيُّر المعنى:

تعميم المعنى، وتضييق المعنى، ونقل المعنى[١] (على اختلاف بينهم في تسمية هذه الأشكال مع بقاء المعنى نفسه).

فما هي جهود العيني في دراسة تطور الدلالة في ضوء هذه المعطيات؟

إن نظرة متأنِّيَةً إلى البحث اللُّغَوي الذي اجتهد فيه العيني تجعلنا نقف على إدراك العيني لمسالك تطوُّر دلالة المفردات التي حلَّلَها.

فقد تتبَّع التغيُّرات التي طرأت على معاني كثير من المفردات بأسلوب واضح، وعبارات صريحة متدرِّجاً في بيان ذلك، ابتداءً من بيان المعنى الأصليِّ للمفردة، وصولاً إلى المعنى المستعمَل، ليعزِّز دلالةَ المفردة في سياق النص، مما يُثْري البحثَ ويرسِّخ المعنى، فضلاً عن تبيان أثر ذلك التطور في رفد اللُّغة بالثَّراء والقوَّة.

ولا يمكن الادِّعاء أن العيني قد كشف عن علاقات تطوُّريَّة جديدة لم يُسبق إليها، فالبحث اللغوي قد أينعت ثمارُه قبل العيني بزمنٍ بلا شَكٍّ، لكنَّ المقصودَ ههنا إظهارُ جهده في تتبُّع مسالك تطور الدلالة وتوضيح ما طرأ عليها من تغيير، ويتناول بحثه في هذا المضمار:

١ ـ تعميم الدلالة (أو توسيع المعنى وتعميمه):

ويكون ذلك بتَوسيع معنى اللفظ ومَفْهومه، فيصبح عددُ ماتشير إليه الكلمة أكثرَ من السَّابق، أو يصبح مجالُ استعمالها أوسعَ من قبل، ويقع ذلك عندما يحدث الانتقالُ من معنى خاصٍّ إلى معنى عامٍّ[٢].

---

(١) انظر: دور الكلمة في اللغة ١٦٤.

(٢) علم الدلالة. أحمد مختار عمر. ٢٤٣، وفقه اللغة. د. محمد المبارك ١٩٠.

وفي توسيع المعنى مَدٌّ لظلال الدلالة والاتِّساع بها من دائرة الجمود في وضعها الأصلي إلى ميدان آخر معنوي أو مادي، ومن ثمَّ تجديد الإفادة منها بوجه من وجوه المشابهة، وإن كان في ذلك بعض من الاتِّساع والتجوُّز، ووضع للمسمَّيَات في غير مواضعها الدقيقة[1].

لقد رَصَد العينيُّ التطوُّرات التي طرأت على كثير من الألفاظ من خلال شرحه لمعاني الألفاظ لكنَّه لم يُشِر إلى أسباب حصول هذا التطور.

ومن الألفاظ التي نبّه إلى توسُّع مفهومها كلمة «ظَهْرَانَيْهم»[2] التي قال فيها: «وأَقْحَم لفظَ الظَّهْر ليدلَّ على أن إقامَتَه بينهم على سبيلِ الاستِظْهار بهم، أي منهم والاستِنَاد إليهم، وكأنَّ معنى التَّثْنية فيه أن ظَهْراً منهم قُدَّامَه، وآخرَ وراءَه، فهو مكتوفٌ من جانبَيْه، ثم كثُر استعماله في الإقامة بين القومِ مطلقاً، وإن لم يكن مكتوفاً»[3].

كما لمس توسُّعَ الدلالة في معنى «التَّثوِيب»[4] عندما رَجَع إلى أصل وضع اللفظ، ثم لحظ استعماله، فبيّن من خلال ذلك اتِّساع مفهومه، فقال:

«وأَصْلُه أن يلوِّحَ الرَّجُلُ لصاحبِهِ بثَوْبه، فيديرُه عند أمر يُرْهِقُه من خَوْفٍ أو

(١) أثر الدخيل على العربية الفصحى ٣٤١ ـ ٣٤٤.

(٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «بينما نحن جلوس... والنبي ﷺ متكىء بين ظهرانيهم» صحيح البخاري ١/ ٣٥ كتاب القراءة والعرض على المحدث، حديث (٦٣).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٢٧ ـ ٢٨ وما ذكره العيني قاله الزمخشري في الفائق ١/ ٤١ ونقله عنه الكرماني في شرحه ٢/ ١٧.

(٤) من قوله ﷺ: «حتى إذا ثُوبَ بالصلاة أدبر، حتى إذا قَضَى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه». صحيح البخاري ١/ ٢٢٠ كتاب الأذان، باب فضل التأذين، حديث (٥٨٣).

عَدُوٍّ، ثم كُثُرَ استعماله في كل إِعْلامٍ يُجْهر به بصَوْتٍ»[١].

أما «الفِتْنة» فقد كثر استعمالها وتعدَّدت دلالاتها المتطورة عن معناها الأصلي، فبيَّن العيني ذلك[٢] بقوله: «وأَصْلُ الفِتْنَةِ الاختِبار، يقال: فَتَنْتُ الفِضَّة على النَّارِ إذا خَلَّصْتها، ثم استُعْمِلت فيما أخرجه الاختبارُ للمكروه، ثم كثُر استعماله في أبواب المكروه، فجاء مَرَّةً بمعنى الكُفْر، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾[البقرة: ٢١٧]، ويجيء للإثم كقوله تعالى: ﴿أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟﴾[التوبة: ٤٩] ويكون بمعنى الإِحْرَاق كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[البروج: ١٠] أي: حَرَّقوهم، ويجيء بمعنى الصَّرْف عن الشيء كقوله تعالى: ﴿تُفْتَنُونَ﴾[النمل: ٤٧][٣] أي: تُمْتَحَنُون»[٤].

ولئن تتبَّعنا حالات تطوُّر الدَّلالة عند العيني لوجدنا أمثلة تعميمها أقلَّ من أمثلة تخصيصها، وهذا ما يميل بنا إلى ما ذهب إليه أحد الباحثين[٥] إذ قال:

---

(١) عمدة القاري ٤/ ١٥٧ بين ابن حجر معنى التثويب دون إشارة إلى التوسع في دلالة الكلمة. فقال: «قيل: هو من ثاب إذا رجع، وقيل: من ثوب إذا أشار بثوبه عند الفراغ لإعلام غيره. فتح الباري ٢/ ١٠٩.

(٢) في تفسير قوله ﷺ: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شَعَفَ الحبال.. يفر بدينه من الفتن». صحيح البخاري ١/ ١٥ كتاب الإيمان، باب من الدين الفرار من الفتن، حديث (١٩).

(٣) ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾[النمل: ٤٧].

(٤) عمدة القاري ١/ ٢٤٧ وانظر: ٤/ ٥٩١ و١/ ٥١، ٣/ ٤٥٨، ٥٥١.. انظر معاني الفتنة مما ذكره العيني وزيادة في تهذيب اللغة ١٤/ ٢٩٦ ـ ٣٠١. وانظر: فتح الباري ٣/ ١٣.

(٥) د. إبراهيم أنيس في دلالة الألفاظ ١٥٤.

«تعميم الدلالات أقل شُيوعاً في اللغات من تَخْصِيصها، وأقلُّ أثراً في تطوُّر الدلالات وتغيُّرها».

٢ ـ تخصيص الدلالة (أو تضييق المعنى):

وذلك بحَصْرِ اللَّفْظ الذي معناه عامٌّ على بعض أفراد هذا العامِّ وتضييق شموله، ويعني ذلك تحويل الدلالة من المعنى الكُلِّي إلى المعنى الجُزْئِيّ.

وعرّفه بعضهم بأنه تحديدُ معاني الكلمات وتقليلها.

ويكون التَّخْصيص نتيجة إضافة بعض الملامح التَّمييزيَّة للَّفظ، فكلَّما زادت الملامح لشيءٍ ما قلَّ عددُ أفراده[١].

إن ما يميِّز الدلالة حين تُخَصَّص هو الاستعمال العُرْفِيّ، وذلك ما نلمحه عند العيني حين يبيِّن ما نُقِل من الألفاظ إلى معانٍ جزئية، فمن ذلك قوله في معنى الدَّابّة[٢]: «الدَّابّة في الأصل: كل ما يَدُبُّ على وجه الأرض، ثم نقله العُرْفُ العامُّ، إلى ذاتِ القوائِمِ الأربع من الخَيْلِ والبغال والحمير، ويسمى هذا منقولاً عرفياً»[٣].

ومن ذلك قوله في «الغائِط»[٤] الذي لم يُسْتَعمل في معناه المتطوِّر كما كان عليه في الأصل، نقل العيني معناه عن أهل اللُّغة فقال: «في المحكم: الغَائِط

(١) علم الدلالة . د. أحمد مختار عمر ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٢) من ترجمة: «ما قيل المحرم من الدواب» صحيح البخاري ٢/ ٦٤٩، أبواب الإحصار وجزاء الصيد.

(٣) عمدة القاري ٧/ ٤٩٧.

(٤) من ترجمة: «باب لاتستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء»: صحيح البخاري ١/ ٦٦ كتاب الوضوء.

والغَوْطُ المُتَّسَع من الأرض مع طمأنينة[١]... وفي المخصص: الغائط أصله المطمئن من الأرض، وسمي المتوضأ غائطاً لأنهم كانوا يأتون لقضاء الحاجة، ثم سمي الشيء بعينه غائطاً[٢]... وقال الخطَّابي: أصله المُطْمَئِنُّ من الأَرْضِ، كانوا يأتونَه للحاجة، فكنَّوا به عن نفس الحَدَث كراهةً لذكره بخاصّ اسمه[٣]...».

ثم بيَّن العيني بعد تلك الأقوال غَلَبة المعنى المخصَّص فقال: «الحاصل أنه استعمل للخارج، وغَلَب على الحقيقة الوضعيَّة فصار حقيقةً عُرْفيَّة»[٤].

ومن الأمثلة على تخصيص الدلالة ما ذكره العيني في معنى «السَّاعَة»[٥] إذ قال: «وأصل السَّاعَة: القِطْعَة من الزَّمان، ثم أُطْلِقَ على يومِ القِيامة فصار اسماً لها»[٦].

وتجدر الإشارة هنا إلى دلالة بعض الألفاظ الإسلامية التي اتَّخذت معاني جديدة متغيرة عن دلالتها السابقة.

فقد رأى كثيرٌ من الباحثين أن من باب تخصيص الدلالة تغيُّرَ دلالـة بعض

---

(١) المحكم ٦/ ٢٨.

(٢) المخصص ٥/ ٥٩.

(٣) وكذا نقل الكرماني عن الجوهري والخطابي ٢/ ١٨٧.

(٤) عمدة القاري ٢/ ٣٩٠.

(٥) من قوله ﷺ: «.. ومحمد حقّ، والساعة حقّ..». صحيح البخاري ١/ ٣٧٧ كتاب التهجد، باب التهجد بالليل، حديث (١٠٦٩).

(٦) عمدة القاري ٥/ ٤٤٣ وقال الأزهري: «سميت ساعة لأنها تفجأ الناس في ساعة فيموت الخلق كلهم عند الصيحة الأولى التي ذكرها الله» تهذيب اللغة ٣/ ٨٩ (ساع) وانظر: اللسان ٨/ ١٦٩ (سوع).

الألفاظ الإسلاميّة من دلالتها اللغويّة الأصليّة إلى معانٍ جاء بها الشّارع الحكيم، فلم يَعُد اللفظ يُؤخَذ على ظاهره، بل قَضَت دقائقُ المعنى أن يوجَّه اللفظ توجيهاً آخر[١].

ومن تلك الألفاظ التي حلَّلها العيني: لفظ: «الحَجّ»، فقد بيّن أصل معناها، ثم بيَّن تغيّره وتخصّصه. فقال:

«الحَجُّ في اللُّغة القَصْد، وأصله من قولك: حَجَجْتُ فلاناً أَحُجُّه حَجّاً إذا عُدْت إليه مرَّةً بعد أخرى، فقيل: حَجّ البيت، لأن النَّاسَ يأتُونه في كل سَنَة، قاله الأزهري...» ثم نقل عن قول ابن السِّكيّت: «هذا الأصلُ ثم تُعُورف استعمالُه في القَصْدِ إلى مَكَّة حرسها الله للنُّسُك[٢]»[٣].

وفي تحليل العيني لمعنى «الصَّلاة» إشارة إلى مسألة مهمَّة؛ وهي إطلاق التَّخصيص على هذا النوع من التغيُّر الدّلالي، وهو خلاف ما رآه بعض الباحثين من أن هذا النوع هو نقلٌ لا تخصيص، إذ لابدَّ من التفريق بين ما خصَّصَه الشرع لشيء عامٍّ وتخصيص اللُّغة لذلك الشيء، وهذا ما لفت إليه السيوطي، ونقل فيه عن ابن دريد (ت ٣٢١هـ): بيان التخصيص الحاصل في معنى «الحج».

«وقد ذكر ابن دُرَيد أن الحَجَّ أصله قَصْدُك الشَّيءَ وتجريدُك لـه، ثم خُصَّ بقَصْدِ البَيْت، فإن كان هذا التَّخْصيص من اللُّغة صَلحَ أن يكون مثالاً فيه، وإن كان من الشَّرع لم يَصْلُح، لأن الكلام فيما خصَّته اللُّغة لا الشَّرع»[٤].

(١) انظر: التطور اللغوي للسامرائي ٤٩ ـ ٥٠، والمجاز والنقل في اللغة العربية ١٦٩ ـ ١٧٦، وعوامل التطور اللغوي ١٥٠.

(٢) عمدة القاري ١/ ١٨٧، ٢٨٢.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٣/ ٣٨٨ (حجج)، والصحاح ١/ ٣٠٣ (حجج).

(٤) المزهر ١/ ٤٢٧.

لقد أظهرَ العيني الانتقال الحاصل في دلالة اللفظ من خلال الجانب الاشتقاقي الذي آلت اللفظة من خلاله إلى المفهوم الجديد. فقد قال في تفسير الصَّلاة: «الصَّلاَة: على وَزْن فَعلة من صَلى، كالزَّكاة من زَكَى، واشْتِقَاقُها من الصَّلاَ، وهو العَظْم الذي عليه الإلْيَان، لأن المُصَلِّي يُحَرِّك صَلَوَيه في الركوعِ والسُّجودِ، وقيل للثاني من خَيل السِّباق المُصَلِّي لأن رأسَه يَلي صَلَوَيِ السَّابِق.

ويقال: الصَّلاة: الدُّعاءُ، ومنه قول الأَعْشى في وصف الخَمْر:

وقابَلها الريحُ في دَنِّها ... وصلَّى على دَنِّها وارْتَسَم[1]

وأما في الشَّرع فهي عبارة عن الأفعال والأذكار المعلومة.

فإن قلت: كيف يكون المعنى في الوجهين؟ قلت: على الوجه الأول يكون لفظ الصلاة من الأسماء المُغَيَّرة شرعاً، وعلى الوجه الثاني يكون من الأسماء المَنْقُولة شرعاً لوجودِ المعنى اللُّغَوِيّ مع زيادة فيه شرعاً. وفي النَّقْل المعنى اللغويُّ مرعيٌّ، وفي التغيير يكونُ باقياً، لكنه زيدَ عليها شيء آخر»[2].

لقد أدرك العيني أن هذا الانتقال الدلالي الذي خصَّص هذا اللفظ على الوجه الثاني قد رُوعِيَ فيه زيادةٌ خصَّصَت العموم الحاصل في المعنى فقلَّصت عدد أفراده، ومن هنا قال: «ولكنه زِيدَ عليها شيءٌ آخر».

ومن هنا ندرك أهميَّة منهج العيني في تعريف الكثير من الألفاظ الإسلاميَّة، إذ كان يعرِّفها لغةً موضِّحاً المعنى العام الذي تدلُّ عليها، لينتقل

---

(١) ديوان الأعشى الكبير ٤٠٢. والمخصص ١٣/ ٨٥، وتهذيب اللغة ٩/ ١٦٦، ولسان العرب ١٢/ ٢٤٢ (رسم). الدن: وعاء الخمر، ارتسم الرجل: كبَّر ودعا.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣٢١ وانظر: ١/ ١٨٧، ٤/ ٣، ٣/ ٢٣٧، انظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٢٢٨ (صلى)، والصحاح ٦/ ٢٤٠٢ (صلا).

بعدئذ إلى بيان المعنى الخاصّ فيها المتمثّل في التعريف الشرعي ليدلّ على الحقيقة الخاصّة به، كتعريفه: التيمُّم[١] والزَّكاة[٢] والصَّوم[٣] والجِهَاد[٤] وغير ذلك.

إن في بيان العيني لهذا المسلك من مسالك التطور أهمية كبيرة في بيان المعنى بدقَّة، ونفي الاحتمالات عنه، وهو مسلك دقيق «ينطوي على فكرة التنظيم الذي لا تطمئنُّ إلى التوزُّع العقلي وتعدُّد الاحتمال، ولا تقبل بإطلاق الصِّفَة أو المسمَّى على الاسم وغيره بنفس الاعتبار لأدنى ملابسة بينهما كما هو الحال في تعميم الدلالة»[٥].

٣ ـ نقل الدلالة:

يُعَدُّ نقل الدَّلالة أهمُّ أنواع تغيُّر المعنى؛ أَوّلاً لتنوُّعه، وثانياً لاشتماله على أنواع المجازات القائمة على التخيُّلات[٦].

ويتمُّ نقل الدلالة عندما يتعادل المعنيان، أو إذا كانا لا يختلفان من جـهة العُمُـوم والخُصُوص[٧]. وعلى هذا يكون الفرق بين هذا النَّوع والنَّوعين السابقين أن المعنى القديم أوسع أو أضيق من المعنى الجديد في النوعين السابقين، وأنه مُتَساوٍ في النوع الحالي. ومعنى هذا أن جميعَ أنواع المجاز التي يتساوى فيها الطرفان تدخل تحت هذا النَّوع المسمَّى بنقل المعنى أو تغيُّر مجال الاستعمال[٨].

---

(١) عمدة القاري ٣/ ١٨٥.

(٢) عمدة القاري ١/ ١٨٧، ٧/ ٢١٢.

(٣) عمدة القاري ٥/ ٥٤.

(٤) عمدة القاري ٧/ ٥١٢.

(٥) أثر الدخيل على العربية الفصحى. ٣٤٤.

(٦) علم الدلالة. أحمد مختار عمر. ٢٤٩.

(٧) دور الكلمة في اللغة ١٦٥.

(٨) علم الدلالة. أحمد مختار عمر. ٢٤٩.

والمجاز المقصود هنا ليس ذلك المجاز البَلاَغيّ الذي يعمد إليه أهل الفنِّ والأدب، إذ ليس المراد منه إثارَة العاطفة أو انفعالَ النفس، بل هدفه الأساسي الاستعانة على التعبير عن العقليّات والمعاني المجردة.

هذا، وقد يتمُّ النقلُ بين المحسوسات بعضها مع بعض لصلة بين الدلالتين في المكانية أو الزمانية، أو اشتراك في جزء كبير من الدلالة.

وتتجلَّى جهود العيني هنا في إشارته للألفاظ التي انتقلت دلالتها من الدَّلالة الحقيقيّة إلى الدَّلالة المجازيَّة مُظْهِراً ما أثبته اللغويُّون من أن للُّغَة طورين: طورُ استقرارِ الألفاظ على المعاني حيث يختصُّ لكل معنًى لفظٌ معيَّن، هذا الطورُ هو الحقيقة، وطورُ تجاوز هذا اللفظ أو عدولـه إلى معنى آخر، هو طورُ المَجَاز[1]، وذلك ما عبَّر عنه ابن جني في خصائصه، بل قد لـه باباً بعنوان: «الفرق بين الحقيقة والمجاز» قال فيه: «الحقيقة ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وَضْعِه في اللُّغة، والمَجَازُ ما كان بَعْدَ ذلك»[2].

إن المجاز هو من خصائص اللُّغات التي تستجيب لتطوُّر الحياةِ ونموِّ الفكرِ البشريِّ، واستعماله أولى في باب الفصاحة والبلاغة[3]، لهذا شُغِفَت العربُ باستعماله لميلها إلى الاتِّساع في الكلام، وإلى الدَّلالة على كثرة معاني الألفاظ، ولما فيه من الدِّقَّة في التَّعبير[4].

ولمَّا كان المجاز قسيماً للحقيقة ومُقَابلاً لها تقابُلَ السَّلْب والإيجاب تجدر

---

(١) انظر: المجاز والنقل في اللغة. ٤٨.

(٢) الخصائص ٢/ ٤٤٢.

(٣) المثل السائر ١/ ٧٤.

(٤) جواهر البلاغة ٢٥٣.

الإشارة إلى أن الحقيقة هي الكلمة المستعمَلَةُ فيما وُضِعت لـه من غير تأويل في اصطلاح التخاطب، أي استعمال اللَّفظ على موضوعه الحقيقي[١] (وقد بحثناه في المعنى الأصلي أولاً).

أما المجاز فهو ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللُّغة، وبمعنى آخر: هو نقل المعنى عن اللفظ الموضوع له إلى لفظ آخر غيره[٢]، وهو مأخوذ من جاز من هذا الموضع إلى هذا الموضع إذا تخطَّاه إليه[٣].

وللبلاغيين في المجاز أقوالٌ وتفصيلاتٌ تتَّفق وطبيعة البحث في علم البيان، والذي يهمنا نحن في هذا البحث الجانب اللغوي منه الذي له أثر كبير في نموِّ اللُّغةِ وإثرائها، والذي يُعَدُّ مسلكاً من مسالك تطوُّرها يُعدل إليه «عندما يضيق نطاق النطق عن استعمال الحقيقة في كل اسم»[٤].

وقد رصد العينيُّ حالات استعمال المجاز في صحيح البخاري، فسلَّط الضوء على كثير من مفرداته وتراكيبه المجازية، متوصِّلاً بذلك إلى ما تحمِلُه العبارات أو الكلمات من إشارات خفيات.

ومما يلفت قارىء العمدة وضوح مفهوم المجاز عند العيني، وإدراكه لأنواعه.

ولمَّا كان مجال بحثنا المجال اللغوي فإننا لا نرى بأساً في الإشارة في هذا المقام إلى المجاز العقلي الذي اهتمَّ به العيني، ففسره وعرّفه، وذلك في كلامه علـى قول: «كَيْفَ يَأْتِيكَ الوَحْي؟»[٥].

---

(١) التبيان في البيان. ١٧٦، والمثل السائر ١/ ٧٤.

(٢) المثل السائر ١/ ٧٤.

(٣) انظر: اللسان (جوز) ٥/ ٣٢٦.

(٤) المزهر ١/ ٣٨.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٤ باب بدء الوحي، حديث (٥).

فقد لمح فيه العيني علاقة مجازية في إسناده، فبيّنها بقوله: «فيه مجازٌ عقليٌّ، وهو إسناد الإتْيانِ إلى الوحي، كما في: أَنْبَتَ الرَّبيعُ البَقْلَ، لأن الإنْبات لله تعالى لا للَّربيع، وهو إسنادُ الفِعلِ أو معناه إلى مُلاَبِسٍ له غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر، ويُسَمَّى هذا القسم أيضاً مجازاً في الإسناد، وأصله: كيف يأتيكَ حاملُ الوَحْي؟ فأسند إلى الوحي للمُلابَسة التي بين الحامل والمحمول»(١).

إن العينيَّ وإن استفاد مما قاله الكرماني، ونقل عنه ـ فيما أظن (٢) ـ يُذْكَر له إيراده التعريفات النظرية المعينة على فهم الصورة، فقد قال في تعريف عموم المجاز: «هو أن يُحْمَلَ الكلامُ على معنًى مجازيٍ يتناولُ الحقيقة»(٣). وقال في موضع آخر: «واللفظ المُرَاد به لازَم ما وُضِعَ لـه إن قامت قرينةٌ على عدم إرادته فمَجَازٌ، كقولك: رأيت أسداً يرمي، وإن لم تَقُم قرينةٌ على عدم إرادة ما وُضِعَ لـه فهو كِنَاية، كقولك: زيدٌ طويلُ النِّجاد.»(٤). والعيني في ذلك كله مؤتسٍ بمنهج البلاغيين ومستأنس بأقوالهم(٥).

وبعد هذه الإشارة إلى المجاز العقلي عند العيني نتناول ظاهرة المجاز على أنها إحدى مظاهر التطور الدلالي التي ينتقل بها المعنى بطرق عديدة، سنتناولها من خلال: الاستعارة أي المجاز الذي علاقته التشبيه، والمجاز

---

(١) عمدة القاري ١/ ٧٩.

(٢) قال الكرماني: «إسناد الإتيان إلى الوحي من باب المجاز، ومثله تارة يسمى بالمجاز العقلي والمجاز في الإسناد، وأصله: كيف يأتيك حامل الوحي، فأسند إلى الوحي للملابسة التي بين الحامل والمحمول، وتارة يسمى الاستعارة أي شبه الوحي برجل مثلاً وأضيف إلى المشبه الاتيان الذي هو من خواص التشبيه» شرح الكرماني ١/ ٢٦.

(٣) عمدة القاري ٣/ ٤٨٢.

(٤) عمدة القاري ٢/ ٣٥٣.

(٥) انظر: مفتاح العلوم. ٤٣٨، ٥٠٣ ـ ٥٠٥، والوشاح ١/ ٧٩.

المرسل الذي تكون علاقته غير التشبيه، ثم الانتقال من الحسي إلى المعنوي، والعكس:

أ ـ تطور الدَّلالة في الاستعارة:

الاستعارةُ: هي المَجاز اللغويُّ الذي يقوم على التَّشْبيه، وإنما سُمِّيت بالاستعارة لأن الأصل في الاستعارة المجازِيَّة مأخوذ من العارِيَة الحقيقية التي هي ضربٌ من المُعَاملة، وذلك أن المُسْتعير يعمد إلى نقلِ اللفظ عن أصله في اللُّغة إلى غيره، ويجوز به مكانَه الأصليَّ إلى مكان آخر لأغراض التشبيه والمُبَالغة والاختصار[1].

والاستعارةُ جزءٌ من المجاز، وهو أعمُّ منها، ولذلك يقال: كلُّ استعارةٍ مجازٌ، وليس كلُّ مجازٍ استعارةً[2].

لقد أدرك العينيُّ هذا النوع من المجاز والمشابهة التي تقوم عليها، فنبَّه عليه في كثير من المواضع التي وقع فيها، فكان يبيِّن أصل الدلالة أولاً ثم يشير إلى الاستعارة والدلالة المجازيَّة التي انتقل إليها اللفظ أو العكس، كل ذلك بعبارة واضحة، فمن ذلك قوله في معنى «جذعاً» في: «يا ليتني فيها جِذْعاً»[3]: «يعني شَابّاً قَويّاً حتى أبالغَ في نُصْرَتك، ويكون لي كفايةٌ تامَّةٌ لذلك» ثم بيَّن الأصلَ الوضعيَّ لكلمة «جذع» فقال: «والجذع في الأصل للدَّوابِّ فاستُعِير للإنسان»[4].

---

(١) انظر: أسرار البلاغة. ٣٠٤، والصاحبي ٢٠٤.

(٢) عوامل التطور اللغوي ٢١٨.

(٣) من قول ورقة بن نوفل. صحيح البخاري ١/ ٥ باب بدء الوحي. حديث (٤).

(٤) عمدة القاري ١/ ٩٢.

لقد تابع العينيُّ الكرمانيَّ في بيانه لهذه الاستعارة[١]. وإن لم يشر إلى ذلك.

ثم بيّن الأساس الذي قامت عليه هذه الاستعارة وهو التشبيه، فقال في موضع آخر: «فيه استعارة الحيوان للإنسان، ومَبْناه على التشبيه، حيث أطلق الجذعَ الذي هو الحيوان المنتهي إلى القوة، وأراد به الشَّبابَ الذي فيه قوة الرجل وتمكنه من الأمور»[٢].

وإدراكُ العينيِّ للمعاني المجازيَّةِ في الألفاظ واضحٌ في تفصيله أنواعَ الاستعارات الحاصلة على الألفاظ، ذلك التفصيل الذي قلَّ أن نقف عليه في الكتب غير المتخصِّصة، لكن منهجَ العيني التفصيلي، وأسلوبه التعليمي جعله يحلِّلُ ويفصل مراحل تطور اللفظ من حقيقته إلى ما صار إليه، وذلك جليّ في تفسيره قول النبي ﷺ: «حَلاَوَة الإِيمَان[٣]» إذ قال: فيه استعارةٌ بالكِناية، وذلك أن الحلاوةَ إنما تكون في المَطْعومات، والإيمانُ ليس مَطْعوماً، فظهر أن هذا مجازٌ، لأنه شبَّه الإيمان بنحوِ العَسَل، ثم طَوى ذِكر المُشَبَّه به، لأن الاستعارةَ هي أن يذكر أحد طَرَفي التَّشبيه مُدَّعياً دخولَ المشبَّه في جنسِ المشبَّه به، فالمشبَّه إيمان، والمشبَّه به: عَسَل ونحوه، والجهة الجامعة وهو وجه الشَّبَه الذي بينهما هو الالتذاذُ وميلُ القلب إليه، فهذه هي الاستعارة بالكناية. ثم لمَّا ذكر المشبَّه أضاف إليه ما هو من خواصِّ المشبَّه بـه ولوازمـه، وهو الحلاوة على سبيل التخيُّل، وهي استعارة تخييلة، وتَرْشيح الاستعارة[٤]».

---

(١) شرح الكرماني ١/ ٣٩.

(٢) عمدة القاري ١/ ١٠٣. انظر: ١٠/ ٥٥٣، ١١/ ٤٤٥.

(٣) من قوله ﷺ: «ثلاث من كُنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان..» صحيح البخاري ١/ ١٤ كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، حديث (١٦).

(٤) عمدة القاري ١/ ٢٢٩ والاستعارة التخييلية: هي استعارة يكون المشبه المتروك شيئاً =

وهذا التفصيل لا نجده عند ابن حجر والكرماني، فقد اكتفى ابن حجر بالإشارة إلى هذه الصورة بقوله: «استعارة تخييلية، شبَّه رغبة المؤمن في الإيمان بشيء حلو، وأثبت له لازم الشيء وأضافه إليه»[1] ولم يذكر الكرماني في ذلك شيئاً.

ولمَّا كانت الاستعارة قائمةً على التَّشبيه فقد ميَّز العيني بين نوعيهما اعتماداً على نوع المشبه، ولم يكتَفِ بالإشارة إلى الاستعارة الحاصلة في اللفظ الذي يفسِّره، بل أتحف قارئه بزيادة علم في تفصيله النَّظَري لهذين النوعين، وذلك في شرحه معنى: «تَوَلَّيت[2]» إذ قال: «أي أَعْرَضت، وحقيقة التَّوَلِّي إنما هو بالوجه، ثم استُعمل مَجَازاً في الإعراضِ عن الشَّيء. قلت: هذا استعارة تَبَعِيَّة، وقد عُلم أن الاستعارة على قسمين: أصليّة وتبعيّة، وذلك باعتبار اللفظ، لأنه إن كان اسمَ جِنْسٍ سواء كان عَيْناً أو معنى فالاستعارة أصليّة، كأسَد وفيل، وإن كان غير اسم جنس فالاستعارة تَبَعِيَّة.

وجهُ كونها تبعيَّة أن الاستعارة تعتمد على التَّشبيه، والتَّشبيه يعتمد كون المشبَّه موصوفاً، والأمور الثلاثة[3] عن الموصوفية بمَعْزِل، فتقعُ الاستعارةُ أولاً

= وهمياً محضاً لا تحقق له إلا في مجرد الوهم. مفتاح العلوم ٤٨٢ . والاستعارة الترشيحية: تكون بتعقيب صفات أو تفريع كلام ملائم للمستعار منه. مفتاح العلوم ٤٩٤، وانظر: مواد البيان ٩٥.

(١) فتح الباري ١/ ٨٣.

(٢) من قوله ﷺ: «فإن تولَّيت فإن عليك إثم الأريسيين». صحيح البخاري ١/ ٩ باب بدء الوحي، حديث (٧).

(٣) والمراد بالأمور الثلاثة: الأفعال والصفات المشتقة منها والحروف» وذلك بيِّن في عبارة السكاكي في مفتاح العلوم التي استفاد منها العيني كثيراً، بل يتراءى لنا نقلها عنه وغيرها من المواضع، دونما إشارة. انظر: مفتاح العلوم ٤٨٩.

في المصادر، ومتعلَّقات معاني الحروف، ثم تَسْري في الأفعال والصفات والحروف»(١).

أما الكرماني فلم يلفت إلى هذه الاستعارة، واكتَفَى ابن حجر بقوله: «وحقيقة التولِّي إنما هو بالوَجْه ثم استُعْمل مجازاً في الإعراض عن الشيء، وهي استعارة تبعيَّة»(٢).

وهكذا يمضي العيني في بيانه وتفصيله، مستطرداً إلى كلامه النظري الذي خرج به عن حدود غرضه ألا وهو بيان دلالة اللفظ خدمةً للسِّياق، ومهما يكن فقد أضفى على شرحه قيمة علمية بتمكينه القارىء من أدوات التفسير المساعدة على إظهار المعنى بأتمِّ وجوهه، وخاصَّة في الألفاظ التي استُخْدمت استخداماً مجازياً، وقد سلك العيني هذا المنهج التفصيلي التعليمي في أوائل كتابه، ثم اكتفى بعدها بإشارات إلى حصول المجاز في كثير من الألفاظ وحسب.

ب ـ تطور الدلالة في المجاز المرسل:

والمجاز المُرْسَل هو استعمال اللفظ في غير معناه الأصلي لعلاقة غير المُشَابَهة(٣).

وفكرةَ الاستخدام المجازي للَّفظ واضحٌ عند العيني، فقد صرَّح بشرطه وعلاقاته في غير ما موضع مما يبيِّن قدرته على الوقوف على دلالة الألفاظ في طورَيها الحقيقي والمجازي.

فأما اشتراط العلاقة في المجاز فصرَّح بها بقوله: «إن المجاز لابد له من

(١) عمدة القاري ١/ ١٥٣.
(٢) فتح الباري ١/ ٥٣.
(٣) جواهر البلاغة ١٦٥.

علاقة»[١] وقد وَضَّح هذه العلاقات في كثير من المواضع مصرِّحاً بها، وأشار كلٌّ من الكرماني وابن حجر إلى بعضها، فمن ذلك:

- **الكُلِّيَّة**: بيّنها العيني في تحليله لـ «أُنْزِلَ عَليه الليلة قُرْآن»[٢] إذ قال: «أطلق الليلَة على بعض اليوم الماضي وما يليه مجازاً، وأراد بالقُرآن قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[البقرة: ١٤٤]. وفيه أيضاً مَجَاز، حيث ذكر الكُلَّ وأراد الجزء»[٣].

ومثل قوله في «جَعَلَ إِصْبِعَيْه في أُذُنَيه»[٤]: «مَجاز عن الأُنْمُلة، من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء»[٥].

وقولـه في «شَكَا أَهْلُ الكُوفَةِ»[٦]: «أي بعضُ أهل الكوفة، لأن كلَّهم ما شكَوه، وفيه مجاز من إطلاق اسم الكل على البعض»[٧].

- **المَحَلِّيَّة**: وهي كونُ الشيء يحلُّ فيه غيره، وذلك فيما إذا ذكر لفظ المَحلِّ، وأُرِيد به الحالَّ.

---

(١) عمدة القاري ٧/ ٤٩١.

(٢) من حديث عبد الله بن عمر. صحيح البخاري ١/ ١٥٧، كتاب القبلة، باب ما جاء في القبلة، حديث (١٩٥).

(٣) عمدة القاري ٣/ ٣٩١.

(٤) من تعليق أورده البخاري ١/ ٢٢٧ في كتاب الأذان، باب: هل يتبع المؤذن فاه ههنا وههنا.

(٥) عمدة القاري ٤/ ٢٠٧، كذا قال الكرماني ٥/ ٢٩.

(٦) من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: «شكا أهل الكوفة سعداً إلى عمر، فعزله...». صحيح البخاري ١/ ٢٦٢، كتاب صفة الصلاة، باب وجب القراءة للإمام والمأموم، حديث (٧٢٢).

(٧) عمدة القاري ٤/ ٤٣٩ كذا قال ابن حجر في فتح الباري ٢/ ٣٠٢.

ومن ذلك قوله: «سَالَ الوَادِي»[١]. قال العيني فيه: «من قبيلِ إطلاقِ المَحَلِّ على الحالِّ، أي سالَ ماءُ الوَادي»[٢].

وفي قولـه: «فيما سَقَتِ السَّماء»[٣]: «أي المطر، لأنه ينزلُ مِنها، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾[الفرقان: ٤٨]، وهو من قبيل ذكر المَحلِّ وإرادةِ الحالِّ»[٤].

ـ **السَّبَبِيَّة**: وهي كونُ الشيء المنقولِ عنه سبباً، ومؤثِّراً في غيره، وذلك فيما إذا ذُكِر لفظُ السَّبب، وأريد منه المُسَبَّب، وقد بيَّن العيني حصوله في: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَه»[٥] إذ قال: «والمراد منه في التَّسْميع مجازٌ بطريق إطلاق اسم السَّببِ وهو الإصغاءُ على المسبَّب، وهو القبولُ والإجابة، أي أجاب لـه وقَبِلَه، بمعنى: قبلَ اللهُ حَمْدَ مَن حَمِده، يقال: سمعَ الأمير كلامَ فُلان إذا قبِل، ويقال: ما سمعَ كلامَه، أي ردَّه ولم يقبلْه، وإن سمعَ حقيقةً»[٦].

ـ **الملزومية**: هي كونُ الشيء يجبُ عند وجوده وجودُ شيءٍ آخر[٧]، وبيَّنه العيني في تفسيره معنى «الإيمان» إذ قال: «. . . وأما ما حَكَى أبو زَيد عن

---

(١) من حديث

(٢) عمدة القاري ٣/ ٤١٨ كذا قال ابن حجر في فتح الباري ١/ ٦٤٧.

(٣) من قوله ﷺ: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر. . .» صحيح البخاري ١/ ٥٤٠ كتاب الزكاة. باب العشر فيما يسقى من ماء السماء، حديث (١٤١٢).

(٤) عمدة القاري ٦/ ٥٢٤.

(٥) من قوله حديث عبد الله بن عمر: رأيت النبي ﷺ . . . إذا رفع رأسه من السجود يقول: «سمع الله لمن حمده» صحيح البخاري ١/ ٢٥٨ كتاب صفة الصلاة باب رفع اليدين إذا كبر، حديث (٧٠٣).

(٦) عمدة القاري ٤/ ٣٧٦.

(٧) جواهر البلاغة ٢٥٦.

بعض العرب: ما آمنت أن أجِدَ صحابه أي ما وثقت، فحقيقته: صرتُ ذا أمنٍ وسكونٍ، ثم ينقل إلى الوثوق، ثم إلى التصديق، ولا خفاء أن اللفظ مجاز بالنسبة إلى هذين المعنيين، لأن من آمنه التّكذيب فقد صدقه، ومن كان ذا أمن فهو في وثوق وطمأنينة، فهو انتقال من الملزوم إلى اللازم»(١).

ولئن بيَّن العيني علاقات المجاز المرسل في بعض الأحيان فإنه سكت عنها في أحيان أخرى مكتفياً بالإشارة إلى حصول هذا المجاز، مطلقاً عليه تارة تجوّزاً، مصرِّحاً في حين آخر بالمجاز المرسل:

ومن ذلك قوله في «يومٌ حرامٌ»(٢): «يعني يحرم فيه القتال، وتوصيف اليوم بالحرام مَجَاز مُرْسل من قبيل قولهم: رَجُلٌ عَدْلٌ، لأن الحرام ليس عين اليوم، وإنما هو الذي يقع فيه القتال، وكذلك الكلام في قوله: «بَلَدٌ حَرَامٌ» و«شَهْرٌ حَرَامٌ»(٣).

وفي تفسيره معنى: «هذه الأُمَّة»(٤) قال: «أي من أهل هذا العصر، وإطلاق الأُمَّة على أهل العصر كلِّهم فيه تَجَوُّز»(٥).

---

(١) عمدة القاري ١/ ١٦٣.

(٢) من حديث ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ خطب يوم النَّحر، فقال: يا أيها الناس، أي يوم هذا؟ قالوا: يوم حرام..» صحيح البخاري ٢/ ٦١٩ كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، حديث (١٦٥٢).

(٣) عمدة القاري ٧/ ٣٥٩.

(٤) من حديث هرقل الطويل في بدء الوحي، وقوله: «فمن يختتن من هذه الأمة». صحيح البخاري ١/ ٩ باب بدء الوحي، حديث (٧).

(٥) عمدة القاري ١/ ١٥٣.

ج ـ تطور الدلالة في التشبيه:

عُنِي العيني بتتبُّع التشبيه في العبارات النبوية سالكاً في ذلك سنن البيانيِّين، معتمداً على قواعدهم ومصطلحاتهم. ولما كان بحثنا في الجانب اللغوي، وتلمُّس التطور الدَّلالي الحاصل عبر هذا المسلك، نكتفي بالتمثيل لما يخدم هذا الجانب.

فمن ذلك توضيحه لمعنى «يُصيبُها» في قوله ﷺ: «فَمَنْ كَانت هِجْرَتُه إلى دُنْيَا يُصِيبُها»[1] إذ المراد بالإصابة الحُصُول، فانتقل المعنى من الحصول إلى الإصابةِ من خلال علاقةِ المُشَابهة التي بيَّنها العيني بقوله: «في قوله إلى «دنيا يصيبها» تشبيهٌ، وهو الدَّلالةُ على مُشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنى أو في وصفٍ من أوصافِ أحدِهما في نفسه... وقد ذكرنا أن المرادَ بالإصابةِ: الحُصولُ، فالتقدير: فمن كانت هجرتُه إلى تحصيل الدُّنيا فهجرتُه حاصلةٌ لأجلِ الدنيا، غير مفيدة لـه في الآخرة. فكأنَّه شبَّه تحصيلَ الدنيا بإصابةِ الغَرَض بالسـهم بجامع حُصول المقصود»[2].

وهذا المعنى الذي ذكره العيني بيَّنه ابن حجر في شرحه مظهراً العلاقة بين الطرفين[3].

ومن ذلك بيان المشابهة في قول: «الحربُ بيننا وبينَه سِجالٌ»[4] إذ لمح فيها معنى التناوب الذي سَوَّغ استعمال «السِّجال» في هذا التشبيه، ووضَّحه بقوله: «هذا تشبيهٌ بليغٌ، شبَّه الحربَ بالسِّجال، مع حذفِ أداة التَّشبيه لقصدِ

(١) صحيح البخاري ١/ ٣ كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي حديث (١).
(٢) عمدة القاري ١/ ٥٥.
(٣) انظر: فتح الباري ١/ ٢٢.
(٤) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

المُبالغة كما في قولك: زيدٌ أسدٌ، إذا أردت به المبالغةَ في بيانِ شجاعتِه، فصارَ كأنه عينُ الأسدِ، ولهذا حملَ الأسدَ عليه، وذكر السِّجال، وأراد به النَّوب، يعني: الحرب بيننا وبينه نوب، نَوبةٌ لنا ونَوبةٌ لـه، كالمُسْتَقيين إذا كان بينهما دَلْوان يَستقي أحدهما دلواً والآخر دلواً»(١).

وكذلك تشبيه البيت الذي لا يُصَلَّى فيه بالقَبْر هو من الانتقال الدلاليِّ الذي بيَّنه العيني في شرح قوله ﷺ: «اجْعَلوا من صَلاتِكُم في بُيوتِكم، لا تتَّخذوها قُبُوراً»(٢) إذ قال: «من التَّشبيه البليغ البديع، بحَذْف حرفِ التشبيه للمبالغة، وهو تشبيه البيت الذي لا يُصَلَّى فيه بالقبر الذي لا يتمكَّن الميت من العبادة فيه»(٣).

إن هذه التشبيهات ـ وإن لفت إلى بعضها ابن حجر والكرماني في شرحيهما ـ تميَّزت عند العيني في تناولها بالتَّفصيل والتوضيح المُعِين على تلمُّس جزئيَّاتها وتذوُّق جمالها.

د ـ تطور الدلالة في الانتقال من الحسِّي إلى المعنوي:

ذهب اللغويُّون إلى أن نشأة الدلالة تبدأ بالمحسوسات، ومن ثم تتطوَّر إلى الدلالات المجردة حسب تطوُّر العقل الإنساني ورقيِّه، وكلما ارتقى هذا الإنسان وتطوَّر مع العصر ومع رقي الحضارة ارتقى تفكيره وأقبل على استخراج الدَّلالات المجرَّدة وتوليدها والاعتماد عليها في الاستعمال.

وانتقال الدلالة من المجال المحسوس إلى المجال المجرَّد يتمُّ عادة في صورة تدريجيَّة، وتظلُّ الدلالتان سائرتين جنباً إلى جنب زمناً طويلاً(٤).

---

(١) عمدة القاري ١/ ١٥٢. انظر شرح الكرماني ١/ ٥٧، وفتح الباري ١/ ٤٨.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٦٦. كتاب المساجد باب كراهية الصلاة في المقابر، حديث (٤٢٢).

(٣) عمدة القاري ٣/ ٤٦٦. انظر: شرح الكرماني ٤/ ٩٣، وفتح الباري ١/ ٦٩٦.

(٤) عوامل التطور اللغوي. ١٢٧.

وحركة اللُّغة بين الدلالة الماديَّة المحسوسة والدَّلالة الذهنيَّة المجردة له منزلة علميَّة لأنه يعكس قدرة اللُّغة على تلبية حاجات المجتمع ومتطلَّباته الأكثر اتساعاً وتعقيداً[١].

ومن خلال شرح العيني لمفردات الصحيح نجد عنده إشاراتٍ لهذا الانتقال الدلالي، ومن الأمثلة على ذلك تفسيره معنى النَّصيحة[٢] وبيان المعنى الأصلي الحسِّي لها بقوله: «وأصل النَّصيحة مأخوذ من نَصَح الرجلُ ثوبَه إذا خَاطَه بالمِنْصَح، وهي الإبرة، والمعنى أنه يَلُمّ شَعَث أخيه بالنُّصْح كما تَلُمّ المِنْصَحة»[٣].

ومن ذلك معنى الحَسَد[٤]، إذ قال فيه: «وقال ابن الأعرابي: الحَسَد مأخوذ من الحَسْدَل، وهو القُرَاد فهو يَقْشِر القلب كما يَقْشِر القُرادُ الجِلْدَ فيمصُّ الدم»[٥].

وقال في معنى: «بَرَكاته»[٦]: «جمع بَرَكة، وهو الخيرُ الكثيرُ من كلِّ شيء، واشتقاقه من البَرْك، وهو صَدْرُ البعير، وبَرَك البعير: ألقى بَرْكه، واعتُبِرَ فيه معنى اللُّزوم»[٧].

---

(١) علم الدلالة العربي. ٢٨٩.

(٢) من قوله ﷺ: «الدين النصيحة» أخرجه مسلم في صحيحه ١/ ٧٤ كتاب الإيمان، باب أن الدين النصيحة، حديث (٥٥).

(٣) عمدة القاري ١/ ٤٧٠، وهذا القول قاله الكرماني في شرحه ١/ ٢١٧ ونقله ابن حجر عن المازري في فتح الباري ١/ ١٨٣.

(٤) من قوله ﷺ: «لا حسد إلا في اثنتين..» صحيح البخاري ١/ ٣٩ كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم والحكمة، حديث (٧٣).

(٥) عمدة القاري ٢/ ٧٩، انظر تهذيب اللغة ٤/ ٢٨١ (حسد).

(٦) من قوله ﷺ: «فإذا صلى أحدكم فليقل... السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته» صحيح البخاري ١/ ٢٨٦ كتاب صفة الصلاة، باب التشهد في الآخرة، حديث (٧٩٧).

(٧) عمدة القاري ٤/ ٥٨٥، انظر: تهذيب اللغة ١٠/ ٢٢٧ (برك).

هـ ـ تطوُّر الدَّلالة في الانتقال من المعنويِّ إلى الحسِّي:

فكما تنتقل الدلالة من الحسيَّة إلى المعنوية يحصل العكس أحياناً، ويتبين ذلك من خلال الأمثلة التي وضَّح فيها بعض المفردات الحسية بعد بيان أصلها المعنوي.

ـ فمن ذلك «السَّرِير»(١) الذي قال فيه: «قيل: إنه مأخوذٌ من السُّرور، لأنه مجلس السُّرور»(٢).

ومنه: «كُرْسِيّ»(٣) الذي نقل فيه العيني عن الماوردي في تفسيره: «أصل الكُرْسِيِّ العِلْم، ومنه قيل للصحيفة يكون فيها عِلْمٌ: كُرَّاسَة.. وفي العُبَاب: كَرِسَ الرجُل بالكسر: ازدَحَم علمُه على قلبه».

وهكذا نرى أن الإمام العيني استطاع من خلال بحثه اللغوي إظهار تطوُّر الدلالة من خلال تتبّع التغيرات التي طرأت على معاني كثير من المفردات واستطاع بذلك إغناء المعنى فضلاً عن تيسير فهمه وإدراك خفاياه.

* * *

(١) من حديث أبي جمرة قال: «كنت أقعد مع ابن عباس يجلسني على سريره..» صحيح البخاري ١/ ٢٩ كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان، حديث (٥٣).

(٢) عمدة القاري ١/ ٤٤٥، كذا قال الكرماني ١/ ٢٠٦ ولم أقف على هذا المعنى فيما عدت إليه من معاجم اللغة، ولكن يقرب منه ما قيل: قد يعبَّر بالسرير عن الملك والنعمة. اللسان ٤/ ٣٦١ (سرر).

(٣) من قوله ﷺ: «فرفعت بصري، فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض» صحيح البخاري ١/ ٦ باب بدء الوحي، حديث (٤).

المبحث الثالث

ظواهر لغويَّة في عمدة القاري

أولاً ـ الاشتقاق:

عرفت الدِّراسات الصرفيّة القديمة مصطَلَح الاشتقاق، واستعانت التآليف المعجمية بالصِّيَغ الصرفية للتقسيمات الجزئية معتمدة على الصِّنَاعة الصَرْفيَّة في التَّجريد وإثبات الأصول عند ترتيب المواد المعجمية، كما هو الشأن في تمييز أصلٍ واحدٍ وفُرُوعٍ اشتقاقيَّة(١).

وتعرُّضُنا لـه في هذا القسم من البحث يهتم بقضايا تتعلَّق بالدلالة، إذ الاشتقاق أحد مظاهر تطوُّرها.

وقد عرَّف علماؤنا المتقدِّمون والمتأخِّرون الاشتقاقَ تعريفات عديدة، مآلها إلى أن الاشتقاقَ هو أخذُ صيغةٍ من أخرى مع اتفاقِهما معنًى ومادَّةً أصليةً وهيئةَ تركيبٍ، ليدلَّ بالثَّانية على معنى الأصل بزيادة مفيدةٍ لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة(٢).

فالاشتِقاق هو توليدُ الألفاظِ بعضِها من بعض، ولا يكون ذلك إلا بين الألفاظ التي يُفْتَرض أن بينها أصلاً واحداً ترجعُ إليه وتتولَّد منه، فهو بالألفاظ أشبهُ بالرابطة النِّسبية بين الناس.

ولا شكَّ أن هذه الطريقة في توليد الألفاظ تجعلُ من اللُّغة جسماً حيّاً تتوالد أجزاؤه، ويتَّصل بعضها ببعض بأواصرَ قويـة واضحـة، وتغني عـن عدد ضخم من

---

(١) انظر: علم الدلالة العربي ٢٣٣ ـ ٢٣٥، وفقه اللُّغة. د. محمد المبارك ٧٣.

(٢) انظر: الاشتقاق لعبد الله أمين ١، وفقه اللُّغة ٧٩.

المفردات المفكَّكة المنعزلة التي كان لابدَّ منها لو عُدِمَ الاشتقاق[١].

وهذه الوسيلةُ الرائعة في توليد الألفاظ وتجديد الدلالات نجدُها في أنواع الاشتقاقات الثلاثة الشائعة: الأصغر والكبير والأكبر، وفي النوع الرابع الملحَق بها، وهو النَّحت الذي يؤثر بعض المحدثين أن يسميه الاشتقاق الكُبَّار[٢].

ومن أنعمَ النَّظَرَ في تحليل العيني لكثير من مفردات صحيح البخاري يقف على حقيقة جليَّة؛ هي أن العينيَّ أحسن فَهْمَ اللُّغة، وفَقِهها، واستطاع الربطَ بين ألفاظها وصولاً إلى معانيها عن طريق معرفةِ أصول الألفاظ، وربطِ الكلمة بأخواتها وأفرادِ المجموعة التي تنتسبُ إليها، مما يُثبتُ معناها ويوضِّحُه.

ولما كانت أضرُب الاشتقاق متعددة فإنه يحسُنُ بنا إذ نرصُدُ جهدَ العيني في درسها أن نجلِّيَ كلَّ ضَرْبٍ على حدة.

١ ـ **الاشتقاق الأصغر (العامّ)**[٣]: وهو أكثر أنواع الاشتقاق وروداً في العربية، ويكون بانتزاع كلمةٍ من أخرى بتغيير في الصِّيغة مع تشابه بينهما في المعنى، واتّفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها. وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يُرْجَعَ فيها إلى صيغةٍ هي أصل الصِّيَغ كلِّها دلالة اطّراد أو حروفاً غالباً[٤].

ولمَّا كان هذا الضَّرب مـن الاشتقاق الأهمَّ، فإننا نجد العيني مجلِّياً في

---

(١) فقه اللُّغة. د. محمد المبارك ٧٩. وانظر: دراسات في فقه اللُّغة. د. صبحي الصالح ١٧٤.

(٢) انظر: الاشتقاق لعبد الله أمين ٣٨٩. ودراسات في فقه اللُّغة ١٧٤.

(٣) كما أطلق عليه د. علي عبد الواحد وافي في فقه اللُّغة ١٩٧.

(٤) دراسات في فقه اللُّغة ١٧٤.

بيانه، ويُذكر له في هذا المجال:

١ ـ ردّ الكلمة ـ مهما اختلفت صيغتها ـ إلى المادةِ الأصليّة التي اشتُقّت منها، وذلك ـ لا ريب ـ يوحي بالرابط المشترك بينها، وهذا أمرٌ في العربية ذو بال، ذلك أن «الألفاظ تحملُ دوماً معناها وأصلَها ومَيْسمَ نسبِها، وذلك في الحروف الثلاثة الأصلية التي تدور مع ما يَتَولَّد عنها ويُشْتَقُّ منها من ألفاظ»[١].

فهو يعودُ بالكلمة إلى أصلِها سَوَاء كانت اسمَ ذات أو اسمَ معنى، أو كانت فعلاً أو اسم عَلَم أو غير ذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة.

منها: بيانه اشتقاق معنى «المِنْبر»[٢] بقوله: «المِنْبَر: بكسر الميم، مشتقٌّ من النَّبْر، وهو الارتفاع. قال الجوهري: نَبَرْتُ الشَّيْءَ أَنْبِرُهُ نَبْراً مثل كَسَرْته أَكْسِرُه ـ أي رفعته، ومنه سمِّي المِنْبر[٣]، لأنه يرتفع ويرفع الصوت عليه»[٤].

ومنه بيان اشتقاق «الكَعْبة» إذ قال: «اشتقاقها من الكُعُوب، وهو النُّشُوز، وهي أيضاً نَاشِزةٌ من الأَرْض»[٥].

ومنه قوله في اشتقاق المَلَك[٦]: «أصله: مَلأك، تُرِكت الهمزةُ لكثرة الاستعمال، واشتقاقه من الأَلُوكة، وهي الرِّسَالة، يقال: أَلَكني إليه، أي: أرسلني،

---

(١) فقه اللُّغة لمحمد المبارك ١٧٤.

(٢) من حديث علقمة بن وقّاص الليثي قال: «سمعت عمر بن الخطاب على المنبر..» صحيح البخاري ١/ ٣ باب بدء الوحي، حديث (١).

(٣) الصحاح ٢/ ٨٢١ (نبر).

(٤) عمدة القاري ١/ ٥٠.

(٥) عمدة القاري ٢/ ٢٨٦.

(٦) من قوله ﷺ: «وأحياناً يتمثلْ لي الملك رجلاً..». سبق تخريجه (٤٤٢).

ومنه سُمِّي المَلَك لأنه رسول من الله تعالى»[١].

وقد يكون الاسم الذي بيَّن اشتقاقه عَلَماً، فلا يجد ضَيْراً في بيان اشتقاقه، وإن لم يكن ثمة حاجة لذلك ضمن حدود مقصده، مثل قوله في معنى «سُفْيَان»: من سَفَى الرِّيح التراب تَسْفِيه سَفْيَاً إذا ذَرَّته، وفاؤه مثلثة»[٢].

٢ ـ بيان أصولِ الألفاظ وما طَرَأ عليها من تغيير في بنيتها: وهو مجالٌ واسع خاض العيني غِمَاره من خلال تحليلاته الصَّرفية لكثير من المفردات[٣]، تلك التَّحليلات التي ميَّزت الكلمة عما قد يلتبس معها من كلمة تشبهها في بعض حروفها وتختلف عنها في دلالتها.

فمن ذلك بيانه لاشتقاق «سَنَة»[٤] وحروفها الأصلية، للتمييز من ثَمَّ بينها وبين «سِنة» من حيث الاشتقاق والدلالة. فقد قال:

«سَنَة: بفتح السِّين، أي شِدَّة وجهد من الجدوبة... وأصل السَّنَة: سَنَهة بوزن جَبْهَة، فحُذفت لامُها، ونُقِلَت حركتُها إلى النُّون، فبقيت سَنَة، لأنها من سَنَهَت النخل وتَسَنَّهَت: إذا أتى عليها السُّنون، وقيل: إن أصلها سَنْوَة بالواو، فحُذِفَت كما حُذِفت الهاء لقولهم: تسنَّيت عنده إذا أقمت عنده سنةً، فلهذا يُقَال

---

(١) عمدة القاري ١/ ٧٧ انظر: تهذيب اللُّغة ١٠/ ٣٧٠. ونقل الأزهري عن الليث اشتقاق الألوك: الرسالة فقال: سميت أَلُوكاً لأنه يؤلك في الفم، مشتق من قول العرب: الفرس يألك اللجام، والمعروف: يلوك أو يعلك أي يمضغ. تهذيب اللُّغة ١٠/ ٣٧٠ (ألك).

(٢) عمدة القاري ١/ ١٤٤. انظر: اللسان (١٤/ ٣٨٩) (سفا).

(٣) والتوسع في ذلك في فصل لاحق.

(٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «أصابت الناسَ سَنَةٌ على عهد النبي ﷺ» صحيح البخاري ١/ ٣١٥ كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة، حديث (٨٩١).

على الوجهين: استأجرته مُسَانَهَة ومساناة»[١]. ثم بيَّن اشتقاق «سِنة» فقال: «وأما السِّنَة التي هي أولُ النوم فبكسر السين، وأصله من وَسَنَ، لأنه من الوَسَن بفتحتين، يقال: وَسِن يَوْسَن، كعَلِمَ يَعْلَم، سِنَةً، فحُذِفت الواو، وعُوِّضت منها الهاء، كما في عِدَة»[٢].

ومن ذلك تحليله لكلمة «قَيِّم»[٣] التي بيَّن اشتقاقها، وميَّزها عن «قَوَّم» من «التَّقْوِيم» فقال: «القَيِّم: بفتح القاف وكسر الياء المشدَّدة، وهو القائم بأمور النساء، وكذا القِيَام والقِوَام، يقال: فلانٌ قِوَام أهلِ بيته وقِيَامه، وهو الذي يُقيم شأنهم... وقِوَام الأمر أيضاً مِلاكه الذي يقوم به، وأصل قَيِّم قَيْوِم على وزن فَيْعِل، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فأُبدلت من الواو ياءً، وأُدْغِمت الياءُ في الياء، ولم يعكِس الأمر ههنا هرباً من الالتباس بـ قوَّم الذي هو ماضٍ من التقويم»[٤].

ومنه: بيانه اشتقاق «تَجَلَّى»[٥] وبيان التغير الحاصل عليه بقوله:

«تَجلأَّني»: بفتح التاء المُثنَّاة والجيم وتشديد اللام، وأصله: تَجَلَّلَني، أي عَلاَني، قال في العباب: تَجَلَّله أي علاه... كذلك استثقلوا ثلاث لامات،

---

(١) انظر: تهذيب اللُّغة ٦/ ١٢٧ ـ ١٢٩ (سنه)، والصحاح ٦/ ٢٢٣٦ (سنه).

(٢) عمدة القاري ٥/ ١٠٩. انظر: تهذيب اللُّغة ١٣/ ٧٨ (وسن)، والصحاح ٦/ ٢٢١٤ (وسن).

(٣) من قوله ﷺ: «ويَقِلَّ الرجال حتى يكون لخمسين امرأة القيِّم الواحد». صحيح البخاري ١/ ٤٣ كتاب العلم، باب رفع العلم وظهور الجهل، حديث (٨١).

(٤) عمدة القاري ٢/ ١١٧. انظر: تهذيب اللُّغة ٩/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧ (قوم).

(٥) من حديث أسماء رضي الله عنها: «.. فقمت حتى تجلأَّني الغَشْيُ..». صحيح البخاري ١/ ٤٤ كتاب العلم، باب من أجاب الفتيا..، حديث (٨٦).

فأبدلوا من إحداهن ياءً، فصار تَجَلَّى، وربما يظنُّه من لا خبرةَ له من موادّ الكلام أن هذا من النواقص، وهو من المُضَاعف[1]»[2].

٣ ـ بيان الاختلاف في الأصل المُشْتَقّ عنه اللفظ، وما يؤدّي إليه من تَنَوُّعٍ في الدَّلَالة الذَّاتِيَّة للكلمة:

أشرنا آنفاً إلى أن معرفة أصول الألفاظ ومادَّتها الأساسية تُعِين على فهمِ النص، فلا ريب إذن في أن الاختلاف في الأصل المُشْتَقّ عنه اللفظ سيؤدّي إلى اختلاف في دلالته أو تنوعها. وذلك واضحٌ من خلال بيان العيني لاشتقاق كثير من الكلمات مثل: «الشَّيْطَان» فهي مشتقَّة من «شَاطَ» أو من «شَطَن»، ولكلٍ من اللفظتين دلالتهما، فيَتْبَعُه اختلافٌ في دلالة المُشْتَقّ.

وأطال العيني في بيان هذا الاشتقاق فقال: «وزنه فَيْعَال، إذا كان من شَطَنَ، وفَعْلان إذا كان من شَاط، وقال الزمخشري: وقد جَعل سيبويه نُونَ الشَّيطان في موضعٍ من كتابه أصليةً، وفي آخر زائدةً، والدليل على أصالتها قولهم: تَشَيْطَنَ، واشتقاقُهُ من «شطَن» إذا بَعُدَ، لبعده من الصَّلاح والخير، أو من شَاط إذا بَطَل، إذا جُعِلت نونُه زائدةً، ومن أسمائه الباطل[3]. وقال الجوهري: شَطَنَ عنه: بَعُد، وأَشْطَنَه: أَبْعَده، قال ابن السِّكِّيت: شَطَنَه يَشْطُنُه شَطْناً إذا خالفه عن نية وجهة، بئر شَطُون بعيدة، والشَّيطان معروف، وكل عاتٍ مُتَمَرِّدٍ من الجنِّ والإنسِ والدوابّ شيطانٌ، والعربُ تسمي الحيَّة شيطاناً، ونونه أصلية، ويقال: إنها زائدة، فإن

(١) انظر: الإبدال لأبي الطيب ٢/ ٤١٩.

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٣١، انظر: تهذيب اللُّغة ١٠/ ٤٨٦ (جَلّ) قال ابن حجر: وجلال الشيء ماغطي به ١/ ٢٤٣.

(٣) الكشاف ١/ ١٨٤.

جعلته فَيْعَالاً من قولهم: تَشَيْطَن الرَّجُل صرفته، وإن جعلته من تَشَيَّط لم تَصْرِفْه لأنه فَعْلان[1]، وفي العُباب: الشَّيْطان: واحد الشياطين، واختلفوا في اشتقاقه، فقال قوم: إنه من شَاطَ يشيط، أي هَلَك، ووزنه فَعْلان، ويدل على ذلك قراءة الحَسَن البصري والأَعْمَش وسعيد بن جُبَير وأبي البرِّ هُشَيم وطاوس: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾[الشعراء: ٢١٠][2] وقال قوم: إنه من شَطَن إذا بَعُد، وقال واصل: شَاطَ من شاط الزَّيت أو السَّمن إذا نَضَج حتى يحترق، لأنه يهلك حينئذ، وتَشَيَّط: احْتَرق، وغَضِب فلان واسْتَشَاط: أي احْتَدَّ، كأنه الْتَهَبَ في غَضَبه، والتركيبُ يدل على ذهابِ الشيء إمّا احتراقاً وإمّا غير ذلك»[3].

ومن الأمثلة على ذلك: اشتقاق «مدينة» إذ قال فيه العيني:

«واشتقاقُها إما من «مَدَن» بالمكان، إذا قَامَ به على وزن فَعِيلة، ويجمع على مَدائن بالهمزة، وإما من «دانَ» أي أَطاع، أو من «دَين» أي ملك، فعلى هذا

---

(١) الصحاح ٥/ ٢١٤٤ ـ ٢١٤٥ (شطن).

(٢) قال النحاس: «وغُلِّط الحَسَن عند جميع النحويين، . . هكذا يكون غلط العلماء، إنما يكون بدخول شبهة، لما رأى الحسن رحمه الله في آخره ياء ونوناً، وهو في موضع اشتبه عليه بالجمع السالم فغلط». إعراب القرآن ٢/ ١٩٤.

ووجَّهه الزمخشري بقوله: «ووجهه أنه رأى آخره كآخر بيرين وفلسطين، فتخيَّر بين أن يجري الإعراب على النون وبين أن يجريه على ما قبله، فيقول: الشياطين والشياطون، كما تخيَّرت العرب بين أن يقولوا: هذه بيرون وبيرين وفلسطون وفلسطين» الكشاف ٤/ ٤١٨ ـ ٤١٩.

وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨٥، ومختصر في شواذ القرآن ١٠٨، والمحتسب ١/ ١٣٣.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٣٧٩، ٢/ ٢١٧، ٤/ ٤٨١، انظر: تهذيب اللُّغة ١١/ ٣١١ ـ ٣١٣ (شطن) ورجح الأزهري اشتقاقه من شطن.

يُجْمَع على مَدَايِن بلا همز كمَعَايِش»[(١)].

ومنه اشتقاق الصَّلاة التي بيَّن الاختلاف في اشتقاقها فقال:

«معنى الصلاة في اللُّغة الغالبة: الدُّعاء، قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾[التوبة: ١٠٣] أي ادْعُ لهم، وفي الحديث في إجابة الدَّعوة: «وإن كان صَائِماً فليُصَلِّ»[(٢)] أي فليدع لهم بالخير والبركة، وقيل: هي مشتقَّة من صَلَيْت العود على النَّار إذا قَوَّمته»[(٣)].

ثم بيَّن الاحتمالات المتعددة لاشتقاقها فقال: «وقيل: الصَّلاة مُشْتَقَّة من الصَلَوين تثنية الصَّلا، وقيل: مشتقة من المُصَلِّي وهو الفرس الثاني من خيل السباق... وقيل: أصلها من التعظيم.. وقيل: من التقرب من قولهم: شاة مصلية، وهي التي قربت إلى النار...[(٤)]».

وقال في اختلاف الاشتقاق في «قُرَّة»[(٥)]: «قُرَّة العَين بضم القاف وتشديد الراء، يعبر بها عن المَسَرَّة ورؤية مايحبُّ الإنسان، قيل: إنما قيل ذلك لأن عَينه تقرُّ لبلوغ أمنيته، ولا يَسْتَشْرف لشيءٍ فيكونُ مشتقاً من القَرَار، وقيل: مأخوذ من

---

(١) عمدة القاري ١/ ٣٥٨. انظر: الصحاح ١٦/ ٢٢٠١ (مدن).

(٢) صحيح مسلم ٢/ ١٠٥٤ كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي، حديث (١٤٣١)، وسنن أبي داود ٢/ ٣٣١ كتاب الصوم، باب في الصائم يدعى إلى وليمة حديث (٢٤٦٠).

(٣) عمدة القاري ٣/ ٢٣٧ .

(٤) انظر: اللسان ١٤/ ٤٦٨ (صلا).

(٥) من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر: «... قالت: لا وَقُرَّة عيني» صحيح البخاري ١/ ٢١٧ كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الضيف والأهل، حديث (٥٧٧).

القُرُّ، بالضم وهو البرد، أي إن عينَه باردةٌ لسرُورها وعدم تَقَلُّقها»(١).

٤ ـ إغناء معنى الكلمة بتَوْليد صِيَغٍ أخرى منها: وذلك ـ لا ريب ـ يظهر حيوية اللُّغة وموافقتها للطبيعة، فضلاً عن ربط الأجزاء المبعثرة بالمعنى الجامع تدليلاً على «وحدة الأصل ولو تفرَّقت المعاني واختلفت الأشكال»(٢).

فمنه قوله في «كَذَبني»(٣): «بالتخفيف من كَذَب يكْذِب كِذْبَاً، وكَذِباً، وكُذَبَة، وفي العباب: وأُكْذُوبة وكاذِبة، ومَكْذُوباً ومَكْذُوبة، وزاد ابن الأعرابي: مكذبة ومَكْذَباناً، مثل غفران، وكُذْبَى مثل بُشْرى فهو كَاذِب وكَذَّاب كَذُوب وكَيْذُوب وكَيْذبان ومكذبان وكُذَبَة، مثل تُؤَدة، وكُذْبذُب وكُذُبْذُبَان بالضمات الثلاث، ولم يذكر سيبويه فيما ذكر من الأمثلة، وكذّبذب بالتشديد، وجمع الكذوب كُذُب، مثال: صَبُور وصُبُر، ويقال: كَذَب كُذَّاباً بالضم والتشديد أي متناهياً. . .»(٤).

وفي «تَقْرِي»(٥) قال: «بفتح التاء، تقول: قَرَيْت الضيف أَقْريه قِرَى بالكسر، والقصر، وفاعله قارٍ، كقضى فهو قاضٍ، وقال ابن سيده: قَرَى الضيف قِرىً وقِراءً أضافه، واستَقْراني وأَقْراني واقْتَراني، طلب مني القرى، إنه لَقَرِيّ للضيف، والأنثى قَرِيَّة ـ عن الليحاني ـ وكذلك: إنه لِمقْرٍ للضيف ومِقْراء،

---

(١) عمدة القاري ٤/ ١٤٠ . انظر: تهذيب اللُّغة ٥/ ٢٧٦ (قرر) والصحاح ٢/ ٧٨٩ (قرر).

(٢) فقه اللُّغة. د. محمد المبارك. ٧٧.

(٣) من قول هرقل في حديث بدء الوحي: «إني سائل هذا عن هذا الرجل، فإن كَذَبني فكذِّبوه». سبق تخريجه.

(٤) عمدة القاري ١/ ٣٨ وانظر: ١/ ٣٢٧، ٦/ ١١٥. انظر: الصحاح ١/ ٢١٠ (كذب).

(٥) من حديث عائشة في بدء الوحي: «. . إنك لتصل الرحم. . وتَقْرِي الضيف» سبق تخريجه.

والأنثى: مِقْرأةٌ ومِقْراءٌ، والأخيرة عن الليحاني. وفي أمالي الهجري: ما اقْتَرَيت الليلة، يعني: لم آكلْ من القِرى شيئاً، أي لم آكل طَعاماً»[1].

وقال في «يَعْجب»[2]: «من الإِعْجَاب، يقال: أَعْجَبني هذا الشَّيء لحسنه، والعَجِيب: الأمرُ الذي يُتَعَجَّب منه، وكذلك العُجَاب بالضمِّ والتَّخفيف، وبالتّشديد أكثر منه، وكذلك الأُعْجوبة، وعَجِبْتُ من كَذا وتَعَجَّبت منه واسْتَعْجَبْتُ بمعنى، والمصدر العَجَب بفتحتين، وأما العُجْب بضم العين سكون الجيم، فهو اسم من أُعْجِبَ فلان بنفسه فهو مُعْجَبٌ برأيه وبنفسه. . . »[3].

وهكذا يمضي العيني في دراسته لكثير من الألفاظ متأنِّياً متقصِّياً، فلا يغادر الكلمة حتى يغنيَها بكل ما يتعلق بها من أشكال ودلالات.

٢ ـ الاشتقاق الكبير (الأكبر): وهو انتزاع كلمةٍ من كلمةٍ أخرى بتغيير في بعض أحرفهما مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة وفي مخارج الحروف المغيَّرة أو في صفاتها، أو فيهما معاً، ويسمى إبدالاً لغويَّاً، تمييزاً له من الإبدال الصرفي، وأطلق عليه د. أمين إبدالاً اشتقاقيَّاً لأنه من مباحث علم الاشتقاق[4].

وسمَّاه ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) إبدالاً، فقال: «ومن سُنَن العرب إبدالُ الحروف وإقامةُ بعضها مقام بعض، ويقولون: مَدَحَهُ ومَدَهَه، وفرس رِفَلّ ورِفَنّ،

(١) عمدة القاري ١/ ٩٠. انظر: اللسان ١٥/ ١٧٨.

(٢) من حديث عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ يعجبه التيمن في تنعله. . .» صحيح البخاري ١/ ٧٤ كتاب الضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل، حديث (١٦٦).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٤٧٤، انظر: الصحاح ١/ ١٧٧ (عجب).

(٤) الاشتقاق. عبد الله أمين. ١ ـ ٢.

وهو كثير مشهور أَلَّفَ فيه العلماء»[١].

وأورد ابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ) في باب: «تَصَاقُب الأَلفاظ لتَصَاقُب المعاني» كثيراً من الأمثلة المتعلقة بهذا الضرب من الاشتقاق وقال فيه: «وهذا باب واسع، من ذلك قول الله سبحانه: ﴿أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[مريم: ٨٣] أي تُزْعِجُهم وتُقْلِقُهم، فهذا في معنى تهزّهم هزّاً، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللَّفْظَان لتَقَارُب المعنيَين، وكأنهم خصُّوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء...»[٢].

وقد فطن العيني لهذا النوع من الاشتقاق، فدلَّ عليه حين سَمَح له المقام، وأشار إلى اختلاف الدلالة في كلٍّ من اللفظين مستعيناً في كثير من الأحيان بأقوال العلماء.

فمن ذلك: قوله ﷺ: «فيَفْصِمُ عَنِّي»[٣].

قال العيني: «فيفصم: من فَصَم يَفْصِمُ فَصْماً، من باب ضَرَبَ يَضْرِب. ولما كانت الفاء من الحروف الرَّخْوة قالت الاشتقاقيُّون: الفَصْم هو القَطْعُ بلا إبانة، والقاف لما كانت من الحروف الشَّديدة، والقَلْقَلة التي فيها ضغطٌ وشِدَّة قالوا: القَصْم بالقاف هو القطع بإبانة، واعتبروا في المعنيين المناسبة»[٤].

وقال في معنى «فَلَق الصُّبْح»[٥]: «وإبدال اللام راءً واختلاف الدلالة: «فَلَق:

---

(١) الصاحبي ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٢) الخصائص ١/ ١٤٦.

(٣) انظر تخريجه ص (٤٧٥).

(٤) عمدة القاري ١/ ٧٧ وكذا قال الكرماني في شرحه ١/ ٢٧، النهاية ٣/ ٤٥٢. انظر: اللسان ١٢/ ٤٨٥.

(٥) انظر تخريجه ص (٤٧٦).

بفتح الفاء واللام، وهو ضِياء الصُّبح، وكذلك فَرَق الصبح بفتح الفاء والراء، وإنما يقال هذا في الشيء البيِّن الواضح، ويقال: الفَرَق أبين من الفَلَق الصبح»[١].

وفي نضح[٢] ونضخ قال: «يَنْضَخ» بفتح الياء والضاد المعجمة بعد خاء معجمة، أي يَفُور، ومنه قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾[الرحمن: ٦٦] وهذا هو المشهور». ثمَّ ميَّز بينه وبين يَنْضَح، فقال: وهما متقاربان في المعنى، وقال ابن الأثير: «وقد اختلف في أيهما أكثر، والأكثر بالمعجمة، أقل من المهملة، وقيل: بالمعجمة الأثر يبقى في الثوب والجسد، وبالمهملة الفعل نفسه»، ثم نقل الاختلاف في الفرق بين المعنيين[٣].

وبعد... فإن استظهار ماقدَّمه العيني في كتابه من متابعة أهل اللُّغة في تحليل الألفاظ وبيان دلالتها الذَّاتيَّة والمكتَسَبة من خلال علم الاشتقاق يعطي صورة واضحة عن دِقَّتِه وقدرته على إظهار حيويَّة اللُّغة العربيَّة وقدرتها على التطوُّر والتَّجديد والنَّماء المطَّرِد، ولا سيَّما إن قارنَّا جهده بما جاء به سابقه الكِرْماني، ومعاصره ابن حَجَر اللَّذين اجتهدا في إعطاء اللفظ حقه في بيان دلالته، بيد أنه فاقهما في المادة اللغوية الثَّرة التي قدَّمها، تلك التي أكسبت الدلالة دقَّة ووضوحاً وعمقاً فجلَّى لنا القوانين التي تنتظم العربية وتجعل منها كياناً يتَّصل فيما بينه بشبكة أو مجموعة من المسارب تمتد من منبع أو منابع،

(١) عمدة القاري ١/ ٨٦، انظر: تهذيب إصلاح المنطق ٣٩٩، والإبدال لأبي الطيب ٢/ ٦٦.

(٢) من حديث عائشة رضي الله عنها: «كنت أطيِّب رسول الله .... ثم يصبح محرماً ينضح طيباً» صحيح البخاري ١/ ١٠٤ كتاب الغسل، باب إذا جامع ثم دار، حديث (٢٦٤).

(٣) عمدة القاري ٣/ ٣٧، وانظر: النهاية في غريب الحديث ٥/ ٧٠، وأساس البلاغة ٤٥٦. وأمثلة أخرى: عمدة القاري ١/ ٩٣، ٨٨، ٤٦٤، ٢/ ٦١٨، ٣/ ٤٤٣، ٥/ ٥٩٩،...

وتتشعَّب لتتقاطع وتتلاقى في حركة مُتَكاملة تحفظ لهذه اللُّغة حيويَّتها، فالاشتقاق هو الفارق بين اللُّغة النامية المتطورة، أو لنقل المتجددة، وتلك اللُّغة التراكمية المتغيرة[1].

ثانياً ـ المشترك اللفظي:

اللفظ المُشْتَرك هو اللفظُ الواحد الدالُّ على معنَيَيْن مُختلفين فأكثر دَلَالَةً على السَّواءِ عند أهل تلك اللُّغة[2].

وبعبارة أخرى: المُشْتَرك هو ما اتَّحَدت صورتُه واختلف معناه[3].

ويرى بعض الباحثين أنَّ أكثر الأصول التي تُشْتَقّ منها الألفاظ للدلالة على معانٍ جديدةٍ ذات معانٍ عامة، لذلك فقد تُستعمل للدلالة على مسمَّيات مختلفة تشترك في تلك الصفة أو ذلك المعنى العام.

ولولا تنوُّع الاستعمال لما تنوَّع معناه، لأن اتحَّاد صورته مع اتحَّاد استعماله ما كان ليُنْتِج إلا اتحادَ معناه، ولكنَّ الصورة وحدها تماثلت في المشترَك، بينما تغايرت طرق استعمالها؛ إما لتغايُر البيئات اللغويَّة، وإما لتفاوت المستعمِلِين في مدى وُلُوعهم بالمجاز، أو إيثارهم الحقيقة[4].

وتعدُّد معاني اللَّفظ ظاهرةٌ لغوية نجدها في جميع اللغات الشائعة، بيدَ أن

(١) انظر: علم الدلالة العربي. ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٢) المزهر ١/ ٣٦٩.

(٣) دراسات في فقه اللُّغة، د. صبحي الصالح. ٣٠٢.

(٤) فقه اللُّغة. د. محمد المبارك ١٩٨، ودراسات في فقه اللُّغة. د. صبحي الصالح ٣٠٢.

كثرة المشترك النِّسْبية في لغتنا هي التي تجعلُ بحث المشترك خصيصة لا تنكر من خصائصها الذاتية.

وقد وقع الخلاف بين اللغويِّين حول وجود المشترك في اللُّغة؛ فقد توسَّع الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، والخليل (ت ١٧٠هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)، وأبو عبيدة (ت ٢٠٩هـ) في إيراد الأمثلة على المشترك اللفظي، في حين أنكرت طائفة من العلماء القُدَامى وقوعَ الاشتراك، ومنهم ابن دَرَسْتَويه (ت ٣٤٧هـ) الذي نقل عنه السُّيوطي قوله: «فأمَّا من لُغَةٍ واحدةٍ فمُحَالٌ أن يختلفَ اللَّفْظَان والمعنى واحدٌ كما يظنُّ كثير من اللغويين والنحويين... فإذا اتفق البناءان في الكلمة والحروف، ثم جاء المعنيان مختلفين لم يكن بدٌّ من رجوعهما إلى معنًى واحدٍ، يشتركان فيه، فيصيران متفقَي اللفظِ والمعنى»[1].

ويميل الدكتور إبراهيم أنيس إلى ما ذهب إليه ابن درستويه، فهو لا يسلِّم بالمشترك إلا إذا دلَّت النصوص على أن اللفظ الواحد يعبِّر عن معنَيين متباينَين كلَّ التباين، أما إذا اتَّضح أن أحد المعنيين هو الأصل وأن الآخر مجازٌ لـه فلا يصح أن يُعَدَّ مثل هذا من المشترك اللفظيِّ في حقيقة أمره[2].

ويميل الإمام العيني إلى التوسُّع في إثبات هذه الظاهرة، مُظهِراً مذهب اللغويِّين الذين قلبوا الوجوه الاحتماليَّةَ لدلالات الكلمات، فعدَّدوها على أنها معانٍ متباينة فتابعهم، ولم يتطرَّق إلى بيان أسباب هذه الظاهرة، ولم يُشِر إلى كونها مَظْهَراً من مظاهر التطور الدَّلالي الذي عُنِي به.

فمن ذلك بيانه دلالات كلمة الصَّوم إذ قال: «الصَّوْم في اللُّغة: الإِمْساك عـن

(١) المزهر ١/ ٣٨٤. انظر: فصول في فقه اللُّغة ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٢) انظر: في اللهجات العربية ١٨٠ ـ ١٨١.

الطعام . . . والصَّوم: السُّكوت . . . والصوم: ذَرَق النَّعامة، والصوم: البِيْعَة، والصوم شجرة في لغة هذيل»[١].

كما أشار إلى المعاني المتعددة لـ «قانتين»[٢] إذ قال: «وهو يَرِدُ لمعانٍ كثيرة، بمعنى: الصَّلاة والخُشُوع والصَّلاة والدُّعاء والعِبَادة والقِيَام وطول القيام»[٣].

ومن ذلك: «الشَّأْن»[٤]: إذ قال: «الشَّأن هو الحال والخَطْب. . . والشأن أيضاً: واحد الشؤون، وهي مَوَاصل قبائل الرأس ومُلْتقاها، ومنها تجيء الدُّموع»[٥].

ومنه: «العَهْد»[٦] قال: «يأتي لمعان، بمعنى الحِفَاظ ورعاية الحُرْمة والذِّمة والأَمَان واليَمين والوَصِيَّة»[٧].

منه «الزَّبْر»[٨]: «وهو العَقل، والزَّبر: الزَّجرْ، والمَنْع أيضاً، والزَّبْر: الكتابة»[٩].

---

(١) عمدة القاري ١/ ١٨٨. انظر: تهذيب اللُّغة ١٢/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠، الصحاح ٥/ ١٩٧٠. واللسان ١٢/ ٣٥١ (صوم).

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ﴾ [البقرة ٢٣٨].

(٣) عمدة القاري ٥/ ٥٩٠.

(٤) من حديث عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ يعجبه التيَّمن في. . . وفي شأنه كله» سبق تخريجه (٤٥٣).

(٥) عمدة القاري ٢/ ٤٧٤. انظر: تهذيب اللُّغة ١١/ ٤١٥ (شأن)، والصحاح ٥/ ٢١٤٢ (شأن).

(٦) من قوله ﷺ: «فيعطي الله ما يشاء من عهد وميثاق فيصرف الله وجهه عن النار». صحيح البخاري ١/ ٢٧٧ كتاب صفة الصلاة، باب فضل السجود. حديث (٧٧٣).

(٧) عمدة القاري ٤/ ٥٥٠، انظر: تهذيب اللُّغة ١/ ١٣٥ (عهد)، والصحاح ٢/ ٥١٥ (عهد).

(٨) في شرحه معنى اسم «الزبير».

(٩) عمدة القاري ١/ ٩٩٧. انظر: تهذيب اللُّغة ١٣/ ١٩٦ (زبر)، والصحاح ٢/ ٧٧٦ (زبر).

ويُشار إلى أن بعض الألفاظ التي ظاهرها الاشتراك يمكن إرجاعُ معانيها المتعددة إلى معنًى عامٍّ واحد ليُجنح بها إلى الاعتدال في النظرة إلى المشترك، وهذا ما فَطَن إليه أبو عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) إذ قال: اتِّفاق اللَّفْظين واختلاف المعنَيين لا ينبغي أن يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً، ولكنه من لغات تَدَاخَلت، أو أن تكون كلُّ لفظة تستعمل بمعنى، ثم تُستَعارُ لشيءٍ فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل»[(١)].

والحقُّ أن العيني استطاع من خلال بحثه في دلالات الألفاظ تطوُّرها أن يجلِّيَ هذه النظرة المعتدلة إلى الاشتراك اللفظي في كثير من الأحيان، ولعلَّ عنايته بتطور الدَّلالة من جهة، والمظاهر الاشتقاقيَّة من جهة أخرى دليل واضح على ذلك.

ولا يمكن غضُّ الطَّرف عن فضل العيني في خدمة المفردة من خلال إظهاره معاني التراكيب باختياره المعنى الأليق من بين المعاني المتعدِّدة، ووضع المفردة في سياقها المناسب، فلا ريب أن «الذي يعيّن قيمةَ الكلمة إنما هو السِّياقُ، إذ إن الكلمة توجد في كل مرَّة تُستعمل فيها في جوٍّ يحدِّد معناها تحديداً مؤقتاً، والسِّياق هو الذي يفرض قيمةً واحدةً بعينها على الكلمة، على الرغم من المعاني المتنوِّعة التي في وُسْعنا أن ندلَّ عليها»[(٢)].

فمن ذلك بيانه لمعنى قَضَى[(٣)]: «من القَضَاء، وله معانٍ متعددة، يقال: قَضَى

(١) المخصص ١٣/ ٢٥٩.

(٢) دراسات في فقه اللُّغة. محمد الأنطاكي ٣١٠ ـ ٣١١، وانظر: دراسات في فقه اللُّغة. د. صبحي الصالح. ص ٣٠٨.

(٣) من قوله ﷺ: «لو أن أحدكم إذا أتى أهله... فقُضي بينهما ولد لم يضره» صحيح البخاري كتاب الوضوء باب التسمية على كل حال. حديث ١٤١.

أي حَكَم، منه قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[الإسراء: ٢٣] وقَضَى حَاجَته، أي: فَرَغَ منها، وضَربَه فقضَى عليه: أي قتَلَه كأنه فرَغ منه، وسُمٌّ قَاصٍ: أي قَاتِل، وقَضَى نَحْبَه قَضَاءً، أي مات. وقَضَى دينَه أي أدَّاه، وقَضَى إليه الأمرَ أي أَنهاه إليه وأبلغَه، وقال تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾[الحجر: ٦٦]... وقضاه أي صَنَعه، وقضاه أي قَدَّره، قال تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾[فصلت: ١٢] ومنه القضاء والقدر».

ثم بَيَّن المناسب لمعنى الحديث فقال: «والمناسب ههنا: إما حَكَم أو قَدَّر، فافهم»[(١)].

ولمَّا جاءت اللفظة نفسها في حديث آخر، انتقى من المعاني الأنسب لها في السياق الآخر، وهو: «فإذا قُضِيَ النِّداء»[(٢)] فقال: «والقَضَاء يأتي لمعانٍ متعددة، وههنا بمعنى الفراغ، تقول: قَضَيْتُ حاجتي، أي فَرَغْتُ منها، أو بمعنى الانْتهاء»[(٣)].

ومن ذلك بيانه معنى قِيْعان[(٤)]: «بكسر القاف، جمع القَاع، وهي الأرضُ المتَّسِعَة، وقيل: المَلْسَاء، وقيل: التي لا نبَات فيها» ثم قال: «وهذا هو المرادُ في الحديث»[(٥)].

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٣٨٠، انظر: تهذيب اللُّغة ٩/ ٢١١ (قضى)، والصحاح ٦/ ٢٤٦٣ - ٢٤٦٤ (قضى).

(٢) سبق تخريجه ص ( ).

(٣) عمدة القاري ٤/ ١٥٧ باب فضل التأذين.

(٤) من قوله ﷺ: «... وأصابت منها طائفة أخرى إنما هي قيعان ولا تمسك ماءً ولا تنبت كلأ...» صحيح البخاري ١/ ٤٢ كتاب العلم، باب فضل من علِم وعلَّم، حديث (٧٩).

(٥) عمدة القاري ٢/ ١٠٩ وانظر: ١/ ٨٦، ٨٨، ١/ ٢٢٧، ٢/ ٦٩، ٢/ ١٠٨، ٥٥٩.

وهكذا نرى في المشترك تنوُّعاً في المعاني بسبب تنوُّع الاستعمال، وإن في اشتمال العربية على قَدَر لا يُسْتَهان به من الألفاظ التي تنوع استعمالها بتنوع السياق لدليلاً على سعتها في التعبير عن طريق الاشتراك(١).

وقد جَلَّى العيني هذه الظاهرة في شرحه من خلال تتبُّعه المعاني المتعددة للكلمة الواحدة، فأغنى شرحَه بهذه الظاهرة المتميِّزة في اللُّغة، تلك الظاهرة التي نقف عليها في كتب اللُّغة، ولا نعثر عليها في كتب الشروح إلا قليلاً(٢).

ثالثاً ـ الأضداد:

بيَّنه السيوطي فقال: وهو نوع من المشترك.

قال أهل الأصول: «مفهوما المشترك إمَّا أن يتبايَنا بأن لا يمكنُ اجتماعُهما في الصِّدق على شيء واحد، كالحَيْض والطُّهر، فإنهما مَدلولا القَرْء، ولا يجوز اجتماعُهما لواحدٍ في زمنٍ واحدٍ. أو يتواصلا، فإما أن يكونَ أحدهُما جُزْءاً من الآخر. كالمُمْكن العامِّ الخاص، أو صفة كالأسود لذي السَّواد فيمن سُمِّي به»(٣).

قال ابن فارس: «من سُنَن العرب في الأسماء أن يسمُّوا المتضادَّين باسم واحد، نحو: الجَوْن للأَسْود، والجَون للأَبيض»(٤).

وقد أنكر بعض اللغويين ظاهرة الأضداد في اللُّغة العربية، منهم ابن درستويه(٥)

---

(١) دراسات في فقه اللُّغة. د. صبحي الصالح ص ٣٠٨.

(٢) ويظهر ذلك من تتبع المواضع التي ذكرها العيني مقارنة مع ماجاء عند الكرماني وابن حجر وغيرهما.

(٣) المزهر ١/ ٣٨٧. وانظر: في اللهجات العربية ٢٠٧.

(٤) الصاحبي في فقه اللُّغة ٩٧ ـ ٩٨.

(٥) في شرح الفصيح كما نقل عنه السيوطي في المزهر ١/ ٣٩٦.

وأبو علي الفارسيّ[١]، وابن دريد[٢] الذي ذهب إلى أن شرط الأضداد أن يكون استعمال اللفظ في المعنيين في لغة واحدة. وهو ما أشار إليه بعض أهل اللُّغة بقولهم: «إذا وقع الحرف على معنيين متضادَّين فالأصل بمعنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع»[٣].

وذهب آخرون إلى وجود هذه الظاهرة في اللُّغة، ولكنهم عدُّوها مَنْقَصة للعرب ومَثْلبة من مثالبهم «وأن ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم وقلَّة بلاغتهم، وكثرةِ الالتباس في محاوراتهم وعند اتِّصال مُخَاطَبَاتهم، ورُدَّ ذلك بأن كلام العرب يصحِّحُ بعضُه بعضاً، ويرتبط أوَّلُه بآخره، ولا يُعرف معنى الخطابُ منه إلا باستيفائه واستكمالِ جميعِ حروفه، فجاز وقوعُ اللفظةِ على المعنَيين المتضادَّين لأنها يتقدمها ويأتي بعدها مايدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر»[٤].

والحقُّ أن ثمّة ألفاظاً متضادَّة في اللُّغة لا تدع مجالاً لإنكار هذه الظَّاهرة، وإن لم يكن في الوِسْع المبالغة فيها وتهويل أمرها، إن لم ننسَ أنَّها ألفاظ معدودة أحصاها أصحابُ كتب الأضداد، فضلاً عن كون عددها آخِذاً في التضاؤل، إن أخرجنا منها ما ساقوه فيها من أمثلة هي في الحقيقة من باب المُشْتَرك اللفظي، أو ألفاظ عدُّوها متضادَّة وهي قد تغيَّرت بحدوث تغيير فيها أو في متعلَّقاتها، وهي في الأصل متَّحدة في المعنى مثل: «راغَ على وَراغ عن»[٥]

(١) المخصص ١٣/ ٢٥٩.

(٢) المزهر ١/ ٣٩٦.

(٣) الأضداد لابن الأنباري ص ٨.

(٤) أضداد ابن الأنباري ٢ ـ ٣.

(٥) أضداد ابن الأنباري ١٥٣، أضداد أبي الطيب ١/ ٣٢٨.

أو ألفاظ لم يثبت في كلام العرب أنها استُعْمِلت بأحد معنييها مثل: «قَسَط بمعنى عَدَلَ أو جارَ»[(١)].

وقد لفتت هذه الظاهرة انتباه العيني، فأشار إلى بعض الألفاظ التي استعملتها العرب لمعنيين متضادَّين.

ومن ذلك كلمة «وَرَاء» قال فيها: «ثم اعلم أن لفظة وَرَاء من الأَضْداد، لأنه يأتي بمعنى خَلف وبمعنى قُدَّام، وهي مؤنثة»[(٢)].

وإطلاق التضاد على كلمة «وراء» فيه توسُّع من اللغويين ممن قال بذلك[(٣)]. ولا نجد العيني إلا ناقلاً عنهم، ونضّعِّف هذا الاحتمال ـ بضِّديَّة اللفظ ـ إن عُدنا إلى معناها المحمول على التَّواري والخفاء، والذي ألمح الفراء إليه بقوله: «إنما جازوا هذا في اللُّغة لأن مابين يديك ما قدَّامك إذا توارى عنك فقد صار وراءك»[(٤)]، وزاد ابن قُتَيبة فقال: «كلُّ ما غاب عن عينيك فهو وراء، كان قُدَّامك أو خلفَك»[(٥)].

ونرى العيني أحياناً يتوسع في إطلاق التضاد على بعض الألفاظ، ومن ذلك معنى «الأَرِيس» الذي لا نجده عند أصحاب الأضداد، ولكن العينيَّ لمح

---

(١) أضداد ابن الأنباري ٥٨، أضداد أبي الطيب ٢/ ٥٩٤. وانظر: فصول في فقه اللُّغة ٣٣٩ ـ ٣٤١، ودراسات في فقه اللُّغة. د. صبحي الصالح ٣٠٩، ودلالة الألفاظ. د. إبراهيم أنيس ٢١٤.

(٢) عمدة القاري ١/ ٤٤٨. انظر: الصحاح ٦/ ٢٥٢٣.

(٣) انظر: تهذيب اللُّغة ١٥/ ٣٠٣ (ورى)، والصحاح ٦/ ٢٥٢٣ (ورا).

(٤) البحر المحيط ٦/ ١٥٤.

(٥) تأويل مشكل القرآن ١٨٩.

في تعدُّد معانيه تضاداً فقال: «الأَريسيِّين[١]: جمع أَرِيسي منسوب إلى أَريس. . وقال ابن سيده: الأَرِيس الأَكَّار، عن ثعلب، والأريس: الأمير عن كراع، حكاه في باب فِعِّيل، وَعَدَ له بإبِّيْل، والأصل عنده رئِّيس، فِعِّيل من الرِّياسة فقلب[٢]، وفي الجامع: الأريس: الزراع. . .

ثم قال: «والإِرِّيس عند قوم الأمير، كأنه من الأضداد»[٣].

لكن إن لحظنا القلب الذي حصل لكلمة «رئيس» فأصبحت «أريس» وكما جاء في اللسان: «أرس يأرس إذا صار أريساً، و«الأكَّار» من «أرّس يُؤَرِّس تأريساً إذا صار أَكَّاراً».

إذا لحظنا ذلك رأينا أن حكم العيني على هذه اللفظة بأنها «كأنها من الأضداد» إنما هو حكم على الظاهر من شكل المفردتين. وخاصة أن جامعي الأضداد في اللُّغة لم يشيروا إلى كون هذه الكلمة من الأضداد.

وفي شرحه كلمة «عَنْوَة»[٤] قال: «بفتح العين، وهو القَهر، يقال: أخذته عَنْوة، أي قهراً، وقيل: أخذته عَنْوة، أي عن غير طاعة، وقال ثعلب: أَخَذْتُ الشَّيْءَ عَنْوَةً أي قَهْراً في عنف، وأَخَذْته عَنْوة أي صُلحاً في رِفْق، وقال ابن التيِّن: ويجوز أن يكون من تسليمٍ من أهلها وطاعةٍ بلا قتال، ونقله عن القَزَّاز في

---

(١) من قوله ﷺ لهرقل: «فإن تولَّيت فإن عليك إثم الأريسيِّين». صحيح البخاري ١/ ٩، باب بدء الوحي، حديث (٧).

(٢) اللسان ٦/ ٤ ـ ٥ (أرس).

(٣) عمدة القاري ١/ ١٤٠.

(٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ غزا خيبر. . . فأصبناها عَنْوَةً» صحيح البخاري ١/ ١٤٥ كتاب الصلاة في الثياب، باب مايذكر في الفخذ، حديث (٣٦٤).

جامعه» ثم قال: «فحينئذ يكون هذا اللفظ من الأضداد»[١].

إن هذه الكلمة إن ذكرها أصحاب الأضداد في كتبهم[٢]، يمكن أن نلمح فيها معنيين غير متضادين يجمعهما معنى الخضوع، وقد قال ابن سيده في معناها: «كل خاضع لحقٍ أو غيره، ويقال: أَخَذَهُ عَنْوَةً عن طَاعَةٍ وعن غَيْرِ طَاعَةٍ»[٣].

رابعاً ـ الترادف:

هو دَلالة عدَّة كلماتٍ مختلفةٍ ومنفردةٍ على المُسَمَّى الواحد، أو المعنى الواحد دلالةً واحدة[٤].

وقد استأثرت مسألةُ الخلاف في وقوع التَّرَادف باهتمام الباحثين، ونالت من عنايتهم الشَّيءَ الكثير، وما التَّصنيف في الألفاظ المُتَرادفة، ومحاولة جمعِ أكبر قدر منها، والتَّصنيف في الفروق اللغويَّة إلا مظهرٌ من مظاهر هذا الخلاف، وأثر واضح من آثاره[٥].

فمن اللُّغويِّين من أنكرَ وقوعَ الترادف، فالتمسوا فروقاً دقيقة بين معاني الكلمات لا تخلو في بعض الأحيان من التكلُّف والتعسُّف.

ومن أوائل المنكرين للتَّرادف ثعلب (ت ٢٩١هـ)، وتابعه ابن فارس الذي قال: «ويُسَمَّى الشيءُ الواحدُ بالأسماءِ المختلفةِ نحو: السَّيف والمُهَنَّد والحُسَام، والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد هو السَّيف، وما بعده من الألقاب صِفَاتٌ،

---

(١) عمدة القاري ٣/ ٣٠٢.

(٢) انظر: الأضداد لأبي حاتم السجستاني ٢٦، وأضداد ابن الأنباري ٤٢.

(٣) اللسان ١٥/ ١٠١ (عنا).

(٤) تعريفات الجرجاني ٢١٠، والمزهر ١/ ٤٠٢.

(٥) انظر الترادف في اللُّغة ١٩٥.

ومذهبنا أن كلَّ صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى. . . وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العبَّاس أحمدَ بن يحيى ثَعْلب»[1].

ومنهم ابن دَرَسْتَوَيه الذي أنكر المشترك والأضداد ـ كما أسلفنا ـ . أما أبو هِلال العَسْكَري فقد وضع كتاباً في الفروق اللغوية وصرَّح في مقدمته بإنكار الترادف، فقال:

«وكما لا يجوز أن يدلَّ اللَّفظُ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلأَّن على معنًى واحد لأن في ذلك تكثيراً للُّغَة بما لا فائدة فيه»[2].

وفريق آخر من اللُّغويِّين اعترفوا بوقوعه، بل إن منهم من غالى في رأيه إلى حدٍّ أنهم سمحوا بمئات الكلمات للمعنى الواحد في بعض الأحيان. وقد أسهب القائلون بالترادف في جدلهم مع المنكرين والردِّ عليهم ـ ويضيق المقام عن تقصِّي ذلك ـ .

ومن ردود القائلين بالترادف على المنكرين لـه ما قالـه الآمدي ردًّا على ما احتجُّوا به في إنكارهم: «ذهب شُذُوذ من الناس إلى امتناع وقوع التَّرادف في اللُّغة، مصيراً منهم إلى أن الأصل عند تعدُّد الأسماء تعدد المسمَّيات، واختصاص كل اسم بمسمًّى غير مسمَّى الآخر. . . وجوابه أن يقال: لا سبيل إلى إنكار الجواز العقلي، فإنه لا يمتنع عقلاً أن يضعَ أحد لفظين على مسمًّى واحد، ثم يتفق الكُلُّ عليه، أو أن تضع إحدى القبيلتين أحدَ الاسمين على مُسَمًّى وتضع الأخرى له اسماً آخر من غير شعور كل قبيلة بوضع الأخرى، ثم يشيع الوضعان بعد ذلك»[3].

---

(١) الصاحبي ٩٦ ـ ٩٧.

(٢) الفروق ١٤ ـ ١٥.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٣٠ ـ ٣٢، وانظر: الترادف في اللُّغة ٢١٤.

وفي كلتا الحالتين لابد من التَّعويل على الواقع اللُّغَوي واعتماد الاستعمال عند القول بترادف الألفاظ، حيث نجد في اللُّغة كثيراً من النصوص والشواهد التي تدلُّ بوضوح على أن الحسَّ اللغوي العام كان يسوِّي بين لفظتين أو أكثر من حيث الدلالة، ولا يفرِّق بينها، وإن العربي كان يعرف في أحيان كثيرة عدة ألفاظ للمسمَّى الواحد ويوقعها بمساواة منه على مُسَمَّى واحد[1].

ولما كان التَّرادف واقعاً في العربية يشهد له الواقع اللغوي ويدعمه الاستعمال فقد تراءت لنا مفردات كثيرة عند العيني اعتمد في شرحها على ذكر مرادفات لها، تجتمع معها في دلالة واحدة وصولاً إلى توضيح المعنى وإظهاره.

ومن ذلك قوله في معنى «لايُخْتَلى»: «لا يُجَزّ ولا يُقْطَع»[2]، وقوله في: «مُزْعَة»: «قِطْعَة»[3] و«لا خِلاَبة: أي: لا خَدِيعَة»[4] و«يُؤْتُوا: يُعْطُوا»[5].

وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي توضح اعتمادَه في كثير من الأحيان على تلك المترادفات في توضيح المعنى.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن تعامل العيني مع هذه الظاهرة دقيقٌ، فهو وإن سلَّم بحقيقتها واستخدمها في تفسير دلالات الألفاظ، فإنا لم نعدم نظرته الفاحصة لبعض المفردات التي تشابهت دلالاتها لنجده مشيراً إلى الفروق الدقيقة بينها ووجوه التباين فيها، وهي مسألة مهمَّة دعت بعض اللُّغويِّين إلى التأليف فيها والتنبيه عليها، كابن قُتَيبة الذي أفرد لها في كتابه «أدب الكاتب» باباً خاصّاً

---

(١) الترادف في اللُّغة ٢١٧.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٢٣١.

(٣) عمدة القاري ٦/ ٥٠٤.

(٤) عمدة القاري ٨/ ٣٩٤.

(٥) عمدة القاري ١/ ٢٧١.

سماه: «باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه»(١) وأبي هلال العسكري الذي أفرد الفروق اللغوية بالتَّصنيف، واجتهد في تلمُّس الفروق بين عدد كبير من المفردات ـ وإن كان قد تكلَّف في كثير من وجوه التفرقة ـ.

وها هو العيني يسعى إلى تتبُّع الفروق بين الكلمات، ومن ذلك: تفريقه بين العلم(٢) والمعرفة إذ قال: «العِلْم في اللُّغة مصدر عَلِمتُ وأَعْلَمُ عِلْماً، قال الجوهري: عَلِمْتُ الشَّيْءَ أَعْلَمُه عِلْماً عَرَفته(٣)، بالكسر. فهذا كما ترى لم يفرِّق بين العِلْم والمعرفة، والفرق بينهما ظاهر، لأن المعرفة إدراك الجزئيات، والعلم إدراك الكليات، ولهذا لا يجوز أن يقال: الله عارف كما يقال: عالم»(٤).

وفرّق بين الضَّعْفِ والمَرَض(٥) فقال: «والفرق بين الضَّعْف والمَرَض أن الضَّعْفَ أعمُّ من المرض، فالمرضُ ضدُّ الصحة، يقال: مَرِضَ يَمْرَضُ مَرَضاً ومَرْضاً فهو مَرِيض ومَارِض، ويقال: المَرْض بالإسكان مَرَض القلب خاصة. قال الصغاني: وأصل المَرَض الضَّعف، وكلما ضَعُف فقد مَرِض، وقال ابن الأعرابي: أصل المَرَض النُّقصان، يقال: بَدَنٌ مريضٌ أي ناقص القوَّة، وقلبٌ مريضٌ أي ناقص الدّين، وقيل: المَرَض اختلال الطبيعة واضطرابها عد صفائها واعتدالها، والضَّعْف خلاف القوة».

ثـم ذكر الفرق بين الضَّعف والضُّعف فقـال: «وفرَّق بعضُهم بين الضَّعْـف

(١) ص ٢١.
(٢) في شرحه ترجمة «كتاب العلم». صحيح البخاري ١/ ٣٣.
(٣) الصحاح ٥/ ١٩٩٠ (علم).
(٤) عمدة القاري ٢/ ٣، انظر الفروق في اللُّغة ٧٢.
(٥) في قوله ﷺ: «فمن صلى بالناس فليخفف، فإن فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة» صحيح البخاري ١/ ٤٦ كتاب العلم، باب الغضب في الموعظة، حديث (٩٠).

والضُّعْف، فقال: الضَّعف بالفتح في العقل والرأي، والضُّعف بالضم في الجسد»[١].

وكذلك فرَّق بين الشُّحِّ والبُخْل[٢]، والهَمِّ والُحْزن[٣]، وغير ذلك.

وقد فطن العيني إلى اختلاف الترادف عن التوكيد، وهي مسألة ذات بال أشار إليها السُّيوطي بقوله: «قال الإمام فخر الدين: .. والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفَين يفيدُ ما أفاده الآخر، كالإنسان والبَشَر، وفي التوكيد يفيد الثَّاني تقوية الأول»[٤].

ففهم من كلامه أن التوكيد ليس فيه زيادة في المعنى إنما تقوية له.

وأشار العيني إلى ذلك في تَفْريقه بين «حَمِيَ الوَحْيُ وتَتَابَع[٥] بقوله: «قالت الشُّرَّاح كلهم: ومعناهُما واحد، فأكَّد أحدَهما بالآخر[٦]. قلت: ليس معناهما واحداً، فإن معنى حمي النهار: اشتدَّ حّره، ومعنى تتابع: تواتر، وأراد بـ حمي الوحي: اشتداده وهجومه، وبقوله: تتابع: من تواتره وعدم انقطاعه، وإنما لم يكتفِ بحمي وحدَه لأنه لايلزم الاستمرار والدوام والتواتر، فلذلك زاد قوله: «وتتابع» فافهم فإنه من الأسرار الربانيّة والأفكار الرحمانية» ثم قال: «ولقد

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١٤٩، انظر الفروق في اللُّغة ١٠٩ وفيه الفتح يكون في الجسد والرأي والعقل» واللسان (مرض).

(٢) عمدة القاري ١٠/ ١٣٢.

(٣) نفسه ١٠/ ٢٤.

(٤) المزهر ١/ ٤٠٢.

(٥) من حديث بدء الوحي. سبق تخريجه.

(٦) كذا قال الكرماني ١/ ٤٢.

أبعد من قال: «وتتابَعَ توكيدٌ معنويٌّ[(١)]، لأن التوكيدَ المعنويَّ له ألفاظٌ مخصوصةٌ كما عُرِف في موضعه، فإن قال: ما أردت به التوكيد الاصطلاحي يقال له: هذا إنما يكون بين لفظين معناهما واحد، وقد بيّنا المغايرة بين حمي وتتابع»[(٢)].

وكذا قوله في: «باب السّهولة والسَّمَاحة في الشراء والبيع»[(٣)].

«قد عرفت أنهما متغايران في أصل الوضع، فلا يصحُّ أن يقال: من التَّأكيد اللَّفظي لأن التَّأكيد اللفظي أن يكون المؤكَّد والمؤكِّد لفظاً واحداً من مادَّة واحدة»[(٤)].

خامساً ـ المذكَّر والمؤنَّث:

لفت الجنسُ نظرَ الإنسان الأول حين عرف الفرق بين الذَّكَرِ والأُنْثَى في الإنسان والحيوان، وانعكس أثر ذلك على لغته.

ثم شغلت مسألة التذكير والتأنيث أذهانَ اللُّغويِّين والنحويين في العربية، فبعضهم ـ وهم النحويُّون ـ حاولوا وضع الضَّوابط لهذه المسألة، ورأى آخرون ـ وهم اللغويُّون ـ أن هذه الضوابط غير مُطَّردة، فألَّفوا الكتب والرسائل لضبط المؤنَّثات السماعية، لإفادة الكُتَّاب والخُطَباء والشُّعراء وغيرهم[(٥)].

ونظراً لأهمية هذه المسألة في اللُّغة عني بها الإمام العيني مشيراً إلى ما يُذَكَّر

---

(١) وهو ماقاله ابن حجر وزاد: «ويحتمل أن يراد بحمي قوي وتتابع تكاثر» فتح الباري ١/ ٣٧.

(٢) عمدة القاري ١/ ١١٣.

(٣) صحيح البخاري ٢/ ٧٣٠ كتاب البيوع.

(٤) عمدة القاري ٨/ ٣٣٢.

(٥) انظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٤٣، ومقدمة المذكر والمؤنث لابن التستري ١٣.

من الألفاظ وما يُؤَنَّث، ومنهجه في ذلك أنه:

يبين الأسماء التي تُطْلَق على المذكر والمؤنَّث على حدٍّ سواء مثل: «غَنَم»[(١)] إذ قال: «الغَنَم اسم مؤنَّث موضوعٌ للجنس، يقع على الذُّكور والإناث جميعاً، وعلى الذكور وحدهم، وعلى الإناث وحدها»[(٢)].

ومن ذلك: «بَعِير»[(٣)] قال فيه: «البَعِير: الجَمَل الباذل، وقيل: الجَذع، وقد يكون للأنثى، وحكي عن بعض العرب: شَربت من لَبَن بَعيري، وصَرَعَتْني بعيري، وفي الجامع: البَعير بمنزلة الإنسان يُجْمع المذكر والمؤنث من الناس، إذا رأيت جَمَلاً على البُعد قلت: هذا بَعِير، فإذا اشتبه قلت: جَمَلٌ أو ناقة»[(٤)].

ومن الألفاظ التي يستوي فيها التذكير والتأنيث: «جُنُب»[(٥)]. قال العيني: «يستوي فيه الواحدُ والاثنان والجمع والمذكَّر والمؤنَّث، لأنه اسم جَرَى جرى المصدر» وقال في موضع آخر: «وهي اللُّغة الفَصيحة»[(٦)]. ومن ذلك: «صَاع»[(٧)]

---

(١) من قوله ﷺ: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم..» صحيح البخاري ١/ ١٥ كتاب الإيمان، باب من الدين الفرار من الفتن، حديث (١٩).

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٤٧، انظر: تهذيب اللُّغة ٨/ ١٤٩ (غنم)، الصحاح ٥/ ١٩٩٩ (غنم).

(٣) من حديث أبي بكرة: «ذكر النبيّ ﷺ قعد على بعيره..» صحيح البخاري ١/ ٣٧ كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ: ربَّ مبلغ.. حديث (٦٧).

(٤) عمدة القاري ٢/ ٥١ انظر: تهذيب اللُّغة ٢/ ٢٤٢ (بعر): والصحاح ٢/ ٥٩٣ (بعر)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٢٠.

(٥) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦].

(٦) عمدة القاري ٣/ ٣، انظر: تهذيب اللُّغة ١١/ ١١٧، والصحاح ١/ ١٠٣ (جنب)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٣١٣.

(٧) في ترجمة: «باب الإطعام في الفدية نصف صاع» صحيح البخاري ٢/ ٦٤٥ كتاب المحصر وجزاء الصيد.

قال: «وفي الصَّاع لغتان: التذكير والتأنيث، حكاهما الجوهري وغيره[١]».

- وحاول العيني في بعض الأحيان التَّمييز بين استعمال اللفظ على أنه مذكَّرٌ أو أنثى من خلال تحديد الاستعمال، ومن ذلك تمييزه «الذِّراع»[٢] بقوله: «فإن قلت: الذِّراع مذكَّر فما وجه ترك التَّأنيث؟ . . . قلت: الذِّراع الذي يُذْرَع به يُذَكَّر، وذراع اليد يذكر ويؤنث»[٣].

ومنه ما قاله في «مِنَى»[٤] واختلاف القصد في إطلاقها على المسمى وما يُبنى على ذلك من تذكير وتأنيث إذ قال: «مِنَىً يذكر ويؤنث، بحسب قصد الموضعِ والبقعةِ»[٥].

واستعان العيني بأقوال اللُّغويِّين في معرفة التذكير والتأنيث، وأطال في بعض الأحيان، فقد نقل في مسألة تذكير العاتق وتأنيثه - مثلاً - عن أكثر من عشرة لغويين[٦].

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٦٣٤ «الذي ذكره الجوهري من لغات الصاع إنما هو: «الصُّواع لغة في الصاع» «الصحاح ٣/ ١٢٤٧) (صوع). قال ابن الأنباري: «قال الفراء: أهل الحجاز يؤنثونه وأسد وأهل نجد يذكرونه وربما أنثها بعض بني أسـد» المـذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٣٨ - ٤٣٩. والمذكر والمؤنث لابن التستري ٥١، ٥٥، ٨٨.

(٢) من حديث عبد الله بن عمر: «كان إذا دخل الكعبة. . حتى يكون بينه وبين الجدار. . . ثلاثة أذرع. .» صحيح البخاري ١/ ١٩٠ كتاب سترة المصلي، باب الصلاة بين السواري، حديث (٤٨٤).

(٣) عمدة القاري ٣/ ٥٨٢، انظر: الصحاح ٣/ ١٢٠٩ - ١٢١٠ (ذرع)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٧٠، ٣٧١، وابن التستري ٥٠، ٥٥، ٧٦.

(٤) في ترجمة: «الصلاة بمنى» صحيح البخاري ١/ ٣٦٧ كتاب تقصير الصلاة.

(٥) عمدة القاري ٥/ ٣٧٤.

(٦) انظر عمدة القاري ٣/ ٢٧٤ - ٢٧٥.

هكذا كان يسترسل في نقله عن اللُّغويِّين ، ويحشد أقوالهم في مسألة جزئية، وكأنه مولع بإيراد هذه الأقوال، جنوحاً منه إلى المنهج التفصيلي، والتطويل الذي سار عليه في شرحه (وإن لم يلتزمه إلى آخر الكتاب).

وكان يبيِّن الأبنية الصرفيَّة التي تشترك في الدلالة على المذكر والمؤنث: ومن ذلك صيغة فَعُول التي جاءت عليها «غَيُور»(١) فقال العيني فيها: «الغَيْرة: بفتح الغين المعجمة، وهي الحَمِيَّة والأَنَفَة، يقال: رجل غَيُور، وامرأة غَيُور بلا هاء، لأن فَعُولاً يشترك فيه المذكر والأنثى، يقال: غِرْتُ على أهلي، أَغَار غَيرَةً، فأنا غَائِر وغَيُور للمُبَالَغة»(٢).

ومثلها «عَرُوس»(٣). قال العيني فيها: «عَرُوس: على وزن فَعُول، يستوي فيه الرجل والمرأة، ماداما في إعراسهما، يقال: رجل عَرُوس وامرأة عَرُوس، وجمع الرجل عَرُوسٌ، وجمع المرأة عَرَائِس»(٤).

وثمَّة صيغ تعبِّر عن أحوال خاصَّة بالمؤنث، فتستغني عن علامة التأنيث مطلقاً(٥)، وقد أشار العيني إلى بعض منها مميِّزاً دلالتها:

---

(١) من حديث أنس رضي الله عنه: «واجتمع نساء النبي ﷺ في الغيرة عليه..». صحيح البخاري ١/ ١٥٧، كتاب القبلة، باب ماجاء في القبلة، حديث (٣٩٣).

(٢) عمدة القاري ٣/ ٣٨٧، انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٧٢، ١٠٢.

(٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ غزا خيبر ... فأعتقها النبي ﷺ وتزوّجها .. فأصبح النبي ﷺ عروساً..» صحيح البخاري ١/ ١٤٥ كتاب الصلاة، باب ما يذكر في الفخذ، حديث (٣٦٤).

(٤) عمدة القاري ٣/ ٣٠٤، الصحاح ٣/ ٩٤٧ (عرس).

(٥) انظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٤٣.

قال العيني: «لا فرق بين الحائض[١] والحائِضة، يقال: حَاضت المرأة تَحيض حَيْضاً ومَحيضاً، فهي حَائِض وحَائِضة عن الفراء، وأنشد:

كحَائضةٍ يُزْنَى بها غَيْرَ طَاهِرِ[٢]

وفي اللُّغة لم يفرق بينهما، غير أن الأصل فيه التأنيث، ولكن لخصوصية النِّساء به وعدم الالتباس ترك التاء»[٣].

تلك أهم الظواهر التي وقف الإمام العيني عندها، فوضَّحها، وأماط اللثام عنها سالكاً نهج أئمة اللُّغة الذين رصدوا أحوال الألفاظ ومعانيها إظهاراً لثراء اللُّغة وحيويتها.

* * *

المبحث الرابع

اللَّهجات في عمدة القاري

إنَّ كثيراً من مباحث اللَّهجات مبثوثٌ في كتب اللُّغة والأدب والتفسير والقراءات القرآنية والحديث الشريف والأثر، فضلاً عن كتب التاريخ والنحو والصرف.

---

(١) من حديث ميمونة رضي الله عنها: «. . . فإذا سجد أصابني ثوبه وأنا حائض». صحيح البخاري ١/ ١٩٣ أبواب: سترة المصلي، باب إذا صلى إلى فراش فيه حائض حديث (٤٩٦).

(٢) عن الجوهري ٣/ ١٠٧٣ (حيض) والبيت صدره: رأيت حُيُون العام والعامِ قبله، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٧٨، وللفراء ٣، والمخصص ١٧/ ٥٨، واللسان (حيض) ٧/ ٤١.

(٣) عمدة القاري ٣/ ٦٠٩ وانظر: ٣/ ١٠١.

ويعدُّ عمدة القاري مصدراً غنياً من مصادر اللَّهجات العربية لاشتماله على ألفاظ غزيرةٍ أبان فيها العيني وجوهها المتعددة في لغات العرب ولهجاتهم.

واشتمال العمدة على هذا المبحث المهمّ من المباحث اللُّغَوية يفيد في أمورٍ كثيرةٍ لعلَّ من أهمها الوقوف على مراحل تطوُّر اللُّغة على المستويات الصوتيَّة والصرفيَّة والنحويَّة والدلاليَّة، فضلاً عن خدمة النصوص الحديثيَّة وإظهار الفصاحة النبوية.

ومن الطبيعي أن لا نلمح في كتاب العيني مصطلح «اللَّهجة» الذي يعرف في الدَّرس اللغوي المعاصر، بل غاية ما نجده عنده ما تردد من إطلاق مصطلح «اللُّغة» أسوة بغيره من علماء العربية.

والحقيقة أن ما بين اللَّهجة واللُّغة هو ما بين الخاصِّ والعامِّ، أو ما بين الفرعِ والأَصْلِ، فاللَّهجة في الاصطلاح العلميِّ الحديث: هي مجموعةٌ من الصِّفاتِ الُّلغَويَّة تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصِّفات جميعُ أفراد هذه البيئة. وبيئة اللَّهجة هي جزء من بيئةٍ أوسعَ وأشملَ تضمُّ عدَّة لَهَجات لكلٍّ منها خصائصُها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسِّر اتِّصَال أفراد هذه البيئات بعضِهم ببعضٍ، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهماً يتوقَّف على قدر الرَّابطة التي تربط بين هذه اللَّهجات[1].

ونظراً لتشعُّب البحث اللهجي، وتعدُّد مسالكه عند العيني آثرنا عرض المادة اللهجية ضمن المحاور التالية:

أولاً ـ المظاهر الَّلهْجِيَّة في عمدة القاري.

ثانياً ـ تحديد المستوى الُّلغَوي للَّهجة.

---

(١) في اللهجات العربية ١٣، وانظر: اللهجات العربية والقراءات ٥٩.

ثالثاً ـ تحديد الانْتِماء اللَّهجي.

رابعاً ـ القراءات واللَّهَجَات.

أولاً ـ المظاهر اللهجية في عمدة القاري:

غنيٌّ عن البيان أن اللَّهجات العربية يختلفُ بعضُها عن بعضٍ في كثيرٍ من مظاهر الصَّوت والدَّلالة والقواعد والمفردات، وأنَّ كلَّ قبيلة أو كلَّ جماعةٍ متَّحدة في ظروفها الطبيعية والاجتماعية اختصَّت بلهجة من هذه اللَّهجات. ومن هنا لابُدَّ من دراسة تلك المظاهر التي مثَّلَت ذلك التَّباين في اللُّغات المختلفة.

وقد بيّن ابن فارس وجوه الاختلاف في مظاهرها الصوتية فقال:

«اختلاف لغات العرب من وجوه: أحدها: الاختلافُ في الحركات نحو: نَستعين ونِستعين بفتح النون وكسرها، والوجه الآخر: الاختلاف في الحركة والسكون نحو مَعَكم ومَعْكم، ووجه آخر وهو الاختلاف في إبدال الحروف نحو: أولئك وأولالك. ومنها قولهم: أنَّ زيداً وعَنَّ زيداً، ومن ذلك: الاختلاف في الهَمز والتليين نحو: مستهزِؤُون ومُسْتَهْزُون، ومنه الاختلاف في التقديم والتأخير نحو: صَاعِقة وصَاقِعة، ومنها الاختلاف في الحذف والإثبات نحو: استحيَيْت واستحيت، وصِدْت وأَصَدْت، ومنها الاختلاف في الحرف الصحيح يبدل حرفاً معتلاً نحو: أَمَّا زيد وأَيْما زيد، ومنها الاختلاف في الإمالة والتفخيم مثل: قَضَى ورَمَى، فبعضهم يُفَخِّم وبعضُهم يميل، ومنها الاختلاف في الحرف الساكن يستقبله مثله، فمنهم من يكسر الأول، ومنهم من يضم، نحو: اشتروا»[1].

وقـد عُني الإمام العيني بإبراز وجوه الاختلاف تلك التي تميِّز المفردة عـن

---

(١) الصاحبي ٥٢.

أخواتها ضمن المساحة اللغوية الواحدة، وبرزت صور هذه اللغات بمظاهرها المتعددة واضحة في شرحه، ولعل أبرزها:

- المظهر الصوتي: المتمثل بالإبدال بأنواعه، والاختلاف في زيادة حروف ونقصانها، أو كما عبر ابن فارس: بحذفها وإثباتها.

والإبدال: هو قيام صوت مقامَ آخر مطلقاً، أو بعض الأصوات مقام بعض مع اتحاد المعنى.

ويكون الإبدال بين الحركات أو بين الحروف.

فمن الإبدال بين الحركات: قوله في «فضل»: «فَضَل يَفْضُل من باب: دَخَل يَدْخُل، ويقال: فضِل يفضَل من باب: سَمِع يسمع، حكاها ابن السِّكِّيت، وفيه لغة ثالثة: فضِل بالكسر يفضُل بالميم، وهي مركبة شاذة لا نظير لها»[١].

ومنه قوله في «يَنْبع»: «فيه ثلاث لغات: ضم الباء الموحدة وكسرها وفتحها[٢].

وقوله في يَشَم»: «بفتح الشين المعجمة على الأشهر، وحكي ضمها، وذكر في الفصيح بفتح الشين في المضارع وكسرها في الماضي»[٣].

ومن الإبدال بين: ساكن ومتحرِّك ما قاله في: «جَمَل»؛ قال العيني: «وتسكين العين فيه لغة، ومنه قراءة أبي السَّمَّال: «حتى يلج الجَمْل» بسكون الميم[٤]» [٥].

(١) عمدة القاري ١/ ٢٨٢ كذا قال الجوهري في الصحاح ٥/ ١٧٩١ (فضل).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٤٧٨، انظر الصحاح ٣/ ١٢٨٧ (نبع).

(٣) عمدة القاري ٧/ ٤٨، وتهذيب اللُّغة ١١/ ٢٩١، انظر الصحاح ٥/ ١٩٦١ (شمم).

(٤) من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾[الأعراف: ٤٠]. انظر: البحر المحيط ٢/ ٤٤٢، والمحتسب ١/ ٢٤٩. وتفسير القرطبي ٧/ ١٨٦.

(٥) عمدة القاري ٢/ ٢٧.

ومنه: «الدُّلْجَة» قال العيني: بضم الدال وإسكان اللام، وكذا الرواية، ويجوز في اللُّغة فتحها»(١).

ومنه: «الحَلْقة» قال: «هنا بإسكان اللام، وحكى الجوهري فتحها، والأول أشهر»(٢).

ومن الإبدال بين الحروف:

فمنه: «الفذّ» بتشديد الذال، قال العيني: «الفذُّ هو المنفرد، ولغة عبد القَيْس: الفنذ بالنون وهي غُنَّة لا نون حقيقة»(٣).

ومنه قال في «الصّاعِقة» وبنو تميم يقولون: الصَّاقِعة بتقديم القاف على العين»(٤).

ومنه «جَدَث وجَدَف» قال العيني: «جَدَث: وهو القبر، وقد قالوا: جَدف بالفاء موضع الثاء المثلثة... وفي المجاز لأبي عبيدة: بالثاء لغة أهل العالية، وأهل نجد يقولون: جدف بالفاء»(٥).

ومنه «سَخَب وصَخَب». قال العيني: الصَّخَب بفتح الصاد والخاء المعجمة، ويقال بالسين أيضاً بدل الصاد، وضعَّفَه الخليل»(٦).

---

(١) عمدة القاري ١/ ٣٥٢، انظر: الصحاح ١/ ٣١٥ (دلج).

(٢) عمدة القاري ٧/ ١٥، انظر: الصحاح ٤/ ١٤٦٢ ـ ١٤٦٣.

(٣) عمدة القاري ٤/ ٢٣٢. لم أقف على هذه اللغة فيما عدت إليه من المصادر.

(٤) عمدة القاري ١١/ ١٢٧.

(٥) عمدة القاري ٦/ ٢٥٦. انظر: مجاز القرآن ٢/ ١٦٣، الصحاح ٤/ ١٣٣٥ .

(٦) عمدة القاري ١/ ١٤٠ لم أقف على تضعيف الخليل لهذه اللُّغة وإنما قال: «السخب: الصخب بلغة ربيعة» العين ٤/ ٢٠٣.

أما الاختلاف في الزيادة والنقصان فمنه:

«كَسَب وأكسب»: قال العيني: «يقال كَسَبْتُ الرَّجُل مالاً وأَكْسَبْته مالاً، والأول أفصح وأشهر... وقال ثعلب: كلُّ الناس يقولون: كَسَبَك فلان خيراً، إلا ابن الأعرابي فإنه يقول: أَكْسَبَك الله خيراً، قال: والأفصح في الحديث: «تَكْسِب» بفتح التاء[(١)]».

ومنه «أُسْبُوع» و«سُبُوع» قال العيني: «وسُبُوع بدون الهمزة لغة قليلة فيه»[(٢)].

ومنه: «حولـه» قال العيني: «يقال: حَوْله وحَوَالَه وحَوْلَيْه وحَوَالَيْه أربع لغات»[(٣)].

وقد تتمثل الظاهرة اللهجيّة بالاختلاف الدلالي للمفردة من قبيلة إلى أخرى، وذلك أحد أسباب الترادف في اللُّغة ومن ذلك مثلاً:

«الصَّوْم» قال العيني: «الصَّوْم في اللُّغة: الإِمْسَاك عن الطعام.. والصَّوم شجر في لغة هُذَيل»[(٤)].

ومنه «وِتْر» قال العيني: «بكسر الواو، وهو الفرد، وبالفتح: الدَّخل[(٥)]، ولغة أهل الحجاز: بالضد، وتميم بكسر الواو فيهما»[(٦)].

---

(١) عمدة القاري ١/ ٩٠. تهذيب اللُّغة ١٠/ ٧٩ ـ ٨٠، انظر: الصحاح ١/ ٢١٢ (كسب).

(٢) عمدة القاري ٧/ ٢٠٣، انظر: تهذيب اللُّغة ٢/ ١١٩ (سبع).

(٣) عمدة القاري ١/ ١٣٨. وانظر: تهذيب اللُّغة ٥/ ٢٤١ (حول)، والصحاح ٤/ ١٦٧٩.

(٤) عمدة القاري ١/ ١٨٨، انظر: اللسان ١٢/ ٣٥١ (صوم).

(٥) الدّخل: الحقد والعداوة، وهي لغة أهل العالية كما قال الجوهري. الصحاح ٢/ ٨٤٢.

(٦) عمدة القاري ٤/ ٢١٨، انظر: الصحاح ٢/ ٨٤٢، والمصباح المنير ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

ومنه «خرب» قال العيني: «وقال أبو سليمان: حدثناه الخِرَاب بكسر الخاء، وفتح الراء، وهو جمع الخَرَاب، وهو ما يخرب من البناء في لغة بني تميم»(١).

ومنه الاختلاف في البنية والصرف:

وأكثر ما يتمثَّل ذلك في اختلاف بُنَى الأفعال أو المصادر في بعض اللَّهجات. فمن ذلك:

الأفعال التي تتردَّد بين بابين مثل: «هلك يهلك» قال العيني: «هَلَكَ الشيء يهلِك بالكسر... وهَلَكَ يَهْلَك مثال: شَرِك يَشْرَك لغة فيه»(٢).

ومنه: «علا يعلو» قال العيني فيه: «تقول: عَلاَه يَعْلوه عُلُوّاً، وعلا في المكان يَعْلُو عُلُواً أيضاً، وعَليَ بالكسر في الشرف يَعْلَى عَلاَءً، ويقال أيضاً: عَلاَ بالفتح يَعْلَى، قال رؤبة:

دَفْعَكَ داواني وقد جَرَيْت ... لَمَّا علاَ كَعْبُكَ لي عَلَيْتُ

فجمع بين اللغتين(٣)»(٤).

ومن ذلك اختلاف مصادر الأفعال بين اللَّهجات.

مثل: مصدر «رضع»، قال العيني في بيان مصادره: «رَضِعَ الصَّبي أُمَّه يَرْضَعُها رَضَاعاً، مثل: سَمِعَ يَسْمَع سَمَاعاً، وأهل نجد يقولون: رَضَع يرضِعُ

(١) عمدة القاري ٣/ ٤٣٢. انظر تهذيب اللغة ٧/ ٣٥٩، والصحاح ١/ ١١٨.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٧٩.

(٣) عمدة القاري ٢/ ١٣١ وانظر: ٢/ ٣٥٠ و٣/ ٤٠٥ و...

(٤) قاله الجوهري ٦/ ٢٤٣٤، والرجز في ديوان رؤبة ٥٧.

رَضْعاً، مثال: ضَرَبَ يضرِبُ ضَرْباً[١]، وكذلك الرِّضاع والرِّضَاعَة[٢]»[٣].

وقال في مصدر «برىء»: «يقال: بَرِئْت من الديون والعيوب، وبَرِئْتُ منك بَرَاءَةً، وبرئت من المرض صرت بُرءاً بالضم، وأهل الحجاز يقولون: بَرَأْتُ من المرض بَرْءاً بالفتح، ويقول كلهم في مصدر المستقبل يبرأ بالفتح[٤]»[٥].

ومنه: مصادر «غَلَبَ» قال: «يقال: غَلَبَه يَغْلِبه غَلْباً بفتح الغين وسكون اللام وغَلَباً بتحريكها، وَغَلَبَةً بإلحاق الهاء، وَغَلابِيَةً مثل عَلانِيَةً، وغَلَبَة مثال: حَذَقَة، وَغُلُبَّى بضمتين مشددة الباء مقصورة، وَغْلَبَة»[٦].

ومنه الاختلاف على المستوى النَّحْوي:

فمن ذلك الاختلاف في تعدِّي الفعل بحرف الجرِّ مثل: «مرَّ» قال العيني: «يقال: مرَّ عليه، ومرَّ به بمعنًى واحد، أي اجتازه، وفي العباب: مَرّ عليه وبه يمرُّ مراً أي اجتاز»[٧].

ومنه حذف النون من المضارع المتَّصل بالياء في «ما كُنْتِ تَطوفي بالبيت»

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١٤٢.

(٢) كذا قال الجوهري في الصحاح ٣/ ١٢٢٠ (رضع)، وانظر: تهذيب اللُّغة ١/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣ (رضع).

(٣) عمدة القاري ٢/ ١٤٢.

(٤) كذا قال الجوهري في الصحاح ١/ ٣٦ (برأ)، وانظر: تهذيب اللُّغة ١٥/ ٢٦٩(برأ).

(٥) عمدة القاري ١/ ٤٣٢.

(٦) عمدة القاري ١/ ٣٥١ وانظر ٢/ ٧٩، وانظر تهذيب اللُّغة ٨/ ١٣٧ ـ ١٣٨ (علب)، واللسان ١/ ٦٥١ (غلب).

(٧) عمدة القاري ١/ ٢٦٦.

قال العيني: «قيل: حذفها من غير ناصب أو جازم لغة فصيحة»[١].

ومنه إسقاط النون في «يَغْزُونا» غير المسبوق بناصب ولا جازم.

قال العيني: «ويروي: لا يغزونا بإسقاط نون الجمع بدون ناصب ولا جازم، وهي لغة فاشية عند العرب»[٢].

ثانياً ـ تحديد المستوى اللغوي للَّهجة:

قال ابن جِنِّي في باب اختلاف اللغات وكلُّها حُجَّة: ألا ترى أن لغة التميميِّن في ترك إعمال «ما» يقبلها القياس، ولغة الحجازيِّين من إعمالِها كذلك، لأنَّ لكلٍّ واحدٍ من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به.. وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحقَّ بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيَّر إحداهما فتُقَوِّيها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أُنساً بها، فأمَّا ردُّ إحداهما بالأخرى فلا، أو لا ترى إلى قوله ﷺ: «نزَلَ القُرْآنُ بسَبْعِ لُغَاتٍ كُلُّها كَافٍ شَافٍ»[٣].

هذا حكم اللُّغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيَتَين متراسلتَين، فإن قلّت إحداهما جداً، وكثرت الأخرى جدّاً أخذت بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً»[٤].

فهذا يعني أن اللَّهجات وإن كانت مقبولةً بأجمعها، ليست في مرتبةٍ واحدةٍ

(١) عمدة القاري ٧/ ٣٨٨.

(٢) عمدة القاري ١٢/ ١٤٩ وانظر ١١/ ٤٧٠، ١٦/ ٢٧.

(٣) لفظه: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلهن شافٍ كافٍ» سنن النسائي ٢/ ١٥٣ كتاب الافتتاح، باب جامع ماجاء في القرآن، حديث (٩٤٠).

(٤) الخصائص ٢/ ١٠.

من الفصاحة، بل تتفاوت في ذلك تفاوتاً بيّناً، وهذا ما نلمحه في وصف كُتُب اللُّغة والنحو لِلَهجات بأنها فصيحة أو كثيرة أو مشهورة أو قليلة أو شاذَّة.. وتجلَّى ذلك بوضعِ كتبٍ مستقلَّةٍ مثل: الفَصِيح، والصِّحَاح، والنَّوادِر، والشَّواذّ.

وقد تلمَّس د. محمد عبيد مُسَوِّغات المفاضلة بين لهجةٍ وأخرى، فخرج بأربعةٍ هي: كثرة الاستعمال وقلّتِه، وموافقة القياس ومخالفته، ولُغة أهل الحجاز في مقابل لغةِ غيرهم، وورود اللُّغة في القرآن وعدم ورودها فيه[1].

وقد أظهر العيني هذا التفاضل بين اللَّهجات في أثناء عرضها، فحدَّد مراتبها من حيث الفصاحة والكَثْرة والقِلَّة والضَّعْف وغير ذلك.

ولعلَّ أبرز ما نجده عند العيني اهتمامه بلغة القرآن الكريم وإظهار فصاحته وسموِّه على سواه من الكلام، فاللُّغة إذا وردت في القرآن أصبحَتْ شيئاً مختلِفاً عمَّا كانت عليه وهي لهجة، إذ تصبح حينئذٍ عنصراً من عناصرِ اللُّغة الفُصْحى العامَّة، حيث استُخْدِمَت في أرقى نصٍّ نموذجٍ لها»[2].

لقد كان العيني يُعَوِّلُ على هذه الحقيقة في بيان فصاحة اللفظة وقوتها، وأمثلة ذلك كثيرة في شرحه، أذكر منها:

قوله في «قَصَر[3]»: «يقال: قَصَرت الصلاة بفتحتين قَصْراً، وقَصَّرْتُها بالتشديد تقصيراً، وأَقْصَرْتها إِقْصَاراً، والأول أشهر في الاستعمال وأفصح، وهو لغة القرآن»[4].

---

(١) المستوى اللغوي للهجات العربية ص٦٣.

(٢) المستوى اللغوي ٨٦، وانظر: المزهر ١/ ٢٩.

(٣) عمدة القاري ٥/ ٣٦٩، انظر الصحاح ٢/ ٧٩٤ (قصر).

(٤) وردت قصر في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾[النساء: ١٠١].

ومنه قوله في «مع»: «وكلمة مَعَ بفتح العين على اللُّغة الفصحى، وبها جاء القرآن، ويقال أيضاً بإسكانها»(١).

ومنه قوله في «حَزَنَه وأَحْزَنه»: «لغتان فصيحتان، قُرِىء بهما في السبع(٢)»(٣).

ولم تقتصر عنايته على ترجيح الفصيح لوروده في القرآن الكريم، بل أشار إلى اللَّهجة الفصيحة من بين اللَّهَجات، وذلك كثير في عمدة القاري، منه: «قَطُّ»: بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات»(٤).

وقوله في لغات «رَقِيت»: «فتح القاف بالهمز وبدون، والهمز.. فهذه ثلاث لغات، واللُّغة الصحيحة المشهورة كسر القاف»(٥).

وفي «بَعِير»: يقال للجَمَل بَعير وللناقة بَعير، وبنو تَميمٍ يقولون: بِعِير وشِعِير بكسر الباء والشين، والفتح هو الفصيح»(٦).

«ارهنوني: فيه لغتان: رَهَن وأَرْهَن فالفصيحة رَهَن، والقليلة أَرْهَن، فقوله: ارهِنوا على اللُّغة الفصيحة بكسر الهمزة، وعلى اللُّغة القليلة بفتحها»(٧).

وقال في «إِخَال»: «هو بكسر الهَمْزة، وهو الأفصح، وجَازَ في جميع حروف

---

(١) عمدة القاري ٥/ ٧٢، انظر: المحكم ١/ ٥٥.

(٢) قال اليزيدي: حزنه لغة قريش، وأحزنه لغة تميم، الصحاح ٥/ ٢٠٩٨ . وانظر: اتحاف فضلاء البشر ٢٦٣، والتيسير في القراءات السبع ١٣٠.

(٣) عمدة القاري ١/ ٨٩.

(٤) عمدة القاري ١/ ٩٣، انظر تهذيب اللُّغة ٨/ ٢٦٣ (قط). والصحاح ٣/ ١١٥٣ (قطط).

(٥) عمدة القاري ٢/ ٣٥٠، انظر الصحاح ٦/ ٢٣٦٠ ـ ٢٣٦١ (رقا).

(٦) عمدة القاري ٣/ ٥٨٣، تهذيب اللُّغة ٢/ ٣٧ (بعر)..

(٧) عمدة القاري ١١/ ٢٧، انظر: اللسان ١٣/ ١٨٨ (رهن).

المضارعة الكسر إلا الياء، فإنه اختلف فيه، وبنو أَسَد يقولون: «لا أَخَال بالفتح وهو القياس»[١].

كما بنى العيني أحكامه على لغات بقوَّتها على شهرتها، ومنها: «فَتْح التاء في تَكْسِب: إذ قال: «وهو المشهور الصحيح في الرواية والمعروف في اللُّغة، وروي بضمها»[٢].

وقال في اختلاف لغتي «الحَلْقَة»: هنا بإسكان اللاَّم، وحكى الجوهري فتحـها، والأول أشهر»[٣].

وفي «تَصْبغ» قال: «بضمِّ الباء الموحَّدة وفتحها، لغتان مشهورتان»[٤].

وفي «ذَكَـاء»: بالمـد وبفـتح الـذَّال المعجمـة.. والأشـهر فـي اللُّغـة ذكاهـا مقصوراً»[٥].

ولـم يقصر العيني اهتمامه على اللَّهجات الفصيحة والمشهورة، بل كان يشير إلى لغات ضعيفة أو شاذَّةٍ أو قليلةٍ.. ومن ذلك: قوله في إحدى لغات «فسد»: «فَسَد الشيء يَفْسِدُ فَسَاداً، وفُسُوداً، فهـو فَاسِد، وقـال ابـن دريد: فَسَد

(١) عمدة القاري ٥/ ٥٤٢ كذا قال الجوهري ٤/ ١٦٩٢ (خيل).

(٢) عمدة القاري ١/ ١٨٩، انظر الصحاح ١/ ٢١٢، ١٠/ ٧٩.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٤٣ حكى الجوهري الفتح في جمع حلقة فقال: «أبو يوسف سمعت أبا عمر والشيباني يقول: ليس في الكلام حلقة بالتحريك إلا في قولهم هؤلاء قوم حَلَقة، للذين يحلقون الشعر جمع حالق ٤/ ١٤٦٢. قال الأزهري: وقال الليث: الحلْقة بالتخفيف من القوم والجميع الحَلَق، قال: وفمنهم من قول: حَلَقة. تهذيب اللغة ٤/ ٦٠ (حلق).

(٤) عمدة القاري ٢/ ٤٦٨، تهذيب اللُّغة ٨/ ٢٩، الصحاح ١٣٢٢(صبغ).

(٥) عمدة القاري ٤/ ٢١٥ وانظر: ٧/ ٤٨، انظر الصحاح ٦/ ٢٣٤٦ (ذكا).

يَفْسُد مثل قعد يقعد، لغة ضعيفة»(١).

وفي «هجر» قال: «يقال: هَجَّر يُهَجِّرُ تَهْجِيراً، فهو مُهَجِّر، وهي لغة قليلة حجازيَّة»(٢).

وفي «سُبُوع»: «بمعنى الأُسْبوع.. وسبُوع بدون الهمز لغة قليلة فيه»(٣).

وفي «فَضَل يَفْضُل»: «من باب دَخَل يَدْخُل، ويقال: فَضِلَ يَفْضَل، من باب سمع يسمع، حكاها ابن السِّكِّيت، وفيه لغة ثالثة: فَضِل بالكسر يفضُل بالضم، وهي مركَّبةٌ شاذَّة لا نظير لها»(٤).

ثالثاً ـ تحديد الانتماء اللهجي:

اجتهد العيني في نسبة الكثير من اللَّهجات إلى أصحابها مستعيناً بما أورده أهل اللُّغة في مصنَّفاتهم أما اللَّهجات التي لم ينسبها العيني فلا نجد تحديداً لانتمائها في معاجم اللُّغة، ومن اللَّهجات التي نسبها:

لهجة أهل الحجاز، في قولهم: «بَرَأت من المرض بَرْءاً بالفتح»(٥)، و«القصر

---

(١) عمدة القاري ١/ ٤٣٦، انظر: الجمهرة ٣/ ١٢٤٩ وفيه: «فَسَد وفسُد» لم أجد في الجمهرة تضعيف اللُّغة. قال الأزهري ١٢/ ٣٦٩: «قال الليث:.. والفعل فَسَد يفسُد فساداً، قلت: ولغة أخرى: فسُد فسوداً.

(٢) عمدة القاري ٤/ ٢٣٨ المقصود من التهجير هنا التكبير لا التفعيل من الهاجرة وهي لغة الحجاز ـ كما قال العيني ـ ومن جاورهم من قيس. انظر: تهذيب اللُّغة ٦/ ٤٤.

(٣) عمدة القاري ٧/ ٢٠٣، انظر: تهذيب اللُّغة ٢/ ١١٩.

(٤) عمدة القاري ١/ ٢٨٢ كذا قال الجوهري في الصحاح ٥/ ١٧٩١، وانظر تهذيب اللُّغة ١٢/ ٤٠.

(٥) عمدة القاري ١/ ٤٣٢.

في «الزِّنَا»[١]. و«الوَتْر: بفتح الواو وهو الفَرْد، وبالكسر: الدَّخل»[٢]. وغير ذلك.

لغة نجد: «الزِّناء: بالمد»[٣] و«يقولون: رَضَعَ يَرْضِع رَضْعاً مثال: ضرب يضرب ضرباً»[٤].

لهجة طيىء: «رَقِيَ»: بكسر القاف، ويجوز فتحها على لغة طيِّيء»[٥].

لهجة بني يربوع: «وبنو يربوع يقولون: مِرَّ علينا بكسر الميم»[٦].

و«يُجده» لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال[٧]».

ولهجة في تميم: «وقد روي «أما» بفتح الهمزة من أن ما، قيل: هو خطأ، وإلا على لغة بعض بني تميم، فإنهم يفتحون الهمزة من أملا حيث وردت[٨].

أما اللَّهَجات التي لم يحدِّد العيني انتماءَها فهي كثيرةٌ في عمدة القاري، ولا يُلام العيني في ذلك؛ فاللَّهجات في كثيرٍ من الأحيان لم تُنْسَب إلى قبائلها، لتشعبها وامتداد بيئاتها وتنوُّع أقوامها واختلاف ظروفهم الاجتماعية.

لكن مما يذكر للعيني في هذا المجال أنه كان يتتبّع اللَّهجات المتعددة للكلمة الواحدة ولو كثرت، مظهراً بذلك حيوية اللُّغة وتطورها.

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١١٥ قال الجوهري: الزنى يمد ويقصر، فالقصر لأهل الحجاز، والمد لأهل نجد ٦/ ٢٣٦٨.

(٢) عمدة القاري ٤/ ٥٦٠.

(٣) عمدة القاري ٢/ ١١٦، ١٦/ ٨٤.

(٤) عمدة القاري ٢/ ١٤٢.

(٥) عمدة القاري ٣/ ٤٠٥.

(٦) عمدة القاري ١/ ٢٦٦، انظر: لهجة تميم ٤٠، ٥١، ومعجم تميم (حرر).

(٧) عمدة القاري ١٠/ ٥٢.

(٨) عمدة القاري ١/ ٥٠٨.

فمن ذلك: قوله في لغات «رُبَّ»: «قلت: فيها سِتَّ عشرةَ لغة: ضم الراء وفتحها، وكلاهما مع التَّشْديد، والتَّخفيف، والأوجه الأربعة مع تاءِ التَّأنيث الساكنة أو المتحرِّكة، أو مع التجرُّد منها، فهذه اثنتا عشرة، والضمُّ والفتحُ مع إسكان الباء وضمُّ الحرفين مع التشديد ومع التخفيف(١)»(٢).

ولغات الخَاتم: «فيه لغات، المشهور منها أربعة: فتح التاء، وكسرها، وخَاتَام وخَيْتَام(٣)».

والإصبع: «وفي الإصبع عشر لغات: فتح الهمزة، وضمها، وكسرها، وكذلك الباء، فهذه تسع لغات»(٤).

و«الفَم»: «وفي الفم تسع لغات: تثليث الفاء مع تخفيف الميم، والنقص، وفتح الفاء وضمها مع تشديد الميم، وفتحها وضمها وكسرها مع التخفيف والقصر، . . . واللُّغة التاسعة النقص وإتباع الفاء الميم في الحركات الإعرابية، تقول: هذا فمُهُ ورأيت فَمَه، ونظرت إلى فَمِه»(٥).

رابعاً ـ القراءات واللَّهجات:

من المسلَّم به أن القراءات القرآنية مثَّلَت أهمَّ مظاهرِ اختلافِ اللَّهَجات، بل إنَّ القراءاتِ هي أوثق المصادر اللغوية لدراسة اللَّهجات.

---

(١) من قوله: «ست عشرة إلى . . التخفيف» قاله ابن هشام في مغني اللبيب ١٨٤ .

(٢) عمدة القاري ٢/ ٤٩ .

(٣) عمدة القاري ٢/ ٤١، ٦/ ١٠، ١٠/ ٢٥٨، ٦٠٩.

(٤) عمدة القاري ٤/ ١٨٨، ٨/ ٦١١، ١٠/ ١٠٦، انظر: الصحاح ٣/ ١٢٤١، تهذيب اللُّغة ٢/ ٥١.

(٥) عمدة القاري ٦/ ٥٣٦ وانظر: ١/ ٥٢، ٨٧، ١٣٨، ٢/ ٣٤، ٤٧٨، ٥٥٩، ٣/ ٤٣٢، ٤/ ٩١، ٥/ ١١٢، ٦/ ٥١٢. ذكرها الجوهري في الصحاح ٥/ ٢٠٠٤ (فم).

وقد أُبيح للعرب القراءةُ بتلك اللَّهجات تيسيراً عليهم، وروعي في ذلك قدرات القبائل وما يدخل في إمكانها من عادات نطقية خاصة[1].

فالصفات الصَّوتية التي اشتملت عليها القراءات القرآنية يمكن إرجاعها إلى بعض اللَّهجات العربية، تلك الصفات تنتمي إلى أشهر القبائل وأوسعها انتشاراً، لذلك وَجَدَت كلَّ العنايةِ بين القُرَّاء.

ولم تشمل القراءات على كلِّ الصفات الصوتيّة التي رُوِيت لنا عن اللَّهجات العربية، لأن بعضَ تلك الصِّفات لم تكن من الشُّيوع بين القبائل. ما استحقَّت معه أن تُذْكَر بين القراءات القرآنية المشهورة[2].

فلا غرابَة إذن أن يقترنَ اهتمامُ العينيِّ باللَّهَجات بعنايته برواية القراءات القرآنية التي جاءت على هذه اللَّهجة أو تلك.

وقد توجّه اهتمامه إلى الاختلافات الصوتية الحاصلة بين اللَّهجات، فبينّها، ونسب القراءات إلى أصحابها.

ومن أمثلة ذلك في عمدة القاري:

قوله في «جَمَل» وفتح ميمها وتسكينه: «وتسكين الميم لغة فيه، ومنه قراءة أبي السِّمّال: «حتى يَلِج الجَمْل» بسكون الميم[3]».

وقال في «شهد»: «وجاء شَهُدنا الشَّيْء بضم الهاء، يشهُدُ به من الشَّهادة، قال في العباب: هذه لغة في شَهِد يَشْهَد، وقرأ الحسن البصري: ﴿وَمَا شَهُدْنَآ إِلَّا بِمَا

(١) المستوى اللغوي للعربية الفصحى ٤٢.

(٢) في اللهجات العربية ٥٩.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٢٧ سبق تخريج القراءة (٦٤٧).

عَلِمْنَا﴾[يوسف: ٨١] بضم الهاء[(١)]» [(٢)].

وفي «وعاء» قال: «وِعَاءها»: بكسر الواو، وهو الظَّرْف، ويجوز ضمها، وهو قراءة الحسن ﴿وِعَآءِ أَخِيهِ﴾[يوسف: ٧٦] [(٣)]، وهو لغة، وقرأ سعيد بن جبير «إعاء أخيه» بقلب الواو همزة، ذكره الزمخشري[(٤)]»[(٥)].

*** نتيجـة الفصل:**

وبهذا يتجلَّى لنا الحسُّ اللغويُّ عند العيني واضحاً من خلال مباحثه اللغوية بفروعها المتشعِّبة، فقد بذل الوسع في بيان دلالة المفردات مستنداً إلى أسُسٍ علميّة، حتَّى كان للمفرَدةِ عنده مبحثٌ غنيٌّ بكل ما يخدمها من ضبطٍ للفظِها، وبيانٍ لرسمِها، وتحقيقِ جذرِها وتحديدِ بنائِها خدمةً لدلالتها.

واستعان في تفسيره للمفردات بطرائقَ شتَّى كتفسير اللفظ بالمُغَايرة أو بالتَّرجمة، أو السِّياق بأنواعه. مبيِّناً في أثناء ذلك طرائق العرب في استخدام هذا اللفظ أو ذاك، مظهراً حيوية اللُّغة في بيان اختلاف اللَّهجات في اللفظ الواحد.

وقد أضفى العيني على شرحه قيمةً علميةً باستفادته من جهود من سبقه أو عاصره من العلماء واللُّغويِّين، فنقل عنهم، وأحياناً حاججهم.

---

(١) مختصر في شواذ القرآن ٦٤، والمحتسب ١/ ٣٤٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢٦٦، وبالقراءة الثانية قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ودويس.

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٣٥، الشوارد ٢٣.

(٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٦٥، والمحتسب لابن جني ١/ ٣٤٨.

(٤) الكشاف ٣/ ٣٠٩. وانظر مختصر في شواذ القرآن ٦٥، والمحتسب ١/ ٣٤٨.

(٥) عمدة القاري ٢/ ١٥٢ وانظر: ١/ ٣٨، ٢٣٦، ٢٦٦، ٣١٥، ٢/ ٢٧، ٢/ ٢٨، ٥١، ٧٩، ١٤٢، ١٥٩، ١٩٦، ٢٢٤، ٣٢٢، ٣٧١، ٦٦٨، ٤/ ٢٥، ٥/ ٣...

واهتمَّ العيني أيّما اهتمام بالمعنى الأصليِّ للكلمة وتطوُّرِها الدَّلالي، فحدَّد دلالتَها الوَضْعِيَّة في أصل اللُّغة،وبيَّن التفسيرَ الاشتقاقيَّ لكثير من الكلمات، ودفعه منهجه التأصيليُّ إلى استجلاء بعض الألفاظ الدخيلة تأصيلاً ودلالة.

واستطاع أن يظهرَ حَيَوِيَّة اللُّغة العربية المتجلّي بتطورها الدلالي من خلال إحساسه بمسالك هذا التطور، الذي تبدى بصورة الثلاثة: تعميم الدلالة، وتخصيص الدلالة، ونقل الدلالة عن طريق الاستعمال المجازي للَّفْظ واختلاف مدلوله مع كثرة الاستعمال.

وقد كشفت تحليلاته للألفاظ عن ظواهرَ مهمَّةٍ تعدُّ من خصائص لغتنا العربية، كالاشتقاق الذي استعان به على معرفة المراحل الدلالية التي مرّ بها اللفظ، وصولاً إلى المعنى المقصود في السياق.

ومن تلك الظواهر: الاشتراك اللفظي والأضداد والترادف التي أظهر من خلالها غنى الثروة اللغوية وتميزها من غيرها من اللغات.

إضافة إلى ظاهرة التذكير والتأنيث التي شغلت أذهان اللُّغويِّين ، فنبَّه العيني إلى تذكير اللفظ أو تأنيثه، معتمداً في أكثر الأحيان على مانقل عنهم من أحكام تعتمد غالباً على السَّمَاع.

أما دراسته للَّهَجَات فهي استكمالٌ لبحثه اللغوي الثريِّ، وتجلَّت عنايته بها من خلال بيان المظاهر اللهجيَّة الصوتيَّة والدلاليَّة والنحويَّة والصرفيَّة، وتحديد المستوى اللغويِّ لهذه اللَّهجة أو تلك حيث يتسنَّى له ذلك، فضلاً عن تحقيق الانتماء اللهجي في بعض الأحيان.

ولم يفُتِ العينيَّ الرَّبط بين تلك اللَّهجات والقراءات القرآنية التي سايرتها، مركِّزاً على مظاهرها الصوتية المختلفة.

إن تلك المباحث اللغوية المتعددة عند العيني لاتدع مجالاً للشكِّ في الأهمية البالغة لعمدة القاري الذي فتح آفاق البحث اللغوي، فأغنى المكتبة العربيَّة اللغويَّة، ومهَّد الطريق للدراسات اللغويَّة للحديث النبوي.

❐ ❐ ❐

الفصل الثّاني
جهود الإمام العيني في النحو

* تمهيد:

تميَّزت جهود الإمام العينيّ في خدمة صحيح البخاري بالاستيفاء والتَّدقيق، وحازت علوم اللغة من شرحه ـ كما أسلفنا ـ عنايةً وإحاطةً، حتى جمع عمدة القاري بين دفَّتيه قضايا نحويةً ومسائلَ إعرابيةً وبحوثاً صرفيَّةً جديرةً بالتَّحقيق والدراسة، ولا غرو أن نلمس تميُّز العمدة بتلك الجوانب المهمة من علوم اللغة، فشخصيَّة الإمام العينيّ الأصيلة في العلوم تجعلنا نستشرف منه نتاجاً جليلاً كالعمدة. لا سيّما إن اطَّلعنا على حياته العلمية وتتبّعنا شيوخه من أئمة اللغة والنحو.

لقد استطاع الإمام العينيّ أن يوظِّف علم النحو لخدمة الحديث الشريف من خلال أعاريبه ومناقشاته العلمية، فضلاً عمَّا اشتمل عليه شرحه من قضايا نحوية مهمة.

ويمكن أن ندرس جهوده النحوية من خلال المباحث التالية.

١ ـ آراؤه واختياراته في الأدوات وحروف المعاني.

٢ ـ آراؤه واختياراته في بعض القضايا النحوية.

٣ ـ منهجه في تناول الإعراب.

المبحث الأول
آراؤه واختياراته في الأدوات وحروف المعاني

* تمهيـد:

إن المتتبِّع لبحث الإمام العينيّ في الأدوات يقف له على كثيرٍ من الآراء والاختيارات في الأدوات وحروف المعاني.

ولعلَّ أهم ما يثير الاهتمام في دراسته لتلك الأدوات عنايته بمعانيها واختياره ما يناسب السِّياق دون الخروج عن قواعد النحويِّين.

واللاَّفت في كلام العينيّ على الأدوات إيراد القواعد النحوية بتقسيماتها وفروعها، فقد كثر ذلك في الكتاب حتى غدا سِمةً بارزة له، مما يرسِّخ معرفةً تامَّةً للأدوات عند القارىء.

والعينيّ ـ فيما يبدو ـ في ذكره لتلك القواعد ناقل غالباً عن مغني اللبيب لابن هشام نقلاً حرفياً، إذ لا يحيد عن لفظة، ولا يختلف عليه قيد أنملة. ومع ذلك لا نلمح ذكراً للمغني أو لابن هشام في ثنايا الشرح.

ويُذكر للعيني أنه كان ينتخب بعد ذكره القواعد ـ من المعاني المتعدِّدة للأداة الأجودَ والأنسبَ للسِّيَاق، سواءً كانت على القاعدة المشهورة، أو رأي القِلَّة من النحاة.

وأورد الإمام العينيّ في بعض تلك الأدوات كلاماً نظرياً مكتفياً به عن التفصيل والنِّقاش، مشيراً إلى جملةٍ ماتشتمل عليه الأداة من معانٍ نقلاً عن النحويِّين ، دون أن نلمح عنده اختيار لرأي من الآراء، فأوردنا كلامه في ذلك إبرازاً لمنهجه.

ونقف في عمدة القاري على كثير من الاعتراضات والمناقشات التي أثارها العينيّ مع العلماء وخاصَّة ابن مالك في شواهد التَّوضيح وابن حَجَر والكِرْماني في شرحيهما لصحيح البخاري. وتلك المناقشات أغنت الشرح وشَحَذَت ذهن القارىء بإيراد الوجوه المتعدِّدَة واختيار الأَوْلى.

لكنَّ كَلَف العينيّ بالاعتراض على بعض العلماء أوقعه في التَّناقض في الاختيار أحياناً، والتكلُّف في التأويل أحياناً أخرى.

وبالجملة، فقد بذل الإمام العينيّ جهداً يُذكر لـه في بيان الأدوات وحروف المعاني، فاقَ فيه غيرَه من الشُّرَّاح، الذين لا نقِفُ في شروحهم إلا على غيضٍ من فَيضٍ ما أورده في عمدته.

وهاك آراؤه واختياراته في الأدوات وحروف المعاني مرتَّبة على حروف المعجم:

* **همزة الاستفهام**: الهمزة هي أصلُ أدوات الاستفهام، ولهذا خُصَّت بأحكام؛ منها جواز حذفها سواء تقدمت على «أم» أم لم تتقدَّمْها، وأنها ترِدُ لطلب التَّصور، وأنها تدخل على الإثبات وعلى النفي، وأنَّ لها تمامَ التَّصدير[1].

ونقل العينيّ عن ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) اختصاصَ الهمزةِ بتصديرها في شرحه لقولـه ﷺ: «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ»[2] فقال:

«وقال ابن مالك: الأصل في أمثال هذا تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام، نحو: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾[آل عمران: ١٠١]

(١) انظر: رصف المباني ١٣٥، والجنى الداني ٣١، ومغني اللبيب ٢٢، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٥، كتاب بدء الوحي، حديث (٤).

و﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾[يونس: ٣٤، فاطر: ٣] و﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[التكوير: ٢٦] والأصل أن يُجاء بالهمزة بعد العاطف كهذا المثال، وكان ينبغي أن يقال: وَأَمُخْرِجِيَّ، فالواو للعَطْف على ماقبلها من الجمل، والهمزة للاستفهام، لأنَّ أداة الاستفهام جزءٌ من جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ماقبلها من الجُمَل، والعاطف لا يتقدَّم عليه جزءٌ ممّا عُطف عليه، ولكن خُصَّت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهاً على أنه أصل أدوات الاستفهام، لأن الاستفهام لـه صدرُ الكلام، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة، فأرادوا التَّنبيه عليه، وكانت الهمزة بذلك أَوْلى لأصالتها»(١).

وهذا الَّذي ذكره ابن مالك ونقلَه العينيّ هو مذهبُ سيبويه والجمهور(٢). وخالف الزمخشريُّ وذهب إلى أن كُلاًّ من الهمزة وحرف العطف في موضعه، وأنَّ العطف على جملة مقدَّرةٍ لائقة بين الهمزة والعاطف، فالتقدير في ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾[يوسف: ١٠٩] ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾[الزخرف: ٥]: أمَكَثوا فلم يسيروا في الأرض، أنُهمِلكم فنضربُ عنكم الذكرَ صَفْحاً.

وضُعِّف قولـه لما فيه من التكلُّف لدعوى حذف جُملة معطوفٍ عليها من غير دليل، ولعدم اطِّراده في جميع المواضع، إذ لا يمكن في نحو: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ﴾[الرعد: ٣٣](٣).

وأشار ابن مالك إلى صنيع الزمخشريّ بقولـه: «وقد غفل الزمخشري عن هذا المعنى، فادَّعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملـةً محذوفـةً معطوفاً عليها

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ١٠ ـ ١٢، ونقله العيني في عمدة القاري ١/ ١٠١.
(٢) انظر الكتاب ٣/ ١٨٧ ـ ١٨٨، والمغني ٢٢.
(٣) انظر: الجنى الداني ٣١، ومغني اللبيب ٢٣.

بالعاطف، ما بعده، وفي هذا من التكلُّف ومخالفة الأصول ما لا يخفى»[1].

لكن العينيّ لم يُطْلق الحكم بضَعف ما ذهب إليه الزمخشريّ، بل رأى أن هذا المذهب لا حَيْدة عنه في مواضع يقتضيها المعنى، وتستلزمها البلاغة، وذلك حين تأنّى في فهم قوله ﷺ: «أو مُخْرِجِيَّ هُمْ» فلمح فيها المعاني الإنشائيّة التي لا يمكن عطفها على ما سبق وهو الجملة الخبريّة، فقال في ترجيح مذهب الزمخشريّ: «قلت: لم يَغْفَل الزمخشريُّ عن ذلك، وإنما ادّعى هذه الدعوى لدقَّة نظرٍ فيه، وذلك لأن قوله: «أَوَ مُخْرِجِيَّ هم» جواب وردٌّ على «إِذْ يُخْرِجُكَ» على سبيل الاستبعاد والتعجُّب، فكيف يجوزُ أن يُقَدَّر فيه تقديم حرف العطف على الهمزة؟ ولأن هذه إنشائيّة، وتلك خبرية، فلأجل ذلك قُدِّمت الهمزة، على أن أصلها: أَمُخْرِجِيَّ هم، بدون حرف عطف، ولكن لمَّا أُريد مزيدَ استبعاد وتعجُّب جيء بحرف العطف على مقدّر تقديره: أمُعَادِيَّ هم؟ أَمُخْرِجِيَّ هم؟ وأمَّا إنكار الحذف في مثل هذه المواضع فمُسْتَبْعَد لأن مثل هذه الحذوف من حِلْيَة البلاغة، لاسيَّما حيث الأمارة قائمة عليها، والدليل عليها هنا وجود العاطف، ولا يجوز العطف على المذكور، فيجب أن يقدَّر بعد الهمزة ما يوافق المعطوف تقريراً للاستبعاد»[2].

وعلى مذهب الزمخشري هذا فسَّر العينيّ قول مُعَاذ رضي الله عنه: «أَفَلاَ أُبَشِّرُ النَّاسَ»[3]، فقد قدَّر جملةً بعد الهمزة محذوفةً يصلح عطفُ جملة «أُبَشِّر» عليها، فقال: «الهمزة للاستفهام، ومعطوف الفاء محذوف تقديره: «أَقُلْتُ ذلك

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ١٣.

(٢) عمدة القاري ١/ ١٠٢.

(٣) من حديث في صحيح البخاري ١/ ٥٩ ـ ٦٠ كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً.. حديث (١٢٨).

فلا أُخْبِر؟» وبهذا يجاب هعما قيل: إن الهمزة تقتضي الصَّدَارة، والفاء تقتضي عدمَ الصَّدارة فما وجه جمعهما؟»(١).

وكذا قال في حديث أبي بكر رضي الله عنه: «أوَ ما عشيتهم؟»(٢).

إذ قال: «والهمزة للاستفهام، والواو للعطف على مُقَدَّرٍ بعد الهمزة»(٣).

على أننا نرى أن ماذهب إليه الزمخشريُّ وتبعه العينيّ عليه قد يُوقِعُ في كثير من الأحيان في تكلُّفٍ وعر، وتحميل اللفظ ما لا يحتمل، فلا يصلح البناء عليه في كل المواضع، ومن ثمَّ رجع الإمام الزمخشري في مواضع من كشَّافه عن ذلك وتبع الجمهور.

وكذلك نلاحظ ذلك في تقرير العينيّ لمذهب الجمهور بقوله بعدئذ:

«واعلم أن همزةَ الاستفهامِ إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ«ثُمَّ» قُدِّمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدُّر، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟﴾[الأعراف: ١٨٥](٤) ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾[يوسف: ١٠٩، الحج: ٤٦، غافر: ٨٢، محمد: ١٠] ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾[يونس: ٥١] وأخواتها، وتتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الكلمة المعطوفة نحو: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾[آل عمران: ١٠١] ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[التكوير: ٢٦] ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾[الأنعام: ٩٥، يونس: ٣٤، فاطر: ٣، غافر: ٦٢] ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾[الأحقاف: ٣٥] ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾[الأنعام: ٨١](٥)

(١) عمدة القاري ٢/ ٢٩٢.

(٢) صحيح البخاري ٣/ ١٣١٢ كتاب المناقب، باب علامات النبوّة في الإسلام، حديث (٣٣٨٨)..

(٣) عمدة القاري ١١/ ٣٢١.

(٤) ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ..﴾[الأعراف: ١٨٥].

(٥) ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[الأنعام: ٨١].

﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[النساء: ٨٨] هذا مذهب سيبويه والجمهور[١]»[٢].

* إذ:

ترد «إذ» على أوجه:

ـ **أحدها** أن تكون اسماً للزَّمن الماضي، وهو الغالب، وتضاف إلى الجملتين الاسميَّةِ والفعليَّة. ثم قال الجمهور: لا تكون إلاَّ ظرفاً، نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[التوبة: ٤٠]، أو مضافاً إليها اسم الزمان نحو: «يَوْمَئِذٍ» و«حِينَئِذٍ».

وقال غيرهم: تكون مفعولاً به كما تكون بدلاً عنه:

فالمفعول. نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[الأعراف: ٨٦]. أجاز ذلك الأخفش والزجَّاج، وتبعهما كثير من المعربين، ومن منع ذلك جعل المفعول محذوفاً، وإذ ظرفٌ عاملُه ذلك المحذوف.

والبدل منه نحو: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾[مريم: ١٦] فإذ بدل اشتمال.

ـ **والوجه الثاني**: أن تكون اسماً للزَّمن المستقبل، ذهب إلى ذلك قوم من المتأخِّرين، واستدلُّوا بقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾[غافر: ٧٠ ـ ٧١]. والجمهور لايُثْبِتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلةَ الماضي الواقع.

ـ **الثالث**: أن تكون للتَّعليل نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[الزخرف: ٣٩] واختُلِف في (إذ) هذه، فذهب بعض المتأخِّرين

---

(١) من قوله: «واعلم أن همزة.. إلى قوله.. والجمهور» قاله ابن هشام في المغني ٢٢.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٢٩٢.

إلى أنها تجرَّدت عن الظرفية وتمحَّضت للتعليل، وذهب بعضهم إلى أنها لا تخرج عن الظرفيَّة.

ـ **والرابع**: أن تكون للمُفَاجأة، وهي الواقعةُ بعد بَيْنَا وبَيْنَما، نحو: بينا أنا كذا إذ جاء زيد. نصّ على ذلك سيبويه(١).

وقد بيَّن العينيّ أحوال إذ حيث ذُكِرَت من خلال فهمه لمعناها في السياق. ومن ذلك:

١ ـ إذ اسم للزمن الماضي:

قال العينيّ: «كلمة «إذ» على أربعة أقسام، أحدها أن تكونَ اسماً للزَّمن الماضي، والغالب في استعمالها أن تكون ظرفاً»(٢).

وذلك في شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها «أن وَلِيدَةً كانت سَوْدَاء... والله إني لقائمةٌ مَعَهُم إذ مَرَّت حُدَيَّاة»(٣). قال: «وإذ ههنا من هذا القبيل».

٢ ـ «إذ» اسم للزمن المستقبل:

ذهب العينيّ إلى جواز استعمال إذ للزمن المستقبل، وردَّ على من منع وروده، ففي شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها في باب بدء الوحي، وفيه قول ورقة بن نوفل: «يَالَيْتَنِي فيها جِذْعاً إذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ»(٤). نقل العينيّ عن ابن مالك جواز ذلك فقال:

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٦٠، ٢٦٧، ٤/ ٢٢٩، والمقتضب ٢/ ٥٤، والجنى الداني ١٨٥ ـ ١٨٩، ومغني اللبيب ١١١ ـ ١١٤، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ١٨٤ ـ ١٨٥، والإتقان في علوم القرآن ٢/ ١٤٤ ـ ١٤٧.

(٢) عمدة القاري ٣/ ٤٥٩، وقد قاله ابن هشام في المغني ١١١.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٦٨ كتاب المساجد، باب نوم المرأة في المسجد، حديث (٤٢٨).

(٤) صحيح البخاري ١/ ٥ حديث (٣).

«قال ابن مالك: استعمل فيه «إذ» في المستقبل، كإذا وهو استعمالٌ صحيح، وغفل عنه أكثر النحويِّين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾[مريم: ٣٩] وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ﴾[غافر: ١٨][(١)] وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[غافر: ٧٠ ـ ٧١] قال: وقد استُعمل كلٌّ منهما في موضع الآخر، ومن استعمال إذا موضع إذ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[الجمعة: ١١] لأن الانفضاض واقع فيما مضى»[(٢)].

وتعقَّب العينيّ ابن حجر الذي ذهب إلى قول المانعين لذلك، المُؤَوِّلين ماورد منه على إرادة تحقق الوقوع، فأوردَ جوابَ ابن حجر على ابن مالك مفنِّداً إياه. فقال: «وقال بعضهم: هذا الذي ذكره ابن مالك قد أقرَّه عليه غير واحد، وتعقَّبه شيخُنا بأن النُّحاةَ لم يغفلوا عنه، بل منعوا ورُوُدَه، وأوَّلوا ما ظاهرَه ذلك، وقالوا في مثل هذا: استَعْمَلَ الصيغةَ الدالَّة على المُضِيِّ لتحققِّ وقوعِه، فأنزلوه منزلَتَه، ويقوِّي ذلك هنا أنَّ في رواية البخاري في التعبير «حينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُك»[(٣)] وعند التحقيق، ما ادَّعاه ابن مالك فيه ارتكابُ مَجَاز، وما ذكره غيره فيه ارتكابُ مَجَاز، ومجازُهُم أولى لما يبتني عليه من أن إيقاع المستقبل في صورة المضيِّ تحقيقاً لوقوعه أو استحضاراً للصُّورة الآتية في هذه دون تلك»[(٤)].

---

(١) تمامها: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾[غافر: ١٨].

(٢) عمدة القاري ١/ ١٠١، وكلام ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ٩ ـ ١٠ بتصرف يسير.

(٣) صحيح البخاري ٦/ ٢٥٦١ كتاب التعبير، باب أول ما بدىء به رسول الله ﷺ من الوحي، حديث (٦٥٨١).

(٤) عمدة القاري ١/ ١٠١، وكلام ابن حجر في فتح الباري ١/ ٣٥.

وقد ردَّ العينيّ على ابن حجر معترضاً عليه من وجوه متعددة نوردها مع مناقشتها:

ـ قال العينيّ: «قلت: بل غَفَلوا عنه، لأن التَّنبيه على مثل هذا ليس من وظيفتهم، وإنما هو من وظيفة أهل المعاني».

وما قاله العينيّ فيه نظر. فالحقُّ أن النحاةَ لم يغفلوا عنه، بل نبَّهوا عليه في كتبهم، منهم المرادي (ت ٧٤٩هـ) الذي ذكر من أوجه إذ: أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان ثم قال: «ذهب إلى ذلك قوم من المتأخِّرين منهم ابن مالك»(١).

وإن قصر المُرَادي القول بذلك على قوم من المتأخِّرين، فإن السُّيُوطي ذكر دونما قَصْرٍ أنَّ جماعةً كبيرةً منهم ذهبت إلى أنها تخرج عن المُضِيِّ إلى الاستقبال، منهم ابن مالك(٢).

وأقول: ومنهم ابن الشَّجَري (ت ٥٤٢هـ) الذي قال في بيت أبي النَّجم:

ثُمَّ جَزَاهُ اللهُ عَنَّا إِذْ جَزَى ... جَنَّاتِ عَدْنٍ في العَلاليِّ العُلا(٣)

«وَضَع « إذ « في موضع « إذا جزى »(٤)».

ومنهم الرَّضِيّ (ت ٦٨٦هـ) الذي قال: «وإذ تكون للمستقبل فإذا كما في قوله

---

(١) الجنى الداني ١٨٨.

(٢) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ١٤٠. همع الهوامع ٣/ ١٧٢، والإتقان في علوم القرآن ٢/ ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٣) ديوانه ٢٨٦، والصاحبي في فقه اللغة ١٤٠، وبلا نسبة في اللسان (إذا) ١٥/ ٤٦٣.

(٤) أمالي ابن الشجري ١/ ٤٥.

تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾[الأحقاف: ١١][(١)]، على أنه يمكن أن يؤول بالتعليلية، كما في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾[غافر: ٧٠ ـ ٧١] ويمكن أن يكون من باب ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾[الأعراف: ٤٤]»[(٢)].

والعكبري (ت ٦١٦ هـ) في إعراب قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾[النساء: ٤٢] قال: «إذ ظرف زمانٍ للماضي، وقد استُعْمِلَت ها هنا للمستقبل»[(٣)].

ـ ثم قال العينيّ: «وقوله: «بل منعوا وروده»، كيف يصحُّ وقد ورد في القرآن في غير ما موضع»[(٤)].

لكنَّ ابن حَجَر وشيخه لم يُنْكِرا ورود ذلك في القرآن، فقد قال ابن حَجَر بعد ذلك: «وكأنَّه ـ أي شيخه ـ أراد بمنع الورود وروداً محمولاً على حقيقة الحال، لا على تأويل الاستقبال»[(٥)]. وهذا القول هو قول أكثر النحويِّين من المتقدِّمين والمتأخِّرين.

ـ ثم رجَّح العينيّ ما ذهب إليه ابن مالك فقال: قولـه: «ومجازهم أولى» بعيد عن الأولويَّة لأن التَّعليل الذي علَّله لهم هو عين ما علَّله ابن مالك في قولـه: «استعمل إذ في المستقبل كإذا، وبالعكس، فمن أين الأولوية؟».

فالظاهر الذي لا لَبْس فيه أن الرَّاجح عند العينيّ هو ماذهب إليه ابن مالك

---

(١) تمامها: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ۚ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾[الأحقاف: ١١].

(٢) شرح الكافية ٢/ ١٠١.

(٣) إعراب القرآن ١/ ٢٠٢.

(٤) عمدة القاري ١/ ١٠١.

(٥) فتح الباري ١/ ٣٥.

من أن «إذ» و«إذا» تقوم إحداهما مقام الأخرى، وإن كان خلافَ ما ذهب إليه الأكثرون من تأويل الكلام بما لا يُخرج «إذ» عن المُضِيّ إلى الاستقبال. ولكلٍّ وجهةٌ هو مُوَلِّيها.

٣ ـ إذ بدل من المفعول به:

ذكرنا آنفاً أن الجمهور ذهبوا إلى أن «إذ» لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها، وأَوَّلوا ما جاء من ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[الأعراف: ٨٦] على أنها ظرف لمفعول محذوف، أي واذكُروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، وقالوا: يؤيّد هذا القول التصريح بالمفعول في ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾[آل عمران: ١٠٣] أما من أجاز التصرف في «إذ» بإعرابها مفعولاً به لـ «اذكر»، أجاز أن تكونَ «إذ» بدلاً من المفعول به[١] كما في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾[مريم: ١٦][٢] ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ﴾[الأنبياء: ٧٨] وغيرهما.

وإذا نظرنا في عمدة القاري وجدنا العينيّ يقرُّ بأن تكون بدلاً من المفعول، ففي شرحه لحديث البَراء رضي الله عنه: «. . . وكَانَتِ اليَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُم إذْ كان يُصَلِّي قِبَل بيتِ المَقْدِس وأهلُ الكتابِ. . .»[٣]، بيَّن أن إذ ههنا بمعنى «حين» ولم يَنْفِ صحّة مجيء «إذ» بدلاً عن المفعول، فقال:

«وإذْ إنما تقع بدلاً عن المفعول كما في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾[مريم: ١٦].

---

(١) انظر: إعراب العكبري ٢/ ٦٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧، والبحر المحيط ٦/ ١٩٢.

(٢) ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾[مريم: ١٦].

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٣ كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان، حديث (٤٠).

ولئن ردَّ العينيُّ على الكِرمانيّ جعلَه «إذ» في الحديث بدلَ اشتِمَال، فإنما كان ذلك تعويلاً على المعنى الذي ظهر له، فقد ارتأى أن المفعول ههنا هو الضَّمير المنصوب في قوله «أعجبهم»، ولا يصحُّ أن يكون بدلاً منه لفساد المعنى... وإذ ههنا ظرفٌ بمعنى حين، والمعنى: أعجبَ اليهودَ حين كان يصلِّي عليه السلام قِبَلَ بيت المقدس[١].

لكن لا نرى فساداً في المعنى في الوجه الذي ذكره الكِرمانيُّ، بل إن كلا الوجهين محتَمَلان يصحُّ بهما المعنى.

* إذا:

ذكر المرادي أقسام إذا فقال: «إذا لفظٌ مشتركٌ، يكون اسماً وحرفاً»[٢].

فأمَّا أقسام إذا الاسمية فأوَّلُها أن تكون ظرفاً لما يُسْتَقبل من الزمان متضمِّنة معنى الشرط، وثانيها أن تكون ظرفاً لما يُسْتقبلُ من الزَّمان مجردةً من معنى الشرط، وثالثها: أن تكون ظرفاً لما مضى من الزَّمان واقعةً موقعَ إذْ، والرابع أن تَخرجَ عن الظَّرفيَّةِ فتكون اسماً مجرورةً بحتى، كقولـه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[الزمر: ٧١].

وأما الحرفيَّة، فقسم واحد، وهي الفجائيَّة المختصَّة بالدُّخولِ على الجملةِ الاسميَّةِ خلافاً للاسميَّة الشَّرطية المختصَّة بالدخول على الجملة الفعليَّة[٣].

وذكر العينيُّ أن استعمال «إذا» في الكلام قسمين فقال: «إذا: تُستعملُ في

---

(١) عمدة القاري ١/ ٣٦٠، وانظر قول الكرماني في شرحه ١/ ١٦٥.

(٢) الجنى الداني ٣٦٧.

(٣) الجنى ٣٦٧ ـ ٣٧٣، ومغني اللبيب ١٢٠.

الكلام على وجهين: الأول: أن تكون للمُفَاجَأة، فتختصُّ بالجملِ الاسميَّةِ، ولا تحتاج إلى الجواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحالُ والاستقبالُ، نحو: خرجتُ فإذا الأسدُ بالبابِ، ومنه: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[طه: ٢٠])[١].

والثاني: أن تكون ظرفاً للمستقبل، متضمِّنةً معنى الشَّرط، وتختصُّ بالدُّخول على الجملة الفعليَّة، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[المائدة: ٦] فإنَّ إذا هنا ظرفٌ تضمَّن معنى الشرط[٢]».

١ ـ إذا الشرطية:

معناها: الأصل في إذا الشَّرطيَّة أن تدخل على ما تُيُقِّن وجوده أو رُجِّح.

قال سيبويه: «إذا تجيء وقتاً معلوماً، ألا ترى أنك لو قلت: آتيكَ إذا احْمَرَّ البُسْر كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن احمَرَّ البُسْرُ كان قبيحاً»[٣].

وقال الرَّضي: «الأصل في استعمال إذا أن تكون لزمن من أزمنة المستقبل مختصّ من بينها بوقوع حَدَثٍ فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلِّم، والدليل على استعمال إذا في الأغلب الأكثر في هذا المعنى نحو: إذا طَلَعتِ الشمس، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[التكوير: ١] ولهذا كثُر في الكتاب العزيز استعمالُه لقَطْع علاَّمِ الغُيوب سبحانه بالأمور المتوقَّعَة»[٤].

وتحقُّق الوقوع في «إذا» بيَّنه العينيّ في شرحه لقوله ﷺ «إذا وَلَدَتِ الأَمَةُ رَبَتها»[٥]: إذ قال:

---

(١) عمدة القاري ١/ ٣٢٠، قاله ابن هشام في المغني ١٢٠.

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٦٠، وانظر: مغني اللبيب ١٢٧.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٠.

(٤) شرح الكافية ٢/ ١٠٨، وانظر: البرهان ٤/ ١٧٨، والإتقان ٢/ ١٥٠.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٢٧ كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ.. حديث (٥٠).

«إنما قال «إذا» ولم يقل «إن»، لأن الشَّرطَ محقَّقُ الوُقوع، فجاء بلفظِ إذا التي للجَزْم بوقوع مَدْخولها، فلهذا يصحُّ أن يُقال: إذا قامتِ القيامةُ كان كذا، ولا يصحُّ أن يقال: إنْ قامتِ القيامة كانَ كَذا»[1].

ـ دلالة إذا على الاستمرار والتكرار:

إن دلالة «إذا» على الاستمرار والتكرار في غالب استعمالها تقرّ به القرائن ويدلُّ عليه السِّياق، ولم يفُتْ كثيراً من النحويِّين الإشارةُ إليه منهم الرَّضي القائل في شرح كافيته: «وقد تكون «إذا» مع جملتها لاستمرار الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[البقرة: ١١] أي هذا عادتهم المستمرَّة، ومثله كثير»[2]، وهذا القول هو قول جماعة، منهم: الفرّاء[3] (ت ٢٠٧هـ)، والطبري[4] (ت ٣١٠هـ)، والزجَّاج[5] (ت ٣١٧هـ)، والزركشي[6] (ت ٧٩٤ هـ)، والسيوطي[7] (ت ٩١١هـ)، وغيرهم.

كما تفيد إذا التَّكرار، أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُوا۟ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُو۟لُوا۟ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ﴾[التوبة: ٨٦].

بيّن أبو حيَّان (ت ٧٤٥هـ) دلالتها على التَّكرار فقال:

«وليست هنا إذ تفيد التعليق فقط، بل انجرَّ معها التَّكرار سواء كان ذلك

(١) عمدة القاري ١/ ٤٢٠، والكلام نفسه في شرح الكرماني ١/ ١٩٧.

(٢) شرح الكافية ٢/ ١٠٨.

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٤٤.

(٤) تفسير الطبري ٤/ ٩٧ ـ ٩٨.

(٥) معاني القرآن ٢/ ٦٣، ٤٨٥.

(٦) البرهان ٤/ ١٧٢.

(٧) الإتقان ٢/ ١٥٠، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٦.

فيها بحُكْمِ الوَضْع أم بحكم غالب الاستعمال لا الوضع، وهي مسألة خلاف في النحو، ومما وجد معها التكرار قول الشاعر:

إذا وَجَـدْتُ أوارَ النَّـارِ فـي كَبِـدِي أَقْبَلْتُ نحو سِـقَاء القـومِ أَبْتَـرِدُ[1]»[2]

ودلالتها على التَّكرار مستفاد من تقدير «كلَّما» محلَّها، فقد قال في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[آل عمران: ١٥٦]: كأنه قال: كلما ضَرَبوا في الأرض»[3].

والظاهر أن معنيي الاستمرار والتكرار متقاربان، لا يختلفان.

وقد نظر العيني في إفادة «إذا» معنى التكرار في قوله ﷺ: «آيَةُ المُنَافِقِ ثَلاثٌ، إِذَا حَدَّثَ كَذَب، وإِذَا وَعَدَ أخلف...»[4].

فقد نقل عن الخطَّابي (ت ٣٨٨هـ)، قولـه: «كلمة إذا تقتضي تكرار الفعل»[5] ثم علَّق بقولـه: «وفيه نظر»[6].

والظَّاهر أن ماقاله الخطَّابي هو الأوجه، إذ معنى التَّكرار يليق بمعنى الحديث إذ يصح أن يقال في معنى الحديث: كلما حدَّث كذب، وكلما وعد أخلف...

ويكون في نظر العيني نظر، ولا سيما أنه هو نفسه قال في شرحه للحديث: «... تنبيهاً على أن هذه عادتهم المستمرَّة».

---

(١) بلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٨٣ (برد).

(٢) البحر المحيط ٥/ ٤٧٩.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٠٩.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢١ كتاب الإيمان، باب علامات المنافق، حديث (٣٣).

(٥) أعلام الحديث ١/ ١٦٨.

(٦) عمدة القاري ١/ ٣٢٩.

- عملها:

الأصل في «إذا» أنها غيرُ جازمة، خلافاً لـ «إن»، وذهب أكثرُ النحويِّين إلى ذلك، وخصّوا جزمها بالشعر لا بالنثر[١]، وخالف ابنُ مالك، فأجاز جزمَها للفعل في النثر بنُدْرة، وذلك لمَّا أشبهت مَتَى، فقال:

«شُبِّهَت «إذا» بمتى» فأُعْمِلت كقول النبي ﷺ لعليٍّ وفاطمةَ رضي الله عنهما: «إِذَا أَخَذْتُما مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرَا أَرْبَعَاً وَثَلاثين. .»[٢] وهو في النثر نادر، في الشعر كثير»[٣].

أما جزمها في الشعر فتوسَّع فيه ابن مالك ولم يخصّه بالضرورة فلذلك قال «وفي الشِّعر كثير» ومن ثمَّ قال: «أما في الشِّعر فشَاع الجزم بها حَمْلاً على متى. . . واستشهد بقول الشاعر:

وإذا نُطَاوِعْ أَمْرَ سَادتِنا لا يُثْنِينَا بُخلٌ ولا جُبْنُ[٤]

ثم قال: «وليس قائل هذا مضطراً، لأنه لو رفع «نُطَاوع» لم يكسرِ الوَزْن ولم يُزَاحِفْه»[٥].

وتبعَ ابنَ مالك العينيّ في تجويز جزم إذا للفعل في النثر، فأجاز جزم

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٦١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٦، وشرح أبيات المغني ٢/ ٢٢٣.

(٢) ومعظم روايات الحديث: «فكبِّرا»، و«تكبِّران» ولم أقف على رواية بجزم الجواب إلا عند أبي القاسم الطبراني في كتاب الدعاء وفيه: «إذا أخذتما مضاجعكما تحمدا ثلاثاً وثلاثين .. وتسبحا.. وتكبِّرا..» حديث (٢٣٣) وأما لفظ «تكبَّرا» فعلى النصب عند البزار: «إذا أخذتما مضاجعكما أن تكبِّرا....» ٢/ ٢٢٣ حديث (٦١٩).

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ١٨.

(٤) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣/ ١٥٨، ومجالس ثعلب ١/ ٧٤.

(٥) شرح التسهيل ٤/ ٨٢.

المضارع الذي جاء جواباً لإذا في قوله ﷺ: «إِذَ أَسْلَمَ العَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلاَمُهُ يُكَفِّر الله عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَها»[1]، فقال:

«يكفِّر اللهُ» جزاء الشرط، أعني قوله «إذا» ويجوز فيه الرَّفع والجزم كما في قول الشاعر:

وإنْ أَتَاهُ خَليلٌ يومَ مَسْغَبةٍ يقولُ: لا غائِبٌ مالِي ولا حَرِمُ[2]

وذلك إذا كان فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، وعند الجزم يلتقي السَّاكنان، فتحرَّك الراء بالكسر، لأن الأصلَ في الساكن إذا حُرِّك حُرِّك بالكسر، ولكنَّ الرواية ههنا بالرَّفع، ووقع في رواية البزَّار: كَفَّرَ الله بصيغة الماضي[3]، فوافق فعل الشرط»[4].

والذي قاله العينيّ فيه نظر من وجوه:

أولها: أن الجزمَ بإذا مخالفٌ لجمهور النَّحويِّين الذين أجمعوا على أن «إذا» لا تجزم إلا في الشِّعر لضرورة، وما كان ضرورةً لا حُجَّة فيه ولا يُقَاس عليه.

ثانيها: استشهاده بيت زهير مدفوعٌ من جهتين:

١ ـ البيت شاهدٌ على عمل «إن» الجازمة إن جعل فعل الشرط ماضياً، والجواب مضارعاً، ولا خلاف في أنَّ قياس حُكمٍ يخصّ «إن الجازمة» على حُكْم يخصّ «إذا» غير الجازمة، هو قياس فاسد.

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٤ كتاب الإيمان، باب حسن إسلام المرء، حديث (٤١).
(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في شرح ديوانه: ص ١٥٣، وفيه: مسألة بدل مسغبة، والكتاب ٣/ ٦٦ والمقاصد النحوية. ٤/ ٤٢٩، والإنصاف ٢/ ١٤٢، والدرر اللوامع ٢/ ٧٦.
(٣) لم أقف عليه في مسند البزار. وهو في سنن النسائي ٨/ ١٠٥، وشعب الإيمان ١/ ٥٨، حديث(٢٤).
(٤) عمدة القاري ١/ ٣٧٢.

٢ ـ لو سلَّمنا بصحة استشهاده ببيت زهير الذي رواه الكِرْماني بإبدال «إذا» بـ «إن» فقال: «وإذا أتاه. . .» واعتمد عليه في الحكم بالرفع أو الجزم[١]، فقد ذكره العينيّ بالرواية الصَّحيحة، وهي: «وإن أتاه» فلم يَسْلَمْ له قياس ما جاء في الحديث على ما جاء في البيت؛ ذلك إن لم ننسَ أن النَّحويِّين أوّلوا ما جاء في قول زُهَير على إضمار الفاء المحذوفة للضَّرورة، وبقاء الفعل مرفوعاً على أصله مع الفاء، أو على تقدير التَّقديم والتأخير كأنه قال: يقول: لا غائبٌ مَالي إن أَتَاهُ خَلِيلٌ، ومع ذلك كله، فالقول في هذا إنَّما هو فيما جاء في الشعر: «فأمَّا الكلام فقياسه الجزم لأنه أصل العمل في المضارع، تقدَّم الماضي أو لم يتقدم. . .»[٢].

ثالثها: احتجاجه بقول الشاعر:

واسْـتَغْنِ مَـا أغْنَـاكَ رَبُّـكَ بِـالْغِنَى وإِذَا تُصِـبْكَ خَصَاصَـةٌ فَتَجَمَّـلِ[٣]

مرجوح بأن ذلك جائز في الشعر للضَّرورة، ذهب إلى ذلك أكثر النحويِّين ـ كما ذكرنا ـ اللَّهم إلاَّ ابن مالك الذي لم يرَ في عمل إذا في الشِّعر ضرورة، وأجاز ذلك في النَّثر، والفرَّاء الذي قال: ومن العرب من يجزم بـ «إذا» فيقول: إذا تقم أقم، وروى البيت المذكور.

رابعها: أنه وجَّه رواية «تكبَّرا» في موضع آخر بأنها لغة شاذَّة، أو للتخفيف فقال: «قوله: تكبِّرا بلفظ المضارع وترك النون، وحُذفت إمَّا للتخفيف، وإمَّا

---

(١) شرح الكرماني ١/ ١٦٨.

(٢) رصف المباني ١٨٧، وانظر: الكتاب ٣/ ٦٠ ـ ٦١، والمقتضب ٢/ ١٧٠، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩.

(٣) البيت لعبد قيس بن خفاف في المقاصد النحوية ٢/ ٢٠٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٧١، ولسان العرب (كرب) ١/ ٧١٢، والدرر اللوامع ٣/ ١٠٢، ولحارثة بن بدر الغداني في أمال المرتضى ١/ ٣٨٣، وبلا نسبة في المغني ١٢٨، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٦.

على لغة من قال: إنَّ كلمة إذا جازمة، وهي لغة شاذَّة»[١].

ومن ثمَّ لا يقوى اعتراض العينيّ على ابن حجر وانتقاده إيَّاه بقوله: هذا كَلامُ من لم يَشمَّ من العربية شيئاً، لأنه حَكَمَ برَفْعِ الراء فقال: «يكفِّرُ الله بضم الراء، لأن «إذا» وإن كانت من أدوات الشَّرط لكنها لا تجزم»[٢].

٢ ـ إذا الفجائية:

اختلف النَّحويُّون في إذا الفجائية على ثلاثة أقوال:

الأوَّل أنها ظرفُ زمانٍ، والثاني أنها ظرفُ مكانٍ، والثالثُ أنها حرفٌ[٣]، وقد بيَّن العينيّ «إذا» هذه بقوله:

«وهي تختصُّ بالجملِ الاسميَّة، ولا تحتاجُ إلى الجواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحالُ لا الاستِقبال، نحو: خَرَجْتُ فإذَا الأَسَدُ بالبَابِ، وهي حرف عندَ الأَخْفش، واختاره ابنُ مالك، وظرفُ مكانٍ عند المُبَرِّد، واختاره ابن عُصْفُور، وظرفُ زمانٍ عند الزَّجَّاج، واختارَه الزَّمَخْشَري»[٤].

وقد دأب العينيّ على التنبيه على مواضع إذا الفجائية في نصوص الأحاديث، لكن لا نقف على اختياره لواحد من أقوال النحويِّين في نوعها. بل كان يكتفي بقوله حين ترد: «إذا للمفاجأة» وحسب.

أما الفاء الداخلة على إذا فقد بيَّن مذاهب النحاة فيها إذ قال:

---

(١) عمدة القاري ١١/ ٤٤٦.

(٢) فتح الباري ١/ ١٣٧.

(٣) انظر: المقتضب ٣/ ١٧٨، وشرح الكافية ١/ ٩٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٣٤، والجنى الداني ٣٧٤ ـ ٣٧٥، ومغني اللبيب ١٢٠.

(٤) عمدة القاري ١/ ١١٣، وقاله ابن هشام في المغني: ١٢٠.

«فإن قلت: ما الفاء في «فإذا» قلت: زَائِدة لازمةٌ عند الفارسي والمازِنيّ وجماعة، وعاطِفة عند أبي الفَتْح، وللسَّببيّة المَحْضَة عند أبي إسْحَاق»[١].

* إذن:

إذَن حرف جوابٌ وجزاء، كقولك: سأقصِدُكَ غَدَاً، فيقال: إذَنْ أُكْرِمَكَ، وهو قول سيبويه، فقال الشَّلوبين في كل موضع، وقال أبو علي الفارسيّ: «في الأكثر، وقد تتمحَّصُ للجَوَاب، بدليل أن يقال لك: أُحِبُّك، فتقول: إذن أَظُنُّكَ صَادقاً، إذ لا مُجازاة هنا ضرورة.

أما عملُها فهي تنصبُ الفعلَ المضارعَ بشرطِ تصديرها، وكونِ الفعلِ مستقبلاً، أن لا يُفْصَل بينها وبينَ الفِعل بغيرِ القَسَم.

وإذا وقعت «إذن» بعد الواو أو الفاء جَازَ فيها الوجهان على قول جماعة من النَّحويِّين[٢].

وقد ذكر العينيّ بعضَ شروطِ إعمال إذن وأعرض عن بعض، مما أدَّاه إلى مجانبة الصواب في توجيه إعراب الفعل بعدها في قول ابن عمر رضي الله عنهما: «إِذَنْ أَصْنَعُ كما صَنَعَ رسولُ الله ﷺ بعد قولهم: «إنَّ النَّاسَ كائنٌ بينهم قِتالٌ، وإنا نَخافُ أن يصُّدوكَ»[٣].

قال العينيّ «كلمة «إذن» حرف جوابٍ وجزاءٍ، وشروطُ إعمالها أن تتصدَّر، فإن وقعت حَشْواً أُهْمِلَت، وإن كان السَّابق عليها واواً أو فاءً جاز النَّصب، نحو:

---

(١) عمدة القاري ١/ ١١٣، وقاله ابن هشام في المغني ١٢١.

(٢) انظر: حروف المعاني ٦، ومعاني القرآن ٢/ ٦٦، ورصف المباني ١٥٤، والجنى الداني ٣٦١، ومغني اللبيب ٣٠ ـ ٣١، والإتقان ٢/ ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٣) صحيح البخاري ٢/ ٥٩١ كتاب الحج، باب طواف القارن، حديث (١٥٥٩).

﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾[الإسراء: ٧٦][١] والغالب الرفع»[٢].

فالعينيّ لم يذكر من شروط إعمالها إلاَّ التصدُّر ولم يُشِر إلى الباقيين، والأعجب من ذلك جعلُه الاستقبال سبباً للرفع، والعكس هو الصحيح، فقد قال: «وإذا كان فعلُها مستقبلاً يجب الرَّفع كما هو هنا».

ولو تأنَّى العينيّ قليلاً لَلَمح في الفعل المضارع الحالِيَّة، ولوافق النَّحويِّين الذين ذهبوا إلى أنها «إذا كانت للحال خرجت من حروف النَّصب، لأن حروف النَّصب إنما معناهُنَّ ما لم يقع»[٣].

ومع ذلك بيَّن العينيّ في موضع آخر نصب «إذن» للفعلِ المستقبلِ خلافاً لما سَبَق أن ذَكَره، وذلك في إعرابه قول الأشْعَث بن قَيْس: «إذَنْ يحلِف» بعد قوله ﷺ: «فَيَمينُهُ»[٤].

فقال: «كلمة: إذن» حرف جَوَاب وَجَزَاء، ينصبُ الفعلَ المستقبلَ مثل ما يقال: أنا آتيك فيقول: إذن أكرمَك، وإنما قال: ـ أي الكِرمانيّ ـ: بالنَّصب لا غير[٥]، لأنها تصدَّرَت فتعيَّن النصب، بخلافِ ما إذا وَقَعت بعد الوَاو والفَاءِ فإنه يجُوز فيه الوجهان»[٦].

---

(١) ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[الإسراء: ٧٦].

(٢) عمدة القاري ٧/ ٢٢٤.

(٣) المقتضب ٢/ ١٣، وانظر: الجنى الداني ٣٦١.

(٤) صحيح البخاري ٢/ ٨٣١ كتاب المساقاة، باب الخصومة في البئر، حديث (٢٢٢٩).

(٥) شرح الكرماني ١٠/ ١٧٣.

(٦) عمدة القاري ٩/ ٦٤.

* إلى:

ذكر العينيّ ثمانية مَعَانٍ لـ «إلى»[1] فقال: كلمة «إلى» تأتي لثمانيةِ معانٍ:

ـ **الأوّل**: انتهاءُ الغَايَة الزَّمَانِيَّة، نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[البقرة: ١٨٧]، والمَكَانِيَّة نحو: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾[الإسراء: ١][2].

ـ **الثاني**: المَعِيَّة، نحو ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[آل عمران: ٥٢].

ـ **الثالث**: التَّبْيين، وهي المُبَيّنَة لفاعليته مجرورها بعد ما يفيد حُبّاً أو بُغْضاً من فعلٍ تعجبٍ أو اسمِ تفضيل، نحو: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[يوسف: ٣٣].

ـ **الرابع**: بمعنى اللام نحو: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾[النمل: ٣٣].

ـ **الخامس**: بمعنى في نحو: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[النساء: ٨٧].

ـ **السادس**: الابتداء نحو:

تَقُولُ وقَدْ عاليتُ بالكُورِ فوقَها ... أيُسْقى فلا يروى إليَّ ابنُ أحمَرا[3]

ـ **السابع**: بمعنى عِنْد نحو: أشهى إليَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ[4] أي عندي.

---

(١) نقلها ـ فيما يبدو ـ عن المغني.

(٢) ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الإسراء: ١].

(٣) البيت لابن أبي أحمر في شرح التسهيل ٣/ ١٤٣، والدرر اللوامع ٢/ ١٣، وشرح أبيات المغني ٢/ ١٢٩ وبلا نسبة في المغني: ١٠٥.

(٤) لأبي كثير الهذلي صدره: أم لا سبيل إلى الشباب، وذكره ديوان الهذليين ٢/ ٨٩، والجنى الداني ٣٨٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤، وبلا نسبة في الاشتقاق ٤٧٩، ومغني اللبيب ١٠٥، وهمع الهوامع ٢/ ٢٠.

ـ الثامن: التَّوكيد، وهي الزائدة، أثبتَ ذلك الفرَّاء، مستدِّلاً بقراءة بعضهم: ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾[إبراهيم: ٣٧][1]. بفتح الواو»[2].

وبعد ذلك كان العينيّ يختار المعنى الأنسب للسِّياق مجوِّزاً قيام الحروف بعضها مقام بعضٍ.

ومن ذلك بيانه لقول جابر بن عبد الله: «خَرَجتُ مع النَّبيِّ ﷺ في بَعْضِ أَسْفَارِهِ . . . وصَلَّيتُ إلى جانِبِهِ»[3]، بيَّن معنى «إلى» بقولـه:

«كلمة «إلى» في الأصل للانتهاء، فالمعنى: صَلَّيت مُنْتهياً إلى جانبه، ويجوز أن يكون بمعنى «في» لأن حروفَ الجرِّ يقوم بعضها مقامَ بعضٍ، ويجوز أن يقال: فيه تضمينُ معنى الانْضِمام، أي صَلَّيتُ منضَّماً إلى جانبه»[4].

وفي شرحه معنى حديث عمر رضي الله عنه في الجنائز وفيه: «عن أبي الأَسْود قال: قَدِمْتُ المَدِيْنَةَ وقد وَقَعَ بها مَرَضٌ، فجلسْتُ إلى عُمَر بن الخَطَّاب. . »[5]. إذ قال:

«يُحْتَمل أن يكون «إلى» ههنا على بابه بمعنى الانتهاءِ والغَايَة، والمعنى: انتهى جلوسي إلى عُمَرَ رضي الله عنه، والأوجه أن يكون «إلى» ههنا بمعنى «عند»، أي جَلَسْنا عند عمر، كما قال في قول الشاعر:

---

(١) وهي قراءة علي بن أبي طالب وأبي جعفر وجعفر بن محمد مجاهد: انظر: المحتسب ١/ ٣٦٤، ومعاني القرآن ٢/ ٧٨.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١. وهو ما قاله ابن هشام في المغني ١٠٤ ـ ١٠٥، وانظر: رصف المباني ١٦٦، والجنى الداني ٣٨٨ ـ ٣٨٩.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٤٢ كتاب الصلاة في الثياب، حديث (٣٥٤).

(٤) عمدة القاري ٣/ ٢٧٨.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٤٦٠ كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، حديث (١٣٠٢).

أم لا سَـبيلَ إلـى الشَّـبابِ وذِكْـرِهِ   أَشْهَى إلـيَّ مـن الرَّحِيـقِ السَّلْسَـلِ[١]»[٢]

* أم:

قال المُرادي: «أم المتَّصِلة: وهي المعادِلَة لهمزةِ التَّسْوية، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[البقرة: ٦][٣] أو لهمزة الاستفهام التي يُطلب بها وبـ«أم» مايُطْلَب بـ «أي» نحو: أقام زيد أم قعد، وقد تُحْذَف الهمزة للعلم بها.

أم المنقطعة: وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين، واختُلِفَ في معناها، فقال البصريُّون: إنها تُقَدَّر بـ «بل» والهمزة مطلقاً، وقال قومٌ: إنها تقدَّر بـ «بل» مطلقاً[٤].

وقد أفاض العينيّ في بيان «أم» فقال:

«قد عُلِم في النحو أن «أم» على نوعين: مُتَّصلة؛ وهي التي تَتَقَدَّمها همزة التسوية نحو: ﴿قَالَ سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾[إبراهيم: ٢١] وسُمِّيت متصلةً لأن ماقبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، ومنقطعة وهي التي لا يفارقُها معنى الإضْراب، وزعم ابن الشَّجَري عن جميع البصريِّين أنها أبداً بمعنى بل، وهي مسبوقةٌ بالخبر المحض، نحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾[السجدة: ٢ ـ ٣] ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام، نحو: ﴿أَلَهُمۡ أَرۡجُلٌ يَمۡشُونَ بِهَآ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٍ يَبۡطِشُونَ بِهَآ أَمۡ لَهُمۡ أَعۡيُنٌ يُبۡصِرُونَ بِهَآ أَمۡ لَهُمۡ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) عمدة القاري ٦/ ٢٧٠.

(٣) ﴿أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[البقرة: ٦].

(٤) الجنى الداني ٢٠٤، وانظر: الكتاب ٣/ ١٧١، ورصف المباني ١٧٩.

ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴾[الأعراف: ١٩٥] إذ الهمزة فيها للإنكار[١]»[٢].

ولم يجزم العينيّ بكون أم منقطعة أو متَّصلة في سؤال هِرَقْل في الحديث الطَّويل الذي رواه البخاري إذ قال: «هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ»[٣]، بل رأى أن الوجهين محتَمَلان، فإن حَكَم بأنها منفصلة فلِما توحيه العبارة من الاستفهام عن النُّقْصان، والإضراب عن الزيادة، فقد قال:

«هل يَزيدون، وكان القياسُ بالهمزة، لأنَّ أم المتَّصلة مستلزِمةٌ للهمزة، ولكن نقول: إنَّ «أم» ههنا مُنْقَطعة لا مُتَّصلة، تقديره: بل أينقُصُون حتى يكون إضراباً عن سؤال الزيادة واستفهاماً عن النُّقصان».

وإن حَكَم بأنها متصلة فلأنَّ ذلك لا يخالف القواعد النحويَّة مع أنه يساعده المعنى. فقال: «ولئن سلَّمْنا أنها متَّصلة، لكنَّها لا تستلزمُ الهمزةَ بل الاستفهام، قال الزَّمخشري: «أم» لا تقع إلاَّ في الاستفهام إذا كانت متَّصلة[٤]. فهو أعمُّ من الهمزة، فإن قيل: شَرَط بعضُ النُّحاة وقوع المتَّصلة بين الاسمين قلت: قد صرَّحوا أيضاً بأنها لو وَقَعَت بين الفعلين جاز اتِّصالها، لكن بشرط أن يكون فاعل الفعلين متَّحداً كما في مسألتنا»[٥].

فأما مانقله عن الزَّمخشري في استلـزام «أم» الاستفهام عموماً، فقد وافقـه

---

(١) الذي حكاه ابن الشجري عن البصريين هو إجماعهم على أنها لا تكون بمعنى بل إلا بتقدير همزة الاستفهام معها، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٥.

(٢) عمدة القاري ١٢/ ٤٥٦.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٨، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ، حديث (٥١).

(٤) المفصل في علم اللغة ٣٦٣.

(٥) عمدة القاري ١/ ٤٣١ ـ ٤٣٢.

عليه بعض النحويِّين منهم المالِقيّ (ت ٧٠٢هـ) إذ قال:

«ويقع قَبْلَها حرفُ الاستفهام ظاهراً أو مقدَّراً وقد ذُكر، ولا يشترط أن تتقدمها الهمزة لا غير، بل تتقدم «هل» إذا وقع الاستفهام عن كل جملة، وإن كان المعنى المعادلة»(١).

ولمَّا كان إجماعُ أكثر النَّحْوِيِّين على خلاف ذلك، رأى العينيُّ حَمْلَ ماجاء في هذه الرِّواية على روايةٍ متقدِّمة جاءت بالهمزة بَدَل «هل» تصحيحاً للمعنى الذي تقتضيه الهمزة ومعلِّلاً رواية «هل» بحملها على المعنى الأعمِّ.

فقد قال: «فإن قلت: المعنى على تقدير الاتصال غير صحيح لأنَّ «هل» لطلب الوُجُود و«أم» المتَّصِلة لطلب التَّعيين، سيَّما في هذا المقام، فإنه ظاهرٌ أنه للتَّعيين، قلت: يجب حملُ مَطْلَب «هل» على أعمَّ منه تصحيحاً للمعنى، وتطبيقاً بينه وبين الرِّواية المتقدِّمة في أوَّل الكتاب(٢)»(٣).

*** أمَّا:**

قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): «أمَّا: وهو حرفُ شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيد، أما أنها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهْدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[البقرة: ٢٦].

.. وأما التَّفْصيل فهو غالبُ أحوالها كما تقدَّم في آية البقرة، من ذلك:

(١) رصف المباني ١٧٩.

(٢) في باب بدء الوحي ١/ ٥ حديث (٧).

(٣) عمدة القاري ١/ ٤٣٢.

﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾[الكهف: ٧٩] ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾[الكهف: ٨٠] ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾[الكهف: ٨٢].

وقد يُترك تكرارها استغناءً بذكر أحدِ القِسْمين عن الآخر، أو بكلام يُذكَر بعدها في موضع ذلك القسم وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً نحو: «أمَّا زيدٌ فمنطلِقٌ».

وأما التَّوكيد فقلَّ مَنْ ذَكَرَه، ولم أرَ من أحكمَ شرحه غير الزَّمخشري، فإنه قال: فائدة أمَّا في الكلام أن تعطيَه فضلَ توكيدٍ، فنقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيدَ ذلك وأنَّه لا محالةَ ذاهبٌ، وأنه بصَدَدِ الذَّهَاب، وأنَّه منه عزيمةٌ قلت: «أَمَّا زيدٌ فَذَاهِبٌ». ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مَهْما يَكُنْ من شَيءٍ فزيد ذَاهبٌ، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط»[(١)].

وذكر العينيّ معنى «أمَّا» واستعمالها في الكلام فذكر الشرطية وتفصيلها، وذلك في إعرابه لقولـه ﷺ: «أَمَّا بَعْد»[(٢)] فقال:

«كلمة «أمَّا» فيها معنى الشَّرط، فلذلك لزمَتْها الفاء، وتستعملُ في الكلام على وجهين: أحدهما أن يستعملَها المتكلمُ لتفصيلِ ما أَجْمَلَه على طريق الاسْتِئْناف، كما تقول: جَاءَني إِخْوَتُك، أَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُه، وأمَّا خَالِدٌ فَأَهَنْتُه، وأمَّا بِشْرٌ فَأَعْرَضْتُ عنه، والآخر أن يستعملَها آخذاً في كلام مُسْتَأنف من غير أن يتقدَّمها كلام، أما ههنا من هذا القبيل»[(٣)].

---

(١) مغني اللبيب ٨٠، وانظر: الكتاب ٤/ ٢٣٥، والكشاف ١/ ٢٤٣، والجنى الداني ٥٢٢.

(٢) في كتابه ﷺ لهرقل. صحيح البخاري ١/ ٩ باب بدء الوحي، حديث (٧).

(٣) عمدة القاري ١/ ١٤٩.

فالعينيّ لم يخرج عن أقوال النُّحاة في أمَّا، كما أنه وافق ابن حجر في نوع «أمَّا» في هذا التَّركيب وأنها مستأنفة لا للتفصيل[١]. وخالف الكرمانيَّ الذي جعلها للتفصيل وقدَّر لها القسيم فقال:

«أمَّا للتفصيل، فلا بُدَّ فيه من التكرار، فأين قَسِيمُه؟ قلت: المذكور قبله قَسِيمُهُ وتقديره: أمَّا الابتداءُ فباسمِ اللهِ، وأما المكتُوب فمن مُحَمَّد ونحوه، وأمَّا بَعْدَ ذلك فكذا»[٢].

فنقل العينيّ عنه قولـه، ثم ردَّ عليه قائلاً: «هذا كله تعسُّف، وذهولٌ عن القسمة المذكورة، ولم يقل أحدٌ أنَّ «أما» في مثل هذا الموضع تقتضي التقسيمَ، والتحقيق ما قلنا»[٣].

ومع ذلك فإن السِّياق ـ في بعض الأحيان ـ يحتمل وجودَ قسيمٍ محذوفٍ تساعده روايةٌ أخرى وتقوِّي احتماله، وذلك ماذهب إليه كل من الكِرْمانيّ وابن حجر في قولـه ﷺ: «أمَّا أَنا فَأُفِيضُ عَلَى رأسي ثلاثاً»[٤] وقد اعترض العينيُّ ورأى أن «أمَّا» هنا للتوكيد. فقال:

«قال الكرماني: أمَّا للتفصيل فأين قسيمه؟ قلت: اقتضاء القَسِيم غير واجب، ولئن سَلَّمنا فهو محذوفٌ يدلُّ عليه السياق، روى مسلمٌ في صحيحه أن الصحابةَ تمارَوا في صفة الغُسْل عند رسول الله ﷺ، فقال عليه السَّلام: «أمَّا أَنا فَأُفِيضُ»[٥] وأما غيري فلا يُفيض، أو فَلا أعلم حالَه كيف يعمل، ونحوه.

(١) فتح الباري ١/ ٥٢.

(٢) شرح الكرماني ١/ ٦١.

(٣) عمدة القاري ١/ ١٤٩.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٠١ كتاب الغسل، باب من أفاض على رأسه ثلاثاً، حديث (٢٥١).

(٥) صحيح مسلم ١/ ٢٥٨ كتاب الحيض، باب استحباب إفاضة الماء، حديث (٣٢٧).

انتهى»[(١)]. ثم قال: «قلت: التَّحقيق في هذا الموضع أن كلمة «أمّا» بالفتح والتشديد حرفُ شَرطٍ وتَفْصيلٍ وتوكيدٍ، والدَّليل على الشَّرط لزوم الفاء بعدها، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ﴾[البقرة: ٢٦] والتَّفصيل نحو قوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ﴾[الكهف: ٧٩] ﴿وَأَمَّا ٱلۡغُلَٰمُ﴾[الكهف: ٨٠] ﴿وَأَمَّا ٱلۡجِدَارُ﴾[الكهف: ٨٢]. وأما التَّوكيد، فقد ذكره الزَّمخشريُّ، فإنه قال: فائدة «أمّا» في الكلام أن تُعطِيَه فضلَ توكيدٍ، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدْتَ ذلك وأنَّه لا محالةَ ذاهبٌ وأنَّه بصَدَدِ الذَّهاب، وأنَّه منه عن عَزيمةٍ قلت: «أمَّا زيدٌ فذَاهِبٌ»، وهنا أيضاً للتَّأكيد، فلا حاجة إلى القَسِيم، ولا يُحْتَاج أن يقال: إنه محذوف[(٢)]، وأما الَّذي رواه مُسْلِم فهو من طريق أبي الأحوص عن إسحاق: تماروا في الغُسْل عند النبي ﷺ، فقال بعضُ القوم: أمَّا أنا فأغسلُ رأسي بكذا وكذا، وذكر الحديث[(٣)]، وقال بعضُهم: هذا هو القَسِيم المحذوف»[(٤)].

ثم ردَّ عليه قائلاً: «قلت: لا يُحْتاج إلى هذا لأن الواجِبَ أن يُعْطَى حقُّ كلِّ كلامٍ بما يَقْتَضيه الحال، فلا يحتاج إلى تقدير شيء من حديث روِي من طريقٍ لأجلِ حديثٍ آخرَ في بابه من طريقٍ آخر»[(٥)].

واعتراض العينيّ مرجوح ـ فيما أرى ـ من وجهين:

أولهما: أنَّ السِّياق يقوِّي ماذهب إليه كلٌّ من الكِرْماني وابن حَجَر، كيف لا،

---

(١) عمدة القاري ٣/ ١٨، وكلام الكرماني في شرحه ٣/ ١١٧.

(٢) انظر: الكشاف ١/ ٢٤٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) عمدة القاري ٣/ ١٨، وانظر: فتح الباري ١/ ٤٨٩.

(٥) عمدة القاري ٣/ ١٨ ـ ١٩.

وقد أورد البخاريُّ الحديث مُجْتَزءاً ـ وهو منهج للبخاري لم يغفل عنه العينيّ، فالبخاري إنما اختار هذه القطعة من النَّص النبويِّ احتجاجاً لما أورده في ترجمة الباب: «مَنْ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلاَثاً» واكتفى بهذه العبارة من الحديث الذي رواه مُسْلم، وهذا الذي سار عليه البخاريُّ في صحيحه لم يَغِب عن العينيّ، بل جعله طريقاً لتفسير ماغمضَ من مَعَانٍ، وكثيراً ما تردَّد قوله في شرحه: «والأحاديثُ يفسِّر بعضها بعضاً» فكيف لم يرضَ هنا بهذه القاعدة وأبى ماأُقِيم على أساسها؟!.

فضلاً عن أن الرجوع إلى رواية مسلم تقوِّي ماذهبا إليه وفيها:

«عن جُبَير بن مُطْعِم قال: تَمَارَوا في الغُسْل عندَ رسول الله ﷺ فقال بعضُ القَوْم: أَما أَنا فَإنِّي أغْسِلُ رَأسي كذا وكذا، فقال رسولُ الله ﷺ: «أمَّا أَنَا فإِنِّي أُفِيضُ على رَأْسي ثلاثَ أكُفٍ»»[1].

ثانيهما: أنه عمد إلى تقدير قسيمٍ محذوفٍ في مواضع أخرى، أي إنه فَعَلَ فِعْلَ من اعتراض عليهم وقَدَّر قسيماً محذوفاً وذلك في شرحه معنى قول سَعْدٍ رضي الله عنه: «أَمَّا أَنَا، والله فإنِّي كنتُ أصلِّي بِهِم صَلاةَ رسولِ الله ﷺ..»[2].

قال: «كلمة أمَّا بالتَّشديد، وهي للتَّقْسيم، وفيه مُقَدَّر لأنه لا بُدَّ لها من قَسيمٍ تقديره: «أمَّا هم فقالوا ماقالوا، وأمَّا أنا فأقولُ إنِّي كُنْتُ كذا»[3].

وكذلك قوله في شرحه معنى حديث ابن عمر: «صلَّيتُ مع النبي ﷺ سَجْدَتَين... فأمَّا المغرِب والعشاء ففي بيته»[4]. إذ قال: «وكلمة أمَّا للتفصيل،

(١) صحيح مسلم ١/ ٢٥٨ كتاب الحيض، باب استحباب إفاضة الماء.. حديث (٣٢٧).

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٦٢ كتاب صفة الصلاة، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، حديث (٧٢٢).

(٣) عمدة القاري ٤/ ٤٤٠.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٣٩٣ كتاب التطوع، باب التطوع بعد المكتوبة، حديث (١١١٩).

وقسيمها محذوف يدلُّ عليه السِّياق، وأما الباقية ففي المَسْجد»[١].

* إنَّ:

إنَّ حَرفُ توكيدٍ ينصبُ الاسمَ ويَرْفَعُ الخبر نحو: إنَّ زَيْداً ذاهبٌ، خِلافاً للكوفيِّين في قولهم: إنَّها لم تعمل في الخبرِ شيئاً، بل هو باقٍ على رفعِه قبل دخولِها[٢].

وتفيد إنَّ أحد معنيين:

تـحقيقُ مـضمـون الجملة ـ أو توكيد الخبر الإنكاريّ لمن يُنكر الخبرَ في اعتقاده أو يتردَّد فيه[٣].

وقد ميَّز العينيّ بين معنيي إنَّ، وأفاد معنى الحديث بذلك، ومنه بيانه لمعنى حديث فاطمةَ بنة أبي حُبَيش أنها جاءت إلـى النبي ﷺ فقالت: يا رَسـولَ الله إني امْرَأةٍ أُسْتَحاضُ فَلا أُطْهَرُ. . »[٤]. فقال:

«قد عُلِم أن كلمة «إنَّ» لا تُسْتَعمل إلا عند إنكار المُخَاطَب للقول أو التردُّد فيه وما كان لرسولِ الله ﷺ إنكارٌ لحيضَتِها، ولا تردُّدٌ فيها، فوجْهُ استعمالِها ههنا يكون لتحقيق نفس القضية، إذ كانت بعيدةَ الوقوع، نادرةَ الوجود، فلذلك أكَّدت قولَها بكلمة «إن»[٥].

(١) عمدة القاري ٥/ ٥٣٦.

(٢) الجنى الداني ٣٩٣، وانظر: رصف المباني ١٩٨، ومغني اللبيب ٥٥.

(٣) انظر: مفتاح العلوم ١٧٣، ٢٥٨.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٩١ كتاب الوضوء، باب غسل الدم، حديث (٢٢٦).

(٥) عمدة القاري ٢/ ٣٦٢.

*** إن المخفَّفة من الثَّقيلة:**

تُخَفَّفُ «إن» فتدخلُ على الجملتين الاسمية والفعلية، فإن دخلت على الاسميَّة جاز إعمالُها خلافاً للكوفيِّين، وحكايةُ سيبويه: إنْ عَمْراً لَمُنْطَلِقٌ حجَّةٌ على من أنكرَ الإعمال، ويكثر إهمالها نحو: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[الزخرف: ٣٥]. و﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[يس: ٣٢].

وإن دخلت على الفعل أُهْمِلت وُجوباً، والأكثر كونُ الفعلِ ماضياً ناسِخاً، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[البقرة: ١٤٣].

وتَلزم اللامُ الفارِقة بعد «إن» هذه إن خِيفَ التباسُها بالنافية، وذهب الكوفيُّون إلى أن «إنْ» إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى ما، واللام بمعنى «إلا»(١).

وبيَّن العينيّ دخول اللاَّم بعد إن المخففة مميِّزاً بين مذهبَي الفريقَين في إعرابه قوله ﷺ: «إن كنتُ لَمُوقِناً»(٢) فقال: «إنْ هذه هي المخفَّفة من الثَّقيلة، أي إنَّ الشَّأْنَ كُنْتُ، وهي مكسورةٌ، ودخلت اللاَّمُ في قوله «لَمُوقِناً» لتفرِّقَ بين «إنْ» هذه، وبين «إنْ» النافية، هذا هو قول البصريِّين، وقال الكوفيُّون: إنْ بمعنى ما، واللاَّم بمعنى إلاَّ، مثل قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[الطارق: ٤] أي ما كلُّ نفسٍ إلاَّ عليها حافظٌ، ويكون التقدير ههنا: مَاكُنْتُ إِلاَّ مُوقناً»(٣).

كما أشار إلى «إنْ» المخفَّفة ودخولها على الجملتَين الاسميَّة والفعليَّة في أثناء شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها، قالت: «إنْ كان رسولُ الله ﷺ ليَتَعذَّر

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٦، ٦٣، ٤/ ٢٢٠، ٢٣٣، والإنصاف ٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦، وشرح التصريح١/ ٢٧٩، والجنى الداني ٢٠٨، ومغني اللبيب ٣٤ ـ ٣٥.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٤٤ كتاب العلم، باب من أجاب الفتيا بإشارة الرأس، حديث (٨٦).

(٣) عمدة القاري ٢/ ١٣٤ ـ ١٣٥.

في مرضه: أين أَنَا اليَوم..»[1]. إذ قال: «كلمة إنْ هذه مخفَّفةٌ من الثَّقيلة، فتدخل على الجُمْلَتين، فإن دخلَتْ على الاسميَّة جازَ إعمالُها خلافاً للكوفيِّين، وحكى سيبويه «إنْ عَمْراً لمنطلقٌ، وإن دخلت على الفعليَّة وجَبَ إهمالُها، وههنا دخلت على الفعليَّة، والأكثرُ كونُ الفعلِ ماضياً»[2].

وكذا قال في توجيه حديث عائشة رضي الله عنها: «إنْ كَانَ النَّبيُّ ﷺ لَيُقَبِّل بعضَ نِسَائِه وهو صَائم»[3].

فالعينيّ لم يخرج عن أقوال النحويِّين في «إنْ» هذه، وإنَّما جاء إعرابه للنُّصُوص تطبيقاً لِمَا جاؤوا به وأفاد منه.

* إنَّما:

قال المُرَادي: «اشتهر في كلام المتأخِّرين من أهل النَّحو أن «إنَّما» للحصر.

وقال ابن عطيَّة: «إنَّما» لفظٌ لا تفارقُه المبالغة والتَّأكيد حيث وَقَع، ويصلُح مع ذلك للحَصر، فإذا دخل في قصَّةٍ وساعد معناها على الانْحِصَار، صحَّ ذلك وترتَّب كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[الكهف: ١١٠، فصلت: ٦] وغير ذلك من الأمثلة، وإذا كانت القصَّة لا تتأتّى للانحصار بقيت إنَّما للمبالغة فقط، كقوله عليه السَّلام: «إنما الرِّبا في النسيئة[4]»[5].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٤٦٨، كتاب الجنائز، باب ماجاء في قبر النبي ﷺ، حديث (١٣٢٣).
(٢) عمدة القاري ٦/ ٣٠٧، ٨/ ٨٦، ١٠/ ٩١٦.
(٣) صحيح البخاري ٢/ ٦٨٠ كتاب الصوم، باب القبلة للصائم، حديث (١٨٢٧).
انظر: عمدة القاري ٨/ ٨٦.
(٤) صحيح مسلم ٣/ ١٢١٨ كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، حديث (١٥٩٦).
(٥) الجنى الداني ٣٩٥ ـ ٣٩٦.

وذكر الزركشيُّ أن «إنما» تقصر الصِّفةَ على الموصوف، والموصوفَ على الصِّفةِ، وقال: «وهي للحَصْر عند جماعة، كالنفيِ والاستثناء، وفرّق البيانيون بينهما، فقالوا: الأصل أن يكونَ ما يُسْتَعمل لـه «إنَّما» مما يَعْلمُهُ المخاطَب ولا يُنكره، كقولك: إنَّما هُو أَخُوك، و«إنَّما هو صاحبُك القديم لمن يعلم ذلك ويقرُّ، وما يستعمل له النفي والاستثناء على العكس، فأصلُه أن يكونَ مما يجهله المخاطب وينكره، نحو: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[المائدة: ٧٣](1).

وبيَّن العينيّ معنى الحَصْر في «إنما» في شرحه لحديثه ﷺ: «إنَّما الأَعْمَالُ بالنِّيَّات»(2) فقال: «إنَّما للحصر، وهو إثباتُ الحُكْم للمذكور، ونفيُه عمَّا عَدَاه، وقال أهلُ المعاني: ومن طُرق القَصْر إنَّما، والقَصْر تخصيصُ أحدِ الأمرين بالآخَر وحصرُه فيه»(3) ثم تابع ما قالوه في تَضَمُّن «إنما» معنى «ما وإلا» فقال(4): «وإنما يفيد إنما معنى القصر لتضمُّنه معنى «ما» و«إلا» من وجوه ثلاثة:

الأول: قول المفسِّرين في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾[البقرة: ١٧٣] بالنصب، معناه: ما حَرَّم عليكم إلا الميتةَ، وهو يفيد الحَصْر كما أنَّ: المنطلقُ زيدٌ، وزيدٌ المنطلقُ كِلاَهما يقتضي انحصارَ الانطلاقِ على زيدٍ.

الثاني: قول النحاة: إن «إنَّما» لإثبات ما يُذكر بعده ونَفْيِ ماسواه.

الثالث: صحَّة انفصال الضمير معه كصحَّته مع «ما» و«إلاَّ»، فلو لم يكُنْ إنَّما متضمِّنة لمعنى «ما» و«إلاَّ» لم يصحَّ انفصال الضَّمير معه، ولهذا قال الفرزدق:

---

(1) البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٠٤.

(2) صحيح البخاري ١/ ٣ كتاب بدء الوحي، حديث (١).

(3) عمدة القاري ١/ ٥٤.

(4) وهو قول السكاكي في مفتاح العلوم ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

أنـا الذَّائـذُ الحـامِي الـذِّمارَ وإنَّمـا يـدافعُ عـن أَحْسَـابِهم أَنَـا ومِثْلِـي[(١)]

ففصلَ الضميرَ وهو «أنا» مع «إنَّما» حيث لم يقل: وإنما أدافعُ كما فَصَل عمرو ابن معدي كرب مع إلا في قوله:

قَـدْ عَلِمَـتْ سَـلْمَى وجاراتُهـا مـا قَطَّـرَ الفـارسَ إلا أنـا[(٢)]

وهذا الذي ذكرناه هو قول المحققين[(٣)].

ثم بيَّن العينيّ معنى التَّأكيد الذي تفيده «إنما» نقلاً عن السَّكَّاكي (ت ٦٢٦هـ)، فقال: «وقال بعض الأصوليِّين: إنَّما لا تفيدُ إلا التَّأكيد، ونقل صاحبُ المفتاحِ عن أبي عيسى الرِّبعي أنه لمَّا كانت كلمة «إنّ» لتأكيد إثباتِ المُسْند للمسند إليه، ثم اتَّصلت بها «ما» المؤكِّدة التي تُزاد للتأكيد كما في حيثما، لا النَّافية على ما يظنُّه من لا وقوفَ له على علمِ النَّحو ضاعَفَتْ تأكيدها، فناسَبَ أن يُضَمَّن معنى القَصْر، أي مَعنى «ما» و«إلاَّ»، لأن القصرَ ليسَ إلا لتأكيد الحكمِ على تأكيدٍ، ألا تَرَاكَ متى قلتَ لمخاطَب يريد المجيء الواقع بين زيد وعمرو: زيدٌ جاءَ لا عمرٌو؟

وكيف يكونُ قولك: زيدٌ جاء إثباتاً للمجيءِ لزيدٍ صريحاً، وقولُك لا عمرو إثباتاً للمجيءِ لزيـد ضمناً لأنَّ الفعلَ وهـو المجيء واقـعٌ، وإذا كـان كذلك وهو

---

(١) ديوان الفرزدق ٢/ ١٥٣، والجنى الداني ٣٩٧، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٦٠، والمقاصد النحوية ١/ ٢٧٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٩٥، وهمع الهوامع ١/ ٦٢.

(٢) ديوانه ص ١٦٧، والإيضاح للقزويني ٢١٧، وبلا نسبة في مفتاح العلوم ٤٠٣، وشرح المفصل ٣/ ١٠١، ١٠٣.

(٣) عمدة القاري ١/ ٥٤.

مسلوبٌ من عمرو، فيكون ثابتاً لزيدٍ بالضَّرورة»[١].

وعقَّب العينيّ على مانقله عن السَّكَّاكي رادًّاً على من زعم أن «ما» في إنَّما للنفي، متَّفقاً مع المرادي في ردِّه، فقال ـ أي العينيّ ـ :

«قلت: أراد بمن لا وقوف لـه على علم النحو الإمامَ فخر الدين الرَّازي، فإنَّه قال: إنَّ «ما» في إنَّما هي النَّافية، وتقرير ما قاله هو أنَّ «إنَّ» للإثبات و«ما» للنفي، والأصل بقاؤهما على ماكانا، وليس «إنَّ» لإثبات ماعدا المذكور، و«ما» لنفي المذكور وِفاقاً، فتعيَّن عكسه[٢]، ورُدَّ بأنها لو كانت النَّافيةَ لبطُلَتْ صدارتُها، مع أنَّ لها صدرَ الكلام، واجتمعَ حرفا النَّفيِ والإثباتِ بلا فاصل، ولجاز نصبُ إنَّما زيد قائماً، وكان معنى إنَّما زيد قائم تحقُّق عدم قيام زيد، لأنَّ ما يلي حرفَ النفي منفيٌّ»[٣].

كما تعقَّب ابنُ هشام الرازيَّ (ت ٦١٥هـ) في قوله في إنَّما، مفنِّداً ماجاء به، بقوله: «وهذا البحث مبنيٌّ على مقدِّمتين باطِلتين بإجماع النَّحويِّين، إذ ليست «إنَّ» للإثبات، وإنَّما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل: «إنَّ زيداً قائم» أو نفْياً مثل: إنَّ زيداً ليس بقائم، ومنه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾[يونس: ٤٤] وليست «ما» للنَّفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها في ليتما ولعلَّما لكنَّما وكأنَّما»[٤].

ـ الحَصْر الذي تقتضيه إنما:

بيَّن العينيّ أن إنَّما قد تقتضي حصراً مطلقاً أو مخصَّصاً فقال:

---

(١) عمدة القاري ١/ ٥٥.

(٢) انظر: المحصول في علم أصول الفقه ١/ ٣٨١.

(٣) عمدة القاري ١/ ٥٤، وانظر: الجنى الداني ٣٩٧ ـ ٣٩٨، وشرح الكرماني ١/ ١٧.

(٤) مغني اللبيب ٤٠٦.

«فاعلم أن «إنَّما» تقتضي الحصر المُطْلَق، وهو الأغلب الأكثر، وتارة تقتضي حصراً مخصوصاً كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾[يونس: ٤٤] وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾[محمد: ٣٦] فالمراد حصره في النَّذارة لمن لا يؤمن، وإن كان ظاهرُه الحصرَ فيها، لأن لـه صفاتٍ غيرَ ذلك، والمراد في الآية الثانية الحصرُ بالنِّسبة إلى من آثرها، أو هو من باب تغليب الغالب على النادر، وكذا قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّما أَنَا بَشَر»[1] أراد بالنِّسبة إلى الاطِّلاع على بواطن الخصوم، لا بالنسبة إلى جواز النسيان عليه، ومثل ذلك يُفْهَم بالقرائن والسِّياق»[2].

* أَنْ:

أَجْمل الإمام العينيُّ ذكرَ أنواع أن، مفصَّلةً تمشَّياً مع منهجه التَّعلِيميْ الذي اختاره لنفسه، وكأنه اكتفى بذكر تلك القواعد النظرية، حتى لا نلمح عنده إلا إشارات بسيطة إلى هذه الأداة بأنواعها في أثناء أعاريبه.

قال في إعرابه لقوله ﷺ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يا أبا هُرَيْرةَ أن لا يَسْأَلَني عن هذا الحديثِ أحدٌ أَوَّلَ مِنْك»[3]: «ويجوز ضمُّ اللام في «يسألني» وفتحها، لأنَّ كلمة أنْ إذا وقَعت بعد الظَّنِّ يجوز في مدخولها الوجهان: الرفع والنصب».

ثم قال: «واعلم أن «أن» المفتوحةَ الهمزة ساكنةَ النُّون على وجهين: اسمٌ وحرفٌ، فالحرفُ على أربعة أوجه:

الأول: أن يكون حرفاً مصدريّاً ناصباً للمُضَارع، وتقع في موضعين، أحدهما

(١) صحيح البخاري ١/ ١٥٦ أبواب القبلة، باب التوجه نحو القبلة، حديث (٣٩٢).
(٢) عمدة القاري ١/ ٥٥، وانظر: ٣/ ٣٧٨.
(٣) صحيح البخاري ١/ ٤٩ كتاب العلم، باب الحرص على الحديث. حديث (٩٩).

في الابتداء، فتكون في موضع رفع نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة: ١٨٤].
والثاني: بعد لفظٍ دالٍّ على معنى غير التَّعيين، فتكون في موضعِ رفعٍ، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[الحديد: ١٦] ونصبٍ نحو: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[يونس: ٣٧] وخَفْضٍ نحو: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾[الأعراف: ١٢٩] ومُحْتَمِلةٍ لهما في ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾[الشعراء: ٨٢] أصله: في أن يغفر لي.

الثاني: أن تكونَ مخففَّةً من الثَّقيلة، فتقع بعد فعلِ اليقين أو ما نزل منزلته نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[طه: ٨٩] ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[المزمل: ٢٠] ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[المائدة: ٧١] فيمن رَفَعَ: «تكونُ».

فـ «أن» هذه ثلاثيةُ الوضع، وهي مصدريَّةٌ أيضاً، وتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر خلافاً للكوفيِّين، وزعموا أنها لا تعملُ شيئاً، وشرطُ اسمها أن يكون محذوفاً ورُبَّما ثَبَتَ في الضَّرورة على الأصح، وشرطُ خبرِها أن يكونَ جملةً، ولا يجوزُ إفرادهُ، إلاَّ إذا ذُكِرَ الاسم، فيجوز الأمران.

الثالث: أن تكون مفسِّرةً بمنزلة «أَيْ»، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾[المؤمنون: ٢٧] وعن الكوفيِّين إنكارُ أن التفسيرية البتَّة[١]»[٢].

«وإذا ولي «أَنْ» الصالحة للتَّفسير مضارعٌ معه «لا» نحو: أَشَرْتُ إليه أَنْ لا يفعل، جازَ رفعه على تقدير: «لا» نافية، وجزمه على تقديرها ناهيةً، وعليهما فـ «أن» مفسِّرة، ونصبُه على تقديره «لا» نافية و«أن» مصدريَّة، فإن فقد «لا» امتنع الجزم، وجاز الرَّفعُ والنَّصب.

---

(١) من قوله: واعلم أن «أن المفتوحة» إلى قوله: «البتة» قاله ابن هشام في المغني ٤١ ـ ٤٣.

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٧٧.

الرابع: أن تكون زائدة[١]، ولها مواضعُ ذُكِرَت في النَّحو»[٢].

وهكذا نجد العينيّ مطوِّلاً في كلامه عن هذه الأداة مستطرداً إلى ذكر الكثير مما يتعلق بها، وهو ـ كما يبدو ـ ناقل عن ابن هشام في المغني، واضعاً بين يدي قارئه كلَّ ما يتعلَّقُ بتلك المادَّة ليغنيَه عن الرُّجوع إلى مظانِّ المسألَة.

* أيّ:

لـ «أيّ» عند النحويِّين وجوه متعددة، وقد بيَّنها العينيّ في عمدته فقال: «أيْ: اسمٌ يأتي لخَمْسَةِ معانٍ:

الأول: للشَّرط، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء: ١١٠].

الثاني: الاستِفهام نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾[التوبة: ١٢٤].

الثالث: يكون مَوْصُولاً نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[مريم: ٦٩] التقدير: لننزِعَنَّ الذي هو أَشَدُّ، نصَّ عليه سيبويه[٣].

الرابع: يكونُ صفةً لنكرةٍ: نحو زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ، أي كاملٌ في صفاتِ الرِّجال. وحالاً للمعرفة نحو: مررت بعبدِ اللهِ أيَّ رجلٍ.

الخامس: وَصْلَة إلى نِداءِ مافيه الـ نحو: يا أيُّها الرجل، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[المائدة: ٦].

وزعم الأَخْفَش أن أياً هذه هي الموصولة، حُذِف صَدْرُ صلتها وهو العائد، والمعنى: يا مَن هُـوَ الرَّجل[٤]، وكذلك يكون التَّقدير ههنا على قولـه: يـا مَـنْ هُمُ

---

(١) من قوله: «وإذا ولي» إلى قوله: «زائدة» قاله ابن هشام في المغني ٥٠.

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٧٧، انظر: الجنى الداني ٢١٦ ـ ٢٢١.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٩٨.

(٤) قال ابن هشام: ورُدَّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية، وله أن يجيب عنهما بأن«ما» في قولهم: لاسيما زيد بالرفع كذلك. مغني اللبيب ١٠٩.

الَّذين آمنوا إذا قُمْتُم إلى الصَّلاة»[١].

* **أيّ الاستفهامية:**

اشتُرِط في أيّ الاستفهامية دخولُها على متعدِّد، أشار إلى ذلك العينيُّ في إعرابه حديث أبي موسى رضي الله عنه، وفيه: «أيُّ الإسلامِ أَفْضَل؟»[٢].

قال: «فإن قيل: شرطٌ أن تدخلَ على متعدِّد، وههنا دخلت على مُفْرَد، لأن نفس الإسلام لا تعدُّد فيه، قلت: فيه حذفٌ تقديرُه: أيُّ أصحابِ الإسْلام أَفْضَل، ويؤيِّد هذا التقدير رواية مُسْلِم: «أيُّ المُسْلِمين أَفْضَل[٣]»[٤].

- استعمالها مضافة:

كما أشار العينيّ إلى وجوب استعمال أيّ مضافة، وذلك في إعرابه قولهم «أَيُّ العَمَلِ أفْضَل؟»[٥] فقد قال:

«أيّ ههنا استفهاميَّة، ولا تُسْتَعمل إلا مضافاً إليه، إلا في النِّداء والحكاية، يقال: جاءني رجل، فنقول: أيُّ يا هذا، وجاءني رجلان، فتقول أيَّان، ورِجال فتقول: أيُّونَ»[٦] وهو ما نصَّ عليه سيبويه[٧].

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٣١٩، ١/ ٢١٠. ومن قوله: «الأول» إلى قوله: «يامن هو الرجل» قاله ابن هشام في المغني ١٠٧ ـ ١٠٩.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٣ كتاب الإيمان باب أي الإسلام أفضل، حديث (١١).

(٣) صحيح مسلم ١/ ٦٦ كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام، حديث (٤٢).

(٤) عمدة القاري ١/ ٢١٠.

(٥) صحيح البخاري ١/ ١٨ كتاب الإيمان، باب من قال إن الإيمان هو العمل، حديث (٢٦).

(٦) عمدة القاري ١/ ٢٨٣، وكذا قال ابن هشام في المغني ١٠٩.

(٧) الكتاب ٢/ ٤٠٧، وانظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٦.

تذكيرها وتأنيثها:

يجوز تذكير «أيّ»، وتأنيثها مع المؤنَّث، فيقال: مررتُ بجاريةٍ أَيَّةِ جارِيَةٍ، أو أيّ جارية اكتفاءً بتأنيث جارية، أشار إلى ذلك النَّحويون[١]. ونبَّه عليه العينيّ في إعرابه حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقوله: «أَيَّةُ ساعةٍ هذه»[٢]. فقال:

«أَيَّةُ بتشديد الياء آخر الحروف، وهي كلمةٌ يُستفهم بها، وأَنَّثَ أَيَّة، لأجل ساعة، فإن قلت: قد ذُكِّرت في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾[لقمان: ٣٤].

قلت: الأمران جائزان، يقال: أيُّ امرأةٍ جاءتك، وأيَّةُ امرأةٍ جاءتك، قال الزمخشريُّ: قُـرِىءَ «بأيَّةِ أرضٍ تموُت[٣]»، وشبَّه سيبويه تأنيثَ أَيَّةِ بتأنيث كلّ في قوله: كُلَّتُهُنّ[٤]»[٥].

*** الباء:**

لها معانٍ كثيرة ذكرها النحويُّون، وأورد منها ابن هشام أربعة عشر[٦].

وقد ذكر العينيُّ غيرَ ما معنى للباء متَّفقاً مع ماقرَّره النحويون، فكان يبيّن تعدد معانيها في أثناء إعرابه، ويميِّز أنسبها حَسْب ما يقتضيه المعنى ويطلُبه السياق.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٤٠٧، والأزهية ١٠٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٠.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٠٠ كتاب الجمعة باب فضل الغسل يوم الجمعة، حديث (٨٣٨).

(٣) الكشاف ٥/ ٢٦. وهي قراءة موسى الإسواري وابن أبي عبلة وأبي بن كعب وابن مسعود. انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١١٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣٠، والبحر المحيط ٧/ ٩٤.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٧.

(٥) عمدة القاري ٥/ ١٢.

(٦) انظر: مغني اللبيب ١٣٧ ـ ١٤٢، والجنى الداني ٣٦ ـ ٤٥.

- معنى المصاحبة والاستعانة:

في قوله ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»[١]:

بيَّن العينيّ معنى الباء في «بالنِّيَّات» فقال: «والباء في قوله: «بالنِّيَّات» للمُصَاحبة كما في قوله تعالى: ﴿ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٍ﴾[هود: ٤٨] ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ﴾[المائدة: ٦١] ومُعَلَّقها محذوفٌ، والتقدير: إنما الأَعمالُ تحصلُ بالنِّيَّات أو تُوجَد بها». ثم قال: «ويجوز أن تكون للاستعانة على ما لايخفى، وقول بعض الشارحين: الباء تحتمل السبَّبية بعيد جداً»[٢].

ولا يخفى أن احتمال كونها للسَّبَّبِيَّة غير بعيد على ما رآه العينيّ، إذ تأويله كما ذكره ابن حجر مقبول وهو: «أنها بمعنى أنها مقوِّمة للعَمَل، فكأنَّها سببٌ في إيجاده»[٣].

- معنى الظرفيّة:

وأشار إلى هذا المعنى في إعرابه حديث أبي جُحَيْفة رضي الله عنه قال: «خَرَج علينا رسولُ الله ﷺ بالهَاجِرَةِ. . »[٤].

إذ قال: «الباء فيه ظرفيّة بمعنى «في الهَاجِرَة»[٥].

- معنى البدليّة والمُقَابَلة:

في إعرابه حديث عَمْرو بن تَغْلِبَ رضي الله عنه وقوله: «فَوَالله ما أُحِبُّ أَنَّ

(١) صحيح البخاري ١/ ٣ باب بدء الوحي، حديث (١).

(٢) عمدة القاري ١/ ٥٢.

(٣) فتح الباري ١/ ١٦.

(٤) صحيح البخاري ٢/ ٨٠ كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس، حديث (١٨٥).

(٥) عمدة القاري ٢/ ٥٣٦.

لي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ حُمْرَ النَّعَمِ»[١] قال في إعراب الباء في «بكلمة»: «مثل هذه البَاء تُسَمَّى بالباء البَدَلِيَّة وباء المُقَابلَة، نحو: اعتَضْتُ بهذا الثَّوبِ خيراً منه، أي ما أحبُّ أنَّ حُمْرَ النَّعَم لي بَدَل كلمةِ رسولِ الله ﷺ أي يقابلُها، أي هذه الكلمةُ كانت أحبَّ إلي منها»[٢].

- معنى «إلى»:

في إعرابه قوله ﷺ لهرقل: «. . أَدْعُوكَ بِدِعايَةِ الإسلام»[٣].

قال: «الباء بمعنى إلى، وجَوَّزَتِ النحاة إقامة حروف الجر بعضها مقام بعض، أي: أدعوك إلى الإسلام»[٤].

فالعينيّ ذهب مذهب النحاة الذين رأوا تعدُّدَ معاني الباء، وهو ماردَّه بعضهم حين ذهبوا إلى تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر يتعدَّى بذلك الحرف أو تأويل الحرف بما يناسب معناه[٥].

* بلى:

تُعطي «بلى» من الإضراب ما تعطي «بَلْ» إلاَّ أنها لا تكونُ أبداً إلا جَوَاباً للنَّفْي، دخلت عليه همزة الاستفهام أو التَّقرير أو التَّوبيخ أو لم تدخل[٦].

(١) صحيح البخاري ١/ ٣١٢ كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء، أما بعد، حديث (٨٨١).

(٢) عمدة القاري ٥/ ٩٢.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٩ باب بدء الوحي، حديث (٧).

(٤) عمدة القاري ١/ ١٤٩.

(٥) انظر: الجنى الداني ٤٦.

(٦) رصف المباني ٢٣٤.

فهي في الكلام في موضعين: أن تكون ردّاً لنفي يقع قبلها، كقوله تعالى: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾[النحل: ٢٨] أي عملتم السوء.

والثاني أن تقع جواباً لاستفهام دخلَ عليه نفيٌ حقيقةً، فيصير معناها التَّصديقِ لِمَا قبلها، كقولك: «أَلَمْ أَكُنْ صديقَكَ؟ فتقول: بَلَى، أي كنتَ صدِيقي»(١).

وقد بيَّن العينيّ ما تفيده بلى من معنًى في إعرابه حديث أبي بَكْرَةَ رضي الله عنه وفـيه: قال ﷺ: «أليسَ يومَ النَّحرَ؟ قلنا: بلى»(٢).

فقال: «وهي تختصُّ بالنَّفْـي، وتفيد إبطالَه، سواء كـان مجرَّداً نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى﴾[التغابن: ٧] أو مقروناً بالاستفهام، حقيقيّاً كان نحو: أَلَيْسَ زيدٌ بقائم؟ فتقول: بلى، أو تَوبيخاً، نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ﴾[الزخرف: ٨٠] ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ﴾[القيامة: ٣ ـ ٤].

أو تقريراً نحو: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[الملك: ٨ ـ ٩] ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[الأعراف: ١٧٢]. وأجرَوا النَّفْيَ مع التقرير مَجْرى النَّفي المجرَّد في ردِّه بـ «بلى»، ولذلك قال ابن عباس: لو قالوا: نَعَم لَكَفروا، لأن نعم تصديقٌ للمخبِرِ بنفيٍ أو إيجابٍ، ولذلك قالت جماعة من الفقهاء: لو قال: أليسَ لي عليك ألفٌ فقال: بلى، لزمَتْه، ولو قال نعم لم تلزَمْه، وقال آخرون: تلزمه فيهما، وجَرَوا في ذلك على مُقْتَضَى العُرْف لا اللُّغة»(٣).

واختصاص «بلى» بإيجـاب النَّفي وافتراقها عـن «نعم» بيّنه العينيّ أيضاً في

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٢٩، وانظر: الجنى الداني ٤٢٠.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٧ كتاب العلم، «باب قول النبي ﷺ رُبَّ مبلَّغٍ أوعى من سامع» حديث (٦٧).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٥٢ وقد قاله ابن هشام في المغني ١٥٣.

إعرابه قوله ﷺ: «. . فَنَادَاه رَبَّهُ: يا أَيُّوبُ! أَلَمْ أَكُنْ أغنيتُك عَمَّا تَرى؟ قال: بَلَى وعِزَّتِكَ. .»[1].

نقلاً عن الكرماني إذ قال: «بلى» أي: بل أَغْنَيْتَني، وقال الكرماني: ولو قيل في مثل هذه المواضع بدل «بلى» «نعم» لا يجوز، بل يكون كفر»[2]، ثم قال: قلت: لأن «بلى» مختصَّةٌ بإيجابِ النَّفْي، و«نعم» مقرِّرَةٌ لما سبقتها، والمرادُ في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[الأعراف: ١٧٢]، أنت ربنا، وقال المفسِّرون: لو قالوا: نعم لكفروا، والفقهاء لم يفرِّقوا في الأقارير، ولأن مَبْناها على العُرف، ولا فرق بينهما في العُرْف»[3].

* ثَمّ:

هي ظرفٌ للبعيد بمعنى هُنَالك[4]، وقد بيّن العينيّ في غير ما موضعٍ معناه وإعرابه فقال:

«هو بفتح الثاء المثلَّثة، وتشديد الميم، وهو اسمٌ يُشارُ به إلى المكان البعيدِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾[الشعراء: ٦٤] وهو ظرف لا يتصرَّف، فلذلك غَلط من أعربه مفعولاً لـ «رأيت» في قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾[الإنسان: ٢٠].

ولا يتقدَّمه حرف التنبيه، ولا يتأخَّر عنه كافُ الخطاب»[5].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٠٧ كتاب الغسل، باب من اغتسل عرياناً وحده ـ حديث (٢٧٤).

(٢) شرح الكرماني ٣/ ١٤٢.

(٣) عمدة القاري ٣/ ٦٣ وانظر: ٩/ ٨٢.

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٣٧، والإتقان ٢/ ١٩٠.

(٥) عمدة القاري ٢/ ١٤٦، ٢٦٩، ٣/ ٩٥، ٨/ ٢٠٤، ذكره ابن هشام بتمامه في المغني ١٦٢. واكتفى العيني بهذا البيان في شرحه.

* ثُمّ:

حرف عطفٍ يُشَرِّك في الحُكْمِ، ويفيدُ التَّرتيبَ بمهلة، فإذا قلْتَ: قام زيدٌ ثم عمرٌو آذنْتَ بأن الثانيَ بعدَ الأوَّل بِمُهلة، هذا مذهبُ الجمهور، ما أوهمَ خلافَ ذلك تأوَّلوه(١).

وتأوَّل العينيّ ما جاء من ذلك موهماً المُهْلَة في المعنى في إعرابه لحديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه في صفة الوُضُوء، قال: «. . فدعا بماءٍ فَأَفْرَغَ عَلى يَدَيْه، فَغَسَل مرَّتين، ثم مَضْمَضَ واسْتَنْثَرَ ثلاثاً، ثم غَسَلَ وجهَهُ ثلاثاً، ثم غَسَلَ يديه. . . ثم مَسَح رأسَه. . .»(٢).

وذلك حين لمح فيها معنى التَّرتيب بمهلة، فقال:

«وأمَّا كلمة ثم في ستَّة مواضع في الحديث بمعنى الواو، وليست على معناها الأصلي، وهو الإمهال، كذا قال ابن بطال. قلت: ثم في هذه المواضع للتَّرتيب، لأن «ثمَّ» تُسْتَعمل لثلاثة معانٍ: التَّشْريك في الحُكْم، والتَّرتيب، والمُهْلة، مع أنَّ في كل واحد خلافاً، والمراد من التَّرتيب هو التَّرتيب في الإخبار لا التَّرتيب في الحكم، مثل ما يقال: بلغني ما صنعتَ اليوم، ثَّم ماصنعت أمس أعجب، أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب»(٣).

بيد أن التأمُّل في الحديث يُفْضي إلى أن دلالة ثم إنما هي دلالةٌ على الترتيب في الحكم لا الترتيب في الإخبار. أما تأوُّل النحاة ما تأولوه إنما هو حين استُعْمِلت ثم في مواضع لم تُفِد فيه ثم الترتيب كما في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[الأعراف: ١٨٩].

(١) الجنى الداني ٤٢٦.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٨٠ كتاب الوضوء، باب مسح الرأس كله، حديث (١٨٣).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٥٢٩، ٦/ ٩٠.

أما في الحديث المذكور فالترتيب في الحكم يقتضيه المعنى، فلا حاجة إلى تأوُّل ما تأوَّله النحاة، إذ الإشكال من حيث الإمهال الموجود في ثمَّ وهو ما لا يقتضيه معنى الحديث، والأولى حينئذ أن يقال بما ذهب إليه ابن مالك من أن ثُّم قد تقعُ موقعَ الفاء كقولِ الشاعر:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِي تَحْتَ العَجَاجْ   جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ[1]

* **حتَّى:**

حرف يُقسَم عند البصريين ثلاثة أقسام: يكون حرفَ جرٍّ، وحرفَ عطفٍ، وحرفَ ابتداءٍ، وزاد الكوفيُّون قسماً رابعاً، وهو أن يكون حرفَ نصبٍ، ينصب الفعلَ المضارعَ وزاد بعض النحويِّين قسماً خامساً، وهو أن يكون بمعنى الفاء[2].

أما معانيها فحصرها ابن هشام في ثلاث[3]، وذكرها العينيّ إذ قال:

«تأتي في كلام العرب لأحد ثلاثة معانٍ: لانتهاءِ الغايةِ وهو الغالب، والتَّعليل، وبمعنى إلاَّ في الاستثناء، وهذه أقلُّها»[4].

ـ حتى الجارَّة:

ومعناها انتهاء الغاية، وهي بمنزلة «إلى» في المعنى والعمل، وإن خالفتها في أمور. وقد أشار العينيّ إلى معنى الغاية في حتَّى الجارَّة في إعرابه لقوله ﷺ:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٥٤ والبيت لأبي داود الإيادي في ديوانه ٢٩٢ ، وشرح التصريح ٢/ ١٤٠ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣١ ، وشرح أبيات المغني ٣/ ٥٣، والدر اللوامع ٢/ ١٧٤ . وبلا نسبة في الجنى الداني ٤٢٧ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٣١ .

(٢) الجنى الداني ٥٤٢ .

(٣) انظر: مغني اللبيب ١٦٦ .

(٤) عمدة القاري ٥/ ٣٦٩.

«وَلَنْ تَزَالَ هذهِ الأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللهِ لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُم حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ»[١].
فقال:

«قوله: «حتَّى» غاية لقوله «لن تزال»، فإن قلت: حُكمُ ما بعد الغاية مخالفٌ لما قبلَها، فيلزمُ منه أنَّ يوم القيامة لا تكونُ هذه الأمَّةُ على الحقِّ، وهو باطل!

قلت: المرادُ من قوله: «على أمرِ الله» هو التَّكاليف، ويومُ القيامة ليس زمانَ التكاليف، والأحسنُ أن يُقال: ليس المقصود منه معنى الغاية، بل هو مذكورٌ لتأكيد التَّأبيد، نحو قوله تعالى: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[هود: ١٠٧] ويقال: حتَّى للغاية على أصله، ولكنَّه غايةٌ لقوله: «لا يَضُرُّهُم» لأنَّه أقرب، والمراد من قوله: «حَتَّى يأتيَ أمرُ اللهِ»: حتَّى يأتيَ بلاءُ الله فيضرُّهم حينئذٍ، فيكون ما بعدها مخالفاً لما قبلَها، أو يكون ذكره لتأكيد عدم المضرَّة»[٢].

أما افتراق «حتَّى» عن «إلى» فبيَّن النحويُّون وجوهه، وأولها: أنَّ مجرورَ «إلى» يكون ظاهراً وضميراً بخلاف «حتَّى» فإن مجرورَها يكون ضميراً، ثانيها: أن مجرور «إلى» لا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء بخلاف حتَّى، وثالثها: أن أكثر المحقِّقين على أنَّ «إلى» لا يدخل مابعدها فيما قبلها بخلاف «حتَّى»[٣].

وأشار العينيّ إلى الفرق الثَّاني في قوله:

«فإن قلت: إذا كان «حتَّى» بمعنى «إلى»، ويكـون معنى حتَّى يأتيَ أمرُ الله:

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣٩ كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، حديث (٧١).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٧١ ومن قوله: فإن قلت... إلى قوله: عدم المضرة. قاله الكرماني في شرحه ٢/ ٣٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤/ ١٦٧ ـ ١٦٨، والجنى الداني ٥٤٦، ومغني اللبيب ١٦٧، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

إلى أن يأتيَ أمرُ الله، هل يكون بينهما فرق؟ قلت: نعم بينهما فرقٌ، لأن مجرور «حتى» يجبُ أن يكون آخرَ جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه، قال الزّمخشريُّ في قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾[الحجرات: ٥]. الفرق أن «حتى» مختصةٌ بالغاية المضروبة، أي المعيَّنة، تقول: أكلتُ السمكةَ حتى رأسها، ولو قلت: حتى نصفَها أو صدرَها لـم يجُزْ، وإلى عامَّة في كل غاية[1]»[2].

ـ حتَّى الابتدائية:

وهي التي يُستأنف بعدها الكلام، وتدخل على جملةٍ مضمونها غاية لشيء قبلها، فتشاركُ الجارَّةَ والعاطفةَ في معنى الغاية[3].

ووضَّحها العينيّ في أثناء إعرابه حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال:

«رأيتُ رسولَ الله ﷺ... فرأيتُ الماءَ ينبُعُ من تحتِ أَصَابِعِهِ حتَّى تَوَضَّؤوا من عِنْدِ آخِرِهِم»[4] فقال:

«حتَّى ههنا حرف ابتداء، يعني حرف يُبتدأ بعده جملة، أي تُستأنف، فتكون اسميةً أو فعليَّةً، والفعلية يكون فعلها ماضياً ومضارعاً.

ومثال الاسمية في قول جرير:

فَمـا زَالَـتِ القَتْلَـى تَمُـجُّ دِمَاءَهَـا بِدِجْلَـة حَتَّـى مَـاءُ دجْلَـةَ أَشْـكَلُ[5]

---

(١) الكشاف ٥/ ٥٦٥.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٧١.

(٣) الجنى الداني ٥٥٢ ـ ٥٥٣.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٧٤ كتاب الوضوء، باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة، حديث (١٦٧).

(٥) البيت لجرير في ديوانه ١٤٣ والجنى الداني ٥٥٢، وشرح المفصل ٨/ ١٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٧، ٤٧٩، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٤٨، ٢/ ٢٤.

ومثال الفعليّة التي فعلها ماضٍ: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾[الأعراف: ٩٥] و«حَتى توضؤوا»[1]، ومثال الفعلية التي فعلها مضارع: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[البقرة: ٢١٤] في قراءة نافع[2]» [3].

وقد تحتمل «حتى» وجهين اثنين في موضع واحد، وفقاً لما يقتضيه السياق من معنى، ومثال ذلك ماذكره العينيّ في إعرابه حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه: «دَفَعَ رسولُ الله ﷺ من عَرَفَةَ، حتَّى إذا كان بالشِّعبِ نزَل...»[4]. قال:

كلمة «حتَّى» هذه ابتدائية، أعني حرفاً يُبتدأ بعده الجملة، سواءً كانت اسميَّة أو فعليَّة، ويجوز أن تكون جارَّةً على ما نُقِل عن الأخفش في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ﴾[آل عمران: ١٥٢]، فعلى هذا قوله: «إذا» في محلِّ الجرِّ بها، وعلى الأول يكون موضعها النَّصب، والعامل فيه قول: «نزل»[5].

فالعينيّ ذكر وَجْهي «حتى» ولم يرجِّح أحدهما على الآخر، وقد ضعَّف ابن هشام ماذهب إليه الأخفش وابن مالك في جعل «حتى» جارَّةً في مثل هذا الموضع، لما فيه من تكلُّف إضمار من غير ضرورة[6]

وبيَّن أن مذهب الجمهور على خلاف ذلك[7].

---

(١) من الحديث المذكور.

(٢) وهي قراءة مجاهد والكسائي وابن محيض وشيبة والأعرج انظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ١٣٣، وكتاب السبعة في القراءات ١٨١ ـ ١٨٢، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٤٧٨ وهو ما قاله ابن هشام في المغني ١٧٣.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٦٥ كتاب الوضوء، باب إسباغ الوضوء، حديث (١٣٩).

(٥) عمدة القاري ٢/ ٣٦٨.

(٦) انظر: مغني اللبيب ١٧٤.

(٧) انظر: الدر المصون ٣/ ٤٣٦، والبحر المحيط ٣/ ٣٧٩، والجنى الداني ٥٥١.

وكذلك تحتمل «حتى» وجهين في قوله ﷺ: «إنَّكَ لَن تُنْفِقَ نَفَقَةً تبتغي بها وَجْهَ اللهِ إلا أُجِرْتَ عَلَيْها حَتَّى ما تجعلُ في فِي امْرَأَتِكَ»[١].

وإلى ذلك أشار العكبري في إعرابه لرواية «حتى اللُّقْمَةَ تجعلها. .». إذ قال: «الوجه: النصبُ عطفاً على نفقة، ولو رفع جاز على أنَّه مبتدأ، و«تجعلها» الخبر»[٢].

لكن العينيّ لم يرَ في «حتى» هذه إلا كونها ابتدائية، ومن ثمَّ ردَّ على الكرماني قوله: إنها عاطفة وقال: «قال الكرماني: هي العاطفة لا الجارَّة، وما بعدها منصوبُ المحلِّ[٣]، وبعضهم تبعه على هذا[٤]، قلت: «حتَّى» هذه ابتدائية، أعني حرف تُبتدأ بعده الجمل، أي تستأنف، فتدخل على الجملة الاسميَّة والجملة الفعليَّة، وذلك لأنَّ حتَّى العاطفة، لها شروطٌ، منها: أنها لا تعطفُ الجملَ، لأن شرطَ معطوفِها أن يكون جزءاً مما قبلها، أو جزء منه، ولا يتأتَّى ذلك إلا في المفردات، على أن العطفَ بـ «حتى» قليل وأهل الكوفة ينكرونه البتَّة، وما بعد حتَّى ههنا جملة، لأنَّ قوله «ما» موصولة، مبتدأ وخبره محذوف، وكذا العائد إلى الموصول، تقديره: حتى التي تجعلُ في فمِ امرأتِك فأنت مأجورٌ فيه، ووجه آخر يمنع من كَوْنِ حتى عاطفةً، هو أن المعطوفَ غيرُ المعطوفِ عليه، فإذا جعلت حتى عاطفةً لا يُسْتَفَاد أن ما يجعلُ فـي فَمِ امرأته مأجورٌ فيه.

(١) صحيح البخاري ١/ ٣٠ كتاب الإيمان، باب ماجاء أن الأعمال بالنية والحسبة، حديث (٥٦).
(٢) إعراب الحديث النبوي ٩٤.
(٣) شرح الكرماني ١/ ٢١٦.
(٤) عنى ابن حجر في فتح الباري ١/ ١٨٤.

ووجهٌ آخر يمنع من كون حتى عاطفة هو أنَّ المعطوفَ غيرُ المعطوف عليه، فإذا جعلت حتى عاطفة لا يُسْتفاد من أن مايجعل في فم امرأته مأجورٌ فيه»[١].

لكنَّ احتمال كون «حتى» عاطفة له وجهه. ونفي العينيّ ذلك، يُجاب عنه من وجوه.

ـ فأما كون حتَّى العاطفة مختصَّة بالمفردات، فهي لم تخرج في هذا الحديث عن ذلك إن عطفت «ما» على «نفقة» كما صحَّح ذلك العكبري، ولا حاجةَ حينئذٍ إلى تقدير محذوف، ويقوِّي ذلك أن معطوفَ «حتَّى» يجبُ أن يكون غايةً لما قبلها في زيادة أو نقص، وجزءاً منه كما نصَّ على ذلك النحويُّون، وهذا المعنى يقتضيه الحديث كما هو واضح.

ـ أما قول العينيّ: «إن العطف بـ «حتى» قليل وأهل الكوفة ينكرونه البتَّة» فلا يعني أن العطف ممتنعٌ عند النحويِّين بل هذا هو مذهب جمهورهم، فقد روى سيبويه وغيره من أئمة البصريين العطف بها، وإن خالف الكوفيُّون[٢].

ـ أما قوله: «ووجه آخر يمنع من كون حتَّى عاطفة هو . . .» فجوابه أن ما بيَّنه ابن حجر من قيدٍ في المعطوف عليه وهو ابتغاء الأجر هو قيدٌ أيضاً في المعطوف، وليس الأجر كما قال العينيّ في ردِّه عليه.

*** الفاء:**

ذكر النحويُّون أن أصول أقسام الفاء ثلاثة: عاطفة، وجوابيّة وزائدة، فأمَّا العاطفة فتفيد ثلاثة أمور: التَّرتيب والتعقيب والسببية، وأمَّا الجوابية فتربط جزاء

---

(١) عمدة القاري ١/ ٤٦٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٩٦، والجنى الداني ٥٤٦.

الشرط حيث لايصلح لأن يكون شرطاً، وأمَّا الزَّائدة فدخولها في الكلام كخروجها، وللنحويِّين فيها خلاف(١).

وقد بيَّن العينيّ أقسام الفاء متتبِّعاً النحويِّين، وذلك في أثناء إعرابه قوله ﷺ «أَحْياناً يأتِيني مثلَ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ، وهو أشدُّه عَلَيَّ، فيَفْصِمُ عَنِّي وقد وَعَيْتُ مَا قَالَ. . .»(٢) فقال:

«والفاءُ من جملة حروف العَطْف كما عُلم في موضعها، ولكن تفيدُ ثلاثة أمور:

التَّرتيب: إمَّا معنويٌّ كما في: قامَ زيدٌ فعمروٌ، وإمَّا ذِكْرِيٌّ، وهو عطفُ مفصّلٍ على مُجْمَلٍ نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[البقرة: ٣٦].

والتعقيب، وهو في كلِّ شيءٍ بحسبه.

والسببيَّة: وذلك غالب في العاطفة جملةً أو صفةً، نحو: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾[القصص: ١٥] و﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ۝ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾[الواقعة: ٥٢ ـ ٥٤]»(٣).

فأمَّا عطف المجمل على المفصَّل فأشار إليه العينيّ في أثناء إعرابه حديث ابن عباس رضي الله عنه: «أَنَّهُ تَوضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ. . .»(٤).

«فَغَسَلَ وَجْهَهُ» عطفٌ على قوله «تَوَضَّأ» وهو من قبيل عطف مُفَصّل على مُجْمَل، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[البقرة: ٣٦]

(١) انظر: الجنى الداني ٦١ ـ ٧٠، ومغني اللبيب ٢١٣ ـ ٢١٩.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٤ باب بدء الوحي، حديث (٢).

(٣) عمدة القاري ١/ ٧٧ و٢/ ٣٧٣. من قوله: «تفيد ثلاثة أمور إلى«من الحميم» قاله ابن هشام في المغني ٢١٣ ـ ٣١٦.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٦٥ كتاب الوضوء، باب غسل الوجه باليدين. حديث (١٤٠).

وقوله: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾[النساء: ١٥٣]»[1].

وكذلك بيانه لهذا النوع من أنواع العطف في إعرابه حديث المغيرة بن شعبة: «أنه كان مَعَ رَسولِ اللهِ ﷺ في سَفَر . . . جعلَ يَصُبُّ الماءَ عليهِ وهو يَتوضَّأ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ويَدَيهِ»[2].

«الفاء فيه هي الفاء التي تدخل بين المُجْمَل والمُفَصَّل، لأن المفصَّل كأنه يعقبُ المجملَ.

كما ذكره الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿فَإِن فَاءُو فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[البقرة: ٢٢٦ ـ ٢٢٧] لتفصيل قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾[البقرة: ٢٢٦]»[3].

وأمَّا التَّعقيب فأشار إليه في إعرابه قوله ﷺ: «. . وَمَنْ أَصَابَ من ذلك شيئاً فعُوقِبَ في الدُّنيا فهو كفارةٌ لـه، ومن أَصَابَ من ذلك شَيئاً ثمَّ سَتَرَه اللهُ فهو إلى الله . . »[4] فميَّز بين «الفاء» و«ثم» قال:

فإن قلت: فلم قال في «فعوقب» بالفاء، وفي قوله: «ثمَّ سَتره الله» بـ «ثم»؟ قلت: الفاء ههنا للتَّعقيب، ثمَّ التعقيب في كل شيء بحسَبِه، فيجوز ههنا أن يكون بين الإصابة والعقاب مدةٌ طويلة أو قصيرةٌ، وذلك بحسب الوقوع، . . .

وأمَّـا «ثمَّ» فإن وضعها للتراخي وقـد يتخلَّـف، وههنا ثمَّ ليست على بابها لأن السَّتر عند إرادة الله تكون عُقَيب الإصابة ولا يتراخى فافهم»[5].

(١) عمدة القاري ٢/ ٣٧٣.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٧٨ كتاب الوضوء، باب الرجل يوضىء صاحبه، حديث (١٨٠).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٥١٩.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٥ كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان، حديث (١٨).

(٥) عمدة القاري ١/ ٢٣٨.

دلالة الفاء العاطفة على التَّرتيب:

بيَّن العينيّ عن الزمخشري أحوال الفاء مع الصفات في أثناء إعرابه لقوله ﷺ: «أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْراً في الصَّلاةِ أَبعدُهُم فَأَبْعَدُهُمْ مَمْشى..»[١]. فقال:

«يمكن أن تكون الفاء ههنا للتَّرْتِيب مع تفاوت من بعض الوجوه، وقال الزَّمخشري للفاء مع الصِّفات ثلاثةُ أحوال:

أحدها: أن تدلَّ على ترتيب معانيها في الوجود كقوله:

يـا لهـفَ زَيَّابَـةَ للحـارثِ الـ ـصَّابِحِ فالغـانِمِ فالآيـبِ[٢]

أي الذي صبحَ فغَنِمَ فآب.

والثاني: تدلُّ على ترتيبها في التَّفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: هذا الأكملُ فالأفضلُ، واعملِ الأحسنِ فالأجملَ.

والثالث: أن تدلَّ على ترتيبِ موصوفاتِها في ذلك نحو: «رَحِمَ اللهُ المُحَلِّقِينَ فالمُقَصِّرين[٣]»[٤].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٣٣ كتاب الجماعة والإمامة، باب فضل صلاة الفجر في جماعة، حديث (٦٢٣).

(٢) البيت لابن زيابة في سمط اللآلي ٥٠٤، وخزانة الأدب ٥/ ١٠٧، والدرر اللوامع ٦/ ١٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ٦٥، والمغني ٢١٦، وهمع الهوامع ٢/ ١١٩.

(٣) ولفظ الحديث: «اللهم ارحم المحلّقين، قالوا: والمقصرين.. مرة أو مرتين.. وقال في الرابعة والمقصرين». صحيح البخاري ٢/ ٦١٦ كتاب الحج، باب الحلق والتقصير، حديث (١٦٤٠). ومسلم في صحيحه ٢/ ٩٤٥ كتاب الحج، باب تفضيل الحلق على التقصير، حديث (١٣٠١).

(٤) عمدة القاري ٤/ ٢٣٧، وكذا قال ابن هشام في المغني ٢١٦. وكلام الزمخشري في المفصل ٢١٢.

* **الفاء الفصيحة:**

الفاء التي تكون جواباً لشَرْطٍ مقدَّر مع الأداة سمَّاها الزمخشري فاء الفصيحة، وقال فيها: لا تقع إلا في كلام بليغ[١]، وقال عن حذف أداة الشرط وفعل الشرط: هو من أحاسن الحذوف»[٢]، وأطلق الزركشيُّ فاء الفصيحة على الفاء التي عطفت على جوابٍ محذوفٍ فقال: «والفاء العاطفة على الجواب المحذوف هي المسماة عندهم بالفاء الفصيحة»[٣].

وذهب العينيّ إلى أن الحذف سواء كان شرطاً أو معطوفاً فالفاء الذي تدل عليه هي فصيحة، فقد قال في بيانها:

«فإن قلت: مامعنى فاء الفَصيحة؟ قلت: سُمِّيت بها لأنها يُستدل بها على فصاحة المتكلِّم، وهذا إنما سمَّوها بها على رأي الزمخشريِّ، وهي تدل على محذوفٍ هو سببٌ سواء كان شرطاً أو معطوفاً. وقال الزمَخْشَريّ في قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ﴾[البقرة: ٦٠][٤]: الفاء متعلِّقة بمحذوف، أي فَضَربَ فانْفَجَرَت، أو فإن ضرب فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ﴾[البقرة: ٥٤][٥] وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام فصيح»[٦].

ومما رأى فيه العينيّ فاءً فصيحة عاطفة على محذوف ليس بشرط، الفاء الواردة في حديث ابن عبَّاس رضي الله عنه في شأن هِرَقْل وفيه: «.. أن هِرَقْل

---

(١) الكشاف ١/ ٧١.

(٢) نفسه ٢/ ٤٩، وانظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/ ١/ ٢٤٥.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٨٢.

(٤) من قوله تعالى: ﴿فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾[البقرة: ٦٠].

(٥) من قوله تعالى: ﴿فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ عِندَ بَارِئِكُمۡ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ﴾[البقرة: ٥٤].

(٦) عمدة القاري ١/ ١٤٦، وانظر: الكشاف ١/ ٢٧٤، والدر المصون ١/ ٣٨٥.

أَرسَلَ إليه في رَكْبٍ من قُرَيش. . فأَتَوه وهم بإيلِيَاء. . »[١].

قال في إعراب «فأتوه»: الفاء فيه فصيحة، إذ تقدير الكلام: فأَرسَلَ إليه في طَلبِ إتيان الركب إليه، فَجاءَ الرسل، فَطَلَبَ إتيانهم، فأَتَوه»[٢].

ونرى أحياناً تكلُّفاً من العينيّ في جعل الفاء فصيحة في كلام لا يقتضي معناه تقديراً لمحذوف، ومن ذلك قوله في الفاء في حديث البراء «. . فخَرَجَ رجلٌ ممَّن صلى معه. . فقال: أشهدُ بالله لقد صَلَّيت مع رسول الله ﷺ قِبَلَ مكة، فداروا كما هم قِبلَ البيت»[٣]. فقدَّر محذوفاً في الكلام وقال:

«الفاء فيه تسمى الفاء الفصيحة، أي سمعوا كلامَه فَدَاروا» . . والفاء الفصيحة هي التي تدل على محذوف هو سببٌ لما بعدها»[٤].

* في:

حرف جرٍّ، الأصلُ فيه الظرفيّة، ولا يُثْبِت البصريُّون غيرَه[٥].

قال المبرِّد (ت٢٨٥هـ): وأمَّا «في» فإنما هي للوعاء نحو: زيدٌ في الدَّار، واللّصُّ في الحبس، فهذا أصلُه، وقد يتسِّع القولُ في هذه الحروف، وإن كان مابدأنا به هو الأصل»[٦].

وأشار العينيّ إلى هذا المعنى إذ قال: «كلمة في أصلُها الظرفية»[٧]. وتوسَّع

(١) صحيح البخاري ١/ ٧ باب بدء الوحي، حديث (٧).

(٢) عمدة القاري ١/ ١٤٦.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٣ كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان. حديث (٤٠).

(٤) عمدة القاري ١/ ٣٦٠.

(٥) الجنى الداني ٢٥٠.

(٦) المقتضب ٤/ ١٣٩.

(٧) عمدة القاري ١/ ١٧٨.

كالنحويِّين في هذه الحروف في إبراز معانيها المتباينة موضحاً ذلك في إبراز معاني الأحاديث فمن تلك المعاني:

١ ـ التعليل:

في حديث سَمُرَةَ بنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه: «أن امرأةً ماتَتْ في بَطْنٍ فَصَلَّى عليها النَّبيُّ ﷺ. . »(١).

قال العيني: «كلمة «في» هنا للتعليل، كما في قوله ﷺ: «إنَّ امْرَأَةً دَخَلَتِ النَّارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْها»(٢) وكما في قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِ﴾[يوسف: ٣٢]. والمعنى: ماتت لأجلِ مرضِ البَطْنِ(٣).

وقد يسمِّي العينيّ «في» التعـليلية: سببيَّة، كقوله في معنى قوله ﷺ: «ورجُلاَن تَحَابَّا في الله»(٤): قال: أي لأجل الله لا لغرض دنياوي، وكلمة «في» قد تجيء للسببية، كما في قوله ﷺ:

«في النَّفْسِ المُؤْمنةِ مائةُ إبلٍ»(٥) أي بسبب قتلِ النفسِ المؤمنة»(٦).

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٢٥ كتاب الحيض، باب الصلاة على النفساء، حديث (٣٢٥).

(٢) صحيح البخاري ٣/ ١٢٠٥ كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدوابّ فواسق، حديث (٢١٤٠) ولفظه: «ربطتها». وصحيح مسلم ٤/ ١٧٦٠ كتاب السلام، باب تحريم قتل الهرة، حديث (٢٢٤٢) ولفظه: «عذبت امرأة في هرة سجنتها».

(٣) عمدة القاري ٣/ ١٨١.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٣٤ كتاب الجماعة والإمامة، باب من جلس في المسجد، حديث (٦٢٩).

(٥) سنن النسائي ٨/ ٥٧ كتاب القسامة، باب ذكر حديث عمرو بن حزم، حديث (٤٨٥٣)، وسنن البيهقي الكبرى ٨/ ٧٣ كتاب الديات، باب دية النفس، حديث (١٥٩٢٤) وليس في لفظ الحديث«المؤمنة».

(٦) عمدة القاري ٤/ ٢٤٩، وانظر: ١/ ١٧٨، ١٠/ ٦٦٤، ١١/ ٢٣٥، ١٢/ ٧١.

٢ ـ «في» بمعنى «إلى»:

في قوله ﷺ: «.. وأنْ يَكْرَه أَنْ يَعُودَ في الكُفْرِ كَمَا يَكْرَه أَنْ يُقْذَفَ في النَّارِ»(١).

قال في إعراب: «أن يعود في الكفر»:

«فإن قلت: المشهور أن يقال: عَادَ إليه مُعَدَّىً بـ «إلى» لا بـ «في»... وإنما «في» هذا بمعنى «إلى» كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾[الأعراف: ٨٨] أي تصيرُنَّ إلى ملتنا»(٢).

٣ ـ «في» بمعنى «على»:

قال في إعراب ترجمة: «بابُ قِرَاءَةِ الرَّجل في حِجْرِ امْرَأَتِه هي حَائِض»(٣):

«وكلمة «في» تأتي بمعنى «على» كما في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[طه: ٧١]، أي عليها، ويجوز أن يقدَّر: واضعاً رأسه على حجر امرأته ومستنداً إليه»(٤).

وكذلك قال في إعراب حديث عائشة رضي الله عنها: «أن النَّبيَّ ﷺ كان يَتَّكِئُ في حَجْري وأنا حَائض..»(٥).

في «بمعنى على، .. فإن قلت: مافائـدة العدول عنه؟ قلت: لبيان التَّمكين

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٤ كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، حديث (١٦).

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٢٨.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١١٤ كتاب الحيض.

(٤) عمدة القاري ٣/ ١٠٢.

(٥) صحيح البخاري ١/ ١١٤ كتاب الحيض، باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض، حديث (٢٩٣).

فيه كتمكين المظروف في الظرف»[١].

٤ ـ «إلى» بمعنى «من»:

ففي حديث مالك بن الحُوَيرث: «.. وكان شيخاً يجلسُ إذا رَفَعَ رأسَه من السُّجودِ قبلَ أن يَنْهَضَ في الرَّكْعَة الأولى»[٢] قال العيني:

«ويجوز أن تكون «في» بمعنى «من»، فإن قلت: هل جاء في بمعنى من؟ قلت: نعم كما في قول امرىء القيس:

وهل يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عهدِه ثلاثين شَهْراً في ثَلاثَةِ أَحْوَالِ[٣]

أي من ثلاثة أحوال، فإن قلت: هذه ضرورة الشاعر، قلت: لا ضرورة هنا لأن هذا من الطويل، فلو قال «مِن» لا يختلُّ الوزن»[٤].

٥ ـ في الزائدة:

أجاز بعض النحويِّين زيادة «في» في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾[هود: ٤١]، وضعَّفه بعضهم، وأجازه الفارسيُّ في الضرورة الشعرية[٥].

وحكم العينيّ بزيادة «في» في إعرابه حديث ابن عباس رضي الله عنه إذ قال: «. . . فلَّما كانَ في بعضِ اللَّيلِ قامَ النبيُّ ﷺ فتوضَّأَ. . .»[٦].

---

(١) عمدة القاري ٣/ ١٠٥، وانظر: ٢/ ١٢١.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٣٩ كتاب الجماعة والإمامة باب من صلى بالناس.. حديث (٦٤٥).

(٣) ديوانه ٢٧، أدب الكاتب ٥١٨، والجنى الداني ٢٥٢، والدرر اللوامع ٤/ ١٤٩، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣١٣، ورصف المباني ٣٩١، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠.

(٤) عمدة القاري ٤/ ٢٨١.

(٥) الجنى الداني ٢٥١، ومغنى اللبيب ٢٢٥ ـ ٢٢٦ وانظر: البحر المحيط ٥/ ٢٢٤ و٦/ ٣٩.

(٦) صحيح البخاري ١/ ٦٤ كتاب الوضوء، حديث (١٣٨).

قال العيني: «التقدير: فلما كان بعضُ الليلِ قام رسول الله ﷺ، فإن قلت: فعلى هذا تكون «في زائدة، وهل جاز زيادتُها في الكلام؟ قلت: نعم أجاز ذلك بعضُهم، حتى قال: التقدير في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾[هود: ٤١]: وقال اركبوها»[1].

*** الكاف:**

فصّل العينيّ في ذكر أقسام الكاف متأسِّياً بالنحويِّين، وعدَّد معانيها حين شرح معنى الكاف في حديث البَرَاء رضي الله عنه، وفيه: «فخرجَ رجلٌ ممَّن صَلَّى معه، فمرَّ على أهل مسجدٍ وهم رَاكعون فقال: أشهدُ بالله لقد صلَّيت مع رسول الله ﷺ قِبَل مكَّة، فدارُوا كما هم قبل البيت»[2]. قال في إعراب كما: «الكاف المفردة أمَّا جارَّة أو غير جارَّة. فالجارَّة حرف واسم، والحرف له خمسة معان:

- **التشبيه**: نحو: زيدٌ كالأسد.

- **والتعليل**: أثبتَ ذلك قومٌ، ونفاه الآخرون، نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾[البقرة: ١٥١][3] أي لأجل إرسالي فيكم.

- **والاستعلاء**: ذكره الأخفش والكوفيُّون نحو «كخير» جواباً لقول من قال له: كيف أَصْبحت؟ فقال: كخير، أي على خير.

- **والمُبَادرَة**: فيما إذا اتَّصلت بما نحو: سَلِّم كما تدخل، وصلِّ كما يدخل الوقت، ذكره ابن الخبَّاز وأبو سعيد السِّيرافي، وهو غريب جداً.

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٣٦٢.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٣ كتاب الإيمان باب الصلاة من الإيمان، حديث (٤٠).

(٣) وتمامها: ﴿رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة: ١٥١].

ـ **والتَّوكيد**، وهي الزائدة نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[الشورى: ١١] التقدير: ليس مثلَه شيءٌ.

وأمَّا اسم الجارة فهي مُرَادفة لـ «مثل»، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحقِّقين إلا في الضرورة، نحو قوله:

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنَهَّمِ(١)

وأمَّا الكاف غير الجارَّة فنوعان: مضمر منصوب أو مجرور، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[الضحى: ٣]»(٢).

ومن ثمَّ رد العينيّ على الكرماني في تسميته الكاف في الحديث السابق بكاف المقارنة فقد قال الكرماني: «أي دورانهم مقارن بحالهم»(٣).

إذ ليس من أقسام الكاف المذكورة كاف المُقَارنة، هذا المعنى لم يذكره النحويون فيما أعلم، ولكن قد يكون لما قاله الكرماني وجهٌ إن قصد بالمُقَارنة: اقترانَ المشبَّه بالمشبَّه به بوجهٍ من وجوه الشَّبَه، فيكون مقصوده بكاف المقارنة كاف التشبيه.

وقد رأى العينيّ أن الكاف ثَّمة تحتمل وجهين؛ **أحدهما**: الاستعلاء كما في: كن كما أنت، أي على ما أنت عليه، ويكون التَّقدير هنا: فداروا على ما هم عليه.

---

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوان ٢/ ٣٢٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٤، وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٦، ١٦٨، والدرر اللوامع ٤/ ١٥٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٥٤، والجنى الداني ٧٩، وهمع الهوامع ٢/ ٣١.

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٦٠ ومن قوله: «الكاف المفردة» إلى«ربك» قاله ابن هشام في المغني ٢٤٠، ٢٣٣ واختصره العيني.

(٣) شرح الكرماني ١/ ١٦٥.

وثانيهما: المُبَادرة، والمعنى: فداروا متبادرين في حالهم التي هم فيها، ثمَّ قال: والوجه الأول هو الأحسن».

وكذلك أشار العيني إلى أن إطلاق كاف المقارنة على كاف التشبيه إنما هو من تصرُّف الكرماني واصطلاحه.

ففي إعراب ترجمة: «باب إذا ذَكَرَ في المَسْجِد أنه جُنُبٌ يخرجُ كَمَا هو ولا يتَّيمَم»[1]:

نقل عن قوله: «فإن قلت: ما معنى التَّشبيه ههنا؟ قلت مثل هذه الكاف تسمى بكاف المُقَارنة، أي خرج مُقَارِناً للأمر، أو الحالة التي هو عليها، انتهى»[2].

ثمَّ ردَّ عليه بقولـه: قلت: تَسْمية هذه الكاف بكافِ المُقَارنة تصرُّفٌ منه واصطلاح، بل الكاف هنا للتَّشبيه على أصله، ونظير ذلك قولك لشخصٍ: كُنْ كما أنت عليه، والمعنى: على ما أَنْتَ عليه»[3].

*** اللاَّم:**

حصر المُرَادي أقسامَ اللاَّم في قسمين: عاملةٍ وغيرِ عاملةٍ، فالعاملة قسمان: جارَّة وجازِمة، وغير العاملة خمسة أقسام: لامُ الابتِداء، ولام فارِقَة، ولام الجواب، ولام الموطِّئَة، ولام التَّعريف[4].

فمن القسم الأول: اللاَّم الجارَّة، ومعانيها كثيرة، وجُمِعَ لها من كلام النحويِّين أقسامٌ كثيرة.

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٠٦ كتاب الغسل.

(٢) عمدة القاري ٣/ ٥٠، وكلام الكرماني في شرحه ٣/ ١٣٦ وفيه: كاف المقاربة أي: خرج مقارباً للأمر أو الحالة.

(٣) عمدة القاري ٣/ ٥٠ ـ ٥١.

(٤) الجنى الداني ٩٥، وانظر: رصف المباني ٢٩٣ ـ ٢٩٨.

واجتهد العينيّ في أثناء شرحه في بيان معاني اللاَّم وفق السياق الذي أتت فيه موافقاً النحويين، ومن معانيها التي أشار إليها:

١ ـ التعليل[(١)]:

نحو ما جاء في قوله ﷺ: «وأَحْيَاناً يَتَمَثَّل لي المَلَكُ رَجُلاً»[(٢)].

فاللاَّم فيه بمعنى لأَجْلِ كما بينَّ العينيُّ بقوله: «اللاَّم فيه للتَّعليل، أي لأجلي»[(٣)].

ونحو: اللاَّم في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «كان النبي ﷺ إذا تبرَّز لحاجَتِهِ أتيتُه بماءٍ فَيغْسِلُ به»[(٤)].

قال العيني: في «تبرَّز لحاجته»: «أي لأجلها»[(٥)].

٢ ـ بمعنى عند[(٦)]:

وتُسَمَّى عند بعضهم بلام التَّوقيت، كذا سمَّاها أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ﴾[الحشر: ٢]: «وهي لام التَّوقيت، كقوله: ﴿لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[الإسراء: ٧٨] والمعنى: «عند أَوَّل الحشر»[(٧)].

وفي شرح العينيّ معنى قول الإمام البخاري: «باب فَضْلِ الصَّلاةِ لِوَقْتِها»[(٨)]:

---

(١) انظر: الجنى الداني ٩٧، والمغني ٢٧٥.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٤، باب بدء الوحي، حديث (٢).

(٣) عمدة القاري ١/ ٧٨.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٨٨ كتاب الوضوء، باب ماجاء في غسل البول، حديث (٢١٤).

(٥) عمدة القاري ٢/ ٦٠٤، وانظر: ٢/ ٦٠٣، ٣/ ٣٤٨.

(٦) انظر: الجنى الداني ١٠١، ومغني اللبيب ٢٨١.

(٧) عمدة القاري ١/ ١٣٧، وانظر: البحر المحيط ١/ ١٩٦، وشرح الكرماني ٤/ ١٨١.

(٨) صحيح البخاري ١/ ١٩٧ كتاب مواقيت الصلاة.

قال: «وكان الأصلُ أن يُقال: فضل الصلاة في وقتها»، لأن الوقتَ ظرفٌ لها، ولذكرِه هكذا وجهان: الأول: أن عند الكوفيين أن حروفَ الجرِّ يقام بعضها مقام البعض، والثاني: اللاَّم هنا مثل اللاَّم في قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[الطلاق: ١] أي مُسْتَقبِلات لعدَّتهن، ومثل قولهم: لقيتُه لثلاثٍ بقين من الشهر، وتُسَمَّى بلام التَّأقيت والتَّأريخ»[١].

وبيّن في موضع آخر أنها تكون حينئذ بمعنى عند، وذلك في بيانه لمعنى اللاَّم في «يَتَمَثَّلُ لي»[٢] بعد أن ذكر أنها للتعليل، إذ قال: «ويجوز أن تكون بمعنى عند، أي يتمثَّل عندي الملك رجلاً، كما في قولك: كتبت لخمسٍ خَلَوْن»[٣].

٣ ـ اللاَّم بمعنى إلى:

أي يتَّفقان في معنى انتهاء الغاية، وهو كثير[٤].

ومن ذلك اللاَّم في قوله ﷺ في الإسراء: «حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوىً أَسْمَعُ فيه صَرِيفَ الأَقْلامِ..»[٥]. قال العينيّ:

«اللاَّم فيه للتعليل... أو يكون بمعنى إلى، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْحَىٰ لَهَا﴾[الزلزلة: ٥]، أي إليها، ويجوز أن يكون متعلِّقاً بالمصدر، أي ظهرت ظهوراً لمستوى». ثمَّ بيَّن المعنى على أساس ذلك فقال: «قلت: إذا كانت اللاَّم

(١) عمدة القاري ٤/ ١٨ ومن قوله: كان الأصل.. التأريخ» قاله الكرماني ٤/ ١٨١.
(٢) في الصفحة السابقة.
(٣) عمدة القاري ١/ ٧٨ وانظر: ٢/ ٦٠٤.
(٤) انظر: الجنى الداني ٩٩، ومغني اللبيب ٢٨٠.
(٥) صحيح البخاري ١/ ١٣٥ كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء، حديث (٣٤٢).

بمعنى «إلى» يكون المعنى: إني أقمتُ مقاماً بلغتُ فيه من رِفعةِ المحلِّ إلى حيثُ اطَّلَعْتُ على الكوائِن، وظهر لي مايُراد من أمرِ الله تعالى وتقديره في خلقه، وهذا هو المُنتهى الذي لايقدرُ أحدٌ عليه، ويقال: لام الغَرَض وإلى الغايةِ يلتقيان في المعنى»(١).

٤ ـ اللاَّم بمعنى «في»:

قال أبو حيَّان: «وذهب الكوفيُّون إلى أن اللاَّم تكون بمعنى «في»، ووافقهم ابن قُتيبة من المتقدمين وابن مالك من أصحابنا المتأخرين، وجعل من ذلك قوله: ﴿ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[الأنبياء: ٤٧](٢) أي في يوم وكذلك: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ﴾[الأعراف: ١٨٧] أي في وقتها(٣).

وظاهر كلام العينيّ موافقةُ الكوفيِّين ومن وافقَهم في مجيء اللاَّم بمعنى «في» وذلك في بيانه معنى اللاَّم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «سـعت رسول الله ﷺ يقول لرمضان»(٤): قال:

«ويجوز أن تكون اللاَّم هنا بمعنى «في»، أي يقول في رَمَضان أي في فضله ونحو ذلك، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[الأنبياء: ٤٧] أي في يوم القيامة»(٥).

(١) عمدة القاري ٣/ ٢٤٨.

(٢) ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَـٰسِبِينَ﴾[الأنبياء: ٤٧].

(٣) البحر المحيط ٦/ ٣١٦، وانظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٦٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٧٢، والجنى الداني ٩٩، ومغني اللبيب ٢٨٠.

(٤) صحيح البخاري ٢/ ٧٠٧ كتاب الصوم، باب فضل من قام رمضان، حديث (١٩٠٤).

(٥) عمدة القاري ٨/ ٢٤٣.

وكذلك قال في: باب الصَّلاةُ لوقتها[١]: «اللاَّم بمعنى في» واحتجَّ لذلك بما جاء عند ابن خُزَيمة عن بَنْدَار.. عن عَبْدِ الله قال: سألت رسول الله ﷺ أيُّ العَمَلِ أَفْضَل؟ قال: الصَّلاَةُ في وَقْتِها[٢]»[٣].

- **اللاَّم بمعنى «عن»:**

وهي الجارَّة اسمَ مَن غابَ حقيقةً أو حكماً عن قولِ قائلٍ متعلِّقٍ به نحو اللاَّم في قولـه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾[الأحقاف: ١١]. قال ابن الحاجب: بمعنى عن[٤]، وقال الزركَشِيُّ: وليس المعنى خطابهم بذلك، وإلا لقيل: «سبقتمونا»[٥]. قيل اللاَّم في الآية: للتعليل أي من أجل الذين آمنوا.

وقد أطلق بعضُهم جوازَ ورود اللاَّم بمعنى «عن» ولم يخصَّه بمجيئه بعد القول، ومثّله بقول العرب: لقيته كفَّة لكفَّة، أي عن كفَّة، لأنهم قالوا: لقيتُه كفَّةً عن كفَّةٍ، والمعنى واحد[٦].

أي في وكذلك: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[الأعراف:١٨٧] أي في وقتها[٧] وظاهر كلام العينيّ موافقة الكوفيِّين ومن وافقَهم في مجيء اللاَّم بمعنى «في»

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٩٧ كتاب مواقيت الصلاة.

(٢) صحيح ابن خزيمة ١/ ١٦٩ كتاب الصلاة، باب اختيار الصلاة في أول وقتها، حديث (٣٢٧). ولفظه: «الصلاة في أول وقتها».

(٣) عمدة القاري ٤/ ١٨.

(٤) مغني اللبيب ٢٨٢.

(٥) البرهان ٤/ ٣٤٢.

(٦) الجنى الداني ٩٩ ـ ١٠٠.

(٧) البحر المحيط ٦/ ٣١٦، وانظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٦٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٧٢، والجنى الداني ٩٩، مغنى اللبيب ٢٨٠.

وذلك في بيانه معنى اللاَّم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول لرمضان»[١].

قال ويجوز أن تكون اللاَّم هنا بمعنى «في»، أي يقول في رَمَضان أي في فضله ونحو ذلك، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[الأنبياء: ٤٧] أي في يوم القيامة»[٢] وكذلك قال في: باب الصلاة لوقتها[٣].

«اللاَّم بمعنى في» واحتجَّ لذلك بما جاء عند ابن خُزَيمة عن بَنْدَار . . عن عَبْدِ الله قال: سألت رسول الله ﷺ أيُّ العَمَلِ أَفْضَل؟ قال: الصَّلاَةُ في وَقْتِها[٤] [٥].

قال: «ويجوز أن تكون اللاَّم هنا بمعنى «في» وذلك في بيانه معنى اللاَّم حيث وبهذا المعنى فسَّر العينيّ اللاَّم في حديث عائشة رضي الله عنها إذ قالت: «إنَّ رسولَ الله ﷺ قال للوَزَغِ. . .»[٦] فقال:

«اللاَّم فيه بمعنى عن، نحو: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[الأحقاف: ١١] أي عن الذين آمنوا، والمعنى هنا: قال عن الوزغ فويسق» ثمَّ بيَّن احتمالاً آخر لمعناها فقال: «ويجوز أن يكونَ للتَّعليل: قال لأجل الوَزَغ: فويسق»[٧].

والغَريب من العينيّ بعد ذلك أن يستنكر ويستبعد مجيء اللاَّم بمعنى «عن» بعد القول في حديث آخر.

---

(١) صحيح البخاري ٢/ ٧٠٧ كتاب الصوم، باب فضل من قام رمضان، حديث (١٩٠٤).

(٢) عمدة القاري ٨/ ٢٤٣.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٩٧ كتاب مواقيت الصلاة.

(٤) صحيح ابن خزيمة ١/ ١٦٩ كتاب الصلاة، باب اختيار الصلاة في أول وقتها، حديث (٣٢٧). ولفظه: «الصلاة في أول وقتها».

(٥) عمدة القاري ٤/ ١٨.

(٦) صحيح البخاري ٢/ ٦٥٠ كتاب الإحصار وجزاء الصيد، حديث (١٧٣٤).

(٧) عمدة القاري ٧/ ٥٠٨.

وذلك في اعتراضه على ابن حجر في معنى قول عائشة رضي الله عنها: سمعت رسول الله ﷺ يقول لرمضان[١]:

قال: «قال بعضهم: يَحْتَمل أن تكون اللاَّم بمعنى «عن»، نحو: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[الأحقاف: ١١] وجه البعد أن لفظاً من مادَّة القول إذا استُعْمل بكلمة «عن» يكون بمعنى النقل، وهذا بعيد جداً، بل غير موجَّه»[٢].

وكذا اعتراضه عليه في جعل اللاَّم بمعنى «عن» في حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «قال رسول الله ﷺ لأَصْحابِ الحِجْر...»[٣].

فقد قال في اللاَّم: «وقال بعضهم: «... اللاَّم في قوله «لأصحاب الحجر» بمعنى عن، وحذف المقول لهم ليعمَّ كلَّ سامع، والتقدير: قال لأمَّته عن أصحاب الحجر وهم ثمود...»[٤] ثمَّ اعترض عليه فقال: «هو أيضاً تكلُّف.. والمعنى الواضح الذي لا غبار عليه: أن اللاَّم في «لأصحاب الحجر» بمعنى عند»[٥].

وليت شعري أين البعد الذي لمحه بين المثالين، وما الفرق بين الآية والحديث في معنى اللاَّم؟

ـ لام الجحود:

عَرَّف العينيّ لام الجحود في أثناء شرحه لحديث ابن عباس: وقول هرقل: «لم يَكُن لِيَذَرَ الكذبَ على الناس ويكذبَ على الله»[٦]. فقال:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) عمدة القاري ٨/ ٢٤٣.

(٣) صحيح البخاري ٤/ ١٦٠٩ كتاب المغازي، باب نزول النبي ﷺ، حديث (٤١٥٨).

(٤) انظر: فتح الباري ٨/ ٤٦٨.

(٥) عمدة القاري ١٢/ ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٦) سبق تخريجه.

«اللاَّم فيه تُسَمَّى لام الجُحُود لملازمتها الجَحد، أي النَّفي، وفائدتها توكيد النفي، وهي الدَّاخلة في اللَّفظ على الفعل مسبوقة بـ «ما كان أو لم يكن» ناقصَتَين مسندتَين لما أسند إليه الفعل المقرون باللاَّم، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[آل عمران: ١٧٩] ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[النساء: ١٣٧، ١٦٨] وقال النَّحَّاس: الصواب تسميتُها لامَ النَّفْي، لأن الجَحْد في اللُّغة إنكار ما تعرفه لا مُطْلَق الإنكار(١)»(٢).

ـ اللاَّم الفارقة:

اختلف البصريُّون في اللاَّم التي بعد «إن» المخفَّفة من الثَّقيلة في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[البقرة: ١٤٣] فذهب سيبويه والأخفش وأكثر نحاة بغداد وابن عُصْفُور (ت ٦٦٩هـ) وابن الشَّجَري، وهو اختيار ابن مالك إلى أنها لام الابتداء التي تكون للتوكيد مع المشددة، لزمت المخففة للفرق بينها وبين النافية، إلا إذا عملت أو دل دليل على المراد وقصد الإثبات فلا تلزم.

وذهب الفارسيُّ وابن جنِّي والشلوبين (ت ٦٤٥هـ) إلى أنها قسمٌ برأسه غير لام الابتداء اجتُلِبت للفرق، وفصّل بعضهم فقال: إذا دخلت إن على الجملة الاسميَّة كـانت اللاَّم لام الابتداء، فإذا دخلت الفعليَّة كانت الفارقة(٣).

ولا نقف على اختيار للعيني لقول من تلك الأقوال، بـل نجده يكتفي بنقل

---

(١) من قوله: «توكيد النفي» إلى«الإنكار» قاله ابن هشام في المغني ٢٧٨ ـ ٢٧٩. وانظر: الجنى الداني ١١٦ ـ ١١٨.

(٢) عمدة القاري ١/ ١٤٨.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٣٩، ورصف المباني ٢٣٥، والجنى الداني ١٣٣ ـ ١٣٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣٢ ـ ٣٣، والبحر المحيط ١/ ٢٦٤، والدر المصون ٢/ ١٥٥، ومغني اللبيب ٣٠٥ ـ ٣٠٧، وهمع الهوامع ١/ ١٤١.

أقوال النحويِّين في تلك اللاَّم، وذلك في أثناء شرحه لقـول عائشة رضي الله عنها: «إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إلى الهِلالِ ثمَّ الهلالِ. . . وما أوقدتِ في أبياتِ رسولِ الله ﷺ نارٌ»[(١)].

قال: «واللاَّم في «لننظر»: عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء، دخلت لتوكيد النِّسبة، وتخليص المضارع للحال، وللفرق بين إن المخففة من المثقلة وإن النافية، ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزةً، وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنها غير لام الابتداء اجتلبت للفرق[(٢)]»[(٣)].

* لـو:

حرفٌ له في الكلام أربعةُ مواضع:

حرف امتناع لامتناع عند أكثرهم، ولو الشرطيَّة التي بمعنى «إن»، ولو المصدَّرية التي يصلُحُ في موضعها «أنْ»، ولو التي للتَّمنِّي، وزاد بعضهم لو التي بمنزلة «رُبَّ»، وهي أن تكون للتَّقليل[(٤)].

فأمَّا مجيء «لو» بمعنى الامتناع لامتناع فهو محلُّ نقاشٍ عند النحويِّين، فأبطله ابن هشام في مواضع كثيرة منها قولـه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾[الأنعام: ١١١] و﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ

(١) صحيح البخاري ٢/ ٩٠٧، كتاب الهبة وفضلها، باب فضلها والتحريض عليها، حديث (٢٤٢٨).

(٢) من قوله: عند سيبويه إلى قوله: «للفرق» قاله ابن هشام في المغني ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٣) عمدة القاري ٩/ ٣٨٠.

(٤) انظر: رصف المباني ٣٥٧، والجنى الداني ٢٧٢، ومغني اللبيب ٣٣٧.

ٱللَّهِ﴾[لقمان: ٢٧]. وقال: «وبيانُه أن كلَّ شيء امتنعَ ثبت نقيضُه، فإذا امتنع «ما قام»، ثبت «قام» وبالعكس»(١).

وحقَّق المُراديُّ هذه المواضع ونحوها وبيَّن فسادَ قولِ المعربين: لو حرف امتناع لامتناع فقال: «والتَّحقيق في ذلك أن «لو» حرفٌ يدلُّ على تعليقِ فعلٍ بفعلٍ فيما مضى، فيلزَمُ من تقديرِ حصولِ شرطِها حصولُ جوابها، ويلزم كونُ شرطها محكوماً بامتناعه، إذ لو قُدِّر حصولُه لكان الجوابُ كذلك، فتصيرُ حرفَ وجوبٍ لوجوب، وتخرج عن كونها للتَّعليق في الماضي، وأمَّا جوابُها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير، لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط كما تقدم، ولكن الأكثر أن يكون ممتنعاً(٢).

وجاءت «لو» في قوله ﷺ: «لَو أَحْسَنْتَ إلى إِحْداهُنَّ الدَّهرَ ثم رَأَتْ مِنْك شَيئاً قالت: ما رَأَيْتُ مِنْكَ خَيراً قَطّ» (٣).

فبيَّن العينيّ معنى لو في هذا الموضع، وخرَّجه على وجهين فقال:

«فإن قلت: لو لامتناعِ الشَّيءِ لامتناعِ غيره، فكيف صحَّ هنا هذا المعنى؟

قلت: لو هنا بمعنى إن، يعني لمجرد الشرطيَّة، ومثله كثير، يحتمل أن يكون من قبيل قوله عليه السلام: «نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْب لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهُ لَمْ يَعْصِهِ» بأن يكون الحكم ثابتاً على النقيضين، والطرف المسكوت عنه أولى من المذكور(٤)»(٥).

---

(١) مغني اللبيب ٣٣٩.

(٢) الجنى الداني ٢٧٤، وانظر: رصف المباني ٣٥٨.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٩، كتاب الإيمان، باب كفران العشير، حديث (٢٩).

(٤) من قوله: «فإن قلت» إلى قوله: «المذكور» قاله الكرماني ١/ ١٣٦.

(٥) عمدة القاري ١/ ٢٠٣.

فالعينيّ يرى أن لو هنا قد تكون بمعنى إن، ويدعمه مجيء الحديث برواية أخرى «إن أَحْسَنْتَ إلى إحداهن. . .».

وقد تكون حرف وجوب لوجوب كما هو واضح من قولـه: «بأن يكون الحكم ثابتاً على النَّقِيضَين» وهذا المعنى نفسه أدركه العينيّ في شرحه لقولـه ﷺ: «لو أَنَّ أَحَدَكُم إذا أَتَى أهله قال: بِسْمِ الله. . . فقُضِيَ بَيْنَهُمَا ولدٌ لم يَضُرَّه»[1].

فقال في معنى «لو» في الحديث:

«كلمة «لو» هذه ههنا لمجرد الرَّبط تفيد ترتيبَ الوجود عندَ الوُجود، كما في قولـه تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾[الأنعام: ٩] وقول عمر رضي الله عنه: «نِعْمَ العَبْد صُهَيْبٌ لو لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ»[2].

وأمَّا «لو» التي للتمني نحو: «لَو مَا تأتينا فتحدِثُنا، فقد اختلف فيها على ثلاثة أقوال بينها العينيّ بقولـه:

«واختلفوا فيه، فقال ابن الضَّائع وابن هشام: هي قسم برأسها لا يحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت.

وقال بعضهم: هي لو الشرطيَّة أُشْرِبَت معنى التَّمَني.

وقال ابن مالك: هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني[3]»[4].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٦٥ كتاب الوضوء، باب التسمية على كل حال.. حديث (١٤١).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٣) من قولـه: «واختلفوا فيه» إلى قولـه: فعل التمني قاله ابن هشام في المغني ٣٥٢. وانظر: الجنى الداني ٢٨٨، ٢٨٩.

(٤) عمدة القاري ٣/ ٣٨٧.

وقد رأى العينيّ أن لو التي للتمني لا تحتاج إلى جواب، وأشار إلى ذلك في شرح معنى قول عمر رضي الله عنه: «لَو اتَّخَذْنا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى»[١] إذ قال: «جواب لو محذوف، ويجوز أن يكون لو للتَّمني فلا يحتاج إلى جواب»[٢].

وكذلك قال في حديث ابن أبي مُلَيْكَة وقوله: «يا عَبْدَ المَلِك: لو رأيت مَسَاجِدَ ابنِ عَبَّاس وأَبْوَابَهَا»[٣].

قال: «قوله: لو رأيت: جزاؤه محذوف، أي رأيتها كذا وكذا، ويحتمل أن تكون لو للتمنِّي فلا تحتاج إلى الجزاء»[٤].

- وتختصُّ «لو» بالفعل، فلا يليها إلا هو، أو معمولُ فعلٍ مُضمَر يُفَسِّرُه ظاهرٌ بعدَه[٥].

وهذا مابيَّنه العينيّ في إعراب حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أن رجلاً من اليَهُود قال له: «يا أمير المُؤمنين آيَةٌ في كتابكم تَقْرَؤونها لو عَلَينا نَـزَلت لاتَّخذنا ذلك اليوم عيداً...»[٦].

فقال: «تقديره: لو نزلت علينا، لأن «لو» لا تدخل إلا على الفعل، فحُذِفَ الفعل لدلالة الفعل المذكور عليه كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ

(١) صحيح البخاري ١/ ١٥٧ أبواب القبلة، باب ماجاء في القبلة، حديث (٣٩٤).

(٢) عمدة القاري ٣/ ٣٨٧.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٧٨ كتاب المساجد، باب الأبواب والغَلَق للكعبة.

(٤) عمدة القاري ٣/ ٥٢٩.

(٥) الجنى الداني ٢٧٨. وانظر: المغني ٣٥٣.

(٦) صحيح البخاري ١/ ٢٥ كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، حديث (٤٥).

﴿ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[التوبة: ٦] أي وإن استجارك أحدُ، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[الإسراء: ١٠٠][(١)] أي لو تَملِكون أنتم»[(٢)].

* مِن:

ذكر بعض النُّحاة والمصنِّفين بضعةَ عشَرَ معنًى لـ «من» منها: ابتداءُ الغاية والتَّبعيض وبيان الجنس والتَّعليل والبَدَل والمُجَاوزة والاستعلاء، وغير ذلك[(٣)]...

ولم يُثْبِت أكثرُ النحويِّين لـ «من» جميع هذه المعاني، وتأوّلوا كثيراً من ذلك على التضمين أو غيره، وقد ذهب المبرِّد (ت ٢٨٠هـ)، وابنُ السرَّاج (ت ٣١٦هـ)، والأخفشُ الأصغرُ (ت ٣١٥هـ)، والسُّهَيلي (ت ٥٨١هـ)، إلى أنها لا تكون إلا لابتداءِ الغاية، وأن سائرَ المعاني التي ذكروها راجعٌ إلى هذا المعنى[(٤)].

- ابتداء الغاية:

اتَّفق النُّحاة على أن «مِنْ» تكون لابتداء الغاية في المكان وما نزل منزلته، وتكون لابتداء الغاية في الزمان عند الكوفيِّين كقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[التوبة: ١٠٨][(٥)]، وتأوَّل البصريون ماورد من ذلك، ونقل ابن يعيش عن المبرِّد وابن درستويه موافقة الكوفيِّين[(٦)].

---

(١) ﴿... خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾[الإسراء: ١٠٠].

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٨٧.

(٣) انظر: رصف المباني ٣٨٨، ومغني اللبيب ٤١٩.

(٤) الجنى الداني ٣١٥.

(٥) ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[التوبة: ١٠٨].

(٦) انظر: شواهد التوضيح ١٣٠ ـ ١٣١، والجنى الداني ٣٠٨.

ونقل العينيّ خلاف النحويِّين في ذلك في أثناء إعرابه قوله ﷺ: «أَرَأَيْتَكُم ليلَتَكم هذه؟ فإن رأسَ مائةِ سَنَةٍ مِنْها لا يَبْقَى ممَّن هُوَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ»(١).

«وقد استدلَّ بعض اللغويِّين بقوله: «منها» أن من تكونَ لابتداءِ الغاية في الزَّمان كمنذ وهو قول الكوفيِّين، وقال البصريُّون: «لا تدخل من إلا على المكان، ومنذ في الزمان نظيره من في المكان، وتأوَّلوا ماجاء بخلافه، واحتجَّ من نصر قول الكوفيِّين(٢) بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[التوبة: ١٠٨] وبقول عائِشَةَ رضي الله عنها: «ولم يَجْلِسْ عِنْدي مِنْ يَوم قيلَ فيَّ ما قِيل»(٣).

وقول أنس رضي الله عنه: «وما زِلْتُ أُحِبَّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمئِذٍ»(٤). وقول بعض الصحابة: «مُطِرْنا مِن الجُمُعة إلى الجُمُعة(٥)»(٦).

فالعينيّ اكتفى بإيراد مذهَبَي الفريقين دون أن يرجِّح أحدهما، أو يبيِّن اختياره أقربهما إلى نفسه.

أمَّا جوازُ مجيئها لابتداء الغاية في غير الزمان والمكان فرجَّحه العينيّ في

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٥٥ كتاب العلم، باب السمر في العلم، حديث (١١٦).

(٢) عنى به ابن مالك في شواهد التوضيح ١٣٠ ـ ١٣١.

(٣) صحيح البخاري ٢/ ٩٤٥ كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً حديث (٢٥١٨).

(٤) صحيح البخاري ٥/ ٢٠٧٣ كتاب الأطعمة، باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئاً حديث (٥١٢٣).

(٥) رواه البخاري ١/ ٣٤٥ كتاب الاستسقاء، باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء، حديث (٩٧٠).

(٦) عمدة القاري ٢/ ٢٤٩، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٤٥.

شرحه لحديث ابن عبَّاس وفيه: «من مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظيمِ الرُّومِ»(١).

إذ قال: «يدلُّ على أن «من» تأتي في غير الزمان والمكان، ونحوه قوله: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[الإسراء: ١](٢) و﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾[النمل: ٣٠].

وقد نظر ابن حَجَر في «من» في هذا الموضع فرأى أنها لم تخرج في ظاهرها عن غاية الزمان والمكان لكن بارتكاب مجاز(٣)، أي إن ابن حجر رأى تأويل ماجاء ظاهره بخلاف ذلك.

ـ «مِن» لبيان الجنس:

مجيء من لبيان الجنس مشهورٌ في كتب المعربين، وقال به قومٌ من المتقدِّمين والمتأخِّرين، وعلامتُها أن يَحْسُنَ جعلُ «الذي» مكانها(٤).

وتقرب «من» هذه من «من» التي للتَّبعيض، حتى لا يُفرَّق بينهما إلا بمعنى خفيٍّ، وهو أنَّ التي للتبعيض تُقَدَّر بـ «بعض» والتي لبيان الجنس تُقَدَّر بتخصيص الشيء دون غيره(٥).

ومن هنا كانت إشارة العينيّ إلى كلا الاحتمالين اللَّذَين تحتملهما «من» في إعرابه حديث عائشة رضي الله عنها: «أَوَّل ما بُدِىء به رسولُ الله ﷺ من الوَحْي الرُّؤْيا الصَّادِقة»(٦). قال:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[الإسراء: ١].

(٣) انظر: فتح الباري ١/ ٥١.

(٤) انظر: الجنى الداني ٣٠٩ ـ ٣١٠، ومغني اللبيب ٤٢٠.

(٥) رصف المباني ٣٨٩.

(٦) صحيح البخاري ١/ ٤، باب بدء الوحي، حديث (٣).

«مِن لبيان الجنس، قاله القَزَّاز، كأنها قالت: من جنس الوحي. . . يجوز أن يكون للتبعيض، لأن الرؤيا من الوحي، كما جاء في الحديث: «إنها جُزْءٌ مِنَ النُّبُوَّةِ» [1] [2].

وكذلك في حديث أبي سفيان: «أن هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ في رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ»[3].

قال: «كلمة من: تصلح أن تكون لبيان الجنس، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ﴾[الكهف: ٣١] ويجوز أن تكون للتبعيض»[4].

ـ «مِن» بمعنى البدل:

وهي التي يصحُّ محلَّها لفظُ بدل نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾[التوبة: ٣٨].

وقد أثبتَ هذا المعنى قومٌ، وأنكره آخرون، وقالوا: التقدير في ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ أي بَدَلاً منها، فالمفيدُ للبدليَّة متعلقُّها المحذوف، وأمَّا هي فللابتداء[5].

وقد أثبت العينيّ هذا المعنى لـ «من» في شرحه لقوله ﷺ: «ولا يَنفعُ ذا الجدّ منك الجدّ»[6]، إذ قال: «وكلمة من بمعنى البدل كقول الشاعر:

---

(١) لفظ الحديث: «الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة» صحيح البخاري ٦/ ٢٥٦٢ كتاب التعبير، باب رؤيا الصالحين، حديث (٦٥٨٢)، وصحيح مسلم ٤/ ١٧٧٣ كتاب الرؤيا، حديث (٢٢٦٣).

(٢) عمدة القاري ١/ ٩٧.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) عمدة القاري ١/ ١٤٦.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٤٢٣، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٥٩، وهمع الهوامع ٢/ ٣٤.

(٦) صحيح البخاري ١/ ٢٨٩ كتاب صفة الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة، حديث (٨٠٨).

فَلَيْـتَ لَنَـا مِـنْ مَـاءِ زَمْـزَمَ شَـرْبَةً مُبَـرَّدَةً بَاتَـتْ عَلَـى الطَّهَيَـانِ[(١)]»[(٢)]

ونقل العينيُّ خلاف العلماء في «من» هذه، فعن الجوهري والتوربشتي أنها بمعنى عند، وعن ابن التين أنها ليست للبدل ولا بمعنى عند، وإنما كما يقال: لا ينفعك مني شيء إن أنا أردتك بسوء، وعن الزمخشريِّ قوله بأنها للبدل، وكذا ابن هشام الذي فسَّر المعنى بقوله: «أي ولا ينفع ذا الحظ حظُّه من الدنيا بَدَلك، أي بدل طاعتك، أو بدل حظك، أي بدل حظه منك»[(٣)].

كما أثبت معنى البدل لـ «في» في إعرابه حديث ابن مسعود رضي الله عنه وقوله: «فَلَيْتَ حَظِّي من أربعِ رَكَعاتٍ ركعتان مُتَقَبَّلتان»[(٤)].

قال العينيّ:

«من أربع» للبدل، كما في قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾[التوبة: ٣٨].

ـ «من» بمعنى «في»:

ذهب الكوفيُّون إلى أن «من» تأتي بمعنى «في»، نحو قوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[الأحقاف: ٤]. وقيل: لا حجَّة في ذلك لاحتمال الآية غير هذا[(٥)].

---

(١) البيت للأحول الأزدي في تهذيب اللُّغة ٦/ ٣٧٧، ٩/ ٤٥٣، واللسان ١٣/ ١٢٨ (حمن). وخزانة الأدب ٥/ ٢٧٦.

(٢) عمدة القاري ٤/ ٦١٦.

(٣) عمدة القاري ٤/ ٦١٦، وانظر: مغني اللبيب ٤٤٢.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٣٦٨ كتاب تقصير الصلاة، باب الصلاة بمنى، حديث (١٠٣٤).

(٥) انظر: الجنى الداني ٣١٤، ومغني اللبيب ٢٢٤، وهمع الهوامع ٢/ ٣٤.

وقد جنح العينيّ إلى مذهب الكوفيّين في ذلك فأَثْبَتَ هذا المعنى لـ «من» اعتماداً على قاعدتهم: الحروف ينوبُ بعضُها عن بعضٍ. وذلك في شرحه لقولـه ﷺ لعِتبان بن مالك: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِك؟»[1]. إذ قال:

فإن قلت: مـا معنى: «من بيتك؟ وأصـل من للابتـداء؟ قلت: الحروف ينـوبُ بعضُهـا عـن بعـض، فـ«من» ههنـا بمعنى «في»، كمـا في قـولـه تعـالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[الأحقاف: ٤] ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[الجمعة: ٩].

وكذلك قال في إعرابه «من» في حديث عبد الله بن عمرو قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا عبد الله! لاَ تَكُنْ مِثْلَ فلان، كان يقوم من الليل، فترك قيام الليل»[2].

قال العينيّ: «أي في الليل، والمراد في جزء من أجزائه، فتكون «من» بمعنى «في» نحو قولـه تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ أي في يوم الجمعة»[3].

* مع:

لـ «مع» في الكلام حالان: أُولاهما أن تكون ساكنةَ العَين، وهي لغة رَبيعَة وغَنَم، وثانيهما: أن تكون مفتوحة العين، ولم يحفظ سيبويه أن السكون فيها لغة، فجعله من ضرورات الشعر[4].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٦٤ كتاب المساجد، باب المساجد في البيوت، حديث (٤١٥).

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٨٧ كتاب التهجد، باب ما يكره من ترك قيام الليل، حديث (١١٠١).

(٣) عمدة القاري ٥/ ٥٠٤.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٢٨٧، ورصف المباني ٣٩٤، والجنى الداني ٣٠٥، ومغني اللبيب ٤٣٩ـ ٤٤٠.

واختُلف في «مع» السَّاكنة العين، هل هي حرفٌ أو اسمٌ. فقال المرادي: «قيل: هي حرف، وزعم أبو جعفر النَّحَّاس أن الإجماع منعقدٌ على حرفيَّتها إذا كانت ساكنة، والصحيح أنها اسمٌ، وكلام سيبويه مُشْعِرٌ باسميَّتها»(١).

والقول بأن «مع» الساكنة العين حرف هو قول أبي عليٍّ الفارسي، عزاه النَّحَّاس إلى الخليل وبه قال المالقي والقُرْطبي(٢).

وهذا القول ذهب إليه العينيّ حين أعرب «مع» في حديث أبي سُفْيَان مع هِرَقْل وفيه: «ثمَّ دَعا بكِتاب رسول الله ﷺ الذي بَعَثَ به مع دِحيةَ إلى عظيمِ بُصْرى»(٣).

قال: «كلمة «مع» بفتح العين على اللُّغة الفُصْحى، وبها جاء القرآن، ويقال أيضاً بإسكانها، وقيل: مع لفظٌ معناه الصُّحبة، ساكن العين ومفتوحها، غير أن المفتوحة تكون اسماً وحرفاً، والسَّاكنة حرفٌ لا غير»(٤).

فالعينيّ يرى حرفيَّة الساكنة العين، بل يعتقد عدم الخلاف في ذلك، وهو مذهب أبي جعفر النحاس، وقول ابن سيده في المحكم، كما نقل عنه العينيّ في موضع آخر. فقال:

«قال صاحب المُحْكَم(٥): مع اسم معناه الصُّحْبَة، متحرِّكة وساكنة، غير أنَّ المتحرِّكة العين تكون اسماً وحرفاً، والسَّاكنة العين تكون حرفاً لا غير، وههنا

(١) الجنى الداني ٣٠٦، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٩١، ٢٤٨، ٢/ ١٨٠، ٣/ ٢١٣.

(٢) انظر: أمَّالي ابن الشجري ٢/ ٢٥٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤١٢، ورصف المباني ٣٩٤، وتفسير القرطبي ٢/ ٢٢، ٧/ ٢٤٠.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) عمدة القاري ١/ ١٤٩.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم ١/ ٥٥.

يجوز تسكين العين، وكذا في مَعْكُم، وعند اجتماعه بالألف واللام تفتح العين وتكسر، فيقال: مع القوم فتحاً وكسراً، وقال الجوهري[١]: مع للمصاحبة، وقد تسكن وتنون، فيقال: جاؤوا معاً»[٢].

*** مـا:**

«ما» في كلام العرب لفظٌ مشتَرك، يقع تارةً اسماً وتارةً حرفاً، وذلك بحسب عَود الضمير عليه وعدم عَودِه وقرينة الكلام[٣].

ومن ثمة أشار العينيّ إلى تعدد الاحتمال في كون ما موصولة أو مصدرية في قولـه ﷺ: «لكلِّ امرئٍ ما نوَى»[٤] فقال:

««ما» موصولة، و«نوى» صلتها، والعائد محذوف، أي: نواه» فهذا المعنى الأول الذي يحتمله التَّركيب، ووجه آخر جائز بيَّنه بقولـه: «فإن جعلتَ ما مصدريةً لا تحتاج إلى حَذْف، إذ ما المصدريَّة عند سيبويه حرف، والحروف لا تعود عليها الضمائر، والتقدير: لكل امرىء نيته»[٥].

ومعنى ما المصدريَّة الزمانيَّة في قولـه ﷺ: «لا يَزَالُ العَبْدُ في صَلاةٍ ما كانَ في المَسْجِدِ ينتظرُ الصَّلاةَ مالَمْ يُحْدِث»[٦].

إذ قال: «وكلمة ما مصدريَّة زمانية، والتقدير: مـدة دوام عـدم الحـدث،

(١) الصحاح ٣/ ١٢٨٦ (معع).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٤١١.

(٣) رصف المباني ٣٧٧.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) عمدة القاري ١/ ٥٣.

(٦) صحيح البخاري ١/ ٧٦ كتاب الوضوء، باب من لم يرَ الوضوء إلا من المخرجين، حديث (١٧٤).

كما في قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتَ﴾[مريم: ٣١] [١] أي مدَّة دوامي ﴿حَيًّا﴾[مريم: ٣١]، فحذف الظرف، وخلفته ما وصلتها»[٢].

وأمّا قوله ﷺ في حديث بدء الوحي «مَا أَنَا بِقارِىء»[٣] فقد بين الشرّاح احتمال كون «ما» هنا نافية وناقشوا جواز كونها استفهامية، ونقل العينيّ خلافهم في ذلك مفنداً ومعارضاً فقال:

«قالت الشُّرَّاح: كلمة ما نافية، واسمها هو قوله «أنا» وخبرها هو قوله: «بقارىء»، ثم الباء فيه زائدة لتأكيد النفي، أي: ما أحسن القراءة، وغلَّطوا من قال: إنها استفهامية لدخول الباء في الخبر، وهي لا تدخل على ما الاستفهامية، ومنعوا استنادهم بما جاء في رواية: «ماأقرأ» بقولهم: يجوز أن يكون ما ههنا أيضاً نافية»[٤].

وبالعودة إلى ما قاله ابن حجر في الفتح يتضح أن العينيّ عناه بقوله «الشُّرَّاح». وقد رد عليه العينيّ من عدة وجوه: نوردها مع مناقشتها:

قال العينيّ: «قلت: تغليظهم ومنعهم ممنوعان؛ أمَّا قولهم: إن الباء لا تدخل على ما الاستفهامية فهو ممنوع، لأن الأخفش جَوَّز ذلك».

والحق أن ابن حجر ذكر ذلك وبين شذوذهُ بقوله: «إذ لو كانت استفهامية لم يصلح دخول الباء، وإن حُكِي عن الأخفش جوازه فهو شاذ»[٥].

---

(١) ﴿مَادُمْتَ حَيًّا﴾[مريم: ٣١].

(٢) عمدة القاري ٢/ ٥٠٧.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) عمدة القاري ١/ ٩٨.

(٥) فتح الباري ١/ ٣١.

والنحويُّون ذكروا أوجهَ زيادةِ الباء وهي ضربان، مقيسة وغير مقيسة، فقد تكون الباء هنا من الزيادة غير المقيسة.

ثم قال: «وأمَّا قولـهم: يجوز أن يكون ما في رواية «ما أقرأ» نافية فاحتمال بعيد بل الظاهر أنها استفهامية، تدل على ذلك رواية أبي الأسود في مغازيه عن عروة أنه قال: كيف أقرأ، والعجب من شارح أنه ذكر هذا الرواية في شرحه وهي تصريح بأن ما استفهامية، ثم غلط من قال: إنها استفهامية».

فالعينيّ يستبعد كون ما نافية، ولكن الواضح أن ذلك ليس ببعيد، فنفي النبي ﷺ عن نفسه القدرة على القراءة هو محل اتفاق العلماء. فما الذي يستبعد ما هنا نافية؟

أمَّا احتمال كونها استفهامية فلا ينفي صحة كونها نافية، بل إن زيادة الباء في خبر «ما» النافية أقوى وأرجح من الحكم بزيادتها في موضع الاستفهام الذي لم يقل به جمهور النحويِّين.

أمَّا ما نقله العينيّ ـ عن بعض الشُّرَّاح ـ في كون «ما» هذه استفهامية، فقد سبقه إلى النقل ابن حجر الذي ذكر هذا التأويل عن أبي شامة الذي فسَّر تكرار هذه العبارة «ماأنا بقارىء» بقولـه:

«فإن قيل: لم كرَّر ذلك ثلاثاً؟ أجاب أبو شامة بأن يحمل قولـه أولاً: ما أنا بقارىء على الامتناع، وثانياً على الإخبار بالنفي المحض، وثالثاً على الاستفهام، ويؤيِّده أن في رواية أبي الأسود في مغازيه عن عروة أنه قال: كيف أقرأ؟ وفي رواية عُبَيد بن عُمَير عند ابن إسحاق: ماذا أقرأ، وفي مُرْسَل الزهري في دلائل البَيْهَقي: كيف أقرأ»(١).

ومع هذا فلا يضعف أن تكون «ما» في قوله: «ما أنا بقارىء» نافية.

(١) فتح الباري ١/ ٣١.

ـ إعراب ماذا:

لـ «ماذا» أحوال ذكرها النحويُّون وهي:

أحدها: أن تكون «ذا» اسمَ إشارة و«ما» استفهاميَّة.

الثاني: أن تكون «ما» استفهامية و«ذا» موصولة.

الثالث: أن تركَّب «ذا» مع ما وتجعل ماذا كله استفهاماً.

الرابع: أن تُخْلَع ما عن الاستفهام و«ذا» من الإشارة، ويُسْتَعْمل مجموعهما موصولاً[١].

وقد فصَّل العينيّ في ذكر هذه الوجوه المتعددة كتفصيل ابن هشام فقال:

«ماذا: فيه أوجه:

الأول أن يكون ما استفهاماً، وذا إشارة، نحو: ماذا الوقوف[٢]...

الثاني: أن تكون ما استفهاماً وذا موصولة بمعنى الذي.

والثالث: أن تكون ماذا كلمة استفهامٍ على التركيب كقولِكَ: لماذا جئت، الرابع: أن تكون ما نكرة موصوفةً بمعنى شيء، الخامس: أن تكون ما زائدةً، وذا للإشارة، السادس: أن تكون ما استفهاماً وذا زائدة، أجازه جماعة منهم ابن مالك[٣]»[٤].

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٠٨ ـ ١٠٠٩ وشرح التسهيل ١/ ١٩٧.

(٢) وتمامه:

ماذا الوقُوفُ على نارٍ وَقَدْ خَمَدَتْ ... يا طَالَما أُوْقِدَت في الحَرْبِ نِيْرَانُ

بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٧١١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٩٧.

(٤) عمدة القاري ٢/ ٢٤٤، وقاله ابن هشام في المغني ٣٩٥ ـ ٣٩٧. وانظر: عمدة القاري ١/ ١٤٨.

* هـل:

الأصل في «هل» أن تكون حرفَ استفهامٍ لطلب التَّصديق الموجب، قال العينيّ: «كلمة هل حرف موضوعٌ لطلب التَّصديق الإيجابي دون التَّصوُّري، ودون التَّصديـق السـلبيِّ»(١). وقد تأتي لمعانٍ أخرى، كأن تكوُن بمعنى قد، أو للتَّقرير والإثبات، أو للنفي، أو للأمر(٢).

فأمَّا معنى «قد» فقد أثبته جماعة من النَّحويِّين وأهل اللُّغة منهم أبو عبيدة(٣) وسيبويه(٤) والكسائي والفرَّاء(٥) والمبرد(٦) والزجاج(٧) والفارسي(٨) والمفسرين الذين قالوا به في تفسير قولـه تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ﴾[الذاريات: ٢٤] و﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾[الإنسان: ١](٩).

وأنكر هذا المعنى ابن هشام(١٠) وأبو حيَّان(١١) في بعض كلامه، إذ قال: لم يَقُم على ذلك دليل واضح، إنما هو شيء قاله المفسِّرون في الآية، وهذا تفسير معنىً لا تفسير إعراب، ولا يُرْجَع إليهم في مثل هذا، إنما يُرْجَع في ذلك إلى أئمَّة النَّحو واللُّغة لا إلى المفسِّرين.

---

(١) عمدة القاري ٥/ ٥٣٣. وقد قاله ابن هشام في المغني ٤٥٦.
(٢) الجنى الداني ٤٣٣، ومغني اللبيب ٤٥٧.
(٣) مجاز القرآن ١/ ٢٨٧.
(٤) الكتاب ١/ ٥١.
(٥) معاني القرآن ٣/ ٢١٣.
(٦) المقتضب ١/ ٤٣، ٤٤، ٣/ ٢٨٩.
(٧) معاني القرآن ٥/ ٢٥٧.
(٨) الأمالي الشجرية ١/ ٢١١.
(٩) انظر: تفسير القرطبي ١/ ١٠٦ ـ ١٠٧، والدر المصون ١٠/ ٥٨٩ ـ ٥٩٠.
(١٠) مغني اللبيب ٤٦٠.
(١١) انظر كلامه في الهمع ٢/ ٧٧ ـ ٧٨.

وأمَّا معنى التقرير فقد صرَّح به جماعة من المفسِّرين في قولـه تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾[الفجر: ٥] و﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾[الإنسان: ١] وأنكره بعض النحاة، منهم المالقي[١]، لأن هذا المعنى مما انفردت به الهمزة ولم يثبت لـ «هل».

وذهب العينيّ إلى إثبات هذين المعنيين لـ «هل» وانتصر لمذهب الزمخشري وغيره ممن جعل «هل» بمنزلة قد[٢]، وذلك في شرحه لمعنى ترجمة باب «هل تُنْبَش قُبورُ مشركِي الجَاهِلِيَّة»[٣].

فبين معنى التقرير والإثبات في معناها إذ قال: «أي هذا بابٌ يُذْكَرُ فيه نَبْشُ قبور المشركين الذين هَلَكُوا في الجاهلية، يعني يجوز ذلك لما صرَّح به في حديث الباب»[٤].

ثم قال: «فإن قلت: كيف يفسَّر كذلك وفيه كلمة هل للاستفهام؟ قلت: هل هنا للاستفهام التقريريْ، وليس باستفهامٍ حقيقي، صرَّح بذلك جماعة من المفسرين قولـه تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾[الإنسان: ١]، ويأتي هل أيضاً بمعنى قد، كذا فسَّر الآيةَ جماعةٌ منهم ابن عبَّاس والكَسَائي والفرَّاء والمبرّد، وذكر في المقتضب: هل للاستفهام نحو: هل جاء زيد، وتكون بمنزلة قد، وإنما الاستفهام مستفاد من همزة مقدرة معها، ونقله في المفصل عن سيبويه[٥]، وقال في الكشاف: «هل أتى» أي

(١) رصف المباني ٤٠٧.

(٢) انظر: المفصل في علم اللُّغة ٣٨١، والكشاف ٦/ ٢٧٤.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٦٥ كتاب المساجد.

(٤) عمدة القاري ٣/ ٤٢٤.

(٥) ومن قولـه: «فسر الآية»، إلى قولـه «عن سيبويه» قاله ابن هشام في المغني ٤٦٠. انظر المقتضب ٣/ ٢٨٩.

قد أتى على معنى التقرير والتقدير فيه جميعاً.

ثم قال منتصراً للزمخشري: «ومن عَكَسَ الزمخشريَّ ههنا فقد عكس نفسه:

إذا قَالَـــت حَـــذَامِ فَصَـــدِّقُوها فَـإنَّ القَـوْلَ مَـا قَالَـتْ حَـذَامِ»[(١)]

وكذا نقل عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾[الإنسان: ١] في موضع آخر[(٢)]. فقال:

«وقال الزمخشريّ: إن هل أتى أبد بمعنى: قد، وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدَّرة معها، ونقله في المفصَّل عن سيبويه، فقال: وعند سيبويه أن هل: بمعنى قد، إلا أنهم تركوا الألف قبلها، لأنها لا تقع إلا في الاستفهام».

*** الواو:**

ذكر النَّحويُّون مواضع الواو في الكلام، فأجمعوا على بعضها، وانفرد آخرون ببعض، ومما أجمعوا عليه: كونها للعَطْف، وللاستئناف وللحال وللقسم، وبمعنى «مع»، والنَّاصبة للمضارع بعدها بإضمار «أن» وزاد بعضهم أوجهاً أخرى منها أن تستعمل بمعنى أو، أو بمعنى الباء، أو لام التعليل[(٣)].

وقد ذهب العينيُّ مذهب هؤلاء مثبتاً معنى الباء واللام للواو، وذلك في إعرابه ترجمة باب: «إيجابِ التَّكْبيرِ وافْتِتَاحِ الصَّلاةِ»[(٤)]، فقد رأى أن معنى الواو هنا يحتمل ثلاثة أوجه: اللام والباء ومع، مستبعداً كونها للعطف كما ذكره ابن حجر، قائلاً في الرد عليه:

(١) عمدة القاري ٣/ ٤٢٤. وانظر ١١/ ١١٣.

(٢) عمدة القاري ١٣/ ٤٥٠. وانظر كلام الزمخشري في المفصل ٣٨٢.

(٣) انظر: رصف المباني ٤٧٣ ـ ٤٨٤، والجنى الداني ٣٤٥.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٥٧ كتاب صفة الصلاة.

«قال بعضهم: الظَّاهر أنها عاطفةٌ إمَّا على المُضَاف وهو إيجاب، وأمَّا على المُضَاف إليه وهو التكبير والأوَّل أَوْلى إن كان المراد بالافتتاح الدعاء، لأنه لا يجب، والذي يظهر من سياقه أن الواو بمعنى مع، وأن المراد بالافتتاح الشروع في الصلاة»(١).

وما ذكره ابن حجر لـه وجهه كما هو بيِّن، وترجيحه معنى «مع» كذلك، وقد كان العينيّ قد ذكر هذا الوجه، لكن لم يرتضِه، بل ذهب إلى تضعيف ما قالـه ابن حجر على وضوحه وصحَّته، فقال: «لا نسلِّم أن الواو هنا عاطفة، فلا يصحُّ قولـه: أمَّا على المضاف وأمَّا على المضاف إليه، بل الواو هنا أمَّا بمعنى باء الجَرِّ كما في قولهم: أنت عالِمٌ ومالك، والمعنى: إيجاب التكبير بافتتاح الصلاة وأمَّا بمعنى لام التعليل، والمعنى: إيجاب التكبير لأجل افتتاح الصلاة، ومجيء الواو بمعنى لام التعليل ذكره الخازرنجي، ويجوز أن تكون بمعنى مع، أي إيجاب التكبير مع افتتاح الصلاة، ومجيء الواو بمعنى مع شائع ذائع»(٢).

- فأمَّا ما ذكره من معنى الباء فله وجهه، ولا سيما أن هذا المعنى قال به جماعة كما قال ابن هشام(٣)، ويقوّي تفسيرَه ماجاء من حديث عائشة قالت: كان النبي ﷺ يَفْتَتِح الصلاة بالتكبيرِ(٤)، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما: «رأيـت الـنبي ﷺ افْتَتَحَ التكبيرَ في الصلاةِ»(٥).

---

(١) فتح الباري ٢/ ٤٥٥.

(٢) عمدة القاري ٤/ ٣٧٣.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٤٦٩.

(٤) سنن أبي داود ١/ ٢٠٨ كتاب الصلاة، باب من لم يرَ الجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[الفاتحة: ١]، حديث (٧٨٣)، وسنن ابن ماجه ١/ ٢٧٩ كتاب إقامة الصلاة، باب رفع اليدين، حديث (٨٦٠).

(٥) صحيح البخاري ١/ ٢٥٨ كتاب صفة الصلاة، باب إلى أين يرفع يديه، حديث (٧٠٥).

وأمَّا ما ذكره من معنى لام التعليل فبعيد ـ فيما أرى ـ وفيه تكلف، ولاسيما أنه مما انفرد به الخازرنجي، فضلاً عن كونه مقصوداً في الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة لا الأسماء، وإن حُكم على تلك الواوات بأنها للمعية(١).

ولو اكتفى بمعنى مع لأغناه عن هذه الاحتمالات، لاسيما أن معنى الباء الذي وجهه في معنى الواو، يعود إلى معنى المُصَاحبة الذي تدل عليه مع.

ـ الواو تفيد العطف ولا تفيد الترتيب:

وهو ما ذهب إليه النحويُّون وأشار إليه العينيّ بقوله: في معنى قوله ﷺ: «فليَلْبَسِ النَّعْلَين وليَقْطَعْهما..»(٢).

قال: «فإن قلت: اللُّبْس بعد القَطْع فكيف وجه هذا العطف؟ قلت: الواو لا تدل على التَّرتيب، ومعناها الشَّركة والجمع مطلقاً من غير دلالة على تقديم أو مصاحبة، ولهذا صحَّ: جاء زيدٌ وبكرٌ قبله، وعمرٌو معه وخالدٌ بعده، وقال تعالى في سورة البقرة: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾[البقرة: ٥٨] وفي الأعراف: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾[الأعراف: ١٦١] والقصَّةُ واحدةٌ»(٣).

*** يا:**

حرفٌ له قسمان أحدهما: للنداء، وهي أمُّ الباب فيه، ثانيهما لمجرد التنبيه لا للنداء(٤):

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٤٦٩، والإتقان ٢/ ٢٥٧.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٦٢ كتاب العلم، باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله، حديث (١٣٤).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٣١٤.

(٤) انظر: رصف المباني ٥١٣، والجنى الداني ٣٥٥، ومغني اللبيب ٤٨٨.

وذكر القسمَ الأوّلَ منها العينيُّ في أثناء إعرابه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[المائدة: ١]: فقال: «يا: حرفُ نداءٍ للبَعيدِ حقيقةً أو حكماً، وقد يُنادى القريبُ توكيداً، وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب، وقيل: بينهما وبين المتوسِّط، وهي أكثر حروف النداء استعمالاً، ولهذا لا يقدَّر عند الحذف سواها، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[يوسف: ٢٩] ولا يُنَادى اسم الله تعالى، والاسم المُسْتَغاث وأيُّها وأيَّتها إلا بها، ولا المندوب إلا بها أو بـ «وا»[١]. وقول من قال: إن الياء مشتركة بين القريب والبعيد هو الأصح، لأن أصحاب اللُّغة ذكروا أن يا حرف يُنَادى به القريب والبعيد[٢]»[٣].

وقد اختلف النحويون فيما إذا ولي «يا» ما ليس بمنادى، فرأى بعضُهم أنها باقيةٌ للنِّداء والمنادى محذوف، وذهب آخرون إلى أنها حرف تنبيه، ونقل ذلك العينيّ في إعرابه معنى قول ورقة بن نوفل: «يَا لَيْتَني فِيها جِذْعَاً»[٤] فقال:

«إذا وليها ما لا يصلح للنِّداء كالفعل في نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾[٥][النمل: ٢٥] والحرف في نحو: يا ليتني، والجملة الاسمية نحو:

يــــا لَعْنَـــةَ اللهِ والأَقْـــوامِ كُلِّهِـــم[٦]

---

(١) من قولـه: حرف نداء.. إلى قولـه بـ «وا» قاله ابن هشام في المغني ٤٨٨.

(٢) انظر: الصحاح ٦/ ٢٥٦٢ (يا)، ورصف المباني ٥١٣، والجنى الداني ٣٥٥.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٣١٩.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٥ باب بدء الوحي، حديث (٤).

(٥) ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾[النمل: ٢٥].

(٦) عجزه: والصالحين على سمعان من جار، وهو بلا نسبة في رصف المباني ٥١٤، وأمَّالي ابن الشجري ١/ ٣٢٥، وشرح المفصل ٨/ ١٢٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦١.

فقيل: هي للنداء والمنادى محذوف، وقيل: لمجرَّد التنبيه لئلا يُلِمَّ الإجحافُ بحذف الجملة كلها»[١].

وذهب جمهور النحويِّين إلى أن «يا» في هذه المواضع للتَّنبيه، ومنهم سيبويه إذا قال: «وأمَّا «يا» فتنبيه، ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تنبه المأمور[٢]». وأبو علي الفارسيُّ وابن مالك وابن جنِّي والأَزْهَري والمُرادي وأبو حَيَّان[٣]، وضُعِّف القول بأنها للنداء من وجهين: أحدهما: الإخلال بسبب الحذف وهو ما ذكره العينيّ، وثانيهما: التناقض بحذف المنادى المعتمد المقصد.

وفصَّل أبو حيان في بيان ذلك في تفسيره قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾[النمل: ٢٥] فقال: «والذي أذهبُ إليه أن مثل هذا التَّركيب الوارد عن العرب ليست يا فيه للنداء، وحذف المنادى، لأن المُنَادى عندي لا يجوز حذفُه، لأنه قد حُذِف الفعل العامل في النداء، وانحذفَ فاعلُه لحذفه، ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء، وحذف متعلقّه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالاً كبيراً، وإذا أبقَيْنا المنادى ولم نحذفْهُ كان ذلك دليلاً على العامِل فيه جملة النداء. وليس حرفُ النِّداء حرف جواب كنعم ولا وبل وأجل فيجوزُ حذف الجمل بعدَهُنَّ لدلالة ما سبق من السُّؤال على الجمل المحذوفة، فيا عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه أكَّد به ألا التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين، ولقصد المبالغة في التَّوكيد»[٤].

---

(١) عمدة القاري ١/ ١٠٠ وانظر: الأقوال فيها في الجنى الداني ٣٥٧، ومغني اللبيب ٤٨٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨٨، والخصائص ٢/ ٢٩٦، ٢٧٨، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٨٥، والجنى الداني ٣٥٧، والبحر المحيط ٣/ ٧٠٥.

(٤) البحر المحيط ٨/ ٢٣٠.

وذهب ابن مالك ـ وتبعه الفَرّاء[(١)] إلى جواز حذف المُنَادى بعد يا النداء إن كان ما بعده أمراً أو دعاءً، وعلّل ذلك بأن الأمر والدَّاعي محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدُّعاء، فاستعمل النداء قبلهما كثيراً، حتى صار الموضع منبِّهاً على المنادى إذا حُذِفَ وبقيت «يا» فحسن حذفه لذلك[(٢)].

وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك، ردَّه العينيّ مفنِّداً تعليلاته معترضاً عليه، فقد رأى العينيّ أن «يا» لا تخرج عن النداء قبل ليت، وإنما يجب أن يُقَدَّر منادىً محذوف بعدها. فقد نقل عن ابن مالك قولـه في شواهد التوضيح فقال:

«قال ابن مالك في الشواهد: ظنَّ أكثر الناس أن «يا» التي تلي ليت حرف نداء، والمنادى محذوفٌ، وهو عندي ضعيف، لأن قائلَ «ليتني» قد يكون وحدَه فلا يكون معه منادى كقول مريم: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا﴾[مريم: ٢٣] وكأنَّ الشيء إنما يجوز حذفه إذا كان الموضع الذي ادعى فيه حذفه مستعملاً فيه ثبوته كحذف المنادى قبل أمر أو دعاء، فإنه يجوز حذفه لكثرة ثبوته، فمن ثبوته قبل الأمر: ﴿يَٰيَحۡيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ﴾[مريم: ١٢] وقبل الدعاء: ﴿يَٰمُوسَى ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ﴾[الأعراف: ١٣٤] ومن حذفه قبل الأمر: «ألا يا اسجدوا»[(٣)] في قراءة الكسائي أي: يا هؤلاء اسجدوا[(٤)]. وقبل الدعاء قول الشاعر:

أَلاَ يَا اسْـلَمِي يـا دَارَ مـيَّ علـى البِلَـى ولا زَالَ مُـنهلاً بجَرْعَائِـكِ القِطْـرُ[(٥)]

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢/ ٢٩٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨٨.

(٣) سورة النمل ٢٥.

(٤) وهي قراءة أبي جعفر ورويس وقتادة وأبي العالية وابن أبي عبلة والأعمش. انظر. النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٧، والبحر المحيط ٧/ ٦٨.

(٥) مطلع قصيدة ذي الرمة في ديوانه١/ ٥٥٩.

أي يا دار اسلمي، فحسُنَ حَذْفُ المنادى قبلها اعتياد ثبوته، بخلاف ليت، فإن المنادى لم تستعمله العرب قبلها ثابتاً، فادعاء حذفه باطل، فتعيَّن كون «يا» هذه لمجرد التنبيه مثل «ألا» في نحو:

«ألاَ ليْـتَ شِـعْرِي هـل أَبِيـتنَّ[1]» [2]

ثم ردَّ العينيّ عليه من وجهين إذ قال:

«دَعْواه ببطلانِ الحذف غير سديدة لأن دليله لم يساعده، أمَّا قولـه: لأن قائل ليتني قد يكون وحده.. إلخ فظاهر الفساد، لأنه يجوز أن يقدر فيه نفسي، فيخاطب نفسه على سبيل التجريد، فالتقدير في الآية: يا نفسي ليتني مت قبل هذا، وههنا أيضاً يكون التقدير: يا نفسي ليتني كنت فيها جذعاً»

وأمَّا قولـه: «ولأن الشيء إنما يجوز حذفه فظاهر البعد، لأنه لا ملازمة بين جواز الحذف بين ثبوت استعماله فيه»[3].

واعتراض العينيّ على ابن مالك فيه نظر، فإن صحَّ تقديره خطاب المنادي نفسَه فلا يمكن تجاهل إجماع النحويِّين على جواز كون «يا» في هذا الموضع للتنبيه وحجتهم في ذلك قوية كما بيَّنها أبو حيان، فضلاً عن أن العيني نفسه جَوَّز كونها للتنبيه في المقاصد النحوية في إعرابه قول رؤبة:

يـا ليـت شـعري مـنكم حنيفـاً

(١) تمامه في شواهد التوضيح: ... ليلة بواد وحولي إذْخِر جليل البيت لبلال بن أبي رباح في صحيح البخاري ٢/ ٦٦٧ كتاب فضائل المدينة باب كراهية النبي ﷺ أن تُعرَى المدينة، حديث (١٧٩٠).

(٢) شواهد التوضيح ٤ ـ ٧.

(٣) عمدة القاري ١/ ١٠٠.

إذ قال: «كلمة «يا» في مثل هذا الموضع تكون لمجرد التنبيه لدخولها على ما لا يصلح للنداء، أو يقال: إنها على أصلها، والمنادى محذوف تقديره: «يا قوم ليت شعري»[1].

وأمَّا قولـه «لا ملازمة بين جواز الحذف. .» فلم يأتِ عليه بمثال يساعده وينقض ما جاء به ابن مالك، وإن قول ابن مالك قد يساعده قول ابن جني:

«قد حذفت العربُ الجملةَ والمفردَ والحرفَ والحركةَ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[2].

وثبوته في مواضع هي الدليل عليه في مواضع حذفه.

* * *

المبحث الثاني

آراء العينيّ واختياراته في بعض القضايا النحويَّة

احتوى عمدةُ القاري بعضَ القضايا النحويَّة التي اقتضاها بيانه للمعاني وتوجيهاته الإعرابية، فوقف عندها موضِّحاً ومناقشاً سالكاً نهجه التعليميَّ المعتاد، مورداً كثيراً من القواعد النظرية في أثنائه استنتاجاته وتحليلـه.

ومناقشات العينيّ لـهذه القضايا هي مظهرٌ من مظاهر تطبيق قواعد النحويِّين، فهو لم يقصِّر في بيانها وكان لـه آراءٌ في بعض منها.

وقد كانت لـه وقفات عديدة عند مسائل نحوية متنوِّعة، بيد أن كثيراً منها لا يعدو كونه توضيحاً لوجه إعرابي دون أن يكوِّن فكرة عن اختيار نحويٍّ خاصٍّ به.

---

(١) المقاصد النحوية ١/ ٥٧.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٦٠.

فعمدت إلى القضايا التي توقَّف عندها، وكانت لـه فيها توجيهات واضحة، وبصمات جليَّة يمكن من بعضها استظهار آرائه واختياراته.

وهذه أهم القضايا التي تناولـها في شرحه، وتشتمل على بعض المسائل في الأفعال والأسماء والأساليب.

*** الاستثناء:**

انحصر كلام الإمام العينيّ في الاستثناء في المسألتين التاليتين:

١ـ الاستثناء المفرغ:

المستثنى بإلاَّ لـه حالان: أحدهما أن يُفرغَ لـه العامل، والآخر أن يُشْغَل العامل بغيره، وحكمه في التَّفريغ كحكمِه لو لم توجدْ «إلا» كقولِك ما قامَ إلا زيدٌ(١).

وبيَّنه العينيّ بقولـه: «ومعناه أنَّ ما قبلـها مفرغ لما بعدها، إذ الاستثناءُ من كلامٍ غير تامٍّ، فيُلْغَى فيه إلاَّ من حيث العمل لا من حيث المعنى، نحو: ما جاءَني إلا زيدٌ، وما رأيتُ إلا زيداً، أو ما مررتُ إلا بزيدٍ، فالفعلُ الواقعُ ههنا قبلَ «إلا» مفرغٌ لِمَا بَعدها»(٢).

قال السُّيوطي: «ولا يكون ذلك عند أكثر النُّحاة إلا في غير الواجب وهي النَّفي والنَّهي والاستفهام نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[النساء: ١٧١] ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[البقرة: ٨٣] ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾[الأنعام: ٤٧]»(٣).

---

(١) انظر: الجنى الداني ٥١٤.

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٣) همع الهوامع ١/ ٢٢٣.

وجوَّز بعضهم وقوعه في الموجَب أيضاً نحو: قامَ إلا زيدٌ وضربتُ إلا زيداً ومَرَرْتُ إلا بزيدٍ، وهو غير جائز بخلاف النفي فإنه جائز.

وذهب ابنُ مالكٍ إلى أنه إن كان في الإيجاب معنى النَّفيِ عُومل معامَلَته نحو: عَدِمْتُ إلا زيداً، وصُمْتُ إلا يومَ الجمعة، فإنهما بمعنى: لم أَجِد ولم أُفْطِر[1].

واستفادَ العينيّ من هذا المعنى في توجيه قوله ﷺ: «عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهم وَأَمْوَالهم إلا بحقِّ الإِسْلاَمِ»[2]. إذ قال:

«والعصمةُ متضمِّنة لمعنى النفي حتى يصحَّ تفريغُ الاستثناءِ، إذ هو شرطه...»[3]. ثم قال في بيان الاستثناء المفرغ:

«والتَّحقيقُ فيه أن الاستثناءَ المفرغَ لا يكونُ إلا في النَّفي، وقال ابنُ مالك بجوازِه في كل مُوجَب في معنى النفيِ نحو: صُمْت إلا يومَ الجُمُعَةِ، إذ معناه: لم أُفْطِرْ، والتفريغُ إما في نهيٍ صريحٍ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[النساء: ١٧١] وفيما هو بمعناه كالشرط في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ﴾[الأنفال: ١٦] وإما في نفيٍ صريحٍ كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[آل عمران: ١٤٤] أو فيما هو بمعناه كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾[الأحقاف: ٣٥]»[4].

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٠.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٧ كتاب الإيمان باب ﴿فإن تابوا وأقاموا الصلاة...﴾ حديث (٢٥).

(٣) عمدة القاري ١/ ٢٧٢.

(٤) عمدة القاري ١/ ٢٧٢ وقول ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٧٠.

٢ـ المستثنى فِعل:

الأصل في «إلاَّ» دخولـها على الاسمِ، لكنَّ ذلك ليس مانعاً من دخولـها على الفعل، لأن كلَّ فعل دخلت عليه مُؤَّول بالاسمِ، ولذا قالوا في نَشَدْتُك الله إلا فعلت. ما أسألُك إلا فِعْلَك.

ويلي «إلاَّ» في النفي فعلٌ مضارع مطلقاً سواءً تقدَّمها فعل أم اسم نحو: ما كان زيدٌ إلاَّ يضربُ عمراً، ما خرجَ زيداً إلا يَجُرُّ ثوباً، وماضٍ بشرط أن يتقدَّمَها فِعل، نحو قولـه تعالى: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾[الحجر: ١١].

ويغني عن تقديم فعل اقتران الماضي بقد(١).

ومن وقوع الفعل بعد «إلا» قولـه ﷺ: «مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ ثَلاثَةً من وَلَدِهَا إلا كانَ لـها حِجَاباً من النَّارِ»(٢).

ونبَّه العينيّ على ذلك مُؤَوِّلاً الفعلَ باسمٍ يصلحُ أن يكونَ مُسْتثنىً بقولـه: «فإن قلت: كيف يقعُ الفعلُ مستثنىً؟ قلت: على تقديرِ الاسم، أي: «ما امرأةٌ مُقَدِّمَةٌ إلا كائناً لـها حجابٌ»(٣).

وفـي إعراب قولـه ﷺ: «لا يَتَوَضَّأُ رجلٌ يُحْسِنُ وُضُوءَه ويصلِّي الصلاةَ إلاَّ غُفِر لـه...»(٤) قدَّر العيني مستثنى محذوفاً فقال: «التقدير: لا يتوضَّأ رجلٌ إلا

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٢٩ ـ ١٥٣٠ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٠.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٥٠ كتاب العلم، بل هل يجعل للنساء يوم على حِدَة في العلم، حديث (١٠١).

(٣) عمدة القاري ٢/ ١٨٨.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٧١ كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، حديث (١٥٨).

رجلٌ غُفِرَ لـه، فالمستثنى محذوف، لأن الفعل لا يقع مستثنى، أو التقدير: لا يتوضَّأ رجلٌ في حالٍ إلا في حالِ المغفرة»[١].

والظاهر أن هذا التقدير فيه بُعد، فالنحويون ذهبوا إلى تقدير مصدر من جنس الفعل الواقع بعد إلا.

ولو تأوَّل العينيّ مصدراً من جنس الفعل لكان أقرب ـ فيما يبدو ـ كأن يقدِّر: «لا يتوضأ رجل. . . إلا الغفران جزاؤه». والله أعلم.

*** أفعال المدح والذَّمِّ:**

تَكَلَّم العينيّ على أفعال المدح والذم متَّبِعاً أهل النحو، فقال:

«كلمة «نِعْمَ» من أفعالِ المدح، كما أن «بِئْسَ» من أفعال الذَّمِّ، وهي ما وُضِعَ لإنشاءِ مدحٍ أو ذمٍّ»[٢].

واستدلَّ النَّحويون على فِعْلِيَّة نِعْمَ وبِئْسَ باتصال تاء التأنيث بهما مع جواز حذفها، وهو ما بيَّنه العينيّ بقولـه: «وهما فِعْلان بدليلِ جواز اتِّصال تاء التأنيث بهما في كلِّ اللغات، ويجوز حذفُها، وإن كان الفاعلُ مؤنثاً حقيقياً لأنه غير متصرف فأشبه الحرف، ومنه قول عائشة حين قالت: «نِعْمَ النِّسَاء»[٣] ولم تَقُلْ: «نِعْمَتِ النِّسَاءُ»[٤].

أما فاعل نعم وبئس فالغالب عليه أن يكون مُعَرَّفاً بالألف واللام، أو مضافاً

(١) عمدة القاري ٢/ ٤٤٩، وكذا قال الكرماني في شرحه ٢/ ٢١٠.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٢٩٨، وانظر: شرح التصريح ٢/ ٣، ٩٤، وشرح التسهيل ٣/ ٥.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٦٠ كتاب العلم، باب الحياء في العلم، وتمامه: «نِعْمَ النِسَاء نِساء الأَنْصَارِ لم يَمْنَعَهُنَّ الحياء أن يتفقَّهن في الدِّينِ».

(٤) عمدة القاري ٢/ ٢٩٨.

إلى المعرَّف بهما أو مُضَافاً إلى المُضَاف للمُعَرَّف بهما، أو ضميراً مُسْتَتِراً مُفَسَّراً بنكرة منصوبة على التمييز[١].

والكلام نفسه نجده عند العينيّ إذ قال: «وشرطهما أن يكون الفاعل المظهر فيهما معرفاً باللام، أو مضافاً إلى المعرف بهما، أو مضمراً مميزاً بنكرة منصوبة»[٢].

* **أفعال المقاربة:**

عرَّف العينيّ أفعال المقاربة مُجْملاً فيها بقوله: «هي ما وُضِع لدُنُوِّ الخبر رجاءً أو حُصولاً أو أخذاً فيه»[٣].

وقد بيَّن تلك الأنواع مفصَّلاً كما عهدناه في تقرير القواعد، وذلك في مواضع عديدة في شرحه فقال:

«واعلم أن أفعالَ المقاربة ثلاثةُ أنواع: الأوَّلُ ما وُضِع للدَّلالة على قُربِ الخبرِ، وهو ثلاثة: نحو: كَادَ وكَربَ وأَوْشَكَ، الثاني: ما وُضِع للدَّلالة على رجائِهِ، وهي ثلاثةٌ نحو: عَسَى واخْلَولَقَ وحَرَى. الثالث: ما وُضِع للدلالة على الشُرُوع فيه، وهو كثير، ومنه طَفِقَ، وهذه كلـها مُلازمة لصِيغَةِ الماضي إلا أربعة، فاستُعمل لـها مضارع وهي: كَادَ وَأَوْشَك وطَفِقَ وجَعَل، واستُعمل مصدرٌ لاثنين، وهما: طفق وكاد، وحكى الأخفش طفوقاً عمن قال طَفَقَ بالفتح، وطَفْقاً عمن قال: طفق بالكسر»[٤].

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٨ ـ ٩.

(٢) عمدة القاري ٣/ ٦١٠.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٤٩٢.

(٤) عمدة القاري ٣/ ٦٠ ـ ٦١، وانظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٢٢ ـ ٢٣٢.

وأشار إلى عمل هذه الأفعال فقال:

«وتعمل هذه الأفعال عمل كان، إلا أن خبرهم يجب كونه جملة»[1].

ومن الأفعال التي بيَّنها:

ـ ما كاد:

اختلفت أقوال النحويِّين في كاد المسبوقة بالنفي، وبيَّن العينيّ ذلك الخلاف في إعرابه قول عمر رضي الله عنه: «ماكِدْتُ أُصَلِّي العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ»[2] فقال:

«والتَّحقيق في هذا المقام أن «كاد» إذا دخل عليه النَّفي ففيه ثلاثةُ مذاهبَ:

الأولُ: أنها كالأفعالِ إذا تجرَّدت من النفي كان معناها إثباتاً، وإن دخلَ عليها نفيٌ كان معناها نفياً، لأن قولك: ماكاد زيد يقوم معناه: إثباتُ قربِ القيامِ لا إثباتُ نفسِ القيام، فإذا قلت: ما داد زيدٌ يفعل، فمعناه نفي قُرْبِ الفعل.

الثاني: أنه إذا دَخَلَ عليها النَّفيُ كانت للإثبات.

الثالث: إذا دخلَ عليها حرفُ النَّفي يُنْظَر: هل دخل على الماضي أو المستقبل، فإن كان ماضياً فهي للإثبات، وإن كان مستقبلاً فهي كالأفعال»[3].

ثم رجَّح العينيّ المذهب الأول بقوله: «والأصحُّ هو المذهب الأول، نصَّ عليه ابن الحاجب»[4].

---

(١) عمدة القاري ٣/ ٤٥٥ وانظر: ٤/ ١٢٧، ٧/ ٨، ٨/ ٥٤١، ١٠/ ٥٥٧، ٥٨٢، ١١/ ٥٥١.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢١٤ كتاب مواقيت الصلاة، باب من صلى بالناس جماعة حديث (٥٧١).

(٣) عمدة القاري ٤/ ١٢٧.

(٤) انظر: شرح الكافية ٢/ ٣٠٦.

إن ما صحَّحه العينيّ هو مذهب أكثر النحويِّين، كما نصَّ على ذلك ابنُ مالك، وابنُ هشامٍ والزَّركشيُّ والسُّيوطيُّ وغيرهم[١].

وبناء على ذلك وضَّح قول عمر رضي الله عنه بقوله:

«وإذا تقرَّر هذا فكاد ههنا دخل عليه النَّفي فصار معناه نفياً، يعني: نفي قرب الصلاة كما في قولك: ما كَادَ زيدٌ يفعلُ: نفي قرب الفعل، فإذا نفى قرب الصلاة فنفي الصلاة بطريق الأولى، وقوله: «حتى كادَتِ الشَّمْسُ تغرب» حال عن النفي، فهي كسائر الأفعال»[٢].

وترجيحه للمذهب الأول لم يَدْفَعْه أو يضعِّفْه ظاهرُ معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾[البقرة: ٧١] بل بيَّن العينيّ المعنى الصحيح للآية مبيِّناً مَعْنَى النَّفْي في «ما كاد» سائراً على سنن المفسرين في فهم الآية فقال:

«فإن قلت: قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾[البقرة: ٧١] يساعد المذهبَ الثالثَ لأن «كاد» ههنا دخلَ عليها النَّفْيُ وهو ماضٍ، واقْتَضَى الإثباتَ لأن فعلَ الذَّبْحِ واقعٌ بلا شك قلت: ليس فعلُ الذَّبْح مستفاداً من «كاد»، بل من قوله: «فَذَبَحُوها» والمعنى: فَذَبَحُوها مُجْبَرين، وما قاربوا فعلَ الذَّبْحِ مُختارين، أو نقول: فذبحوها بعدَ التراخي، وما كادوا يفعلون على الفور، بدليل أنهم سَأَلوا سؤالاً بعد سؤال، ولم يُبَادِروا إلى الذبح من حين أُمِرُوا به»[٣].

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٨٦٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٩٩، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ١٣٧، والإتقان ٢/ ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٢) عمدة القاري ٤/ ١٢٧.

(٣) عمدة القاري ٤/ ١٢٧، وانظر: معاني الفرَّاء ٢/ ٧١، وشرح التسهيل ١/ ٤٠٠، وشرح الشافية ٢/ ٣٠٦، والدر المصون ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧، والبحر المحيط ١/ ٤١٦.

* **التَّحذير:**

والتحذير هو إلزامُ المخاطب الاحترازَ من مكروهٍ بإيَّا أو ما جَرَى مجراه[(١)].

ولم يجوِّز النحويُّون حذفَ الواو بين «إيَّا» والمحذَّر منه لأن الفعلَ المقدَّر قبل إيَّا لا يتعدَّى إلى مفعولين، فلم يكن بدٌّ من حرف العطف أو حرف الجر، نحو: إيَّاكَ والأَسَدَ، وإياك من الأسدِ، فيكون في المثال الأول متعدِّياً بنفسه، وفي الثاني بحرف الجر[(٢)].

وقد بيَّن العينيّ ذلك حين أعرب قولـه ﷺ: «إيَّاكَ وكَرَائِمَ أَمْوَالـهم»[(٣)] إذ قال: «بالواو، ولا يجوز تركُه لأن معنى إيَّاك اتَّقِ، وهو الذي يُقال لـه التحذير، والمحذَّرُ منه إذا وَلِي المُحذر، فإن كان اسماً صريحاً يُستعمل بمن أو الواو، ولا يخلو عنهما، وإلاَّ يفهم منه أنه محذَّرٌ منه.. وإن كان فعلاً يجبُ أن يكون مع «أن» أو بـ «من» نحو: إياك منْ أن تَخذِف، ولا يجوز أن يقال: إيَّاك الأسدَ بدون الواو، وقد نقل ابن مالك: إيَّاك الأسد بحذف الواو، ولكنه شاذٌّ يكون في الضَّرورة»[(٤)].

* **الجارُّ والمجرور:**

تناولنا بعضَ حروف الجر بالدِّراسة في مبحث الأَدَوات، أما كلامنا هنا فعلَى بعض المسائل التي تتعلَّق بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وتعليق الجار والمجرور.

---

(١) همع الهوامع ٢/ ١٦٩.

(٢) شرح المفصل ٢/ ٢٥ والـهمع ٢/ ١٦٩.

(٣) صحيح البخاري ٢/ ٥٤٤كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء، حديث (١٤٢٥).

(٤) عمدة القاري ١/ ٣١٤، وانظر ما قالـه العينيّ: الكتاب ١/ ٢٧٩، وشرح التصريح ٢/ ١٢٨، الخصائص ٣/ ١٠٢، وشرح المفصل ٢/ ٢٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣٣٦.

نيابة حروف الجر بعضها عن بعض جارٍ على مذهب الكوفيِّين، ومنعَ منه قوم أكثرُهُم البصريُّون الذين ذهبوا إلى إبقاء الحَرْف على موضوعه الأوَّل، إمَّا بتأويل يقبلـه اللَّفظ، أو تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر يتعدَّى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضعِ أحد الحرفين موضعَ الآخَر على سبيل الشُّذوذ[١].

قال ابن السِّيد: «وفي القولين جميعاً نظر، لأن من أجازَه دون شرطٍ وتقييدٍ لزمه أن يجيزَ: سِرْت إلى زيدٍ وهو يريد: مع زيد.. وهذه المَسَائل لا يجيزُها من يُجيزُ إبدال الحروف، ومن منع من ذلك على الإطلاق لَزِمَه أن يتعسَّف في التَّأويل لكثيرٍ مما ورد في هذا الباب»[٢].

على أن إطلاق الحكم على البصريِّين عامة لا يصحُّ، فلو وقفنا على مصنَّفاتهم لوجدنا طائفة منهم تجيز نيابة حرف عن حرف إذا وافق الكلام.

ونظر ابن جنِّي إلى المسألةِ نظرةً وسطاً فرأى أنَّ الحرف يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الدَّاعية إلى ذلك والمسوِّغة لـه، فأمَّا في كل موضع وعلى كل حال فلا[٣].

وإذا تأمَّلنا في دراسة العينيّ لحروف الجر رأينا اختياراته تتمشَّى مع مذهب الكوفيِّين في إنابة الحروف بعض مكان بعض، وذلك واضح من خلال ما ورد في قسم الحروف والأدوات، فضلاً عن تكراره في غير ما موضع قولـه: «والحروف ينوب بعضها عن بعض»[٤].

---

(١) انظر: الجنى الداني ٤٦، والاقتضاب ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

(٢) الاقتضاب الموضع السابق.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٠٦، وانظر: أمالي الشجري ٣٥٢، ٣٧٨، والرضي ٢/ ٢٩٩، ٣١٨ ـ ٣٢٠.

(٤) عمدة القاري ٣/ ٤٩٢، ٤١٩، ٤/ ١٨، ١٢/ ٣٣٤.

بل قد نجده يعترض على من ذهب إلى تضمين فعل معنى آخر إبقاءً لحرف الجر على معناه، ويذهب إلى تفسير الحرف بالحرف، كما في شرحه لمعنى: «أَنْ يَعُودَ في الكُفْرِ»(١).

إذ نقل عن الكرماني قولـه: «قد ضمَّن فيه معنى الاستقرار، كأنه قال: أن يعودَ مستقَّراً فيه» ثم اعترَض عليه بقوله: «وهذا تعسُّف، وإنما في هنا بمعنى إلى، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾[الأعراف: ٨٨، إبراهيم: ١٣] أي تصيرن إلى ملتنا(٢)».

ـ تعلق الجار والمجرور:

لا يتعدَّى الفعل بحرفَي جرٍّ متماثلَين لفظاً ومعنى إلى شيئين من نوع واحد، كمفعول بهما، أو زمانين أو مكانين، فإن لم يكونا من نوع واحد كقولنا: درت في البلد في يوم الجمعة جاز(٣).

وإذا نظرنا إلى صنيع العينيّ في كتابه نجده يتحرَّى اختلاف مايُعلَّق به حرفا الجر، ومن ذلك: كلامه في قوله ﷺ: «مِثْقَال حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ من إِيمَانٍ»(٤) فقدّر لكل جار ومجرور متعلقاً بقوله: «من خردل: يتعلَّق بمحذوف وهو: حاصلة، والتقدير: مثقال حبَّةٍ حاصِلَةٍ من خَرْدَل، وهي في محل جرٍّ على أنَّها صفةٌ لمجرورٍ. «من إيمان: يتعلق بمحذوف آخر. والتقدير: من خَرْدَل حاصلٍ من

(١) سبق تخريجه.

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٢٨.

(٣) انظر: شافية الرضي ٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، وإعراب القرآن للزجاج ١/ ١١٣، والبحر المحيط ٥/ ٤٩.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٦ كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال حديث (٢٢).

إيمان، . . ويجوز أن تتعلَّق «من» هذه بقولـه: «من كان»، ولا يجوز أن يتعلَّق بفعلٍ واحدٍ حرفا جرٍّ من جنسٍ واحدٍ»[١].

وإن اختلف معنيا الحرفَين جاز، أشار إلى ذلك الرضيُّ بقولـه: «فإن اختلفَ معنيا الحرفين، نحو: مررت بزَيْدٍ بعمرو، أي مع عمرو، أو لفظاهما: نحو: سِرْت من البصرة إلى الكوفة، جاز»[٢].

وعلى ذلك سار العينيّ في تعليق حرفَي الجرّ بِمتعلَّق واحد في إعرابه قولـه ﷺ: «فَلَمَّا مَرَّ جبريلُ بالنبيِّ ﷺ بإِدْرِيسَ»[٣].

فالباءان متعلقان بالفعل «مَرَّ» وساغ ذلك لاختلاف معنَييهما، وهو ما بيَّنه العينيّ إذ قال: «الباء فيه ـ أي في إدريس ـ وفي قولـه: «بالنَّبيّ» يتعلقان كلاهما بقولـه: «مَرَّ» فالأولى للمصاحبة، والثانية للإلصاق، ويندفع بهذا سؤال من يقول: لا يجوز تعليق حرفين من جنس واحد، لأنهما ليسا من جنس واحد»[٤].

لكن قولـه: «ليسا من جنس واحد» فيه نظر، إذ الباءان هما من جنس واحد، ولعلـه لو قال: ليسا بمعنى واحد لكان أدقَّ من قولـه: «من جنسٍ واحدٍ».

*** الحال:**

والحال كما قال أبو حيان: عبارة عن اسمٍ منصوب تبيِّن هيئةَ صاحبِها صالحة لجواب كيف[٥]، وعند ابن مالك: متضمِّناً مافيه معنى «في» غير تابعٍ ولا عُمْدة،

---

(١) عمدة القاري ١/ ٢٥٩.

(٢) شرح الشافية ٢/ ٢٠٥، وانظر: خزانة الأدب ٣/ ٦٧٣ ـ ٦٧٤.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٣٥، كتاب الصلاة، كيف فرضت الصلاة في الإسراء حديث (٣٤٢).

(٤) عمدة القاري ٣/ ٢٤٨.

(٥) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٧.

وحقُّه النَّصب، وقد يُجَرُّ بباء زائدةٍ[١].

وعرَّفه العينيّ بقولـه «الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول»[٢].

وتحدَّث الإمام العينيّ عن عدَّة مسائل تتعلَّق بالحال: وهي:

ـ تنكير الحال:

مذهب الجمهور اشتراط تنكير الحال[٣]، وأجازَ يونُس[٤] والبغداديون أن تأتيَ معرِفةً نحو: جاءَ زيدٌ الراكبَ، وأجاز الكوفيُّون أنه إذا كان فيها معنى الشرط جازَ أن تأتيَ على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة، فأجازوا أن نقول: عند الله المحسن أفضلَ منه المسيء[٥]. وقد ذهب الإمام العينيّ إلى مذهب الجمهور وأوَّل ما جاء بخلاف ذلك، ومن هذا القبيل في إعراب قوله ﷺ: «مَرْحَباً بِالْوَفْدِ غَيْرَ خَزَايا..»[٦] فقد قال: «فإن قلت: أنه بالإضافة صار معرِفةً، وشرطُ الحال أن تكونَ نكرةً قلت: شرط تعرُّفِه أن يكون المضافُ ضداً لِلمضاف إليه ونحوه، وههنا ليس كذلك»[٧].

وكلام العينيّ قريبٌ من قول ابن مالك:

«ويتخصَّص بالثاني إن كان نكرة، ويتعرف به إن كان معرفة ما لم يوجب تأولـه بنكرة وقوعه موقع مالا يكون معه معرفة، أو عدم قبولـه تعريفاً لشدة

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٢.

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٠٩.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٤٤ ـ ٤٥، وشرح التصريح ١/ ٣٧٢.

(٤) شرح الأشموني ٢/ ١٧٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٣١.

(٥) المساعد ٢/ ١١، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٣١، وشرح التصريح ١/ ٣٧٤.

(٦) صحيح البخاري ١/ ٢٩ كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان حديث (٥٣).

(٧) عمدة القاري ١/ ٤٤٧، وهو ماقاله الكرماني في شرحه ١/ ٢١١.

إبهامه كغير ومثل وحسب. . . وكذا الحكم بتنكير ما أُضِيف إلى معرفةٍ وهو غيرُ قابلٍ للتَّعريف للُزوم إبهامه كغير ومثل وحسب فإنه لا فرق بين قولك رأيته ورجلاً غيره وقولك: رأيته ورجلاً آخر ولكن كل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة إذا كان الجنس واحداً. .

وقد يعني بغير ومثل مغايرةً خاصَّة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في «غير» إذا وقع بين ضدين»[(١)].

وبيَّن مجيءَ الحالِ المُضَاف في حديث طَلْحَة بن عبيد الله: «جَاءَ رَجُلٌ إلى رسول الله ﷺ من أهل نجدٍ ثائرَ الرأس. . .»[(٢)]، فالحال «ثائر الرأس» هو ليس بنكرة، فبيَّن ذلك ناقلاً عن الكرماني[(٣)]: «ههنا سؤالان، أحدهما. . . أن شرطَ الحال أن تكون نكرةً وهو مضاف فيكون معرفة، فأجاب: بأن إضافته لفظية فلا تفيد إلا تخفيفاً»[(٤)].

ـ صاحب الحال:

لا يكون صاحبُ الحال في الغالب نكرةً ما لم يختصّ أو يسبقْه نفيٌ أو شبهُه، أو تتقدَّم الحال، أو تكُنْ جملةً مقرونةً بالواو، أو يكن الوصفُ به على خلافِ الأصل، أو يشاركه فيه معرفة[(٥)].

وقد ذكر العينيُّ بعضاً من ذلك في الجواب على مجيء صاحبِ الحالِ نكرةً في الحديث السَّابق «رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نجدٍ ثَائِرَ الرَّأس» إذ قال:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٢٦، وانظر: شرح التصريح ٢/ ٢٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ٥٢٨.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٥ ـ ٢٦ كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإيمان، حديث (٤٦).

(٣) شرح الكرماني ١/ ١٨٠.

(٤) عمدة القاري ١/ ٣٩٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٨٦٢.

«إذا وقعَ الحال عن نكرةٍ وجبَ تقديمُ الحالِ على ذِي الحال، فيكون هذا حالاً» ثم قال: «يجوز وقوعُ صاحبِها نكرةً من غير تأخيرٍ إذا اتَّصف بشيءٍ كما في المبتدأ نحو قولـه تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[الدخان: ٤ ـ ٥]، أو أضيف نحو: جَاءَ غُلامُ رجلٍ قائماً» أو وقع بعد نفيٍ كقولـه تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[الحجر: ٤] وههنا اتَّصفت النكرة بقولـه: «مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ»[1].

ـ مجيء الحال من المضاف إليه:

قال السيوطي[2]: «حقُّ صاحبِ الحالِ أن لا يكونَ مجروراً بالإضافة كما لا يكون صاحبُ الخبرِ لأن المضافَ إليه مُكَمِّلٌ للمضاف وواقعٌ منه موقعَ التَّنوين، فإن كان المضافُ بمعنى الفعلِ حَسُن حعل المضاف إليه صاحب حال لأنه في المعنى فاعل أو مفعول نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[يونس: ٤]، وعرَفْتُ قِيَامَ زيدٍ مُسْرِعاً.

وجوّز بعض البصريِّين مجيءَ الحالِ من المضاف إليه مطلقاً، وخرجوا عليه: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[الحجر: ٦٦]: وجوَّزه الأخفش وابنُ مالك إن كان المضاف جُزْءَ مَا أُضيف إليه أو مثل جزئه نحو: ﴿مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا﴾[الحجر: ٤٧] ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[النحل: ١٢٣] لأنه لو استُغْني به عن المضاف وقيل: «ونزَعْنا ما فيهم إخواناً، واتَّبع حنيفاً لصحَّ، وردَّه أبو حيان وقال: إن النَّصبَ في «إخواناً» على المدح، و«حنيفاً» حال من مِلَّة بمعنى دين، أو من الضَّمير في اتَّبع. قال: وإنما لم يَجُز الحال من المضاف إليه لما تقرَّر من

(١) عمدة القاري ١/ ٣٩٢.

(٢) همع الهوامع ١/ ٢٤٠.

أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وعامل المضاف إليه اللام أو الإضافة، وكلاهما لا يصلح أن يعمل فـي الحال»[١].

ومذهب العينيّ جوازُ وقوع الحال من المُضَاف إليه، فقد قال في إعراب قولـه ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يكُونَ خيرُ مالِ المُسْلِمِ غَنَمٌ يَتْبَعُ بها شَعَفَ الجِبَالِ يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الفِتَنِ»[٢]:

«يفر: هي في محل النَّصْب على الحال، إما من الضمير الذي في يتبع أو من المسلم، ويجوزُ وقوع الحال من المضاف إليه نحو قولـه تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[النساء: ١٢٥] فإن قلت: إنما يقعُ الحالُ من المُضَافِ إليه إذا كان جُزْءاً من المضاف إليه أو في حكمه كما في: رأيت وَجْهَ هِنْدٍ قائمةً، فإنه يجوز، ولا يجوز قولك: رَأَيْتُ غُلامَ هِنْدٍ قَائمةً، والحال ليس بجزء للمسلم قلت: المالُ لشدَّة ملابستِه بذي المال كأنه جزءٌ منه، وكذلك المِلَّة ليست بجزء لإبراهيمَ حقيقةً، إنما هي بمنزلة الجزءِ منه»[٣].

وكذلك قال في جملة الحال من قول عائشة رضي الله عنها: «أن النَّبيَّ ﷺ كان يتَّكِيءُ في حِجْرِي وَأَنا حَائِضٌ»[٤]: قال: «وأنا حَائِضٌ: جملةٌ اسميَّةٌ وَقَعَتْ حَالاً من ياءِ المتكلم في حِجْري، ولا يمنعُ وقوعُ الحال من المضاف إليه إذا كان

(١) انظر: أمالي الشجري ١/ ١٨ ـ ١٩، شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٨٠، والتسهيل ١١٠، وشرحه ٢/ ٣٤٢، وشفـاء العليل ٢/ ٥٣١، وشـرح التصريح ١/ ٣١٠، والأشموني ٢/ ١٧٩، والبحر المحيط ٥/ ٤٥٧، ١/ ٤٠٦.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٥ كتاب الإيمان، باب من الدين الفرار من الفتن، حديث (١٩).

(٣) عمدة القاري ١/ ٢٤٨.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١١٤ كتاب الحيض، باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض، حديث (٢٩٣).

بين المضاف والمضاف إليه شدَّة الاتِّصال، كما في قولـه تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[النساء: ١٢٥]»[١].

*** الشـرط والجزاء:**

ـ مجيء فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً:

إذا كان الشَّرْطُ والجزاء فِعْلَين فالأحسنُ أن يكونا مُضَارعينَ، ثمَّ أن يكون الأول ماضياً والثَّاني مضارعاً، ثم ماضِيَين، وضَعْاً أو بمُصَاحبةِ «لم» أحدهما أو كلاهما.

أمَّا كونُ الشرط ماضياً والجواب مضارعاً فقليل، ولم يجوِّزُوه إلا في الشعر[٢]، ومذهب الفراء جوازه في الاختيار[٣]، وتبعه ابن مالك[٤] مستدِلِّين بقولـه ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ.. غُفِرَ لـه مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»[٥] وجَعَلُوا منه قولـه تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾[الشعراء: ٤] فـ «ظَلَّتْ» ماضٍ، وهو مَعْطُوفٌ على الجواب وهو «نُنَزِّل»، فيكون جواباً، لأن تابعَ الجواب جواب.

واستدلَّ ابنُ مالك أيضاً بقول الشاعر:

(١) عمدة القاري ٣/ ١٠٥.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٤٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٨٦، ١٨٨٧ وشرح التسهيل ٤/ ٩١ ـ ٩٢.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٧٦.

(٤) شرح التسهيل ٤/ ٩١ ـ ٩٢، وشفاء العليل ٣/ ٩٦٦ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٧ ـ ١٥٨٨.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٢١ كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان، حديث (٣٥).

مَــن يَكِــدْنِي بِسَــيِّءٍ كُنْــتُ مِنْــه كالشَّــجَا بَــيْن حَلْقِــهِ والوَرِيــدِ[١]

وقولـه:

إن تَصْـرِمونا صَـرَمْناكم وإن تَصِـلُوا مَلأْتُــم أَنْفُــسَ الأَعْــداءِ إِرْهَلبَـا[٢]

وقولـه:

إِنْ يَسْـمَعُوا شَـيْئاً طَـارُوا بِـهِ فَرَحَـاً مِنِّي ومَا سَمِعُوا مـن صَّـالحٍ دَفَنُـوا[٣]

فقال: «لأن قائلَ البيت مُتَمَكِّنٌ من أن يقول بدل «كنت»: أَكُ منه، وقائلُ الثاني مُتَمَكِّنٌ من أن يقولَ بدل «وَصَلْنَاكم»: نُواصِلُكم، وبدل «وإن تَصِلُوا مَلأْتم»: وإن تَصلُوا تَمْلَؤُوا، وقائل البيت الثالث متمكِّنٌ من أن يقولَ بدلَ «يَسْمَعوا»: إنْ سَمِعُوا، فلمَّا لم يقولوا ذلك مع إمكانهِ وسهولة تعاطِيه عُلِم أنهم غيرُ مُضْطَرِّين.

ومن لم يجوِّز ذلك أجاب عن الحديث بأنه تجوز روايته بالمعنى، فليس نصاً في الدليل، وعن الآية بأنه يغتفر في التابع مالا يُغْتَفر في المتبوع[٤].

وتبع العينيّ ابنَ مالك والفَّراءَ في جواز وقوعِ الشرطِ مُضارعاً والجواب ماضياً، بعد أن بيَّن مذاهب النحويِّين بقولـه: «غُفِرَ لـه: جواب الشرط، وهذا كما ترى وقع ماضياً، وفعل الشرط مضارعاً، والنُّحاة يَسْتَضْعفون مثل ذلك، ومنهم

(١) لأبي زبيد الطائي في المقتضب ٢/ ٥٨، والمقاصد النحويَّة ٤/ ٤٢٧.

(٢) المقاصد النحويَّة ٤/ ٤٢٨، والدرر اللوامع ٢/ ٨٤.

(٣) لقعنب ابن أم صاحب الغطفاني، ديوان الحماسة ٢/ ١٧/ ١، شرح أبيات مغني البيت ٨/ ١٠١.

(٤) انظر شرح الكافية ٣/ ١٥٨١ ـ ١٥٨٨، وشرح التسهيل ٤/ ٩١ ـ ٩٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٤٩.

من منعه إلا في ضرورةِ شعرٍ، وأجازوا ضدَّه، وهو أن يكون فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ﴾[هود: ١٥](١).

وجماعة منهم جوَّزوا ذلك مطلقاً، واحتجوا بالحديث المذكور وبقول عائشة رضي الله عنها في أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ»(٢).

فرجَّح مذهب المجوِّزين بقوله: «والصَّوابُ معهم، لأنه وقَع في كلام أفصحِ الناس وفي كلام عائشة الفصيحة».

وضعّف ابن حجر هذا المذهب ذاهباً إلى أن في الحديث تصرُّفاً من الرواة مستدلاً بروايات أخرى للحديث وَرَدَتْ بلفظ المُضَارع في الشرط والجزاء(٣).

وتعقَّبه العينيّ من جهتين:

- أن تابع الجواب في الآية في حكم الجواب، وفرقٌ بين الجوابِ وحكمِ الجواب، وحقُّ المعطوفِ صِحَّةُ حُلُوله مَحَلَّ المعطوفِ عليه.

- إن رواية البخاري عن أبي اليمان أقوى من روايتي النَّسائي(٤) والطَّبَراني عنه(٥)، فقد يكون التصرُّف في روايتهما دون رواية البخاري (٦).

فاستدلال العينيّ فيما يبدو هو الأقوى، والله أعلم.

(١) عمدة القاري ١/ ٣٣٧.

(٢) صحيح البخاري٣/ ١٢٣٨ كتاب الأنبياء باب قوله تعالى ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[يوسف: ٧] حديث (٣٢٠٤).

(٣) انظر: فتح الباري ١/ ١٢٣.

(٤) سنن النسائي ٤/ ١٥٥ كتاب الصيام ،باب ثواب من قام رمضان.

(٥) المعجم الأوسط ١/ ١٤.

(٦) عمدة القاري ١/ ٣٣٧.

* **العطف:**

ومن المسائل التي تناولـها العينيّ:

ـ عطف الخبر على الإنشاء:

قال السيُّوطي: «وأما عطفُ الخبرِ على الإنشاءِ وعكسُه فمنعَه البيانيُّون وابنُ مالك في باب المفعول معه. . .، وابن عصفور. . .، ونقلـه عن الأكثرين وجوَّزه الصفار وجماعة، واستدلوا بقولـه تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾[البقرة: ٢٥]، ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[البقرة: ٢٢٣]. . والمانعون أوَّلوا ذلك بأن الأمرين في الآيتين معطوفان على «قُلْ» مقدرة قبل «يا أيُّها» أو على أمرٍ محذوف تقديره في الأولى فأَنْذِر، وفي الثانية: فأَبْشِر. .»(١).

وأشار العينيّ إلى هذا الخلاف في أثناء شرحه حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «. . قال: ابْسُطْ رِداءَك، فَبَسَطْتُه»(٢) إذ قال:

«وعطفُ الخبر على الإنشاءِ فيه خلافٌ، والذي يمنعُه يقدِّر شيئاً»(٣)، فقدَّر العينيّ محذوفاً ليصحَّ ـ كما رأى ـ عطفُ «فبسطت» على «بسط»، فقال: «التقدير: لما قال: ابسُطْ رداءَكَ امتثلت أمره فبسطته».

والظاهر أن هذا التقدير لا يُصار إليه، إن جعل قول أبي هريرة: «فبسطت» معطوفاً على: «فقال» لا على قولـه ﷺ: «ابسُط رداءك» وذلك أولى من تقدير هذه الحذوف.

ومـن التأويلات البديعـة التي أوَّلـها العينيّ في عطف الإنشاء على الخبر،

---

(١) همع الهوامع ٢/ ١٤٠، وانظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٤٩.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٥٦ كتاب العلم، باب حفظ العلم، حديث (١١٩).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٢٥٨.

ما قالـه في إعراب قولـه ﷺ: «تَخْرُجُ العَوَاتِقُ وَذَواتُ الخُدُور ولْيَشْهَدْنَ الخَيْرَ وَدَعْوَةَ المُسْلِمِين»(١).

فقال في عطف: «لِيَشْهَدَن» على «تخرج»: فإن قلت: ليشهدَنْ عطفٌ على ماذا؟ قلتُ: على قَولـه: تَخْرُج، فإن قلت: كيف يُعْطَف الأمر على الخبر؟ قلت: الخبر من الشارع في الأحكام الشرعيَّةِ محمولٌ على الطلَّب، فمعناه: ليخرج العواتق وليشهدن(٢).

ومن ذلك بيانه للعطف في ترجمة باب «هل تُنْبَشُ قُبُورُ مشركي الجاهلية. . وما يُكْرَه من الصَّلاةِ في القُبُورِ»(٣).

فبيَّن جهة هذا التَّركيب الذي ظاهرهُ عطف جملة خبرية على طلبية إذ قال: «لا يقال: إن هذه جملةٌ خبريةٌ وقولـه: «هل تنبش» طلبية، فكيف يصح عطفها عليها؟ لأنا نقول: قد ذكرنا أن هل استفهام تقريريٌّ، وهو في حُكْم الجملة الخبرية الثبوتية مثلـها»(٤).

* **اللازم والمتعدي:**

ذكر النحويُّون الأمورَ التي يتعدَّى بها الفعل اللاَّزم، ومنها إسقاطُ الجارِّ ونصبُ الاسم توسُّعاً نحو: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[البقرة: ٢٣٥] أي على سِرٍّ، أي على نِكاح، و ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾[الأعراف: ١٥٠] أي عن أمره، و﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[التوبة: ٥] أي عليه(٥).

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٢٣ كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين، حديث (٣١٨).

(٢) عمدة القاري ٣/ ١٦٥.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٦٥ كتاب المساجد.

(٤) عمدة القاري ٣/ ٤٤٥.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٦٧٨، ٦٨١.

واختلف العلماء في هذا النوع، هل هو من قَبيل ما يتعدَّى إلى مفعول واحد أو من اللاَّزم، وسبب الخلاف فيه: استعماله تارةً بحرف جرٍّ وتارةً بغيرِهِ نحو: شَكَرْته وشَكَرتُ له ونَصَحْتُه ونَصَحْتُ له، ولمَّا تساوى فيه الاستعمالان صار قسماً برأسه، ومنهم من أنكره، وقال: أصله أن يُستعملَ بحرفِ الجرِّ، وكثُر فيه الأصلُ والفرعُ، وصححه ابن عُصْفُور، ومنهم من قال: الأصل تعدِّيه بنفسه وحرف الجر زائد. أما ما اطَّرد فيه حذف حرف الجرِّ لكثرة الاستعمال نحو: دَخلتُ الدَّارَ، فقاسوا عليه: نحو دخلتُ البلدَ والبَيت، بخِلاف ما لم يكثُرْ نحو: ذهبتُ الشَّام وتوجَّهت مكة فيُسمع ولا يُقاس(١).

وذهب العينيّ كذلك إلى أن انتصابَ الاسم بعد فعل «دخل» هو بحذف حرف الجرِّ، ووصولِ الفعل إليه، لا على أنه متعدٍّ نصب مفعولاً، وهو ما صوَّبه بعض النحويِّين، منهم ابن يعيش وابن مالك وأبو حيّان.

قال العينيّ في إعراب حديث أنس رضي الله عنه: «كان النبي ﷺ إذا دخل الخَلاء قال: «اللهمَّ إنِّي أعوذُ بِكَ من الخُبْثِ والخَبَائث»(٢):

«الخلاء منصوبٌ بتقدير «في» لأن تقديره: إذا دخل في الخَلاءِ، وهذا من قَبيلِ قولهم: «دخلتُ الدارَ، وكان حقُّه أن يُقَال: دخلت في الدَّارِ، إلا أنهم حذفوا حرفَ الجرّ اِتساعاً وأَوْصَلوا الفعل إليه، ونصبوه نصبَ المفعول به»(٣).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٠ ـ ٣٠١، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٨ ـ ٢٠٨٩، وشرح التسهيل ٢/ ١٤٩، وشرح المفصل ٧/ ٦٢، وهمع الهوامع ٢/ ٨٠ ـ ٨١.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٦٦ كتاب الوضوء، باب ما يقول عند الخلاء، حديث (١٤٢).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤.

ومثله قوله في قول النبي ﷺ: «يَدْخُلُ أَهْلُ الجَنَّةِ الجنَّةَ»[١]: «والجنَّةَ الثَّانية بالنصب لأنه مفعول، وأصله في الجنَّة، وإنما قلنا ذلك لأن الجنَّةَ محدودةٌ، وكان الحقُّ أن يقال: دخلتُ في الجنَّة كما في قولك: دخلت في الدَّار، لأنها محذوفة، إلا أنهم حذفوا حرف الجرِّ اتِّساعاً، وأوصلوا الفعل إليه ونصبوه نصب المفعول به»[٢].

وأشار العينيّ إلى ما ذهب إليه الجرميّ من أن الفعل متعدٍّ بنفسه وناقش ما جاء به فقال: «وذهب الجرمي إلى أنه فعل متعدٍّ نصبَ الدارَ كنحو: بنيتُ الدارَ، وقد دَفعوا قوله بأنه مصدر يجيء على فُعُول، وهو من مصادر الأفعال اللاَّزمة، نحو قعد قُعوداً وجلس جُلوساً، ولأن مقابله لازم، أعني خرجت. ثم قال: «قلت: فيه نظر لأنه غير مطَّرِد، لأن ذهب لازم وما يقابله جاء متعدٍّ، قال الله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء: ٩٠]».

فأمَّا ما بيَّنه من مصدر الفعل اللاَّزم فقد وافق فيه النحويِّين[٣]، وأمَّا نظره في عدم الاطِّراد وما جاء به من مثال ففيه نظر، لأن فعل «جاء» الذي استشهد به لا تقوم به الحجَّة على كونه متعدياً في مقابل «ذَهَبَ» اللازم، إذ هو من الأفعال المسمُوعة التي أوردُوها فيما يتعدَّى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجّر[٤].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٦ كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأفعال، حديث (٢٢).

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٥٨.

(٣) انظر: شرح المفصل ٧/ ٦٣.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٩٠.

ومن ثمة يرى العينيُّ أن الفعلَ إذا تعدَّى بنفسه لم يحتَجْ إلى تقدير حرفٍ يوصِلُ الفعلَ إلى المفعُولِ، ولذا ردَّ على الكرماني في إعرابه ما رواه الإمام البخاريّ عن الحسن تعليقاً: «ما خافَهُ إلا مُؤْمِن»(١)، بقولـه: «وقال الكرماني(٢): ما خافهُ أي ما خاف من الله تعالى فحذف الجارَّ، وأوصل الفعل إليه، وكذا في أَمِنه، إذ معناه أَمِن منه» ثم قال: «قلت: إذا كان الفعل متعدِّياً بنفسه فلا يحتاج إلى تقدير حرف يُوصَل به الفعل، إلا في موضعٍ يحتاج فيه إلى تضمين معنى فعلٍ بمعنى فعلٍ آخرَ، وههنا ليس كذلك»(٣).

وهذا التَّضمين الذي يُحتاج إليه لجأ إليه العينيُّ في إعراب قولـه ﷺ: «فاغْفِرْ الأَنْصَار»(٤) كما جاءت في رواية المستملي والحموي ـ كما بين ذلك العينيّ ـ إذ قال: «فاغْفِرِ الأَنْصَارَ، بحذف اللام، ووجهه أن يُضَمَّن «اغفر» معنى «استر»»(٥).

وكما يُعَدَّى الفعل بالحرف يُعَدَّى بالـهمزة، فيقال: ذهبَ بهِ وأَذْهَبَه، وذهب جمهور النحويِّين إلى أن باءَ التَّعدية تقوم مقامَ الـهمزة في إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾[البقرة: ٢٠] أي أذهب، كما قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾[الأحزاب: ٣٣].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٦ كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عملـه.

(٢) شرح الكرماني ١/ ١٨٨.

(٣) عمدة القاري ١/ ٤٠٥.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٦٥ كتاب المساجد، باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، حديث (٤١٨).

(٥) عمدة القاري ٣/ ٤٣٤.

ولـهذا لا يُجْمَعُ بينهما، فهما متعاقبتان، فإذا قلت: خَرَجتُ بزيد، فمعناه أَخْرَجْتُ زيداً، ولا يلزم أن تكون أنت خَرَجْتَ.

وذهـب أبو العبَّاس المبرِّد[1] إلى أن الباء تقتضي مصاحبَة الفاعلِ للمفعـول في الفعل بخلاف الـهمزة، وتبعه على ذلك السُّهَيلي[2].

ورُدَّ قولهما بقولـه تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾[البقرة: ٢٠] ونحوها، إذ المعنى: أذهَبَ الله نورَهم، والله عز وجل لا يُوصَفُ بالذَّهاب مع النُّور، فإن قيل: يجوز أن يكون الله وصف نفسه بالذَّهاب على معنًى يليق به؟ يقال: ما يدل على بطلان هذا المذهب قول الشاعر:

ديارُ الَّتي كانَـتْ ونحـنُ علـى مِنًـى ... تحلُّ بنا لـولا نجـاءُ الركائـب[3]»[4]

وتبع أبا العباس والسهيليَّ العينيُّ في التفريق بين ما عُدِّيَ بالباء وما عُدِّيَ بالـهمزة فرأى أن معنى المصاحبة في ما عُدِّيَ بالباء، بخلاف ما عُدِّيَ بالـهمزة.

فقال في إعراب حديث عائشة رضي الله عنها وقولـها: «فانْطَلَقَتْ به خَدِيجَةُ»[5].

«أي انطلقا إلى ورَقَة، لأن الفعل اللازم إذا عُدِّيَ بالباء يلزم منه المصاحبةُ،

---

(١) المقتضب ٤/ ١٤٢.

(٢) انظر: الروض الأنُف ٢/ ١٤٨.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ١٤٨، وخزانة الأدب ٧/ ٢٧، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٤٥.

(٤) انظر: البحر المحيط ١/ ١٣٠، وشرح المفصل ٧/ ٦٨، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٢٤.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٥ باب بدء الوحي، حديث (٣).

فيلزم ذهابهُما، بخلاف ما عُدِّي بالـهمزة، نحو: أذهبتُهُ فإنه لا يلزم ذلك»[١].

ولو اكتفى العينيّ بالإشارة إلى معنى المصاحبة الذي تحمله الباء، دون ما ذكره من التعدي بالباء والـهمزة لكان أسلم.

ـ تعدِّي «رجع»:

ومن الأفعال ما هو جائز التَّعدي واللُّزوم[٢]، ويفرَّق بين اللاَّزم والمتعدِّي بمصدريهما وذلك، مثل فعل «رجع» الذي أشار إليه العينيُّ بقوله: «وقد جاء مُتَعَدِّياً، ولازماً، فمصدر الأول: الرَّجْع، ومصدرُ الثاني: الرُّجُوع، وههنا متعدٍّ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ﴾[التوبة: ٨٣] وفي العباب: رَجَعَ بنَفْسِه يرجِعُ رُجُوعاً أو مَرْجِعاً ورُجْعَى. . .»[٣].

ـ تعدّي «سَمِع»:

إذا دخل فعل «سمع» على مسموعٍ تعدَّى إلى واحد، نحو: سمعت كلامَ زيدٍ، وإن دخل على غير مسموع فمذهب الجمهور أنها تتعدَّى إلى واحد، ويكون مابعده حالاً نحو: سمعت زيداً يتكلَّم، أي في حال تكلُّم، وهو على حذف مضاف، أي صوت زيد في حال تكلُّمه.

وذهب الأخفشُ[٤] وأبو علي الفارسي[٥] إلى أن «سمعت» خاصة يتعدَّى إلى مفعولين ولا يكون الثاني إلا مما يُسْمَع، كقولك: سمعتُ زيداً يقول ذاك،

(١) عمدة القاري ١/ ٩٩.
(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٥١.
(٣) عمدة القاري ١/ ٣٤١.
(٤) انظر: شفاء العليل ١/ ٣٩٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٧.
(٥) انظر: الإيضاح١٧٠.

ولو قلت: سمعت زيداً يضرب لم يجُزْ لأن الضربَ ليس مما يُسْمع[١].

وقد ذكر العينيّ مذهبي الفريقين مصحِّحاً مذهب الجمهور، فقد قال في إعراب «يقول» من حديث عائشة رضي الله عنها في الغسل: «. . حدَّثني أبو بكر ابن حفصٍ قال: سمعتُ أبا سَلَمة يقول: دخلت أنا وأخو عائشة. . . »[٢] قال:

«يقول: جملة في محل النَّصبِ على الحال، هذا هو الصَّحيح أن «سمعت» لا يتعدَّى إلا إلى مفعول واحد، وعلى قول من يقول: يتعدَّى إلى مفعولين، منهم الفارسي تكون الجملة في محل النَّصب على أنها مفعولٌ ثانٍ»[٣].

وقال في إعراب «يقول» من حديث أبي سعيد الخُدري: «أنه سمعَ رسولَ الله ﷺ يقول: إذا أسلَمَ العبدُ فحسُنَ إسلامُه. . . »[٤].

«قوله يقول: في محل النَّصب على أنه مفعولٌ ثانٍ لقوله «سمع»، على قول من يدَّعي أنه يتعدَّى إلى مفعولين، والصَّحيح أنه لا يتعدَّى، فحينئذ يكون نَصْباً على الحال»[٥].

ـ تعدِّي «زعم»:

من أخوات «جحا» الظنِّية «زَعَمَ» الاعتقادية، وجاء في قول الشاعر:

فإن تَزْعُميني كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فإنّي شَرِبْتُ الحُلْم بعدَكِ بالجَهْلِ[٦]

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٦، وشرح المفصل ٧/ ٦٢، وشرح التسهيل ٢/ ٨٤.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٠٠ كتاب الغسل، باب الغسل بالصاع ونحوه، حديث (٢٤٨).

(٣) عمدة القاري ٣/ ١٤.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٤ كتاب الإيمان، باب حسن إسلام المرء، حديث (٤١).

(٥) عمدة القاري١/ ٣٧١، وانظر ١/ ٥٠، ٣/ ١٦٥، ٥/ ١٦٠.

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ١٩٠، والكتاب ١/ ١٢١. =

ومصدر زعم هذه زَعْم وزُعْم وزِعْم.

فإن جاءت «زعم» بهذا المعنى تعدَّت إلى مفعولين، أما إن جاءت بمعنى القول من غير حجَّة تعدَّت إلى واحد[1]، وهذا مابيَّنه العينيّ في إعرابه حديث موسى والخضر عليهما السَّلام وفيه: «. . . أخبرني سعيد بن جُبير قال: قلتُ لابنِ عباسٍ: إن نَوْفاً البكاليَّ يَزْعُم أن موسى ليس بمُوسى بني إسْرائيل. . .»[2].

إذ قال: «فإن قلت: «يَزْعُم» من أفعال القلوب يقتضِي مفعولين! قلت: إنما يكون من أفعال القلوب إذا كان بمعنى الظَنِّ، وقد يكونُ بمعنى القول من غير حُجَّة، فلا يقتضي إلا مفعولاً واحداً نحو قولـه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ﴾[التغابن: ٧] فهنا «يزعم» يحتمل المعنَيين، فإذا كان بمعنى القول فمفعولـه «أن موسى» وهو ظاهرٌ، وإن كان بمعنى الظنِّ فـ «أن» مع اسمها وخبرها سَدَّت مَسَدَّ المفعولين»[3].

ـ تعدِّي «وجد»:

من أَفعال القلوب «وَجَدَ»، بيد أنه إن كان بمعنى «أصاب» تعدَّى إلى مفعولٍ واحد، وأشار العينيُّ إلى ذلك في إعرابه حديث أبي موسى رضي الله عنه إذ قال: «أَتَيْتُ النبيَّ ﷺ فوجدتُه يَسْتَنُّ بِسواكٍ بيَدِهِ»[4]، فقال:

= ولسان العرب (زعم) ١٢/ ٢٦٤، والدرر اللوامع ٢/ ٢٤٢، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٤٨.

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٧٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٩٨ ـ ٢٠٩٩.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٥٦ كتاب العلم، باب ما يستحب للعالِم إذا سُئِل، حديث (١٢٢).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٢٦٨.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٩٦ كتاب الوضوء، باب السواك حديث (٢٤١).

«ووجد من أفعال القلوب، لأن معناه قائم بالقلب، ويأتي وَجَدَ بمعنى أَصَابَ أيضاً، فإن جعل وجدته من هذا المعنى تكون الجملةُ منصوبةً على الحال من الضَّمير المنصوب الذي في وجدته»(١).

وكذا فعل (اتَّخذ)، فإن كان بمعنى صيّر فيتعدى إلى مفعولين، وإلاّ فإلى مفعول واحد، وقد بَيَّن العينيّ كلا الوجهين الجائزين في معنى «يتخذ» في قول البخاري: باب هَلْ تُنْبَش قبور المشركين... ويُتَّخَذَ مكانَها مَسَاجِدُ»(٢) إذ قال:

«مكانها: منصوبٌ على الظرفية، ومساجد مرفوعٌ لأنه مفعولٌ نابَ عن الفاعل، وهذا الوجه إذا جُعل الاتخاذ متعدياً إلى مفعول واحد، أما إذا جُعل متعدياً إلى مفعولَين على ماهو الأصل لأنه من أفعال التَّصيير كما في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[النساء: ١٢٥] فيكُون أحد المفعولين مكانها، فحينئذ يُرْفَع على أنه مفعول به قام مقام الفاعل بخلاف الوجه الأول، فإنه منصوب على الظرفيَّة كما ذكرنا، والمفعول الثَّاني هو «مساجد» بالنَّصب»(٣).

ومما تختصُّ به أفعال القلوب غير «هَبْ»، و«تَعَلَّم» إعمالـها في ضميرَين متصلَين لمُسَمَّىً واحد، كعلمتُني فقيراً إلى العفوِ والرَّحْمَة، وكقولـه تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[العلق: ٧] ولا يجري غيرُها مجراها، فلا يقال: ظلمتُني موضع: ظلمتُ نفسي(٤).

وإلى هذه الخاصيَّة أشار العينيّ في إعرابه حديث عائشة رضي الله عنها:

---

(١) عمدة القاري ٢/ ٦٩١.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٦٥ كتاب المساجد.

(٣) عمدة القاري ٣/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٩٢ وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٢، وشرح المفصل ٧/ ٨٨.

«... لقد رَأيْتُني ورسولُ الله ﷺ يصلِّي وأنا مُضْطَجعةٌ بينَه وبينَ القِبلة..»[١] قال: «وكون الفاعل والمفعولين ضميرَين لشيءٍ واحدٍ من خصائص أفعال القلوب، والتقدير: لقد رأيتُ نفسي»[٢].

وقال في معنى «أَرَانِي»: «بفتح الـهمزة أي أرى نفسي، فالفاعل والمفعول عبارتان عن معبَّر واحد، وهذا من خَصائص أفعال القلوب»[٣].

ـ حذف مفعول المتعدي:

لا يجوز حذفُ المفعولَين أو أحدِهما في باب ظَنَّ إلا إذا دلَّ دليلٌ على ذلك، أما ما كان من باب أعطى، فيجوز الحذفُ إن لم يَضُرّ، كقولنا في ضربت زيداً: ضَرَبْت، بحذف المفعول به، وكقولنا في «أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهماً: أعطيت، ومنه قولـه تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾[الليل: ٥] فإن ضَرَّ حذفُ الفضلةِ لم يجُزْ حذفها، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤالٍ أو وقع محصوراً[٤].

وقد بيَّن العينيّ الفرقَ بين مفعولَي أفعال القلوب وسواها من مفاعيل الأفعال المتعدِّية في جواز الحذف حين أعرب حديث سَعْدٍ رضي الله عنه: «أن رسولَ الله ﷺ أَعْطَى رَهْطَاً وسَعْدٌ جَالِسٌ»[٥] فقال: «أعطى رَهطاً» رَهْطاً:

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٩٤ أبواب سترة المصلي، باب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود، حديث (٤٩٧).

(٢) عمدة القاري ٣/ ٦١٠.

(٣) نفسه ٢/ ٦٩٤.

(٤) انظر: المقتضب ٢/ ٣٤٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٣٠ ـ ٤٠٥، ٤٩٢، وهمع الهوامع ١/ ١٥٢.

(٥) صحيح البخاري ١/ ١٨ كتاب الإيمان، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، حديث (٢٧).

منصوب على أنه مفعولُ أَعْطى، وقد عُلِم أن بابَ أعطيت يجوزُ فيه الاقتصارُ على أحد مفعولَيه، تقول: أعطيتُ زيداً ولا تَذْكُر من أعطيتَه، أو أعطيتُ درهماً ولا تذكرُ من أعطيتَه، وقولـه: «أَعْطَى رَهْطَاً» من قَبيل الأوَّل، والتقدير: «أَعْطَى رَهْطَاً شيئاً من الدُّنيا، بخلاف أفعال القلوب، فإنه لا يجوزُ الاقتصار فيها على أحد المفعولَين، لأنها داخلةٌ على المبتدأ والخبر، فكما لا يستغني المبتدأُ عن الخبر، ولا الخبر عن المبتدأ، فكذلك لا يستغني أحدُ المفعولين عن صاحبه، ولكن يجوزُ أن يُسْكَتَ عنهما جميعاً، ويُجْعلان نسيَاً منسيَّاً نحو: من يَسْمَع يَخَلْ[1]، كما في قولـهم: فُلانٌ يعطي ويمنع»[2].

وأما الباعث على حذف المفعول لفظاً ومعنى فبيَّنه ابن مالك بقولـه: «إمَّا تضمين الفعلِ معنًى يقتضي اللُّزوم، وإما لقصدِ المُبالغة، وإما لبعضِ أسبابِ النِّيابة عن الفاعل»[3].

وتلمّس العينيّ الحكمة في حذف مفعول «عقِل» في قول جابر رضي الله عنه: «جَاءَ رسول الله ﷺ يَعُودُني وأنا مريضٌ لا أَعْقِلُ . .»[4] فقال: «أي لا أفهم، وحذفَ مفعولَه إما للتَّعميم، أي لا أعقل شيئاً، أو لجعله كالفعل اللاَّزم»[5].

---

(١) أي يظن ويتَّهم. فصل المقال ٤١٢، ومجمع المثال ٣٠٠، والمستقصى في أمثال العرب ٢/ ٣٦٢.

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٦١.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٨٢ كتاب الوضوء، باب صب النبي ﷺ وضوءه على المغمى عليه، حديث (١٩١).

(٥) عمدة القاري ٢/ ٥٥٣.

* **المبتـدأ والخبر:**

ومن مسائلـه عند العينيّ:

ـ المبتدأ الوصف:

المبتدأ هو الاسمُ المنتظِمُ منه مع اسمٍ مرفوعٌ به جملة، ومنه الوصفُ الرَّافعُ لِما يليه، ويسدُّ مرفوعُه مسدَّ خبره، وسبب استغنائه عن الخبرِ شدةُ شبهه بالفعل، لأن قولنا: أَضَارب الزَّيدان؟ بمنزلة: أيضرِبُ الزّيدان، فكما لا يفتقر: أيضرب الزَّيدان إلى مزيدٍ في تمام الجِملة كذلك لا يفتقر ماهو بمنزلته، ولأن المطلوبَ من الخبرِ إنما هو تمامُ الفائدة بوجود مُسندٍ ومُسندٍ إليه، وذلك حاصل بالوصفِ المذكور فلم يحتج إلى خبرٍ لا في اللفظ ولا في التقدير[١].

ومن نحو ذلك قولـه ﷺ: «أَوَ مُخْرِجِيَّ هم»[٢].

أشار العينيّ إلى مايحتملـه التركيب من وجوه، فتبع ابنَ مالك في كون: «مخرجيّ» مبتدأ و«هم» خبره لا غير، «لأن مخرجيّ نكرة، فإن إضافتَه لفظيَّة، إذ هو اسم فاعل بمعنى الاستقبال»[٣].

وقد أشار العينيّ إلى وجهٍ يُصَحِّحُ كونَ «مخرجي» مبتدأً على لغة «أَكَلُوني البراغيثُ»، فإن من العرب من قال: يَفْعلان الزيدان ويفعلون الزيدون وقالوا هنا: أفاعلان الزيدان أفاعلون الزيدون[٤].

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٧٩.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ١٣.

(٤) عمدة القاري ١/ ١٠١.

ومن ثَمَّ أشار إلى احتمال كون «مخرجيّ» بتشديد الياء على تلك اللغة مبتدأ بقولـه: «ويجوز أن يكون مخرجِيّ مبتدأ، وهم فاعلاً سدَّ مسدّ الخبر على لغة أكلوني البراغيث».

وثمة وجه آخر يحتمل كون «مخرجي» مبتدأ هو إفرادُ مخرجيْ حين تخفف، ويكون إذ ذاك رافعاً للفاعل السادِّ مسدَّ الخبر، أشار إلى ذلك ابن مالك ثم العينيّ بقولـه:

ولو روي «مُخْرِجِيَّ» بسكون الياء أو فتحها مخفَّفة على أنه مفردٌ يصحُّ جعلُه مبتدأ، وما بعده فاعلاً سدَّ مسدّ الخبر، كما تقول: أو مخرجي بنو فلان؟ لاعتماده على حرف الاستفهام، كقوله عليه الصلاة والسلام: «أحيٌّ والداك[1]»[2].

- الابتداء بالنكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، والأصل في الخبر أن يكونا نكرة، وقد يكون معرفتَين، فإن عُرِّفا، فقيل: الخيار في جعل أيِّهما شئتَ المبتدأ أو الخبر، وقيل: بحسب المُخَاطب[3].

وقد يُبْتَدأ بالنكرة إذا أفادت، وتَتَبَّع النحويُّون المتأخِّرون مواضع الإفادة، وحصرها ابن هشام في عشرة[4].

(١) صحيح البخاري ٣/ ١٠٩٤ كتاب الجهاد، باب الجهاد بإذن الأبوين، حديث (٢٨٤٢) وصحيح مسلم ٣/ كتاب البر والصلة، باب بر الوالدين حديث (٢٥٤٩).

(٢) عمدة القاري ١/ ١٠١.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٨٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٩٩.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٦١٢.

وأشار العينيُّ إلى بعض مواضع الابتداء بالنَّكِرة في الحديث مبيِّناً الوجهَ المسوِّغ لها، والفائدة الحاصلة من هذا الابتداء معتمِداً على ماذكره النحويُّون.

فممَّا ابتُدِىء به بنكرة قولـه ﷺ في كتابه إلى هرقل: «سَلامٌ على مَن اتَّبَعَ الـهدَى»(١).

فَما سَوَّغ الابتداء به هو تقدير تخصيصه على اعتبار ماكان عليه، وذلك ماأشار إليه العينيّ بقولـه: «وهذا من المواضع التي يكون المبتدأ فيها نكرةً بوجه التَّخصيص، وهو مصدرٌ في معنى الدُّعاء وأصلـه: «سَلَّم الله، أو سَلَّمت سلاماً»، إذ المعنى فيه، ثم حذف الفعل للعلم به، ثم عُدِل عن النَّصب إلى الرفع لغرضِ الدَّوامِ والثُّبوتِ، وأصل المعنى على ماكان عليه، وقد كان سلاماً في الأصل مخصوصاً بأنه صادر من الله، ومن المتكلم لدلالة فعلـه، وفاعلـه المتقدِّمين عليه، فوجب أن يكونَ باقياً على تخصُّصه»(٢).

وقد سُوّغ ابن هشام الابتداء بـ «سلام» بكونه نكرةً في معنى الفعل، نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾[الصافات: ١٣٠] وضبطوه بأن يراد بها الدعاء(٣).

ومن التَّخصيص التَّقديري الذي سوّغ به العينيّ الابتداء بنكرة قولـه «آية» في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أن رَجُلاً من اليَهُودِ قال لـه: يا أمير المؤمنين، آيةٌ في كتابكم تقرؤونها. . .»(٤).

قال: «آية: مبتدأ، وإن كان نكرةً لأنه تخصَّص بالصِّفة وهي قولـه: «فـي كِتَابِكم». . ويجوز أن يكون المخصِّص للمبتدأ صفةً محذوفةً تقديره: «آيةٌ

(١) سبق تخريجه.
(٢) عمدة القاري ١/ ١٤٩.
(٣) شرح المفصل ١/ ٩٣، ومغني اللبيب ٦٠٩، ٦١٢.
(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٥ كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، حديث (٤٥).

عظيمةٌ»[١]. ويتلمَّس العينيّ أحياناً غير ما مسوِّغ لـهذا الابتداء بما يحتمله المعنى وذلك في كلامه على حديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ثلاثٌ من كُنَّ فيه وَجَدَ حَلاوَةَ الإِيمَانِ . . »[٢].

فقال في الابتداء بـ «ثلاث»: «ثلاثٌ مرفوع على أنه مبتدأ، فإن قُلت: هو نكرةٌ كيف يقعُ مبتدأً؟ قلت: النكرةُ تقعُ مُبْتَدَأةً بالمسوِّغ، وههنا ثلاثة وجوه:

ـ الأول: أن يكون التنوينُ في ثلاثٍ عوضاً عن المضافِ إليه، تقديره: ثلاث خصال، فحينئذ يقرُبُ من المعرفة.

ـ الثاني: أن يكون هذا صفةً لموصوفٍ محذوفٍ تقديره: خصالٌ ثلاثٌ، والموصوف هو المبتدأ في الحقيقة، فلما حُذِف قامت الصفةُ مقامَه.

ـ الثالث: يجوزُ أن يكونَ ثلاثٌ موصوفاً بالجملة الشَّرطيّة التي بعده، والخبر على هذا الوجه هو قولـه: «أن يـكون، وأن مصدرية، والتقدير: كون الله ورسولـه أحب إليه مما سواهما . . »[٣].

وهكذا لم يخرج العينيّ عن المعنى المراد في الحديث، مع موافقته تأويلات النحويِّين في هذه المسألة[٤].

ـ المطابقة بين المبتدأ والخبر:

في الإفراد والتثنية في الجمع:

إذا كان المبتدأ والخبر مفردَي اللَّفْظ والمعنى فالمطابقة نحو: زيد قائم،

---

(١) عمدة القاري ١/ ٣٨٧.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٤ كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، حديث (١٦).

(٣) عمدة القاري ١/ ٢٢٧، وانظر: ١/ ٢٩٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٩٠، وارتشاف الضرب ١١٠٠ ـ ١١١٣، ومغني اللبيب ٦٠٨ ـ ٦١٣.

وفصَّل النحويون فيما سوى ذلك مما تجب فيه المطابقة أو لا[١].

وقد نبّه العينيّ إلى وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر في شرحه لقوله ﷺ: «آيَةُ المُنَافِقِ ثَلاثٌ» فقال:

«فإن قلت: المبتدأُ مفردٌ، والثلاثُ جمعٌ، والتَّطابقُ شرطٌ، والقياس: آيات المنافق ثلاث؟ قلت: لا نسلِّمُ أن الثلاثَ جمعٌ، بل هو اسمُ جمعٍ ولفظُه مفرَدٌ، على أن التقدير: آيةُ المنافقِ معدودةٌ بالثلاث»[٢].

وقد أوّل الكرماني المطابقة هنا بوجه أقوى مما أورده العينيّ، فقد ذكر تأويلين:

١ ـ إما أن يقال: كل من الثلاث آيةٌ حتى لو وُجدت خصلة واحدة يكون صاحبها منافقاً.

٢ ـ أو أن يقال: كلُّ الثلاث معاً آية حتى إذا اجتمعت تكون آيةً واحدةً.

فعلى الأول المراد منها جنس الآية، وعلى الثاني: معناه: الآية اجتماع هذه الثلاث[٣].

ـ أما المطابقة في التذكير والتأنيث:

فإن كان المبتدأ هو الخبرُ من جهةِ المَعْنى، فتجوز المخالفةُ بحسبِ اللَّفظ، نحو: الاسم كلمة، وإن كان غيره صفةٍ فالموافقة[٤]. ومن الثاني قول البخاري في ترجمته قول النبي ﷺ: «أحبُّ الدِّينِ إلى الله الحنيفيَّةُ السَّمْحَة»[٥].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١١٣ ـ ١١١٤.

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٢٨.

(٣) شرح الكرماني ١/ ١٤٧، وانظر: فتح الباري ١/ ١٢١.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١١١٢ ـ ١١١٣.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٢٣، باب الدين يسر.

استطاع العينيّ أن يوجه المطابقة هنا من جهتين أفادهما من الكرماني وبيّنهما بقولـه: «كأن الحنيفيّة غَلَب عليها الاسميةُ حتى صَارَت علماً، أو أن أفعلَ التفضيل المضاف لقصدِ الزيادة على من أُضيف إليه يجوزُ فيه الإفرادُ والمطابقةُ لمن هُوَ لـه»(١).

* * *

المبحث الثالث
منهج العيني في إعراب الحديث

* **تمهيد:**

تعريف الإعراب:

لغةً: هو الإبانةُ والإفصاحُ، يقال: أعربَ عنهُ لسانُه وعَرَّب: أي أَبانَ وأفصح، ويقال: أَعرِبُ عمَّا في ضميرِك، أي أبِن، ومن هذا يُقال للرجل إذا أفصحَ في الكلام: قد أَعْرَبَ(٢).

اصطلاحاً: قال ابن جنِّي: «هو الإبانةُ عن المَعَاني بالألفاظ»(٣).

وللنُّحاة في ذلك مذهبان:

الأول: أن الإعرابَ لفظيٌّ، فهو عبارةٌ عن كل حرَكة أو سكونٍ يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ يُحْذف بعاملٍ ويبطُلُ ببطْلانِه، وتعريفُه بناءً على ذلك: أثرٌ ظاهِرٌ أو مقدَّرٌ يجلبُه العامل في محل الإعراب.

---

(١) عمدة القاري ١/ ٢٤٩، وكذا قال الكرماني في شرحه ١/ ١٦٠.

(٢) تهذيب اللغة ٢/ ٣٦٢ (عرب)، واللسان ٢/ ٥٨٨ (عرب).

(٣) الخصائص ١/ ٣٥.

وهذا المذهب هو مذهب الجمهور وسائر المتأخِّرين من النحاة، واختاره ابنُ مالك ونسبَه للمحقِّقين[١].

الثاني: أنه معنوي، والحركاتُ دلائلُ عليه، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وعرَّفوه: بأنه تغيير أواخر الكلام لاختلاف العوامل الدَّاخلة عليها لفظاً أو تقديراً وذهب جماعةٌ من المَغَاربة إلى هذا، ورجَّحه أبو حيَّان، واستَظْهَرَه ابن يَعيش[٢].

تلازم الإعراب والمعنى:

لمَّا كانت العوامل تتعاقب على الألفاظ فتختلف المعاني، دونَ أن يكون في الألفاظ ما يميِّز معنًى من آخر، جُعل الإعراب دالاً على المعاني، ولو اقتُصر في البيان على حفظِ المرتبة فيُعلَم الفاعلُ بتقدُّمِه والمفعولُ بتأخُّره لضاقَ المَذْهب، ولم يوجد من الاتِّساعِ بالتَّقديم والتَّأخير ما يوجد بوجود الإعراب[٣].

قال ابنُ فارس: «من العلوم الجليلة التي خُصَّت بها العربُ الإعرابُ الذي هو الفارقُ بين المعاني المتكافِئة في اللفظ، وبه يُعْرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعلٌ من مفعول ولا مُضَافٌ من منعوت، ولا تعجُّب من استفهام، ولا صدرٌ من مصدر، ولا تعجُّب من تأكيد.. وقد يكون الإعراب في غير الخبر، لأنا نقول: أزيدٌ عندَك؟ أزيداً ضربت؟ فقد عمل الإعراب وليس هو من باب الخبر»[٤].

---

(١) شرح المفصل ١/ ٧٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٣، وهمع الهوامع ١/ ١٤.
(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ٧٣، وهمع الهوامع ١/ ١٤.
(٣) انظر: شرح المفصل ١/ ٧٣.
(٤) الصاحبي ٧٧.

ولمَّا كان الإعرابُ كذلك كانت الحاجة إليه في تجلِيَة المعاني وتمييز بعضِها من بعض أكثر من الحاجة إلى غيره. لذا اشتهرت عنايةُ العلماء بإعراب القرآن الكريم وحضُّهم عليه لتوقُّف إدراك المعاني وفهم المقصود عليه، أما إعراب الحديث الشريف فلا يقلُّ أهميةً عن إعرابِ القرآن الكريم، فكلاهُما يَصُبَّان في مجرًى واحد، ومن ثمَّ يمكن تطبيقُ ما عبَّر عنه الجرجانيُّ في أهمية إعراب القرآن على صنوه الحديث.

قال عبد القاهر الجرجاني: «وأما زهدُهم في النَّحو واحتقارُهم له وإصغارُهم أمرَه وتهاوُنُهم به فصنيعُهم في ذلك أشنعُ من صنيعِهم الذي تقدَّم - أي - الشعر... إذ كان قد عُلم أن الألفاظ مُغلقةٌ على معانيها حتى يكون الإعرابُ هو الذي يفتحُها، وأن الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المُسْتخرج لها، وأنه المعيارُ الذي لا يتبين نقصانُ كلامٍ ورجحانُه حتى يُعْرَض عليه، والمقياس الذي لا يُعرَف صحيحٌ من سقيمٍ حتى يُرْجَع إليه. ولا ينكِرُ ذلك إلا من يُنْكِرُ حسَّه، وإلا من غالَط في الحقائق نفسَه»(١).

لكنَّ اللافت هنا أن ما أُلِّفَ في إعراب القرآن يُضاهي كثيراً ما أُلِّفَ في إعراب الحديث، مع أن كتب النحو تلجأ أحياناً إلى الأحاديث النبوية تستشهد بها، وتستدل على صحة قواعدها. ولعلَّ انصراف العلماء عن تخصيص مؤلَّف لإعراب الحديث يعود إلى أسباب عديدة منها:

١ - اكتفاؤهم بما يرد من ذلك في الشروح.

٢ - كثرة الأحاديث وكثرة مصنفاتها وتعدُّد رواياتها يجعل من العسير الإحاطة بجوانبها.

(١) دلائل الإعجاز ٢٨.

٣ ـ اختلاف النُّحاة حول الاحتِجَاج بالحديث، وتلك مسألة مهمَّة كانت مثارَ خلافٍ بين مجيزيها ومانعيها.

فقد يكون ذلك مما زهَّدهم في تخصيص مؤلَّفات لإعراب الحديث على سَمْت كتبهم الكثيرة في إعراب القرآن، اللهمَّ إلا ما ألَّفه بعض العلماء؛ منهم أبو البقاء العكبري الذي حاز قصبَ السَّبْقِ في هذا الميدان؛ لكنَّ كتابه لم يضمَّ إلا إعرابَ أربعمائةٍ وخمسةٍ وعشرين حديثاً، أضف إلى ذلك ما ألَّفه ابنُ مالك في حل مشكلات الجامع الصحيح مقسَّمة على بحوث تندرج تحتها المسائل، والكتابان على أهميتهما لم يستوعبا إلا جانباً من جوانب إعراب الحديث النبوي نظراً لضآلة مادتهما أمام ضخامة المرويات عن النبي ﷺ.

ثم جاء السيوطي الذي اعتمد على كتابي العكبري وابن مالك وأدخلهما كاملين في كتابه عقود الزبرجد وزاد على مادَّتيهما أضعافها.

أما شرّاح الحديث فكثيراً ما عُنُوا بإعرابه ومناقشة الوجوه المحتملة في كل موضع منه يقتضيهم ذلك، يكْثر ذلك أو يقلُّ.

وممن عُني بإعراب صحيحِ البُخَاري من شُرَّاحه الإمامُ الكرماني الذي وقف عند الكثير من التراكيب مُعرباً ما يقتضيه توضيح المعنى، غير مطوِّل ولا مقصِّر، فاشتمل شرحه على مسائل مهمة في إعراب الحديث النبوي، بيد أن عنايته بالإعراب نالت بعض الأحاديث دون بعض.

ومنهم الحافظ ابن حَجَر الذي تطرَّق إلى بعض المسائل الإعرابية المُشكلة المؤثِّرة في المعاني دون وقوف على الكثير من الأحاديث، وكان في كثيرٍ من أعاريبه ناقلاً عن الكرماني.

أما إعرابُ الحديث عند الإمام العينيِّ فقد تصدَّرت أهميته الشروحَ كافَّة

لاستيعابه واستقصائه، ومنهجه التعليميِّ المتميِّز الذي اقْتَضَى منه الوقوفَ على القواعد النظريَّة وإبداءَ الوجوهِ الكثيرةِ المحتَمَلَةِ فضلاً عن المُنَاقشات والاعتراضات التي وَسَمت الشرح بسِمَة المناظرات العلميَّة التي تمرِّن القارىء وتعينُه على الاختيار الأمثل.

كما تميَّز إعرابه باستيعابه معظَم أحاديث الصحيح فضلاً عن ترجمات الكُتُب والأبواب والأَقْوَال والتَّعليقات في جُلِّ الكتاب مما يجعل عمدة القاري مرجعاً أساسياً في إعراب صحيح البخاري.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذا الجانب من عمدة القاري وإلقاء الضوء على جوانب الدَّرْس الإعرابي عند العيني، الذي سنتناوله من خلال المحاور التالية:

أولاً ـ تنَاوُل العينيِّ للإعراب.

ثانياً ـ مظاهِرُ التَّوَسُّع في الإعراب.

ثالثاً ـ موقف العيني من الصِّنَاعة النحويَّة.

رابعاً ـ مذهبُه النَّحوي.

أولاً ـ تنَاوُل العينيِّ للإعراب:

اهتمَّ العيني ـ كما ذكرنا سابقاً ـ بإعراب مادَّة صحيح البخاري، ولم يقتصِر على إعراب الحديث النبوي وحَسْب، بل توسَّع في ذلك ليعربَ تراجم الأبواب أحياناً والتعليقات والأسانيد، فَضْلاً عن المتون، موظِّفاً ذلك كله في سبيل تقريب المعاني وإيضاح مقاصد البخاري في صحيحه. وقد سلك في سبيل ذلك سبلاً شتى تلخص فيما يلي:

١ ـ بيان الأوجه المحتملة:

لما كان الإعراب دالاً على المعاني مميِّزاً بينها اقتضى ذلك تعدُّد الوجوه الإعرابيّة المحتمَلة، تبعاً لاختلاف المعاني الذي تحمله الألفاظ.

وقد وَسَمَت هذه الظاهرة إعرابَ العينيِّ بوضوح، فلا يكاد اللَّفْظ يحتمل وجهاً إلاَّ ذكره وبيَّن وجهه، وتجلَّى بيانه لتلك الوجوه في مظهرين:

أولهما بيان الأحوال الإعرابية ـ وذلك من خلال:

١ ـ ما يحتملُ فيه اللَّفْظُ أكثرَ من أثرٍ إعرابيٍّ (من رَفْعٍ أو نَصْبٍ أو جرٍّ) فيُوَجِّه كل احتمال، ويُقدِّرَ له ما يقتضيه من عامل، ومظهراً تصوُّره للإعراب على أنه أثر من آثار نظرية العامل.

ومن ذلك: إعرابه قوله ﷺ: «خمس صَلَواتٍ» من حديث طلحة بن عُبَيد الله: «جاء رجلٌ إلى رسولِ اللهِ ﷺ من أَهْلِ نَجْدٍ ثائرَ الرَّأسِ. فإذا هو يَسْأَلُ عن الإِسْلام، فقال رسول الله ﷺ: «خَمْسُ صَلَواتٍ في اليَوْمِ واللَّيْلَةِ»[1].

قال العيني في احتمالات إعراب «خمس» موجِّهاً كلَّ احتمال: «يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ والجرُّ. أما الرفعُ فعلى أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هي خمسُ صلواتٍ، وأما النصبُ فعلى تقدير: خُذْ خمسَ صلواتٍ، أو هَاكَ، أو نحوهما، أما الجرُّ فعلى أنه بَدَلٌ من الإسلامِ، وفيه حذفٌ أيضاً، تقديره: إقامة خمس صلوات»[2].

ومنه قولُه في إعراب قوله ﷺ: «لا يَبُولَنَّ أحدُكُم في الماءِ الدَّائم الذي

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٥ كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام، حديث (٤٦).

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٩٣.

لا يجري ثم يَغْتَسِلُ فيه»(١) بيَّن الأوجه الذي يحتملها الفعل «يغتسل» بقوله:

«يجوزُ فيه الأوجهُ الثلاثةُ؛ الجزمُ عَطْفاً على: «لا يَبُولَنَّ» لأنه مجزومُ الوضع بـ (لا) التي للنَّهي، ولكنه بُني على الفتح لتوكيده بالنُّون، والرفعُ على تقديرِ: ثُمَّ هو يغتسلُ، والنصبُ على إضمارِ أن، وإعطاءِ «ثم» حكم أو الجمع»(٢).

٢ ـ بيان الوجوه التي يحتملها حال إعرابيٌّ واحد: فمن ذلك بيان وجوه انتصاب «انتزاعاً» من قوله ﷺ: «إن الله لا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعاً يَنْتَزِعُهُ من العباد..»(٣).

إذ قال: «يجوزُ في نصبه أوجه:

الأول: أن يكون مفعولاً مطلقاً عن معنى «يَقْبِض»، نحو: رجع القَهْقَرى وقَعَدَ جُلوساً.

الثاني: أن يكونَ مفعولاً مُطْلقاً مقدَّماً على فعلِه، وهو «ينتزعه»، ويكون «ينتزعُهُ» حالاً من الضَّمير في «يقبض» تقديره: إن الله لا يقبضُ العلمَ حالَ كونه ينتزعُه انتِزاعاً من العباد.

الثالث: أن يكون حالاً من العلم بمعنى: مُنْتَزَعاً، تقديره: إن الله لا يقبِض العلمَ حالَ كونه منتزَعاً»(٤).

ومنه بيان وجوه الرفع في «مَنْزِل» من حديث عائشة رضي الله عنها: «إنَّما

(١) صحيح البخاري ١/ ٩٤ كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم، حديث (٢٣٦).
(٢) عمدة القاري ٢/ ٦٦٨.
(٣) صحيح البخاري ١/ ٥٠ كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، حديث (١٠٠).
(٤) عمدة القاري ٢/ ١٨٤.

كانَ مَنزِلٌ ينزلُه النبيُّ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لخروجه ـ تعني بالأَبْطَحِ»[١].

«فإن قلت: ما وجهُ الرفع في «مَنْزل»؟ قلت: فيه وجه:

الأول: أن يُجْعل «ما» في «إنَّما» بمعنى الذي، واسم كان الضمير الذي فيه يعود على المحصَّب، وخبره محذوف تقديره: إن المنزلَ الذي كان المحصَّب إياه منزلٌ، فيكون ارتفاع منزل بكونه خبر «إن».

الثاني: أن تكون ما كافَّةً، ومنزلٌ. اسم كان، وخبرُها ضميرٌ عائدٌ إلى المحصَّب، فحُذِفَ الضمير، لكن يلزم أن يكونَ الاسمُ نكرة والخبر معرفة، وذلك جائز.

الثالث: أن يكون «منزلاً» منصوباً في اللفظ إلا أنه كُتب بالألف على اللغة الربيعية»[٢].

ثانيهما: بيان المعاني التي يقتضيها الإعراب وفق اختلاف الوجوه.

فمن ذلك قوله في إعراب ترجمة «باب ما يُقال إذا مَطَرتْ»[٣]:

«إذا كانت «ما» موصولةً يكون التقدير: بابٌ في بيانِ الذي يُقال عند المَطَر، وأما إذا كانت موصوفةً فيكون التقدير: بابٌ في بيان شيءٍ يقال: إذا مطرت، فيكونُ «ما» الذي بمعنى شيء قد اتَّصف قوله: «إذا مَطَرت»، وذلك كما في قول الشاعر:

رُبَّمـا تَكْـرَهُ النُّفُـوسُ مِـن الأَمْــ ـــرِ لَـهُ فُرْجَـةٌ كَحَـلِّ العِقَـالِ[٤]

---

(١) صحيح البخاري ٢/ ٦٢٦، كتاب الحج، باب المحصب، حديث (١٦٧٦).

(٢) عمدة القاري ٧/ ٣٩٠.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٣٤٩ كتاب الاستسقاء.

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٠، والأزهية ٨٢، والدرر اللوامع =

أي رُبَّ شيءٍ تكرهُه النفوس.

وأما الاستفهامية فيكون باب في بيان أي شيء يقال إذا مطرت»[١].

وتبرز أهميةُ هذا الجانب حين يُوهِمُ اللفظُ معنىً غيرَ مرادٍ، فيكون الإعرابُ رافعاً لهذا اللبس مبيِّناً المقصود من اللفظ، فمن ذلك بيانه للشَّرط في قوله ﷺ: «فإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَراكَ»[٢] إذ قال:

«فإن قلت: أين جزاءُ الشَّرط، قلت: محذوفٌ تقديرُه: فإن لم تكن تَراه فأحسِن العبادة فإنَّ يراك. فإن قلت: لِمَ لا يكونُ قله: «فإنَّه يَراكَ جزاءَ الشرطِ؟ قلت لا يصِحُّ، لأنه ليسَ مسبَّباً عنه، وينبغي أن يكونَ فعلُ الشرط سبباً لوقوع الجزاء كما تقول في: إن جِئتَني أكرمْتُك. فإنَّ المجيءَ هو السَّببُ للإكرامِ، وعدمُه سببٌ لعدمه. وههنا عدمُ رؤية العبد ليست بسببٍ لرؤية الله تعالى. فإن الله تعالى يراه سواءً وُجِدَت من العبد رؤيةٌ أم لم توجد»[٣].

ومنه بيانه للاستثناء في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «كان النبي ﷺ يُصَلِّي في السَّفَرِ على راحِلَتِهِ حيث تَوَجَّهَت به إلا الفَرائِضَ»[٤] إذ قال:

«استثناء منقطع، أي لكن الفرائض لم تكن تُصَلَّى على الراحلة، ولا يجوز أن يكون الاستثناءُ متَّصلاً، لأنه ليس المراد استثناء فريضة الليل فقط، إذا

= ١/ ٧٧، وبلا نسبة في المقتضب ١/ ٤٢، ومغني اللبيب ٣٩١، وهمع الهوامع ١/ ٨.

(١) عمدة القاري ٥/ ٢٨٢.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٧ كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ، حديث (٥٠).

(٣) عمدة القاري ١/ ٤٢٠.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٣٣٩، كتاب الوتر، باب الوتر في السفر، حديث (٩٥٥).

لا تُصَلَّى فريضة أصلاً على الراحلة ليلية أو نهارية»[١].

ومنه بيانه للعطف في حديث عائشة رضي الله عنها: «وكان يَخْلو بِغارِ حِرَاء فَيَتَحَنَّثُ في اللَّيالِيَ ذَواتِ العَدَدِ قبلَ أن يَنْزِعَ إلى أَهْلِهِ، ويَتَزَوَّدُ لذلك»[٢].

قال: «ويتزوَّدُ بالرفع على قوله «يَتَحَنَّثُ» وليس هو بعطف على «أن يَنْزِعَ» لفساد المعنى»[٣].

والأمثلة على ذلك كثيرة عند العيني[٤]، وهي تسفر عن حسٍّ عميقٍ وإدراكٍ دقيق للمعاني مع علم بدقائق علم النحو.

٢ ـ إيضاح المشكل:

فقد تخفى بعض الأساليب من جهة الإعراب، وتُشْكِل باعتبار المقاييس النحوية باديَ الرأي، لكن التَّدقيق والتأمُّل يفضي إلى ما يرفع الإشكال ويُفْصِح عن معنى دقيق يُسفر عنه اللفظ، وقد اجتهد العيني في إزالة كثير من تلك الإشكالات بطريقة علميَّة سهلة، اتَّبع فيها طريقةَ الاستفهام ثم الجواب معتمداً على القواعد.

ومن ذلك إزالة ما ظاهره التعارض في قوله ﷺ: «حَتَّى إذا لَمْ يُبْقِ عالِماً اتَّخَذ الناسُ رُؤوساً جُهَّالاً»[٥].

قال العيني: «فإن قلت: «إذا» للاستقبال، و«لم» لقلبِ المُضارع ماضياً،

---

(١) عمدة القاري ٥/ ٢٣٠، وانظر ٣٩٤.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٤ باب بدء الوحي، حديث (٣).

(٣) عمدة القاري ١/ ٩٨.

(٤) انظر: ١/ ٥٣، ٩٩، ١٢١، ١٢٥، ١٤٨، ٢/ ١٣٤، ٢٥١، ٧/ ٩٣، ٣٩٠، ٩/ ٣٧٨، ١٠/ ٢٣٠، ٥٤٧، ١١/ ٨١، ١٢/ ٤٦.

(٥) سبق تخريجه.

فكيف يجتمعان؟ قلت: لمَّا تَعارضا تَساقَطا، فبقي على أصله، وهو المضارع، أو تعادلا فيفيد الاستمرار»[١].

ومنه توجيه إعراب «رِجْلاي» من حديث ابن عُمَر رضي الله عنهما أنه كان يتَربَّع في الصَّلاةِ إذا جَلَسَ.. فقلت: إنَّكَ تَفْعَل ذلك؟ فقال: إن رِجْلايَ لا تَحْمِلاَني»[٢]. «ووجه هذه بوجهين: أحدُهما أن تكون «إن» بمعنى: نعم أفعل ذلك، ويكون حرفَ جوابٍ، وقد ورد ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً...

والوجه الثاني: أن يكون على لغة بني الحارث، فإنهم لا يَنْصِبون بإن اسمها، وعليه قراءة: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه: ٦٣] وقال الشاعر: إنَّ أباها وَأبا أباها[٣]»[٤].

٣ ـ عنايته بإعراب الجمل:

فأما المفردات، فقد عُني بإعرابِها على أنواعها، فعني بالأدوات أيَّما عناية، وقد تبين واضحاً من خلال قسم الأدوات استيعابه الكلام عليها نَظَراً وتطبيقاً. وكذا عُنِي بإعراب الأسماء والتَّفصيل فيها ببيان نوعها وأثر العامل فيها، ومسائلها موزعة في هذا البحث.

أما عنايته بإعراب الجمل فلا تقلُّ شأناً عن عنايته بسواها، وما دامت تزيد

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١٨٤.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٨٤ أبواب صفة الصلاة، باب سنة الجلوس في التشهد، حديث (٧٩٣) ورواية الأكثرين «رِجْلَيَّ» وهي الرواية المذكورة لدينا.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨، وله أو لأبي النجم في الدرر اللوامع ١/ ١٠٦، وبلا نسبة في رصف المباني ٢٤، وشرح المفصل ١/ ٥٣، ومغني اللبيب ٥٨، وهمع الهوامع ١/ ٣٩.

(٤) عمدة القاري ٤/ ٥٧٢.

المعنى وضوحاً والمقصد بياناً فهي محلُّ اهتمامِه وموضع عنايته. ومن كلامه النظري في إعراب الجمل قولُه في الجمل التي لها محل من الإعراب منها:

«واعلم أن الجُمْلَة لا حَظَّ لها من الإعراب إلاَّ إذا وقَعَت موقعَ المفرد، وذلك بحكم الاستقراءِ في ستة مواضع خبراً لمبتدأ، خبرَ بابِ «إن»، وخبرَ بابِ «كان»، والمفعول الثاني من باب «حسب»، وصفة النكرة، والحال»[١].

والحقُّ أن الاستقراءَ الذي ذكره العيني ناقصٌ، فهو لم يستوفِ بالذكر إلا أربع جمل، فالثلاثةُ الأولى تنضوي تحت نوعٍ واحدٍ هو: في مَوْضِع الخَبَر، والجملُ سَبْعَةٌ كما بيَّنها ابن هشام في مغنيه، ومما نقصه العيني منها ما كانت من باب المفعولِ الواقعة بعد القَوْل، والجملة المُضاف إليها، والتابعة عطفاً لجملةٍ لها محل، والواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم، والتَّابعة لمفرد[٢].

ومن مظاهر التَّطويل والاستطراد عند العيني إيراده ما قيل في الجُمَل التي لا محلّ لها من الإعراب على سِنة المعلِّمين فقد قال في إعرابه قوله ﷺ: «إذا أَسْلَم العبد فحسُنَ إسلامه يُكَفِّرُ اللهُ عنه... وكان بَعْدَ ذَلك القِصَاص: الحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالها»[٣].

قال: «هي في الحقيقة جوابٌ عن سؤال، ولا محلَّ لها من الإعراب، وقد عُلِمَ أن الجملةَ من حيث هي هي غير معربة ولا تستحقُّ الإعراب إلا إذا وَقَعَتْ موقع المفرد، فحينئذٍ تكتسي إعرابَه محلاً» ثم ذكر مانُظِم في إعراب الجمل فقال:

---

(١) عمدة القاري ١/ ١٥٥.

(٢) انظر مغني اللبيب ٥٣٦ ـ ٥٥٩.

(٣) صحيح البخارى ١/ ٢٤ كتاب الإيمان، باب حسن إسلام المرء، حديث (٤١).

«وقد نَظَم ابنُ أمِّ قاسمٍ المرادي النَّحْوي (ت ٧٤٩هـ) الجملَ التي لها محلٌّ من الإعراب، والتي لا محلَّ لها منه بثمانية أبيات، وهي قوله:

جُمَلٌ أَتَتْ وَلَها مَحَلٌ مُعْرَبُ … سَبْعٌ لأنْ حَلَّتْ مَحَلَّ المُفْرَدِ
خبريَّةٌ، حاليَّةٌ، مَحْكِيَّةٌ … وكَذا المُضَافُ لَها بغَيرِ تَرَدُّدِ
وَمُعَلَّقٌ عَنها، وتابعةٌ لِما … هُو مُعْرَبٌ، أو ذو مَحَلٍ فاعدُدِ
وجوابُ شرطٍ جازمٍ بالفاءِ أو … بإذا وبعْضٍ، قال: غير مقيَّد
وأتتكَ سبعٌ مالها من مَوْضعٍ … صِلَةٌ ومعترضٌ وجملةُ مُبْتدِي
وجوابُ أقسامٍ، وما قد فسَّرت … في أشهرٍ والخُلفُ غير مُبَعَّدِ
وبُعَيْدَ تحضيضٍ، وبعد مُعَلَّق … لا جازمٍ، جوابُ ذلك أَوْرِدِ
وكذاكَ تابعةٌ لشيءٍ مالَه … من موضعٍ فاحفَظْه غيرَ مُفَنَّدِ

ثم ذكر ما نظمه الشيخ أثير الدِّين أبو حيان (ت ٧٤٥هـ):

وخُذْ جُمَلاً سِتّاً، وَعَشراً فَنِصْفُها … لها مَوْضِعُ الإعْراب جاء مُبَيَّناً
فَوَصفيةٌ، حَاليَّةٌ، خَبَرِيةٌ … مُضَاف إلَيها، واحْكِ بالقَول مُعْلِنَا
كذلك في التَّعليقِ والشَّرطِ والجزا … إذا عاملٌ يَأتي بلا عَمَلٍ هُنَا
وفي غَيْرِ هذا لا مَحَلَّ لَها كَما … أَتَتْ صِلةٌ مَبْدُوَّة فاتَكَ العَنَا
مُفَسِّرةٌ أيضاً، وحَشْواً كذا أَتَت … كذلكَ في التَّحضِيض نِلتَ به الغِنَا
وفي الشَّرْطِ لم يَعْمَل كذا جوابُه … جوابُ يمينٍ مثْلُه سَرَّكَ المُنَى[1]

(١) عمدة القاري ١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣.

ونلمح في إعرابه للجمل أمرين:

(١) ـ بيان محل الجملة مع التعليل: من ذلك قوله في إعراب جملة: «يُصِيبُها» من قوله ﷺ: «فَمَنْ كانت هجرتُهُ لدُّنْيا يُصِيبُها»[1]: «جملةٌ في محل الجرِّ لأنها صفةٌ لـ «دنيا»، وكذلك قوله «يتزوجها» ـ أي صفة لامرأة ـ»[2].

ومنه إعرابه حديث ابن شهاب.. «أن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه قال وهو يُحدِّثُ عن فَتْرَةِ الوحي، فقالَ في حديثِه..»[3]. قال:

«جملة اسمية وقعت حالاً، أي قال في حالة التَّحديث عن احتِباس الوحي عن النزول، أو قال جابر في حالة التحديث»[4].

(٢) ـ بيان الوجوه الجائزة في مَوْضِع الجملة حسب ما يناسبُ المعنى: ومنه قوله في قوله ﷺ: «يُوْشِكُ أن يَكُونَ خَيْرُ مَالِ المُسْلِمِ غَنَمٌ.. يفرُّ بدِينِهِ من الفِتَن»[5].

فذكر الأوجه المحتملة لإعراب جملة «يفر..» فقال:

«وقولـه: يفرُّ: جملة من الفعل والفاعل في محل النَّصْب على الحال، إمَّا من الضمير الذي في «يَتْبَع» أو من المُسْلم، ويجوز وقوع الحال من المضاف إليه»[1].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) عمدة القاري ١/ ٥٣.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٥ باب بدء الوحي، حديث (٤).

(٤) عمدة القاري ١/ ١١٣.

(٥) سبق تخريجه.

ومنه إعراب جملة «يَجُرُّه» من قوله ﷺ: «بيْنَا أنا نائمٌ رأيت الناس.. وعُرِض علي عمر ابن الخطاب وعليه قميصٌ يجرُّه»[٢].

قال العيني: «وقوله: «يَجُرُّه» جملة من الفعل والفاعل.. في محل الرفع لأنها صفة للقميص، ويجوز أن يكون محلُّها النَّصْب على الحال من الأحوال المُتداخلة، وقد عُلِم أن الجملة الفعلية المضارعية إذا وقعت حالاً وكانت مثبتةً تكون بلا واو»[٣].

٤ ـ الترجيح بين الوجوه والأقوال الإعرابية:

تتَفاوت بعضُ الوجوهِ الإعرابيّة حسبَ ما تُبْنَى عليه من قواعد وما تستند عليه من اختلاف في المعنى، فيستلزم ذلك ترجيحَ بعضِها على بعضٍ وفقَ ما يقتضيه المعنى أو تُمليه القاعدة.

وشخصيةُ العينيِّ النحويّة واضحةٌ في هذا الباب، ومنهجه النقديُّ المعتمِد على المناقشةِ والاعتراضِ والتَّرجيح منثورٌ في مواضع شتَّى من الكتاب، وههنا أحدها، فالعيني يبدو في كتابه شَغُوفاً بإيراد ما قيل في هذا الجانب أو ذاك ثم المناقشة والترجيح.

---

(١) عمدة القاري ١/ ٢٤٨.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٧ كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان، حديث (٢٣).

(٣) عمدة القاري ١/ ٢٦٤، وانظر: ١/ ٥٢، ٥٣، ٧٨، ١١٣، ٢/ ١٨٨، ٤٢٢، ٤٩٢، ٥١٦، ٣٠١٧، ٤/ ٣٩، ٥/ ١٥٧...

أكثر مناقشات العيني الإعرابيّة تدور في فَلَك اعتراضاتِه على الكِرمانيّ وابن حَجَر فهو كَلِفٌ بإيراد أعاريبهم، ومناقشتها، وإيراد أقوال من خالف ما ذهبوا إليه، وإن أدّى به ذلك إلى وقوعه في تناقض في بعض الأحيان.

ومن الأمثلة على ترجيحاته الإعرابية: إيراده للوجوه الإعرابية لـ «رجلاً» من قوله ﷺ: «يتمثَّلُ لي الملكُ رَجُلاً»(١) ثم تفنيدها وترجيح ما رآه أصحَّ على مُقْتضى الصناعة النحويّة، وأولى بالصواب من الناحية المعنوية.

فقال: «رَجُلاً»: نصبٌ على أنه تمييز، قاله أكثر الشُرَّاح، وفيه نظر لأن التمييز ما يرفعُ الإبهامَ المستقر عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدَّرة، فالأول نحو: «عندي رطلٌ زيتاً»، والثاني: نحو: طابَ زيدٌ نفساً. قالوا: والفرق بينهما أن زَيتاً رفعَ الإبهام عن رطلٍ، ونفساً لم يرفع إبهاماً لا عن «طاب» ولا عن «زيداً»، إذ لا إبهامَ فيهما، بل رفع إبهام ما حصل مِن نسبته إليه، وههنا لا يجوز أن يكون من القسم الأول، وهو ظاهر ولا من الثاني، لأن قوله «يَتَمَثَّل» ليس فيه إبهام، ولا في قوله «المَلَك»، ولا في نسبة التمثُّل إلى الملك، فإذن قولُهم: نصبٌ على التمييز غير صحيح، بل الصَّواب أن يقال إنه منصوب بنزعِ الخافض، وأن المعنى: يتصوَّر لي الملكُ تصوُّرَ رجلٍ، فلمَّا حُذِف المضاف المنصوبُ بالمصدريَّة أُقِيم المضاف إليه مقامَه».

ثم استبعد العيني ما ذهب إليه الكرماني من جواز انتصابه بالمفعولية إن ضُمِّن «تمثَّل» معنى «اتَّخَذ»: أي اتخذ الملك رجلاً مثالاً، فقال: «وهذا أيضاً بعيدٌ من جهة المعنى على ما لا يخفى» ثم ضعَّف ما جاء به من احتمال انتصابه بالحالية، ونقل قوله: «فإن قلت: الحال لابد أن يكون دالاً على الهيئة، والرجل

---

(١) سبق تخريجه.

ليس بهيئةٍ. قلت: معناه على هيئة رجل». ثم ردَّ عليه بقوله: «قلت الأحوال التي تقع من غير المشتقَّات لا تؤول بمثل هذا التأويل، وإنما تُؤَوَّل من لفظها، كما في قولك: هذا بُسْرٌ أطيب منه رطباً، والتقدير: متبسِّراً مترطِّباً، وأيضاً قالوا: الاسمُ الدال على الاستمرار لا يقع حالاً وإن كان مُشْتَقّاً نحو: اسْودَّ واحْمَرَّ لأنه وصفٌ ثابت، فمن عرف زيداً عرف أنه أسودُ، وأيضاً: الحال في المعنى خبر عن صاحبه، فيَلْزَم أن يصدُقَ عليه والرجل لا يصدق على الملك»[1].

وما ذهب إليه العيني فيه نظر من وجوه.

ـ أمَّا استبعاده كون «رجلاً» تمييزاً، لا يتوجَّه، إذ التمييز هنا رفعُ الإبهامِ الحاصل في «يتمثل» لأن التمثُّل لـه وجوهٌ عديدةٌ على ما لا يخفى، فارتفع هذا الإبهام حين بين أن التمثُّل هو صورة الرجل.

ـ وأما تضعيفه مجيء الحال على هذه الصورة فغير دقيقٌ على مقتضى الصِّناعَة النحويَّة، فالنحويُّون لم يحصروا الأحوالَ من غير المشتقَّات فيما ذكره العيني، بل ذكروا حالات أخرى، منها أن يُغْني عن اشتقاق الحال تقدير مضاف قبله، كقولهم وقع المُصْطَرعان عِدْلَي عِير، أي مثل عدلي عير[2].

ونظيره ما قدَّره الكرماني في التركيب بقوله: «معناه: على هيئة رجل» والكلام ذاته يرد به على قوله: «الحال في المعنى خبر. . . على الملك» عدلي بعير في المثال الذي أوردوه ليس خبراً عن صاحبه، وإنما مثله، وهنا هيئته.

وأما ما صوَّبه من كونه منصوباً على المصدريَّة، فهو في الحقيقة قول الكرماني الذي أورده أولاً، ولم ينسبه العيني إليه.

---

(١) عمدة القاري ١/ ٧٨، وانظر: شرح الكرماني ١/ ٢٧.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٣٧.

- ومنه ترجيحه إعراب «إيماناً واحتساباً» من قوله ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيماناً واحتساباً»[١] على أنه حال لا تمييز ولا مفعول له كما جوَّز الكرماني[٢].

فأما ترجيحُه كونه حالاً فله وجْهُه على تقدير: مؤمناً محتسباً، لكنه لا يُعارض كونه مفعولاً له، وعلى تقدير أنَّ القيامَ سببُه الإيمان بالله تعالى، ومن ثَمَّ لا يقوي اعتراض العيني حين قال:

«وههنا القيامُ ليس لأجل عِلَّة الإيمان، وإنَّما الإيمان سبب القيام».

وأما استبعاده كونه تمييزاً فله وجهه حين علَّل ذلك بقوله: «أما التَّمييز فإنه يرفع الإبهامَ المستقرَّ عن ذاتٍ مذكورة أو مقدَّرة، وكلٌّ منهما هنا منتفٍ، أما الأول فلأنَّه يكون عن ذاتٍ مفردة مذكورة، وذلك المفرد يكون مقدَّراً غالباً، وأما الثاني: فإنه لا إبهامَ في لفظة «يَقُمْ» ولا في إسناده إلى فاعلِه»[٣].

ومن ذلك إعرابه «هذا القاتل» من حديث أبي بكرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا التقى المُسْلِمَان بسيفَيهما فالقاتلُ والمَقْتُول في النَّار» فقلت يا رسول الله هذا القاتلُ فما بالُ المَقْتول. . .»[٤].

فقد نقل العيني عن الكرماني توجيهَه لإعراب: «هذا القاتل» فقال: «قال الكرماني: هو مبتدأ وخبر، أي هذا يستحقُّ النارَ لأنَّه قاتِلٌ، فالمقتول لم يستحقّها وهو مظلوم» ثم رجَّح عليه وجهاً آخر فقال: «قلت: الأولى أن يقال:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: شرح الكرماني ١/ ١٥٤.

(٣) عمدة القاري ١/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٠ كتاب الإيمان، باب: «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا. . .» حديث (٣١).

هذا مبتدأ، والقاتل: مبتدأ ثان، وخبره محذوفٌ، والجملةُ خبرُ المبتدأ الأول، والتقدير: هذا القاتل يستحقُّ النار لكونه ظالماً، فما بالُ المقتولِ وهو مَظْلوم؟ ونظيره: هذا زيدٌ عالِمٌ»(١).

لكن الظاهر أن الإعرابين موجهان؛ فأما من الناحية المعنوية، فلا فرق بين تقدير العيني للكلام وتقدير الكرماني، فهما سيَّان فلا داعي إذاً للاعتراض، وأما من ناحية الصناعة النحوية فالأولى إعراب القاتل في التركيب الذي قدَّره العيني بدلاً لا مبتدأ، ومثاله لا يوازي قولهم: هذا زيد عالم.

ـ ومنه اعترض العيني على الكرماني وابن حجر الذي نقل عنه، إعراب جملة «قال الله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[الإسراء: ٨٤]» الواردة في ترجمة: «باب مَا جَاءَ أنَّ الأَعْمَالَ بالنيَّة والحُسْبَة، ولكلِّ امرِىءٍ ما نَوَى، فدخل فيه الإيمانُ والوُضوء. . وقال الله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ. .﴾[الإسراء: ٨٤]»(٢).

قال الكرماني في إعرابها: «الظاهر أنه جملةٌ حالِيَّة لا عطف»(٣).

وزاد ابن حجر وجهاً آخر في إعرابها فقال: «ويحتمل أن تكون للمُصَاحبة، أي: مع أنَّ الله قال. .»(٤).

وقد أطالَ العينيُّ وأسهب في الردِّ على هذه الأعاريب مرجِّحاً وجهاً آخر مفنِّداً ما جاءا به، فقال في اعتراضه على كونها في موضع الحال: «ليتَ شعري ما هذه الحال؟ وأين ذو الحال، وهل هي مبيِّنة لهَيْئة الفاعل أم لهَيْئة المفعول،

(١) عمدة القاري ١/ ٣١٥.
(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٩ كتاب الإيمان.
(٣) شرح الكرماني ١/ ٢١١، ونقله ابن حجر في فتح الباري ١/ ١٨١.
(٤) فتح الباري الموضع السابق.

على أن القواعدَ النحوية تقتضِي أن الفعلَ الماضي المثبَتَ إنما يقع حالاً إذا كان فيه قد، لأن الماضي من حيث إنه منقطعُ الوجود عن زمان الحال منافٍ لـه، فلا بدَّ من «قد» لتقرّبه من الحال، لأن القريبَ من الشيء في حكمه، فإن قلت: لا يلزَم أن تكون ظاهرةً، بل يجوز أن تكون مضمرةً كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء: ٩٠] أي قد حصِرت، قلت: أنكر الكوفيُّون إضمار قد، وقالوا: هذا خلافُ الأصل، وأوَّلوا الآية بأن جَاؤوكم حاصرةً صدورهم. نعم يمكن أن تُجعل الواو هنا للحال، لكن بتقدير محذوفٍ، وتقدير هذه الجملة اسمية وهو أن يُقال: وكيف لا يدخل الإيمان وأخواته التي ذكرها في قوله: الأعمال بالنيّة، والحال أن الله تعالى قال: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[الإسراء: ٨٤][1].

ويمكن أن يجاب العيني بجوابين:

أولهما أن تساؤله عن الحال: «هل هي مبيِّنة لهيئة الفاعل أم لهيئة المفعول، أجاب عنه بنفسه حين قدَّر الجملة بقوله: «وكيف لا يدخل الإيمان وأخواته... والحالُ أنَّ الله تعالى قال...».

ثانيهما: أن اعتراضَه على مجيءِ جملةِ الحَالِ من الفعل الماضي المثبَتِ غيرِ المسبوق بـ «قد» مضمرة. هو مرجوح بتقريره لتلك القاعدة في مواضع كثيرة من كتابه واستشهاده لذلك بقوله تعالى: ﴿جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء: ٩٠] فكيف يصحِّح احتجاجه بهذه القاعدة في تلك المواضع وينكرها هنا على من احتج بها، فضلاً عن إيراد أقوال الكوفيِّين في ردها؟.

ثم اعترض على قول الكرماني «لا عطف» بقوله:

---

(١) عمدة القاري ١/ ٤٦٠.

وقولـه: «لا عطف» ليس بسديدٍ، لأنه يجوز أن يكون للعطفِ على محذوف تقديره: يدخُلُ فيه الإيمان... الخ، لأنه ﷺ قال: الأعمالُ بالنية وقال تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[الإسراء: ٨٤].

وهذا الوجه وإن احتمله السِّيَاق، يبدو متكلَّفاً بكثرة المحذوفات المقدَّرة ليستقيم.

كما اعترض على ابن حَجَر في جَعلها للمُصَاحبة، واعتراضه يستقيم على أساس القاعدة النحويَّة التي ذكرها، وهي أن الواوَ بمعنى مع لا تخلو إمَّا أن تكونَ من باب المفعول معه، أو هي الدَّاخلة على المُضَارع المنصوب لعطفِهِ على اسمٍ صريحٍ أو مُؤَوَّل» لكنه وإن اعترَضَ عليه لمخالفته القاعدة النحوية، فقد يعترض عليه في تجويز كون الواو هنا للتَّعليل وهو معنى انفرد به الخارزنجي، وإن كان قد اقتصر فيه على الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة، ولم تدخل ثَمَّ إلا على الماضي(١).

هكذا يبدو الإمام العيني في شرحه ناقداً ومناقشاً، حتى لا تكاد تخلو مسألة نحوية أو إعرابيَّة من اعتراض، وشخصيَّة العيني النقديَّة واضحة في جُلِّ كتابه، وقد أغنت الشرح من جهة لكنها حملته على التكلف أحياناً.

٥ ـ تقدير المحذوف في التركيب:

وهو مسلك مهم وظَّفه العيني تحقيقاً لأمرين:

ـ التوجيه النحوي.

ـ توجيه المعنى.

---

(١) انظر مغني اللبيب ٤٦٩.

* فأما في التَّوجيه النحوي، فهو تقديرُ ما يستقيم به الإعراب وفقاً للقاعدة النحويَّة. ومنه قول في إعرابه قول البخاري: قال ابنُ شِهابٍ: . . . و«أَخْبَرَني»[(١)]:

«وأخبرني» معطوفٌ على محذوف هو مقولُ القول، تقديره: قال ابن شهاب: أخبرني عروة بكذا، وأخبرني أبو سلمة بكذا، فلأجلِ قصدِه بيان الإخبار عن عُرْوة بن الزُّبير وعن أبي سَلَمة بن عبد الرحمن أتى بواو العطف، وإلا فمقُولُ القول لا يكونُ بالواوِ ونحوه»[(٢)].

ومنه تقدير همزة الاستفهام المحذوفة في قول هِرَقل: «فَأَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبعُوه أم ضُعَفَاؤهم؟»[(٣)]. قال: «فيه حذفُ همزةِ الاستفهام، والتقدير: أَتَّبعَه أشرافُ الناس أم اتَّبَعَهُ ضعفاؤُهم؟.. وأم ههنا متصلة معادلة لهمزة الاستفهام»[(٤)].

ـ ومنه تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[البقرة: ١٩٧] إذ قال: «فقوله: «الحجُّ» مبتدأ، وقوله: «أشهرٌ» خبره، وقوله «معلومات» صفةُ الأشهر، ومن شرط الخَبَر أن يصحَّ به الإخبار عن المبتدأ، فلا يصحُّ أن يُخبَر بالأشهر عن الحجِّ، فلذلك قُدِّر فيه حذفٌ تقديره: وقتُ الحجِّ أشهرٌ معلوماتٌ، ويقال: تقديره: الحجُّ حجُّ أشهرٍ معلومات، فعلى الأول: المقدَّر قبلَ المبتدأ، وعلى الثاني: قبلَ الخبر، وإن كان يصلُحُ فيه تقديرُ كلمة «في» فلا يقال إلا

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) عمدة القاري ١/ ١٠٢.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) عمدة القاري ١/ ١٤٧.

بالرَّفع، وكذلك كلام العرب، يقولون: البَرْدُ شَهْران فلا ينصبونه»[١].

ومنه تقدير فعل بعد «لو» تصحيحاً للقاعدة، في قولهم: «لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ اليَهُودِ نَـزَلَتْ»[٢] قال: «تقديره: لو نَـزَلت علينا، لأن «لو» لا تدخل إلا على الفعل، فحُذِفَ الفعلُ لدلالة الفعلِ المذكور عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ . .﴾[التوبة: ٦][٣] أي وإن استجارك أحد، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ دُونِهِۦ . ﴾[الإسراء: ١٠٠][٤] أي لو تَمِلكون أنتم»[٥].

* وأمَّا التَّقدير لتوجيه المعنى، فقد عني به انطلاقاً من جعله الإعرابَ خادماً للمعنى ووسيلةً لتقريب مايدلُّ عليه اللفظ وما يحتمله من معنى.

فمن ذلك تقديره المحذوف من حديث البراء رضي الله عنه: «كانَ رُكُوعُ النَّبيِّ ﷺ وسُجُودُه وبينَ السَّجْدَتين، وإذا رفَعَ من السُّجُودِ. . قريباً من السَّوَاءِ»[٦]. قال: قوله: «ركوعُ النَّبيِّ ﷺ» اسم كان، وسجودُه عطفٌ عليه، قوله «وبين السجدتين» عطفٌ على ركوع النبي ﷺ على تقدير المُضَاف أي زمانُ ركوعِه وسجودِه وبين السجدتين، ووقت رفع رأسه من الركوع سواءٌ، وإنما

---

(١) عمدة القاري ٧/ ٩٦.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٥ كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، حديث (٤٥).

(٣) ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾[التوبة: ٦].

(٤) ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا﴾[الإسراء: ١٠٠].

(٥) عمدة القاري ١/ ٣٨٧.

(٦) صحيح البخاري ١/ ٢٧٣ كتاب صفة الصلاة، حديث (٧٥٩).

قدَّرنا هكذا ليستقيم المعنى به»(١).

ومنه قوله في شرح قول وَرَقة بن نوفل: «إن يُدْرِكْني يَوْمُك..»(٢). «يومك: المضاف فيه محذوف، أي يوم إخراجك، أو يوم انتشار نبوَّتك»(٣).

ومنه تقدير جملةٍ محذوفةٍ أفصحت عنها الفاء في حديث أبي سفيان: «أن هِرَقل أرسلَ إليه في رَكْبٍ.. فَأَتوه..» قال: «الفاء فيه فصيحة، إذ تقدير الكلام، فأرسل إليه في طلب إتيان الركب إليه، فجاء الرسول، فطلب إتيانهم فأتوه، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾[البقرة: ٦٠](٤) أي فضرب فانفجرت»(٥).

وفي تفسيره قول أبي سفيان: «ثم دعَا بكتابِ رسولِ الله ﷺ قال: «فيه حذفٌ تقديره: قال أبو سفيان: ثم دعَا هرقل، ومفعول دعا أيضاً محذوف، قدَّره الكرماني بقولـه: ثم دعا الناس بكتاب رسول الله ﷺ(٦) وقدَّره بعضهم: ثم دعا من وكِّل ذلك إليه»(٧).

ثم قال: «قلت: الأحسن أن يقال: ثم دعَا من يأتي بكتاب رسول الله ﷺ، وإنما احتج إلى التقدير لأن الكتابَ مدعوٌّ به وليس بمدعوٍّ، فلهذا عُدّيَ بالباء»(٨).

(١) عمدة القاري ٤/ ٥٢٤.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) عمدة القاري ١/ ١٠٢.
(٤) ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[البقرة: ٦٠].
(٥) عمدة القاري ١/ ١٤٦.
(٦) شرح الكرماني ١/ ٢٥.
(٧) فتح الباري ١/ ٥٥.
(٨) عمدة القاري ١/ ١٤٨.

٦ ـ ونجد عند الإمام العيني بعض التَّسامح في إطلاق التَّعبيرات الإعرابيَّة:

ـ ومن ذلك: إطلاقه الجملة على الجارِّ والمجرور، ففي إعرابه حديث هِرَقل: «. . فَأَتَوه في رَكْبٍ»[١] قال: «في ركب: جملةٌ في موضع النَّصب على الحال، والتقدير: أرسلَ هرقل إلى أبي سُفيان حالَ كونِهِ كائناً في جملة الرَّكب»[٢].

وكذا إعرابه «مِنْ أَصْحَابه» في حديث عبادة بن الصامت: «وحولَه عِصَابةٌ من أَصحابِه»[٣]. قال: «جملةٌ في محل الرفع على أنها صفة للعِصَابة»[٤].

وإعرابه: «في المُدَّة»[٥] قال: «جملة في محل النَّصب على الحال»[٦].

ـ وكذلك إطلاقه الجملة على الاسم الموصول في إعرابه قوله ﷺ: «أَخْرِجُوا مَن كانَ في قلبه مثقال ذرة. . .»[٧]. قال: «مَن كان»: جملة في محل النَّصب على أنها مفعول لقوله: أخرجوا»[٨].

ـ وفي إعرابه: «فلمَّا رَأَى ما في وَجْهِه من الغَضَب»[٩] قال:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) عمدة القاري ١/ ١٤٥.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٥ كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان، حديث (١٨).

(٤) عمدة القاري ١/ ٢٣٨.

(٥) من حديث هرقل السابق.

(٦) عمدة القاري ١/ ١٤٦.

(٧) صحيح البخاري ١/ ١٦ كتاب الإيمان، باب التفاضل أهل الإيمان، حديث (٢٢).

(٨) عمدة القاري ١/ ٢٥٨.

(٩) صحيح البخاري ١/ ٤٧ كتاب العلم، باب من برك على ركبتيه عند الإمام، حديث (٩٣).

«ما: موصولة، والجملة في محل النَّصب على أنها مَفْعول رأى»[١].

وفي قولـه ﷺ: «حتَّى لا تعلَمَ شِمَالُه ما تُنْفِقُ يَمينه»[٢] قال: «ما: جملة في محل نصب مفعول»[٣].

ـ وإعرابه: «مَن» في حديث وفد عبد القيس: «.. نُخْبِرُ به مَن وراءنا»[٤]. إذ قال: «كلمة مَن بفتح الميم موصولة في محل الرفع على الابتداء، وقواه «وراءنا» خبره، والجملة فـي محل النصب على أنها مفعول نخبر، والخبر في الحقيقة محذوف تقديره: «من استقرُّوا وراءنا»[٥].

ولا يخفى أن المفعولَ به هو الاسمُ الموصول «مَن» التي حلَّت محله، ولا حاجة إلى تقدير هذه المحذوفات.

ـ وقد أغرب في إعراب: «مَن» في الحديث نفسه، فقال: «... وأخبروا بهنَّ مَن وراءكم» قال: «مَنْ وَرَاءكم»: مفعول ثانٍ لأخبِروا، ومَن بفتح الميم موصولة مبتدأ، وقوله: وراءكم خبره، والتقدير: أخبروا الذين كانوا وراءكم أو استقرُّوا»[٦].

ولا ريب أن التَّركيب واحدٌ في قولهم: «ونخبر به من وراءنا» وقول النبي ﷺ: «أخبروا بهن من وراءكم» فلا وجه لاختلاف الإعراب أو تقدير

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١٦٠.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٣٤ كتاب الجماعة والإمامة، باب من جلس في المسجد، حديث (٦٢٩).

(٣) عمدة القاري ٤/ ٢٥٠.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٢٩ كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان، حديث (٥٣).

(٥) عمدة القاري ١/ ٤٤٨.

(٦) عمدة القاري١/ ٤٥٠.

محذوف في كلا الوجهين.

ثانياً ـ مظاهر التوسُّع في الإعراب عند العيني:

والتوسُّع في الإعراب عند العيني هو أحد مظاهر منهجه التعليمي التفصيلي الذي أَلِفناه في عمدة القاري، ولحظناه من خلال ما سلف بيانه.

ويتبدّى هذا التوسع الإعرابي لديه في المظاهر التالية:

١ ـ التكرار:

وهي ظاهرة جليّة عند العينيّ، إذ لم يكن يكتفي بإعراب التركيب في أول موضع يُذكر فيه ثم يُحيل عليه، بل كان يُعيد ما ذكره في الموضع الأول وإن كان واضحاً، وأكثر ما تتجلى هذه الظاهرة واضحة في إعرابه للأدوات أو الظروف وغيرها فمثلاً: تكرَّر كلامه على «بَيْنَا وبَيْنَمَا» كلَّما وردتا في صحيح البخاري، فذكرها في حوالي عشرين موضعاً في كلِّ مرَّة يقول: «أصله بين بلا ألف، فأُشْبِعت الفتحة، فصارت ألفاً، وتُزاد عليها «ما» فتصير «بينما»، ومعناهما واحد، وهو من الظروف الزمانيّة اللازمة للإضافة إلى الجملة الاسمية... والأفصح في جوابه إذ وإذا، خلافاً للأصمعي»[1]. فهو يتناولها بالتفصيل والشرح في كل موضع، وكأنها وردت لأول مرة، وكذا «كاد» و«كان» وسواها من أفعال المقاربة[2]، وكيف[3]، والأمثلة على ذلك كثيرة.

---

(١) انظر: عمدة القاري ١/ ١١٣، ١٥١، ٢/ ٢٩، ٤٦، ٨٨، ١٢٠ـ١٥٠، ٢٨٢، ٣/ ١٠٧، ٣٩١، ٤/ ٢١٠، ٥/ ١١، ٦١٤، ٦/ ٦٩، ٥٠٤ـ٥٠٥، ٧/ ٤٣، ٤٤، ٥٠٦، ٨/ ١١٤.

(٢) انظر: عمدة القاري: ١/ ٢٤٨، ٤٣٧، ٢/ ١٤٨، ٣/ ٢٣٢، ٨/ ٥٤١، ١٠/ ٥٥٧، ٥٨٢.

(٣) انظر: ٢/ ١٨٠، ٢/ ٢٦٩، ٣/ ٩٥.

٢ ـ إعراب الواضح الذي لا لَبْسَ فيه:

كإعرابه المبتدأ والخبر والمفعول به وغير ذلك مما لا يخفى على من له إلمام بصناعة النحو.

ومن ذلك: إعرابه قوله ﷺ: «أُرِيتُ النَّارَ، فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النساء»[١]. قال: «أُرِيت: على صيغة المجهول، والضمير الذي فيه هو القائم مقامَ المفعول الأول، وقوله: «النَّار»: هو المفعول الثاني، قوله: «فرأيت»: عطف على «أُرِيت» وقوله: «أكثَرَ أهلها» كلام إضافي منصوب لأنه مفعول أول لرأيت»، وقوله: «النساء» بالنصب أيضاً لأنه مفعول ثان»[٢].

وإعراب: أن النبي ﷺ قال: «سِبابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، . .»[٣] قال: «قال: جملة في محل الرفع على أنها خبر أن، قوله: سِبَاب المسلِم: كلامٌ إضافيّ مبتدأ، وقوله: «فُسُوق» خبر»[٤].

وهكذا يمضي العيني في أعاريبه الموضّحة التي اتخذها وسيلة لتبسيط المعنى وتقريبه للقارىء.

٣ ـ الإكثار من إيراد الوجوه المحتملة للتركيب:

وهو ما فصَّلنا فيه القول قبلُ في تناوله للإعراب.

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٩ كتاب الإيمان، باب كفران العشير، حديث (٢٩).

(٢) عمدة القاري ١/ ٣٠٢.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٧ كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله، حديث (٤٨).

(٤) عمدة القاري ١/ ٤٠٩.

٤ ـ **الاشتغال بتَقْرير القَواعد النحويَّة المُقَرَّرة في كتب النُّحاة:**

وبيانها، ولاسيما بسطه القول في أدوات المعاني والحروف بالتعريف وبيان الأنواع والأصناف خارجاً بذلك عن موضع كتابه، حتى يُخَيَّل للقارىء أنه يطالع كتاباً في النحو، مما يبعده عن الموضوع الأصليّ الذي جاءت في سياقه تلك الأداة، وسنتناول الكلام على ذلك في: «ميله إلى التقعيد».

٥ ـ **التَّطويل في الاعتراضات والردُّود بما لا يقتضيه السِّياقُ.**

ثالثاً ـ موقف الإمام العيني من الصِّناعة النحويَّة:

ونتكلم هنا على مدى اعتماد العيني على أصول النَّحويين في أعاريبه وطريقته في إبراز هذا الجانب من البحث النحوي من خلال:

١ ـ موقفه من نظرية العامل.

٢ ـ من العِلَل النحويَّة.

٣ ـ ميله إلى التَّقْعيد.

٤ ـ موقفه من القياس.

١ ـ **نظرية العامل وموقف الإمام العيني منها:**

استحوذَتْ نظريَّة العامل على مسار الدَّرْس النحوي، فكان النُّحاة يعالجون ما يَرِدُ إلى بضاعتهم بهذه النظريَّة، ويحاولون أن يعالجوا مَسَائلَهم المختلفَة اعتماداً عليها انطِلاقاً من أن «المُعْرَبات معمولاتٌ، والمعمولاتُ تقتضي العوامل»[1].

والعوامل على ضربين: لَفْظِيٌّ ومعنويٌّ، واللفظي هو الأصل لأنه الأقوى،

---

(١) العامل النحوي ٦٠.

إذا كان محسوساً، لأنه يُدْرَك بالسَّمْع، والمعنوي دونَه لأنه معقولٌ مستنبَط لا محسوس، ولهذا قلَّ وجوده، والعوامل المعنوية هي العوامل التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل، ولا وجود لها في ظاهر القول، وهذه العوامل موضع اختلاف كثير بين نُحاة البصرة والكوفة، وتقع في ثلاثة مواضع: اثنان منهما مُتَّفَقٌ عليهما، وهما عامل المبتدأ، ورافع الفعل المضارع، وأما العامل المعنوي المختلف فيه فعامل الصِّفة في قول أبي الحسن الأخفش، كقولك: مررتُ برجلٍ ضارب[(١)]. والعوامل اللفظية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: أفعال وحروف وأسماء.

فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها.. والأسماء أكثرها غير عامل وهو الأصل، والحروف منها العامل ومنها غيره[(٢)].

وآثار هذه النظريَّةِ واضحةٌ في أعاريبِ العيني، فهو شَغُوف بالتَّدْليل على ما رَفَعَ هذا الاسمَ أو نَصَبَ ذاك، فقد كان يشيرُ إلى كثير من العوامل، سواء كانت لفظية أم معنويّة، ظاهرة أم مقدَّرة، فالإعراب عنده تنتَظِمهُ فكرةُ العَوَامل، إذ عليه تُبْنَى القاعدةُ النحويَّةُ التي بها يُعْرَفُ دورُ الكلِمةِ ومَعْنَاها.

ومن العوامل اللفظيّة التي بيَّنها العيني: الفعل في قولِ عائشة رضي الله عنها: «حُبِّبَ إليه الخَلاَءُ»[(٣)] قال العيني: «الخلاء مرفوعٌ بقوله حُبِّبَ لأنه فاعل ناب عن المفعول»[(٤)].

---

(١) المرتجل ١١٤ ـ ١١٥.

(٢) المرتجل ١١٦ والعامل النحوي ٦٠، وانظر: اللباب في علم الإعراب ١٤٢.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٤ باب بدء الوحي، حديث (٣).

(٤) عمدة القاري ١/ ٩٧.

وفي قوله ﷺ: «حَتَّى إِذا لم يُبْقِ عَالِماً اتَّخَذَ النَّاسُ. . »[١]. قال في العامل الناصب لـ «إذا»: «العَامِلُ فيها اتَّخَذَ»[٢].

وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «. . فناداها عمر: ألا قد عَرَفْنَاكِ يا سَوْدَة، حِرْصاً على أنْ يَنْزِلَ الحِجَابُ»[٣]. قال: «حِرْصاً: نُصِبَ على أنه مفعول به، والعامِل فيه قوله: «فَنَادَاها»[٤].

- وقد يتأخَّر العامل فتحسُن الإشارة إليه، مثل قوله ﷺ: «أَحْيَاناً يَأتِيني المَلَكُ. . . »[٥].

قال العيني: «أحياناً» نصب على الظَّرف، والعامل فيه قوله: «يأتيني مؤخَّراً»[٦].

- ومن العوامل المعنوية الابتداءُ، ففي حديث عائشة رضي الله عنها السابق «أَوَّلُ ما بُدِىءَ بِهِ الوَحْيُ. . . ». قال: «كلامٌ إضافيٌّ مرفوعٌ بالابتداء»[٧].

- وفي إعرابه قوله ﷺ: آية الإيمان حبُّ الأنصار»[٨] قال: «كلام إضافيٌّ مرفوعٌ بالابتداء»[٩].

(١) صحيح البخاري ١/ ٥ كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، حديث (١٠٠).
(٢) عمدة القاري ٢/ ١٨٤.
(٣) صحيح البخاري ١/ ٦٧ كتاب الوضوء، باب خروج النساء إلى البراز، حديث (١٤٦).
(٤) عمدة القاري ٢/ ٤٠٢.
(٥) صحيح البخاري ١/ ٤ باب بدء الوحي، حديث (٢).
(٦) عمدة القاري ١/ ٧٧.
(٧) عمدة القاري ١/ ٩٧.
(٨) صحيح البخاري ١/ ١٤ كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان، حديث (١٧).
(٩) عمدة القاري ١/ ٢٣٢.

ولما كان توضيح المعنى غاية قصده اتَّخذ من بيان العامل وسيلةً من وسائل بيان دلالة التركيب، فمن ذلك قوله في حديث عائشة: «يتحنَّث ـ هو التعبُّد ـ اللَّيَالِيَ».

«اللَّيَالي منصوب على الظَّرف، والعامل فيه «يتحنَّث» لا قوله: «التَّعَبُّد، وإلا يفسُدُ المعنى، فإن التحنُّث لا يُشْتَرَط في اللَّيالي، بل هو مُطْلَق التَّعَبُد»[1].

ومن ذلك قولـه في حديث أُسَامة بنِ زيد رضي الله عنه وقولُه: «الصَّلاة أمامَك»[2]:

«بالنَّصب، واختلفوا في النَّاصب، فقال القاضي عِيَاض: على الإغراء، وقيل: على تقدير: أتـريدُ الصَّلاة؟ ويـؤيِّده قوله في روايةٍ تأتي: «فقلت: أتُصَلِّي يا رَسُولَ الله، يعني أَتُريدُ الصَّلاة؟»[3].

والتَّدقيق في المعنى يُفْضي إلى احتمال وجودِ أكثرَ من عاملٍ، وقد أشار إلى ذلك العينيُّ، فمنه ما قاله في إعراب حديث أنس رضي الله عنه: «فلمَّا قضى الصَّلاةَ جاءَ فجلسَ إليه، فما كانَ يَرَى أحداً إلا أعطاه، إذ جاءه العبَّاس»[4] قال:

«كلمة إذ ظرفٌ في الغالب، والعامل فيه يجوز أن يكون قوله: فجلس إليه، يجوز أن يكون قوله: يَرَى»[5].

وقد يختلفُ العامل باختلاف اللفظ، ويظهر ذلك بالتَّدقيق في المعنى، في

---

(١) نفسه ١/ ٩٨.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٦٥ كتاب الوضوء، باب إسباغ الوضوء، حديث (١٣٩).

(٣) عمدة القاري ٢/ ٣٦٨.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٦٥ كتاب المساجد، باب القِسْمة وتعليق القِنْو في المسجد، حديث (٤١١).

(٥) عمدة القاري ٣/ ٤١٠.

مثل ما جاء في حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما: «فقالوا: هذا واللهِ الذي حالَ بينكم وبين خبَرِ السَّماء، فهنالِك حين رَجَعُوا إلى قَومِهم. . .»[١].

قال العينيُّ: «هنالك: طرفُ مكانٍ، والعَامل فيه: «قالوا»، ويُرْوى: فقالوا، بالفاء، فالعامل رَجَعوا مقدَّر يفَسِّره المذكور»[٢].

ويكون العاملُ اللَّفظيُّ أحياناً غيرَ ظاهرٍ في اللَّفظ، فيقدِّر العيني وجودَه ويبيِّن عمله. ومن ذلك قوله في إعراب: «كتاب التَّيَمُّم»[٣]:

«يجوزُ نصب الكتاب بعامل مقدَّر، تقديره: خُذْ أو هَاكَ كتابَ التَّيمم»[٤].

ومثله في حديث ابن عبَّاس رضي الله عنه: «فَنامَ حَتَّى انتُصَفَ اللَّيلُ أو قَريباً مِنه»[٥].

قال العيني في ناصب «قريباً»: «فإن قلت: قريباً منصوبٌ بماذا؟ قلت: بعاملٍ مقدَّرٍ نحو: صارَ الليل قريباً من الانْتِصاف»[٦].

وهكذا نجد الإمامَ العينيَّ يبني أعاريبَه على أساسِ نظريَّة العامل، مستفيداً منها في التَّوجيهات النحويَّة وإبراز المعاني الدَّقيقة منطلقاً من فكرة: تسخير الإعراب لخدمة المعنى.

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٦٧ كتاب صفة الصلاة، باب الجهر بقراءة صلاة الفجر، حديث (٧٣٩).

(٢) عمدة القاري ٤/ ٤٨٣.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٢٧.

(٤) عمدة القاري ٣/ ١٨٥.

(٥) صحيح البخاري ١/ ٣٢٨ كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر، حديث (٩٤٧).

(٦) عمدة القاري ٥/ ٢١٧، وانظر: ٧/ ٨٨.

٢ ـ موقفه من العِلَل النَّحْوية:

سعى النُّحاة إلى أن يكون لكلِّ ظاهرةٍ يرَونَها عِلَّةٌ، وكان لهم في ذلك مَيْدان واسعٌ، متأثِّرين بارتقاء الفكر ونضوج العقل في عصور الدَّرس النَّحوي.

والحقُّ أنَّ ثمةَ علاقةً بين نظريَّة العاملِ والعِلَل النحويَّة، من حيث إنَّ كَّلاً منهما ينبع من مَعينٍ واحدٍ هو العقل البشريُّ الذي يخضع كل ظاهرة لأحكام منطقه. ويبدو أن العلَل النحوية بصورتها البسيطة وهي التي يسميها الزجَّاجي (ت ٣٣٧هـ) «العِلل التَّعليمية» قد رافقت في الأساس نظريَّة العوامل، بل هي امتزجت بها، حتى إنه ليصعب على المرء التمييز بينها[١].

وعلل النحو ثلاثة أضرب كما أوردها الزَّجاجي في الإيضاح[٢] وهي:

ـ العِلل التَّعليمية التي يُتَوَصَّل بها إلى تعلُّم كلام العرب، ومن هذا النّوع قولنا إن زيداً قائم، إن قيل: بم نصبتم زيداً؟ قلنا: بإنَّ، لأنها تنصبُ الاسم وترفَعُ الخبرَ، وكذلك: قام زيْدٌ، إن قيل: لم رفعتم زيداً؟ قيل: لأنه فاعل اشتغل فعلُه به فرَفَعه، فهذا وما أشبهه من نوع التَّعليم، وبه ضبطُ كلام العرب.

ـ وأما العِلَّة القِياسيَّة فأن يُقَالَ لمن قال: نصبت زيداً بإنَّ في قوله: إن زيداً قائم: ولم وَجَب أن تنصِبَ إنَّ الاسمَ؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعتَ الفعلَ المتعدِّي إلى مفعول، فحُمِلَت عليه فأُعْمِلت إعماله لمَّا ضَارَعته.

ـ وأما العِلَّة الجدليَّة النَّظَريَّة، فكل ما يُعْتلُّ به في باب «إنّ» بعد هذا، مثل أن يُقَال: فمن أيِّ جهة شابَهَتْ هذه الحروف الأفعالَ؟ وبأي الأفعال شُّبهْتُموها؟.

---

(١) انظر: تجديد النحو العربي ١٥٩.

(٢) ص ٦٤ ـ ٦٥.

وكلُّ شيء اعتَلَّ به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخلٌ في الجدل والنَّظر.

ويُلاحظ أن معظم ما ورد في عمدة القاري من عِلَلٍ إنما هو من العِلَلِ التَّعليمية البسيطة المنسجمة مع منهجه التعليميِّ الميسَّر، وظاهرة التَّعليل واضحة لا تخفى على مطالع الإعراب عنده، وأمثلته كثيرة جداً، نكتفي منها بما يدلُّ عليها، فمن ذلك:

في إعراب حديث ابن عبَّاس رضي الله عنه: «كان النبيُّ ﷺ يعالجُ من التَّنْزيل شِدَّة»[(١)] قال: «يعالج: في محل النَّصْب لأنه خبرُ كان»[(٢)].

وفي قوله ﷺ لهرقل: «أَسْلِمْ تَسْلَمْ»[(٣)] قال: كلاهما مجزومان: الأوّل لأنه أمرٌ، والثاني لأنه جوابُ الأمر»[(٤)].

وفي قولهم: «بِمَ يا رسولَ الله»[(٥)]: قال: «يجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جُرَّت وإبقاءُ الفتحةِ دليلاً عليها، ونحوها إلامَ وعلامَ، وعِلَّة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر، فلهذا حُذِفَت في نحو: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[النازعات: ٤٣] ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[النمل: ٣٥].

وفي عِلَّة نصب «كتاباً» من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «كَتَبَ النبيُّ ﷺ كِتاباً»[(٦)] قال: «مفعول كتب، وهو مفعولٌ به لأن الكتاب هنا اسمٌ غيرُ

(١) صحيح البخاري ١/ ٦ باب بدء الوحي، حديث (٥).
(٢) عمدة القاري ١/ ١٢١.
(٣) صحيح البخاري ١/ ٧ باب بدء الوحي، حديث (٧).
(٤) عمة القاري ١/ ١٤٩.
(٥) صحيح البخاري ١/ ١١٦ كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، حديث (٢٩٨).
(٦) صحيح البخاري ١/ ٣٦ كتاب العلم، باب ما يذكر في المناولة، حديث (٦٥).

مصدر»(١). وفي حديث ابن عمر: «حتى إذا جَاءَ ذَا طُوى بَاتَ بِهِ...»(٢). قال: «ذا طُوى منصوبٌ لأنه مفعول جاء»(٣).

تلك النَّماذج من التَّعليل النحوي نطالعها في عمدة القاري تُظهر مَيل الإمام العيني إلى النَّهج التَّوضيحي التّيسيري، واتِّساع هذه الظاهرة لديه هي مظهر من مظاهر إسهامه في تيسير الإعراب عامَّة وإعراب الحديث خاصّة.

٣ ـ ميله إلى التقعيد:

إذا تتَّبعنا أعاريبَ العينيِّ في عُمْدَته وجدنا أن عنايتَه لم تنصرف إلى بيانِ الوُجُوه الإعرابيّة وربطها بالمعنى وحَسْب، بل كانت لـه طريقتُه المتميِّزَة التي توسَّع فيها في عرض مادَّته ناثراً من خلالها أُسُساً هي في الأصل أقربُ إلى المعايير الثابتة، واضعاً إيَّاها في قالب واحد جنباً إلى جنب مع النواحي الإعرابية، ولعل مايفسِّر هذه الظاهرة هو وفاؤُه لمَنْهَجه التعليمي الذي يقوم على تنظيم المادة العلميَّة وتقريبها إلى القارىء المتعلِّم من خلال ذكر الجزئيَّات أولاً، ثم إردافها بذكر القواعدِ العامَّة، ناهيك عن ظروف العصر الذي عاش فيه العيني وانعكست آثار تطوُّره الفكريِّ على المنهج العلمي التَّأليفي، هذا إن لم ننسَ ظاهرةَ الاستطراد التي صَبَغَتْ معظمَ كِتابه، والتي أخذت هنا مظهر استِقصاء النَّواحي الإعرابيّة والقواعد التي بُنيت عليها.

والقواعد النحويّة في كتاب العينيّ كثيرةٌ وجلُّها في باب الأدوات، ولعلَّ الأمثلةَ التي سبقت في موضعها تشير إشارةً واضحةً إلى هذا النَّهج التَّقريريّ.

(١) عمدة القاري ٢/ ٤١.
(٢) صحيح البخاري ٢/ ٥٦٢ كتاب الحج، باب الإهلال مستقبل القبلة، حديث (١٤٧٨).
(٣) عمدة القاري ٧/ ٨٢.

ولا بد هنا من الإشارةِ إلى بعضِ القواعد التي ذكرها في أثناء أعاريبه زيادةً في إيضاح هذا المنهج:

فمن ذلك بيانه بعض أنواع البدل في أثناء إعرابه حديثَ عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ يُعْجِبُه التَّيَمُّنُ في تنعُّلِهِ وتَرَجُّلِهِ وطُهُورِهِ وفي شَأْنِهِ كُلِّه»(١).

قال في إعراب «في شأنه»: «بدل من الثلاثةِ المذكورة قبل بدل الاشتمال، والشُّرط في بدل الاشْتمال أن يكون المُبْدَل منه مشتمِلاً على الثَّاني، أي مُتَقاضْياً لـه يوجهٍ منها. . .» ثم شرع في بيان بعض أنواع البدل قائلاً:

«وبدل البَدَاء: أن يذكر المُبْدَل منه عن قصدٍ وتعمُّد، ثم يتدارك الثاني، وبدل الصَّرْف وهو يدل على غَلَطٍ صريحٍ فيما إذا أردت أن تقولَ: جاءني حِمارٌ فيسبقُكَ لسانُك إلى رجلٍ، ثم تداركت الغلطَ فقلت حمار.

وبدل النِّسيان: أن تتعمَّد ذكرَ ما هو غلط، ولا يسبقك لسانك إلى ذكره، لكن تنسى المقصود، ثم بعدَ ذلك تتداركه بذكر المقصود، فمن هذا عرفت أن أنواع بدل الغَلَطِ ثلاثة»(٢).

ومنه تعريفه للتمييز في أثناء إعرابه «رجلاً» من قوله ﷺ: أحياناً يتمثَّل لي المَلَكُ رَجُلاً»(٣). قال: «التمييز: ما يرفعُ الإبهامَ المستقِرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدَّرَة»(٤).

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٧٤، كتاب الوضوء، باب التيمُّن في الوضوء والغسل، حديث (١٦٦).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥، وانظر: المقتضب ٤/ ٢٩٦ ـ ٢٩٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٦.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٤ باب بدء الوحي، حديث (٢).

(٤) عمدة القاري ١/ ٧٨، انظر: المقتضب ٣/ ٣٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٩.

أما وقوع المضارع حالاً فقد كرَّره في مواضع عديدة إذ قال:

«وقد عُلِم أن الفِعلَ المضارِعَ إذا وقع حَالاً وكان منفِيّاً يجوز فيه الواو وتركه»(١).

وفي إعرابه «هَلُمَّ» من قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[الأحزاب: ١٨].

قال: «ولفظ هَلُمَّ من أَسماء الأفعال المتعدِّيَة نحو: هَلُمَّ زيداً، أي هاتِهِ وقرِّ به، وهو مركَّب من الهاء ولُمَّ من لَمَمْتُ الشيءَ جَمَعْتُه، ويستوي فيها الواحد المثنَّى والجمع، والمذكَّر والمؤنَّث...»(٢).

وفي إعرابه: «في قُبُورِهما» من حديث ابن عباس: «فَسَمِعَ صوتَ إِنْسَانَيْن يُعَذَّبان في قُبُورِهما»(٣).

قال: «الأصل فيه أن المُضَاف إلى المثنَّى إذا كان جزءَ ما أضيف إليه يجوز فيه التَّثْنِيةُ والجمع، ولكنَّ الجمعَ أجود نحو: أكلتُ رأْسَي شَاتَين، وإن كان غيرَ جزئه فالأكثر مجيئه بلفظ التَّثنية، نحو: سَلَّ الزَّيْدان سَيْفَيْهما، وإن أمن اللبسَ جاز جعل المضاف بلفظِ الجمع، كما في قوله: «في قُبُورهما»، وقد تجمع التثنية والجمع»(٤).

٤ ـ موقفه من القياس:

استَقْرى مدوِّنو النَّحو ما وَصَلَهم من كلام العرب، وراموا الحكمَ السَّائد

---

(١) نفسه ١/ ٢٢٨، وانظر: ٢/ ٥١٦.

(٢) عمدة القاري ٥/ ١٩٩، انظر اختلاف العلماء فيها في: الكتاب ٢/ ١٥٨، والمقتضب ٣/ ٢٥، ٢٠٢ وفي شرح المفصل ٤/ ٤١.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٨٨ كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، حديث (٢١٣).

(٤) عمدة القاري ٢/ ٥٩٥، وانظر: شرح المفصل ٤/ ١٥٥.

في الأعمِّ الأغلب منه، فدقَّقوا علَله وصنَّفوها، ثم وضعوا قوانينهم المطَّردة[١]، فاستخدموا القياس أوسعَ استخدام كلَّما رأَوا مناسبةً لإجرائه، ومن ثمَّ كان لظاهرة القياسِ أثرٌ كبيرٌ في الصِّناعة النحوية واتِّساع دوائرها وثراء مباحثها، حتى كانَ عمادَ النَّحو، إذ دخل في تعريفهم لـه حين قال قائلهم: النَّحو هو العِلْم بمقَاييسَ مُسْتَنْبَطة من استقراءِ كلام العرب، وقيل: «هو معظم أدلة النحو، والمعوّل عليه في غالب مسائله عليه» و«إنَّما النَّحو قِياسٌ يُتَّبَع»[٢].

وعرَّفوا القياس فقالوا: هو عبارة عن تقدير الفَرْع بحكم الأصل، وقيل: هو حَمْلُ فَرْعٍ على أصلٍ بعِلَّة، وإجراءُ حُكْمِ الأصل على الفَرْع»[٣].

ـ والقياس عند العينيّ أساسٌ اعتمد عليه في إظهار القاعدة النحويَّة وتطبيقِها، وقد صرَّح به في مواضع شَتَّى من كتابه في صُوَرٍ مختلفة.

فمن صُوَرِه في إظهار القاعدة النحويَّة بيانُه الظواهرَ الدَّاخلةَ تحت القاعدة أو الخارجة عليها.

ومثاله قوله في حديث هرقل: «هل يَزِيدونَ أَمْ يَنْقُصُون»[٤]. قال: بـ «هل»، وكان القياس بالهمزة، لأن أم المتَّصلة مُسْتَلْزِمة للهمزة»[٥].

ومنه قوله في حديث سهل بن سعد رضي الله عنه: «كان النَّاسَ يُؤْمَرون أن

(١) أصول النحو للأفغاني ٧٩.

(٢) الاقتراح ٩٤.

(٣) الإغراب ٩٣.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) عمدة القاري ١/ ٤٣١.

يَضَعَ الرجلُ اليَدَ اليُمْنى على ذراعه. . .»(١). قال: «قوله أن يضعَ أي بأن يضع، لأن الأمر يُستعمل الباء، وكان القِياس أن يقال: يَضَعُونَ»(٢).

وقوله في: «أَمَّا أَنَا والله فإنِّي كُنْت أصلِّي بهم صلاةَ رسول الله ﷺ. .»(٣): «وكان القياس أن يؤخِّرَ لفظة «والله» عن الفاء، ولكن يجوزُ تقديمُ بعضِ ما هو في حيِّزها عليها، والقَسَم ليس أجنبيّاً، وجوابُ القسمِ محذوف»(٤).

- ومن صوره في تطبيق القاعدة النحويَّة مُحَاكاة كلام العرب الذي بُنيت عليه القاعدة.

ومثاله قوله في إعراب قوله ﷺ لمن سأله: «أيُّ الإسْلامِ خَيْر؟ فقال: تُطْعِمُ الطَّعامَ»(٥): «في محل الرفع على أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ بتقدير: أَنْ، هو أن تُطْعِمَ الطَّعام. . وهذا نظير قولهم: «تَسْمع بالمُعِيديِّ خيرٌ من أن تَراه، أي أن تسمع، أي سماعك»(٦).

ومنه قوله في حديث عمر رضي الله عنه وقوله لسعد: «شَكَوْك في كلِّ شيءٍ حتى الصَّلاة»(٧): «برفع الصلاة، لأن حتَّى هنا غاية لما قبلها بزيادة، كما

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٥٩ كتاب صفة الصلاة، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، حديث (٧٠٧).

(٢) عمدة القاري ٤/ ٣٨٨.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٦٢ كتاب صفة الصلاة، باب وجوب القراءة، حديث (٧٢٢).

(٤) عمدة القاري ٤/ ٤٤٠، وانظر ٣/ ٢٣٥، ٦/ ١٥٤.

(٥) صحيح البخاري ١/ ١٣ كتاب الإيمان، باب إطعام الطعام من الإسلام حديث (١٢).

(٦) عمدة القاري ١/ ٢١٤.

(٧) صحيح البخاري ١/ ٢٦٦ كتاب صفة الصلاة، باب يطوّل في الأوليين، حديث (٧٣٦).

في قولهم: مات الناس حتى الأنبياء»(١).

رابعاً ـ ميله إلى السَّماع:

عبَّر السيُّوطي عن السماع بقوله: «وأعني به ما ثَبَتَ في كلامٍ من يُوثَق بفَصاحته، فشَمَل كلامُ الله تعالى، وهو القرآن، وكلامَ نبيِّه ﷺ، وكلامَ العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فَسَدت الألسنة بكثرة المولَّدين نظماً ونثراً»(٢).

فكل ما سُمِع وتناقله الرُّواة من بعدُ شكَّل المدَّةَ التي استُنْبِطَت منها قواعدُ النحوِ العربيِّ.

وأهميّة السّماع لم تغب ن أذهان النَّحويين واللغويِّين فجعلوه مقدَّماً على كل دليلٍ وكلِّ قاعدة، فها هو ابن جنِّي يقول: «إذا تعارضَ السَّماع والقياس نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[المجادلة: ١٩] فهذا ليس بقياس، لكنه لابدَّ من قبوله لأنه إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتَهم، ثم إنَّك من بعد ذلك لا تقيس عليه غيرَه»(٣).

وقال في موضع آخر: «إذا أدَّاك القياسُ إلى شيءٍ ما، ثم سمعتَ العربَ قد نطقت فيه بشيءٍ آخرعلى قياسِ غيره، فدَعْ ما كنتَ عليه إلى ما هُمْ عليه»(٤).

وتوقَّف الاحتجاج بالسَّماع في الحواضر عام ١٥٠هـ، وفي البوادي عام ٣٥٠هـ. مما حدا أنصارَ السَّماع إلى الاعتماد على النَّقل عن سابقيهم

(١) عمدة القاري ٤/ ٤٧٤.

(٢) الاقتراح ٤٨.

(٣) الخصائص ١/ ١١٧.

(٤) نفسه ١/ ١٢٥.

فأصبحت المسموعاتُ السَّابقة مرويَّات يُحتَج بها حين تُنْقَل على وجهٍ صحيح، وهذا ما عبّر عنه ابن الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) بقوله في تعريف النقل:

«هو الكلامُ العربيُّ الفصيحُ، المنقولُ بالنقل الصحيح، الخارج عن حَدِّ القِلَّة إلى حدِّ الكَثْرة»[١].

ولما كان العينيّ من المتأخِّرين فحديثنا في هذا الباب ينحصر في بيان ميله إلى الاحتجاج بالمنقول من الكلام الصحيح، ومدى اعتمادِه عليه في مسائل شرحه.

١ ـ القرآن الكريم:

هو أعلى نصوصِ العربيَّة فصاحةً وتوثيقاً، وقد أُجْمِع على الاحتجاجِ به في اللُّغة والنَّحو والصَّرف وعلوم البَلاغة، وقراءاتُه جميعاً الواصلة إلينا بالسَّنَد الصحيح حجَّة لا تضاهيها حُجَّة، وقد جرى عُرْف العلماء على الاحتجاج بها سواءً أكانت متواترة أم روايات آحاد أم شاذّة، والقراءة الشاذة التي مَنع القرَّاءُ قراءتها في التلاوة يُحْتَجُّ بها في اللُّغة والنَّحو، إذ هي ـ على كل حال ـ أقوى سنداً وأصحُّ نقلاً من كل ما احتَجَّ به العلماء من الكلام العربي غيرِ القرآن[٢].

واحتجاجُ العينيّ بالقرآن الكريم، واعتمادُه عليه في توضيح القاعدة وإثباتها كثيرٌ جداً في شرحه، وذلك واضحٌ من خلال ما سبق بحثُه من أدوات نحويَّة، إذ كان يستشهد على معانيها وعملها من خلال الآيات، هذا جنباً إلى جنب مع ما مرَّ من استشهاده به لآرائه واختياراته وأعاريبه، ولعل في ما تقدَّم من البحث غُنيةً عن إعادته هنا.

---

(١) اللمع ٨١.

(٢) أصول النحو لأفغاني ٢٨ ـ ٢٩ بتصرف يسير.

أما احتجاجه بالقراءات القرآنية فمتكرِّر أيضاً في مواضع، منها:

احتجاجه على حذف الألف من «ما» الاستفهامية في القراءات المتواترة، وإثباتها في قراءة نادرة، إذ قال في إعراب قوله ﷺ: «سلوني عَمَّ شئتم»[(١)]: «عِلَّة الحَذْف الفرقُ بين الاستفهام والخبر، فلهذا حذفت في نحو: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[النازعات: ٤٣] ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[النمل: ٣٥] ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[الصف: ٢].

وأما قراءة عكرمة وعيسى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[(٢)][النبأ: ١] فنادرة»[(٣)].

ـ احتجاجُه على مجيء الماضي من فعل «يدَعْ» بقوله في إعراب: قول النبي ﷺ: «دَعْه، فإنَّ الحَيَاءَ مِنَ الإيمان»[(٤)]:

«قالوا: أماتوا ماضي يَدَع ويَذَر، قلت: استعمل ماضي دع، ومنه قراءة من قرأ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[الضحى: ٣][(٥)] بالتخفيف، فعلى هذا هو أمر من وَدَعَ يَدَع»[(٦)].

بيانه الأوجه المتعددة في الإعراب استناداً لما جاءت من وجوه متعددة لقراءة قولـه تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾[النساء: ١٠٠].

(١) صحيح البخاري ١/ ٤٧ كتاب العلم، باب الغضب في الموعظة والتعليم، حديث (٩٢).

(٢) وكذا قرأ عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب، وحكاه الأخفش لغة. انظر المحتسب ٢/ ٣٤٧، والمحرر الوجيز ١٥/ ٢٧٦، والبحر المحيط ١٠/ ٣٨٣، ومغني اللبيب ٣٩٤.

(٣) عمدة القاري ٢/ ١٥٩.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٧ كتاب الإيمان، باب الحياء من الإيمان، حديث (٢٤).

(٥) سورة الضحى، وتخفيف الدال قراءة عروة بن الزبير وابنه هشام، وأبي حيوة وأبي بحرية وابن أبي عبلة. انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٧٥، والمحتسب ٢/ ٣٦٤، والمحرر الوجيز ١٥/ ٤٨٧، والبحر المحيط ١٠/ ٤٩٦.

(٦) عمدة القاري ١/ ٢٦٦.

فقد ذكر العيني ثلاثةَ وجوهٍ لإعراب «يغتسل» من قوله ﷺ: «لا يَبُولَنَّ أَحَدَكُم في المَاءِ الدَّائم الذي لا جري، ثم يَغْتَسِل فيه»[1] فقال:

«يجوز فيه الأوجه الثلاثة: الجزمُ عطفاً على لا يبولَنَّ لأنه مجزوم الوضع بلا الَّتي للنَّهي، ولكنه بُني على الفتح لتوكيده بالنُّون، والرَّفع على تقدير: ثم هو يَغْتسلُ فيه، والنَّصب على إضمار أن، وإعطاء «ثم» حكم واو الجمع».

ثم قال: «ونظيره في الأوجه الثلاثة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾[النساء: ١٠٠] فإنه قُرِىءَ بالجزم، وهو الذي قرأته السَّبعة، وبالرفع والنصب على الشذوذ[2]»[3].

٢ ـ الحديث الشريف:

كانت قضيّة الاحتجاج بالحديث الشَّريف موضعَ خلاف بين النُّحاة ـ كما هو معلوم ـ فكانوا ما بين مُجيزٍ مُطْلقاً أو مانعٍ مطلقاً أو محتجٍّ بشروط مخصوصة[4].

وقد ألفينا العيني يستعينُ بالأحاديث أحياناً في باب البحث اللغوي. أما في النحو فلا نكاد نقف على أمثلةٍ نستظهر من خلالها نظرتَه إلى الاحتجاج بالحديث الشَّريف.

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٩٤ كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم، حديث (٢٣٦).

(٢) قرأ النخعي وطلحة بن مصرف: «ثم يدركُه» برفع الكاف، قال ابن جني: هذا رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي يدركه الموت، وخُرِّج أيضاً على أن رفع الكاف منقول من الهاء، وقرأ الحسن بن أبي الحسن ونبيح والجراح: ثم يدركَه بنصب الكاف، وذلك على إضمار «أنّ» بعد «ثم» وهو مذهب الكوفيين. قال ابن جني: «هذا ليس بالسهل، وإنما بابه الشعر لا القرآن».
انظر: المحتسب ١/ ١٩٥، والمحرر الوجيز ٤٧/ ١٩٧، والبحر المحيط ٤/ ٤٤ ـ ٤٥.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٦٦٨.

(٤) انظر: الاقتراح ٥٢.

ولعلَّ السبب في ذلك هو اعتماده في كثير من مسائله واختياراته على جهود سابقيه ممن لم يعتمد على الحديث احتجاجاً، أو تأثره بمناهج سابقيه الذين قصروا احتجاجهم على القرآن والشعر. ويكفي أن نقول: إن توجُّه الإمام العيني في شرح الحديث وبيان لغته والتفصيل في إعرابه دليلٌ على أنَّ الحديث الشريف نبع لاستمداد قواعد اللغة العربية.

٣ ـ الشِّعر:

لم يقتصر احتجاج العيني بالشِّعر على ناحيةٍ دون أخرى من جوانب شَرْحه، بل إنك تجد شاهداً هنا لمسألةٍ لغويَّة، وشاهداً ثمة لقضية صرفية فضلاً عن المباحث البلاغيّة والنحويّة وفروع شرحه الأخرى.

فالشَّاهد الشعري هو أحد الأركان التي اعتمدَ عليها في إثبات حجَّته وتدعيم فكرته، وقد تبيَّن من خلال الحديث من الجوانب اللغويَّة أهميَّةَ هذا الجانب في بيان المعاني في سياقها اللُّغوي ومنها الشَّعر. وكذا تبيَّن في بحث الأدوات والقضايا مدى اعتماد العيني على الاحتِجاج بالشِّعر في إثبات صحة ما ذهب إليه.

ولا بأس في إيراد بعض الأمثلة التي توضِّح أهميةَ الشَّاهد الشعري في جوانب نحوية أخرى منها:

ـ إجراء الضَّمير المنفصل مجرى الظَّاهر في باب المبتدأ الوصف.

قال العينيّ في إعراب قوله ﷺ: «أَحَيٌّ وَالِدَاكَ»[1]: «والمنفصل من الضَّمير

(١) صحيح البخاري ٣/ ١٠٩٤ كتاب الجهاد، باب الجهاد بإذن الأبوين، حديث (٢٨٤٢) وصحيح مسلم ٤/ ١٩٧٥، كتاب البر والصلة والآداب، باب بر الوالدين، حديث (٢٥٤٩).

يجري مجرى الظاهر، ومنه قول الشاعر:

أمُنْجِـزٌ أَنْـتُم وَعْـداً وثَقْـتُ بِـهِ   أَمْ اقْتَفَيْتُم جَمِيعاً نَهْجَ عُرْقُـوبِ[1]»[2]

- جـواز الفصل بين اسمِ التفضيل وصِلَته في قوله ﷺ: «عَسَى أن يبلِّغَ من هُو أَوْعَى له منه»[3].

قال: «فإن قلت: صلته كالمضاف إليه، فكيف جاز الفصل بينهما بلفظة «له»؟ قلت: جاز لأن في الظَّرف سَعةً، كما جاء الفصلُ بين المُضَاف والمُضاف إليه به. قال:

فَرُشْـني بخَيْـرٍ لا أكُـون ومِـدْحَتِي   كناحِـتِ يومـاً صَـخرةً بعَسِـيلِ[4]

فإن قوله «يوماً» فصل بين «نَاحِتِ» الذي هو مُضَاف، وبين «صَخْرَةٍ» الذي هو مضاف إليه»[5].

- جرّ اللفظ بنزعِ الخافض:

في إعرابه قوله ﷺ: «تَفْضُلُ صَلاةُ الجَميع صلاةَ أَحَدِكُم وحدَه بخمسٍ وعشرين جُزْءاً»[6]. قال: «وقع في الصَّحيحين: خمس وعشرين، بدون الباء

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٧٣.

(٢) عمدة القاري ١/ ١٠١.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٣٧ كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ: «رب مبلغ أوعى من سامع»، حديث (٦٧).

(٤) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٨٤، وشرح التصريح ٢/ ٥٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨١، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢.

(٥) عمدة القاري ٢/ ٥٢.

(٦) صحيح البخاري ١/ ٢٣٢ كتاب الجماعة، باب فضل صلاة الفجر في جماعة حديث (٦٢١).

الموحَّدة، وبدون الهاء في آخره، وأُوِّل بأن لفظ «خمس» مجرور بنزعِ الخافض، وهو الباء، كما وقع في نظيره في قول الشاعر:

أَشَـارَتْ كُلَيْـبٌ بِـالأَكُفِّ الأَصَـابِعِ[(١)]

وتقديره: «إلى كُلَيب»، وأما حذف لهاء فعلى تأويل: الجزء بالدرجة»[(٢)].

كما بيَّن العيني ما خَرَج على القواعد النحوية في أبيات الشواهد، فأشار إلى الضَّرورة الشعرية إثباتاً للقاعدة وتصحيحاً للوجه الذي جاء عليه الحديث.

فمن ذلك: حذف ألف (ما) الاستفهامية في قوله ﷺ: «سَلُوني عَمَّ شِئْتُم»[(٣)].

قال: «وكما لا تحذف لألف في الخبر لا تُثْبَت في الاستفهام... وأما قول حسان رضي الله عنه:

عَلاَمَـا قَـامَ يَشْـتِمُنِي لَئِـيمٌ كَخِنْزِيـرٍ تَمَـرَّغَ فِـي رَمَـادِ[(٤)]

فضرورة»[(٥)].

ومن ذلك: بيان الضَّرورة في حذف الفاء من الجملة لخبريَّة الواقعة جزاءً للشرط، في إعراب قول ابن عمر: «إن أَبَى إلاَّ أن تُقَاتله فقَاتِلْه»[(٦)].

---

(١) عجز بيت صدره: إذا قيل أي الناس شرُّ قبيلة للفرزدق في ديوانه ص٥٢٠، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢، والدرر اللوامع ٢/ ٣٧، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ١٥١، ٢٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٧٦٠، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦.

(٢) عمدة القاري ٤/ ٢٣٥.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ديوانه ٢٥٨، وشواهد التوضيح ١٦١، وشواهد المغني ٢/ ٧٠٩، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٩ وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٠٣، والدرر اللوامع ١/ ٩٠.

(٥) عمدة القاري ٢/ ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٦) صحيح البخاري ١/ ١٩١ أبواب سترة المصلي، باب يرد المصلي من مرَّ بين يديه..

قال: «فإن قلت: لفظة «قاتله» في الوجه الثاني جملة أمريَّة، والجملة الأمريَّة إذا وقعت جزاءً للشرط فلا بدَّ فيها من الفاء. قلت: تقديرُ الكلام: «فأنتَ قاتِله» قال الكرماني:

يجوزُ حذف الفاءَ منها نحو:

مَــنْ يَفْعَــلِ الحَسَــناتِ اللهُ يَشْــكُرُها[(١)]

قلت: حذف الفاء منها لضرورة الوزن فلا يقاس عليه»[(٢)].

ـ وفـي إعرابه «كما» من حديث البراء رضي الله عنه: «.. فَدَاروا كما هُم قِبَلَ البيت..»[(٣)]. قال: «وأما اسم الجارَّة، فهي مرادفة لـ «مثل» ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققّين إلا في الضرورة نحو قولـه:

يَضْــحَكْنَ عــن كــالبَرَد المُــنْهَمِّ[(٤)]»[(٥)]

وحاصل الأمر: نجد أن كثيراً من الشواهد الشعرية التي أوردها العينيّ في شرحه مستمدَّة من المصادر التي اعتمد عليها ونقَل منها، فلا غروَ أن نجد طائفة

---

(١) هذا صدر بيت وعجزه: والشر بالشرِّ عند الله مثلانِ.

لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨، ولعبد الرحمن بن حسان في مغني اللبيب ٨٠، ولحسان بن ثابت في الكتاب ٣/ ٦٥، والدرر اللوامع ٥/ ٨١، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٨١، همع الهوامع ٢/ ٦٠.

(٢) عمدة القاري ٣/ ٥٨٧. وانظر: شرح الكرماني ٤/ ٧٥.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٣ كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان، حديث (٤٠).

(٤) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٢٨، والدرر اللوامع ٤/ ١٥٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٠٣، وبلا نسبة في الجنى الداني ٧٩، وشرح المفصل ٨/ ٤٢، ٤٤، ومغني اللبيب ٢٣٩.

(٥) عمدة القاري ١/ ٣٦٠، وانظر ١٠/ ١٠٤.

غير يسيرة منها في أُمَّهات الكتب[١] في اللغة والنحو.

لكننا نجد العينيَّ لا يلتزم أحياناً بنسبةِ الشَّاهد إلى قائله، وإن نُسِب في مصدره بل كان يكتفي أحياناً بقولـه: «كما قال الشاعر» ونحو ذلك.

وهكذا كان استشهاده بالشعر لبيان الوجوه الإعرابية تارةً، ولإيضاح القواعد الإعرابية التي استطرد إليها تارة أخرى.

٤ ـ كلام العرب:

احتَكَمَ العيني في تصحيح كثير من التراكيب وبيان معانيها إلى المسموع من كلام العرب، وقد تبيَّن من خلال البَحث اللغويِّ عنايته باللَّهَجات العربيَّة وبيان مراتبها في الفصاحة، وكذا نجده يعوِّل على كلام العرب في تصحيح القاعدة النحوية، ويلحظ ذلك مثلاً من قولـه: في ردِّه على ابن حَجَر الذي ذهب بأن «عـلى» بمعنى «عند» قال: «قلت: لم تجيء على بمعنى عند، فمن ادَّعى ذلك فعليه البيان من كلام العرب»[٢].

وفي معاني حتى قال: «تأتي في كلام العرب لأحد ثلاثة معان»[٣].

خامساً ـ مذهبه النحوي:

يتبدَّى من خلال اختياراتِ العيني وآرائه وأعاريبه سلوكَه مذاهب سابقيه، إذ الغالب عليه الأخذُ بمذهب الجمهور أو أكثر النحاة وموافقتهم في مواقفهم، وتتردَّد أسماء أئمَّة المذهَبين في شرحِه في مواضع كثيرةً، إذ يقابل الآراء بعضها ببعض مبيناً أوجه الخلاف.

---

(١) ولا سيما مانقله عن مغني اللبيب.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٤٦.

(٣) نفسه ٥/ ٣٦٩.

وبتتبُّع اختياراته وأعاريبه يتبيَّن مايلي:

١ ـ إيراد آراء الكوفيين والبصريين دون ترجيح أحدهما على الآخر:

ففي إضافة الموصوف إلى الصّفة قال: «فيه خلاف؛ فجوَّزه الكوفيُّون كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾[القصص: ٤٤] وأوَّله البصريُّون بإضمار المكان، أي بجَانب المكان الغَرْبيّ، ومسجد البَلَد الحرام، ومسجد المَكان الأقصى»(١).

وفي مجيء «أن» بمعنى الشرط: قال: «وقد ذكر الكوفيُّون أن «أن» بالفتح وسكون النون يأتي بمعنى الشرط كان بكسرة الهمزة»(٢).

٢ ـ الإعراب وفق قواعد المذهبيين:

كان العيني أحياناً يجمعُ بين الإعرابين المبنيَّين على قواعدهما ناسباً الإعراب ومبيناً كلَّ وجه.

فمن ذلك إعرابه قوله ﷺ: «فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»(٣).

قال: «فإن قلت: كيف إعراب هذا الكلام؟ قلت: إعرابه على مذهب الكوفيين: أن ربَّ مبلغ كلام إضافي مبتدأ، وقوله: «أَوْعَى مِن سَامع» خبره، والمعنى: رُبَّ مبلغ إليه عَنّي أفهمُ وأضبطُ لِمَا أقول من سامعٍ مني.

وأما على مذهب البصريِّين فإن قوله: «مُبَلِّغ» وإن كان مجروراً بالإضافة، ولكنه مرفوع على الابتداء محلاً»(٤).

---

(١) عمدة القاري ٥/ ٥٦٤.

(٢) عمدة القاري ٨/ ٥٠٩، وانظر: ٩/ ١٥٧، ١٠/ ٦١٩، ١١/ ٤١١.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٣٧ كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ «رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِن سَامِعٍ».

(٤) عمدة القاري ٢/ ٤٩.

ومنه إعرابه قول عمر رضي الله عنه: «كنتُ أنا وجارٌ لي من الأَنْصار في بني أُمَيَّةَ بن زيد. . .»[١]. قال: «قوله: جارٌ بالرفع لأنه عطف على الضَّمير المنفصل المرفوع، أعني قوله: «أنا» وإنما أظهر «أنا» لصحَّة العطف، حتى لا يلزمَ عطفُ الاسم على الفعل. وهذا قول البصريَّة. وعند الكوفيَّة: يجوز من غير إعادة الضمير، ويجوز فيه النَّصب على معنى المعيَّة»[٢].

ومنه إعراب حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أنه قال: «إن أُمَّ الفَضْل سمعته وهو يقرأ. . فقالت: لقد ذَكَّرْتَني بقراءَتِك هذه السورةَ»[٣].

قال: «قوله: هذه السُّورة منصوبٌ بقوله: «بقراءتك» على مختار البصريِّين، وبقوله: ذكرتني على مختار الكوفيِّين»[٤].

ومع ذلك نقول: إن ميل العيني إلى المذهب البصري جليٌّ في اختياراته وأعاريبه، فقد بنى معظمَ آرائِه على قواعده، واحتجَّ لأكثر اختياراته بأئمَّة مذهبه، ويمكن أن نلمح النزعة البصرية لديه من خلال الأمور التالية:

١ ـ إعرابه ـ في معظم الحالات ـ وفق قواعد البصريِّين، وترجيح ما ذكروه ـ أحياناً ـ حين اختلافهم.

٢ ـ اعتماد العيني في كثير من أبحاثه النحوية على النقل من مصادر البصريين ومن نحا نحوهم، كابن مالك وابن هشام.

٣ ـ استخدامه مصطلحات البصريِّين في أعاريبه ومباحثه النحوية، إذ لا يعثر في

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٤٦ كتاب العلم، باب التناوب في العلم، حديث (٨٩).

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٤٤، وانظر: ٣/ ٣٣٩، ٤/ ٣٦٣.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٦٥، أبواب صفة الصلاة، باب القراءة في المغرب، حديث (٧٢٩).

(٤) عمدة القاري ٤/ ٤٦٣.

شرحه ـ فيما علمت ـ على مصطلح اختصَّ به الكوفيُّون دون غيرهم.

ومـن ذلك: إعرابه حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «.. وصَفَفْتُ واليَتِيمُ وراءَه...»[١]. وذكر مذهب البصريين في وجوب تأكيد الضمير المرفوع المتّصل قبل العَطْف عليه، خلافاً للكوفيين الذين أجازوا العَطْف بدون التّأكيد، ثم قال: «الأوّل ـ أي قول البصريين ـ هو الأفصح»[٢].

وفي إعراب «اللَّهمَّ»: ذكره مذهبَي الفريقين فقال: «معناه: يا الله، قال البصريُّون: اللَّهم: دعاءٌ لله بجميع أسمائه، إذ الميم تُشْعر بالجمع كما في عليهم، وقال الكوفيُّون: أصله الله أُمَّنا بخير، أي اقصُدْنا فخُفِّف فصار: اللهم»[٣].

ثم اختار الإعرابَ الأرجح لديه في موضع آخر وأعربها بقولـه: «اللهم: يعني يا الله، والميم عوض عن الياء، فلذلك لا يجتمعان»[٤].

ولعلَّ ميل الإمام العيني إلى المذهب البصري يعود إلى سيطرة المذهب البصريِّ بشكل عامٍّ، فضلاً عن وفرة مصادره التي أدت إلى انتشاره.

*** نتيجة الفصل:**

تبين من البحث النحوي عند الإمام العيني قدرته على توظيف علم النحو لخدمة معاني الحديث الشريف، حين أقام بحثه النحوي على أساس دراسة المفردة معنىً وعملاً نحوياً، وإعراباً سياقياً يرفد المعنى باحتمالات عديدة،

(١) صحيح البخاري ١/ ١٤٩ كتاب الصلاة في الثياب، باب الصلاة على الحصير، حديث (٣٧٣).

(٢) عمدة القاري ٣/ ٣٣٩.

(٣) نفسه ٣/ ٤٣٤.

(٤) نفسه ٤/ ١٧١.

ويلحظ في آرائه واختياراته وأعاريبه ما يلي:

- عنايته بالجانب النحوي التطبيقي لم تقاوم عنايته بالجانب النظري، فقد كثرت في عمدة القاري القواعد النظرية في الأدوات والقضايا النحوية، معتمداً في ذلك ـ كما يبدو ـ على مغني اللبيب لا بن هشام ـ.
- تجلَّت شخصية الإمام العيني النحوية من خلال مناقشاته وترجيحاته التي امتلأ بها كتابه، فأصاب في مواضع وتكلَّف في أخرى.
- وأعاريبه المتميزة أغنت الشرح وبوأته مكانة عليا بين الشروح، فقد رسخ الإمام العيني فكرة: الإعراب والمعنى صنوان، فجال في ساحات الأعاريب مظهراً جانب التطبيق النحوي العملي، انطلاقاً من منهجه التوضيحي التفصيلي الذي تجلَّت مظاهره المتعددة في جوانب الشرح جميعاً.

❒ ❒ ❒

الفصل الثالث

جهود الإمام العيني في الصرف

* تمهيد:

يُعرف الصَّرف بـأنه: «علمٌ بأصولٍ تُعرف بـها أحوالُ أبنية الكَلِم التي ليست بإعرابٍ»[1]. وهو بمفهومه أوسعُ من التَّصريف، إذ بينهما عمومٌ وخصوصٌ، يظهر ذلك من تعريف ابن جنِّي للتَّصريف إذ يقول: «معنى قولنا التَّصريف: هو أن تأتيَ إلى الحروفِ الأُصول، فتتصرَّف فيها بزيادةٍ أو تحريفٍ بضربٍ من ضروبِ التغيير، فذلك هو التَّصريف لها والتصرّف فيها»[2].

أما الصَّرف فيظهر من تعريفه أنه أشملُ، إذ هو كما عرَّفه د. قباوة: «أصولٌ وقواعد تُعرف بها أحوالُ بنية الكلمة: صيغتها الأصلية والعارضة، وما يُلابسها من تغيّر معنوي في مدلولها، مصدرُه البناء المُحْدَث بالتَّصغير أو النِّسبة، أو التَّثنية، أو الجمع، أو التَّأنيث في الأسماء، والتَّحويل إلى الماضي والمُضَارع والأمر في الأفعال، ومن تغيّر صَوْتي في بنيتها مصدره الظَّواهر التَّصريفية، كالتَّجريد، والزِّيادة، والحذف، والإبدال، والإعلال، والإدغام، والقَلْب المكاني، والإمالة والتَّحريك والتَّسكين للابتداء، والوقف، والتَّخفيف والتَّثقيل»[3].

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ١.

(٢) التصريف الملوكي ١٨.

(٣) تصريف الأسماء والأفعال ١٣.

ومعرفة الصَّرف أمرٌ مهم وضروري للمشتغلين باللُّغة، لأن فهمَ بنية اللغة ومكوِّناتها فهماً سليماً دقيقاً لا يتحصّل إلا بمعرفة بنية الكلمات داخل التركيب المؤدِّية إلى فهم التَّركيب، ومن ثمَّ قال الميداني: «فإن التصريف أحدُ أركان الأدب، وبه يُعرَف سعة كلام العرب، ومنه يتدرج إلى اللغة العربية، ويُتَوصَّل إلى حل العويصات الأدبية»(١).

ومن هنا نرى لزاماً الوقوف على جهود العيني الصرفيَّة، وبيان مدى أهمية البحث الصرفيِّ لديه، واستخدامه إياه في تفسير مفردات صحيح البخاري.

* * *

المبحث الأول

التَّحليل الصَّرفي في عمدة القاري

تبيَّن لنا لدى بحثنا في الدَّرس اللغوي عند العيني الكثير من الظَّواهر الصرفيَّة التي وظفها العيني لبيان دَلالة المفردات، وما تؤدِّيه من معانٍ في سياق التراكيب، فقد رأينا الكثيرَ من تحليلاته اللغويَّة مرتكزةً على الصِّناعة الصرفيّة في التَّجريد والزيادة، وتمييز أصلٍ واحد وفروع اشتقاقيَّة وغير ذلك.

فجهوده الصَّرفيَّة واضحة من خلال دراساته التطبيقية التَّوضيحية لبنية المفردة، من تبيانٍ لأصلها وشرحٍ لما طرأ عليها من تغيير.

ونماذج التحليل الصَّرفي في شرحه كثيرة متنوعة، متميِّزة بالتيسير والتدرج في عرض متغيِّرات البنية، فضلاً عما حَفَلت به تلك التَّحليلات من مباحث صرفيَّة مهمة.

---

(١) نزهة الطرف في فن الصرف ٢.

ويتجلى منهجه التحليلي من خلال:

١ ـ تحقيق جذر الكلمة:

ولذلك أهميَّة بالغة في بيان أصل البنية المرتبط بأصل المعنى ومن ذلك قولـه في معنى: «أَلْهَتني»: وهو من الإلهاء، وثلاثيه: لَهِيَ الرجل عن الشيء يَلْهَى عنه إذا غفل، وهو من باب يعلم، وأمّا لها يلهو إذا لعِب فهو من باب نَصَر يَنْصُر»(١). ومنه قولـه في «تثاءب»: «هو فعل ماض من باب تَفَاعل، وأصله من الثَّأَب، ومادته: ثاء مثلثة، وهمزة، وباء موحَّدة»(٢).

وفي «اسْطَاع» قال: وزنه في الأصل اسْتَفْعَل لأنه من طُعْتُ بضم الطاء وسكون العين، لأنه من باب فَعَل يَفْعُل مثل نَصَر يَنْصُر، ولكنه أجوَفُ وَاوِيٌّ، بأنه من الطَّوْع، يقال: طَاعَ له، وطُعْتُ له، مثل قال له، وقُلْتُ له»(٣).

٢ ـ ذكر الصُّور المتعدِّدة للكلمة من أفعال ومصادر ومشتَقَّات:

ومن ذلك قولـه في «تَقْري»: بفتح التاء تقول: قَرَيْتُ الضَّيف، أَقْريه قِرىً بالكسر، والقصر، وفاعله: قَارٍ، كقَضَى فهو قاضٍ، وقال ابن سيده: «قَرَى الضيفُ قِرىً وقِراءً أضافه، واسْتَقْرَاني واقْتَراني وأَقْرَاني، طلب مني القِرى، وإنه لقَرِيٌّ للضيف، والأنثى قَرِيَّة، عن اللّحياني، وكذلك: إنه لمِقْرىً للضيف ومِقْراء، والأنثى: مِقراةٌ ومِقْراء، الأخيرة عن اللَّحياني»(٤)، وفي أمالي الهجري:

---

(١) عمدة القاري ٣/ ٣١٤، انظر: تهذيب اللغة ٦/ ٤٢٧ ـ ٤٢٩ (لها)، ولسان العرب ١٥/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠ (لها).

(٢) عمدة القاري ١٠/ ٦٣٧، والثَّأَبُ بالتحريك عن الأصمعي، ويقال منه ثُئِبَ على مالم يسم فاعله. التكملة ١/ ٧٥ (ثأب). وانظر: اللسان ١/ ٢٣٤ (ثائب).

(٣) عمدة القاري ١١/ ١٤٥.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٣٠٨ (ق ر ى).

ما اقتربت الليلة، يعني: لم آكل من القِرَى شيئاً، أي لم آكل طَعَاماً»(١).

فالعيني يحشُد كل ما يتعلَّق بالكلمة إمعاناً في توضيحها، واستطراداً إلى كلِّ ما يتعلق بها. ومن ذلك قوله في وَلج: «من الوُلُوج، وهو الدخول، يقال: وَلَجَ يَلِجُ وُلُوجاً ولِجَةً أي دخل»(٢) وقال في تَحِلَّة: «هو مصدر حَلَّل اليمين، أي كفّرها، يقال: حَلَّل تحليلاً وتَحِلَّةً وتَحِلاًّ، وهو شاذٌّ، والتاء فيه زائدة»(٣).

٣ ـ بيان ما يطرأ على الجذر من تغييرات من حذف أو نقلٍ أو إبدالٍ أو إعلال:

نذكر منه:

ـ بيان ما طرأ على الكلمة من حذف: مثل كلمة: «مُرْ» إذ قال: «وأصل مُرْ: اؤمر بهمزتين، لأنه من أَمَرَ يَأْمُر، فحُذفت الهمزة الأصلية للاستثقال، فصار: أمر، فاستغنى عن همزة الوصل، فحذفت فبقي «مُرْ» على وزن فل، لأن المحذوف فاء الفعل»(٤).

ومنه كلمة: «أَعِي» إذ قال: «من وَعَى يَعِي وَعْياً إذا حَفِظ، وأصله: أَوْعي، حُذِفت الواو فيه تبعاً ليعي، إذ أصله يوعي، حُذِفت الواو منه لوقوعها بين الياء والكسرة»(٥).

ـ بيان ما طرأ على الكلمة من إدغام: مثل قوله في: «مَادَّ»: «بتشديد

(١) عمدة القاري ١/ ٩٠.

(٢) نفسه ٦/ ٤٥، وانظر: اللسان ٢/ ٣٩٩ (لج).

(٣) نفسه ٦/ ٤٦.

(٤) نفسه ١/ ٤٤٨.

(٥) عمدة القاري ٨/ ٢٩٦، وانظر: ١/ ٧٧، ٨٨، ٤١٨، ٢٧١، ٢/ ١٦٥، ٢٠٩/ ٦٦٤، ٣/ ٢٣٤، ٩٥، ٣٩١، ٤٦٠، ٥/ ٤٦٠، ٨/ ٢٩٦، ٤٦٩، ٩/ ٣٧٧، ١٠/ ١٣٢.

الدَّال، من باب المُفَاعلة، وأصله مَادَدَ، أُدْغِمت الدَّال في الدَّال وجوباً لاجتماع المِثْلَين، مضارعه يُمَادّ، وأصله يُمَادِد، ومصدره مُمادَدَة ومُمَادّ»[1].

ومنه قولـه في «تَحَابّا»: «أصله تحابَبَا، أُدغمت الباء في الباء»[2].

ـ بيان ما طرأ من حذف وتعويض: مثل قولـه في «عِظَة»: «والعِظَة على وزن عِلَة، مصدر من وَعَظَ يَعِظُ وَعْظاً وعِظَة ومَوْعِظَة، وأصل عِظَة: وَعْظ، فلما حُذفت منه الواو عُوِّضت منها التاء في آخره، أمَّا الحذف فلوجوده في فعله، وأما كسر العين فمن الواو»[3]. ومنه قولـه في «دِية»: أصلها: من وَدَيت القتيل أَدِيه إذا أعطيته دِيَته، واتَّديت، أي أخذت دِيَته، فحُذفت الواو منه، وعُوِّض عنها الهاء»[4].

ـ بيان ما طَرَأ من نقلٍ وحَذْف: مثل «خَشُوا» إذ قال: «أصله خَشِيُوا، كرَضُوا، أصله رَضِيُوا، استُثْقِلت الضمَّة على الياء، فنُقِلَت إلى ما قبلها بعد سَلْب حركة ما قبلها، فالتقى سَاكنان، فحُذفت الياء، لأن الواو ضمير الجمع»[5].

ومنه: «تُورُون»: قال: «وأصله تورون: تُورِيُون، نُقِلت ضمَّة الياء إلى الراء، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار: تُورُون على وزن تَفْعُون»[6].

ـ بيان ما طرأ من إعلال بالقلب: من ذلك: «أيَة» قال: «أصلها أَوَيَة

(١) عمدة القاري ١/ ١٤٤.

(٢) نفسه ١٦/ ٨٣ وانظر: ١/ ٨٨، ٣٥١، ٣٩٢، ٤/ ١٣٥ . . .

(٣) نفسه ٣/ ٤٠٣.

(٤) نفسه ١٦/ ١١٥.

(٥) عمدة القاري ٧/ ٤٨٨.

(٦) عمدة القاري ١٠/ ٦١٤.

بالتحريك، قُلبتِ الواو ألِفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها»(١).

ومنه: «قِيْعان» قال: «أصل قيعان: قِوْعان، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسارِ ما قبلَها»(٢).

- بيان ما طرأ من نقل وقلب: مثل: «قِيل»: «مجهول قَال، وأصله: نُقلت كسرة الواو إلى القاف بعد سَلْب حركتها، فصار قِوْل بكسر القاف وسكون الواو، ثم قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكِسار ما قبلها، فصار: قِيل»(٣).

ومنه: «أناخه»: قال العيني: «أصله: أَنْوَخَهُ، قلبت الواو ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها»(٤).

- بيان ما طرأ من إبْدال وإدغام، وأمثلة كثيرةٌ، منها:

مثل: مُتَّكِيء: قال العيني: «اسمُ فاعل من اتَّكَأ يتَّكِيء، أصله: مُوْتَكِيء، قُلبت الواو تاء، وأُدْغمت التَّاء في التَّاء، وكذلك أصل: اتَّكأ ويَتَّكِيء يَوْتَكِيء، لأن مادَّته واو وكاف وهمزة»(٥).

ومثل: «ادَّهن» قال العيني: «وأصله: ادْتَهَن، لأنه من باب الافتعال، فأُبْدِلَت الدال من التاء، وأُدْغِمت الدَّال في الدَّال»(٦).

- بيان ما يطرأ على الكلمة من إعلال وإدغام، ومنه:

(١) عمدة القاري ١/ ٢٣١، ٣٢٦ ـ ٣٢٧، ٥/ ٣٠٥.

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٠٩.

(٣) عمدة القاري ١/ ٢٣٨.

(٤) عمدة القاري ٢/ ٢٨.

(٥) عمدة القاري ٢/ ٢٨، ٣/ ١٠٥.

(٦) نفسه ٧/ ٦٦، وانظر: ٢/ ٢٩٦، ٣/ ٢٧٨، ٧/ ٤٨٨، ١١/ ٢٧ ـ ٢٨.

قَيِّم: إذ قال: «وأصل قيّم: قَيْوم على وزن فَيعِل، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فأُبْدِلت من الواو الياء، وأُدْغمت الياء في الياء. ولم يعكس الأمر ههنا هَرَباً من الالتباس بـ «قوّم» الذي هو ماضٍ من التَّقويم»(١).

والريّان: قال: «أصله الرَّوْيان، اجتمَعَت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، فأُبدلت الواو ياءً، ثم أُدْغمت الياء في الياء»(٢).

ومثله: ثديّ(٣) وهيِّن(٤) والريّ(٥).

- بيان ما طَرَأ من إبدال:

كإبدال التاء طاءً في اصْطَفى. قال: «وأصل اصْطَفى: اصْتَفَى: لأنه من الصَّفْوة، فلما نقل صَفَا إلى باب الافتعال فقيل: اصتفى، قُلِبَت تاؤه طاءً، لأن الصَّاد من المَجْهورة، والتاء من المهموسة، فلا يعتدلان»(٦).

منه إبدال التاء دالاً في «مُزْدَرِع». قال: «أصله: المُزْتَرِع، لأنه من باب الافْتِعال، ولكن قُلِب التاء دالاً، لأن مخرج التاء لا يوافق الزَّاي لشدَّتها»(٧).

ومنه إبدال الواو تاءً، والرَّاء ياءً، واللام ألفاً وغيره(٨).

- بيان ما طرأ من نَقْل وقلبٍ وحذف مثل «تَرَين» إذ قال: « . . وأصلها:

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١١٧، ٥/ ٤٤٢.

(٢) عمدة القاري ١٠/ ٦١٢.

(٣) عمدة القاري ١/ ٢٦٢.

(٤) عمدة القاري ٣/ ١٠١.

(٥) عمدة القاري ٢/ ١٢٠.

(٦) عمدة القاري ٩/ ١٣٥.

(٧) عمدة القاري ٩/ ١٧.

(٨) انظر: ١/ ٣٣٩، ٢/ ١٣١، ٩/ ٣٨٤. .

تَرْأَين على وزن تَفْعَلْن، لأنها من رأى يرأى برؤية العين. . فإن قلت: إذا كان أصل تَرَين: ترأين كيف فُعِل به حتى صار: ترين؟ قلت: نُقِلَت حركة الهمزة إلى الرَّاء، ثم قُلِبَت ألفاً لتحرُّكها في الأصل، وانفتاحِ ما قَبلها، ثم حُذِفَت لالتقاء الساكنين، فصار تَرَيْن على وزن تَفَلْن، لأن المحذوف منه عين الفعل، وهو الهمزة فقط، ووزن الواحدة تَفِين، لأن المحذوف منه عينُ الفعل ولامُه»[١].

ـ أو نقل وقلب وإدغام مثل: «بِتُّ». قال العيني: «أصله بَيَتْتُ بفتح الباء والياء، فقُلبت الياء أَلِفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، فصار باتْتُ، فالتقى ساكنان، فحُذفت الألف، فصار: بَتْتُ، فأُدْغِمت التَّاء في التَّاء، ثم أُبدِلَت كسرةٌ من فتحة الباءِ ليدلَّ على الياء المحذوفة، فصارت بِتَّ على وزن فِلْت»[٢].

٤ ـ بيان وزن الكلمة:

وجعل العيني ذلك تُكْأة لمعرفة الحروف الأصليّة للكلمة وتوضيح ما طرأ عليها من تغيير فمن ذلك بيان وزن مُسْتَحْيي ومُسْتَحيٍ ومُسْتحٍ بقوله: «مستحيي: بإسكان الحاء وبالياءين، ثانيهما ساكنة، من اسْتَحْيَى يَسْتَحيِي، فهو مُسْتَحيِي على وزن مُسْتَفْعِل، ويجوز فيه مستحيٍ بياء واحدة، من اسْتَحَى يَسْتَحِي فهو مُسْتَحِيٍ، على وزن مستفعٍ، ويجوز مستحٍ أيضاً بدون الياء على وزن مستفٍ، ويكون الذَّاهب فيه عين الفعل ولامه، وفاؤه باقٍ. .»[٣].

فهو يبيِّن الوزن من خلال الحذف الذي طرأ على بُنية الكلمة، مثل قوله في وزن «مُرْ»: «فإن قلت: ما وزن مُرْ؟ قلت: فُلْ، لأن المحذوف منه فاءُ

---

(١) عمدة القاري ٣/ ١٥٥.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٢٥٢.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٢٩٧.

الفعل، لأن أصله: اؤمر، لأنه من باب أَمَر يأمُر مهموز الفاء، فحُذِفَت همزة الكلمة لاجتماع المِثْلَين في أوَّل الكلمة المؤدِّي إلى الاستثقال، فبقي أمر، فاستُغْنِي عن همزة الوصل لتحرُّك ما بعدها، فحُذِفت، فصار: مُرْ على وزن عُل»(١).

ومن خلال الوزن يُعرف الحروف الأصلية من الزائدة، فقد اختلف في وزن أُسْطُوانة بناء على اعتبار الحروف الأصليّة من الزائدة، فذكر العيني ذلك قائلاً: «الأُسْطُوَانة: بضم الهمزة، وزنها أُفْعُوالة، وقيل: فُعْلُوانة، وقيل: إِفْعلاَنة»(٢).

وقد رجَّح العيني القولَ الأوَّل في موضع آخر إذ قال: «والأُسْطُوانة بضم الهمزة معروفة، والنون أصليّة، ووزنها أُفْعُوَالةٌ، مثل: أُقْحُوَانةٌ، ولأنه يقال: أساطين مُسَطَّنَةٌ، وقال الأخفش: وزنها: فُعْلُوَانةٌ، وهذا ليس بشيء، لأنَّه لو كان كذلك لما جُمِعَ على أَسَاطين، لأنه ليس في الكلام أَفَاعِين»(٣).

---

(١) عمدة القاري ٣/ ٤١٠.

(٢) عمدة القاري ٣/ ٥٣٠.

(٣) عمدة القاري ٣/ ٥٧٩، وما قاله العيني هو الذي ذهب إليه أهل اللغة كالأزهري والجوهري. قال الليث: ونون الأسطوانة من أصل بناء الكلمة، وعلى تقدير أفعوالة، وبيان ذلك أنهم يقولون: أساطين مسطنة. وقال الفراء: النون في الأسطوانة أصلية، قال: ولا نظير لهذه الكلمة في كلامهم، إذ كلمة أقحوانة غير عربية فلا يقاس على وزنها وزن عربي.

وكلام العيني فيه اقتضاب أخلَّ بالمعنى، وبيانه في كلام الجوهري إذ قال: «كان الأخفش يقول: هو فُعْلوانة، وهذا يوجب أن تكون الواو زائدة، وإلى جانبها زائدتان الألف والنون، هذا لا يكاد يكون، وقال قوم: هو أفعلانة، ولو كان كذلك لما جمع على أساطين لأنه ليس في الكلام أفاعين». الصحاح ٥/ ٢١٣٤، وانظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٣٣٨، وتاج العروس ٣٥/ ١٨٦.

واعتماداً على ما طرأ على الكلمة من تغييرات وما كان من خلاف في ذلك، تختلف الأقوال في وزن الكلمة، فيذكرها العيني موضحاً، مثل قولـه في وزن: «آية»:

«فإن قلت: ما وزن آية؟ قلت: فيه أربعة أقوال:

الأول: إنَّ وزنها فَعَلَة وأصلها أَيَيَة، قُلِبَت الياء الأولى ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وهو مذهب الخليل.

الثاني: إن وزنها فَعْلَة، أصلها: أَيَّة بالتشديد، قلب أول المضاعفين ألِفاً، كما قُلِبت ياء في إيماء، وهو مذهب الفراء[1].

الثالث: إن وزنها فَاعِلة، وأصلها آيِيَةٌ، فنُقِصت، وهو مذهب الكسائي.

واعترض عليه الفرَّاء بأنها قد صُغِّرت إيَيَّة، ولو كان أصلها آيية لقيل: أُوَيَّة، فأجاب الكسائيّ بأنها صُغِّرت تصغير الترخيم كفطيمة من فاطمة، واعترض: إنما ذلك جري في الأعلام.

الرابع: وزنها فَعْلة، وأصلها أَيْيَة، وهو مذهب الكوفيين. قال الجوهري: الأصل أَوِيَة بالتحريك. قال سيبويه موضع العين من الآية واوٌ، لأن ما كانَّ موضع العين واواً و. . .[2]»[3].

* * *

(١) قال الفراء: وإنما تركت العرب همزتها كما يهمزون كل ماجاءت بعد ألف ساكنة، لأنها كانت فيما يرى في الأصل آيّة، فثقل عليهم التشديد، فأبدلوه ألفاً لانفتاح ماقبل التَّشديد، كما قالوا. أيما لمعنى أمَّا. اللسان ١٤/ ٦٢. وانظر: تفصيل الأقوال فيها في اللسان ١٤/ ٦٢ ـ ٦٣ (أوي).

(٢) الصحاح ٦/ ٢٢٧٥.

(٣) عمدة القاري ١/ ٣٢٦.

المبحث الثاني

دراسة أحكام بعض الصيغ

أولاً ـ أفعل التفضيل:

عرَّفه أبو حيَّان بقولـه: «هو الوَصف المَصُوغ على أَفْعل دالاً على زيادته في محلٍّ بالنسبة إلى محل آخر»(١)، وأقسامه ثلاثة بينها النحويون(٢)، وذكرها العيني في أثناء كلامه على حديث أبي هريرة: «أن رسـول الله ﷺ سئل: «أي العَمَلِ أَفْضل»(٣)، قال العيني في صيغة «أفضل»:

«فإن قلت: أَفْضَل أفعل التفضيل، ولا يُسْتَعمل إلا بأحد الأوجه الثلاثة، وهي الإضافة واللاَّم ومن، فلا يجوز أن يقال: زَيْدٌ أَفْضل. قلت: إذا عُلِمَ يجوزُ استعماله مجردًاً نحو: الله أَكْبر، أي أكبرُ من كل شيء. ومنه قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[البقرة: ٦١] وسـواء فـي ذلـك خبراً كما في الآية أو غير خبر كما في قولـه تعالى: ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾[طه: ٧]»(٤).

وذهب أبو عبيدة إلى أن «أفعل» التي أصلُها أن تكون للتَّفضيل قد يخرج إلى معنى فاعل وفَعِيل ولا يلحظ فيها معنى التفضيل(٥). وتبع أبا عبيدة ناسٌ من المتأخِّرين.

---

(١) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١٩.

(٢) نفسه ٥/ ٢٣٢٠ ـ ٢٣٢١.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٨ كتاب الإيمان، باب من قال إن الإيمان هو العمل، حديث (٢٦).

(٤) عمدة القاري ١/ ٢٨٣.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٥ ـ ٢٣٢٦ والمساعد ٢/ ١٧٦.

قال ابن مالك: وتأويله باسم فاعل أو صِفَة مشبَّهة مطَّرد عند أبي العبَّاس، والأصحُّ قصره على السماع»[١].

ولم يقصر العيني ذلك على السَّماع، بل أطلق الحكم بجواز ذلك في قوله: «ويُسْتَعمل ـ أي اسم التفضيل ـ مجرَّداً مؤوَّلاً باسم الفاعل، نحو قوله: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾[النجم: ٣٢] وقد يؤوَّل بالصِّفة، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[الروم: ٢٧]. [٢]

واعتمد العيني على هذا في تفسيره معنى اسمِ التفضيل «أصَحُّ» من قول الإمام البخاري: «وقولُ النبيِّ ﷺ أَصَحُّ» بعد تعليق رواه: «وكَرِه ابنُ سيرين أن يقول فاتتنا الصلاة...»[٣]. وقول النبي ﷺ أصحُّ» إذ قال: وليس المرادُ منه أفعلَ التفضيل؛ لأنه إذا أريد ب التفضيلُ يلزم أن يكون قولُ ابن سيرين صحيحاً وقول النبي ﷺ أصحُّ منه، وليس كذلك، وإنما المرادُ بالأصحِّ: الصحيحُ؛ لأنه قد يُذكَرُ أَفعلُ ويراد به التَّوضيحُ لا التفضيلُ»[٤].

ـ إفراد صيغة أفعل من:

قال أبو حيان: «وأفعل من» هذه تكون بهذه الصيغة لا تُؤَنَّث ولا تُثَنَّى ولا تُجْمَع ولا تعرَّف...»[٥].

---

(١) المقتضب ٣/ ٢٤٧. وانظر: شرح التسهيل ٣/ ٥٨، والمساعد ٢/ ١٧٩، والهمع ٢/ ١٠٥.

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٨٣.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٢٧ كتاب الآذان، باب قول الرجل فاتتنا الصلاة.

(٤) عمدة القاري ٤/ ٢٠٩.

(٥) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٣٢.

وإلى ذلك أشار العيني في كلامه على قوله ﷺ: «أَنْ يكونَ اللهُ ورسولُه أَحَبَّ إليه مِمَّا سِوَاهما . .»(١).

إذ قال: «فإن قلت: كان ينبغي أن يُثنِّي «أحبّ» حتى يطابق اسمَ كان، وهو اثنان! قلت: أفعل التفضيل إذا استُعْمِل بمن فهو مفرَد مُذَكَّر لا غير، فلا يحتاج إلى المطابقة»(٢).

- بناء أفعل التفضيل من «أَفْعَلَ»:

أجمع النَّحويون على أن بناء أفعل التفضيل يكون من الفعل الثَّلاثي المجرَّد، واختلفوا فيما زاد على ذلك، فأجاز بعضهم بناءَهُ مما كان من أَفْعل، وهو مذهب سيبويه، وذلك قولهم: «هو أَعْطَاهم للدِّينار والدِّرهم للمَعْروف، وأنت أكرَمُ لي من زيدٍ أي أشدُّ إكراماً. والمكان أَقْفَرُ من غيره، وهو مذهب سيبويه(٣).

وأشار العيني إلى أنَّ مجيء اسم التفضيل من ذلك هو خلاف القياس، فقد قال في «أذهب» من قوله ﷺ: «مَا رَأَيْتُ مِن نَاقِصَاتِ عَقْلٍ ودينٍ أَذْهَبَ للُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ من إِحْداكُنَّ»(٤). إذ قال: «أَذْهَبَ: أفعل التَّفضيل من الإذهاب، وهذا على مذهب سيبويه حيث جوَّز بناء أفعل التفضيل من الثلاثي المزيد فيه، وكان القياس فيه: أشدّ إِذْهاباً»(٥).

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٤ كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، حديث (١٦).

(٢) عمدة القاري ١/ ٢٢٨.

(٣) شرح المفصل ٦/ ٩٢ وانظر: الكتاب ١/ ٧٣.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١١٦ كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، حديث (٢٩٨).

(٥) عمدة القاري ٣/ ١١٦.

ـ القياس أن يُفَضّل على الفاعل دون المفعول:

وقد شذّت ألفاظ يسيرةٌ متأوّلة، من ذلك قولهم في المثل: أَشْغَل من ذات النَّحيين، وأزهى من دِيك وأَلْوَم وأشْهَر وأَعْرَف[١].

وإلى ذلك أشار العيني في شرحه معنى «أحبّ» من قوله ﷺ: «أَحَبُّ الصَّلاة إلى الله صلاةُ داود عليه السَّلام»[٢].

فقال: «لفظة أحبّ بمعنى المحبوب، وهو قليل، إذ غالب أفعل التفضيل أن يكون بمعنى الفاعل»[٣].

ولمـَّا جاءت صيغة التفضيل وفق القاعدة أشار إلى ذلك كقوله في «أَرْجَى» من قوله ﷺ: «يا بلال حدِّثْنِي بأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ في الإسْلام»[٤].

قال: «أَرْجى: على وزنه أفعل التفضيل بمعنى المفعول لا بمعنى الفاعل»[٥].

ثانياً ـ النسبة:

سمَّاها سيبويه: الإضافة أيضاً[٦]، والغرض منها أن تجعل المنسوبَ من آل المَنْسوب إليه، وفائدتها فائدة الصِّفة، وإنما افتَقَرَتْ إلى علامة لأنها معنى حادثٌ فلابدَّ من علاقة[٧].

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٩٤.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٨٠ كتاب التهجد، باب من نام عند السحر، حديث (١٠٧٩).

(٣) عمدة القاري ٥/ ٤٦٣.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٣٨٦ كتاب التهجد، باب فضل الطُّهور بالليل والنهار، حديث (١٠٩٨).

(٥) عمدة القاري ٥/ ٤٩٨.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٥.

(٧) نظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٢٧، وشرح المفصَّل ٥/ ١٤٧.

ـ النِّسبة إلى الكلمة الدالَّة على معنى الجَمْع:

يُنْسب إلى الكلمة الدالة على جماعة بلفظها إن أشبهت الواحدَ بكونها اسمَ جمعٍ كقوميّ ورهطيّ، أو اسم جنس كشجريّ، أو جمع تكسير لا واحد له كأبابيليّ، أو جارياً مجرى العلم كأنصاريّ(١).

واعتماداً على ذلك بيَّن العيني إبقاء الجمع (أنصار) على هيئته دون ردِّه إلى مفرده عند النِّسبة إليه إذ قال: «فإن قلت: الجمع إذا أريد النِّسبة إليه يردُّ إلى المفرد، ثم ينسب إليه، قلت: الأنصاري ههنا صارَ عَلَمَاً لهم، فهو كالمفرد، فلهذا نُسِب إليه دون الردِّ»(٢).

ـ النِّسبة إلى ما كان آخره ياء مشدَّدة:

تحذف ـ للنسب ـ الياء المشدَّدة الواقعة بعد ثلاثةِ أحرفٍ فصاعداً، سواء كانتا زائدتين، أو كانت إحداهما زائدةً والأخرى أصليةً، فيتَّحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير(٣).

ومن ذلك كلمة «كرسي» التي بيَّن العيني النِّسبة إليها بقوله:

«فإن قلت: ما هذه الياء فيه؟ قلت: ليست ياء النسبة، وإنما هو موضوعٌ على هذه الصِّيغة، فإذا أريد النسبة إليه تحذف الياء منه، ويؤتى بياء النِّسْبة، فيقال: كُرْسِيّ، أيضاً»(٤).

ـ النِّسبة إلى ما حُذفت لامه: كـ «أمة» وأصلها أَمَوَة بالتحريك.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٣٩، وشرح التصريح ٢/ ٣٢٨.

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٤٦.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٣١، وشرح التصريح ٢/ ٣٢٧.

(٤) عمدة القاري ١/ ١١٢.

بين العيني النِّسبة إليها بعد أن بيَّن أصلها وما حَصَل فيها من حذف فقال: «أصله أَموَة بالتحريك لأنه يُجْمَع على آم... والنسبة إليها أَمَويّ بالفتح، وتصغيرها أُمَيَّة»(١).

ـ بيان ماجاء من النَّسب على خلاف القياس:

ومن ذلك قوله في النسبة إلى «مَنْبج»: والنسبة إليها مَنْبِجيّ على الأصل، ومَنْبَجَانِيّ على غير قياس»(٢).

ومنه قوله في النِّسْبَة إلى اليمن اعتماداً على نقله عن العلماء: «وذكر المطرِّزي في كتابه: «غرائب أسماء الشُّعراء عن ثعلب عن سَلَمة عن الفَرَّاء عن الكَسَائِي قال: العرب تقول في النِّسبة إلى اليمن: رجلٌ يَمَان ويَمنِيّ ويَمَانيّ، وفي الكتاب الجامَع: النسبة إلى اليمن يمان على غير قياس، والقياس يمنيّ، وفي المحكم: يمان على نَادِر المَعْدُول، وأَلِفَه عِوَض عن الياء، لأنه يَدُلُّ على ماتدلُّ عليه الياء»(٣).

وساق أقوال العلماء في «اليَمانيَة» في موضع آخر فقال: «بتخفيف الياء، منسوبة إلى اليمن، وإنما خففوا الياء، وإن كان القياس تشديد ياء النَّسب، لأنهم حذفوا ياءَ النَّسب لزيادة الألف، وكان الأصل يَمَنِيّة. قال الأزهري في التَّهذيب: قولهم رجل يمانٍ: منسوبٌ إلى اليمن، وكان في الأصل: يمنيّ، فزادوا أَلِفاً، وحذفوا ياء النِّسبة. قال: وهذا قولُ الخَليل وسيبويه، وقال الهَروي في الغريبين: يقال: رجل يمان والأصل يمانيّ، فخففوا ياء النسبة. وحكى

---

(١) عمدة القاري ٤/ ١٦٥ وانظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٣٧، وشرح المفصل ٥/ ١٤٧.

(٢) عمدة القاري ٣/ ٣١٤.

(٣) عمدة القاري ٢/ ٤٦٧.

الجوهري فيه التشديد مع إثبات الألف، فيقال: يمانيٌّ، وهي لغة حكاها سيبويه أيضاً، والتخفيف أصح فيه من التشديد»[١].

ثالثاً ـ الجمع:

من جملة اهتمام العينيِّ ببناء الكلمة عنايته بصيغة الجَمْع، سواء وردت الكلمة في الصَّحيح في حالة إفراد أو تثنية أو جمع، ومن مسائل الجمع التي بيَّنها:

بيان ما طرأ على الكلمة من تغيير، فمن ذلك: رد المحذوف إلى أصل الكلمة كجمع مَلَك الذي أصله ملاك.

قال العيني: «جمعه ملائكة، قال الزمخشري: الملائكة جمع ملأك. على وزن الأصل، كالشمائل جمع شمأل، وإلحاق التَّاء لتأنيث الجمع[٢]. قلت: إنما قال كذلك حتى لا يُظَنَّ أنه جمعُ مَلَك، لأن وزنه فَعَل، وهو لا يجمع على فَعَائِل، وكلن أصله ملأك، ولما أُرِيد جمعه رُدَّ إلى أصله، كما أن الشمائل، وهي الرِّياح جمع شَمْأَل، وبالهمز في الأصل لا جمع شَمْال، لأن فَعَالاً لا يُجْمَع على فَعائِل»[٣].

ومن ذلك: تحليله لجمع أَمَة بالرجوع إلى أصلها إذ قال: «الأَمَة: أصله: أَمَوَة بالتحريك، لأنه يجمع على آم، وهو أفعل، مثل: ناقة وأنيُق. . . أصل آم أءمو، على وزن أفعُل كأكلُب، فأُبْدِل من ضَمَّةِ الواو ياءً، فصار: أَءْمِي، ثم أُعِلَّ

(١) عمدة القاري ٦/ ٦٨. انظر: تهذيب اللغة (يمن) ١٥/ ٥٢٨، والصحاح (يمن) ٦/ ٢٢١٩، واللسان ١٣/ ٤٦٤.

(٢) الكشاف ١/ ٢٥١.

(٣) عمدة القاري ١/ ٧٧.

إِعْلالَ قَاضٍ، فصار أَءْمٍ، ثم قُلِبت الهمزة الثانية ألفاً، فصار: آم»[(١)].

ـ قيام جمع القلة مقام جمع الكثرة وبالعكس:

الأصل أن يُجْعَل لكل مقدارٍ من الجَمْع مثالٌ يمتاز به عن غيره كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع، ففصلوا بين القليل والكثير، وجعلوا للقليل أبنيةً تغايرُ أبنية الكثير.

وكان العينيُّ يشير إلى ما كان من هذا النوع أو ذاك في أثناء شرحه لمعاني مفردات الصَّحيح، وإن جاء ما هو بخلاف ذلك بيَّنه ووجَّهَه، فمن ذلك:

قوله في روايتي حديث صفة وضوئه ﷺ إذ جاءت في رواية «ثَلاَث غُرَف» وفي أخرى ثلاث غرفات[(٢)]، فقال: «وهذا هو الأصحُّ ـ أي غُرُفَات ـ لأن مميَّز الثَّلاثة ينبغي أن يكون من جموعِ القِلَّة. ولكن وجه ذكر الغُرَف أن جمعَ الكَثْرَة يقوم مقام جمع القلَّة وبالعكس»[(٣)].

وما قاله العينيّ تبعٌ لما أقرَّه أهل اللغة ووضَّحه ابن يعيش بقوله: «إن العَرَبَ قد تستعملُ اللَّفظَ الموضوعَ للقليل في موضِعِ الكثير، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[سبأ: ٣٧] وقال: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[الأحزاب: ٣٥]، . . وذلك أن الجموع قد يقع بعضها موضعَ بعضٍ ويستغني بعضُها عن بعض، ألا ترى أنهم قالوا: رَسَنٌ وَأَرْسَانٌ وقَلَمٌ وأَقْلاَمٌ، واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة. . »[(٤)].

---

(١) عمدة القاري ٢/ ١٦٥.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٩٩ كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل، حديث (٢٤٥).

(٣) عمدة القاري ٣/ ٦.

(٤) شرح المفصل ٥/ ١١.

أما ما قاله العيني في تعليقه على جمع «الأَنْصَار ففيه نَظَر، إذ قال: «الأنصار جمع قلّة، فلا يكون لما فوق العشرة، لكنهم كانوا أضعاف الآلاف؟ وأجيب بأن القلة والكثرة إنما تعبّران في نكرات الجموع، وأما في المعارف فلا فرق بينهما»[١].

ولعل إشارته إلى استغناء أحدهما بالآخر كما في قوله الأوّل كانت كافية في التعليل هنا.

ـ إيراده جموعاً متعدِّدة للكلمة الواحدة:

مثل قوله في «القُمُص: جمع قَمِيص، ويجمع أيضاً على أَقْمِصَةٍ وقُمْصَان»[٢].

وقوله في «جِذْع»: «الجمع جِذْعَان وجِذَاع بالكسر، وزاد يونس: جُذَاع بالضم، وأَجْذَاع»[٣] و«الحُرَّة: «يجمع على حُرّ وحِرَار وحُرَّات وحُرِّين وأَحْرِين»[٤]. و«الخَشَبَة: تجمع الخشبة على خَشَب بفتحتين، وخُشْب بضم الخاء وسكون الشين، وخُشُب بضمتين، وخُشْبَان»[٥].

ـ ذكر الجموع النَّادرة:

مثل جمع الحِجَارة قال: «جمع حَجَر، وهو جمع نادر، كالجِمَالة جمع جَمَل، وكذلك حِجَار بدون الهاء»[٦].

---

(١) عمدة القاري ١٠/ ٢٣٣.

(٢) عمدة القاري ٧/ ٥٨.

(٣) عمدة القاري ١/ ٩٢ ـ ٩٣.

(٤) عمدة القاري ١٠/ ٢١٠.

(٥) عمدة القاري ٩/ ٢١٦ وانظر: ٩/ ٢٢٢، ١٠/ ١٩٤.

(٦) عمدة القاري ٢/ ٤٣٩.

وجمع فَعْل على أَفْعل كـ «يَد» جمعها أيدي: قال: «أيديكم: جمع يَدْ، وأصلها يَدْي على وزن فَعْل بسكون العين، لأن جمعَها أَيْدي ويَدْي، مثل: فَلْس وأَفْلُس وفُلوس، ولا يجمع على أَفْعُل إلا أحرف يسيرة معدودة، مثل: زَمَن وأَزْمنُ، وحَبْلٌ وأَحْبُل وعَصًا وأَعْصٍ»(١).

ـ بيان ما جاء من الجمع على خلاف القياس:

ومن ذلك: جمع حديث إذ قال: «ويُجْمَع على أَحَادِيث على غير قياس. قال الفرّاء: ترى أن واحد الأحاديث أُحْدُوثَة، ثم جعلوه جمعاً للحديث»(٢).

ومنه جمع سَنَة إذ قال: «سِنين جمع سَنَة، وفيه شُذُوذان: أحدهما تغيير مُفْرَدِه من الفَتْحة إلى الكسرة، والآخر كونه جمعاً لغير ذوي العقول»(٣).

ومنه جمع راجل قال: «الرَّجَّالَة: بفتح الراء وتشديد الجيم، جمع رَاجِل على خلاف القياس»(٤).

ـ أصالة البحث الصرفي عند العيني:

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أصالةَ البحث الصرفيِّ عند العينيّ استكمالاً لِما بيَّنّاه في كلامنا على جهوده النحوية. إذ رأينا أن السَّماع عند العيني ركنٌ ركينٌ به يَحْتج به وعليه يَعْتمِد في إثبات القاعدة، وقد عهدنا ميلَه إليه في ما سبق من البحث، إذ برز بوضوح ميله إلى الاحتجاج بالقرآن الكريم والشعر وغيره من كلام العرب في تحليلاته وبحوثه اللغوية، مع ما لمسناه من اعتماده عليه في إثبات القاعدة النحوية والاحتجاج

(١) عمدة القاري ٢/ ٣٢٢.

(٢) عمدة القاري ٢/ ١٧٦.

(٣) عمدة القاري ٥/ ٢٤٥.

(٤) عمدة القاري ١٠/ ٣٥٩.

لقضاياه الإعرابية، فضلاً عن بحوثه الصرفيّة التي استعان في بعض جوانبها بما احتجَّ به سابقوه في توضيح القاعدة وتصحيحها، وليس من بأس في أن نعرض أمثلة توضيحيّة نذكر منها:

- احتجاجه على مجيء جمع كذب «كُذَّاب» بقراءة قرآنية إذ قال: «ويقال: كذب كُذّاباً بالضمِّ والتَّشديد، أي متناهياً، وقرأ عُمر بن عبد العزيز: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾[النبأ: ٢٨] [(١)]، ويكون صيغة على المبالغة كـ «وُضّاء وحُسّان»[(٢)].

- احتجاجه على مجيء المصدر على فاعلة: قال: «وقد تُقَام المصادر مَقَام الأسماء... وقد يجيء المصدرُ على وزن فَاعِلة، كقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[الواقعة: ٢] أي كذب»[(٣)].

- احتجاجه على تصغير «رجل» على رُوَيجِل، بحديث إذ قال: «وتصغير الرجل: رُجَيْل، ورُوَيجل أيضاً على غير قياس، كأنه تصغير راجل، ومنه قوله ﷺ: «أَفْلَحَ الرُّوَيْجِلُ إن صَدَق» [(٤)]. [(٥)]

استشهاده على جمع الجمع: قال: «وقد جمعت الأيدي في الشعر على

(١) سورة النبأ ٢٨ وكذا قرأ عبد الله بن عمر بن عبد العزيز والماجشون. انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٦٨، والمحتسب ٢/ ٣٤٨، والمحرر الوجيز ١٥/ ٢٩٠، والبحر المحيط ١٠/ ٣٨٩.

(٢) عمدة القاري ١/ ١٣٨.

(٣) عمدة القاري ١/ ١٤٥ انظر: البحر المحيط ١٠/ ٧٦.

(٤) سنن أبي داود ٢/ ٥٧ أبواب قراءة القرآن، باب قراءة القرآن، حديث (١٣٩٩) ومسند الإمام أحمد ٢/ ١٦٩، حديث (٦٥٧٥).

(٥) عمدة القاري ١/ ٧٦.

أيادٍ. قال الشاعر:

«كأنــــه بالصَّحْصَــــحَانِ الأَنْجَـــلِ قُطْـنٌ سُـخَامٌ بأيـادي غُـزَّلِ[1]»[2]

استشهاده على مجيء أَهْل على أَهَال: قال: «وقد جاء في الشعر أَهَالٍ، مثل فَرْخ وأفْرَاخ. وأنشد الأخفش:

وبلـــدةٍ مـــاالأنسُ مـــن آهَالِهـــا تَرَى بهـا العَـوْهَنَ مـن وثَالِهـا[3]»[4]

أما القياس فلا أحسبني أتعرض لمسائله وأحكامه، وإنَّما هي كلمات ألقي بها نظرة على اعتماد العيني الاقتياس في صيغ الكلم واشتقاقاتها، وما جاء من ذلك وفق القاعدة أو بخلافها مما كان يطلق الحكم عليه بشذوذه أو ندرته.

والجدير بالذكر أن العينِّي نصّ في مواضعَ عديدةٍ من كتابه على القياس، فكان إذا مانفَى عن الكلام صفةَ القِياس أحياناً أو وَصَفه بالشُّذوذ يريدُ مجيئَةَ بخلافِ الأصلِ والقاعدة، وجريَه على ما لا يقتضيه قياسُ ذلك معتمداً على الصناعة التصريفيّة.

فمن ذلك: مجيء جمع جَدْب على أَجَادِب على غير قياس، وبيان الوجه الأقيس، إذ قال: «أَجَادِب بالجيم والدَّال المهملة: جمع جَدْب على غير قياس، كما قالوا في حَسَن جمعه محاسن، والقياس أنه جمع محسن، أو جمع جديب،

(١) لجندل بن المثنى الحارثي في اللسان (غزل ١١/ ٤٩١ و(هجل) ١٢/ ٢٨٣ و(يدي) ١٥/ ٤١٩، وبلا نسبة في الصحاح ٦/ ٢٥٣٩ (يدي).

(٢) عمدة القاري ٢/ ٣٢٢.

(٣) بلا نسبة في الصحاح ٤/ ١٦٢٩ (أهل) واللسان ١١/ ٢٨ (أهل).

(٤) عمدة القاري ١/ ٤٦٤.

وهو من الجَذْب الذي والقحط»(١).

من ذلك: مجيء دمع فاعلة على غير القياس:

قال في «صواحب»: جمع صاحبة على خلاف القياس، وهو شاذٌّ»(٢).

وقد يفصِّل في ذلك معتمداً على نقله عن أهل اللغة، مثل بيانه مجيء جمع قرية على خلاف القِياس إذ قال: «القُرى: جمع قَرية على غير قياس. قال الجوهري: لأنَّ ما كان على فَعْلة بفتح الفاء من المعتل فجمعه مَمدود، مثل: رَكْوة ورِكاء، وظَبْيَة وظِبَاء، فجاء القرى مخالفاً لبابه، لا يقاس عليه»(٣).

أما ما جاء على القياس فنبَّه العيني عليه في بعض الأحيان معلِّلاً بالقاعدة التصريفيّة، من ذلك قوله في صيغة «كَلْمَى»: «جمع كليم: وهو على القياس لأنه فَعِيل بمعنى مَفْعُول، والمَرْضى محمولٌ عليه»(٤).

قوله في «أَطْوَلُكُنّ»: «إنَّما لم يقل طُوَلاكن بلفظ فُعْلَى، لأنَّ القياسَ هذا، ولأن في مثله يجوزُ الإفرادُ والمطابقة لمن أفعل التفضيل له»(٥).

❒ ❒ ❒

(١) عمدة القاري ٢/ ١٠٨.

(٢) عمدة القاري ٤/ ٢٦٤.

(٣) عمدة القاري ٥/ ٣٨. انظر الصحاح ٦/ ٢٤٦٠ (قرا).

(٤) عمدة القاري ٣/ ١٦٤.

(٥) عمدة القاري ٦/ ٢٨٦.

خاتمة البحث

تبيَّنَّا بالبحثِ والدِّراسة أنَّ الإمامَ العينيَّ اجتهد في شرح صحيح البخاري، وأتى على جميع المسائل المتعلِّقة به، فكان كتابه مظهراً من مظاهر التآليف الموسوعيَّة.

فمن خلال الباب الأول رأينا أن الإمام العيني عاصر حقبةً من العصر المملوكيِّ الذي برزت سماته في حياته ونتاجه الفكري، فالحياة السياسية آنذاك كانت تعتورِها حركةٌ دائمةٌ مختلفة أحدثتها طبيعة المماليك الأغراب عن البلاد، والحروب والنزاعات التي عاشوها، ومع ذلك كانت مصر في عهدهم ميداناً لنشاطٍ علميٍّ، دليله التُّراث الضَّخم من المؤلَّفات في العلوم المختلفة في ذلك العصر.

أما مشاركة الإمام العيني في أحداثِ عصره فهي واضحةٌ من خلال متابعة مراحل حياته، فقد وَلي وظائفَ مهمَّة ومتعدِّدة في الدولة، وكانت له علاقات جيدة مع سلاطين المماليك. وأمَّا حياته العلمية فقد رأيناها زاخرةً بالرحلات العِلميَّة، والسماعات من المشايخ، إذ نال العلوم على اختلاف مشاربها وتنوُّع فنونها، فكثرت مشايخه، وأقبل عليه طلاب العلم ينهلون من علومه. وتصانيفه الكثيرة أوضح دليل على مكانته العلمية، ومن بينها عمدة القاري الذي يمثِّل أبرز الخصائص التأليفية عنده لتنوُّع موضوعاته، وتميُّز منهجه المتمثِّل بالتوضيح والتفصيل والإسهاب مع حُسن الجمع والتقسيم.

وأظهر الباب الثاني جهودَه الحديثيَّة من خلال أسانيد الصحيح ومتونه وغير ذلك، فقد عُني ببيان مذهب الإمام البخاري في طرق التحمُّل وهي السَّماع والقراءة على الشَّيخ والمُناولة والمكاتبة والإجازة، موضِّحاً مذاهبَ العلماء عامَّة ومذهبَ الإمامِ البخاريِّ خاصَّة، ثم بينَّا عنايته بدراسة طرق الأداء واختلاف الصِّيَغ الإسنادية. وأنه لم يقتصر على ذلك بل شرح سلسلة السند وبيَّن ما أشكل فيها، من صِيَغ توهم خِلافَ ما وُضِعَت له، وتجلَّى هنا نهجه التعليمي التفصيلي. كما كانت له عناية بلطائف الأسانيد، ولا سيما بيان العالي والنازل مع الإشارة إلى ما يميّز صحيح البخاري من أحاديث ثلاثيات ورباعيات عوالٍ.

ثم تبينَّا جهوده في تعريف رُواة الصَّحيح وبيان أحوالهم، واتِّباع سنن علماء الرجال في تفصيل القول بكلٍّ ما يتعلَّق بعلوم الرواة، من ضبط لأسمائهم وبيان كُناهم وأنسابهم وألقابهم وما ائتَلف منها واختلف، وما اتَّفقَ منها وما افترَق، ولمسنا عنايته بعلوم الرواة التاريخية التي وظَّفها لإثبات السَّماع واللقاء وغير ذلك مما يتَّصل باتصال أسانيدها وعلوِّها.

أما جهوده في العلوم المعرِّفة بأحوال الرواة فقد ظهرت من خلال بيانه للمجروحين باختلال العدالة أو باختلال الضبط،و موقفه من رواية المُبتَدِع والمدلِّس، وقبول رواية المجروحين لاقترانها برواية أخرى، أو متابَع عليها.

وفي الفصل الثاني رُصدت جهوده في دراسة متون الصحيح، وتناوله تراجم البخاري ومناسباتها بأنواعها المتعددة، ورفع الإشكال عما خفي منها وإيضاح ما خفي من مقاصدها، وتراءت هنا شخصيته النقدية في اعتراضاته ومناقشاته للعلماء، تلك الاعتراضات التي أغنت المعنى أحياناً، وأوقعته في التكلُّف أحياناً أخرى.

وتجلّى منهجه التفصيلي في شرحه لمتون الأحاديث، من خلال الإحاطة بجميع جوانبها من تفسير المعنى بالقرآن الكريم، والحديث الشريف ،ثم بيان الأسماء الواقعة في المتون على اختلافها، واستنباط الفوائد الفقهية، ثم الوقوف على المعاني الدقيقة والكامنة وراء الألفاظ، وبيان مختلف الحديث الذي انتهج فيه مناهج علماء الحديث في التوفيق أو الجمع أو الترجيح، ووجدناه أميَلَ إلى التوفيق حرصاً على الأخذ بالنصوص كلِّها.

وفي الفصل الثالث تجلَّت جهوده في تخريج الأحاديث والحكم عليها على اختلاف أنواعها في صحيح البخاري، فقد عني بتخريج الأحاديث في الصَّحيح نفسه وتمخَّض عنه مسائل تتعلَّق بمنهج البخاري في تقطيع الحديث وتكراره، وتخريج الأحاديث من سائر كتب الرواية، مقارناً وموازناً. أما دراسته للمتابعات والشواهد فنالت قسطاً مهمَّاً من شرحه، من خلال توضيح عبارات الإمام البخاري في متابعاته وبيان أحوال رجالها ووصلها وتخريجها، مع بيان الشواهد وتخريجها.

كما أوفى بدراسة الحديث المعلَّق من خلال تمييز ما رُوي بصيغة التَّمريض مَّما رُوي بصيغة الجزم وتلمُّس أسباب تعليق البخاري لتلك الأحاديث، مع بيان الفوائد الإسنادية والمعنوية من رواية المعلقات، ثم وصلها وتخريجها من سائر كتب الرواية.

وفي الفصل الرابع ظهرت شخصية الإمام العيني النقدية من خلال جهوده في مناقشة الأحاديث وبيان عِلَلها، تلك الجهود التي لم تقتصر على أحاديث صحيح البخاري، بل تجاوزتها إلى الأحاديث التي أوردها في سياق استنباطاته الفقهية، فأمَّا أحاديث صحيح البخاري فقد اجتهد في مناقشة الانتقادات الموجَّهة إلى بعضها وردِّ تلك الانتقادات، مفصِّلاً القولَ تارةً ومختصِراً تارةً أخرى،

واعتمد في مناقشة أحاديث الشرح على مناهج علماء أهل النقد وأصول مباحثهم، فكان بحثه دراسةً تطبيقيةً لقواعدهم.

أما الباب الثالث فقد رُصد لبيان جهود الإمام العيني في علوم اللغة المتنوِّعة، ففي البحث اللغوي ظهر لنا منهجُه التفصيليُّ وسلوكُه مناهجَ علماء اللغة في التَّحليل اللغوي لبيان معاني المفردات وإظهار تطور الدلالات، ووقوفه على بعض الظواهر اللغوية البارزة من خلال الدراسة اللغوية المتأنِّية، ثم دراسته اللَّهَجات على اختلاف مظاهرها ومباحثها، كلُّ ذلك استناداً إلى أقوال أئمة اللغة ودراساتهم التحليلية.

وفي البحث النحوي تميَّز العيني بوقوفه على المسائل النحوية والتوجيهات الإعرابية الرَّافدة للمعنى، فتراءت لنا آراؤه واختياراته في الأدوات وحروف المعاني، التي أظهر معانيها واستعمالاتها المختلفة، واجتهد في إعرابها خدمةٍ لمعنى سِياقها.

ثم تبينَّا جهده في دراسة بعض القضايا النحوية التي ناقش من خلالها آراء العلماء، مسلِّطاً الضوءَ في كثير من الأحيان على الجوانب النظرية انطلاقاً من منهجه التعليمي. هذا مع أعاريبه المتنوِّعة التي وظَّفها لخدمة المعاني، من خلال بيان الوجوه المتعدِّدة، والمناقشة والترجيح وتبينَّا من خلال ذلك موقفه من الصناعة النحوية وميله إلى السماع.

أما بحوثه الصرفية فهي متنوعة من خلال تحليلاته ودراسته التفصيلية لبنية المفردات، مع وقوفه على بعض المسائل الصرفية المهمة.

هكذا ظهر لنا الإمام العيني عالماً متفنّناً، جمع بين دفَّتي كتابه علوماً غزيرة خدمةً لصحيح البخاري، وإرساءً للمنهج التطبيقي لعلوم الحديث وعلوم اللغة، فاجتهد في بحث المسائل وجمع شتاتها من المصادر، وناقش ورجَّحَ وبيَّن وعلَّل، حتى بلغ المقصد وأوفى الغاية.

المصادر والمراجع

١ ـ الإبدال: تأليف أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، المجمع العلمي العربي ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.

٢ ـ الإبدال: تأليف أبي يوسف يعقوب بن السكيت، تحقيق د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٣ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تاليف أحمد بن محمد الدمياطي البنّاء، تحقيق علي بن محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت.

٤ ـ إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري: تأليف محمد عصام عرار الحسيني، دار اليمامة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥ ـ الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٦ ـ أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج: تأليف د. مسعود بوبو، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٢م.

٧ ـ الأحاديث المختارة: لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد الحنبلي المقدسي، تحقيق عبد الملك بن عبد الله دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٨ ـ الإحكام في أصول الأحكام: للإمام علي بن محمد الآمدي، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، دمشق الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

٩ ـ أحوال الرجال لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أبي إسحاق، تحقيق صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٠ ـ اختصار علوم الحديث: للإمام أبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، تحقيق صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٩م.

١١ ـ أدب الكاتب: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٢ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٣ ـ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: لأبي العباس أحمد القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة السادسة، ١٣٠٤هـ.

١٤ ـ الإرشاد: للإمام الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني أبي يعلى، تحقيق د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٥ ـ الأزهية في علم الحروف: لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٦ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب: للإمام يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق علي ابن محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٧ ـ أسرار البلاغة: للإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١٨ ـ إسعاف المبطأ: للإمام عبد الرحمن أبي الفضل السيوطي، المكتبة التجارية، مصر، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

١٩ ـ الاشتقاق: تأليف عبد الله أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٢٠ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢١ ـ أصول التخريج ودراسة الأسانيد: تأليف د. محمود الطحان، المطبعة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٢٢ ـ أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال: تأليف د. نور الدين عتر، دار الفرفور، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٣ ـ الأضداد في كلام العرب: لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق عزة حسن، المجمع العلمي العربي، دمشق ١٩٦٣م.

٢٤ ـ الأضداد: لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦٠م.

٢٥ ـ إعراب الحديث النبوي: إملاء أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق د. عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٢٦ ـ إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٧ ـ إعراب القرآن للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٨ ـ أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق محمد بن سعيد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٩ ـ إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء: تأليف محمد راغب بن محمود بن هاشم الطباخ الحلبي، دار القلم العربي، حلب، ١٩٨٨م.

٣٠ ـ إغاثة الأمة بكشف الغمة: تأليف تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، تعليق ياسر سيد صالحين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٩م.

٣١ ـ الإغراب في جدل الإعراب (لمع الأدلة في أصول النحو) تأليف أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧م.

٣٢ ـ الاقتراح في علم أصول النحو للإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٣٣ ـ الاقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٤ ـ الإلزامات والتتبع: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق الشيخ أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٥ ـ الألفاظ الفارسية المعربة: تأليف أدي شير، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٨م.

٣٦ ـ ألفية الحديث: للحافظ العراقي، أبي الفضل زين الدين بن عبد الرحيم، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٧ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: تأليف القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق أحمد صقر، دار التراث، تونس، البطعة الثانية، ١٩٧٨م.

٣٨ ـ الأمالي الشجرية: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.

٣٩ ـ أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد: للشريف المرتضى، علي بن الحسن الموسوي العلوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٤٠ ـ الإمام البخـاري: تـأليف تقـي الديـن النـدوي المظـاهري، دار القـلم، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.

٤١ ـ الإمام البخاري فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء: تأليف د. نزار عبد الكريم الحمداني، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ.

٤٢ ـ الإمام البخاري وصحيحه: تأليف د. عبد الغني عبد الخالق، دار المنارة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٣ ـ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: د. نور الدين عتر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٤ ـ الأمثال: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطاش، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٤٥ ـ إنباء الغمر بأنباء العمر: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

٤٦ ـ إنباء الهصر بأنباء العصر: للمؤرخ علي بن داود الجوهري الصيرفي، تحقيق د. حسن حبشي، دار الفكر العربي، القاهرة.

٤٧ ـ انتقاص الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري: للإمام أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي وصبحي بن جاسم السامرائي، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.

٤٨ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، مصر.

٤٩ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: للإمام جمال الدين بن هشام، شرح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

٥٠ ـ إيضاح الإشكال: لمحمد بن طاهر بن علي المقدسي، تحقيق د. باسم الجوابرة، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٥١ ـ الإيضاح لأبي علي الفارسي تحقيق كاظم بحر المرجان عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٢ ـ الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، مصر، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.

٥٣ ـ الإيضاح في علوم البلاغة: للشيخ العلامة الخطيب القزويني، تحقيق د. رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٥٤ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: لإسماعيل باشا البغدادي.

٥٥ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: للحافظ ابن كثير، تأليف أحمد محمد شاكر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٦ ـ البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٧ ـ بدائع الزهور في وقائع الدهور: لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

٥٨ ـ بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث تأليف: صالح يوسف معتوق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٥٩ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق حسين ابن عبد الله العمري، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٨م.

٦٠ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وطبعه عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

٦١ ـ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق رمضان عبد التواب، مركز تحقيق التراث، القاهرة، ١٩٧٠م.

٦٢ ـ البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث: تأليف إبراهيم بن محمد الحسيني، تحقيق سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠١هـ.

٦٣ ـ تاج العروس من جواهر القاموس: للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

٦٤ ـ تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.

٦٥ ـ تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ترجمة د. محمود فهمي حجازي ود. حسن محمود إسماعيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م.

٦٦ ـ تاريخ أسماء الثقات: لعمر بن أحمد أبي حفص الواعظ، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٦٧ ـ التاريخ الوسط: للإمام محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٦٨ ـ تاريخ بغداد: للإمام أحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٩ ـ التاريخ العربي والمؤرخون: تأليف شاكر مصطفى، دار العلم، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.

٧٠ ـ تاريخ المماليك البحرية: تأليف علي إبراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٧م.

٧١ ـ تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام: تأليف محمد سهيل طقوش، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٧م.

٧٢ ـ التاريخ الكبير: للإمام محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر.

٧٣ ـ تاريخ وآثار مصر الإسلامية: عبد الحميد يونس وآخرون، الهيئة العامة للاستعلامات.

٧٤ـ التبر المسبوك في ذيل السلوك: للإمام محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٨٩٦م.

٧٥ـ التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٧٦ـ التبيان في البيان: للحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، دار البلاغة، بيروت، ١٩٩١م.

٧٧ـ التبيين لأسماء المدلسين: لإبراهيم بن محمد بن سبط العجمي، تحقيق محمد إبراهيم داود الموصلي، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٧٨ـ تجريد أسماء الصحابة: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٥م.

٧٩ـ تحفة الأحوذي: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٠ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للحافظ أبي الحجاج المزي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، الدار القيمة بمومباي، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٨١ـ تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأبي زرعة العراقي، ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم، تحقيق عبد الله نوارة، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٩٩٩م.

٨٢ـ التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: شمس الدين السخاوي، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٠م.

٨٣ـ تحفة المحتاج شرح المنهاج، حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي: تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

٨٤ ـ التحقيق في أحاديث الخلاف: للإمام عبد الرحمن بن علي بن الجوزي أبي الفرج، تحقيق مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٨٥ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق د. طارق بن عوض الله بن محمد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٨٦ ـ تذكرة الحفاظ: للإمام شمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي.

٨٧ ـ تذكرة الحفاظ: لمحمد بن طاهر القيسراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصمعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٨٨ ـ الترادف في اللغة: تأليف حاكم مالك الزيادي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠م.

٨٩ ـ تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، للإمام محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري،تحقيق كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٩٠ ـ تصحيفات المحدثين: للحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تحقيق محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٩١ ـ تصريف الأسماء والأفعال. تأليف د. فخر الدين قباوة، جامعة حلب، ١٩٧٨م.

٩٢ ـ التصريف الملوكي للإمام ابن جني، تحقيق ديزيزة سقال، دار الفكر العربي،بيروت ١٩٩٨م.

٩٣ ـ التطور اللغوي التاريخي: تأليف إبراهيم السامرائي، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨١م.

٩٤ ـ التعديل والتجريح: لسليمان بن خلف أبي الوليد الباجي، تحقيق د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٩٥ ـ التعريف بالمؤرخين في عهد المغول والتركمان: تأليف عباس العزاوي، شركة التجارة والطباعة، بغداد، ١٩٥٧م.

٩٦ ـ التعريفات: للإمام علي بن محمد الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، عالم الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥م.

٩٧ ـ تغليق التعليق: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٩٨ ـ تفسير ابن عطية المسمى المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق الرحالي الفاروق وآخرين، الدوحة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٩٩ ـ تقريب التهذيب: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٠ ـ تقويم البلدان: تأليف عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر المعروف بأبي الفداء، تصحيح ماك كوين ديسلان، دار الطباعة السلطانية، باريس، ١٨٤٠م.

١٠١ ـ تقييد المهمل وتمييز المشكل: لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، تحقيق محمد أبو الفضل، وزارة الأوقاف، المغرب، ١٤١٨هـ.

١٠٢ ـ التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح: للإمام أبي الفضل زين الدين العراقي، تحقيق أسامة بن عبد الله خياط، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٤م.

١٠٣ ـ التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: للحسن الصنعاني، تحقيق عبد العليم الطحاوي وعبد الحميد حسن، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.

١٠٤ ـ تلخيص الحبير: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١٠٥ ـ التلويح إلى كشف حقائق التنقيح للإمام سعد الدين التفتازاني، تحقيق محمد عدنان درويش، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٠٦ ـ التمهيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٠٧ ـ تنقيح تحقيق أحاديث التعليق: تأليف ابن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٨ ـ التنقيح شرح الجامع الصحيح: للإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق رضوان جامع رضوان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م.

١٠٩ ـ تهذيب الأسماء والصفات: للإمام محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١١٠ ـ تهذيب إصلاح المنطق: للخطيب التبريزي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨٣م.

١١١ ـ تهذيب التهذيب: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١١٢ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١١٣ ـ تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١١٤ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر: لطاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٩٦م.

١١٥ ـ توضيح الأفكار: لمعاني تنقيح الأنظار للإمام محمد بن إسماعيل الحسني الصنعاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٣٦٦هـ.

١١٦ ـ تيسير التحرير على كتاب التحرير لابن همام تأليف محمد أمين المعروف بأمير بادشاه، دار الكتب العلمية، بيروت

١١٧ ـ التيسير في حفظ الأسانيد: تأليف سمر العشا، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١١٨ ـ التيسير في القراءات السبع: للإمام أبي عمرو الداني، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١١٩ ـ تيسير مصطلح الحديث: محمود الطحان، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م.

١٢٠ ـ الثقات: للإمام محمد بن حبان أبي أحمد التيمي البستي، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

١٢١ ـ الثلاثيات في الحديث النبوي، تحقيق وتعليق أشرف بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٢٢ ـ جامع التحصيل: لأبي سعيد خليل بن كيكلدي العلاني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٢٣ ـ الجامع لأحكام القرآن: لمحمد بن أحمد القرطبي، تحقيق صدقي محمد جميل الشيخ، وعرفان العشا، دار الفكر، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٢٤ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للإمام أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.

١٢٥ ـ الجرح والتعديل: للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي التيمي، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

١٢٦ ـ الجرح والتعديل بين المتساهلين والمتشددين: تأليف محمد طاهر الجوابي، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٩٧م.

١٢٧ ـ جمهرة اللغة: لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، دار صادر، بيروت.

١٢٨ ـ الجنى الداني في حروف المعاني: صنعه الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية، حلب الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

١٢٩ ـ جواهر الألفاظ: لأبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١٣٠ ـ الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: تأليف الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق حامد عبد المجيد، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٩٨٦م.

١٣١ ـ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي، تحقيق حامد أحمد نيل، مكتبة دار النهضة المصرية، ١٩٨٤م.

١٣٢ ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث: تأليف عبد الستار الشيخ، دار القلم، دمشق، ١٩٩٢م.

١٣٣ ـ حجة الله البالغة: للإمام شاه ولي الله ابن عبد الرحيم الدهلوي، تحقيق السيد سابق، دار الكتب الحديثة، بغداد.

١٣٤ ـ الحجة للقراء السبعة: للإمام أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٣٥ ـ الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: تأليف د. محمد ضاري حمّادي، اللجنة الوطنية، العراق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٣٦ ـ الحديث والمحدثون: تأليف محمد محمد أبو زهو، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤م.

١٣٧ ـ الحركة العلمية في مصر في دولة المماليك الجراكسة: تأليف محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٠م.

١٣٨ ـ حروف المعاني: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

١٣٩ ـ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: للإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٤٠ ـ حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور: تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، تحقيق فهيم محمد شلتوت، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٠م.

١٤١ ـ خزانة الأدب وبهامشه كتاب المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى للعيني، الطبعة الأولى.

١٤٢ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الهيئة العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

١٤٣ ـ الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

١٤٤ ـ الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة: علي مبارك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

١٤٥ ـ خطط الشام: تأليف محمد كرد علي، مكتبة النوري، دمشق، ١٩٨٣م.

١٤٦ ـ خلاصة البدر المنير: لعمر بن علي بن الملقن بالأنصاري، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٤٧ ـ الدارس في تاريخ المدارس: تأليف عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، أعد فهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.

١٤٨ ـ دراسات في فقه اللغة: تأليف د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٧٠هـ ـ ١٩٧٠م.

١٤٩ ـ دراسات في اللغة: تأليف د. مسعود بوبو، جامعة دمشق، ١٩٨٤م.

١٥٠ ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم: تأليف محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

١٥١ ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت.

١٥٢ ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع : لأحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

١٥٣ ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

١٥٤ ـ درة الغواص: للقاسم بن علي الحريري، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي القرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٥٥ ـ الدعاء: للطبراني سليمان بن أحمد أبي القاسم، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٥٦ ـ دلائل الإعجاز: للإمام عبد القادر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٥٧ ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٥٨ ـ ديوان أبي النجم العجلي، لعلاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٥٩ ـ ديوان الأعشى الكبير، تحقيق د. محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٦٠ ـ ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، دمشق، ١٩٧٤م.

١٦١ ـ ديوان جرير شرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م.

١٦٢ ـ ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م.

١٦٣ ـ ديوان العجاج بشرح الأصمعي، تحقيق د. سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٦٤ ـ ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية، بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٦٥ ـ ديوان الفرزدق: شرحه علي خريس، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٩٦م.

١٦٦ ـ ديوان قيس بن الخطيم عن ابن السكيت وغيره، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، مكتبة دار العروبة، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.

١٦٧ ـ ديوان لبيد بن ربيعة، نحقيق حنًا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣م.

١٦٨ ـ ذخائر التراب العربي الإسلامي، عبد الجبار عبد الرحمن، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٦٩ ـ ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم: للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٧٠ ـ ذكر من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق، تأليف محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي، تحقيق محمد شكور أمرير المياديني، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٧١ ـ الذيل على رفع الإصر: للإمام عبد الرحمن السخاوي، تحقيق جودة هلال ومحمد محمود صبح، الدار المصرية، للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٠م.

١٧٢ ـ رجال صحيح البخاري للإمام أبي نصر الكلاباذي،تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٧٣ ـ رجال مسلم للإمام أحمد بن علي أبي بكر الأصبهاني، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٧٤ ـ الرحلة لابن بطوطة: تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي، تحقيق عبد الهادي التازي، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٩٩٧م.

١٧٥ ـ الرحلة في طلب الحديث: للإمام أحمد بن علي البغدادي الخطيب أبي بكر، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.

١٧٦ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد عبد النور المالقي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٧٧ ـ رفع الإصر عن قضاة مصر: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٧٨ ـ الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام: للإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر.

١٧٩ ـ السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

١٨٠ ـ سلسلة فهارس المكتبات الخطية النادرة في المكتبة الملكية في برلين، إعداد وليم الورد، ١٨٩٢م.

١٨١ ـ سلسلة فهارس المكتبات الخطية النادرة بمكتبة المتحف طوبقيو سراي، تركيا، فهمي أدهم كارتاي، استانبول، ١٩٦٢م.

١٨٢ ـ السلوك في طبقات العلماء والملوك، تأليف أبي عبد الله بهاء الدين محمد بن يوسف الجندي السكسكي، تحقيق محمد بن علي بن الحسين الأكوع الحوالي، وزارة الإعلام، صنعاء، ط١، ١٩٨٣م.

١٨٣ ـ سمط اللآلي في شرح أمالي القالي: تأليف أبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

١٨٤ ـ سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

١٨٥ ـ سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١٨٦ ـ السنن الأبين: تأليف محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد الفهري، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٨٧ ـ سنن البيهقي الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٨٨ ـ سنن الترمذي محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث، بيروت.

١٨٩ ـ سنن الدارقطني علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

١٩٠ ـ سنن الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٩١ ـ السنن الكبرى للإمام أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١٩٢ ـ سنن النسائي أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن السلمي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٩٣ ـ سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٩٤ ـ السيف المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودي، بدر الدين العيني حققه وقدم له فهيم محمود شلتوت، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٩٥ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: تأليف عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

١٩٦ ـ شرح أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق عبد الستار فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار المعرفة، القاهرة.

١٩٧ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة.

١٩٨ ـ شرح تراجم أبواب البخاري شاه ولي الله دهلوي وابن حجر العسقلاني، تحقيق عزت محمد فرغلي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٩٩م.

١٩٩ ـ شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٠٠ ـ شرح التصريح على التوضيح، لخالد عبد الله الأزهري، دار الفكر، بيروت.

٢٠١ ـ شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعه الإمام أبي العباس ثعلب الشيباني، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٤م.

٢٠٢ ـ شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٢٠٣ـ شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف عبد الله بن بري، تحقيق د. عيد مصطفى درويش، مراجعة د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٠٤ـ شرح شواهد المغني للإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، لجنة التراث العربي.

٢٠٥ـ شرح ابن عقيل القاضي بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

٢٠٦ـ شرح علل الترمذي للإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٢٠٧ـ شرح الكافية الشافية للعلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٠٨ـ شرح مشكل الآثار للإمام أبي حفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٠٩ـ شرح معاني الآثار لأبي جعفر الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك، تحقيق محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٢١٠ـ شرح المفصل للشيخ موفق الدين يعيش بن يعيش النحوي، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٢١١ـ شرح النووي على صحيح مسلم للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٢١٢ـ شروح البخاري (ومنها شرح الإمام النووي) دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٣ـ شروط الأئمة الخمسة للإمام أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، تحقيق محمد زاهر الكوثري، مكتبة المقدسي، القاهرة، ١٩٨٥م.

٢١٤ ـ شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد سعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢١٥ ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الشريف الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦م.

٢١٦ ـ الشوارد: تأليف الحسن بن محمد بن الحسن الصنعاني، تحقيق مصطفى حجازي، تحقيق محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٢١٧ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح للإمام جمال الدين محمد ابن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٨ ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهما، لأحمد بن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

٢١٩ ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، دار الكتب.

٢٢٠ ـ صحيح البخاري الإمام محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٢١ ـ صحيح البخاري بشرح الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٢٢٢ ـ صحيح ابن خزيمة محمد إسحاق بن خزيمة أبي بكر السلمي النيسابوري، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

٢٢٣ ـ صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث.

٢٢٤ ـ ضعفاء العقيلي أبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٢٥ ـ الضعفاء والمتروكين للإمام محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٢٦ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.

٢٢٧ ـ طبقات الشافعية لأبي نصر عبد الوهاب بن السبكي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٢٨ ـ طبقات المدلسين للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٢٩ ـ طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب، تصنيف عمر بن يوسف بن رسول، تحقيق، ك، و، سترستين، دار صادر، بيروت، ١٩٩٢م.

٢٣٠ ـ العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التعليل: تأليف خليل أحمد عمايرة، ١٩٩١م.

٢٣١ ـ عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي: تأليف محمود رزق سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٤٧م.

٢٣٢ ـ العصر المماليكي في مصر وبلاد الشام، تأليف سعيد عبد الفتاح عاشور، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤م.

٢٣٣ ـ عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، للإمام بدر الدين العيني، تحقيق عبد الرزاق الطنطاوي القرموط، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

٢٣٤ ـ عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر للعلامة أبي المعالي محمود شكري الألوسي، تحقيق إسلام بن محمود درباله، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٣٥ ـ علل الحديث للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٣٦ ـ العلل الصغير للإمام الترمذي محمد بن عيسى، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث، بيروت.

٢٣٧ ـ العلل المتناهية للإمام عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٣٨ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية للإمام علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبي الحسن الدارقطني، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٣٩ ـ علم الدلالة أحمد مختار عمر، مكتبة دار العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

٢٤٠ ـ علم الدلالة: تأليف منقور عبد الجليل، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١م.

٢٤١ ـ علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق: تأليف د. فايز الداية، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٤٢ ـ علوم الحديث لابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشرزوري، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٤٣ ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين محمود بن أحمد العيني، إشراف ومراجعة صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٤٤ ـ عوامل التطور اللغوي: تأليف أحمد عبد الرحمن حماد، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٣م.

٢٤٥ ـ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٤٦ ـ غريب الحديث لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٤٧ ـ غوامض الأسماء المبهمة لخلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق د. عز الدين علي السيد ومحمد كمال الدين عز الدين، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٤٨ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٤٩ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق الشيخ علي حسين علي، مكتبة السنة، القارهة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٥٠ ـ الفردوس بمأثور الخطاب للإمام أبي شجاع الديلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٥١ ـ الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٢٥٢ ـ فصول في فقه اللغة: تأليف د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٥٣ ـ فقه اللغة: تأليف محمد المبارك، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٠م.

٢٥٤ ـ فقه اللغة: تأليف د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة.

٢٥٥ ـ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

٢٥٦ ـ الفهرس العام للمخطوطات في دار الكتب الوطنية في تونس، إعداد جمال الدين بن حمادة، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٢٥٧ ـ فهرس المخطوطات، دار الكتب المصرية، (مصطلح الحديث)، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م.

٢٥٨ ـ فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٢٥٩ ـ فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي، إعداد د. رمضان ششن وآخرين، استنبول، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٦٠ ـ فهرس المخطوطات المحفوظة في المكتبة الوطنية الجزائرية، إدمون فانيان باريس، ١٨٩٣م.

٢٦١ ـ فهرس المخطوطات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد (٤).

٢٦٢ ـ فهرس المخطوطات المصورة، معهد إحياء المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، فؤاد سيد، دار الرياض، القاهرة ١٩٥٤.

٢٦٣ ـ فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس، عبد الحفيظ منصور، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م.

٢٦٤ ـ فهرس مخطوطات مكتبة المعهد العالي للدراسات الإسلامية. جمعية المقاصد الخيرية، بيروت ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٦٥ ـ في أصول النحو تأليف سعيد الأفغاني، دار الفكر.

٢٦٦ ـ في اللهجات العربية: تأليف د. إبراهيم أنيس، مطبعة لجنة إحياء البيان العربي، الطبعة الثانية، ١٩٥٢م.

٢٦٧ ـ فيض الباري على صحيح البخاري، محمد أنور الكشميري، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٣٨م.

٢٦٨ ـ قاموس الألفاظ الفارسية: تأليف عبد المنعم محمد حسنين، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٨٩٣م.

٢٦٩ ـ القاموس المحيط للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٧٠ ـ قواعد التحديث: تأليف محمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الولى، ١٣٩٩هـ.

٢٧١ ـ الكاشف للإمام أبي عبد الله الذهبي الدمشقي، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٧٢ ـ الكافية في النحو لابن الحاجب وشرحها للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي الرضي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٧٣ ـ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، عبد الله بن عبد الله بن محمد الجرجاني، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٧٤ ـ الكتاب لسيبويه عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٧٥ ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٧٦ ـ الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث: تأليف برهان الدين الحلبي، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٢٧٧ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لابن حاجي خليفة، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٢٧٨ ـ كشف القناع المرنى عن مهمات الأسامي والكنى للإمام بدر الدين العيني، تحقيق أحمد محمد نمر الخطيب، مركز النشر العلمي، جدة، ١٩٩٤م.

٢٧٩ ـ الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

٢٨٠ ـ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الحسيني الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٨١ ـ اللباب في تهذيب الأنساب: تأليف عز الدين بن الأثير الجزري، مكتبة المثنى، بغداد.

٢٨٢ ـ اللباب في علم الإعراب، للإسفرائيني، تحقيق د. شوقي المعري، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢٨٣ ـ لسان العرب لابن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت.

٢٨٤ ـ لسان الميزان للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٨٥ ـ لمحات موجزة في أصول علل الحديث، د. نور الدين عتر، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٨٦ ـ لمحات موجزة في مناهج المحدثين العامة، تأليف د. نور الدين عتر، مكتبة دار الفرفور، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٨٧ ـ مبتكرات اللآلىء والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر: تأليف الشيخ عبد الرحمن البوصيري، تحقيق الشيخ سليمان الروبي، والأستاذ الهادي عرفة، دار النصر الإسلامية، مصر.

٢٨٨ ـ المتفق والمفترق للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٨٩ ـ المتواري عن تراجم أبواب البخاري للعلامة ناصر الدين أحمد بن محمد المعروف بابن المنيّر الاسكندراني، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة المعلا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٩٠ ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٩١ ـ مجالس ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٤٩م.

٢٩٢ ـ محاسن الاصطلاح (طبع مع مقدمة ابن الصلاح): تأليف الإمام أبي حفص عمر بن رسلان البلقيني، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء)، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤م.

٢٩٣ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عليها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصيف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٢٩٤ ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٩٥ ـ المحصول في علم أصول الفقه للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

٢٩٦ ـ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق مصطفى السقا، ود. حسين نصار، شركة مكتبة ومطبعة الباي، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م.

٢٩٧ ـ المحلى لابن حزم علي بن أحمد بن سعيد الظاهري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢٩٨ ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر.

٢٩٩ ـ المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك: تأليف سعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م.

٣٠٠ ـ المجروحين للإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٣٠١ ـ مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٢م.

٣٠٢ ـ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس للإمام ابن حجر العسقلاني، تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٠٣ ـ مختصر في شواذ القرآن من البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٣٠٤ ـ المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، اللغوي الأندلسي، دار الفكر، بيروت.

٣٠٥ ـ المذكر والمؤنث لأبي زكريا يحيى زين الدين الفرّاء، المطبعة العلمية، حلب، ١٩٢٥م.

٣٠٦ ـ المرتجل لأبي محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

٣٠٧ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.

٣٠٨ ـ المساعد على تسهيل الفوائد شرح بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.

٣٠٩ـ المستدرك على الصحيحين للإمام محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٣١٠ـ المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، للإمام أبي زرعة أحمد بن عبد الرحمن العراقي، تحقيق عبد الرحمن عبد الحميد البر، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٣١١ـ المستوى اللغوي للفصحى واللهجات: تأليف محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١م.

٣١٢ـ مسموعات الحافظ بدر الدين محمود بن أحمد العيني، رواية عمر بن عبد الرحمن الوشتاتي التونسي، تحقيق محمد مطيع الحافظ، دار الفرفور، دمشق، ٢٠٠٢م.

٣١٣ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر.

٣١٤ـ مسند البزّار أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣١٥ـ مسند الطيالسي سليمان بن داود أبي داود الفارسي البصري الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

٣١٦ـ مشارق الأنوار للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة.

٣١٧ـ مشاهير علماء الأمصار للإمام أبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي، تحقيق مجدي بن منصور الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

٣١٨ـ المصباح المنير: تأليف أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م.

٣١٩ـ مصر في عصر المماليك الجراكسة: تأليف إبراهيم علي طرخان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٠م.

٣٢٠ـ مصر في عصري المماليك والعثمانيين: تأليف عبد العزيز محمود عبد الدايم، دار زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٦م.

٣٢١ـ مصر في العصور الوسطى: تأليف علي بن إبراهيم حسن، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥١م.

٣٢٢ـ مصنف ابن أبي شيبة، أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٢٣ـ مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٣٢٤ـ المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، تأليف: محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٦م.

٣٢٥ـ المعارف للإمام ابن قتيبة أبي عبد الله بن مسلم، تحقيق ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٩٢م.

٣٢٦ـ معالم السنن للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٢٧ـ معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

٣٢٨ـ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٧م.

٣٢٩ـ معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٣٣٠ـ المعجم الدلالي بين العامي والفصيح: تأليف عبد الله الجبوري، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٨م.

٣٣١ـ المعجم الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، ناصر الدين الأسد، المجمع المالكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ١٩٨١م.

٣٣٢ ـ المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، تأليف د. محمد عيسى صالحية، معهد المحفوظات العربية، القاهرة، ١٩٩٢م.

٣٣٣ ـ المعجم الكبير للطبراني سليمان بن أحمد أبي القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٣٤ ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري الأندلسي، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت.

٣٣٥ ـ معجم المخطوطات المطبوعة، صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م.

٣٣٦ ـ معجم المصطلحات الحديثية، د. نور الدين عتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٢٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٣٣٧ ـ معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٣٣٨ ـ معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٣٩ ـ المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٤٠ ـ معرفة الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٤١ ـ معرفة علوم الحديث للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

٣٤٢ ـ المغني في الضعفاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. نور الدين عتر.

٣٤٣ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

٣٤٤ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٣٤٥ ـ مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكّاكي، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٤٦ ـ المفردات في غريب القرآن: تأليف أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق وائل أحمد عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٣٤٧ ـ المفصل في علم اللغة للإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٤٨ ـ المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.

٣٤٩ ـ مقدمة ابن خلدون: تأليف ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، ٢٠٠٤م.

٣٥٠ ـ مناسبات تراجم البخاري: تأليف بدر الدين بن جماعة، تحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم السلفي، الدار السلفية، بومباي، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٣٥١ ـ منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، إعداد أبو بكر كافي، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٥٢ ـ منهج النقد في علوم الحديث: تأليف د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٣٥٣ـ منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر: تأليف محمد محفوظ بن عبد الله الترسي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٨٥م.

٣٥٤ـ المنهل الروي للإمام محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٣٥٥ـ المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي: تأليف يوسف بن تغري بردي الأتابكي جمال الدين أبي المحاسن، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م.

٣٥٦ـ مواد البيان لعلي بن خلف الكاتب، تحقيق د. حسين عبد اللطيف، منشورات جامعة الفاتح، ١٩٨٢م.

٣٥٧ـ المؤتلف والمختلف، محمد بن طاهر بن علي بن القيسراني، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٣٥٨ـ موسوعة الحضارة العربية الإسلامية: تأليف عبد الرحمن بدوي وآخرين، المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٨٧م.

٣٥٩ـ موطأ مالك بن أنس أبي عبد الله الأصبحي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، مصر.

٣٦٠ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث للإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ.

٣٦١ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

٣٦٢ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٦٣ـ نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام عبد الله بن يوسف النحوي المصري الأنصاري، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٩٠م.

٣٦٤ـ نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان للخطيب الجوهري علي بن داود الصيرفي، تحقيق د. حسين حبشي، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.

٣٦٥ـ النشر في القراءات العشر، لابن الجوزي، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٦٦ـ نصب الراية للإمام عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي، تحقيق محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ.

٣٦٧ـ نظم العقيان في أعيان الأعيان، تأليف الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحرير فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٢٧م.

٣٦٨ـ النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق د. ربيع بن هادي عمير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٣٦٩ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات مجد الدين (ابن الأثير)، تحقيق محمود محمد الطناجي، المكتبة الإسلامية.

٣٧٠ـ نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا، جمع رمضان ششن، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

٣٧١ـ نيل الأوطار للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

٣٧٢ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

٣٧٣ـ هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٧٤ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال.

٣٧٥ـ الوسيط في المذهب للإمام محمد محمد الغزالي، تحقيق أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٧م ـ ه١٩٩٧م.

٣٧٦ـ الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح: تأليف محمد الكرمي، المطبعة العلمية، طهران، ١٩٥٦م.

٣٧٧ـ وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لأبي العباس شمس الدين بن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٣٧٨ـ الدوريات: مجلة المورد، مجلد (٥) العدد الرابع، سنة ١٣٩٧هـ.

٣٧٩ـ رسائل جامعية: المجاز والنقل في اللغة العربية، تأليف محمد جمال القباني، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٩١م.

❑ ❑ ❑

فهرس

الموضـــــوع	رقم الصفحة
* مقدمة	٥
* مخطط البحث	١١
الباب الأول **بدر الدين العيني وكتابه عمدة القاري**	
* الفصل الأول: الإمام بدر الدين العيني: عصره ـ حياته	١٩
المبحث الأول: عصر بدر الدين العيني	١٩
ـ الحياة السياسية	١٩
ـ الحياة الاجتماعية	٢٥
ـ الحياة العلمية والدينية	٣١
ـ المراكز العلمية	٣٤
ـ النشاط الديني	٣٨
ـ التصوف	٣٩
ـ المؤلفات:	٤٠
أولاً ـ المؤلفات التاريخية	٤٠
ثانياً ـ المؤلفات الدينية	٤٢
ثالثاً ـ مؤلفات العربية	٤٥
المبحث الثاني: بدر الدين العيني	٤٧
ـ اسمه ونسبه ـ مولده ـ نشأته	٤٧
ـ رحلاته في طلب العلم	٤٨
ـ أهم شيوخه	٥٢
ـ الوظائف التي تقلدها	٦٠

الموضـــــوع	رقم الصفحة
١ ـ التدريس	٦٠
٢ ـ الحسبة	٦٢
٣ ـ نظر الأحباس	٦٤
٤ ـ قضاء قضاة الحنفية	٦٥
علاقة البدر العيني بمعاصريه:	٦٧
١ ـ علاقته بالحكام والأمراء	٦٧
٢ ـ علاقته بأقرانه من العلماء	٦٩
ـ البدر العيني وابن حجر العسقلاني	٦٩
ـ البدر العيني وتقي الدين المقريزي	٧٣
ـ تلامذته	٧٦
ـ مكانته وآراء العلماء فيه	٨٧
ـ وصفه	٨٩
ـ نظمه	٨٩
ـ وفاته	٩١
ـ مؤلفاته	٩١
أولاً ـ مؤلفاته المطبوعة	٩٢
ثانياً ـ مؤلفاته المخطوطة	٩٤
ثالثاً ـ مؤلفاته المفقودة	١٠٣
ـ من تقاريظه على المؤلفات	١٠٨
*** الفصل الثاني: كتاب عمدة القاري شرح صحيح البخاري**	١١١
المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح	١١١
ـ **الإمام البخاري**	١١١
ـ طلبه للعلم	١١١
ـ نبوغه ـ شمائله	١١٢
ـ مؤلفاته ـ وفاته	١١٣
ـ الجامع الصحيح وطريقة الإمام البخاري فيه	١١٤

الموضـــــوع	رقم الصفحة

- موضوعه ومحتوياته ١١٥
- منهج الإمام البخاري وشرطه في صحيحه ١١٦
- مكانة صحيح البخاري ١١٩
- جهود العلماء على صحيح البخاري ١٢٠
- شروح صحيح البخاري ١٢١
١ ـ أعلام الحديث ١٢١
٢ ـ شرح الجامع الصحيح للنووي ١٢٢
٣ ـ التنقيح شرح الجامع الصحيح ١٢٣
٤ ـ الكواكب الدراري ١٢٣
٥ ـ فتح الباري ١٢٤
٦ ـ إرشاد الساري ١٢٦
٧ ـ فيض الباري ١٢٧
٨ ـ كوثر المعاني الدراري ١٢٧
المبحث الثاني: التعريف بكتاب عمدة القاري ١٢٨
- سبب تأليفه ١٢٨
- منهج الإمام العيني في عمدة القاري ١٣٠
- مصادره ١٣٣
أولاً ـ في التفسير وأسباب النزول ١٣٤
ثانياً ـ مصادره في الحديث الشريف ١٣٥
ثالثاً ـ مصادره في علم الرجال ١٤٤
رابعاً ـ مصادره في التاريخ والسير ١٤٦
خامساً ـ مصادره في اللغة ١٤٧
سادساً ـ مصادره في النحو ١٥٠
سابعاً ـ مصادره في الفقه وأصوله ١٥٠
بين عمدة القاري وفتح الباري ١٥٤
أولاً ـ مزايا كل من الشرحين ١٥٥

الموضـــــوع	رقم الصفحة

ثانياً ـ موقف الإمام العيني في عمدته من الإمام ابن حجر في فتحه ١٥٩
١ ـ شبهة نقل الإمام العيني شرحه من فتح الباري ١٥٩
٢ ـ اعتراضات الإمام العيني على ابن حجر ١٦٢

الباب الثاني
جهود الإمام العيني في علوم الحديث

* الفصل الأول: جهود الإمام العيني في دراسة أسانيد الصحيح ١٧٧
تمهيد: أهمية الإسناد وضرورة دراسته ١٧٧
ـ أسانيد صحيح البخاري ١٧٩
المبحث الأول: جهود الإمام العيني في دراسة سلسلة أسانيد صحيح البخاري ١٨٠
أولاً ـ بيان منهج الإمام البخاري في رواية الحديث تحملاً وأداءً ١٨٠
١ ـ بيان مذهب الإمام البخاري في طرق تحمل الحديث ١٨٠
١ ـ أهلية التحمل ١٨١
٢ ـ طرق تحمل الحديث ١٨٣
(١) السماع ١٨٤
(٢) القراءة والعرض على المحدث ١٨٤
(٣) المناولة ١٨٨
(٤) المكاتبة ١٩٠
(٥) الإجازة ١٩٢
٢ ـ بيان مذهب البخاري في طرق الأداء ١٩٤
(١) الرواية بصيغة حدثنا وأخبرنا وأنبأنا ١٩٤
(٢) التفريق بين الإفراد والجمع في الصيغ ١٩٧
(٣) صيغة السؤال في السند ١٩٨
ثانياً ـ شرح سلسلة السند وبيان ما أشكل فيها ١٩٩
١ ـ شرح سلسلة السند ٢٠٠
ـ توضيح العطف ٢٠٠

الموضـــــوع	رقم الصفحة
ـ صيغة «أشهد» وفائدتها في تقوية الخبر	٢٠٦
ـ بيان ما يحذف في الخط ويثبت في القراءة اصطلاحاً	٢٠٨
ـ بيان دقة البخاري في المحافظة على لفظ الشيوخ	٢٠٩
٢ ـ إيضاح المشكل في السند	٢١٠
١ ـ عبارة «غير كذوب»	٢١١
٢ ـ عبارة «زعم»	٢١٢
٣ ـ بيان صيغ توهم الانقطاع	٢١٣
ـ العنعنة عند البخاري	٢١٣
ـ الرواية بلفظ قال:	٢١٦
أ ـ أن يكون نقل الحديث بصيغة «قال» ممن هم فوق البخاري	٢١٦
ب ـ ما كان فيما تحمَّلهُ البخاري عن شيوخه	٢١٨
ثالثاً ـ بيان العالي والنازل من أسانيد البخاري	٢٢٢
المبحث الثاني: جهـود الإمـام العيني في تعريف رواة صحيح البخاري وبيان أحوالهم	٢٢٩
ـ تعريف الراوي	٢٢٩
أولاً ـ جهود الإمام العيني في علوم أسماء الرواة	٢٣٠
١ـ ضبط الأسماء	٢٣١
(١) ضبط الاسم بالحركات	٢٣١
(٢) ضبط الاسم بالنواحي الصرفية	٢٣٣
ـ بيان معنى الاسم	٢٤١
ـ بيان من وافق اسمه اسم أبيه	٢٤٢
ـ بيان الأسماء المشتركة بين الرجال والنساء	٢٤٣
٢ ـ بيان كنى الرواة	٢٤٣
٣ ـ بيان ألقاب الرواة	٢٤٦
٤ ـ بيان أنساب الرواة	٢٤٨
ـ ذكر قبائل الرواة وأوطانهم	٢٥٢
٥ ـ بيان المتفق والمفترق	٢٥٣

الموضـــــوع	رقم الصفحة
ـ بيان الأسماء المهملة	٢٥٩
٦ ـ بيان المؤتلف والمختلف	٢٦٨
٧ ـ بيان المبهمات	٢٧٠
٨ ـ بيان الأسماء المفردة	٢٧٣
ثانياً ـ جهود العيني في علوم الرواة التاريخية	٢٧٧
١ ـ بيان تواريخ الرواة	٢٧٧
٢ ـ بيان طبقات الرواة	٢٨٠
ثالثاً ـ جهود الإمام العيني في العلوم المعرفة بأحوال الرواة	٢٨٨
منهج العيني في التعريف بأحوال رجال الصحيح	٢٨٩
١ ـ موقف الإمام العيني من المجروحين باختلال العدالة	٢٩٠
أ ـ موقفه من رواية المبتدع	٢٩٠
ب ـ موقفه من رواية المدلِّس	٢٩٤
٢ ـ موقف الإمام العيني من المجروحين باختلال الضبط	٢٩٦
نتيجة الفصل	٢٩٩
* **الفصل الثاني: جهود الإمام بدر الدين العيني في دراسة متون صحيح البخاري**	٣٠١
المبحث الأول: بيان تراجم البخاري ومناسباتها	٣٠١
تمهيد	٣٠١
أولاً ـ بيان مناسبات التراجم بأنواعها	٣٠٧
١ ـ بيان العيني مناسبات كتب صحيح البخاري	٣٠٧
٢ ـ المناسبة بين البابين المتواليين	٣٠٩
٣ ـ المناسبة بين الحديثين في الباب الواحد	٣١١
٤ ـ المناسبة بين الحديث وترجمة الباب	٣١٢
ثانياً ـ مناقشاته واعتراضاته في هذا الباب	٣١٩
ثالثاً ـ بيان المشكل من تراجم البخاري	٣٢٧
أ ـ التراجم المفردة	٣٢٧
ب ـ التراجم المرسلة	٣٣٠

الموضـــــوع	رقم الصفحة

رابعاً ـ تعقب البخاري في بعض تراجمه ٣٣١
المبحث الثاني: جهود بدر الدين العيني في شرح معاني المتون ٣٣٤
أولاً ـ شرح معاني الألفاظ ٣٣٥
١ ـ تفسير الحديث بالقرآن الكريم ٣٣٦
٢ ـ تفسير الحديث بالحديث ٣٣٩
أ ـ الاستعانة بالروايات المختلفة للحديث المشروح ٣٣٩
ب ـ الاستعانة بأحاديث أخرى لتوضيح المعاني المشكلة ٣٥٠
ثانياً ـ بيان الأسماء الواقعة في المتن ٣٥١
١ ـ أعلام الأشخاص ٣٥٢
أ ـ الأعلام المبهمة ٣٥٢
ب ـ الأعلام المصرَّح بها في المتون ٣٥٩
٢ ـ أسماء القبائل والأمم ٣٦٠
ثالثاً ـ استنباط الفوائد الفقهية والفوائد العملية ٣٦٣
رابعاً ـ الوقوف على المعاني الدقيقة والدلالات الكامنة وراء الألفاظ ٣٦٣
خامساً ـ مختلف الحديث وموقف العيني مما وقع في صحيح البخاري منه ٣٦٥
١ ـ التوفيق والجمع بين الأحاديث ٣٦٧
أ ـ التوفيق بين المعاني ٣٦٧
ب ـ الحكم بتعدد الحادثة ٣٧٠
ج ـ اعتبار اختلاف الأحوال والأشخاص ٣٧١
د ـ اطِّلاع راوٍ على ما لم يطلع عليه آخر ٣٧٣
٢ ـ الترجيح حين لا يمكن الجمع بين الأحاديث ٣٧٤
٣ ـ الحكم بالنسخ ٣٧٩
نتيجة الفصل ٣٨٥
*** الفصل الثالث: جهود الإمام العيني في تخريج الأحاديث والحكم عليها** ٣٨٧
تمهيد ٣٨٧
المبحث الأول: تخريج أحاديث الأبواب ٣٨٩

الموضـــــوع	رقم الصفحة
أولاً ـ تخريج الأحاديث في الصحيح نفسه	٣٨٩
١ ـ الفوائد الحاصلة من تكرار البخاري للحديث	٣٩٠
ـ الفوائد العلمية	٣٩٠
ـ الفوائد الإسنادية	٣٩٢
٢ ـ تقطيع الحديث وأسبابه	٣٩٥
ثانياً ـ تخريج الحديث من سائر كتب الرواية	٣٩٦
أفراد البخاري	٣٩٧
المبحث الثاني: دراسة المتابعات والشواهد في صحيح البخاري وتخريجها	٣٩٩
أولاً ـ توضيح عبارات الإمام البخاري في متابعاته	٤٠٢
ثانياً ـ بيان أحوال رواة المتابعات	٤٠٦
ثالثاً ـ تخريج المتابعات	٤٠٨
٢ ـ الشواهد	٤١٠
المبحث الثالث: دراسة الحديث المعلق في صحيح البخاري وتخريجه	٤١٢
ـ تعريف الحديث المعلق	٤١٢
ـ جهد الإمام العيني في دراسة معلقات البخاري	٤١٤
أولاً ـ بيان صيغتي التعليق والجزم والتمريض	٤١٦
ثانياً ـ توضيح العيني أسباب رواية البخاري للأحاديث معلقة	٤٢١
١ ـ علة في الراوي	٤٢١
٢ ـ اضطراب في السند	٤٢٢
٣ ـ التردد في سماع راوٍ من آخر	٤٢٣
٤ ـ نقل الحديث بالمعنى	٤٢٤
ثالثاً ـ بيان العيني فوائد رواية المعلقات	٤٢٥
١ ـ فوائد إسنادية	٤٢٦
٢ ـ فوائد في المتون	٤٢٨
رابعاً ـ وصل المعلقات وتخريجها	٤٢٩
نتيجة الفصل	٤٣٢

الموضـــــوع	رقم الصفحة
*** الفصل الرابع: جهود الإمام العيني في مناقشة الأحاديث وبيان عللها**	٤٣٣
تمهيد: تعريف العلة	٤٣٣
إطلاقات العلة	٤٣٥
مواضعها وطرق اكتشافها	٤٣٦
أهمية علل الحديث	٤٣٧
المبحث الأول: الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري	٤٣٨
ـ موقف الإمام العيني من الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري	٤٤٢
ـ المحاور التي تدور عليها الانتقادات:	٤٤٢
أولاً ـ التعليل بمحترزات الاتصال	٤٤٢
١ ـ رواية المدلس بالعنعنة	٤٤٢
٢ ـ الانقطاع في السند	٤٤٩
ثانياً ـ التعليل بالمخالفة	٤٦١
١ ـ المخالفة في السند	٤٦٢
أ ـ الاختلاف في الوصل والإرسال	٤٦٢
ب ـ الاختلاف في الرفع والوقف	٤٦٧
ج ـ الاختلاف في زيادة راوٍ أو حذفه	٤٧١
د ـ الاختلاف في تسمية شيخ الراوي	٤٧٧
هـ ـ الاضطراب في السند	٤٨٣
٢ ـ المخالفة في سياق المتن	٤٨٩
ثالثاً ـ التعليل بمحترزات العدالة والضبط	٤٩٧
المبحث الثاني: مناقشة الأحاديث الواردة في الشرح	٤٩٨
أولاً ـ الأسس النقدية التي اعتمد عليها العيني في قبول الأحاديث وردِّها	٤٩٩
١ ـ أحوال الأسانيد اتصالاً وانقطاعاً	٤٩٩
١ ـ تقويته أحاديث أعلت أسانيدها بالانقطاع	٥٠٠
٢ ـ تضعيفه أحاديث بعلة انقطاع أسانيدها	٥٠٩
٢ ـ أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً	٥١٢

الموضـــــوع	رقم الصفحة
١ ـ تقويته أحاديث أعلت بضعف الرجال	٥١٣
٢ ـ تضعيفه أحاديث بضعف الرجال	٥١٣
ثانياً ـ موقف الإمام العيني من أئمة النقد والعلل	٥٢٨
١ ـ الاستعانة بتحقيقات الأئمة في الحكم على الأحاديث	٥٢٨
٢ ـ ردوده على بعض علماء الحديث	٥٣١
١ ـ ردوده على الإمام الترمذي	٥٣١
٢ ـ ردوده على الحاكم	٥٣٥
٣ ـ ردوده على ابن القطان	٥٣٨
٤ ـ ردوده على الخطيب البغدادي	٥٤٠
نتيجة الفصل	٥٤٢
الباب الثالث	
جهود الإمام العيني في علوم اللغة	
تمهيد	٥٤٧
* الفصل الأول: جهود الإمام العيني في اللغة	٥٤٩
تمهيد	٥٤٩
المبحث الأول: عمله في دلالة المفردات	٥٥٢
أولاً ـ ضبط الكلمة وبيان رسمها	٥٥٣
ثانياً ـ بيان نوع الكلمة وبنائها الصرفي، وربط ذلك بالدلالة السياقية العامة	٥٥٧
١ ـ تحديد نوع الصيغة	٥٥٧
٢ ـ بيان أن الاختلاف في تحديد البنية يؤدي إلى الاختلاف في الدلالة	٥٥٨
٣ ـ بيان دلالة الصيغة الأصلية على المعنى المراد من النص	٥٥٨
٤ ـ بيان دلالة الصيغة على غير المعنى الأصلي الذي وضعت له تبعاً للسياق	٥٦٠
٥ ـ بيان أثر الزيادة في مبنى الكلمة في تغيير الدلالة	٥٦٣
ثالثاً ـ إيضاح الأصل الاشتقاقي للمفردات	٥٦٤
رابعاً ـ تفسير دلالة اللفظ ووسائله عند العيني	٥٦٥
١ ـ التفسير بالمغايرة	٥٦٥

الموضـــــوع	رقم الصفحة
٢ ـ التفسير بالترجمة	٥٦٨
٣ ـ التفسير بالسياق	٥٧٠
أ ـ شرح اللفظ باختلاف السياق الذي يرد فيه	٥٧٠
ب ـ السياق اللغوي	٥٧١
٤ ـ الربط بين معنى اللفظ وأصله الاشتقاقي	٥٧٤
٥ ـ بيان طرائق العرب في استخدام اللفظ واختلاف لغاتهم	٥٧٦
٦ ـ الاستعانة بأقوال العلماء في تفسير معنى اللفظ	٥٧٨
المبحث الثاني: دلالة الألفاظ وتطوراتها	٥٧٩
علم الدلالة	٥٧٩
أولاً ـ محاور بيان الدلالة الأصلية	٥٨٢
١ ـ تحديد الدلالة الوضعية	٥٨٢
٢ ـ التفسير الاشتقاقي للكلمات	٥٨٤
٣ ـ التأصيل والدخيل	٥٨٦
ثانياً ـ التطور الدلالي ومسالكه	٥٩٠
١ ـ تعميم الدلالة أو (توسيع المعنى وتعميمه)	٥٩٢
٢ ـ تخصيص الدلالة (أو تضيق المعنى)	٥٩٥
٣ ـ نقل الدلالة	٥٩٩
أ ـ تطور الدلالة في الاستعارة	٦٠٣
ب ـ تطور الدلالة في المجاز المرسل	٦٠٦
ج ـ تطور الدلالة في التشبيه	٦١٠
د ـ تطور الدلالة في الانتقال من الحسي إلى المعنوي	٦١١
هـ ـ تطور الدلالة في الانتقال من المعنوي إلى الحسي	٦١٣
المبحث الثالث: ظواهر لغوية في عمدة القاري	٦١٤
أولاً ـ الاشتقاق	٦١٤
أ ـ الاشتقاق الأصغر (العام)	٦١٥
١ ـ رد الكلمة معها اختلفت صيغتها إلى المادة الأصلية التي اشتقت منها	٦١٦

الموضـــوع	رقم الصفحة
٢ ـ بيان أصول الألفاظ وما طرأ عليها من تغيير في بنيتها	٦١٧
٣ ـ بيان الاختلاف في الأصل المشتق عنه اللفظ وما يؤدي إليه من تنوّع في الدلالة الذاتية للكلمة	٦١٩
٤ ـ إغناء معنى الكلمة بتوليد صيغ أخرى منها	٦٢٢
٢ً ـ الاشتقاق الكبير (الأكبر)	٦٢٣
ثانياً ـ المشترك اللفظي	٦٢٦
ثالثاً ـ الأضداد	٦٣١
رابعاً ـ الترادف	٦٣٥
خامساً ـ المذكر والمؤنث	٦٤٠
المبحث الرابع: اللهجات في عمدة القاري	٦٤٤
أولاً ـ المظاهر اللهجية في عمدة القاري	٦٤٦
ـ المظهر الصوتي	٦٤٧
ـ الاختلاف في الزيادة والنقصان	٦٤٩
ـ الاختلاف في البنية والصرف	٦٥٠
ـ الاختلاف على المستوى النحوي	٦٥١
ثانياً ـ تحديد المستوى اللغوي للهجة	٦٥٢
ثالثاً ـ تحديد الانتماء اللهجي	٦٥٦
رابعاً ـ القراءات واللهجات	٦٥٨
نتيجة الفصل	٦٦٠
* الفصل الثاني: جهود الإمام العيني في النحو	٦٦٣
تمهيد	٦٦٣
المبحث الأول: آراؤه واختياراته في الأدوات وحروف المعاني	٦٦٤
تمهيد	٦٦٤
ـ همزة الاستفهام	٦٦٥
ـ إذ	٦٦٩
ـ إذا	٦٧٥
١ ـ إذا الشرطية	٦٧٦
٢ ـ إذا الفجائية	٦٨٢

الموضـــــوع	رقم الصفحة
ـ إذن	٦٨٣
ـ إلى	٦٨٥
ـ أم	٦٨٧
ـ أمَّا	٦٨٩
ـ إنَّ	٦٩٤
ـ إن المخففة من الثقيلة	٦٩٥
ـ إنما	٦٩٦
ـ أَنْ	٧٠٠
ـ أيّ	٧٠٢
ـ أي الاستفهامية	٧٠٣
ـ الباء	٧٠٤
ـ بلى	٧٠٦
ـ ثَمَّ	٧٠٨
ـ ثُمَّ	٧٠٩
ـ حتى	٧١٠
١ ـ حتى الجارة	٧١٠
٢ ـ حتى الابتدائية	٧١٢
ـ الفاء	٧١٥
ـ الفاء الفصيحة	٧١٩
ـ في	٧٢٠
ـ الكاف	٧٢٤
ـ اللام	٧٢٦
ـ لو	٧٣٤
ـ مِن	٧٣٨
ـ مع	٧٤٣
ـ ما	٧٤٥

الموضـــــوع	رقم الصفحة
- هل	٧٤٩
- الواو	٧٥١
- يا	٧٥٣
المبحث الثاني: آراء العيني واختياراته في بعض القضايا النحوية	٧٥٨
- الاستثناء	٧٥٩
- الاستثناء المفرغ	٧٥٩
- المستثنى فعل	٧٦١
- أفعال المدح والذم	٧٦٢
- أفعال المقاربة	٧٦٣
- التحذير	٧٦٦
- الجار والمجرور	٧٦٦
- الحال	٧٦٩
- تنكير الحال	٧٧٠
- صاحب الحال	٧٧١
- مجيء الحال من المضاف إليه	٧٧٢
- الشرط والجزاء	٧٧٤
- مجيء فعل الشرط ماضياً، والجواب مضارعاً	٧٧٤
- العطف	٧٧٧
- عطف الخبر على الإنشاء	٧٧٧
- اللازم والمتعدي	٧٧٨
- تعدي رجع	٧٨٣
- تعدي سمع	٧٨٣
- تعدي زعم	٧٨٤
- تعدي وجد	٧٨٥
- حذف مفعول المتعدي	٧٨٧
- المبتدأ والخبر	٧٨٩

الموضـــــوع	رقم الصفحة
١ ـ المبتدأ الوصف	٧٨٩
٢ ـ الابتداء بالنكرة	٧٩٠
٣ ـ المطابقة بين المبتدأ والخبر	٧٩٢
المبحث الثالث: منهج العيني في إعراب الحديث	٧٩٤
تمهيد	٧٩٤
أولا ـ تناول العيني للإعراب	٧٩٨
١ ـ بيان الوجوه المحتملة	٧٩٩
٢ ـ إيضاح المشكل	٨٠٣
٣ ـ عنايته بإعراب الجمل	٨٠٤
أ ـ بيان محل الجملة مع التعليل	٨٠٧
ب ـ بيان الوجوه الجائزة في موضع الجملة حسب ما يناسب المعنى	٨٠٧
٤ ـ الترجيح بين الوجوه الإعرابية	٨٠٨
٥ ـ تقدير المحذوف في التركيب	٨١٤
٦ ـ التسامح في إطلاق بعض التعبيرات الإعرابية	٨١٨
ثانياً ـ مظاهر التوسع في الإعراب عند العيني	٨٢٠
١ ـ التكرار	٨٢٠
٢ ـ إعراب الواضح الذي لا لبس فيه	٨٢١
٣ ـ الإكثار من إيراد الوجوه المحتملة للتركيب	٨٢١
٤ ـ الاشتغال بتقرير القواعد النحوية المقررة في كتب النحاة	٨٢٢
٥ ـ التطويل في الاعتراض والردود	٨٢٢
ثالثاً ـ موقف الإمام العيني من الصناعة النحوية	٨٢٢
١ ـ نظرية العامل وموقف الإمام العيني منها	٨٢٢
٢ ـ موقفه من العلل النحوية	٨٢٧
٣ ـ ميله إلى التعقيد	٨٢٩
٤ ـ موقف من القياس	٨٣١
رابعاً ـ ميله إلى السماع	٨٣٤

الموضوع	رقم الصفحة
١ ـ القرآن الكريم	٨٣٥
٢ ـ الحديث الشريف	٨٣٧
٣ ـ الشعر	٨٣٨
٤ ـ كلام العرب	٨٤٢
خامساً ـ مذهبه النحوي	٨٤٢
١ ـ آراء الكوفيين والبصريين دون ترجيح أحدهما على الآخر	٨٤٣
٢ ـ الإعراب وفق قواعد المذهبين	٨٤٣
ـ ميله إلى المذهب البصري	٨٤٤
نتيجة الفصل	٨٤٥
*** الفصل الثالث: جهود الإمام العيني في الصرف**	٨٤٧
تمهيد	٨٤٧
المبحث الأول: التحليل الصرفي عمدة القاري	٨٤٨
١ ـ تحقيق جذر الكلمة	٨٤٩
٢ ـ ذكر الصور المتعددة للكلمة من أفعال ومصادر ومشتقات	٨٤٩
٣ ـ بيان ما طرأ على الجذر من تغييرات من حذف أو نقل أو إبدال أو إعلال	٨٥٠
ـ بيان ما طرأ على الكلمة من حذف	٨٥٠
ـ بيان ما طرأ على الكلمة من إدغام	٨٥٠
ـ بيان ما طرأ على الكلمة من حذف وتعويض	٨٥١
ـ بيان ما طرأ على الكلمة من نقل وحذف	٨٥١
ـ بيان ما طرأ على الكلمة من إعلال بالقلب	٨٥١
ـ بيان ما طرأ على الكلمة من نقل وقلب	٨٥٢
ـ بيان ما طرأ على الكلمة من إبدال وإدغام	٨٥٢
ـ بيان ما طرأ على الكلمة من إعلال وإدغام	٨٥٢
ـ بيان ما طرأ على الكلمة من إبدال	٨٥٣
ـ بيان ما طرأ على الكلمة من نقل وقلب وحذف	٨٥٣
ـ بيان ما طرأ على الكلمة من نقل وقلب وإدغام	٨٥٤

الموضـــــوع	رقم الصفحة
٤ ـ بيان وزن الكلمة	٨٥٤
المبحث الثاني: دراسة أحكام بعض الصيغ	٨٥٧
أولاً ـ أفعل التفضيل	٨٥٧
ـ إفراد صيغة «أفعل من»	٨٥٨
ـ بناء أفعل التفضيل من «أفعل»	٨٥٩
ثانياً ـ النسبة	٨٦٠
ـ النسبة إلى الكلمة الدالة على معنى الجمع	٨٦١
ـ النسبة إلى ما كان آخره ياء مشددة	٨٦١
ـ النسبة إلى ما حذفت لامه	٨٦١
ـ ما جاء من النسب على خلاف القياس	٨٦٢
ثالثاً ـ الجمع	٨٦٣
ـ قيام جمع القلة مقام جمع الكثرة والعكس	٨٦٤
ـ إيراد جموع متعددة للكلمة الواحدة	٨٦٥
ـ ذكر الجموع النادرة	٨٦٥
ـ بيان ما جاء من الجمع على خلاف القياس	٨٦٦
ـ أصالة البحث الصرفي عند العيني	٨٦٦
* خاتمة البحث	٨٧١
* المصادر والمراجع	٨٧٥
* الفهرس	٩١١

مشروع

١٠٠

رسالة جامعية سورية

من إصدارات

دار النوادر

بإشراف صاحبها ومديرها العام

نور الدين طالب

www.daralnawader.com

عـرض مشـروع

١٠٠ رسالة جامعية سورية

دار النوادر

أولاً ـ التعريفُ بالمشروع:

في خطوةٍ هي الأولى من نوعها تُقدِّمُ دارُ النوادرِ لكلِّ المهتمين بالعلوم الإنسانيةِ أوَّلَ مشروعٍ علميٍّ أكاديميٍّ لنشرِ الرسائلِ والأُطروحاتِ الجامعيةِ الخاصةِ بالجمهوريةِ العربيةِ السوريةِ؛ لتعملَ على إظهارِ هذهِ الرسائلِ والأُطروحاتِ في عالمِ المطبوعاتِ، حتى لا تبقى حبيسةَ أدراجٍ وَرُفوفِ المكتباتِ، ولتَتَقَدَّمَ خطوةً إلى الأمامِ لتحثَّ القِطاعَ الحُكوميَّ في سائرِ البلادِ العربيةِ على تَبَنِّي مثلِ هذا المشروعِ الرائدِ بعد أن نهضَتْ به بعضُ دورِ النشرِ في القِطاعِ الخاصِّ، وذلك في إطارِ إخراجٍ مميَّزٍ، وطباعةٍ راقيةٍ، وأمانةٍ علميةٍ، واختيارٍ يحمِلُ أهمَّ معاييرِ دِقَّةِ البحثِ العلميِّ في المَجَالِ الإنسانيِّ.

وعليـه:

فقد تمَّ لدى دار النوادرِ اعتمادُ نشر **«١٠٠ رسالة جامعية سورية»** خلالَ خمسِ سـنواتٍ، تبـدأُ بعام١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م، وتنتهي بعام ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م، بمعدل (٢٠) رسـالةً كلَّ سـنةٍ، إن شـاءَ اللهُ تعالى.

* * *

ثانياً ـ أهدافُ المشروع:

رسمتْ دارُ النوادر أهدافَ هذا المشروعِ الرائدِ بالأمورِ التاليةِ:

١ ـ إظهارُ الإطارِ العلميِّ والثقافيِّ للجمهوريةِ العربيةِ السوريةِ، بسائرِ جامعاتِها الحكوميةِ والخاصةِ، وإبرازُ الدَّورِ المشرقِ لأبحاثِها وبَاحِثيها في تطويرِ العلومِ الإنسانيةِ.

٢ ـ المحافظةُ على الثروةِ العلميةِ المكنوزةِ في هذهِ الرسائلِ والأُطروحاتِ من الضياعِ، أو السرقةِ العلميةِ؛ إذِ الكتابُ لا يُحْفَظُ إلا بطباعَتِهِ، وإخراجِهِ للكُتَّابِ والبَاحثينَ.

٣ ـ سهولةُ التعرُّفِ على الموضوعاتِ التي كُتِبَ فيها بَحثٌ علميٌّ موثَّقٌ، من خلالِ نشرِها في البلادِ العربيةِ والأجنبيةِ.

٤ ـ فتحُ الآفاقِ والصِّلاتِ العلميةِ مع كافةِ الباحثينَ السُّوريينَ، وإظهارُ مكانةِ حاملِ درجةِ الدكتوراه أو الماجستير كشخصيةٍ علميةٍ مستمرةٍ في عطائِها وتحصيلِها العلميِّ، وفي إثرائِها المكتبةَ بسائرِ المؤلفاتِ والأبحاثِ.

* * *

ثالثاً ـ شروط قبول الرسالة في المشروع:

اشترطت دار النوادر جملةً من الشروطِ حتى تُقبلَ نشر الرسالةِ ضمن هذا المشروعِ:

١ ـ أن يكونَ الباحثُ المتقدمُ بالرسالةِ سوريَّ الجنسيةِ.

٢ ـ أن تكونَ الرسالةُ مقدَّمَةً في جامعةٍ تمَّ الاعترافُ بها مَحلياً أو دُولياً.

٣ ـ ألاَّ تكونَ الرسالةُ مطبوعةً سابقاً في إطارِ النشرِ المعْروفِ.

٤ ـ ألاَّ تتضمنَ الرسالةُ مساساً بالجانبِ الطائفيِّ، أو العقيديِّ، أو السياسيِّ العام.

٥ ـ أن تُعرضَ الرسالةُ على لجنةِ تحكيمٍ خاصةٍ تعينها دار النوادر، مكونةٍ من ثلاثةِ محكَّمينَ أكاديميينَ يجري تعيينهم من قبل المدير العام للدار، لإبدائِهم الموافقةَ على نشرِ الرسالةِ من خلالِ الشروطِ التاليةِ:

أ ـ التطابقُ بين عنوان الرسالة ومضمونِها.

ب ـ سلامةُ اللغةِ والأسلوبِ وعلاماتِ الترقيم.

ج ـ اتِّباعُ المنهجِ العلميِّ في كتابةِ الرسالةِ، من حيثُ التوثيقُ، والتقسيمُ إلى أبوابٍ أو فصولٍ ومباحثَ ومطالبَ.

د ـ خلوُّ الرسالةِ من الحَشو والتطويلِ الذي لا فائدة منه.

هـ ـ سلامةُ الرسالة من السَّرقَةِ العلميةِ.

و ـ ألاَّ يكونَ عنوانُ الرسالة أو مضمونُها متكرراً في رسائلَ علميةٍ مطبوعةٍ.

ز ـ بروزُ التحقيقِ العلميِّ في كافة المسائل المبحوثةِ في الرسالةِ.

ح ـ ألاَّ تكونَ الرسالةُ في مسألةٍ فرعيةٍ، أو علمٍ خاصٍّ جداً لا يستفيدُ منه إلا النزرُ اليسيرُ من الباحثينَ.

٦ ـ يحقُّ للدار أن تعيد صَفَّ الكتاب على النحو الذي تراه مناسباً.

٧ ـ تمنحُ دار النوادر الباحثَ مكافأةً ماليةً مُتَّفقاً عليها مع الباحث، مقابلَ تنازله عن حقوق النشر للدار لمدة خمس سنوات، كما تُعطي دار النوادر الباحثَ (٢٥) نسخةً مجانيةً من كتابِهِ.

هذا، وإن دار النوادر تسأل الله أن يُؤتيَ هذا المشروعُ العلميُّ ثمرتَهُ، وأن يستمرَّ في عطائِهِ، إنه خير مسؤول، وأكرم مرجُوّ. والله الموفّق.

وكتبه

د. يوسف طالب
المشرف العام على المشروع
لدى دار النوادر

نور الدين طالب
المدير العام لدار النوادر